



غفر عيون البصائر علي محاسن كتاب الاشبا

والنظائر للعلامه فريد عصره واوانه

خاتمة المحققين وعنده المذققان

الغني عن التعريف والتوصيف

السيد الشريف المحدث

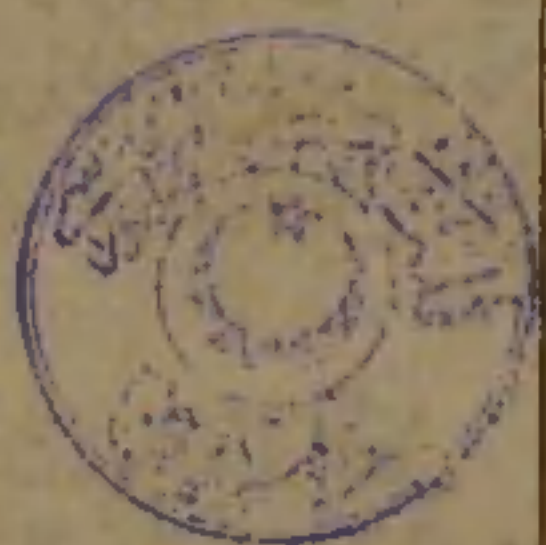
محمد الحموي الحنفية

تغذوا الله

برحمته

امين

امر



٢١٦

Süleymaniye Kütüphanesi
KİTAP NO 216
Yeni No 216
Eski No 216



بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقني
 لك الحمد يا من تفرغت ذاته عن الاشياء والنظاير وتاهت في نيتك
 صفاته سائلة الغفول والبصائر كل ما في الوجود ماطق بتوحيده
 ومعلن بشركه وتحميده فلك الحمد استحقاقا لذاتك وتعليلها
 لكنه صفاتك يا نور النور يا خفي من وط الظهور **صل على**
 الهادي اليك وقد وقب غاسق الضلالة والتابع اليك غلب
 حين فترة من الرسالة شمس مشرق النبوة وبدر افق الفتوة
 والمرقة **محمد** نبيك وعبدك ورحمتك المهداة من عندك ذرة
 صدق الطين وعرة جبين الدين من بعثته الي العالمين بشيرا
 ونذيرا وداعيا اليك وسراجا منيرا
 فجامعي الصبح والجود اجن وحل محل الغيث والقمر محل
 فعاد زمان الدين والليل مقمر واخر فضة الشرح والرمز مقدر
 فاستفرغ بمحل الاذا في الازمان جهده واستغرق في بحر العدا
 بالوفاء عهد محيي رفع قواعد الشرع ومهد لها ورفع مبانيه
 وشيدها صلاة تكافي سابق بلايه وعنايه وعلى اله واصحابه
 الذين نشر ابرود اخباره وطلو وابساط الجهل بعد انتشاره فهم
 امنا اسراره ومشكاة انواره وعلى التابعين هديهم والمقتفين
 اثرهم ما نقلت عن صحف البحار غوايهها وكتبت اقلام النور على
 مبارق الريا من حكمة بارئها **وبعد** فان كتاب الاشياء
 والنظاير لا فضل المتأخرين مولانا زين الدين بن نجيم الحنفى كتاب
 لم تكتمل عين الزمان له بشايف ولم يوجد في كتب الحقيقة ماله يوازي
 او يداي فهو مع صغر حجمه ووجاز نظمه بحر محيط بدمر الحقائق
 وكثرة ادع فيه نقود الدقائق

كتاب لو تأمله ضمير لعاد كرمياته بلا امتياز
 ولو مرت بواصفه بغير لعاد الميت حيا في التراب
 قد طار صيته في الامصار وظهر ظهور الشمس في رابعة النهار ووضعه
 بخلاف الزمان على الاختراق ومددوا عن اخرهم بحوء العناق وتلقوا
 بالقبول مدعين قائلين اليوم اكملت لنا الدين فاقاض الامانة
 ويرجع اليه في قضايه ولا مفت الا يقول عليه في افتائه وقد
 كنت عنيت به قداما وصيغت من فوايده ادما طاك ما وقفت
 على ابوابه وقوف وامق على منازل عذرا واجلت طرف طريقي في
 ميدان عباراته اجماله ابن عباد جواد لهو في ملاعب الزهراء
بيت اما مدد الليل مرخ ستوره كافي جميل بامت عند مينه
 غير انه لما اشتمل عليه من الايجاز التحقت مسايده بالافعال فلما
 لم يبرز الي لان بعض مقاصده ولم يمحى نيز من معاقده وكثيرا
 ما يطلو في محال التقدير وهذا في التصنيف غير سديد وكثيرا
 ما يحال في مقام التفسير وهذا غير باولي التحصيل ورثا
 كفي جواد قلبي في مضمار البيان والانسان غير معصوم من
 الخطا والنسيان وطالما خداني ذلك ان اعيد مطلقاته واضل
 من سلاته وافضل مجملاته واصح مقولاته الاما اراد الله
 سيرة عن نظري فلم يتعلق به وكري وقد هديني الله تعالى لذلك
 وليس لي سلوك تلك المسالك واتاح لي حواشي لبعض الفضلاء
 كتبت بالهوامش والاطراف تقيسة كالدرك في الامداد غير
 ما كتب عليه تصنيفا وترصيفا
بيت فيا لها من حواس فيها العيون تحار هوامش مثل خد فيها السطور عذار
 تشتمل على تحرير بعض ما فيه لكنها لم تخط بقوادمه وحواشيه
 وقد نهيت علي اكثر مما نهوا عليه واومأ بالاشارة اليه على اني
 لا ادعي الاحاطة بجميع ما فيه بل ذكرت ما علمت ان لفهمي شيلا
 وقد قال تعالى وما او تدين من العلم الا قليلا فاما كان منه
 صوابا فله المهر على ذلك وما كان منه غير صواب فاعوذ بالله مما
 هنالك ثم تركت ما كتبت في السواد حتى عدت عليه من الدهر
 عواد فعاد رعبا ارسا من غير طلل ورسم لا يدرى الطرف له

رسم وقد تفرقت اجزأوه ايدي سبأ فخر احوته الدبور وبجزا
 حوته الضبا لغوايق تحددت غواشيتها وعلايق تعددت نواشيتها
 وامور الله اعلم بها لا يحلها الله غفرا ليس ذلك تبرا بما المقدور
 وانما هي انه يمحزون وتفتة متقدور وهذا وان شرفه من الموالى
 الكرام المشهورين بالفضل بين الانام المبرزين من الجور والخيف
 الذين لا يزوج على تقدم الزيف التمسوا مني نقل ما كنت سؤدة
 الي اني اض طائين ان ذلك من انفس الاعلاق واهم الغراض طنا
 منهم ان لي ذات يد في تحقيق ذلك الكتاب وورود اعلى مناهله
 العذاب وقد اجبتهم الي ذلك وان لم اكن بالغافل المسالك
 اتكال اعلى حسن ظنهم ومكافاة لاحسانهم وبرهم وشرعت فيه
 مع تسعث الاحوال وتكاثف الصغور والاشغال مستعينا
 بالله عز وجل في تحرير محركا مخلقة باب الفرج بتفديره لعله
 سبحانه ان يجعل ذلك للابواب المغلقة مفتاحا ولكياني
 المظلمة على مصباحا انه الكثير المتعال الكفيل بلوغ الامال
 وهما اذا اقون وبالله التوفيق ويده الهداية الي سوا الطريق
 والله اعلم **قوله** الحمد لله اخبار صيغة انشاء مدي ولا يمدح في
 عدم محمودة في الازل ما انشاء العباد من المحامد وانما المحذور
 عدم اتصافه في ما يحذرونه من الكمال وهو غير لازم وهذا
 التقدير ينسقط ما قيل انه يلزم على كونه انشاء انتفا الانقضاء
 بالجميل قبل حمد المحامد ضرورة ان الانشاء يقارن معناه لفظه
 في الوجود انتهى على ان اللازم من المقارنة انتفا وصف الوصف
 العين لا الانتفاء واختيار المص المجلدة الاسمية على الفعلية
 وان كان استغمالها في الانشاء اقل من القليل لا فادتها الشات
 والذوام كما قيل وفيه انه ان اريد واما الانشاء او المنشا كما نشا
 فهو غير ثابت او متعلق الانشاء كالاتصاف بالجميل فذوام ذلك
 انما يستفاد بطريق الاخبار والعرض الانشاء وبجواب بان المراد
 انشاء نسبية الاتصاف بالجميل على الدوام بان ينسب اليه الاتصاف
 بذلك ولا نسلم ان قصد الانشاء في افادة الجملة الدوام فليتأمل
 في هذا المقام **قوله** على ما انعم قيل ان كانت جملة الحمد خبرية

الحمد لله
 انشاء صيغة
 انشاء مدي

القائل الشها
 احمد بن قاسم
 القبايلي

فيلني

فينبغي ان يتعلق قوله على ما انعم باحد ثلاثة امور اما بالمبتدأ
 وهو الحمد والمعنى كل حمد على النعمة ولا جله او جنس الحمد على انها
 ولا جله ملك او مستحق لله وهذا المعنى مما لا شبهة في صحته الا
 انه لا فائدة في الاخبار به لانه معلوم فان ثبت كل حمد وحمد
 الحمد على النعم ان الله الله مما لا يخفى على احد انتهى **اقول** لقائل
 ان يقول سلمنا ان الاخبار بذلك مما لا يخفى على احد لعله
 بذلك لكن لا نسلم ان ذلك امر محذور وما نفع من كون الجملة خبرا
 الا ترى انك لو قلت اللهم انت ربي او خالق او مخود لك ما ورد
 في السنة كان ذلك معلوما لكل احد لا يخفى عليه ومع ذلك
 يترتب عليه مقتضاه من حصول الثواب وكذا قولك انت السميع
 البصير ويخبر بل يكون ذلك حمدا له فان كان فيما ذكره حصول
 يترتب عليها ذلك المقضي فليكن هذه الخصوصية موجودة
 في قولنا الحمد لله على ما انعم وكم في السنة الشريفة من اجل معلومه
 لكل احد بل بالضرورة واما المشارع بها ليرتب عليها مقتضاها
 والثاني بالحمد اللازم لهذا الخبر كانه قد حمدي اللازم وهذا
 الخبر لا يخل انعمه **اقول** لك ان تقول فيه ارتكاب ما هو
 خلاف المشهور بينهم من ان الجار والمجور لا بد له من لفظ يتعلق
 به وظاهرات الحمد اللازم من هذا الخبر ليس بلفظ وانما هو
 مجرد معنى لزوم المعنى الخبري ويفهم من قوة الكلام ان المحمود عليه
 عليه هو قوله على ما انعم ولك ان تقول جاز ان يكون المحمود
 عليه في ذلك هو الذات والصفات الذاتية وكما قال حمدي
 اللازم من هذا الخبر لا يخل لانعام صادر في مقابلة الذات
 العلوية او الصفات الذاتية ولا يقال ان ضرورة لا يخل لانعام
 يتاني ان يكون في مقابلة الذات لاننا نقول لا نسلم ذلك فقد
 صرح المحققون ان المحمود عليه ليس باعنا حقيقة على احد
 والثالث تعلقه بخبر المبتدأ اعني الله مع حمل ال على الجنس
 واما تعلقه بخبر المبتدأ اعني الله مع حمل ال على الاستغراق
 فلا ينبغي حواره اذ المعنى ان كل حمد مملوك او مستحق لاجل
 انعمه وقضية انحصار علة مملوكية الحمد واستحقاقه في الانعام

مه

صية

من

م

م

وليس كذلك إذ غير الانعام كالذات وصفاتها الذاتية تكون علة في
 ايضا لما ذكره بخلاف ما ذكره مع حمل الـ على الجنس أو ملك الجنس
 التمدد أو استحقاقه لا لاجل الانعام لا في ملكه أو استحقاقه لغير
 ايضا وكذا انقلبه بخلاف ما ذكره على انه بخلافه صلة المتدافع
 حمل الـ على الاستغراق ايضا إذ المعنى ح كل شيء كائن لاجل انعامه
 وليس كذلك إذ بعض المهر كائن لاجل غير الانعام كالذات والصفات
 بخلاف ذلك مع حمل الـ على الجنس كما تقدم وان كانت انشائية لله
 ينبغي تعلق الطرف بمضمون الجملة وكأنه قيل اصفه سبحانه بما لـ
 كل وصف جميل او جنسه لاجل انعامه وبما استحقاق ذلك والاختصاص
 به بمعنى ان كل وصف جميل او جنسه ذلك لاجل الانعام اصفه تعالى
 بما لـ او استحقاقه او الاختصاص به لاجل انعامه وبما يستحق
 ح اصفه بما لـ كل وصف جميل او جنسه لاجل انعامه وبما استحقاق
 ذلك او الاختصاص به بمعنى ان كل وصف جميل او جنسه لـ لاجل
 انعامه اصفه تعالى بما لـ او استحقاقه او الاختصاص به لا انشاك
 في صحته وحسنه انتهى والفارق بين المعنيين دقيق اشار اليه
 بقوله بمعنى ان كل وصف جميل او جنسه ذلك لاجل الانعام اصف
 الله تعالى بما لـ فليتلحق الشامل ولا يخفى انه يلزم على تعلقه
 بالمبتدأ الاخبار عن المصدر قبل ان يكمل يعني بذكر متعلقه وهو
 لا يجوز فيه فلي ذلك الزماني في شرح تلخيص المفتاح واختار انه
 متعلق بالاستقرار الذي تعلق به المجرى بخلافه يدل عليه المجرى
 خبر على ما انتم وفي حواشي التولي على الذين مضى على المطوق
 ان الظاهر ان الطرف مشتق خبر ليدرج ليطهر تحقيق الاستحقاق
 لا لغو متعلق بالمجرى وفصل بينه وبين عامله تنبيه على ان الاستحقاق
 الذي اقدم من الوصف كما قيل قد ترو وما مصدرية لا موصولة
 اسمي هو المختار وعلى قيل يجوز جعلها تعليلية ويجوز جعلها
 للمصاحبة وبمعنى في ومعنى مع ويمكن جعلها للاستعلاء اشارة
 الي تفخيم المبدأ انتهى **اقول** اما الاول فظاهر واما الثاني
 فبعد واما الثالث فغير صحيح اذ لا معنى لجعل المجرى مفعولا
 في الانعام واما الرابع فان لم يكن عين الثاني فهو قريب منه واما

في قوله
 لا يجوز فيه

الخامس

الخامس فتظهر فيه بعض العلماء بان المجرى من جملة النعم وبان ارادة
 الاستعلاء على الانعام تحمل بالبلاغة في هذا المجال ولهذا كانت
 النعمة في الغالب اذ كرت مع المجرى في القرآن لم تقترن بعلى وحيث
 اشير الي ذكر النعمة اي بعلى لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذ ان
 واي ما يكره المجرى على كل حال اشارة الى سر النعمة واستعلاء المجرى
 عليها **قوله** صلى الله تعالى عليه وسلم اذ ان المجرى مفعول ماض قياسي مصدره
 التصلية وهو مجبور فلا يقال لعدم السماع وان كان هو القيا
 كذا قال غير واحد وفي القاموس ما يورد حيث قال صلى الله
 لا فصلية دعى انتهى **اقول** دعوى عدم السماع ممنوعة فقد
 سمع في الشعر القديم كما في العبد لابن عبد ربه
 تركت القيان وعرف القيان وادمنت فصلية وابتهالا
 وهو من شعر اشد ثعلب وله قصيدة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 ذكرها ثم قال قوله فصلية وابتهالا فصلية من الصلاة وابتهالا
 من الدعاء يقال صليت صلاة وتصلية انتهى وقد ذكره الروزي
 في مصدوره فقال التصلية نماز كرون ودرود وادون انتهى
 وكأنه انما تركه اكثر اهل اللغة لان مصدره قياسي واهل اللغة
 عنايتهم بالمصادر والسماعية دون القياسية وتركهم له وان
 سمع انكالا على القياس وعلى هذا وترك استعمال التصلية
 في الخطب لما هو لا يهتام اللفظ ما ليس مراد او هو التصلية بمعنى
 التعدي بآلات فان المصدر مشترك بينهما فانه يقال صلاة
 فصلية كما يقال صلى فصلية لعدم السماع وفي شرح النقاية
 للعلامة محمد القوهنستاني والصلاة اسم من التصلية وكلامنا
 مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى اذا الاركان فان مصدره لم يستعمل
 كما ذكره الجوهري وغيره والفتا منقلبة عن الواو ولم يكتب بها
 الا في القرآن كما قال ابن درستويه انتهى هذا ما يتعلق بلفظها في
 سبيل الاجازة واما معناها ففي الكشف في تفسير قوله تعالى
 يقيمون الصلاة انها تحريك القلوب حقيقة سميت بها الاركان
 المختصومة للمجرى كما فيها ثم سمي بها الدعاء لثباتها للداعي
 بالمصلي في تحشده فهي في الدعاء استعارة من المجاز المرسل وفي

س
 قوله تعالى
 الملائكة
 والقيان
 والقيان
 والقيان

لا

ن

الكشاف ايضا عند قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان
 الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت الى الانطاف على وجه
 الترحيم كالانطاف ما يد المرئى عليه والمراء على ولدها لوجود قهرها
 ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء مجازا عن الاستغارة انتهى وفي القايق
 ان الصلاة تقوم العود ثم قيل للرحمة صلاة لا شتمها على تقوم
 العمل ثم نقلت الى الدعاء في الدعاء مجازا عن الاستغارة انتهى
 ولا يخفى ما بينهما من المخلاف وقد تعقب ما في الكشاف العلامة
 سعد الدين في خاصيته عليه عند قوله تعالى في سورة البقرة يعين
 الصلاة بما حاصله ان الانصاف هو ما عليه الجمهور من انها حقيقة
 لغوية في الدعاء مجازا في العبادة المخصوصة لا شتمها على الدعاء وبين
 ذلك احسن بيان وهذا هو ما اشتهر بينهم وفي فوائد البدر ابع
 لان القيم قولهم الصلاة من الله تعالى بمعنى الرحمة بط من ثلاثة
 اوجه احدها ان الله تعالى غاي ربيتهما في قوله عليهم صلوات من ربهم
 ورحمة والثاني ان سوال الرحمة يشترط لكار مثله والصلاة تحقق
 بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم واله ومي قوله ولا اله الا الله
 منع كثير من الغالب من الصلاة على من غير غيره ولم يمنع احدهم من الترحيم
 على معنى غير الثالث رحمة الله تعالى وسعت كل شي وصلاة
 خاصة بخواص عباده وقولهم الصلاة بمعنى الدعاء مشكل من وجوه
 احدها ان الدعاء يكون بالخير والشر والصلاة لا تكون الا في الخير
 الثاني ان دعوت يعدي باللام وصلت لا يعدي الابعدي ليس
 بمعنى صلي وهذا يدك على ان الصلاة ليست بمعنى الدعاء الثالث
 ان فعل الدعاء يقتضي مدعوا ومدعوا له بقول دعوت الله لك
 بخير وفعل الصلاة لا يقتضي ذلك لا تقول صليت الله عليك ولا
 لك فذلك على انه ليس بمعنى قاي تباين اظهر من هذا ولكن التقليد
 يعي عن اذنك الحقايق فاياك والاخلاد الى ارضه وقوله على
 مستندنا محرف لغو متعلق بصلي وفي كلام اطلاق التمدد على غير الله
 تعالى وفي المسئلة ثلاثة اقوال حكاه ابن المنبر في التفتي احدها
 جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره الثاني لا يطلق على الله وعزاه
 اي لا سام ماله الثالث انه لا يطلق الا على الله تعالى بذكر ما روي

عامه ٢

انه

انه عليه الصلاة والسلام قالوا له يا سيدنا قال انما السيد الله
 وفي الكتاب والسنة ما يرد هذا القول قال الله تعالى وسيدا
 وحضورا وقال عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد آدم ولا فخر
 كذا في التعليق وذكر استاذنا عن الادكار حكاية عن النحاس انه يجوز
 اطلاقه على غيره تعالى الا ان يعرف قال والظاهر جواز بالالف
 واللام لغيره تعالى ثم قال قد عرفت الاقوال الاربعة والعقاصم
 منها انه يجوز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره مطلقا وهو في الله
 بمعنى العظيم المحتاج اليه وفي غيره بمعنى الفاضل الشريف الرئيس
 ويدرك ذلك الكتاب والسنة واستعمال العرب ووجهه ط والقول
 الثاني المحكي عن مالك من عدم جواز الاطلاق على الله تعالى وجهه
 انه لم يثبت في الاحاديث المشهورة التي وصلت اليها ولا في معنى
 التحقيق من يسود قومها اي براسهم فعز به غريم وفخره بكونه متبوعا
 وهذا لا يليق بالله الغني عن العالمين والقول الثالث وهو انه
 اختصاصه تعالى به وجهه ان معناه المحتاج اليه المتصرف
 في امور غيره وهذا لا يليق بغير الله تعالى على الحقيقة والقول
 الرابع القايد بالتفصيل متبني على الاستعمال الاغلب والمعرف
 باللام هو المعروف والمعهود بالعطية وكونه ملجأ وهو ايضا لا يليق
 بغيره وضعفه ظ لما مر **ومختار** علم بخصي على بيتنا صلي
 الله تعالى عليه وسلم فيه معنى القرب من حيث اشعاره بالمدح
 ذكره من لا شيخ البخاري في شرح الارشاد وهو اشتهر اسماء الشريف
 ومي الفعند بعضهم وقيل ثلاث مائة وقيل تسعة وتسعون
 وهو منقول من اسم مفعول الفعل المضعف المكرر الذين هو
 جهر بالتشديد سماه به جده عند المطالب لموت ابيه في سابع ولادة
 بالهام تفاولا بان يكثر جهر الخلق له في السير قبل بعد المطالب لم
 سميت ابنك محمدا وليس من اسماء ابايك ولا قومك قال رجوت
 ان يجر في السماء والارض وقد حقق الله تعالى رجاءه لما سبق في
 علمه وقيل لم يسم به احد قبله الا خمسة عشر كما بينه بعضهم واما
 اسمه احد فلم يسم به احد قبل ولادته وقيل ان الله تعالى سماه قبل
 خلق الخلق بالفي عام واستنق له من الحمد اسمان احدهما يفيد

هو الجاهل المظالم في
 معنى ان يدر الله بالحق

غاي

الشهاب
الغني

المبالغة في المحمودية وهو محمد والآخر في المبالغة في الحمادة به
وهو أحمد وأشتهر الأول منهما وهو الأفضل في الامتياز استتماراه
أكثر وحسن به كلمة الشهادة لانه انساب بماله من مقام المحمودية وهذا
كله مشهور الا التصريح بالافضلية فتقله بعض مشايخ شيوخنا هذا
ولا يخفى ان كون احد يفيد المبالغة في الحمادة مبنى على القول بانه
منقول من فعل التفضيل اما على القول بانه منقول من الفعل
المضارع كما قيل به فلا وقد ادعى السجستاني في سفر السجادة وسفر
الافادة ان احدا بلغ من محمدا ان احدا بلغ من محمد وذكر انه ليس
منقول من الفعل المضارع ولا هو افعول تفضيل انما مثال هذا ان
يقال لك ابن من كرم افعول فتقول اكرم ومن هذا الله اكرم وذكر
الكافي ان الله تعالى سماه باحدا قبل التسمية بمحمد الية يعني
قوله تعالى ومبشرا برسول ياتي من بعدي اسمه احمد انتهى وفيه
تاملا وما اشهر من ان محمدا منقول من اسم مفعول الفعل
المضارع كما سبق هو احد القولين وقيل منقول من المصدر لان
هذه الصيغة كما تكون اسم مفعول كما هو الكثير يكون مضدرا
كما في قوله تعالى ومن قتلهم كل ممزق وقيل انه مرسل ومشي عليه
يل صريح الزجاج بان الاعلام كلها مرسل خلافا لسيبويه في انما كلها
منقولة لان النقل خلاف الاصل فلا يثبت الا بدليل ولا دليل على
قصد النقل اذ لا يثبت الا بالتصريح من الواضع ولم يثبت غير صريح
اقول هذا لا يتم في اسم محمد وان تم في غيره لان دليل قصد النقل
من الواضع موجود وهو قول عبد المطلب المتقدم في شرح الهادي
محمد مفعول من الحمد والتكرير فيه للتكثير منقول من العفة على سيد
التفاؤل واخطا من قال انه مرسل انتهى وهذا يؤيد ما قلناه
قال استاذنا كانه اي القائل بالارجح ادعى ان العرب انما قالت
في غير العلم محمود لا محمد وهذا مراد حسان رضي الله تعالى عنه بقوله
قد والعرش محمود وهذا محمد فذكر تراخي **اقول** وبه
التدبر انه سمع في الوصفية بغير علمية محمد **قال الاعشي**
النك ايت اللعن كان كلالها الي الماخذ الفرع الجواد محمد
قوله وسلم اي عليه وحذف من الثاني دلالة الاول وهو كثير ومصدر

الشهاب
الحجازي

سلم التسليم والسلام اسم منه ومعناه السلامة من المقاييس ويكون
بمعنى التحية وجمع بينهما خروجا من خلاف من كره افراد احد مما
الاخر وان كان عندنا لا نكره كما صرح به في منية المفتي وهذا الخلاف
في حق نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم واما غيره من الانبياء فلا
خلاف في عدم كراهة الافراد لاحد من العلماء ومن ادعى ذلك فعليه
ان يورد نقلا صريحا ولا يجد اليه سبيلا ان شاء الله تعالى كذا في
شرح العلامة ميرزا علي الشامل ثم ان هذه الجملة والتي قبلها
معطوفتان على جملة الحمد عطف وغلبة على اسمية وهو غير مستحسن
كما في معنى اللبيب من الباب الثاني ولقائل ان يقول هما
معطوفتان على جملة انعم والتقدير الحمد لله على انعامه وعلى
صلاته وسلامه على سيدنا محمد وعلى هذا فيكون ان من جملة المحمود
عليه الا ان هذا وان كان صحيحا من جهة المعنى والصناعة الا
انه يلزم عليه فوات حراز فضيلة الصلاة بالكتابة وان حصلت
بالنطق وهو خلاف ما عليه عمل الناس في الخط **بقي ان يقال**
ان المصنف لم يشهد في خطبة وقد قال صلى الله تعالى عليه
وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالحديث الجواز رواه الترمذي
وحسنه وصححه البيهقي والنووي **قال** الجواب عنه بانه تشهد
باللسان يدفعه صريح لفظ الحديث انتهى **اقول** ليس في لفظ
الحديث صراحة بان الايمان بالتشهد في الخطبة لا يكون الا باللسان
حتى يكون افعالا للجواب كما هو ظاهر في الباب **وما قيل**
الجواب بان في الحديث لينا غير مدني لانه بغير ذلك يعمل به في
الفضائل كيف وقد حسنه الترمذي وصححه النووي **وما قيل**
ان الحديث في خطبة النكاح لا في الكتب والرسائل بدليل ذكره
في كتاب النكاح مرود بان العام يجري على عموم حتى رد ما يخصه
ودكره في كتاب النكاح لا يصلح تخصيصا وقول التورثي المردود
بالتشهد المردود بالرواية الاخرى كل خطبة ليس فيها شهادة بان
وبان المعنى الحقيقي للتشهد هو الايمان بالشهادة واما هذا
فهو معنى مجازي والتمثيل على الجواز بغير قرينة صارفة عن الحقيقة
غير مرضي **قوله** وبعد فان الفقه اخرج بعد كلمة يؤي بها لا يقال

التمثيل
على الجواز

ب

ل

من اسلوب الى اخر ومضى طرف زمان كثير وقد تستعمل في المكان
 ويصح اراؤه كل منهما هنا وهي مبنية على الضم لمحو المضاف اليه
 ونية معناه اي بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام
 قال ابن الملقن في الاشارات وقد اختلفوا في ضبط بعد على اربعة
 اوجه احدها الضم وقد تقدم ثانيها مع التنوين ثالثها النصب
 والتنوين رابعها فتح الدال مع تقدير لفظ المضاف اليه حكمها
 النحاس انتهى وهذه الاربعة تنافي هنا ما عدا في النصب مع التنوين
 فانها لم ترسم بالالف وقد بين ابن هشام تلك الاربعة وتفاصيلها
 انها مبنية على الضم اذا حذف المضاف اليه ونوي معناه وتعرية في
 ثلاثة اوجه وهي ما اذا ذكر المضاف اليه او حذف ونوي لفظه وحذف
 ولم ينو شي ولم يذكر الضم مع التنوين الذي ذكره ابن الملقن وهو
 محتاج الى التوجيه وقد وجه ذلك بعض المشايخ بانها هنا مبتدأ ولا
 يحل ان ينظر وذكر الشهاب بن جبر اليميني عن بعض المشايخ انها فاعل
 بفعل محذوف اي مما يمكن بعد اي يوجد قال الشهاب بل بعد الغني
 وهو قريب انتهى **واقول** الظاهر ان لم يكن فاسدا فهو بعيد
 فما معنى نسبة الوجود الى بعد وكون المراد لفظها بعد غير ظرف
 التعليق والغرض منه ثم اعلم ان الواو في قوله وبعد قد اختلفوا
 فيها وقد ذهب بعضهم الى انها عاطفة قصة على قصة اي عاطفة مضمونة
 سبق لغرض سبب الضيف على مضمون سبق لقصد التبرك والعامر
 في بعد على هذا محذوف تقديره اقوك وسجوه والفازانة للاستعانة
 بالزوم والتقدير واقوك بعد ما تقدم كذا قيل **واقول**
 لا يتاني الاستعانة بالزوم اذا كانت الواو عاطفة ومن ثم قال
 المحقق الرضي ان الفاء دخلت لتوهم اما اجر المتوهم بجر المحقق
 او لتقدير ما قبل بعد على ما جوزه الجرجاني وقد جوز العلامة
 محمد القزستاني في شرحه على النقاية عند قول المصنف وبعد فان
 المتوسل الى الله باقوى الذريعة ان يكون الواو للاستيناف والفا
 للتعليل وبينه ما هو بعد من البعيد ثم قال واما قلنا هذا
 لما في المشهور من الضعف فان تقديره اما مشروط بان يكون ما بعد
 الجزا امرا او نهيا ما صبا لما قبلها او مفسرا له كما في الرضي اما

منهني

توهم اما فلم يعمد احد من النحويين انتهى وقد يجوز الفاضل الذي
 في المنهل الصافي شرح الواو في عند قوله وبعد فقد قال اضعف
 عباد الله ان يكون الواو للطف والفا للتسبية او عاطفة او زائدة
 وقر ذلك بما يطول فراجعه وقيل الواو في وبعد ليست عاطفة
 بل عوض عن اما والعامل في بعد الفعل المقدر **ووقع** في كلام
 بعض المتأخرين ان العامل في بعد هذا الواو النائية عن اما
 المتضمنة معنى الشرط وفعله والتقدير مما يمكن من شي بعد
 انتهى والفتحة عليه في ذلك **وقد بحث** المحقق الفخاري
 في خواشي التلويح في جعل الواو عوضا عن اما بان جعلها عوضا
 يقتضي مناسبة بين الواو واما ماصح لتعويضها ولا مناسبة
 بينهما انتهى وقال ابن اياز في شرح الفصول واما حذف اما
 فلا يجوز لان اما نائية عن الفعل واداة الشرط متاقلان وحذف
 كان فيه حذف التائب والمنوب وهذا اجحاف كثير وقد ارتكب
 كثير من الناس هذا المخطور واستشهدوا به وذلك اذا كانت اما
 مع بعد فيقولون في اما بعد وبعد فان الامر كذا وقد صنع
 ابن منطوي في خطبة الفتنية هذا فقال وبعد فالعلم جليل القدر
 ومراة اما بعد انتهى **اقول** في كون ما صنع ابن منطوي
 من هذا القيل نظر بجواز ان يكون اراد بالواو العطف لانها
 عوض عن اما وكون مراده اما بعد لم تقم قرينة قاطعة عليه على
 تسليمه فقد نقل الرضي ان اما يجوز حذفها اذا كان الجزا امرا
 او نهيا فمنع جواز حذفها على الاطلاق ممنوع فتأمل والفقه
 هو العلم بالاحكام الخمسة من حيث تعلقاتها بافعال المكلفين
 لا العمل بوجوب العمل كذا في فصول البدايع **قوله** اشرف العلوم
 قدر اشرف العلوم وقد راى منصوب على التمييز وهو مبلغ
 الشيء وان يكون مساويا للغير من غير زيادة ولا نقصان
 كما في المغرب والمراد هنا المرتبة والمرتبة وفي كلام المصنف تلاقضا
 ان علم الفقه اشرف من علم الكلام والتفسير والحديث مع ان
 هذه العلوم اشرف من الفقه لان شرف العلم يشرف موضوعه وموضوع
 هذه العلوم اشرف كما هو ظوح **فالقول** ان يقال من اشرف

م
يه
ع

المورد والعلامه قاسم
ابن قطلوبغا الحنفى
2 حواشيه على
التلويح

اقرب بمعنى ان فاعله يستحق محذوراً دون العقوبة بالنار
كحرمان الشفاعة كذا في التلويح واورده عليه ان الماكروه يقتربا ليس
فوق الكبيرة ومرتبتها ليس محروما من الشفاعة وان مات قبل التوبة
عند اهل السنة وقد قال صلى الله عليه وسلم شفاعة لا اهل الكتاب
من امتي فكيف يصح ترتيب استحقاق حرمان الشفاعة على فعله
واجب بان الشفاعة لا يلزم ان يكون للتخلص عن النار وقد
يكون لرفع الدرجات ولو سلم فالمراد بالحرمان حرمان موقت
لا موت بان تناخر الشفاعة لم تركبه عن الشفاعة لم يرتكبه ولو سلم
فاستحقاق حرمان الشفاعة لا ينافي وقوعها كما لا ينافي استحقاق
العقاب عفوه **قوله** والتميز بين التمايز والفاصل في وجوه
الاحكام التمييز عن الشيء من الشيء وافرازه كما في القاموس وفي
المصباح مررت الشيء عزلة وفضلته عن غيره والتفصيل مبالغة
وذلك يكون في المنهيات بخلاف ما في التخصيص من الطهارة في الجائز
الماضي والنافذ والمراد به هنا المباح وقد فرقوا بين المباح والجائز
بان كل مباح جائز دون العكس لان الجواز ضد الحرمة والاباحة
ضد الكراهة فاذا انتفى الجواز ثبتت ضده وهو الحرمة فتنتفى الاباحة
ايضا واذا انتفى الاباحة ثبتت ضدها وهو الكراهة ولا ينتفى به
الجواز لجواز اجتماع الجواز مع الكراهة كذا في العناية والفاصل
من الفساد ضد القلاح والمراد به هنا كل ما منع عنه شرعا ووجوه
الاحكام طرقها والاحكام جميع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق
بافعال المكلفين **قوله** بجواره البخر الما الكثير او الملح
فقط كما في القاموس وزاخره من زخر البخر طما وتلا في الكلام
استعاره مكنية وتخييلية مرشحة **قوله** رياضة ناطرة الرياض
جميع روضه ويجمع على روض والريضة بالكسر من الرما والعبادة
مستمتع الما لا سراضه الما فيها اي استنقاعه والناظر الشديد
المنظرة ويبالغ به في كل لون اخضر ناضر واصفر ناضر واحمر ناضر
ناظر وفي الكلام استعارة مكنية وتخييلية وترشيحة **قوله**
وبجوده زاهرة النجوم جمع نجم وهو الكوكب وزاهرة نيرة مشرفة
من زهر زهورا تلالا **قوله** والصوله ثابتة وفروعه ثابتة الاصول

جمع اصل

جمع اصل وهو لغة اسفل الشيء وفي العرف ما يمتد على غيره
والمراد بها الكتاب والسنة والاجماع والقياس والفروع جميع
فروع هذا الاصل وفي العرف ما يمتد على غيره والمراد بها الاشياء
الثابتة احكامها بالاصول المتقدمة من الفرض والواجب المستنون
والمندوب والحلال والحرام والمكروه كراهة محرم وتنزيه والثنا
اسم فاعله من ثبت الزرع اذا ظهر من الارض والمراد به هنا ظهور احكام
تلك الفروع **قوله** لا يعني بكثرة الاتفاق كثره شبه مسائل الفقه
بالشيء النفيس المكنى تحت الارض تشبيها مضمرا في النفس اثبت
له شيئا من روافد المشقة به تخيلا وهو الكثر على طريق الاستعارة
المكنية المستدعية للتخييلية وشبهه تقاطع المسائل الفقهية
بالافادة بالاتفاق على طريق الاستعارة الاصلية التوضيحية وقوله
بكثرة الاتفاق اي بالاتفاق الكثير من قبيل اضافة الصفة الى
موصوفها **قوله** ولا يلبس على طول الزمان عزه يلبس من يلبس الثوب
يبلى بلا في وقوله على طول الزمان من اضافة الصفة الى الموصوف
اي الزمان الطويل وعلى معنى لام التعليل او بمعنى من والتقدير
لا يعني عز العلم لا قبل مضي الزمان الطويل عليه ولا يلبس بلا ناسيا
من طول الزمان والمراد بعز العلم الجلاء والشرف المتاصل به وفي
منشور الحكم كل عز فاني ذك مصداقه اعز العلم **قوله** واني لا استطيع
كنه صفاته اخي بيت شعر لا اعلم قائله والاستطاعة القدرة على
الشيء والكنه ما لزم بوجه الشيء وقدره وغايته والصفات جميع
صفة وهي ما قام بالشيء كالعلم والسيادة والاعضا جميع عضو
بالضم والكسر كل عظم وافرعظمه وتكلم اصله تتكلم فحذفت احدى
التائين تخفيفا والمعنى اني لا اقدر على اذراك ذكر غاية صفاته او
قد رصفاته لوفض ان جميع اعضاي تتكلم بصفاته فما بال ذلك
وليس من اعضاي يتكلم بالعضو واحد وهو اللسان **قوله** اهل
قوام الدين وقوام اهل البيت وعشيرة وقريته واهل الامر
ولانه واهل البيت سكانه واهل المذهب من يدين به وهذا هو
المراد هنا والقوام بالكسر نظام الامر وعماده وملاكه والقوام
بضم القاف وتشديد الواو جمع قيم وهو من ينصب للشيء ويقوم

بت

رة

بخدمته ومنه قيم الوقف وفرق في المنسوط بين القيم والمتولي
فقال القيم من قوض اليه الحفظ والجمع والتفريق والقيم تحت يد
المتولي وهو يفعل باذنه **قوله** وبهم اختلاف وانتظامه لا يلائق
مصدر الفقه كعلمه بمعنى الموافقة والانتظام مطاوع نظمه فانتظم
اي اقامه فاستقام وذلك الانتظام المحاصل بهم باقاداتهم لمسايل
الدين تقريراً وتقريراً **قوله** واليه المصير في الآخرة والدنيا المقصود
مصدر ميمى بمعنى الالتجاء والآخرة والمآل دار البقا والآخرة
نقيض الآخرة وقد يكون والجمع دني كذا في القاموس وفي تفسير
العلامة ابن عرفة عند قوله تعالى في سورة البقرة فاجزأ من يفعل
ذلك منكم الآخرة في الحياة الدنيا ما نصه والدنيا فعلى ثابث
الاذني من الدنيا وهو القرب والقرابة الثانية ولا يتخذ منها
الآخرة **قوله**

يوم ترى النفوس ما أعدت **قوله** في سني دنيا طاماً قد مدت
وهذه قاعدة مطرودة وهي كل فعل صفة لامها أو تبدل يا نحو
العليا والدنيا فاما قولهم القصوي عند متمم والجلوي عند جميع
فتشاذ فلو كانت فعلى اسماء صحت الواو **قوله**
أو أرا يجزوي هجت للعين مارة فانه الهوى يرفض أو يترق
وقد استعملت استعمال الاسماء فلم يذكر موضوعها قال تعالى
تريدون عرض الدنيا وقال ابن السراج في المقصور والممدود
والدنيا مؤنثة مقصورة تكتب بالالف هذه اللغة بخد ومتمم
الا ان أهل الحجاز وبني اسد يلقونها وتطأها بالمصادرة ووات
الواو فيقولون دنوي سروي وكذلك يفعلون بكل فعل موصوف
لامها أو يفعلون اولها ويقلبن وادوا واما أهل اللغة الاولى
فيضمون التاء ويقلبن الواو ياء لاستشغالهم الواو مع الضمة
قوله والمرجع في التدريس والفتوى المرجع مصدر ميمى بمعنى
الرجوع وهو القعود الى الشيء والتدريس من درس الكتاب **قوله**
قال الشاعر هذا سراقه للقران تدرسه
والفتيا والفتوى وتفتح ما افنى به الفقيه واقتاة في الامر
ابانه كذا في القاموس وفي خواشي الكشاف للتسديد السند اشتقاق

ياضام

الفتوى من الفتى لانها جواب في حادثة او احداث حكم او تقوية
لبيان مشكل يعني انه يلاحظ فيها ما ينبغي عنه الفتى من المحدث
او القوة لان المراد حقيقة الاشتقاق وعرفها بعض المحققين
بانها الاخبار عن الحكم على غير وجه الالتزام قبل اجتزأ بالقيد
الاخر عن القضاء فيه نظراً اذا القضاء انشا فلا يصدق ما قبل
هذا القيد عليه وقال بعضهم الفتوى مأخوذة من الفتى وهو
الثبات القوي سمي الحكم فتوى لتقوي المسائل به في جواب المجاد
وفيما ان الفتوى بيان حكم الحادثة وهو جوابها لا الحكم كما ذكر
قال في الجمل افنى الفقيه في المسئلة اذا بين حكمها انتهى وقال
في البيان فتوى اجيبوني عن سؤال زوياني في المثار اقوتني
من امري اجيبوني **قوله** خصوصاً ان اصحابنا لهم خصوصية سبق
في هذا الشأن خصوصاً مصدر مفعول على غير قياس وهو منسوب
بفعل محذوف مع ملاحظة مفعول به مقدرة في نظم الكلام والقيد
اختر اصحابنا بالانصاف بما ذكر خصوصاً وقوله ان اصحابنا انما
تقليل للتخصيص بما ذكر مع ملاحظة لام التقليل المقدرة التي
لاجلها فتحت همزة ان والتقدير رانما خصصت اصحابنا بالانصاف
بما ذكر لان اصحابنا لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والخصوصية
بالضم وتفتح بمعنى الاختصاص والمراد باصحابنا اصحاب
مذهبنا وهم ابو حنيفة واصحابه والسبق المتقدم وهذا الشأن
ما ذكره من التدريس والفتوى ونحوهما هكذا يجب ان يفهم
هذا المحل **قوله** والناس اتباع لهم الناس يجوز ان يقربا بالنسبة
عطفاً على مذكور ان قبله مع ملاحظة اداة التقليل والمعنى
على هذا انما خصصت اصحابنا بالانصاف بما ذكر لان الناس
لهم اتباع ويجوز ان يقربا بالرفع ويكون الواو للمحال والتقدير
على هذا لان اصحابنا لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والمحال
ان الناس لهم اتباع والناس البشر وقد اختلف في اشتقاقه
فقال من ماس ينوس اذا تترك وقيل من الانس وهو السكون
والالفه وقيل من النسيان وعلى الثاني **قوله الشاعر**
وما سمي الانسان الانسية ولا القلب لانه يتقلب

ثمة

ف

ل

والاتباع جمع تبع محركة وهو من يمشي خلفك ويأخذ بقولك **قوله**
 الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة هذه الجملة مستترة استيفاء
 بيانها واقعة في جواب مقدر تقديره ان يقال لم كان الناس
 اتباعا لاصحابك فيما ذكر فقال الناس في الفقه عيال على أبي
 حنيفة واصحابه رحمهم الله تعالى أي كالعيال والعياال ككتاب
 جمع عيال وهو من تكون قوته على غيره **قوله** ولقد انصف الامام
 الشافعي حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه لينظر في كتب أبي
 حنيفة انصف من الانصاف وهو العذل وحيث هنا طرف
 زمان والمغني ولقد عدل الشافعي في قوله هذا والتبحر
 التوسع يقال تبحر في العلم توسع وتعمق ونظر الشيء والتمهله
 بالبصر وقوله الي كتب أبي حنيفة أي كتب اصحاب أبي حنيفة المصنفة
 على مذهبه لان ابا حنيفة لم يصنف شيئا سوى الفقه الاكر في
 علم الكلام على ما اشهر **قوله** كما نقله ابن وهبان عن حرمله أي
 على ما نقله والافاضة عينه لامثله وحرمله بالحاء المهملة هو
 ابن عبد الله بن حرمله صاحب الشافعي كما في القاموس وذكر الحافظ
 الذهبي في كتابه المسمى بالاصحافية مناقب فقيه الوقت أبي حنيفة
 ان المزني روي عن الشافعي هذا الذي رواه حرمله ونقل ايضا في
 الكتاب المذكور عن احمد بن الصباح قال سمعت الشافعي يقول
 قيل لما لك هل رايت ابا حنيفة قال نعم رايت رجلا لو كلمك
 في هذه السارية ان يجعلها ذهبيا لقام بمجته ونقل ايضا في
 الكتاب المذكور عن احمد بن محمد قال حدثنا مقاتل قال
 سمعت ابن المبارك يقول ان الاثر قد عرف وان احتجج الى الراي
 فاري ما لك وسفيان وابي حنيفة وابو حنيفة احسنهم رايانا
 وادقهم فطنة وانوصهم على الفقه وهو افة الثلاثة **قوله**
 وهو كالصديق جملة مستترة سبقت لبيان اجاز ابي حنيفة
 وقصب السبق في العلم والفضل والصديق كسكت لقب ابي بكر
 شيخ الخلق ووجه الشبه بينهما ان كلاهما ابتدأ الامر لم
 يسبق اليه وذلك ان ابا حنيفة ابتداء تدوين الفقه وكان قبله
 محفوظا في الصدور وابا بكر رضي الله تعالى عنه ابتداء جمع القرآن

نما
نما

بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمسورة عمر رضي الله تعالى عنه لكذا
 قيل وقيل وجه الشبه بينهما ان الصدوق اول من امن من
 الرجال وابا حنيفة اول من دون الفقه وقوله لداجره اي اجر
 تدوينه لفقه فالضمير راجع الى الفقه مع ملاحظة المضاف
 الذي قد رماه كما يدرك عليه واجرم من دونه الى يوم القيامة كما ان
 لا يكر اجر جميع القرآن واجرم من جمعه بعده الى يوم القيامة
 على القول الاول وعلى القول الثاني يقال كما ان لا يكر اجر
 ايمانه واجرم كل من امن بعده من الرجال الى يوم القيامة قلت
 والدليل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام من سن سنة حسنة
 فله اجرها واجرم من عمل بها الى يوم القيامة اي مثل اجر من عمل بها
قوله القول الثاني هو اللفظ اذا القرآن بعد ما جمع لا يتصور
 جمعه ثانيا اللهم الا ان يراد من جمعه ثانيا كتابته مجموعا
 وقيل كالصدوق في ان له اجر التصديق واجرم من صدق بعده
 لانه فتح باب التصديق وقوله دونه اي جعله ديوانا والديوان
 ويفتح مجتمعا الصحف والكتاب يكتب فيه اهل الجیش واهل
 العطية واول من وضعه عمر رضي الله تعالى عنه وقوله فرع احكام
 اي استخرجها من اصولها بقواعد الاستنباط **قوله** وان المشايخ
 الكرام عطف على ان اصحابنا والمشايخ جمع شيخ وهو لغة من
 استنبات في السن او من خمسين واحدي وخمسين الى افر عمره
 او الى الثمانين وله جموع خلا هذا ذكره في القاموس والمزاد به
 هنا من له معرفة في العلم وان لم يبلغ هذا السن والكرام جمع
 كرم وهو الصفوح **قوله** قد الفوا التاليف جعل الاشياء الكثيرة
 بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان لبعض اجزائه نسبة الى
 البعض بالتقدم والتأخر او لا فحليته فيكون التاليف اعم من
 الترتيب فذكر السيد السند قال بعضهم واعم من التصنيف
 وهو جعل كل مصنف على حدة **قوله** قال ابن حجر
 سقيا لملوان ذي الكرم وما. صنف من تينته ومن عنده
 فالتاليف لكونه مطلق اللفظ اعم من التصنيف لكونه جعل كل مصنف
 على حدة ولهذا قال بعضهم التاليف يرجع معناه الى جمع كلام

نما
نما

ن
مه

بعد

الغير وضمة فحسب والتصنيف ابراز صفات المعاني واشتات الافكار
الغريبة على وجهه ليسبق اليه والمؤلف من جميع كلامه غيره ويضمه
بايقاع الالف من غير ابتكار معني من عند وقال بعضهم واضع
العلم اولى باسم المصنف من المؤلف وان صح ايضافه لان العلم مطلقا
بمعني الادراك جنس وما تحته متافى الظن واليقين نوع فواضع
العلم لما لاحظ الغاية المقصودة له فوجد ما ترتب على العلم
باحوال شي او اشيا من جهة خاصة وضعه ليجت عنه من تلك الجهة
فقتد ذلك النوع من العلم بعارض كل فصار صنفا وقيل لواضع
صنف العلم اي جعله صنفا متساويا فهو باسم المصنف اوفق **قوله**
ما بين مختصر وطول اي الفواشا كيف منها مختصر ومنها طول
هذا هو المراد من هذه العبارة والعبارة لا تفيد هذا المختصر اسم
مفعول من الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعاني والطول
اسم مفعول من التطويل وهو زيادة اللفظ على ما يورد في اصل
الماد مع كون الزائد غير متعين فان تعين فهو المحشو ويوصف
الكلام بكونه طويلا غير متعين على جهة الاستعارة لمشابهة الجسم
في اتصال الاجزاء وتواليها وطوله كثرة الفاظه لكثرة معانيه وعرضه
كثرة الفاظه لتوضيح معانيه والايجاز اذا المقصود ما قل من
عبارة المتعارف والاطناب اذا فاء بكثر منها **قوله** من متون
وشروح وفتاوي بيان لما **قوله** واجتهدوا في المذهب اي في
تقرير مسائله ومقترنها والمذهب لغة موضع الذهاب وهو
المزور فحاصله الطريق ثم نقل منه الى الاحكام الشرعية الاجتهادية
التي هي طرائق المجتهدين يميزون عليها باقدام عقولهم الراجحة
لتحصيل الظن بها واما معناه في العرف فهو ما اختص به المجتهد
من الاحكام الشرعية الفرعية الاجتهادية المستفادة من الادلة
الظنية وهذا يشمل جميع مذاهب المجتهدين والتعريف الخاص
بمذهب ائمتنا هو ما اختص به من تلك الاحكام وعرف بعضهم المذهب
بانه الاحكام الشرعية الاجتهادية واسماها وشروطها وموانعها
والجج المنبئة للاسباب والشروط والموانع واعترض عليه بوجوب
الاول ان نفس الحكم المذكور ليس بمذهب المجتهد واما المذهب

المسائل الاجتهادية التي يكون ذلك الحكم من جملة مبادئها الصورة
الثاني ان البحث عن السبب والشروط والموانع والجهة ليس بوظيفة
المجتهد اصالة وانما وظيفة قضا واصالة هو البحث عن الاحكام
سواء كانت احكام الادلة او الاسباب والشروط والموانع والمراد
من الاحكام الوجوب والتدب والمحلال والمحرام والكراهة والاحتياط
لغة تحمل المشتقة في امر واصطلاحا استفراغ الفقيه الواسع في
لتحصيل الظن بحكم شرعي **قوله** الا اني لم ازلهم اجم استذراك من
قوله قد افوا وقوله يجلي اي يشابه وقوله يشتمل على فنون في
الفقه من اشتمال الكل على اجزائه كاشتمال التكميل على
الجزء والعسل فلا يلزم اتحاد المشتمل والمشمول عليه والاشتمال
على الشيء الاطاحة به والفرق بين الاشتمال والشمول ان الشمول
يوصف به الكل بالنسبة الى اجزائه كذلك هو اشئ المولي دعه على مد
الشرعية والفنون جمع فن وهو النوع والضرب من الشيء ويجمع
ايضا على اثنان **قوله** التبيين البيع الفاسد التبيين في
اصطلاح المصنفين عبارة عن كتابة الشيء على وجه الضبط
والتميز من شطب تعدد كتابته كيفما اتفق **قوله** في الضوابط
والاستثنائات الضوابط جمع ضابط وهو على ما سذكر المصنف
في ديباجة الفن الثاني ما يجمع فروعا من باب واحد بخلاف
القاعدة ما يجمعها من ابواب شتى والاستثنائات جمع استثناء
بمعني المستثنى ولذا جمعه والافالمضد لا يثنى ولا يجمع الا
اذا قصد به التتويج او الحقيقة تا الوحدة **قوله** سميته بالفوائد
الزينية في القمحاح سميت فلان زيدا وسميته بزيد بمعنى اسميته
مثله فتسمي به وتقول هو سمى فلان اذا وافق اسمه اسمه كما
تقول هو كنية انتهى والاسم اللفظ الموضوع على الجوهر والعرض
للتمييز وهذا اسما الكتب من قبيل علم الجنس واسم الجنس قيل
بهذا وقيل بهذا والتحقيق انها من قبيل علم الجنس كما حققه
الدواني في شرح التهذيب واما سميها فانها المختار انما الالفاظ
من حيث دلالتها على المعاني والزينية نسبة الى زين الدين على
ما هو الاصل من النسبة اليه من ذكر المركب الاضافي واما البكري

والزبيري في النسبة الى ابي بكر وابن الزبير فستثنيان من هذا
 الاصل كما تقرر في محله **قوله** يكون هذا المؤلف الثاني منها اي
 منزلة لان تكون عينه فان فيه فوايد وضوابط لم تذكر في الفت
 الثاني وفي الفت الثاني فوايد وضوابط لم تذكر فيه ولا يستغنى
 بالحد من اعن الاخر كما يقتضيه كلام المصنف **قوله** فاهتمت ان اضع
 كتابا احب الالهام تلقين الخ من الله تعالى لعنه ولا يرد عليه قوله
 تعالى فاهتم بها فجورها وتجاوزها لان الالهام في الآية بمعنى التعليم
 او التبيين كما في تفسير المحقق السيد معين الدين الصفوي والمراد
 بالوضع التاليف والنظم الطريق والنوع والمراد بتسنيف كتاب
 يحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي **قوله** معرفة القواعد
 التي تزد اليها اي تزد الفروع اليها والمراد بزد الفروع اليها استخراجها
 منها وطريق الاستخراج ان تضم كبرى الى صغرى سهلة المصنوع
 كان يقال مثلا هذا الثوب طاهر بيقينا وكل طاهر بيقينا لا يزول
 طهارته بالشك ينتج بعد اسقاط المكرر من الشك الاول هذا
 الثوب لا يزول طهارته بالشك وبهذا التقدير يظهر ان الحاجة
 الى قوله وفعوا الاحكام عليها والمعرفة العلم وقد فرق الاكثر من
 بينهما من وجهين احدهما ان العلم يتعاقب بالنسب اي وضع
 لنسبة شئ الى اخر ولهذا يعدي الى مفعولين بخلاف عرف فانه
 وضع للمفردات تقول عرفت زيدا الثاني ان العلم لا يستدعي
 سبق جهل بخلاف المعرفة ولهذا لا يقال الله تعالى عارف ويقال
 له عالم وقد يفر جماعة من الاصوليين ايضا ومنهم الامدي في ابحار
 الافكار على نحو فقالوا ان المعرفة لا تطابق على العلم القديم قال
 العلامة محمد بن محمد بن عماد الاقمني في نحو شيه على شرح منهاج
 البيضاوي للعلامة عند الرحيم الاستوى في كلام الفريقين نظرا لما
 الاول فلا تهم قسموا العلم الى مفرد والي مركب ولهذا قال ابن الحاج
 في مختصره والعلم ضربان علم بمفرد ثم قال وعلم بمركب واما الفرق
 الثاني فلان اسم الله تعالى توقيفية فلا يفتح اطلاق غير المادون
 فيه عليه وقد ورد تعريف الله في الرخايع في الشدة وقال
 القرطبي في تفسير قوله تعالى ولقد علمت الذين اعتدوا منكم في السبت

ان علمه

ان علمه بمعنى عرفت اعيانهم وقيل علمت احكامهم والفرق بينهما
 ان المعرفة متوجهة الى ذات المسمى والعلم متوجه الى احوال المسمى
 فاذا قلت عرفت زيدا فالمراد بشخصه واذا قلت علمت زيدا فالمراد
 العلم باحواله من فضل ونقص فعلى الاول يتعدي الفعل الى
 مفعول واحد وهو قول من علمت بمعنى عرفت وعلى الثاني الى مفعول
 وحكي الاخفش ولقد علمت زيدا ولم اكن اعلمه وفي التنزيل تعالى
 الله يعلمهم كل هذا بمعنى المعرفة فاعلم ان الله يعلمهم في كل
 العلامة ابن العماد فظهر بذلك ان المعرفة ايضا تستدعي سبق
 علم وفي صحيح البخاري ان ملكا ياتي الناس وهم في الموقف
 فيقول اناركم فيقولون نعمود بالله منك لست رتبنا ومن في مكان
 هذا حتى ما نيتنا فاذا اتانا رتبنا عرفنا فيايتهم الله في الصورة
 التي يعرفون فيقول اناركم فيقولون انت رتبنا ويقعوا شاكرين
 فلو لا تقدم علم لهم لما قال صلى الله تعالى عليه وسلم فيايتهم الله
 في الصورة التي يعرفون ثم يحتمل ان تكون معرفتهم له انهم عرفوه
 باوصافه ويحتمل انهم راوه قبل ذلك اما في البرزخ واما عند
 الموت لما ورد في الحديث انكم لن تروا ربكم حتى تقوموا وقال تعالى
 وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا فلو لا تقدم علم لما تعارفوا
 ولما ح قول من قال ان المعرفة تستدعي سبق جهل بخلاف العلم
 بل العكس ان الله في الحقيقة **قوله** وهي اصول الفقه في الحقيقة
 كاصول الفقه والافلية اصول الفقه فضلا عن ان تكون ذلك
 على سبيل الحقيقة فتأمل **قوله** وبها يرتقي الفقيه هو عطف على
 قوله في اصول الفقه وقوله بها متعلق بمرتقي قدم لا فائدة المحض
 والمراد انه بمزاولة التخرج على تلك القواعد يبلغ الفقيه درجة
 الاجتهاد والمزاد المقلد في الفقه والدرجة المرقاة والمراد بها
 هنا المرتبة والاجتهاد وعبارة عن المدة التي يحصل للانسان
 بقدرها على استنباط الاحكام وقوله ولو في الفتوى اي
 ولو كان ذلك الاجتهاد الحاصل من مزاولة القواعد كايان في
 الفتوى ومجتهدا لفتوى هو الذي يقدر على استخراج احكام
 الموادث التي لم ينص عليها الامام ولا احتجابه من قواعدهم واصولهم

د

لين

ننا

لا منه

كغيره من يحيى والفقيه أبو الليث ومحمد بن الفضل وغيرهم **قوله**
 وأكثر فروعها طهرت به في كتب غريبة الظفر هو الفوز بالمطلوب والرد
 الغريبة بالنسبة إلى بعض الناس لعدم عنايته بتحصيل تلك الكتب
 لا مطلقا ولا لا فقد صرح هو في بعض رسائله بأنه لا يجوز النقل من
 الكتب الغريبة التي لم تشتهر **قوله** أو عثرت به في غير مظنة غير كضر
 من العثور وهو الاطلاع على الشيء ويعدى إلى البا لا بالآلة هنا
 ضمن معنى الظفر وحيد يشكك عطفه على الظفر باو والمظنة بمنزلة
 الظاهر المجهلة موضع الشيء ومعدنه مفعله من الظن بمعنى العلم
 وكان القياس فتح الظواهر كما كسر لاجل اليأس كذا ذكره ابن هشام
 التلخيص شرح شواهد كتاب الجمل وفي التعليق المذكور نظر فليست
 فيه **قوله** الا ان يقول الله وقوته استدراك من قوله طهرت الخ وذلك
 لان ما في غير المظنة والكتب الغريبة يتوهم ان يكون ضعيفا فرغ
 هذا التوهم بالاستدراك والحوال القدرة على التصرف والتنبيه
 كما قال ابن الكمال اعلام ما في منهن المتكامل للمخاطب وفي القبح
 نهيت على الشيء وقفته عليه فتنبيه هو عليه وقوله غالب في
 التنبيه وهو منسوب على ترع المخافض اي بالفعل بسبب اشتراط
 المخافض لان ترع المخافض عاملا كما حققه الرضي ويجوز ان يكون
 صفة مضدر محذوف كما ذكر العلامة الشيرازي في شرح العباد
 وهو اولى **قوله** وحكي ان ابا طاهر الدباس هو محمد بن شفيان بن
 منسوب اليه الدباس الماكول ومن المنسوب اليه
 واذا طلبت العلم فاعلم انه **قوله** جمل فاصراي شي يمتل
 واذا غالت بانه متفاحند فاستغل فواذك بالذي هو افضل
قوله ورده اليها يعني يتعسف وتكلف وقول جمل واما رده
 على سبيل التوضيح فيرد على الخمسين بل المائتين كذا قال بعض
 الفضلاء **قوله** وله حكاية مع أبي سعيد الخدري المقصود من سوق هذه
 الحكاية التوبيخ بشرف من القواعد حيث سافر مثل هذا الامار
 لاجل تحصيل تلك القواعد هذا اوله ليس ابو سعيد الهروي الشافعي
 هو صاحب هذه الواقعة مع ابي طاهر الدباس وانما هو ناقل
 للحكاية عنه مع بعض علماء الحقيقة بهاء كافي الاشياء والنظائر

كتاب في بيان ما في
 من كتب الغريبة
 من كتب الغريبة
 من كتب الغريبة

ابن خلدون
 شارح المختار

الجلال

للجلال السيوطي ومثله في فتح المدر **قوله** وسرد منها
 سبعة شبه قراتها منتظمة متسقة بسرد الدرع على طريق
 الاستعارة التبعية وكان القواب ان يقول سبعة لان
 المعدود مونت على ما هو القاعدة المشهورة لا يقال لقاعدة
 مقيدة بما اذا كان المميز مذكورا بعد العدد واما اذا حذف
 او قدر فيجوز **قوله** في اسم العدد الحاق التا وحذفها لانا
 نقول ما نقول من جواز التا وعدمها اذا كان المميز الايام وحذف
 واما اذا كان غير الايام فالوجه مطابقة القاعدة الاصولية
 من اثبات التا في المذكر وحذفها في المؤنث واما اذا كانت
 الايام مع اللاتي فالمستوع حذف التا نقلها للساكن كذا
 قرره الامام السبكي في رسالة ابراز الحكم قال وفي كلام من
 وابن مالك ما يدل عليه انتهى فليحفظ **قوله** فخصلت
 للهروي سبعة السعلة والسعال بضم او لام حركة تدفع
 بها الطبيعة اذ يعم الرئة والاعضا التي تتصل بها وقد
 اشتد كل بعض المحققين من الاطباء عدة في الامراض لان الامور
 الطبيعية العارضة للانسان لا تعد مرضا ويحجب عن ذلك
 بان عدة مرضا باعتبار كثرة عروضة واستمراره لا باعتبار
 اصل عروضة **قوله** فخر به واخرجه من المسجد فيه انه كيف يفيد
 هذا من هذا العالم مع انه لا يجوز له ضربه ولا اخراجه من
 المسجد لاجل ما ذكر **قوله** ثم لم يذكرها الخ عطف على قوله اخرجه
 اقول فيه ان عدم ذكرها بعد ذلك مضنية من سماعها
 ويستفيد منها كمال العلم وهو من مؤم وقد ورد في الحديث
 من كتم علما الجحمة الله بالجام من مارق **قوله** فزجج الهروي اليه
 احتجابه وتلاها عليهم اي القواعد الستة التي سمعها من الدباس
 قيل منها اليقين لا يزال بالشك والثانية المشقة تجلب
 التيسير والثالثة الضرر يزال والرابعة العادة محكمة
 والخامسة الامور بمقاصدها كذا في فتح المدر **قوله** الثاني
 الضوابط اي الفتن الثاني من الفتون السبعة وقوله ما خرج
 عنها اي استغني عنها ولو غاب عنه لكان اولى **قوله** ويستغني

ها

في شرح
 في شرح
 في شرح

ر

شد

س

اشياء جميع شي وهو عبارة عن كل موجود حقا كالاجسام او حكمها
 كالاقوال وقال س ما يصح ان يعلم به ويخبر عنه **قوله** ظن
 الدخول وهي خارجة اي اعتقده وغير خاف ما يترتب على ذلك
 ذلك من الخطا والفساد ومن ثم صرح المصنف في القواعد الزينية
 بانه لا يجوز الفتوى بما يقتضيه الضوابط لانها ليست كلية
 بل غلبية مخصوصا وهي لم تثبت عن الامام بل استخرجها من
 المشايخ من كلامه **قوله** ولهمنا وقع موقعا حسنا في كتابه عن تلقي
 الفضلاء بالفتول والانصاف العدل والابتهاج الضرور
 بالشي **قوله** الثالث معرفة الجتمع والفرق اي الفرق الثالث
 من الفنون السبعة معرفة ما يجتمع مع اخر في حكم فاكثروا في
 منه في حكم اخر فاكثرا لذي والمسلم فانها يجتمعان في
 احكام ويفترقان في احكام كما سيوضح لك ذلك في موضعه
قوله الرابع من الالغاز اي الفرق الرابع من الفنون السبعة
 في الالغاز والالغاز جمع لغز بالضم وبضمين وكسر
 ونحوه من اركان السمعيات والالغاز ما يعنى به والغزبه كلامه
 وفيه عني كذا في القاموس والمراد المسائل التي قصد اضعاف وجه
 الحكم فيها الوجه الامتحان **قوله** الخامس الجمل اي الفرق الخامس
 مسائل الجمل جمع جملة وهي المحدث وبجوده النظر والمراد بها
 هنا ما يكون محلا شرعيا لمن ابتلي بحادثة دينية ويكون
 المخلص من ذلك لا يدرك الا بالحدق وبجوده النظر اطلق
 عليه لفظ الجملة **قوله** السادس الاشياء والنظاير اي الفرق
 السادس الاشياء والنظاير من المسائل والاشياء جميع شبه
 والمثل والمراد بها المسائل التي يشبه بعضها بعضا من اقسام
 في الحكم لا امور خفية او تحما الفقهاء بدقة انظارهم وقد
 صنّفوا لبيانها كتباً كفروق المجتوب والكرابسي مما عني
 والله الحمد **قوله** السابع ما حكى عن الامام الخ ابي الفرس السابع
 المحكايات المنقولة عن الامام واصحابه وغير ذلك والمراد
 بالامام ابو حنيفة النعمان بن ثابت ولم يصرح باسمه ولا

كنيته ليكون ذلك من باب الاهتمام وهو طريق من طرق البلاغة
 ولا تفيه اشارة الى علو شأنه ورفعة قدره ومكانة لما فيه
 من الشهادة على انه المشهور الذي لا يشك فيه واليقين الذي
 لا يلبس **قوله** **قال الشاعر**
 لسناسمين اخلالا وتكرمة وقد رن المحتال من ذاك كفيها
 وقوله من المخارجات والمراسلات والمكاتبات بيان لما والمطار
 جميع مطارحة ومي ان يطرح احد العالمين على الاخر مسألة
 يتكلمان فيها شفاها والمراسلات جمع مراسلة وهي ان يرسل
 كل واحد من العالمين الاخر مسألة يسأله عنها سواء كان بالوكة
 او رسول وعلى هذا فقطف المكاتبات على المراسلات من غطف
 الخاص على العام **قوله** والمرجو من كرم الفتاح ان الرجا اعتقاد
 حصول الخير الممكن وتفسيره بطلب الخيرات تسامح لانه تفسير
 باللازم ويراد به الامل والفرق بين الرجا والتمني ان الرجا
 يكون في الممكن فقط والتمني فيه وفي المستحيل ايضا والكرم
 الفضل والاحسان والفتاح اسم من اسماء تعالى **قوله**
 يكون ترهه للناظرين الترهه اسم من التره وهو التبعاد
 ومكان تره ككف وتره وارض ترهه بكسر الزاي وترهه بعيد
 عن الريف وعمق المياه وذبان القرى ومد البحار وفساد الهوى
 وتره الرجل تباعد عن كل مكروه فهو تره واستعمال التره
 في الخروج الى النساءين والمخضر والرياض غلط قبيح كذا في
 القاموس وقد يقال استعمال التره بهذا المعنى مجازي
 ومع لا يكون غلطا لان المعنى المجازي لا يشترط استعمال العز
 لان المجاز موضوع بالوضع النوعي لا الشخصي كما هو في
 محله وانما الشرط وجود علاقة من العلاقات التي اعتد بها العرب
 في المعاني المجازية وهي موجودة هنا وهي اللزوم اذ من لازم
 الخروج الى النساءين البعد عن الريف والقرى ومد البحار
 والناظرين جميع ناظر من نظري الشيء اذا فكر فيه وقام له
قوله وترجعا للمدرسين المزمع مكان الرجوع والمدرسين
 جميع مدرّس من مدرّس الكتاب قراه **قوله** ومطلبنا للحققين

حات
 الاشارة الى

المطلب موضع الطلب والمحققين جميع محقق والتحقيق كما
قال بعضهم اثبات المسئلة بدليلها والتدقيق اثبات دليل
المسئلة بدليل آخر فينهما ثبوتان قال الكمال المقدسي ويصح
كون التدقيق أحق بأن يقال التحقيق تفصيل من حيث ثبت
اثبات المسئلة بدليلها سواء كان على وجه فيه دقة أو لا والتدقيق
اثباتها بدليل دليلها على وجه فيه دقة سواء كانت الدقة لاثبات
دليل المسئلة بدليل أو لغير ذلك مما فيه دقة **قوله** ومعمدا
للقضاة أي معتمدا عليه من الاعتماد الإتحاد والتكامل والعمدة
بالضم ما يعتمد عليه **قوله** وغنمة للمحصلين المراد بالغنمة
هنا الفوز بالشئ بلا مشقة والمحصلين جميع محصل من التحصيل
جميع الشئ وتميزه وأصله استخراج الذهب من حجر المعدن
قوله وكشف الكرب الملهوفين أي كاشفا بحزن الملهوفين الذي
يأخذ بالنفس والملهوفين وهو المظلوم المضطرب يستغيث
ويتحسر **قوله** هذا لأن الفقه أول فنوني كلمة هذا فنوني
أشياء الكلام لرطب ما بعد ما قبلها على حد قوله هذا وإن
للطائفتين لشرفا والفنون جميع فن وهو النوع من الشئ
وأضاف الفنون إلى نفسه لأذني ملائسة والمراد أن الفقه
أول فن استدلاله **قوله** طالما استمرت فيه عيوبني طال امتد
وما مضى رتيه والسهرة عدم النوم لئلا والمعنى امتد سهارني
عيني في طلب تحصيل الفقه واستعمال الجمع موضع المثاني
وكذا استعمال المفرد موضع المثاني عربي شائع سابق لقول
رجل ذو مناكب وأما له منكبان ومن الثاني **قوله** أي ذوب
فالعين بعد هم كان حذافيا سملت بشوك فهي عورت تدمع
وكتابه طالما أو قلنا موصولة بما على ما نقله المزي عن ابن جني
ولكن ابن درستويه لم يجز أن يوصل شئ من الأفعال بما سوى
نعم وبليس وهذا إذا كانت ما كفاة فإن كانت مقصد رتبة
فليس إلا الفصل كذا في البناية شرح الهداية من باب
ما يقطع وما لا يقطع فاحفظه **قوله** وأعملت بدني أعمال الجهد
أعمال من الأعمال استعمال الغفر والبدن من الجسد ما سوى

الراس

الراس والجهد بالكسر الاجتهاد وقوله ما بين بصري ويدي وفنوني
أي عملا مفترقا بين ما ذكر فللبصر من ذلك النظر في كتبه ولليد
كتابة مسائله وللفن بمعنى محله وهو العقل التدبر والتفكر
في مسائله وأطلق اليد وأراد اليدين لأنه إذا كان الشئان
لا يفترقان من خالق أو غيره اجزئي من ذكرهما ذكر أحدهما
كالعين تقول كحلت عيني وأنت تزيد عيني ومثل العينين
المختبرين والتجولين والتحققين والنعلين تقول ليست
خفي تريد تحقيق كذا في شرح الحماسة **قوله** ولم ازل منذ
زمن الطالب الخ أي لم انقل من ابتداء من الطالب أي طالب الفقه
أي محاولة تحصيله اعني أي أهتم بكتبه أي ما صنف فيه من
الكتب قد مر ما وحديثا أي في الزمن القديم والحديث **قوله**
وأشغيتني في تحصيل ما هجر منها سعيًا خشيا السعي المشي والمراد
منه هنا الاهتمام والتحصيل الجمع وما هجر منها أي ترك
كشروع الجامع الكبير والصغير والزيادات والسير الكبير
والخفيف التبريم **قوله** أي إن وفقت منها على الجم الغفير
الوقوف على الشئ الإطلاع عليه والجم الكثير والفقير من الفقر
وهو الستر والمعنى إن الكتب الفقهية التي اطلع عليها لم تعلم
كشرتها واستروحة الأرض **قوله** وأخطت بغالب الموجود
الخ من الخطأ بالشئ علما إذا بلغ اقضاه وقوله يبذلنا القاهرة
أي المسماه بالقاهرة قال في القاموس القاهرة قاعدة الدمار
المصرية **قوله** مطالعة وتاملا منصوبان على التمييز المطالعة
من اطلع على الأمر علمه والتامل التثبت في الأمر **قوله** بحيث
لم يفتني منها الخ أي أخطت بغالب الموجود مطالعة وتاملا الخطأ
مكتسبة بجملة أي لم يقتني شئ فواتا ما شيا منها أي من ترك مطالعتها
وتاملها فكل من الجارين والمجرورين وقع صفة لمصدر محذوف
والفوت الأعواز يقال فاة الشئ عوزه وقال الراغب الفوت
بعد الشئ عن الإنسان بحيث يتغذر عليه أذراكه وقوله إلا أن
اليسير استثناء مفرغ والندر الشئ القليل واليسير مرادف
له فهو غطف تفسير **قوله** حتى اختصرت تحرير المحقق ابن الهما

و

ر

أي كتابه المسمى بالتحوير وقوله ابن الهمام أي همام الدين فالالف
 واللام عوض عن المضاف إليه الواقع جزاء علم بته عالى ذلك ابن جني
 في شرح ديوان المتنبى عند قوله
 وفيها السيف حملته صدوق. إذا لقي وغارته الجوج
 قال أراد سيف الدولة فعرفه بالالف واللام لما كان معروفا
 بالاضافة انتهى وقد جعل اللف اختصاره غاية لمطالعته
 كتب الأصول لأنه كتاب في غاية البوجازة والدقة فلا يقدّم
 على اختصاره الا من بلغ النهاية في علم الأصول كما يتحقق ذلك
 من طالع **قوله** شرحا فاقا من فاق الرجل امثاله يفوقه
 علاه وهو ما خوخ من لفظ الفوق المستعمل للفضيلة قال
 الله تعالى وزفنا بعنكم فوق بعض درجات **قوله**
 فشرح القافضحة لا استنبأ فيه والشرح في الشيء الاحرف
قوله في هذا التاليف يعني الحاضر وهنا وان تاخر وضعه
 المخطئة على ما حققه القاضى الدواني في شرح التهذيب
قوله تسمية له باسم بعض فتونه يعني ان التسمية بهذا الاسم
 مجاز علاقة الكلية والجزئية وذلك لان فن الاشياء والظواهر
 بعض من ذلك الكتاب فاطلق على كل **قوله** سائلا من الله تعالى
 القول حال من فاعل شرح وكان عليه ان يقول سائلا من الله تعالى
 المطابقة بين الحال وصاحبها والقبول الرضى واليقين
 ما يستعان به على الخير **قوله** ومن ظرفية اي وان ينفع به من
 ظرفية اي تأمل قال الراغب النظر قد يراد به التأمل والفحص
 وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص واستعمال النظر
 البصيرة اكثر عند الخاصة والعامة بالعكس انتهى وقال بعض
 المحققين النظر بمعنى لغة بمعنى الانتظار ويستعمل بغير صلة
 كقوله تعالى انظرونا نقبش من نوركم وبمعنى الفكر ويستعمل بالي
 قال الشاعر
 نظرت الي من حسن الله وجهه. فبنا نظره كادت على وامو تقضى
 ثم قال ولا يستعمل النظر المطلق بمعنى عن الصلة على الروية يعني
 بطريق الخذف والايصال اما الممتنع فمثل الموصول بالي على غيرها

وهذا يتبين ان من وهم ان النظر مطلقا موصولا بمعنى الروية فقد
 وهم **قوله** انه مضمون ما قول اي انما سألته ما تقدم لانه مضمون
قوله وان تدفع عنه كيدا بخاسدين عطف على ينفع والدفع المنع
 وهو لا يعتمد سبق الثبوت بخلاف الرفع ومن ثم قال الفقهاء
 الرفع اقوي من الرفع كما في المستعصم والكيد المكر والخسب
 والخاسدين جمع خاسد من الخسد وهو يمتدح يقول النعمة من غير
 الله **قوله** وافر المتعصمين جمع متعصب من تعصب اي
 بالعبادة بغير حق **قوله** ولعمري ان هذا الفن لا يدرك
 بالغنى الخ القوا ولا يستيناف ولعمري قسم واللام لام الابتداء
 وعمري مبتدأ وخبر محذوف وجوبا تقديره ما اقسام به وجواب
 القسم قوله ان هذا الفن احسن من سائر الخبى المحذوف وفي القاموس
 وعمر ك الله ما فعلت كذا وعمر ك الله اصله وعمر ك الله تعمر
 وعمر ك الله ان تفعل كذا متخلفة بالله وتساله بطول عمره
 وبما في الحديث النهي عن قول لعمر الله انتهى **قوله** فعلى هذا
 ما كان ينبغي للمصنف ان ياتي بهذا القسم المجاهل الذي ورد النهي
 عنه في الحديث والمراد بهذا الفن الفقه وقوله لا يدرك اي
 لا يلحق من الدرك بحركة اللحاق والتمنى وهو طلب الشيء المحبوب
 ولو مستحيلا **قوله** ولا يسوف الخ اي بالقسط سوف بان يقول
 مثلا سوف اقر اكذا واكت كذا وقوله ولا لعلى اي ولا بلفظ لعلى
 كان يقول لعلى اقر اكذا وقوله ولا لوانى اي ولا بلفظ لوانى كان
 يقول لوانى فعلت كذا وقد ورد في الحديث ايتاك والوقوفان اللو
 تفتح عمل الشيطان. وقال الشاعر
 فلست بمدر ك ما فات عني. بلهف ولا يليت ولا لوانى
قوله ولا يئالة الا من كشف عن ساعد الجود وشمر النوال العطا
 والكشف رفع الغطاء عن الشيء والساعد من الانسان ذراعه ومن
 الطائر جناحه والمدر بكسر الميم الاجتهاد والمراد بالتشهير التهمي
 للامروية **قوله** ساعد الجود استعانة مكينة وتحييلية مرشحة
 وذلك انه شبه الجود بانسان تشبها مضمرا في النفس ثم اثبت
 المشبه شيئا من لوازم المشبه به وهو الساعد ثم اثبت للساعد

الكشف والتشهير على طريق الترشيح ثم ان هذا الكلام كناية عن
 الاهتمام والاعتناء بما من الفقه وعلى هذا فتكون الكناية مبنية
 على الاستعارة المكنية فتأمل **قول** واعترل اهل هذه الاعترال
 مطاوع عزلة فاعترل اي تخيطة فصحى واهل الرجل عشيرة
 والشدة التقوية للايثاق **قول** وخاض البحار وخالط العجاج
 الخوض الدخول في الماء وخالط من الخلط وهو المزج من خلطه
 فاختلط والعجاج الغبار والابل الكثيرة والمراد من هذا انه لا يثاق
 الفقه وغيره من العلوم على الوجه الاكمل الامن وحال في متصيده ترا
 وبحر **قول** يداب في التكرار والمطالعة بكرة واصيلا جملة
 يداب حال من فاعل يداب والداب المحرك في العمل والتعب التكرار
 فراه المسائل من بعد اخرى لا يخل المحقق والمطالعة من اطلع على
 الامر علمه والبكرة بالضم الغدوة والاصيل العشي والجمع اصل
 بضمين واصلان واصال واصائل وليس المراد مقصود هذين
 الوقتين بل على حد قوله ضربته الظهر والبطن اي ضربت جميعا
 وانما خص البكرة والاصيل لانهما من اطيب الاوقات للاستغفار
 بالعلم ولكونهما من اطيب الاوقات حقتهما مما الخساست تذكر اجبها
 فيها ما حيث قالت

يذكرني طلوع الشمس صخره واذكرة بكل مغيب شمس
قول وينصب نفسه الخ غطف على جملة يداب ونصب الشيء
 رفعه والمراد بالنفس النفس الناطقة التي يعبر عنها كل امر بانما
 والتأليف تقديم معناه وتحرير الكلام بيانه بالكتابة وتقريره
 بيانه بالعبارة كما في شرح تلخيص الجامع المحقق التفتازاني لا
 انه فسر في شرح تلخيص المفتاح بهذا الكلام كما صرح به بعض
 ائمة اللغة والبيانات فعل الشيء ليلا والمقبل نصف النهار **قول**
 ليس له همة الامعاضة يحلها الهمة الامر الداعي الى الفلاح من الهمة
 وهو القصد والمعضل من اعضال الامراض الشدة صعوبة والمراد
 بحلها بيانها بما يزيل اعضالها على طريق الاستعارة وذلك انه
 شبه البيان المزيل للصعوبة بحل الزباط ثم اشتق من المضد المشبه
 به الفعل على طريق الاستعارة المتبعية **قوله** او مستصعبة عرت

عن القاصرين فيرتقي اليها ويحلها المستصعبة الصعبة من صعب
 الامر صعوبة صار صعبا فالسين والتا زائدتان للمبالغة والصعب
 يقضي الذلول وعن الشيء صار عزيزا لا يوصل اليه لغزته والقاصر
 جمع قاصر والمراد به العاجز عن ادراك المسائل الدقيقة وقوله
 يحلها فيه عيب من عيوب السجع وهو الايطا وكان الظاهر ان
 يقول ويذلها اي يحلها ذلولا وما قيل يحلها اي يزيلها من
 مكانه خلولا اذا ترك على طريق المحذف والاقصا من صيق الفطر
 وضعف الفطر **قول** على ان ذلك اي ما ذكر من محل المعضلة
 والمستصعبة وقوله من كتب العبد اي مما يكتبه بالتعلم
 بل هو بالاهتمام الذي هو القامع في القلب بطريق الفحص
 واليقظ **قول** وهما اما الخ يرسم بدون الف قبلنا كما صرح
 به في كتب الرسم وهما حرف تنبيه وانا ضمير وفصل متدا وقوله
 اذكر خبره وفيه اذ خالها التنبه على ضمير الرفع الذي لم يخبر
 عنه باسم الاشارة وهو شاذ كما في نحو اشئ الشهابيل ابن هشام
 حيث صرح بشذوذ قول الشاعر

اباكم هانت بخم مجالد والذكر بالكثر التذكار
 والشيء يجري على اللسان والنقل التحويل والمراد به هنا
 الاخذ وقوله التي اجتمعت عندي اي خصصت بقدر ما كانت
 متفرقة سوا كانت بطريق الملك والعارية او غير ذلك **قوله**
 والمبسوط شرح الكافي قال في اعلام الاخبار حين ذكر المحاكم
 الشهيد صنف لكثير المختصر والمتقي والكافي والاشارات
 وغيرها ثم قال اما الكافي فقد شرحه المشايخ منهم شمس الائمة
 الشرخسي وهو المشهور بالمبسوط انتهى وهو كوافق ما ذكره
 لكن قال في المبسوط فرأيت الصواب في تأليف شرح المختصر
 وهو كما ترى يدل على انه شرح المختصر لا شرح الكافي كذا قيل
واقول لا مانع من كون الشرخسي اطلق على الكافي مختصرا وان
 لم يسمه المحاكم الشهيد بالمختصر باعتبار ان المحاكم الشهيد جميع
 كتب ظاهرا الرواية التي ضعفها محمد بن الحسن في كتابه المستمى بالكافي
 على وجه الاختصار بخلاف المكرر وذكر المقرر فاطلق عليه الشرخسي

فانما
 انما

فانما
 فيه

قال علي افندي القنالي

مختصرا بهذا الاعتبار **قوله** واوقاف الخضاف قيل لم يذكر اوقاف
هلال فكانه لم يقف عليه مع انه كثير شايع وينقل عنه في هذا
الكتاب اشيا فانه اعلم لا محالة في تركه **قوله** دعوى انه لم يقف
عليه في غاية البعد والظاهر انه انما تركه لانه لم يكن في الكتب التي
اجتمعت عنده في اخر سنة ثمان وستين ولا ياتي ذلك **قوله**
عنه لا محالة ان يكون بالواسطة **قوله** والمحاوي القدسي قيل
المحاوي لا صاحبنا اثنان المحاوي القدسي واظنه لم يخل متاخر
كان يسمى قاضي القدس ولا اعرف تفصيل ترجمته والمحاوي
المحصري وهو الشيخ محمد بن الوش المحصري كان من تلامذة
شمس الائمة السرخسي وترجمته بديل تاريخ بغداد للسمعاني
ولم يذكره عند القادر في طبقاته ولا الشيخ قاسم بن قطلوبغا في
قوله بقي حاوي ثالث وهو حاوي الزاهد في مؤلفه صاحب
القبية وهو من زوايد رايه عند بعض شيوخنا من نسخة
قوله والمخطط الرضوي قيل لم يقف المص على المخطط النهائي ولا على
الذخيرة النهائية التي هي مختصر المخطط وهما المص واحد وهو
الامام برهان الدين محمود بن تاج الدين بن مازة وهو ابن اخي الصديق
الشهيد عمر بن برهان الدين عبد العزيز بن عمر بن مازة وابوه ايضا
امام كبير يعرف بتاج التعبد لانه لا يعرف له مؤلف مشهور
وكثيرا ما يغلط فيه الطلبة فيظنون ان صاحب المخطط الكبري
برهان الدين رضي الله عنه محمد بن محمد السرخسي وليس كذلك انتهى
قوله سياقي في كلام المص النقل عن المخطط النهائي فان صح ما ذكره
هذا القايل يكون نقل المص عنه بالواسطة والله تعالى اعلم

قال علي افندي القنالي

علي افندي القنالي

الفصل الاول

قوله في القواعد الكلية المراد بالقواعد الكلية القواعد التي لم
تدخل قاعدة منها تحت قاعدة اخرى وان خرج منها بعض الافراد
فقال القواعد جميع قاعدة وهولغة الاساس واصطلاحا حكم كاي
ينطبق على جميع جزئياته لتعرف احكامها منه قال في شرح
التوضيح المحوي ومثله في شرح التوضيح الاصولي وكان حق
المص بيانها اولاهم الخوض فيها لان معرفة الشيء فرع عن تصور انتهى

قال القاضي حسن الخوري

اوقاف

قوله

فيه تطر من وجهين اما اولاهم ان ما فسره القاعدة
نقل عن شرح التوضيح وشرح التقيح غير صحيح هنا لان القاعدة
عند الفقهاء غير ما عند النحاة والاصوليين اذ هو عند الفقهاء حكم
اكثر لا كاي ينطبق على اكثر جزئياته لتعرف احكامها منه واما
ثانيه فلا تاذكره من ان حق المص بيانها انما يتم ان لو كان هذا
التأليف موضوعا للمبتدري الذي يحتاج الى تصور معنى القاعدة
وليس الكتاب موضوعا له بل هو موضوع لمن يعرف معنى القاعدة
ويحتاج الى فروعها كفضلا المدرسين والقضاة والمفتين
كما يشير الى ذلك قول المص فيما سبق وارجو من كرم القناع ان
قوله لا ثواب الا بالنية هي بالتشديد وقد تخفف لغة عذر
القلب على الشيء واصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله
تعالى في ايجاد فعل وفيه ان هذا انما يستقيم في عبادة
يترتب عليها ثواب لا المنهيات المترتب عليها عقاب فالصواب
تفسيرها بتوجيه القلب نحو ايجاد فعل او تركه موافقا لغرض
يجب نعم اودفع صرحا لا او طالا والمراد من العزم ارادة
الفعل **قوله** صرح به المشايخ ذكر الضمير الراجع للقاعدة
بناويل القول **قوله** اولها الموضوع يعني بغير تبين التمر
وسور الحمار اما فيها فالنية شرط في الصحة كما في البحر للمص
وكلامه فيه مفيد لا طلاقة هنا **قوله** سوا قلنا انه شرط الصحة
الحق نعم في قوله صرح به المشايخ **قوله** وعلى هذا الخ اي على ما ذكر
من انه لا ثواب الا بالنية والمجاور والمجاور متعلق بالفعل الذي
بعد وقد مر عليه لا فائدة المص **قوله** قرروا حديثنا انما الاعمال
بالنيات انه من باب مقتضى اي من قبيل ما الدلالة فيه باقضا
النص لا بعبارته والمقتضي يفتح الصاد اللازم المتقدم
الذي يقتضي النص تقديره لتوقف صدق المنطوق عليه ومجبه
شرعا او عقلا كما هو مذهب المتقدمين واما عند المتأخرين
كشمس الائمة فمن باب المصير بنا على ان مقتضى عندهم
ما يتوقف عليه المنطوق شرعا فقط والمتوقف عليه هنا انما
هو صدق المتكلم لا الصحة الشرعية فيكون مضمرا لا مقتضى

ع

ب

ن

ين

لا الإجماع مطلقا **قوله** اما لانه مشترك ولا عموم له قال في المستفي
 اولان ثبوت الحكم بهذا الطريق يكون بقصد الاقتضاء وهو
 جعل غير المذكور مذكورا تصحيا للمذكور ولا عموم له لانه من
 صفات النظم وهو غير منظوم وقد اريد به الثواب اجماعا فينتج
 الاخر **قوله** واذا ثبت بما ذكرنا انه غير متعرض للجواز بل هو متعرض
 للثواب ثبت ان معنى الحديث انما ثواب الاعمال بالنيات انتهى
 وفي خواشي شرح المجمع المذكر للعلامة قاسم بن قطلوبغا يمكن ان
 يقترن الحديث بوجه اخر غير هذا وهو ان يقال المراد بالاعمال
 العبادات وتوبة نفوك لانه لا عبادة الا بالنية اما اذا اتى بالوضوء
 المأمور به بغزيرة رفع الحديث واستباحة الصلاة قال الحديث
 ساكت عنه **قوله** اولان دفع الضرورة به ايجبي ان الحكم الذي
 قدر في الحديث بدلالة الافتقار الى الجواز اما ان يكون مشتركا لفظيا
 فالمشترك لا عموم له عندنا او معنويا فهو وان كان له عموم لكن
 الضرورة التي اوجبت تقديم الحكم تندفع بزيادة احد فرعيه وهو
 الاخر **قوله** وهذا هو المراد بقية قوله والثاني اوجه لان الاول
 لا يسلمه الخصم لانه قابل بعموم الاشتراك لكن فيه ما قد مره عن
 الاحمال من ان الحكم انما يستقيم ان يكون مشتركا بينهما اشتراكا
 معنويا ان لو كان مقولا عليه بالتواطى وهو ممنوع **قوله** والثاني
 اوجه قبل وانما جاز الاول وان كان الثاني اوجه لان يتاختلف
 على المختلف فيه خارج التحقيق بنا على ما اثبت المعنى كما في كتب
 الأصول انتهى قال في المستفي شرح النافع في اخر كتاب الجنايات
 الحج يجوز الاستدلال بالمتخلف فيه للايضاح انتهى وقال الفاضل
 حسن جلي في خواشيه على التلويح في بحث المطلق انه يجوز رد
 المتخلف الى المتخلف في طريق الاحتجاج اذا كان المضمم ملازما انتهى
 بيان ذلك فيما اذا اشترك مخرمان في قتل صند فعلى كل واحد
 منهما جزا كامل عندنا لانه جاني على احرامة الاتري ان الشركة في الاثام
 فوق الدلالة والدلالة على القصد توجب الجزا وعند الشافعي عليها
 جزا واحد **قوله** المتخلف يرجع الى اصل وهو ان ما يجب عليه
 من الجزا بقتل الصند بدل شخص عند الشافعي ليس فيه معنى الكفارة

قايه
 على اقتضى القناني
 علم الرعدة

وعندنا كفارة وبدل واذا كان بدلا بمحض عندنا يتحد بانحاء
 المحل ويتعدد بتعدد ولا اعتبار لتعدد الفاعل ولا لامتداد
 فان قيل كيف يستقيم هذا الاستدلال على الشافعي وعندنا
 لا يجب الجزا على الدال **قوله** يجوز ان يستدل بالمتخلف فيه
 للايضاح فان الشركة لما كانت اتمق لوجوب الجزا من الدلالة وقد
 دل الدليل التمهني على وجوب الجزا في الدلالة فيجب في الشركة
 وهذا لانه روي عن عمرو بن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهم
 انهم قالوا على الدال الجزا وقال عطاء بن ربيعة رضي الله تعالى عنهم
 على ان الجزا على الدال فكانه عدم مسئلة الدلالة كما المجمع عليها
 ولم يعتبر بخلاف الشافعي انتهى **قوله** في اي حين لم يكن الحكم الذي
 مراد المبادر من الاجماع على ان لا ثواب ولا عقاب الا بالنية **قوله**
 لا بدك قبل اي اندفاع الضرورة والظاهر ان الضمير في بدل يرجع
 الى الحديث **قوله** على اشتراطها في الوسائل للمصلحة المراد بالوسائل
 ما يكون في ضمن شيء اخر كالشروط **قوله** ولا على المقاصد ايضا اي
 ولا بدك الحديث على اشتراطها في المقاصد للمصلحة وانما اخذ
 من دليل اخر والمراد بالمقاصد ما لا يكون في ضمن شيء كالصلاة
 والزكاة والحج قال في المستفي ومن ههنا نشأ اشكال على من استدل
 بالحديث على اشتراطها في العبادات كصاحب الهداية مع ما صرح
 به في الأصول من ان حديث انما الاعمال بالنيات من قبيل ظني
 الشؤم والدلالة وهو يفيد السنية والاستصحاب دون الوجوب
 والافتراض انتهى **قوله** لكان على المص ان يقول اولي المقاصد انما
 يعني لانه لا يفتك اشتراط على كذا بل في كذا وجعل على معنى في
 كما في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها خلافا
 الظاهر في هذا المقام **قوله** وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي ليس
 بمنوي ليس بمأمور به ولكنه مفتاح الصلاة قيل عليه ان كونه مفتاحا
 للصلاة كيف ثبت بغير الامر على هذا القول انتهى والجواب انه
 ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام مفتاح الصلاة الطهور وكونه
 مفتاحا لها باعتبار كونه طهارة على ما اشير اليه في اخر الوضوء
 بقوله تعالى ولكن يريد ليظهرهم فانه وان ذكر ليان حال التيمم

على اقتضى القناني

الشيخ تاج الدين
 المصنف في الرعدة

الشيخ تاج الدين
 المصنف في الرعدة

حقا

وفرة

ولكنه لا يتخلو عن الإشارة الى حال الوضوء كما لا يخفى لكن التحقيق ان الوضوء المأمور به يتبادر بغير النية موثبان ذلك ان الشافعي ومن وافقه اجمع بقوله تعالى اذ قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية لان معناه فاغسلوا وجوهكم للصلاة كقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد واحد والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما اي للزنا والسرقة كقوله اذ جاء الشافعي فاشهدوا للشهادة وهذا لانه خرج مخرج الجزاء الشرط فيستقيد به وهذا معنى النية فلو توصل للتبريد وغيره لم يات بالمأمور به وصار كقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة فانه يشترط التخيير بنية هذه الكفارة ولا يجوز بدونها لتعلق الجزاء بالشرط فكذا هنا وجوب ابتاعه بوجهين الاول النقص وتقريره ان ما ذكرتم منقول من بقوله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وبقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وبقوله تعالى وثيابك فطهر وبقوله تعالى فلو اوجوهكم شطواي لاخل الصلاة فان السعي وجوب اخذ الزينة اي ستر العورة للصلاة فكذا التولية الى القبلة وتطهير الثوب لم تشترط النية في هذه المواضع فكذا في الوضوء وما ذكرتم من المعنى موجود فيها فاهو جوابكم عنها وهو وجوب ابتاعه الوضوء على انهم تركوا مفهوم الآية لانهم قالوا لو نوي كل ما يحتاج الي الطهارة غير الصلاة صحت نية وضوء وان لم ينو الصلاة والثاني في المحل وتقريره ان ما ذكرتم فيما اذا كان محلا غير شرط الحكم اخرا ما اذا كان شرطا للحكم لا تشترط النية في هذا الشرط لان الشرط يراد وجوده مطلقا او وجوده قصدا كما في قوله تعالى اذ انودي للصلاة الآية لما كان السعي شرطا لاداء الجماعة لا تشترط النية في السعي ان يكون لاخل الجماعة حتى اذا سعي بغير قصد الجماعة لقصد حاجته او لزيادة انسان وحضر الجماعة قادي يجوز وتوثيره ما ذكرنا ان اشتراط القصد للفعل الاختياري وفعل القصد غير معتبر في الباب لما مر انه لو سال عليه المطر فغسل اعضا وضوءه او جميع البدن اجزاء عن الوضوء والغسل فقد ثبت ما اوضحناه ذلك ان ما قيل لا تراعى لاضحا بان ان الوضوء المأمور به

في النقص

في النص المذكور لا يصح بدون النية وان ما يظنه كثير من مشايخنا ان الوضوء المأمور به يتبادر بغير نية غلط ليس بذلك يعني لا يصح بدون النية وليس كذلك الظن بظنه كثير من مشايخنا غلط كما حققه المؤلف العلامة بن المال في شرح الهداية وهو تحقيق بالقبول تحقيق لا يوجد في غير ذلك الكتاب ولا يوجد عليه في هذا غير مناهله العذاب **قوله** وانما اشترطت النية الجواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا لم يدل الحديث على اشتراطها في المقاصد للصحة فما الدليل على اشتراط النية فيها فاجاب بقوله وانما اشترطت الجواب وانما ان الاقوال تحتاج الى النية في ثلاثة مواضع احدها التقرب الى الله تعالى واراد من الرأيا الثاني التمييز بين الالفاظ المحتملة لغرض المقصود والثالث قصد الانشاء لتخرج سبق اللسان يعني في غير الايمان والطلاق **قوله** والاول اوجه **قوله** لان عطف المخاض على العام لزيادة التاكيد والاهتمام بجائز واقع مع ان ظاهر اللفظ اعني العادة اما تطلق على العمل لا العلم انتهى وفيه تامل **قوله** لان العادة في الآية بمعنى التوحيد **قوله** فيه نظر من وجوه اما او لا فلا **قوله** والثاني اوجه يقتضي صحة الاستدلال بالاية على شرطية النية لصحة العبادات وقوله في تعليل اوجهية لان العادة فيها بمعنى التوحيد يقتضي عدم الصلحة واما ثانيا فلانه على تسليم نفا العادة على معناها الحقيقي لا يصح الاستدلال ايضا لانه يكون المخلصين بمعنى الناصر وتوحي يتعدى بنفسه لا يخرج الجرا لا ان يقال ان الامم للتعليل وليست معدية واما ثالثا فلانه ليس في الآية امر بذكر على شرطية النية اذ الآية الامر فيها بل هي اخبار **قوله** وانما يمكن الجواب بان المراد من قوله امر الامر الذي امروا به في كتبهم كما صرح به البيضاوي على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه فتأمل **قوله** فلا تشترط اخ ابي النية بتقريره على قوله لا يدل **قوله** واما اشتراطها في التيمم الجواب عن قياس الشافعي رضي الله عنه الوضوء على التيمم بان لا يفرق بين المقيس والمقيس عليه وتقريره ان التيمم يبدل عن

قوله فان قوله في النقص في النقص

القصد في لفظه ما يدل على اشتراط النية فشرطها هاهنا ولا
 كذلك الوضوء فانه غسل ومسح ودايتحقق بالنية فاشتراطها
 فيه زيادة على النص وهي تسخير وانما قال يدي وكون ذلك لان
 دلالت على القصد اللغوي والانتقال منه الى القصد الخامس
 وهو قصد ايامه الصلوة المعتبر هنا بقريته انه تعدي لما
 هو بطريق الانباء **قوله** واما غسل الميت اجماعا قال الامام قبل
 النية لا بد فيها من غسل الميت حتى لو اخرج الغريق وجب غسله
 الا اذا حرك عند الاخراج بنية القتل لان الخطاب بالغسل نحو
 على بني ادم ولم يوجد منهم شيء عند عدم التحريك وفيه نظر لان
 الماء من رطب طبعه فكما لا يجب النية في غسل الحي فكذلك لا يجب
 في غسل الميت ولهذا قال قاضي خان في فتاواه ميت غسله
 اهله من غير نية اجزاهم ذلك **قوله** وانما هي شرط لا سقوط اخر
 قيل يشكك في هذا ما ذكره قاضي خان قال ميت غسله اهله
 من غير نية الغسل اجزاهم ذلك انتهى فانه صريح في انه لا يشترط
 في كونه مجزئاً عنهم النية وفي الترخائية والنية في غسل اي
 الميت ليست بشرط انتهى **قوله** لا صراحة فيما نقله قاضي
 خان وعن الترخائية لا احتمال ان يكون معنى قول قاضي خان
 اجزاهم ذلك في حق طهارته بمعنى ان الطهارة وقعت صحيحة حتى
 يصح ان يصلي عليه ومعنى قول الترخائية ليست بشرط اي صحة
 الغسل وهذا لا ينافي بقا الفرض في ذمتهم من حيث عدم النية ومن
 ثم قال المحقق في الفتح الظاهر اشتراط النية فيه لا سقوط وجوبه
 عن المكلف لا لتخصيص طهارته وهي شرط صحة الصلوة عليه
 انتهى قيل وهل يتعين كونه من مباشر الغسل بخصوصه او
 يكفي مندوره من احد المكلفين الظاهر ان الثاني **قوله** وتقع
 عليه قبل اذا كان طاهرا بوقوعه في الماء لا تستعمل ذمة المكلفين
 بغسله كما لو وقع جنب في الماء وخرج لا يقال يجب ان يسقط
 الفرض عن ذمته بالغسل بعد ما وقع لخروجه طاهرا انتهى قيل
 وقد يفرق بينه ما بان غسل الميت متعلق بفعل المكلفين من
 جانب الشارع ولم يوجد واما وقوع الجنب بفعل المكلف انتهى وفيه

قايده
 العلاقة المفدي

تأمل

تأمل **قوله** يغسل ثلاثا في قول ابي يوسف اجماعا يعني قياسا على
 الغلات الثلاث المزيلة للحدث على وجه الحال ووجه غسله
 مرتين قياسا على الثوب الخمس بالنجاسة الغير المبرئة اذا غسل
 مرة ثم اصيبت النية ثوب اخر طاهر فانه يغسل ما بقي ووجه
 غسله مرة قياسا على ازالة الحدث مرة كذا قيل وقيل يغسل
 ثلاثا ليكون مؤدي على وجه الحال فرضا و سنة فالأول
 فرض والثانية سنة والثالثة تكميل لها والثالثة لغة فرضا
 على ما نصوا عليه في الوضوء والغسل من الاختلاف فليست **قوله**
 واما في العبادات اجماعا **قوله** وكذا الانتقال من عبادة الى
 غيرها لا يقع الا بالنية كما سباني في اخر السادس من القواعد
 الثانية **قوله** بدليل قولهم ان اسلام المكره صحيح اطلاقه المص
 وقيد في البحر بالمحرمي نقلا عن سائر المحائفة وذكر في النهران
 التقييد بالمحرمي لم يذكر في المحائفة وانما ذكر في المنسوط على انه
 مذهب الشافعي واما مذهبنا فلا فرق بين المحرمي والذمي
 كما صرح به في الكشف والتلويح والاختيار ووجه فالاطلاق هنا
 في محله **قوله** ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام استئناف
 كلام وليس من تمام الدليل على ان الاسلام يقع بدون النية
 والفهم في قوله ولا يكون يرتفع للحا والمعلوم من مساو الكلام
 لا للمكره بقريته قوله بمجرد نية الاسلام لو كانت شرطا فيه بل
 لا بد من النطق بالشهادتين فان الاسلام هو الانقياد للأوامر
 والنواهي وهي فعل والفعل لا يتم بمجرد النية دون فعل بخلاف
 الكفر فانه ترك فاذا حكم باسلام المكره بدونه علم انها ليست
 شرطا فيه اذ لا وجود للمشروط بدون الشرط **قوله** كما سبقته
 اي في بحث المروك في اخر هذه القاعدة **قوله** واما الكفر فتشترط
 له النية لا طاعة الى هذا بعد قوله بخلاف الكفر فانه يفقد مفاده
قوله انما هو باعتبار ان عينه كفر قال في التوضيح الهزل بالردة
 كفر لانه استخفاف فيكون مرتدا بعين الهزل لا بما هزل به اي
 ليس كفره بما هزل به وهو اعتقاد معنى كلمة الكفر التي تكلم بها
 هازلا فانه غير معتقد معناها بل كفره بعين الهزل فامته

ان الكفر لا ينافي مع النية لان النية
 لا تكون في غير النية
 فانه لا يكون
 الكفر
 فانه لا يكون
 الكفر

استخفاف بالدين فهو كفر قال الله تعالى قل ابا لله واياته
ورسوله كنتم تستهزون لا تعتذروا قد كفرتم بعد ما بانكم انتم
وبه يظهر فساده ما قيل ان عينه كفاي عن الهزل بمعنى انه قصد
الهزل فتحصل النية بهذا القصد **قوله** فلا تصح صلاة مطلقا
اي تفريع على قوله واما في العبادات كلها **قوله** ولا يصح اقتداء
بامام الابنية الاقتدار برب صلاة المقتدي بصلاة امامه وقد
وهم الميم في البحر فعمله تعريف للامامة وقد عرف الامام من عرفه
الامامة في حدوده بانها اتباع المصلي في جزء من صلاة انتهى
والاتباع في التعريف المذكور مقدر والفعل المبني للمجهول لا المعاول
كما هو ظاهر **قوله** وتصح الامامة بغير نيتها الا ان يكون مثابا عليها
لما تقدم انه لا ثواب الا بالنية **قوله** اذا صلى خلفه ثلث استثنى من
قوله وتصح الامامة بدون نيتها **قوله** فان اقتداهن بلا نية
الامامة غير صحيح قيل هذا لا يراجع الا ان عموم كلامه متناول
لصلاة الجنازة مع ان نية امامتها فيها ليست شرطا في صحة قتلها
اجماعا كما في الخلاصة اللهم الا ان يراد الصلاة الكاملة وهي ذات
الركوع والسجود اخذ من المطلق ينصرف للفرد الكامل **قوله** واستثنى
بعضهم الجمعة والعيدين وصح **قوله** فلا يشترط فيها في
امامة النساء لقلة الفتية عند كثرة الجمع وقال في السراج واما
في الجمعة والعيدين فالكثير المشايخ قالوا لا يصح اقتداؤها الا
ان يتوي امامتها كسائر الصلوات وقول من قال فظاهر كلامه
اعتماد قول الاكثر قال في جامع المصنوعات والمشكلات ويصح
اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا العدا
وهو الاصح وفيه اختلاف المشايخ والاصح ان فتنة المرأة تقل
عند كثرة الجمع انتهى فيه بحث لنقل الميم تصحيح ما استثناه بعضهم
وان فهم ذلك من التصحيح الثاني المذكور في جامع المصنوعات
فمنوع لانه بعينه تصحيح ما استثناه **واقول** يحتمل ان
نسخة القايل سقط منها لفظ وصح الموجود في نسخ المؤلف المتداول
عندنا فذكر ان ظاهر كلامه اعتماد قول الاكثر لانه ذكر اول ان النية
شرط في العبادات كلها وبعضهم استثنى الجمعة والعيدين حيث

القايل
عبد القادر
الطوري

لم يذكر التصحيح ذلك على اختيار الاول ويحتمل عدم سقوطها
لكن سقط من كلام لفظ عدم قبل قوله اعتماد **قوله** فاقتدي به
انسان صح الاقتداء قال المحضيري في المحاوي عند الامامة الثلاثة
قوله قال في النجاشية بحث قضا اذا ركع وسجد كما في الخلاصة وفي
نسخة قال في الخلاصة وهذه النسخة هي الصحيحة لان ما في النجاشية
غير مذكور فيه ناويا ان لا يؤتم **قوله** الا اذا شهد قبل الشروع
بان شهد ان يصلي صلاة نفسه ولا يؤتم اخذ **قوله** ولا يثبت صلاة
اي قال قاضي خان في فتاواه لان يمينه تنصرف الى الصلاة
المطلقة وهي المكتوبة او النافلة وصلاة الجنازة ليست
بصلاة مطلقة انتهى واما مقدر منؤكد لانها تحت ويجوز
ان يكون محال من المقدر المفهوم من الفعل اي انتفي تحت انتفا
كلية او انتفي ملتبسا بالكلية كذا قرره السيد السند في شرح
المفتاح في مثل هذا التركيب **قوله** فاقتدي به فلان تحت
لانه لما نوي ان يؤتم الناس دخل فيه فلان وغيره فاذا اقتدي به
فلان تحت لو وجد الميولوف عليه **قوله** ناويا ان لا يؤتم ويؤتم غير
بتعين ان يكون قوله ويؤتم موطوف على النفي لا على المنفي قال في
النجاشية ولو خلف ان لا يؤتم فلانا بعينه فصلي وتوي ان يؤتم
الناس فصلي ذلك الرجل مع الناس خلفه تحت الخالف وان
لم يعلم به لانه لما نوي ان يؤتم الناس دخل فيه هذا الواحد انتهى
ومنه يعلم ان قوله ويؤتم موطوف على النفي لا على المنفي **قوله** ويجوز
التلاوة كالصلاة اي من جهة الاحتياج الي النية لانه عبادة
مقصودة فسقط ما توهمه بعضهم حيث قال فيه نظر لانه ان
اراد انه كالصلاة من كل وجه فغير صحيح لتخالفهما في لزوم تحت
كما مر قريبا وان اراد انه مثلها في اشتراط ما يشترط لها من الوضوء
واستقبال القبلة وغيرهما كانت المسئلة اجنبية من المقام
قوله ولكن لا ثواب له على الامامة اي على امامة من لم ينو الصلاة
به اماما من نوي الصلاة بهم فيثاب على امامتهم **قوله** وكذا سجدة
الشكر يعني لا بد في صحتها من النية لانها عبادة على قول من رآها
مشروعة اتي جازة كما سيصرح به الميم في فن الجمع والفرق حيث قال

نية

القايل
عبد القادر
الطوري

ان سجدة الشكر جائزة عند الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا واجبة
 وهو معنى ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوباً انتهى **قوله**
 والمعتد ان الخلاف في سنة ما لا في الجواز **قوله** فعلى هذا
 ما ذكره المصنف في فن الجمع والفرق خلاف المعتد **قوله** وكذا سجود التهور
 يعني لا بد له من النية **قوله** ولا يضرك نية عدمه اي لا يضرك مزيد
 السجود نية عدم السجود وقت الخروج من الصلاة اي لا يمنع صحة
 الاتيان به قيل ينبغي ذكر هذا عند قولهم ان الذي قطعها لا يخرج
 انتهى **قوله** واما النية للخطبة في الجمعة اجماع في فتح الهدى واما
 خطبة الجمعة في شرائط نيتها خلاف مني على انها متباعدة وكثير
 والواجب ان لا يقصد غير هذا انتهى **قوله** ظاهر ما نقله المصنف من فتح
 القدير انه لا خلاف فيها وبه صرح في العناية **قوله** حتى لو عطل بعد
 صعود المنبر اجماعاً قيل هذا هو المذهب وفي رواية يخرجه ذلك وفي
 الخاتمة ولو عطل فقال الحمد لله برئد التمجيد على العطر قدح
 لا يحل ان الشرط ذكر الله على الذبح وذلك انما يتحقق بالقصد
 بخلاف الخطيب اذا عطل على المنبر فقال الحمد لله فانه يجوز الجمعة
 انتهى لكن المذهب ما تقدم من الفرق بين الخطبة على الرواية
 القليلة بالاجزاء في الخطبة ان المأمور به في الخطبة الذكر مطلقاً
 لقوله تعالى فاسمعوا للذي ذكر الله وقذروا ما دونه وفي الذبيحة المأمور
 به الذكر عليها وذلك بان يقصد انتهى قلت هذا الفرق يوجب
 اليه كلام قاضي خان وهو مذکور في فروق المحبوبي وسياقي في
 كلام المصنف اخر القاعدة الثانية قيل قوله تكمل **قوله** وخطبة
 العيدين كذلك ينظر حكم باقي الخطب وهي خطبة النكاح والاستعا
 والكلوف والخطبة الثلاثة في الموسم هل هي خطبة الجمعة هكذا
 توقفت ثم رأيت في شرح النقاية للعلامة القهستاني عند قوله
 في المتن وينصت المؤمن وكذا في الخطبة مانعة والخطبة شاملة
 لخطبة النكاح والمؤمن وغيرهما كما مر والذي مر في بحث الاوقات
 عند قوله في المتن ويكره اذا خرج للخطبة النقل مانعة والاولى
 ان يقول ويكره عند الخطبة النقل ليشمل خطبة النكاح والخطبة
 الثلاثة في الموسم فان الاستماع واجب فيها كما في الزاهد انتهى

خطبة الجمعة
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٢٠٠

قوله ويخالفه ما ذكره في خطبة العيدين نقل عن المنية ان
 الكلام لا يكره فيه كما يكره في الجمعة انتهى واقول يمكن التوفيق
 بان يكون معنى قوله لا يكره فيه اجماعاً كراهية كراهية في الجمعة
 وحينئذ لا ينتفي اصل الكراهية **قوله** لقولهم يشترط لها ما يشترط
 للخطبة الجمعة سوى تقدم الخطبة قيل يفهم منه ان الخطبة
 شرط لكن تقدمها ليس بشرط وليس كذلك بل الخطبة نفسها
 ليست بشرط اصلاً **قوله** واما الاذان فلا تشترط لصحتها في
 فتح المذنب واما الاذان فالمشهور انه لا يحتاج الى نية انتهى
 ويفهم منه انه في غير المشهور تشترط له النية **قوله** واما هي
 شرط للثواب عليه **قوله** يخالف هذا ما سياتي في القاعدة
 الثانية حيث نقل عن العيني الاجماع على ان الاذان لا يحتاج
 الى نية فان النية في كلامه نكرة وقعت في خبر النفق فتمت في النية
 للصحة والثواب اللهم الا ان يخص بنفي النية للصحة **قوله**
 وحمل بعضهم الاول على ان قوله عليه عبارة بقيد ان هذا الفصل
 في استقبال القبلة وفي القرطبي ما يخالفه فانه قال
 واما نية الكعبة بعد ما توجه اليها هل يشترط او لا فقال ابو
 بكر محمد بن الفضل يشترط وقال ابو بكر بن قاسم لا يشترط وقال
 صاحب الهداية في تجنيسه لا يشترط في الصحيح وقال بعض
 الشايخ ان كان يصلي الى المذاريب فكما قال الحامدي وان كان
 يصلي في العترة فكما قال محمد بن الفضل انتهى وفيه تأمل **قوله**
 ولا يشترط للثواب صحة العبادة لان صحة العبادة تكون بوجود
 شرائطها واركائها والثواب عليها بوجود العزيمة وهو
 الاخلاص فان من توخا بما يحسن ولم يعلم به حتى صلى وفيه
 على ذلك ولم يكن مقصراً لم يخرج في الحكم لفقد شرطه ويستحق
 الثواب لصحة عزيمته واذا صلى رياء وسمعة تصح في الحكم يعني
 لوجود شرائطها واركائها ولم يستحق الثواب لفقد الاخلاص
 يعني لعدم صحة عزيمته كذا في المستصفى شرح النافع **قوله**
 وان كانت فاسدة اي العبادة لا النية وان كانت اقرب مذكور
 ولواظهر الضمير لكان اولى **قوله** وسياقي تحقيقه بحواله غير

ط
 خطبة الجمعة
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٢٠٠

اخذوا

هو الشيخ العلامة
السوري

أي قول صاحب
هذا الفيل

رأى به فإنا لم نذكر فيما سياتي على تحقيق ما ذكره هنا **قوله** وعلى
هذا فإنا ذكرنا القاضي الأسبق جابي أخ قبل يمكن حاله على ما إذا نوي
عند أخذه منه أو عقبه لأن دينه ونتيجة عمله على ذلك كإلانة
بضيق ماله بمجانا مع إمكان تحصيل الثواب فقد برأته وقد
عليه المصروع به عدم الأجزاء ونوي قال في القصر فنية إذا أخذ
زكاة الأموال الباطنة ونوي إذا الزكاة الصحيحة أنه لا يجوز
وفي الواقعات السلطان إذا أخذ الصدقات ونوي بأديها العدة
عليه الموقوف أن يفتي بالاد **ثانيها** كالمولم ينول لعدم الفقر وهو
الاختيار الصحيح انتهى على أن قوله أو عقبه ليس على إطلاقه لما
سيأتي في البحث السابع من النية أنه هل يجوز الزكاة بنية
مستأخرة عن الأداء قال في شرح المجمع لو دفعها بلا نية ثم نوي
بعده فإن كان المالك قائما في يد الفقير جاز ولا **قوله**
والمعتمد في المذهب عدم الأجزاء كرها أي عدم أجزاء الزكاة
كرها **قوله** كلامه صريح في أنه لا فرق بين زكاة الأموال الظاهرة
والباطنة وفيه نظر فإن المعتمد عدم الأجزاء في الباطنة دون
الظاهرة كما هو مقرر به في المعتمدات وحمله على زكاة الأموال
الباطنة يمنع منه قوله ومن امتنع عن أداء الزكاة قال الساعى لا يأخذ
منه كرها فإن الساعى لا يأخذ زكاة الأموال الباطنة لأن الدفع
فيها إلى الفقير مفوض إلى إرادتها **قوله** ولكن يجزى بالمعتمد
قال في الظهيرية ثم الزكاة يجب على التراخي في رواية من جماع
عن أصحابنا وعن محمد بن علي الفور وعنه إذا حال عليه حول ولم
يؤد ثم لم تقبل شهادته وإذا أوقف الإمام عليه غزوه وجبته
وظا ليدانته وظاهر أن هذا اعني التعذر والمعتمد في زكاة
الأموال الظاهرة لا الباطنة إذا دفع فيها إلى الفقير مفوض
لإرادتها فلا مطالبة للإمام فيها **قوله** وخروج عن اشتراطها
لها ما إذا تصدق أخ قبل لفظ التصديق يشعر بأن نية أصل
العبادة وجدت وهي كافية ونية الفرض لما اشترط للمراعاة
من الجزاء الذي هو الواجب وسائر الأجزاء في إذا الكل تحقق وإذا
الواجب فلا يحتاج إلى التبيين لصيرورة الواجب متعين

بدفعه بخلاف التصديق بالبعض **قوله** واختلوا في سقوط
زكاة البعض أي فعند محمد يسقط وعند أبي يوسف لا يسقط لأن
الواجب غير متعين ومحمد اعتبر الجزاء بالكل **قوله** ولا بد أن
تكون مقارنة للتجارة لكن لا يجب الزكاة إلا إذا اتجر لأن
التجارة فعل لا يتم بمجرد النية وتحقيق الكلام في هذا المقام
أن الزكاة قد اعتبر في نصاها النماء والنماء على قسمين خلقي
وفعلي فالأول الذهب والفضة والثاني ما يكون باعزا
كالعروض فالأول لا يحتاج إلى نية التجارة والثاني يحتاج
إليها غير أن التجارة من أعمال الجوارح فلا تحقق بمجرد
النية بل لابد من اتصالها بعمل هو تجارة حتى لو اشترى ثوبا
للبدلة ثم نوي بها التجارة لا يكون لها مال بينهما لكون بدلها
للتجارة بخلاف ما لو نوي فيها هو للتجارة أن تكون للخدمة
حيث تصح بمجرد النية لأن التزوي يكفي فيها بمجرد هات
ونظيره السفر والغفر والإسلام زاد النية ولو علقه لا يشترط
واحد منها إلا بالعمل وتثبت ضدادها بمجرد النية وبخالفه ما في
الفتح أن السائمة تصير علوقة بمجرد النية ووفق المص في البحر
مما في الشارح على ما إذا وقعت النية وهي المرعى وما
في الفتح على ما إذا وقعت النية بعد الإخراج قال في الدرر وفي
الدرية ما يتحقق ما نية التجار قد تكون صريحة وقد تكون
دلالة فالأولى أن ينوي عند عقد التجارة أن يكون المملوك به
للتجارة سواء كان العقد شرا أو إجارة لا فرق في ذلك بين كون
التمن نقدا أو عرضا أما العرض المملوك بالأثر فلا تصح فيه
نية التجارة إجماعا إلا إذا تصرف فيه فوجب الزكاة كما في شرح
المجمع يعني ونوي وقت التصرف أن يكون بدله للتجارة
ولا تكفيه النية السابقة كما هو ظاهر كلام المص في البحر وفي الخا
لو ورث سائمة كان عليه الزكاة إذا حال الحول نوي ولم ينو يلق
بالأثر ما دخله من جنوب أرضه فنوي مساهما للتجارة فلا
يجب لو باعها بعد حول وأما الدلالة فهي أن يشتري غنما من
الغنيان بعرض التجارة أو يواجر داره التي للتجارة بعرض من

نية

قال
الفاضل
مطفي
النابلسي

العروض فتصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحا لكن ذكر في
البدائع الاختلاف في نيل منافع من مقدار التجارة ففي كتاب
الزكاة من الاصل انه للتجارة بلا نية وفي الجامع ما نذكر على التوفيق
على النية فكان في المسئلة روايتان ومشايع بالخ كالتواضع
رواية الجامع **قول** ولو قارنت ما ليس يدل مال بماله قبل
لكن اذا ائتمرها هل يعتبر ابتداء المول من وقت نية التجارة
او من وقت التجارة يحتاج الي نقل انتهى **قول** الظاهر انه
يعتبر ابتداء المول من وقت التجارة لانه وقت تعلق وجوب
الزكاة بالذمة **قول** لا يصح على الصحيح وهو قول محمد وقال ابو
يوسف يصح وقيل الخلاف على العكس ورجح الصحة في الفتح ورجح
عدمها في البدائع وفيها الاستقراء عرضا ونوى ان تكون للتجارة
اختلف المشايخ فيه والظاهر انه يكون للتجارة واليه شير
في الجامع كذا في الزهر **قول** ولو غلبت بالمشيئة صحت اي ولو
علق النية بالمشيئة صحت سواء كانت نية صوم او غيره لانيته
الصوم كما قد يتوهم فان التعليل يدفعه ومسئلة صحة تعليق
النية بالمشيئة صرح بها في الخلاصة وما فيها في الفتاوى والظهير
قول لانها انما تبطل الاقوال قبل شكل على هذا ما في الفوائد ان
لو قال بطلاق امراته ان شاء الله صح التوكيل وبطل الاستئذان ولو
قال امرك بيدك ان شاء الله صح ولا يكون الامر بيدها لانه تقويص
بخلاف التوكيل انتهى وظاهر اطلاق الم في الاقوال يشمل الامر
وفي ذلك خلاف قال في العاوية الاستئذان هل يعمل في الامر قبل
يعمل وقيل لا وصرح بان ان شاء الله في الصوم لطلب التوفيق فقط
انها ليست فيه للاستئذان حتى يقال ان النية ليست من الاقوال
فلا تبطل بالاستئذان **قول** والنية في الفرض والسنة والتفعل
سواء في اصلها اي النية فتكون شرطا لصحة ما ذكر على السواء
واما من جهة التعيين وعدمه فمختلف وكذا النية بالمشيئة
اي فرض الصلاة وواجبها وسننها ونفلها سواء في اصل النية
وان اختلفت من جهة التعيين وعدمها كما هو مبين في المتن
والشروح **قول** ولا تكون السنة يعني مؤكدة وهو المصريح به

قال
الفاضل
القرني

في غامة الكتب بل صرح بانها ليست بواجبة يعني بايجاب الله
والا فقد تكون واجبة بالندور وقد حكى ابن وهبان رحمه الله
تعالى في منظومته اربعة اقوال **فقال**
وسن اعتمار واقتضه كفاية واكد وواجب والمجمع مقرر
قول والندور كالفرض يعني في الاحتياج الى النية للصحة وفي
التعيين والتشبيه مبني على ان المندور واجب لا فرض وفيه
كلام يعلم بمراجعة فتح القدير من كتاب الصوم **واما** واما
الكفارات فالنية شرط لصحتها الخ لكن الكفارة اذا كانت بالصوم
يشترط ان تكون النية مبنية **قول** ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه
الاحتجة الاسلام يعني لعدم صحة النذر لفقد شرطه وهو ان
لا يكون المندور واجبا وفي خلاصة الفتاوى ولو قال المريض
ان عافاني الله تعالى من مرضي هذا فعلى حجة فبر الزمنة حجة
وان لم يقبل الله لان الحجة لا تكون الا لله ولو راجح جاز ذلك من
حجة الاسلام وعلمه حجة لغري المندور ولو نوى غير حجة الاسلام
صحت نيته انتهى **قول** والقضا في الكل كما اذا من جهة اصل
السنة والتعيين الا في فضاء رمضان فانه يشترط فيه التعيين
ولا يشترط في اداية **قول** واجبا كان او سنة او نفلا فيه ان
الاعتكاف باعتبار اصله لا يكون السنة او نفلا ولا يكون
واجبا الا ان يراد الوجوب بطريق التدرك لا بايجاب الله تعالى
قول واما الضحايا الخ في كل ينبغي ان يقال قد تكفي النية عند
الشرع عن السنة وقت الذبح وكونها شرطها عند الشرع ممنوع لانه
لو اشتراها للتجارة مثلا في يوم الاضحية وذبحها ونوى الاضحية
يكتفي به بلا شك وما نقله عن الذخيرة انما يدل على عدم اشتراطها
عند الذبح لا على اشتراطها عند الشرا **قول** وقد اشترطها فيها
بشرط ان يتلفظ الفقير بلسانه واما اذا لم يتلفظ فلا يتعين
قول والصحيح انها تتعين مطلقا فلا يلزم اذا نوى به ان
يضحي ولم يتلفظ وقت الشرا بها لو المشتري غنيا لا يتحقق اتفاق
الروايات فله تبعها وان فقيرا ذكر في الشايع انها تتعين بالنية
والجمهور لا الا ان يقول بلسانه على ان اضحي بها **قول** ولكن

قال
الفاضل
القرني
وجه الطائفة قول صاحب الدخلة
لو اشترى اهلا لا يفيده غير انما
هو مفروض
قال
الفاضل
القرني

في غامة

له ان يقيم غيرهما مقامها كذا في النسخ وقيل عليه يتاخر في هذا
الاستدراك فانه منافي لما تقدم ولعل مراده اذا اهلك انتهى
اقول فعلى هذا تكون الإقامة على الغني اذا اهلك ليست
بواجبة وليس كذلك كما صرح به العيني وغيره بخلاف الفقير
الذي لا ان يقال اللام في قوله له بمعنى على على حد قوله تعالى
وان اسأمت فلها **قوله** واما العتق فعندنا ليس بعبادة وصفا
يعني وان كان قرية لان العبادة ما تعبد به بشر النية ومعرفته
المعبود والقرية ما تقرب به بشر معرفة المتقرب اليه وهي توجبه
بدون العبادة في القرب التي لا يحتاج الي نية كالعتق والوقف
وقد ذكر الامام الرافعي من الشافعية ان الاجماع منعقد على ان
العتق من القربات **قوله** فان نوي وجهه الله تعالى اي المعتقد المسلم
ولا يصح عود الضمير للكافر كما هو ط العبارة **قوله** ان كان صريحا
في قوله صحيح ولو ذكره عقبه لكان أولى ومما الحق بالصرح
وهبت لك نفسك او وهبت نفسك منك فيعتق قتل اوله
يعقل نوي اوله ينو ولو تلفظ بالعتق صح حتى بان قال انت حر
كان كناية يعنى بالنية كذا قيل وفيه تماثل **قوله** واما الكناية
اي كناية للعتق **قوله** وان اعتق للمعتق صح وانما صح الاعتراف
لوجود ركنه المؤثر في ازالة الرق وصفة القرية لا تماثل **قوله**
ويشترط تخصيص الاعتراف للمعتق اجماله في البحر للمعتق
ليس لفظ ينبغي هنا للبحث بل بمعنى يجب كما في قول القدوري
ويشترط للناس ان يلمسوا الهلاك في التاسع والعشرين
قوله فلا بد له من ظهور النية اي النية الخاصة ظاهرة في حصول
الثواب لا الصحة لان الثواب ينبغي على وجود العزيمة وهو
الاخلاص واما الصحة فلا توقف على الاخلاص بل على اصل
النية فانه لو صلى ربا صحت صلاته وكان غرضا ثواب عليها فكذلك
الجهاد **قوله** واما الوصية فكما العتق يعني في الاحتياج الى النية
لحصول الثواب **قوله** فان نوي يعني الواقف المسلم لا الكافر
فانه ليس اهلا للنية لان من شروطها الاسلام **قوله** واما
التكاح اجماله المراد بالتكاح هنا الوطى المترتب على العقد الصحيح

قال
صالح الغزي

بقريته قوله حتى ان الاشتغال به افضل من التخلي لمحض العبادة
وقد استدرك صاحب الهدايه على ذلك بوجوه الاول ان الشتر
مقدمة على النوافل بالاجماع **قوله** الثاني انه اوعد على ترك السنة
ولا وعند علي ترك النوافل الثالثة الثالثة فاعله صلى الله عليه وسلم
والله عليه وثبت عليه بحيث لم يخل عنه بل كان يزد عليه
ولو كان التخلي للنوافل افضل لفعله واذا ثبت افضليته
في حقه ثبت في حق امته لان الامت في الشرايع هو العموم
والمخصوص يدلان والرابع انه سبب موصل الى ما هو مفضل
على النوافل لانه سبب لصيانة النفس عن الفاحشة ولصيانة
نفسها على الهلاك بالنفقة والسكنى والناس والمحصل
الولد الموقر **قوله** واما مدحه بحسب صلى الله تعالى على نبينا وعليه
وسلم بكونه سيدا وخصوا وهو من لا ياتي الشافعية القدرة
فهو في شريعتهم لا في شريعتنا **قوله** فيحتاج الى النية
لحصول الثواب يعني لا للصحة كما سيصرح به قريبا **قوله** لانه
ليس بعبادة بل قربة منها واما يصير عبادة بالنية **قوله** وفترنا
الاعتدال في الشرع الكثير وصف الشرع بكونه كبرا للكشف
ويشارك الواقع لا للاختراز فانه ليس له شرح صغير وعبارة
في الشرح التي احوال عليها نصها والمراد به حال القدرة على
الوطى والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك
القرايين والسنة فلو لم يقدر على واحد من الثلاثة او خاف
واحد من الثلاثة فليس معتدلا فلم يكن سنة في حقه كما
افاده في الهدايه **قوله** قالوا الوعد بلفظ لا يعرف معناه
اقول هذا بنا على ان فهم الشاهدين ليس بشرط وصحة
في الخلاصة والمعتداته شرط كما اختاره في الخيانة والمخاض
انه يشترط سماعهما مع الفهم **قوله** علم الشهود اولا **اقول**
اذ ان بان فهم الشاهدين ليس بشرط وصحة في الخلاصة وفي
المجهره يشترط السماع والفهم وهو الصحيح انتهى فقد
اختلف التصحيح في ذلك **قوله** وعلى هذا سائر القرب اجم
اي على ما ذكر ان التكاح يحتاج الى النية لحصول الثواب

بقريته

باقي القرب جمع قرينة وهي ما كان معظم المقصود منه رجا الثواب
 من الله تعالى وقيل القرينة ما يصير به المتقرب مثنويا وقيل هي
 الطاعة وليس بصحيح فقد يكون الشيء طاعة ولا يكون قرينة
 لان من شرط القرينة العلم بالمتقرب اليه في الحال وجود القرينة قبل
 العلم بالمعبود بالنظر والاستدلال الموديان الي معرفة الله تعالى
 فهي واجبة في طاعة الله تعالى وليست بقرينة في كل قرينة طاعة
 ولا تنعكس ولان الصلاة في الدار المفروضة واجبة وطاعة
 وليست بقرينة لانه لا يثبت عليها وانما تسقط الفرض عنه كذا
 في قواعد الزكشي وذكر شيخ الاسلام زكريا ان الطاعة فعدل
 ما يثبت عليه توقف على نية او لا عرف من يفعله لاجله او لا القرينة
 فعدل ما يثبت عليه بعد معرفة من يتقرب اليه وان لم يتوقف
 على نية والعبادة ما يثبت على فعله ويتوقف على نية فمتخو
 الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على
 النية قرينة وطاعة وعبادة وقرارة القرآن والتوقف والعق
 والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قرينة وطاعة
 لا عبادة والنظر المودي الى معرفة الله تعالى طاعة لا قرينة
 ولا عبادة انتهى وقواعدنا لا تأباه **قوله** واما القرضا فقالوا انه
 من اشرف العبادات قال في العناية والفضا بالمحق من اقوي
 الفرائض واشرف العبادات بعد الايمان امر الله به كل نبي
 مرسل **قوله** وكذا اقامة الحدود والتعازير اجماع الثواب
 عليها لا يتوقف على النية كالقضا **قوله** واما المباحات الخ
اقول حق العبادة ان يقول واما المباحات فلا تنطبق
 الى النية الا اذا اراد الثواب عليها ففتقر اليها واما المستوثا
 والمنذوبات فتفتقر اليها في ايقاعها طاعة لثبات عليها واما
 الواجبات فما كان منها عبادة يفتقر اليها وما لم يكن عبادة
 لا يفتقر اليها كقضا الديون ورد المصنوب لان المقصود منها
 ومن سائر المعاملات اتصال النفع الى الادنى **قوله** فان نوي
 به الايجاب للحال كان بيعا في الكفاية نقلا عن الطحاوي اذا
 قال ابيع منك او اشترى منك واراد الحال يبيع البيع هو

البيع

الصحيح انتهى فافاد ان في المسئلة خلافا ترك المص بيانه فان قلت
 النية انما تعبر في المحتملات لايه الموضوعات الاصلية والفعل
 المضارع عند الفقهاء حقيقة في الحال على ما عرفت فلا يحتاج الى
 النية ولا ينعقد به للاتر وهو انه عليه الصلاة والسلام استعمل
 فيه لفظ الماضي الذي يدرك على تحقق وجوده فكان لا ينعقد
 مقتصر عليه ولان لفظ المضارع ان كان من جانب البائع كما
 عادة لا يبيعا وان كان من جانب المشتري كان مساومة لا يبيعا
 سلمنا انه حقيقة في الحال لكن النية انما هي لدفع المحتمل
 وهو العدة لا الارادة الحقيقية لان المعهود ان الجار يحتاج
 الى ما ينفي ارادة الحقيقة لان الحقيقة تحتاج الى ما ينفي
 ارادة التجار على انه دافع للمعقول دون الاترافات قيل
 ما وجه ما نقل عن الطحاوي فالجواب ان المضارع حقيقة
 في الحال في غير البيوع والحقيقة الشرعية فيها هو لفظه
 الماضي والمضارع فيها مجاز فيحتاج الى النية فعلى هذا
 ما ذكره المص وفي الحقيقة انما يحتاج الى النية اذا لم تكن اهل
 البلد يستعملون المضارع للحال لا الوعد والاستقبال فان
 كان كذلك كاهل خوارزم لا يحتاج اليها **قوله** والا لا اي وان
 لا ينوي به الحال بان نوي الاستقبال او لا ينوي شيئا يصح **قوله**
 واما المضارع المتخصص للاستقبال فهو كالأمر المثل سكا
 او سوف ابيعك وفهم منه ان ما يخص للحال كايبيعك الان
 لا يحتاج الى النية **قوله** ولا بالنية اي نية الحال صريح في ان
 الامر لا يصح بنية الحال وهو مخالف لما يفهم من التحفة حيث
 قال واما اذا كانا بلفظين يعبر بهما عن المستقبل اما بلفظ
 الامر او الخبر من غير نية الحال فانه لا ينعقد مثلا ان يقول
 البائع اشتر هذا العبد بالف ويقول المشتري اشترى بشري انتهى وقد
 افهم قوله من غير نية الحال انه ينعقد بالأمر اذا نوي الحال وفي
 النهار ان الامر لا ينعقد به الاذن على الماضي كخذه بكنا فقال اخذته
 فانه كالماضي الا ان استدعى الماضي البيع بالوضع وهذا طريق
 الاقتضا **قوله** واما الهبة فلا يتوقف على النية قالوا الوهب

ن

بيدك

حيث

القائمة
الفاضل عبد القادر
الطوسي

قائمة
الشيخ علي بن حار
الله المكي

ما رخصت كما في البرازية قبل ليس ما في البرازية يفهم من هذا
لان المذكور فيها وفي الولو الحجة لوقا كفت لي على وجه المزاج
فوهب وقبل وسلم جازا المزرع انما وقع في طالت الهبة ثم وقعت
هي بلا مزج ظاهر او مستحقة لشرايطها والظاهر يكفي في مثل
ذلك فلا يقال ان الهبة تصح بلانية بل لو صدق الموهوب
له على ذلك لا تصح فتأمل ثم ان المؤلف ذكر في البحر كما هتانه
ايضا قال فيه طلقها اي الهبة النسفي فمثل ما اذا كان على وجه
المزاج فان الهبة صحيحة كذا في الخلاصة واعتبر في الخلاصة
المقدسي في كتابه الزمر شرع نظم الكثر فقال ليس في الخلاصة
ما يفيد دعواه انما يفيد انه طلب الهبة من حالها فوهبة
حدا وسلمت صحت الهبة لان الواهب غير مزاح وقد قبل الموهوب
له فتولا صحته وقد وقع للمؤلف مثل هذا في كتابه الاشياء وركب
هذا الاشتباه في خاصيته لكن في الخاتمة ما يؤيد ما فهمه المؤلف
فانه ذكر حكاية الشيخ ابن المبارك لما مر يقوم بضربون الطنبور
توقف عليهم وقال هبوه مني حتى تروا كيف اضرب قد فوهوا اليه
وضربه على الارض وكسره وقال رايتم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ
خدتنا وانما قال ذلك استنار عن قول الامام ابي حنيفة في كسر
الملاهي انه يوجب الضمان وهذا دليل ما مر ان هبة المزاح ما
جائزة انتهى فتأمل وفيه بحث اذ لا دليل على انهم مزحوا بالهبة
بل ظاهر طلبها بالهدية فاجابوه بها غايته انه فوهدهم ان يضربوا
الكسر افهمهم انه اراد مثل ضربهم فلما فوهدهم فملك تصرف بما
اراد من ضربها بالارض وهو امام جليل القدر في الزهد والعلم
له في ذلك مؤلفات ما يظن به الاكتفاء بالمزاح واستغنى عن دليل على
ما قلنا من ان الهبة جدية قول صاحب الحزانة جازت الهبة
لاستجماع الشرايط وقبل يختم ان دليل الهبة المقام اذ هبه الملاح
المشهور بالعلم والزهد كما ذكر غير مناسبة فالظاهر انه كان مزحا
ونقله عن الحزانة لا يدل على المدعى اذ المراد بالشرايط التكليف **قوله**
وانما هو لفق شرطها قبل فيه ان الهبة مع الهزل تصح ولا
رضامعة بدليل تغليل عدم صحة البيع مع الهزل بعذر الرضا

وهذا تدافع **قوله** بخلاف الطلاق والعناق فانها يقعان اجماع
قال في البرازية لقنة الطلاق بالعربية وهو لا يعلم او العناق
او التدبير او لقنها الزوج الا برأى من المهر ونفقة العدة بالعربية
وهي لا تعلم قال الفقيه ابو الليث لا تقع ديانة وقال مشايخ
او زجند لا تقع اصلا صيانة لاملاك الناس من الابطال بالليس
وكما لو باع او اشترى بالعربي وهو لا يعلم وبعض فرقوا بين البيع
والشرا والطلاق والعناق والمخلع والهبة باعتبار ان للرضا
اثر في وجود البيع لا الطلاق والهبة تمامها بالقبض وهو لا يكون
الا بالتسليم وكذا الولقت **المخلع** وهو لا تعلم وقبل يصح المخلع
بقبولها والمختار ما ذكرنا انتهى فتأمل مع ما ذكره المؤلف **قوله**
ولو اكره عليه ما يقعان **قوله** المراد الاكره على انشا لفظ الطلاق
فيقع طلاق المكر لما صححه المحاكم ثلاث جدهن حد وهزلت
جدر الطلاق والعناق واليمين ولا يصير هذا الطلاق فاد
فلا ترث منه كما في القنية ولا خلاف انه لو اكره على الاقرار به
لا يقع قضاء وديانة بخلاف ما اذا اقر به وادعى انه كان هزلا
او كاذبا حيث يقع قضاء الا اذا شهد قبل ذلك لزوال التهمة
به كما في القنية وقيل البرازي بالمطلوع ولو اكره على كتابته
فكنت فلا تبت فلان طالق لم يقع وعنده قاضي خان بان
الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا
وبصر بعضهم ما يصح مع الاكره في عشرة. **فقال**
يصح مع الاكره عتق ورجعة. **نكاح** وايلا طلاق مفارق
وفي ظهار واليمين ونذره. **وعقوله** لقتل شاة منه مفارق
ومحصرة ابو الليث في الحزانة في ثمانية عشر ولم يذكر الفقي فصار
سبعة عشر وزاد المصنف في بحره الاكره على قول الوديعه قال
في القنية اكره على قول الوديعه فتلفت في نذر فلمستحقها
تضمنين المودع ان كان يفتح الذرا وهو الظاهر في عشرين
ونظما اخوانهم في آيات ذكرها في النهر. **فقال**
طلاق وايلا طهار ورجعة نكاح مع استيلاء عقوبت العهد
رضاع ويمان وفي ونذره. **قبول** لا يدع كذا الصالح عن عبد

وهذا

هذا هو الوجه الثاني في بيان
أنه لا يرد عليه من سبق لسانه
لأنه لا يقع عليه فيه ديانة كما افهم

طلاق على جهل من ياتي كذا العتق والإسلام تدبير للعبد
وأيضا بقتان وعق فهدى تصح مع الأكره عشرون عقد
ثم قال ظهر لي بعد ذلك أن ما في القضية هو كسر الدال بالفتح
فليس من الواضح في شيء وذلك أنه في الزاوية قال الأكره
بالتحسين على أيداع ماله عند هذا الرجل أو أكره المودع أيضا على
قبوله فضاغ لا ضمان على المكره والقابض لأنه ما قبضه لنفسه
كما لو هبت الريح فالقته في حجره فأخذته ليرده فضاغ في يده ما
لا يضمن انتهى وقال العلامة المقدسي وجدنا نسخة صحيحة
من القضية بكسر الدال وصورة المسئلة على هذه شخص أودع
عند رجل شيئا مكرها على قبوله فاستحقه آخر فله أن يضمن المودع
المكره بكسر الدال والرافع بخمر الحساب وأنه الموقوف للصواب انتهى
أقول قال في المحيط من المشايخ من قال يصح الإقرار بالشرقة
مكرها انتهى وفي شرح النقاية للعلامة القهستاني من كتاب
الأكره يصح إقرارها باستيفائها من مكره إذا أكرهت على الإقرار
بالضرب على قول الإمام وصارت إحدى وعشرين مسئلة **قول**
فالأول لا يحتاج في وقوعه عليها اليها قال المؤلف في البحر المحجل
أن قولهم القرض لا يحتاج إلى نية إنما هو في القضا أما في الديانة
فيحتاج لكن وقوعه في القضا بلا نية بشرط أن لا يقصد هسا
بالمخطاب بدليل ما قالوا لو كرر مسائل الطلاق بحضور زوجته
ويقول أنت طالق ولم ينو لا تطلق وفي متعلم بكتب ما قبل من
كتاب رجل قال ثم يقف ونكث امرأتي طالق وكما كنت قرن
الكتابة باللفظ بقصد المحكاة لا يقع عليه الطلاق وفي القضية
امرأة كتبت أنت طالق ثم قالت لزوجها اقرأ علي هذا فقرأ الطلاق
وما في فتح القدير ولا بد من القصد بالمخطاب بلفظ الطلاق
عالمًا بمعناه أو النسبة إلى الغاية كما يفيد فروع وذكر ما ذكرنا
فليس يصحح لأنه صريح بالوقوع فضا فمن سبق لسانه وإن
كان شرطًا للوقوع ديانة لا قضا فكذلك لأنه يقتضي الوقوع
فيما لو كرر مسائل الطلاق بحضورها وفي المتعلم فالنحو ما افترضنا
عليه انتهى كلامه في هذا وهم ظاهر وذلك لأنه أراد أنه شرط

القائل
الشيخ عمر بن محمد

الوقوع

الوقوع قضا وديانة فخرج ما لا يقع فيه لا قضا ولا ديانة كمن كرم
مسائل الطلاق وما يقع فيه قضا فقط كمن سبق لسانه وبه عرف
أنه لا يرد عليه من سبق لسانه لأنه لا يقع عليه فيه ديانة كما افهم
به ابن الهمام في آخر كلامه حيث قال وهو يشير إلى أي الوقوع
قضا فقط قوله في الخلاصة بعد ما ذكر ما لو سبق لسانه بالطلاق
ولو كان بالعناق ليدن انتهى يعني لا فرق بين الطلاق ولعنا
وهذا ينطو قوله في التجزئة الواقعة في القضا بشرط أن يقصد
خطابها لظهور أن من أراد أن يقول أسقي سبق لسانه
بالمخطاب لم يقصد خطابها **قول** غافلا أو ساهيا الغفلة
سهو يعتري الإنسان من قلة التحفظ والتيقظ كذا في عمارة
الحفاظ من تفسير اشرف الالفاظ للعلامة الشهاب السمين
ومنه يعلم أن الشهو مرادف للغفلة ومع يشكل عطفه ما
وفي الكتاب المذكوران النسيان يعتبر عنه على ترك وقال
بعضهم النسيان ترك الإنسان ضبط ما استودع على حفظه
أما الضعف قلبه وأما عن غفلة وأما عن قصد حتى يمتدح
عن قلبه ذكره انتهى ومنه تعلم أن النسيان غير الشهو والغفلة
قول أو مخطا في شرع البخاري للعيني إنما يصح طلاق المخطي
لأن القصد أمر باطن لا يوقف عليه بل يتعلق بالسبب الظاهر
الدال وهو أهلية القصد بالعقل والبلوغ فان قبل هذا
ينبغي أن يقع طلاق النائم والجواب أن النوم ينافي أصل التعلل
بالعقل لأن النوم مانع من استعمال نور العقل فكانت أهلية
القصد معتدومة يفتقر فافهم **قول** حتى قالوا إن الطلاق
يقع بالالفاظ المعروفة خمسة ملاق وملاع وملاغ وملاك
فيقصد قضا ولا يصدق إلا إذا شهد على ذلك قبل التكلم بأن
قال امرأتي طلقت معنى الطلاق وأنا لا أطلق فأقول هذا ولا
فرق بين العالم والجاهل وعليه الفتوى كذا في الأصول والطلاق
يشتمل ما إذا لم يكن النع وفي المحيط من باب المحلل والتعريف في
المخلف لو قال امرأة طارق وأدغم الراء وأحقها حتى يفهم
ذلك من سمع خلفه لا يلزمه شيء ولا تطلق امرأة لأن طارق

ق

قاسم
عبد القادر
الطوري

ليس بطلان انتهى وفيه تأمل **قوله** لعدم قصد لها قبل صوابه قصد
لأن قصد لها غير معتبر انتهى **قوله** فيه نظر فإن قوله قصد لها
مصدق مضاف للمفعول لا للفاعل كما فهم المصنوب **قوله** ولا
ينافي قوله أن الصريح لا يحتاج إلى نية قبل المراد منه أنه لا يحتاج
إلى نية الطلاق في الصريح مع ظهور إرادة المراد به حتى يخرج
ما لو كان يكرر مسائل الطلاق بحضورها كما مر **قوله** وقالوا وقال
انت طالق ما وثاق لم يقع ديانة ولو نوى غير العمل
لم يصدق أصلا وعنه صدق ديانة كما في التحفة ولو نوى الإختار
كذا لم يصدق قضا كما في الشارع كذا في شرح النفاية للفتاوى
والوثاق يفتح الواو وكسرهما القيد وما اطلقت المصنف
لبعضهم قيده في المخطط بما إذا لم يقرب بالثلاث أم لا فربما لم
يصدق أنه لم ينو طلاقا لأنه لا يتصور رفع القيد ثلاث مرات
فانصرف إلى قيد النكاح كيلا يلغوا انتهى وهذا التعليق بقيد
اتحاد المحكم فيما لو قال مرتين **قوله** لأن الشارع جعل هذه
قال عليه الصلاة والسلام ثلاث جد من جد وهزل من جد النكاح
والطلاق والعناق **قوله** ولا يصح نية الثلاث في انت طالق
أقول في العبارة ولا تصح نية البائين وإذا كان أو أكثر
كل يقع بقوله انت طالق واحدة رجمية وإن لم ينو ذلك لأنه
بنية الأمانة قصد تخيير ما علقه الشارع بانقضاء العدة فيه
عليه وأما كان واحدة لا أكثر لأنه نعت فرد حتى قيل للمنتقى
طالقان وللثلاث طوالم فلا يحتمل العدد لأنه صدق وذكر
الطالق ذكر لطلاق هو صفة المرأة لا لطلاق هو تطليق والعدد
الذي يفتقر به نعت لمصدق ومخذوف معناه طلاقا ثلاثا كقوله
أعطيتك جزئيا كذا في الهداية ومعني قوله أن ذكر طالق ذكر
لطلاق هو صفة المرأة ما بينه العلامة التفتازاني في التلويح
من أن الطلاق الذي يدرك عليه طالق لغة صفة للمرأة وهو
ليس متعددا في ذاته بل متعددا بتعدد ما لزومه أعني التطليق
الذي هو صفة الرخل وهو هنا غير ثابت لغة بل اقتضا فلا
تصح منه الثلاث فيه فلا يصح فيما يندى عليه ثم قال وهذا

الوجه المذكور في الهداية وصاحب الهداية إنما ذكر هذا الكلام
جوابا عن قول الشافعي أن ذكر الطلاق ذكر للطلاق لغة
كذلك ذكر العالم ذكر للعالم فقال ذكر الطالق ذكر الطلاق
الذي هو صفة للمرأة لا لطلاق هو تطليق انتهى وحاصله
أن الطلاق إنما يتضمن مصدرا هو صفة للمرأة وهو غير
متعدد لذاته وإنما يتعدد بتعدد ما لزومه الذي هو صفة
الرخل أعني التطليق فيكون ثابتا اقتضا فلا يصح إذا لم يعم
للمقتضى عندهما ولا يجوز أن يراد به الوحدة باعتبارية كما يراد
من الصريح كسائر أسما الأجناس بأن يراد به مجموع أفراد الجنس
من حيث أنه مجموع لأن ذلك مجاز والمجاز صفة للفظ
والمقتضى ليس بلفظ هذا مراد العلامة التفتازاني فيما
ذكره في التلويح **قوله** ولا تصح نية الثنتين في انت الطلاق
لأن المصدر حيث استعمل في الطلاق كان الغالب إرادة
الاسم به كرخل عدل ومن ثم كان صريحاً فيه ويحتمل أن يراد
انت ذات طلاق أو أنه جعلها عينه أدياً مبالغة وتقدير
تصح إرادة الثلاث ولما كان هذا من محتملات اللفظ توقف
على النية وبهذا اندفع ما أورد من أنه إذا ارتد به الاسم
يلزم أن لا تصح نية الثلاث والجواب بما استرنا إليه أو جهة
قيل أنه وإن أريد به الاسم لم يخرج عن كونه مصدرا لأن الإرادة
باللفظ ليست إلا باعتبار معناه فإذا فرض أن معناه الذي
أريد به ليس إلا ما تضمنه إرادته مرة فكيف يراد به الذي
لا يضمن كذا في الفتح ما لم يصرحاً هذا ونية الثلاث إنما صحت
باعتبار أنها جنس واحد بخلاف الثنتين في المرأة لأنه عدد
مخصص والفظ الواحد لا يراعى فيها العدد والمخصص كل التو
وهو بالفردية الحقيقية والجنسية والمنثى بمنزل عنهما **قوله**
وتصح نية الثلاث قبل بعثها إذا لم يكن طلقها قبل ذلك واحدة
وأما إذا طلقها واحدة قبل ذلك فصح واحدة لأنه فرد حقيقة
ولو نوى ثنتين **قوله** وأما كناية الكناية لغة شي يستدل
به على غيره وشرعية ما استدل به نفسه معناه الحقيقي أو

جند
بما يشاء
الفتاوى

المجازي فان الحقيقة المجزأة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعما
 وكناية الطلاق ما يحتمله وغيره فيستتر المراد منه في نفسه
 ويجوز ان يراد بالكناية هنا ما ذهب اليه البيانون مما استعمل
 في معناه لينتقل بقرينة الى ملزومه الذي هو الطلاق فان البان
 مثلا يستعمل في معناه لينتقل بقرينة الى ملزومه الذي هو
 الطلاق فتطلق بصفة البيئونة كما ذكره في التوضيح وروى بان
 معناه الحقيقي لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق
 بصفة البيئونة كما في التلويح واجبت انه وان لم يلزم لكن ملاحظ
 لازمة فيصح ان يكون المكفي عنه طول القائمة اذا لوحظ ارتقائه
 بطول التجمد وتوفر ضاع على ان البان انما يكون كناية عن الطلاق
 الملزوم للبيئونة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البيئونة
 لاستتباعه لها فثبت الطلاق بصفة البيئونة **قوله** فلا يقع بها
 الا بالنية انما فان لم ينو لا يقع لاحتماله غير الطلاق والقول قوله
 في ترك النية كما في شذو النكاح للقيمتاني وفيهم من قوله
 وبانه لا يقع بها الطلاق فضاوان نوي **قوله** الا في لفظ الحرام
 فانه لا يحتاج الى النية ويرد عليه انه اذا وقع الطلاق به بلانية
 ينبغي ان يكون كالصريح فيقع رجعا واجيب بان المتعارف
 انما هو ايقاع النية به لا الرجعي والحوادث منها فت هذا ولو
 قال وهبتك لطلاقك وقع قضا بلانية وصريح في المجتبى بان
 لفظ التصريح يقع به الرجعي بلانية وبه افتى مشايخ خوارزم
 المتقدمون والمتأخرون ولو قال اذهبي فتزوجي وقال لم
 انولم يقع لان معناه ان امكانك قاله قاضي خان وفي الحافظة
 وقوعة ما لو بلانية انتهى وبه نعلم عدم صحة ما ذكره المصنف من
 المحصر في لفظ الحرام والله ولي الفضل والانعار **قوله** واما
 الثامن بالله الى قوله او ناسيا وفي بعض النسخ ناسيا قبل المراد
 بالناسي المخطي كما اذا اراد ان يقول استغنى الما فقال والله
 لا اشرب الماء قبل من تلفظ باليمين ذاهلا عنه والمالحي الى ذلك
 ان حقيقة النسيان في اليمين لا تتصور كما في الزيلعي قال
 العيني وبعده الثماني بل تتصور بان خلفه لا يحلف ثم نسي الخلف

السابق

السابق فحلفه ورده المص في التجربانه فعل المخالوف عليه ناسيا
 لانه حلف ناسيا انتهى **قوله** يلزم من وجود المخالوف
 عليه ناسيا في التصوير المذكور وجود المخالف ناسيا حيث كان
 المخالوف عليه المخالف **قوله** واما نية تخصيص العام في اليمين
 بالنية فمقبولة ديانة اتفاقا ظاهرا لاقتران عدم الفرق بين ما اذا
 كان المخالف بالعربية او بالفارسية وهو كذلك على التقاض
 كما ذكره في النجاشية حيث قال فيها رخل قال لامرأة ان اعطيت
 من جنطي اخدا فانت طالق وقال نويت بذلك امنا صدق
 ديانة لانه نوي تخصيص العام وذلك جائز فيما بينه وبين الله
 الله تعالى وعلى قول المصنف صححت نيته في مثل هذا مطلقا
 قالوا هذا اذا قال بالعربية وان قال بالفارسية لا تصح
 نيته لان تخصيص العام من كلام العرب والعجم لا فرق
 بين العربية والفارسية **قوله** والفتوى على قوله نقل المص في
 البحر عن الولي المجتهد من الطلاق ان نية تخصيص العام لا تصح
 وعند المصنف تصح حتى ان من حلف وقال كل امرأة اتزوجها
 فهي طالق ثم قال نويت من بلد كذا لا تصح نيته في ظاهر المذهب
 وقال المصنف تصح وكذا من عصب دراهم انسان ووقت
 ما حلفه المضم غاما نوي خاصا لا تصح نيته في ظاهر المذهب
 وقال المصنف تصح لكن هذا في القضا اما فيما بينه وبين
 الله تعالى فينته تخصيص العام صحيح بالاجماع وما قاله المصنف
 مخلصا من خلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب فهي وقعة في
 ايدي الظلمة واخذ بقول المصنف لا يباس به انتهى وفي الخلاصة
 فان كان المخالف مطلقا ما يقضي بقول المصنف انتهى وروى
 بين قول الشيخ الفتوى على قول المصنف وقول الولي المجتهد
 فهي وقعة في ايدي الظلمة واخذ بقول المصنف لا يباس به وكذا
 قول صاحب الخلاصة يقضي بقول المصنف فقاملا قبل الاشكال
 على هذا ما لو قال لا اشترى جارية ونوي مولده فان نيته
 باطله لانه تخصيص الصفقة فاشبه البصرية والكوفة بخلا
 ما لو نوي من بلدة كذا كذا في الوصول الى تحرير الأصول ونحسا

انما
 انما
 انما

ف

ف

يخصص العام بالنية يخصص بقربة الحال ومنه ما في الترخاينة
لو كان من قتل قتيلا فله سلبه يقع في كل قتل في تلك السفة ما لم
يرجعوا وان قال حال القتال يقتل بذلك القتال وفي اللوح
ما يدل على ذلك وفي شرح الجامع الكبير للامام محمود بن احمد
المصيري ما جاز تخصيصه بالنية جاز تخصيصه بالعرف لانه
ارادة جميع الناس فلما جاز تخصيصه بارادته وهذه جاز تخصيصه
بارادة جميع الناس كيف وقد دلل الدليل على ارادته ايضا لان
المقصود الاقرب والمقصود المقصود من الكلام عند الاطلاق
ينصرف الى المتعارف ولهذا حملنا اللفظ على المجاز المتعارف
انتهى **قوله** والفتوى على اعتبار نية المخالف ان كان مظلوما فنده
بعض ارباب الفتوى مما اذا كان المخالف باسه تعالى اما اذا كان
بطلاق او عتاق فلا اعتبار بنية المخالف مطلقا قال ما ك
الفتاوى اذا استخلف بغير اشارة تعالى فهو ظالم والنية نية المخالف
وان كان المستخلف محقا وقيها ايضا اليمين على نية المستخلف
ان كان مظلوما وان كان المخالف مظلوما فعلى نية وفيه تذبذب
القلانسى اليمين على نية المخالف ان كان مظلوما وان كان ظالما
فعلى نية المستخلف وهذا على امر في الماضي اما في المستقبل فعلى
نية المخالف لانه ليس للمستخلف الاستخلاف في المستقبل فلم تكن
المخالف ظالما انتهى وفي الخلاصة اليمين اذا كانت بالطلاق او
العتاق او ما شاكل ذلك النية نية المخالف ظالما او مظلوما انتهى
وفي الظهيرية رجل خلف رجلا ومخلف ونوى غير ما اراد المستخلف
ان كان اليمين بالطلاق والعتاق ويخوذلك فتعتبر بنية المخلف
ظالما كان او مظلوما وان كان اليمين باسه عز وجل فان كان
المخالف مظلوما تعتبر بنية وان كان المخالف ظالما تعتبر بنية
المخلف وظاهر ما نقلنا ان اطلاق المم مقيد بما اذا كان المخالف
باسه تعالى وما اذا كان على امر في الماضي ثم لا يخف ان مخالفة
عبارة مال الفتاوى للاخرى ومخالفة تهذيب القلانسي لهما
فتاوى وفي النزاهة في الايمان في الثالث والعشرين خلف سطا
رجلا ليأخذ بالهمة عزما المتواري واقرباياه انه لا يعلم وهو

يعلم

يعلمهم فالحيلة ان تذكر اسم الرجل الذي توارى ويريد غيره
كما لو اكره على سب محمد صلى الله عليه وسلم يريد محمد بن رسول
ولا شك في صحة عند المختصاف ويفي بقوله في المظلوم ومثله
في المخاينة هذا زبدة ما في المعتمرات فاعتمده **قوله** واما قراءة
القران قالوا ان القران يخرج عن كونه قرانا بالقصد المراد
من القران في كلامه ما يستعمل على دعاؤه كريد لنيل اخر كلامه حيث
قال فجوزوا الجنب والمخاير من قرأه ما فيه من الادكار بقصد
الذكر والادعية بقصد الادعية فعلى هذا ان لم يقصد احدا
يخرج من قرأه لافرق في ذلك بين الآية وما دونها عند
الكرخي ورجحه جميع من الاصحاب ونسبه في الدرايع الى العا
لما رواه الترمذي وصححه لا يقرأ الجنب ولا المخاير شيئا من
القران وشيئا ذكره في سياق النبي فسمع واما في الطحاوي فادو
الاية ورجحه في الخلاصة وحاصله ان الصحيح قد اختلف
فيما دون الآية وترجيح الاول اولى لان الاحاديث مطلقة
والتعليل في مقابلة النص مزود وهذا هو اختلف المتأخرون
في تعليم المخاير والجنب والاصح انه لا بأس به اذا كان يلقن
كلمة كلمة ولم يكن من قصده ان يقرأ اية كاملة كذا في الخلاصة قال
في النهاية وهذا على قول الكرخي اما على قول الطحاوي فتعلم
نصف اية قال المصنف في البحر والاولى ان يقال ولم يكن من
قصده قراءة القران على ان يخرج هذا على قول الكرخي نظرا
لانه قابل ما استوا الآية وما دونها في المنع اذا كان ذلك بقصد
القران ولا شك في صدق ما دون الآية على الكلمة وان حمل على
قصد التعليم لم يتقيد بالكلمة **قوله** والقران يخرج صحيحا اذا كان
وان منع ما دون الآية لكن بما به يسمى قارئا ولهذا قالوا لا يكره التمام
بالقراءة وانت خبير بانه ما تعلم كلمة كلمة لا بعد قارئا فتأمل
قوله واجنبنا عنه في شرح الكرماني في محله فلا يتغير بعزمه
حاصل الجواب تقيد قولهم القران يخرج عن كونه قرانا بالنية
بما لم يكن في محله وهذا التقيد سقط ما قبل ان كان الاشكال
نقص القول ذلك القران يخرج عن كونه قرانا بالنية فاجواب

ن

حي

تعالى
فيما لا يكره التمام
بالقراءة

المذكور تقرير للاشكال انتهى يعني لان غاية ما افاده ان القرآن
 في الصورة المذكورة لم يخرج عن كونه قرآنا بالنية لكونه في محله
 فتدبر بقى ان يقال نسب المص الجواب هنا الى نفسه ونسبه في
 شرح الكثر للمخاض حيث قال بعد كلام ثم اعلم انهم قالوا هنا
 وفي باب ما يفسد الصلاة ان القرآن يتغير بالعزيمة فاورد
 الخاصي بان العزيمة لو كانت مؤقتة للقرآن لكان ينبغي ان اذا
 قرأ الفاتحة في الاوليين بنية الدعاء لا تكون مجزية وقد نصوا على
 انها مجزية واجاب بانها اذا كانت في محلها لا تتغير بالعزيمة حتى
 لو لم يقرأ في الاوليين فقرأ في الاخرين بنية الدعاء لا يجزئه انتهى
قوله لا يتطاول الصلاة **اقول** فيبحث اذا ذكر لا يطلها وهو
 في التقرير ان يقال ان القرآن يخرج عن كونه قرآنا بالقصد الا اذا
 قرأ الفاتحة في الصلاة بنية الدعاء فالنية غير مؤثرة فيها
 فتأمل **قوله** مع انه يجزئ عليه قراتها في الصلاة **اقول**
 الظاهر ان مراده بهذا الكلام ان الاشكال على عدم حرمة قراءة الفاتحة
 في صلاة الجنازة خلف الامام اذا قصد بها الذكر وفيه انه ان اراد
 بالصلاة مطلق الصلاة الشاملة لصلاة الجنازة فممنوع لتعظيمهم
 بل يصح به بعد حرمتها في صلاة الجنازة اذا قصد بها الذكر وان
 اراد بالصلاة ذات الركوع والتسجود وهو الممنوع ايضا
 لظهور الفرق بينهما بان المقدمي ممنوع عن القراءة في ذات الركوع
 والتسجود وخلف الامام سواء قصد الذكر او قراءة القرآن لمطلوبة
 الانصات فيها بخلاف صلاة الجنازة وهذا التقرير يتضح ما قبل
 ان اراد بذلك الصلاة مطلقا فممنوع بدليل نقله عدم حرمتها
 في صلاة الجنازة وان اراد الصلاة ذات الركوع والتسجود لم يتم
 الاشكال انتهى **قوله** فقالوا في الميزم اذا نسى ثوبا **اقول**
 هذا مقيد بما اذا لم يكفر للاول قال في النهي لو تزعج الثوب لم يلا
 وعما ودل عليه نهارا تحت شاة الا ان يعزم على الترك عند الخلع
 فان عزم ثم لم يترك بعد ذلك الجزا ان يكفر للاول اتفاقا والافضل ان
 عند ما خلا الميزم انتهى وفي الميزم لهم لو كان يترعه ويعاود
 نهارا او عكسه يلزم مدمر واحد ما لم يعزم على الترك عند النزاع فان

قوله لا يتطاول الصلاة
 في الصلاة الشاملة
 في صلاة الجنازة
 في صلاة ذات الركوع
 في صلاة التسجود
 في صلاة الجنازة
 في صلاة ذات الركوع
 في صلاة التسجود

قال
 الشيخ علي بن
 احمد المالكي

عزم عليه ثم ليس تعدد الجزا كقول اول لا وفي الثاني خلاف محمد
قوله عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات حيث قالوا
 والمراد بالاعمال ما ينتمى لعمال القلب فدخل فيه كف النفس
 النهي فانه عمل لكن اعتبار النية في التزك انما هو لحصول الثواب
 لا الخروج عن عمدة النهي لان مناط الوعيد بالعقاب في النهي
 هو فعل النهي فيجزئ تركه كخاف في انتفاء الوعيد ومناط الثواب
 في النهي عنه كف النفس عنه وهو عمل مندرج في الحديث وعلى
 هذا ففرق الشافعية بين الوضوء والنية التي هي بان الوضوء
 فعل فيفتقر الى النية وطهارة النجاسة من باب التزك فلا
 يفتقر الى النية كترك النجاسة فان التكليف لا يقع الا به
 بالفعل الذي هو مقدم والمكلف لا يقدم الفعل الذي هو غير
 مقدم ووجوده قبل التكليف كما عرف في مقتضى النهي انه كف
 النفس عن الفعل لا عدم الفعل ولهذا لا يثاب بالمكلف على التزك
 الا اذا ترك قاصدا فلا يثاب على ترك التزك الا اذا كف نفسه عنه
 قاصدا اما اذا اشتغل عنه بالتزك والعبادة وتركه بلا قصد فلا
 فرق بين الفعل والترك الموجبين للثواب والعقاب **قوله**
 وحاصله ان ترك النهي عنه لا يحتاج الى نية انما لان المكلف في النهي
 الكف اي الانتهاء والترك من حيث هو هو غير مكلف به لانه ليس
 بفعل والتكليف انما يكون بالفعل اذ هو الذي يتناول القدرة
 واذا لم يكن مكلفا به لا يحتاج الى النية في الخروج عن العمدة **قوله**
 واما حصول الثواب فيحتاج الى النية فعلى هذا ان يكون
 جوابا عما سئل وقال لا لانه سياق الكلام عليه **قوله** فان كان كذا
اقول حيث اول الترك ما كف فالثواب في الحقيقة ليس
 الا على الفعل لما يقتضيه ان الكف فعل النفس فان الفعل محال
 ينسب للجوارح ينسب للنفس **قوله** فالترك من حيث هو لا يصح
 ان يكون مثابا عليه فان قيل لا نسلم ان الكف فعل بل هو ترك
 وترك غيره قالوا بان انه فعل للنفس بدليل قوله تعالى ان قوي
 اتخذوا هذا القرآن مهجورا وقوله عليه الصلاة والسلام في
 حديثي خفيفة السواد اي الاعمال خير فكلوا فقال حفظ

عزم

اللسان **قوله** والافلا ثواب على ترك الزنا الخ تحقيقه كما في فصول
 البداية للشمس الفخاري ان الترك بمعنى عدم الفعل لا ينعى عليه
 امثاله غير مقدور وامثاله لو كان مطلوبا لترتب عليه الثواب
 فيكون كل مكلف مثابا باعتباره عدم فعل المنهيات التي لا تخصي
 ولا قابل به والمطلوب الفعل كفا كان او غيره **قوله** ولا يثاب العبد
 على ترك الزنا قبل فعله قد يقال ان العنة لا تنافي حصول الشهوة
 فاذا انتهى المتأثرة ولو بلا ايلاج فلم لا يثاب قبل الكف فقامد
 وقيل عليه ايضا فان في جامع الفتاوى وذكر في بعض كتب الظلام
 ان توبة التائب هل تعتبر بخلاف فيه والاصح انها تعتبر حتى
 ان من تاب عن شيء لا يقدر عليه كالمجبوب يتوب عن الزنا فانه
 يعتبر فليتناقل فيما قيل في مسئلة الكتاب ما خطر به من فعل
 الزنا وهما خطر به وقاب **عنه** **قوله** مراده بقوله خطريه
 اي مصمما على فعله لا يجر الخطور فانه لا يؤخذ به فضلا عن ان
 يتوب منه يعني ان يقال لا يلزم من قبول التوبة حصول الثواب
قوله حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا سائمة ينبغي ان يقول
 ولا علوفة تسمى للثقل **قوله** كما ذكر الزيلعي فتكشك على هذا
 ما في النهاية معزيا للذخيرة ولا يجوز شهادة مدمر الخمر قال
 شرط الادمان في الشرب وانما اراد الادمان في النية يعني لو من
 نيته ان يشرب بعد ذلك اذا وجد انتهى اعتبر كونه مدمرا بجر
 النية والادمان فعل وهو لا يتم بجر النية لكن التحقيق ان
 الادمان بالنية ليس شرطا ايضا في شرب الخمر لان شرب قطرة
 منه كبيرة وهي مستقطعة للعدالة من عناد صرار وانما ذكر الشايخ
 الادمان ليظهر شربه عند القاضي **قوله** وصامما اي من تحقق
 الشرع اذ لو نوى الصوم ليلام بصرف صامما بجر النية قبل الفجر
قوله ومن هنا الخ وهو ان ما للتجارة اذا نوى ان يكون للخدمة
 كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وقوله وما قد مرناه يعني
 في المباح وهو ان المباح بخلاف صفة باعتبار ما قصد لاجله
 وقوله ومما سئذره من بيع العصور ومن البحر فوق ثلاث **قوله**
 صح لنا وضع قاعدة للفقه الخ ظانه استخرج هذه القاعدة من

قايده
 الشيخ علي بن جابر
 رحمه الله عليه
 في تعليقه على الفقه
 في حجية الحديث

الشيخ
 محمد الحموي

الفاصل
 صالح القرني

يشبه

القاعدة الثانية
 الامور بمقاصدها

كلامهم ولم يصحوا بها وليس كذلك بل هذه القاعدة مصدرة بها
قوله كما علمت في التروك من ان الترك ان كان كفا كان مثابا
 عليه والافلا **قوله** ان بيع العصور ممن يتخذه خمر الخ فشر
 في مشكلات القدوري من يتخذه خمر الخ بالحيوي لا المسلم اما
 بيعه من المسلم فنكره يعني لان المجوس يستحلون ذلك ويجوز
 لنا ان ندعمهم يتخذون الخمر ويشربونها اما في حق المسلم
 ففيه اعانة على الفسق والمعصية فنكره وفي فصول العلالي
 ولا بأس ببيع كرم وعنب وعصير ممن يتخذه خمر عند الامام
 ابي حنيفة اذا باعه من ذمي يمين لا يشترط به المسلم بذلك الممن
 فان ابتاعه المسلم بذلك الثمن يكره عند ابي حنيفة انتهى
 وهو مفيد لما نقله المصنف فتاوى قاضي خان وفي السراج
 لا بأس ببيعه من المجوس لان المعصية لا تقام بعين العصور
 بل بعد تغيره انتهى وعلم من **قوله** لا بأس ان تركه اولى لان لفظة
 لا بأس تكون لما تركه اولى غالبا فان قلت قد يجوز وايض
 العصور ممن يتخذه خمر الخ ولم يجوز وايض الامر ممن يلو ط به
 فما الفرق قلت الفرق ان المعصية في الامر تقوم بعينه
 بخلاف العصور فانه خلال **قوله** فان قصد هجر المسلم يعني
 من غير موجب شرعي للمجرم حرم والا بان كان الهجر لموجب
 شرعي لا يجرم هذا هو المراد وان كانت عبارة قاصرة عن
 افادته **قوله** والاحداد للمرأة على غير وجهها الاحداد مضد
 احداث المرأة امتنع عن الزينة والخضاب **قوله** اذا قرأ القرآن
 في معرض كلام الناس الخ ذكر في القاموس ان معنى قول الزهري
 لا تاطروا بكتاب الله ولا بكلام رسول الله لا تجعلوا شيئا طريا
 لهما ومعناه لا تجعلوهما مثالا لشيء يعرض به كقول القائل
 حيث على قدر يا موسى لمسمى موسى حاجي وقت مطلوب **قوله**
 الفقاع في نسبة لبيع الفقاع وهو شراب يتخذ من الشعير يسمى
 فضا عالما بعلوه من الزبد كذا في شمس العلوم ومثل الفقاع
 الطرقي ياء ولا يؤخر به وبما ذكره الفقيه كما في الملحق **قوله**
 وكذا القاري بالكتاب والراوي في نسخة القاري بالغين المعجمة

هذا هو المقصود
 من قوله لا بأس
 ببيعه من المجوس
 لان المعصية لا تقام
 بعين العصور بل بعد
 تغيره انتهى

كلامهم

والزاي وهو الظاهر في المحتوي بعد كلام والغازي امر بالتكبير
 حيث نازلا بكرة انتهى **قوله** لأن الخارن والفقاعي يأخذان
 بذلك اجرا **قوله** هذا التعليل دليل اما بالنسبة الى الفقاعي
 فلا علم الاثم فيه ليست اخذ الاجر بل اعلامه بوجوه الفقاع
 بالصلوة واما بالنسبة الى الخارن فلا علم الاثم فيه ليست
 باخذ الاجر بل باعلامه بالذكراة مستتبط كما اعترف هو به
قوله لعله ان يعلم او يودي الجزية اي ولعله ان يودي الجزية
 وفيه ان اذا الجزية حيث كان دميما لم يحقق لا مرق **قوله**
 رجل امسك المصحف في بيته اخاه على يمينه في هذا في كت العلم
 اذا امسكها لم اذه **قوله** الذي يظهر لي انها ليست كالمصحف
 لان المصحف من شأنه ان يترك به وان لم يقرأ فيه بخلاف كتب
 العلم فانه ليس من شأنها ان يترك بها دون قراءة وعلى هذا
 فيجزم حبسها خصوصا اذا كانت وقفا **قوله** فهو افضل من
 اي من ان تذكر الله تعالى وقد يقرنه قوله رجل يذكر الله في مجلس
 الفسق وبقراءة قوله فيما سياتي في مسألة التسبيح فهو افضل
 من ان يسبح الله وحده **قوله** ان سبوح على ان الفاسق يترك
 الفسق اي على قصد اعلام ان الفاسق يترك الفسق **قوله** ان
 سجد للسلطان اخ قال الغني في مختصر الفتاوى الظهري
 قال ابو منصور المازندراني اذا قتل احد من ندى السلطان
 الارض او احمى له او طأ طأ راسه لا يكفر لانه يريد تعظيمه
 لا عبادته وقال غيره من المشايخ اذا سجدوا لغير الله تعالى
 فهو كبيرة من الكبائر وقيل يكفر مطلقا وقال اكثرهم هو غلبي
 وجه ان اراد به العباداة يكفر وان اراد به التحية لا يكفر ويحرم
 عليه ذلك وان لم تكن له ارادة كغيره اكثر هذا العلم اما
 تقبيل الارض فهو قريب من السجود الا انه اخف من وضع
 او الجبين على الارض **قوله** وسجد اخوة يوسف عليه الصلاة
 والسلام يعني ليوسف عليه السلام **قوله** ولو اكره على السجود
 للملك اخ قتل صورة السجود فيها واحدة فيليني ان تسجد
 وسوي السجود لله تعالى ولا يصبر على القتل **قوله** فالافضل

الصبر افضل هذا ليس على يديه بل بمعنى فاعل على ما صرح به
 الرضي في مثل هذا **قوله** وقالوا الاكل فوق الشبع حرام في
 المحتوي نقلا عن المحتوي الاكل على مراتب فرض وهو قدر ما يند
 به التلاك ويمكن الصلوة معه قائما ومباح وهو قدر ما
 ما زاد على قدر الكفاية الى الشبع وحرام وهو الاكل فوق الشبع
 الاله موضعين احدهما وهو الاكل بنية الصوم عدا والثاني
 الاكل مع الضيف فوق الشبع لئلا يمسك الضيف من الاكل
 حيا لان اساة القرى مذمومة ولهذا من ترك صيفا على اساة
 فلم يصفه فلا باس ان يظهر بالشكاية عليه لقوله تعالى لا يجب
 الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم يعني منع منه حقه في القرى
 ولا يجوز للانسان الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن اداء
 العباداة لقوله عليه السلام نفسك مطيتك قاروقها ومن
 الرقيق ان لا يؤذيها ولا يجهدها وقال عليه الصلاة والسلام
 المومن القوى خير من المومن الضعيف فان تركوا الكلام وشربهم
 فقد عصوا لان من امتنع عن اكل الميتة عند المحضمة حتى
 يكون غاصيا فاطنك بمن ترك اكل الخلال حتى مات بالجماعة
 بخلاف ما لو مشي بطنه او رمدت عيناه فلم يبال حتى مات
 انتهى فقلت ومنه يعلم حرمة ما يفعل به جملة الصوفية
 من الرياضة بترك الاكل حتى يضعف عن اشتغاله وعبادته وتفقده
 ان ذلك قرينة **قوله** وان عرس في المسجد اخ قيل اطلاق المنفعة
 مقيد بما اذا لم تكن المنفعة ترارة المسجد فانه يجوز العرس
 لهذا الغرض الصحيح كما في الخلاصة والبرازية انتهى وقيل
 عليه المراد بالمنفعة منفعة الفارس لا غيره وج لا يرد ما لو
 عرسها لدفع تر المسجد وعلى هذا فلا حاجة الى التقيد
 وفيه انه مزدود بما في فتاوى العلامي وان عرس في مسجد
 فانه ان ياكل ثمرة ولا يجوز له اخذ ورقة انتهى فكل الفرق
 بين الورق والتمران العرس لما كان لا يجوز في المسجد الا لو
 الارض ترارة او للاستطلاق وهو لا يكون على الوجه الاكل
 الا بالورق بخلاف الثمرة بل هذا الفرق لا ياتي فيما اذا كان

فع

في قوله

فع
 وقيل ان الاكل اذا اتي من الكفار
 في قوله الاكل اذا اتي من الكفار
 من الانبياء ان ذلك الذي
 او ان كان قال ان لم يمسح
 ولا انتهى وفيه ما مضى
 صالح القرى

ن

وجه الكراهة ان فيه تشبيها بالنية وشغل المكان للصلاة انتهى

الغرس لكون الارض ترازه الا ان يقال بوجود الاوراق على الاشجار يكثر شربها الماء التار فتحصل الصلابة للارض **قوله** وان قصد منفعة اخرى بكرة قبل عليه بدرجة فيه ما لو غرسها لينتفع اهل المسجد بها او لينفع ممرها لمصالح المسجد وفيه نظر **اقول** في النظر نظر **قوله** وللهناون بكرة **اقول** فيه نظر لانه بالهناون باسم الله يكفر قال في القنية لو كرر ذكر الله تعالى فقال اخر اهلها عنك كفر للاستهانة به فمن هنا ومن بالله كفر وكذا استخفافه بالقران والسجود وخوفه مما يعظم الله في قال في الصحاح استهانة به وهناون به استخفوه واهانة استخفوه **قوله** وفيها مباحث اي النية والمباحث جميع مباحث موضع البحث وهولغة التقديس واصطلاحا اثبات المحمول للموضوع **قوله** الا ان في بيان حقيقة حقيقة الشيء ما به الشيء هو وهو هي اخضر من مفهومه لان حقيقة الشيء عبارة عن ذاتياته والمفهوم اعم وهو ما يفهم من اللفظ سواء كان ذاتيا لاول **قوله** فهي في اللغة كما في القاموس نوي الشيء **اقول** صواب العبارة فهي في اللغة القصد من نوي الشيء كما هو ظاهر **قوله** مشادة ومخففة قيل عليه هذا تخفيف غير قياسي لان نية اصلها نويتم اذ غميت الواو في الياء يعني بعد قلبها ياء ولا يجوز نية على يد قياسا انتهى **اقول** مراد صاحب القاموس انها مخففة فيما سنعلم وان خالف ذلك القياس يعني بالمخفف وعدم القلب والادغام **قوله** ولا يراد عليه النية في التزك تقرر الوردان التعريف غير جامع لانه لا يشمل التزك وحاصل الجواب انه جامع لان الفعل يتم بفعل الجوارح والقلب فدخل الكف **قوله** قد يكون حمية او تداويا في ان الامساك عن المفطرات تلاويا هو الحمية كما ورد في الحديث المعدة بيت الداء والحمية رأس الداء واصل كل داء البرودة اي اذ خال الطعام على اللسان فتلهمه وح يشكل عطف التداوي على الحمية ما **قوله** او لعدم الحاجة اليه اي المفطر فالضهر راجع الى الجمع باعتبار واحد **قوله** ودفع المال قد يكون قربة **اقول** لا يخفى ما

الفاضل على اقدي فتالي زاده

عنه

هذه العبارة من الحزارة وحق العبارة ان يقال ودفع الماء قد يكون لغرض دينوي هبة او بيع وقد يكون لغرض اخروي زكاة او صدقة **قوله** او منذ وبها كالدج بنية التصدق على الفقراء **قوله** وللأصحية فيكون عبادة **اقول** حق العبارة ان يقول فيكون واجبا وعبادة اذ لا يلزم من كون الشيء عبادة ان يكون واجبا ولا يلزم من كون الشيء واجبا ان يكون عبادة فتأمل **قوله** حراما او كفرا **اقول** حق العبارة ان يقول او حراما او كفرا يعني بعد قوله حراما كما هو وظن يكون الذي مبني كما سيأتي في المبحث الخامس وفي ذبايح الفن الثاني **قوله** كالإيمان بالله تعالى كما قدمناه الذي قدمه الاسلام لا الايمان وهو غيره وان كان لا يفترقان **قوله** والاذكار قبلية لان ذلك انما هو بالنظر الى اصل الموضوع اما ما حدث فيه عرف كالتمسك للتعجب فلا كذا في فتح الباري ولم يتعزز للقبلا على النبي صلى الله عليه وسلم بل هي موضوعة بنفسها للعبادة او انما تكون عبادة بالنسبة **قوله** وما عدا الايمان لم اره صريحا **اقول** صرح بذلك العلامة السمرقسي في فتح المديرم قال نعم بحث في القراءة اذا كانت مندورة لتميز الواجب عن غيره وقيل ان نذر الذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذلك نعم ان نذر الصلاة كالنذر الذي يظهر ان ذلك لا يحتاج الى نية لتمييزه بسببه **قوله** وذكر ان النية لا يحتاج الى نية قال بعض المحققين انما لم يحتاج النية الى نية لانها منصرفه الى الله تعالى بصورتها فلا جرم لم تقتصر النية الى نية اخرى ولا حاجة الى التعليل بانها لو اقتصرت الى نية اخرى لزم التعليل ولذلك يثاب الانسان على نية منفردة ولا يثاب على الفعل منفردا لانها بصورتها الى الله تعالى والفعل منفردا بين ما لله وما للغيره وما كون الانسان يثاب على النية ما حسنة وعلى الفعل عسرا اذا نوي فلان الافعال هي المقاصد والنيات وسائل **قوله** ونقل العيني في شرح البخاري الاجماع انه هذا بخلاف ظاهر ما تقدم في القاعدة الاولى من ان الاذان

ل

ة

بيحة

الخاصة من النية

تشرط فيه النية لتفصيل الثواب وقد بينهما على ذلك فيما
تقدم **قوله** فلا بد من التعمين كالصلاة في فتح القدر وذلك
اشترط التعمين قوله صلى الله عليه وسلم ولا تحلوا من ما توى
فمذاط في اشترط التعمين في الفرائض لتساوي الظهر والعصر
صورة وفعل فلا يميز بينهما الا التعمين **قوله** كالصلاة المقتبل
لما وقفه طرف له وقوله كان ينوي تصوير التعمين وفي العباد
تقديم وقاض وجب الركعة وكان حق العبارة ان يقال
فان كان وقتها طرفا للمؤدى بمعنى انه يسعه وغيره كالصلاة
فلا بد من التعمين كان ينوي الظهر **قوله** كظن اليوم الاضافة
لامية لا بد من ملائمة وكونها على معنى في تدريس لا يتحقق كما
حققة الرضى **قوله** وان خرج الوقت واصل ما قبله **قوله** او
بالوقت عطف على باليوم **قوله** الا في الجمعة فانها بذلك لا اصل
ان **قوله** فيه انه مخالف لما ذكره في شرح الكتر حيث قال
ان الجمعة فرض ابتداء نسبتها النصف من الظهر وان كان فرض
الوقت هو الظهر عند ما بدالة الاجماع على ان يخرج الوقت
يصلى الظهر قضا وح كان الصواب في تحليل عدم صحة نية
فرض الوقت في الجمعة بان فرض الوقت الظهر وان كانا مؤثرين
بأدائه بالجمعة **قوله** الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت
يعني بان كان يرى ان رأي زفران فرض الوقت هو الجمعة لا الظهر
في نية فرض الوقت وان كان المذهب ان فرض الوقت هو
الظهر هذا التقرير كلامه وفيه شيء قد تدره **قوله** وان كان وقتها
معيار المراد من المعيار المنبث لقدرة الفعل حيث يطول
بطوله ويقصر بقصره ووقت الصوم معيار لا طرف بخلاف الصلاة
كذا في النجاة **قوله** وان كان مريض فقيه روايتان والعلم
وقوعه عن رمضان لانه لما صار التحق بالصحى واختاره في
الاسلام وشمس الامة وصحة في الجمع وقيل يقع عما توى كالمسافر
واختاره صاحب الهداية والكثير المشايخ وقيل انه لا رواية
ومن ثم اعتمد الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي في محتمله وتوهم
الابصار وقيل بالتفصيل بان ان يصير الصوم فيتعاقب بخوف

الزيادة

الزيادة وبيان ان لا يصير الصوم وذلك لان المرض على قسمين
ما لا يصير الصوم معه كالمريض الطوبية وفساد الهضم بل
يفيده فلا رخصة فيه وما يصير كالحجيات المطبقة ووجع الرأس
والعين ففيها الرخصة واما بالهجر عن الصوم او خوف الازد
لوصام فهو كالمسافر وفي صورة الهجر فكالمصحيح كذا في شرح
على المعنى ولم يذكر المص ما اذا اطلق النية عن صفة النقل او
الواجب لوقوع الخلاف فيها بناء على الروايتين وفيهما من
اللتين في النقل فمن قال بوقوعها عن النقل قال بعدم
وقوعها عن رمضان لانه لما صار رمضان في حقه بمنزلة
شعبان حتى قبل سائر انواع الصوم فلا بد من تعيين ينصرف
صومه اليه واما على الرواية بوقوع النقل عن رمضان فلا
شك انه يقع عن فرض الوقت مع انها لا تحتل الفرض فالنية
المطلقة التي تحتلها اولى ان يقع عن الفرض لكن الاصح ان اطلاق
النية بوقوع صومه عن رمضان على الروايتين **قوله** واما المسافر
فان نوي عن واجب اخر وقع عما تواه لان له ان لا يصوم فله
ان يصرفه الى ما توى وقيل يقع عن رمضان لانه يفارق
المقيم في رخصة الترك فاذا ترك صار كالمقيم كذا في شرح المجا
الصغير للمرتاشي قيل المسافر والمريض اذا صار رمضان
يشترط ان ينوي كل منهما ليلا على قولها قال قاضي خان من
او مسافر لم ينو الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوي بعد
طالع الفجر قال ابو يوسف يجزيه وبه اخذ الحسن ولم يثبت
عليه المص انتهى **واقوله** قد ثبت المص في البحر على عدم
الاشتراط عند قول الكتر وصح صوم رمضان والنذر المعين
بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار حيث قال فاذا انة
لا فرق بين الصحيح والمريض والمسافر والمقيم لانه لا تفصيل
فيما ذكرنا من ذلك وقال زفر لا يجوز الصوم للمسافر
والمريض الا بنية من الليل لان اذا غاب مستحق علمها فصار
كالقضا ورد بانه من باب التغليب والمناسبات التمهيد
وفي الحاشية مريض او مسافر لم ينو الصوم من الليل في شهر رمضان

ياد في صورة خوف
الازد ياد ٣

ق

مع

ثم نوي بعد طلوع الفجر قال أبو يوسف يكن بما وبه أخذ الحسن
 قال صاحب الكشف الكبير فهذا يشير إلى أن عند أبي حنيفة
 ومحمد بن يحيى ما انتهى وهذه الإشارة مدقوعة بصرح المنقول
 من أن عندنا لا فرق كما ذكر في المسوط والنهاية والولولجية
 وغيرها **قوله** وفي النقل روايتان والمصحيح وقوعه عن
 رمضان في شرح الجامع الصغير للقرطبي وكون نوي المسافر
 عن النقل فهو عن رمضان في أصح الروايتين عنه لأن الأهم
 هذا والمرى عند الكرخي على هذا وقيل يجعل عن رمضان
 كيف نوي بالاجتماع لأن المبيع في حقه الفجر وقد ظهر أن
 لا يجوز في حق المسافر المبيع السفر وهو به فام انتهى وفيه عن أبي
 يوسف نذر صوم يوم بعينه فصامه بنية النقل يقع عن
 النذر وإن نوي واجبا أخري يقع عما نوي لأن النقل مشروع
 له والفرض مشروع عليه والعبد لا يملك تغيير الوقت فيما عليه
وإن وإن كان حراما قبل عليه ليست الحرمة للشروع وإنما
 هي لتأخير المكتوبة عن وقتها انتهى وفيه أن الشروع في النقل
 لما لم منه تأخير المكتوبة عن وقتها نسبت الحرمة إليه **قوله**
 وأما القضا فلا بد من التعيين صلاة أو صوما أو جمعا **قوله**
 فيه أن إذا الصلاة لا بد فيه من التعيين أيضا كما تقدم قرينا
 والجواب أن المراد بالتعيين هنا الزيادة في التعيين لا أصل
 التعيين إذ في إذا الصلاة يكفيه في التعيين أن ينوي الظهر
 مثلا ولا يحتاج إلى تعيين اليوم بخلاف القضا **قوله** أو جمعا
 قيل فيه نظر ولعل وجهه أن في الأداء لا يشترط التعيين
 فكيف شرط في القضا **قوله** ولا يجوز في رمضان ما لم يعين
 أي قيل عليه هذا خلاف المختار قال في البرازية وغيرها لو كان
 عليه صوم من رمضان يجوز وإن لم يعين على المختار والافضل
 تعيين النية انتهى **قوله** سأي في القصة الثانية عن
 فتح القدير أنه يجوز وإن لم يعين على المختار فالمع لم يفتيه
 بيان ما هو المختار على أن الزبلي صحيح عدم الجوار قيل وهو
 لا ظهر لوافق القاعدة المذكورة **قوله** بأن يعين ظهر يوم

قال
الفاضل حسن
التحري

الفاضل
حسن التحري

كذا

كذا **قوله** هذا عند وجود المزامح أما عند عدمه فلا كما لو كان
 في ذمته ظهر واحد فابت فانه يكفيه أن ينوي ما في ذمته من
 الظهر الفايث وإن لم يعلم أنه من أي يوم وإن أذني التبيين
 كان كما في شرح المنيعة لابن امير حاج الخليلي **قوله** أو نوي أول
 ظهر عليه أي قال في شرح المنيعة لابن امير حاج فإذا نوي لأول
 وصلى فيما يليه يصير أول وكذا النوي آخر ظهر عليه وصلى فيما
 قبله يصير آخر **قوله** أو أراد التسهيل على نفسه كذا في التبع
 ما و يفهم منه أنه لو نوي أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز
 وإن علم الأوقات ولم تشبه عليه **قوله** وهذا مشكك **قوله**
 وهذا شك لأنه يندم قاعدة لهم التي توأموها عليها وهي أن
 التعيين يكون لتيسير الإختصاص والصلوات كلها من قبل
 المختلف الجنس لا اختلاف أسماها **قوله** وقالوا في التيمم أي
قوله هذه المسئلة لا محل لذكرها هنا لأن الكلام فيها
 يكون منوينا من العبادات وأما ما كان منوينا من غير هاتين
 الكلام عليه قيل المبحث الرابع ما سطر **قوله** فنية التعيين
 في الجنس لغو الجنس عند الفقهاء كالمقول على أفراد مختلفة
 من حيث المقاصد والأحكام والنوع كالمقول على أفراد متفقة
 من حيث المقاصد والأحكام كذا في شرح النقاية للبرجدي **قوله**
 ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب وهو عبارة عما يكون
 طريقا للوصول إلى الحكم غير مؤثرة فيه **قوله** فانه يجمعها شهود
 الشهر اختلاف في سبب وجوب صوم رمضان فقيل سببه
 الأيام دون الديني وهو اختيار القاضي أي زيد وغيره بمعنى
 أن الجزء الأول من كل يوم سبب لوجوب صومه واختار الشافعي
 أن السبب مطلق شهود الشهر فيستوي في ذلك الأيام والديني
 وقد جمع صاحب الهداية بين القولين لأنه لا منافاة بينهما فهو
 جزء منه سبب لكامله ثم كل يوم سبب وجوب أدائه غاية الأمر أنه
 تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصيته ودخوله في
 ضمن غيره كذا في الفتح **قوله** فصا بنية يوم آخر مثاله كان عليه
 قضا من رمضان المعين فصام يوما بنية قضا عاشر

ن

رمضان مثلاً فإنه يجوز **قوله** عن قضا يومين جازي عن يوم واحد من اليومين **قوله** وعلى هذا إذا الكفارات التي المشار اليه وجوب التعمين في الاجتناس المختلفة ولغويرة عند اتخاذ **قوله** وعند نصاب اخر اى من الدراهم السوداء ليحقق به اتخاذ الجنس فيكون المودي عنه بلا تعيين **قوله** وكذا لو كان من رمضان وجهه ان التعمين حاصل بقوله اول يوم وجب على قضاءه لا يضار به الي اليوم الذي عليه من رمضان الاول **قوله** حتى لو توي القضا لا غير جاز قيل تقريغ على ما قيل قوله وكذا لو كان من رمضان فيكون المراد لو توي القضا لا غير وعليه يؤمان من رمضان واحد لا يلزم من تشبيه يومين من رمضانين يومين من رمضان واحد في كون النية نية اول يوم وجب على قضاءه تشبيهاً بها في الاكتفا بنية القضا لا غير فلا بد ان ما في فتح القدير بذاق ما شهد المص انتهى **اقول** فيه ان ما هنا لا ينافي ما تقدم فان ما هنا على المختار وذاك على خلافه ووجه الحاجة الى ما تكلفه على ان ما تقدم من عدم الجواز قد صح كما بينهما عليه سابقاً **قوله** وصام احدي وستين يوماً عن القضا والكفارة قيل طه انه في كل ليلة ينوي القضا والكفارة معاً الى اخر الامام فيرى ذلك عنهما وذلك بان يلغى نية القضا في ستين منها فتكون عن الكفارة ويلغى نية الكفارة في الواحدة فتجزي عن القضا فان اراد هذا فذاك والالم يتأخض المراد فان قلت قد هتدتان التعمين واجبت عند تعابر الجنسيتين ولا تعيين عند نية القضا والكفارة معاً فالجواب ان التعمين حاصل عند الغا الاخر كما يعرف بالتأمل انتهى **اقول** هذا الفرع ذكره قاضي خان معزى الى ابى الليث وقيد به بالقدر قال كانه ينوي القضا في اليوم الاول وستين عن الكفارة **قوله** وفي الخاتمة لو عطل الزكاة عن احد المالين اى المختلفين بقي الكلام فيهما اذا عطل زكاة احد النصابين المتفقين كما اذا كان عندك اربعون مثقالاً من الذهب فعملت زكاة واحد عشر استحق احد هما ولا يخفى انه ان استحق احد هما لا بعينه بان

قائل
الشيخ علي
المكي

الفاضل
علي بن جابر الله
المكي

استحق

بان استحق عشرون مثقالاً لا من الاربعين ولا ريب في ان المحتمل يكون عن الباقي اما اذا كان كل نصاب مقررًا عن الآخر وعطل من عين احد هما عنه ثم استحق المحتمل عنه بعينه فالظاهر المحتمل لا يجزي عن النصاب الباقي ويكونان كالمختلفين لا تنهاض العلة المذكورة وهي كونه لم يملك المحتمل **قوله** لان في عطل ما لم يكن ملكه ان اورد عليه انه بالضممان يصير ملكه امكن الجواب بان ذلك موقوف على انه يملكه مستدرا الى ما قبل التعميل وهو غير معلوم فتأمل **قوله** للاختلاف فيه قد يقال لم لا ينوي التواضع من يعتقده وجوبه تقليداً لا بى حنيفة اذ السنة عند من جرحه فيمنع من كون النية على طبق الاعتقاد **قوله** ولا يلزمه التعيين في سقوط التلاوة اى هي السبب جنس واحد وان اختلفت افراد **قوله** واما الترتيب والتراتب فاختلغا في اشتراط تعيينها بعينها بما ضاقتها الى الظاهر مثلاً وكونها التي قبلها او بعدها **قوله** وتفرغ عليه لوصلي ركعتين اى هذا ما هو من التجدد وعلمه بان السنة تطلوع فتتأدى بنية التطوع لكن رده في الزيد بان الاصح انها لا ينوبان عن ركعتي الفجر كما اذا ضاقت الظاهر ستاً وقد قدر على راس الاربعة في الصحيح من الجواب ان السنة ما واطت عليه النبي صلى الله عليه وسلم ومواظبته كانت بتكرار سنة متتالية لا لثبات لفرق بينهما كما راهما التطوع قبل الفجر بخلافه بعد الظاهر لا ما تقول ذلك في التطوع القصدى واما هذا فغير قصدى فلا يكره كما هو فرض المسئلة **قيل** وعلى الصحيح الذي نقله المص بشرط ان يكون ابتداء الشروع فيها في الوقت اى قبل واذ لم يكونا عن سنة الفجر هل يقطع قال الحال في السهو واذ انقطع عن اخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر الاول ان يتمها ركعتين لانه لم يتقبل ما كثر من ركعتي الفجر قصداً **قوله** واما من قال اذا صلى ركعة فيعند **اقول** كان الصواب ان يقول خطأ **قوله** ولا يكونان عن سنة الظاهر على الصحيح كما في

الاستحقاق
والوفاة في الامام
من تعيينه على ما
في طه في سنة
التي في سنة
انه كلف في السنة
مما علمه من المص
الشيخ علي بن جابر الله
المكي

الشيخ علي بن جابر الله
المكي

قوله في صلاة الجمعة

المحتج بقوله او اوله اذ رك وقته قبل لفظة اوله حسو مفسد انتهى قلت وليس في كلام ابن الزهراء الذي نقل عنه **قوله** وهو يتفرع ايضا على ان الصلاة اتم قبل ينهي ان يلحق هذا من شرع مع امامنا ويا الظاهر ففسد ظهرا ما به بان هي عن الفعدة الاخيرة وقيد الخامسة بتجدة فسد فرضه وفرضه القوم ولم تكن المأموم صلى الظهر قبله تنوف هذه الاربع عن سنة الظهر ولم آره الان لا يمتنا **قوله** خلافا للمجدد **قوله** في شرح المجمع الملكي قال الامام طه بن الدين سمعت والدي يقول ليس هذا مذهبنا المجدد رحمه الله تعالى في جميع المواضع بل فيها اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن العهدة بالمضي في تلك الصلاة حتى قال محمد بن مكي ركعة من الظهر ثم اقيمت ثم انه اذا اتيته ركعة اخرى ثم قطع ثم شرع مع الامام اخرارا للثقل فانه يتمكن من التقصي عن العهدة بالمضي فيها بخلاف الصورتين المذكورتين ومنها لو تدكر فابتة او طلعت الشمس بعد ركعة من العجرا انتهى واعلم ان خلاف محمد في الصلاة دون الحج فانه لم يذكره خلافا فيما لو اجمع عنده وهو صحيح حجة الاسلام او كان من ايضا ثم يتج بطل وصف الفرضية لفقد شرطه وهو العجز وبقي اصل الحج زطوعا للامر وهذا يضي في صحيحه كما يضي في فاسده ذكره المص في البحر في باب الحج عن الغير **قوله** وينبغي ان يلحق الصيامات المستنونة بالصلاة الى قوله ولم ار من ينسب عليه قبل عليه انه صريح به في شرح الوقاية عند قول المص والنقل بنيتة ايصح بنيتة النقل وبنيتة مطلقة انتهى **واقول** في نظر لان السنة غير النقل في اصطلاح الفقهاء وان استعمل النقل قليلا فيما زاد على الفرض والواجب **قوله** ركعتان قبل العجرا قال في الخلاصة اجتمعوا ان ركعتي العجرا قاعدا من غير عذر لا يجوز وغيرهما من السنن يجوز اذا وها قاعدا من غير عذر حتى التراجع على الصحيح المختار في انما كان كذلك مراعاة للقول بوجوبها ولم يقل في غيرها وقد فهم بعضهم من قول علمائنا ان سنة العجرا لا يجوز قاعدا اي لا يحل اذا وها

الفاضل الشيخ محمد القزويني

الفاضل الشيخ حسن التخيري

اي

فصل السنن الرواتب

الفاضل شيخ الدين القزويني

قاعدا

قاعدا وهذا خطأ لما قلنا من مراعات القول بوجوبها ولما في شرح الطحاوي من ان هذه سنة اختصت بزيادة تأكيد وترتيب وترتيب ووعيد فالتحقق بالواجبات فهذا نصريح بان معنى لا يجوز لا يصح انتهى **اقول** لا مراعاة في هذا قد ذكر **قوله** واربع قبل العشا وبعد ما اي واربع بعد ما قال الزهراء في المحلى في شرح المنية الكبير واذا قد تقرر ان المؤكد بعد الظهر ركعتان ويستحب الاربع وكذا بعد العشا فاعلم ان الشيخ قال الدين رحمه الله تعالى قال قد اختلف اهل العصر هل تعتبر الاربع غير ركعتي المؤكدة او بهما وعلى التقدير الثاني هل تؤدي بتسليمه واحدة او لا قال جماعة لا لانه ان تؤدي عند التبركة السنة لم يصدق في الشفع الثاني او المستحب لم يصدق في السنة قال ووقع عند يانه اذا صلى اربع بعد الظهر بتسليمه او اثنتين يقع عن السنة والندب سواء احتسب المؤكد منها او لا لان المقادير بالحدوث المذكور وهو قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كائناً ما كان له ليلة ومن صلاهن بعد العشا كان كمثلهن في ليلة القدر انه اذا وقع اربعاً بعد الظهر مطلقا حصل الوعد المذكور وذلك صادق مع كون الراسية منها وكونها بتسليمه فيهما وكون الركعتين كسنة بتسليمه على جهة لا يمنع من وقوعها سنة وان كان عدم كونها بتسليمه مستقلة يمنع منه لثبوت الفرق بين المحلل والتبركة فان المحلل غير مقصود الا للخروج عن العبادة على وجه حسن واما السنة فلا مانع من جهتها سواء نوى اربعاً الله فقط او نوى المذكورات لاربع او السنة بها اما الاول فلا ان المختار عند المحققين وقوع السنة بنيتة مطلق الصلاة لان معنى كونه سنة كونه مفعولا للنبي صلى الله عليه وسلم واسم السنة حادث منها اما هو عليه الصلاة والسلام فانما كان ينوي الصلاة لله فقط لا السنة فلما وافقت عليه السلام على الفعل لذلك سميها سنة فمن فعل فعل الفعل في وقته فقد فعل ما سمي بلفظ السنة وحي لقم الاوليان سنة لوجود تمام علمها والاخران

فلامند وبافهنا القسم مما يحصل به كلا الأمرين وأما الثاني
 والثالث بناء على أن ذلك نية العتلاء وزمادة فعند عدم
 مطابقة الوصف للواقع يلغوا فيبقى نية مطاق الصلاة وبها
 يتادي كمال من السنة والمندوب قال رأينا في لفظ الهداية
 ما يدل على ما قلنا وهو قوله إلا أن الأربع أفضل يعني بعد
 العشاء خصوصاً عند الإمام فانه يرى أن الأفضل في التوافد
 مطلقاً أربع أربع بتسليمة واحدة فإذا جعل المصلي ما بعد
 العشاء أربعاً إذاها بتسليمة فتثبت الأفضلية من وجهين
 من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمة واحدة
 والألم يكن لقوله خصوصاً عند أي ضيغة لأن الأربع أفضل من
 ركعتين بالاجتماع بل كلام الكلام في هذا المقام يفيد ما قلنا
 إذا شك أن الرتبة بعد العشاء ركعتان والأربع أفضل والألف
 على أنها تؤدي بتسليمة واحدة عنده من غير أن يضم إليها
 الرتبة فيصلي ستاً فالنية حينئذ عند التسمية إما أن تكون
 نية السنة أو المندوب وقد اختلف في ذلك وأجرات عن السنة
 والحال في الست بعد المغرب كالحال في هذه الأربع فلو
 احتسب الرتبة انتهى سبباً للمنعود انتهى باختصار **قوله** بعد
 العشاء في ليالي رمضان فيه نصح بان وقت التراويح بعد
 العشاء وأشار إلى أنه قبل الوتر وبعد وهو الأصح وقيل الليل
 كله وقيل بعد العشاء قبل الوتر وصححه جماعة وما ذكره المصنف
 من أن التراويح سنة هو الصحيح نص عليه في الظهيرة وغيرها
 وأعلم أن صلاة التراويح لا تقضى على الأصح وقيل تقضى ما لم
 ينقض رمضان وقيل ما لم يات تراويح الليلة المستقبلة **قوله**
 وصلاة الوتر على قولها ولا تجوز من قعود على قولها من جماعة
 للقول بوجوبه أولاً عليه الصلاة والسلام لم يصل من قعود
 كما في البحر للمصنف ومنه يعلم خطأ ما وقع لأن من شرفه من
 طلبة الأزوام الواقفين في الأوقام من أنه تجوز صلاة الوتر
 من قعود على قولها لكونه سنة وأعلم أن صلاة الوتر جماعة في
 رمضان أفضل من صلاة في بيته منفرداً وهو الصحيح كما في

الظهيرية

الظهيرية والمخاضية وفي النهاية اختار علماؤنا أن يوتر في منزله
 لا يجمعه ورجح ابن الحمام الأول ولو صلوا جماعة في غير رمضان فهو
 على الصحيح مكروه وقدر في الكافي وغيره بان تكون على سبيل
 التداخي ما لو اقتدى واحد بواحد أو اشان بواحد لا يكره
 وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف وإن اقتدى أربعة بواحد
 كره اتفاقاً **قوله** وركعتان بعد ركعتي الظهر وقيل أربع **قوله**
 وسنة الوضوء كان الصواب أن يقول وركعتا الوضوء واستحبة لأن
 الكلام في المستحب في السنة **قوله** وبخية المسجد جعلها مستحبة
 مع أن المستفاد من الحديث مؤطبعة صلى الله عليه وسلم المقصية
 للسنة ثم أعلم أنهم اختلفوا في صلاة الجمعة أنه يجلس ثم يقوم
 أو يصلي قبل أن يجلس قال بعضهم يجلس ثم يقوم وعامة العلما
 قالوا أنه يصلي محاذاً لداخل الظهيرة **قوله** وينوب عنها كل صلاة
 إذاها عند الدخول أي في القنينة ودخول المسجد بنية الفرض أو
 الاقتداء بنوب عن تحية المسجد وإنما لو مر بتمتة المسجد إذا
 دخله لغير الصلاة **قوله** وركعتا الإحرام ذكرهما من المستحبين
 والمذكورين أكثر المناسك إنما سنة **قوله** كذلك ينوب عنها
 كل صلاة قبل فيه نظر لأن صلاة الإحرام سنة مستقبلة كصلاة
 الاستحارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة مقامها بخلاف تحية
 المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لهما صلاة على حال كما حققه
 في فتاوى الحجة فقوله كذلك تنوب عنها كل صلاة قياس مع
 الفارق وهو غير صحيح كذا يستفاد من شروح مناسك السند
 مناعلي القاري **قوله** وصلاة الضحى أي وقت صلاة الضحى
 من ارتفاع الشمس إلى ما قبل الزوال قال صاحب الحاوي في
 وقتها المختار إذا مضى ربع النهار كحديث زيد بن أرقم أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الأوابين حين ترفض
 الفصال ورواه مسلم وترخص لفتح الميم أي تترك من شدة
 الحر في أخفافها كذا في شرح المنية للبرهان البخاري وفي
 الدرايم في كتابه الإيمان فيما إذا اختلف لا يكلمة الضحى أنه
 من الساعة التي تحل فيها الصلاة إلى الزوال وهو وقت صلاة

التراويح

الضحي انتهى وقد ذكر العلامة ابن امير حاج المحلى في شرحه على
 المنيّة انه لم يزل يقف على نص لما يجتنبنا على اول وقتها واخره
 وشعة الميم في البحر قلت وقد علم مما نقلناه اول وقت
 صلاة الضحي واخره **قوله** واقبلها اربع ايام عبارة ابن امير حاج بقيد
 ان اقبلها اربع ايام وهو مخالف لما قاله المصنف وعبارته واما سميحة
 الضحي فقد وردت الاحاديث في قدرها من ركعتين الى ثلثي
 عشر ركعة **قول** وصلاة الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى او
 الى اخ من بني آدم فليستوضا وليحسن الوضوء ليصل ركعتين ثم
 ليقل على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله
 الا الله المحلى الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب
 العالمين اسئلك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة
 من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرت ولا همما
 الا فرجت ولا حاجة لك فينا ارضا الا قضيتها يا ارحم الراحمين
 رواه ابن ماجة والترمذي وصنفه وعمر عثمان بن حنيف ان
 رجلا من راي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله لي ان
 يعافيني قال ان شئت دعوت وان شئت صبرت فهو خير لك
 قال فادعه فادعه ان يتوضا فيحسن وضوءه ويدعو بهذا
 الدعاء اللهم اني اسئلك والتوجه اليك بنبينا محمد بنبي الرحمة
 صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجعت بك الى ربّي في حاجتي
 هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في روياء ايضا وقال الترمذي
 حسن صحيح ثم في شرح المنيّة للبرهان ابراهيم المحلى **قوله**
 كما اذا عين الامام من نصلي به **اقول** يتعين ان يقرأ الامام
 بالرفع على الفاعلية والمفعول من لنا سباق قريبا من انه اذا نوى
 الاقتداء بزيد فاذا هو عمر وكان الخطا مضرا **قوله** ثم شهدوا
 عند الدعوى ان ان ذكرهم او لا كان قبل الشهادة وفيه بعد كذا
 قبل وفيه انه لا بعد الجواز ان تذكر الشاهد ان اللون على طريق
 الاحتياط لا الشهادة **قوله** ومن ذلك ما اذا نوى الاقتداء بزيد
اقول فيدان هذا ليس من ذلك فان الكلام في الخطا فيما

يشترط فيه التعيين وتعيين الامام ليس شرطاً كما نذكر عليه قوله
 والافضل ان لا يعين الامام بل يكفي نية الاقتداء بالامام الحيا
 او امام الجماعة الذين معه فان عينه باسمه لعلم واخطا كان
 نوي الاقتداء بزيد فيبان انه عمر وبطلت صلاة وح كان الصواب
 ان تذكر هذه المسئلة على طريق الاستئذان بما لا يشترط فيه
 التعيين فلا يضر فيه الخطا لا على انها فرد من افراد ما يشترط
 فيه فيضرب في الخطا **قوله** كايضا من كان اخلف في كان وكان
 في مثل هذا فقال الفارسي ههنا قسنا وفي كايضا ههنا هو
 اسمه وخبره من وهي موصولة وصلته كان واسمها صبر مستر
 فيها وخبرها محذوف تقديره اياه والضمير ان عايد ان على
 الشخص المروي وتقدر الكلام ح نوي القيام كايضا الذي كان
 اياه وكايضا حال من القيام ويجوز بعضهم ان تكون منكرة موصولة
 قال بعض الفضلاء وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان
قوله جازا فتداه لا حاجة اليه لان الشرط الوضوء لا يحتاج الى
 جواب **قوله** صلى الظهر ونوي ان هذا ظهر يوم الثلاثاء في
 منية المصلي قال البرهان المحلى في شرحها اي نوي ظهر اليوم الذي
 هو فيه ونوي ان هذا ظهر يوم الثلاثاء اي ظن ان ذلك اليوم يوم
 الثلاثاء وان الظهر منه فحين ان من يوم الاربعاء اي يبين ان
 ذلك اليوم يوم الاربعاء وان الظهر منه جاز ظهره والغلط
 في تعيين الوقت لا يضر اذا حصل تعيين الفرض بان لم يكن عليه
 غيره من نوعه اما اذا كان عليه ظهران مثلا ونوي الظهر ولم
 يعين احدهما انه ظهر اي يوم فانه لا يجوز انتهى وذكر العلامة
 ابن امير حاج في شرحه ان في هذه الصورة نقصان وهو انه
 لا يجوز ان يكون نوي ظهر هذا اليوم الذي هو يوم الثلاثاء
 او نحوهما فيجوز عن ظهر ذلك اليوم الذي هو فيه كايضا ما كان
 اعني سواء كان هو الواقع يوم الثلاثاء او الاربعاء او الاشارة
 قد عرفت بالاشارة فلغت التسمية وعلى هذا يحمل اطلاق الجواز
 في هذه الصورة او يكون نوي ظهر يوم الثلاثاء اي ظهر الوقت المسمى
 بهذا الاسم وقد كان ذلك اليوم الذي هو فيه غير يوم الثلاثاء

من

في شرح المنيّة
 للبرهان ابراهيم المحلى

الفاصل
الشيخ علي المقدسي

هنا لا تكفي لان لازم الغا التسمية كون الاشارة الى الامام
لظهور ان كونها الى الشباب او الشيخ اما هو سائل على عدم
الغايتها وانت خير بان الم قد صرح بالغا التسمية مع الاشياء
في مسئلة ما اذا نوي الاقتداء بهذا الامام الذي هو زيد **قوله**
والاشارة هنا لا تكفي ان قيل عليه هذا المخالف لما تقدم من انه
لو اقتدى بهذا القائم في الحجاب الذي هو زيد فاذا هو عمرو
والذي يظهر لي ان هذا انما صح لان معني قوله الذي هو زيد
اي الذي قلناه زيدا فلا يتطد الاشارة به ويجعل ما هنا على ما اذا
يجزم بانه شاب فقد نوي الاقتداء بهذا الامام فصار كالاقتداء
بزيدا فاذا هو عمرو اما الفرق بين هذا او عكسك الشاب يعني
شيئا فبعد ولعل هذا وجه التام في البرزخية زاد بعد
قوله وعلى العكس يجوز وقت لا يجوز قلت ولعل وجهه
انه باعتبار ما كان او انه يشبه الشباب وهذا يرشح ارادة اللحن
في مقام العكس فلتأمل فان بعض الفضلاء لعل كونه يشبه الشيخ
مع عدم اعتبار الاشارة فانه لو اعتبر بها لاشكل قائل **قوله**
ليس من من ينوي خلاف ما يودي الى على قول محمد في الجملة الخ
اي الامام في الجملة على قول محمد في الجملة **قوله** المحصر
ممنوع فانهم قالوا لو طاف بنية التطوع في ايام النحر وقع عن
الفرض فقد نوي خلاف ما ادى وقد صرح المم بذلك فيما سألني
قريباً في البحث الثامن ويمنع المحصر ايضا بما صرحوا به من انه لو
صام يوم الشك تطوعا فظهر انه من رمضان كان عن رمضان
ويمنع المحصر ايضا بما اذا قام الى الخامسة في صلاة الظهر ساهيا
بعد ما فقد للاخيرة فانه يفتي سادسة وتكون الركعتان
ثابتين عن سنة الظهر في قول **قوله** ويمنع المحصر ايضا بما تقدم من
انه لو صلى ركعتين تاجدا على طن بقا الليل فظهر ان الفجر قد
طلع فانما ينوبان عن سنة الفجر على الصحيح ويمنع المحصر ايضا
بما نوي كفارة الظهار او كفارة الصوم ثم قد روي العتيق فانه
يمضي في الصوم النفل وهو خلاف ما نوي بلا شك ويمنع المحصر
ايضا بما اذا كان يصلي الظهر منفردا فاقامت الجماعة ولو

لوم

فرد

ف

فقد الركعة بالسجدة فانه يتم شفعا ويقع نقلا فقد نوي خلا
ما ادى ويمنع المحصر ايضا بما اذا نذر صوم يوم بغيره فمما
بنية النفل يقع عن النذر كما في شرح الجامع الصغير للترمذي
ويمنع المحصر ايضا بما لو نوي بعد طلوع الفجر تطوعا كان عن
سنة الفجر من غير تعيين منه لان الوقت متعين لها ذكر المم
في البحر عند قول الدكتور وبعد الفجر باكثر من سنة ويمنع
المحصر ايضا بما لو نوي ليلة الشك صوم اخر شعبان ثم ظهر
بعد الصوم انه اول رمضان اجراه **قوله** واما اذا لم يكن الخ
هذا مقابله قوله اول المبحث الثالث فان كان اي المنوي
عبادة **قوله** وهو محمول على ما اذا كان محدثا اما اذا كان
جسدا الخ والفرق بينهما ان الشوط ان تكون المنوي عبادة نه
مقصودة او جزها وهو لا يحل الا بالطهارة والقرآن جزء من
العبادة المقصودة الا اذا كان جسدا وجدا الشوط الاخير
وهو عدم حل الفحل الا بالطهارة فحصل الشوط فجازت
الصلاة به واذا كان محدثا عدم الشوط الاخير فالحق الصلاة
به **قوله** حتى لو نوي الفرض بحرية تقريه على قوله لا بد من نية
الصلاة ونية الفرض ونية التحمين وفيه ان نية الفرض احد
هذه الاشياء التي لا بد منها فكيف تجزئه بمجرد نية الفرض
وعبارة المحتج بها فاذا نوي الطهارة والعصر جميع هذه الوجوه
انتهى ومنه يعلم ما في نقل المم من الخلل **قوله** والواجبات
كالقرايض فيقيدان تعيينها اما بخصوصيتها او بكونها واجبة
وقد قدم في الوتر انه ينوي الوتر لا الواجب وغلل ثمة بان
وجوبه مختلف فيه فاذا ان الواجب ليست كالفرض من كل
وجه **قوله** فقد من انما تصح بطلاق النية وبنية مباحنة **قوله**
الذي قدمه انما تصح بطلاق النية ولم يذكر انما تصح بنية
مباحنة **قوله** ولو نوي الكل فرضا الخ في الفتاوى الطهرانية من
الفضل الثاني من الباب الثاني من كتاب الصوم ام غيره وهو
لا يعلم الفرائض من النوافل ففصل ونوي الفرض في الكل جازت
صلاة اما صلاة القوم فكل صلاة ليس لها سنة قبلها كصلاة

لوطن الموضع

العصر والمغرب والعشاء يجوز ايضا وكل صلاة قبلها سنة مثلها
 كصلاة الفجر والظهر لا يجوز صلاة القوم **قوله** وعلم معني
 الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله ثم القواب ان يقال
 ما ثبت بقطعي يستحق الثواب بفعله **قوله** مما يقتضي ان يتي
 في نفس الامر القرينة المراد بنفس الامر هنا ما يحكم العقل
 لضرورة او دليل **قوله** فاستنبط منه المحقق بن الإمام زعمه
 تعالى قيل عليه في هذا الاستنباط نظر لان الكلام انه عند
 الاطلاق في السنة فيه يصرف الى الفرض حكما للعلة المذكورة
 فكيف يقول لا بد فيه من نية الفرض وهو مصادم للكلام ان
 كان اراد بقوله لا بد من نية الفرض انه لا يكتفي بالاطلاق وان
 اراد انه بالعرف اليه وجدت نية الفرض فهو عين ما قالوا تأمل
قوله لان صرفه الى الفرض اي متعين فخر ان محذوف وهو لا يجوز
قوله فلا بد فيه من نية الفرض ثم قيل عليه مقتضي ما ذكره الم
 ان لا يقع عن حجة الاسلام فيما لو علق المريض حجة بالبره فري
 وحج وهو مخالف لما في المنية والسراجية حيث قال المريض علق
 الحج بالبره وحج تجاز عن حجة الاسلام ورد ما قيل بانه اي المريض اطاع
 في نية الحج فصرف الى حجة الاسلام وهو موافق لما صرحوا به انتهى
اقول لا شبهة في ان مقتضي ما ذكره الم ان لا يقع الحج في صلاة
 المنية والسراجية عن حجة الاسلام واما موافقة ما في المنية من
 والسراجية لما صرحوا به فلا دخل له في هذا المقام اذ الم يدع
 القابل مخالفة ما في المنية والسراجية لما صرحوا به حتى يرد
 عليه بما ذكر **قوله** لعدم اشتراط النية فيما هذا في غير الوضوء
 بنيت التمدد وسور الحمار فان النية شرط فيها كما في الظهر
قوله ولم ار ايضا حكم نية فرض العين في **اقول** في فتح المدر
 انه لا يشترط في الفرائض تعيين فرض العين بلا خلاف وكذا صلاة
 الجنان لا يشترط فيها نية فرض الكفاية **قوام** واما الصلاة المدا
 لا تركا مكره او ترك واجب ثم قيل عليه ان الاعادة ان كانت
 لترك واجب فواجبة وان كانت لترك سنة فسنة انتهى **اقول**
 الجواز لا ينافي الوجوب والسنة **قوله** كل وقت شك في خروجه

الفاضل
 خيا الدين الرازي

الفاضل
 محسن التميمي

الفاضل
 الشيخ البخاري

فتوى

فتوى ظهر الوقت في مثله في منية المصلي وعبارتها وان كان
 الزجل شاكا في بقا وقت الظهر فتوى ظهر الوقت فاذا الوقت
 قد خرج يجوز بنا على ان القضاء بنية الاداء او الاداء بنية
 القضاء يجوز وهذا هو المختار كما ذكر في المخطط قال العلامة
 ابن امير حاج في شرحه اما كون القضاء يجوز بنية الاداء او الاداء
 بنية القضاء مریدا ما عليه بذلك واما لا يحل هذا الوصف
 اما مجازا او للمجمل ما تصافه وقت اذ بالوصف المخالف له في
 نفس الامر كما في هذه الصورة فنعلم كما ذكر في المخطط وهو مذكور
 في النخبة ايضا وغيرها واما انه اذا كان شاكا في وقتانه
 ما في فتوى ظهر الوقت والوقت قد خرج يجوز خلاف المنطوق
 فيما وقت عليه عند الضعيف عفا الله تعالى له من الكتب
 المشهورة في المذهب مع مساعدة الوجه لذلك فان المنطوق
 فيها انه لا يجوز لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت هو
 العصر فاذا توي فرض الوقت كان ما ويا للعصر وصلاة الظهر
 لا يجوز بنية العصر فالظن ان هذا هو القواب وما ذكره الم
 غلط منه انتهى وقال البرهان الحلبي في شرحه اما جواز القضاء
 بنية الاداء او عكسه فجمع عليه عندنا واما نية ظهر الوقت بعد
 خروج الوقت فالصحيح انها لا يجوز وليس من القضاء بنية
 الاداء قال الشيخ كمال الدين بن الإمام في شرح الهداية قوله
 كالظهر مثلا اي اذا قرن باليوم وان خرج الوقت لان غاية
 انه قضاء بنية الاداء او بالوقت اي اذا قرن الظهر بالوقت ولم
 يكن خرج الوقت وان خرج ونسبة لا يجزئه في الصحيح انتهى
 وكذا في الخلاصة وغيرها فتوى ظهر الوقت او عصر الوقت
 يجوز هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت
 وهو لا يعلم بخروج الوقت فتوى الظهر لا يجوز وذلك لانه
 لا يتعين بضم الوقت واما يتعين بضم اليوم لانه لا يخرج
 عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت
 بخروجه لصحة التسمية بظهر اليوم لا ظهر الوقت لان الوقت
 ليس له اذ الالم للمهدد لا للجسر فلا تصاف اليه فعلم من هذا

ان ما اختاره في المحيط على ما ذكره الم غير المختار انتهى والحق ما ذكره البرهان من ان ما نقله الم عن المحيط خلاف المختار لانه غلط **قوله** كنية من نوي اذا الظاهر اليوم **قوله** فيه نظر اذ لم يصح فيه الا ابيته القضا بل صح القضا بنية الا اذا وح فالتشيل غير صحيح **قوله** وكنية الاسير الذي شتبه عليه قيل شمل الاطلاق ما اذا لم يبيت البنية ولم يعينها ايضا ووجهه لما قلنا انه من رمضان وان الصوم اذا اعطى حكم الاداء حقيقة لظلمة ثم ان في جعل هذا تمثيلا لما صح فيه الاداء بنية القضا نظرا بل صح فيه القضا بنية الاداء وح فالتشيل غير صحيح كالذي قبله **قوله** وعكسه كنية من نوي قضا الظاهر فيه ان هذا التشيل انما يصح للاصل دون العكس **قوله** وكنية الاسير الذي صام رمضان فيه انه لا يصح تمثيلا للعكس بل هو تمثيل للاصل كالذي قبله **قوله** والتمثيل فيه انه انما ياتي باصل البنية مع زيادة لان الفرض انه ظن مرضي رمضان فيلزم الاتيان بالتعيين والتبعية كما هو شرط في القضا واذا كان الاصل في الاداء اصل البنية لا غير فقد وجد في ضمن التعيين **قوله** فينبغي ان لا يشترط فيه انما فانه غير موقت وقد تقرر في الاصول ان الحج مشكل بشبه الظرف والمتميز **قوله** انما صحت بيان الاصل من قبل هو سترينك وبين ذلك لا يطالع عليه ملك فيكسنة ولا شيطان فيفسد ولا هو فيميلة **قوله** لا ريب في الفرائض **قوله** ما ذكره الم مخالفا لما في الواقيات من ان الزيا لا يدخل في صوم الفريضة وفي سائر الطاعات يدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى الصوم لي وانا اجزي به تقي شركة الغير وهذا لم يذكر في حق سائر الطاعات ومثله في الكتب من المبتغى انتهى **قوله** التقيد بالفريضة يقتضي دخول الزيا في صوم غير الفريضة والتعديل المذكور يقتضي عدم الدخول مطلقا قلنا مثل **قوله** الصلاة لا رضاء المخصوص اي بنية ارضا المخصوص كما نذكر عليه قوله بعد ذلك فلا فائدة في البنية **قوله** حيا في بعض الكتب **قوله** لعل المراد الكتب السماوية لا كتب العالم الا ان يكون ذلك حديثا

العلامة الملكي

في مؤلفات

نقله

نقله العلما في كتبهم **قوله** يؤخذ لدائق ثواب ان الدائق بفتح النون وكسرها شمس الدرهم وهو قيراطان والقيراط شمس شعيرات ويجمع على دوايق ودوايق كذا في الاخرى **قوله** فلا فائدة في البنية اي في الصلاة بنية ارضا المخصوص **قوله** فلا يؤخذ به كذا في النسخ بالف بعد الواو من المواخذ والظاهر فلا يؤخذ به من الاخذ اي لا يؤخذ بالدائق ثواب سيما في صلاة مما يقتضيه السياق **قوله** ولكن ذكرنا في كتاب الاحكامية **قوله** فيه ان ارادة اخدم لهما ليس من قبل الزيا حتي يتم به الاستدراك ويترتب عليه ما ذكره بل عدم اجزا البنية في الصورة المذكورة لفقد شرط القسمة بها **قوله** لان الاراقة لا يتجزئ قبل عليه فان قيل عدم تجزئ لا يستلزم ما ذكرتم ولم تقولوا اذا وقع المعصية كان الكل قرية اجنب بان القرية موقوفة على الاراقة وهي مقفوفة في حق من قصدا للجم لاهله وحق النضراني لعدم اهليته فكيف يكون الكل قرية مع عدم شرطها بخلاف العكس لانه يعتمد على العام من نوي القرية فتدبر **قوله** واختلفوا في كفر الذابح قيل هذا المراد بالذابح الامر والمباشر اذ هو حقيقة في المباشر مجازي الامر انتهى **قوله** فهو على ما افترق قال في الواقيات لان التميز عما تعرض في اننا الصلاة لا يمكن **قوله** ولا يدخل الريا في الصوم قيل لانه لا يطالع عليه وبه يعلم انه اذا بين انه صائم فتأمل انتهى وفيه انه صرح الشيخ بن حجر في شرح المشكاة بانه اذا بين انه صائم لا يدخل الريا في الصوم وانما يكون الريا في اختاره انتهى والعل هذا وجه التامل **قوله** وهو كانه لم يصل قبل عليه اذا كان لا وزر عليه لم يكن كانه لم يصل لان بقي الوزر يستلزم عدم استحقاق العقوبة وكونه كانه لم يصل يقتضي استحقاق العقوبة فعليك بالتامل **قوله** فلا ينبغي ان تذكره ومثله قول السهروردي عمل وان خفت الحي مستغفرا منه **قوله** وطاهر ان الحاج اذا خرج تاجرا انما قلنا انه في الاولى معظم قصده الحج والتجارة في الطريق ثم وفي الثانية

في كتاب

بها

في كتاب

في كتاب

في كتاب

في كتاب

الامر بالانكسار كما يفهم من قوله اذا خرج تاجرا ولا يضره قوله ان الحاج
 ان كان كونه حاجا يصدق وان لم يكن معظم قصده الحج انتهى وفي فتح
 المديتر في مسئلة السفر للحج والتجارة ان كان القصد الديني هو
 الاغلب لم يكن فيه اجروا ان كان الديني غلب كان له اجر بقدره وان
 تساوى ما اوقفا وفي الصالحين وغيره ان الصالحية رضي الله عنهم
 تامة وان يتجر او في الموسم يفتل ليس عليك جناح ان يتنقل
 فضلا من رتبكم اي في موسم الحج **قوله** لو طاف طائفا غزمية في قتل
 ط الاطلاق عدم الاجزاء لومع نية الطواف وفيه نظروا شيئا
 ان المراد الطواف لطلب الغزمية بلانية وانه لو اشتمل على النية اجزا
قوله والفرق في سياتي بعد ورقتين في المبحث الثامن **قوله**
 ولكن المعتمد ما افقي به المتأخرون من الجواز قبل علمه انه ذكر في
 النجاشية الاجماع على ان الاستحباب على تعلم الفقه باطلا انتهى
اقول مراد قاضي خان اجماع المتقدمين فلا معارضة **قوله**
 وقد مر ان اذ انوي الاعناق لرجل في **اقول** لا محال لذكر هذه
 المسئلة هنا لان الكلام في الاخلاص في العبادة والعق ليس
 بعبادة وضعا ولذا يصح من الكافر كما قدم في القاعدة الاولى
قوله ولم ارجح ما اذا انوي الصوم والحج في فتح المديتر ولو انوي
 الصوم والحج او التداوي فالاصح الصلحة لان الحجية او التداوي
 حاصل قصده امر لا فله يجعل قصده تشريكا وترك الاخلاص بل هو
 قصد للعبادة على حسب وقوعها لان من ضرورتها حصول
 الحجية او التداوي ولو انوي الصلاة ووقع غريمه صحت صلاته لان
 اشتغاله عن الغزيم لا يقتضي اقصاء وكذا لو انوي الطواف وملازمة
 الغزيم والسعي خلفه لما ذكر في لوقاية وقصد بها القراءة والافهام
 فانما لا يتطلبا صحوه في هذه الصورة هو بالنسبة الى الاجزاء اما
 الثواب فلا **قوله** ما اذا اشرك بين عبادة وغيرها قبل اي في النية
 فلا يرد ان ما قدمه انما من الجمع بين الحج والتجارة من جزئيات
 هذه المسئلة لان في تلك المسئلة لم يجمع بين الحج والتجارة في
 النية فان قلت اذا خرج تاجرا لم كان حاصلا انه انوي التجارة
 او لا ثم انوي الحج ثانيا فقد جمع بينهما في النية اجيب ان هذا

بعض الافاضل

الفاضل
العلاقة للقدسي

الفاضل
الشيخ علي المكي

الحج

الجمع في مطلق النية في زمنين متغايرين والكلام الان في الجمع
 بين العبادة وغيرها في نية واحدة كما هو المتبادر من نية الصو
 والحجية ومثله نية الوضوء والتبرد وما اشبهه **قوله** واما
 المحشوع فيها بظاهره وبالمعنى فمستحب **اقول** في شرح الجمع
 لابن الصيا ان المحشوع في جز من الصلاة شرط صحتها ولا يتحقق
 انه في غاية الاشكال **قوله** فاما ان يتوي فرضين قبل لم يثبت
 على ما اذا انوي فضاوا واجبا فان صدر الدين بن ابي الربيع في
 شرح التهذيب اذا انوي فضاوا واجبا كما لو انوي الظهر ركعتي
 الطواف او صلاة العبد بطلت النية ولم يصير شارقا في واحد
 منهما وعند ابو يوسف يصير شارقا في الفرض وهي رواية
 المحسن عن الامام ابي حنيفة ولم يثبت على ما اذا انوي واجبا ونقلا
 كما لو انوي بسلامه الخروج من الصلاة والسلام على الجاهل
 حصلا كما في فتح المديتر **قوله** فان كان في الصلاة فلا
 نصح واحدة منها قبل لم يعلل وعلمه الشافعية مانه يصير
 بذلك متلاعبا فان قيل لم لا يكون تطوعا اجيب بانه فرع
 الانعقاد والغرض انه لم ينعقد **اقول** غلله في السراج
 بانها واجبان مختلفان فلا يتداخلان انتهى ومراده بالواجب
 الفرض **قوله** ولو انوي في الصوم القضاء والكفارة ان كان على
 القضاء لان سببه ايجاب الله تعالى وسبب الكفارة ايجاب
 العبد على نفسه فادصرف الى الاقوي لترجيحه **قوله** يتعمله
 لا يمتاسا قبل ان يجعل قبل الشروع في جز منه والامكان تطوعا
قوله وقال محمد يكون تطوعا قبل عليه ليس لانه عند افاضل
 الوصف بطل الاصل كما تقدم **قوله** ولو انوي الزكاة وكفارة
 الزكاة اني لو انوي بالتصدق الزكاة وكفارة الظهار قبل
 اما ان كانت النية عند الاقرار قبل الدفع الى الفقير فهو ممكن
 من جعله عن ايماسا قبل الدفع واما ان كانت النية عند الدفع
 فالظان الجعل يعتبر ولو بعد الدفع فتأمل انتهى وفي شرح
 الجامع الصغير للتمري تاشي انه يقع لقلا لان كلامنا محتمل
 الى نية فيتم ايماسا فيبقى نفس التملك من الفقير وهو تطوع

الحج

بعض الافاضل

بعض الافاضل

الحج

لا يحتاج الي تعيين السنة **قوله** فان كان في الصوم قبله الجوارح قبل
 الظاهر انه اذا لم يصرفه اليها يكون نكحاً **قوله** ولو نوي مكتوبة
 وصلاة جنازة هذه المسئلة ذات خلاف فعند محمد لا يكون داخل
 في شيء منهما و ابو يوسف قبل مع محمد وقيل يعتبر شارعا في الظاهر
 وهو الاصح لانها اقوي تكونها مطلقة وذكر ذلك الصدر صلوات
 ابن ابي العز بقى ما لو نوي على الجنازة ثم وضعت اخرى فتواها
 وحكمه انه يكون مستأنفا ويستقبل الاولى وان لم ينو الثانية يتم
 الاولى ويستقبل الاخرى وان نوي لهما ففي الاولى كما في المجتبى
 وبعده الفخر الزيلعي وابن الهمام وكان علي المم ان يتم هذا **قوله**
 ولو نوي الزكاة وكفارة اليمين ثم بقي لو نوي عن كفارة يمين وظاهر
 ذكر التمر تاشي انه يجعل ما عن ايهما شأ **قوله** وكذا الزكاة وكفارة
 الظهار قيل لم يذكر وجه استواءهما في القوة ووجه عدمه في الزكاة
 وكفارة اليمين مع الحاجة اليه **قوله** ولذا قدمنا المكتوبة على صلاة
 الجنازة في كل شي في الفن الثالث فيما تقدم عند الاجتماع
 ما يخالفه انتهى **قوله** لا مخالفة لان ما ذكرهنا اذا نوي المكتوبة
 والجنازة معا وما ياتي فيما اذا دخل الوقت وصفت الجنازة
 هذا بشرح في الفرض اوفي الجنازة **قوله** ولذا قال في السراج الوهاج
 لو نوي مكتوبتين ثم قبل قد سبق انقاع السراج انه لو نوي فريضتين
 وليس احدهما او نوي بالصحة من الاخر فطلبا بخلاف المكتوبتين
 فان التي لم تدخل وقتها لم تكن مكتوبة عليه والتي دخل وقتها
 مكتوبة فحصل الفرق بينهما **قوله** وفي الذي دخل وقتها قبل
 لا يخفى انه يشمل صورتين احدهما نوي وقبته وقبته الثانية
 نوي وقبته وما لم يدخل وقتها لكن لما صرح بحكم نية الوقبته
 بقي الحكم مقصورا على الصورة الثانية **قوله** ولو نوي فائتة وقبته
 ثم كذا في الخلاصة وذكر في الحامع الكبير انه لا يصير شارعا في
 واحدة منهما وانما تكون للوقبته اذا كان في آخر وقتها التزجها
 وفيه اشارة الي كون المصلي صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب
 ترتيب ينبغي ان لا يصح واحدة اذا كان في الوقت سبعة لعدم
 التزاج **قوله** ولو نوي الظاهر والفخر قيل لا حاجة الي ذكر هذا

الفاضل الشيخ حسن القزويني

الفاضل علي المكي

بعض الفضل

الفاضل العلامة المقدسي

التم

القدرع لانه دخل في قوله ولو نوي فائتة ووقبته **قوله** هو
 وان دخل في ذلك الا ان فيه زيادة بيان ما اذا نوي فائتة
 ووقبته وكان في اول الوقبته هذا ولو قال لو نوي فائتة وقبته
 فان كان في اوله فللفائتة وان كان في اخره فللوقبته لكان
 اخصر **قوله** بقى ما اذا اكرنا ويا للتحريم وللركوع وما اذا طأ
 للفرض وللوداع كذا بخط المم ولم يذكر حكم ذلك وذكر في فتح
 المذير لو طأ بنية الفرض والوداع صح للفرض ولا يكفي للوداع
 حتى لو خرج عقبه لم يرد **قوله** وقال محمد لا يجزئ عن المكتوبة
 يعني للمنافاة بين الوصفين وبه قالت الثلاثة كما في شرح
 تنوير الابصار **قوله** ولو نوي نافلة وجنازة فهي عن النافلة
 قيل فليد ان صلاة الجنازة قوتية والنفل ضعيف وحي وكان
 الظاهر ان تكون عن الجنازة لا النافلة انتهى وفيه ان صلاة
 النافلة اقوي من صلاة الجنازة وان كانت فرضا من جهة انها
 صلاة كاملة ذات ركوع وسجود بخلاف صلاة الجنازة **قوله**
 واما اذا نوي نافلتين الي قوله اجزأت عنها لان التهمة والسنة
 قريبان احدهما وهي التهمة بمحصل بلا قصد فلا يمنع حصولها
 قصد غيرهما وكذا لو نوي الفرض والتهمة كما في فتح المذير قيل
 ولو نوي من المم لنقل مختلف السبب لكان اولي من اخر التزاج
 الي اخر الليل ولو نوي التزاج وقيام الليل لان سبب التزاج
 غير سبب قيام الليل انتهى وفيه تأمل **قوله** لم يحصل المقصود
 قيل يستفاد منه اجزا السنة عن الاثنين وعرفة لم يحصل المقصود
 فيه ايضا كما لا يخفى انتهى وفيه تأمل **قوله** في فتح المذير
 صار في يوم عرفة مثلا قضا او نذرا او كفارة ونوي بعد الصوم
 عن يوم عرفة افتى بعضهم بالصحة والحصول عنها انتهى ومنه
 يستفاد الحكم الذي لم يره المم بالطريق الاولى **قوله** ولو اهرم
 نذرا او نفلا ثم قبل كان ينبغي ان يكون نذرا وفرضا لانهما اقوي
 وقد تقدم ان المعتبر الاقوي فالاقوي **قوله** ولو اهرم بمجتبى
 تنقذ واحدة لانه لا يتصور وقوع مجتبهين في عام واحد وما
 قيل في طريقة اي الجمع بين مجتبهين من انه يدفع بعد نصف

الفاضل الشيخ حسن القزويني

بعض الفضل

الفاضل علي المكي

الليل فبرئى ويخلق ويلهوف ثم يخرج من مكة ويعود قبل الفجر
 إلى عرفات مردود بانهم قالوا المقيم بمكة للمني لا تتعدى عمرته
 لا تتعدى بالرمي والحاج بقية عليه رمي أيام منى وصرح باستحالة
 وقوع حجتين في عام واحد وتلك فيه الأجتماع **قوله** وحجته وعمرة
 أي ويقضي حجة وعمرة مكان التي رفعت **قوله** كما إذا نوى تجديد
 الأولى وكثر تطهير للانتقال بالنية والتكثير **قوله** يتفرع على
 المجتمع بين شيئين في النية أي في الجوهرة من الإيمان وإذا قالت
 المرأة أنتما علي حرام ينوي في أحدهما الطلاق وفي الأخرى الإيلاء
 كانتا طائفتين مجتمعين لأن اللفظ الواحد لا يحمل على أمرين فإذا
 أراد أحدهما حمل على الآخر فلا تطلق وكذا إذا قال
 أنتما علي حرام ينوي في أحدهما فلا تطلق وفي الأخرى واحدة تطلقا
 ثلاثا لما ذكرنا أن اللفظ الواحد لا يحمل على معنيين فيحمل على
 أشدهما كذا في الكرخي وفي فتح المذنب لو قال لزوجتي أنت علي
 حرام ينوي الطلاق والظهار فإنه يخرج بينهما ما ضاقت به
 وقيل ينشأ الطلاق لقوة وقيل الظهار لأن الأصل بقا النكاح
قوله وقد كتبه في باب الإيلاء من شرح الكرخي بحالة غير حجة
 فإنه لم يكتب في باب الإيلاء **قوله** الأصل أن وقتها أول العبادات
 أي في فتح المذنب والأصل أن وقت النية أول العبادات أو نحوها
 وخروج عن ذلك الصوم فمخوّر بتقديم نية على أول الوقت لغير
 مراقبته وكذلك الزكاة وصداقة الفطر وأما في غير العبادات
 كنية الاستئذان فمنها قبل فراغ المستثنى **قوله** وعن
 محمد بن سلمة أنه قتل ومثل الصلاة الصوم عند ذلك الأصح أنه
 لا يكون نية لأنها غير العلم الأتري من علم الكفر لا كفر ولو نواه
 يكفر كما في مجمع الفتاوى **قوله** هكذا تحتل هذه اللفظة جميع
 أحدهما أن هذا حرف تشبيه وإخله على اسم الإشارة فقد براه
 والكاف حرف تشبيه جارة لاسم الإشارة في موضع نصب على
 الحال أو نعت لمصدر محذوف وثانيهما أن هذا اسم فعل
 بمعنى خذ وكذا جار ومجرور متعلق به والجملة مستأنفة
 استئنا فابينا **قوله** ونقل عن محمد بن سلمة والأصح خلافه كما

في البرازية **قوله** قال محمد في الرقيات هو اسم كتاب الفقه محمد
 بالرقعة حين كان مقبلا بها فنسب إليها وهو من كتب النوادر
مدر وعن محمد بن سلمة أنه قتل ومثل الصلاة الصوم عند ذلك
 الأصح أنه لا يكون نية لأنها غير العلم الأتري من علم الكفر
 لا كفر ولو نواه يكفر كما في مجمع الفتاوى **قوله** وفي الجوهرة
 ولا معتبر بقول الكرخي لأنه قاتل الصلاة على الصوم وهو لا يقع
 لأن سقوط القرآن في الصوم لمكان المخرج والمخرج يندفع
 بتقديم النية في الصلاة فلا ضرورة إلى التأخير وجواز التأخير
 في الصوم للمخرج قال بعض الفضلاء ولقائل أن يقول يندفع
 المخرج بالتقدم في الصوم أيضا لا يخفى **قوله** وينبغي أن
 تكون في أول السنن أي في شرح النقاية للعلامة القمستاني
 نقل عن التحفة أن محلها في الوضوء قبل سائر السنن فلا تنس
 عند ما قيل غسل الوجه كما يفرض عند الشافعي انتهى وظاهر
 التعبير ينبغي أن ما ذكر تفقه لا متقول وقد علمت المنقول
 عن أعظم الفحول **قوله** ولم أر وقت نية الإمامة قيل ينبغي
 أن يتنوي من الابتداء أن يكون أمّا الكل من يقدر به بل قد
 يقدر به من لا يراه من الجن والملائكة كما ورد في الآثار وأما
 ما قاس عليه فذاك أول صلاة المأموم ولا يمكنه أن يقدم
 النية عليها **قوله** للثواب أي للصحة لأنها ليست شرطاً
 لصحة الاقتداء في غير النساء فنية ما تتمتع لنيل الثواب
قوله كما أنه ينبغي أن تكون وقت نية الجماعة أي اسم يكون ضمير
 يعود على نية الإمامة وقوله وقت نية الجماعة خبر يكون وقوله
 أول صلاة المأموم يدل من الخبر **قوله** وأما الصحة الاقتداء بالإمام
 أي وأما نية الإمامة لصحة الاقتداء كما في حق النساء هذا منقلاً
 التسياق والمستشهد به في الفتح لا يلائمه فإنه في نية الإمامة
 لصحة الاقتداء كما ترى **قوله** فإن نوى حين وقف أمّا لصحة
 شروعه في الأولى فلا يجرم في نية الاقتداء غير أنه تقدم نية
 على نية أمّا واستصحبها إلى شروعه الإمامة فصحت وأما
 الثانية فلا تلهي الشرع ولا شك أن الظن غير المجرم لأن الظن

انظر في
 الصلاة على النبي

عند الفقهاء استوا الطرفين والشرط الحزم في النية فلذا لم يصح
 اقتداء **قوله** غالبا بأنه لم يشرع جاز بخلاف تكبيرة المأموم
 للاقتداء فانها لا بد ان تكون متأخرة عن تكبيرة الإمام صريح بذلك
 لم يعد قوله خامسة بخصوصية وهذا يخالف نية الاقتداء فانها
 تجوز ان تنقيد كما علم من الفرق **قوله** فقال في شرح المجتبه لو
 دفعها بلانية الخ قيل عليه هذا مخالف لسائر المتون **قوله**
 فكان زكاة نية ومصرفا لا الذي فانه مصرف الخ هذا الاستثناء
 مخالف لما عليه الفتوى كما في النجاشي القديسي **قوله** وبما خرق
 الى ما قبله نصف النهار الشرعي وهو من طلوع الفجر الى غروب
 الشمس وأما الدعوى فمن طلوعها الى غروبها **قوله** وأما الخ
 الخ ذكر الزيلعي في شروط الصلاة ان تقديم النية في الحج يجوز حتى
 لو خرج من بيته يريد الحج فاحرم ولم يتحضر النية خارج **قوله**
 نصح نيته ولا يتطل صلاية قيل هذا اذا نوى بالقلب وأما لو
 تلفظ باللسان فصحت **قوله** ويجوز نية مقارنة لطلوع الفجر
 قبل عليه وبما يشكل على التعبير بوجوب التبييت بالقضائ
 والكفارة لان التبييت يشترط في الوقوع في جزء من الليل
 وهو مفقود عند مقارنة طلوع الفجر تامر **اقول** الظ
 ان المراد بالمقارنة المقارنة لا المقارنة الحقيقية ولعل الشارح
 بالتأمل الى هذا **قوله** ومن الغريب ما في المجتبه الخ قيل ان
 اراد الغرابة من حيث الثقل فغير مسلم وان اراد من حيثانية
 تفسير العبادة بما ذكر في هذا التفسير للعلامة البقاعي من ان
 عند قوله تعالى اياك نعبد انتهى **اقول** لم يرد وانما فيها
 وانما اراد ان الغرابة في كون هذه الاشياء لا بد من نيتها فان الفقهاء
 لم يذكروا ذلك في كتبهم ممنونا وشروحا وفتاوى **قوله** وينوي
 ان يفعلها عطف على قوله نية العبادة بعد تقدير التاكيد
 والتبكي بالمصدر **قوله** وان تكون عطف على قوله انه يفعلها
 الخ وينوي كون فعلها اقرب الى ما وجب عقلا **قوله** واتعد عما
 حرم الخ عطف على اقرب اي وينوي كون فعلها بعد **قوله** وهو
 ان ينوي في التوافل انها الطف في الفرائض باعتبار انها مكملات

الفاضل
حسن الخيري

الفاضل
حسن الخيري

الفاضل
الشيخ علي المكي

الفاضل
الشيخ حسن الخيري

وجواب

وجواب الفرائض فكانت رفقا في ذاتها وقد ورد في الحديث
 ان التوافل جواب الفرائض قال البيهقي منناه انها مجزئة
 السنين التي في الفرائض اذ لا يمكن ان يعدل شي من السنين وايضا
 اذ لا بد دليل قوله وما تقرب الي احد بمثل اذا ما اقترضت عليه
قوله والمخاض ان المذهب المعتد ان العبادات ذات الافعال
 يكفي بالنية في اولها قال في فتح المذنب ومن مشكلات هذا
 الاصل ما قيل ما يجاب نية سجود السهو دون سجود التلاوة في
 الصلاة وقيل لا خبر بان نية الصلاة تشملها ولما قيل ان يقول
 لو قيل بالعكس لكان اولي لان سجود السهو علق بالصلاة من
 سجود التلاوة والا لكان دليل انه يشرع للمأموم اذا سجد اما
 ولم يسجد والذي يظهر في توجيه ذلك ان من ان يقال ان
 التلاوة من لوازم الصلاة فكان النواوي عند نيته ما يستخصر
 وفي ذكره تعرض لها وليس السهو لنفسه من لوازم الصلاة بل وقوله
 فيها بخلاف الغالب فلم يكن في النية ايما اليد ولا ادكار ونظير
 ذلك فدية المخطورات في الحج والعمرة فانها لا بد لها من النية
 ولا يقال يكفي نية الاحرام لانها ليست من لوازم الاحرام ولا
 ضرورياته بخلاف طواف القدوم مثلا فانه وان لم يكن من
 ماهية الحج لكنه من لوازمه فلذلك لا يشترط له نية اكتفائية
 الحج **قانه** نظير سجود التلاوة في الصلاة **قوله** والفرق ان الطواف
 الخ قيل ان تقول الفرق مسلم في نفسه لكن لا يدفع المخدوم
 اذ يصدق على الوقف لطلب الغريم انه نوي به غير ما وضع له فلا
 يعني في دفعه شيئا ويمكن الجواب بان الاعتماد على الفرق المذكور
 افاد ان المراد بقولهم نوي به غير ما وضع له وصفا مستقلا
 نعم يفهم منه انه لو نوي به غير ما وضع له وصفا غير مستقل
 لا يصح **قوله** وهو مبني الخ قيل في البناء عليه نظرا لان قضية النية
 على الاركان عدم اشتراط اصل النية في طواف الزيارة ولو سلم
 فلا ينته من بالنسبة الى طواف القدوم لانه ليس من الاركان
قوله واستفيد منه ان نية التطوع في بعض الاركان لا تتطوع
 قيل عليه لا يخفى ان المذكور كون طواف الركن يتبادي بنية التطوع

الفاضل
حسن الخيري

الفاضل
حسن الخيري

م

ق

ب

فان اراد بقوله نية التطوع في بعض الاركان اي في حق بعض
الاركان بمعنى انه يتبادر نية التطوع فهو المصير به كما ترى وان
اراد ان نية التطوع في خلال بعض الاركان ففي استفادته منه
نظر **قوله** ومحلها القلب في كل موضع **اقول** يستثنى من هذا
الاعتكاف فانه لا يند فيه من التلف ولا يكتفي في ايجابه بالنية كما
في الفتاوى السراجية وسينمى عليه الميم قريبا **قوله** وفي النية
والتجني ومن لا يقدر ان يحضر قلبه ثم قل ان فعل اللسان
يكون بذلا عن نية القلب ومن المعلوم ان نصب الاندال بالبراي
لا يجوز انتهى **اقول** حيث كان لا يقدر على نية القلب صار الذكر
اللسان اضلا في حقه لا **قوله** ولا يؤخذ بالنية حال سهوه الخ
اي لا يطالب بنية الصلاة بعد ما شرع فيها حال سهوه كما يفيد
التعليل **قوله** لان ما يفعله من الصلاة فيما سهو مفعولة لغى
واذا غفرت عما يفعله من الصلاة في حال السهو عن الصلاة فاعرف
ان لا يؤخذ بالنية حال سهوه من الصلاة بعد ما شرع فيها هذا
نقير كلامه وفيه انه لا يؤخذ ولو في حال السهو كما تقدم في
المبحث الثامن من عدم اشتراط النية في البقاء المخرج في الصلاة
وغزرها من العبادات بل صرح في الفتنة نفسها ما لا يلزم من
العبادة في كل جزء انما يلزم في جملة ما يفعله في كل حال **قوله** لو
اختلف اللسان والقلب كما لو نوى بقلبه الظاهر ونطق بالعصر
او بقلبه كحج ونطق بالحج او بعكسه صح كما في فتح المدر **قوله**
ان عقدت الكفارة اي عقدت النية مؤجلة للكفارة ان عقدت
هذا هو المراد من هذه العبارة وان كانت عبارة لا توديه **قوله**
ومن فروع اي الاصل الاول **قوله** في كونه من فروع نظري هو
من فروع ما يخرج عن الاصل من الطلاق والعناق وفيه ان ما خرج
ليس اصلا حتى يكون ما ذكر من فروع **قوله** وانما قصد معنى اخر
خشوا طائلا تحت **قوله** فافتي امام الحرمين قبل امام الحرمين
لقت امامهم كبريين حتى في شافعي فالمخفي ابو المظفر يوسف
القاضي الجرجاني ذكر صاحب حواء في تاريخه و الشافعي ابو المعالي
عبد الملك اعلم المتأخرين من اصحاب الشافعي **قوله** لم يذكر

بفانضل
صالح الفزري

الفاضل
علي افندي قنالي

هل المراد هنا المخفي والشافعي والظاهر ان المراد هنا الشافعي
حيث قابل افشاء بقول القزالي وفي القلب منه شي اي من افشاء
قوله دخل قال غندر اهل الخ اخر اواخه قبل هذه الفروع مسئلة
على قول ابي يوسف القائل بعدم العتق لا على قول محمد القائل
بالعتق لما تقر في كتب الاصول والفروع ان المسئلة داخل في عموم
كلامه امر اركان او نهيا او خبر او استحباب راي المختار كما في
شرح البديع ويمكن ان يجاب بان ابا يوسف عملا في هذه الفرو
بقاعدة اخرى عنده وهي ان العبرة بخصوص الغرض لا عموم اللفظ
ولاشك ان غرضه من هذا الكلام عدم دخول غندر تحت حتى
لونه قلنا بدخوله فيه عتق ونسب محمد على القاعدة المذكورة
وعلى قاعدة المقررة على قوله وقول ابي حنيفة من ان العبرة
لعموم اللفظ دون خصوص الغرض ولا شك ان اللفظ عام كما
لا يخفى وقد اتفقوا على ترجيح قول ابي يوسف ولم ارا حرجا
فيما علمت رجع قول محمد في هذه المسائل **قوله** قالت تروجت
على الخ **قوله** قد وقع الخلاف في ذلك فقال ابو يوسف لا تطلق
المخالفة لان كلامه خرج جوابا لكلامها فيكون مطابقا لانه
فصد ارضاها وذلك بطلاق غيرها فيقتضيه وقال لا تطلق
لان العمل بالعموم واجب وقد امكن ما هنا فيعمل به ولانه
وما يكون غرضه بما شها حيث اعترضت عليه فيما احل الله
له ولو نوى غيرها صدق ديانة لا قضا لان تخصيص العام
خلاف الظاهر وقد اختلف الترجيح الا ان اصحاب المتون
مشوا على قولهما فينبغي اعتماد لان العمل على ما في المتون
اذا عارضه ما في الفتاوى **قوله** وفرق المحمدي مبتدأ اخر ما ياب
وهو قوله خلاف المشهور وعبارة ولوقال المولى لعبد سميتا
حرا لا يعتق ولو اشهد عليه ثم وعاه بما حر لا يعتق بخلاف ما لو
قال لامرأته سميتك مطلقة ثم قال يا مطلقة طلاق والفرق
ان المحترمة صالح فصحت التسمية به فالتد ايقع على اثبات المعنى
فتطلق بخلاف المحترمة لما صحت التسمية وقع التد على الاسم
لا على المعنى فلا يقتضي ثبوت المعنى كقوله يا يزيد لم يزد وما كلب

الشافعي

الشافعي
الشافعي

ع

لم يتركها انتهى **قوله** والفرق بينهما وبين مسئلة الكثر مذكور
وفي التولية بحجة عبارتها والفرق هو ان قول الزوج بقاء على القول
الاول وانما تدخل تحت قوله ما يحتمل الدخول تحت القول الاول
بقولها انك قد تزوجت امرأة اسم المرأة يتناولها ولا يتناول
غيرها ما هنا قد دخل اما هي هنا قوله غير هذه المرأة لا يحتمل
هذه المرأة فلا تدخل تحت قول الزوج انتهى وفي بعض الفضل
قائلا لعل الفرق ان قوله كل امرأة لي طالق تضمن في العموم وليس
في اللفظ ما يضرب عنه بخلاف المسئلة الثانية لان قول
السائل ان امرأة غير هذه مشتمل على الصارف وهو قوله
غير هذه فكانه قال كل امرأة لي غير هذا على ان القول بعدم
دخول الزوجة المخاطبة في مسئلة الكثر غير بعيد لان الكلام
يتقيد بقربة الحال كما في بين الفور في مسئلة نعال تغذي
فكان ان تغذيت فتغذي حرم مثالا حيث يتقيد بقربة الحال
وجعل المراد منه ان تغذيت معك ليحصل المراد بقوله في
جواب قوله ما تزوجت على كل امرأة تزوجتها عليك طالق ولا
تطلق المخاطبة والمخاض ان القول بعدم الفرق له وجه وجه
قوله والثاني بتخصيص الوصف قبل غلب ان السود والبيض افراد
المملوك فارادة السود من اللفظ ارادة بعض افراد العام منه هو
معنى تخصيص العام بالمختص في الحقيقة لفظ كل مملوك
وهو عام ودعوى انه بتخصيص الوصف الذي ليس بلفظ لا طائل
تحت **قوله** ولا عموم لغير اللفظ قال في البدايع الاتفاق على
ان العموم من عوارض اللفظ حقيقة بمعنى وقوع الشك في
اللفظ وفي المعاني مجاز **قوله** ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين
اقول تقدم قريبا انه لو قال ارقت به الرجال دون النساء
دين والفرق بينهما ان المملوك حقيقة للذكور دون الاناث
فان الانثى لا يقال لها مملوك لكن عند الاختلاف يستعمل فيها
لفظ التذكير عادة بطريق السعة ولا يستعمل فيها عند
انفرادهن فتكون نيته لغوا بخلاف ما اذا قال توئيت الرجال
خاصة حيث يصدق لانه نوى حقيقة كلامه فلا يصدق قضا

كذلك

كذا في الزيلعي **قوله** يصدق قضا وذلك لان النكرة في سياق النفي
تفيد العموم فقد نوى ما هو مدلول لفظه **قوله** وفي الكشف
الكثير يصدق ديانة لا قضا في النكاح والفرق بين الديانة والقضا
انما يظهر في الطلاق والعنف واما في المخالف بالله فلا يظهر
لان الكفارة حق الله تعالى ليس للعبد فيها حق حتى يرفع الحاحا
للقاضي **قوله** وعند كل شهر واحدة صحت نيته وجهه ان يحتمل
قوله للشيعة على ارادة الشؤث للشيعة لا على ارادة الطلاق
الشيخي **قوله** ولو جمع بين منكوحة ورجل قل مقتضى ما قال
فيما لو جمع بين امراته وما ليس محلا للطلاق كالبهيمة والحجر
ان يقع ايضا لان الرجل ليس محلا للطلاق لكن في المحطة
ما يفيد الجواب عن هذا الاشكال حيث قال ان اصنا الطلاق
الي الرجل وان لم يصح تحكما ثبتت في حقه وهو المحرمة **قوله**
وعن ابي يوسف انه يقع لان الرجل لا يصح وقوعه بالطلاق عليه
ولا في الحقيقة انه يوصف بالطلاق لان البينة تسمى طلاقا
وهو يوصف بالبينة كذا في الموهرة **قوله** ولو جمع بين امرأة
وما ليس محلا للطلاق في النوازل ان محمدا مع ابي يوسف
ورجح قولهما قال ابو الليث بقول ابي يوسف ما قل وهو قول
محمدا **قوله** ولو قال احدا طالق ولم ينو شيئا ان ارد عدم
نية الطلاق ففيه ان القصر لا يحتاج الى نية وان اراد لم ينو
زوجه او الاجنبية فلهل وجه عدم طلاق زوجته انه اضاف
الطلاق الى الاخذ المهر وهو غير محال للطلاق لانه مفهوم
كالي **قوله** او كان لها زوج لكن مات من غير ان يطلقها **قوله** وان نوى به
الاخبار فيه ان النكاح فيل الانثى ففي حقه اخبار يجوز وجهه
تضمنه الاخبار وهو قريب من قولهم الاوصاف قبل العلم بها
كانت اخبارا قد مر **قوله** ولو نوى به الشتم وجهه كونه شتما ان
النساء يعبرن عادة فيحصل به الشاذي في الشتم **قوله** وزاد
ابن امر حاج انه لم ينقل عن الائمة الاربعة **اقول** بوجه ما في
افتاوي شيخ الاسلام نفي الدين بن يمينه ان النية الواجبة

لف

الفاضل
منه القضي

نقص الفضل

في بعض الفضل

القائمة
الغلامه للقدسي

محلها القلب باتفاق الامة الاربعة سوى بعض المتأخرين فانه
يوجب التلفظ بها وهو يخرج بالاجماع ثم هل يستحق التلفظ
بها بعد انقائهم على عدم فسر وعية المجهز بها وتكرارها فاحتج
التلفظ بها صريحة من اصحاب ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
والشافعي واحمد وغيرهم ولم يثبت صحة المتأخرين من اصحاب
مالك واحمد وغيرهم هو اولى فان ذلك بدعة لم يفعلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه ولو كان من تمام الصلاة
لفعلوه **قوله** يخرج عن هذا ما يدل عليه اي اصل يخرج عنه
هذا الاصل **قوله** يخرج عن الاصل المذكور قريبا وهو
ما يشترط مع نية القلب التلفظ وافاد الكلام فيما يقتضي
النية هل يحتاج مع النية الى لفظ في الجملة ام تكفي فيه النية
قوله منها الذوق قلت ومنها ما لو قام بالف وفي التذوق
لا غالب فيها فقبل ونويا نوعا لم يصح حتى يبيناه لفظا
بمخلاف الخلق فانه يصح لانه يغتفر فيه ما لا يغتفر في البيع
وبمخلاف النكاح كما لو قال من له بنات زوجتك بنتي ونويا واحدة
كذا في فتح المدين ومنها ما في شرح الجامع الصغير للتراشي لو ملك
شاة بالهبة وغيرها ينوبها للاضحية تكون للاضحية عندهما
وعنده لا مال يتلفظ وذكر الحاكم الاختلاف وهكذا روي الحسن
ولو اشترها ينوبها للاضحية يصير لها عندهما ايضا والرافعي
بالشراحي يوجبها بلسانه ويفرق بين هذا وبين ما لو اشترى
عند للتجارة ولو لم يشترها بلك كانت عنده فاصبرها اضحية
لا يصير لها انتهى فلتراجع ومنها الاعتكاف كما ذكره المص قريبا
قوله ومنها الوقف **قوله** يستثنى من الوقف وقف المسجد
لما في فتح المدين اذا احيا ارضا مواتا بنية جعلها مستجرا كانت
مسجدا بمجرذ النية ولا يحتلج الي لفظ انتهى **قوله** واما توقف
شروع في الصلاة الخ كما انه جواب سؤال مطوي مرد على بعض افراد
الاصول الثاني فان من جملة افراد الصلاة والاعزاز والشروع
فيها متوقف على الذكر ولا تكفي النية فيها وفي وزوده ثاملا
اذ الكلام في التلفظ بالمعنى لا بشي آخر **قوله** ان كانت امراته

فيه

الشيخ علي بن حارث

نية

فقدان الفرض انها امراته **قوله** طلقت زينب اي مع طلاق عمره لانه
علله بانه يخرج جوابا لكلامها **قوله** فقد وقع الطلاق على زينب
بمجرذ النية قبل عليه لان تنعنه بان لقوله جوابا لمرأة انت
طالق مدخلية في طلاق زينب اذ لو لا التلفظ به لم يقع على
زينب طلاق كما لم يقع على عمره وتوضيحه ان خطاب عمره
انما هو على ظن انها زينب فلا يبعد وقوع طلاق عمره لكونها
المخاطبة في نفس الامر ووقوع طلاق زينب به بظن انها المخاطبة
فكون طلاق زينب بمجرذ النية اي من غير لفظ ممنوع انتهى وقد
عليه ايضا هذا التفرع غير صحيح فقد ذكر المسئلة في الزا
وعكس بان الوقوع على الاولى بلا اشارة وعلى الاخرى بالاقرار
لا بالنية **قوله** ومنها حديث النفس اي مما خرج عن الاصل
الثاني وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ بجميع العباد
وقيد ان حديث النفس لم يدخل في الاصل المذكور حتى يصح
مخروجه منه فقام وقدر وقع في بعض نسخ هذا الكتاب
واما حديث النفس وهو الصواب **قوله** مما في حديث مسلم
وهو ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ما لم تتكلم به
او تعمل قال العلامة ابن ملك في شرح المشرق ان حديث
النفس المتجاوز عنه نوعان ضروري وهو ما يقع من غير قصد
واختيار وهو ما يقع بقصد والمزاد في الحديث الثاني
اذ الاول معفو عن جميع الامور اذ لم يصير عليه لامتناع الخلو
عنه واما غير النوع الثاني في هذه الامة تكمياله عليه الصلاة
والسلام ثم قال وفي هذا الحديث دليل على ان حديث
النفس ليس بكلام حتى لو حدثت بنفسه في القتلة لا يبطر
ولو طلق امراته بقلبه لا تطلق واما اذا كثر طلاق امراته
فيجوز ان يكون طلاقا لانه صلى الله تعالى عليه وسلم قال
ما لم تتكلم او تعمل او تتكلم به الجار والمجرور صلة تتكلم لا تعمل
فانه يتعدى بنفسه ولو ذكره عقب ما هو صلة لكان اولى
وكان مطابقا لحديث مسلم **قوله** ثم جريانه فيها جعل

المجرى بين الالقاء النفس وبين الرد وفي الفعل كان
حاصل استرسال ذلك الملقى وامتداده من غير تردد في الفعل
قوله ومنهم من جعله من الهم هذا كلام السبكي في المحليات
ثم قال بعد ذلك واما تمسك هذا البعض بقول اهل اللغة هم
بالشيء عزم عليه والتمسك بهذا غير سديد لان الدعوى
لا يترك الى هذه الدقائق واحتج الاولون بحديث اذا التقى
المسلمان بسيفيهما فالقائل والمقتول في النار قالوا يا رب
ان هذا القاتل قاتل قتال المقتول قال كان حريصا على قتله
صاحبه فلعل بالحرض **قوله** مرفوعان بالحديث الصحيح
وهو قوله عليه الصلاة والسلام ان الله شجاع ولا مقي عما حدثت
به انفسها ما لم تتكلم به او تعمل به في الحديث القاسي اذا هم عيدي
بسيئة فلا تكتبوها سيئة واذا هم بحسنة ولم يعملها فاكبوها
حسنة وان عملها فاكبوها عشرة كذا في البارق شرح المشار
قوله ان الهم بالحسنة تكتب حسنة في فتح المذتر المنقطع عن
الجماعة لقد روي عن ابي اريها اذا كان نية حضورها لولا العذر
يحصل له ثوابها وخرج عن ذلك ان الوقت لو شرط المبيت
في مخالفة مثل قيات من شرط مبيته خارجها العذر من خوف
على نفسه او زوجته او مال ويحتمل لا يسقط من معلومه
شيء وهو من القياس الحسن انتهى **قوله** وان الهم بالسيئة
لا تكتب سيئة قبل اطلاقه يشمل الهم بكل مكان وزمان
وليس كذلك فان العذر مؤاخذ بالهم بالسيئة بمكة كما صرح
به في الفتح واما قال لم تكتب سيئة ولم يقل ليس سيئة لان
الهم بالسيئة سيئة وان لم تكتب لكونها مغفورة بعفو
تعالى ووقد عذر هذا اهل السنة لقوله عليه الصلاة والسلام
من هم بالسيئة لم تكتب عليه حتى يعملها فان عملها كُتبت عليه
واحدة وقالت المعتزلة ليست بمغفورة كالمهم بالكفر **قوله**
والاصح في معناه انه يكتب عليه الفعل وحده هذا وما قبله
من قوله ان الذي يقع في النفس الى قوله وفي الزيارة كلام
التقي السبكي في المحليات وبقي له نعمة فانه قال بعد

قوله وان الهم مرفوع ما لفظه ومن هذا يعلم ان قوله في
حديث النفس ما لم تتكلم به او تعمل به او تعلم به حتى يقال انها
اذا تكلمت او عملت بكتب عليها حديث النفس لانه اذا كان
الهم لا يكتب في حديث النفس اولى انتهى وخالفه في شرح المنهاج
فقال انه ظهر له الموازنة من اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام
او تعلم ولم يقل تعلمه قال فيؤخذ منه تحريم الشيء الى موعنه
وان كان الشيء في نفسه مباحا لكن لا يقصده فمما يحرم الله
فكل واحد من الشيء والقصد لا يحرم عند القراء اما اذا قصد
فان مع الهم عملا لما هو من اسباب المأمور به فاقضى اطلاق
او تعلم الموازنة فاشدد بهذه الفائدة يدرك واتخذ اصل
يعود لعمد عليك انتهى ووجه ولده في منع الموانع اخذ
بظاهر الحديث **قوله** واما العزم فالمحققون على انه لو اخذ
به **قوله** من ذلك ما في المتن ان تركت شرب الشراب
ابدا فانت طالق وهو يعزم على شربها ولا يشربها الا تحت
انتهى يعني ان العزم على الشرب كالشرب وقد علق الطلاق
على ترك الشرب فلا يحث حيث عزم على الشرب ويأثم على
عزمه على الشرب **قوله** لكن قالوا **اقول** لا موقع لهذه
الاستدراك حيث صح منها الغسل كما هو طعن تأمل **قوله**
لانها ليست من اهلها بناء على ان الكفار غير مخاطبين بالفروع
في الفعل **قوله** وان صح منها العزم اشتراط النية في الفعل
قوله ولم تقم الكفارة من كافر فلا ينفذ منه **اقول**
وجه التقدير ان اليمين حكمها وجوب النية ووجوب الكفارة
في المحنت والكفارة لا تقم من الكافر لكونها عبادة وادام
تقم منه الكفارة لا ينفذ منه لاختلاف وجهه عنه فتأمل
قوله نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة اثم **اقول** لا وجه
للاستثناء المذكور اذ معنى قوله لا يعتبر نية الكافر فيما كان
عبادة وضعا في السفر ليس بعبادة وضعا على ان الموجود
في المسئلة المذكورة محرم فمقتضى نية والنية ليست محرم
القصد اذ هي قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايها

الفعل ولا شبهة في ان مجرد القصد من الكافر معتبر في الالاتح
 باليهام ولم يكن مخالفاً لقوله **قوله** ولكنه اعم من كون الصبي ميمراً
 او لا **اقول** في لوجه للتفريق على ما ذكر **قوله** ويتفق
 وضو الشكر ان لعدم تميزه **اقول** لوجه لذكر هذه المسئلة
 هنا في تقليل القصد بتقديم التمييز نظر اذ لم يذكر احد في نواقض
 الوضوء عدم التمييز بل الناقض هو الشكر المستلزم لاستقرار العقل
 المستلزم غالباً بالمتحول المحدث **قوله** وتبطل صلاته بالشكر **قوله**
 لوجه لذكر هذه المسئلة هنا كالحال قبلها ثم بطلان الصلاة بالشكر
 لا تنقض الوضوء وصورة انتقاض الوضوء في الصلاة ان يشترط
 ويظهر منه ثم يدخل في الصلاة ثم يحصل الشكر انشا الصلاة
قوله الحج استثنى من محذوف والتقدير بشرط العلم بالمتو
 في كل عبادة الحج وافاد قوله ومن جعل فرضية الصلاة الحج ان
 المراد بالعلم بالمتو العلم بكونه فرضاً او غيره وح قدليل المستثني
 لا يستلزم لان صحة الاحرام المأمور لا يستلزم الجهل بفرضية
 الحج اذ الملامد بابها من الاحرام عدم تميز كونه فرائداً او متعمداً
 او كذا كذا صوابه في المناسك وجعلوا دليل المسئلة تقرير
 صلى الله عليه وسلم فعل على رضى الله تعالى عنه ومن البين علم
 على رضى الله تعالى عنه بفرضية الحج وظنه كون النبي صلى الله عليه
 وسلم احرم الحج فعل بعد اقراره عليه في غاية البعد **قوله** ليس فيها
 اي من النية بمعنى المنوي كما هو ظاهر **قوله** وعلى هذا في التفرع
 في طرق قد بر **قوله** وتبطل صحة النبي صلى الله عليه وسلم بالردة الحكي
 التقرير نظر ايضا **قوله** والافق غود هنا نظر **قوله** في شرح
 التهمة لابن حجر بعد كلام ولو تخالفت ردة بين لقبه مؤمناً
 وبين مؤمناً بالاسلام فان اسم التهمة باق سواء رجع الى الاسلام
 في حياته صلى الله عليه وسلم ام بعد ان سوا الفقة ثانياً **قوله**
 فاذا انوى قطع الايمان صار مرتداً في الحال هذا مسلم في نفسه لا
 انه لا محذور في هذه المسئلة والفرق ان الفرض والفعل في قوله عليه
 ان ما ذكره افاد استواء الصلاة والصوم في انهما لا ينقطعان
 بمجرد النية لان الصلاة انما تنقطع بالتكبير يعني للدخول في

ق ٢
 القاضد
 على بن خازنه
 المكي

القاضد
 الشيخ علي المكي

صلاة

صلاة اخرى وعليه فلا حاجة الى الفرق اذ المخرج اليه اختلاف الحكم
 وليس فليس **قوله** وفي قرأته الاحكام ولو افتتح الصلاة في مخالفة
 لما تقدم قريباً من ان القاطع التكبير لا مجرد النية وقد قدر
 في الورقة الثالثة لو توى المكتوبة وفي اشائها طمها تطوعاً
 وتمها على نية التطوع اجزائه كحالة البناء انتهى وكان مراده
 انه موافق لما مر في الحكم وفيه انه وان وافقه في الحكم الا ان موضع
 المسئلة متخالف فان ما هنا غير نية الفرض بنية النقل وما
 هناك ليس فيه تمييز نية الفرض بل مجرد ظن ان المكتوبة تطوع
 فاتها بنية التطوع بناء على ذلك الظن اجزائه لكن الذي في نسخ
 هذا الكتاب اجزائه عن المكتوبة وح لا موافقة في الحكم **قوله**
 فلا يصح نية التابع **قوله** من الاتباع المستخرج من امره
 قال في الدراية مسلم امره العذر وان كانت مسرة العذر هذه
 سفر يقصر والا فلا وان لم يعلم يسأله فان سأل ولم يجبه
 ينظر ان كان العذر مسافراً يقصر والا فلا انتهى **قوله** في
 المخاتبة **قوله** اما الاصح فيشكل فيشكل اطلاقه ما اذا كان
 اماماً مقيمًا فينبغي اعتباره بنية ح لان المسافر الموتر يصلح
 الرباعية اربعاً تبعاً لامامه وتكون الركعتان نافلتين وبما
 نية قصر الأربع فرضاً ولا محذور فيه تامل **قوله**
 قد تاملناه فوجدناه فاسداً لان المسافر اذا اقتدى بالمقيم
 يصح ويتم لانه يتغير فرضه الى الاربع بالبيعة كما يتغير
 بنية الإقامة لا نقول المغير بالسب وهو الوقت وفرض
 المسافر قابل للتغير حال قيام الوقت كنية الإقامة فيه
 فقوله فينبغي اعتباره بنية ح لوجه له وقوله تكون الركعتان
 نافلتين اعجب واعجب منه قوله وباعتبار بنية قصر الاربع
 فرضاً ولا محذور فيه **قوله** ولو توى مال التجارة المندمة
 تقدم في بحث المزك **قوله** لم توتر اي النية وانما يكون التا
 بالفعل **قوله** واما نية الحياة في الوديعة فلم اذها صريحة
 قيل عليه ان ما ذكره عن فتاوي الظهيرية صريح فيها فلعلم ان
 في غير هذه الفتاوي **قوله** قد ذكر المصنف اخر القاعدة

القاضد
 القاضد القاضد

عتبار

غير

الاول ما نفعه قالوا في المودع اذا البس ثوب الوديعة ثم رعه
 ومن نيته ان يعود الي لبسه لم ينزل من الصلوات انتهى فقد سئى
 المم ما قدمته نداء **قائه** بقائي بريحه ويكرم مشواه **قوله** وقالوا
 لو نوى يوم الشك انه ان كان من شعبان اخرج في شرح التقاية للقل
 القهستاني وعن محمد بن يحيى ان تعذر ليلة الشك انه ان كان الغد من
 رمضان فهو صائم والا فلا وهو مذهب اصحابنا اجمع انتهى وهو
 مخالف لما ذكره المم وغيره **قوله** انه لا يجزى للشك وعدم الجزم
 قيل لا يخفى ان عدم الاجراء ظاهر على تقدير ترويه في نفس النية بان
 نوي تلك القاية ان كانت عليه والا فمضى فرض الوقت مثلا اما
 اذا نوي القاية نية جازمة ولم يرد فيها غير الشك في امته
قضاها ام لا في نفس الامر كما هو المتبادر من قوله فقضاها
 فينبغي ان يجزى لان الشك في القضاء وعده خارج عن النية
قوله ولو شك في دخول وقت العبادة اخرج قيل بل يجب ان يجزى
 وما قاس عليه لا يحكم بينهما لانه فيما اذا اعتقد عدم دخول
 الوقت وصلى وما ذكره فيما اذا شك وقد ذكر في البداية لم يصل
 مع الشك الى اى جهة ثم تبين انه اصاب بعد الفراغ لا العبادة
 عليه لانه اذا شك ونوى ضلالة عليه احتمل واختل فان ظهر انه
 ضوآب بطل الحكم بالاستصحاب وثبت الجواز في الاصل **قوله**
 فاذا هو في العشاء صح قبل قدر يقال لا يظهر فرق بين هذا
 الفرع والسابق وهو اذا ذكر مكتوبة وشك في قضاها اخرج
 لو جرد التردد في اصل النية فيها فليست اتم **قوله** فيه
 نظر فانه لم يحصل تردد في اصل النية في كل من المسائلتين **قوله**
 عقب النية بالمشيئة الى قوله لم يتطاول اي استحسانا لانها عمل
 القلب واللسان فلا يخلو في الاستئناس لانه مراد به ههنا
 الابطال بل هو للاستئناس وطلب التوفيق من الله تعالى قال
 المرعشياني وهو الصحيح وقال الخواري لا رواية في هذه
 المسئلة وفي القياس لا يصير صائما كالطلاق والعناق والسبع
 كذا في الكافي لكن يشكل على هذا مسئلة انما موثر ان شاء الله تعالى
 ولا مانع ان يكون فيها روايتان ولا فيطلب الفرق وهو حقي

قائه
 العلامة المقدسي

الفاضل
 الشيخ علي المكي

اذا الايمان

اذا الايمان وهو اصل الواجبات فيطلب فيه استدامة المعونة
 والتوفيق منه سبحانه وتعالى فليست اتم **قوله** النية شرط عندنا
 في كل العبادات اخرج قيل ربما يقال هي ركن في الاحرام كما ظهر
 من كلامهم سواء كانت التلبية ركنا او شرطا ولا يخلو الا
 بالترام انه ليس بعبادة اذ لا يلزم كون شرط العبادة عبادة
 قائل **قوله** وقيل بركنيةها مستدرك لا يقها منه من قوله والمعتبر
 انها شرط **قوله** بتخصيص العام بالنية مقبول يعني مثلك
 يقول ما اكلت طعاما ونوي بقلبه ما اكلت الطعام
 الفلاني وما اكلت في الدار وتكون ذلك جوزه الآية الثلاثة
 وعامة العلماء ومنهم علماء وما المتقدمون وجوه من اتمينا
 المختصات قال سمس الآية الخواري المختصات رجل كبر يجوز
 ان يقتدر به ففك مشايخنا ان كان المخالف مطلقا يزيد
 بيمينه مختصا من الظالم فتوى التخصيص يفتي بقول المختص
 انه يجوز **قوله** والفتوى على ظاهر المذهب فيه انه مخالف لما
 صرح به في القاعدة الاولى من ان الفتوى على قول المختص
 ان كان المخالف مطلقا **قوله** ولو قال كل منلوك املكه فهو
 حرام يعني لانه نوي التخصيص في هذه المسئلة في اللفظ
 العام وهذا بخلاف ما لو قال نويت السود دون البيض او
 بالعاكس حيث لا يصدق ديانة ولا قضاء لانه نوي التخصيص
 بوصف ليس في اللفظ ولا عموم له اذ لم يدخل تحت اللفظ فلا
 تعمل فيه نية التخصيص كما لو قال نويت النساء دون الرجال
 لم يصدق لان المملوك حقيقة للذكور دون الاناث فان
 الامثلي لا يقال لها مملوك لكن عند الاختلاف يستعمل فيها
 لفظ الذكورية عادة بطريق السعة ولا يستعمل فيها عند النقل
 فتكون نية لغوا بخلاف ما اذا قال نويت الرجال خاصة
 حيث يصدق لانه نوي حقيقة كلامه لكنه خلاف اللفظ فلا
 يصدق قضا كذا في الزيلعي **قوله** واما تميم الخاضر بالنية
 فلم اره قيل لا شك في عدم قبوله قضاء وديانة اذ انعدم احقا
 اللفظ له ومعه عموم عموم المشترك يدل على منعه بالاولى وليس

ف

دهن

ل

ذلك حقيقة ولا يجازا فيه فكيف يقال بالعموم نعم قد يعبر
 اللفظ عرفا كالنحو او عقلا كترتب الحكم على الوصف وتحقيقة
 في شرح جنس الجوامع وغيره وقد ذكر علماء اوثان ان الثابت بدلالة
 النص ثابت بالنظم فلا يكون ثابتا بالنية وبه تعلم المسئلة
قوله ذكر في الخلاصة مسئلة نفس فيها على نعمهم الخاص بالنية
 فقال اية امرأة اتزوجها فهي طالق فهذا على امرأة واحدة الا
 ان ينوي جميع النساء لان ايا المضاف الى نكرة لانهم اذا وصفت
 بصفة عامة هذا ونحوه ما ذكره شارواه سوندر بن خطلة
 قال خرجنا ومعنا ابن بن حجر فاخذوا اعداله فخرج القوم
 ان يحلفوا وخلفنا انه اخي فخلاصة القدر وقد كرت ذلك للنبي
 صلى الله عليه وسلم فقال صدقت المسلم اخو المسلم فاجاز النبي
 صلى الله عليه وسلم خلفه ولا شك ان الاخ خاص بخصوم النوع
 فان الاخوة نوع لخاص من القرابة وهذا لا ينافي ما اقتضاه كلام
 الأصوليين من ان الخاص لا يتعمم بالنية لعدم احتماله التعميم
 لان ذلك بالنظر الى استنباط الاحتكام من الأدلة وما ههنا
 بالنظر الى الايمان المبينة على عرف المخالفين واغراضهم وهنا
 مسئلة نفس فيها على نعمهم المشترك بالنية في الايمان ذكرها الله
 في البحث الرابع من قاعدة العادة محكمة نقلها عن المبسوط وهي
 اذا اراد الرجل ان يغيب فخالفة امراته فقال كل جارية اشترى
 فهي حرة ويعني كل سفينة جارية علمت بنته ولا يقع عليه العتق
 انتهى ولا شك ان هذا التعميم المشترك بالنية فان الجارية مشتركة
 بين القنينة والسفينة كما في القاموس وهذا التعميم سقط ما نقله
 من القيل والقال وآفة الهادي الى حقايق الاحوال **قوله** اليقين
 على نية المخالف ان كان مطلوبا كما في قول المصنف المذكور قريبا
 وقد ذكر ان ط المذهب خلافه وذكر هذا على الاطلاق بوجه
 لا خلاف فيه انتهى **قوله** اما اطلاق الكلام على قرب العهد فما
 اطلقه هنا مقيد بما قبله وعباراته المصنفين بجملتها المطلق
 على المقيد وان بعد العهد فما بال ذلك والعهد قريب وما بالعهد
 من قدم فينسى بقى ان ما ذكره المصنف من كون اليقين على نية المخالف

في خبر

الحق في غير الطلاق والعتاق واما فيهما فالمعتبرية المخالفة لما
 او مطلوبا كما في المخالفة والمخيط والذخيرة وعبارة الذخيرة
 وهذا الذي ذكرنا في اليقين بالله واما اذا استخلف بالطلاق
 او العتاق وهو ظالم او مظلوم فتوي خلاف الظاهر بان نوي
 الطلاق عن الوثاق او العتاق عن عمل كذا او نوي الاحبار فيه
 كاذبا فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوي ما يحتمل
 لفظه والله سبحانه وتعالى مطلع عليه الا انه اذا كان مطلوبا
 لا ياتى اسم الغموس وان كان ظالما ياتى اسم الغموس انتهى **قوله**
 الايمان مبينة على الالفاظ لا على الاغراض يعني متى امكن
 اعتبار اللفظ لما في جامع البرازي والاصل اللفظ ان امكن
 والا فالغرض نعم الايمان مبينة على العرف عندنا لا على
 الحقيقة اللغوية كما نقل عن الشافعي وعلى الاستعمال القم
 كما نقل عن مالك وعلى النية مطلقا كما نقل عن احمد قال
 في النهر والمزاد عرف المخالف لانه المراد ظاهرا والمقصود غائبا
 فان كان من اهل اللغة اعتبر فيه عرف اهلها او لم يكن اعتبر فيه
 عرف غيره وفي مشترك تعتبر اللغة على اهل العرف انتهى وفي
 الفتح الايمان مبينة على العرف اذا لم تكن نية فان كانت
 واللفظ يحتمله اتفق الايمان باعتبارها **قوله** ولو خلف
 لا يبيعه بعشرة فباعة باحد عشر في فروق المجبوي قال
 عنه حران بعنة بعشرة فباعة بتسعة لا يحتمل وكذا بالزا
 على العشرة ولو خلف لا يشتري بتسعة فاشتره بعشرة يحتمل
 وكذا لو اشتره باحد عشر اعتبر المقصود من احدهما واللفظ
 من الاخر والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت ما يثبت البيع
 بعشرة اما الشراء بعشرة يثبت ما يثبت الشراء بتسعة **قوله**
 فاشتره باحد عشر حلت قيل لان غرض المخالف عدم الشراء
 بالعشرة لكونها اكثر من ثمنه فما زاد عليها بالطريق الاول قيل
 ويرى عليه انه يهدم قاعدة ثم اذ لو كان الغيرة باللفظ لم يحتمل
 بالشرا باحد عشر لا خلافا للفظين انتهى وفيه تأمل
 وتامره في تلخيص الجامع قال في شرح تلخيص الجامع رجلان

بي

يد

الفرق

تساو ما ثوبا فخالف المشتري انه لا يشتره بمشقة فاشتراه باحد عشر
 حنت في يمينه لانه اشتراه بمشقة وزيادة والزيادة على شرط الحث
 لا تمتنع الحث كما لو خلف لا يدخل هذه الدار فدخلها ودخل دارا
 اخرى ولو كان الخالف التابع لا يبيع به بمشقة فباعه احدى عشر
 لم يحث لم يحصل شرطه لان غرضه الزيادة وقد وجدته
 وكذا اذا اطلق يعني كلف الطلاق ولم ينو الاستيناف ولا
 التاكيد يقع الطلاق لانه لا يجعل تاسيسا لا تاكيدا لانه مخير
 من التاكيد كما سباني **قوله** فان نوى مع ثنتين ثلاث دخل
 بها او لا لانه ح يكون بمنزلة قوله انت طالق ثلاثا وفيه لافق
 بين المدخول بها وغيرها **قوله** وان نوى وثنتين ثلاثا
 فانه اذا جعلت اداة الطرف بمعنى واو العطف اقضى العطف
 انسحاب الطلاق لغزوة التشريك الذي يقتضيه حرف
 العطف فكان بمنزلة قوله انت طالق واحدة وانت طالق ثنتين
 وفي مثله لا يقع الثلاث الا على المدخول بها **قوله** كما اذا نوى
 الطرف او اطلق سوا كان مدخولا بها او لا **قوله** وكذا في الاقرار
 اي في قوله له على درهم في درهمين ان قصد مع درهمين ثلاثا
 وان قصد الضرب او الطرف فواحد كذا قيل وفيه قصور في
 البيان اذ بقي ما لو قصد درهمين فانه يلزم ثلاث **قوله**
 وان عني به التحريم لا غير اي كما اذا قال هذا الثوب مثلا على
 حرام وقد جعلوه يمينا حتى اذا البسه لزمه كفارة اليمين
 وبه يظهر ترجيح قول ابي يوسف لان حاصل تحريم الزوجة تحريم
 قربانها فيكون ان لا كانه قال وامة لا اقربك **قوله** وان قصد
 التلاوة كره **قوله** قد ذكر المم في القاعدة الاولى ان
 المأمور اذا قال الفاتحة في صلاة الجنازة بنية الذكر لا يحرم
 ويفهم منه انه لو قرأها بنية التلاوة يحرم وبه صريح في الاول
 كما قد مناه وهو مخالف لما ذكره هنا ويمكن التوفيق بان
 يراد بالحرمة هناك كراهة التحريم فانهم قد يطلقون الحرمة
 ويريدون بها كراهة التحريم **قوله** عطف الخطيب فقال
 الحمد لله ان قصد الخطبة صحت وان قصد الحمد لغطاس

قوله

قوله في فروق المحنوبي ما يخالفه وعبارته لو قال الحمد
 لله لغطاسه ورجح لا يحل والخطيب اذا عطس وقال الحمد لله
 جازله الاقتصار عليه والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية
 على المذبح قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 فاما عند الجمعة الواجب مجرد الذكر قال الله تعالى فاسمعوا
 الى ذكر الله وقد وجد فلهذا جاز **قوله** تكميل في النيابة في
 النية **قوله** فيه انه لم يذكر عقب هذه الترجمة شيئا
 تكون النية فيه بطريق النيابة وح كان الصواب في الترجمة ان
 يقال تكميل في عدم جريان النيابة في النية اللهم الا ان يقال
 اراد النيابة في النية وجودا او عدما وقد ذكر الشافعية انه
 يجوز التوكيل في النية اذا افتقرت بالفعل كمنفرة الزكاة
 وفتح الاضحية فانه يجوز ان يوكل من يدبح وينوي ولو نذر
 صوم الدهر واقطع يوميا بلا عذر ولو نذر عليه قضاء
 جازله ان يوكل من يصوم عنه وينوي في حياته ذكر ذلك الزر
 في قواعد **قوله** وفرغ على ذلك من الفقه اخبر هذا
 المقدرع الظاهر انه من المم وهو غريب فان الذي شرط
 قصده المتأد منه الكلام فلم يستعمل كلام التام الصياد منه
 كلاما بعضهم فان هذا من مخالطة اليقظان لكلام انتهى **قوله**
 ولم ار الان حكم ما اذا كلف مني عليه قيل مقتضى استراط الفقه
 في الكلام ان لا يحث انتهى **قوله** هذا القائل فهم ان قوله
 مني عليه حال من الفاعل فقال ما قال ولم يبينه الى ان مقتضى
 كلام المم انه حال من المفعول كما يما في المسئلة التي قبلها التي
 فرعها على القاعدة وان كان مخالفا في ذلك المقتضى كما تقدم
 التنبه على ذلك فلا تغفل **قوله** ويجري هذه القاعدة في العود
 اخبر عليه كيف يخرج عليها ما وقع في القرآن مع انه يلزم عليه
 ان يتكلم الله بشي لا يقصده تعالى الله عن ذلك ويحاط بان
 المقصود انما هو افاة المعنى المراد منه لا كونه شعرا فهو وان
 وافق الوزن الشعري لكن ليس المقصود منه الشعر فتأمل
 فانه من مدارك الافهام ومزالق الاقدام **قوله** فيه نظر فان

كشي

من

الشارح عز وجل علم الوزن وأراد به وعلم أن فيه فائدة وحكمة
 وإذا كان كذلك فلا يخرج ما وقع من كلام الله تعالى منطوقاً بقيد
 القصد فتأمل وأصل هذا الإشكال ذكره علامة المغرب بن زروق
 في شرح الخرزجية ولم يجيب عنه فقال وهذا أي إخراج ما وقع
 في كلام الله منطوقاً بقيد القصد في غاية الإشكال لأنه أنما يتم
 في كلام من يصح منه الذهول والغفلة **قوله** كقوله عليه الصلاة
 والسلام هذا نتاج **أقول** أنما يتأتى الاستشهاد به على أن
 الرتبة شعراً ما على القول بأنه ليس بشعر وإنما هو من متعقبات
 فلا وأيضا أنما يتأتى الاستشهاد به على رواية كسر التامع
 الاشباع أما على رواية سكونها فلا والله تعالى أعلم

القاعدة الثالثة

قوله اليقين لا يزول بالشك قبل الإشكال مع اليقين فكيف
 يرتفع ما لا وجود له ويمكن أن يقال الأصل المستيقن لا يزول شك
 طاري عليه ثم اليقين طائفة القلب على حقيقة الشيء يقال
 يقين المأني المحض إذا استقر فيه والشك لغة مطلق التردد
 وفي اصطلاح الأصوليين استوائ طرفي الشك وهو الوقوف بين
 الشيئين بحيث لا يميل القلب إلى أحدهما فإذا ترجح أحدهما ولم
 يطرح الآخر فهو ظن فان طرحه فهو غالب الظن وهو بمنزلة اليقين
 وإن لم يتجح فهو وهم وأما عند الفقهاء فهو كاللغة في ما يتر
 الأبواب لا فرق في المتساوي والراجح كما راعى النووي وذكر هذا
 إنما قالوه في الأحداث وقد فرقوا في مواضع كثيرة بينهما ولبعين
 متاخر في الأصوليين عبارة أخرى وأجر متاخرناه مع زيادة على
 ذلك وهو أن اليقين جزم القلب مع الاستناد إلى الدليل القطعي
 والاعتقاد جزم القلب من غير استناد إلى دليل قطعي كاعتقاد
 العامي والظن يتصور من أمرين أحدهما اقوي من الآخر والوهم يتصور
 من أمرين أحدهما أضعف من الآخر والشك يتصور من أمرين أحدهما
 على الآخر انتهى ثم اعلم أن الشك على ثلاثة أضرب شك ظاهري أصل
 المحرم وشك ظاهري أصل مباح وشك لا يعرف أصله فالأول
 مثل أن يجد شاة قد بوجه في بلد فيها مسلمون ومجوس فلا يحل

حتى يعلم أنها ذكاة مسلم لأن أصلها حرام وشكها في الذكاة
 المبيحة ولو كان الغالب فيها المسلمين جاز الأكل عملاً بالغالب
 المفيد للطهورة والثاني أن يجد ما متغيراً واحتمل تغيره
 بنجاسة أو طول مكث يجوز التطهير به عملاً بأصل الطهارة
 والثالث مثل معاملة من الكثر ماله حرام ولم يتحقق الماخوذ
 من ماله عن الحرام فلا يحرم ميايقته لا مكان الحلال وعدمه
 التحريم ولكن يكره خوفاً من الوقوع في الحرام كذا في فتح المذتر
 هذا وقد نقصت هذه القاعدة بالمسئلة الأصولية وهي
 جواز نسخ القرآن بخبر الواحد والجواب أنه لم يرد باليقين القطع
 على أن الشيء الثابت بشئ لا يرتفع إلا بمثله والنسخ خبر الواحد
 سواء وجوب العمل وهو كاف في الأحكام كذا في قواعد الركني
قوله رواه مسلم الخ طائفة ليس في البخاري وظ أيضاً أنه في مسلم
 بهذا اللفظ وليس كذلك بل هو في الصحيحين لا بهذا اللفظ
 والذي في الصحيحين عن عبد الله بن زيد قال شكى إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم الرجل يخجل أنه يجد الشيء في الصلاة قال لا يضر
 حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً انتهى قيل هذه القاعدة تدخل في
 جميع أبواب الفقه والمسائل المخرجة عليها تبلغ ثلاثة أرباع
 الفقه وأكثر **قوله** وذكر الوجه أي وجه طهارة الثوب بغسل طرف
 منه **قوله** يغسل بعضه متعلق بقوله أي وقع الشك في قيام
 النجاسة وفي أكثر النسخ ووقع ولا صيغة له ولا يظن لتقديم
 المأمول على قائله هنا نكتة **قوله** وهو الاحتياط وهو العمل
 بأقرب الدليلين **قوله** وخاصة أي خاصية بقدر الإشكال في
 التعليل **قوله** يوجب البسة جميلة يوجب خزان في قوله أن
 شئت الشك الخ ووقع في أكثر النسخ قبل قوله يوجب لفظ الذ
 وهي محرفة من لفظ الذي كما في بعض النسخ ووقع في بعضها
 الدم وهي أولى من نسخة الذي **قوله** ومن ضرورة صدور
 قبل هذا الضمير للطرف أو للتأني من الثوب كل محتمل انتهى
 أقول لكن سياق الكلام يقتضي رجوعه للتأني كما هو في قوله
 جازت الصلاة معه وذلك لأنه قبل النجاسة كان طاهر يقين

ي

حي

قوله فانه ح اي حين اذا وجب ثبوت الشك في كون الطرف المعضول مكان النجاسة والرجل المخرج المعضول الدم الشك في طهره باح
 واما حجة دمر الباقي **قوله** لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت
 اليقين اجم ورمانة قد تصور فيما اذا ثبت حكم لمحل معلوم من
 شك في زوال عينه باحتمال وجود دليل الزوال وعدمه على
 السواء كما اذا شك في الحديث بعد تيقن الطهارة او عكسه او
 يتخذ ذلك من الاحكام كالطلاق والعنف بخلاف مثل مسئلة
 الثوب والذمي فان النجاسة وحرمة القتل لم تثبت يقينا في
 محل معلوم بل تثبت لمحل مجهول مع ان ضدها وهي الطهارة
 وحل القتل كان ثابتا يتيقن لمحل معلوم الا انه امتنع العمل
 به لثبوت ذلك المجهول فيه يقينا فاذا زال اليقين ووقع
 الشك في بقا ذلك المجهول وعدمه لا يمتنع العمل بما كان ثابتا
 يقينا لان اليقين لا يزول بالشك والاصل في ان الشك قسمان
 قسم طاري على اليقين اي حاصل باخر خارج عنه وشك طاري
 باليقين اي بمعارضة دليل مع دليل اخر فالاول لا يزول اليقين
 والثاني يخرج عن كونه يقينا بيان ذلك ان الشك انما ينشأ
 عن عدم الدليل او عن تقابل دليلين متساويين متحدين زمانا
 ومكانا حتى لو اختلف زمانهما يكون الاخر ناسخا للاول اذا كان
 دليل الوجود دون النقص وان اختلف محلهما فلا تقابل وان
 جهل حصل الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الاخر والبقا
 فيه فاذا ثبت حكم يقينا لمحل معلوم فالشك في ثبوت ضد ذلك
 الحكم لذلك المحل انما يتأتى في عدم دليل او في تقابل دليلين
 متساويين يقتضي اخرا ما بقا الحكم الاول والاخر عدمه ووح
 يتساويان ويبقى الحكم الاول بدليله فهذا معنى قولهم
 اليقين لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك
 اما اذا ثبت حكم يقينا لمحل مجهول فممكن ان يقال الشك
 في دليل معارض له دليل مساو له يثبت ضد ذلك الحكم لان المحل
 لما لم يكن معلوما لم يتيقن كون الدليل الاخر ناسخا بل احتمال ان
 يثبت ضد الحكم في المحل الاول فتكون ناسخا فان ثبت في محل

هذا هو القسم الثاني من قسمي الشك وهو الشك في ثبوت الحكم لان الدليل على ثبوت الحكم قد زال او قد اختلف دليله مع دليل اخر متساو له فيكون الشك في ثبوت الحكم

اخر

اخر فلا يكون ناسخا احتمالا على التساوي فحصل الشك ضرورة في
 بقا الحكم في المحل المجهول وعدمه وهو ايضا في القسم من قسمي
 الشك وهو ناسخ من اليقين الاول مع معارضة وليس بشك
 خارج عنه ورد عليه كناية القسم الاول وهو يقتضي الرجوع
 اليقين اخر غير اليقين العارض فتأمل وامر النظر فان
 الامام الرباني يجهل من الحسن الشيباني لم يضع تلك المسئلة
 في السير عن غير تحقيق خصوصاً وهي في امر القتل الذي هو عظيم
 الخطر يدرى بالتبينات والله تعالى الموفق انتهى قلت وهو تحقيق
 بالقبول تحقيق **قوله** ثم قسم طهر لوقوع الشك اجم هذا خلاف
 التحقيق والتحقيق انه لا يظهر وانما جاز لكل الانتفاع للشك
 فيها حتى لو جمع عادت كناية البحر للم **قوله** ويندرج في
 هذه القاعدة قواعد صريح فيما قلناه في اول فن القواعد من
 ان المراد بالقواعد الكلية القواعد التي تدخل قاعدة منها تحت
 قاعدة اخرى لا الكلية بمعنى العقد على جميع الافراد بحيث
 لا يخرج فرد **قوله** الاصل بقا ما كان على ما كان لان الاصل في
 الاشياء البقا والعدم طاري **قوله** من يتيقن بالطهارة وشك
 في الحديث يعني التحقيق او الحكمي فشمع ما لو شك هل نام وهل
 نام متمكنا او لا او زالت اخذ في اليقن وشك هل كان قبل
 اليقظة او بعدها **قوله** ولو تيقن الطهارة والحديث وشك في
 السابق اجم في فتح المذهب للعلامة محمد السمرقسي ما نصه من يتيقن
 الطهارة والحديث وشك في السابق فهو مبرأ للتذكر فيما قبلها
 فان كان محدثا فهو لان متطهر لانه يتيقن الطهارة بعدها فك
 الحديث وشك في استفاضها لانه لا يدري هل الحديث الثاني
 قبلها او بعدها وان كان متطهرا فان كان يعتاد التجديد
 فهو الان محدث لانه متيقن محدثا بعد تلك الطهارة وشك
 في زواله لانه لا يدري هل الطهارة الثانية متاخرة عنه ام لا
 بان تكون والي بين الطهارتين انتهى ومنه يعلم ما في كلامهم
 من القصور **قوله** راي البيلة بعد الوضوء مثلا **قوله**
 صوابه سائلة كانه حال من البيلة ولا بد من مطابقة الحال لصاحبها

ثانياً وتذكيراً **قوله** ومن فروع ذلك ما لو كان الزيد على عمر والف
 اخ في فتح المدبر على الزيد على عمر والفا فاقام عمر وبينه بالاداء
 او بالبر فاقام زيد بينه ان عمر اقر له بالف مطلقاً لم يثبت هذه
 البينة شئ لا احتمال ان الالف الذي اقر به هو الالف الذي علمنا هو
 قامت البينة بآرائه فلا تستغل في منه بالاحتمال **قوله** لا يقضي
 بفساد الحجة مفهومة القضاء بفساد الكون **قوله** احتياطاً عاماً لا
 بالظاهر من قبيل تدخل المفعول لا يخله على قوله تعالى عزنا
 لا يحد واما قال في الكشاف عزنا مفعول له وناصبه المفعول
 الذي هو عزنا قال الطيبي على التقادير في المفعول له انتهى وهو
 مما لم يثبت عليه اصحاب متون العربية وترويضها فلا يحفظ **قوله**
 وان كل فان لم يستبين له شئ لا قضا عليه لان اليقين لا يزك
 الا بمثله ولان المتيقن دخول الدليل في الوجود واما الحكم بقايه
 فظني لان القول بالاستصحاب والامارة الموجبة عدم ظن بقا
 الدليل دليل ظني ايضا فتعارض دليلان ظنيان في قيام الدليل
 وعدمه فينتج ان فيعمل بالاصل وهو بقا الدليل **قوله** لا قضا عليه
 في ظاهر الرواية قيل عليه في ان الظن كاف في ترتيب الاحكام قضيه
 وجوب القضا عليه وان لم يستبين له انتهى ومن ثم قيل يجب ان
 يحل ما في ظاهر الرواية على مجرد الشك فقد نطق الظن عليه ما
 اذا حصل ظن حقيقي فيجب كما صرح به في الخاتمة قال وان ستر
 واكثر رايه ان النحرطالع قال مشايخنا عليه ان يقضي في ذلك اليوم
 وبذلك على ذلك التعليل للحكم المذكور بقولهم اليقين لا يزك
 بالشك **قوله** وفي الكفارة روايتان في البدائع الصحيح
 عدم الوجوب قال لان احتمال الغروب قائم فكانت الشهادة
 ثابتة وهذه الكفارة لا تجب مع الشهادة **قوله** ادعت المرأة غدر
 ووصول النفقة اخ فيل يشك على هذا انهم قالوا لو ادعت المرأة
 مرضي عدتها في مدة متصلة صدقت مع ان الاصل بقا العدة فقد
 قالوا لو ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة في
 صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاؤها ويشكك ايضا بان
 المؤدع لو ادعى مرق الوديعة او ادعى الهلاك فالقول قوله مع ان

الامر

الاصل البقا **قوله** ولو اختلفا بعد عدة في الرجعة فيها اخ في
 فتح المدبر ولدت وطلقها فقال طلقا طلقت بعد الولادة وفي الرجعة
 وقالت قبلها فلا رجعة ولم يعتنا وقت الولادة ولا للطلاق
 فالقول قوله لان الاصل بقا سلطنة النكاح فان اتفقا على يوم
 الولادة كيوم الجمعة وقال طلقت يوم السبت وقالت الخميس
 فالقول قوله لان الاصل بقا النكاح يوم الخميس وعدم الطلاق
 او على وقت الطلاق واختلفا في وقت الولادة فالقول قوله لان
 الاصل عدم الولادة اذ ان **قوله** ولو اختلفا المتبايعان في
 الطوع اخ وكذا الحكم في الصلح والاقرار كما في الخاتمة وذكر في
 المخطط الزهاني لو اختلف المتبايعان في الطوع والكره قال
 القدر الشهيد في الصغيري كخا بقول او لا ان القول قول من
 يدعي الكره وهو البايع لانه يتكرز والملك قال وكان اتقا
 الامام الاسيبجا في افتي به وذكر ايضا في اقرضمان المكاتب
 ان المولى مع المكاتب اذا اختلفا في الصحة والفساد ان القول
 قول من يدعي الصحة والبينة بينة مدعي الفساد والنكته في
 شرح المختصر لعصام ان مدعي الفساد يدعي بحقوق شرط زائد
 والاخر ينكر فعلى قياس هذه المسئلة يجب ان يكون القول في
 مسئلة الطوع والكره قول مدعي الطوع والبينة بينة مدعي
 الاكره هذه الجملة ذكرها القدر الشهيد واما القول على قياس
 هذه العبارة الثانية القول قول مدعي الطوع لانها اتفقا
 على وجود عقد واحد وعلى قياس العبارة الاولى ان ادعى البا
 الاكره على البيع باق من القيمة فالقول قول البايع لان
 البايع يدعي في الاكره يدفع الاستحقاق عن نفسه وان ادعى
 البيع بمثل القيمة فالقول لمن يدعي الطوعية وهو المشتري لان
 البايع يدعي الفساد لا يدفع الاستحقاق عن نفسه انتهى
 وفي التنزيل خاتمة الفاضل قول من يدعي الطوع والبينة بينة
 الاخر في الصحيح من الجواب وقال بعضهم بينة الطوع اولى وان
 اختلفا فادعى ان البيع كان تلجئة والاخر ينكر التلجئة لا يقبل
 قول من يدعي التلجئة في البيع والتلجئة في البيع ان يقول الرطل

صحي

يع

لغيره ان يبيع داري منك بكذا ولست بذلك بيع بل ببيعة ويشبه
على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط وهذا البيع يكون
باطلا بمتزلة يبيع البازل **قوله** وباعتبار ان الشك في حال
حياتها محرمه انما ملك الغير لا يظهر غير هذا **قوله** قاعدة
الاضل براءة الذمة في فتح المذتر ومنها من يصنع القرض ملكه
على ان تترك بدله فلو اختلفنا في ذكر البذل فالتقوك قول الاخذ
لان الاصل براءة ذمته **قوله** ولذا كان القول قول المدعي عليه
انما اذا تعارض الاصل والظاهر فيعلم مما ذكره الحال
ابن الهمام في شرح الهداية عند قوله واذا قال الزوج بلفظك
المخير **قوله** قاعدة من شك هل فعل في فتح المذتر اعلم ان مراد
الفقهاء بالشك في المأ والمحدث والتجاسة والقتلة والعق
وغيرها هو التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء كان الطرفان
في التردد سواء اؤخذ منهما راجحا فهذا معناه في استعمال الفقهاء
انما اصحاب الاصول فانهم فروا بين ذلك وقالوا التردد ان
كان على السواء فهو الشك وان اؤخذ منهما راجحا فالراجح ظن
والمرجوح وهم انتهى وقد تقدم لنا في ذلك كلام **قوله** فالاضل
انه لم يفعل **قوله** ينبغي ان يقيد في الصلاة بما اذا كان في
الوقت لما في المخالفة في فصل مسائل الشك شك في صلاة انه هل
اهاها ام لا فان في الوقت كان عليه ان يعيدها وبعد خروج
الوقت لا شيء عليه انتهى وهذا سقط ما اورد بعض الفضلاء على
قول المم الا في قربا شك في صلاة هل صلاها اعاد في الوقت من
قوله القاعدة تقتضي الاعادة ولو بعد الوقت فما حيزه التقيد
انتهى وقول بعض الفضلاء اعاد في الوقت اي اثر الوقت والافلا
بحق ما فيه انتهى وازاد ما فيه ما قال البعض وقد علمت سقوطه
قوله الا ان تشتغل ذمته بالاصل الظاهر ان المراد بالاصل الفعل
وح فلا وجه للاستثنا المذكور فتأمل **قوله** ولذا قال في
المنقط ان في شك عليه الصحيح انه يجوز الابدان صلاة الفجر والعصر
فقد فعل ذلك كثير من التكليف شبهة الفساد كذا في المضمرات
وفي الظهيرة قيل تكبره وقيل لا تكبره ويقر في جميع الركعات

الفاحة

الفاحة والسورة **قوله** الا اذا كان الكبر طنة فسادها يعني يسيح
كما هو الظن من العبارة وقية انه اذا كان الكبر الظن هو المقيس
كيف يكون القضاء مستحبا اللهم الا ان يدعي ان الاستثنا منقطع
فتأمل **قوله** لان الشك في صدقة شك في الصلاة قيل عليه فيه
ان الشك في الصلاة بعد الفراغ منها لا يوجب عليه شيئا وظاهر
قوله يعيد احتياطا وجوب الاعادة عليه انتهى **قوله** ولو صلى
ركعة بنيتة الظهر مع قوله ثم شك انه في العصر قيل لعل صورة
انه نوي الظهر الفائية في وقت العصر المحاضر ليكون الشك انه
في العصر اي المحاضر ويجوز ان نوي الظهر المحاضر وشك في الشا
انه في العصر الفائية انما الظاهر من كونه شك في الرابعة انه
في الظهر ان المراد الظهر الاول لان المعرفة اذا اعيدت معرفة
فالثانية عين الاولى **قوله** يعيد الظهر احتياطا قيل عليه
قد تقدم ان من شك في ركوع او سجود وهو فيها اعاد وان
كان بعد ها فلا وفي هذه المسئلة هو ليس في الظهر وانما هو
العصر وفي قوله احتياطا وجوب عن ذلك انه علم ان الاول
من غير الاحتياط وهذا على سبيل الاحتياط فافهم **قوله** فان لم
يعد فلا شيء عليه قيل لا يشكل عليه وجوب الترتيب لان كون
السجدة المتروكة من الظهر ليس مظنونا بل هو مشكوك فيه والظ
ان اعادة الظهر ليست واجبة بل مستحبة ولا يجب اعادة
العصر **قوله** او هل احدث او لا قيل ينبغي ان لا يكون الشك في
هذه الصورة كالشك في غيرها لانه متيقن بالوضوء فلا حكم
بما حدث **قوله** شك في القمير انها الاولى او الثانية في نسخة
او الثالثة وهي اولي كما ذكره الشيخ كما ان الذين قليلا جمع **قوله**
وقد قدر الشهيد ليس على سبيل الوجوب بل ليا كد به رفع
القيام **قوله** ثم صلى ركعتين هو ملائم لما سبق على تقدير انه اول
شك حصل له اذ تقدم انه يشك في عذر عروضة وغير ملائم على
تقدير خلافه لان الحكم فيه التحري ليعطيه غالب الراي والاي
على الاقل **قوله** وان كان الشك في سجدة قيل عليه لم يظهر له
معنى محصل **قوله** فسدت صلاته اي لاحتمال انه قد اثالثه

نية

بالسجدة الثانية وخلط المكتوبة بالنافلة قبل تمامها الى المكتوبة
نفس المكتوبة كذا في الخاتمة **قوله** يمكن اصلها لانه ان كان
صلي ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثابته في يجوز
ولو كانت ثالثة من وجه لا نفس صلاة عند محمد لانه تذكر في
السجدة الاولى انتقضت تلك السجدة صلاة وصارت كأنها
لم تكن كما لو سبقه الحديث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة
وهي مسئلة زه التي انكرها ابو يوسف عاكي محمد وقال من صلاة
فسدت يصلها الحديث كذا في الخاتمة **قوله** وترقع السجدة
بالرفض ارتقاءها بالحديث قال العلامة الحلبي في شرح المسئلة
بعد تقرير هذه المسئلة ما نفقه فيرفضها ويقعد ويتشهد
ثم يصلي ركعة اخرى **قوله** شك هل طلق ام لا يقع قال المصنف
في فتاويه ولا اعتبار بالشك **قوله** وان قال عزمت على انه
الثلاث بتركها طر وجوب الترتيب وان طر في نفس الامر انها
واحدة **قوله** وان صدقهم مضموم انه لو ثبت على طر خلاف
كلامهم ياخذ بظنه **قوله** ان كانوا اعدا ولا فيه ان الكلام في اخبار
العدول **قوله** وان استويا عمليا بشدة ذلك فتدبر في اذاه
استويا ان يؤخذ بالاقول لانه هو المتيقن ولان الاصل العدم
قوله كقولهما بالنقض بالمباشرة الفاحشة فيه ان القائل
بالنقض بذلك ابو حنيفة وابو يوسف لا ابو حنيفة ومحمد **قوله**
وكقول الامام في الفارة المبيته فانه يوجب اعادة ثلاثة ايام على
من توصل منها اذا كانت مستضحة والا فمذ يوم وليلة احتلالا
وقالا يحكم بنجاستها من وقت العلم بها مطلقا وهو القياس
وقوله استخلصان واذا علم وقت الوقوع فمن وقته **قوله** ينبغي
لزوم القدر المتيقن في كل الظاهرية ليس على سبيل الوجوب
وانما هو نوزع لان الاصل براءة الذمة **قوله** ينبغي ان يلزم الاكثر
عليها وعلى المقام ان شك في مسئلة القتلة في
تعيين الفاحشة مع الجزم بآنها واحدة فلا يجوز عن العمد
الا بقضا الخمس والشك في القسام ليس وزانه لانه منزوع فيها
عليه من الاقل والاكثر وقضية كلامهم في نظيره الاخذ بالاقول لانه

المتيقن

المتيقن فتأمل **قوله** ثم رايت في البرازية **قوله** ان الذي
في البرازية خلف ونسي والذي الكلام فيه حالف وشك ولا شبهة
في ان النسيان غير الشك بخلافه باطل اي فلا شيء عليه قبل
امنا الطلاق والعتاق فانها لا يقعان بالشك واما المختلف
بانه فلا ان الاصل براءة الذمة فلا يجب الكفارة بالشك انتهى
وفيه تأمل **قوله** يحمل على اليمين بانه هذا هو الظن لان الحلف في
الطلاق والعتاق غير مشروع فيجب حمل المسلم على الاثبات
بالشروع دون المحذور **قوله** يحمل على الاقل حكما في
اختصار كتاب طالب ليل وجارف سبل في رجل خلف على شيء
انه لا يفعل له ونسي اليمين المحلوف بها فادرك اطلاق في امره
عتاق ام حج ام صدقة وفعل الشيء المحلوف عليه ما حكم الله في
حقه وقد قيل يلزم على مذهب مالك جنيب الايمان وفيه حرج
وضيق وعلى مذهب الشافعي كفارة بيمين **قوله** قاعده
الاصل العدم فيكون رد عليها التوقا ان لم ادخل فانت حر وادعى
العدم عدم الدخول لتبنت الجزية قالوا البقول للمولى مع ان
الاصل عدم الدخول فتأمل **قوله** براد على ذلك ما ذكره
العمادي في الفصل الثالث فيمن يصلح خصما للغير رجل وهب
لغيره رجل شيئا ثم اراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان
العبد مائفا وما يقضي له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضي له
بالرجوع مالم يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال
الواهب لا انت ما دون فالحق قول الواهب مع بيمية استحقا
انتهى ويزاد ايضا ما في الخاتمة اذا وهب رجل شيئا واراد الرجوع
فادعى الموهوب له هلاك الموهوب فالحق قوله ولا يمين عليه
انتهى ويزاد ايضا ما ذكره الفقيه في النوازل قال السارق قد
استملكته وقال صاحب المال لم تستملكه وهو عندك قائم هل
يخلف قال يجب ان يكون القول قول السارق ولا يمين عليه انتهى
ويزاد ايضا ما في القضية رجل كان ينصرف في غلات امرأته ثم
ماتت فادعت ورثتها ان ذلك لغيرها ففعلها الضمان
وقال الزوج بل ما ذنبا فالحق قوله وقد نقله المصنف في الغصب

ويزاد ايضا ما في البحر للمم لو اختلفا في هبة المهر فقالت هبت
 لك بشرط ان لا تطلقني وقال بغير شرط فالقول قولها انتهى
 ويزاد ايضا ما في الحاققة لوقال ان شربت مسكرا ابرأ منك
 فانت كذا وشربة ثم اختلفا في الاذن فالقول قوله والبيته لها
 انتهى ويزاد ايضا ما في التصرفية لوقال ان ذهب البيت ابي
 بغير اذنك فانت طالق فادعى اذنها وانكرت فالقول له لانه منكر
 وقوع الطلاق انتهى **قول** القول قول نافي الوطريق ينقض عليه
 ما في البرازية اخبرت ان الثاني جامعها وانكر الجماع خلت للاول
 ولو على القلب **قول** خبرت يفيدان الاختلاف بعد مضي
 الحيض وحاصله ان الاصل عدم ما لم يمارضه نفي اخر **قول**
 وان قلن يثبت التقدير بنون الجمع لبيان الاولى والافلح
 يكفي بقولها والاشارة الى حوط كما افاده المم في البحر وحاصله
 القول في هذه المسئلة انها ان كانت ثيبا فالقول قوله ابتدا
 وانتهى فان نكل في الابتدا يؤجل سنة وان نكل في الانتهاء تخير
 وان كانت بكر اثبت العنة فيه بقولهن فيقول او يفرق **قول**
 والقول قول الشريك والمضارب قتل وكذا الوصي اذا قال
 لم اخرج في مال اليتيم وهي واقعة الفتوى في زماننا وانما الكلام
 الى ان الوصي هل يجب عليه ان يخرج ويربح في مال القاصرام لا ولم
 يقع الوقوف على نفس المسئلة والظاهر عدم الوجوب انتهى قلت
 ما استظهره مترج به في معنى المضي **قول** وكذا في مقدار راس
 المال لان الاصل عدم الزيادة قبل هذا مقتدر بما اذا قال
 اعطيتني ما لوقال اخذت بعد هلاك المال فالقول لري
 المال تحاي في العتائية والظهيرية وغيرهما **قول** وقال القضاة
 غصبا فهو ضمان لا يقال ينبغي ان تكون القول للاخذ كما في الاولى
 لان القول انما في الاولى اتفاقا على جواز التصرف للاخذ
 بخلاف الثانية وهو الفرق **قول** ولو قال اعطيتها وديعة
 لا يخفى انه لا فرق بينهما وبين سابقتهما الا بقوله في الاولى
 اخذتها وفي الثانية اعطيتها مع زيادة دعوى الملاك في
 الاولى ولا يظهر لذلك تاثير في اختلاف الحكم فتأمل **قول**

فالقول

فالقول للدافع اي مع يمينه **قول** لان مدعى الهبة لعلة الهدية
 او لعلة الاول الهبة **قول** لان في المانع شك **قول** هذا
 التعديل لا يناسب كونه من افراد هذه القاعدة والمناسبات ان
 يقول لان الاصل عدم دخول الدين **قول** تنبيه ليس الاصل
 مطلقا قيل خرج عن هذا الاصل ما لوقال ان لم تدخل الدار
 اليوم فانت طالق فقالت لم ادخلها وقال الزوج دخلتها
 فالقول له وما لوقال لها ان لم اجامعك في حضانةك فالقول
 له انه جامعها مع انه يدعى صفة عارضة والاصل عدمها وكان
 على المم ان يذکر ما خرج عن هذا الاصل كما هو دانه انتهى قيل
 عليه يمكن ان يقال ان الزوج هنا يدعى صفة اصلية وهي
 ذلك النكاح الثابت له ويكرز وقوع الطلاق والبراة تدعى
 زوال الملاك الثابت بيمين والاصل في الصفات الاصلية
 الوجود **قول** وقيل في البول يعيد من اخر ما بال قبل هو اصح
 من الاول لصديق الاول بما اذا كان اخر حدث اخرته بالرفاف
 او القوي وكان المروي في الثوب مثلا بولا فانه يعيد من وقت
 الحدث بالقوي او الرفاف وعلى الثاني من اخر بول باله **قول**
 يعيدها منذ ثلاثة ايام وليا لها قد يقال فغنية القياس
 على مسئلة البير اذا لم تنتفخ الفارة ولم تنفسخ الافادة منذ
 يوم وليلة كما لا يخفى كما سيصرح به قريبا **قول** وقد عمل النجاشي
 بهذه القاعدة ولذا كان قولها قياسا وقول الامام استحسانا
 وفي تصحيح القدوري نقل عن فتاوى العتاي المختار قولها
 وهو مخالفت لعامة الكتب فقد رجع دليله في كثير من كماله
 وقالوا انه الاحتياط فكان العمل عليه وذكر الاستصحاب ان ما عي
 بما هنا قيل يلحق للكلاب وقيل تعلف به المواشي وقيل ببيع مريثا
 المذهب او داودي المذهب **قول** عملا بالسبب لا بتعليل
 لقوله والا منذ يوم وليلة **قول** وخرج عن هذا الاصل مسئلة
 الكترج قيل التقدير يكون الزوج ذميا اتفاقا لا اخترازا
 فالحكم كذلك لو كان مسئلا وله اميرة نصرانية فجات بعد موته
 مسئلة وقالت اسلمت قيل موته **قول** فالقول لهم لان المرأة

ونفي

ادعت ما هو حادث من كل وجه لان الاسلام بعد الكفر حادث
من كل وجه فكانت مدعية فلا يقبل قولها الا بحجة كما في المحل
البرهاني **قوله** مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون لها وهو
اضافة الحادث الى اقرب اوقاته **قوله** وانما خرجوا عن هذه
القاعدة لاخلل بحكم الحال ان يعلم ان من يقول ان القول
قولها لان الاسلام حادث والاصل في الحادث ان تضاعف الى
اقرب اوقاتها واقرب اوقاتها ما بعد الموت فيضاف اليه وقال
المشايخ سبب الجرحان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى بحكمها
للحال كما في جري ما الطائون وهذا الطاهر يقتضيه الدفع
ولا يصلح للاستحقاق وهي تدعي به الاستحقاق ويصلح للدفع
وهم يدعون به الدفع فكان القول قولهم **قوله** وكما لو ارشأ
قبل هذه المسئلة تشكل على مسئلة ما لو وهبت مهرها زوجها
وماتت فقال كانت في الصحة والورثة كانت في المرض والقول
للزوج كما في الكفر وغيره ومقتضاه ان تكون في مسئلة الاقرار
الحكم كذلك او بالعكس لكن في المخالفة التصريح بان المعتدان
القول قول الورثة لا الزوج فيدفع الاشكال ويصار بالحكم
فيه ما على منوال **قوله** والبينة بيينة المقرلة ولو اقامتا بيينة
قبينة ايضا كما في الخلاصة وسند كوفي الاقرار **قوله** وخرج
عنها ايضا ما لو قال العبد قال بعض الفضلاء وما خرج عنه
ما في جامع الفضولين هلك المستاجر على حفظه فقال الاجير
هلك بعد تمام السنة وقال المستاجر بعد شهر فالقول للمشتا
وانما لم يضاف الى اقرب الاوقات حتى يصدق الاجير لان الاصل
المذكور ظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق وعرض الاجير على الاجر
قوله وكذا اذا زعم المتأخر منه انه فعله قبل تقليد القضا
وادعي القاضى انه فعله بحال قضاه كان القول قوله
لانه استند الى حالة منافية للضمان هذا تقرير كلامه وقية ان
فعل القاضى حادث اضيف الى اقرب اوقاته فهو من افراد القضا
لا مما خرج عنها وحشكل التشبيه فتأمل **قوله** وكذا الوكيل
اي يخرج عن الاصل على احد التقديرين لانه اذا كان المبيع قائما واما

القول قول الموكل لم يخرج ح عن الاصل وانما يخرج عنه اذا
كان مستهددا كما شرع المراد بقول الموكل بعد الغزل اي بعد العلم
بالغزل لان تصرف الوكيل بعد الغزل قبل العلم نافذ انتهى
قوله كان القول للوكيل لا نكاه الضمان في المستهدك وادعي
خروج المالك في الغلام عن الموكل ومثله الغلة المستهدكة والقتا
قوله وكذا في مسئلة الغلة اي يعني ان السيد ادعى ان الغلة
اكتسبها وهو عند وقال المصدق اكتسبها واما مقتضى
فالقول له لانها قائمة في يده **قوله** لا يصدق في الغلة القائمة
اي السيد فيكون الحاصل ان الخروج عن الاصل يستلزم
القول للسيد بخلافه ما اذا كانت الغلة هائلة والا كان على
الاصل فهو تقييد للاطلاق السابق **قوله** وكذا في كل شيء
اخذ منها لا يحتاج للفرق بين غلة العبد القائمة فانه لا يقبل
قول المولى بخلاف غلة الجارية فان طاهر قوله وكذا في كل
شيء اخذه منها انه لا يقبل قوله لانه لا في الغلة القائمة ولا في غيرها
والفرق ذكره المص قال فاحاط بالفرق اي صاحب النهاية من
حيث ان المولى اقرب ما لها من ادعى التملك لنفسه
فيصدق في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك له **قوله** عند
الامام واي يوسف مع انه منكر للضمان باستناد الفعل الى الحالة
منافية للضمان **قوله** وتحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق قبل
صرح المص في الشرح بما يجاب به عن ذلك حيث قال اعلم ان
المقر اذا استند اقراره الى حالة منافية للضمان من كل وجه فانه
لا يلزمه شيء مما ذكرناه انتهى ورويات العبد يقال في ذلك ايضا
بان يقال كونه عبدا لا ينفي عنه الضمان من كل وجه لانه يضمن
قيمة فيما اذا كان مازونا ويضمن لو اتلف العبد الموهون كما
هو معلوم في المتن وكذا مسئلة القاضى فان كونه قاضيا
لا ينفي عنه الضمان من كل وجه لانه لو تعذر القاضى الجور كان
ضامنا كما صرحوا به ومما يدرك على ان المص لم يرض بما ذكره
البحر انه لم يذكره هنا وقال يحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق
وتصنيف هذا الكتاب متأخر عن البحر **قوله** لانه ولدت قبل

الشرع تملكها يعني كلا أو بعضا كما صرح به المصنف في البحر حيث
قال قال في المحيط وإذا ولدت الأمة المملوكة من الزوج شتم
اشتراها هو واخر تصير ام ولد للزوج لما قلنا ويلزم قيمة
تصيب شر نكاحها بالشر أصارت ام ولد له وانتقل نصيب
الشر بها بالضممان **قوله** تصير ام ولد عند فلات السبب هو الجزية
والجزية انما تثبت بينهما بنسبة الوالد منها كمالا وقد ثبت
النسب فيه فتثبت الحرمة بهذه الوسطة وقد كان المانع حين
الولادة ملك الغير **قوله** الاصل في الاشياء الاباحة ان ذكر
العلامة قاسم بن قطلوبغا في بعض تعاليفه ان المختار ان الاصل
الاباحة عند جمهور اصحابنا وقيد في الاسلام بزمان الفترة
فقال ان الناس لم يتركوا سدي في شيء من الزمان وانما هذا
بنا على زمن الفترة لا اختلاف الشرايع ووقوع التبرعات فلم
يقع الاعتقاد والوقوف على شيء من الشرايع فظهرت الاباحة
بمعنى عدم العقاب بحال يوجد له محترم ولا يبيع انتهى وذلك
هذا القول قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا لختبائه
خلق لنا على وجه المنه علينا والبلغ وجوه المنه اطلاق الانتفاع
فتثبت الاباحة **قوله** بعض اهل الحديث الاصل فيها الخطر
وذلك ليل ان التصرف في ملك الغير بغير اذنه لا يجوز **قوله**
وقال بعض اصحابنا الاصل فيها الوقف وذلك ليل هذا القول
ان طريق ثبوت الاحكام سمعي وعقلي والاول غير موجود وكذا
الثاني فلا تقطع على احد الحاكمين فان من قال بالابطاح عقل
يجوز ورود الشرح الشريف في ذلك بعينه بالخطر فينبغي له
من الخطر الى الاباحة وما وضع العقل عليه لا يجوز تغييره كشر
المنع كذا في تحفة الوصول واعلم ان ما فيه ضرر لنفسه او لغيره
خارج عن موضع الخلاف قيل هذه المسئلة متفرعة على ان
الحسن والقبح ذاتي او شرعي **قوله** والمحكم عندنا وان كان
ازليا جوبل سوا مطوي بقدره ان يقال اذا كان المحكم
عندنا ازليا ثابتا قبل الشرح وتغير الجواب بان نفس المحكم
وان كان ازليا عندنا لكن تعلقه بالتجيزي بافعال المكلفين

بشر

ليس بازي والمراد هنا عدم تعلق الحكم التجيزي بالفعل لا عدم
تعلقه العلمى فانه ازلي عندنا وانما كان التعلق التجيزي
منفيا قبل الشرح لعدم الفائدة لانه لو تعلق فتعلقه امتا
لفائدة الا اذا وهو غير ممكن قبل الشرح لانه عبارة عن الاشياء
بعين ما امر به في وقت وذلك موقوف على العلم به وبكيفية
ولا علم بشيء من ذلك قبل الشرح لقوله تعالى وما كنا معذرين
حتى نبعث واما لفائدة ترتيب العقاب على الترك وهو مستف
ايضا قبل الشرح لعدم الفائدة **قوله** والنيات المجزول
ان يعلم منه حل الذخات **قوله** ومنها مسئلة الزرافة بفتح
الزاي وضمها حكاهما الموهري حيوان طويل البدن قصير
الرجلين على العكس من البربوع وفي كتاب عجائب المخلوقات
لما كانت الزرافة ترعى الشجر ولقعات به جعل يد بها الطول
من رجليها ليمكنها ذلك بسهولة وذكر بعضهم ان الزرافة
متولدة من الناقة والضبع فتجني تولد خلقا الناقة والضبع
وقيل غير ذلك لكن الجاهل لم يرتض في كتاب الحيوان شيئا
ذكره من تركيب خلق الزرافة وسرده ردا بليغا **قوله** وفي
كافة المحاكم ان في شرح الزيلعي في الاقرار انه لو اعتق احد غيره
ثم نسبته لا يجبر على البيان **قوله** والفروج لا تحل بالفرق
اقول هذا مخالف لما تقدم قريبا عن كشف الاسرار فتدبر
قوله اعتقها واستخلفها اي حكم بعقبتها **قوله** واسقط
عنهن قيمة ادهن قيل عليه لا يخفى ما فيه وينبغي ان يقال
اسقط عنهن ربع قيمتهن لان القيمة تختلف ولا يجوز تعيين
قيمة ادهن بعينها انتهى **قوله** فيها ثمانية ما ذكر ان
لو كان الرقيق اربعة واما لو كان ازيد من ذلك او انقص فلا
والمهم لم يفرض المسئلة في الاربعة بل قيمتها هو اعم من ذلك **قوله**
ولم يخبروا المعتقة فيه زهدا فرض المسئلة ان لكل منهم حارية
ومن المعلوم معرفة كل حارية فما معنى قوله ولم يخبروا المعتقة
انتهى وفيه تامل **قوله** فان اخبر بذلك ثقة قبل شتم على
قوله لا يثبت الرضاع الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين

رة

لكنه يلازم قولهم يقبل خبر العذر في الديانات الا انه يخالف
 لما مشى عليه اصحاب المتون **قوله** ووطن صدقها قيل عليه فيه
 ان الهدية اما اياحة او تملك ولا اياحة في الابضاع والتملك
 يقتضي ايجاب وقبول ولم يوجد فكيف يحمل الوطى **قوله** قال
 في المضمرة انه في البرازية في متفرقات كتاب البيوع اشترى
 جارية يترجمها احتياطا ان اراد ولها انما ان حره ارقعت
 المحرمة وان امة لا يضره النكاح وخاصة الجوارى المحلوقة من
 الامتراك في بلاد ما لان عادة الامتراك بيع الاولاد والزوجات
 وهم اذا كانوا الكفرة فالبيع في دار الاسلام والميراث والذمي
 لا يملك بيع ولده في دار الاسلام فاذا باع في دار الحرب ان
 اقترجه منه كرها يملك وان خرج المشتري باختياره لانه
 فالاحتياط النكاح وسياق في السير تفصيل المسئلة انتهى
قوله والى اقرارها ان كانت كبيرة قال بعض الفضلاء ينبغي
 عدم التعويل على قولها الغلبة الجهل وعدم المعرفة لان
 الفروج يحتاط فيها انتهى وفيه تأمل **قوله** منها النكاح للوطى
 وعليه حمل قوله تعالى ولا تتكلموا ما كنتم اباءكم **اقول** هذا
 مختار صاحب المنار شق الفجر الاسلام لكن غامضة الشايخ وجمهور
 المفتون على ان النكاح المذكور في الآية هو العقد **قوله**
 ويجوز ان يلبس ان يكون ذلك مفهوما من الآية على القول بجواز
 الجمع بين الحقيقة والمجاز في سياق البقي **اقول** ليس في الآية
 نفى بل هي **قوله** لم ينفذ لمخالفة الكتاب **اقول** فيه ان هذه
 المخالفة مبنية على ما ذهبوا اليه من كونه حقيقة في الوطى وهو
 غير متعين فليس مخالفة للكتاب من كل وجه وجوابه انه مخالف
 له بالنسبة الى المحقق بخصوصه **قوله** وللحق مذكور في ظاهر
 شرحنا وهو ان حرمة الوطى منصوص عليها فلم ينفذ وضال الشايخ
 يحمل اصل المزنية وفروعها بخلاف التقيد انتهى وفيه ان
 الفرق المطلوب هنا بين الوطى والمستل بين الوطى والتقدير
 الا ان يقال يلزم من وجود التقيد وجود المست **قوله** واختلف
 في ولد البنت اخ قيل عليه ط اطلاقه انه لا فرق بين ان يذكر

بلفظ

بلفظ الجمع او الافراد مقتضا على الطبقة الاولى وغير مقتصر
 فهذه اربع صنود والصورة الرابعة وهي وقفت على اولادي
 واولاد اولادي لا خلاف فيها في دخول ولد البنت كما في الحاشية
 انتهى ورد عليه بانه ليس في كلامه اطلاق في تحمل التقيد لان
 المعنى انما ذكر صورة واحدة وهي صورة لفظ الافراد والاقتصر
 على الطبقة الاولى ثم قال واختلف في ولد البنت اتي في هذه
 الصورة لان كلامه في ذلك **قوله** وظاهر الرواية التي قوله وجم
 ما خذ من الاسماء ولم يعزه صاحب الاسماء لكن رأيت عزوم
 في الذخيرة **قوله** وهذا في المفرد اخ قيل يجوز ان يكون دخول
 الولد في صورة الذكر بلفظ الجمع مبنيا على ما ذهب اليه البعض
 من جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا كان اللفظ مجموعا
 كما اشار اليه من التمام في اصوله حيث قال والمحق ان هذا من مواضع
 جواز الجمع عندنا لان الاسماء ابا جمع **قوله** اما اذا وقف على
 اولاده دخل النسل كله اخ قيل عليه لكنه يحتاج الى تحرير فان في
 البرازية ما يخالفه ظاهر اوجه الاختيار فيه نقصان ولعله
 تدخل البطون كلها لعموم اسم الاولاد لكن يقدم الاول فاذا
 انقض فالشايخ ثم من بعدهم كاشرك في جميع البطون على
 السواء منهم وتعيدهم **قوله** الا ان يكون مثله لا يباشر ذلك
 قيل فانه لا يكون في سنة صارفة للكلام الى المزار **قوله** وان
 كان يباشر مرة اخ هذا الذي اعتمد قاضي خان وقيل ينظر
 في العين المبيعة ان كانت مما يشتر بها بنفسه لشرها لا بحث
 بفعل وكذا الا ان يقصد الا بفعل ذلك بنفسه ولا يوكيله
 فانه يحنث وان كانت العين مما لا يشتر بها بنفسه لخصتها او
 لغزوه لك يحنث بشر الوكيل كما في الكافي **قوله** ومنها خلف
 لا يبيع اخ في مجمع الفتاوى خالف لا يكت فامر فوزه فكتب
 والمحال انه سلطان لا يكت بنفسه يحنث انتهى وهو مشكل لانه
 من المسائل التي يحنث فيها بفعل المأمور وفيها لا يحنث شيئا
 احدهما ان كل فعل ترجع المحقوق فيه للمباشر فاما لا يحنث
 مباشرة المأمور **قوله** الاذن في النكاح يتناول الفاسد هذا

عند الامام وعند من لا يتناول الا الصحيح لان المقصود من
النكاح في المستقبل الاعفاف والتحصيل وذلك بالجماع واول
ان اللفظ مطلق فيجري على الملاقاة وبعض المقاصد من النكاح
خاصة في الفاسد كالنكاح وفائدة الخلاف في حق لزوم المهر
وفي حق انتهاء الاذن بالعقد فينتهي به عند وعند من لا ينتهي
واما الموقوف فلا ينتهي به اتفاقا والفريقين الاذن للمنفعة
بالنكاح وبين التوكيل بالنكاح فان التوكيل لا يتناول الفاسد
ولا ينتهي به اتفاقا وعليه الفتوى لان المطلوب فيه ثبوت الجماع
والاعفاف وهو بالصحيح واما اذا خلفه ما يتزوج فانه
يتناول الصحيح والفاسد واما التوكيل بالبيع فيتناولهما
لان الفاسد في البيع يفيد الملك بالقبض والمطلوب في الاذن
فمثل ما اذا اذن له في نكاح خرة او امة واما اذا كانت معينة
او لا وهو كذلك وما وقع في الهداية من التقييد بالامه المعينة
فالغاي في قوله بخلاف ما اذا اختلف لا ياكل من هذه النحلة اجماع
انما حثت باكل ثمرها وطلعت بالتقدير الحقيقية فصير الى الجماع
بالاجتماع والحقيقة والحقيقة المتعددة هي ما لا يضار اليه
الامتسقة او ما هي وما يمكن الوصول اليه لان الناس همجرون
وتركوه مثال المتعددة لو خلف لا ياكل هذه النحلة والمجاز
ان ياكل ثمرها وان لم يكن لها ثمرة قيمتها ولو تكلف واكمل من
عينها لا يجتنب في الصحيح ومثال المجورة لو خلف لا يضع
قدمه في دار فلان فان حقيقة وهو وضع القدم ولكن
الناس همجرون والمجاز فيه الدخول واعلم انه اذا كانت الحقيقة
مستعملة والمجاز متعارفا فالحقيقة اولى عند الامام وعند من
المجاز المتعارف اولى بدلالة العرف وتام الكلام على هذا
يطالب من كتب الأصول **قوله** اقرار بكونها لا اخفاء الاضا
فيه من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وكان افادة الملك بطريق
ان الفاعل الكامل ملكي الملك فانصرف المطلق اليه حتى لو ادعى
انها مسكنه لم يقبل لا يقال اللام للاختصاص وهو نوع الملك
والتكفي لانا نقول هو كذلك غير ان المطلق ينصرف الى

المفرد الكامل وهو اختصاص الملك فلا تسمع دعوى غيره ولعل
المعنى بناء على ان اللام للملك حقيقة كما يفيد جعل المسئلة من
جزئيات قاعدة ان الاصل في الكلام الحقيقة **قوله** لانا انقل
ضعفه بخاتمة المراد لا بالصدقة بل انقل به صدقة خاتمة
فصار حقيقة اخرى فيكون قوله كالدس بينا الحقيقة الاخرى
الحاصلة بانقل الصدقة الخاتمة بالثمة فيصير المعنى انه
لا يجتنب ما حصل بسبب اتصال صدقة خاتمة بالثمر **قوله**
حثت بالكرع الكرع تناول الما يفيد من موضعه من غير ان
يشرب بكفه او ياما وبابه خضع وفيه لغة اخرى من باب فهم
كذا في مختار القمح **قوله** ونقص علينا الاصل المذكور وهو
ان الاصل في الكلام الحقيقة **قوله** وبان ابا حنيفة ومحمد
قالا ان عطف على قوله بالسائم **قوله** واليمين من الموجب
وذلك لان النذر ايجاب المباح فيستدعي تحريم صدقة وانه
يمين فكان نذرا بصيغته يميناً بموجبه كشر القريب بملك
بصيغته يحرم بموجبه **قوله** بالنقص متعلق بقوله لا يمين
لا بتحريم **قوله** ومع الاختلاف لا يجمع اي لا يجمع بين الحقيقة
والمجاز لان النذر مع الصدقة واليمين من الموجب والجمع
بينهما غير جائز عندنا **قوله** شك متعلق بقرينة اقامة
الحج **قوله** مقتضى قولهم الاصل بقامنا كان على ما كان وقولهم
الاصل العدم ان يستمر حكم السفر مع الشك في الوصول
الى بلد وهل نوي الاقامة او لا قبل والمبادر الى الفهم من
عبارة المترجائية فيما لم يكن سفر محقق سابق على شك في
الاقامة والسفر فان الاصل عدمه لكن ما تقدمه عارضة
عدم جواز الترجية بالشك كما ذكره المع **قوله** شك في الصلاة
اممقام مسافر ان قيل كيف يتصور شك في ذلك واجيب
بانه ممكن كما هو الجحد اذا لم يدر هل نوي سيرة الاقامة ام لا
لانه تالم **قوله** وان اشترك الظن كان المراد استواء
الاحتمال **قوله** الا فضل ان يقرأ سنة الظهر يعني اخفا
ان لا يكون بقي عليه شيء من الفوايت فيقع عن السنين الزوايت

المفرد

فتؤخذ فيها القامحة والسورة وهذا التقدير سقط ما قيل
لعله ان يقرأ في الظاهر وما بعده بحذف لفظ سنة لان السنة
ذات الاربع يجب ان يقرأ في كل مركبة القامحة والسورة بقى
يقال كلام المم انه يقرأ كذلك مع كونه بنوي السنة ولا يظهر
له فائدة اذ الفريضة لا تتأدى بنية السنة فلعل المراد ان
تنوي بها الفريضة مع القراءة في الكل **قوله** والظن الطرف
الراجح قيل كانه اراد بحجة الصواب مطابقة القواعد وبوجه
الخطا عدمها فالظن ح الطرف الراجح المطابق كما ان الوهم الطرف
الراجح الغير المطابق وسكت عن الطرف المرجوح المطابق وغير
المطابق والمعروف ان الوهم الطرف المرجوح مطلقا **قوله**
وهو الطرف الراجح اذا اختلف القلب قيل ان المراد باخذ القلب
المجزم فهو ينافي كونه راجحا والفرع انه كذلك وان اراد فمعي
مرات الظن بحيث يقر من مرتبة الجزم فلا بأس به **قوله**
من قيل الشك ان وعينه فالشك اعم وبه علم ان ما قدم من
ان الشك تساوي الطرفين عند غير الفقهاء كالمعقولين **قوله**
وخاصة اي ما ذكره اللامشي في اصوله وفيه نظر اذ لا يفهم ذلك
متا ذكره اللامشي **قوله** ان الظن عند الفقهاء من قيل الشك
قيل عليه انما ينبغي ان يقال الظن قد يطلق عند الفقهاء
على احد شقي التردد وذلك لانه قد يترجح بوجه قائم برون
الترجح من عارض له فسموه ظنا باعتبار ذلك الحال ونوافله
الحكم في المثال فيحصل بذلك التوفيق بين كلامهم في اصول
وكلامهم في الفروع ولا ينبغي الجزم بانه عند الفقهاء مطلقا
من قيل الشك لئلا يتوهم تركهم استعماله بمعنى الطرف
الراجح املا فتأمل **قوله** وهو كما في التمييز وقال غيره
هو الحكم بثبوت امر في وقت اخر وهذا يشتمل نوعيه وهما كما
جعل الحكم الثابت في الماضي مصاحبا للحال او جعل الحال
مصاحبا لذلك الحكم **قوله** حجة للدفع لا للاستحقاق اي
لدفع الزام الغير لا لزام الغير **قوله** لان الدفع استمراره
عدمه انما تغليب لكونه الاستصحاب ليس حجة مطلقا في الدفع

ولاية

ولاية الاثبات فقوله لان الدفع استمراره عدمه لا يصح لعدم
حجته في الدفع وقوله لان موجب الوجود ليس موجب
بقائه تغليب لعدم حجته في الاثبات **قوله** لان موجب الوجود
انما هي المنبت لحكم في الشرع لا موجب بقاء لان حكمة الاثبات
والبقاء غير الثبوت فلا يثبت به البقاء كما لا يجاد لا موجب البقاء
لان حكمة الوجود لا غير يعني لما كان الايجاد ملة للوجود
لا للبقاء لم يثبت به البقاء حتى فتح الافتاء بعد الايجاد ولو كان
الايجاد موجبا للبقاء كما كان موجبا للوجود لما تصور الافتاء
بعد الايجاد لاستحالة الافتاء بعد البقاء ولما فتح الافتاء علم
ان الايجاد لا موجب البقاء **قوله** ثبت ذهنا لانسان ان قيل
طانه لا يضمن الدهن وهو مشكل اذ الدهن المستحسن ما يبدل
بجواز بيعه فهو مال قابل للملك والتملك فيكون مالا
معضوما ونقل في البرازية في موضع اخر الضمان حيث
قال اراق زيت مسلم او سمنه وقد وقعت فيه فارة يضمن
قيمه انتهى وهو متناقض بحسب الظواهر الجواب بتميل الضمان
المنفي على ضمان المثل لانه واجب في الصورة المذكورة اذ هو
المستأد عند الاطلاق في المثلثات وتميل الضمان المثلث على
ضمان القيمة ويؤخذ من هذا ان قيل حسن لقولهم المثلث
ما حصره كمال او وزن اي وكان على صفته الاصلية من الطهارة
فان خرج عنها بالتجسس صار قيمتها كما هو صريح كلام البرازية
ثانيا وفي فصول العلامى وان اتلف زيت غيره في السوق او
سمنه او خله او نحو ذلك فقال اتلفته لكونه بحسب لانه مات
فيه فارة فالقول قوله لان الزيت النجس ونحوه قد يباع في
السوق وان اتلف لم يمتصا ب في السوق وقال اتلفته لكونه
سمنه ضمن لان الميتة لا تباع في السوق فيجاز للشهود ان يشهدوا
على انها ذكيت **قوله** لان كان الضمان الطاهرات المسئلة من
فروع العمل بالاستصحاب لان الاصل عدم الضمان فدفع به
عموم الملك **قوله** والشهود يشهدون على القيت فانه تجوز
عن سوال مقدم وزوده وهو ان الطاهرات الضمان يكون

ن

مستند الى شهادة الشهود فدفع بذلك لان الشهادة بعدم
التجاسة شهادة على النفي **قوله** وفي الدم يحبس معطوف
على قوله في الحال **قوله** فالتصواب ان يقال وفي الدم بالحبس اي
لا ياكلون قال ابن الدزيري في تحفة شرع الهداية وطع عباراتهم
انه في حبسه لا يطعم ولا يشفى لئلا ياتي بما وجب عليه من الاقرار
والتمين وفي البيانية مثله او اوضح كذا في الرمز للعلامة
المقدسي **قوله** في الحديث احب الدين الى الله في هذا الحديث
الخرجه الامام احمد في مسنده من حديث جابر بن عبد الله ومن
حديث ابي امامة **قوله** الاول السفر قال بعض الفضلاء
وقعت حادثة في عهدنا وهي ان شخصاً خلف ليشافرن فهلك
يعتبر في ذلك مسبق ثلاثة ايام او خروج به بالنية او راد به
مطلق الخروج من مضره واجاب بانه متى خرج قاصداً للسفر
وجاوز عمران مضره صدق عليه انه مسافر حتى جازله فصار
كما افاده في شرح الهداية فلا يبحث ولو عاد بعد ذلك **قوله**
منه ما يختص بالطول الظاهر ان بقولي الاول منه حتى يحسن
مقابله بقوله والثاني ما لا يختص به **قوله** وسقوط الاضحية
على ما في غايه البيان مثله في الشراح والنهاية وهو ط كلام
الزبيدي قال بعض الفضلاء ولكن قد اختلف اصحابنا قوله عليه
الصلوة والسلام ليس على الفقير والمسافر اضحية على الخروج
من بلده او قريته حتى تسقط الاضحية بذلك **قوله** الثاني
المرض في المرض حالة للبذل يزول بها اعتدال الطبيعة وانه
لا ينافي اهلية الحكم اي اهلية وجوب الحكم سواء كان من حقوق
الله تعالى او حقوق العباد لان المرض لا يحل بالعقل ولا يمنع
عن استعماله فلذا صح نكاح المريض والمرض اسباباً لاجتماع
لحق الوارث وهو الثلثان وحق الغريم وهو قدر الدين اذا
انقضى المرض بالموت مستند الى قوله فلا يصح اقراره لو ارثه
ولا وصيته بما زاد على الثلث ويقدم من الصحة على من اقر
به **قوله** والمقصود في صلاة الفرض في المنزلة في صلاة
الايضاح لوقفي في الصحة فعل كما يفعله الاصحاب في الاستسجاء

لوقفي

لوقفي في المرض فاية في الصحة بالتمتع او بالايما جاز **قوله**
الرابع النسيان وهو عدم استحضار الشيء وقت حاجته
فمثل السهو عند المحام فان الدفعة لا تفرق بينهما وهو لا ينافي
الوجوب لحال العقل وليس عذراً في حقوق العباد حتى لو
اتلف مال انسان يجب عليه القصاص وفي حقوقه تعالى عذر
في سقوط الاثم اما الحكم فان كان مع مذكر ولا داعي اليه كما كل
المصلي فلا يسقط لتقصيره بخلاف سلامة في القعدة الاولى
لانها محال او لا مذكر مع داع كاكل الصائم فيسقط الحكم وكالتسمية
في الذبيحة فان ذبح الحيوان بوجوب هيمه وخوف النقص الطبع
فتكثر العقلة عن التسمية في تلك الحالة لا شتمال قلبه بالخوف
وقد اتفقوا على ان النسيان غير عفو في مساييل منها لونهي
الحديث غسل بعض الاعضاء ومنها الوضوء قاعدا متوها مخز
عن القيام ناسياً قد رتبه على القيام ومنها اذا حكم الحاكم
بالقياس ناسياً النحر ومنها لونهي الرقبة في الكفارة فصام
ومنها لو نسي ما يحبس ناسياً ومنها لو فعل مخطوئاة الاحرام
ناسياً **قوله** وقدر الدرهم من المغالطة المراد بالدرهم المثلقال
وعن شمس الائمة انه يعتبر في كل زمان درهمه والاول هو
القمح كحايه الشراج وقيل قدر الدرهم كعروض الكف وصحة
في الهداية اي ان المعتبر بسط الدرهم من حيث المساحة وهو
قدر عرض الكف وقيل يعتبر من حيث الوزن ووفق الهداية
بينهما بان رواية المساحة في الرقيق كالبول ورواية الوزن
في الثخين واختار هذا التوفيق كثير من المشايخ وهو الصحيح
كما في الكافي وغيره لان اعمال الروايتين اذا امكن اولى خصوصاً
مع مناسبة هذا التوزيع والمعتبر في ذلك وقت الاصابة فلو
كان دهننا نجساً قدر درهم وقت الاصابة فابسطه فصار اكثر
منه لا يمنع في اختيار المرغيباني وغيره ومختار غيرهم المنع لو
صلى قبل ان يسأله جازت وبعد لاويه اخذ الاكثر من كايه
الشراج **قوله** ودم البراعيث والبق **قوله** فيه ان هذه
الاشياء ليست نجسة معفو عنها وانما هي طاهرة وقد يجاب

بأنه لما يقع الاتفاق على طهارتها كما يعرف من اطلاع على كلام
في الكتب المبسوطة ذكرها بطريق الاستطراد بقائلنا هو خير بعفو
عنه كذا قيل وفيه نظر **قوله** وطهر الشوارع المطلقة والصحيح
أنه إن كان فيه من نجاسة فهو نجس وإلا فلا كما في السراج وفي
البرازية مشي في الطين وأصابه لا يجب غسله ما لم يتبين اشت
النجاسة والاحتياط في الصلاة غسله **قوله** وبول ستور في القاموس
الهمزة الستور وفي مختصر حياة الحيوان الستور واحد السناير
حيوان خلقه الله تعالى لدفع الفار **قوله** ومنهم من أطلق في
الهمزة والفارة أي لم يفقد العفون بولها بالاولى وفيه انه لم
تذكر العفون بول الفارة أصلا حتى يسوغ نقل الإطلاق في
قوله ويرى النام مطلقا هذا الإطلاق ليس في مقابلة تفصيل
سابق ولا لاحق قال في شرح المنيعة للبرهان المحلي الماء الذي يسيل
من فم النام طاهر **قوله** في المحيط أنه إن جف وبقي له أثر ريح أو
لون بأن كان متنا أو أصفر فهو نجس وجه الأول كونه من البلم
وهو طاهر مطلقا عند ما خلا فلا يوجب يوسف وجه الثاني أن
ما كان متغيرا فالط كونه من المعدة وما خرج منها نجس استئنا
البلم للزوجة وهذا ليس كذلك على أنه يجوز أن يكون من قرحه
ونحوها أيضا وقال في الملقط هو طاهر إلا إذا علم أنه من الجوف
وهو غير مخالف لما في المحيط فإن تغير الرائحة أو اللون دليل
على أنه من الجوف وأما إذا علم أنه من قرحه ونحوها فلا خلاف في
نجاسته والكلام فيما إذا لم يعلم ذلك **قوله** وقيل الدخان
النجس هذا بناء على أن دخان النجاسة نجس وأما عند خلافة
قوله والعفون ريح والفسا عطيفة على ريح عطيفة تفسير
وما ذكره من العفو المقضي للنجاسة بناء على غير الصحيح
والصحيح طهارة عينها قال بعض الفضلاء ويمكن أن يقال
مراده بقوله عني عن كذا وكذا أن الشارع لم يجعل له حكم النجاسة
مع أن مظنة النجاسة لا ينحصر عنها **قوله** ومن ذلك طهارة بول
الحفاش هو كتمان الرطوبات سمي به لصغر عينه وضعف بصره
كما في القاموس ويقال له الخمات لأنه يخطف البعوض وهو

طعمه كما قال الجاحظ في كتاب البيان وفي منية المفتي بول
الحفاش فيش وخروها لا يفسدان الماء في مجمع الفتاوى بول
الحفاش يعتبر فيه قدر الذرهم قال ولا بول كغيرها من الطيور
وبول سائر الطيور البيلة التي تكون مع خروها انتهى قال بعض
الفضلاء على ما في مجمع الفتاوى ما إذا يعتبر الجوز قناتل **قوله**
والبحر إذا وقع في الجواب يعني إذا لم يتغير اللبن كما يشترط
قوله قبل التفتت **قوله** وكذا لو كان في الأصطل كوز في شرح
المنيعة لابن أمير حاج المحلي بعد كلام وكذا لو كان في الأصطل كوز
معلق فيه ما فرغ من أسفل الكوز في القياس يكون نجسا لأن
البطل في أسفل الكوز صار نجسا بمجرد الأصطل وفي الاستحسان
لا ينجس لأن الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر ما ترشح منه يكون
طاهرا **قوله** والقوك بظاهر المسك عطف على قوله قولنا
بأن النار مطهرة قال في الفتح وعين المسك قالوا يجوز كاله
والاستفاد به مع ما استمر من كونه دما ولم أر لهم تقليدا انتهى
وقيل عليك المسئلة معلة فقد قال في الحاشية والمسك
خلال على كل حال يوك في الطعام ويجعل في الأدوية ولا يقال
أن المسك دمل لأنه وإن كان دما فقد تغير فصير طاهرا كرم
العدوة انتهى والمراد بالتغير الاستحالة إلى طيب وهو المظهر
عندنا وأما قال خلال دون طاهر لأنه لا يلزم من الطهارة
الحال كما في التراب بخلاف العكس وما قاله قاضي خان علم أن المسك
معلة **قوله** والزيادة عطف على المسك وأما كان طاهرا
لاستحالة إلى طيب **قوله** وما ترشش على الغسل في
السراج الميت أن كان على يده نجاسة فهي نجسة والافني طاهرة
على الأصح **قوله** وأنه لا حكم على الماء بالاستعمال في مضمومة أنه إذا
انقصل صار مستغلا وإن لم يستقر في مكان وهو المذهب ومجبة
في الهداية وكثير من الكتب وقيل المستعمل ما زائل الذر واستقر
في مكان من أرض أو ماء ورجحه بعضهم ومشي عليه في الكتب **قوله**
والطحلب بضم الطاء واللام مفتوحة ومضمومة الأخضر الذي
يعلو الماء كذا في مختار الصحاح **قوله** وأما حة النافلة على الدابة

لفظ النافلة يتناول السنن الرواتب فانها جائزة على الذابة
اطلاقا بآفة النافلة على الذابة فشملا ما اذا كان مسافرا او مقبلا
خارجا الى بعض النواحي لتجاجة وصحة في النهاية وشملا ما اذا
قد روي على التزول او لا **قوله** واختلغوا في حد خارج المضرواح
انها يجوز في كل موضع يجوز للمسافر ان يقصر فيه كما في البحر ولم
نشرط طهارة الذابة لانها ليست بشرط على قول الأكثر وهو
الاصح كما في الكافي وظاهر المذهب من غير تفصيل كما في الخلا
اي بين ان يكون على السرج او الركابين او الذابة لان فيها
صراحة فسقط اعتبارها وقيد بالنافلة لان الفرض والواجب
بالفواع من العز والمندور وما الزمة بالشروع والافساد و صلاة
المحسنة والسجدة التي تلي لا تجوز على الذابة من غير عذر
لعدم لزوم الخروج في التزول ومن الاعذار ان يخاف اللص والسرقة
على نفسه او ماله او لم يقف له رفقاؤه وكذا اذا كانت الذابة
جرحا لا يقدر على ركوبها الاممين وهو شيخ كبير لا يجد من
يركبه ومن الاعذار الطين والمطران يكون بحال يعيب وجهه في
الطين اما اذا لم يكن كذلك والارض ندية فانه يصلي هناك كما في
الخلاصة وفي الخلاصة الرجل حمل امرأته من القرية الى المضركان لها
ان تصلي على الذابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على التزول **قوله**
وفي رواية عن ابي يوسف في اباقة النافلة على الذابة في المضرك
وقال محمد يجوز ويكره كما في الخمانية **قوله** فلم يقل ان من المرأة
والذكر اجم فيه ان اصحابه يقولون بذلك ايضا **قوله** وروي
قيل عليه ان رواية الرجوع مشهورة عنه فلا وجه لذكره بضعفة
التمريض **قوله** واسقط فرض الطهارة في غير ذلك فدل عليه ان ما ذكر
عند الكل فلا وجه لاصافة الاستقاط الى الامام وقد يقال لاصفا
النية بالنسبة الى غيره من المجتهدين كمالك والشافعي لا بالنسبة
الي اصحابه فتأمل **قوله** ومن ذلك البراد بالظن في شدة الحر
ليس بشد الحر قيد معتبرا في استحباب البراد بالظن بل البراد
بالظن مستحب في الصيف سواء كان الحر شديدا او لا **قوله** انها
كالظن في الزمان اي الصيف والشتا **قوله** وان وجد قابلا

لان

لان القادر بقدره غيره لا بعد قاراعند **قوله** وعدم وجوب
قضا الصلاة على الخائض **قوله** لا يخفى ان عدم وجوب
القضا عليها لا يتحقق بالامام اذا لم يقبل احد بوجوب الصلاة عليها
قوله وعن المريض العاجز عن الايمان معطوف على قوله عن المريض **قوله**
على الصحيح وهو ظاهر الرواية ومقابل الصحيح انه لا يسقط
وهو ما مشي عليه في الكتب **قوله** ويجوز صلاة الفرض في السفينة
ان مسئلة السفينة فيها تفصيل وهو ان السفينة اما سايرة او
مربوطة والمربوطة اما في الشط او البحيرة والمربوطة في البحيرة اما
شديدة الاضطراب او لا فالسايرة والمربوطة في البحيرة شديدة
الاضطراب يجوز صلاة الفرض فيها فاعدا من غير عذر عند الامام
مع المساء وقالا لا يجوز الا العذر لان القيام من الاركان لا يسقط
الا بعذر وله ان دوران الراس فيها بالقيام غالب والغالب
كالمحقق واما المربوطة بالشط وهي مستقرة غير مضطربة
فصلي على الخلاف ايضا والصحيح عدم الجواز اتفاقا واما
غير المستقرة فلا تصح الصلاة فيها اصلا **قوله** ولذا قلنا انها
وتجبت بقدره ميسرة اي بالقدر الموجه لتيسر الاداء
العذر وصورة المسئلة اذا هلك النصاب بعد التمكن من اذا
الزكاة ولم يود سقطت عنه الزكاة عندنا لعدم بقا القدرة
الميسرة التي هي وصف التماسها كانت ممكنة بدونه فشرط التماس
ليكون المؤدي عنه والواجب اذا وجب بصفة اليسر في عند
انتفاؤها والا لا نقلت اليسر عشر او قدر بذلك لانه اذا
استهلك المال لا تسقط عنه الزكاة اتفاقا لانه لما اسقط
الواجب عن نفسه بالتقدي خرج عن ان يكون محلا للنظر
فجعلت القدرة الميسرة باقية فيه بقدر ما رزق له وزطره
للفقر **قوله** ويجوز تقديم النية على الشروع اذا لم يفصل
اجنبى بقى غير المشي **قوله** وبآفة التحلل من الحج بالاخص
والقوات يعني نياح التحلل من الحج بسبب احصاء ركبوها
وبسبب القوات بالعمرة هذا هو المراد والعبارة لا تقيد
وبآفة ابي يوسف رعي حشيش الحرم في سياح الكلام

عليه مستوفي في احكام المخرم ان شاء الله تعالى **قوله** وليس يجوز
للمحكمة والقتال شيئا في كتاب المخرم انه لا يجوز ليس المخرم
المخالص في الحرب وقد ذكرنا في كتاب الكراهية ان النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم خص عبد الرحمن بن عوف والزمير بذلك انتهى
يعني فلا يجوز ليس المخرم المخالص لغزير مما **قوله** وخيار نقد
التمن اي بان يقول المشتري ان لم اتقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا
بيع بيننا **قوله** ومن هذا القبيل بيع الامانة المسمى ببيع الوفا
صورته كما في جواهر الفتاوى ان يقول بعتك منك علي ان يبيعه
مني متى جئت بالثمن وفي البحر الميم وصورته ان يقول المشتري
بعت منك هذا العين بدينك علي اني ان قضيت الدين فهو لي
او يقول البايع بعت منك هذا بكذا علي اني ان دفعت لك
التمن تدفع العين لي وفيه مشابهة اقوال بل ستعة كلها من جهة
لكن في فتاوى الشيخ محمد القري ان اكثر المشايخ علي ان حكمه حكم
الرهن وفي جواهر الفتاوى ان هذا البيع باطل وهو من حكمه
حكم الرهن وهو الصحيح وفي الفصول المتعارضة اذا اختلف
المتبايعان فقال المشتري اشتريته شرايا ما توافق قال البايع
بيع الوفا فان القول قول البايع لان المشتري يدعي من وال
عينه بالبات ومدعي الوفا ينكر الزوال فيكون القول قوله ومن
ازاد زيادة الكلام فليرجع الي البرازية وقصود العبادي **قوله**
ومن هنا افق المتأخرون بخيار العين في التوفير لارة بعين
فاخص على ظاهر الرواية ويبقى بالردة ان غره وفي الزيلعي قال
البايع للمشتري قيمته كذا فاشتره فظهر اقل فله الرد بحكم
انه غره وان لم يقل ذلك فلا شبهة افق الصدر الشهيد واعلم
انه اذا ثبت خيار الرد بالعين الفاخص مع التوفير للبايع
او المشتري كما هو المعتاد عند كثير من مات من ذلك هذا ينتقل
للوارث وبذلك الرد به بوجه الشرعي كما في خيار المتفالك
بعض الفضلاء انه وسئل عن ذلك الشيخ محمد القري فليد للم
فاجاب بقوله ظاهر الرواية عدم الرد بالعين وانما اخشار
بعض المتأخرين الرد للمشتري اذا حصل التغير من البايع وكسره

فغايبه

وغايبه ثبوت الخيار في الرد واما كونه بخيار العيب فلا فليكن
بخيار الردية والشرط ونحوهما كما هو مقرر وموجه بانه ليس
الامينة وازادة فلا يتصور انتقاله الي الوارث الى اخر كلامهم
وقد افق بذلك شيخ الاسلام نور الدين علي بن غانم المقدسي
واعلم ان الصحيح ان ما يدخل تحت تقويم المقومين فيسبر وما
لا ففاخص كما في منح الغفار وكما يكون المشتري مغنونا يكون
البايع كذلك كما في فتاوى قاري الهداية بقي ان يقال ان
قول الشيخ محمد القري ان ط المذهب في العين الفاخص عدم الرد
يعارض ما نقله المص في البحر من ضرورة الفتاوى ان المذهب
الرد الا ان يفرق بين المذهب وظاهر المذهب **قوله** فهل
الامر باباحة الاستفاد بملك الغير الي قوله والقرض قال بعض
الفضلاء في قوله والقرض تطرلا انه لا يتفق بالقرض وهو على ملك
الغير وهو المقرض بل بملك المستقر ويتفق به وهو على
ملكه فقد صرحوا بات القرض وضع لملكك العين فان اذ
المص انه ملك الغير ابيع بملكه فلا خصوصية للقرض فالبيع
والهبة كذلك فواجه بتخصيص القرض بالذكر **قوله** وقلنا
الاجارة علي منفعة غير مقصودة في العين لا يجوز وذلك كما
اذا اشتا جريشا باليسطها في بيته ولا يجلس عليها او دابة
لغير بضها في فئانه ليظن الناس ان مال او ليجعلها جسيمة
بين يديه لا يجوز لانه منفعة غير مقصودة من العين **قوله**
ولزوم اللازمة اي ومن التخييف لزوم اللازمة **قوله**
وللسيد اي واما حجة النظر للسيد قبل الطان ابا حجة نظر
السيد لعدم كون وجه القنة من القوة ومما يجزم النظر اليه
فتأمل **قوله** لا خصوصية للقنة فان وجه القوة ايضا ليس
بقوة ولا خصوصية للسيد ايضا اللهم الا ان يراد بالسيد
مريد شرا الامنة فانه يباح له النظر اليها وان لم يامر الشوق
واطلاق ملكه سيدا باعتبار مجاز الاول **قوله** ومن ثم قلنا
اي من هنا اي من اجل انهم توسعوا في النكاح دون البتة
قلنا الامر بايجاب في النكاح بخلاف البيع كما في المخاتبة والفرق

بينهما ان قوله زوجني توكيل وقوله زوجتك قائم مقام ما
الطرفين بخلافه في البيع لما عرفت ان الواحد في النكاح يتولى
الطرفين بخلاف البيع ولم يطلع صاحب الذرر والفرع على
ما في النكاح فاعترض على اكثر بانه خالف القوم واعلم ان
هنا ثمانية مواضع يكون الامر ايجابا في بعض دون بعض منها
البيع والاقالة لا يكون الامر فيها ايجابا والنكاح والمحل هو
فيها ايجاب **هذه** اربعة وانما امر لوقال لعبد اشتر نفسك
مضى بكذا ففك فقلت عتق واستادس لوقال هب لي العبد
ففك وهنت منك ثم والتابع قال لصاحب دين بريني فقال
ابراتك بيم **الثامن** قال اكفل نفس فلان لفلان فقال
كفلت بيم فان كان غاييا فقد مر واجاز **قوله** ينفق
ينفد ملك العين للمحال فينفق بلفظ الهمزة والعطفية
والصدق والتمليك والتميز والبيع والشراعي الاصح
واما بلفظ **الستيل** فانه ينفق اجماعا وان جعلها مسلماتها
ففيه اختلاف بقي الكلام في لفظ التمييز هل ينفق وبين ملك
المتعة اتصال حتى يصح استعارته كما استعمل لفظ الهمزة والبيع
له ام لا الذي يظهر انه لا اتصال بينهما لان التمييز مفسد وجوه
الفقيه كذا اذا قال بحله او بمنعني الزور وليس في واحد من
هذين المعنيين ما يصلح علاقة للاستعارة وللعلامة الشيخ
محمد الغزالي تلميذ المص رسالة في ذلك وحاصلها عدم صحة العقد
بهذا اللفظ الواقع من كثير من الفلاحين **قوله** مشروعة الخلع
والاقتدار عطف الاقتدار على الخلع عطف تفسير فان في الجمع اذا
اقتدرت المرأة بمال يخلعها عليه ففعل وقع طلاقه بانه وكذا
المال **قوله** ولم يشرع دايما بل عند الحاجة اليه وهذا مبني على
انه محظور بالحاجة قال في الفتح وهو الاصح ويجوز لفظ المباح في
ما ابيح في بعض الاوقات اغني اوقات بحقوق الحاجة ككبر ونية
لكن في العناية بتمت للتمرية ذهب بعض الناس الى انه عند
مباح الا للضرورة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله كل
ذواق مطلق والعامة على ما اختاره بالنصوص المطلقة وهذا

ملاو

خلاف ما رجحه في الفتح وهو الحق اذ لا خلاف لاحد في عدم
كراهة المستنون منه بمعنى المباح ولا ينافيه قولهم الاصل فيه
المحظور وانما ابيح للحاجة لان معناه ان الشارع ترك هذا الا
فانما هو كقولهم الاصل في النكاح المحظور والاباحة للحاجة وهذا
التقرير ان ما في الفتح من ان بين حكمه بالاباحة ونقض حكمه
بانه محظور وانما ابيح للحاجة والحاجة ما ذكرنا في بيان سببه
تدافعا ممنوع بل الحاجة اعم من ذلك كذا في **النهر قوله** لما فيه
من المشقة على الزوجية بالمفارقة بعد كمال الازدواج والابتلاء
قوله بشرطه لا يراذ كونه اعم في شرع الوقاية لعذر الشريعة ان
كان الشرط امرا حراما كان زنيث مثلا ينبغي ان لا يتحقق لان
التحجير تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف **قوله** على ما عليه
الفتوى يخالف لما ذكره المص في تحريمه من ان الفتوى على التحجير
مطلقا **قوله** ويجوز نكاحها بالعدوم قبل اطلاقه في المردوم غير
صحيح بل هو في مردوم خاص وهو الهمزة ونحوها مما يقبل التملك
بعقد من العقود ما لو اوصى بماله اعمامة لا يجوز استحسانا
ويمكن الجواب عنه بان اللام في الممنوع للعهد والممنوع ما ذكرنا
قوله وقال ان فسقة لا يعزله هذا هو القصاص وهو ظاهر
المذهب واطلق الفسق قبل الفسق بالرشوة وبه مخرج في
البحر ثم اعلم انه لو اخذ القضا بالرشوة او قضى فيما ارتشى بقل في
الحاجة الاجماع على انه لا ينفذ قضاءه فيما ارتشى ونقل في العما
خلافا فيه وينفذ فيما سواه وهو اختيار شمس الامة وقيل ينفذ
فيها ورجحه في الفتح بان حاصل امر الرشوة فيما اذا قضى
بحق ايجابها فسقة وقد فرض ان الفسق لا يوجب العزل فولاية
وقضاؤه يمتنع فلم لا ينفذ وحفوص هذا الفسق غير مؤثر وغاية
ما وجهه اذا ارتشى بما مل لنفسه يعني والقضا عمله تعالى
انتهى وبحت فيه في البحر بان هذا ليس هذا امر ادم بل مرادهم انه
قضى لنفسه يعني والقضا لنفسه بالمل انتهى وقيل عليه كيف
يجعل قضا القاضي للمدعي على المدعي عليه وقضا لنفسه وهو انما
قضى لغيره مثلا على غير وغاية الامر انه اخذ على فقائية مالا فقار

ملا

دية

عاملا لنفسه والقضاء عمل لله تعالى فبحث صاحب الفتح متجها
لكن في كثير من الكتب المعنوية انه لو ارتضى وقضي لا ينفذ قضاءه فيها
ارتضى وفي السراج قال الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى لو قضي
القاضي زمانا بين الناس ثم علم انه مرتضى بيني للقاضي الذي
يختصمون اليه ان يتطل كل وضائيا انتهى وفي منج الغفار اخذ
القضا برشوة او ارتضى وحكم لا ينفذ حكمه لانه في الاول لم يفسد
قاضيا وفي الثاني صار عاملا لنفسه والقضاء يجب ان يكون
خالصا لله تعالى وفي جامع الفصولين ومن اخذ القضا برشوة
فالقاضي ان لا يصير قاضيا ولو قضي لا ينفذ حكمه وبه يفتي
قوله ولم يوجب تركية اليهودي لم يوجب الامام ابو حنيفة رحمه
الله تعالى تركية اليهودي بل يقتصر الحاكم على ظاهر عقد السلم
الا في المزدود والقصاص فانه يقال عنهم وقال ابو يوسف محمد
لا بد ان يقال عنهم في سائر الحقوق في السر والعلانية وان لم
يلحق المخمض يقال عنهم اتفاقا والايضا في المزدود والقصاص
وفي غيرهما الاختلاف قال القدر السمين في الكبرى والفتوى
اليوم على قولهما وفي الحقايق ومحل السؤال على قولهما عند محل
القاضي كما في المدقق وفيه يكتفي في التركية قول المزكي هو عدل في
الاصح وفي البحر الفتوى على انه يقال في السر وقد ترك التركية
في العلانية في زمانا كما لا يخدع المزكي ويخوف انتهى **قوله** لو
عرفهم القاضي بالعدالة ولم يضمن المخمض منهم لم اره والظاهر لا يكتفي
بمعرفة ايتاهم **قوله** ولم يقبل المخرج المجرى على الشاهد اي المجرى
عن حق من حقوق الله تعالى او حقوق العباد مما لا يدخل تحت
القضاء **قوله** وجوز كتاب القاضي الى القاضي من غير سفر
اطلقة فمثل ما اذا كان بحيث لو ذهب الى القاضي لا يمكن الرجوع
الي منزله في يومه ذلك ولا والمفتي به انه لا بد ان يكون بحيث
لا يمكن الرجوع في يومه كما في السراجية وانما يجوز الامام ابو حنيفة
رحمه الله تعالى بشرط ولم يذكرها المصنف لان غرضه سرد تبينات
الشرع ومراعاة كتاب القاضي المعهود بشرط المذكور في نابه
وهي ان لا يكون في خد وقوة وان لا يكون من قاضي رستاو

قاضي مصر

قاضي مصر كما في السراج ومنها انه لا بد من كتابة عنوانه في باطنه
وهي ان يكتب فيها اسمه واسم القاضي المكتوب اليه وايه واحد
حتى لو اخل بشئ منها لا يقبل الكتاب وان تكون كتابة العنوان
من داخل الكتاب فلو كان من ظاهره لم يقبل قبل هذا في عرفهم
اما في عرفنا العنوان يكتب على الظاهر فيعمل كذا في منج الغفار
وفي البرازية وعلى اصل الرواية لا يقبل الكتاب في المنقولات ما لها
ومن الثاني يجوز في العقد لعلية الاياق لاي الامنة وعنه الجواز
في الكل وعمل الفقهاء اليوم عليه قال الانبيجاي وعليه الفتوى
قوله وصح الوقف على النفس والفتوى عليه كما في الذخيرة ومثلا
والمخانية **قوله** وعلى جهة تقطع لم يبين بعد انقطاعها من
يكون الوقف الفقهاء او يعود الى ملك الواقف للاختلاف في ذلك
وفي الاجناس عن ابي يوسف اذا وقف على رجل بعينه جازت
واذا مات رجع الى ورثته وعليه الفتوى وفي جامع الزمالة
قال ابو يوسف اذا اقرض الموقوف عليهم نصرف الى المساكين
فحصل عنه روايتان **قوله** وقف المشاع اي وجوز ابو يوسف
وقف المشاع قال في المصنفات وعليه الفتوى وقال محمد بن
والكثير على قوله وبه يفتي كما في البرازية والاختلاف في مشاع
يحمل القسمة لكن لو قضى بجواره صح اجماعا وفي الكثر ومشاع
قضى بجواره اي صح بلا اتفاق والاطلاق في القضاء فمثل القضاء
من الخسفي وغيره كما في البحر والمراد بالشعوه هنا المقارن قال
بعض الفضلاء هذا مشكل اذ قضية ما قالوه من ان الاوصاف
الراجعة الى الحال يستوي فيها الابتداء والبقاء ان يكون الشي
الطارى كالمقارن في منع الصفة كما قالوه في الرهن من ان الشعوه
الطارى مفسد للرهن على الصحيح فينبغي ان يكون هت
كذلك انتهى واقول هذا الاصل ليس كليا اذ قد خرج عنه
بالنصر بقا الصلة عند سبق الحدث حتى جاز الباقى كما في
على انه خرج عن الاصل بنص توفيقا بين كلامهم قال في الفتح
الاصل ان كل صفة منافية لحكم يستوي فيها الابتداء والبقاء
ان يخرج شئ منه وقد يقال الضابط المذكور خاص بالامانات

صه

ع

فان لبقائها حكم ابتذالها اما الوقت ونحوه فلا لانه ليس من الامانات والرهن عينه امانة بدليل وجوب كفن عند الرهن على الراهن والمضمون انما هو المألية **قوله** السبب التابع للنقص فانه نوع من المشقة اذا النفوس مجبولة على حب الكمال فتناسب التخفيف في التكليفات **قوله** مما وجب على الرجال كالجماعة صريح في ان الجماعة واجبة على الرجال والقاصح انما سنة مؤكدة بقى تكليفهم مما وجب على الرجال لا ينافي الاستصحاب مع ان الجماعة في حقهم مكرهة **قوله** والجماعة يعني اذا لم يكن النقص عما اذا لو كان عما وجب على المرأة ان يخرج بغير اذن زوجها **قوله** وعدم تكليف الارقا الخ فمن ذلك عدم وجوب الجماعة على القدر ولو اذن له سببه عليه كذا قالوا وقتل عليه ان منافع العبد لا تصير مملوكة بالاذن فينبغي ان يكون حاله بعد الاذن كحال قبله الا ترى انه لو حجج باذن الولي لا يسقط عنه حجة الاسلام لهذا المعنى **قوله** ويشمل العقل على قول والقاصح خلاف اعلم انه ليس على النساء والذرية ممن له حظ في الديوان عقل بخلاف الرجال وجوب جز من الذرية على القاتل باعتبار انه اخذ العواقب لانه ينصر نفسه وهذا لا يوجد منها والغرض لها من العطايا للمعونة لا للتصرة كفرار واج النبي صلى الله عليه وسلم وهذا صحيح فيما اذا قتل غيرهما واما اذا باشر القتل بانفسهما فالصحيح انهما يشتركان العقاب وكذا الجنود اذا قتل فالصحيح انه يكون كواحد من العقاب كذا في الزيلعي ومنه يعلم مائة كلام المص من الفساد والله الهادي للضلال **قوله** واما جواز التيمم بالخوف من مشقة البرد الخ سواء كان خارج المص او فيه يجوز عند الامام وعند جماهير المجوز في المص وجواز عند مشروط بان لا يقدر على تسخين الماء ولا على اخذ الحمام والمص ولا يجزئ ثوبا يده في به ولا مكانا يوريه كما ذكره المص عن التذاهب والاختلاف بينهم قبل اختلاف زمان بناء على ان اجرة الحمام هي زمانها كانت لوخذ بعد الدخول كما في زمانها فاذا انجز عن الاجرة دخل لم يعدل باليسرة وفي زمانه قبله فيعذر

وقيل

وقيل اختلاف زمان بناء على الخلاف في جواز التيمم لغز الواجد قبل الطلب من رفيقه اذا كان له رفيق فعلى قوله كما يقتضي بان يترك طلب الماء الخارج من جميع اهل المضراة ان طلب فمضج فانه يجوز عند ما كايه البحر **قوله** والقاصح انه لا يجوز للمحدث الاصغر يعني بالاجتماع بما في المصفي وجوزه لبعض المشايخ لعدم اعتبار ذلك بالخوف الخ يعني بناء على انه مجرد وهم اذ لا يتحقق ذلك في المضرك كما في الفتح **قوله** مطلق المرض وان لم يقر ان كان بالزوج الخ هذا هو الصحيح كما في البحر لان مرضه لا يعبر عن فتور وتكسر عادة **قوله** واعتبروا في الحج الزاد والراطة الى قوله ومن المشكل ليس هذا مما الكلام فيه **قوله** ومن المشكل التيمم الخ الجواب عنه ان المرض مشاهد محسوس يمكن الاطلاع على مراتبه وتفاوت احواله شدة وضعفاته وكثرة اختلاف المشقة في السفر فاقم مطلق المشقة مقام السفر على ما عرفت بتحقيقه في اصول الفقه **قوله** ان يخاف من الماء على نفسه او على عضوه ذهابا فنصب على التيمم **قوله** او منفعة اي او يخاف على عضوه فقد ملقحة بجرح والمضا واقامة المضاف اليه مقامه وهذا التقرير سقط ما قيل كانه عطف على مقدر تقديره ذهابا لكل منهما او منفعة يختص به **قوله** لا اليسيرة المراد انه او جوده بزيادة يسيرة وفيه ان لا انما يعطف بها الاثبات فكان الظاهر اليسيرة **قوله** واما على قول من قال ان القصر اضل الخ القوا بان يقال على قول من قال ان الاصل في الفرض صلاة ركعتين وزيد ركعتين في المحطر **قوله** فلا الامنورة اي فلا تخفيف تنغيص الامنورة **قوله** كما بدال الوضوء والغسل بالتيمم اعلم ان التيمم يدل بلاشك اتفاقا لكن اختلفوا في كيفية البدل في موضعين احدهما الخلاف لا محاسنا مع الشافعي فقال مشايخنا هو يدل مطلق عند عدم الماء وليس بضروري **قوله** ويرتقم به المحدث الى وقت وجود الماء الا انه مبيح للقتل مع قيام المحدث وقال الشافعي هو يدل ضروري مبيح مع

يج

لية

قيام المحدث حقيقة فلا يجوز قبل الوقت ولا يصلي به اكثر من مرة
 الثاني الخلاف بين اصحابنا فعند الامام وابي يوسف المدعيين
 الماء والتراب وعند محمد بن الفغلين ويتفرع عليه جواز اقتداء
 المتوضي بالميت فاجازاه ومنعه وان لم يقل المشايخ ان
 التراب من غير بشرط عدم الماء او جرد الماء فقد شرط فبقية
 المشروط وهو طهورة التراب لان الشرط لا يلزم من عدمه القدم
 ولا من وجوده وجوده ولا عدمه **قوله** ان الشرط اذا كان مساويا
 للمشروط استلزمه وهذا كذلك فان كل واحد من عدم وجواز
 التمتع مساويا لاخر لا محالة فجاز ان يستلزمه كذلك في العناية
 لا يقال لاننا لم نسأل مساويا لهما ليجوز مع وجوده حال مرضه لا متا
 نقول ليس بوجود حال مرضه كما لان المراد بالوجود القدرة
 وهو ليس بقادر حال المرض **قوله** وروى عليه بما ذكرنا يعني من ان
 المخرج انما يعتبر في موضع لا يرضى فيه وفيه ان الرأى ان لو كان
 ابو يوسف يقول بذلك والظاهر انه لا يقول به الا يرى انه يجوز
 الكل فيما يوزن والوزن فيما يكال عملا بالفرف وان ورد النص
 بخلافه **قوله** كما في قول الاموي اي تحال لا يعتبر عموم البلوى فيه **قوله**
 انما هو بالنسبة الى جنس المكلفين القادق بالقليل والكثير منهم
 لا الاضافة الى جميع المكلفين **قوله** فيمنع الاتفاق في تقريره على قوله
 والمراد بقوله ولا يخرج اجم والمراد بالاتفاق الاتفاق بين الامام
 وصاحبه **قوله** ذكر بعضهم ان المراد اضااق اتسع المراد بالبعض
 الشافعي كما في فتح المذهب وهذه القاعدة بمعنى قاعدة المشقة بحال
 التيسير لاينة والمراد بالاتساع الترخيص عن الاقضية وطرد القول
 والمراد بالضيق المشقة **قوله** وجمع بينهما ليعضهما اي وفق بين
 هاتين القاعدتين والمراد بالبعض الامام العراقي في الاحصاء **قوله**
 بقوله كل ما تجاوز عن حد انعكس الى صفة الواقعة في عبارة الاكثر
 عاذا الرضوخ وقد نور الغزالي هذا بقوله لا يرى ان قليل العمل في
 الصلاة لما اضطر اليه سوج فيه وكثيره لما لم يكن به حاجة لم يسأل
 به **قوله** وسياق ان شالاه ذكر فروعا ليعني في القاعدة الثالثة
 من القاعدة الرابعة من النوع الثاني من القواعد **قوله** وفسره في

المرتب

المرتب بان لا يضرب الرجل اخاه في حواشي العلقي على الجامع
 الصغير اختلف في الفرق بين الضرر والضرار فقتل الضرر
 فعل الواحد والضرار فعل الاثنين وقيل الضرر ان يضربه من
 غير ان يتلف والضرار ان يضربه ابتداء وقيل مما يعني واحد
 انتهى **قوله** لدفع ضرر القسمة قيل عليه المصريح به في المتن
 والشروح ان الشفعة شرعت لدفع الجار السوء لا دفع اجرة
 القسام فلماذا يجب في العقار وان كانت لا تحتل القسمة كـ
 وصار وبير وبنت صغير ولان اجرة القسام مشروعة فلا
 يلحق الضرر بالمشتري لدفع حكم مشروع ولو كانت لدفع اجرة
 القسام لو جئت في المنقول وانما العلة الموجبة عند الامام
 دفع ضرر يلحقه بسوء العشرة على الدوام **قوله** والمختار
 القسمة بشرطه وهو اتحاد الجنس في العروضا ما لو اختلف
 فلا يدرى من التراضي لانعدام الاختلاف بينهما فلا تقع القسمة
 تميزا بل تقع معاوضة فيكون بالتراضي لا بالمختار كما في شرح
 المصنف المالك **قوله** فان فعل اي فيها وتعت فالجواب بخبر
قوله وهذه القاعدة مع التي قبلها متحدة الصواب متحدتان
 اي يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الاخرى وح
 فلا فائدة لذكرها **قوله** او متداخلة الصواب متداخلتان
 اي داخلة كل واحد منهما في الاخرى وفيه ما فيه فتأمل
قوله ومن ثم جاز اكل الميتة عند المحنة وكذا للتداوي
 قال الترمذي في شرح الجامع الصغير نقل عن التهذيب
 يجوز للعليل اكل الميتة وشرب الدم والبول اذا اخبره
 طبيب مسلم ان شفا فيه ولم يجد من السباح ما يقوم مقامه
 وان قال الطبيب يتعجل شفاك به فيه وجهان وهل يجوز
 شرب العليل من الخمر للتداوي اذا لم يجد شيئا يقوم مقامها
 فيه وجهان انتهى وفي النوازل كتب لفاتحة بالدم على الجبهة
 يجوز ولو كتب بالبول ان عرف ان فيه شفا فلا بأس بكن لم يقل
 وهذا لان الخمر تسقط عند الاستشفاء الا ترى ان العطش
 يرضى له شرب الخمر وللجامع الميتة وفي اللابي التداوي بلين

حي

ف

ن

الاتان اذا اشاروا اليه لا باس به قال الشهيد وفيه نظر لان
لبنها حرام والاستشفاء بالحرام حرام انتهى **قوله** وهذا بخلاف
ما ذكر في التداوي بالدم والبول انتهى ويحتمل حمله على ما اذا
وجد ما يقوم مقامه وفيه من ذلك الجلاهي اختلف في الاسترقا
بالقران يجوز ان يقرب على المريض والمذموم او يكت في ورق
او يعلق او يكتب في طست ويغسل ويغتر المريض فاما عطا
ومجاهد وابوقلابة وكرهه الشعبي والحسن البصري وابن
سبير **قوله** واساعة اللقمة بالمختار يعني اذا غص بها **قوله**
وكذا اختلف المال كما اذا خافوا غرق السفينة لكثرة حملها
فانه يباح اطلاق المال **قوله** واخذ مال المستمنع من اداء
الدين يعني اذنه **قوله** بشرط عدم نقصانها اي الضرورة في نظر
الشرع عن ذلك المخطور الذي اقتضت الحاجة **قوله** الثانية
ما ابيع للضرورة اخرج في فتح المدر منها مراتب خمسة ضرورة
وحاجة ومنفعة وزينة وفضول والضرورة بلوغة حدان
لم يتناول المتنوع هلك او قارب وهذا ابيع تناول الحرام
والحاجة كالجايح الذي لو لم يجد ما ياكله لم يهلك غير انه يكون
في جهده ومنفعة وهذا لا يبيع الحرام ويتبع الفطر في الصور
والمنفعة كالذي يشتهي خبز البر والقمح والتمر والطعام الدسم
والزينة كالشهي الخلو والسكر والفضول التوسع باكل
الحرام والشبهة **قوله** على رواية النجاسة روي الحسن عن
الامام ان الماء المستعمل بحسن نجاسة مغلظة وقال ابو يوسف
مخففة وهو رواية عن ابي حنيفة ايضا وجه التحسين ما ازيل
به مانع الصلاة فصارت كما لو ازيل به النجاسة المخففة وكل من
الروايتين ضعيف والقاصح انه ظاهر غير ظاهري وفيه الفتوى
قوله تذييب يقرب من هذه القاعدة الفرق بين التذييب
والتذليل ان التذييب الحاق ما قلنا قبله والتذليل
الحاق ما اكثر ما قبله **قوله** على القول بان لا يجوز الاموت
الاصيل مشعر بالمختصر فيما ذكر وبان في المختصر خلافا
وليس كذلك اما الاول فلما في الفتية ان الاصيل اذا كان محدثا

يجوز اشهادها على شهادتها وهي التي لا تتحاطل الرجال ولو خرجت
لنقصا حاجة او للمحتاج انتهى وكذا اذا تحبس الاصيل في سجن الوالي
واما في سجن القاضي ففيه خلاف كما في المخطط واما الثاني فلم
نغير عليه والقول ان يقول ان يتطل اشهاد في صورة ما اذا
كان الاصيل مريضا او مسافرا وذلك كلامه على ان السلطان
والامير لا يجوز اشهادهما على شهادتهما وتما في اللد **قوله**
ومن فروعهما عدم وجوب العارة على الشريك المناسب للتشاك
ان يقول عدم اجبار الشريك على العارة **قوله** وكتبنا في شرح
الكترالي قوله ان الشريك يجبر عليه في ثلاث مسائل وعبارة
اختلفوا في منع هدم صاحب السفار الجدار المتماثل للغلو
كما قدمناه فان هدمه اجبر عليه شايه لانه تعدي على صاحب الغلو
الذي هو قرار الغلو كالراهن اذا قتل الموهون والمولى اذا قتل عبد
المديون فرق بين الغاي وحق التسبيل حيث لو هدم في الاول
يجبر على البناء ولو هدم في الثاني لا يجبر وفي الذخيرة السفار
اذا كان لرجل وعلو اخر فسقف السفار وجدوده وهو اديه
وبواريه وطينه لصاحب السفار غير ان صاحب الغلو مسكنه
في ذلك انتهى ثم قال وهي المسئلة الثانية وفي الجايط بين
اشين لو كان لها خشب قبي اخدمها للباقي ان يمنع الاخر
من وضع الخشب حتى يغطي نصف قيمة البناء مبتدأ وفي الاضية
حاريط مشترك اراد اخدمها نصفه واي الشريك ان كان بحال
لا يخاف سقوطه لا يجبر وان كان بحيث يخاف سقوطه عن الامام
ابي بكر محمد بن الفضل يجبر وان هدمه في اوله اخدمها البناء
واي الاخر ان كان اساس الحاريط عريضا يمكن ان تبني حاريطا
في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن
كذا عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير الخبر
انه ان لم يوافق الشريك انفق على العارة ورجع على الشريك
بنصف ما انفق وفي شهادات الفضل لو هدمه وامتنع
اخدمها يجبر ولو اهدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم
يستوف نصف ما انفق فيه ان فعل ذلك بغير القاضي وان

كان بلا قضا ينصف قسمة البناء كذا في الفتح المسئلة الثالثة
 في جامع الفضولين لو هدم ذو السفل سفله وذو العلو علوه
 اخذ ذو السفل بنينا سفله اذ فوت عليه حقا الحق بالملك فبعض
 كما لو فوت عليه ملكا انتهى وظنه انه لا يجز على ذي العلو وط ما في
 الفتح خلافا انتهى والظ الثاني وبطل الاول على ما اذا بني
 صاحب السفل سفله وطلب من ذي العلو بناء علوه فانه يجز
 ولو انهدم السفل بغير ضئع من صاحبه لا يجز على البناء لعدم
 التقديري ولصاحب العلوان يدين ببناء ودين عليه علوه بشر
 يرجع ويمنيه من التكمي حتى يرفع اليه كونه منظر المستعير
 الرهن اذ ارضي الدين بغير اذن الرهن لا يكون متبرعا ولو انهدم
 العلو والسفل فكذلك الرجوع بقيمة البناء او بما انفق قيل ان
 كان صاحب العلو مضطرا يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل منيب
 لا بما انفق وقيل ان بني بامر القاضي يرجع بما انفق والارجع بقيمة
 البناء كذا في قسمة الولو الجي واذن الشريك كما ذن القاضي فيرجع
 بما انفق كما حرمه العلامة من الشحنة في شرح المنظومة واذ قلنا
 يرجع بقيمة البناء عند عدم الاذن فهل المعتبر قيمته يوم البناء
 او وقت الرجوع قولان والصحيح وقت البناء وهو مبني على ان
 المبني يبنى على ملك الشريك او على ملك الباقي ثم ينتقل منه انتهى
قول وهذا مقيد بقولهم الضرر لا يزال بمثله فلو انزل عليه
 في كلامهم اطلاق حتى يجعل هذا مقيدا له لانهم قالوا الضرر
 لا يزال بمثله واذا انزل الضرر بتجمل الضرر الخاص لم يزل بمثله
 لان الخاص ليس مثل العام قد مر **قول** فترسوا بصنيان المسلمين
 قبل عبارة اكثرهم فترسوا باساري المسلمين اذ لا قابل بتخصيص
 الصنيان انتهى **الفصل** في تخصيص الصنيان لانهم يحتاج
 للرحمة فاذا علم الحكم فهم علم الحكم في غيرهم بطريق اولي **قوله**
 ما انشق طولا او عرضا **قول** المفتي المناجس الذي يعلم الناس
 المحلل والطبيب الجاهل الذي يستقي الناس الدوا ويموت المريض
 والمكاري الفيلس الذي يحاري الدابة وياخذ الكرا فاذا جازا وان

الشر

السفر رايته لادابته فينقطع المكثري عن الرفقة كذا في الدرر
 وفي البرازية وغيرهما يصح الحجر على الكل بناء على صحة القضا بال
قوله ومنها جوازها على التسفيه السفه العمل بخلاف موجب الشرع
 واتباع الهوى ومن عادة التسفيه التذير والاشراف في النفقة
 والتصرف لا لغرض او لغرض لا يعتد به العقلا من اهل الذمينة
 مثل دفع المال الى المعنى وشر الحتام الطيارة بهن غال في الدين
 في التجارات **قوله** لدفع الضرر العام قيل كذا في النسخ التي
 رايها والصواب النصف على التمييز كما لا يخفى على المتأمل
 انتهى وفيه حقا **قوله** ومنها التسعير اية الاختيار شرح المنار
 ولا ينبغي للمستطاع ان يستعير ما يتناهي عن المستعير هو ان
 تعالي قال لا ان يتعدي ارباب الطعام بقدر ما فاحشا في القيمة
 فلا يأس بذلك بمشورة اهل الخبرة لان فيه صيانة حقوق المسلمين
 عن الصياع وقد قال اصحابنا اذا اخاف الامام على اهل الضرر
 الهلاك اخذ الطعام من المحتكر وفرقه عليهم فاذا وجدوا
 ردوا مثله وليس هذا الجبر وانما هو للضرورة كما في الخصصة
قوله ومنها اتحاد طائفة للطحين بين البرازين اعلم ان في
 جنس هذه المسائل اخلافا حاصلة انه لا يمنع على اصل الامام
 وهو ان كل من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه في الحكم وان لم ينفق
 بالغير الضرر واقفي بهذا طائفة لكن ترك غالب المتأخرين ذلك
 في موضع يتعدي ضرر تصرفه الى غيره ضررا يتنا و قالوا بالمنع
 وعليه الفتوى كما في كثير من المعنبرات وفي الولو الجية في كتاب
 القسمة علو لرحل وسفل اخر اختلف المشايخ على قول الامام
 قال بعضهم لصاحب العلوان يدين ما يبداله ما لم يضر بالسفل
 وذكر في بعض المواضع **قوله** اضر بالسفل ولم يضر هكذا ذكر
 في الجامع الصغين والمختار للفتوى انه اذا اشكل انه يضر ام لا
 لا يملك واذا علم لا يضر بملك انتهى وذكر قاضي خان لو خسر صاحب
 السفل في ساحة ميرا وما اشبه ذلك له ذلك عند الامام وان
 يضر صاحب العلو وعند مما الحكم معلوم بعله الضرر قيل
 يحتاج على قول الامام للفرق بين تصرفه في ساحة السفل وبين

فلاس

تصرفه في السفار والعلو حيث يجوز تصرفه في ساحة السفار وان
تحقق ضرر صاحب العلو بذلك ولا يجوز تصرف صاحب السفار
اذا اضر بصاحب العلو وعكسه مع ان الكل تصرف الانسان في ملكه
وفي مينة المعنى علو رجل وسفل اخر ليس لصاحب العلو ان يبي
بنا او يتد وترا عند الامام الا برضا صاحب السفار وعند ماله
ذلك وقيل قولهما تفسير لقوله والخيار ان الخلاف فيما اذا
اشكل فعنده ليس له ذلك وعند ماله ذلك **قوله** بخلاف الدون
يعني لا يجنس اب لدين وله وكذا لاصل الدين فعه قيل اذا
ظهر للقاضي ضرورة فانه يجنبه لما في جواهر الفتاوى في الباب
الخامس من كتاب القضاء قال رجل له علي ابيه مهر الامرا وفي اخر
فاقر واقام البينة فانه لا يجنس مالم يمتد علي الحاكم وهذا
بخلاف نفقة الولد الصغير فانه يجنس يعني وان لم يمتد فان
فيه صيانة له **قوله** فان كانت قيمة البناء اكثر **قوله**
لم يذكر ما اذا تساوى في المانية وان كانت قيمة الساحة والسوا
فان اضطرر المانع على شي جاز وان تنازع المانع في تقسيم الثمن
بينهما على قدر ما لهما **قوله** قلعا ومردت **قوله** وقيل وهل لصاحب
الارض ملك ما بالقيمة جبر على الغاصب والظان الارض ان
انقصت بالقلع فله ذلك والا فلا **قوله** والامن له قيمتها
لا خفاء انه يشترط صورة المساواة وفيه نظر **قوله** ويكفي ان يلحق
بمسئلة البقرة الخ ايضاح هذا في الجوهرية وكذا في المحيط **قوله**
ومنها مسئلة الظفر يجنس وينه الخ في الاستحسان الدرهم والدينار
جنس واحد في هذا الحكم والصحيح خلافه قال في المانية رجل له
على رجل درهم فظفر درهم مديونه كان له ان يأخذ الدرهم اذ لم
يكن درهم اهود ولم يكن مؤجلا وان ظفر درهم مديونه في ظاهر الرواية
ليس له ان يأخذ الدرهم وان كان في كتاب الدين ان له ان يأخذ
والصحيح هو الاول انتهى وفي القنية وعن ابي بكر الزازي له اخذ
الدرهم بالدرهم وكذا العكس استحسننا لا اقتاسنا انتهى وفي
التقارئة بقلع عن الجاهل الصغير للفتاوى رجل له على رجل درهم
درهم وظفر درهم مديونه كان له ان يأخذ درهم المديون

مؤجلا

مؤجلا كان او لا واذا ظفر درهم مديونه في ظاهر الرواية ليس
له ان يأخذ الدرهم وان كان في كتاب الدين ان له ان يأخذ
قوله ومنها جواز دفعه ببيت غيره الخ قال في البرازية بعد نقل
هذه المسئلة وينبغي له ان يعلم ذلك اهل الصلاح انه انما دخلها
لهذا وان لم يكن بمحض نيتها اهل الصلاح وامكنه ان يدخل ويأخذ
ماله في سرق فلا بأس به **قوله** بخلاف ما لو ابتلع لؤلؤة وقيل
ان ما ذكره هو المذهب وهو رواية عن محمد ومقتضى ما علك
انه لو ابتلع درهمين غيره يشق بطنه والمنقول خلافه فقيل ان
انه يشق بطنه في لؤلؤة والدرهم وان عدم الشق في الدرهم انما
هو رواية عن محمد انتهى **قوله** بعض الفضلاء قد طالع البزازية
فرايته في محل ذكر ما هو موافق لمقتضى ما علك به المم وفي موضع
اخر ما هو موافق لما قيل في قال ولعل الذي اقتضاه لقلع المم
هو الصحيح لانه ذكره البرازي في اخر الكتاب وصاحب القيل
لم يطالع الا على الاول انتهى **قوله** ذكره في الكتاب غير مستلزم
للصحة **قوله** فانه لا يشق بطنه في قدره في الجوهرية بما اذا مات
بعد ان بلغ ومقتضاه لو مات قبل البلوغ ان يشق **قوله** ومنها
طلب صاحبها لكثر القسمة الخ هذا القول هو الصحيح ووجهه
ان صاحبها لا يكثر طلب من القاضي ان يخصصه بالاستفاد بملكه وبغير
غيره عن الانتفاع بملكه وهذا منه طلب الحق والانصاف فان له
ان يمنع غيره من الانتفاع بملكه فوجب على القاضي ان يجنبه لانه
نصب لا يقال المحقوق الي اهلها ودفع الظالم ولا يعتبر بضرر
الاخر لانه يريد ان يتفقد بملك غيره فلا يمكن من ذلك وهذا القول
هو الاصح تحاية التبيين والهداية ولم يذكر المم حكم ما لو طلب
صاحب القيل لوجود الاختلاف فيه قيل لا يقسم لطلبه وقيل
يقسم قال القدر الشهيد وقيل القوي تحاية البرازية وقد صح
الاول انصافا في الكافي وغيره **قوله** الشيخ قاسم وعليه مشي الامة
البرهاني والنسفي ومذر الشريعة وغيرهم **قوله** اذا تقارن
مفسدان الخ في ان هذا من السابقة في الحقيقة واختلف
العنوان لا غير فتأمل **قوله** ومع الحديث لا يجوز بحال لا يقال

زنية

ن

تجوز الصلاة معه لصاحب الغد ولا نقول المراءى عدم جوازها
معه لغرض صاحب الغد **قوله** ولا يجوز ترك القراءة بحال يعني لغرض
الارض والامني **قوله** لا يبلغ ثلاثة ارباعه مفهومة انه اذا بلغ
لم يكن الحكم كذلك ولا يخاف ان كون الربع يقوم مقام الكل يقتضي
التساوي وان بلغ ثلاثة ارباعه وقصيته انه يتخير ايضا
فلا يكون في التقيد فائدة **قوله** ومن هذا القبيل ما ذكره في
الخلاصة اي قال بعض الفضلاء قد ثبتت خلاصة الفتاوى
فلم ازماد كره بل رايته في خلاصة الفتاوى صحيح انه يصلي في بيته
قائما ولعله اراد خلاصة الغنيري وقد نقل عن خلاصة
الفتاوى في النجس مثل ما ذكرنا **قوله** ويصلي قائما لكن يكسر
قائما ثم يقعد عند الركوع كما قاله شمس الائمة الاوزجدي **قوله**
فانه ياكل المنة الطاهرة مقتد بما اذا لم يعلم رضي المالك كراهو
مقتضى القواعد **قوله** وعن بعض اصحابنا من وجد طعام
الغير لا يباح له المنة يعني ويباح له طعام الغير قال في
سير الفتح ان المذهب عندنا في المضطر انه لا يجب عليه اكل
مال الغير مع الضمان فلم يكن وضافا فهو كالمباح بتقدير شرط
السلامة كالمورد في الطريق **قوله** ولو اضطر المحرم الى يقاس
عليه المحلال بالنسبة الى صيد المحرم وعن محمد القنيد اولي من
لحم الخنزير في مجمل الفتاوى محرم منظر وجد صيدا وكلبا
فالكلب اولي من الصيد لان في الصيد ارتكاب محظورين
ولو وجد صيدا او مالك انسان يذبح الصيد ولا ياكل مالك
الغير عند الكل قال بعض الفضلاء فعلى هذا ينبغي ان يكون
الحكم في الصيد والخنزير كالحكم في الصيد والكلب لان في
اكل الخنزير ارتكاب محظور واحد كالكلب والكلب كالحنزير
في نجاسة عينه عند محمد ويمكن ان يقال ان اكل الخنزير اشنع
واشنع لانه محرم الاكل بنص القران نجس العين بالانفاق
فافرقا **قوله** فعندك يختار اياها وعندنا يصير جعل
في الحياوي القدسي ايا يوسف مع الامام في التحريم وكذا في
الولويجية وفي منية المفتي لم يذكر غير مذهب الامام **قوله**

فتاوى

فعلى المكره القصاص لان القتل بالنار كالقتل بالمحرم وسأعلى
انها تفرق الاجزا **قوله** فعند الامام يجب الدية اي على ما قلناه
لم يذكر قولها وقد ذكر الزيداني ان عند ابي يوسف تجب الدية عليه
في ماله وعند محمد يجب عليه القصاص **قوله** قال غلثة الصلابة
والسلام اذا امرتكم بشي فانوامنه ما استطعتم **قوله** وروى
في الكشف حديث مما نهى الله عنه اي **قوله** خصوصاً الكفا
اعلم ان الكبار اختلفت الروايات فيها روى عن ابن عمر رضي
الله تعالى عنهما انها تسعة الشوك بالله تعالى وقتل النفس
بغير حق وقد في المحضنة والزنا والفرار من الزحف والتمتر
واكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين والامجاد في الحرم
وزاد ابو هزيمة اكل الربا وزاد علي رضي الله تعالى عنه السرقة
وشرب الخمر وقتل ما توعده عليه الشارع بخصوصه وقيل كل
معصية اصر عليها العبد فهي كبيرة وكل ما استغفر عنه فهي
صغيرة كذا في شرح العقائد للمحقق القناراني وامتدح علي
قوله ان كل معصية اصر عليها العبد فهي كبيرة اي بانه مخالفت
لقوله تعالى ان تجتنبوا الكبائر ما تنهون عنه تكفركم سياتكم
لانه بالنظر الى كون اكل كبايريقا في الذي يكفر وبالنظر الى
كون الكل صغائر يبقا في الكبار التي تجتنب فان قيل المراد
بالكبار في الآية جزئيات الكفر فاذا اجتمعت كفر ما عداها
قلنا تكفر ما عداها معاق بالمسئمة كما سياتي والامر ان
يكفر القتل والزنا والسرقة بمجرد اجتناب المسلم الكفر ولا
قائل بذلك وفي السراج في كتاب الشهادة لكثرة ما كانت
حراما محضنا شرع عليها عقوبة فمحضه بنص قاطع اما في الدنيا
واما في الآخرة وكذلك الاعانة على المعاصي والعمور والحث
على ذلك من جملة الكبائر كذا في الذخيرة انتهى وفي السراج ايضا
ان سب الصحابة كبيرة ونظر فيه بعض الفضلاء بانه شعير بانه
ليس بكفر مع انه كفر انتهى وقيل ان الكبيرة لا تاتي في الكفر بخامه
كحالة الاشراك بالله فمن اين جاء الاشعار غاية الامر انه ساكت
عن ذلك على انه ذكر في الاختيار في فضل الخوارج والبعاء ان

سزا باقله
بر

ان يستأخذ من القمحية ونقصه لا يكون كفا لكن يفضل فان عكس
 رضي الله تعالى عنه لم يكفر سائمة حتى لم يقتله **قوله** بخلاف الرخاذا
 لم يجد سائمة ان قيل ينبغي ان يرجح النامي هنا على الامر عملا بالقاعدة
 المذكورة فلا يرتكب المني عنه وهو ككشف العورة لاجل المأمورية
 وهو الغسل كما فعل في الاستنجاء والجواب ان القاعدة الكثيرة
 لا كلية كما هو دأب قواعد الفقه بقى لو كان الرجل بين النسا
 وقياسه ان يؤخر كما لمرة بين الرجال فان نظر المجنس الى المجنس
 اخف من نظره الى المجنس الى المجنس كما في المبسوط **قوله** والفرق
 ان النجاسة المحككة اقوى والدليل على ذلك ان الصلاة لا تجوز
 مع وجود الحدث بحال ويجوز مع وجود النجاسة المحككة اذا
 كانت مقدار الدرهم في المغالطة ومقدار ربع الثوب في المخفقة
 وذلك لان قليل المجنس معفو عنه دون قليل الحدث كذا قالوا
 وفيه ان الجبيرة يجوز ترك المسح عليها مطلقا ضرر المسح او لا
 عند الامام مع ان تحتها حدثا **قوله** كالكذب لا صلاح بين
 الناس في البرازية يجوز الكذب في ثلاثة مواضع في الصلح بين
 الناس وفي الحرب ومع امرأة قالت في الذخيرة ارادة به المعارض
 لا الكذب الخالص ومثله في او اخر الخيل في المبسوط والمعارض
 ان يتكلم الرجل بكلمة يظهر من نفسه شيئا ومزاده شيئا اخر كما في
 شرح الشريعة عن البستاني وفي بعض المعتبرات ومن الكذب
 الذي لا يوجب الفسق ما جرت العادة به في المبالغة كقوله قلت
 لك كذا مائة مرة لا مراد به تمام المرات بعددها بل تعميم المبالغة
 فان لم يكن قال الامرة واحدة كان كذبا وان قال مرات يعقده
 مثله في الكثرة فلا يام وان لم تبلغ المائة وفي مجمع الفتاوى
 ان الكذب يباح لاحصا حقه ولرفع الظلم عن نفسه كما الشفيع
 يعلم بالبيع في خوف الدليل فاذا اضحى يشهد ويقول ان علمت
 وكذا الصغيرة تبلغ في خوف الدليل وتختار نفسها من الزوج وتقول
 رايت الدم ان انتهى وفي شرح العيني للتخاري في غاب شر الممول
 من الحرب وفي حديث قتيبة عن النبي بن سعد ما نصه وفيه اي
 الحديث الخيل في التماس من الظلمة بل اذا علم انه لا يتخلص الا

بالكذب

بالكذب جازلة الكذب الصراح وقد تجب في بعض الصور بل انقا
 لكونه ينجي نيتا او وليا ممن يريد قتله او لنجاة المسلمين من عدوهم
 وقال الفقهاء لو طلب ظالم وديعة لا انسان لياخذها غصبا وجب
 عليه الانكار والكذب في انه لا يعلم موضعها انتهى فليحفظ **قوله**
 جوزت على خلاف القياس انما كان على خلاف القياس لان الضمان
 على البائع فيصير كفيلا ومكفولا عنه وبه يظهر انه لو ضمنه غير البائع
 لم يكن مخالفا للقياس لانتفاء العلية في حقه **قوله** يجوز للمحتاج
 الاستقراض بالرجح وذلك بخوان يقتر من عشرة دنانير مثلا ويجوز
 لربها شيئا مغلو مائة كل يوم ربها **قوله** العادة محكمة اعلم ان
 مادة العادة تقتضي تكرر الشيء وعوده تكررا كثيرا يجوز ان يكون
 وقع بطريق الاتفاق ولذلك كان خرق العوايد عندهم لا يجوز
 الا في منجزة لنبي وكرامة لولي **قوله** انخرجهما جري مستند قال
 السخاوي في المقاصد الحسنة حديث ما رآه المسلمون حسنا
 فهو عند الله حسن ورواه الترمذي في كتاب السنة ورواه من عراه
 لمسند من حديث ابي وايل عن ابن مسعود قال ان الله رطخ
 في قلوب العباد فاختر محمد صلى الله عليه وسلم فبعثه برسالة
 ثم رطخ في قلوب العباد فاختر له اصحابا فجعلهم انصارا وبنيه
 ووزرا ونبيه فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما
 رآه المومنون قبيحا فهو عند الله قبيح وهو موقوف حسن انتهى
 فكان العلوي تبع من وهم في نسبتهم الى المسند **قوله** الاصح
 ان الكثير يستكثر الناظر في معراج الدراية هو المختار في
 الهداية وعليه الاعتماد قال الاحمد لان ابا حنيفة رضي الله تعالى
 عنه لا يقدر شيئا بالراي في مثل هذا مما يحتاج الى التقدير فكان
 هذا موافقا لمذهبه **قوله** تناول الثمار الشافطة في الخانية
 وغزرها من المعتبرات ان ذلك كان بالمضرة لا يسهل ان يتناول
 شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نصا او دلالا لان
 في الامصار لا يكون ذلك مباحا عادة وان كان في الحايط يعني
 البستان فان كان الثمار مما يتلف ولا يفسد كالجوز واللوز
 لا يسهل ان يأخذها مالم يعلم باذن وان كان الثمار مما لا يتلف قال

ق

وقد كان المفسر عاصم بن قيس
 معروفا بالقياس الرطخ في
 يجوز على خلاف القياس مع

العادة ابا حنيفة العادة محكمة

بعضهم لا يبيعه ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبه اباخ ذلك وقال
بعضهم لا يبيعه ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبه اباخ ذلك وقال
ذلك في الرضا التي يقال لها مراعاة فان كان في الثمار التي
تبقى لا يبيعه الاخذ الا ان تعلم الاذن وان كان من الثمار التي لا
تتفقوا على ان يبيعه ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبه اباخ ذلك وقال
من الاشجار فان كان على الاشجار فالأخذ من موضع
لم يؤذن له الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يبيعون
بمثل ذلك فيسعه ان ياكل ولا يبيعه ان يتناول لكن في منظومة ابن
وهبان ما يفيد ان المسئلة خاصة بالاكل في الشايط تحت الاشجار
ومقتضى ما في الحاشية انه اعم من ذلك حيث قال ان يأخذ
والأخذ قيم الاكل والثمار واما مسئلة ما على الاشجار فقد قيدها
قاضي خان بالاكل دون الحمل ولو كان معتبر في الاخذ لبيته فان
وهبان قيد المطلق حيث قال ولو من الاشجار صنفان وما
في الحاشية من انهم اتفقوا على جواز الاخذ فيما اذا كانت الثمار
في الرضا وهي ساقطة وهي متالفة لا تبقى بخلاف ما في الولو الجنية
حيث حكى خلافا في ذلك **قوله** وفي اجارة الظير يعني يعتبر العرف
وتحذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل بخلاف العكس فواء
في فتح القدير **قوله** وفي الترع عند العادة كذا في النسخ والذي
في نسخ الظهيرية وفي الترع عن العادة وهو الصواب **قوله**
وكذا صور يومين قبله كذا في النسخ وكذا الوصاف يومين قبله كما
هو **قوله** الا فيما تذكره ظاهرة رجوع الاستثنا الى جميع ما قبله
وليس كذلك بل هو راجع الى الاقارب ولفظ الخالف **قوله** وسيا
في مسائل الايمان يعني في فصل تعارض العرف مع الشرع والظهير
في سيا في راجع الى الاستثنا المفهوم من قوله الا فيما تذكره واما
الاستثنا من الاقارب فذكره في المبحث الرابع من المسائل المتعلقة
بالقاعدة **قوله** مستوفى في الخلاصة وغيرها **قوله** تعليم
الكلب الصيد ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبه اباخ ذلك وقال
مرات واما البازي في الرجوع اذا دعونه والعهد بالرجوع
وترك الاكل كما في الاختيار **قوله** الثالث لم ارمأه اذا ثبت

العادة

العادة بلا هذا **قوله** ذكر العلامة محمد السديد في كتابه
الذي الف في القواعد انما ثبت مرة واحدة **قوله** وطعام
العبد على المستأجر يشمل باطلاقة الاجارة مياومة **قوله**
بخلاف استئجار الظير بطعامها اي بشرط طعامها وكسوتها
على المستأجر فانه لا يفسد عقد الاجارة للعرف هذا هو المراد
وبه يظهر المخالفة **قوله** ومنها البطالة في المدارس في الدخيرة
قال ابو الليث من يأخذ الاجرة من الطلبة في يوم لا درس عليه
ارجوان يكون جائزا التمي قيل وهذا النقل عن المشايخ يكفي
لنا لكن ليس على اطلاقه بل مقتضى ما اذا كان مستغلا بنوع
تتصل من العلم على ما نص عليه الامام العتابي في فتاويه
ولعل اطلاق الفقيه ابي الليث بناء على طالب العلم لا يتناول
نوع تتصل من العلم على ما نص عليه الامام العتابي في فتاويه
المرسوم المعين وقد نقل في البحر عن الخفاف انه لا يستحق
شيئا منه بمقتضى كلام الخفاف فراجع **قوله** لو خلف لا يصوم
ان الظاهر ان هذا مما قدم فيه عرف الشرع على عرف اللغة
قوله لو قال ان رايت الهلاك ان قال بعض المحققين من
مشايخ مشايخنا هذه المسئلة رايتها في المسائل المختصرة من
القواعد الصغرى للشيخ بن عبد السلام وقال طلقت عند
الشافعي خلا لا لزومية على العرفان وهذا خلاف الوضع وعرف
الاستعمال وخالف ابو حنيفة في ذلك واشتدك الشافعي بضم
قول الناس راينا الهلاك وان لم يركلهم وجواب ان قول الناس
راينا الهلاك مجاز نسبة فعل البعض الى الكل كقولهم
القيس فان تقتلونا تقتلكم معناه فان تقتلوا بعضنا
تقتلكم وليس ما اشتدك به الشافعي ما سيجل النزاع فان
مجاز مجاز النزاع لا يشهد لما ذكره فانه علقه على نفس رؤيتها
وهي واحدة لا ينسب اليها ما وجد في غيرها واشتدك بنوع
اخر من المجاز لا ينسب اليها ما وجد في غيرها واشتدك بنوع
في الرد على امامهم وعلى من ينسب من غير تحقيق ولا يتصور
وقال المحمدي في التحرير خالف لا يري هلاك كذا بالوقوف فكان

استغنى عن الفقه في الاستدلال
في كتابه من فقهية **قوله** وشايط

ف

بما ولم يري الملاك حشيت لانه عبارة عن الكسوة ذلك الوقت بالكونية
ثم قال ولو نوي حقيقة الرواية صدق لانه حقيقة وليس بما يجوز
الانتهى **قوله** قالوا الواضي لا قارب في قتل هذا قوما الواضي لا قارب
نفسه اما الواضي لا قارب فلان ينبغي ان لا يخرج الوارث فليست
قوله ولا تدخل الوالدات والولد للعرف في النجاسة وقف على
ذوي قرابة لم يدخل والده وولده وجده رجل قال ارضى هذه
صدقة موقوفة على اقاربى او ذوى قرابتي قال هلاك يصح الوقف
والذكر والانثى سواء ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده ولا ولد
قوله لم يثبت باكل الميتة قيل ولا يثبت باكل لحم الخنزير
والانسان على القول المفتي به **قوله** فلا يثبت بالباديخان
والخنزير المشوي في هذا قولهما وهو المفتي به كما في الخلاصة **قوله**
بخل لا يركب دابة يعنى فلا يثبت لو ركب انسانا كافر كان اذ
مسلم **قوله** كما قدمنا الذي قدمه في فضل نغار من العرف مع الشئ
لو خلف لا يركب دابة فركب كافر لم يثبت فخصه بالكافر ومقتضى
ما هنا عدم التخصيص **قوله** منها ما لو جرت عادة المقتر من
الصواب ان يقال الاولي من المسائلين الذين لم يربما **قوله**
هل يجوز اقراضه قيل الذي يودي اليه نظر الفقيه انه لا يجوز
لانه يحل على المكافاة على المعروف وهو مندوب اليه شرعا
حيث دفعه المقتر من قرضا محضاً فجاراه عليه ولم يشترط ودفعه
المستقر من لا على وجه الرضا ويظهر في الثانية الاعانة للعادة
المطرودة تامل **قوله** ومنها الصواب ان يقول والثانية **قوله**
فاجبت بان المعروف كالمشروط قيل عليه ينبغي ان لا يجوز ان
يفي بهذا اضلا لان رواية الضمان على تقدير التصريح بالشرط
انما ذكرت على سبيل ارضا العنان مع الشافعي القائل بالضمان
في الحديث والافعال صاحب الجوهرة في شرح النظم انما لم يفتل
عن الكرخي ان العارية والابارة لا يضمنان ابداً فقوله ابداً يفيد
المعوم وشمول حال الشرط ومع ذلك صرح به واقفه فقال ولو
شرط فيهما الضمان وانما يضمنان بالتقدي وفقد عن الشافعي
ما ذكر عن البرازية ايضا وفيه الشرط لغو ولا يضمن ففي كل ذلك ما كيد

للحكم وتحديد من ان يعمل بتلك الرواية المخالفة للدراسة على تقدير
التصريح بالشرط واما عند قدمه فجميع المتن والشرح تناقض
قول مقبول لا يخرج قال الامام المعروف بقاضي خان في فتاواه
رجل اعاز شيا وشرط ان يكون المستعير ضامنا لما هلك في يده
لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا ومثله في الخلاصة
وعلى ما انتهى هذا وما ذكره المصنف من الجواب بخالف لما ذكره نفسه في
الفوائد الزينية انه لا يحل الاقراض من هذه القواعد والعقوبات
وانما على المفتي حكاية النقل الصريح كما صرحوا به **قوله** معتمونة
عندنا في رواية فيه اشعار بان الصحيح المفتي به خلافها وح
فلا حاجة الي ما اطال به بعض ارباب الحواشي **قوله** اما الودعة
والعين المؤجرة في هذا يخالف ما سياتي نقله عن الزيلعي من ان
العين المؤدعة اذا استوجرت على حفظها وهلكت يضمنها المودع
ذكر ذلك الزيلعي في بحث الاجتر المشرك وط كلامه ان المسئلة
المذكورة محل اتفاق ولذا ذكر المسئلة في الهداية من الاشارات
وفي النهاية فليست مثل هذا عند الفتوى **قوله** ثم ادعى انها عارية
قيل هذا مقيد بما اذا كان الام يدفع الكل عارية اما لو جرت
العادة بدفع البعض فلا وهذا تقييد لطيف نرى عليه في جامع
المصنفات **قوله** لان الظاهر شاهد للزوج وذلك ان الام لا تكون
الاملاك في يد الملاك فيكون ما في يد الزوجة ملكا لها ظاهر
قوله فانه يحل على الابارة وهو فوق محدد ولقد مر ان الفتوى
عليه **قوله** ومما نبه على العرف قيل كون هذا مبنيا على العرف
غير معزوف انتهى وقيل لا يقال لا وجه للسؤال ان الكلام فيما
اذا لم يقع عقد ابارة تخالف فيه التمثيل بالمسائل السابقة لا ما
نقول القاعدة اعم ويصح بنا المسئلة المذكورة عليها اذ الخاصل
ان اكثر اهل السوق اذا استأجروا اجرا وجرت العادة ان الاجر
يكون على الكال فمما علمهم لان كونه على الكال هو المعروف فهو كالمشروط
قوله ان اكثر اهل السوق لو استأجروا اجرا وكذا لو استأجروا
رئيس السوق وقد افتي بذلك المصنف **قوله** وفيها لودعة الى خايل
ان استفيد منه تقييد مسئلة فقير المحقق بما اذا لم يجز في العرف

اهل بخاري جازت عندهم **قوله** انما هو المقارن السابق اي السابق
لوقت اللفظ واستقرحتي طارئة وقت الملفوظ به فاما المقارن فلا
اثر له ولا يترك عليه اللفظ السابق وهذا التقرير اندفع ما عساه
قوله كيف يكون العرف مقارنا سابقا وسقط ما قيل الظاهر ان
السابق وسقطت او سموا **قوله** ولذا يقولون لا غبرة للعرف والظاهر
قال الزركشي في قواعد واغرب من حكي في جواز التخصيص به
قولين وتبي بعضهم على ذلك مسائل من احكام مما يتعلق بالباطل
في المدارس فقد استشهد في هذه الاغصان ترك الدروس في الاشهر
الثلاثة الثانية كسوة الكعبة فان ابن عبدان منع من بيعها
واوجب رد من خرمها شيئا **قوله** فلذا اعتبر العرف في المعاملة
ولم يعتبر في التعليق اعلم ان العادة الغالبة انما تفيد اللفظ
المطلق اذا تعلق بانشاء امر في الحال دون ما يقع اختيارا من بعد
فلا يفيد العرف المتأخر وقال بعضهم العادة الغالبة انما
تؤثر في المعاملات لكثرة وقوعها ورغبة الناس فيما يروج في
الشفقة غالبيا ولا يؤثر في التعليق والافراد والدعوى بل سبق
اللفظ على عمومها فلهما اما في التعليق فلفظة وقوعه واما في
الافراد والدعوى فلانه اختيار عن وجوب سابق وربما تقدم
الوجوب على العرف الغالب او غلب في بقعة اخري **قوله** فقطضي
القاعدة الثاني فيه ان في الحكم للعلم كما هو الظاهر وقضية
كون النظر لذلك الحكم شافعا كان او خفيا وكونه شافعا في
نفس الامر اذ ذلك لا يقتضي ان يكون له دخال في ثبوت الحكم فالظن
اذا لكون النظر له وان صار خفيا فيما علمت وكون المسئلة من
جزئيات القاعدة في جزم المنع قد تكرر **قوله** ليعلم انه بكل واحد
الدعوى فاختارين والدعارة بالفتح الخبث والفسق وبابه طرب
وسلم كذا في مختار الصحاح **قوله** ما اذا خلف اذ اري منكرا الخ ان
كان ضمنه خلاف للوالي فلا يخالو من ان يكون المراد بالقاضي القاضي
وقت الخلاف على ان اللفظ هو القاضي وقت روية المنكر فان
كان الاول فالظاهر بخلاف اليمين بعزل القاضي المذكور وان كان
الثاني بقيت اليمين بعد عزل القاضي وقت الخلاف كما لا يخفى على ذي

بصيرة

بصيرة **قوله** ويمكن ان يقال قال بعض الفضلاء هذا هو الحق الذي
لا شبهة فيه والفرق بينه وبين مسألة التخصيص ظاهر لذوي الطبع
السليم **قوله** المحكم العامة لا يثبت بالعرف الخاص بغيره ان
المحكم الخاص يثبت بالعرف الخاص ومنه ما تقدم في الكلام على
المدارس الموقوفة على دس الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها
هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح او لقراء
من الحديث حيث قيل ما يتبع اصطلاح كل بلد **قوله** واختلفوا
فيما اذا كان العقار لاي ولاية القاضي في الخلاصة ان قضاء القاض
في المحدث ويصح وان لم يكن المحدث ولاية ومثله في البرازية
وعتبرها وعليه ينبغي في التفسير وحكي القول الاخر فيقال ذكر في مسائل
شاي اخر الكتاب **قوله** ويتفرع على ذلك لو استقرض الفاضل
المقرض ان يعنى لا يخلو المراجعة في القرض **قوله** وفيه لا تريد
على الاجر يفهم منه انه لو كانت قيمتها مقدار اجر المحفظ وزيادة انه
تصح الاجارة ان لم تكن مشروطة في القرض وبه صرح في القصة
والصحة مع الكراهة ان يعنى صيانة للناس عن الوقوع في الربا
المحض **قوله** ان كان يثبت كذا في النسخ بلا وار او في الوار
كما في نسخ القصة **قوله** وهو الصواب لان الاجارة بين المدبر
وجوزت على منافاة الدليل للحاجة فاذا وردت على ما لا يحتاج
المستاجر الى استيفاء منافعة لا يجوز الاجارة والمستقرض اذا استأجر
المقرض ليحفظ مزااة او ملعة غير محتاج الى هذا العقد لحفظ
العين وانما يستأجره ليتوسط به القرض الى المراجعة واذا كان
على منافاة الدليل وانعقدت الحاجة المجوزة لم يخرج بخلاف
جواز بيع المقرض من المستقرض ما يساوي طسوجا عشرة
دنانير فانه على وفاق الدليل لانه يبيع موجود مملوك له
بالتراضي **قوله** والفتوى على جواب الكتاب وهو عدم الجواز
قوله لانه منصوص عليه اي عدم الجواز منصوص عليه بالنهي
عن فقير الطهتان وهو في معناه **قوله** فافوك على اعتبار
ينبغي ان يفتي بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوة
المخاين لا يروى بصير المخاين في المخاينة فقل عليه كيف

عني

المنه في كنية

جر

فمن ان يفتي به مع كونه مخالفا لقواعد الشرع الشريف انتهى
وقال شيخنا في رسالة المسماة بمفيدة المحسني لدفع ظن المخلق
بالتكفي بعد ان نقل كلام المصنف قوله ينبغي ان لا يفتي في ان لا يفتي
بين ما اعتبر من المسائل المبينة على العرف الخاص وبين المخلق
لان اعتبار العرف الخاص على ما قيل به في جميع تلك المسائل ضررها
الترتب فاعلمنا بمحتار لنفسه او مفتعرا في استيفاء شرط يمنع عند
الضرر واما الوقف فناظره لا يملك اطلاقه ولا تعطيله **قوله**
بل ولا الواقف هذا هو الفرق الجوهري وقد اثبت ان المذهب عدم
اعتبار العرف الخاص فكيف يقول لا يمكن صاحب الخانوت اقتراح
صاحب الخلق منها ولا يمكن اجازتها لغيره ولو كانت وفقا ليس
هذا محجرا على الميراث المكلف عما يملكه شرعا بل يملك به صاحب المذهب
ومن المقرر ان حفظ المال من الكليات الخمس المجمع عليها في سائر
الاديان ومنع المالك من اجارة ملكه بالزور اطلاقا ماله وكذا ان
به الشارع مثل ما لو رضي بالزمام غيره وكرضاه بغيره اطلاقا
وبعض عمله اجرة هو ممنوع منه شرعا ومن المقرر ان صاحب الخلق
لا يعطي اجرة الاشياء يسيرا واما قد هو في نظيره فلو قدر اكبره
يجوز هذا حتى في الوقف وقد نص على ان من سكن في الوقف يكره
اجرة بالغة ما بلغت ومنعك الناطر من اجارة الخانوت الوقف
لغير صاحب الخلق بقوت نفع الوقف وتعدم عليه ويتعطل به
ما جعله الواقف من نحو إقامة شعائر سجد تدفع اجرة الدكان
مثلا للقيام بها فان صاحب الخلق اذا لم يستأجر بها المثل بالوقف
وقد لا يستأجر ولا يسكن ولا يسكن غيره يصح نفع الوقف بما لا
يقدر به امام المذهب ولا احد من اهل مذهبه ثم قال هذا ما ظهر
لي في رد جواز الخلق باعتبار العرف الخاص عند البحث في الاقدام واما
ظن مشروعيته بلفظ التكفي فلا التفت الى توجه لخاص ولا
عام انتهى وقوله واما ظن مشروعيته بلفظ التكفي اشار به الى
الرد على محمد بن بلال الخنفي حيث صنف رسالة في جواز الخلق عند
مجانته عليه في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر وغيره
نقل عن الذخيرة والفتاوى الكبرى والخلاصة وفتاوى قاضي

خان

خان وواقعات الصوري اشترى سكنى وقف فقال المتولي ما اذا
له بالتكفي فامر بالرفع فلو اشترى بشرط القرار فله الرجوع على
بائعيه والا فلا يرجع بثمنه ولا ينقص منه انتهى قيل وفي الاخذ من
الذخيرة من ذلك نظر فليست مل واعلم انه ذكر في فضل العيوب
من الفتاوى الخانية رجل باع سكنى له في خانوت لغيره فاجبر
المشتري الخانوت بكذا فظهر ان اجرة الخانوت اكثر من ذلك قالوا
ليس لان يرد التكفي بهذا العيب لان هذا السر يعيب في الخانوت
انتهى قال تقي الدين بن معروف الراسد هذا نقل صريح في جواز بيع
الخلق المتعارف في زماننا ولزومه فليست مل قال بعض الفضلاء
وقد وقع من بعض الموالى نوع في ذلك فاستفتيت الملا الاعظم
مفتي دار السلطنة السليمانية مولانا ابو السعود رحمه الله تعالى
بغفرانه فايد كلام **محمده** بقوله نقل صريح في جواز بيع الخلق المتعارف
الحال نعمانه انتهى ووجه بعض الفضلاء قايلا لا يجزى على من له
الممارسة في الكتب الفقهية ان المراد من التكفي ليس ما هو
بل المراد بها العمارة فلا دلالة فيه على جواز بيع الخلق فضلا عن
كونه نقلا صريحا فان كنت في ريب من ذلك فعليك بالرجوع الى الكتب
الفقهية فلعلك تجد فيها ما يرفع دغدغة قلبك ثم ان المدحوم
الاستاذ المرحوم نور الله تعالى مرقده راسا كثيرا من فتاواه على
خلاف ما نقله هذا القائل انتهى **قوله** دعوى ان التكفي
العمارة ممنوع بل المراد بسكنى الدكان ما يكون من الخشب مركبا
فيما يدك على ذلك ما ذكره القناري في الفصل الحادي عشر في
شهادات الجماعة اذا ادعى سكنى دار او خانوت وبين ضرورة
لا يصح لان السكنى نقل ولا يحد وذكره شيد الدين في فتاواه
وان كان السكنى نقل لا يمكن ان يصل بالارض اتصالا ثابتا
كان تعريفه بما به تعريف الارض لان في سائر النقلات لا يكون
تعريفه بالحدود لان النقل ممكن فوق الاستغناء بالاشارة اليه
عن ذكر الحدود واما السكنى فلا يمكن له ان يكون في البناء كسكن
قرار فالتمس ما لا يمكن نقله اصلا انتهى فظهر ان هذا ان السكنى
هو ما يكون مركبا في الخانوت متصلا به فهو اسم غير الاسم معني

ث

رف

كما فهم البعض وهذا يجوز الاستدلال ببعض كلام لا يعلم منه مراد
 المتكلم الا ترى الى تمام العبارة الذي نقر فيها على حقيقة الشك في
 انه شيء مركب يرفع فذلك يستفاد من هذا المعنى المعبر عنه بالخلق وانظر
 ان الخلق يرفع ثم يرد على ما يبعه ويقال فلو اشتراه بشره القرار
 فيرجع على ما يبعه بثمنه ويرد عليه والا فلا يرجع عليه بثمنه ولا
 نقصانه المتحصل بالقدح من الدكان سبحانه هذا ثمة ان عظمته
 وقد نقل بعض الفضلاء عن واقعات الضربى ما نصه رجل في يد
 دكان وغائب ورفق المتولي امره الى القاضي فامر القاضي بفتح
 واجارته ففعل المتولي ذلك وحضر الغائب فهو اولي بدكانه
 وان كان له خلق فهو اولي بخلقه ايضا وله الخيار في ذلك فان شا
 فشاخ الاجارة وسكن في دكانه وان شا اجاز الاجارة ورجع بخلوه
 على المستاجر ويؤمر المستاجر بما اذ لك ان رضي به والا يؤمر بالخروج
 من الدكان انتهى قل فان كان المراد بالخلق في عبارة ما هو
 المتعارف من انه اسم لما يملكه دافع الدراهم من المنفعة التي دفع
 الدراهم في مقابلتها فهو نفس في المسئلة والله تعالى اعلم **اقول**
 ما نقل عن واقعات الضربى من ذكر لفظة الخلق فضلا عن ان يكون
 المراد بها ما هو المتعارف كذب فان الاثبات من النقلة كصاحب
 الجهم بين الفصولين نقل عبارة واقعات الضربى ولم يذكر في
 لفظة الخلق هذا وقد اشتهر نسبة مسئلة الخلق الى مذهب عالم
 المدينة مالك بن انس والحوال انه ليس فيها نص عنه ولا عن احد
 من اصحابه حتى قال النذر القرني انه لم يقع في كلام الفقهاء الذين
 لمسئلة الخلق فيما اعلم وانما فيها فتيا للعلامة ناصر الدين القاسمي
 لما تكي بناها على العرف وخرجها عليه وهو من اهل التخرج فيعتبر
 بتمجيده وان نوزع فيه وقد انتشرت فتياه في المشارق والمغارب
 وتلقاها علماء عصره بالقبول وهتت عليه سمات الصبيات
 والقبول ولندكر صورة السؤال والجواب والله الهادي للضلال
 فنصر السؤال ما لقول السادة العلماء ائمة الدين رضي الله
 عنهم اجمعين في خلق الحيوان الذي صار عرفا بين الناس في
 هذه البلدة وغيرها ووزن الناس في ذلك مالا كبر حتى

دفع

وصل خلقوا الخانوت في بعض الاسواق اربعماية دينار ذهباً خرددا
 فبالا اذ ماتت شخص ولد وارث شرعي يشتمق خلقوا خانوت موزنة
 عملاً يعرف ما عليه الناس ام لا وهذا اذا مات شخص وعليه دين ولم
 يخلف ما يفي بدينه يوفي ذلك من خلقوا خانوته اقتونا ما يجوزين
 ونصر الجواب الحمد لله رب العالمين نعم اذا مات شخص وله وارث
 شرعي يشتمق خلقوا خانوته موزنة عملاً يعرف ما عليه الناس اذا
 مات شخص وعليه دين ولم يخلف ما يفي بدينه فانه يوفي من
 خلقوا خانوته والله سبحانه وتعالى اعلم بالقضاي انتهى ثم ان
 حقيقة الخلق كما قال العلامة نور الدين علي الايجوري الما
 في باب العارية من شروح مختصر الشيخ خليل انه اسم لما يملكه
 دافع الدراهم من المنفعة التي دفع الدراهم في مقابلتها انتهى
 وظاهره سواء كانت تلك المنفعة عمارة كان يكون الوقف اما ان
 ايلة للخراب فيكون ما ماطر الوقف لمن يهرها او يكون ماصرفه
 خلقوا له ويصير شريكاً للواقف بما زادته عمارته مثلاً لو كانت
 الاماكن قبل العمارة بنصف كل يوم وصارت بعدها تكثر مثلاً
 انصاف فيكون صاحب الخلق شريكاً بالثلث والثلثين فاذ ان
 احتاجت تلك المحلات الى عمارة كان على الوقف في تلك الصوة
 مثلاً الثلث وعلى صاحب الخلق الثلثان او كانت المنفعة غير
 عمارة كوقيد مصباح مثلاً ولو ازمه لا يضمن العمارة خلافاً
 لمن خصص المنفعة بما دون غيرها اذ يعتبر انما هو عود الدراهم
 لمنفعة في الوقف عمارة كانت او غيرها وسواء كان الاذن في
 ذلك الواقف او الناظر خلافاً لمن خصصه بالواقف واما ما يقع
 من خلق الحيوانيت لمن هو مستاجر كل شهر يكذا فقد قال بعضهم
 انه من ملك المنفعة نظر الكون العقد صحيحاً والمستاجر قد
 ملك المنفعة فله ان يخلق ويورث عنه واما كونه اجارة
 لازمة فمرد الارتفاع فيه ووجهه ان الواقف لما يريد ان يبي
 بمحلاً للوقف فيأتي له ناس يدعون له دراهم على ان تكون
 لكل شخص محله من تلك المواضع التي يريد الواقف بناها فاذ
 قيل منهم تلك الدراهم فكانت باعهم تلك الحصة بما دفعوه له وكان

لكي

الخلق

ثمة

لم يقف جزا من تلك المحصة التي لكل وغاية انه وطف عليهم كل شهر
كذا فليس للوقف فيه بعد ذلك تصرف الا بقصد المحصة الموقوفة
فقط وليس له ان يوجهه لغيره وكان رتب الموقوف صار شريكا للوقف
في تلك المحصة وشروط صحة الموقوف ان يكون ما بذل من الدراهم
عائدا على جهة الوقف بان يتنفع بها فيه فما يقع الان من اخذ
الناظر الدراهم من مزيد الموقوف ويصرفها في مصالح نفسه هو ما
يجب ان لا يعود على الوقف منها شي ويحسد لئلا فتمت خلقا في الوقف
فهذا الموقوف غير صحيح ويرجع الدافع بدراهم على الناظر وان
لا يكون للوقف ربح يترتب فان كان ويبيع بمجارته ومصاريفه
كأوقاف المملوك الكثرية الربيع صرف منه على مصالحه ومنافعه
ولا يصح فيه خلق فلو وقع ذلك كان باطلا والمستاجر الربيع
على الناظر بما دفعه له من الدراهم لانه تخرج منه على شرط لم يتم
بظهور عدم صحة خلوه وان ثبت ذلك الصرف على منافع الوقف
بالوجه الشرعي فلو صدقه الناظر على العرف من غير ثبوت ولا ظهور
عمارة ان كانت هي المنفعة فلا عبرة بهذا التصديق لان الناظر
لا يقبل قوله في مصرف الوقف حيث كان لذلك الوقف شاهد
وفائدة الموقوف انه كالمالك فيجري عليه احكامه من بيع واجارة وهبة
ورهن ووفاء من وارثه ووقف على الخلاف في الاخر وهو ان
الامور تؤخذ من فتوى الناصر المقاتلي حيث جعله كالمالك منه
يعلم انه لا مانع من تعدد الموقوفات او المالك يتعدد وقديس
عن هذا كله العلامة شهاب الدين احمد السهري المالكي
فاجاب بما لفظه الموقوفات الشرعية يصح وقفها ويكون لازما
منها ما مع شرط الزوم كالمجوز وانتفا المانع كالدين كوقف
صاحب الاملاك ويجب العمل بذلك ورهنه واجارته وعانة
والمعاضاة عليه كذا ذلك صحيح ولو اوقفه ان يجعله مؤتدا
او موقتا بوقت على معين فقط او عليه وعلى ذرية او على جهة
من جهات الخير كوقود ومصالح وتفرقة بين وتسييل ما
وتكون ذلك مما ينفع عليه الوقف ويراه ويشترط فيه مما يجوز
لذا استراطة من الامور المجازية كذا ذلك عملا بما افق به خامسة

المحققين

المحققين اعلم علما الاسلام الشيخ ناصر الدين اللقاني في جواب
ما سئل عنه وخالف العلامة الاجتهوري في صحة وقف الموقوف
وقال بطلانه واما اجرة وقفه فصحيح وقفها لكن الذي شاع
وداع وملا الارض والبقاع واكب الناس على مقته فشا والعمل
بمضمونه ونحوه ما افق به العلامة الشيخ احمد السهري من
صحة وقف الموقوف وجري العمل به كثيرا في سائر الممالك سيما في
الديار المصرية فينبغي اعتماد صحة ارتكابها لا ضار من
لما يلزم على الحاكم ببطلانه من ضياع اموال الناس وتفاقم
الامر بينهم وكثرة الخصام الموقفي للنقاطع والتدابير المناهضة
لاخوة الاسلام فهذا مما عمت به البلوى فينبغي ان لا يفتي بالبطلان
لما علمت سيما ان كان موقفا على خيرات كتفريقه خيرة وتسييل
ما او وفاء من او اعانة على حج ونحو ذلك من انواع البر
والقرب اذ يبطلانه يبطل ما ذكره الله تعالى اعلم هذا خلاصة
ما حتره بعض الفضلاء المالكية في تاليف مستقلة في ذلك
والله الهادي الى اقوم المسالك واما اطلاق الكلام في هذا
المقام لكثرة دوران الموقوفين الامار واحتياج كثير من القضا
اليها وابتناء كثير من الاحكام عليها خصوصا قضاء الاروام
الذين ليس لهم شعور ولا المام **قوله** فينبغي المجوز وانه لو
ترك له الحق فيل عليه كيف ينفق المجوز وانه ليس له الارشوة والعمر
انما يقدر اذا لم يكن بخلافه نقص والا لم يتخلل ما تعارفه القوام
وبعض النواص من المنكرات انتهى وفيه تاويل وقيل عليه ايضا
البحر ان المم رحمة الله تعالى قال فيما سياتي ان الحقوق
المجردة لا يجوز الاعتياض عنها وقرع على ذلك عدم صحة الاعتيا
ض عن الوظائف بالاوقاف ولقد رايته كثيرا من الموالي مجمعين
على جواز التزول عن الوظائف بقول المم في هذا المقام وانت
خبر بان المم في امثال هذه المواضع غير ثبت فلا معتبر بقوله
انتهى وقال بعض الفضلاء قد قالوا في التزول فينبغي الايراد
بعده واما ذكره اذ لم يمنع الرجوع ثم قال فالحاصل ان في اصل
صحة التزول نظر اظهر واصول المذهب تقتضي عدم صحة

ن

ة

ف

ض

هذا وقد افاضني الشيخ قاسم الحنفى بجوانه كما حكاه عنه المم في رسالته وذكر
 الشيخ العيني في شرح تلمذ رز البجاري في باب القسم بين الزوجات
 انه سمع من بعض شيوخه الكبار انه يمكن ان يحكم بصحة التزول عن الوطاف
 الدينية قياسا على ترك المرأة قسمها لصاحبتها لان كلاهما مجردا
 انتهى **قلت** لم يتقرر من الشيخ العيني لبيان صحة الاعتراض عن الاستسقاء
 وقد استخرج شيخنا نور الدين علي المقدسي صحة ذلك في كتابه
 المستمعي بالمرز شرح نظم الكثر من فرع ذكره الترخي في ميسوطه وهو
 ان العبد الموصى برقبته الشخص في محله لاخر لو قطع طرفه او سيج موصيه
 فادى الارش فان كانت الجناية تنقص الخدمة شري به عند اخر بخدمة
 او يقيم الي من العبد بعد بيعه فيشتري به عند يقوم مقام الاول فان
 اختلف في بيعه لم يبيع وان اضطرر الجاني في قسمة الارش بينهما نصفين فلها
 ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصي له بالخدمة من الارش بدل الخدمة لانه
 لا يملك الاعتراض عنها ولكنه اسقاط لمحقه به كما لو صالح موصي له بالرقبة
 على مال يستلم العبد له انتهى قال فيما يشهد هذا للتزول عن الوطاف
 بما لا انتهى في الحفظ فانه نفيس جدا وذكر التمسك في شرح المهناج
 عن والده انه افاضي محل التزول عن الوطاف بالمالك اي لانه من اقسام
 الجحالة فيستحقه التارك وينقطع بطلان وان لم يقرر ان اظهر التزول
 له لانه بالاختيار بينه وبين غيره انتهى ذكره في باب الجحالة **قوله** وقد اعترف
 عرف القاهرة انه **قيل** ليس النظر فيما ذكره مجرد العرف لانه لا اعتبار
 له حيث كان خاصا على الاصح وانما النظر يكون التام كالمشروط في حله
 المبيع كانه قال بعثك البيت بسله تام **قوله** وقد حكم ابو بكر في
 مسائلهم وقد صرح ان عمر لما اشترى غلاما قد القضا ابا الدرداء واخصم
 اليه رجلان فقضى لاحد منهما ثم اتى المقضى عليه عمر رضي الله تعالى عنه
 فقال له عن حاله فقال فقضى على فقال له لو كنت انا مكانه لفضيت
 لك فقال له ما يمنعك عن القضا فقال ليس هناك نقره الراي
 مشترك يعني ولا مزنة لاحد الرايين على الاخر **قوله** وهذا اولي مما في
 الهداية انه **قيل** عليه كيف يكون اولي مما في الهداية مع ان في الهداية
 ما زعمت انه يكفي في زيادة ترجيح وهي اتصال القضا به اذ الاقدام عليه
 ربما يكون مع شي كان في وقته وغرب عن الفاعل بعده ان كان المجتهد

الزوجات في ذمة الزوج

الثاني

الثاني هو الاول واما ان كان غيره فالامر اظهر على ان مجرد السبق
 لا يظهر كونه مرجحا الا ترى ان في الاجتهاد في القيلة يمار بالثاني ولا
 ينظر الي سبق الاول بل ولا الى العمل به انتهى **وقيل** ان كلام صاحب
 الهداية راجع اليه بنوع عناية كماله على ذوي الدراية **قوله** وانه يودي
 الي ان لا يستقر حكم لانه لو نقض به لنقض النقض ايضا لانه ما من اجتهاد
 الا ويوزان بتغيره ويتسلسل وذلك يودي الي عدم الاستقرار ومن
 ثم اتفق العلماء على انه لا ينقض حكم الحاكم في المسائل المجتهد فيها وان
 قلنا ان المصيب واحد لانه غير متغير **قوله** لانه يكفي بان الثاني
 كالاول لتقليد لقوله وهذا اولي وخاصا لانه ترجيح الاول بانصاف
 القضا به مستدرك والترجيح حاصل بالسبق **قوله** ولا حاجة الي
 ترجيح الاول نعم ولكن لا ضرر فيه **قوله** ومن فروع ذلك اسم الإشارة
 راجع للقاعدة وذكرها ويليه بالامضاء والمذكور **قوله** يمار بالثاني
 ولا يكون سبق الاجتهاد الاول مرجحا له كما يستفاد من قوله حتى لو
 صلي اربع ركعات الخ وهو مناف لقوله قريبا ولا حاجة الي ترجيح
 الاول بغير السبق فليتأمل **قوله** وعلمه بعضهم يمكن التعليل بان
 قبولها في الحادثة بعد رد صاحبها يحل التهمة بالنسبة الي الحاكم فالرد
 لسد باب التهمة وختم مادة اساءة الظن به فتأمل **قوله** من برت منها
 بعلة الخ جعل ابن التمام من ذلك الزوج اذا شهد للزوجة فرقت منها
 ثم زالت الزوجة فانه تقبل شهادته لها قال المص في التجر والظان سبق
 فلم لما في الحاشية ولو كان ردت شهادته الاولى لامرارة ثم اعادها بعد
 البيئونة لا تقبل شهادته لان شهادته ردت في هذه الحالة به فلا
 تقبل بعد ذلك ابدا **قوله** ومنها لو حكم الحاكم بشي ثم تغير اجتهاده
 الخ روي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قضى في حادثة بفضية ثم قضى
 فيها بخلاف ذلك فقيل له في ذلك فقال تلك كما قضيتا وهذه كما
 نقضت انتهى وقد حوت هذه الكلمة العنصرية بمجرى المنطق **قوله** وقد بينا
 شروط القضا ومعنى الامضاء **قوله** الخ مما نقض القسمة اظهر
 فيها غيب **قيل** محال سماع دعوى الغيب مالم يقرب بالاستيفاء اذ ان
 ظهر غيب فاحسن في القسمة فان كانت بقضا القاضي بطالت عند
 لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالرضا في بطل

ب

دنه

في الامتص وتسمع دعواه ذلك والفاش هو الذي لا يدخل تحت تقويم
المقومين **قوله** والجواب ان تقمها حاصلة ان المراد بالقاعدة ان
الاجتهاد المستوفي شروطه لا ينقض بالاجتهاد **قوله** فللثاني تغيير
الحكم فان بعض الفضلاء ربما يعكروا عليه ما ذكره المصنف من الجلال السيوطي
من حكاية الاجماع ان الامام اذا هدم الكسيسة لا ينفذ عقاده **قوله**
والجواب ان هذا الحكم انما حاصلة تقييد القاعدة بعدم المضاهة
ان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد الا اذا اشتمل **التقصر** على مضاهة عامة
قوله فاجبت مرارا بانه ان كان في حادثة **قوله** فاجبت مرارا بانه ان كان في حادثة
الحكم انما يعتبر ويجعل ممتنع التقصر اذا صدر من الحاكم عن دعوى على
خصمه وهذا لا يضر فيما صرح الحاكم به مثله ان يقول حكمت بموجب هذا
الفقدان غير ان يعين ذلك الموجب حتى اذا كان موجبه الفساد كان
حكما بالفساد وان كان موجبه الصحة كان حكما بالصحة ولم يبين
المصنف ذلك ولا حرره فلا يفيد تسكك بما في العمادية وغيره لانه ذكر بعد
انه لا يكون حكما بالانقضاء ببيان كيفية الحكم الا ان يكون مراده اذا لم يتجدد
الحكم المعين اعني البطلان والصحة مثلا لا تقدر دعوى صحيحة
وجواب ما تكار وهو الذي ذكر عليه كلام العمادي فعدم الجواز فيما اذا
كان ما حكم به غير معين كما في مبحثنا وهو الحكم بموجب العقد الاول
واظهر فليست **قوله** واما العلامة فاسم ان وعبارته الاجماع على وجوب
تقديم دعوى لصحة الحكم **قوله** فاجبت مرارا بانه لا يكفي به **قوله** عليه
المعروف عن كثير من مشايخنا انه يكفي به لتضييق علمنا في مواضع سمي
ان حكم الحاكم يحل على السداد ما أمكن وان قول الموقوف حكم حكما
صحيحا مستوفيا شرطا يتلخص ما لا بد منه من صدور دعوى صحيحة
من مدعي على مدعي عليه وكذا المذهب طاعة بذلك فراجع منها ما شئت
تجدد مطابقا لما ذكرنا انتهى وتويزه ما في الفواكه البدرية ان قضيا
القاضي العدل لا يتعقب ويحارح له على السداد بخلاف غير انتهى
قوله ولو كنت في السجل هو الذي يسمى زمانا الحجية التي تكون في
يد المدعي وقال في منخ الغفار السجل الحجية التي فيها حكم القاضي
لكن هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كثير يضيظ فيه وقايع الناس وما
يحكم به القاضي وما يكتب عليه ومما يدرك على انه الحجية قوله لا السجل

قوله فاجبت مرارا بانه ان كان في حادثة الحكم انما يعتبر ويجعل ممتنع التقصر اذا صدر من الحاكم عن دعوى على خصمه وهذا لا يضر فيما صرح الحاكم به مثله ان يقول حكمت بموجب هذا

لا

يرد من مضمرا الى مضمرا ولا يرد من مضمرا الى مضمرا **قوله** لا يكفي في السجل
دون المحاضر بما تقدمت عليه الظهيرة من انه لا بد من تفسير الشهادة
فيما كان لقلة المص في التجزئة ثاب الشهادة على الشهادة **قوله** لا يرد
بين الحكم بالصحة وبين الحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط الثاني
اي عن صدور دعوى صحيحة من مدعي على مدعي عليه وعدم الاكتفاء
بالاجماع ويعلم من قوله باعتبار الاستواء في الشرط السابق ان بينهما
فرقا من جهة اخرى وقد فرقوا بينهما من وجوه الاول ان الحكم بالصحة
منصب الي نفاذ العقد الصادر من بيع او وقف بموجب ما صدر منه
ولا يستدعي ثبوته مال كالي حين البيع او الوقف **قوله** الرابح يتنا
في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف وهو ان القضاء لا ينفذ كما في
الفتح واما اذا خالف مذهبه عامدا او ناسيا فقد عند الامام في النسخ
رواية واحدة وفي العمدة روايتان عنه وعندنا لا ينفذ في الوجهين اختلف
الفتوي فقيل على قولهما وقيل على قوله انتهى وكذا اذا قضى بخلاف المقتضى
به كما ذكره المص في رسالة طلب التمين بعد حكم المالك والمراد من النقاذ
الصحة ومن عدمه عدمها بالصحة مع التوقف **قوله** لقول الفقهاء شرط
الواقف كشر الشارع **قوله** اراد به في لزوم العمل وذلك ايضا بان
انه وحكمه فلا يلزم عليه انكار بعض المحصلين في زمانا حيث قال
هذه كلمة شنيعة غير صحيحة انتهى **قوله** فهو مخالف للنص اي كالمخالف
لنص **قوله** سواء كان نفسه نصا ان المراد بالنص اولا العبارة وثانيا
النص بالمعنى الاصولي **قوله** ويذكر عليه ايضا ما في الذخيرة والولوا
ان فيه انه لا يلزم من عدم المخارعة النفاذ والكلام فيه **قوله** وبهذا علم
المحرمة احداث الوطايف واحداث المراتب المراد بالوظائف
اعطا المعاليم للاستخاص في مقابلة الخدمة وبالمراتب اعطاها لاف
مقابلة خدمة بل لصالح المعطي او لغيره او فقره ويسمى في عرف الروم
الزوايد وهذا وقد كتب بعض معاصري المص على قوله وبهذا علم حرمة
امدادات الوطايف قد حرم بمقاله ما فعله بقالبه وقالبه لانها كان
مدرسا في صرغمش مراد فيها علة وظايف ولا يعلم له سند في حله انتهى
قوله المعاصرة حجاب كثيف سند المص في حله ان وقف الموقوف من غير
وعينه من الوزراء والامراء والملوك من بيت مال المسلمين فهو وقف

بق

لحجة

صوري لا يقتضي وقد افق علامة الوجود المولي الواسع مقتضى التلطف
السلامية بان اوقاف الملوك والوزراء لا ترفع شوطها لانها من بيت
المال او ترجع اليه واداك كان كذلك يجوز الامارات اذ كان المقرر في
الوظيفة او المرتب من مصادر بيت المال والله اعلم بتفاصيل الأحوال
قوله وان فعل القاضي ان عطف على الضمير المجزوء في قوله ويدل عليه
ولم يعد الجار **قوله** اذا اجتمع المحلل والمحرر على الحرار يعني سواء كان
المحلل مباحا او واجبا ونظر الشافعية المحلل بالمحلل للمباح وقالوا
لو اختلف الواجب بالمحرر روي مصلحة الواجب وله امثلة اخرها
اختلاف موثقي المسلمين بالكفار يجب غسل الجميع والصلوة عليهم ويميز
بالسنة واجتبه لانه يثبت بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجلس فيه القلائد
من المشركين والمسلمين فسلم عليهم الثانية اذ اختلفوا في هذا
يجب غسل الجميع والصلوة عليهم وان الغسل والصلوة على الكفار والشركاء
بحرام الثالثة المرأة يجب عليها ستر وجهها في الاحرام ولا يمكن الاستر
شي من الراس وستر الراس واجب في الصلوة فاذا وصلت رأت مصلحة
الواجب الرابعة المضطرب يجب عليه اكل الميتة وان كان حراما الخامسة
البحر على المرأة من بلاد الكفار واجب وان كان سفرها وحدها حراما
انتهى وخرج امتنا هذه المسائل على قاعدة ما اذا تعارض المانع والمقتضي
كما سيأتي في شرح القاعدة **قوله** الاصل انه قال العراقي اي لا سند له قال
السيوطي في شرح التقيب قول المحدثين هذا الحديث لا اصل له اي
لا سند له **قوله** لان الاصل في الاشياء الاباحة فيه نظرا من وجهين الاول
ان ظاهره يقتضي ان الاصل في الاشياء الاباحة اتفاقا وقد تقدم انه
قول بعض الحنفية والثاني ان الاباحة الاصلية ليست حكما شرعيا فلا
يكون رفعها نسخا اذ النسخ عبارة عن انتفاء حكم شرعي لا ازالة النسخ
تغير الامر الاصل في غير مرتين فيكر النسخ بهذا المعنى كما في شرح
المنار **قوله** قد مر التحريم قبل صوابه قد مر المبيح كما مر في ذلك قوله
ولو جعل المحرم متاخرا ان يوضح ذلك ما قاله العلامة ابن الملك فيما اذا
تعارض المحرم والمبيح فانما يجرى جعل اخرنا نسخا للمبيح تقليلا للنسخ
لان الاصل في الاشياء الاباحة فلو جعل المبيح متاخرا ليلزم تكرار النسخ
لان المحرم يكون مباحا لا بآخرة الاصلية ثم المبيح يكون مباحا بالمحرم

نسخة الثانية

قوله

فيلزم التكرار ولو جعل المحرم متاخرا لا يلزم الا نسخ واحد انتهى فجلد
المحرم اخر انتهى **قوله** قد قدمنا عن شرح المشار ان الاباحة الاصلية
ليست حكما شرعيا فلا يكون رفعها نسخا اذ النسخ عبارة عن انتفاء
حكم شرعي وليست فلتس وحي لم يكرر النسخ **قوله** وفي التحريم يقدم
المحرم تقليلا للنسخ فيه ان تقليلا للنسخ في تقديم المبيح لا في تقديم
المحرم اذ في تقديم التحريم تكرار النسخ كما يستفاد من كلام ابن الملك
فليجوز **قوله** فالتحريم احب اليها انما كان التحريم احب لان فيه ترك
مباح لا جتناب محرم وذلك اولي من عكسه **قوله** ومنها من اعدا بوجوب
ما كولي في الاول ما اعدا بوجوبه كالاخ وعبارة الهداية في الاصلية والمولود
بين الاهلي والوطني يثبت الامر بانها الاصل في الشيعة حتى ان ترى
الذبي على الشاة يصحح بالولد انتهى ومثله في الزيدي وفي خلاصة
الفتاوى ولو ترى كلب على شاة فولدت قال عامة المشايخ لا يجوز
وقال الامام الخميني ان كان يشبه الاب يجوز ولو ترى ظبي على شاة
قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام الخميني اخرى العبرة بالمشاهدة **قوله**
واذا ترى الجار على الفرس فولدت في هذا امسك لانهم اعتبروا الام **قوله**
حتى لو كان قائما في الجار في شرح المجمع المذكور بطلاق النوادر لو
كان ظبي قائما في الجار ورأسه في الحرم ضمن قصته لانه غير مستقر بقوامه
وفي مناسك الطرابلسي وفي النوادر عن محمد طيبي قائم في الجار ورأسه
في الحرم فقتله انسان كاشي عليه ان في الصدر القائم يعتبر قوامه
ولو كان قائما في الجار ورأسه في الحرم ضمن لانه غير مستقر بقوامه
بل هو ملقي على الارض فاخضع الحرم والمبيح وفي المناسك المذكورة
ولو قتل بعض قوامه في الحرم وبعضها في الجار فعليه الجواز جنتها المحرم
قوله وبعضها في الحرم قبل لا يخفى ان البعض يصدر بالاقاويل لا كذا
ولو اعتبر الاكثر لكان له وجه **قوله** ومقتضى الثانية انه لو اختلف
اي قوله ولا بالتحريم **قوله** كيف يتبادر التحريم مع الاختلاف حتى
يصح تقيده **قوله** حرر الوطى قبل التبيين لا قبل الايقان بين قول
بحرم الوطى قبل التبيين وقوله كان الوطى تبيينا تدافع لانا نقول
المراد حرر الوطى واحدة منهما فالتبيين المطلقة فيما بينه وبين الله
تعالى فاذا عين احدهما بالطلاق محله ووطى الاخرى ثم اذا ووطى

واحدة فيما يحكم بان المطلقة هي الاخرى ولا يذهب عليك قولهم ما قل
قول المعلن ولقد كان كذا لما بعد ولما بعد ان علي ما قبله فان
قبل الطلاق واقع على احد مما بينهما في نفس الامر فكيف يعتبر تعيينه
بانتخابه اجيب بانه ان نوي واحدة معينة منها عند قوله احدنا
طالق فلا اشكال لانه يجب ان يعين المتوبة بانها المطلقة وان لم يشو
واحدة عند الطلاق فالشارع جعله لتعيين المطلقة باختيار ولا بعد
فيه **قوله** على قول من حرّم وهو محمد كذا في اكثر النسخ والصواب خبر كذا في
بعض النسخ ويدل عليه قوله بعد وخبره يعني محرم في اختيار اربع **قوله**
والبت لا يصح ان يكون معطوفا على الاختين كما هو ظن من معطوف على
قوله اربع والتقدير وخبره في اختيار البت او انها **قوله** حرّم للاخت
اي لا يختار عوته اي بالتردي لا بالالة الصبر او بالترقي فيما لو وقع في ما
قوله عملا لا غلب فيها قيل عليه لو قال الا حوط مكان الغلب كان البت
قوله واما في حالة الضرورة فيستري للشرب اتفاقا قيل عليه ليس الكلام
في الشرب وما هو ام منه بل في التجرى للوضوء هل تجرى فيها او لا **قوله**
والفرق بين الشارب والاواني في انه قد صرحوا بان التعاري اذا لم
يجد ثوبا يلبس به او يستعونه بجلبش او ما كان كذا رواه الاشك
بان التستر بما ذكره من الشارب فتأمل **قوله** ويبقى ان يلحق بمسئلة
الاواني الثوب المشوج بمسئلة من خبره وغيره **اقول** مقتضى الاحتاق
ليس الجواز ان كان الحرير اقل من جوار التجرى ولا معنى للتجرى هنا فتأمل
اقول واما في حالة الاضطرار جاز التجرى مطلقا يعني سواء كان اصحابها
حضورا وغيبا وفيه انه لا وجه للتجرى اذا كان اصحابها حضورا **قوله** لو سجد
شاة خيرا في جدار هذا ما غلب فيه الجلال المحرم نظرا لئلا ينسب محرم
عليه الجلال لصحة خروجه عن القاعدة **قوله** ولو بعد ساعة الى يوم يحل
مع الكراهة تحصيل النجس **قوله** المحامسة ان يكون المحرم مستهلكا
اقول هذا ليس مما خرج عن القاعدة بل هو مقيد لها فتأمل **قوله**
فان غلبت النجاسة الطهارة به استشكل بما في البداهة من انه اذا استناب
كان اختلاطه طاهرا ومنه او ما مستعمل بطهرا مطلقا لم يجز الوضوء به
ايضا احتياط **قوله** كما يتناه في الرضاع اي رضاع شرعي على الكثرة وعبار
واذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بلبها معا عند ما قال محمد

تعلق بها

تعلق بها لبقا ما كان لان الجنس لا يغلب الجنس وهو رواية عن الامام
قال في الغاية وهو الاظهر والاحتياط وفي شرح المجمع قبله انه لا يصح وفي
المجوهرة واذا اتسا وتعلق بها جميعا احتياجا لعدم الاولوية **قوله**
وتكن مع هذا الواشتره يطيب له ووجهه ان كون الغالب في الشوق للحرام
لا يستلزم كون المشتري حراما لجواز كونه من خلال المغلوب والاصل الحلال
قوله واما مسئلة ما اذا اختلط الحلال بالحرام في التمر تاشي في باب
المسائل المتفرقة من باب الكراهية ما نصه لرجل مال حلال اختلط
بمال من الربا او الرشا او الغلول او التخت او من مال الغصب او السرقة
او الخيانة او من مال يتيم فصار له كماله شبهة ليس لاحد ان يشاكره
او يبايعه او يستقرض منه او يقبل هديته او ياكل في بيته وكذا اذا وقع
صدقائه وزكاته وعشره صار له شبهة لما فيه من اخذه من مال
الفقير ويبقى ان يرى الاشياء حلالا في ايدي الناس في ظن الحكم ما لم
يستبين لك شي مما وصفنا **قوله** تنمة بفتح التا كذا في الصحاح
قوله في عقد او نية لم يذكر مثالا لما اذا جمع بين حلال وحرام في النية
قوله في حلال هذه القاعدة قيل عليه المشارة منه ان المشار اليه هي
قاعدة اعلية المحرم على الحلال مع ان القاعدة فيما ذكر من المسائل الحلال
على المحرم كما ترى ولا يمكن جعل المشار اليه قاعدة الاستثناء فتأمل
اخرى فتكون الاشارة اليها نظر الى جات المعنى **قوله** لو جمع بين من حلال
ومن لا يحل اتم ما صح تكاح الحلال المضمومة الى المحرمة لانه في احدهما
فينقد ريقه والفرق بين هذا وبين البيع فانه اذا جمع بين حرة وعبد
وشاة ذكية بطل البيع فيهما ان البيع يطلبا لشرط الفاسدة وقول
العقد فيما لا يجوز شرط لصحة العقد فيما يجوز والنكاح لا يطلبا
بالشرط الفاسدة **قوله** كحرمه ومجوسية كذا في النسخ والقبول
تحلال ومجوسية والواو في المعطوفات بمعنى او وقوله وحليلة اي
زوجة ابنه ومنكوحة اي من منكوحة الغير وقوله ومعتدة اي معتدة
الغير ومحرمة اي من حرّم نكاحها عليه على التابيد كاخنة **قوله** واما
الخلا في بين الامام وصاحبه في انقسام المسماة فيقال يقسم على من
مثلها فما اصابه التي صحت نكاحها لزمه وما اصابه الاخرى لا يلزمه
وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم والمسماة كل التي صحت نكاحها

والدليل لما اوله مستوفي في محله **قوله** وكذا الوتر زوج بقرة وامه معالي
عقد بطلان فيها **القول** فيه نظر فقد صرح الزيلعي في باب خيار الشرط
بنفاذ نكاح الحرة لانه اقوى لوروده على نكاح الامه دون الامه وفي الخاتمة
الجمع بين الحرة والامه في النكاح ان نكحها جله صح نكاح الحرة وبطل
نكاح الامه وكذلك في الخلاصة وغيرهما في كتب المذهب فتبين ان ما قاله
المصنف سبق قلم منه او من الناصح **قوله** ان اشتراطه بمرارة الشرط الفاسد
ومما لا يبطلانه قضيت ان كانا يبطلان بالشرط الفاسد لا يغلب فيه
الحلال المحرم وينتقض ذلك بالاجارة فانما يبطل بالشرط الفاسد
مع انه يغلب فيها الحلال المحرم كما سياتي قريبا **قوله** فانه يسري البطلان
الى الحلال هذا عند الامام وقال يصح في العبد والذكية ويبطل المحرم
والمنية لان الصفقة متعددة فلا يسري من احد ما الى الاخر **قوله**
او عند غيره اي لوجهين بين قسمة وعند غيره **قوله** واختلف فيما اذا جهر
بين وقف ومالك قد كتب الناس في هذه المسئلة رسائل **قوله** ومن
هذا القبيل اي ما جمع فيه بين حلال وحرام وغلب الحلال المحرم
قوله ومنه ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم في وصورة كما في النحر
اذا كان له على رجل عشرة دراهم فقال له يعني هذا الثوب بغير
العشرة ويعني الاخر بما بقي فباعه وقبله المشتري صح لعدم اخضا
الجمالة الى التارخ ولو قال هذا بعض العشرة لا يجوز **قوله** لا يشترط
في انما يبطلان بالشرط الفاسد **قوله** لا موقع لهذا التعليل كما هو
قوله ولم ار الان حكم ما لو اشتترنا جارا فقبل عليه قرة كرفقارة
الاكل انه اذا اسلم عزلا اليه ليتسججه سعا في ارضه فحاله اكثر منه او
اصغر فهو بالخيار ان شاء ضمنه مثله عزله وسلم له الثوب وان شاء
ثوبه واعطاه الاخر الا في النقصان فانه يعطيه من اجر بحسابه ولا
يجاوز به ما سمي وكذا الوشرط بخسبنا بحاجه رقيقا او على صدره فله اجر
مثله لا يجاوز ما سمي انتهى **قوله** في الهداية مسئلة الخياط لو خذ
هذه منها انتهى وفيه ان قول المصنف ان حكمه ان حكمه ان حكمه ان حكمه ان حكمه
ومنها الكفالة والابراء ينبغي ان لا يتعدى الى الجائر **قوله** اقل في
الكفالة وظل واما في الابراء فلا لانه مما يبطل بالشرط الفاسد فينبغي ان
يتعدى الى الجائر ومنها المنة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد **قوله**

الاولي

الاولي ان يقال لا تبطل بالشرط الفاسد لان المقام مقام التعليل
قوله واما اذا زاد في المعنى كان كاستفاوته **قوله** ينظر ما لو كانت
عادته اهدي ثوبا كان قيمته دراهم فاهدي ثوب قيمته درهمين
ويتبادر الى الفهم انها كالثوب الكتان مع الحرير تمام **قوله** الا اني لم اراه
اصح بانما قيل لا يتعدان يقال ينظر في قيمة الثوبين فاذا زادت
قيمة الحرير على الكتان وجب رد القدر الزايد **قوله** تقدم من هاهنا
الجائر **قوله** فيه نظر اذ يظهر الزيادة بان يقوم الثوب الكتان
المعتاد ويقوم الثوب الحرير فبره الفصل بين القيمتين **قوله** قال
الزيلعي فيما لو اقر بعين في غير مناسبات الكلام فبين فروع اقلية الحلال
على المحرم **قوله** ويحتمل ان ما ذكره في الوقف محمول في حاصلة ان صحة
الشهادة في مسئلة الوقف ليس مثبتا على المحرم عند ابي يوسف بل
على قلة الجهر ان الموقوف عليهم **قوله** تسوا كانت على عدوه او غير قبل
عليه مفاده ان عدو الشخص لا يقبل شهادته على الشخص ولا على غيره
ولا معنى له اذ شهادته عدو زيد على عمرو مقبولة فلما في العبارة
سقطا انتهى **قوله** حيث كان عدم قبول شهادة العدو وعلى عدوه
مبني على انه يفسق بالعداوة والفسق مما لا يجزي فله معنى ليس
في العبارة سقط ورح لا فرق بين ذلك الشخص وغيره وانما يفتقر
الحال لو كان عدم القبول مثبتا على التهمة فتأمل **قوله** ومن هذا
القبيل المتبادر منه ان المشار اليه بهذا ما ذكر من اقلية الحلال
المحرم مع ان الفرع المذكور ليس منه **قوله** ومنها القضا فان امتنع
القضا من البعض كما اذا قضى لانه وغيره وحيث امتنع القضا
فلا وجه لجعله من فروع اقلية الحلال المحرم **قوله** ولو تولى صورة جميع
الشهران قبل كيف يكون هذا من جزئيات القاعدة ولا حرام هنا بحسب
بان ما لا يصح يشبه المحرم حيث جمع بين ما يصح وما لا يصح فكانه
جمع بين حلال وحرام وهو كاف في جعل المسئلة من جزئياتها ومن
هذا الجواب يخرج الجواب عن كثير مما تقدم **قوله** وليس منه ما اذا
تولى التمتع لمرضين انه نعم هو منه على قول محمد كما عرفت في محله **قوله**
ومنها ما اذا صلى على حي ميت في ذكر السبوط في الاشهاد في البيعة في
عدد الركعات ان نظير ذلك من صلى على موتى لا يجب تعيين عددهم

فلو اعتقدتم عشرة فبانوا اكثر اغاذا على الجميع لان فيه من لم يصل عليه
وهو غير متعين قاله في التجرؤ ان كانوا اقل قالوا اظهر الصحة ويحتمل
خلافه **قوله** ومنها ما اذا استنجى للبول بحجره غير مطابق لما الكلام فيه
كما هو **قوله** ومنها ما اذا الطلاق والعتاق في قنينة واحدة ما جتمع فيها
بين ما يصح وما لا يصح لا بين حلال وحرام وغلب الحلال والحرام
ويجاب عنه ما تقدم لكونه خلافا الى خير استفيد من التعليق ان
التقيد يكون المعين اكثر من القيمة التقافي فاذا عين له قدر اقل
من القيمة فزهر في اقل منه لم يضمن لانه خلاف الى خير **قوله** لا فيما زاد
على الشرط **قوله** يصرح بعضهم بالفساد فيما زاد على الثلاث كما في الفقه
الوسايل **قوله** لانها كاليمين لا تقبل لتفريق الصفة فيه انه ليس على اطلاقه
لانه لو جتمع بين عبد ومذبر او ملك ووقف صح في العبد والمذبر بطل
فيما عداهما **قوله** وليس من القاعدة ما اذا اجتمع في العبادة او قال
في العنابة ومن ابتدأ السمع وهو مقيم لم يجتمع الاقامة والسفر في
وقت واحد فكان الاعتبار بالموجود وهو السفر انتهى وذكر المصنف في محله
شرح قوله من فضل العوارض وضومه احتياضا وفي المحيط لو اراد
المسافر ان يقيم في مضر او يدخل مضره كره له ان يطرده لانه اجتمع في البو
المسبح وهو السفر والحرم وهو الاقامة فزجها المحرم احتياطا انتهى تأمل
قوله واما الزاخر قاصرا لم يستفاد من خط كلامه انها من جزئيات القائل
لان المحصر محرم للضرر والسفر مباح له وقد غلب جانب الضرر دليل
انه اذا الحرم مقبلا فتاوت السفينة ليس له ان يقصر وهو تغلب
لجانب المحرم **قوله** ولم ارهما الان **قوله** قد ذكرهما الزيلعي في باب
المخفين في شرح قوله ولو مسح مقيم مسافر قبل يوم وليلة ثم فرجعه
ان ثبت **قوله** الاول لو استشهد بالجنب انه يغسل وكذا الحائض والنفسا
على المعتمد كما في السراج والظاهر انه لا فرق فيه بعد الطهارة او قبل الانقطاع
وعلى هذا الخلاف المجنون كما في البحر **قوله** ينبغي تخصيصه بجنون بلغ
بجنونا ما من بلغ عاقل لم جن فهو محتاج الى ما يظهره اذ لو لم يماضيه
لم تسقط عنه الجنون لان يقال ان المجنون اذا استمر على جنونه حتى مات
لم يواخذ بما مضى لانه لا قدرة له على التوبة ولم ار نقلا في هذا الحكم
قوله الثانية لو اختلف موثق المسلمين بموت الكفار فيل قد يقال

بغلامه

يعارضه كون الصلاة على المسلمين فرض كفاية فلا احتياط الصلاة عليهم
ونية المسلمين دون الكفار **قوله** والشافعية قالوا يقتل الكافر ويقتل
قوله قد قدمنا عن الشافعية خصصوا القاعدة بالتحلال للمباح دون
الحلال الواجب فمن ثم قالوا يغسل الكافر امامة لمصلحة الواجب **قوله**
وقدر نحو المانع على مقتضى في مسئلة سفره المختار في مسئلة العلو
انه ان كان يضرب من رايته يمنع وكذا ان اشكر وان كان لا يضرب يمنع
كما في البرزانية والعمادية **قوله** تقويت غيب على الاخر فيل قد نظر
اذ لا يقوت على المراتم الا على خبير العين وغايته بقاديه ملاذهن
والغايه على المستاجر المسفحة المعقود عليها وله حق استروا والاجرة
او بعضها لو جحد في وجه فوات العين عليها اللهم الا ان يقال
يتحقق الفوات في الجملة كما ماتت الراهن مفلسا وكذا المومر مع تعجيل
الاجرة فتأمل **قوله** لمرارها الان لا محتاجا الى **قوله** في المضمرة
نقلا عن النصاب وان سبق اذ بالدخول الى المسجد مكانه في الصف
الاول فدخل رجل اكبر منه سنا واظهار علم بينه في ان يتأخر ويقدم
نقط ماله انتهى **قوله** قد امكن الجواز الاشارة في القرب عما لا يعموم
قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة لا اذا قام دليل
مخصص ومما يدل على جواز الاشارة في القرب ما قالوا ان من ادب
ان يبدأ بغسل ايدي الشباب قبل الطعام وبأيدي الشيوخ بعده
والسيوخ يؤثرون الشباب قبله ويقدمونهم والشباب يؤثرون الشيوخ
بعده مع ان غسل ايدي قبل الطعام وبعد سنة فهذا اشارة في القرب
انتهى وفيه تأمل **قوله** وهي الاشارة في القرب الاشارة ان يؤثر غير بالشئ
مع حاجته اليه وعكسه الاثر وهي استشارة عن اجبة ما هو محتاج اليه
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ستلقون بعد ياتره والاشارة في
الاول ان يكون فيما لنفس فيه خط فهو مطلوب كالمضطر لو أثر بطعا
غیره ان كان ذلك الغير مسلما لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم
ولو كان بهم خصاصة والاشارة في القرب من يؤثر بالصف الاول غيره
وتأخر او يؤثر بغيره من الامام في الصلاة ونحوه وهو لا يجوز كذا في
قواعد الزركشي **قوله** قال الشافعية الاشارة في القرب مكره **قوله**
قد قدمنا عن قواعد الزركشي قريبا ان الاشارة في القرب لا يجوز فان كان

عندهم يقال للمكروه غير جائز فلا يخالف بين العبارتين **قوله** وكرو
اشار الطائفة بتوبته قبل علمه هذا فمن فات توبته باثارة
واما اشارة بغيره فتقدم توبته فليس بمكروه **قوله** قال السيوطي ومن
المشكوك على هذه القاعدة قيل قد يقال لا اشكال فيه لانه من يادفع
المكروه عن المنفرد وتأخره معه لدفعه وهو اولى من الاشارة بالفضيلة
فلا اشارة من واما ما في المنية فهو في حق نفسه ومعرفة لنفسه **قوله**
صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك انتهى **قوله** بان يمكن ان يقال ان ثبت
انه يقوت لكنه يجعل له قرينة اخرى وهي ان لا يكون ذلك الرجل مقروا
في النصف وهذا مما يشاوي القرينة الاولى بخلاف فوت القراءة فان اشارة
لا يوازي به فتأمل **قوله** فقير محتاج او لا يخفى انه ليس من الاشارة في القرب
لما قدمه وان كان المتبادر من قوله ثم رأت في منية المفتي انه **قوله**
التابع تابع اي غير منفك عن مقتبوعه وهذا التقدير سقط ما قبل هذا
المحل غير مفيد اذ لا يفيك القيام قائم فتأمل **قوله** ومنها الشرب والطرق
مراده بيع حق المرور واما بيع رقبته الطريق سواء كانت محدودة او لا
فهو صحيح اما اذا كانت محدودة فقط واما اذا كانت غير محدودة فيقتد
بغيره باب الدار كما في النهاية واما بيع حق المرور فيصنع بتعاقب الجاه
ووجهه في رواية ابن ساعدة وفي رواية الرياضات لا يجوز وصحة الفقيه
ابوالدليل لانه في حق من المحقوق وبيع المحقوق بالانفراد لا يجوز والشرب
كحق المرور يصح بيعه بتعاقب الارض بالاجتماع ووجهه في رواية وهو
اختيار مشايخ بلخ لانه نصيب من المأول بخير في الاخرى وهو اختيار
اهل بخاري للجهالة **قوله** يصح افراذه بالوصية في الفتح واما توريته
والوصية به وله فلا يثبت له الا بعد الانفصال فثبت للولد
لا للمحل للمحل واما العتق فانه يقبل التعديل بالشرط فعتقه متعلق
يعني انتهى ومنه يعلم ما في كلام المص قال بعض الفضلاء وظاهر
الهداية ان الوصي لا يملك التصرف في مال المملوك ولم ار من صرح به
وهي واقعة الفتوى وقد وقع الاستفتاء عما لو نصب القاضي
وصيا على المملوك يصح امره لا وظ كلامهم يفيد عدم الصحة **قوله**
يصح الاقرار به في شرح القذوري نقلا عن التبيين المصنف
لهذا الاقرار انما هو الوصية بالمحل بشرط ان يولد الاقل من ستة اشهر

انتهى

انتهى وفيه ان لا يرد الاقرار ملك المقر له المقربة حين الاقرار **قوله** وفي
مدة يتصور عند اهله الخيرة في البهائم قال المحمدي الاقرار بالمحل
جائز اذ لم يكن من المولى وكذا بما في بطن دابة اذا علم وجوده في البطن
واقرا مدة حمل الدواب سوى الشياه اربعة اشهر كذا في الجوهرة
ومنه يعلم ما في قول صاحب التبيين المصنف لهذا الاقرار الوصية
بالمحل **قوله** فقوله صاحب الهداية في قول لا مانع من ان المراد بقوله
الاحكام اي احكام اللعان لانه لا يخفى عليه مثله **قوله** فالمراد بعضها
يعني فيكون عموم الجمع المحتل باللام من قبيل الكل لا الكلمة **قوله** مع ان
الرهن والكفيل تابعان للدين قبل في عطف الكفيل على الرهن فيقتل
انتهى **قوله** بعد مراده بالشي ان الكفيل ليس تابعا للدين بل للاصل
بخلاف الرهن والعطف يقتضي المشاركة في التبعة ووجه التام
الذي امر به ان الكفيل لما كان يمكن وفا الدين منه كما يمكن من الرهن
بجعل تابعا للدين **قوله** ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لا يمكن
ظ اطلاقه لانه لا فرق بين ان يموت قبل دخول دار الحرب او لا وليس
كذلك بل هو مفيد بما اذا مات قبل دخول دار الحرب قال في النقاية
ويعتبر اي في الاستحقاق بمجاوزة الدرب **قوله** ولا يسقط بموت المملوك
ترغيبا في قال المص في البحر اعلم ان ط المتون ان الذراري يعطون
بعد موت ابايهم كما يعطون في حياتهم ولتعديل المشايخ بان لا يعمل
المسلمين ونفقة الذراري على ابايهم فلم يعطوا كفايتهم لاحتياجهم الى
الاكتساب يدل على انه مخصوص بحال حياة ابايهم قال ولم ارفق
صريحاً في الاعطاء بعد موت ابايهم حال الصغر انتهى يعني ولا نقل صريحاً
في عدم الاعطاء يعني ان يقال اذا وقع التعارض بين ط المتون وتعديل
المشايخ انتهى ما يترجح فيكون مقدماً على الاخر فليحذر **قوله** الاخرى كزمن
محرر اللسان في الصحيح انه لا يجب عليه تحرير اللسان قال في المحيط
الاخرى والامني افتتاحاً بالنسبة اجزائاً لانها ايتى باقتضى ما في وسعها
وفي شرح منية المصلي ولا يجب عليها تحرير اللسان عندنا وهو الصحيح
قوله ووقع عليه قاضي خان في فتاواه ما اذا سبق امامه في الركوع
والتسجود في بيان سبقه بالركوع والتسجود في الركعة الاولى واتى بها
في الركعة الثانية مرة فانها بمنزلة الاولى في الاولى الثانية واتى بها

في النكاح

في الثالثة معه فانما ينتقلان الى الثانية او في الثانية واتي بها في
الرابعة فانما ينتقلان الى الرابعة بلا ركوع وسجود لانها قبل الامام
لا يقفان معتبرين فبقيت الرابعة بلا ركوع وسجود فيصلي ركعة بلا
قراءة وتم صلاة والظاهر ان قول المصنف في الرابعة الثاني **قوله** ففان
نقصت ذلك النكاح لم ينتقض علم ان الفضول في النكاح لا يملك الفسخ
وفي باب البيع يذكر الفرق كما في شرح الطحاوي ان البيع بالمعقود المدة
ثبتت له الرجوع كيلا يتضرر بخلاف النكاح فان الحقوق ترجع الى
المقصود له كذا في الفضول **قوله** منه فنهما اي مما ثبت ضمنا ولا
يثبت ففان كان لو ادعى الموقوف الضمان الى الساكن ملك نصيبه
وفان بدنه صيرورة الولد جنينا **قوله** وانما ان يملكه فيها صح اي
التوكيل بالقبض الذي في ضمن الامر بالكلية العزارة **قوله** ويملك
اجازة بيع يابعه فضول الجملة صفقة بيع ولا يخفى ما في هذه العبارة
من الركابة والاولى ان يقول ويملك اجازة بينه ما وكل بيته لولاه
فضولي **قوله** والمعنى فيه اي فيما ذكر من اجازة اجازة القاضي التوكيل
قوله اذا قضى القاضي في كل اسبوع او قبل نظير ما ذكره كونه
واقف مضمون يوم معين من الجمعة ففان من عليه يحضر بعد
ويجعله قضائه كما في كل من يجوز عندنا ان **قوله** تعالى مع الغد
موجود انتهى **قوله** في كون هذا نظير نظير الظاهر ان لا يجوز للمحال
شرط الواقف هذا وفي كون ما ذكره المصنف من فروع القاعدة نظرا فيها
قوله وكما التوكيل كذلك قيل لعله ليس كذلك انتهى وفيه فاقول **قوله**
فاذا جازت اجازة اجاز ما قضى جازت اجازة الصواب فاجاز ما
جازت اجازته لان مجموع الشرط والمجاز اذا وقع جز الشرط قبله وفيه
اقتراعه بالغا والضمير في اجاز يرجع الى الامام المعلوم من المقام **قوله**
وقدره قاضي خان ما في نده **قوله** ليس في عبارة قاضي خان ما ذكره
ونقص عبارة وان اذن كذا في النكاح مع من كان العبد في يده صح اذنه
انما يعني بتعامله هو في يده مع اذنه انتهى يعني بتعامله هو في يده
ويقتصر في الضميمة ما لم يقتصر في الضميمة **قوله** وقد صرحوا
به في مواضع اي بالقاعدة وذكر الضمير بتاويلها بالاصل **قوله** وعلمه
في الايضاح ما نطلب ما ظر اي نصبت ما ظر اي املا العائمة بالصلحة

ولهذا

ولهذا قالوا لا يصح اياه اراضي بيت المال المصلحة عامة كما في
منظومة ابن وهبان **قوله** ان السلطان لا يصح عفوه اولا لان الحق للامام
والامام نائب عنه فيما هو اظهر لهم وليس من النظر اسقاط حقهم بتماما
قوله وانما القصاص والصلح اي الدية والواو بمعنى او كما هو ظاهر
شيخنا في خواشي الذرر والغدر وهذا اذا طلب الامام الدية بنقلب
القصاص مالا كما في الولي **قوله** والله ما اري ارضا لو خذ منها شاء فلا يؤ
الا استسرع فخرها في كتاب المسامرات والمحاضرات للشيخ محمد بن الدين
ابن عزي ان بالعدل يكسر الخراج وبني بالمال مرويا من حديث المالك
عن ابراهيم المحمدي عن سليمان بن ابي شح عن صالح بن سليمان قال قال عمر
ابن عبد العزيز لو تاحت وجبا بالحق لغليناهم وما كان يصلح لربنا
والاخر لفقد في العراق وهي او فرما تكون من العماره فافترسها حتى صا
خارجها اربعين الف وقد ادى الى عامل هذا ثمانين الف الفان
بقيت الي قابل رجوت ان يؤدوا الي ما ادوا الي عمر بن الخطاب مائة الف
الف وفي مقدمة تاريخ ابن خلدون **قوله** فعلى هذا لا يجوز التفضيل
في تقريره على ما ذكره ابو يوسف تطرطاهر **قوله** ولكن قال في المحيط
استدرك على التقرير لوصح **قوله** وفي البرازية اذ اترك العشر من غلة
في الطهنية ولو جعل العشر لعائل لا ربح لم يجز في قولهم وفي الخاوي
القدس واذ اترك الامام خراج ارض رجل او كرمه او بستانه ولم يكن اهلا
لصرف الخراج اليه عندنا في يوسف بخار وعليه لغوي وعند محمد لا بخار عليه
ردة وهذا يدرك على ان الجاهل اذا اخذ من الجاهل شيئا عليه ردة اي
بيت المال والى من هو اهله لذلك فالمفتي والقاضي والجندي وان لم
يفعل انهم كذا في الجور في الجاهلية **قوله** سئل الرازي عن بيت المال هل لاغ
فيه نصيب **قوله** لا ان يكون عالما او قاضيا وليس للمفتي
فيه نصيب لا فقيه فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه والقران انتهى
وليس مراد الرازي الاقتصاص على العامل والقاضي بل كل من فرغ نفسه
لعمل من اعمال المسلمين فيدخل الجندي والمفتي فيستحقان الكفاية
مع الغنا ويجوز صرف الخراج الي بقية الكعبة كما في بعض المقدمات **قوله**
فان خالفه لم يتقد قال المصنف في شرح الكثر ناقل عن ابينا الطائفة الامام
في غية المعصية واجبة فلوان الامام امر بصوم يوم وجب **قوله** ولهذا

قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج ان قيل عليه انما قال في مسئلة من
استولى على ارض واغنيها على العموم ولكن ذكر في مواضع ما نصه فان
عمد رضى الله تعالى عنه اخذ في ذلك بالسنة لان من اقله الواه المهر
فليس لا قدران يرد ذلك ان مفهوم ذلك ان غير المهرتين لا يكون الحكم
فيهم كذلك **قوله** لا تغدر تنفيذ باعتبار الولاية العامة **فان قيل**
اذا كان الدين محظا بالدين لا غير فلم لا يقع العتق ويسمي العتق
فيما بقي عليه ان بقي اجيب بان العتق انما يشاء في كون المقتدر
هو القاضي لكون تصرفه مشروطا بالنظر والمصلحة كما يشاء اليه
قوله انما يحل لا يصير مضمنا بالعمدة حتى لو وقع شر العتق او
من وصي فالظن بقود العتق واستتعا العبد **قوله** به علم حرمة
احداث الوطائف انما تشمل باطلاقة ما اذا كان في الوقف فابن وسفير
به بعد قال بعض الفضلاء وهو يصرف من الموقوف على المسجد وقفا
مطلقا او على عمارة مؤذن وامام لم يشترط الواقف انما يشاء الظن
مما هنا لا يصرف الا اذا شرط ولو كان الوقف على مصالح المسجد
لها لا يمتنع من مصالحهم قال وقد رايت الشافعية قد فقت على
ذلك وقواعدنا لا تباها قال شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض وما
ذكره اي صاحب الروض من انه لا يصرف للمؤذن والامام في الوقف المطابق
هو مقتضى ما قاله الاصل عن البعوي لكنه نقل بعدا عن فتاوي الغزالي
انه يصرف لهما وهو الاوجه كما في الوقف على مصالحهم وكما في نظير
من التوسعة للمسجد انتهى وقواعدنا لا تباها ايضا وقال الرافعي في
شرح المنهاج ويجه الخاف المحض والذهن بهما في ذلك **قوله** به علم ايضا
احداث المرتبات انما قال بعض الفضلاء ليل احداث المرتبات حدثت
سنة اثنين وتسعين وتسعين جاقاضي اسمه عند الله من بلد الساطي
ومديده واطلق عنان قلمه ولم يبق وفقا الا وقرينه ما ساذ وجاق من
بعد وفعل كذلك الا انه دونه ثم جاقا اخر قد مر الاوقاف **قوله** فالنظر
صحيح يعني اذا كان المقرر فقير كما يفيد ما بعده **قوله** وهي اوقاف
المخضات وغيره ان في ابواب البراوي في الحج او في ابن السيل فهذا جائز
اذا كان قد حكم به واعلم ان المم ذكر في عاين القنية في كتاب الوقف قبل
الحكام المسجد وهو انه لو طالب القيم اهل المحلة ان يقرض من مال

المسجد

المسجد الامام فابي فامر القاضي فاقضه ثم مات الامام ففلسنا
لا يضمن انتهى مع ان القيم ليس له ارض مال المسجد ولكن سياي
في كتاب القضا من هذا الكتاب ان ما في القنية لا ينافي ما هنا
عن الولو الجية لان الناظر لا يضمن ما اقرضه باذن القاضي فليدبر
قوله وكذا ان كان من وقف الفقرا قيل عليه الذي ذكره في كتاب الوقف
من هذا الكتاب انه يكره لمن يملك نصا با فقط ومقتضى ما ذكره هنا
المحرمة **قوله** وصرح في الذخيرة والولو الجية في عبارة الولو الجية
فيما يجوز لقيم الوقف ولو نصت خادما للمسجد وباقي السيلة بخالها
ان كان الواقف شرط ذلك في وقفه محالة الاخذ وان لم يشترط في وقف
لا يحل الاخذ لانه ليس للقاضي فعل ذلك ليس للقاضي ان يقضي
بذلك **قوله** لما في الترخائية انما قال بعضهم الذي وقفت عليه
في تصرف القيم هكذا القياس اذا اجتمعت الغلة فاشترى بها يوتا
لغلة تجاز وهل يصير وقفا اختلف الشايخ والمختار انه يجوز فيها
ان احتاجوا اليه قال الفقيه ينبغي ان يكون ذلك بامر الحاكم بمعنى
ذلك في البرازية في اخر الثاني في نصب المتولي انتهى وهو غير مطابق
لما ذكره المم وقال بعضهم الذي فيها لا يصرف القاضي القاضي من
وقف المسجد انما قال والظن ان ذلك يجوز احتياج المسجد الى
عمارة كثيرة فينبغي ان يعيد لهما ما صرف اليها لشر مستغلات
وينبغي ان يكون اوقاف المدارس والزوايا في حكمه بخلاف ما ليس
من هذا القبيل من الاوقاف انتهى وهو مطابق لما ذكره المم فعلى
هذا يكون صاحب الترخائية ذكره في موضع اخر قيل ويارضاه في
فتاوي الامام قاضي خان في ان الناظر لا يصرف فافرض الوقف الى
جہات بر بحسب ما يراه **قوله** ويتبعه في الدرر والغرر انه اذا اتحد الو
ونوع الصرف بان بني رجل مستجدين ووقف لهما اوقافا مستقلة
او مدرستين يجوز صرف زائد احدتهما الى الاخر واما اذا اختلف
الواقف بان وقف رجل مستجدا ومدرسة فلام قال وعبارة في
الدرر والغرر هكذا اذا اتحد الواقف والجهة بان بني رجل مستجدين
وعين لمصالح كل منهما ووقف وقدر مرسوم بعض الموقوف عليه بان
انتقص مرسوم امام احد المستجدين او مؤذنه بسبب كون وقفه خرابا

قف

جاء للمحكم ان يصرف من فاضل الوقت للاخر عليه لانها كشي واحد وان
اختلفت احدى ما بان بنى رجل مسجدين ورجل مسجدا ومدرسة
وقف لهما او قافلا انتهى كلامه وانت تعلم ان عبارة مهم الكتاب
ان من هذا فانه اذا بنى رجل مسجدين وجعل لكل منهما وقفا مستقلا
فلا شك ان يصدق على كل منهما وقف اخر مع انه يجوز صرف فائض
احدهما للاخر وان اختلفت احدى ما لا يجوز وقد قال المم لا يجوز صرف
فائض وقف لوقف اتخذ واقفهما او اختلفت وهو يضاده فقد اصاب
في النقل انتهى وقال بعض الفضلاء بعد ان نقل كلام الدرر والغفر
وخاصه انه اذا اتخذ الواقف والمجته جاز للمحكم صرف فاضل احدهما
للاخر وان اختلفت احدى ما لا يجوز وقد اطلق صاحب هذا الكتاب المنع
تقلا عن الدرر والغفر والبرازية والحال ان ما في الدرر تقلا عن
البرازية انما هو التقصيد انتهى **قوله** وهو حديث ذكر الضمير راجع
للقاعدة مراعاة للتحيز **قوله** فان وجدتم للمسلمين مخرجا فخلوا سبيله
ارجع ضمير الافراد على الجمع باعتبار واحد **قوله** كظنه حل وطريق جاز
زوجته لانه وان كان زنا لعدم الملك وحق التملك فيها غير ان
السيطرة تجري بينهما في الانتفاع بالاموال والزنا بذلك عادة وهي
تجوز الانتفاع بالملك شرعا فاذا ظن الولي من هذا القيد بعد لان
وطي الجوارح من قبيل الاستحرام فيشبهه الحال والاشتباه في محله
معدور وفيه **قوله** او ابيه لوقا او ااصله وان غلا لكان اولى **قوله**
ولو ادعى احد ما الظن قال في البحر الملق في ظن المحل فمثل ظن الرجل
وظن الجارية فان ظنا فلا حد وان علمنا المحرمة وجب الحد وان ظنه
الرجل وعلمتها الجارية او العكس فلا حد لان الشبهة او امكنك في
الفقد من احد الجانبين تتعدى الي الجانب الاخر ضرورة كذا في المحيط
قوله والاخر لم يدع يشمل الشاك والعا لم بالمحرمة **قوله** والشبهة في
المحار في ستة مواضع قبل عليه المذكور في الكتاب خمسة وقد عد المحار
المهمورة من افراد الشبهة في المحار في غيره من كتب الفقه فالظاهر سقط
من قول الناصح انتهى **قوله** هذا على ما في نسخة واما على ما هو ثابت
في اكثر النسخ فلا سقط **قوله** جارية ابي لوقا جارية ابنه وان
سفل لكان اولى ولو كانت جارية مشتركة بين ابنه واجنتي هل يكون

الحكم

الحكم كذلك لم اراه والظاهر كذلك لقولهم ان ما فيها في الملك يكفي
لصحة الاستيلاء فيما لو كانت مشتركة بين الواهي وغيره فليكن ما فيها
من حق التملك واري بالحد لان للاب حق ملك ماله ابنه عند الحاجة
قوله ومن الشبهة وطى امرأة اختلف في صحة نكاحها كالمسكوبة بلا ولي
اذا كان الزوج شافعا فوطئها لا حد عليه **قوله** انما اضافي ان الشبهة في
هذه الصورة شبهة عقد فلو قال ومن شبهة العقد وطى امرأة لو كان
اولي **قوله** وان المعتمد بحرمه اي الشرب للتداوي فيه تأمل **قوله**
واختلف في التوكيل باثباتها ط اطلاق اطلاق ان حد الزنا والشرب مختلف
في صحة التوكيل باثباتها وليس كذلك لانه لا يصح التوكيل باثبات
اتفاقا لانه لا يلق لاحد فيها وانما تقام البيعة على وجه المحسنة
فاذا كان اجنبيا عنه لا يجوز توكيله كحايه الزلمي ويجوز التوكيل
باثبات القصاص وحد القذف والسرقة باقامة البيعة فاذا
قامت وثبت الحق فلم يملك استيفاءه وقال ابو يوسف لا يجوز
التوكيل باثباتها كما لا يجوز باستيفائها وقول محمد مضطرب ولا
انه مع الامار الا انه يجوز من غير عذر ولا رضا الخصم وعند الامار
لا يجوز ما حد سما وقيل هذا على الخلاف في حال غيبة الموكل واما حال
حضرته فهو جائز اجماعا **قوله** الا انه يضمن المال يعني فيما لو اقر
بالسرقة فانه لا يحد ويضمن المال السرور **قوله** فلا حد عليه
اي على المقدوف واما القاذف فيحد **قوله** واحد الزوجين اي ولا
قطع بسرقه احد الزوجين من المضر **قوله** وسيد اي ولا قطع بسرقه
السيد من عبده الماذون المذنون **قوله** وعنده اي ولا قطع بسرقه
العبد من سيده **قوله** ومن بيت ماذون اي ولا قطع بسرقه مال
من بيت ماذون في دخوله **قوله** ولا فيما اصد له مباحا كذا في النسخ
بالنصب والصواب الرفع اي ولا قطع في سرقة مال اصد له مباحا
كالعلاء المحرز في كلام المم محذوف اسم لا وهو لا يجوز **قوله** ويسقط بدعي
كون المسروق ملكه وان لم يثبت اي وان لم يثبت كون المسروق ملكه
بعد ما ثبتت السرقة عليه بالبيعة او بما قرار لان الشبهة دارية للمحد
فتحقق محرز الدعوى بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار كحايه البحر
في باب ما يقطع وما لا يقطع وقال الاستيعابي الاصل انه متى ادعى

ن

تاما

ظاهر

شبهة واقام البينة عليها سقط الحد وتجرده الدعوى تسقط ايضا
لما اكره خاصة لا يسقط الحد حتى يقيم البينة على الاكراه تعالى في البحر
في باب ما يوجب الحد وما لا يوجب **قوله** ولم يعلم ذلك اي في الحال
انه لم يعلم كونها زوجه لانه لم يفتح الي دعواها لتكون شبهة ذرية
للحد **قوله** لا تري انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة ضمير انه راجع الي
باعتبار واحد **قوله** لكن القاضي لا يعرف لسانه انه القواب لان
القاضي لا يعرف الا لان المقام مقام التعديل لا مقام الاستدراك
وقدر اجعت عبارة القدر الشهيد فوجدتها بصيغة التعديل كما
صوبت **قوله** ومنها لو ثبت القاتل انه ضمير منها يرجع للفروع المفقودة
من المقام ثم ينظر وجه كون الجنون بعد الحكم بالقصاص شبهة قبلت
ببينة القصاص دية ولعله ضمير ورتة بعد الجنون غير مكلف والحدود
لا تقام على غير المكلف ثم في معنى المفتي ولو ثبت بعد القتل قبل
الحكم ان كان هذا الجنون الحادث مطبقا سقط القصاص والا فلا
قوله واختلف في وجوب الدية والاصح عدمه في شرح الوهبانية
لان الشبهة الكلام على هذه المسئلة مستوفى وراجع ان ثبت
قوله ولا قصاص اذا قاتل عديا او الظان ياتم اذ لا يلزم من
القصاص بقى الام **قوله** ولكن لا شيء في العداي لا قصاص ولا ضمان
لان عنده ماله وعصمة ماله تثبت خطابه فجاز ان تسقط بادية كما
في ساير امواله **قوله** وقال الحسن تقبل في حق الكل لا يخرج ما فيه من
المخالفة لقوله في صدر العبارة قال الحسن لا تقبل شهادة اثم الا ان
يقول اثنان منهم عفي عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال
ابو يوسف تقبل شهادة اثم في حق الواحد فانه ظ في موافقة الحسن
لا في يوسف وقد راجعت الخاتمة فلم ار المسئلة **قوله** وكتنا مسئلة
في شرح الكثر الخ هي لو قال لي بينة فاضرة على العفو اخل ثلاثة
ايام فان مضت وكريات بالبينة او قال لي بينة غايبية يقضى
بالقصاص قياسا كالاموال وفي الاستحسان بوجع استعظاما
لاخل التمر **قوله** الاول يجوز القصاص بعلمه في القصاص دون الحدود
اطلاقا في الحدود وغير واقع موقعة لدخول حد القذف تحتها
والحكم فيه بخلاف ذلك لان يقال المطلق ينصرف للحد والكامر

الحدود

الحدود والمخالفة لله تعالى فلا يرد حد القذف لان فيه حق العذر
شتران القصاص بعلمه في القصاص منبني على ان القاضي يقضي بعلمه في
غير الحدود والفتوى اليوم على عدم جواز القصاص بعلمه مطلقا
لفساد قضاء الزمان **قوله** والقصاص يورث ظاهرا لا خلافا
وسيا في كتاب الفرائض ان فيه خلافا **قوله** السادسة لا يجوز
الشفاعة في الحدود والشفاعة ضراعة عند المشفوع عنه سميت
به لانه يشفع الكلام الاول وهي سنة مؤكدة وقد صح استغوا توخير
ولقضاء على لسان نبية ماثلا ولما فيه من اغانة المسلم ودفع
الظلم عنه ولا يكون في حد ولا حق لازم وانما هو للذنب الذي يمكن
العفو عنه وقد شفع الله عز وجل في مسلم لما قتل القدرق ان
لا ينفق عليه فقاتل تعالى ولا ياتل ولو الفضل منكم والسعة لاية
قال النووي في شرح مسلم واجتمعوا على تحريم الشفاعة في الحدود
بعد بلوغ الامار وانه يحرم التشقيق فيه قاتلا قتل بلوغ الامار فلا
اكثر العلم اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب ستر واذي المسلمين فان
كان لم يشفع فيه واما المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة وواجبها
التعزير فيجوز الشفاعة فيها والتشقيق سواء بلغت الامار ام لا لانها
اهون ثم الشفاعة فيها مستحبة اذ لم يكن المشفوع فيها صاحب اذى
قال الزركشي في قواعد واطلاق الشفاعة في التعزير فيه نظر
لان المستحق اذا اسقط حقه كان للامار التعزير لانه شرع لاد
وقد ثبت ذلك في اقامته وفي مثل هذه الحالة لا ينبغي استصحابها
قوله والعجب من الشافعية انهم يقولون لا يجوز المسائل الاجتهادية
المبنية على الادلة الصحيحة الشرعية بل ذلك شواذ **قوله**
والمكاتب كما لا يضمن بالغصب **قوله** لا يجوز ان القصاص ضمانه
لانه قن ما بقى عليه درهم والجواب ان له نداء على نفسه لكونه حرا اذ
فاخذ حكم الحر وطرد الحكم في الصغير **قوله** ولم ار الا ان حكم ما اذا وطئ
حرة بشبهة الخ قبل عليه هذا مذكور في المختار من كتاب الغصب
قال ولوزني بالخيارية المعصوبة فجلت وماتت في نفسها ضمن
الغاصب قيمتها يوم العلوق ولا ضمن الحرة وقال لا تضمن الاما
ايضا انتهى وهو صحيح في عدم ضمان الحرة وهو شهير في كتب المذ

ملا

هب

انتهى وغير خاف ان ما ذكره المصنف ما اذا وطئ مرة بشبهة وما ذكره في
المختار ما اذا غصب حرة وزني بها **قوله** ومن فروع القاعدة لو طأ وعنه
حرة على الزنا فلا مهر لها **قوله** في جعل هذا من فروع القاعدة نظر
لان عدم المهر في هذه المسئلة تكون الزنا بالحره يوجب الحد دون
المهر لا تكون الحره لا تدخل تحت اليد **قوله** لكون المهر حق السيد **قوله**
المناسب في القليل ان يقال لان الامه تدخل تحت اليد بخلاف الحره
قوله والاولى ان يقال ان الزوجه في يد الزوج يعني يظهر بذلك
منافاة المسئلة القاعدة والظاهر لا منافاة اصلا لان المتبادر من
كون الحره لا تدخل تحت اليد كونه لا يستولي عليه استيلا الغصب الملك
وكون الزوجه في يد الزوج ليس من هذا القبيل ومن ادعى ان الدخول
تحت اليد المذكور في القاعدة اعم من الغصب والملك فعليه البيان
قوله الا الزوجه فانها في يد زوجها قبل هذا مبني على ان الدخول تحت
اليده اعم من الغصب والملك والافقصره على الغصب والملك
لا يحتاج معه الى الاستثنا **قوله** اذا اجتمع امران في امور وقد يقال
المراد بالمشي ما فوق الواحد فيصدق بالاثنتين والثلاث **قوله**
كفي الغسل الواحد هذا الجواب وقال ابو عبد الله الجرجاني يكون
من الاول لامن الثاني وكذلك الرجل اذا عرف ثم باك فان الوضوء
يكون من الاول لامن الثاني على قوله وقال الفقيه الوضوء عند
ان كانا متصدين يكون من الاول لامن الثاني كما اذا باك ثم باك روي
عن خلف بن ايوب انه كتب الى محمد بن الحسن يساله عن عرف ثم باك
فالوضوء يكون من الاول والثاني فكذلك ان الوضوء يكون منهما
جميعا قال ومرة الخلاف انما يظهر في مسئلة وهي ان الرجل اذا
قال ان نوصات من الرعاف فامرته طالق فرغف ثم باك ثم نوصا
فانه يقع الطلاق عليها في الروايات كلها اما على قول ابو عبد الله
الجرجاني فلانه وجد الرعاف اولا يقع ايضا في قول ابي جعفر وغيره
لان الطهارة تكون منهما جميعا واما اذا باك ثم عرف ثم نوصا
قال ابو عبد الله الجرجاني لا يقع الطلاق لان وقوع الطلاق بالوضوء
من الرعاف والوضوء هاهنا وقع من البول عنده لانه هو الاول عند
غيره يقع الطلاق لان عند غيره يكون الوضوء منهما جميعا كذا في

النفقة

الزخيرة في الفصل الخامس عشر من تفرقات كتاب الطهارة **قوله**
وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى ثم اي ويجري على هذا
الاختلاف الذي مر في قص المحرم يدينه ورجليه ما لو جامع مرة بعد
اخرى مرة او تسوة فان كان في مجلس واحد يجب دم واحد اذا
وان كان في مجلس فذلك عند محمد وعلى قوله ما يجب لكل جامع وم
قوله وفي المرة الثانية عليه شاة ط الاطلاق انه كذلك ولو قيل الخلق
قوله ومقصود مما يختلف اذ المقصود بطواف الافاضة تفرغ الذم
وبالوداع توديع البيت وقد يقال هذا جارح المسئلة الاولى
اذ المقصود بالقرض والمندور تقريغ الذمة وبطواف القدوم
تحمية البيت في اول اللقاء وهما مختلفان فتأمل **قوله** لا يتوب عن
تحمية البيت وهي الطواف والعدة المذكورة تقتضي ان التقيد
بالجماعة لغولات اختلاف الجنس ما تحقق مع الصلاة متفردة **قوله**
ولو تولى اية سجدة فسجد لها قبل ان يقرأ ثلاث ايات وانما قيل
بذلك لانها واجبة على الفور ولو سجد بعد ما قرأها لم يجز كما نذكر
على ذلك قوله وكذا الركوع لها فوزا **قوله** وهذا من المواضع التي
يعمل فيها بالقياس **قوله** ولو في يومين ان كانا من رمضان تعددت
اي يعني في ط الرواية وهو الصحيح قال في الاسرار وعليه الاعتماد
وقال محمد عليه واحدة وقوله ان يجاوز الميقات غير محرم مستثنا
منقطع **قوله** قد ذكرنا فروعنا مستثني من القاعدة والاستثنا فيه مقدر
وهو ما اذا افاض القارن قبل الاقام من عرفه وجاوز حد رودها
فان عليه دما واحدا مع كونه قارنا **قوله** ولو تكرر الوطئ بشبهة واحدة
قوله ولو وطئ مكاتبته مشتركة مرارا المتحد في نصفه ثم اي عليه في
نصفه نصف مهر وعليه في نصف شريكه بكل ووطئ نصف مهر **قوله** ولا
يتعدد في الجارية المستحقة **قوله** لان وطئه كان على ظن الملك كما
لو وطئ منكره مرارا ثم بان انه خلف بطلاقها يلزم منه مهر واحد فكذا
هنا وهذا مما خرج عن قاعدة لا عبوة بالظن البين خطأ **قوله** ومن
زني بامة فقتلها ثم اي بفعل الزنا لزمه الحد والقيمة لانه جاني حيا
فيوفر على كل واحدة منهما الحد بالزني والقيمة بالقتل ولا يتداخلان
لانهما حقان مختلفان وجبا بسببين مختلفين احرهما بالزنا والاخر

قا

بين

باتلاف النفس وعن ابي يوسف انه لا يجوز **قوله** ولو زني بحرة قتلها
وجب المحرم مع الدية يعني قتلها بفعل الزنا وجوب المحرمات مع
الدية بالاجماع لان المحرم لا يملك بالقتل **قوله** ولا شيء في الاضايعة
لرضاها به **قوله** والاخذ ومن ثلث الدية لما ان جنايته خفيفة **قوله**
ثم قتله عطف على قطع وهو مضدر مضاف لمفعوله وهو الضمير
العائد على المقطوع المذكور عليه بالمضدر **قوله** وصورها اي الجناية
المتعددة فالضمر راجع للمضدر مع قيده **قوله** يستعسر حاصله
من ضرب اثنين في ثمانية **قوله** فاما ان يكونا عمدين في اعلم ان العمدين
اذا لم يتجدا بينهما ما يوجب في شخص واحد لا يتداخلان عند الامام
وعند ما يتداخلان فيقتل جزا ولا يقطع يده **قوله** وتداخلت اليدين
منها فلو كان الوطي بشبهة بعد انقضاء حيضة مثلا فحاصت حيتيتان
بعد هاتمت العقد الاولي ووجب عليها ان تتم العقد الثانية بحية
ثالثة **قوله** ولو خلف لا ياكل من هذه الخلعة انه في ان المخوف عليه في
المثالين عدم الاكل وهو متعذر بل المتعذر الاكل والجواب ان اليدين
اذا دخلت في القركات للمنع فوجب اليدين ان لا يصير ممنوعا
باليمين وما لا يكون ما كولا لا يكون ممنوعا باليمين **قوله** والمهور
او عرفا كالمعتذر والفرق بينهما ان المعتذر ما لا يتصل اليه الا بشقة
ومثاله ما ذكره المص والمهور ما يتستر اليه الوضوء ولكن الناس
تركوه لوضع القدم ومثاله المهور شرعا ما لو وكله بالمضومة فانه
يصرف الى الجواب مجازا فيتناول الانكار والاقرار باطلاقة باعتبار
عموم المجاز لان الحقيقة مبنية شرعا اذ المضومة مازعة وهي
محرمة فانصرف الى الجواب لانها سببه **قوله** وبثمنها ان باعها واشترى
به ما كولا لا يخفى ما في عبارة المص من الركابة وكان حقه ان يقول ياكل
ما اشتراه بثمنها وظكلام المص انه يحث بذلك وان كان لها ثمة
وليس كذلك قال العلامة ابن الملك وان لم يكن لها ثمة حث
بثمنها ان باعها واشترى به ما كولا واكله **قوله** اهل العموم الامكان
كراي النسخ والصواب لعدم الامكان اي امكان اعمال الكلام **قوله**
فالاول كقوله لامرأة المعروفة اي المعروفة بالنسبة وجه تعدد
الحقيقة فلان اشتها رشوت الشب مع الغير يمنع بثوته منه في حق

الغیر

الغیر لعدم اعتبار الاقرار على الغير ولا يثبت في حق نفسه تكذيب
القاضي اياه في هذا الاقرار لكونه اقرارا بالحرمة على الغير وهو المرأة
لانها تحرم عليه به فقام تكذيبه مقام الرجوع اذ تكذيب الشرع ليس بيمين
تكذيب نفسه والرجوع عن الاقرار بالنسب صحيح فلم يثبت واما
امتناع حكم المجاز وهو الطلاق المحرم فالمنافاة بين الحرمة الثابتة
بالطلاق وبين الحرمة الثابتة باليمين لان الحرمة الثابتة باليمين
النكاح والمحلية والحرمة الثابتة بالطلاق تنبت النكاح والمحلية
لانها حق من حقوق النكاح فلم يجز ان يستعار **قوله** هذه بنى للطلاق
المحرم **قوله** بطلت اي الوصية قد يقال ان الوصية الى الامم مجازات
الانعام وشكر المنعم واجب واي الاشغال زيارة انعام وهو مندوب وهو
اي الواجب وفي الجواب انه لا يمكن الترجيح بهذا لان مقاصد الناس
مختلفة منهم من يقصد الاحسان الى السفلى تيمنا للاخلاق فوجب
التوقف في البيان فاذا انقطع رجاءه تدين الطلاق **قوله** لم يحرم ذلك
ابدا **قوله** لكنه ان اصر على هذا القول يفرق القاضي بينهما لان الحرمة
تنبت بهذا اللفظ بل انه بالاضرار صار طلاقا لها بمنع حقها في الجماع فيجب
التريق كما في الحب والعتة كما صرح به الطحاوي حال في الفقه والاضرار
ان يقول ما قلته حق **قوله** ومما فرغته على هذه القاعدة ما في الحاشية
قوله ذكر في القضية خلافا فقال ولو قال لها انت طالق فحسب تطلقه
فقال ثلاث تكفي ففقال الباقي لصاحبه تطلق كل واحدة من
البواقي وقال الطحاوي ومحمد بن شجاع وابو علي الرازي والشافعي
لا يقع على صاحبها شيء لان ما وزا الثلاث غير عاملا اضلا انتهى
لم يظهر لي وجه القول بوقوع ما زاد على الثلاث وكأنه لضعف هذا
القول لم يتغير من له قاضي خان **قوله** ومنها حكاية الاشاذ الطحاوي
قوله ولو جمع بين امرأة واجنبية وقال طالقت اثدا كما طالقت
قبل لم يمين الفرق بين هذه الصيغة وبين اخذها طالق مع سيس
الحاجة اليه **قوله** الا انه يشك بالرجل انه هو نقص اجمالي حاصله ان العلة
وجدت وتختلف الحكم لان عدم محلية الرجل للطلاق يقتضي وقوع
الطلاق على الزوجة وقد تخلف ويمكن الجواب بان ليس المراد
محلية للطلاق محلية المضمون باعتبار شخصه بل باعتبار نوعه

ما

ونوع الرجل بمحله **قوله** لانه اسم لا أحد مما غتر عن ان يعنى لان او لا
 أحد شيئين اعم من كل منهما على التبيين والاعم يجب صدق على الاصل
 والواحد الاعم الذي يصدق عليه العبد والذبة غير صالح للعتق
 وانما يصدق له الواحد المعين الذي هو العبد وقيمة بحث لان
 ايجاب العتق انما هو على ما يصدق عليه انه أحد الشيين لا على المفهوم
 العام اذ الاحكام تتعلق بالذوات لا بالمفهومات هكذا ذكره صاحب
 التلويح ويمكن ان يجاب عنه بان لما لم يكن ما يصدق عليه أحد الشيين
 غير عين صالح لا لا يجاب وبدون صلاحية المحل لا يصح الايجاب
 امثلا وعند الامام هو كذلك اي هو اسم لا أحد مما غتر عن وان لم
 بمحل لكن يحتمل أحد مما على التبيين مجازا حتى لو غتر التبيين في مثله
 العبد من مجاز الاقرار ولو لم يكن محتمل كلامه لم يحتمل فليكن المراد
 على بيان شي لم يكن من محتملات كلامه ولما تعدد الكلام بالحقيقة
 اعني الواحد الغتر المعين فالمراد مجازا اعني الواحد المعين اولى
 من الغا الكلام وانطائه وهذا بخلاف مبنى على اصل مختلف فيه
 وهو ان المجاز خلف عن الحقيقة في الكلام عنده فيضار الى المجاز عند
 عدم صحة التكلم وان استحال حكم الحقيقة وعند ما المجاز خلف
 عن الحقيقة في الحكم فلا يضار الى المجاز عند استحالة حكم الحقيقة
 فيلغوا ثم طاهر هذا الكلام يشترط ان لا نؤي عنه بهذا
 الايجاب لا يعتق عند ما ايضا ان الدعوى لا حكم له وذكر في المنسوط
 انه يعتق عند اذ نوي **قوله** ومما فرغته على القاعدة قول الامام
 الاعظم بعد ان قيل يحتاج هذا الفرع مع فرع المرأة المعروفة
 لايتها اذ افاق لها هذه بنى لم تحرم ابدا الى الفرق لا يضيف الفرق
 بينهما ان الحرمة الثابتة بقوله هذا ابني لا يملك لان عمله في
 الحقيقة من حين ملكه لا تنقلا الملك من الاصل وعمله في المجاز عنقه
 من حين ملكه ايضا فصالح مجازا بخلاف قوله للمرأة المعروفة النيب
 هذه بنى فان الحرمة الثابتة به بناية النكاح والمحللة والحرمة ان
 بالطلاق تثبت النكاح والمحللة فلم يجز استعارته للطلاق المحرم
 تخاقد منه قريبا **قوله** يستوي الاخ الشقيق والاخ لاب قبل هذا
 مخالف لما في القم الوسايل فقد نقل تقديم الاخ لاب وامر على الاخ

١٠٠٥
 ١٠٥
 لاب وضعف ما هنا فراجعه **قوله** واستقل الوقف اي ولديه احمد
 وعند القادر قيل لم يذكر موت احمد ولا يختلف قسمته نصيبه القادر
 على اولاده واولاد اولاده لا شرط انتقال نصيب من مات عن ولد
 لولده ومن مات لا عن ولد اي من في ذريته ولم يخل واحد منهم عن
 أحد هذين **قوله** وتبين الفرق في شرح المنار وهو ان قوله او هذا
 تخيير وقوله أحد كما خرا ليقاع فاما يقع على من يقبل العتق فاما
 التخيير فيصح بين من يقبل العتق ومن لا يقبله كذا في المحيط انتهى
 وفيه تأمل **قوله** الثاني او خالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل
 اصل اخ قبل عليه هذا انما يشترط قطعا لو كان في شرط الواقف صريحا
 ترتيب الطبقات وحجب كل طبقة ما تحته بان يقول نسلا بعد نسلا
 بان يحجب اهل كل طبقة ما تحته كذا في بعض الاوقاف فانه لو كان كذلك
 يصدق على محمد بعد وفاة عبد القادر انه لو كان حيا لكان من اهل
 الوقف لتقدم طبقته وحجبه باولاد عبد القادر فكان ولده محمد
 يقوم مقامه بمقتضى اللفظ واما هنا فلم يقار صريحا بالمجوز قال في
 ان من توفي من اهل الوقف ينتقل نصيبه الى اولاده ولا ينتقل الى
 ولدي محمد شي ونظر المص الى لفظه فقط وانه يقتضي الترتيب في حجب
 كل طبقة لما تحته وهو الحق فالكلام فيه تطويل **قوله** انه انما صار من
 اهل الوقف بعد موت والده قيل خا صلا فرقة ان اهل الوقف من
 رجع اليه الوقف بالفعل والموقوف عليه من له الوقف بالقوة **قوله**
 فاذا وقف على زيد ثم عمرو ثم قيل لا يخ ان زيدا ايضا موقوف عليه
 لانه معين قصده الواقف بخصوصه وسماء وعيشة كعمرو مقدم عليه
 فهو موقوف عليه كما انه من اهل الوقف فبين اللفظين عموم وخصوص
 مطلق والموقوف عليه اعم مطلقا وهذا بطر بعد تسليم ان عمرو ليس
 من اهل الوقف بل موقوف عليه فقط **قوله** ونحن انما رجع في الاوقاف
 الى ما دل عليه لفظ واقفيها قال في مسير الوقوف على غوامض الوقوف
 خاتمة منع السبكي بتبعه جمع منهم الزركشي العمل بالمقاهيم في كلام
 الواقفين لغلبة الدهول عليهم وانما كانت حجة في كلامه تعالى
 ورسوله المبلغ عنه لانه تعالى لا يعي عنه شي وهذا بخلاف العموم
 فانه حجة في الاوقاف بخلاف ذكره البلقيني في الذمالات انتهى

والدليل عليه ما ذكره المحقق في باب الرجل يجعل أرضه وقفاً على رجل بعينه وعلى ولده وولد ولده ثم على المساكين ثم قال لا يرى أن رجلاً لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل لا بد أن يكون ابن فلان ومن بعدهما على المساكين فمن مات منها ولم يترك ولداً كان نصيبه من ذلك للباقي منها فمات آخرهما وترك ولداً قال يرجع نصيبه للمساكين ولا يكون ذلك للباقي منها من قبل أن الوقف إنما اشترط أن يرجع نصيب الذي يموت منها إلى الباقي إذا لم يترك الميت وأرضاً وهو ولد **قلت** فلم لا يجعل نصيب الميت منها ولده قال من قبل أن الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت قال من ماله منها ولم يترك وأرضاً كان ذلك للباقي منها فلم تكن العلة لم يكن للباقي ولا لولد الميت **قوله** انتقل نصيبه إلى أخوته كذا في النسخ بالباء والقنوات أخوته بتغليب الأخ على الأخت **قوله** وخطرت في طرق جميع طريق ويجمع على طرق كما في القاموس والذي في الأصل طرق بلا همز **قوله** أن من صنفته عامة ثم كذا في النسخ والصواب استقاط من ويمكن أن يقال أن صنفته بدل من من والباقي قوله بقوله بمعنى في **قوله** والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه وقوع الشك فيه باعتبار شطري الواقف المذكورين **قوله** فاختبنا إلى عدد يكون له خمس الخمس لأننا نضرب بخروج الخمس وهو خمسة في مخرج الثلث وهو ثلاثاً فيحصل خمسة عشر ضرب في مخرج الربع أربعة فيحصل ستون فيحصل اثني عشر وثلاثة أربعة وربعة ثلاثة **قوله** قلت الذي يظهر اختياره قاله السيوطي لا المهم **قوله** فأنه ذكر في سياق الشروط والشرط في معنى القى كما ذكره الرضوي في قوله في سياق كلامه معناه السقي في موقع التفسير **قوله** فاجاب نقار من فيه اللفظان يعني في استحقاق ولداً أخيه منه فإن قوله مات قبل استحقاقه شيء من مافع الوقف وله ولد لم يمت ولده ما كان يستحقه المتوفى ويصدق على من الدين أن والده مؤيد الدين الذي مات قبل أن يستحق ما كانت خديجة تستحقه فيمنع من أن يستحق ما كان يستحقه والده لو كان حياً في حصتها إذ لو كان موجوداً شارك أخاه عماد الدين وأخذ هو أي مؤيد الدين النصف وعماد الدين النصف فيمقتضي ذلك يستحق بنم الدين وقوله من مات من أولاده انتقل نصيبه

للبناتين

للبناتين من أخوته يقتضي أن يختص عماد الدين به لأنه أخوها **قوله** فتقتضى القسمة التي قوله إلى أن تقتضى هذه تلك الطبقة فتقتضى القسمة ويقسم بينهم بالتوتية وهكذا يفعل في كل بنين **قوله** ووافق علياً انتقاص القسمة فيه نظر لأن كلام السيوطي لا يظهر منه نقص القسمة ثم على كلام السكي انتهى وقد يقال أن عدم نقص لنقص القسمة بالرد دليل على الموافقة **قوله** وأما قوله تقتضى القسمة بعد انتقاص كل بنين ثم المتبادر منه رجوع النصيب للسيوطي وليس كذلك فإن السيوطي لم يغير من لنقص القسمة إلا بآيات وأما بل النصيب راجع للسكي وعليه ففي العبارة تفكيك للنصيب وهو معيب عند المصنفين **قوله** الثالثة وقف على ولده وأولادهم ثم قيل عليه لا يظهر إخراج من مات أبوه قبل الوقف فإن الظاهر حال الواقفين التمام مثله وكونه يحرم بسبب موت أبيه بعد جديان نظير ذلك لو قال علي وأولادي الفقرا أو يقول الفقرا من أولادي فكان له أولاداً فقرا أو لم أولاداً فقرا يجوزون لغنا أبايهم والجواب أن هؤلاء الأولاد إنما هم مؤالاة لضافهم إلى النصيب العائد على الموقوف عليهم وليس ذلك إلا للموجودين **قوله** فقد بقي به بعض علماء العصر قيل عليه كأنه يزعج أنهم مخطئون وهو على الصواب والأمر بالعكس بلا ريب فالمعنى بذلك بعض مشايخه الذين هم بالصلاح واتباع القول معروف وقد بقي في نظير هذه الواقعة أفضل المحفظة والشافعية والذين فيها بالفظم وهم مشايخنا ومشايخهم منهم شيخ الإسلام سري الدين عبد البر بن الساجنة المحنفي وبتعه المحقق نور الدين المحالي الشافعي والشيخ برهان الدين الطرابلسي المحنفي وقاضي القضاة شيخنا نور الدين الطرابلسي في شيخ العمدة المحالي الشافعي وشيخ العلامة مهنا الدين الرقابي ومنهم قاضي القضاة برهان الدين بن أبي شريف وبتعه العلامة علي الدين الأحمدي وغيرهم **قوله** ولم يثبتوا المأصولة المضاف إلى قوله عليه حال يوم عاقل فضلاً عن فاضل ان هو لا وغيرهم جميعاً لم يثبتوا ذلك الذي خصه الله به وأطلعه عليه مع علو مقامهم وأرفاع شأنهم بل هو المحتاج إلى الانتباه وإزالة الاستنباه عما فانا الله تعالى وإياه بل يجب أن يتنبه لما قاله الزيني قاسم في العظمة ونقله عن كابر الشافعية من

ب
ن

متابعتهن للإمام المختص في نقض القسمة وما نقله من عبارة **قوله**
فلومات العشرة وترك كل ولد واحد واحد وكل أمات ولد
استقل نصيبه لولده وليس مراده أن جملة العشرة ما تواجد لبار قوله
بعد فان تبقى واحد فما **قوله** فالقول بنقض القسمة وعنده مني
على هذا قيل علمه قلنا ليس كذلك بل بناء الإمام المختص على ما ذكر
بقوله في جواب قول السائل فلم كان هذا القول هو المعمول به وترك
قوله فان حدث الموت كان نصيبه مردود إلى ولده وإلى ولد ولده
قال من قيل انما وجدنا بعضهم يدخل في القلة ويحب حقه فيها بنفسه
لاباينه فقلنا بذلك وقسمنا العدة على عددهم وتوضيحه ان الوقف
على الصفة المشروطة قدر تب في وقفه ترتيبا يقتضي لتحقيق البطن
الاعلى مقدما على غيره مع صلته ببعض الاستقلال وتكون البطن الاعلى
بجمل نصيب الميت من البطن الاعلى مردود لولده وان سفل قصد
لعدم حرمانه من الوصول إلى شيء من حذفته ووقفه بعد موت ابنيه
الذي صلته صله ابنيه غايبا وكان كلامه مستملا على ترتيبين ترتيب افراد
وهو ترتيب الفرع على اصله وعدم حرمان احد من البطن بفرع غيره
وترتيب جملة وهو ترتيب استحقاق جملة البطن الثاني على الفرع جملة
البطن الاول وهو ترتيب جلي فيكون الوقف مختصا بالبطن الذي يليه
ويشطر حكم ما استقل من الميت الاعلى إلى ولده من الاستقلال ويشترق
جميع الوقف جميع البطن الثاني فتضرب معهم بنسبهم الذي يستحقه
بقول الواقف وولد ولدي يقبض بقدر بطن كما يضرب ولد من مات
قبل الوقف من البطن الاعلى بنسبهم لانه من البطن الثاني يستحق بمو
قوله وعلى ولد ولدي ولم يزوج من يحتاج فيها إلى انتقال نصيب
احد إلى ولده لاستواء اهل البطن في الاستحقاق لا يشارك الاستواء في
مخصوص ما اذا مات اهل الطبقة ولم يكن هناك ولد او ولد ولد
لانا نقول صريح كلام المختص في ما يدي بخلافه فانه قال يقسم على عدد
الاولاد الاحياء والاموات فيأخذ الاخيا سهامهم وسهام الاموات تعطى
لاولادهم **قلت** روح والاستواء قسمة حقيقي وهو الظاهر المتبادر
وحكم هو ما اذا كان ثم اولادوا اسفل وذلك ان الواقف جعل لابن
عند عدم قيام مقامه فقد جعل من تلك الطبقة حكما وهذا يتم كقول

في ابتداء

في ابتداء الوقف بان للواقف ولد مات قبل وقفه وله ولد فيجعله
مقام ابنيه مع اعمامه وترتيب البطون والطبقات بعد ذلك على هذا
النسق وقد ذكر الزبيدي قاسم صورتين اتفق فيهما العلامة السبكي والعلامة
البلقيني بنقض القسمة وقراره بما ذكرنا وقال بعض المحققين بعد نقل
كلامه وهذا العقل من الاختلاف يقتضي ان كلا الظان يقال يقتضي
ان الشرطين في كلام الواقفين متعارضان من الواقفين متعارضان
ورجح الثاني لاستحقاقهم بالتقسيم واستحقاقهم في الاول باسبغ
والاستحقاق بالنسب مقدم على الاستحقاق بالاب لان ذلك لا بد
واسطة وقد ترجح ايضا بان قوله لولده مطلق وتقيده دون
تخصيص العموم اسهل والبطن الثاني عموم فتخصيصه ضئيف
فاختل تقييد المطلق لانه قد عكسه حياة اعمامه ولم يحتمل تخصيص
العام لما فيه من حرمان لبعض الافراد بالكلمة ثم قال وعندى كلام
المختصاف ومن وافقه توجيه بحث اصول وهو ان فيه اشتراط
معني من النص بحقه فان فهم ان المعنى في جعل الواقف نصيبه
من لولده لولده ان لا يحرم ولد مع وجود الطبقة التي هي علامة
لذلك نصيب والده فاذا لم يحرم فلا يعطى نصيب والده والاعطى
ما تقتضيه القسمة على طبقته فحل على ما اذا وجد من اهل الطبقة
الاولى احد فانه لولم يعطى هذه الصورة نصيبا محروما واخرج عنه
ما اذا لم يوجد من الطبقة الاولى احد فانه لا يحرم صاحب فاعطى
ما يليق بطبقته وهذا هو المشهور في الاصول عندنا وعند غيرنا
وقد علم في محله **قوله** فان كان هذا رأي السبكي في عدم التقول
ان كان يجوز كونه كلام السبكي فهو كلام من جعل مقام السبكي
وانه اشهر حاله بين الامم وبلغ رتبة الاجتهاد وانما اذا كانت
الكلام قبها يجب الالتفات اليه والدعوى عليه سواء قاله مشهور
او غيره وهذا كلام منجبه على مذهبه ان الوقف اذا لم يجوز قول
الواقف وقفت كذا فالشرط الثاني اذا كان بعد خروج
الامر من يده فليتم واستشكا كونه من قول الشافعي مع قولهم
شرط الواقف كسر الشارع سابقا لما لان هذا لم يرد به انه مثله
من كل الوجوه تعالى الله ان يشبه كلام بكلامه عموما فانه يفعل ما يشاء

عطاء

ويحكم ما يزيد والواقف عبد من العبد وانما شبهوه به في لزوم انشا
بامر الشارع فيما لا يخالف الشرع وقال المحقق المحجة قاسم في قوله
المذكور فنص من الواقف كمنصور الشارع يعني في الفهم لا في وجوب
العمل مع ان التحقيق ان لفظة ولغة الموصي والمخالف وان اذ
وكل عاقد يحمل على عاداته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة
العرب اول لغة الشارع اولا ولا خلاف ان من وقف على صلاة او
صيام او قراة او جهاد غير شرعي في نحو ذلك لم يصح انتهى فكيف
يشبه بعض الشارع **قوله** ان لم يشترط انتقال نصيب من مات
لولد هذا ايضا مبني على ما توهمه من ان الاصل يجب دفع غير
ولو شرط ذلك كما في ولد ولد من مات قبل الواقف فانه يحجب الولد
لكونه اعلى منه طبقة نعم اذا انقرضت الطبقة استحق ولد الولد
مع من طبقة فالاطلاق خطأ **قوله** يدخل في هذه القاعدة قولهم
التاسيس خير من التاكيد **قوله** في قوله في القاعدة نظر فانه ليس
في الحمل على التاكيد اهمال للكلام والاملا وقع في كلامه تعالى وكلام
نبيه ويمكن ان يقال لما كان اصل وضع اللفظ ان يكون مفيد
غير ما افاده غيره كان في الحمل على التاكيد اهمال لللفظ كما هو اصل
الوضع فيه في الجملة والاهمال بهذا الاعتبار لا ضير في وقوعه في
كلام الله تعالى ورسوله ووجه يتم دخوله في القاعدة فتأمل **قوله**
تعين الحمل على التاسيس الصواب ان يقول الاولي الحمل على التاسيس
فان قوله التاسيس خير من التاكيد لا يقتضي تعين الحمل على
التاسيس بل يقتضي ارجحية الحمل عليه كما هو **قوله** لو قال ات
طالق طالق طالق يعني قال لزوجه المذخور بها **قوله** لم يستقم
ذلك في اليمين بالله ولو خلف بحجة او عمرة يستقيم **قوله** ولو قال
هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فاما يمينان يعني
لتعدد المخالف عليه بخلاف ما قبله **قوله** والله لا اكلمه يوما آخر
قوله هو حديث صحيح رواه احمد انه قال الخطابي لفظ الحديث
مبهم يحتمل ان تكون معناه ان ملك الخراج يفرض الاصل واقفا
العلوم من اللفظ الممنه ليس باليمين الجواز والحديث في نفسه ليس
بالقوي الا ان اكثر العلماء قد استعملوه في البيوع والايحوط ان

يتوقف عنه فيما سواه قال البخاري هذا حديث منكرو لا اعرف
لمحمد بن خفاف عن هذا الحديث وقال ابن كشي في القواعد هو حديث
صحيح يعني صحيح الترمذي وابن حبان والحاكم وابن القطان
والمندور والذهبي والبخاري وان ضعفه الا ان ابن عدي قال كما
نظن ان هذا الحديث لم يروه عن محمد بن ابن ابي ذئب فيما ذكره البخاري
حتى وجدناه من رواية يزيد بن عياض عن محمد بن عيسى بن عمار
من قاة الصعود شروع سنن ابي داود للبحراني السيوطي **قوله** وهذا
الحديث من جوامع الكلم لا يجوز نقله بالمعنى اذ لا يجوز نقله عن الاثر
به لانه مخصوص به صلى الله عليه وسلم فلا قدر لا خد عليه فاذ نقل
وبدل خرج عن جوامع الكلم اذ هو مخصوص به ومثل ما كان من جوامع
الكلم ما يقتضي بالفاظه كالاذان والشهاد فانه لا يجوز نقله بالمعنى
والخلاف في نقل الحديث بالمعنى في غير هذين **قوله** واقتصر في
الحديث على التعليل بالضمنان فيه انه ليس في الحديث اداة تعليل
للمم لان يقال ان الباء في الحديث للتسمية والسبب يقتضي ان يكون
عله مجازا **قوله** واستبقاده ان لم يطف على طلبه والضمير للبايع
والاضافة فيه من اضافة المصدر الى فاعله وقوله ان الخراج للمشتري
مفعول الاستبعاد **قوله** قضى بذلك في ضمان الملك وحاصله ان
المراود بالضمنان ضمان خاص فاللام فيه للمعند وترد عليه ان العبر
لعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما نقرر **قوله** وبيان الخراج هو المنافع
جواب والظانه يؤول الى الاول لكن التصرف في الاول في جانب الضمان
بان المراود به ضمان خاص والتصرف في الثاني في جانب الخراج يحتمله
عين المنافع لكن مع تقدير التصرف في جانب الضمان بان المراود
منه ضمان الملك كما دل عليه قوله ولا ملك للغاصب فتدبر **قوله**
والخاص ان الحنابلة قيل عليه يشك على هذا الحاصل مشكلا الوكيل
المستقدمة فانه لا ملك فيها اصلا مع انه ذكر انه يطيب **قوله** واما
منقول ايمتا كذا يحط المم ويتض بعدد وهذا سقط ما قبل لعله
وكذا منقول ايمتا **قوله** السؤال معاد في الجواب **قوله** لم يستثن
المم من هذه القاعدة شيئا ويستثنى منها ما في الخاتمة من تمام
التعليق امراة قالت لزوجه طالق ثلاثا فقال الزوج انك طالق

ن

فهي واحدة الا ان تنوي ثلاثا ولو قال قد فعلت طلقت ثلاثا
 وكذا لو قال قد طلقتك **قوله** قال البرازي الى قوله لان الجواب
 ينضم الى عادة ما في السؤال **قوله** في الخاتمة في اول كتاب الايمان
 فصل عقد اليمين على فعل الغير ولو قال والله ليفعلن كذا وكذا فعلا
 الاخر نعم فهو على خمسة اوجه فليزاجع **قوله** وقال زبد بن كاذبا
 قد ذكر الله تصحيا بخالف هذا في فن الجحد حيث قال عمر بن عبد الله
 فقال نعم لا يكفي ولا يصير خالفا وهو الصحيح كذا في المترخاتية
 ونقل في الفوائد التاجية عن جيل المحيط تصحيا بواو ما ذكره الله
 هنا فقد اختلف التصحيح وينبغي اعتماد تصحيح التاجية لموافقة
قوله ولو قال اجرت بذلك ولم يقدر نعم فهو لم يجز على شي قبل لا يملك
 ذلك على قوله الاجارة اللاحقة بمترلة الوكالة السابقة لان ذلك
 مقتضى على العقود الشرعية التجارية في المعاملات **قوله** قالت له
 انما طالق فقال نعم ام الفرق بين المسئلة ان معنى نعم بعد قولها
 انما طالق نعم انت طالق ومعناها بعد قولها طالقني نعم اطلقك
 فيكون وهذا بالطلاق لانها لا تقدر ما قبلها **قوله** فهو اقرار عليه
 ويؤخذ به لا يقال قوله نعم تقدر بقوله فاذ فهمها اي فيكون وهذا
 بالرفع وهو غير لازم لاننا نقول قوله اذ فهمها اليك تقدر بقوله في
 عليك كذا فيكون اقرارا بكل حال **قوله** ولو قالت طلقتني فقال
 نعم ام سيأتي في كتابنا الكتاب بخوضه ورفعت ما يخالف ذلك
 ونقلنا هناك عن من عز الله الله خلافة فليزاجع **قوله** وقد ذكرنا
 الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار فصرح بارتد
 في الشرح وذكر في التحقيق ان موجب نعم تصديق ما قبلها من كلام
 منفي او مثبت استغناء ما كان او خيرا كما اذا قيل لك قام زيد واقام
 زيد ولم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقا لما قبله وتحققا لما
 بعد الامرة وموجب بلى ايجاب ما بعد النفي استغناء ما كان او خيرا
 فاذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام الا انه المعتبر في
 احكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر **قوله**
 بل يكون تميزا **قوله** فعلى هذا تكون المسئلة مستثناة من القاعدة
 وينبغي ان يستثنى منها ما اذا قالت المرأة لزوجهما طالق في ذلك الف

دزم

دزم فقال الزوج طلقتك ولم يقل على الالف التي ذكرت فانه يقع
 الطلاق بمجانا ولا شيء عليها عند الامام لان الطلاق مستقر في الالف
 مشكوك فيها والا فدل عندنا انه متى عرف ثبوت الشيء احاطة بعينه
 لا يمعني كان فهو كذلك ما لم يتيقن بخلافه وعندنا مما يلزمها
 الالف لان قولها ذلك الف درهم سؤال وقول الزوج خرج يخرج
 الجواب فيجب عليها الالف كما في تأسيس الظاهر لا في اليك فتستثنى
 هذه من القاعدة على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه **قوله** لا يثبت
 اني ساكت قول نعم من فروع هذه القاعدة ما في القضية او ترقا وفيها
 جارية نقلتها مع نفسها واستمدها سنة والزوج عالم به ساكت
 ثم ادعاهما فالقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل فزودها
 ما في بعض المعتمرات اذا اختلف لا تاذن في تزويجها فزوجهما ولها
 وسكت لا يجتث وكذا لو اختلف لا ياذن لعنده في تجارة فراه يبيع
 ويشترى يصير ما دونا ولا يجتث وكذا الشفيع اذا اختلف لا يسل
 الشفعة فسكت لا يجتث ومن فروعه ما في جواهر الفتاوى قال ثم
 في نكاح الفصولي لو كان المخالف حاضرا ساكتا قال جمال الدين
 البردوي لا يكون حضوره كالمباشرة بنفسه بخلاف الوكيل فان من
 وكل رجلا ان يزوجه امرأة فباشروا الوكيل العقد بحضوره يكون شاهدا
 والموكل مباشر حتى لو لم يكن هناك الا شاهد بين عقد العقد بحضوره
 والفرق ان الوكيل يحكم الوكالة ينقل كلامه الى الموكل وليس هو من جملة
 من يكون سكوتة رضاعته بذلك **قوله** لا يبطل الرهن ولا يكون رضى
 رواية يعني والمذهب ما روي الطحاوي عن اصحابنا انه رضى يبطل
 الرهن ذكره الزيلعي **قوله** ولو راي غيره يتلف ماله انه قيل عليه ربما
 يكره عليه ما ياتي في التاسع والعشرين **قوله** ولو سكت عن وطئ امته
 اي امته الموطوءة بشبهة او بعقد فاسد **قوله** وكذا عن قطع عضو اخدا
 من سكوتة عند تلف ماله يعني لان الاطراف ينسلك بها املاك الاموال
قوله ليس برضا وان طالع ذلك يعني ما لم تلد **قوله** عند استمار ولها
 انما اي ولها الاقرب او رسوله فلو استمارها الجذم مع وجود الاب لا يكون
 رضى **قوله** وبعد عطف على قوله عند استمارها لا على قوله قبله كما
 هو ظن تدبر **قوله** سكوتها اذا بلغت بكر ايعني يكون رضا وشقة

خيار بلوغها لا يوجب ثيبا وهذا اذا كان الزوج لها غير الية المهر
قوله الرابعة خلفت ان لا تزوج او نقل المهر في شرحه عن الخاتمة لو خلفت
 لا تاذن في الزواج فزوجها وكملها وسكت لم تحت وقرق بينهما بان
 ذاعلى الزواج وقد وجد شرعا وعرفا وما في الخاتمة على الاذن ولم
 يوجد عرفا ولا يمان مبنية عليه انتهى واستشكل بمسئلة الفضولي
 المشهورة فانه لا يقع عليه الطلاق مع اجازته بفعل فكيف يقع مع
 السكوت الذي هو ترك **قوله** سكوت احد المتبايعين في بيع التلمحة
 قال في العنصرية في الفصل السابع تفسير التلمحة ان يتواضعا ان
 يظهر البيع عند الناس لكن لا يكون قصد ما من ذلك البيع حقيقة **قوله**
 سكوت المشتري بالخيار قيد بخيار المشتري لانه لو كان الخيار للخيار
 للمبايع لا يبطل كما في معنى الحكم **قوله** سكوت المالك القديم ان تحالو
 اسرق من قبله في الغنمة وقسم ومولا حاضر **قوله** سكوت
 البايع الذي له حق حبس المبيع ان وفي كتاب الاكره لا يكون اذا غلب
 ان له ان يأخذه كذا في الخلاصة لكن الظاهر الذي في الخلاصة من الخلاف
 في البيع الصحيح بدليل ذكره حكم الفاسد بعد من غير نقل خلاف
قوله سكوت المولى حين راي عبده ان يحمله في غير مال مولا اقامه
 ماله لو باع منه لا يجوز حتى ياذن بالنطق ذكره في البرازة من كتاب
 الماذون ومحملة مالم يكن المولى قاضيا ذكره فيها منه وقد ذكره المهر
 في الفوائد عن الظهيرية فارسل المهر هنا غير واقع موقعة **قوله**
 بخلاف سكوتته عند اجازته الفرق بين الرهن والاجارة ان الرهن
 محبوس بالدين بحيث يمكن الاستيفاء منه عند الملاك فيلزم السكوت
 عند الاعتراف بالرق وليس كذلك اجارة كذا ذكره المحرر بوجر بطريق
 الفضول **قوله** لو خلف المولى لا ياذن له في الظهيرية لو خلف
 لا ياذن لعبد في التجارة فراه يبيع ويشترى فسكت بصير العبد
 ماذونا له في التجارة ولا يحتسب وكذلك البكر اذا خلفت ان لا تاذن
 في تزويجها فسكت عند الاستيحاء لا تحت انتهى وهذا خلاف ظ
 الرواية كما افاده المهر وجهه الرواية ان الشرع جعله اذا ما في البكر
 تحيا لها فيحصل الضرر بتكليفها المصريح واما العبد فلانه اذا
 لم يجعل له ما يحصل الضرر بمعامليته فتبيع اموال معاملية فيعده

الحكم

الحكم الذي في مسئلة البكر الية لا استواءها في الضرر فان قيل مسئلة
 الخلف لاضرر الاعلى الخالف قلنا لا تلام في قبول نيته وان يصدر
 فيه لدفع المحنت ديانة في ظ الرواية ويوفق بذلك من ما هنا وما
 في الظهيرية فالجنت في القضاء ومدة في الديانة **قوله** لو قال له
 اخرج منها فاني ان يخرج فسكت يعني لا يحتسب **قوله** سكوت المولى عند
 ولادة ام ولده اقرار به قيده في العنصرية بما اذا سكت يوما او يومين
 وفي قوله ام ولده اشارة اليها لولم تكن ام ولده وسكت عند ولادتها
 لا يكون اقرارا بالولد **قوله** سكوت البكر عند اخبارها قيل قد يراي
 ان المسئلة قد تقدمت وليس كذلك لان المقدمة مقدمة بالآ
 بعد التزوج بطريق الفضول ولا استيحاء هنا بل مجرد اخبار انتهى
 وفيه تمام **قوله** سكوت عند بيع زوجته ان قيد بالبيع لانه لو كان مكانه
 عارية او اجارة او رهن لا يكون اقرارا جاعلا لانه لم يستأنس فيكون
 دخلا في القاعدة ولانه في البيع على خلاف القياس فلا يقاس عليه
 غيره ولا ان الانسان قد مضى بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخروجه عنه
 ولم يذكر سكوتها عند بيع زوجها وفي الخاتمة في باب ما يبطل الدعوي
 اذا باع الرجل شيئا بخصرة امراته وهي ساكنة ثم ادعت بعد ذلك
 انه لم يبا قبل لا يسمع دعواها والتصحيح انها تسمع لكن في البرازة
 جعل الفتوي على عدم سماع الدعوي في القرب والزوجة وقد
 وقع الاستغناء عن غير القرب والزوجة ولم صرح في ذلك
قوله راه يبيع عرضا او دارا في هذا الفرع فيه عتاق قبله زيادة نصف
 المشتري بعد الشرا من مائنا وهو ساكت فهو قيده في الاجنبي لا في
 الزوجة والقرب كما يقممه اطلاق وهو مصرح به في متن تنوير
 الابصار وكما افق به شيخ الاسلام شهاب الدين الحلبي وفي فتاواه في
 كتاب البيوع وقال بعض الفضلاء ان اراد المهر بقوله راه انه راي
 قريبه في يمين سابقة بلا واسطة وان اراد انه راي اجنبي يبيع
 شيئا في يده فسكت ففي كون سكوتة رضا منسقطا لدعواه نظر المحقق
 خلافا وكون السكوت رضا منسقطا لدعواه فمقتد يبيع القرب
 فليست اتم **قوله** اخذ شريك العنان قال للاخراجه اتما قد بالعتان
 لانها لو كانت معاوضة لم يكن الحكم كذلك فقد ذكر ابن السكينة ان

استيحاء

ظ

أخذ شريكى المفاوضة إذا قال لصاحبه أنا أريد اشتري هذه البجاجة
لنفسى فسكت شريكى فاشتري لا يكون له مال يقر شريكه **قوله**
سكوت الموكل حين قال له الوكيل لا يشأى قولهم الوكيل بشر الشئ معين
لا يملك شراء لنفسه لأنه مقيد بما ذكره هنا من التصريح للموكل بأنه
يريد شراء لنفسه لأنه يلزمه عدم قبول الوكالة **قوله** فسكت الشريك
لا يكون له مال يقر للمشتري وقد تقرر أنه ليس لأحد الشريك أن يشتري
بجارية للوطى أو للمخزومة إلا بإذن شريكه لأن الجارية مما يصح فيها
الاشتراك فإن أذن له فاشترها ليطاها ففى له خاصة كما فى الجوز
وغيرها **قوله** سكوت ولي الصبي يفهم من تعقيد بالولي أن الوصي
والتقاضي ليسا كذلك والفرق **قوله** سكوت عند رؤية غيره
رؤيته قد تقرر في أول القاعدة لورأى غيره يتلف ماله فسكت
لا يكون إذا ما تلافه وهو مخالف لما هنا وقد ذكرها في جامع
الفصولين في أحكام السكوت وقد مرها في السبب والدلالة وفصل
بين دهن سائل وجامد قال بعض الفضلاء يمكن حمل ما هنا على
الأنلاف الممكن تداركه فليتأمل **قوله** النائية الفتق الام في
جهازها ما هو معتاد في قبل هذه خرجت من قولهم إذا رأى غيره
يتلف ماله فسكت لا يكون إذا ما انتهى وفيه تأمل **قوله** سكوت
المزكى عند سؤاله عن الشاهد بتقدير قبل عليه هذا ما لا يعتمد عليه
لما فيه من الإيهام فإنه قال في المتن كان الديث قاضيا فاحتاج
إلى تقدير شاهد وكان المزكى مرصفا فعاده القاموس سأل عن الشاهد
فسكت المعدل ثم سأل فسكت فقال أسئلك فلا يجيبني فقال
أما يكفينك من مثلى السكوت فلما استغنى أبو مطيع أرسل الأمير
يعقوب القاري يشاوره فسأله الرسول في الطريق عن أبي مطيع
فقال يعقوب أبو مطيع أبو مطيع قال محمد بن سلمة إذا كان
المعدل مثل يعقوب فلا بأس من مثل هذا التقدير وإن ترك
ما فيه من الاحتمال **قوله** يزداد على السبع والثلاثين ما في شرح
الكتر للمم وهي تركبة العام فإن سكوتة يقوم مقام نطقها ويزاد
أيضا ما في شرح الكتر للمم وهو أن المودع يصير مودعا بسكوتة
عقب وضع رجل متاعه عنده وهو ينظر ويزاد بعض الفضلاء أخرى

وهي أن من وضع متاعه عند رجل وسكت وذهب يصير مودعا
يعني بكسر الهمزة والفتحة التي قبلها بغتمها ويزاد ما في المحيط رجل
زوج رجلا بغير أمره فمات القوم وقيل التهنئة فهو رضى لأن قول
التهنئة دليل على جازة وهي في شرح الكتر للمم فصارت المسائل
أربعين ثم زاد بعض الفضلاء حادية وأربعين وهي أن وصي ميت
استأجر أحد مباحات الدين ليحمله الجحارة إلى المقبرة والآخر حاضر
سكت وكذا إذا استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين ومما سألوا
بجاذ ذلك ويكون من جميع المال وهي مائة الكفن كذا في الخاتمة
وفي المحيط السط من هذا ثم زاد ثمانية وأربعين وهي قال ميتا
الدار للسكن سكن بكذا أو لآخر خرج فسكت وسكن كان مستأجرا
بالمسكن يسكنه وسكوتة وكذا إذا قال الراعي للمالك لا أرضى بما
سميت وإنما أرضى بكذا فسكت المالك فصرى الراعي لزم المالك فاشأه
الراعي بسكوت المالك ثم زاد ثمانية وأربعين وهي ما قال في المبتغى
من رقت اليد امرأة بلاجهما زفلة مطالبة الأب بما بعث إليه من الدرهم
والدنانير وإن كان الجهمار قليلا فله المطالبة بما يتعلق بالمعقود
وله استدراء ما بعث والمعتبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها فلو
سكت بعد الزفاف طويلا ليس له أن يتخاصم بعده وإن لم يتخذ له
شيا فثم زاد أربعة وأربعين وهي إذا وهب الدين من غلبة الدين
فأنه إذا سكت الموهوب وصحت الهبة وينسقط الدين لأن سكوتة ودم
رقة من ساعة دليل القبول عادة وإن قال من ساعة لا قبل بطل
وبقى الدين على حاله ذكره الزيلعي في مسائل شئ وزاد بعض الفضلاء
على ذلك السكوت على المنكر مخيبه والسكوت على بدعة مرضي بها
قوله ينبغي أن يقتد ذلك بما إذا لم ينكر بقلبه ويزاد أيضا ما لو
تزوجت من غير كفوف فسكت الولي حتى ولدت يكون سكوتة رضى كما
نص عليه الزيلعي ويزاد أيضا الوكالة فإنها كما ثبت بالقول ثبت
بالسكوت ولذا قال في الظهيرية لو قال ابن العم لكبيرة أريد
أن أزوجك نفسك فسكتت فتزوجها جازة كره المم في باب الأولياء
والأكفائية شرح الكتر ويزاد أيضا ما لو أجاز فسكتت صح ولا يحتاج
إلى القبول وسجنا في شرح الوهبانية كلام يتعلق بالأب والبراهيم

بمسألة

ويزاد ايضا سكوت الراهب عند بيع المرتبة يكون مبطلا يعني للرقن
 في احادي الزوايين ذكره الزليحي وقال في خان وهي تعلم من كلام
 المم اول القاعدة ويزاد ايضا ما لو اوصى لرجل فسكت في حياته
 فلما مات باع الوصي بعض التركة او تقاضى دينه فهو قبول للوصي
 كما في معنى المحكام **قوله** واية الهادي في بلوغ المرام وهذا الجمع والاطنا
 من خواص هذا الكتاب **قوله** الفرض افضل من التقدر وهو ما اتت اليه
 منه واكثر اجرا وهذا اصل مطرد لا يستدل الي نفسه بشي من القور
 لانا اذا حكمنا على ما هيته بانها خير من ما هيته اخرى كقولنا الرجل
 خير من المرأة او ليس الذكر كالانثى لم يمكن ان تفضلها الاخرى بشي
 من تلك الميضية لانها لو فضلتها من تلك الميضية لكان ذلك خلفا
 فان الرجل اذا فضل المرأة من حيث انه رجل لم يمكن ان تفضلها المرأة
 من حيث انها غير رجل والالتكاذب القضيةتان وهذا بدعي ثم
 قد تفضل المرأة رجلا من جهة غير الذكورة والاثوثة وهذا التقدير
 يعلم صحة الاستثنا الا في كلام المم من هذه القاعدة **قوله** الثانية
 الاستدلال بالسلام سنة النبي كراهية العلاني قبل الجهر السلام اكثر
 لقوله صلى الله عليه وسلم للباي من الثواب عشرة وللداء واحد وقيل
 اجر الراد اكثر لانه فرض انتهى قلت على هذا فلا استثنا وكان على المم
 ان يثبت على الخلاف في ذلك **قوله** الثالثة الوضوء قبل الوقت اقل
 التيمع لغير تراخي الماك ذلك فليست **قوله** وهو فرض فاذ الوضوء لا يفر
 بعد دخول الوقت ما دام في الوقت سنة فليست **قوله** وحلوان
 الكاهن المراد به ما يعطى للمجتهد اذا الكهانة انقطعت بمولده صلى
 الله عليه وسلم **قوله** الرشوة لحوف على نفسه هذا في جانب الدافع
 اما في جانب المدفوع له فحرام ولم يثبت عليه كذا قيل **قوله** انما لم يثبت
 عليه لظهوره اذ لا ضرور في جانب المدفوع له وينبغي ان يستثنى
 الاخذ بالزيتا المحتاج فانه لا يجرم كما صرح به المم في البحر ويجوز على
 الدافع الاعطاء بالزيتا **قوله** واعطاشي لمن خاف هجوه روي المارديني
 في احكام الدين والديناعية عليه الصلاة والسلام انه قال من اراد
 من اراد ان يبرز ابويه فليكرم الشعرا **وقال الشاعر**
 وعداوة الشعرا بين المقتني **وقال الشاعر**

فقدوة

وعداوة الشعرا او افضل **قوله** ولقد هون علي اللبيب علاجه
 لا يلزم من خوف الاستثنا الاستثنا لا يعني يتم قوله ليخلصه وح كان
 حق العبارة ان يقات ولو استولى غاصب على المال فلو وصي ان
 يعطى شيئا ليخلصه **قوله** وهل يجازى دفع الصدقة الم بقى الكلام فيما
 لو دفع لمن اظهر الفقر واخفا الغنا فاعطاه هل يملكه ذكر الزكوي
 في قواعد انه لا يملكه وما ياتخذ حرام لانه انما اعطاه بناء على فقره
 انتهى **قلت** وقواعد لا تامة **قوله** الا للقاضي فانه يجرم الاحتد
 والاعطاء **قوله** وجه الاستثنا ان الخشية على نفسه من القاضي كلا
 خشية لان وضعه ان يحكم بالشرع بخلاف الامر ونحوه **قوله**
 الاولي ادعى دعوة صادقة فانكر الغريم **قوله** انما كان له طلب
 تخليفه لا ثا لولم يجوز ذلك لصاغت فائدة التحليف وهو رجا التناول
قوله الثانية الجزية ان قيل عليه هذا مبني على القول بانهم مخاطبون بفرد
 الشريعة واما على ما هو الصحيح من المذهب فلايتي انتهى **قوله**
 لقائل ان يقول محل الخلاف في غير الايمان واما الايمان فيمخاطبون به
 وما هنا من هذا القيل وذلك ان اعطا الجزية للاستمرار على الكفر
 وهم مخاطبون بازالته بالايمان فحرمة اعطا الجزية لعدم الايمان
 وهم مخاطبون به فتامر **قوله** ومن فروعا حرمان القاتل مورثه
 ان ينصب مورثه على المفعولية لاسم الفاعل وقوله غير الارث متعلق
 بحرمان والمعنى نقصان من قتل مورثه بالحرمان من ارثه من فروع
 هذه القاعدة اطلق الحرمان وهو مفيد بان لا يكون القاتل بحق
 نفس الامر كما لو قتل العادل مورثه الباعى فانه يرثه لانه قتل بحق
 او في زعم القاتل ولو بنا وتيل فاسد ثم ضمت اليها المنفعة كما لو قتل
 الباعى فان البغاة يرون اباقة دم كل من ارتكبت موصية صغيرة
 كانت او كبيرة على ما بين في باب البغاة ومن شر قات الزليحي في
 باب البغاة القاتل عمدا بغير حق لا يرث الا في مسئلة وهي ما لو قتل
 الباعى العادل وقال انا على الحق **قوله** ولم تظهر لي كونه من فروعها
 لانها ليست من الاستحجال في شي **قوله** وانما هي من فروع صدها
 قيل لو كانت من فروع صدها لبطلت الكتابة ولم يقل احد يبطلها

ع

وفي منهاج النووي وشرحه للمجالس الكتابية لازمة من جهة السيد
له فاضلها ان يحجز المكاتب عن الاداء عند المحل يحجز او يعضه فليس
الفتح في ذلك فيما اذا امتنع من الاداء مع القدرة عليه كما في الرقعة
انتهى فان حمل كلام الطحاوي والسبكي على الاجتهاد فلا اشكال
والا فشكل **قوله** ليعني ما حرر عليه اذا اراه مفاده انه قبل الاداء لا يحرم
عليه تطره السيدته وهو مذهب الشافعي لا مذهبنا فان مذهبنا ان
عند المرأة كالاخني كما في كراهية الكثر ومن ثم قال بعض الفضلاء ان
هذا الفرع انما ياتي على مذهب الشافعي والاعتماد ما فلا لان عندنا
كالاخني وبيان انه حين قدر على اذا ان لم يخرج من ذلك الرق
وتعلق الحرمة المتعلقة بحقوق السيد الواجبة عليه فاحرره بعد
اوانه لغرض فعوقب بحرمان ذلك الفرض فتأمل واذا لم يورث
كذلك لزم ان لا يكون من فروع واحدة من القاعدتين **قوله** فلم يبق
بحرمان شئ قبل عليه ممنوع فانه عوقب بحرمان النظر حيث منع عنه شئ
وصار بالتأخير مظهرا ولو سلم لم تكن من فروع ضدها وقد ادعى انها
من فروع **قوله** ومن فروعها لو طلقها بلا رضاها فقتل عليه فيه نظر
لان الميت لا يتصف بحرمان بعد موته وانما المجرور الورثة لانه
لم يكن حكمه الا بعد موته **قوله** وخرج عنها ما يلزم قال الجلال السيوطي
في اشباهه كتابه من سيجنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني انه
زاد في القاعدة لفظ لا يحتاج معه الى استئذان فقال قر استئذنا
قبل او انه ولم تكن المصلحة في بؤنه عوقب بحرمانه **قوله** عقت ولا تحرم
اي العتق **قوله** امساك زوجته سباعش ثمانية كونه من افراد القاعدة
وخرج عنها نظر **قوله** شرب دواء فحاصت قياسه لو شرب دواء
فاستقلت ولذا يرى بعض خالفه فصارت به نقسا لا تقضي الصلاة
ايضا **قوله** قال السيوطي رايته هذه القاعدة نظير في الغيبة وهو
ان اسم الفاعل لا يعني لانه اذا نعت خرج عن مشابهة الفعل
وكذا اذا صغر لان النعت والتصغير من خواص الاسماء وهو ما عمل
لمشابهة الفعل ولذلك لا يعمل النصب الا اذا كان بمعنى الحال او
الاستقبال واما عمل الرفع فلا يتوقف على ذلك كما حققه الرضي
قال بعض الفضلاء في كون هذا نظير القاعدة المذكورة نظروا ذلك

لان

لان معنى عوقب بحرمانه اي بحرمان ذلك الشئ الذي استعمله وهذا
اسم الفاعل انما استعمل النعت قبل او انه وانما عوقب بحرمانه لانه
لا بحرمان ما استعمله قبل او انه وهو النعت انتهى **قوله** دعوى ان
معنى القاعدة ما ذكره ممنوع لا ترى ان القائل يجوز له ان يقاتل بما
استعمله وهو القتل وانما عوقب بحرمان الارث المرتب على القتل
الذي استعمله قبل موت المورث خفف العقوبة ولا شك ان اسم الفاعل
الذي نعت قبل العمل كذلك فليتنا مل **قوله** الولاية الخاصة اقوى
من الولاية العامة الولاية نفاد التصرف على الغير شا او ابى **قوله**
ولا يعارضه حاك قال في الكثر في وجه عدم المعارضة ان الولاية هنا
للمعتوه والاب قائم مقامه ولم تنبت الولاية للاب هنا ابتداء والكلام
انما هو في الولي الثابت له الولاية ابتداء هذا مراد الم لا ان في العبارة
نوع خفا ومن ثم قال بعض الفضلاء يحتاج كلام الم الى مزيد تأمل
ليظهر المراد منه **قوله** والقاضي كالا ب اي في الصحيح **قوله** والولي
يصالح فقط **قوله** ولاية الولي خاصة ولم يملك القصاص وولاية
القاضي عامة وقد مر ذلك وقد تقرر ان الولاية الخاصة اقوى من الولاية
العامة وقد خرجت هذه عن القاعدة وعلمته ان القود من باب ولاية
على النفس فلا يملك الوصي كالزوج وقال في شرح الكثر عند قوله
والوصي يصالح فقط ثم اطلاق عليه يشمل الصالح عن النفس واستيفاء
القصاص في الطرف وذكر في كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح
عن النفس لان الصلح فيها بمنزلة الاستيفاء والمذكور هنا هو المذكور
في الجامع الصغير لان المقصود من الصلح المال والوصي يتولى فيه
التصرف كما يتولى الاب بخلاف القصاص لان المقصود منه التشفى وهو
محقق بالاب وقالوا القياس ان لا يملك الوصي التصرف في الطرف
كما لا يملك في النفس وفي الاستئذان يملكه لان الاطراف يملكها
مستلك الاموال والصبي كالمعتوه في الحكم المذكور **قوله** الثانية
التفليح انما يجس النوصيف بالتفليح لوصف الاول بالعلية
قوله فلم يجز له ان يعزك نفسه اي لم يجز للوصي المذلول عليه بالمصدق
وظ اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون الوصي وصيا مختارا او لا **قوله**
الرابعة ناظر الوقف اي ولاية ناظر الوقف لان الكلام في مرابطة الولاية

قوله وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف كان الشيخ لم يطلع على
صريح منقول فيها لكن رأيت الأمام ظهيرا لدين في فتاواه نقلها في المصنف
من آخر كتاب الوقف قاضي البلد اذا نصبت رجلا متوليا للوقف بعد
ما قلده الحاكم الحكومة فليس للحاكم على الوقف سبيل حتى لا يملك الاجارة
ولا غيرها انتهى وفي لسان الحاكم لقاضي القضاة ابن الشيخة قال في
باب الوقف ومنها واقعة القوي في وظيفة ابن العطار تقر فيها
نقض القضاة لم رسوم من السلطان وبعض الطلبة بتقرير الناظر
اجاب في ذلك بعض المفتين بان لا امام النظر العام واجاب
العلامة الشيخ قاسم بانه خلص بما لا نظره فقد قال في فتاوى الورى
لا يدخل ولاية السلطان على ولاية المتولي في الوقف انتهى قال بعض
الفضلاء يؤخذ من كلام المم ما اذا اجر القاضي خالف الوقف من مزيد
واجزه المتولي من بكر فان اجارة المتولي هي المقترنة وقد صارت واقعة
الفتوى انتهى **قوله** في الترخاينة في الفصل السابع من تصرف القيم
في الاوقات نقلا عن فتاوى السمرقندي ما يقتضي ان القاضي
ملك الاجارة مع وجود المتولي حيث قال وقف بدرم وبين نواحي
سمرقند استاجر رجلا من حاكم بدرم معاومة فزرعها فلما
حصلت الغلة طلب المتولي الحصة من الغلة كما جرى العرف بالزراعة
بدرم النصف او على الثلث فقال على كان للمتولي الحصة **قوله** لا عبرة
بالظن البين خطأ **قوله** من فروع هذه القاعدة لو سلم على من
الركعتين على ظن انه اتم ثم بان بخلافه باني ما دام في المسجد ولو
سلم على ظن انه فجز او وتر او جمعة او مسافر ثم بان بخلافه لم يبين
لان سلم وهو متيقن انه لم يقبل الا ركعتين وفي روضة الناطق
ينبغي في قول الامام ولو استخلف على ظن انه اتم ثم بان بخلافه
استقبل لان الاستخلاف عمل كثير فلا يتحمل البعد ويعني الظن
البين خطأ وليس غرضا لعدم اعتباره كذا في شرح الجماعة الصنف
للمرتاشي **قوله** منها في باب قضاء الفوائت قالوا لو ظن ان
ومنها ما في الملتقط لا قدي يزيد فظهر انه عمرو ولا يجوز ومنها وهو
فيه ايضا لو ظن انه رغب فاستخلف غيره ثم ظهر انه كان ما وهو في
المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم انتهى والفرع الثاني يراي

انق

انه متاخر عن القاعدة وليس كذلك مما يظهر بالتأمل الصادق
قوله وخرج عن هذه القاعدة مسائل **قوله** يزاد على ذلك المسائل
ما في الملتقط لو اقدم بالامام بظنه زيدا ثم تبين انه عمرو ويجوز
قوله ثم تبين انه علي او ابنه اجراه عند ما اراده البخاري في صحيحه
عن معمر بن يزيد اخرج زكاة يتصدق بها فوضعا عند رجل في
المسجد فحيت فاحذر بها فابتدعه فقال والله ما اتيك اردت فحيا
الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد ولكن
ما اخذت يا معمر **قوله** خلافا لابي يوسف فلا يصح عنده لا يخطا
قد ظهر يتيقن فصار كما اذا التوقفا بما او ضا في ثوب ثم تبين انه كان
بخس او قضى القاضي باجتهاد ثم ظهر له نص بخلافه او كان له غلبة
دين فدفعه الي غير مستحقة **قوله** او حربي لم يجزه اتفاقا غير بعض
مشايخنا في مصنفاتهم بالكافر فشمع الذي والحربي قد صرح بهما
في المبني بالمجتهمة **قوله** الثانية لو ضا في ثوب وعنده انه بخس
قال بعض الفضلاء يظهر هذا من مسألة الما المقدرمة فانه لا فرق
بينهما كما في السراج وعبارته ولو ان رجلا في ظنه على ثوبه نجاسة
اكثر من قدر الدرهم فضلى ثم ظهر انها اقرا ولم تكن فان صلاته
جائزة انتهى **قوله** وهذا الذي كاد ذكره المم لموافقته للقاعدة
المذكورة لكن الشأن في صلاته مع ظنه النجاسة هل جاز او حرام
قوله ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف ان قد وقع الاحتياط
عما لو اجرد ارا على ظن انها وقف عليه وكان ناظرا فظهر بعد
مادة بطلان الوقف لكون الواقف شرطا في البيع بلفظه وانما
صارت ملكا له بالوراثة من الواقف حيث لم يصح الوقف هل
العبرة لما في ظن المكلف او لما في نفس الامر فاجبت بان مقتضى القا
اعتباره في نفس الامر فيبقى الاجارة ولا نقسح حيث لم يكن ثم وارت
غيره على ان اعتبار ما في ظن المكلف غير منافي لبقاء الاجارة وعدم
فسخها كما يظهر ذلك بالتأمل الصادق هذا وفي الفلك المشهور
للجلال السيوطي ما نصه لو اجر ارضا بظنها ملكه قبيل انما وقف
عليه وانه الناظر فيمنع القطع بالجواز لان اختلاف الجملة في هذا
لا يضروا من ار من بعد من ذلك انتهى وهو مؤيد لما اجبت به **قوله**

صحة

و

عد

وعكسه الاعتبار لما في نفس الامر يعني لما لم يكن المكلف وطهر خطاؤه
اقول هذا مستغن عنه بما قدمه من انه لا عبرة ما لطن البين خطاؤه
 وكان حقه ان يذكر هذا الفروع هناك لان الكلام هنا مفروض
 فيما خرج عن تلك القاعدة **قوله** الا اذا ناداها فاجابته يعني بان
 قالت انا زوجك كما في الهداية قال في النسيئة لا يملكها ولو لم تغتسل
 بالفسخ حين دعاه المأخوذ ففكها ففلا تارة فاجابته غير ما وقع
 عليها بجدا ما اذا قالت انا فلاة عند اجابته فلا يجزئ كذا في الايضاح
قوله ولو اقر بطلاق زوجته طانا الوقوع الي قوله لا يقع يعني بانه
امّا قضايته في القضية لا قراره به فان قيل كيف يبين خلافة
 اجيبانه يحتمل المفتي غير ما هو في المذهب فافتي من هو اعلم منه
 بعدم الوقوع ويحتمل ان المفتي افتى ولا بالوقوع من غير تثبت ثم
 افتى بعد التثبت بعدمه ومن فروع هذه المسئلة ما في جامع الفصولين
 تكلمت فقال هذا كفر وعزمت عليه فثبت ان ذلك الملقط ليس
 بكفر فمن النسخ انما لا يحترم وفي مجمع الفتاوى ادعى علي بن ابي طالب
 او حقا في شيء قضاه عليه على مال ثم بين انه لم يكن ذلك المال عليه
 وذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعي عليه حق استرداد ذلك المال
قوله ولو ظن ان عليه دينا فبان خلافة قبل مما يصلح ان يكون
 من فروع القاعدة ما في الخلاصة ان الصغيرة التي لا نفقة لها
 اذا اطلقت من القاضي النفقة وظن الزوج ان ذلك عليه ففرض لها
 النفقة لا تجب في الفرض باطلا وفي شرح الوهبانية لابن السكيت
 دفع شيئا لغيره واجبا عليه فله استرداده الا اذا دفع على وجه الهبة
 واستهلك القابض قبل رد عليه ما في الفتح في كتاب الكفالة
 حيث قال بعد كلام حتى لو ظهر ان لازكاه عليه لا يسترد من الفقير
 ما قبض استهلك ذلك ولا انتهى **قوله** في الورود نظروا في كون
 المذموم مدفوعا على وجه الهبة تاما قد تروى في المخانية رجال قال
 رجل لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه ان خلفتها اليك علي
 او شيئا اليك فخلف فاذا اها اليه هلكه ان يستردها منه بعد ذلك
 ذكر في المنتقى انه ان دفعها اليه على الشرط الذي شرط كان له ان
 يستردها منه **قوله** ذكر بعض ما لا يجزئ كذا كله **اقول** من ذلك

اقول المهر

اقول المهر الذي هو عشرة دراهم وكذا اسقاط النفقة ذكره الزمخشري
 باب المهر عند قول المهر فان سماها او دونها فلها العشرة خلافا
 لفرق فيما دونها فانه يوجب مهر المثل لفساد التسمية واعلم ان كون
 ذكر بعض ما لا يجزئ كذا كله في نجابت لا يقع واقا في نجابت الاستئناس
 فلا على المعتد كما لو كان انت طالق ثلاثا لا نصف واحدة لا يصح
 الاستئناس فيصير كانه قال لا واحدة وكلام المصطفي انه لا فرق بينهما
 وهو ما عن ابي يوسف والفرق بينهما قول محمد وهو المعتد ومنها
 العفو عن القصاص في مقتدر ما اذا كان القاتل غير عبد للمقتول
 قال المص في كتاب النكاح ولو قتل العبد مولا وله انسان فعفى
 احد مما سقط القصاص ولم يجب شيء لغير العبد **قوله** ومنه ان السك
 الخ ومنها اذا نذر ان يقتل ركعة يلزمه ركعتان خلافا لرواية
 المجمع قال في المنتع وعلى هذا الخلاف ما اذا نذر ان يقتل نصف
 يوم فغدا ما يلزمه يوم وعند لا يلزمه شيء انتهى ولو قال نصف ركعة
 يلزمه ركعتان عند ابي يوسف وقال محمد لا شيء عليه وهو المختار كما
 في الخلاصة **قوله** ابي يوسف هو المعتد لموافقته للقاعدة انما
 وفيه تامل **قوله** في الخلاصة ولو قال ثلاث ركعات يلزمه اربع
 ومنها الاعتكاف فلو اوجب على نفسه اعتكاف شهر وهو صحيح فاما
 عشرة ايام ثم مات اطم عنه الشهر كله لان الاعتكاف مما لا يجزئ
 واعلم ان المص لم يستثن من هذه القاعدة شيئا ويستثنى منها ما لو
 قال تزوجت نصفك فاصح عدم الصحة كما في المخانية وفي السور
 ولا ينفق في الاصح ووجه المزوج كما في المخانية ان الفردح يحتاج
 فيها فلا يكفي ذكر البعض لاجتماع ما يوجب النكاح والمحرمة في ذات واحدة
 فتزوجت المحرمة لكن صحيح في الصغيرة انما ينعقد وعليه فتكون
 المسئلة من فروع القاعدة وما يستثنى ما قالوا الواطاف الطلاق
 الى طهرها او بطنها لا يقع وكذا العتق وما يستثنى ما لو قال
 لامرأة انت طالق واحدة ان شئت فقلت نصف واحدة لا تطلق
 كما في قاضي خان ومقتضى القاعدة ان تطلق لان ذكر نصف
 المطلقة ذكر لها كلها فهي ما تخرج من القاعدة وما يستثنى ما لو قال
 لها انت طالق نصفنا واحدة تطلق واحدة على الصحيح كما في

ش

الجوهره **قوله** لا يزيد النقص على الكل الا في مسئلة الخ قد زيد على ذلك
 ثلاث مسائل تزيد النقص فيها على الكل الاول رجل خشن صديقا باء
 ابيه فقطع حشفته فان مات الصبي وجب على الخائن نصف
 الدية وان عاش فعلى الخائن الدية كلها كذا في المحيط وعلمه في
 الجوهره بانه اذا مات حصل موته بفعلين احدهما ما دون فيه
 وهو قطع الجملد والثاني غير ما دون فيه وهو قطع الحشفة واد
 بري جعل قطع الجملد كان لم يكن وقطع الحشفة غير ما دون فيه
 فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية كذا في شاهان الثانية صبي
 خرج راسه عند الولادة فقطع رجل اذنه فلم يمت وعاش وجب
 عليه خمسمائة دينار وهي نصف الدية ولو قطع راسه والمسيئة
 بحالها وجب عليه العزة وهي بخارية او غلام يساوي خمسين دينار
 الثالثة اذا وقعت الفارة الميتة غير المستحقة وجب ترح عشرين دلو
 ولو ذهبا ترح جميع ما بها انتهى وقد زدت على ذلك رابعة وهي
 ان قطع الاصبعين عيناك وقطع الاصابع مع الكف عيب واحد
 كذا في الفتح في خيار العيب وهذه المسئلة الحق بالامتنان مما ذكره
 المص فتدبر قال بعض الفضلاء ويقرب من هذه القاعدة ان يقال
 لا يؤثر النقص تاثير الا يؤثر الكل الا في مسائل منها انسان صلي
 كره قازوره مملوكة بالدم لا تقصد مملوكة ولو كانت غير مملوكة
 على قول والعصبي المقتني به عدم الفرق بخلاف ما لو صلي وفي كية
 بيضة قدره لا تقصد مملوكة لان العصب في مكانه ومقدنه تحمي الفم
 ومنها ان الانسان اذا صبت في دن الحار كوز خمر جاز الشرب منه في
 الحال اذا لم يظهر له طعمه او لون او ريح ولو قطرة خمر في دن خل
 لا يحل الشرب منه في الحال كذا في الذخاير الاشرقية وهو يحتاج الى
 التوجيه فليطلب ومنها على القول المرجوح ان بعرة ابل الصبي
 اذا وقعت وهي محتاجة في الما القليل لا تؤثر فيه واذا وقع فيه نصفها
 نجسة لكن الصحيح انه لا فرق بين الصحيح والمنكر ومنها ان الرجل
 اذا قتل مكانه لا شيء عليه ولو قطع يده او عضوا من الاعضاء لم يضاعف عليه
 الضمان كذا في الذخاير الاشرقية ففي هذه الفروع اثر البعض تاثير النقص
 يؤثر الكل **قوله** ولكن لم يدخل حيث لم يدخل فلا وجه لقوله وخرج عن

القاعدة

القاعدة اذا خرج لا يكون الا بعد الدخول والجواب بان المراد
 بالخرج عدم الدخول لكونه مما يتجزئ عند الامام وغيره في الاستدلال
 لكون الخروج فرع الدخول ولا دخول هنا حقيقة تكلف لا يتناول
 عن نقص **قوله** اذا اجتمع المباشر والمستبعد المباشر ان يتحلل
 التلف بفعله من غير ان يتحلل بين فعله والتلف فعلم بخيار كذا
 في الولو الجية من كتاب القسمة ويفهم منه الحد من المستبعد هو الذي
 حصل التلف بفعله ويتحلل بين فعله والتلف فعلم بخيار **قوله**
 اضيف الحكم الي المباشر قال في النهاية هذا اذا كان السبب سببا
 لا يعمل في الاطلاق متى انقضى عن المباشر كما في الخفر فان الخفر ما تفرده
 لا يوجب التلف بخال مالم يوجد الدفع الذي هو مباشرة وان كان
 لولا الخفر لا يتلف بالدفع ايضا لكن الدفع هو الوصف الاخر فيضاف
 الحكم اليه كما قالوا في السفينة المملوكة اذا جار دخل وطرخ فيها مزار
 انتهى كان الضمان عليه **قوله** ولا يضمن من ذلك سارقا لو في خزانة كذا
 لو منع رجلا من دخول داره حتى تلف ما في الدار لم يضمن شيئا **قوله**
 ولا سهم لمن ذلك على منعه في دار الحرب الخ في عدم هذا من فروع القاعدة
 نظره **قوله** وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله **قوله** بخلاف الدلالة
 على صمد المحرم هذا اذا كان بغير اذنه كما في المترخانية **قوله** لبقا
 اعنه بالمكان قيل لك ان تقول انما يفوت الامن بالقتل اذ لو لم يقتل
 القتل بالدلالة لم يفت الامن ولا فرق بينهما في ذلك انتهى **قوله** الاقتا
 يتضمن الساعي فيه قاري الهداية بما اذا كان عادة ذلك الظالم
 ان من رفع اليه ونفوت فيه عنده ان يأخذ منه مالا مضاعفة يضمن
 الساعي في هذه الصورة ما اخذه الظالم هذا هو المفتي به اقلية المتأ
 من علمائنا انتهى وزاد في السيراجية ان تكون السعاية بغير حق
 من كل وجه وتليه الفتوى وفي الخلاصة من سعي ما خد الى السلطان
 وغرمه لا يتناول من وجوه ثلاثة اخرها ان كانت السعاية بحق بخوان
 كان يؤذبه ولا يمكن ذلك الا بالرفع للسلطان او كان فاسقا لا يمنع
 عن العشق بالامر بالمعروف وفي مثل هذا لا يضمن الساعي الثاني
 ان يقول ان فلاخا وجدهم لا لا يغرم بمثل هذه السعاية اذ قد يغرم
 وقد لا يغرم فلا يضمن الساعي الثالث اذا وقع في قلبه ان فلاخا

ان

مخرون

الى امراته او تجاريتها فرفعته الى السلطان فغرمه السلطان ثم ظهر
 كذبه لا يضمن عندهما وعند محمد يضمن والفتوي على قول محمد الغلبة
 الشريعة في ضمانات انتهى واعلم انه لو مات الساعي فليس عليه ان
 ياخذ قدر الخسران من تركته في التصحيح كالا بقواهر الفتاوى
 قال في مخرج الغفار شرح تنويز الانصار وهذا يعذر الساعي مع تفرقه
 للساعي به ما غرمه بسعائته الكاذبة كانت واقعة الفتوي ولما
 اقف على نقل فيها بخصوصها وينبغي عدم التوقف في القول بتعذر
 لا تركابه معصية لا خذ فيها ولا قصاص وهو الضابط لوجوب التعذر
 كما افاده بعض المحققين **قوله** لو دفع الى صبي سكينه **القول** في
 جعل هذا ما خرج عن القاعدة نظر اذ لم يدخل في القاعدة حتى
 يصح استنساؤه كما هو **قوله** قال الولي سقط وقال الخاف سقط
 نفسه في هذا قول محمد وهو الاصح ان يحل في الجوهرة **قوله** يضاف
 الحكم الى حفر البزيم قيل عليه ما نقله المص من الخلاف في هذه المسألة
 لم اراه لغت في ما علمت بل صرح بالاتفاق فيما عدا فتح باب النقص
 في الخلاصة والعلامة **قوله** على قول محمد راجع لمسئلة فتح باب
 النقص فقط لا لما قبلها من المسائل وقولهم القدر اذا تعقت جملا
 يرجع للجنس لا للاخير محله حيث صح الرجوع وهذا لا يصح لعدم
 وجودان في خلاف فيما قبلها وفي البزارية الفتوي على قول محمد وهذا
 التقدير سقط القدر المتقدم **الفن الثاني من الاشياء والظواهر**
قوله ثم رأت ان ازيلها اي ثم ظهر لي وبذا في ذلك **القول** لم اقف على
 استعمال الروية بهذا المعنى ثم كلامه انه لم يخبر منها شيئا وليس
 كذلك بل شرعوا ايد لم يذكرها هنا **قوله** والفرق بين الظاهر
 والقاعدة ان في عبارة بعض المحققين ما نصه ورسوموا الضابط به
 امر كالي ينطق على جزئياته لتعريف احكامها منه قال وهو انهم من
 القاعدة ومن ثم رسومها بانها صورة كلية يتعرف منها احكام جميع
 جزئياتها والقانون اعم من الضابط اذ يطلق على الالة الجزئية من
 كالمسطرة والكلية كقولهم ميزان الاذهان التي قانونية تعبر من افانها
 الذهن من الخط في الفكر والله اعلم **كتاب** **الظنارة**
قوله شرابطها نوعان **القول** فيه انه لا مطابقة بين المبدء او المخر

وهي واجبة افراد او ثنائية وجمعا والجواب ان الامتياز في قوله
 وشرابطها على معنى اللام الجنسية فيسقط معنى الجنسية ويصح
 بالمشي وبه يحصل المطابقة معنى ولوقاك وشرابطها انواع
 لكن صوابا فانه بقي نوعان اخران الاول شرط وجودها المحقق
 وهو وجود المزيل مشروط بالاستعمال في مثله **قوله** الاسلام لو
 قال التكليف لكان **قوله** مباحرة الما المطابق للجنس لا الغضا
 قيل عليه هذا يشمل العسل والمنع ويرد عليه الراس فان كان جميعها
 ليس من الشروط بل الربع والجواب انه اراد من الغضا الربع في منع
 الراس يجوز غير ما هو لعدم ملائمة لقوله جميع الغضا انتهى وفيه انه
 لا يلزم من اشتراط مباشرة الما للجنس الاغضا مباشرة الما للجنس كل الغضا
 وح لا يرد الاشكال وانما يرد لو قيل مباشرة الما للجنس كل الغضا قاطبا
 وشروط صالحة للصحة في العبادات عبارة عن سقوط القضاء
 بالفعل وفي المعاملات عبارة عن عدم تخلف الاحكام عن الاسباب
 وتخرجها عن كونها اسبابا مقيدة للاحكام والظلال فيها ما ضد
 ذلك كذا في شرح المنار **الاحكام في قوله** والقطاع المختص قيل عليه
 فيه بحث فانهم صرحوا بان وضو الخافين مستحب لانه لذكر القاعدة
 وهل هو صحيح الظ من كلامه في صحة وان كان قرية انتهى **القول**
 استحبابه لذكر القاعدة لا ينافي عدم صحته للعدالة **قوله** ما يظهر
 النجاسة خمسة عشر **القول** قد اوصلها العلامة ابن السكينة الى
 ثلاثة وعشرين ونظمها العلامة عمر بن نجيم الخوالم **فقالت**
 لنظم النجاسات الزوايا يحية • اولوا الفضل تحصيل لا فقد تقربلا
 وقد ذكروا ان المظهر عشرة • وزادوا ثلثا ثم عشر اعز الملا
 فغسل وتخلل وفرق الخلل • ويخت ويحفر مع جفاف متصلا
 وترح وقد غارت بحول القور • ومسح وقلب العين والشي قد غلا
 وثار وندف قسمة مع ذلك • ذكاه ودفع الجلدان بقيل ادخلا
 تصريف في البعوض وعسل بقصه • كذلك فكن ذا فطنة متاملا
 فهذا اقضاري ما يتيسر جمعة • وفي بعضه شيء فلا تتركها ملاملا
قوله ما يظهر النجاسة التطهير اما اثبات الظنارة او ازالة
 النجاسة وكلاهما يستدعي ثبوت نجاسة المخل حكما او حقيقيا

ق

لئلا يلزم اثبات الثابت وازالة المزال فان فسر بالازالة فحسب وان
فسر باثبات الطهارة فالمراد تطهير المحل من النجاسة كذا في
المستصفى **قوله** المانع الطاهر القالع المانع السائل من ماء يبيع
اذا سالك وهو شامل لما المستعمل وهذا عند محمد ورواية عن الامام
وعليه الفتوى وقال ابو يوسف ان النجاسة الغليظة زالت به كن
نجاسة الماء باقية وقيل اذا غسل النجاسة ببول ماله يوكا لمحسنة
وكذلك والاصح انه لا يطهر بالنجس كاج الزاهدي والمراد بالقاع
المزيل الذي يضر بالضر واخر زنه عما لا يضر بالضر
كالدهن والزيت واللبن وغيرها فانه لا يزول به النجاسة بالاجماع
كما في الحقايق لكن في الزاهدي عن ابي يوسف اذا **دع** من الدم عن
الثوب بالدهن او الزيت جاز ان تترك لغير تجزئة البدن **وقال** اذا
المسئلة راجع الى اصل وهو ان الماء لا يجسر حاك الاستعمال لان
النجاسة لا تحل محلين ففي حال المعالجة لغير تزيل العوض فلم يحل
المنا فيعدي الى سائر الملبعات لانها تزيل عين النجاسة واثرة ف
ان تقيد الطهارة كما بدأ ولي لان المحل اقلع للنجاسة من الماء
لانه يزول اللون والروحة والماء لا يزيلها وهذا لان نجاسة المحل
لما كانت **لجافة** عين النجاسة به فاذا زال عينها بقي المحل طاهرا
كما كان **وقال** محمد بن نجس الماء كالحا في النجس والنجس لا يغير الطهارة
الا ان هذا القياس ترك في المناضرة اذ كان المكان التطهير الذي كلفنا
به فبقى ما عداه على اصل القياس **قوله** وذلك النعل بالارض ونحوه
كالخف والفرو من نجس ذي جرم جف سوا كان الجرم من نفسه او غيره
يكون مطهرا له وهذا عند الشيخين وهو الصحيح **وقال** محمد
بالغسل لا غير وروي جوعه كناية **المحيط** **وقال** ابو يوسف يطهر
الخف في الرطبة ايضا اذا مسحه بالتراب لانه يجذب رطوبتها
ويصير كالحا التي جفت وعليه الفتوى وفي الزاهدي اذا اصاب نعله
بول او خمر فمشى على التراب ولزق به وجف فمسحه بالارض طهره
عند الامام وتقيد بذلك بالارض رواية **الاصح** وذكر في الجامع
المتغير انه ان حكة او خمة بعد ما يبس طهره وينبغي ان يذكر المم
ذهاب الارث كناية مختصة بالقدوري وفي التمر تاسي نقل عن ابي البشير

الزاهدي

والزاهدي ان الخف انما يطهر بالدلك اذا اصاب النجس موضع
الوطا فان اصاب ما فوقه لا يطهر الا بالغسل والصحيح انه على
الاختلاف واعلم ان المراد الذي يطهر بالدلك الوجه الذي لا شعر عليه
اما الوجه الذي عليه الشعر فلا يطهر الا بالغسل وفي صلاة البقالي
ان الخف لا يطهر بالماء بل لا يطهر الا بالغسل كذا في التمر تاسي **قوله** وحققا
الارض بالشمس اي ذهاب ندوتها بالشمس وغيرها مع ذهاب الارث
اي الريح والتعبير بالخفاف اولى من اليبس الواقع في عبادة التقاية
وغيرها فانه المشروط دون اليبس كما ذكر عليه عبارات الفقهاء والمراد
بالارض التراب وما في حكمة كالحجر والنجس والاجر واللبن ونحوها
مما هو موضوع فيها بخلاف ما علمنا فانها لا تطهر الا بالغسل وكذا
حكم ما اتصل بها من غيرها من النبات سوا كان في بنا او لا كالخف
بالضم وهو سائر السطح من القصب والخشب والكلارط كان
او ما بسا والتقييد بالخفاف ليس للتخصيص بل المراد انها تطهر
بالخفاف كما تطهر بالغسل فلو وضعت على الارض من الماء ما يغسل به ثوب
نجس ثلاث مرات فقد طهرت كما روي عن محمد وط اطلاق المم انها
تطهر بالخفاف في حق الصلاة والتمتع وهو رواية ابن كاس عن اصحابنا
لكنه خلاف الاصح كناية الزاهدي وخلاف الرواية كناية التحفة وذكر
التمر تاسي ان يكون السطح بمنزلة الارض روايتين والاصح انه يطهر
فيار هذا اذا كان التراب في الغلط بمنزلة اربع اصابع لا فرق في الخفا
بين ان يكون بالشمس والريح كما تقدم فقولك بالشمس ليس بقيد
اختلازي **قوله** ومنع الصقيع كالسيف والمراد مطهر له سوا كان
النجس رطبا او يابا متحصدا كان او غيره لما صرح ان الصحابة كانوا
يقتلون الكفار بسيفهم ثم يسمونها ويصلون منها فقدر بالصقيع
لان المحل لو كان خشنا او منقوشا لا يطهر بالمسح قال الكمال ويترفع
على طهارة الصقيع بالمسح لو كان على ظهره نجاسة فسمي بطهرت
وكذلك الرجاجة والحريفة الخفير والخشب الخراطي والبوريات **القص**
قوله ومنحت الخشب كذا شقة على ما صرحوا به فيما يحتمل الشق **قوله** وذكر
المبي من البدن اي غمره بيده وحكه حتى يتفتت ومثله الثوب كما سئنا
قرينا وفيه اي انه لو اختلط ببول علي راس الذكر او بمذي لم يطهر

و

ف

به كما قال عامة المشايخ وقال الفقيه ابو جعفر ان مشايخنا لم يمتدوا
لانه صار تبعاً للمني والي ان غير المنى لا يطهر به وهو الصحيح كما في
الفتية لكن اطلق التمرناشي ان الثوب يطهر من الدم الغليظ بالفرك
وقال ابو يوسف انه يطهر من العذرة الغليظة قياساً على المنى كما في
النوازل والمنى شامل لمنى كل حيوان فينبغي ان يطهر به وفي الكلام
اشارة الى ان المضغة والعلقه بخسان كالمنى وبه صرح في النهاية
واطلق في المنى فنهال منى الرجل والمرأة وفي الخاتمة منى المرأة لا يطهر
بالفرك لانه رقيق بمنزلة البول **قوله** الثوب يطهر بالفرك من المنى
فقد لم يذكر المم البدن ولا فرق بينه وبين الثوب في طهروا به لان
البلوي في البدن اشده انتهى **قوله** دعوى ان المم لم يذكر البدن عقلة
عما تقدم فزيماً من قوله وفرك المنى من البدن وانما خص الثوب هنا
وان كان كلامهما يطهر بالفرك لا خلافاً مستثنى الاستثنا الا في قرياً **قوله**
وسمى المحام بالخرق جمع خرقة والمراد اقل الجمع وهو ثلاثة قال في
المنتقط اذا مسح الرجل موضع الحجمة بثلاث خرقات رطاب نظاف
اجزاء عن العنق انتهى **قوله** في الفتية ما يخالفه فانه قال مسح المحام
موضع الحجامة مرة واحدة صلى المحم اياماً لا يجب عليه إعادة ما صلى
ان راك الدم بالرة الواحدة **قوله** والناظر يطهر ما احترق كالرث اذا
صار بالنار وما ذل ان العين تبدلت واستحالت الى حقيقة اخرى
فتبدل وضعها وهذا قول محمد وخالفه ابو يوسف وقال النار لا تطهر
ما احترق لان التغيير انما يحصل في وصفه والعين باقية فتبقى محلها
وكذا الخلاف فيما اذا امتازت العذرة حماء اي طيناً اسودوا بخنزير
مالحاً وما ذهب اليه محمد هو المختار كما يستفاد من الجمع وشرحه للملك
قوله والتقوي التقوي على طريق استعمال مضدر الفعل اللازم في
المتعدي كاستعمال الطهارة بمعنى التطهير والاضافة كقول التقوي
مطهر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل عن فارة تموت في
دهن فقال ان كان جامداً القيت الفارة وما حولها وكل الباقية وان
كان مايعلاً او في روية استقع به ولم يوكلاً ذكر هذا الحديث القلاسي
تهذيبه **قوله** والزكاة من الاهل في المحار قال في الفتية نقلاً عن المحيط
ما طهر جلده بالدهن طهر جلده ولحمه بالتذكية قد شرط عند

غليظ

علمائنا ان تكون الذكاة بين البقرة والحيتين من اهلهما يعني المسلم
او الذي سح مفرقاً بالتسمية **قوله** وترح البير **قوله** قد يكون ترح
البير مطهر للبير وما في البير اذا لم يمكن اخراجه كما في البرازية عظم
تجس وقع فيه وتعدراً اخراجه يحيد ترح الكا كقتل العظم انتهى
وعلى هذا فقولهم لا يفيد ترح البير قبل اخراجه ما وقع فيها محمداً
امكن اخراجه **قوله** ودخل الماء في جانب الخ في الولو الحية المخوض الصغير
اذا صار نجساً فدخل الماء من جانب وخرج من جانب آخر يطهر وان لم
يخرج مثل ما فيه لان الماء الجاري لما اتصل وخرج ما راحم الجاري
والماء الجاري ظاهره لا ان يستبين فيه النجاسة وقدر ما يخرج
لان المخوض اذا كان عشرين غسلاً في ماءه ووقعت فيه النجاسة
ثم دخل فيه الماء مثلاً ولم يخرج منه شيء لا يطهر لانه كلما دخل فيه
الماء تجس **قوله** الاية مسيلتين زاد بعض الفضلاء ثالثة وهي لو
اصاب المنى ثوباً اطاقين فالطاق الاعلى يطهر بالفرك والاسفل
لا يطهر الا بالغسل لانه انما تصيبه البلة ذون الجذر كما في النهاية ولم
منه ان بلة المنى لا تطهر الا بالغسل وليست بحرمه **قوله** ان يكون الثوب
جديداً فقله المص في شرح الكفر عن الانتقائي ثم قال بعده ولم ادره
لعنه فيما عني من الكتب وهو بعيد كما لا يخ **قوله** او امنى تحت بول
قوله في الفتية يان ثم اقبل او جامع واصاب منية الثوب يطهر
بالفرك انتهى ووجهه انه صار تبعاً للمني ومنه يطهر عدم صحة الاستثنا
الواقع في كلام المص هذا وقد ردت على ما ذكره من المطهرات الثلاثة
والعشرين مائة عيون المسائل الاي التي في باب الاستحسان واذا
كانت تحت فيه خمر فغسل ثلاث مرات فانه يطهر اذا لم يبق فيه راحة
الخمر فان بقي فيه راحة الخمر فانه لا يجوز ان يجعل فيه شئاً سوى
الماء فانه اذا جعل فيه الماء يطهر وان لم يغسل بالماء انتهى وزدت
ايضاً ما في شرح الجامع الصغير للتمرناسي اذ انة القلي النجس فانه
يطهر بلا ذابة وقيل لا وقيل يذاب بما طهر ثلاث مرات فيطهر انتهى
وزدت ايضاً الوطرح التراب في الماء الكثير الذي وقع فيه نجاسة
فتغير فزال التغير طهر في الاشبه بذهب اي يوسف ولم يطهر
في الاشبه بذهب محمد وهو القياس الصحيح كما في شرح الجامع الصغير

في ص

يعني قول الامام واي يوسف رخصما الله تعالى واقام على قول محمد بن
فانجس كما في التهذيب **قوله** وخبر الفارة على اخذ الرواية في
الرواية الغير الظاهرة كما قد مرناه **قوله** الخبر المنفصل من
الحج كميته يعني في ظ الرواية وهو المختار كناية العناية والمراد
الحج صورة **وحكمه** وفي الخبر في باب شروط الصلاة كل عضو
هو غورة من المدة اذا انفصل عنها هل يجوز النظر اليه فيه رواية
احد ما يجوز كما يجوز النظر اليه فيها ودورها والثانية لا يجوز
وهو الاصح وكذا الذكر المقطوع من الرجل وشعر عاتقه اذا حلق على
هذا والاصح انه لا يجوز انتهى **قوله** والسن الساقطة **اقول** فيه
ان السن الساقطة لا تجس بالانفصال لانه عظم لا حياة فيه
كما في التمه في المحظور والباحة وفي الجمع من مفصلات الصلاة
ولو اعاد سن نفسه او غيره اليه جازت صلاته في الاصح قال
الم لان عظم الناس طاهر في ظ المذهب قيد بالاصح لانه جاز في رواية
شاذة ان السن المنفصل من الحج نجس **قوله** لا بد من التجفيف لانه
البدن في المنقط برة مستعملة اصابتها نجاسة فتشربت فيها
تكتفيه الغسل ثلاثا بدفعة واحدة وان كان جديدا يغسل ثلاث
مرات وكذا الجواب في الحرف والمخرد والمنقط المنقط في النكاح
والمصير من الدخ اذا تجس في السكن الموه في الماء النجس وهذا
كله قول اي يوسف والمراد بالتجفيف القطاع القاطر **قوله**
يشترط في الاستحجار الالة الراجحة **قوله** توضمن ما تجس في
القنية راي رجل لا يتوضا بما حوض نجس يجب عليه ان يجزى وقال
ابو حامد لا يجب **قوله** راي في ثوب غيره نجاسة في معنى المفتي
وقال يجب عليه اعلامه على كل حال انتهى وفي المنقط اذا راي على
ثوب غيره نجاسة اكثر من قدر الدرهم يجزى ولا يشغله تركه **قوله**
المزقة اذا انتنت لا تجس في القنية لقلا عن اي حامد ونقل
عن صلاة الخليلي الطعام اذا تغير واشتد تغيره يجس وفي كتاب
الاشربة ان ما يتغير لا يجزى قال محمد الامة الترجما في فيجمل ما ذكر
الخللي على نهاية التغير وما ذكره في الاشربة على نفس التغير وقال
الطحاوي في مشكل الاثار اللحم اذا امتن يجزى كله والتمر واللبن

والزيت

والزيت والدهن اذا امتن لا يجزى وقال القاضي عند الجزار اذا
وقع في اللحم ذود وانتم فهو طاهر انتهى وفي النهاية ثم الاستحجار
الي فساد لا يوجب النجاسة لا بحاله قال المصنف في الخبر بعد بقا عبارة
النهاية بهذا علم ضعف ما في الخبر **قوله** وانزلت في الماء نحو العبارة
ان يقال لو اقيت الحاجة حال الغليان في الماء قال في الفتح
ولو اقيت دجاجة حال الغليان في الماء قبل ان يسوق يطهرها الشف
رئيسها او كرش قبل الغسل لا تطهر ابدان يعني ينشر بها النجاسة
المختللة بواسطة الغليان لكن على قول اي يوسف يجب ان تطهر
على قانون ما تقدم في اللحم انتهى قال بعض الفضلاء وعلى القول
الاول اشهر ان اللحم السمين بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة
لا تثبت حتى يصل الماء الى حد الغليان وممكن فيه اللحم بعد ذلك
زما ما يقع في مثله للشرب والدخول في باطن اللحم وكل من الامر من
غير ما تحقق في السمين الواقع بمصر حيث لا يصل الماء الى حد الغليان
ولا يترك فيه الامداد ما ينقل الحرارة الى سطح الجلد **قوله** لان تحرك
التهمة اليها فتاكلها فانظر ذلك كما في المنقط لا تحل الحرج الى الخلد
للخجل ولكن يحل الخلد الى الخجل ولا يقود اياه الضرر الى البيعة
ويقوده الى بيعة الموزن بحال السراخ من بيته الى السجود ولا يحل من
السجود الى بيته **قوله** فلا قضا عليه ما في اي لا قضا عليه من حيث
الوجوب بالشروع والافساد قبل الاحمال وقد افسد في وقت قبل
الاحمال فيوديه واما في السنة فلا لها وان وجبت بالشروع لا افسد
في الوقت فيوديهما هذا تقرير كلامه وتحقيق مراده وفيه انه ذكر في القنية
انه لو شرع في سنة من السن او التزويج لا يلزمه المضي ولا قضاؤه
اذا افسد انتهى ويخالفه عليه المسنة وشرحها للبرهان الخليلي من
انه اذا شرع في الاربع التي قبل او قبل الجمعة او بعد هاء قطع في الشف
الاول او الثاني يلزمه الاربع اي قضاؤها انتهى قلت ولو لا
وجوب المضي لما لزم القضا **قوله** وكذا اذا شرع طاما ان عليه قضا
يعني وقطعة قبل اتمامه في شرح الجامع الصغير للتراشي وكذا صلاة
المظنون يعني كالصوم لا قضاؤها الا ان يمضي فيها بعد ما علم بخلاف
احرام المظنون حيث يكون مظلوما لان النظر تدر في الحج وكذا الواو

له

كذلك

ها

في الصورة

الزكاة ثم ظهر ان لا زكاة عليه لم يشترها لانها وقعت صدقة انتهى وفي
الذي يلي من باب الاضمار لو شرع في الحج بنية للفرض ثم تبين انه كان ادى
الفرض لزمه المضي فيه وان افسده وجعل عليه قضاءه انتهى وفي النهاية من
باب السهو لو بقدر على فطر غيره فظن ان عليه الزكاة ثم تبين انه لم يكن
عليه تبقي لازمة ولا يمكن من استردادها بحال انتهى واعلم ان في معنى
المظنون صوم يوم الشك تطوعا فانه غير مضمون بالافساد وكما خرج
به المم في البحر عند قوله ولا يصيام يوم الشك الا تطوعا ثم اعلم ان القيد
بالفرض انما في لانه لو شرع في الفطر على ظن انه عليه كان متطوعا ولا يلزم
ان يتمه فان افطره فضا عليه كذا في المحيط قلت والصلاة كالصوم
في هذا وقيد صاحب الهداية في التجنيس بان لا يمضي عليه ساعة
من غير ظهر انه لا شيء عليه فان مضى ساعة ثم افطر فعليه القضاء
لانما مضى عليه صار كانه نوى المضي عليه في هذه الساعة فان كان
قبل الزوال صار شارعا في الصوم فيجب عليه ثم اذا نوى الصوم للقضا
بعد طلوع الفجر حتى لا يصح نية غير القضاء فيصير صائما وان افطر
يلزمه القضاء كما اذا نوى التطوع ابتداء وهذه ترد اشكالا على مسئلة
المظنون كذا في البحر عند قوله وللمتطوع بغير عذر ثم افسد الصوم
او الصلاة بعد الشروع فيها مكره نص عليه في غايه السائلين
بحرام لان الدليل الشرطي الدالة كما اوضحه في الفتح **قوله** اقتدر
الانسان باذني حال منه قاسدا مطلقا وذلك كان يقتدي القار
بلاقي والمستتر بالعماري والناطق بالخرس ولم يذكر المقتضيات
سابقا ولا لاحقا يكون الاطلاق في مقابلة هذه المسئلة والتي
نعمها **قوله** الاثلاثة المستحاضة في تعلق المم في البحر عن المجتبي
وعبارته واقتدر المستحاضة بالمستحاضة والقالة بالقالة لا يجوز
كالخشي المشكل بالمشكل ثم قال بعد لعله يجوز ان يكون الامام
خائفا اما اذا انتفى الاحتمال فينبغي الجواز لانه من قبل المتحد
واما لا يجوز اقتدار خلاف الاول فيخشي المشكل من الجواز ان يكون
الامام امرأة والمقتدي رجلا كذا ذكره الاستيعابي **قوله** والقالة
اي ايام عاداتها في المجتبي وهي المتحيرة والمحيطة **قوله** لقرأة فرض في
الفرض الرجاعي الاول ان يقول في غير الشاي ليلا يد عليه المغرب

قوله فانه

قوله فانه فرض عليه في الاربع وجهه انه تعين عليه ان يقرأ فانه
من صلاة الامام بقدر القراء في الاوليين فلما قرأ التمامت القراء
باول صلاة الامام فخلت ركعتا المسبوق منها فتعين عليه ان
يقرأ فيما بقي **قوله** المسبوق منفرد فيما يقضي يعني في حق الافنا
انما في حق التخرمة فهو مقتدر لا ترى انه لا يصح اقتدار غيره به فحمل
كانه خلف الامام في حق التخرمة كما في البدائع وفي التبيين من
اضافة الاحرام المسبوق اذا قام لقضا ما سبق به هو مقتدري تخرمة
لانه التزم متابعة الامام فلا يجوز الاقتدار به وهو مقتدر اذا احتج بركعة
القرأة وسجود السهو به **قوله** لا يقتدي ولا يقتدي به لانه بان
من حيث التخرمة اما لو نسي احد المسبوقين المتساويين كمنه ما عليه
فلا حظ لصاحبه في القضاء من غير اقتدار **قوله** ولو كثرنا ويا للاستيناف
صح اي يصير مستانفا قاطعا لا ولي بخلاف المنفرد فانه لو كثر
ناويا الاستيناف لا يصير مستانفا ما لم يوصلا اخرى غير التي
هو فيها على ما سبق قال في القنية شك المسبوق بعد ما قام الي
القضا انه سبق ركعة او ركعتين فكثير ينوي الاستقبال خرج من
صلاته وكذا اذا سلم ساهيا وظن ان صلاة فسدت فكثير ينوي
الاستقبال خرج من صلاة بخلاف المنفرد اذا شك فكثير حيث
لا يخرج لان صلاته واحدة بخلاف المسبوق انتهى **قوله** ويتابع
امامه في سجود السهو فان لم يعد اليه سجودا اخرها اعلم ان المسبو
اذا قام الي قضا ما سبق به بعد ما سلم الامام ثم تذكر الامام ان
عليه سجود السهو قبل ان يقيد المسبوق ركعة بسجدة فعليه ان
يرفض ذلك ويعود الي متابعة الامام ثم اذا سلم الامام قام الي
قضا ما سبق به ولا يعتد بما فعل من القيام والقرأة والركوع ولو
لم يعد الي الامام ومضي على صلاة يجوز وسجود السهو بعد
ما فرغ من القضاء المتحاشا ولو تذكر الامام ان عليه سجود السهو
بعد ما قعد المسبوق ركعة بسجدة فانه لا يعود الي الامام ولا
يتابعه في سجود السهو ولو تابعه فيه تفسد صلاة كزيادة ركعة
كذا في البحر وبه يتضح كلام المم هنا غير ما ذكر **قوله** وما في تكبيراته
التشريق اجماعا يعني بخلاف المنفرد فلا ياتي بها عنده وما فيهما

ل

ف

ق

عندئذ **قوله** المسبوق لا يكون اماما الا اذا استخلفه الامام المحدث
قبل عليه لا خصوصية للمسبوق بل المذكر كذلك **قوله** اما حق
المسبوق لان الكلام مفرد من فيه **قوله** كما ذكره من لا يخشى الله والامر بالمعروف والنهي عن المنر
المع هنا غير ما ذكره من لا يخشى الله بل ما ذكره هو من هو كذا ذكره المصنف في الخبر
حيث قال واستثنى من لا يخشى الله من قولهم لا يصح الاقتداء بالمسبوق
ان امامه لو احدث قلنا تخلفه صحيحا بخلافه وصار اماما انتهى وهو
سواء كان كلامهم فيما اذا قام اليه من خلفه او في هذه الحالة
لا يصح الاقتداء به اصلا فلا يستثنى انتهى كلام المصنف في الخبر **قوله**
المسبوق يقضي اول صلاة في حق القراءة التي هي لو ادرك ركعة من
من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فتكون ثلاث قعدات
وقرأ في كل فاتحة وسورة فلو ترك القراءة في احداهما فسد وذكر المصنف
في الخبر ان المسبوق يقضي اول صلاة في الذاكرة وقد خرج عن ذلك
مسئلة ذكرها في باب صلاة العبد من حيث قالوا المسبوق بركعة
من صلاة العبد اذا قام اليه القضا فانه يقرأ ثم يكبر لانه لو بدا
بالتكبير يصير مؤائيا بين التكبيرات ولم يقرأ احد من الصحابة
ولو بدا بالقراءة يصير موافقا لقول علي رضي الله تعالى عنه فكان في
كتاب المخط وفي شرح الجامع الصغير للمصنف في المسبوق ما يصلح
مع الامام اخر صلاة عندئذ وعند محمد اولها وتظهر صحة الخلاف
في الاستفتاح فانه لو ادرك ركعة مع الامام فانه يستفتح عنده
فيما ادرك مع الامام خلافا لهما ولو قام اليه القضا يستفتح خلافا
له وهو قول ابن مسعود وكذا تظهر في تكبيرات العبد فانه لو ادرك
ركعة مع الامام من صلاة العبد وهو امامه برأيه ان يركع
ثم قام اليه القضا فعند محمد يقرأ اولها ثم يكبر وعند مالك لا يقرأ
يقرأ وذكر في باب العبد المسبوق ما يقضي اخر صلاة عند محمد
الا في حق القراءة والقنوت وذكر ابو ذر وانما يقضي اول
صلاة في حق القنوت وفي حق القعدة اخر صلاة وفي حق القراءة
اولها حتى لو سبق بركعة او ركعتين قرأ فيما يقضي الفاتحة والسر
وذكر الجلالين عن محمد يقرأ الفاتحة لانه يقضي اخر صلاة عنده وفي
النقل لا يقتضي فيما يقضي وان ادرك الامام ركعة في الثالثة

شذو

عند محمد وفي النظم المسبوق يقضي اول صلاة في الاصول وعند
محمد اخرها انتهى واعلم ان المسبوق لا يقوم قبل السلام بعد قنوده
قد رز الشهد ولو قام لمصح ويكره تحريما لما في مواضع منها اذا خاف
وهو ما صح تمام مدة المسح لو استطر سلام الامام ومنها لو خاف
المسبوق في الجماعة خروج الوقت ومنها لو خاف خروج الوقت في
العبد من والفجر ومنها لو خاف المغدور وخروج الوقت ومنها لو
خاف ان يمتددة الحديث ومنها لو خاف ان يمر الناس بين يديه
بحاجة الفتح بقى ما لو قام حيث يصح قيامه وقرع قبل سلام الامام
وتابعه في السلام قبل بقصد صلاة والفتوى ان لا تقصد ان
كان اقتداؤه بعد المفارقة ففسد الوقوع بعد الفراغ فصار
كقصد الحديث في هذه الحالة **قوله** لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد
السفر الى ارضه قبل عليه هذا يحتاج الى تأمل لانه ان اراد بنية في
العبادات فلا يدخل السفر فلا يستثنى ان اراد في العبادات
وعبرها فنية نظرا في العتق يصح منه ويجازي على نيته في الدنيا
انتهى **قوله** يمكن الجواب باختبار الشق الثاني ولا يرد العتق فانه
ليس بعبادة ووضعا ولذا صح من الكافر ان يرضى ان يسافر الى
عبادة نظرا فاما ما وهما مسئلة تستدعي الاشكال في استثنائها
وهي ما اذا تيمم الكافر بنية الاسلام يصير مسلما ويصح تيممه عنده
يوسف كما في تهذيب القلاصي **قوله** بخلاف الصبي اذا بلغ **قوله**
يقضي ان شرط صحة النية من الصبي البلوغ وقد تقدم في اواخر
القاعدة الثانية من الفن الاول ان شرط صحة النية من الصبي التمييز
لا البلوغ فليجرب **قوله** لا يكبر جهرا الا في مسائله في شرح التمرناشي على
الجامع الصغير فان مسائله التكبير جهرا في غير هذه الايام ليس
الابان العدة والاصور ثم قاس البعض على هذا الحريق والمخاوف
كلها انتهى **قوله** للتشريق لا يصلح ان يكون على ما قبله وجعل اللام
معني الى للغاية لا يجوز شيئا ان جعلت الغاية داخلية في المعيا
كان جريا على قول الصحابين وهو خلاف ما مشي عليه اصحاب المتون
المعتبرة وان جعلت خارجة لم يصح على كلا القولين **قوله** السنة بالقبل
ولا يقوم اللسان مقامه الا عند التعداد وان لا يقدر ان يحضر قبله

ن

فليسوى بقلبه اذ بان تشك في النية كما في القضية **قوله** الدعوى المستحقة
 يوم الجمعة في وقت العصر عندنا **اقول** الظاهر اذ ابر في جميع
 وقتها انتهى وهو من جنس بلوغ ظل الشيء مثلاً ومثليه على اختلاف
 القولين الى الغروب **قوله** اذا صحت صلاة الامام صحت صلاة
 المأموم الا اذا احدث **اقول** ينبغي ان يراى ما لو قام الامام الى
 الخامسة قبل المدة ثم غادر ولم يبدل المقتدي بان قيدا الخامسة بالسيعة
 جازت صلاة الامام واختلوا في صلاة المقتدي والاحوط الاعادة كما
 في المتراشي بقي ان يقال واذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة
 المأموم ويستثنى من ذلك ما لو تذكر الامام فاستد بعد الفراغ
 وخلفه مستبوق ولا حق لا تقصد صلاة المستبوق ولا ظهر ان تقصد
 صلاة اللاحق يعني لانه خلف الامام كما بخلاف المستبوق فانه منفرد
 فيما يقضي كما في القضية ويستثنى ايضا كما لو امر واحد فاحذر فان
 المأموم يتعين للخلافة نوي او ترتيبه والامام الاول يتم صلاة مقتدة
 بالثاني حتى لو كان الامام مقتضيا والمأموم مستغفلا فسدت صلاة
 الامام دون المأموم **قوله** الامة مسئلة واحدة قيل عليه فساد
 صلاة كل منهما وقد يقال قصر حجم بعد الاقتداء القاري بالاممي
 لا يستلزم الفساد بل مقتضاه كون كل منهما منفردا ومن ثمه صرحوا
 بان الامام اذا لم ينو امامة المرأة لا يصح اقتداها به وتكون منفردة
 فان قرأت صلاة بها والاوجب عليها الاعادة لعدم القراءة فهذا
 نص في اقتضاء عدم صحة الاقتداء بالانفراد دون الفساد فتدبره فانه
 مهم انتهى **اقول** دعوى ان تصريحهم بعدم صحة اقتداء القاري بالاممي
 لا يستلزم الفساد بل مقتضاه كون كل منهما منفردا ممنوع فقد
 صرح الحاكم الشهيد في الكافي الذي جمع فيه كلام الامام محمد بن ابي
 الاربعة التي هي في الرواية ان القاري لو دخل في صلاة امي تطوعا
 او في صلاة امرأة او جنب او غلبه وضوء فسدها فليتركها فاضاها
 لانه لم يدخل في صلاة تامة فقد استلزم عدم صحة الاقتداء بالفساد
 دون الانفراد واما ما صححه في السراج من صحة الشروع في صلاة
 نفسه بخلاف ظاهر الرواية كما في البحر هذا ما يتعلق بقضاء صلاة
 المقتدي واما فساد صلاة الاممي الامام فتكون ابي حنيفة رضي الله تعالى

صحة

عنه وقلا

عنه وقلا صلاة تامة لانه مقتدر ورولة انه ترك فرض القراءة مع القدر
 عليها ففسد صلاة و هذا لانه لو اقتدي بالقاري تكون قرأته قراءة
 له واما ما استدل به على ما ذكره من مسئلة المرأة اذا لم ينو الامام
 امامتها فغير صحيح لانه لا يتصور فيها دخول المرأة في صلاة مع عدم
 نية امامتها فصارت منفردة بصلاة نفسها بخلاف ما نحن فيه فان
 نية الامامة ليست شرطاً فيه فيكون نصاً في اقتضاء عدم صحة
 الانفراد دون الفساد فيما الكلام فيه فتأمل ايها النبي **قوله**
 والمستثانان في الانضاح يعني انضاح الكرماني في باب فساد صلاة
 المأموم بفساد صلاة الامام وعبارته تقصد صلاة المأموم بفساد
 صلاة الامام الا ان يكون المأموم كحال فرضه وصورة ذلك اذا احدث
 الامام فاستخلف مستبوقا فلما قد قدر الشاهد فقهه واحداً
 متقدرا فسدت صلاة الخليفة وصلاة المقتدي تامة وروى عن
 ابي يوسف ان صلاة المقتدي ايضا فاسدة وان كان الامام كحال فرض
 والمأموم مستبوق ثم فقهه الامام واخذت متقدرا فسدت صلاة
 الخليفة وصلاة المقتدي تامة وروى عن ابي يوسف ان صلاة المقتد
 ايضا فاسدة في قول الامام وقلا لا يقصد ولو تكلم الامام او خرج
 من المسجد تقصد صلاة المأموم في قولهم ثم قال في باب اختلاف
 فرض الامام والمأموم لا يؤمر الغريان اللابسين ولا صاحب العذر
 الدائم الاصحاح والاممي القاري ولا الاخرس المتكلم والاممي ولا يؤمر
 المؤمي لمن تركه وينجد وقال زفر بن جاور ولا يؤمر المرأة الزخرا وان
 اقتدي احد من هؤلاء ببعض من ذكرنا فساد صلاة الامام تامة وصلاة
 المأموم فاسدة الامة فضل واحد وهو الاممي اذا امر القاري فصلاة
 الاممي والقاري فاسدة في قول الامام وقال ابو يوسف ومحمد صلاة
 الاممي ومن لا يقرأ تامة **قوله** فشروعة لتخصر الركعة في الصف الاخير
 او من وصل الصف **اقول** لعل وجهان الجماعة سنة مؤكدة
 تقرب من الواجب بل قيل لوجهين بها بخلاف وصل الصف الاول **قوله**
 شرع مستغفلا ثلاث وسلم اخرج الخبر اذ صلى ثلاث ركعات بقعدة
 واحدة الاصح انه لا يجوز وفسد الشفع لان ما انفصل به القعدة وهي
 الركعة الاخيرة فسدت لان التسفل بالركعة الواحدة غير مشروع فيفسد

ق

الاقتداء

ي

ما قبله كذا في البدایع **قوله** شرع في الفجر ناسيا سنة مضى ولا
 يقضيها لان سنة الفجر لا تقضي الا اذا قامت مع الفرض فتقضي بها
 له سوا قضاء مع الجماعة او وحده لان الاصل في السنة ان لا تقضي
 باختصاص القضاء بالفرض والواجب والمحدث ورد في قضائها استعا
 للفرض في غداة ليلة التعرّين فبقي ما وراءه على الاصل **قوله** المستعمل
 بالسنة عقب الفرض افضل من الدعاء ذكره في السنة المحلواني انه لا بأس
 بان يقرأ بين الفريضة والسنة الاورد انه انتهى **قوله** لا يخلو بينهما
 تركه اولى وما تركه اولى مرجعه الى كراهة الترتيب فيستفاد منه ان قراءة
 الاورد بين الفريضة والسنة مكروه تنزيها **قوله** قراءة الفاتحة
 افضل من الدعاء المأثور قبل مراده فرائها ختم الصلاة لا للمهمات
 عقب المكتوبة لما ذكره الباب من ان قراءة الفاتحة لا يخلو المهمات
 عقب المكتوبة بدعة انتهى وقيل لم يبين مؤلف ذلك لعل المراد ان
 المحل الذي تدرب فيه الادعية المأثورة خارج الصلاة تكون الفاتحة
 فيه افضل من الايات بالدعاء **قوله** كذا ذكر في محلها **قوله** يستثنى
 من ذلك ما اذا ادرك الامام في صلاة العيد في الركوع وخاف ان يرفع
 الامام واسه فانه تركه ويأتي بالكبيرات في الركوع عندهما وقال ابو
 يوسف سقطت عنه لان محلهما القيام المطوق بالقتوت واذا اتي بالليل
 عندهما هل يرفع يديه قالوا ينبغي ان يرفع لان رفع اليدين سنة في
 تكبيرات العيد كذا في الوالحيية بقي انهم ذكروا انه لو تكررت ترك
 تكبيرات العيد وهو في الركوع يعود الى القيام ما اشار اليه في الكافي وكل
 في تلخيص الجامع الكبير وصريح به في شريفة والذي ذكره في التلخيص انه
 يجوز رفض ركن لم يتم لا يخلو واجب لم يفت محله فعلى هذا يجوز رفض
 الركوع لانه لم يتم لان تمامه بالرفع لا يخلو تكبير العيد لانه ولو لم يفت
 محله من كل وجه لان الراكع قائم محقق ان البرهان المحلي والفرقي بين
 تكبيرات العيد والقتوت لو تكررت تركه وهو في الركوع لا يعود ولا
 يفت في اخذ الروايتين مشكلا ولم ار من يعرض للفرق والذي
 ظهر انه لو كان تكبيرات العيد مجمعا عليه دون القتوت انتهى وقد
 صرح في البحر المتعم بالفرق فليراجع **قوله** صلى مكشوف الرأس لم يكره
قوله فيه عدم الكراهة في البرازية بما اذا كان الكشف للصبر اما

اذا كان

اذا كان للنهاون بالصلاة فيكره والحق الكراهة في الملقط فقال لو
 قصر الرأس بها ونا بالصلاة بكرة ولو قصره قصر بكرة ايضا انتهى
 وهو مخالف لاطلاق المص عدم الكراهة وتفسيرها المذكور في البراز
 وغيرها **قوله** الرابعية المستونة كالفرض اطلق فشمع الاربع قبل الجمعة
 وبعد ما فافها صلاة واحدة كالفرض وعن البقال يصاب ويستفاد
 في السنن والروايات قال عتيق لائمة ما قاله البقال اوفى للزهد
 وما قاله غيره اقرب للفقهاء كذا في شرح الجامع الصغير للقرطبي
قوله الاية حق القراءة زاد المص على ذلك صلاة الرابعية المستونة
 على الدابة في المصنوع واختلفوا في سنة الفجر بناء على الاختلاف في وجوبها
 ذكره ابن امير حاج والثالثة لا يوتي بدعا التوجه فيها كما في الفتح
 والرابعة انها لا تقضي السنة الفجر فتعاقب اولها بخير السنة
 البليغة بين الجهر والاضطراب قولهم خير المنفرد فيما يجهر كسفر
 بالليلانه بخير **قوله** فلا يستفاد اذا قام الى الثالثة قيل يعنى في
 السنة المؤكدة واما غيرها كالاربع قبل العصر والعشا والنوافل
 التي يصلها اربع فان في القعدة الاولى منها يصلى وفي الشفع
 الثاني يأتي بالشا والتعود اتفاقا **قوله** كل صلاة ادبت مع ترك
 واجبا **قوله** يرد على عكس هذه القضية ما اذا صلى المغرب في يوم
 عرفه في وقتها في الطريق او بعرفات يجب عليه الاعادة عند سخطه
 لا في يوسف كذا في التلخيص المحصوي مع انه لم يترك واجبا ولم يفعل
 مكرها بخبرين والحوادث انه اذا صلى ما في وقتها المأمور ففقد صلاة
 قبل الوقت في هذه البليغة خصوصية لتلك البليغة بدليل ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال للمستعمل الصلاة امامك على ان القضاء
 الشرعية يشترط فيها الاطراء دون الانكاس ثم لا فرق بين واجب
 وواجب خلية الذرور والعذر من انه يؤمر بالاعادة في ترك الفاتحة
 لا في ترك ضم التوبة الى الفاتحة او يقوم مقامها من ثلاث ايات فصلا
 او اية طويلة ضعيف كما في البحر ولم يذكر ما اذا ادبت مع ترك سنة
 او سجدت والحكم انها تعاد لاجبا واذا ادبت مع فعل مكره
 تنزهها فالاولى اعادتها كما في بعض الحواشي وفي القضية صحتها
 مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة تؤمر

تية

فا

ما

ر

بالاعادة وكذا بغير وضوء اذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يومر بالاعادة
في الوقت لا بعدت القضاء في الحالين **اولي قوله** اذا رفع راسه قبل
اقامة الخطب كلامه او لا يشمل رفع الرأس من الركوع والسجود وقوله بعد
ذلك فانه يعود الى السجود يقتضي التخصيص بارتفاع من السجود
ولا وجه له قال في القنية رفع راسه من الركوع والسجود قبل اقامه
يحب عليه العود متابعه للامام والمعتبر هو الاول انتهى مع وكان
الاولي ان يحذف لفظ الي السجود او يزيد لفظ الركوع **قوله** من جمع
بأهله لا يشارك ثواب الجماعة يعني التي تكون في المسجد لزيادة
فضيلته وتكثر جماعته واطهر شعار للاسلام واما اصل الفضيلة
وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة فحاصلة بالصلوة جماعة في
بيته على هيئة الجماعة الكائنة في المسجد فالجاصل ان كل ما شرع
فيه الجماعة فالسجود فيه افضل لما اشتمل عليه من شرف المكان اظهر
الشعار وتكثر شواد المسلمين ويتلاف قلوبهم وينبغي ان يقتد
هذا بما اذا تساوت الجماعات في استحالة السن والاذاب واما ان
كانت الجماعة في البيت كما اذا كان امام المسجد يحل بغير الواجب
كما في كثير من امة الزمان والله المستعان كذا في شرح البرهان الجليلي
على المسئلة وبه سقط ما قيل ما ذكره المصنف من ان السجود في
قال ولا فرق في ذلك اي في الصلوة بالجماعة بين ان يكون في المسجد
او بيته حتى لو صلى بجارسته او زوجته او ولده فقد اتى بالفضل
الجماعة انتهى وما يدل على ان مراد المصنف هنا بقوله لا يشارك ثواب الجماعة
عدم ثواب الجماعة الواقعة في المسجد لا مطلق ثواب الجماعة بل في
البرازية من الشائبة المزاج وان صلاها بجماعة في بيته فالصحيح
انه ما كان اخذ في الفضيلتين فان الاداء بجماعة في المسجد له فضيلة
ليست للاداء في البيت وكذا الحاكم في المكنونة انتهى هذا وقد ذكر في
المحرر انه ان تطوع الامام في الموضع الذي يصلي فيه الفرائض مكره
انتهى وظ اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون صلاة الامام في المسجد او
البيت **قوله** لا ينبغي المؤذن انتظار احد الا ان يكون شريفا قد
بالانتظار لانه لو طوى المؤذن الاقامة ليدرك الانسان في الصلوة
ينبغي ان يجوز في قولهم كما في التمر تاشي من غير ان ياتي الى البيت وقد

بانتظار

بانتظار المؤذن لان الامام لو احسن ركوعه بداخل في المسجد بركه
انتظاره فيه قال ابو يوسف سالت الامام فقال اضحي ان تدخل
في صلاة ما ليس منها واضحي ان يكون انتظاره عظيمة لانه شرك
في صلاة غير الله وقال ابو يوسف ان عرف الداخل كره انتظاره والا
لم يكره وعن الصغار ان كان غنيا كره والا فلا والقاصح كراهة
الانتظار على كل حال كما في التمر تاشي **قوله** دخل المسجد في غير وقت
الامام يصلي في الصلاة الاصل ان السنة الفجر لها فضيلة وكذا الجماعة فاذا
تعارضت عمل بما بقدر الامكان وان لم يمكن بان يضحي فونت الركعتين
احرز احقهما وهو الجماعة لورود الوعد والوعيد في الجماعة
والسنة وان ورد الوعد فيهما لم يرد الوعد بتركها وان ثواب
الجماعة اعظم لانها مكحلة ذائبة والسنة مكحلة خارجية والذائبة
اقوى ثم ان كلام المصنف على اطلاقه بل مقتضى ما اذا كان يرجو
ادراك الامام ولو في التشهد فانه ياتي بالسنة عند ما خلافا
لمحمد لان ادراك الفقرة كادراك ركعة في الجمعة خلافا له
في المخطط الا ان بالسنة مقتضى بان يحذر مكانا عند باب المسجد
يصلي السنة فيه فان لم يجد يتبعه ان لا يصلي السنة لان ترك
المكروه مقدم على فعل السنة كما في الفتح ثم السنة في السن
ان ياتي بها في بيته او عند باب المسجد وان لم يمكن ففي المسجد
الخارج وان كان المسجد واحدا فالحلف لا سطوانة ونحو ذلك راوي
اخر المسجد بعين عن الصفوف في ناحية منه ويكره في موضعين
ان يصلي بها محال للصف محال للجماعة والثاني ان يكون خلف
الصف من غير حائل بينه وبين الصف والاول اشبه كراهة من
الثاني واما السن التي بعد الفرائض فلا فضل فعلها في المنزل
الا اذا خاف الاشتغال عنها لذهب الى البيت فباتي بها في المسجد
في اي مكان فيه ولو في مكان يصلي فيه فرضه والاولي ان يتبعه في طوع
واما الامام فذكره ان يصلي في مكان يصلي فيه فرضه كما تقدم **قوله**
الا اذا خاف سلام الامام يعني فيترك السنة لما تقدم من ان
احراز فضيلة الجماعة احق من احراز فضيلة السنة **قوله** مشهد
المحالة افضل من الجامع اجمالا لعل الافضلية بالنسبة الى هذا

المحلة دون غيرهم لئلا يؤدي الى تعطيل مسجد المحلة هذا وما ذكره الله
 هنا مخالف لما سجد في أحكام المسجد من ان الجوامع افضل من
 المحال والجواب ان في ذلك خلافا فاذكره هنا قول وما ذكره في
 أحكام المسجد قول اخر لكن كان عليه ان يبينه على الخلاف قال الترمذي
 في شرح الجامع الصغير ترك الجماعة في جماعة مسجد رعية وصلى عامة
 صلاة او بغيرها في جماعة مع مضره ايها افضل قبل جماعة مسجد رعية
 افضل وقبل جماعة المسجد الجامع افضل ولو كان متفهما لجماعة
 مسجد استاذ لا خلاف ربه افضل ولا سماع الاختار او لسماع مجلس
 العامة افضل بالاتفاق واطلق الجليلي ان صلاة في مسجد محلة
 افضل وفي الدلائل بقرينة مسجدان يصلي في اقدمهما بساكنة لزيادة
 حرمة وان استويا يصلي في اقدمهما من منزله فان استويا في القرب
 يتخير لا يترك احد منهما فان كان قوم احدهما اكثر فان كان هو
 فيها يذهب الي الذي قومه اقل لتكثر الناس بذهابه وان لم يكن
 حيث احتج انتهى وفي مفتاح السعادة بعد ان نقل ما في شرح
 الجامع قال ويستحب ان يكون الجواب على التفصيل ان كان هو ممن
 يوم الخامس وانظر هذين مسجد المحلة والحق فرق **قوله** مسجد المحلة
 في السور في اربع فلو اجتمع اماهما في صلاة الجماعة ينبغي ان
 ينظر الى افضلهما ثم اوزعهما ثم استهما انتهى قال بعض الفضلاء
 والذي يظهر لي ان امام محلة في اربع او لا في اختيار الصلاة خلفه فان
 انتهى وفيه تماثل **قوله** بكرة ان لا يربط في السور في شرح الجامع الصغير
 للترمذي ثم اذا قرأ في كل ركعة الحمد والسورة فانه بقراءة السورة في
 الركعة الثانية متصلة بالسورة وان اراد ان يفصل بينهما ينبغي ان
 لا يفصل سورة او سورتين واما يفصل سور كذا روي في الحديث
 وفي الدلائل ترك **قوله** في القراءة جاز ولا يكره وفي جمع السور من اعادة
 ترتيب السور في القراءة من واجبات نظم القرآن لامن واجبات الصلاة
 وفي صلاة قاضي حكيم قرأ سورة ثم قرأ سورة قبلها ساهيا قبل ركعة
 السجدة لان ترتيب السورة واجب والصحيح انه لا يجب لان ترتيب
 السور غير واجب وفي منزلة القاري لا يبيح ان قرأ في ركعة
 وقرأ في اخرى ايات او فعاذ ذلك في ركعة بكرة لان القراءة على هذا

الاولى

وهم

الوجبة في الصلاة الفرض مجزئة ولا يكره في النقل وتماثل الكلام فيه
 فليراجع **قوله** نقل القراءة في سنة الفجر افضل من تطويلها في شرح
 المسئلة للبرهان المحلي والمسئلة في سنة الفجر التخفيف وان نقل
 في اولها مع الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص اما
 الاول فنقول غايشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصلي ركعتي الفجر فيخفف حتى يقول هار قارها بآية الكتاب
 متفق عليه واما الثاني فلما روي ابو هريرة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد
 رواه مسلم واختلف هل الافضل تأخيرها او تقديمها قتال الثاني
 افضل للقرب من الفرض وقيل التقديم وهو الذي يدرك عليه الاحاديث
 انتهى وفي القنية في باب السنين القصص ركعتي الفجر في القراءة افضل
 من التطويل وقيل الافضل ان تقال وقيل لو طول القراءة فيها يجوز
 بخلاف الفرض انتهى **قوله** نذره النافذة افضل وقيل المسئلة في القنية
 وعبارتها اذا النقل بعد النذر افضل ثم قال لو اراد ان يصلي فوا
 قبل نذرها وقيل يصليها كما هي انتهى قال المص في البحر ويشكل عليه
 ما رواه مسلم في صحيحه من النهي عن النذر وهو مرجح لقول من قال
 لا يندرها لكن حمل بعضهم النهي على النذر المعلق على شرط لانه يصير
 حصول الشرط كالفرض للعبادة فلم يكن مخلصا وجه من قال يندرها
 وان كانت نصبر واجبة بالشروع ان الشروع في النذر يكون واجبا
 فيحصل له ثواب التواجب بخلاف النقل والاختصاص عند العبد لضعف
 ان لا يندرها خوفا من عذبة النهي بيقين انتهى وفيه تماثل **قوله**
 التكلم بين السنة والفرض لا يسقطها في المسئلة في القنية وزاد ان
 كل عمل ينافي التهمة كذلك وهو الاصح قال المص في البحر ويشكل
 عليه ما رواه مسلم في صحيحه من النهي فليراجع وكتب الخوالم بظرة
 نسخة المقول انه يعيد هار على ما هنا لا يعيد هار وانما بعد النقل
 اذ ذاك فاما **قوله** بكرة ان يحضر لصلاة مكانا لانه ان فعل ذلك
 بقيت الصلاة في ذلك طبعيا والعبادة متى صادت طبعيا سبيلها الترتيب
 ولهذا ذكره صور الدهر كذا في شرح الجامع الصغير للترمذي **قوله**
 ففكر المصلي في غير صلاة في المسئلة في القنية ثم قال بعد ذلك وفي صلاة

حين

فل

قاضي القضاة المصلي لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وإنما يلزمه في
 جملة ما يفعله في كل حال أي القيام أو القراءة أو الركوع أو السجود ونحوه
 فإن حقق الفعل والذكر أي القراءة معا ونوي بها التقيد كفاه وإن
 أفر ذلك واحد منهما بنية فهو أفضل ولا يؤخذ بالنية حال سهو لأن
 ما يفعله من الصلاة فيما يشهو معفو عنه وصلاته مجزية وإن لم يستحق
 بها ثوابا وإن تكرر أن لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلاة
 لا يستحق الثواب ثم إن كان ذلك فلا تتم الصلاة بدونه فسدت
 صلته والأفلا وقد أساق **قوله** ولا تستحب أعادتها لترك الخشوع إلا أن
 العلامة ابن القيم انفرد في شرح مجمع البحرين أن الخشوع في جز من الصلاة
 فرض وهو في غاية الاشكال ولم يحفظ في غير كلامه وفي المتن قوله بعض
 الرهات من لم يكن قلبه في الصلاة مع الصلاة لا قيمة لصلاته ليس بشيء
 لأن الأمر تناول هذه الأفعال الظاهرة وكذلك قوله إذا كان المصلي
 يعلم من عن يمينه وعن شماله فلا صلاة له لأن نيتنا عليه الصلاة والسلام
 علم ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه كان على يساره فأقام على يمينه **قوله**
 يصح اقتداء الرجل بالمصلي وإن لم ينبوا مامته **أقول** يستثنى من ذلك
 الإمام إذا كانت امامته بطريق الاستتلاف فانه لا يصير اماما ماميا
 الإمامة باتفاق الروايات كحاشية معراج الدررية **قوله** ولا يصح اقتداء
 المرأة إلا إذا نوي امامتها يعني خلافا للزفر فان عند بعض كما كان يصح
 اقتداء الرجل وإن لم ينبو الإمام ولنا أن اقتدائها انصح بلائيه يلزم
 فساد صلاته إذا خاذلة فيكون الزام عليه بلا الترام منه بخلاف الرجل
 لأنه لا يلزم الإمام باقتدائه شيء **قوله** إلا في الجمعة والعيد فإن اقتداء
 بلائيه الإمام فيها وفي الجمعة صحيح لأنها لا تتمكن الوقوف بجنب الإمام
 للأزدحام ولا تقدر أن تودعها وحدها **قوله** يخرج الخطيب بعد شروعه
 مستقلا في الولو الجعية إذا شرع في الأربع قبل الجمعة ثم اقتنع الخطبة
 أو الأربع قبل الظهر ثم أقيمت هل يقطع على الركعتين تكلموا فيه الصحيح
 أنه يتم ولا يقطع لأنها بمنزلة صلاة واحدة وأجبة **قوله** فإن لم يجد غيرها
 صلى في الحرير أي يفرض عليه الصلاة فيه قال في القنية عريان مع
 ثوب دنيخ وثوب كرماس فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يفرض
 عليه أن يصلي في ثوب الدنيخ انتهى يعني لأن الصلاة في الحرير مكره

للرجل

للرجل بخلاف الصلاة في الثوب النجس فانها غير صحيحة لكن الظاهر
 أن الكراهة هنا ترتفع تكون مضطرا إلى الصلاة فيه **قوله** فأن السجود
 كالسجود في شاكلته أي ما اعتد لمصاحبه قال في المبني فأن السجود
 حكم السجود يجوز الاقتداء فيه وإن لم تكن الصفوف متصلة ولا تقع
 في دار الضيافة إلا إذا اتصلت الصفوف انتهى وفي القنية قيل
 المسافة التي تمنع الاقتداء في القنجر امتنع في البيت والأصح أنه يجوز
 في البيت كالسجود وفيها قبل هذا صلوا جماعة في خان القاضي والمخا
 المستل والباب مغلق يجوز الاقتداء بالإمام فيه وإن لم تتصل الصفوف
 وهو جواب القاضي حكيم بخاري **قوله** واختلفوا في المحابر منها ما قال
 في مجمع الفتاوى إن كان بين الإمام والمقتدي حائط ذكر في الأصل
 أنه لا يمنع الاقتداء لأنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي في حجرة عائشة
 رضي الله تعالى عنها والناس يصلون بصلاته ونحن تعلم أنهم ما كانوا
 يتمكنون من الوصول إليه عليه الصلاة والسلام وإن كان الحائط كبيرا
 وعليه باب مفتوح أو نقت لو أراد الوصول إلى الإمام لممكن ولا يشبه
 عليه حال الإمام بسماع أو رؤية صحيح الاقتداء في قولهم وإن كان عليه
 باب مسدود أو نقت مثل **قوله** ولو أراد الوصول إلى الإمام لممكن
 لكن لا يشبهه عليه حال الإمام اختلفوا فيه ذكره شمس الأئمة الحلواني
 أن العبرة في هذا الاشتباه حال الإمام وقدمه لا المتمكن من الوصول
 إلى الإمام لأن الاقتداء متابعة ومع الاستتلاف لا يمكن المتابعة قال
 في المعنى قول شمس الأئمة هو الصحيح وفي نصاب الفقه لو اقتدي خا
 المسجد في منزله بإمام في المسجد بينهما حائط وهو سمع كلام الإمام
 جاز اقتدائه وقال بعض العلماء أن كان بينهما على الحائط نقت يصح
 فيه انسان جاز وإن لم يكن لا وعن أبي يوسف أن كان للحائط باب
 يجوز الاقتداء وإن كان مغلقا إذا لم يخف حال الإمام جاز أيضا عنه
 وروى عنه أن كان الحائط معتدرا وقد وقف على أفعال الإمام
 لا يمنع الاقتداء وهو الأصح كذا ذكر في البقالي **قوله** المساواة لم يفقد
 على رأس الركعتين أي في الولو الجعية فرض المسافر ركعتان في الصلوات
 الرباعية لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله فرض على لسان نبيكم المقيم
 أربعاً والمسافر ركعتين فإذا صلى المسافر أربع ركعات ولم يفقد

ن

في

و

في الاولين فسدت صلاة لانه ترك الفرض وان فقد قدر الشهدت
صلاة وقد استأخر السلام عن محله انتهى وفي سياسة الدين والدينا
لسعيد بن اسماعيل الاقصر ان السافر لو افتتح صلاة ظهر او عصر فصلى
ركعتين وتشهد ثم لم يسلم حتى قام الى الثالثة وقرا وركع فلما رفع
رأسه عن الركوع نوى الإقامة التقلت صلاة صلاة المقام غير انه يجب
عليه إعادة القيام والقراءة والركوع لان ذلك كان تطوعا فيكون
ناقضا فلا يتوأت عن الكامل ولو انه قعد الثالثة بسجدة التقلت
صلاة الى الرابع وفرضه قدم لكن البها ركعة اخرى حتى تكون الركعتان
نافلة هذا كله اذا قعد على رأس الركعتين اما اذا لم يقعد ان لم يقعد
الثالثة بسجدة رفض ذلك وعاد وقعد وتشهد وقدم فرضه ان
قعد الثالثة بسجدة فسدت فرضه ويضيف اليها ركعة اخرى
وتكون هذه الاربعة تقلا ثم تستأنف الفرض ليل ما اشار اليه
اصحابنا قالوا لانه خلط المكتوبة بالنافلة قبل اتمامها **قوله** الا اذا
نوى الإقامة قبل ان يقعد الثالثة بسجدة لا يقال اذا بطلت
بترك القعدة كيف يحكم بصحتها عندئذ الإقامة قبل التقييد
المذكور لا نافذ فسدت فسادا موقوفا لا باثنا ونظيره كثيرة
قوله الا اذا دخل العدو به الى مكان الحج في المخطط من باب صلاة السفر
مثل اسره العدو وان كان مسير العدو وخلاصة ايام تقصروا وان
كان دون ذلك ثم وان كان لا يعلم يسأل عن ذلك فان سأل ولم
يجبه ينظر ان كان العدو مسافرا يقصروا وان كان مقبلا ثم لا ينظر
لما اسره صار تحت يده وقهره كالعند **قوله** فيقضيها صلاة السفر
ليس على اطلاقه اذا القضا يحكي الا اذا كان عليه صلاة المقيمين
يقضيها كذلك فلا اطلاق غير شديد **قوله** لمن به شقيقة برأسه
الم المسئلة في القنية وعبارتها اخذ شقيقة ولا يمكن السجود
نومي **قوله** لو كان المريض لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام الحج
في المجتبي وغيره لو كان لوصلي متقرا يقدر على القيام ولو
صلي مع الامام لا يقدر فانه يخرج الى الجماعة ويصلي قائما هو
الاصح لانه عاجز عن القيام بحاله الا اذا هو المعينة وصح في الخلاصة
انه يصلي في بيته قائما قال وبه يعني واختار في مينة المصلي قولا

ثالثا

ثالثا وهو ان يشترع قائما ثم يقعد فاذا اجا وقت الركوع يقوم وترك
والاشبه مما صححه في الخلاصة لان القيام فرض فلا يجوز تركه
لاجل الجماعة التي هي سنة بل يقعد هذا قدر ان تركها **قوله** لان
الفرض مقدار بحالة على الاقدار كذا في النسخ وليس له بمحصل الفل
في العبارة سقطا **قوله** واختلفوا في مريض ان قام لا يقدر على سنة
القراءة انما في التمر تاسي ان صلي قائما يقدر ان يقرأ الآية ولو صلي قائما
يقرأ الفاتحة والسترة اختلفوا على قولهما قبل يقوم ويقرأ قدر
ما يمكن ثم يتم القراءة قاعدا وقال الهندواني لا يجزئه الا ان يقوم
قدر ثلاث آيات ساكتا ثم يقعد فيقرأ هذا القدر وعنه قومة
يسنة وقال ابن مقاتل يجزيه ان لا يقوم ويقرأ ثلاث آيات قا
واختلفوا ان في قول ابي حنيفة يقوم ويقرأ الآية الواحدة انتهى
ومنه تعلم ما في كلام المصنف من القصور وان المراد مراعاة سنة القرا
مراعاة ما ثبت قرانه في الصلاة بالسنة فيصدق بالواجب في
مدر المرض الذي يبيح الصلاة قاعدا قبل ان يكون بحال لو قام
سقط من ضعف او دوار ان راسه وغير ذلك وقيل ان يصير به
صاحب فراش وقيل ان لا يقوم بجواحه في امر معاشه واصح الاقوال
ان يلحقه بالقيام ضرر وكذا مدر المرض الذي ينسقط الجمعة ويبيح
الافطار ومدر المرض الذي يبيح التيمم ان يخاف من الوضوء بالماء
زيادة العلة او اشتداد المرض او امتداده وفي الكفاية ان لا يستطيع
الوضوء بنفسه وقيل ان لا يقدر على المشي الا ان ينادي بين اثنين
وقيل ان لا يقدر على الصلاة قائما ومدر المرض الذي يبيح التوكيل
ان لا يقدر على المشي بقدمه ولو كان لا يقدر على المشي بقدمه بكنه
يجوز على الذمة او على ظهر انسان فان كان يزاد مرضه بذلك يباح
التوكيل وان لم يزد اختلفوا على قولهما فيه كذا في شرح الخوام
الصغير للتمتاسي **قوله** قدر المريض على بعض القيام قام بقدر
في التمر تاسي نقلا عن شرح القاضي عن الهندواني لو قدر على
القيام مقدارا تكبره الاقتراح يؤمر بان يكبر قائما ثم يقعد فيقرأ
حتى لو لم يفعل ذلك خفت ان لا يجوز صلاة وفي شرح الخوالي عن
الهندواني لو قدر على بعض القيام دون تمامه او كان يقدر على

مراعاة

مدا

ل

القيام ببعض القراءة دون تمامها يومربان يكبر قائما وليس ما قدر
عليه قائما ثم بعد ان يحز قال وهو المذهب الصحيح لا يروي خلافه
عن اصحابنا ولو ترك هذا خفت ان لا يجوز صلاته وفي شرح القاضي
فان يحز عن القيام مستويا قالوا يقوم متكئا لا يجزئه الا ذلك وكذا
لو يحز عن القعود مستويا قالوا يقوم متكئا لا يجزئه الا ذلك اذا
كرزاية سجدة واحدة في مجلس واحد في الاصلان تلاوة اية في مجلس
لا يوجب السجدة واحدة لانها حق الله وحقوق الله تعالى تجري فيها
البدل بخلاف تسبعت العاطس حيث يجب لكل مرة اذا اخذ العاطس
وقبل الى عشرة ولو عطس فتمتة ثم عطس فتمتة ثم عطس فتمتة في كل مرة
وفي التفاريق لا تسبعت العاطس اكثر من ثلاث اذا تابع وان لم
تسبعت الى ثلاث كفاه مرة وعن محمد اذا عطس مرارا ثمتمت في كل مرة
فان اخر كفاه مرة وفي جامع القاضي ولا رواية في تكرار الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم بتكرار اسمه في مجلس في اختلاف فيه وفي شرح
الجامع عن الخلواني وهذا يرجع الى ان الصلاة بحسب حق الله تعالى
ام حقا للنبي صلى الله عليه وسلم ام حقا للمساوي في شرح التوابع
ينبغي ان تصلي في كل مرة ولكن ان صلي مرة في مجلس قالوا يخرج عن
الحق فان لم يصل حتى ذكر مرارا ثم صلي قالوا ان كان في مجلس يخرج
عن الحفظ والجواب اذا كان في مجلس يكفيه مرة وان ذكر الف مرة يخرج
عن الحفظ وفي شرح الجامع اجمعنا اذا كان في مجلس يكفيه مرة وان
كان مجلس لا يكفيه واذا ترك يصبر خافيا وقال الشيخ على سبعت
التكرار في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي السجدة الاولى
ذكر في مجلس جماعة من الانبياء فانه يصلي على كل واحد منهم ولا يثبت
الصلاة على البعض عن الباقيين وكذا لو عطس في جماعة تسبعت كل منهم
ولو دخل جماعة على قوم فسلم واحد منهم جازعهم ولكن مرة واحدة
من المدخول عليهم هذا يستقط عن الباقيين اختلافوا واعلم ان في
وجوب سجدة التلاوة على الفور خلافا وامارو السلام وتسبعت
العاطس والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا ذكر في واجبة
على الفور كذا في شرح الجامع الصغير للمصنفين وفيه قرأية السجدة
مرارا في مجلس يكفيه سجدة واحدة سجدة الاولى ولا بخلاف الحدود

والكفارات

والكفارات لو حذر او كفر ثم عاد يحذر ويكفر ثانيا وقيل اذا سجد للاو
ثم قرأها بغير من آخرتها هي **قوله** قال افضل تكرار الصلاة عليه هذا
لخلاف الاصح قال في مدين المفتي الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم واجبة في المزمرة لان الامر لا يقتضي التكرار وعن الطحاوي
انه يجب كلما ذكر وهو الاصح فعليك به اختلفت الاقوال وانفقت
ولا خلاف في وجوب تعظيم الله عز وجل كلما ذكر كما في المجتبى انتهى وفي
تلقيح المجتبى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتداخرا وان
على الله عز وجل بغير تكرار انتهى وهو مخالف لما تقدم **قوله** لا يرفع
يديه لسجدة التلاوة **قوله** لكن يكبر عند الابتداء والانتها هو
المختار كما يكبر في سجدة الصلاة ويسبح ولا سلم لان السلام للحدود
عن التخرمة ولا تحريم لها كذا في التوابع **قوله** لا فدية للسجود
التلاوة كذا في بعض النسخ ولعل المراد به انها اذا وجبت في الصلاة
فلم يسجد لها حتى خرج من الصلاة لا جاز لها ولا يظهر عن ذلك
قوله قال افضل الركوع لها ان كان في صلاة المخافة في التوابع كره
للأما ان يتلوها في صلاة يخاف فيها ويسجد لها لانه يودي الى
اشتباه الامر على الناس فان منهم من يظن انه سجد الركوع ويسجد فلا
يتابعه فان فعلوا يسجدوا بغيره لانهم تبعه **قوله** لا يسجد عليه القوي
قوله لا يجوز الاقتراب بالشافعي في التوابع هذا قول ضعيف وقد ذكر
المصنف في شرحه على الكثران المذهب الصحيح صحة الاقتراب بالشافعي
في التوابع لم يسلم على راس الركعتين وعندهما ان سلم واقاما هنا
فتقلد في شرحه على الكثر عن الارشاد وعبارة الارشاد لا يجوز الاقتراب
في التوابع الشافعي باجماع اصحابنا لان اقتدا المفترض بالمستقل
قال المصنف في شرح الكثر وهو يفيد عدم الصحة فضلا وصلا
ورده بان اشتراط المشايخ لصحة اقتدا الخفي في التوابع الشافعي
مفيد لصحته اذا لم يفصل اتفاقا ولذا قال الشافعي في التوابع
والاول اصح مشيرا الى ان عدم الصحة ان لا يفصل على الصحيح
عند الفصل لا مطلقا معلا بان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على
المخفي قال ويشهد للشافعي ما في التراج ان الاقتراب عند
الصحيح ولم يرد فيه خلاف مع انه سنة عند الشافعي واجب عندنا

ي

ج

وذكر أبو بكر الرازي ان اقتدا المحدث في الوترين يسلم على رأس الركعتين
يجوز ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بسلامه عنده لانه مجتهد
فيه كما لو اقتدي بامام قد رغب وراي الامام انه لا ينقض وضوءه صح
الاقتدا لان طهارة الامام صحيحة في حقه وهو مجتهد فيه وقيل لا يصح
الاقتدا في فضل العتاف والمجاعة وبه اقتدا اكثر الا اذا راه احصم
ثم غاب عنه فالاصح صحة الاقتدا بجواز انة توضحا وقيل اذا سلم في الوتر
على رأس الركعتين قام للمقتدي وام وعده هذا وقد ذكر الخليلي في
شرح المنيعة في جواز الاقتدا بالشافعي ونحوه قبل مع الكراهة وقيل
من غير كراهة اذا لم يتحقق منه ما يفسد الصلاة على راي المستلي
قال بعض المحققين من العصريين الذي يميل اليه خا طري الثاني
كما يشهد به ذوق الالباب والله الهادي للصواب هذا زيادة ما ذكرنا
في هذا المقام من الكلام ومنه يعلم خطأ ما زعمه بعض جهالة
الازوام المتعاطلين للوعظ بين الانام من فساد اقتدا المحدثين
في صلاة العبد من محتاجا بانه اقتدا المقتضى المستفاد ان المحدثي
يعتقد وجوبها والشافعي يعتقد سببها وما دوى هذا الجمل
العارى من المعقول والمنقول ان وجه صحة ذلك هو ان الصلاة
محددة لا تختلف باختلاف الاعتقاد والله الهادي للستاد بنية على
ذلك قاضي خان وغيره من ذوي الفضل والانتقان **قوله** ولو قصد
الشافعي المجاعة يعني في صلاة المجاعة بنية الدعاء فلا بأس به
وان قرأها بنية القراءة لا يجوز لانها محال والدعاء دون القراءة
وفي الاختيار ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به اما بنية
التلاوة فمكروه انتهى يعني تحريما كما يفيد تعبير صاحب المخطوطة بعد
الجواز قال شيخنا في رسالة السمتة بالنظم المستطاب بحكم القراءة
في صلاة المجاعة بام الكتاب وان الامر بين الشافعي والشافعي في جواز القراءة
والنصر على كراهيتها يعني في صلاة المجاعة في كلامنا بيننا الحقيقة
وقد استوعبنا على استحباب مراعاة الخلاف في كثير من المسائل ولم ار
نصا قاطعا للمنع مقتضيا لعدم جواز قراءة الفاتحة في المجاعة
يعني اذ لا قطعيا مفيدا لعدم جواز قراءة الفاتحة في المجاعة
ثم نقل عن القسبة انه لا قراءة في صلاة المجاعة وفي الذكر الاول

يجب التحميد ولو قرأ فيه الحمد جاز ولو كان ساكتا يجوز صلاة انتهى
وقوله ولو قرأ الحمد الى اخر السورة جاز شرعا قال وهذا نص على
جواز قراءة الفاتحة ثم قال ومن الفروع التي نص فيها على استحباب
مراعاة الخلاف مثل الذكر ومن المرأة والكل مجتهد في جوازها
الوضوء استحبابا وفيه فائدة في الصلاة والرقعة بالقول لا يجابه
عند مجتهد وصيغة الاحتجاب والقبول في البياعات دون التكاليف
فبذلك تستحب قراءة الفاتحة مراعاة للخلاف المقتضى بطلان
الصلاة بدون قرأتها مع موافقة كتب الاصول عند ما على سببها
فلا يعدل عنه هذا مادام ذكرته لك فاختر لنفسك ما يحلو انتهى كلامه
وفيه نظر **قوله** الا اذا قرأ المصلي ايم في الصلاة الكاملة وهي ذات
الركوع والسجود وهذا استثناء من قوله القرآن يخرج عن القرآنية
بقصد التلاوة وكان مقتضى الاستثناء من الخروج ان يقول فانه
لا يخرج عن القرآنية بقصد التلاوة فخرجت القراءة وذلك لان القراءة
اذا كانت في محلها لا تتغير بالعزيمة حتى لو لم يقرأ في الاولين وقرا
في الآخرين بنية الدعاء لا يتغيره كما في التوشيح لكن المنقول في
التجسس انه اذا قرأ في الصلاة الفاتحة على قصد التلاوة جازت
صلاة لانه وجد القراءة في محلها فلا يتغير حكمها بقصد ولم يغير
بالاوليين ولا ساك ان الآخرين محل القراءة المفروضة فان القراءة
فرض في ركعتين غير عين وان كان يعنيها في الاوليين واجبا انتهى
ونقل في القسبة خلافا فيما اذا قرأ على قصد الدعاء انها لا تنوب **قوله**
لا ريب في الفرائض في حق سقوطها قال ابراهيم بن يوسف لو صلى
ربلا اجزله وعليه الوزر وقال بعضهم يكفروا قال بعضهم لا جبر
له ولا وزر عليه وهو كانه لم يصل كذا في سائر المضمرات ولو اقتضى
الصلاة يزيد به وجه الله تعالى ثم بعد ذلك دخل قلبه الريا فاحل
على ما استحسن لان التكرار عما يفتر من اشياء الصلاة غير مكره وقيل
الرياء لا يدخل في صوم الفريضة وفي سائر الطاعات تدخل كذا في
نتمة الواقعات وقال الفقيه ابو الحسن لا يدخل الرياء في
من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم اذ يدخل الرياء في
اصل الثواب وانما يبطل بضعاف الثواب كذا في متفرقات صلاة

ة
ت

الذخيرة **قول** ما ذكر من انه لا ريب في الفرائض مخالف لما ذكره اهل
التفسير من ان آية الزكاة في السر افضل قالوا لا بعد من الرياء ذكر
ذلك التمرناشي في شرح الجامع الصغير وقد ذكر المصنف في المحامير
القاعدة الاولى قايمة السنيدي بقوله في حق سقوطها **استشكله**
فليراجع **قوله** اذا اراد فعل طاعة وخاف الريا لا يتركها تطهر هذا
ما في المنقط الدعامة الرقة افضل ولا يترك الدعاء لغيره هو القلب
انتهى وقد سئل العارف المحقق شهاب الدين الشهروردي عما نصه
يا ستدي ان تركت العمل اخلدت الى البطالة وان عملت داخل الى الجحيم
فانما اولي فكنت جوابه عمل واستغفره من الجحيم **قوله** قراءة الفاتحة
لا يخل المهمات عقب المكتوبة بدعة المسئلة في البرازية في المحامير
من كتاب الصلاة وعبارتها قراءة الفاتحة عقب المكتوبة بدعة
القراءة في الحتام جهر امكروهة وسر الا هو المختار هكذا في خلاصة
الفتاوى والبرازية وغيرهما وقيد في المنقط بما اذا كان الموضع
ظاهرا والعورة مستورة وذكر فيه ان التسبيح لا يكره وان رفع صوت
به ثم قال بعد ورقة عن ابي حنيفة انه كره قراءة القرآن في المخرج والحام
وكذا عن ابي يوسف وقال محمد لا يقرأ بقرعة القراء في الحتام ومكروهة
الفتوى اذا كان الموضع ظاهرا والعورة مستورة انتهى وظاهر اطلاقه
انه لا فرق بين ان تكون القراءة سرا او جهرا وكان الامام العيني يفرق
بطلع على هذا فقال في شرح التحفة وينبغي ان لا يكره القراءة في الحتام
مطلقا يعني سرا وجهرا لان من تكرهها جهرتها يستدرك بانه موضع
الشياطين وقد قلنا ان جميع المواضع لا تخلو عنهم فليزمن ان يكره القراءة
جهرتا في سائر المواضع والامر بخلافه انتهى قال بعض الفضلاء وهذا
الكلام في غاية النفاسة **قول** هذا الكلام فاسد التأسيس فضلا
عن كونه تقييما لان سائر المواضع وان كانت لا تخلو عنهم الا ان الحتام
من مواطن قرارهم ومحل قرارهم لكونها موضع ازالة الامتدادات **فقال**
بعض الفضلاء والمراد بالجهر هنا ان يسمع غيره لا نفسه فقط قال في
الصنوبرية القراءة في الحتام بحيث يسمع هو لا يكره وهو المختار فلا يخطئ
واما الصلاة في الحتام فقال في الولو الجعية ان كان في الحتام صور
وما شيل يكره وان لم يكن وكان الموضع ظاهرا لا يكره لانه صلى في موضع

ظاهر

ظاهر قالوا وكثير من ائمة بخاري يفعلون ذلك انتهى ومنع الحتام
المكان الذي يوضع فيه الثياب كذا في القول الثامن من اقول الحتام
لان الحتام **قوله** لا ينبغي قايمة الدعاء في الصلاة قايمة الدعاء ان يدعو
بدعا محفوظ قال في الولو الجعية في الثامن المصلي ينبغي ان يدعو في الصلاة
بدعا محفوظ لا بما يحضره لانه يخاف ان يجري على لسانه ما يشبه كلام الله
فتفسد صلاته فاما في غير الصلاة ينبغي ان يدعو بما يحضره ولا يستظهر
الدعاء ان حفظ الدعاء يمنع عن الرقة انتهى وذكر في التاسع ان الدعاء
بالعربية اقرب للاجابة لان الله تعالى لا يحب غير العربية ما يجب
العربية انتهى ولفظ ما ينبغي يقال في الحرام والمكروه يقال ينبغي
لان ان تفعل كذا اي طوعا وفاقا ذلك فعل كذا وهو لازم في يقال
بغيره فابتنى بما يقال كسوته فانكسرتة وقوله تعالى هب لي ملكا
لا ينبغي لاحد من بعدي ان لا يصلح واعلم انه في كتاب التبر من الهداية
وينبغي للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغفلوا ولا يمشوا والمشلة المزوة في
قصة العريين منسوخة فالظ ان لفظ ينبغي للوجوب وذكر في كتاب
العقب من الخلاصة ينبغي للسلطان ان يتصدق وان لم يفعل لا يام
ولفظ لا يكره لا ينبغي لا يتلوا الحزمية والكرهية فقد قالوا
ان قراءة سورة في ركعتين غير مكروهة لان لا ينبغي ان يفعل ذلك كذا
في مجموعة العلوم لشيخ الاسلام الهروي حفيد المولى شمس الدين
الفتاوى **قوله** يكره الاقتران في صلاة الرغائب وصلاة البراءة صلاة
الرغائب هي التي تفعل في رجب في اول ليلة جمعة منه وصلاة البراءة هي
تفعل في ليلة النصف من شعبان واما كراهية الاقتران في صلاة الرغائب
وما ذكر بعد هذا لان اذا التقى جماعة على سبيل التداخي مكرهة الا
ما استثنى صلاة التراويح قال ابن امير حاج في المذهب وقد حدثت
صلاة الرغائب بعد اربعين من ثمانين من الهجرة وقد صنف العلماء
كتبا في انكارها وذهبوا وتفسيره فاعلموا ولا يغتر بكثرة الفاعلين
لهما في كثير من الامصار قال المصنف في شرح الكثر بعد كلام ومن هنا
يعلم كراهية الاجتماع على صلاة الرغائب وانما بدعة وما يحتاجه
اهل الروم من نذرها يخرج عن التقاليد والكرهية فباطل وقد
اوضح العلامة المحامي في شرح المنية واطاك فيه اطالة خمسة

هو دابة انتهى وقد صنف فيها شيخنا العلامة نور الدين علي
المقدسي تصنيفا حسنا سماه روضة الزاغب عن صلاة الرغائب وقد
سئل عن هذا وعن صلاة البراء وليدة القدر عام اثنين وسبعين الف
حين ظهر مبتدع يدعى حملة الارواح وغيرهم الي فعلها وزعم ان
النبي صلى الله عليه وسلم والمخلص الراشدين وخواص التابعين قد
صلوا بها جملة من وطء في حطام الدنيا فخرت في ذلك بغير طوبى
حسنا احطت فيه بغالب كلام فضلا المتقدمين والمتأخرين من
المذاهب الاربعة فمن اراد ذلك فليطالع **قوله** كذا في البراءة قيل
عليه لكنه قال بغيره ولا ينبغي ان يتكلف بذلك امر مبتدع انتهى
يعني وهذا خلاف النقل لا يليق من امثاله ولا من يجري على مثاله والله
اعلم **كتاب الزكاة قوله** الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها
يعني للدراسة فيجعل له مقدار الصدقة وان كانت قيمتها ما في ذم
كتاب الملتقط وفيه وكذا لو كان من كل كتاب مستحقان فمال يصح
قال نصير صحوا هذه الكتب فليعلم لا يتخذون اسنادا غير ما **قوله**
كذا في منظومة ابن وهبان يعني في كتاب المجتد ولفظه ويحسن والكتب
الصالح المجتدة على الدين اذ بالكتب ما هو مغسور قال في الشرح
مسئلة البيت من الفقيه وعبارتها فقيه لحقه دين وله كتب علت
بعضها على استاذة واصح بعضها لنفسه فهو مؤسرة في حق قضا
الدين حتى لحقه الخس وان كان فقيرا في حق الصدقة ووجوب
الزكاة ولو كان له قوت شهر يتابع عليه وهو مؤسرة وان كان له قوت
يوم لا يتابع عليه **قوله** الاعتبار بوزن سبعة نفوسه ان يزن كل عشر
من الدرهم سبعة مثاقيل وكل درهم اربعة عشر قراطا انتهى عليه
احكام الزكاة ونصاب الشقة وغيرهما واصل ذلك ان الاوزان في
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد ابي بكر رضي الله تعالى عنه
كانت مختلفة فمنها ما كان الدرهم عشرين قراطا ومنها ما كان عشرة
قراطين وهو الذي يسمى وزن خمسة ومنها ما كان وزنه اثني عشر
قراطا وهو الذي يسمى وزن ستة فلما كان في زمن عمر رضي الله تعالى
عنه طلبوا منه ان يجمع الناس على نقد واحد فاخذ من كل نوع من الانواع
الثلاثة درهم متساوية فكان كل درهم اربعة عشر قراطا وهو وزن سبعة

التي تسمى

التي جمع عمر رضي الله تعالى عنه الناس عليها وبقي كذلك الى يومنا
هذا واختلفوا في ان الدرهم متى صار من مدورة والمشهور انها
على عهد رضي الله تعالى عنه وقبل ذلك كان سبعة النواة كذا في الفتاوى
الظهيرية وفي القنية المعتبرة في الزكاة وزن مكة قال عليه الصلاة
والسلام الوزن وزن مكة والمكيال مكيال المدينة **قوله** فمشرق
دنانير بوزن مكة تنقص عند ما يبلد في تيار فلو بلغت الدنانير في
بوزن بلدنا خوارزم ثمانية عشر وثلاث دنانير يجب فيها الزكاة
وفي فتاوى الفاضل بقية درهم كل بلد ودنانيرهم بوزنهم فيعتبر في
خوارزم ووزنهم فيجب الزكاة عندهم في مائة وخمسين وزن سبعة
قلت فعلى هذا ان من ملك ما يتي درهم في زمانا يكون نصيبا وان
لم يبلغ وزنهما مائة مثقال ولا قيمتهما التي عشر دينار انتهى **قوله**
من له دين على مفلس الجنيء ولو الجنيء رجل له ما يئادهم على شان هذا
يحل له اخذ الزكاة ان كان من عليه معسرا فالجنيء ان يحل لان يذره
رايلة من ماله فصارت كمن السبل وان كان من عليه مؤسرا موقرا بالدين
لا يحل لان يذره ثابتة على ماله لانه يئاد متى شاوان كان منكرا ان كان
له يئنة عادة لا يحل لان في يده معنى وان لم تكن له يئنة عادة لا يحل
ايضا مالم يرفع الي القاضي فيختلف لان الوصول مأمول واذا اختلف
لان يحل وعلى هذا الدين المجتد اذا لم يكن لصاحبه يئنة عادة هل
يكون نصيبا حتى لو قبض منه في لما مضى روي عن ابي يوسف نصا
انتهى ثم ان عدم الخلاف فيما اذا كانت له يئنة عادة مفقودة مما اذا تمكن
من اخذها كما في شرح الوهبانية لابن السخنة وفي الملتقط من ليس
له مال الا من مؤجل على انسان حاله الصدقة **قوله** المرعى اذا دفع
زكاة الي اخيه وهي واثمة الجنيء القنية دفع زكاة الي الجنيء وهو وارث
وقعت موقعها شرعا بانه لا يصح ثمن او حيا بالحق ليس للوصي ان
تدفعه الي قريب الميت لانه وصية كذا هذا ثم بانه لا يصح ثمن
لورثة الربا اعتبارا به وصية انتهى قال المصنف في البحر والذي يظهر
ترجيح الاول **قوله** فان اجاز بشرائطها يعني الاجازة المفهومة من
قوله اجاز وشرايطها على ما ذكره المصنف فتاواه اربعة قيام العاقد
والمعقود عليه وله وبه لو عرضا فان فقد شرط لم تصح الاجازة

ين

ولا يشترط في الاجازة الفورانية ان يكون هذه الشروط في اجازة بيع
الفضولي وهي غير مشايعة هنا وفي البرازية تصدق بطعام الغير
عن صدقة الفطر واجازة المالك والطعام قائم جاز والافلاوان
ضمنه جاز في كل الاحوال انتهى ومنه يظهر ان القبول شرط وان القبول
عطف ضمنه باو **قوله** نوى الزكاة الا انه سماه وصفا في القنية دفع المحرم
زكاة ماله وقال دفعته اليك وصفا ونوى الزكاة يجزيه وقد لا يجزيه
وقيل يجزيه اذا تناول القرض بالزكاة والاصح رواية انه يجزيه لان العبرة
لنية الدافع لا لعلم المدفوع اليه **قوله** عند المزمع اذا اذن له في التجارة
اي في القنية عند ما ذون له في التجارة لا يجب صدقة الفطر على ماله
وهو التجارة ثم رقم تجب صدقة الفطر عن غيره المادون المديونون
قوله عن النادر مسكينا فله اعطاء غيره قال في المجمع واسقطنا القيين
النادر اليوم والذم والفقير قال شارحه ابن المذنب يعني اذا
قال النادر لله علي ان تصدق اليوم بهذا الذم علي هذا الفقير
فلم تصدق غدا بذهم اخر علي غيره يجزيه عندنا ولا يجزيه عند زفر
له انه اني بغير ما التزم بذره فلا يبرئ عنه ولنا ان ما هو قربة
وهو مثل الصدقة دخل تحت التذرع وقد اعطاه والتعيين ليس بضرورة
فيبطل وفي العمادية ولو امر رجل او قال تصدق بهذا المال علي
مساكين اهل الكوفة فتصدق علي مساكين اهل البصرة لم يجز وكان
صا منا وفي المنتقا اوصي بفقرا اهل الكوفة بكذا فاعطي الوصي فقرا
اهل البصرة جاز عندنا في يوسف وقال محمد يضمن الوصي انتهى قلت
فلو وقف علي فقرا الكوفة فصرف المتولي ذلك علي فقرا البصرة قياس
الوقف علي الوصية ان يكون علي الخلاف وفي الفتاوى الظهيرتين
الخامس من كتاب الزكاة ولو نذر ان يتصدق علي الزماني وعلي مساكين
مكة جاز لغيرهم وبه فارق الوصية انتهى قلت وهو مخالف لما في العماد
عن المنتقا **قوله** الا اذا لم يعين المذور وكان حق العبارة ان يقول
الا اذا عني المسكين ولم يعين المذور وكان حق العبارة المستثنى منها
ان يقول عني النادر مسكينا وعني المذور فقام **قوله** يحسن المستمع
عن اذا الزكاة اجم في المخطط لو امتنع عن اذنها فالساعي لا يأخذ منه كرهتا
ولو اخذ لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن تجزئه بالمحسن ليؤدي

بنفسه لان الاكراه لا يثبت الاختيار بل الطوعية فيتحقق الاداعن
اختيار انتهى وفي مختصر الطحاوي ومن امتنع عن اذا زكاة ماله فليخذ
الامام كرها منه فوضعهما في اهلها اجزاء لان الامام ولاية اخذ الصدقة
فقام اخذ مقام دفع المالك انتهى وفي القنية فيه اشكال لان النية
فيها شرط ولم توجد منه انتهى **قوله** اجاب عنه شيخ الاسلام عبد البر بن
الشحنة بان الصورة مفروضة فيمن اخذ منه زكاة ماله اللهم الا ان يريد
التلفط بها وليس بشرط عندنا انتهى وفي المجمع ولا تأخذها من سائمة
امتنع رتبها من اذنها بغير رضاه بل بامر له ليؤديها اختيارا انتهى قال
المعري التمس والمقتضي به التفضيل ان كان في الاموال الظاهرة فانه
يسقط الفرض عن اربابها باخذ السلطان او نائية لان ولاية اخذها
فبعد ذلك ان لم يضع السلطان موضعها اخذ عنه وان كان في الاموال
الباطنة فانه لا يسقط الفرض عنه لئلا يسلطان ولاية اخذ زكاة الاموال
الباطنة فلم يصح اخذ كذا في المتخير من الوقفات والولوات الخ
قلت لكن لا يبقى اشكال صاحب القنية واراد علي التفضيل المقتضي به
وقد علمت جوابه **قوله** يقول الزكاة قربة لا سمي قال في القنية في
العبرة في الزكاة للمحول القمري فلو ابرأت الدين المذون عن الدين
بعد المحول فان كان المذون فقيرا لا يضمن بالاجماع وان كان غنيا
فقنية روايتان انتهى **قوله** كل الصدقات حرام علي بني هاشم قال
الكرخي بنو هاشم الذين يحرم عليهم الزكاة والعشور والذور والفا
العباس والعتيد والحقير وولد الخارث بن عبد المطلب فحمل
لهم صدقات الاوقاف اذا استوا في الوقف وكذا الماغنيا كذا في شرح
الجامع الصغير للمصنف **قوله** او عمالة انما حرمت العمالة عليهم
وان كانت لها شبهة بالاجرة لان الشبهة في حقهم مثل الحقيقة كرا
لهم **قوله** الا التطوع يعني فيجوز ان الوصي لا يزك به كما يزك بالعرض
فيئدس المؤدي كالنا المستعمل بخلاف التطوع فان المؤدي يبرع
ما ليس عليه فلا يئدس كمن تبرع بالمنا لا يصير لنا مستملا وفي شرح
الامار عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان الصدقات كلها جازة
علي بني هاشم والحرمة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لوصو
خمس الخمس اللهم فلما سقط ذلك بموته خلت لهم الصدقة قال الطحاوي

ها

ر

رات

مة

بنفسه

وبالجواز ناخذ **قوله** والوقف مخالف لما في البرازية حيث قال لا يجوز
صرف غلة الوقف الى بني هاشم ووفق بان كلام المصنف محمول على ما اذا
شرط له الوقف فيجوز وما في البرازية محمول على ما اذا لم بشرطه
الوقف لهم فلا يجوز وقد تقدم قريبا عن المتراسي ان صدقة
الوقف لا تحمل لبني هاشم الا اذا استأمر اما اذا لم يستأمر فلا ومثله في شرح
الطحاوي معللا بانها صدقة واجبة ورده في الفتح حيث قال صرح
في الكافي برفع صدقة الوقف اليهم على انه المذهب من غير نقل خلاف
ثم قال والحق الذي يقتضيه النظر اجر صدقة الوقف يجري انافله
فان ثبت في النافله جواز الدفع يثبت في الوقف ولا فلا اذا اشكال
في ان الوقف متبرع بتصدقه اذ لا يقف واجبه كان منشا الغلط
وجوب دفعها على الناظر وبذلك لم يضر صدقة واجبة على المالك
بل غاية الامر انه وجوب ابتاع شرط الوقف على الناظر انتهى ونظر المصنف
في الخبر في قول صاحب الفتح اذ لا يقف واجبه بانه قد يكون واجبا
بالنذر كان قال ان قدر ابي فعلى ان اقف هذه الدار وقد صرح
المحقق نفسه في كتاب الوقف بذلك انتهى **قوله** فيه نظر لان مراد
صاحب الفتح بالوجوب المنفي الوجوب بايجاب الله تعالى والقرينة على ذلك
ما صرح به في كتاب الوقف على ان صورة النذر مادرة لا ينافي بها حكم عام
فما ملق قال بعض الفضلاء وما ذكره المصنف من جواز صرف الوقف اليهم
مبنى على القول بجواز الوقف على اقرابه صلى الله عليه وسلم وهو
الراجح المعتمد في المذهب وفي اخره مبسوط الترخيص في كتاب المكاتب
وتكلم التائب في حق سائر الانبياء عليهم السلام لا يحمل الصدقة ام لا فهم
من قال لا يحمل سائر الانبياء ايضا ولكن كانت تحل لقراباتهم وان الله تعالى
اكرم نبينا عليه الصلاة والسلام بان حرم الصدقة على قرابته اطهارا
لفضيلته وقيل بل كانت الصدقة تحل لسائر الانبياء على نبينا وعليهم
السلام وهذه خصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم انتهى وهي فائقة
جليلة واما الصدقة على اقرابه صلى الله عليه وسلم فنقل ان الغيا
في شرح المجمع عن ابن بطال في شرح البخاري ان الفقهاء كافة اتفقوا على
ان اقرابه عليه الصلاة والسلام لا يدخلون في الذين حرمت عليهم الصدقة
وقال ابن قدامة في المغني عن غايته رضي الله عنها قالت انا انا محمد

لا يحملنا

لا يحمل لنا الصدقة ثم قال فهذا يدرك على محتملها عليهم **قوله** شكر انه ادى
الزكاة او لا في الواقعات ولو شك دخل في الزكاة فلم يدر ان كان ام لا
فانه يعيد فرق بين هذا وبين ما اذا شك في الصلاة بعد وقاب
الوقت أصلا هاهنا أم لا بان المصلحة وقت لا اذا الزكاة فصار هذا من
الشك وقع في اذا الصلاة انه ادى ام لا وهو في وقتها ولو كان كذلك
انتهى وفي تلقى المحبوبي شك في اذا الزكاة بعد المحول يجب عليه اذا
ولو شك في اذا الصلاة بعد الوقت فلا إعادة عليه والفرق ان الصلاة
اذا كانت ثم فالظاهر الا بخلاف الزكاة اولان جميع العمد وقت اذا
الزكاة في رواية ابي بكر الرازي وابن شجاع والناسخ عن اصحابنا بخلاف
الصلاة لانها موقفة انتهى قال المصنف في البحر ووقعت حادثة وهي
ان من شك ههنا في جميع ما عليه من الزكاة ام لا بان كان يودي في
ولا يضبطه هل يلزم إعادة لها ومقتضى ما ذكرنا لزوم إعادة
حيث لم يغلب على ظنه دفع قدر معين لانه ثابت في ذمته يقيين
فلا يخرج عن التمسك بالشك **قوله** الا اذا كان المودع من المعارف
يعني اذا اودع نصائفا وتسمى قالوا ان كان المودع من الايجاب فهو
ضمار وان كان من معارفه وجبت الزكاة لتقريره بالنسيان في
غير محله **قوله** دين العباد مانع من وجوبها اي الدين الذي له مطالب
من العباد كمن المبيع والاجرة لانه اذا لم يكن له مطالب كدين الذرور
والكفارات لا يمنعه لانه لا يجسب به في الدنيا فان قيل ان دين الزكاة
في الاموال الباطنة يمنع وجوب الزكاة ولا مطالب له قلنا هو لاخذ
فيها للامام كما في السوايم الا ان الملاك نوابه كذا في المستصفى شرح
النافع وفي بخير نيل الايضاح النفقة لا تمنع وجوب الزكاة مما لم يقصر
بها فاذا قضى بها منعت واما دين الزكاة فمنع وجوب الزكاة عند
الامام ومنع في الاموال الباطنة والظاهرة وصورة اذا كان له
نصاب من الثمان والسوايم فذاك المحذور وجبت الزكاة ثم خالف
المحذور ثانيا لم يجب الزكاة للمحول الثاني سوا كان ذلك في العين
بان كان العين فاما اوفي الذمة باستهلاك النصاب **وقال**
زفر بن الزكاة لا يمنعه الزكاة وقال ابو يوسف اذا كانت في العين منعت
الزكاة وان كانت في الذمة لا تمنع انتهى وفي شرح الجامع الصغير للقرن

قا

شي

دين الزكاة يمنع وجوب الزكاة سواء كان ديناً محققاً باستهلاك
 النصاب أو ديناً محققاً بوجوب الزكاة وقال أبو يوسف وجوب الزكاة
 في النصاب يمنع لأنه استحق جزء من النصاب فيكون ما قضا ودين
 الزكاة بأن استهلك ما كان الزكاة ثم ملك ما لا يمنع لأن الزكاة
 عبادة فلا تمنع وجوب الزكاة كالحج وقال في الجامع دين زكاة النصاب
 يمنع فقط لأن له مطالباً وهو الساعي في المستفي من محمد دين الكفالة
 يمنع مطلقاً وفي النواذر ان كانت باقراً لا تمنع وبلا امر يمنع انتهى وبما
 قد رتبناه كلام المصنف سقط ما عساه يقال كما يمنع من العباد يمنع من
 الله تعالى إذا كان له مطالب من العباد قال في البرازية بعد كلام
 والمحاصل ان كل دين له مطالب من العباد يمنع سواء كان لله تعالى
 كالزكاة والعشر والمخراج أو للعباد كالنكاح والمهر والنفقة والمخار
 وما لا مطالب كالنذر والكفارة والحج لا يمنع انتهى فلو قال المصنف
 دين له مطالب من العباد مانع وجوبها لكان أولى **قوله** لا المهر للمهر
 في شرح الجامع الصغير للمصنف في ذكر النذور وفي جامع من البعض
 دين المهر لا يمنع إذا لم يكن الزوج على عدمه إلا أنه لا يقد ديناً وفي
 الأسبغيات يمنع مؤجلاً أو لم يكن وفي طريقه الشهيد الذي الموقبل
 هل يمنع لا رواية فيه ان قلنا لا فله وجه وان قلنا يمنع فله وجه
قوله يذكره اعطاء نصاب لفقير منها في الولو الجنية ولا يعطى فقيراً
 ما يتي درهم من زكاة ماله ولو اعطاه جاز دفعه واخذه عن الزكاة
 وكراهة ما الجواز فلا ان الغنا حكم الملك فالدفع يلا في كفت الفقير
 وأما الكراهة فلا ان الغنا متصل بالدفع فيكره إلا ان يكون له عيال
 أو غلبته دين فلا يكره ان يعطيه ما يتي درهم فصاعداً لأن الغنا
 لا يتصل به **قوله** يذكره نقلها أي الزكاة رعاية للمحتاج في الجوار في الفتاوى
 الظهيرية آخر كتاب الزكاة وعن أبي حنيفة في بعض روايات النواذر
 انما يكره اخراج الزكاة إلى بلد آخر إذا كان الانخراج في حينها ما ان
 اخرجهما بعد الجواز ما إذا كان الانخراج قبل حينها فلا بأس به انتهى
 ومنه يستفاد تقييد ما اطلقه المصنف وان استفيد التقييد من آخر
 المستثنات المذكورة بعده والمراد بنقلها من بلد إلى بلد آخر وان
 كان المنفي فيه فان المعتبر مكان المالك لا المال كما في شرح النقاية

للعلامة

للعلامة القهستاني **قوله** أو من دار الحرب يعني لو ان مسلماً دخل دار
 الحرب بامان ومكث فيها سنين فعليه الزكاة في ماله الذي خلفه
 وفيما استفاد فيها لكنه يفتي بالأداء إلى من يسكن دار الإسلام من
 الفقراء وان وجد المسلمين في دار الحرب **قوله** أو إلى طاب علم **قوله**
 زاد على ذلك نقلها إلى المذنبين والأورع والأصلح كذا في زمر المقدسي
قوله لو كانت زكاة معجولة عطف على ما تقدم باعتبار المعنى والقدر
 يكره نقل الزكاة إلا اذا نقلها إلى قرابته او كانت الزكاة المسقولة زكاة
 معجولة قال في الخلاصة لو بعثها إلى فقير البلد آخر قبل تمام الجوز شرع
 المحول يجوز بل كراهة **قوله** لا يجوز دفع الزكاة إلى أهل البدع في
 البرازية في نوع آخر من الفصل الثاني في المصروف من كتاب الزكاة لا يجوز
 دفع الزكاة إلى الكرامية لأنهم مشبهة في ذات الله تعالى وغيرهم من
 المشبهة في الصفات قلنا لا من الكرامية لأنهم مشبهة في الصفات
 واختار أنه لا يجوز الصرف إليهم أيضاً لأن مفوت المعرفة من جهة
 الصفة ملحق بمفوت المعرفة من جهة الذات انتهى ومنه يعلم ما في
 كلام المصنف من الإطلاق في محال التقيد وهو غير صادق **قوله** دفعها
 لأخته المتروكة في الولو الجنية رخص دفع زكاة ماله إلى أخته وهي تحت
 زوج ان كان مهرها ما دون ما يتي درهم او كان أكثر لكن المجهول اقل
 أو أكثر الزوج مفسر محل الدفع إليها وهو أعظم للأجر لأنها فقيرة
 قريبة أما لو كان المجهول ما يتي درهم فصاعداً والزوج مؤسراً فعندنا
 في قوله لا يخرج ذلك الجواب وعندنا لا يجوز ما على أن المهر يور قبل القبض
 هل يكون نصيباً وجوب الاضحية وصداقة العظمى عليها على هذا
 التفصيل انتهى في البرازية في آخر فصل المصروف دفع الزكاة إلى
 أخته وهي تحت زوج ان كان مهرها المجهول اقل من النصاب وأكثر
 لكن الزوج مفسر له ان يدفع إليها الزكاة وان كان مؤسراً والمجهول
 قدر النصاب لا يجوز عندنا وبه يفتي للاختياط وعند الامام يجوز
 مطلقاً وكذا في لزوم الاضحية انتهى ومنه يعلم ما في عيال المصنف من عدم
 الخلاف فإوهم الاتفاق وفي المتن امرأة النبي إذا لم يوسع الزوج عليها
 يحل لها الصدقة انتهى وبجبت تقييده بما اذا كانت لا تملك نصيباً
قوله وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني إلى الولد من الزنا في التفاريق

نام

ولدام الولد لم يعطه وفي طريقه القاطن المخلوق من ماله بالزنا وب
يضع الشاطن زوت امرأة الغائب فولدت قال الامام ابو حنيفة
رحمه الله تعالى الاولاد من الاول ومنع هذا يجوز للاول في الزكاة اليهم
ويجوز شهادتهم له كذا في شرح الجامع الصغير للمصنف **قوله** الا اذا
كان من امرأة له نكاح معزوف عليه في العداية بان نسبة يثبت من
النكاح وقد ذكر في الفتاوى الصيرفية ما يخالف ما ذكره المصنف حيث قال
امرأة جاءت بولد من الزنا يثبت النسب من الزوج لا من الزاني في الصغير
فلو دفع صاحب الفرس زكاة ماله الى هذا الولد يجوز ولو دفع الزاني يجوز
عندنا خلافا للشافعي انتهى فقد صرح بعدم جواز الدفع الى ولده من
الزنا وان كان له نكاح معزوف **قوله** الزكاة وجبت بعدة ميسرة اعلم
ان القدرة التي يحصل بها التمكن للمعسر من اداء المأمور به لو كان التمكن
الذي يعتبر فيها اما ان يعتبر معه اليسر او لا فان لم يعتبر فهو المطلق
ويسمى القدرة الممكنة لكونه وسيلة الى مجرد التمكن والافتقار الى الفعل
من غير اعتبار يسره ذلك كالزاد والراحلة في الحج والتصايف صدقة
الفطر وان اعتبر معه اليسر فهو الكامل ويسمى القدرة المستمرة كالنكاح
في الزكاة اما المطلق فهو اذني ما يمكن به المأمور من اداء ما لم يثبت
كان او ماليا او مراكبا منها كالحج والشرط توهمه لا حقيقة اي شرط
وجوب الاداء توهم ما يمكن به من الاداء القدرة المحققة الوجود وهي
التي تكون مع الاداء الاقله ولا بعده وبيان ان القدرة على ضربين محققة
وهي التي يصير الفعل بها محققا وهي غير شرط لوجوب الاداء لانها
لا توجد بدون الفعل والتكليف قبله ومتوهمه وهي كونه بحيث لو غفر
على الفعل لوجد بالقدرة المحققة ولا شك ان هذه اما تحقق لو علمت
المالات وصحت الابواب فلمذا فست القدرة المتوهمه بها وهي ايضا
على قسمين ما يكون غالب الوجود ظاهرا بالتحقق ويظهر اثر هذه القدرة
في لزوم الاداء العينه على معنى انه ياتم بترك الاداء الكافر اذا السلم
والصبي اذا بلغ والمخاض اذا طهرت يجب الاداء عليهم ويجوزون الاثم
بترك الاداء وما يكون الفعل به في غير الجواز عقلا وان كان من النواذر
عادة وحسب يظهر اثر هذه القدرة في لزوم الاداء المخالف الذي هو القضا
لا لعينه كحايه الصورة المذكورة اذا كان في الوقت صديق بحيث لا يسع فيه

القدر

القدر المتوهمه كان الاداء واجبا عليهم لادائه بل المخالفه وهو القضا
لوجوب توهم القدرة على الاداء يحصل له الامداد في الوقت بوقف الشمس
اذ هو في حين الجواز عقلا ولذا وقع لسليمان عليه الصلاة والسلام
فالمحصل ان القدرة المتوهمه شرط لوجوب الاداء اذ افاخر قسمتها للاداء
الاداء العينه والاضر للزوم الاداء المخالف وهو القضا واما الكامل فهو
القدرة المستمرة للاداء فهو ما يوجب ليسر الاداء على العبد كالمال في
نصاب الزكاة وفرق ما بين القدرتين ان الاول شرط محض ليس
فيها معنى العلة والثانية شرط في معنى العلة اما الاول فلا يشترط
اشترط القدرة الممكنة ليس لا التمكن من الفعل ولا يمكن اثبات
الواجب بدونه فهو لا يغير صفة الواجب فلا يؤثر فيها معنى العلة
فكانت شرطا محضا فلم يشترط بقاؤها لبقاء الواجب اذ القضا من
الوجود وشرط الوجود لا يلزم ان يكون شرط البقا كالشهود في النكاح
شرط الانعقاد دون البقا واما الثالث فلا ينافي ما اعتبرت
للتيسر امكن اثبات الواجب دون تلك الصفة مع صفة العسر
فاذا اشترطت فكانها غير صفة الواجب من اليسر الى العسر فكانت
في معنى العلة لثابتها فيها فاشترطه واما بالذوام والواجب المعني
الشرطية لكن لمعنى العلية لان هذه مما لا يمكن بقاء الحكم بدونها اذ
لا يتصور اليسر بدون القدرة المستمرة والواجب بدون صفة اليسر
لان لم يشترط لامتلاك الصفة فلهذا شرط بقاء القدرة المستمرة دون
الممكنة لبقاء الواجب مع ان الظاهر يقتضي العكس اذ القدرة لا يتصور بدون
الامكان ويتصور بدون اليسر ويتفرع على ما ذكر من الفرق بين
القدرتين ان الزكاة تسقط بهلاك النصاب ولو بعد التمكن من اداها
لانها وجبت بصفة اليسر لا بشرط النكاح وجوبها بتحقيق او تقدير
ليلا يتقضى به اصل المال مع التمكن من اداها بدونه ولا يجاب القليل
من الكثير لا يقال ينبغي ان لا يجب الضمان في صورة الاستهلاك
ايضا لان اشترط بقاءها انما كان نظرا للمكلف وتيسرا على فقيره
قد خرج عن استحقاق النظر له او بجعل القدرة هنا باقية تقدير
نظرا للفقير ونجرا على المتعدي ورد المأقصد من اسقاط الواجب
عن نفسه ويتفرع على ما ذكر من الفرق بين القدرتين عدم سقوط

مر

ح

الحج بقوات ملك الزاد والراحلة وعند سقوط صدقة الفطر بذلك
النصاب لانها يجبان بقدره ممكنة اما الحج فلان الاستطاعة التي
هي شرط لا يحصل للثاني من الكعبة الا بالزاد والراحلة على ما هو
المعتاد اذ يدونهما يتحقق بذلك غالباً فاشترطهما للتمكن من السفر
لا للتيسر اذ اليسر لا يحصل الا بمراكب واعوان وخدم وليست شرطاً
بالاجتماع واما صدقة الفطر فليعد شرطاً للمنافي النصاب حتى
يتجب بشباب البدل والمهنة ولا يشترط حول المحول واليسر يتحقق
الا بالمال انما كذا في المراه **قوله** فلو افتقر بعد يوم العيد
لم تسقط هذا هو الراجح ومن ثم اقتصر المم عليه قال في جامع المصنفات
وان اخروها عن يوم الفطر لم تسقط عنهم وكان عليهم اخراجها وقال
المحسن بن زباد تسقط بمضي يوم الفطر والامة مع ما قلنا لان هذه
صدقة مالية لا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء وان طالت المدة كالزكاة
بخلاف الاضحية لانهما تكون قرينة في زمان مخصوص واما الصدقة
بالمال فهو قرينة في الاماكن اجمع انتهى ومراعاة بالزكاة المشبهة بها
ما دام المال باقياً كما هو **قوله** تسقط بذلك المال بعد المحول
يعني سواء تمكن من الاداء او لا وقال الشافعي اذا تمكن من الاداء بعد المحول
ولم يؤد ضمن لتقرر الوجوب عليه بالتمكن فلم يبرأ بجزء بعد كفاية
دون العباد وصدقة الفطر والحج كمن لم يفعل حتى فات الوقت وكذا
ان الشرع علق الوجوب بقدره مبسرة وكما علق بقدره مبسرة لا يفي
بدونها **قوله** انفق على اقاربه بنية الزكاة جازاه في الوالدية زكاة
يقول اخيه او اخاه او عمه فاراد ان يعطيه الزكاة فان لم يعرض القاضي
عليه النفقة جاز لان التمليك من هو لا بصفة القرينة يتحقق من كل وجه
فيتحقق ركن الزكاة وان فرض زمانه ان لم يجتنب من نفقته جاز وان
كان يجتنب لا يجوز لان هذا اذا الواجب عن واجب غرائبي وفي جامع
البرازي قضى بنفقة ذي رحم محرم فكساه واطعمه ينوي به الزكاة
صح عند الثاني وفي الخاتمة رخص له اخ قضى القاضي عليه بنفقة فكساه
واطعمه ينوي به الزكاة يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقولنا لو
في الاطعام ظ الرواية انتهى ولا يخالف من المخالفة لما ذكره القاص
وفي شرح الوهبانية نقل عن الذخيرة اذا كان الرجل لغوا صبيتهما

فحل

فجعل كسوة ويطعمه ويديه ويحتسب ما يملك عنده من الزكاة
ولا شك ان الكسوة تجوز بطريق القيمة لان ما هو الزكاة وهو التملك
يتحقق فيها وفي المنقط وعليه الفتوى واما الطعام فمأيد فعد اليه
يجوز بطريق القيمة ايضا لما قلنا وما ياكله معه بطريق الاياحة
والتمكين فعلى قول الثاني يجوز بطريق القيمة ايضا وعلى قول محمد
لا يجوز وقد تقدم عن المنقطان الفتوى على قول محمد من عدم الاجزا
في الاطعام دون الكسوة فكان هو المعتمد لموافقة المتون **قوله**
وتحل الصدقة لمن له غلة عقار لا تكفيه وعماله سنة في البرازية له
غلة اذا ليسكنها ويواجرها او لا او يسكن بعضها وفصل الثاني عن
السكنى وهو يبلغ نصاباً يتعلق بهذا النصاب صدقة الفطر والاضحية
ونفقة الاقارب وحرمة اخذ الزكاة **قوله** يحلها عن نصاب عنده
اي يحل الشاة عن اربعين وتم المحول وعند تسعة وثلاثون ان
وقعها للفقير لا يشترطها مطلقاً يعني سواء كان ما دفعه قائماً
يد الفقير او غير قائم وانما لا يشترطها لانها وقعت فعلاً وان دفعها
الى الساعي اشترطها ان كان ما دفعه قائماً وان كان ما دفعه غير قائم
بان قسمها الساعي بين الفقراء منها من مال الزكاة عند الامام واي يوم
خلافاً لما ذكرنا في المصنف البحر اخرج كتاب الزكاة ان الافضل لصاحب
المال عدم التجهيل للاختلاف في التجهيل عند العلماء قال ولم اراه
انتهى **قوله** قد نضوا على ان الخروج من الخلاف منذ وباليه وهذه
المسئلة من ايراد هذا الاصل ويكفي في دعوى الافضلية دخولها تحت
هذا الاصل وان لم يرضوا عليها بخصوصها وح فلا داعي لقوله لم اراه
قوله ولو عجل زكاة تحمل السوايم بعد وجوده جاز لا قبله قال في
الخاتمة لو كان له خسر من ابل الحوامل فجعل شاتين عنها وعمائيه
بطونهما ثم نكحت خمساً قبل المحول اجزاء عملاً وان عجل عملاً محلاً في
السنة الثانية لا يجوز انتهى لانه لما عجل عملاً محلاً في الثانية لم يوجد
المحتمل عنه في سنة التجهيل وهو شرط وقد قد لم يجز عملاً محلاً في
الثانية وهو المراد من نفي الجواز وليس المراد نفي الجواز مطلقاً لظهور
انه يقع عملاً محلاً وقت التجهيل في المحول الثاني فهو يجهل زكاة
ما في ملكه بشئين لان المقيمين في الجنس الواحد لغوا وهذا لو كان

له الف درهم بيض والفسود فمحمل خمسة وعشرين عن البيض فذلك
 البيض قبل تمام الحول ثم ستر الحول لا زكاة عليه في السواد ويكون المخرج
 عنها وكذا عكسه قد روي بالهداك لانه لو عجز عن اخذ المالين ثم استحق
 المال الذي عجز عنه قبل الحول لم يكن المخرج عن الباقي وكذا لو استحق بعد
 الحول لان في الاستحقاق عجز الحول لم يكن المخرج عن الباقي كذا في التجرى لم
كتاب الصوم قوله نذر صوم لا بد فاكل الخ في المبتني نذر
 ان يصوم ابدا فنصف عن الصوم لا شغاله بالمعيشة لانه ان يفطر
 ويطعم لكل يوم نصف صاع من بر او صاعا من شعير فان لم يقدر على
 ذلك لعشرته يستغفر الله تعالى **قوله** فقدم بعد ما نواه تطوعا يوق
 عن النذر يعني اذا كان قد نذر قبل الزوال اما لو كان بعد فلا نفوت
 وقت النية قلت وحيث نذر ذلك اليوم عن النذر فمحل نذر صوم
 يوم اخرام كما هكذا زدت ثم رايتم المص في التجرد كما نفعه لوقال الله
 على ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلا ان ابدا فقدم ليلام يجب عليه
 شي لان اليوم اذا افترق به ما يختص بالنهار كالصوم براد به بياض النهار
 واذا كان كذلك لم يؤخذ الوقت الذي وجب فيه الصوم وهو النهار
 ولو قدم يوما قبل الزوال ولم ياكل صامه وان قدم قبل الزوال والاكل
 فيه او بعد الزوال ولم ياكل فيه صام ذلك اليوم في المستقبل ولا يصوم
 يومه ذلك لان المضاف الى الوقت عند وجود الوقت كالمرسل ولو
 ارسل كان الجواب هكذا انتهى ومنه يعلم جواب ما ترددت فيه **قوله**
 للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم وجب بايجابها **قوله** وكذا للزوج
 منعها عن الحج المتذورات لان وجوبه عليها كان بالتمام فلا يظهر ذلك
 في حق الزوج وضار فلا في حقه فجاز ان يمنعها منه كذا في شرح
 المحقق المالك **قوله** وتوقف المشايخ في منعها عن قضاء رمضان الوجه
 عدم المنع ان القضاء يجب بما وجب به لاداء الابن من جديد وهو الذي
 تقر في الاصول ووجه المنع ان ذلك اليوم غير متعين للقضاء
 بخصوصه فله منعها عند الاحتياج اليها **قوله** قال بعض اصحابنا لا
 بالاعتماد على قول المجتهدين في القضية الشرط عند نية وجوب الصوم
 والافطار روية الهداك ولا يؤخذ بقول المجتهدين وفي التهذيب على
 مذهب الشافعي ولا يجوز تقليد المجتهدين بحسابه لانه الصوم ولا

صوم

في الافطار

في الافطار وهذا يجوز للمجتهد ان يعمل بحسابه نفسه فيه فاذا اتفق
 اصحاب ابي حنيفة لا التاؤد واصحاب الشافعي انه لا اعتماد على
 قول المجتهدين في هذا **قوله** من صدق كاهنا او متخا اثم قيل لا يبعد
 ان يقال يجهل ان يكون المراد تصديقهما فيما يخبران عن الحوادث
 والكواين مما روي عن ان الاجتماعات والاتصالات العلوية تدرك
 عاجل حوادث معينة وكواين مخصوصة في العالم وهذا يسمى علم الاكابر
 وحكمه لا يصح وان ادعوا الجزم بها كفر او اصابوا بحمد الحساب مثلا
 ظهور الهداك في اليوم الفلاني ووقوع الحسوف الليلة الفلانية
 فانها امور حسابية مبنية على ارضاء واقعة فلا بد من ان يبي
 النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيده ما يجوز منه من تعلم قدر ما تعلم
 به مواقيت الصلاة والقبلة **قوله** اذا اكل او شرب ما يتغذي به
 الخ المسئلة مفيدة بما اذا اكل او شرب عمدا ليخرج به الناسي عن المحل
 والمكره ومفيدة بما اذا لم يؤخر في ذلك ما يسقط بها الحالومر مشيت في
 يوم الجمع او عاشوراء ونفسه خلا فالزفر وكذا لو مر من هو في الامم
 واختلف المشايخ فيما لو مر من يحرق نفسه والمختار عدم سقوطها
 كما لو سافر مكرها في طر الرواية وهو الصحيح وانفقت الروايات
 على عدم سقوطها فيما لو سافر طائعا يعني بعد ما افطر اما لو افطر
 بعد ما سافر لم يجز ثمة لافرق بين ان يتوب من الذل او النهار وفي النوا
 ان نوي من النهار مشرا اكل لم يكفر والاو القبح كذا في الكشف ولو
 اصبح غير ناول للصوم ثم اكل لم يكفر عنده وكفر عند ما ولو اكل بعد
 الزوال فلا كفارة عند اكل كذا في النظر ولم يذكر المص الفطر بالجماع
 وقد ذكر النسفي في الكفر فقا ومن جماع او جومع او اكل او شرب
 غذا او ذوا عمدا قضى وكفر قال الحدادي واختلف في معنى التعدي
 فقيل هو ما يميل اليه الطبع وينقض به شهوة البطن وقيل هو ما يعود
 نفسه الى اصلاح البدن واثم الخلاف يظهر فيما لو ابتلع لعمه اخوها
 من فيه يجب على الثاني الاول انتهى وفيه ان ما يعود الى اصلاح البدن
 يشمل الذوا فلا يكون التعريف جامعا فينبغي ان يراى ولا يكون ذوا
 ومما يمكن ان يخرج على الخلاف ما لو ابتلع ريق غيره لا يجب الكفارة
 للعياقة وقال الحدادي وغيره ان كان جسيما يجب قال في الدرر لوجه

در

معنى صلاح البدن فيه وجزم به العلامة النسخ في الكثرة مسائل
 شتى آخر الكتاب **قوله** لا الدماء في الفتاوى الظهيرية ولو كان
 دماءية القضا في الرواية دون الكفارة لانه مما يستقدر الطبع
 وفي بعض الروايات يلزمه القضا والكفارة انتهى منه يعلم ان
 حاشا الذي ذكره المصنف على خلاف الرواية والاكابر عيان الطهارة
 والشرع في عبارة المصنف يوم **قوله** الصوم في السفر افضل لان
 الصوم عزيمية والتأخير رخصة والاخذ بالعزيمة افضل قال بعض
 الفضلاء في نظر الحديث ليس من البر الصيام في السفر **قوله** الحديث
 محمول على ما اذا كان بقصر الصوم ويضعفه كما يدرك عليه سبب ورود
 الحديث وهو ما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان في سفر
 فزاي رجلا قد ظلم عليه فقال ما هذا قالوا صائم فقال عليه السلام
 ليس من البر الصيام في السفر **قوله** الا اذا خاف على نفسه اي ان يجرد
 الصوم ويضعفه فانه يكون مكروها كما في النهي وانما كان الصوم
 افضل ان لم يقصر لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ولان رمضان
 افضل الوقتين فكان اذا فيه اوى ولا يرد علينا القصر في الصلاة
 فانه واجب حتى يام بالامام لان القصر هو العزيمة وتسميته له
 رخصة استقاط مجاز وقول صاحب البيان ان القصر افضل لا يخلو
 عن نظر **قوله** او كان له رخصة لم يتركوا معية الزاد واختاروا القصر
 اي اختاروا الكمال او عامتهم كما في الخلاصة والظهيرية لان ضرر المال
 كضرر البدن **قوله** صوم يوم الشك مكروه الشك اشتواط في ادراك
 من النفي والاشكالات وموجبه هنا عدم من اما ان يعلم هناك
 رمضان او هلال شعبان فاحلت عدته ولم يره هلال رمضان لان
 الشهر ليس الظاهر ان يكون ثلاثين بل يكون تسعة وعشرين كما يكون
 ثلاثين فتستوي هاتان الحالان بالنسبة اليه كما يعطيه الحديث
 المعروف فاستوي الحالان في الثلاثين انه من المشكوك او المستبعد
 اذا كان غيم فيكون مشكوكا بخلاف ما اذا لم يكن لانه لو كان المستبعد لروي
 عند التزاي فلما لم يركن الظاهر المشكوك ثلاثون فكون هذا اليوم
 منه غير مشكوك في ذلك كذا ذكره الكروان في البداه ان كونه ثلاثين
 هو الاصل والنقصان عارض ولهذا وجب على المريض الذي افطر رمضان

فصل ثلاثين

فصلا ثلاثين يوما اذا لم يعلم صوم اهل بيته فلو كانا على التوايل من
 الزايد بالشك لان ظهور كونه كاملا ما هو عند القضا عارض الغيم
 فلا قال المصنف في الخبر ان يقال الاصل الصحو والغيم عارض ولا
 عبارة به قبل تحقيقه وهم انما ذكروا التساوي عند تحقق الغيم انتهى
قوله عوي ان الاصل الصحو مطلقا ممنوعة بل ينبغي ان يقال ان كان
 الزمان صيفا او ربيعا فالاصل الصحو والغيم عارض وان كان شتا
 او خريفا فالاصل الغيم والصحو عارض بخصوصا في البلاد الرومية
 وما المحقق بها فليست اقل وقوله مكروه يعني تحريما ان جزم بكونه من رمضان
 للتشبه به في هذا الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه حمل حديث النهي
 عن التقدير بصوم يوم او يومين وان جزم بكونه من واجب فهو مكروه
 كراهة تارة التي ترجعها خلاف الاولى لان النهي عن التقدير خاص
 بصوم رمضان لكن كره لصورة النهي المحمول على رمضان فان ظهر
 انه من رمضان اجزاء عندنا عرف ان كان مقبلا والاجزاء عن الذي هو
 كما لو ظهر انه من شعبان على الاصح **قوله** الا اذا نوي تطوعا يعني فلا يكون
 مكروها اتفاقا انما الخلاف في استحبابه ان لم يوافق صومه والافضل
 ان يتلوه ولا يكمل ما لم يتقارب استصاف النهار فان تقارب ولم
 يتبين الحال اختلفوا فيه فقلل الافضل صومه وقيل فطره وعامة المشايخ
 على انه ينبغي للقضا والمفتين ان يقوموا تطوعا ويقضوا بذلك
 خاصتهم ويقضوا العامة بالا قطار وكان محمد بن سلمة وابو حنيفة
 الفطر الحوط لانهم اجمعوا انه لا اثم عليه لو افطر واختلفوا في الصوم
 قال بعضهم بكرة ويأثم كذا في الفتاوى الظهيرية **قوله** او واجبا اخر
 على الصحيح يعني فلا يكون مكروها قال في الترخاينة نقل عن
 التهذيب ان صوم الشك عن واجبا غير مكروه على الصحيح وما هنا
 مخالفا لما ذكره المصنف في تحريمه من انه مكروه تارة وان يمكن ان يوفق بان
 المنفي هنا كراهة التحريم وح لا مخالفة **قوله** والافضل فطره الا اذا
 وافق صوما كان يفومه فيكون الصوم مستحبا ويجزئه ان كان من رمضان
 والا فهو تطوع غير مضنون بالافساد لانه في معنى المظنون وتفسيره
 الموافقة ان كان يقصد صيام يوم الجمعة او الخميس او الاثنين فوافقه
 صوم يوم الشك وكذا اذا صام شعبان كله او نصفه الاخير او عشرة من

ن

اخره او ثلاثة من اخره وهذا القول عليه الصلاة والسلام لا يتقدموا
صوم رمضان يتومر ولا يؤمن الا ان يكون صوم يتومر رجب فليصوم
ذلك الصوم **قوله** او كان مفتيا المراد انه يصوم من يمكن من ضبط نفسه
عن الاحتجاج في البنية وملاحظة كونه عن الفرض ان كان عد من رمضان
ولهذا قالوا ويفتون بالصوم خاصتهم واما اذا اردوا ان كان في اصلا
كان ينوي ان يصوم عن رمضان ان كان رمضان ولا فليصوم
وهذه غير صحيحة وفي الفتاوى الظهيرية وعن محمد بن يحيى ان يعزم
ليلة يوم الشك على انه ان كان من رمضان فليصوم بتمام وهذا مذهب
اصحابنا انتهى وان ردد في وصفها فله صورتان احدهما ما اذا انوي
ان يصوم عن رمضان ان كان غدا منه والافق واجب اخر وهو مكره
لتردده بين مكرهين فان ظهر من رمضان اجزاء عنه والا كان تطوعا
غير مضمون بالافساد ولا يكون عن الواجب لعدم الجزم به والثانية
اذا انوي ان يصوم عن رمضان ان كان غدا منه ولا يقطع فهو مكره لنية
الفرض من وجه فان ظهر انه من اجزاء ولا يقطع غير مضمون بالافساد
لدخول الاستقاط في غرضه من وجه **قوله** لا يصوم العبد والامة والمدر
وامر الولد تطوعا الا باذن المولى يعني ان صوم هؤلاء مكره والمولى ان
يفطرهم كما في الظهيرية **قوله** لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج
فان صامت بغير اذنه كره له اذ ذلك وكذا ان يفطرها قال في الفتاوى
الظهيرية ويكره للعبد والامير والمرأة ان يتطوع بالصوم الا
ان ياذن من له الحق فيه ومن له الحق ان يفطر انتهى قيد في المخط
وغیره الكراهة في حق المرأة بما اذا كان الصوم يصير بالزوج اما اذا كان
لا يصير بان كان صائما او مرضيا فان لها الصوم وليس له المنع
بخلاف العبد ولو مدبرا والامة ولو اقر ولد فليس لهم التطوع بلا
اذن وان لم يصير لان منافعهم مملوكة للمولى بخلاف الزوج وفي
الجمانية لا يصوم المملوك تطوعا الا باذن المولى الا اذا كان غائبا
ولا ضرر عليه في ذلك وفيها الواحرمات المرأة تطوعا بغير اذنه كان له ان
يحلها وكذا الاجن اذا كان يصير بالمدرمة وكذلك في الصلاة قال الم
في البحر واطلاق الظهيرية في العبد والمرأة اظهر لان الصوم يصير
بيد المرأة ويمن لها وان لم يكن له ان يطأها ومنافع العبد مملوكة

المولى ولو كان غائبا قال في النهر وعندي ان احواله المنع على الضرر
وعنده على عدمه او لي للقطع بان صوم يوم لا يضرها فلم يبق الا المنع
من وطئها وذلك اضرار به فاذا انتهى بان كان مرضيا او مسافرا اجازته
قوله وعلى هذا يجب ان يفصل فيقال ان صامت يوما واحدا لا يكره
وليس له منها وان صامت يومين فاكش يكره وله منها **قوله** او كان
مسافرا عطف على ما بقى باعتبار المعنى والتقدير الا اذا كان لها
او كان مسافرا **قوله** لا يكره النذر الا اذا كان طاعة لم ينقطع بعضهم ان
وعليه جرى في الفتح كانه استغنى بالثالث اذ قولهم من جنسه والحب
يفيد ان المنذور غير الواجب وزاد بعضهم ان لا يكون مستحسنا لكون
فالنذر صوم امر او اعتكاف شهر مضى لم يصح نذره قال في النهاية
بعد ذكر شروط النذر الا اذا قام الدليل على خلافه وانما قال ذلك
ليلا يرد النذر بالحج ماشيا والاعتكاف واعتاق الرقبة فان النذر
بها صحيح مع ان الحج بصفة المشي غير واجب وكذا الاعتكاف ونفس
الاعتاق من غير مباشرة سبب موجب له وفيه نظر بل ما يصح النذر
بها لان من جنسها واجبا اما الحج فلما استرح به الشارع من ان اهل
مكة ومن قولها لا يشترط في حقهم الرخصة بل يجب المشي على القادم منهم
واما الاعتكاف فلا تقع العقدة الاخير في الصلاة فرض وهو ليس بالاعتكاف
واما الاعتاق فلا من جنسه واجبا وهو الاعتاق في التجارة واما
كونه من غير سبب فليس مرادا كذا في البحر وجعل بعض المتأخرين
جنس الواجب الاعتكاف الوقوف بعرفة لان الجنس واللبس وقوف
كذا في النهر بقي ان يقال نذر الوقف يصح وليس من جنسه واجب
وما قيل من جنسه واجب وهو ان يجب على الامام ان يقف مسجدانه
مسجدا من بيت مال المسلمين فان لم يكن في بيت مال المسلمين شيء
فعلى المسلمين كما في الفتح فية نظر منسبة الى الامام فانه لا يملك
ما في بيت مال المسلمين حتى يصح وقفه بل ذلك اضرار والارصاد
غير الوقف **قوله** وكان من جنسه واجب على القيمين **قوله** او كان
مستحسنا على واجب كما في معراج الدررية وخ لا حاجة الى ان يقال
ينبغي ان لا يجب الاعتكاف بالنذر لانه انما يجب بالنذر ما كان من
جنسه واجب تعالى اما اذا لم يكن فلا يصح كالاعتكاف فانه ليس من

في

ف

ف

جنسه واجب واجبة تعالى ولا حاجة الي ما تكلف من الجواب بان
من جنسه واجب وهو البت بعرفة يوم عرفة وهو الوقت ف او
البت في القعدة الاخيرة لانه وان لم يكن من جنسه واجب لكنه يستل
على الواجب وهو الصوم لانه شرط صحته اذا كان مندورا وقوله على
التعيين ينظر ما المراد به هل المراد به ان يكون واجبا عينيا لا كفاية
او المراد به ان يكون واجبا غير مختص فيه ويجوز ذلك **قوله** فلا يصح
النذر بالمعاصي هذا بظاهره معناه لقولهم بعامة نذر صوم يوم
النحر فيجب ان تراد كون المعصية باعتبار نفسه كالنذر بان تأمر
النحر فلا يلزمه الوقاية لكنه ينبغي موجبا للكفاية بخلاف النذر
بالطاعة حيث لا يكون مينا الا بالنية على ما عليه الفتوى ولو فعل
المعصية المخالفة عليها انحلت وامر ان نذر صوم يوم النحر صحيح
غير انه يفطر ويقضي وذلك انه نذر بصوم مشروع والهي لغزير وهو
ترك الحاجة دعوة الله تعالى فتصح في ط الرواية وروي الثاني عن الامام
عدم القامحة وبه قال من كذا في النهر **قوله** ولو نذر عيادة المريض لم
يلزمه في المشهور وهو ط الرواية قال في المبسوط ثم النذر انما يصح
انما كان قربة مقصودة ولا يصح بما ليس بقربة ومما فيه معنى القربة
وليس بعبادة مقصودة بنفسها كتشجيع الجبارة وعبادة المريض
لا يصح التزامه بالنذر الا في رواية عن الامام قال ان نذر ان يعود
مريض اليوم صح نذره وان نذر ان يعود فلا يلزمه شيء لان عيادة
المريض قربة شرعا وعبادة فلا يكون بعينه لا يكون فيه معنى القربة مقصودا
لنادر بل معنى مراعاة حق فلان فلا يصح التزامه بالنذر وفي ط الرواية
قال عيادة المريض وتشجيع الجبارة وان فيه معنى حق الله تعالى المقصود
حق المريض والتمت والنادر بنذره انما يلزمه ما كان حق الله تعالى في
مقصود انتهى في المشكاة عن زيد بن ارقم عادي النبي صلى الله عليه وسلم
من وصح كان يعني رواه احمد وابوداود وقال صاحب الارهاقية فيه
استحباب العيادة وان لم تكن المريض نحو فاك الصداق وجمع الضرس
وفيه بيان ان ذلك عيادة حتى يجوز بذلك اجرها ويحتمل به في اليقين
ويختلفا في الشبهة كذا في مجموعة العلوم كمال الام المروي عن
المولى سعد الدين التفتازاني **قوله** ولو نذر التسبيحات عقيب

الصلوات لم يلزمه تقريه على قوله من جنسه واجب **قوله** الروح اذا
اذن لزوجه في الاعتكاف ثم في الفتاوى الظهيرية ولا بأس للمأكل
ان يعتكف باذن سيده والمراد باذن زوجته لان الامتناع لمحضها
وكان للمولى ان يمنعه وليس للزوج ان يمنعه فان منعها لا يصح
منعه اياها ولكن المولى يكون مستبها بالمنع بعد الاذن يجوز المنع
والنهي في العند بعد الاذن ولم يجوز في حق المرأة وجه الفرق بينهما
وهي ان لما اذن لها فقد ملكتها متفعة نفسها فتلك ولا يصح
نهيها بعد ذلك بخلاف المأكل لانه ليس من اهل التملك فتصح نهيها
ولم يكاتب ان يعتكف بدون اذن المولى لانه صار حرا بالكتابة
ولهذا لا يملك المولى منعها من الخروج وتورده راد من هذا الشفط
لا يشترط الجعل ولو غصبه غاصب لا يضمن ولو كان المكاتب صديقا
قوله اذا دعاه واحد من اخوانه في قال في التوير ولا يفطر في صوم الفطر
بلا عذر في رواية والضيافة عذر ان كان صاحبها لا يرضى بمجرى صوم
ويتأذى بترك الاططار انتهى وط الرواية انه ليس له الفطر الا امر عذر
وصححه في المخط لكن رواية الفطر بعذر عذر راجح من جهة الدليل لانه
اختارها المحقق في الفتح وقال ان الدلالة تطافرت عليها ثم اختلف
المشايع على ط الرواية هذا الضيافة عذر او لا قبل نعم وقبل او قبل عذر
قبل الزوال لا بعد الا اذا كان في عدم الفطر بعد عقوق لاحد الوالد
لا غيرهما حتى لو اختلف عليه رخص بالطلاق الثلاث ليفطر لا يفطر
وقيل ان كان صاحب الطعام يرضى بمجرى حضوره وان لم ياكل الايام الفطر
وان كان يتأذى بذلك يفطر كذا في الفتح ولم يصح شيئا كما ترى وفي
الفتاوى الظهيرية قالوا التصحيح من المذهب انه ينظر في ذلك ان كان
صاحب الدعوى ممن يرضى بمجرى حضوره ولا يتأذى بترك الاططار
لا يفطر وقال شمس الائمة المصنوع احسن ما قيل في هذا الباب ان
كان يثق من نفسه القضا يفطر فعلا لا الذي عن اخيه المسلم وان
كان لا يثق لا يفطر وان كان في ترك الاططار اذي اخيه المسلم وفي مسألة
اليمن يجب ان يكون الجواب على هذا الفصل انتهى وفي الزاوية
لو اختلف بطلاق امراته ان لم يفطران بطلاقا فطر وان قضا لا الاعتنا
على انه يفطر فيهما ولا يجتهدوا اذا قلنا بان الضيافة عذر في التطوع

ين

د

يكون مذكرا في حق الضيف والمضيف كذلك شرح الوقاية قال العلامة
 القسستاني لكن لم توجد رواية المضيف والضيف جميعا وليس المراد
 خصوص اية القرابة بل ما هو عام ليشمل اخوة الصداقة وهذا التحريم
 يعلم ما في كلام المصنف من المبالغة حيث لم يقيد الصوم بالبقاء ولم يقيد
 الفطر بما قبل الزوال **قوله** الا اذا كان صائما عن قضاء رمضان اي فلو
 لم يفطر لان له حكم رمضان كما في الفتاوى الظهيرية ولهذا لا يفطر
 لو خالف دخل عليه بالطلاق ليفطر كما في المحيط وظ اقتصاره على
 استئنا قضاء رمضان انه لا يكره الفطر في صوم الكفارة والسبب في
 الضافة وهو رواية عن ابي يوسف قال العلامة القسستاني في
 النفاقة عند قوله ويفطر النفل بعد رخصة في الكلام اشارة الى
 ان غير النفل لا يفطر كما في المحيط وعن ابي يوسف ان صوم القضاء
 والكفارة والتندر يفطر انتهى وحيث مشى المصنف على هذه الرواية كان
 ينبغي له ان لا يستثنى قضاء رمضان لانه في فطره على هذه الرواية كما
 تقدم **قوله** سا في رمضان في الخاتمة المسألة اذا ذكر شيئا قد شبه
 في منزله فدخل فافطر ثم خرج فان عليه الكفارة قياسا لانه مقيم عند
 الاكل حيث رفض سفره بالعود الى منزله وما لقياس ما اذا انتهى قلت
 وتراد هذه المسألة التي قدم فيها القياس على الاحتسان وفي المحيط
 لو اراد المسافر ان يقيم في مضر او يدخل مضر كونه ان يفطر لانه اجتمع
 في اليوم المباح وهو السفر والمحرر وهو الإقامة فخرجنا المحرم احتياطا
قوله راي ضايحا باكل ما ساء بخبره اجماع في الخاتمة في بيان الفضل الرابع
 هذا عليه ان يخبره بذلك قالوا ان كان شابا يقدر على الاتمام بخبره
 يعني وجوبا وان كان شيخا ضعيفا لا يخبره لان الشيخ لا يقدر على الاتمام
 فيترك حتى ياكل ثم يخبره انتهى وفيها التام اذا شرب خسر صومه
 وليس هو كالناسي لان التام ذاهب العقد اذا خرج لم يترك ذبيحته به
 وتوكل ذبيحة من شئ التسمية انتهى **واقول** هذا التعديل غير مؤثر
 فيما ذكر من الفرق اذ المفسد وجد في كلاهما الا عن قصد والحق ان يقال
 ان حكم الناسي ثبت على خلاف القياس بالاثرة فلا يقاس عليه غيره
 ثم ان كلام القاضي خان ان شرب التام يفسد التفاق وليس كذلك
 بل خالف في ذلك زفر وقال لا يفسد صومه قياسا على الناسي كما في

عليه

شرف

شرح المجمع لان الملك قيد بالناسي لانه لو كان مخطئا او مكرها فاعلى
 القضاء خلافا للشافعي وحقيقة الخطا ان يقصد بالفعل غير المحل
 الذي يقصد به المجانية كما في مضمة تسري الى المحل والفرق بين صورة
 الخطا والنسيان هاتان المخطئ اكره للصوم غير قاصد للشرب والناسي
 عكسه كذا في البيانية وقد يكون غيره اكره للصوم وغير قاصد للشرب لكنه
 في حكم الناسي هاتان النهاية والمواخاة بالمخطئ بخلافه عند ما خلافا
 للمعتبر **قوله** المسافر يغيب مدقة فطره عن نفسه في قدر اختلاف
 الترجيح في هذه المسئلة فقبل المعتبر مكان الرأس المخرج عنه في الصحيح
 مراعاة لا يحجب الحكم في محله وجود سببه كذا في الفتح وصح في المحيط
 انه يؤدي حيث هو ولا يعتبر مكان الرأس لان الواجب في ذمة المولى
 حتى لو هلك العبد لم يسقط عنه وفي المستوط ما يوافق تعينه المحيط
 فكان هو المذهب قال في المضمرات وعلمه القوي واما في زكاة المال
 فالمعتبر مكانه الذي هو فيه في الروايات كلها **قوله** اذا شهد واحد
 بالهدال اجماع في الذبيرة الواحدة اذا شهد على هلال رمضان عند القاضي
 وقيل شهادة وامر الناس بالصوم فالتاموا ثلاثين يوما ثم هلال شوا
 قال ابو حنيفة والبوليوسف يصومون من الغد وان كان يوم الاحادي
 والثلاثين يعني يكونه خروجا من عبادة فيحمله فيه وقال محمد بن قيس
 وقال الخوافي هذا الاختلاف فيما لم يروه هلال شوا والتمام صحة
 فاما اذا كانت متقدمة فانهم يفطرون بلا خلاف واما اذا شهد على
 هلال رمضان شاهدان والتمام متقدمة يفطرون من الغد بالاتفاق
 وان كانت متقدمة فكذلك يفطرون اشار اليه في القدوري والمتقي
 وقيل في فوائد السعدي انهم لا يفطرون والاول اصح انتهى وفي التمهيد
 سئل عن محمد فقال ثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد وفي
 البيانية قول محمد اصح قال الشارح والاشبه ان يقال ان كانت السماء
 مصحبة لا يفطرون لظهور الغالب وان كانت متقدمة يفطرون لعدم
 ظهوره ولو ثبت برجلين افطروا وعن السعدي لا قال في الفتح
 ولو قيل ان قداما في القبح لا يفطرون وفي الغيم افطروا لا يبعد
قوله رمضان يقطع التسابع في حق المقيم يعني اذا كان عليه كفارة
 ظهر رمضان ثم اذ دخل رمضان فانه يقطع التسابع في حق المقيم اما

وقال القاضي خان اذا شهد واحد
 يوم فله ان ياكل ما ساء بخبره

في حق المسافر فلا تقدم تعين صومه عليه وفي كلام المصنف حذف الشهر
من رمضان وقد قيل بكذا منه شرعا واما حكم ذلك لغة فذاك القيل
الصفدي في مقدمة كتابه وفي الواقيات رايت بعض الفضلاء قد كتبوا
بعض الشهور بشهر كذا ونقصها لم يكتبوا فيه شهرا وطلبت الخاصة في
ذلك فلم اجدهم اتوا بشهر الامع شهر اوله يكون حرف ر او هو شهر
ربيع وشهر رجب وشهر رمضان ولم ادر العلة في ذلك ما هي ولا وجه
المناسبة لانه كان ينبغي ان تحذف لفظ شهر من هذه لانه يحتمل في ذلك
را ان انتهى **اقول** قد تعرضت للمسئلة من المتقدمين من رستويه فقال
في الكتاب المسمى الشهور كلها مذكورة الاجمالي وليس شي منها يضاف اليه شهر
الاشهر ربيع وشهر رمضان قال انه تعالى شهر رمضان الذي تترك فيه
القران وقال الراعي شهر ربيع ما ندون لوهم فما كان من اسمائها اسم الشهر
او صفة قامت مقام الاسم فهو الذي لم يميز ان تضاف الشهر اليه ولما يذكر
معناه كالمحرم انما معناه الشهر المحترم وهو من الاشهر المحرم وكسفه وهو
اسم معروف كزيد من قولهم صفر الانا اذا خلا وجهادي معرفة وليست
بصفة وهي من جنود الماء ورجب وهو اسم معروف مثل صفر من قولهم جرت
عظمته لانه من الاشهر المحرم وتعبان صفة بمثابة عطشان من التشتت
والتفرق وشوال صفة جرت مجرى الاسم وصارت معرفة وفيه تشو
الابل وذا القعدة صفة قامت مقام الشهر من القعود عن التصرف
كقولك هذا الرجل ذو القعدة فاذ احدثت الرجل قلت ذو القعدة وذا
الحجة ما حوذه من الحج واما الربيعان ورمضان فليست باسماء الاشهر
ولا صفات لانه لا بد من اضافة شهر كقولك شهر ربيع وشهر رمضان
انتهى ومنه يظهر لك علة ذكر الشهر مع رمضان والربيعين وان ذكر
الشهر لا بد منه معناه وان ذكر الشهر مع رجب خطا وان الصفة قد وهم
عند رجب فيما يضاف اليه الشهر وان ابن هشام قد وهم في جعل ذكر الشهر
معها جائزا لانه لا يخلو انما نقل ذلك عنه **من قال**
ان تحادي عشر شهر محادي في كلام الشهور لحن فبيح
ذكره الشهر وهو مع رمضان والربيعين غير الم يبيحوا
ولقد وابتعدوا واشتاتت لوك والعكس حكم صحيح
قال ذلك المحقق ابن هشام جاد منواه صوبت فبيح

قوله لا فرق بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة اي على العاقل
البالغ الغير المكره واما المكره فكان الامام يقول تلزمه الكفارة لان
انتشار الله اشارة الاختيار ثم رجع عنه وقال لا كفارة عليه وهو قولنا
لان انتشار الله غير مفسد وانما افسد صومه بالايلاج وهو كان
مكرها فيه كذا في شرح المجمع المذكور واما هي فان كانت عاقلة بالغة
غير مكرهة فعليه الكفارة وان كانت مكرهة او مجنونة فلا كفارة
عليها **قوله** المحتاج في الدين يوجب الكفارة على الاصح مقابل الاصح
ما روي الحسن عن الامام انه لا كفارة في الدين اعتبارا بالحد عند
فانه لم يجعل هذا الفعل حياية كاملة في ايجاب العقوبة التي تدرى
بالشبهات ووجه القول الاصح وهو رواية ابي يوسف عن الامام رحمه
الله تعالى النقضان في معنى الزنا من حيث لا يحصل فيه افساد الفرائض
ولا معتبر به في ايجاب الكفارة كخالف المعتزلة وفي القول بالحجة القيام
اذ اعمل على قوم لوط في شهر رمضان وجب عليه القضاء بالانقار والحج
انه يجب عليه الكفارة بالاتفاق لان الكفارة بالزنا انما وجبت لانه
قضا الشهوة على الحال وهذا المعنى موجود في اللواط فتجب الكفا
اما الحد انما وجب بالزنا وهذا المعنى مفقود هنا وهذا انما ياتي
على قول الامام ما عند ما يجب الحد والكفارة انتهى **قوله** طلع
الفجر فاكل الخ المسئلة في القيمة وعبارتها ان الفجر طالع فاكل
وكان كما ظن كفره قبل الكفارة عليه وهو الاصح انتهى وما ذكره المصنف
هنا مخالف لما ذكره في البحر من انه لو طلع الفجر والامام مع ذلك
ثم تبين صحة ظنه فعليه القضاء ولا كفارة لانه بيى الامر على الامام فلم
تعمل المجانية انتهى وفي لفظ اشارة الى يجوز الشتم والافطار بالبحر
وقيل لا يتجزي في الافطار والى انه لو شاك في الفجر فاكل لم يفسد صومه
لكن تركه مستحب اما لو شاك في الغروب ففي الكفارة خلاف تخالف المجمع
والى انه يستحب بقول عدل واحد وكذا يضرب الطبول واختلاف في
الدينك واما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل بالمشي وطه الجواب انه
لا ياتى به اذا كان عدلا صدقة كخالف الرازي والى انه لو افطار اهل الرضا
وصوم الطلح يوم الثلاثاء لما انه يوم العيد وقوله في لم يكن كذا
المسئلة كذا في شرح النقاية للعلامة القمياني **كتاب الحج**

ر
ة
ي
ق
طائين

قوله ولو اشترك محرمان في قتل صبي المحرم ثم تقربوا على ما قبله من
الأمم فكان حقه ان يذكر بالفاو وجه التقريب ان القتلان في حق
المحرم جزا القتل وهو متعذر وفي صبي المحرم جزا المحل وهو ليس متعذر
كرجلين قتلان لا يجب عليهما دية واحدة لانها بذلك المحل وعلى كل واحد
منهما كفارة لانها جزا القتل **قوله** كضمان حقوق العباد تظهر الحق
بمقتضى عبادته ولذلك كما اذا قتل رجلان رجلا وقد بينا قريبا **قوله**
جامع مزارا فعليه لكل مرة دم ثم ابيح شاة اطلق في الجماع فصار اذا
كان في القتل او الذبح اصح الروايتين عن الامام كقولهما لكان الجماع
كحاي الفصح واما اذا ترك او لم يترك او لم يذكر كونه او قدر الحشفة وفي
المعراج ولو استند خلت ذكر حمار او ذكر مقطوعا بفسد جثتها بالجماع
واما اذا كان عامدا او ناسيا جاهلا او عالما مختارا او مكرها رجلا
او امرأة ولا رجوع له على المذكرة كما ذكره الاستيعابي في حاي الفصح خلافا
بين ابي شجاع والقاضي ابي حازم في رجوع المرأة بالدم اذا اكرهها الزوج
على الجماع فقال الاول لا والشا في نعم فان المص في التجرؤ ان رجلا في رجوع
بموتة جثتها وشمل المحرم والعند لكن في البعد يلزمه الهدى وقضا المحرم بعد
العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال بواحد به بعد عتقه بخلاف
ما فيه الصوم فانه بواحد به في الحال ولا يجوز اطعام المولى عند الراجح
الا حصار فان المولى يبعث عنه لئلا يمتنع فاذ عتق فعليه حجة وعمره
وشمل المولى المحلل والمحرم ووطي المكلف وغيره كما صرح به في المحط
وضرر المولى الجي بان الصبي والمعتق يفسد جثتها بالجماع لكن لا دم
عليهما ومنا سلك من الضمان واذا اقام الصبي حتى فسد جثته لا يلزمه
شيء انتهى وهذا يظهر ضعف ما في الفصح من قوله ولو قال كان الزوج
صبيًا يجامع مثله فسد جثته اذ ونبه ولو كانت هي صبيته او محبوبة الغلس
الحكم انتهى فان هذا حكم يتعلق بعين الجماع وبالقدر لا بعدم الجماع
فلا ينعذر بالحكم المتعلق به لم يلزمها حكم الفساد لما فيه من الضرر
ويؤيده ان الفساد للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكلف وغيره
فكذلك الجماع **قوله** الا ان يكون في مجلس واحد فكيفه دم يعني سواء كان
الجماع لامرأة او نسوة اما اذا تعدد المجلس ولم يقصد رقص المحبة
انفسا لزمه دم اخر عند الامام وابي يوسف ولو نوى بالجماع الثاني فهو

الفساد

الفساد لا يلزمه بالثاني شي كما في الخائنة مع ان نية الرقص باطلة
لانه لا يخرج عنه الا بالاعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة الى قصد
واحد وهو تعجيل الاخلال كانت متحدة فكفاه دم واحد ولهذا نقى
في طر الرواية ان المحرم اذا جامع النساء ورفض احرامه واقام يقنع
ما يصنعه المحلل من الجماع والطيب وقتل الصبي عليه ان يعود كما
كان حراما ويلزمه دم واحد كما ذكره في المنسوط **قوله** لا يوكال من الهدايا
الا لثلاث يعني يجوز الاكل منها بل يشترط للاتباع الفعلي الثابت في
حجة الوداع على ما رواه مسلم من انه عليه الصلاة والسلام تحرى ثلاثا
وستين بدنة يبيده ويحرم على رضى الله عنه ما بقي من امر من كان بدنة
بيضع فجعل في قدر وطبخت فاكل من لحمها وشربا من مرقها ولا نه
دم رشك فيجوز منه الاكل كالا ضحية واسار بكلمة من الى انه يوكال
البعض منه والمستحب ان يفعل كحاي الاضحية وهو ان تصدق بالثلث
ويطعم الاغنياء الثلث وياكل ويدخر الثلث وافاد بقوله هدى
التطوع انه يبلغ المحرم اما اذا ذبحه قبل بلوغه فليس بهدي فلم يدخل
تحت قوله هدى ليحتاج الى استثنائه فلا يوكال منه والفرق بينهما
انه اذا لم يبلغ المحرم فالقرينة فيه بلا رافة وقد حصلت واذا لم يبلغ
فهو بالتصدق والاكل نيافته وافاد بالاستثنا انه لا يجوز الاكل
من بقيقة الهدايا كدما الكفارات كلها والتدوير هدى الاضداد
وكذا ما ليس بهدي كالتطوع اذا لم يبلغ المحرم وكذا لا يجوز للاغنياء ان
دم التدوير صدقة وكذا دم الكفارات لانه وجب تكفير الذنوب
وكذا دم الاضداد لو جرد التحلل والمخرج من الاحرام قبل اوانه كذا في
التجريد **قوله** الحج تطوعا افضل من الصدقة الساقلة قال بعض الفقهاء
اطلق العبارة ولعل المراد ان الحج افضل من الصدقة بقدر الدرهم
التي تنفق في الحج واما افضلته بالنسبة الى الصدقة ولو باموال
عظيمة مما بلغت فيحتاج الى دليل يخصه كما لا يخفى انتهى **قوله** ما رقا
بعض الفضل مستفاد من كلام الترمذي في جامع حيث قال الصدقة
افضل من الحج تطوعا كذا روى عن الامام تكميلا في وعرف المسئلة افنى
بان الحج افضل ومراة انه لو حج لقلا والنق الفاضل ولو تصدق بمائة الف
على المحتاج فهو افضل لان تكون صدقة فليس افضل من النفاق الف

نب

في سبيل الله تعالى في المشقة في الحج لما كانت غايته الى المال والمدن
 جنينا ففضل في المختار على الصدقة انتهى وفي الولو الحجة المختار ان
 الصدقة افضل لان الصدقة تطوعا يعود نفعها على غيره والحج لا
قوله الشيء بالشيء يذكر وحمل النظر على الظاهر لا يستكره كرهني في
 فضيلة الصدقة الشافعية على الحج التطوع ما ذكره الشيخ محي الدين
 ابن عربي في كتاب المسامرات بسنده الى عبد الله بن المبارك قال كان
 بعض المتقدمين قد حجت الى الحج فحدث انه ورى الحاج في بعض
 السنين الى بغداد فعزمت على الخروج معهم الى الحج فاشدت في كفي
 حصى حامية دينار وخرجت الى السوق اشترى اليه الحج فبينما انا في
 الطريق عارضني امرأة فقالت يرحمك الله ابني امرأة شريفة وثيابة
 عراة واليوم الرابع ما اكلمنا شيئا قال فوقع كلامها في قلبي فطهرت
 الخمسمائة دينار في طرف ازارها وقلت عودي الى بيتك فاستعيني
 بهذه الثمن على وقتك فحدثت الله وارضيت وترع الله من قلبي
 خلاوة الخروج في تلك السنة وخروج الناس في حجا وعادوا فقلت اخرج
 للقاصد قاصدا والسلام عليهم فخرجت فجمعت كل ما القيت صدقة فقلت
 عليه وقلت قبل الله بحجك وشكر سعيك يقول لي قبل الله بحجك فقال
 علي ذلك فلما كان الليل كنت قرأت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام
 يقول لي يا فلان لا تتجرب من تهيئة الناس لك بالحج اغتت مله وفا
 واعنت ضعيفا فبينما انت الله فخلق من صورتك ملكا فهو بحجك
 كل عام فان شئت بحج وان شئت لا بحج **قوله** يكره الحج على الحجا وقال
 المم في البحر ركوب الحجا افضل يعني لان النفقة فيه اكثر ويكره الحج
 على الحجار والطان الكراهة تنهية بدليل افضلية ما قبله والشي
 افضل من طيقه ولا يسمى خلفه واما حجة عليه الصلاة والسلام
 والجامع القدرة على المشي فانه كان القدرة فكانت الحاجة داعية
 الى ظهور ليرة الناس انتهى لكره في منية المضاي ان الحج زكيا افضل
 مطلقا وعليه الفتوى انتهى **قوله** بنا الرباط بحيث ينضم به المسلمون
 افضل من الحجة الثانية **اقول** لعل وجهه ان بنا الرباط يعود نفعه على
 غيره والحجة الثانية يعود نفعها اليه **قوله** اذا كان الغالب السلامة
 على الطريق احرى على المحتاج في الطريق والمراد بالسلامة الامن قبل

قال

لونه

هو شرط لوجوب الحج وهو مروي عن الامام لان الاستطاعة منفية
 بدون الامن وقيل هو شرط لادائه لانه عليه الصلاة والسلام فسر الاستطاعة
 بالزاد والراحلة لا غير وفائدة الخلاف تظهر في وجوب الانصاف على
 القول الاول لا يجب وعلى الثاني يجب قال ابو بكر الاسكاف **القول**
 الحج فريضة في زمانها قاله في سنة ست وعشرين وثلاث مائة وقال ابو
 القاسم القصار البادية عندي في الحرب وقال ابو الحسن ان كان الغالب
 في الطريق السلامة يجب والا فلا وعليه الاعتماد قال في الفتح والذي
 يظهر ان يعتبر مع السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب الخوف على
 القلوب من المحاربين لوقع النهب والغلبة منهم مرارا او سمعوا ان
 طائفة تعرضت للطريق ولهم شوكة والناس مستضعفون عنهم
 لا يجب ان يمتنع في سقوط الحج اذا لم يكن بد من ركوب البحر
 فقيل البحر يمنع الوجوب وقال الكرماني ان كان الغالب في البحر
 السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وهو الاصح
 وحيث يكون والفرات واليل انهار لا يجازيها الحديث سبحانه وجهها
 والفرات والشكل كل من انهار الحجة كذا في البحر **قال عيسى** الارماني
 بري بيلاد الرور سيحان سايحان **وبالشام** يليق جازيا يهرسيحون
 ويلقي بارض السرس سيحان جازيا **وفي ارض** يلح قد جري يهرسيحون
 وفي الصحاح سيحان يهر بالشام وسيحون يهر بالصند وزاد في
 الصحاح وساحين يهر بالهضرة انتهى وقد استفيد مما ذكرنا ان
 سيحان وحيحان المذكورين في الحديث غير سيحون وحيحون اللذان
 ذكرهما المص في حجة وان كل منهما يهر لا يجزا **قوله** اذا لم يكن الا مستغنى
 اخ مسئلة مبتداه ليست في المسئلة التي قبلها بل يقتضاهما
 لتقيدها بما اذا كان الاب مستغنيا عن خدمته قال في البرازية اراد
 الخروج الى الحج وكرهه احد ابويه ان استغنى عن خدمته لا يكره الخروج
 وان احتاج واحدا منهما انتهى ومنه يعلم ان المراد بعدم في كلام المص
 كراهة التخيير لا الحرام المطلق وان الامر كالب وفي البرازية واذا
 كان الاب امر وصيحه الوجه للاب ان يمدعه عن الخروج حتى يلقى
 واذا كان الطريق محفوا قال ان يمدعه وان التخي **قوله** وعن ابن المسيب
 كان اذا دخل العشر احرى كان سعيد بن المسيب اذا دخل العشر

عة

ن

ين

ج
المحل

الاخر من ذي الحجة لا يقام اظافيره ولا يأخذ من شعر راسه تشبها
ما لحاج واليه ذهب الامام المبحر في فضل لكن بشرط ان يصحح او
يصحح عنه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر المقصود من هذا الرقعة
ابن الم - بان قلم الاظافير والاخذ من شعر الراس سنة والسنة تؤخر
قوله وبه اخذ الفقيه اي بقول عنده بن المبارك اخذ الفقيه بالابن
قوله تخصيصه بالذكر يؤهم ان غير الفقيه اي الذي لم يأخذ به
وهو محل نظر وفي ترتيب المسقط قد ورد الحديث انه لا يحلق ولا
يقام اظفاره ولا يأخذ من شعر راسه اذا اراد ان يصحح يعني الاول
ذلك لكن لا يجب تأخيرها وقال ابن المبارك السنة لا تؤخر وبه
أخذ الفقيه قال المم يعني صاحب المسقط وان عمل فهو افضل ليعظم
للخير ولا يجب ترك الحلق **قوله** اذا كان وقت خروج اهل البلد قيد
في قوله فعليه الحج **قوله** قال ابو حنيفة والبولس لا يجوز له الحج خلاف
ليحمد قال نعم الفضل لعله مبني على اشتراط كون النفقة او الرزق
من المال كما يفهمه كلام السخاوي في مناسكه **قوله** ليس عدم الاجزا
مبني على هذا في البصر ان اشتراطهم كون النفقة او اكثرها من
مال الامر للاختلاف عن التبرع لا مطلقا فانه لو انفق الاكثر او الكل من
مال نفسه وفي المال المدفوع اليه وقابحته رجع به فيه اذ قد يتبالي
بالانفاق من مال نفسه لبعض الحاجة ولا يكون المال خاصا فيجوز
ذلك كله الوصي والوكيل يشترى لليتيم والموكل ولو على الثمن من مال نفسه
فانه يرجع به في مال اليتيم والموكل انتهى لكن ما ذكره المم هنا من عدم
الاجزاء مخالفا لما ذكره في السفر في باب الحج عن الغير حيث قال ولو تجر
في المال ثم حج بماله فالاصح انها عن الميت ويتصدق بالرجح كما لو
خلفها بذراهم حتى صار ضامنا ثم حج بماله انه يحلط الذراهم
بالنفقة مع الرقعة للعرف كذا في المحيط **قوله** المحرم من لا يجوز له
نكاحها اربعة النهر المحرم هنا يعني في كتاب الحج الزوج ومن لا يجوز له
نكاحها على التابيد بنسب او رضاع او غيره لان المقصود من المحرم
الحفظ والزواج يحفظها ووجوبها في كتاب الزوج **قوله** الا الصبي فانه ان
الصبي يشبه المراهق وقد صرح في السراج بان الصبي المراهق كالبالغ
فالتم اطلاقه في محل التقيد وهو غير سديد **قوله** الا القاسق والمبوس

يعلم

يعلم منه ان الكافي يكون محرما بجملة المسئلة وقال الامام احمد لا يكون
محرما لانه لا يؤمن ان يفتنها اذا غلب بها كافي فتح الباري **قوله**
اذ لم يكن القاسق محرما للخشية عليها من فسقه فافهم ان لا يكون
الكافي محرما لها خشية ان يفتنها عن دين الاسلام اذا غلب بها
فليست **قوله** المأمور بالحج له ان يؤخر عن السنة الاولى في قوله كما
في الحائية وعبارتها اذا دفع الوصي المال الى رجل يجمع من الميت في
هذه السنة فافهم واخر الحج وجمع من قابل جاز عن الميت ولا يكون
ضامنا ما لم الميت لان ذكر السنة للاستحجال دون القيد كما لو
وكل رجلا بان يعتق عبده غدا او يبيع غدا فاعتق او باع بعد غدا
جاز **قوله** والصحيح وقوعه عن الامر وهو الرقعة من اصحابنا
كما في الهداية وفي المذهب كما في المنسوط وهو الصحيح كما في
كثير من الكتب وذهب جماعة المتأخرين كما في الكشف الى ان الحج
يقع عن المأمور وللامرئ ثواب النفقة قالوا وهو رواية عن محمد
وهو اختلاف لا ممة لانه لا ينفقوا ان الفرض تسقط عن الامر
لاقامة الانفاق مقام الافعال في حق سقوطها ولا يسقط عن المأمور
ولا بد ان يتوبه عن الامر وهو دليل المذهب وانه يشترط اهلية التا
لصحة الافعال حتى لو امر ذميا لا يجوز وهو دليل القول الضعيف
قال المم في السفر لو امر من صرح بالتمرة وقد يقال انها تظهر
في من خلف ان لا يحج فعلى المذهب اذ حج عن غيره لا يحج وعلى
القول الضعيف يحج ان يقال ان العرف انه حج وان وقع عن
غيره فيحج اتفاقا انتهى وهذا اي وقوع الحج عن الامر في حج
الفرض اما في السفر فيقع عن المأمور ويصير الثواب للامر كما في شرح
الوهبانية وفيه تمام **قوله** وللوصي عند الاطلاق اربعة فتح القدير
لو اوصى ان حج عنه ولم يرد على ذلك كان للوصي ان يحج بنفسه انتهى
وهذا بخلاف ما لو اوصى الميت بالحج فتمتع الوارث او الوصي فانه
لا يجوز كما سيأتي **قوله** الا اذا قال ادفع المال لمن يحج عني فانه لا يجوز
لانه ان حج بنفسه **قوله** او كان الوصي وارثا في الحج الا ان يكون وارثا
او دفعه الى المال لو ارث فانه لا يجوز الا ان يجبر الورثة وهم كبار
لان هذا كما التبرع بالمال فلا يصح للوارث الا باجارة الباقين امة

يب

قوله فيوقف على اجازتهم حق العبارة ان يقول ولا يجوز الا باجازه
 الورثة **قوله** الا اذا اتخذ مكة دارا اي فانها تسقط والظاهر ان اذا
 بعد نية اتخاذها دارا تعود كذا قيل **والصواب** ان يقال فانها
 لا تعود بعزمه على الخروج فان المستثنى منه العود بعد التسقوط لا بعد
 التسقوط قال المصنف في البحر بعد كلام قلوا توطن مكة بعد الفراغ فان
 كان لا يتطار القافلة فتفقته في مال الميت والافرن مال نفسه وما
 ذكره المشايخ من انه اذا توطن خمسة عشر يوما فتفقته عليه فمحمول
 على ما اذا كان لغرض عذر وهو عدم خروج القافلة وكذا ما ذكره بعضهم
 من اعتبار ثلاثة ايام واذا اصارت نفقته عليه بعد خروجها من هذا
 لانه ان يرجع رجعته نفقته في مال الميت لانه كان استحق نفقة الرجوع
 في مال وهو كانتا شرة اذا عادت الى المنزل والمصارب اذا اقامت
 ببلده او بلدة اخرى خمسة عشر يوما لحاجة نفسه وفي البديع هذا
 اذا لم يتخذ مكة دارا فاما اذا اتخذها مكاذا لا تعود النفقة بالاختلاف
 انتهى فاما لم يعد بالعود بالفعل فبالعزم على الخروج اولي ان لا تعود
 وبه يظهر ان قول هذا القائل في تقرير عبارة المصنف اي فانها تسقط والظاهر
 عود النفقة اذا سافر بعد اتخاذها دارا قريبة بلامرية وفي فتح القدر
 ولو اجم رطلان اقام بمكة جاز لان الفرض صار مودي والافضل ان يجمع
 ثم يعود الى اهله **قوله** ونفقة خادم المأمور عليه اي على الامراء
 في البرازية والمأمور بالجمع اذا استأجر خادما والمحال ان مثله ممن يجز
 نفسه كذا في النسخ والصواب اسقاط الاول او حذف المفعول
 وبنا الفعل للمجهول وقالوا انه ان يشترى حمارا يركبه وذكر الوالي
 انه مكروه والجملة افضل لان النفقة فيه اكثر وقد تقدم **قوله**
 وان لغرض قضاء اللادن بذلك دلالة اي وان كان الاتفاق بغرض
 قال قاضي خان لانه لما امره بالجمع فقد امره بان يتفق عنه انتهى وفي
 بعض النسخ وان لغرض نص اللادن بذلك **قوله** المأمور اذا اشك
 مونة الكراويج مائتا المسئلة مذكورة في الواقعات وعبارتها
 المأمور بالجمع اذا اجم مائتا فانما هو من نفسه وهو صامم بالنفقة لان الجمع
 المعروف بالزاد والرا حلة فانصرف الوصية انتهى وهذا بخلاف
 ما لو اوصي بان يعطي بعبده هذا رطلان ليجع عنه فدفع الى رجل فأكراه

اليه

البحر

الرجل فانفق الكراويج نفسه في الطريق وجمع مائتا جاز عن الميت
 استخسانا وان خالف امره وصححه في المحيط وقال صاحب الفتاوى
 هو المختار وهذه المسئلة خرجت عن الاصل للضرورة فان اصل ان
 المأمور بالجمع اذا اجم مائتا فانما يكون مخالفا كذا في البحر **قوله**
 الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد بصدقه لان سبب الضمان قد ظهر فلا
 يصدق في دفعه الا بظاهر يدك على صدقة **قوله** واذا ادعى انه حج
 وكذب بالقول له يعني لو اختلفا فقال حججت وكذبه الامركان
 القول للمأمور مع يمينه لانه يدعي الخروج عن عهدة ما هو امانة
 في يده **قوله** الا اذا كان مديون الميت وقد امره بالانفاق يعني فلا يصدق
 الا بيمينه لانه يدعي قضا الدين قال المصنف في البحر هكذا في كثير من
 الكتب وفي خزنة الاجمل القول له مع يمينه الا ان يكون للورثة مطالبة
 بدين من الميت فانه لا يصدق في حق الغريم الا باليمين والصواب عند
 تشدد الاول وكان عليه المعقول انتهى وفي البرازية قال حججت عن
 الميت وانكر الورثة فالقول له لانه انكر حق الرجوع عليه بالنفقة
 فالوكان عليه دين فقال حج عن الميت ما عليك من الدين فزعم انه حج
 عنه لا يصدق بلامينة لانه ادعى الخروج عن عهدة الامانة والورثة
 ينكرون انتهى **قوله** هذا التعديل غير صحيح لانه لم يدع الخروج
 عن عهدة الامانة وانما ادعى الخروج عن عهدة الدين الذي عليه
 والتعديل الصحيح ما في التوابع حيث قال لانه يدعي الخروج
 عن عهدة ما عليه يعني من الدين وعلى قاضي خان عدم قبول قوله
 بانه يدعي قضا الدين على ان يدعي الخروج عن عهدة الامانة لا يحتاج
 الى البيان كما هو ظاهر لا يحتاج الى بيان **قوله** ولا نقبل يمينه الوارث
 انه كان يوم التيمم بالكوفة او كذا الوصي كذا في البحر لانه شهادة على
 النفي **قوله** ليس للمأمور بالجمع الاعتار قبله ولقد يعني في الشهر الحج
 قال في الحاشية المأمور بالجمع عن الميت ان اعتمر في الشهر الحج ثم حج من
 مكة عن الميت يكون مخالفا قولهم ولا يجوز عن حجة الاسلام عن نفسه
 وكذا الوجه ثم اعتمر كان مخالفا عند العامة انتهى وفيهم من قوله
 عند العامة انه عند البعض لا يكون مخالفا لكونه في المحيط انه لو حج
 عن الامر ثم اتى بعمرة لنفسه فليس مخالفا اتفاقا وفي الفتاوى

ب

ج

الولو الجثة المأمور بالحق اذا انذرا بالحق عن الميت ثم اتي بالهجرة لنفسه لا يعين
النفقة للميت يعني بعد مخالفته وماذا امر مشهور لا بالهجرة ينقل على
على نفسه من مال نفسه لانه عامل لنفسه فاذا فرغ منها فنفقته
في مال الميت فاذا انذرا بالهجرة لنفسه ثم اتي بالحق عن الميت قالوا يضمن
جميع النفقة لانه مخالفا لله ومثله في الذخيرة وهو باطلاقة ما
مخالفا لما ذكره قاضي خان لان يفيد اطلاقه بغير شرط الحق او
يحمل فوق قاضي خان لو حج ثم اعتزل مكان مخالفا لعمدة العامة على
ما اذا اعتزل عن الامر **قوله** او قد قال بعض الفضلاء ليس المراد
ان ذلك يقدر في كون الحج عن الميت بل المراد انه لا ينفي في زمن
الاشتغال بالهجرة من مال الامر انتهى وهو ط فيما لو حج ثم اعتزل
اما لو اعتزل ثم حج فلا لانه مأمور بحجة متقاربة وما اتي به حجة مكينة
ولذلك يضمن جميع النفقة **قوله** الا دمر الاختصار فانه على الامر لانه
ادخل في هذه التهمة فعليه خلاصه قال قاضي خان والمصارفة
ان كل دمر يجب على المأمور بالحق يكون على الحاج لا في مال الميت الا دمر
الاختصار في قول الامام وقال صاحباه يكون على الحاج **قوله**
او وصى الميت بالحج فتبرع الوارث او الوصي لم يجز يعني لان الفرض
نقل بماله فان لم يحج عنه ماله لم يسقط عنه الفرض بخلاف ما اذا
لم يوص فتبرع الوارث اما بالحج بنفسه او بالايجاج عنه رطل فقد
قال الامام يجوز ان شاء الله تعالى الحديث المتضمنة فانه عليه الصلاة
والسلام شبهه بدين العباد وفيه لوقضي الوارث من غير وصية
يجزى فلهذا هذا وفي التخصيص رجل اوصى بان يحج عنه حج عنه ابنته
ليرجع في الزكاة فانه يجوز كالذين اذا قضاه من مال نفسه ولو
حج على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت
وهو ثواب الاتفاق وعلى هذا الزكاة والكفارة ومثله لوقضي
عنه دينه متطوعا جان لان الحج عن الكبير العاجز بغير امره لا يجوز
وقضا الذين بغير امره في حال الحياة يجوز فكذا بعد الموت رجل
مات وعليه حجة الاسلام حج عنه رجل ماله ولم ينو له وصا ولا نقلا
فانه يجوز عن حجة الاسلام ولو نوى تطوعا لا يجوز عن حجة الاسلام
قوله فله ذلك مطلقا ليس هذا الاطلاق في مقابلة تقييد سابق

ولا الحق

ولا الحق وقوله قبله ولو لم يرض ليس تقييدا كما هو ط **قوله** يصح استيفاء
الحاج عن الغير وقوله اجر مثله **قوله** القواب لا يصح لقوله بعد
وله اجر مثله لانه لو صح الاستيفاء لكان له المستحق قال المصنف في البحر
وذكر الاستيفاء ان لا يجوز الاستيفاء على الحج ولا على شيء من الطاعات
فلو استاجر على الحج ودفع اليه الاجر حج عن الميت فانه يجوز عن الميت
يعني وان لم يجز الاستيفاء وقوله من الاجر مقدار نفقة الطريق
في الذهاب والرجوع والفضل على الورثة لانه لا يجوز الاستيفاء لانه
ولا يحل له ان يأخذ الفضل لنفسه الا اذا تبرع الورثة وهم من هذا
التبرع او اوصى الميت بان الفضل للحاج على ما هو الاصح انتهى وفي
الحجانية اذا استاجر المحبوس رجلا ليحج عنه حجة الاسلام فحج جازت
الحجة عن المحبوس اذا مات في المحبس ولا اجر اجر مثله في ط الرواية
انتهى فهذا نص على انه لا صحة لقول المصنف استيفاء الحاج فانه
لم يقدح في الحجانية يصح استيفاء الحاج عن الغير وانما قال جازت الحجة
انما وقد اشار قاضي خان الى عدم صحة الاجارة بقوله وللغير اجر
مثله لانه المستحق في الاجارة الفاسدة بخلاف الاجارة العاتقة فان
المستحق هو الاجر المسمى في العقد ولو صحت الاجارة للحج لحكم له بالمسمى
فيل قول قاضي خان وللغير اجر مثله مشكلا لان هذه النفقة ليس
تستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية لانه فرغ نفسه لعمل يتفق
لمستاجر به هذا وانما جاز الحج عنه لانه لما بطلت الاجارة بقي الامر بالحج
فيكون له نفقة مثله وبه غير الحاكم الشهيد في الكافي انتهى فيجب
عن قاضي خان بانه اراد ان ما قاله الحاكم الشهيد غير انه غير من
نفقة المثل ما اجر المثل لمشكلة متبعة العبارة المناسبة للفظ الاجارة
وبه يزوك الاشكال انتهى في هذه المسئلة انما يحسن في المقامات الخطا
لا في افادة الاحكام الشرعية وقد علم مما تقدم ان الاستيفاء للحج غير
الاستيفاء عليه والفرق بينهما انه لا يملك النفقة المدفوعة اليه الاستيفاء
به والاجر يملك الاجرة المدفوعة لوصية الاجارة وانه لا صحة للاجارة
على الحج فلهذا عدم ملك ما يجزى له من الاجرة على الحج بركة الفاضل منها
كما تقدم وعلم انه لا يلزم من عدم صحة الاجارة على الحج عدم وقوعه
الحج عن المستاجر بل يقع عنه لما انه لما لم يصح بيع الاذن بالحج فيصح عنه

ر

ت

رة

واستحق الناي نفقة مثله من تلك البقرة بحسب الحال فكان مثل
قوله ايمتنا الكفالة بشرط البراءة حواله وصحوا بشرط عدم البراءة
كفالة اعتبار المعنى فتكون الاجارة للمح اياه باعتبار المعنى لصحة
الحج عن المستاجر ثم علم ان الاعمال الثلاثة انواع ما يجوز فيه الارزاق
والاجارة كسنا المساجد ونحوها وما يمتنع فيه الاجارة دون الارزاق
كالقضا والقضا وما اختلف في جواز الاجارة فيه دون الارزاق
كالامامة والاذان والحج ومنع الشافعي الاستيجار بالنفقة للمالة
وجوزة ما ذكر قياسا على استيجار الظير بطعامها ومن وجب عليه
الحج واخر ومات عن غير وصية ياتم بلا خلاف وان وجب عليه ولم
يوجره فخرج مع الناس عام وجوبه فوات في الطريق فليس عليه ان
يوصي به الا ان يتطوع لانه لم يوجره بعد الوجوب فاعتم هذه المسئلة
كذا في المنع ثم قال هذا صام الى نصف النهار فوات يجب عليه ايضا
بفدية صور هذا اليوم كمال انتهى **قوله** الفرق بينهما انه في الصور
شرع وفي الحج لم يشرع في شيء من اعماله وانما وجب فدية اليوم كمال لان
الصور لا يتجزى فكذا فدية **قوله** المأمور بالحج اذا امسك البعض حج
بالنقص جاز ان قال في التجزى بعد كلام فالمحصل ان المأمور لا يكون
ما لكالمنا انقذه من النفقة بل يتصرف فيه على ملك المحجوج عنه حيا
كان او ميتا معينا كان المقدرا او غير معين ولا يحل له الفضل الا
بالشرط المتقدم وهو ان يقول وكلت ان تهت الفضل من نفسي
وتقبضه لنفسك فان كان على موت قال والنا في منى لكونه وصية
كان الفضل كثيرا او يسيرا من الزاد كما صرح به في الفتاوى الظهيرية
ويبين ان يكون كذلك الحج المشروطة كما شرط سليمان باشا بوقفه
بمصر قدرا معينا لمن حج عنه كل سنة فانه يتبع شرطه ولا يحل للمأمور
ما فضل منه بل يرجع الى الوقف **قوله** واذا اتفق من ماله وماله
الميت فانه يضم لان شرط جواز النيابة ان يكون حج المأمور وماله
المحجوج عنه لان الفرض يتعلق بماله فان لم يحج بماله لم يسقط عنه الفرض
كما في البدائع **قوله** الا اذا كان اكثرهما من مال الميت فالحال لا يمكن
الاعتزاز عن القليل فيعفى كاية الحائنة **قوله** اتفق المأمور بالحج
الكل في الذهاب ورجع من ماله ضمن قيل اي ماله يكرى النفقة في

الذهاب

الذهاب اكثر لئلا يسي في ما تقدم من ان المعتبر يكون الاكثر من مال
الميت انتهى وفيه ان قاضي خان غلغل المسئلة السابقة بان الاعتزاز
عن القليل مغفوق وظاهر ان نفقة الذهاب ان لم تكن زائدة على نفقة
الذهاب فهو مساوية فلا يكون غفوقا **قوله** يبدأ بالحج الفرض
قبل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وفي الحائنة من فضل المقطاع
الافضل ان يبدأ الحاج بمكة فاذا قضى تسكع بمكة بالمدنية وان بدأ
بالمدنية جاز انتهى وظ اطلاقه يعبر الفرض والتطوع وهو مخالف
لما ذكره المص **قوله** حج الغني افضل لفرق السري عن عبد البر بن
الشحنة بيان ذلك ان ذهاب الغني من بلده وهو من توفرت فيه
شرايط الوجوب من حين خروجه من داره فرض لوجوب الاداء عليه
والحج على الفقير لم يجز اذ اوفه ذهابه الى مكة تطوع وعبادة الفرض
افضل من عبادة التطوع **قلت** وقد نصوا على انه لو صلى سنة العشا
بعد هذا اربعة في مستحبة والسنة ركعتان فيلزم ان يكون الركعتان
افضل لان السنة افضل من المستحبة واجابوا بانها اذا اخلت فيها
فلا يبعد ذلك هنا استماله على الفرض او نقول فيه كما قالوا في
القراءة في الصلاة وان فرضها اية ولو قرأ اكثر من ذلك كالفاحة
والسورة وقع الكل فرضا ولو سلم فتخص هذه الصورة بما اذا لم
يجز الفقير بالحج من ديرة اهله فانه حال اذ يكون مؤدرا للفرض
منها ولا يخفى ان الفقير هنا ليس هو الفقير في باب الزكاة على
ما هو معروف في الفقه انتهى يعني ان الفقير هنا من لا يقدر على
الزاد والراحلة **قوله** اذا جمع بين الصلاتين في بعض الصلواتين
المعهودتين وبما الظاهر والعصر جمع تقديم قال في القيمة
صلى الظهر والعصر بعرفة وقت الظهر فليس له ان يتفاد بعد
ما صلى العصر انتهى قال السري عن عبد البر بن الشحنة وهو يشعر
بانه لو تفاد قبل ان يصلي كان له ذلك بلا كراهة وفي الفتاوى
السراجية يصلي هم الامام العصر في وقت الظهر من غير اشتراط
بينهما بالتطوع لحرمان التوارث به وقات في السجيس والمزنية
بعد ان رُم لتوازلي البيت اذا تطوع بين الظهر والعصر يريد
اذا السنة بعد الظهر فعليه ان يعيد الاذان والاقامة للعصر

في قول الامام واي يوصف لانه لما اشتغل باء السنة صار فاصلا بينهما
 فلا يكفي بالاداء الاول انتهى فان صلى العشرة التقلد وان كان
 قد صلى العشرة في وقت الظهر فانها انما قدمت للتطوع للثبوت قال
 واطلافت الكتب بذلك عليه **كتاب النكاح**
قوله المقبوض على سؤم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين عبارة
 فيبذل المأوى والثلاثين باسطر ما قبض على سؤم النكاح ضمن يعني لو
 قبض امه غيره ليتزوجها باذن مولاهما فذلك في يد ضمن قيمتها
 انتهى قلت بنقل عبارة جامع الفصولين ظهر خطأ من صور المسئلة
 بما ذكره المحرر في شرح القدروري من انه اذا دفع لامرأة شيئا على
 انها تزوجه ثم امتنعت رجع بما كان قائما دون ما هلك منه فظهر
 اخلال المص في نقل عبارة جامع الفصولين حيث اسقط تصور المسئلة
 من عبارته قال بعض الفضلاء ظاهرا لا فرق بين ان يكون المسمى
 اولا ولقائل ان يقول هذا اذا كان المسمى مسمى قياسا على المقبوض
 على سؤم الشراء فانه لا يكون مضمونا الا بعد تسمية الثمن على ما عليه
 الفتوى فيكون المقبوض على سؤم النكاح مضمونا اذا كان له مسمى
 والا فلا ولم ار في المسئلة نقلا عن ائمة اطلاق العبارة يقتضي
 الضمان مطلقا الا ان يوجد نقل صريح بخلافه ويمكن فيحتاج للفرق
 بينهما فانه لا يضمن الا بعد تسمية الثمن وكذا على سؤم الرهن فانه
 لا يكون مضمونا الا اذا سمى ما رهن به في الاصح فيحتاج الى الفرق
 بينهما ايضا قال وقد ظهر لي فرق بين المقبوض على سؤم الشراء
 والمقبوض على سؤم الرهن وبين المقبوض على سؤم النكاح وهو ان المهر
 مقدر شرعا من حيث هو والمقدّر شرعا مسمى شرعا والمسمى شرعا
 معتبر مطلقا لا ترى انه لو تزوج على ان لا مهر صح ويحب مهر المثل
 ولو اشترى على ان لا ثمن كان باطلا اعتبارا للتسمية الشرعية في
 المهر ولهذا كان المقبوض على سؤم النكاح مضمونا سواء كان يسمى او لا
 لانه مسمى شرعا فاعتبر ذلك لوجوب الضمان بخلاف الثمن وما رهن
 به فان ذلك غير مقدّر شرعا فلا يضمن التسمية لوجوب الضمان
 فيها انتهى وزده بعض الفضلاء قائلا لم يظهر لي هذا الفرق لان المقبوض
 على سؤم الشراء انما وجبت القيمة فيه اذا سمى الثمن فذلك المقبوض

المقبوض

لان كلام الثمن والقيمة هو بدل الثمن فلما سمي المهر بما وبجلا اخر
 واما المهر وان كان مسمى شرعا فليس من جنس القيمة لان المهر
 بدل المتعة كما هو مقرر والقيمة بدل الثمن فلامناسية بين
 المهر والقيمة فلا توجب تسمية المهر بما الاخر لانه ليس من جنسه
 فلا دخل لتسمية المهر شرعا في وجوب القيمة كما لا يخفى عند التامر
 قال والذي ظهر لي في الفرق هو انه لما كان المقصود في البيع المال
 كان عدم ذكر الثمن دليلا على ان البائع انما دفعه للمستاجر على وجه
 الامانة والمستاجر انما قبضه كذلك واما اذا سمي ثمنه فهو مضمون
 بالقيمة لانه متى بين ثمنه يكون الاستيلاء اخذ للعقد فيكون سبيله
 للعقد فالحق بحقيقة العقد في حق الضمان دفعا للضرر عن المالك
 لانه ما رضي بقبضه الا بعوض فصار القابض ملزما للعوض وعوضه
 الاصل هو القيمة مالم يفسطحها ويتفقا على المسمى وصرح في الدرر
 والغرر من كتاب المضاربة بان المقبوض على سؤم الشراء مقبوض
 على وجه المبادلة ومتى لم يبين له ثمنه لم يكن اخذ للعقد فلا
 يمكن المخاطبة به **قوله** ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك
 الا في مسائل **قوله** ولاية النكاح للصغير والصغيرة او اي علمها
 فاللام بمعنى على وتقييد الولاية بولاية النكاح انما في لان ولاية
 الاعتراف تثبت لكل من الاوليا فيما لو تزوجت من غير كفؤ بلا ولى
 فان رضي واحد منهم ليس لمن في درجته او اسفل منه اعراض واما
 الاقرب فله ذلك كذا في شرح النقاية للقمياني وقوله ثمانية للاو
 على سبيل الكمال يعني للاوليا المستوين في الدرجة وذلك لولاية
 الامان قال في اجابة السائل باختصار الفقه الواسع اذا استوي
 وليان كسفيقين او اخصم ابوان كان ادعيا ولدامة مشتركة جاز
 استقلال كلي بالنكاح فان زوجهما صح السابق وان لم يعلم بطلان
 انتهى قيل انما قيد بالصغير والصغيرة لانه لا يزوج احد الستين
 الامة المشتركة لهما او المعققة لهما واما في القرابة فيزوج كل واحد
 منهما كانه ليس به غيره فينفرد به كذا في الزيلعي في باب ما يوجب الفقه
 انتهى **قوله** استقادة ما ذكر من التقييد نظر **قوله** الثانية
 القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على الكمال قال بعض الفضلاء

ليا

فيه كلام لانه مخالف الكلام الاصولي فقد صرحوا بان القصاص غير
موروث عند الامام لان الغرض منه دك النار وذلك معنى يحصل
لهم فكان القصاص حقه من الاستدلال ان يكون موروثا لا يقال ينبغي
ان لا يجوز استيفاء القصاص لا بحضور الكل ومطالبتهم وليس
كذلك فانه لو عفي عنهم واستوفاه نزل اضلا ولا يضمن العافي
والمستوفي للآخرين شيئا لانا نقول القصاص واحد لا يفرق بين
واحد وكل واحد منهم كانه يملكه ويحده كولاية النكاح فاذ
مادر واستوفي او عفي لا يضمن شيئا للآخرين لانه تصرف في خالص
ولهذا قال الامام الكبير ولاية الاستيفاء قبل كبر الصغير لانه تصرف
في خالص حقه لا في حق الصغير واما ما يملكه اذا كان فيهم كبر غائب
لاحتما لعفو الغائب ونحوان جهته وجوده لان العفو عن القصاص
منذ وباليه وهنا احتمال العفو مع عدمه ولا عبرة لقوم العفو بعد
البلوغ لان فيه ابطال الحق ثابت للكبير كذا في كشف الاستدلال شرح
المشار فاذا علمت ذلك علمت ما في قول الامم والثانية القصاص الموروث
انتهى **اقول** لا عبرة بما في كتب الاصول اذا خالف ما ذكر في كتب المردود
كما صرحوا به بقي ان يقال يخرج المم هنا بان القصاص موروث يقتضي
ان لا خلاف وسياتي في كتاب الفرائض التصديق على الخلاف حيث ذكر
ما يورث من الحقوق فقالوا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه
يورث ومنهم من جعله للوارث ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عند
خلافهما انما المم من المسئلة لو برهن احد الورثة على القصاص والى
عقبه فلا بد من اعادته اذا حضر واعاد خلافهما كما في اخر المسئلة
فلو عارض هذا الفاضل كلامه بكلامه لكان له وجه فاقبل **وقد**
وقفت **مادة** وهي ان يخصص قتل وليس له الا اولاد صغار فلا يسطر
لغيرهم او يقتصر المم او ياتى الدية ويفهم مما تقدم انه ينظر لغيرهم
لانه ليس فيه ابطال الحق ثابت للغير **قوله** حتى قال الامام للوارث
الكبير استيفاء هذه المسئلة يختلج الى تفصيل وهو ان الكبير لو
كان وليا للصغير كمن له التصرف في ماله كالات والجد يستوفيه قبل
ان يبلغ الصغير باجماع الصحابة سوا كانت الولاية له بالملك او القرابة
وان وليا للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالاخ والم فعلى

الخلاف

المخلاف فان كان الكبير اجنبيا عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء
بالاجماع حتى يبلغ وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل
كذا في الزيلعي **قوله** ثبت لكل من له حق المردود يعني مسلما كان او ذميا
عند اكان او حرا بالغا كان او صبيعا لكن ذكر الطحاوي انه يشترط في
الصبي والعبد اذن وولي ومولاة بالمقصود كما في شرح النقاية
للمفتي شافعي **قوله** فالاستيفاء في المملوك مما يتجرى يعني فلا يثبت
للكل من الوليتين على الحال وهذا التفرع على المفهوم من قوله في القصاص
اذا كان الحق لا يتجرى **قوله** ليس لنا عبارة الى الان ثم تستمر في الجنة
قال ابن الخطيب في تفسير سورة التوبة واعلم ان التكليف يوم القيامة
وان ارتفعت لكن الذكر والشكر لا يرتفع بل العبد يعبد ربه في الجنة
اكثر مما يعبد في الدنيا وكيف لا وقد صار حاله كحال الملائكة
الذين قال الله تعالى في حقهم سيجون اليك والنهار لا يفترون
عن عبادته غاية ما في الباب ان العباد لا يثبت عليهم تكليف بل
هي مقتضى الطبع من جملة الاستجاب الموجبة لدوام نعم الجنة هذا
وكيف ولخدمة المملوك لانه وشرف فلا تترك وان قرب منه بل تزدان
لذتها **قوله** الا الايمان والنكاح الظاهر المراد بالنكاح هنا الوطى لا العقد
وان كان حقيقة في العقد عند ما قال البغوي في تفسير قوله عز وجل
وزوجناهم بحور عين اي قربناهم بهن ليس من عقد الزوج لان
لا يقال زوجته بامارة وقال ابو عبيدة جعلناهم ازاوجا كما
يروج النعل بالنعلاي جعلناهم اشياءا مثلن انتهى يعني ان يقال النكاح
بمعنى الوطى انما كان عبادة في الدنيا باعتبار قصدا لتاسل المطلوب
شرعا وذلك مفقود في الآخرة فلا يجوز **وقد سئل** الامام ابو جعفر
محمد بن جعفر الطبري عن الرجل يستعير في دنياه يمتني الولد ولا
يتمناه في الجنة فقال يمتني الناس اولاد في الدنيا لجهنم فيها حتى اذا
انقضوا يبقى لهم نعيمهم يبقا الولد وقداموا الانقراض في الجنة
كذا في الطبقات الناجية **هذا وقد وقع سؤال** للعلامة
محمد بن ابي شريف الشافعي صورة هل في الجنة تروج وولادة كحال
الدنيا ام حال الآخرة خلاف حال الدنيا **واجاب** قد وقع خلاف
من السلف في الولد فقال بعضهم يكون والوضع والحمل والسن في

بط

ساعة واحدة واستندوا في ذلك الى ما رواه الترمذي من حديث ابي
 سعيد الخدري المومني اذا استناب في النجاسة كان حمله ووضعوه
 في ساعة واحدة كما يشتهي قال الترمذي حديث حسن غريب وقال
 بعضهم يكون جماع ولا يكون ولد واستندوا الى حديث في التذكرة
 عن ابي زرير العقيلي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اهل الجنة
 لا يكون لهم فيها ولد والحديث الاول اولى لتحسين الترمذي له وانما
 التزوج فلم ارضى هذه الكتابة حديثا مصرحا بعقد النكاح في الجنة
 كهيئة الدنيا نعم روى الطبراني في الكبير في الاوسط عن ام سلمة ونظ
 قلت يا رسول الله المرأة تزوج الزوجين والثلاثة والاربعة في
 الدنيا ثم ماتت فدخل الجنة ويدخلون معها من يكون زوجها منهم
 قال يا ام سلمة انها تختار احسنهم خلقا فيقول اي ريت
 ان كان هذا احسنهم خلقا فزوجني به يا ام سلمة ذهب حسن الخلق
 بخير الدنيا والاخرة ففي قول المرأة المختارة بين الزوجين في خطبتها
 لزوجها فزوجني به اي جعله لي زوجا وليس مصرحا بالعقد **قوله** فلا
 بمن ان زوج عنده من امته هذا هو الصحيح كما في الفتاوى القبرية
 وقيل يجب المهر ثم يسقط ومرة الخلاف يمكن ان تظهر فيما لو زوج
 الابن امته ابنه الطاهر من عنده فعلى قول من قال يجب ثم يسقط
 قال بالصحة وهو قول الثاني ومن قال بعدم الوجوب صلافا
 لعدمها وهو قولهما وقد جزم بعدمها في الولو الجنية من المأذون
قوله لا يجب شيء لغير العاقي لانه لو وجب لاستوجب المولى على عبده
 دنيا والمولى لا يستوجب على عبده دنيا **قوله** الفرق ثلاثة عشر
 بين ما يكون منها طلاقا وما يكون فسخا وقد نظم صاحب الزهري
 النكاح وبين ما يكون منها طلاقا وما يكون فسخا وما يحتاج منها الى القضاة وما
 لا يحتاج فقال
 فرق النكاح اتمك جمعا نافعاً فسخ طلاق وهذا الذي يحكمها
 تبائن الدائم نقصان متركذا فساد عقد فقد الكفو بينهما
 تقبيل سبي واستلام المخابر او ارضاع صغرها قد عدوا فيها
 خيار عتق بلوغ ردة وكذا ملك الكفو وتلك الفسخ يحكمها
 اما الطلاق عند وكذا ايلاء ولعان ذاك يتلوهما

نبي

فقروا

قضا قاض ابي شرط الجميع خلا ملك وعتق واستلام ابي فيها
 تقبيل سبي مع الايلاء ماني تبائن مع فساد العقد بينهما
 قال ولم اذكر خيار المخيق والامري باليد والمخلع لانهما من الخبايات
 وان كان الامر باليد والتخيير من خبايات التوقيف والكلام في الفرق
 التي ليست بصريح ولا كناية والقباط ان كل فرقة جات من قبل
 المرأة لا بسبب من الزوج فهي فسخ بخيار العتق والبلوغ وكل فرقة جات
 من قبل الزوج فهي طلاق كالايلاء والحب والعتة وانما كانت ردة
 فسخا مع انها من قبله لانها يتفق المالك فينتفي المخلع والفرقة اما
 جات بالتبائن لا بوجود المباشرة من الزوج وانما شرط القضا في الفرق
 بالحب وما عطف عليه لانه اصلها صحتها فتوقف عليه كالرجوع في الهبة
 وفيه ايما الى ان الزوج لو كان غائبا لم يفرق بينهما للزوم القضاء على
 التباين **قوله** وبعدم الكفاة يعني على قول من يقول بصحة العقد اما
 على قول من يقول بطلانه وهو الصحيح فلا يحتاج الى حكم بفرقة **قوله**
 النكاح يقبل الفسخ قبل التمام كما في النكاح غير الالب والخذ الصغير
 والصغيرة فانه اما يتم بعد بلوغها ورضاها **قوله** الا في مسيلين
 استثنائهم من اتم الأحوال راجع الى قوله لا بد منه والفقير لا يفسخ
 بعد التمام في كل حال الا فيما ذكر مراد بقض الفسخ لا مسيلة وهي ابادة
 عن الاسلام فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التمام انتهى وقد ذكرنا في
 التبرخيت قال وفي التبيين ولا يقال النكاح لانه لا يحتمل الفسخ
 بعد التمام وهو النكاح الصحيح النافذ لازم واما قبل التمام
 فيقبل الفسخ انتهى ويرد عليه ان ردا ما فانه فسخ وهو بعد
 التمام وكذا ابادة عن الاسلام بعد اسلامها فانه فسخ اتفاقا وهو
 بعد التمام وكذا ملك احد الزوجين صاحبه فانه يقبل الفسخ
 مطلقا اذا وجد ما يقتضيه شرعا **قوله** يكمل المهر ما رتبه **قوله**
 وبخامس وهو ما اذا زال بكان بها بجبر ونحوه فان لها كمال
 المهر وفي جواهر الفتاوى لو افضحت مجنون بكاره امرأه باصم او
 مجنون فعليه المهر لكن مشايخنا يذكرون ان هذا سهو ولا يجب الا
 بالالة الموضوعية لقضا الشهوة والوطي ويجب الارش في ماله انتهى
 فلهذا لم يذكر المهر **قوله** بالدخول المراد بالدخول الوطي بقربة

ت

فقد انزل في النكاح والطلاق
 الصغير ان قضها كان باصم

عطف الخلوة عليه والا فالدخول بينهما كما في المجتبى **قوله** وبالمثل
القاصحة وهي الخالية عن المانع الشرعي والمجتبى الطبعي فالمانع
المجتبى كالمزني في انهما كانا لكن الاصح ان مرضها لا يمنع الا اذا لم يمتنع
منه من المانع الطبعي كالمجنون في النفاس لكنه انما يكون كذلك عند
دور الدم لا عند عدمه مع انه شرعي فلهما ايضا فالظان لا يوجب طبعي
الا وهو شرعي فلو اكتفى بالشرعي لكان اولى كذا في التعريض فيكون
الشرعي اعم من الطبعي بدليل ان الطاهر المتحلل بين الدم من مانع
شرعي وليس طبعي وحي لا فائدة لذكر الخامر وهو الطبعي **قوله**
ويوجب العدة عليها منه سابقا صورته اياها زوجة بما دون
الثلاث ثم تزوجها في العدة فطلقها قبل الدخول فعليه مهر كامل
وعليها عدة مستقلة وهذا عند الاول والثاني قال في الكفر ولو
لكن معتدته وطلقها قبل الوطى وجب مهر تام وعدة معتددة **قوله**
وبموت احد منهما علم ان وجوب المهر المستحق بالموت او بالخلوة الصالحة
انما هو في النكاح الصحيح اما في القاسد فلا يجب شي لا بالدخول
يعني الوطى كما في شرح النقاية للبرجدي **قوله** للزوج ان يضرب زوجته
ان استغنى من غيره بالدم دون على ان الزوج لا يجب عليه ضرب
زوجته اصلا بل هو مباح ومنفعة ترجع اليه كما ترجع الى المرأة
من وجه وهو استقامتها على ما امر الله تعالى به وانه ان حال ضرب
ما موربه من جهة الشارع فان الضارب لا ضمان عليه بموته وكذا
ضرب كان ما دون ما فيه بدون الامر فان الضارب يعصمه اذا ما
لعتقه بشرط السلامة كالمزور في الطريق **قوله** على ترك الزينة بعد
طلبها يعني اذا كانت قادرة عليها وكانت شرعية والا فلا كما انه
لا يجوز ضربها لترك الاجابة اذا كانت طاهرة عن الحيض والنقاس
وكما يجوز ضربها بالخروج اذا كان الخروج بغير حق واما اذا كان
بحق فلا يضربها عليه وقد بين المم الموضح التي يخرج منها
بغير اذنه **قوله** وعلى ترك الصلاة في رواية وعليه من في الكفر
بتعاليك كثيرين وفي النهاية تنعالم في كاي الحاكم انه لا يجوز لان
المنفعة لا تعود اليه بل اليها **قوله** وقد بينا في شرح الكفر قولهم
وما بمنعها حيث قال في فضل التعزير عند قوله بخلاف الزوج

اذ ضرب

اذ ضربت زوجته لترك الزينة **قوله** ليس في كلام المم ما يقتضي انه ليس
له ضربها في غير هذه الاربعة ولهذا قال الولي الجوزي فتاواه للزوج
ان يضرب زوجته في اربعة اشياء وما في معناها ففي قوله وما في معناها
افادة عدم المضرب في غيرها فففي قوله وما في معناها ما اذا ضربت
بجارية زوجها بغيره ولا سقط بوعظه فله ضربها كذا في القنية **قوله**
ان يلحق به ما اذا ضربت الولد الذي لا يعقل عند بكائه لان ضرب ولدانه
اذا كان ممنوعا فهذا اولى ومنه ما اذا اشتتمه او مزقت ثيابه او اخذ
لحيته او قالت له يا حمار يا ابله او لعنته سوا شتمها او لا على قول الاما
ومنه ما اذا شتمت اجنبيا ومنه ما اذا كشفت وجهها لغير محرما وكت
اجنبيا او تكلمت عامدا مع الزوج او شاعت معه لسمع صوتها
الاجنبى ومنه ما اذا اعطت من بيته شيئا من الطعام بلا اذنه حيث
كانت العادة لم يجز به ومنه ما اذا دعت عليه وليس منه ما اذا طلبت
نفقتها او كسوتها او تحت لان لصاحب الحق يد الملامدة ولسان
الحال التقاضي كذا افادة في البرازية في مسائل الضرب من فضل الامر
باليد والمعنى الجامع لكل انهما اذا ارتكبت مقصية ليس فيها حد
مقدور فان للزوج ان يعزرها كما ان ذلك للسيد بعبده كذا في
البدائع من فضل القسرين بين النساء وهو شامل لما كان متعلقا
بالزوج وبغيره وقد صرحوا بانه اذا ضربها بغير حق وجب عليه
التعزير واطلق في الزوج فشمس الصغيرة وكذا قال في التبيين
ان التعزير مشروع في حق الصبيان وفي القنية مزاحم عالم
فعليه التعزير انتهى وفي المجتبى معزيا للسرخصي الصغيرة لا يمنع وجوب
التعزير ولو كان حق الله منه وعن الترجما في النكاح يعزير في التعزير
اذا به ما وجب عقابه تعالى نحو ما اذا ضرب الصبي او زني او سرق
وما ذكره السرخصي فيما يجب عقاب العباد لو فبقا بينهما ما قيد بالزوج
لان ضرب اخيه الصغيرة التي ليس لها ولي يترك الصلوات اذا
بلغت عشر الا يجوز كاي القنية وله ان يضرب اليتم فيما يضرب له
به وردت الاثار والاختار وفي الروضة له ان يكره وله الصغيرة على
تعلم القرآن والادب والعلم لان ذلك فرض على الوالدين ولو امر
غيره بضرب عبده خل للمامور منه بخلاف المحر فهذا تصدير على

ج

ب

عدم جواز ضرب ولد الامرأمة بخلاف المعلم لان المأمور بضربه نيابة
 عن الاب لمصلحة والمعلم بضربه بحكم الملك بتمليك ابيه لمصلحة الولد
قوله او كانت قابلة او غسالة في الخلاصة معزنا الى مجموع النوازل يجوز
 للرجل ان ياذن لها بالخروج الى سبعة مواضع زياره الابوين وعيادتهما
 ونفرتينهما او احدىهما وزياره المحارم فان كانت قابلة او غسالة او
 كان لها على اخفى يخرج بالاذن وبغير اذن والحج على هذا وفيما
 عدا ذلك من زياره الاجانب وعيادتهم والوليمة لا ياذن لها ولا
 يخرج ولو اذن وخرجت كانا عاصيتين وتمنع من الحرام فان ارادت
 ان يخرج الى مجلس العلم بغير رضا الزوج ليس لها ذلك فان وقعت
 لها مازلة ان ساك الزوج من العالم واخبرها بذلك لا يسمعها الخروج
 وان امتنع من السؤال يسمعها الخروج من غير رضا الزوج وان لم
 يقع لها مازلة لكن ارادت ان يخرج الى مجلس العلم لتعلم مسئلة من
 مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل يذكرها عند
 له ان يسمعها وان كان لا يحفظ الاولى ان ياذن لها الحيان وان لم
 ياذن لاشئ عليه ولا يسمعها ما لم تقع لها مازلة وفي الفتاوى باب
 الواو المرأة قبل ان تقبض مهرها ان يخرج في حوائجها وتزور الا
 بغير اذن الزوج انتهى وهكذا في الحائض الا انه زاد انها يخرج بغير اذن
 الزوج ايضا اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها وقد اخرج بالعرض
 مع وجود المحرم وقد خرج القابلة والغسالة باذن الزوج وفتر
 الغسالة بمن تغسل الموتى وينبغي للزوج ان يمنع القابلة والغسالة
 من الخروج لان في الخروج اضاراة وهي مخوفة بحقة وصحة مقدم على
 فرض الكفاية بخلاف الحج القرض لان حقة لا يقدم على فرض العین فان
 المص في البحر وينبغي ان يحمل كلامهم هنا على المرأة التي لم تكن محذرة في
 مسئلة خروجها للمخوفة عند القاضي لانه لا يقبل منها التوكيل
 واما اذا كانت محذرة فليس لها الخروج بغير اذن الزوج لقول
 التوكيل منها بغير رضا المختم اما الزوج او غيره ولم اذن فيه على هذا
 انتهى **قوله** لم ينهوا عليه شكلا على عمله من كتاب الوكالة **قوله** او
 زياره ابوينها اي او كانت قريبة لزياره ابوينها اي كل واحد منهما لان
 المحكم على المشايخ حكم على كل فرد كما حقق في محله وفي كلام المص حذف

المعطوف

المعطوف باو وهو لا يجوز **قوله** لكل جمعة مرة او لزيارة المحارم كل سنة
 يعني على الصحيح المفتية واما الخروج للاهل زياره على ذلك فلها
 ذلك باذنه **قوله** والمعتد الجواز في الحائض في فضل الحرام دخول
 الحرام مشرووع للرجال والنساء جميعا خلافا لما قاله بعض النكاح
 انتهى وهذا يخرج لمجلس الوعظ قال في مستقرقات نكاح البرزنية يخرج
 اذا كان خاليا عن البدن **قوله** بشرط عدم الترتيب **قوله** ليس ياذن
 خاصا بالخروج لدخول الحرام بل هو شرط في كل خروج قال المحقق ان
 الحرام وحيث اذن لها الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتعتبر
 الحشية اي ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستتمالة قال الله تعالى
 ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى **قوله** ما افاد ملك العین للمحال
قوله فلا يصح بلفظ الوصية تلوا اطلاق بان قال او صيت لك ربيع
 امي بلف درهم وقبل الاخر اوقيد بان قال او صيت لك بضع امي
 للمحال بلف درهم وقبل الاخر لا ينعقد وهو الصحيح كناية الظهيرة
 وقيل ينعقد ذكره شيخ الاسلام وكذا حكى عن ابي عبد الله الجرجاني كذا
 في الترخاينة ويصح بلفظ القرض لدخوله في ملك المستقرض خلافا
 قال المص في البحر وفي انعقاده بلفظ القرض قولان اصحهما عدم الانعقاد
 كناية الكشف وفي الفتاوى التعريفية الاصح الانعقاد انتهى وينبغي
 اعتماد لما انه يقيد ملك العین للمحال انتهى وفيه انه وان افاد ملك
 العین في المحال لكنه عارية ابتداء معاوضة انتهى والنكاح معاوضة
 ابتداء وانتهى على ان فرض الحيوان غير صحيح فتدبر **قوله** الوطى في دار
 الاسلام لا يخلو عن حدا ومهر الا في مسئلتين **قوله** ذكر المص فيما سألنا
 في احكام غيبوبة المشقة من الفتن الثالثان المسئلتان ثمان مسائل
 وجم فالمسئلة عشرة مسائل لا مسئلتان **قوله** تزوج صبي في
 الفتاوى الظهيرية من القسم السابع من فضل المهر صبي او مجنون
 جامع امراة ثيبا وهي امة فلا مهر ولو كانت بكرا فافتضاها فمهر
 مثلها انتهى ومعلوم ان لا حد لعدم التكليف فتزاد هذه على المسئلة
قوله كما في تبوع الوطى الجنية يعني في الفصل الثالث وعبارتها بعد
 كلام فان كان البايع هو الذي وطئها وهي بكر او ثيب فان على
 قول الامام لا يغير المهر ولكن اذا كانت بكرا فنقبتها الوطى سقط

ت

حصة البكارة عن المشتري من الثمن وكان له الخيار فيما بقي مماثلة
ما لو اتلف بجزأ منها وان كانت ثمنيا لم يسقط شيء من الثمن عن المشتري
ولا خيار له وروى عن الامام ان له الخيار انتهى **قوله** لم يتصور في
الولو الجنية لسقوط الحد وانما قدر من سقوط المهر ولا يلزم من
سقوطه سقوط الحد وانما سقط هنا لشبهة المحال ان المبيع قبل
التسليم في ضمان البائع ويعود الى ملكه بالهلاك قبل التسليم وكان
الولو الجني لم يثبت عليه سقوط الحد لظهوره **قوله** لا يجوز للمرأة قطع
شعرها قال في البرازية وعليها الاستغفار **قوله** ولا يحل وضار
غيرها بشعرها اي يكون مختصا قال في البرازية ولو بالوبر لا يكون
فعلية كمال المهر يعني ولا يسقط منه شيء في مقابلة نفقة البكارة لانها
لا تصير مستحقة بالنكاح **قوله** ولم تكن حاضرة لاستعقد النكاح لانها
اذ لم تكن حاضرة يحتاج الى تعينها وتعيينها بنسبتها اليها وانما اذا كانت
وقع الغلط في اسمها لم يمتنع فلا ينعقد النكاح وانما اذا كانت
حاضرة فلا ينعقد الغلط في اسمها لتعينها بالاشارة اليها فلا
يحتاج الى التعريف **قوله** تزوج امرأة وخاف ان لا يعذر او اي اراد
التزوج بها بقرينة قوله اخراجا لانه ان يفعل فان لم يفعل فهو مجور
قوله وفي زماننا ومكاننا هذه العبارة غير مرطبة بما قبلها **قوله**
ينظر الى محال مثلها من مثله يعني اذ لم يذكر المحال في العقد ينظر
الى المستمي والمرأة ان مثلها ومثل هذا كما يكون منه محال وكما يكون
موقعا لمثلها فيقضي بالعرف ويؤمر بطلب ذلك القدر كما في
البرازية **قوله** وان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب اي لا يجب
دفع ما كان مشروطا عادة من نحو المهر والمكاتب **قوله** الاما صدق
العرف من غير تردد بان يكون العرف عاما **قوله** والعرف الضعيف
لا يلحق المستكوت عنه بالمشروط وهو العرف الخاص كعرف السمرقندي
المقدم واعلم انه لو شرط في العقد تعجيل الكل جاز ويصح الكل ولو
اقل الكل ذكر الامام صاحب المنظومة في فتاواه لا يصح وتاويله ان
تذكر التأجيل الى وقت الموت او الطلاق للجهالة والضعف انه
لا يصح لانه الثابت عرفا بلا ذكر فذكر الثابت لا يطلو وكذا الوجه باطل
مجهول لما ذكرنا والمهم هو في سمرقند مطالبة نصف المهر وجوابه نافذ

لعله
سمرقند

ذكرناه ولو الى اجل لا يمكن المرأة من دفع نفسها لاستنفائية لا قبل
حلول الاجل ولا بعده وكذا لو استوفت العاقل لا تمتنع نفسها للاجل
المؤجل وكذا الواجبة بعد العقد الى مدة معلومة وفي بعض الفتاوى
ان شرط في العقد الدخول قبل مضي الاجل له ذلك وان لم يشرط
فذلك عند محمد وعند الثاني لا بخلاف البيع وبه كان يفتي القدر
الشهيد وبالأول كان يفتي الامام طه من الذين وعند مشايخ ديارنا
له الاستبراء بعدوا والمحال وان لم يؤف المؤجل وذكر صدر الاسلام ان
بالترجيح قربان لا يتجمل المؤجل لانه اما بالموت او الفراق والرجعي
ليس بفراق وذكر القاضي انه يتجمل ولا يعود الاجل بالرجعة في الصحيح
لان الاجل زال فلا يعود الاما التأجيل ولم يؤخذ كذا في البرازية من
الفصل الثاني عشر **قوله** الفقير لا يكون كفوا للغنية **قوله**
هذا مبني على خلاف الرواية من ان الكفاية في المال والنزول لا يقدر
من كان قادرا على المهر والنفقة يكون كفوا لذوات امور عظيمة
ومن لا يقدر على النفقة والمهر لا يكون كفوا للفقيرة في الرواية
وروي المحسن عن ابي يوسف يكون كفوا ولا تعتبر القدرة على المهر
والنفقة وفي بعض الروايات تعتبر القدرة على النفقة دون المهر
كذا في المجانية قال بعض الفضلاء العاجز عن المعجار والنفقة لا يكون
كفوا للفقيرة وانما القادر عليها هاهنا يكون كفوا للغنية التي لها
اموال كثيرة في قول ابي يوسف يكون كفوا لان المال عادة ولا يجب
لا يكون كفوا لان الثامن فقيرون ويعيرون بعدمه انتهى والفقير
هنا هو الذي لا يملك المهر لنفسه لان لا يسايرها في الغناء على المعتمد
خلافا لمن عين مقدارا وان كان يقدر على نفقتها ما اكتسب ولا
يقدر على مهرها بخلاف المشايخ فيه واكثرهم انه لا يكون كفوا كذا في
المضمرات **قوله** الا ان يكون عالما او شريفا اي هاشميا ويجوز ان
يراد بالشريف من له قرابة بالنبي صلى الله عليه وسلم سواء كان هاشميا او لا
قوله ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها **قوله** لم
يتم المهر ما اذا برهنت انها كانت ردة قبل الزفاف هذا يقبل برهانها
او لا فيه اختلاف واختلاف تصحيحه يقبل بغير برهانها والصحاح
لا يقبل لان التمكن من الوطى كالامرار كما في الولو الجنية وفي منه الصحيح

انه هو المختار وفي البرازية الاب اذا زوج البالغة وسلمها الزوج
 ودخل بها الزوج ثم برهنت على انها كانت تحت النكاح قبل الجواز
 فالمدكور في الكتب انما يقبل قال صاحب الوقفات الصحيح عدم القبول
 لانها متناقضة في الدعوى والبيينة تترتب على الدعوى الصحيحة
 والصحيح القبول كما ذكر في الكتب وان بطلت الدعوى فالبيينة لا تبطل
 لانها قامت على تحريم الفروج والبرهان عليه مقبول بلا دعوى غاية
 الامران الشهود شهدوا على مدعى العقد كما سمعت ونصادق الزوج
 والمرأة على الاجازة فانه يحكم بالنكاح العقد تضمنه حرمة الفروج
 والمفسوخ لا تحق الا اجازة انتهى وقد الف شيخ مشايخ العلامة نور
 الدين علي المقدسي في هذه المسألة رسالة اعتمد فيها الصحيح القبول
 والمختار ان الزفاف لا يكره اذا لم يشتمل على مفسدة كما في الفقه **قلت**
 هو حرام في زماننا فضلا عن الكراهة لا مورا لا يخفى عليك منها اختلاف
 النساء بالزواج وفي الذخيرة ضرب الدف في العرس يختلف فيه ومجمله
 ما لا جلال له اتماما له جلاله فذكره وقد اختلفوا في العتاق في
 العرس والوليمة فمنهم من قال بعدم الكراهة كضرب الدف انتهى
قوله زوجه ابنته وسلمها الاب الى الزوج الى اخر مثله ما اذا عصب
 صبيته اخر اغتاب من يده كاي البرازية **قوله** اختلفا في الصحة والفساد
 فالقول للمدعي الصحة قبل عليه ظاهر ولو كانت هي المدعية وليس
 كذلك فقد صرح في المخانية بخلافه بعد ما ذكر ما نقله المصنف ومرة
 في قاعدة اليقين لا يزول بالشك انما اختلفا بعد الدف في الرحمة
 فيها كان القول لها لا فاشتمل انتهى وانما كان القول للمدعي الصحة
 لشهادة الظاهر كما لو قالت لزوجها تزوجتني بعين شهود وقال
 بل شهود فالقول له واذا اختلفا في وجود اصل النكاح فالقول
 لمن ينكر الوجود نعم عليه في الخامع الاضغند وذلك كما لو قالت تزوجتني
 وانما صبيته وقال الزوج بل كنت بالغة فالقول لها كذا في القينة
 وانما كان القول لها لانها تنكر الملك عليها كاي الوعاية **قوله**
 الا في صغيرة الا في فانه لا يجوز وهل المراد بعدم الجواز حرمة او
 عدم نفوذه الظاهر الثاني وفيه نظر بالنسبة الى مسألة الموكلة
 الغنية فان الظاهر فيها النفوذ مع لزوم مهر المثل او التميم البه

قوله

قوله زوجه غير الاب والمجد صادق بوكيلهما قال في القينة ولا
 يجوز لو كمل الاب ان زوج بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها
 انتهى قال في معين المفتي وهو مشكل على قولهم ان يفعل كذا
 ما يفعل الموكل انتهى **قوله** ويجوز له وموكله عنه معطوفان على
 صغيرة والله اعلم **كتاب الطلاق قوله** السكران كالعقل
 في المجتبى واختلفوا في هذا السكران فان كان الامر على ما ينقل عن
 اصحابنا هو الذي لا يميز الارض من السماء والرجل من المرأة فلا
 مرتبة في ان الطلاق وتبعه وعتاقه وخلفه باطل وان كان معه
 من العقل والتمييز ما يقوم به للخطاب فهو كالصالح فيصح منه
قلت وهذا سبيل لا بد من حفظه والناس عنه غافلون انتهى قال
 العلامة محمد بن عبد الله الصمد في كتابه معين المفتي **قوله**
 هو كما ذكر لو كان كلمات عامة الشرايع والتعريف المعتدلة لا تحالفه
 الا ترى الى قول الامام الزيدى ولانه لما زال عقله بسبب هو مفسدة
 فيجعل باقيا زجرا له بخلاف ما اذا زال بالمباح انتهى ومن شتر
 قال المص في البحر بعد كلام والمخاضات المعتد في المذهب ان
 السكران الذي يصح منه التصرفات من العقل لا يميز به الرجل من
 المرأة ولا السماء من الارض وبه ينطرد قول من ادعى ان الخلاف فيه
 انما هو فيه بمعنى عكس الاستحسان والاستصحاب مع مذهب الرجل
 من المرأة والحب ما صرح به في بعض عبارات من انه من معه من العقل
 ما يقوم به التكليف ولا شك انه على هذا التقدير لا يتجه لاحد ان
 يقول انه لا يصح تصرفاته ثم اعلم ان كلام المص انه لو زوج بنته
 الصغيرة وتفرغ من مهر مثلها نقصانا فاحشا وليس كذلك كما سياتي
 وظاهره ايضا انه لا فرق بين ان يكون سكر من الخمر او الاشربة المتخذة
 من الحبوب والفواكه والغسل في ذلك اختلاف والمختار انه ليس
 كالصالح لعدم المحذور فلا يتصرف فيه كما لا يتصرف تصرفات من
 زال عقله بالبحر كاي البحر المص وفي الفتاوى الظهيرية السكران
 من الخمر والاشربة المتخذة من الخمر والريث بنحو التبيد الثالث
 وغيرهما عند ما يتصرف فيه كالطلاق والعتاق والاقرار
 بالدين والعين وترويج الصغير والصغيرة والاقرار والاستقرار

حي

التكليف هو

والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمستصدق عليه وفيه اخذ
عامته المشايخ وعن ابي بكر بن احمد انه قال ينفذ من السكران كل ما ينفذ
من الهزل ولا يبطله الشرط ولا ينفذ منه البيع والشراء انتهى والظ
ايضا سواء كان طابعا في الشرب او مكرها وهو قول في وقوع الطلاق
اذا سكر بالشرب مكرها والفتاوى انه لا يقع كالا يجب عليه المحرم وط
كلامه ايضا ان تصرفات من سكر بالبيع نافذة لانه داخل تحت عموم
السكران وليس كذلك على ما صححه في المخانية فيقيد كلامه بالسكران
من غير البيع وفي تفصيله القذوري للعلامة قاسم بطلاق الجواهر وفي
هذا الزمان اذا سكر من البيع يقع طلاقه نكاحا وعليه الفتوى وفي
النهاية الفتوى على انه يحد شاربه لعشوه هذا الفصل في هذا الزمان
فيما بين الناس انتهى في البراءة ان شارب النبي ان كان يعلم حين
شربه انه ما هو فطلق يقع وان لم يعلم لا قال قاضي خان والعصم
انه لا يقع على كل حال لانه شرب للذة والتعليل نكاحا بجرمة الله
ولومن اشرب من المذنب والعسل فسكر المختار في زمان الزور المحرم
لان الفساق يجمعون عليه وكذا المختار وقوع الطلاق لان المحرم
يحتاج لديره والطلاق يحتاج فيه فلما وجب ما يحتاج لان يقع
ما يحتاج اولى وقد طالب صدر الاسلام البرزوي بالفرق بينه وبين
السكر في المباح كالمثلث فحجرت قال وجدت نصا من جلال الزور
المحدث انتهى وعليه فلا يحتاج كلامهم الى التفسير وهذا ينبغي اعتنا
وقد صرح المحدثي بجرمة كل النبي فيظهر الزجر فيه لذلك والجب
عن المم في جماعه هذا انه اطلق اعتنا على ما ياتي في احكام السكران
قوله الا اقرار بالحدود والمخالصة فلا يكون كالتصاحي لزيادة احتمال
الكذب في اقراره فيحتاج لدرء الحد لانه خالص حتى الله تعالى وفيهم
من يقيده الحدود بالمخالصة ان في اقراره بحد القذف لا يكون كالصاحي
وبه صرح في العبادية فقال واذا اقر بشي من الحدود لم يحد الا في حد
القذف يعني لان فيه حق العبد والسكران في حق العبد كالتصاحي وذكر
صدر الشهيد في الجامع الصغير السكران يلحق بالتصاحي في سائر
المخوف سوى حق الله تعالى عقوبة له انتهى وذكر فيها واذا اقر انه سكر
من المحرم طابعا لم يحد حتى يصحوا فيقروا ويقوم عليه البيعة **قوله**

حي

كذا في خلع المخانية **اقول** ليس في مخرج المخانية تقييد الحدود
بالمخالصة **قوله** والردة في ردة السكران قياس واستحسان في الام
لا تصح لان الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع السكر لان
الكفر واجب للنبي والاعدام ورويان رجلان صاحب رسول الله
صلى الله عليه وسلم قرا في صلاة قل يا ايها الكافرون وخذ منها
اللائات فترك الله تعالى قوله يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى مما هي مؤمنات وفي القياس تصح وعن ابي يوسف ان كان
ياخذ بالقياس وفي تهذيب القلاسي ارثاذا السكران والمكره
ذهب عقله بالبرسام ونحوه لا يصح حتى لم يبين امره وليس على
المرتد قضا الصلاة والصوم في حال الردة ولو حج ثم ارتد ثم اسلم
فعليه حجة الاسلام ثانيا وكذا الوصاي ثم ارتد ثم اسلم في الوقت عليه
الاعادة **قوله** ففرع على الاول المراد به القاعدة المستشفي منها وهي
النداء للاعلام فلا يثبت به حكم ولا حاجة للتقييد بقوله على الاول
اذ لم يقابل ثبات وان كان الاول لا يستدعي ثانيا بخلاف العكس وعلى
العكس قال الشاعر ثاني المعاطف كنت اول عاشق في حبه والكل ثار اول
قوله لوقاك بخاريت يا سارق يا زانية **اقول** فرع الثاني في
شرح الجامع الكبير هذا على ان القذف بصفة فيجوز ان يكون اقرار
بوجود تلك الصفة لا على كون النداء بالقذف للاعلام **قوله** ولو قال
لزوجتي يا كافره لم يفرق بينهما لانه لم يحقق صفة الكفر فيها لان النداء
للاعلام لا لتحقيق قال الطرسوسي في منظومته
من قال للمسلم يا كافرا • بكفر حقا هكذا وقد نقلا
وقال في شرحها لكنه يعذر **قوله** الا في حكمين الارث والنفقة فيسقط
النسب لان النقي بالدعان ثبت شرعا بخلاف الاصل بناء على زعمه
وطنه مع كونه موكودا على فراشه وقد النبي صلى الله عليه وسلم الولد
للغراش فلا يظهر في حق سائر الاحكام **قوله** المحتون لا يقع طلاقه الا
في مسائل **قوله** معنى قولهم المحتون لا يقع طلاقه اي لا يصح
ايقاعه الطلاق وح لا صحة الاستثنا ما ذكر من المسائل لانه ليس فيها
ايقاع طلاق **قوله** الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اسلمت اي لا يصح ايقاع
الطلاق وح لا صحة الاستثنا المذكور اذ لا ايقاع من الصبي المحرم

تقار

عه

قوله فإني وقع الطلاق **أقول** الصواب أن يقال وقع التفريق وهو طلاق على الصحيح وقيل فسخ **قوله** فهو طلاق على الصحيح وقيل فسخ المعلق بالشرط لا ينفذ سببا للحلال الخ في الطلاق والعشا والنذر وحذف من الأول دلالة الثاني وهو قليل قال المم في البحر فرق بعض المشايخ بين المضاف والمعلق بأن الشرط على خطر الوجود بخلاف المضاف قال وهو مذكور دلالة يقتضي تساوية المضاف والمعلق في نحو يوم يقدم زيد أو قد مر في يوم كذا لأن كلاهما على خطر الوجود وإذا استويا في عدم انعقاد السبب للخطر استويا في الاحتكام فيلزم منه عدم جواز التجهيل فيما لو قال على صدقة يوم يقدم فلا بد لعدم جواز التقديم على السبب وإن كان بصورة الإضافة مع أن الحكم في المضاف جواز التجهيل قبل الوقت بخلافه في المعلق يقتضي أيضا كون أجازا عند فانت كذا إذا كانت فانت كذا لأنه لا خطر فيها فكون الأول مضافا فيمنع بغيره قبل العدم كما قبل الموت لانعقاده سببا للحال كما عرف في الفسخ لكنهم يجيزون بغيره قتل العدم ويفرقون بين أن تترعنا فلا يجيزون بغيره قتل العدم وبين إذا جاز عند فانت تترعنا بغيره مع أنه لا خطر فيها **قوله** في الفرق بينهما أن الإضافة ليست بشرط حقيقة لعدم كماله الشرط لكنه في معنى الشرط من جهة أن الحكم به يتوقف عليه فمن حيث أنه ليس بشرط لا يتأخر عنه ولا يمنع السبب ومن حيث أنه في معنى الشرط لا يترك في الحال فقلنا أنه لا ينفذ سببا في الحال ويقع مقارنا ويتأخر الحكم عملا بالشهرين انتهى وقد ذكر المختصاف في أوقافه أنه لو قال لعنده أنت حر رأس الشهر له أن يبيعه وإن يخرج عن ملكه وهو مخالف للحكم في مسئلة أنت حر إذا قال بعض الفضلاء ويمكن أن يقال لا يشك هذا على القاعدة لجواز أن يكون المختصاف لم يقل بالقاعدة المذكورة لأنه كثيرا ما يخالف المشايخ ويفرق بأقوال انتهى **قوله** فإذا قال أنت حر عند الخ فترجع على قوله المعلق بالشرط لا ينفذ وعلى قوله والمضاف ينفذ **قوله** فقد سوا بينهما بأن جعلوا حكم المعلق بالشرط كالمضاف **قوله** وقالوا إذا جاز عند فقد أنطلت خياره كان باطلا فذكر أمثال أن لم يفعل كذا فقد أنطلت خياره كان باطلا **قوله** الفرق بين الصورتين أن الأول تعلقي

بغيره

على خطر الوجود فلم يصح التعليق في الخيار وفي الثاني لما كان بحج العدم وهو كائن صح التعليق لكونه إضافة في المعنى ولو كان بصورة التعليق انتهى وهو مأخوذ من الخاصية من باب خيار الشرط **قوله** مع أن الإجازة لا يصح تعليلها وتصح إضافتها **قوله** في نظر فان التعليق هنا صوري لا حقيقي فان بحج العدم كائن لا محالة فكان إضافة في المعنى والتعليل الذي يوجب عدم صحة الإجازة هو التعليق الحقيقي وهو ما يكون لشرط منتظر على خطر الوجود ومع أنه ما ذكره المم من التسوية لا ترى أنه لا يصح الإجازة لوقا أن جاز إذا جاز بك **قوله** ومن فروع أصل المسئلة أي مسئلة أن المعلق بالشرط لا ينفذ سببا للحال بخلاف المضاف **قوله** لو خلف لا يخلف ثم قال لها إذا جاز عند فانت طالق **قوله** فيه أنهم جعلوا إذا جاز عند في حكم الإضافة في إبطال خيار الشرط وفيما إذا قال إذا جاز عند فقد جرتك ولم يجعلوه هنا في حكم الإضافة وغلب ذلك قاضي خان بأن بحج العدم كائن لا محالة ومقتضى هذا عدم البحث هنا لأن التعليق بكائن لا يغير لا خلف لأنه تعليل الجواز على شرط منتظر على خطر الوجود بقصد لقيه أو إثباته فليست أملا **قوله** بخلاف أن دخلت كذا في النسخ والصواب كما في تلخيص الجامع للعقد سليمان بخلاف الإضافة **قوله** وفي الخاصية يصح إضافة فسخ الإجازة المضافة ولا يصح تعليلها **قوله** الصواب تعليلها بتذكر الصمعي في الإجازة لأن الكلام في تعليل الفسخ لا تعليل الإجازة لا يقال لما أضفت إلى الموت جازا اكتسبه التائب منه لأن شرطه صحة حذف المضاف ونسبة الحكم إلى المضاف إليه ولا شبهة في عدم صحة ذلك هنا كما هو ظن أعلم أن في عدم صحة تعليل الفسخ خلافا ذكره قاضي خان ولم يذكره المم فقد اختلف في نقل عنه **قوله** طلب المرأة الخلع حرام إلا إذا علق طلاقها الخ قيل عليه المحصر في هذه الصورة غير صحيح بل إذا انكر طلاقها بعد تعليلها أياها وليس لها شهوم فلها الاقتداء بالرجال لأن أصحابنا ذكروا أن لها أن تقتله بالسهم تحرقا من الزنا فحج طلب خلعها بالطريق الأول انتهى ولا يخفى حسن تعليل المم الطلاق بالثابت وإن أطلقه قاضي خان **قوله** فشهدوا بوجوده فلم يقض لها الخ لو خلف أن لا يشرب المسكر إلى سنة فشرب في غير مجلس الشرب

ز

وزاوة سكران وهو يجحد شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض
قال ابو القاسم القصار للقاضي ان يحاط ولا يقبل شهادة من لا يمان
الشرب **قوله** القول له ان اختلاف في وجود الشرط لم يبرأ ما يقع ان
المذنبون بطلاق زوجته على عدم دفع الدين كله او بعضه في يوم
معين فمضى ذلك اليوم فذبح المذنبون الدفع ونكحوا نساء الذين قضوا
ما ذكروه المص وغيره من هذا الاصل ان يكون القول قوله بالنسبة لعدم
وقوع الطلاق لا بالنسبة الى برائة من الدين ومقتضى مسئلة النكحة
التي ذكرها ان لا يقبل قول المذنبون في الحادثة المذكورة ويكون القول
قول رب الدين في حق المال والطلاق وقد المص بالشرط لا بالاحتمال
لو كان في وقت المضاف كان القول لها كما اذا قال لها انت طالق للسنة
ثم قال جامعناك وانت طاهرة لا يقبل قوله بخلاف ما اذا كانت حائضا
لانه يمكن انشا الجماع فيه وان لم يكن جائزا شرعا اما اذا كانت طاهرة
فلكونه اعترف بالنسبة لها قد مناه ان المضاف يتعقد سببا للطلاق
بخلاف المعاق **قوله** لو علقه بعدم وصول بقيةها الى قوله فالقول
لها **قوله** في القضية ما يخالفه فانه قال لو قال ان لم تصل بقية
اليك الى عشرة ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى
الزوج وانكرته هي فالقول له انتهى لكن صح في خلاصة الفتاوى في البرائة
عدم قبول قوله في كل موضع يدعي القاطن ما اليه هي تنكر فمضى
تخصيص المذنبون فاعتمد هذا وقد ذكر المص في الخبر عند قول اكثر في
باب التعليق وزوال الملك بعد المين بطلانها مسئلتين كثير
وقوعها الاول خلف ليودين له اليوم كذا فخرج عن الايمان لم يكن معه
شي ولا واحد من يقرضه الثانية ما يكتب في التعليق انه متى فعلها او
تزوج عليها وازاها من كذا مما لها عليه فدفع لها جميع ما لها عليه قبل
الشرط فهذا بطلان المين فالجواب ان قوله انه متى فخرج عن المحل فوقع عليه
والمين موقفة فانها تبطل بطلانها في الحادثة الاولى لان يوجب نقل
مصرح بخلافه واما الثانية فقد يقال بان البرائة لا يمكن فانه
لو دفع الدين الى صاحبه ثم قال الدين للمذنبون قد ابرأناك براءة استعفا
قال في الذخيرة صح الا برأه او رجع المذنبون بما دفعه الا ان يوجد نقل
بخلافه انتهى **وقد سئل** صاحب السور عن المذنبون اذا اختلف على

وقال الدين

على وفا الدين في مدة معينة وهو فقير لا يملك الدين ولا يعضدانه
لا يثبت لعدم تصور البر وكون المين موقفة وعلى مسئلة الكوز
المشهور **فاجاب** بقوله لم تكن مسئلة الدين داخل تحت الاصل
المذكور لان شرطه ان لا يمكن البراضلا بان كان مستحلا حقيقة
كمسئلة الكوز فان شرب الماء الذي في الكوز لا مانع غير ممكن حتى
لو كان ممكنا حقيقة غير ممكن عادة فان المين منعقدة وباقية في
الموقفة كمسئلة الخلف ليصدق ان السامقة لما كان ممكنا حقيقة
انعقدت المين ولما كان مستحلا عادة خلت للمحال كما حقيقة المحقق
ابن الهائم وفي مسئلتنا التي ممكن حقيقة وعادة مع الاعتبار لا يمكن
ان يوجب له شيء او يتصدق عليه او يرث شيئا او يبرأ به صاحب الدين
قبل مضي الوقت من غير اداسوا كان قادرا او مفسرا او به اقضى شيئا
صاحب البحر لكنه ذكر في شرحه للذكر خلافا لاعتقاد اهل ما ذكره
صاحب القضية من القاعدة المذكورة انتهى قبل ما ذكر صاحب البحر من
القضية بعد ذلك ما ذكر ابن الشحنة في شرح المنظومة من ان شرط
المحت اذا كان عدما وعجز عن مباشرة والمختار المحت وان كان
وجوديا وعجز فالمختار عدم المحت انتهى ورده بانه لا يعكس عليه
ذلك لان شرط المحت في ليودين له اليوم عدمي وهو عدم الادا
لكن لم يعجز عنه انما يعجز عن شرط البر وهو الادا لان شرط المحت
وهو عدم الادا بخلاف قوله ان لم اخرج اليوم فمنع لان شرط المحت
عدمي وهو عدم السكنى والمكث في الدخلة قد يعجز عنه بمنعه من
الخروج فحصل منه السكنى والمكث ويعجز عن عدم ذلك فثبت قائل
اقول كذا في الخاتمة من الطلاق **قوله** علله في الخاتمة بيقين كذا
ثم قال وفيه اشكال وهو ان الشرور مما لا يوقف عليه فينبغي
ان يتعلق الطلاق بخبرها ويقبل قولها في ذلك وان كنا نثبت
بكذا كما لو قال ان كنت متحيا ان بعدك الله بنا رجيم فان
طالق فقالت اجتهد بقم الطلاق عليها وتواطعاها الف درهم فقالت
لم يسري كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طالت الفين
ولا يبرأها الف **قوله** وفرق بين ما في الخاتمة من ان يبرأ من الخاتمة
احتماله امرأه بنت اربعة عشر سنة وعلام ابن اربعة عشر سنة فقال

للمرأة اذا حضت فانت طالق وقال للغلام اذا احتلمت فانت حُر
 فقالت الجارية قد حضت وقال الغلام قد احتلمت قال تصدق
 المرأة ولا تصدق الغلام قال لان الغلام يمكن ان يتطرق كغيره
 من المني اما خروج الدم من الفرج لا يعلم انه حيض فلا يقف عليه
 غيرها انتهى **قوله** على ما ذكره المصنف من الصحة لا يحتاج الى ذكر الم
 الذي ذكره قاضي خان واما ذكره قاضي خان لانه لم يتعرض للقول
 بقبول قوله فضلا عن تصحيحه **قوله** كذا الشرط ثلاثا والجزا واحدا
 اي وذكر الجزا حالة كونه واحدا على حد قوله علمتها بتنا وما ياردا
 ولو قال والجزا واحدا بالرفع على ان تكون الجملة محالية لكان اولي
 وصورة المسئلة محاية الخاتبة وخالف قال لامرأة ان دخلت الدار فانت
 طالق قال ذلك في دار واحدة فدخلت الدار مرة واحدة استقصانا
 قوله فوجز الشرط مرة قبل الظاهر لخلال الممن بذلك هنا على ان اتحاد
 الممن باتحاد المجرى وان تكرر الشرط والاتمركين فرق بين صورة اتحاد
 المجرى وصورة تعدده وان كان مفهوم قوله فوجز الشرط مرة انه لو وجد
 مرتين او ثلاثا تعدد الطلاق ولا يخفى ان اتحادها بالدخول مرة
 متبني على ارادة التاكيد بال تكرار وقصته اذا لم يوجد ذلك اكيد اراد
 التعليق على كل واحد من الدخولات يقع بكل دخول طلاقا وتساوي
 ح صورة تعدد المجرى **قوله** ولو طلقها ثم عطفها مع اخرى لم يوضح
 انه قال لها انت طالق ثم قال للاحري انت طالق وفلانة يعني
 بالمعطوف الاولى **قوله** ولو طلقها ثم اضرب الم ولو قال لها انت طالق
 لا يملك انت طالق في طالق واحدة بالكلام الاول ولا يلزمها بالكلام
 الثاني طلاق اخر الا ان ينوي ولو قال انت طالق لا يملك انتما الزم الاولى
 تطلقتان والاحري واحدة انتهى وبه تسقط ما قيل لربيع صورة
 المسئلة ولا يخلو تصورهما من اشكال ولعل صورته قوله انت
 طالق بل فلانة بل انت وهل يقع على فلانة بمجرد قوله بل فلانة بنا
 على ان المجرى محذوف والتقدير بل فلانة طالق لا يفهم حكمه من عبارته
 فتأمل انتهى **قوله** ولو ضم الاول مع الاخرى في الاضراب صورته كما
 تقدم لو قال لها انت طالق لا يملك انتما **قوله** اذا دخل كلمة او في الإيقاع
 الم صورته محاية الخاتبة وخالف قال لامرأة انت طالق اولست برجل او انا

طلقت

غير رجل في طالق لانه رجل واحد هو كاذب في كلامه ولو انت طالق وانا
 رجل كان صدقا ولم تطلق امرأته **قوله** كذا الشرط ثم اعقبه جزا واحدا
قوله فيه ان هذه المسئلة تقدمت انفا فذكرها تذكرا لمحض وما
 قيل ان المتقدمة اعم من هذه كلام ساقط لا يجري على ان الامر بالتاكيد
 فان المتقدمة مقيدة بما ذكر الشرط ثلاثا وهذه غير مقيدة بالثلاث
 وان كان الثلاث ليس قدرا **قوله** ولو ذكر المجرامين شرطين تعدد
 الشرط صورة محاية الخاتبة لوقا ان دخلت الدار فانت طالق ان
 دخلت الدار فمدا على دخلتين انتهى وصورة المحقق ان الزم امر بان
 قال ان دخلت الدار فانت طالق فان قدم زيد ثم قال بان الاول
 منهما اذا وجد يقع به طلاق ثم اذا وجد الثاني لا يقع به شيء وكانه قال
 في هذه الصورة المفروضة ان قدم زيد فانت طالق تلك الطلاقة
 الاولى الواقعة بالاول وهذا حاصل كلامه **قوله** كل امرأة اتر وجهها
 بالمبانة في الخاتبة قال لامرأة كل امرأة اتر وجهها فهي طالق ثم ابانها
 ثم تروجها طلقت عندئذ العموم اللفظ ولا تطلق عند اي يوسف وبه
 اختار الفقيه ابو الليث لان الطائفة لا يربدها بهذا التمام **قوله**
 يتكرر المجرى بتكرار الشرط في الطان قوله كلما دخلت ثم تمثيل التكرار
 المجرى بتكرار الشرط وحذف اداة التمثيل لظهور كونه تمثيلا وانما تكرر
 المجرى في قوله كلما دخلت فكذلك لان الدخول يتكرر لا دخال كلمة كلما
 عليه والمعلق بشرط مكرر يتكرر **قوله** كلما قدمت عندك فكذلك المجرى
 ذلك ان الدوا في القعود وعلى كل ما يستند امر بمنزلة الانشاء
قوله وقصن ما يديره طلقت ثنتين ثم وبه ذلك ان في اليدين تكرار
 الضرب لان الضرب بكل يد ضرب على حدة بخلاف الضرب بكل
 واحدة لان الضرب لم يكرر لان الاصل في الضرب هو الكف والاصا
 تبع لها فلم يتعدد الضرب قبل التبريد كالمجرى المجرى لظهور كون الحكم
 ما ذكره من احتمال كون الواقعة ضربية واحدة باليد او ضربتين متع
 وكان ذلك يحتاج الى البيان **قوله** كلما طلقك فطلقها وقع ثنتان
 طلاقا بالتطليق وطلقة بالتعليق **قوله** كلما وقع عليك طلاق
 الم الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها حيث طلقت ثلاثا في هذه
 وثنتان في التي قبلها هو ان المعلق عليه في هذه وقوع الطلاق وفي

ث

بع
قتين

التطاليع والانتصاف بالوقوع وحده بعد الإيقاع مرتين بخلاف
التعليق بالتطليق فليست مثل **قوله** وسط الشرط بين طلاقين كما إذا
قال أنت طالق إن دخلت الدار أنت طالق **قوله** ذكر من أدى بين شرط
وغيره حاصله تعليق طلاق الأولى ثم إن علم أفرادها بالطلاق فلا
ينوي في الثانية والأنوي فيها بقي إن يقال إذا اعتبر الجزاء الشرط
المذكور فما وجه طلاق الأخرى عند نيته وبأي لفظ وقع إذ مجرد
نفاها باسمها لا يكفي في وقوع طلاقها عند نيته توضيحه أنه لو قال
إن قدر زنديار زنيبت فانت طالق يا فاطمة مثلاً كان قوله فانت طالق
جزاً **قوله** إن قدر زنديار فانت طالق زنيبت بقدره وروح فبأي لفظ
يقع طلاق فاطمة عند نيته لأن قوله يا فاطمة لا يصلح للإيقاع به
كذا قبل **قوله** وقع بقوله أنت طالق حيث نواها به بما نوي زنيبت قد
فصل المرحوم قاضي خان في فتاواه هذه المسئلة تفصيلاً حسناً
فليراجع **قوله** ولو نذر بالزنا إن كان قال يا عمرة أنت طالق إن دخلت
الدار ويأزنيب فدخلت عمرة طلقاً ولو قال لم أنوطلاق زنيبت
لم نطق ولو قال أنت يا عمرة طالق ويأزنيب لم نطق إلا أن يتوهمها
كما في المخاتبة **قوله** عند عدم ما كان لا خاطئة طرف قوله منصرفه إلى ثلاثة
قوله نذر ثلاثة أنواع من القبيح كان يصحها بما هو من أخلاق اللباس
والنصوص في المخادعين والقائلين وما ثم بذلك قال الفقيه الأوائل
ينبغي للمخالف أن يقول عند الأخ بعد ما قال من القبيح إنما قل ذلك
لأجل اليمين وهي موبة من ذلك فيكون هذا الكلام توبة منه عما قال
فيها كذا في المخاتبة وقوله يكون هذا الكلام توبة أي رجوعاً عما قال
لأنه توبة حقيقة **قوله** كقوله للمخالف إن حضرت كان على وجوده في
المنقبل **قوله** محال ذلك الكلام ما إذا لم يقدر بالزنا فلو قال
لامرأته إذا حضرت غداً فانت طالق وهو يعلم أنها خارجة فهو على دوام
ذلك المحض إلى الغداً دام إلى أن يعلم الفجر من الغد طلق لأن الحصة
الثانية لا يتصور وحدونها في الغد فيحمل على الدوام إذا علم وكذا لو قال
لامرأته المريضة إذا مرضت غداً فهو على دوام ذلك المرض ظاهر كذا في
المخاتبة **قوله** إلا إذا قال لصاحبه إن صححت يعني فانت طالق يقع
الطلاق كما سكت عن اليمين لأن الصحة أمر عيدي وفي مثله للدوام حكم

الابتداء

الابتداء فيبحث للمحال كما لو قال لقيام إذا قت ولقاع إذا قعدت
وللبصير إذا بصرت وللمملوك إذا مملكتك فانت حر فانه يبحث كما
سكت عن اليمين فان الدوام لحكم الابتداء **قوله** والضابطان ما تم
فلا دوام لحكم الابتداء والملا قبل عليه مقاده امتداد الصحة دون المرض
والجنس وفيه نظراءهما ما تم ابتداء انتهى **قوله** مما وان كانا مما ابتداء
أيضاً إلا أن الشرع لما علق بالجملة أحكاماً لا تتعلق بكل جز من أجزائه
فقد جعل الكل شيئاً واحداً **قوله** إن على التراخي لا يقربية الفور لم
يحد هذه العبارة في كلام غيره والذي في كلامهم أن اليمين على
قسمين موقدة وهوان يتلف مطلقاً وموقدة وهوان يتلف إن
لا يفعل كذا اليوم وهذا الشهر فخرج الإمام أبو حنيفة من الفور
قال في المخطط يسبقه أحد في تسميتها ولا في حكمها ولا مخالفتها
بعد ذلك قال الناس كلام عياك الإمام أبي حنيفة في ذلك انتهى بل
الناس عياك الإمام أبي حنيفة في الفقه كله وهي بين موقدة لفظاً
موقدة معناه تقيد بالمحال أو تكون بناء على أمر حال من الثاني
امرأة تهيات للخروج فخالفت لا تخرج فإذا جالست ساعة وخرجت
لا يبحث لأن قصده أن يمنعها من الخروج الذي تهيات له فكانه
قال إن خرجت أي الساعة ومنه من أراد أن يضرب عنقه فخالفت عليه
لا يضربه فتركه ساعة بحيث يذهب فور ذلك ثم ضربته لا يبحث لذلك
بعينه ومن الأول اجلس بعد عدي فيقول إن تعدت فعدي
مترقيد بالمحال فإذا تعدت في توبة مترقيد لا يبحث لأنه بمن
وقع جواباً عن سؤال ما في السؤال والسؤال الغداً المحالي فنصرف
المخالف إلى الغداً المحالي لتقع المطابقة وهذا كله عند عدم نيته المخالف
ثم إن التقيد تارة يثبت ضرباً وتارة يثبت دلالة والدلالة نوعان
دلالة لفظية ودلالة حالية فالدلالة اللفظية نحو ما إذا خالف لا يدخل
على فلا يقيد بحال حياة المخالف عليه والدلالة الحالية مثل ما نقده
من قوله اجلس بعد عدي فيقول إن تعدت فعدي **قوله** ومنه
أي مما حمل على الفور يقربيه **قوله** طلب جماعة فانت حر في الخمس
والمزيد رجل أراد أن يجامع امرأة فلم يطاوعه فقال لها إن لم تدخل
معى البنت فانت طالق فكرت تدخل في ذلك الوقت ودخلت في وقت آخر

في المرحوم

ان دخلت بعد ما سكنت شهوته وقع عليه الطلاق لان شرط الخ
عدم الدخول لقضاء تلك الشهوة منها وقد تحقق عدم الدخول
لقضاء تلك الشهوة **قوله** ومنها طلقني اي مما حمل على الفور
بقريته قولها لزوجه طلقني فقال ان لم اطلقك اي فوتر فانت
طالق فاذا لم يطلقها فورا اختلف لان شرط الختم عدم طلاقها فورا
وان طلقها فورا لم يختم وكان طلاقا مباحا هكذا يجب ان يفهم هذا
المحمل **قوله** غلقة على زمانه اي اي الطلاق وقع ولا يحد كناية الخيانة
قيل لو اقر مرة واحدة مع انه لا يثبت باقراره في حق المهر الا بالقرار
اربعة مرات في اربعة مجالس يعني وقياسه في حق الطلاق ان لا يوجه
به الا بالقرار اربعة مرات وبما بان توقف الثبوت بالاقرار على تكرره
في حق المهر ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه مواخذته بالطلاق
تكن يروح عدم وقوع الطلاق بشهادة اثنين بالمعاشرة لان التوقف
على شهادة الاربعة في حق المهر على خلاف القياس فلا ينعدي الى التوقف
في حق الطلاق لكنه توقف في حقه ايضا كما ترى **قوله** قال لاربعة
المدخولات كل امرأة لم اجمعتها الا قبل وجهه انه علق طلاق كل واحد
منهن بعدم جماع كل واحدة منهن والمجمعة واحدة ففي حقها المالم
بجامع واحدة من الثلاث وقع عليها بعدد هن وفي حق كل واحدة
منهن لم يجمعهن المالم بجامع اثنين منهن او وقع عليها بعدد ما قاما
انتهى **قوله** فيه ان صريح العبارة انه علق طلاق البواقي على عدم جماع
الواحدة لا انه علق طلاق كل واحدة منهن وبه صرح قاضي خان حيث
قال في توجيه الفرع المذكور انه جعل ترك جماع الواحدة شرطا
لوقوع الطلاق على البواقي بكلمة توجب عموم النسائية في عموم ما بدليا
وهي كلمة كلي فان عمومها بدلي لا اسموي وفي التي جامعها واحد شرط
طلاقها ثلاث مرات فطلق هي ثلاثا اما في غيرها واحد في حق كل واحد
شرط الطلاق مرتين بترك جماع غيرها انتهى **والجواب** ان الواحدة
لما لم تكن معينة كان في المعنى طلاق كل واحدة منهن معا بعدد
جماع كل واحدة منهن ثم قيل مقتضى هذا انه لو لم يجمعهن يقع على
كل واحدة ثلاث بعدد صوابها الثلاث ولو جامع ثنتين يقع
على كل واحدة منها طلقان بعدد من لم يجمعهما وعلى كل واحدة من

لم يجمعهما طلاقة ولو جامع ثلاثا يقع شيء لعدم الشرط **قوله** إضافة
وعلقه بان قال انت طالق اذا دخلت الدار تلغوه ذكر الغد وعلق
الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في اي وقت كان تطلق **قوله** ولو
قدم الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت طالق عدا فعلق طلاق
الغدر بالدخول لانه جعل طلاق الغدر جزا للدخول **قوله** ولو ذكر شرط
او لا يجزى بان قال لمرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق
وطالق ان كملت فلانما فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول
والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني حتى لو دخلت الدار طلقت
ثنتين ولو كملت فلانما طلقت واحدة كناية في الخيانة **قوله** ولو كان المجر
واحد المجر يعني وكان الشرط متعديا بان قال ان دخلت الدار ف
طالق ان كملت فلانما كان الطلاق المعاق بالكلام جزا للدخول حتى لو
كملت قبل دخول الدار ثم دخلت لا يقع شيء كناية في الخيانة **قوله**
وهذه المسائل في الصفتين مع ايضا حها من الخيانة اي من سمعة
المؤلف فانها في نصف الورق الشامي **قوله** الا اذا قال انت طالق
امس **اقول** فيه نظرا لان هذا ليس بتعليق والمستثنى منه التعليق
قوله ما اذا علق بزوجها الصلح اي علق طلاقها قد تقدمت
هذه المسئلة في فن القواعد وقد منها ما يرد عليها فيها **قوله** ووقع
عليه في النهاية **اقول** في التفرع كامل **قوله** لانه استثنى الكلام
الكامل كالوقا لعل على ماية **قوله** في جعل هذا نظرا لاذن نظر **قوله**
لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير لو خد منه ان العشرة عطف بيان
من مما يليك **قوله** واذن غلط اي الذكر لا التفسير اذ كونه تفسيريا في
كونه غلط **قوله** الا اذا كاتب عبده على قيمة نفسه يعني ولم يتصادق
على ان ما ادى قيمته ورجع الى يقوم المقومين ولم يتفق اشان
منهم على شيء بان قور احد سما بالف والاخر بالفين لا يعتق حتى لو دى
الا على ثبت ذلك بالارغى على رضى الله عنه وان اتفقا على شيء يجعل
ذلك قيمة قيد بالقيمة لانه لو كاتبه على حيوان ولم يذكر النوع والو
فانه ينصرف الى الوسط ويخير المولى على قبول القيمة كناية شرح
الجميع للمهم **قوله** الا اذا اعتق في مرضه اي يعني اذا اعتق في مرضه ومات
قوله فلا ضمان عليه اي في ماله حتى لا يجب شيء على ورثته وقوله عند

ت

ان سبعت

صف

الامام مثالا فالله لما ذكره المم فانه قال وان كان في مرضه فعندما
 لا يجب شي على ورثته وعند محمد يستوفي من ماله انتهى **قوله** دعوي
 الاستيلاء تستند والتجوز يقتصر بصورة بارية بين رجلين
 ولدت ولد لستة اشهر من ذلكاها فادعى احدتهما ان الام بنته
 وادعى الاخران ولد لها ولده وكل واحد منهما مسئلة لمثل مدعية فدعوا
 مدعي الولد ادعى لانها دعوة استيلاء اذ العلوق في ملكه ودعوى
 الاستيلاء اسبق من حيث المعنى لاستنادها الى وقت العلوق
 وتبطل دعوة صاحبه نسب الام لانها دعوة تجوز بوجدها بعد
 ملكه محققا في وقت الدعوة كذا في شرح المجامع **قوله** الثالثة
 اذا قتل ولم يترك وفايعني اذا قتل معتق البعض عمدا ولم يترك
 وفالمأوجب عليه من التعايب لم يجب القصاص بقتله لان العتق
 في البعض لا يفسخ بكونه عابرا ولا في الاختلاف في انه يعتق بعضه
 او كله فاشتبه المستحق كما كتب اذا قتل عن **قوله** بخلاف
 المكاتب يعني يجب القصاص بقتله وهذا قولهما رحمهما الله تعالى
 وعند محمد رحمته الله تعالى لا يجب القصاص لان سبب الاستحقاق
 هنا قد اختلف لان المولى يستحقه بالولاء ان مات حرا وبالمالك
 ان مات عبدا فاشتبه الحال فلا يستحق لاختلاف السبب **قوله**
 الا في مسئلتين استثنى من قوله فالتالي تبع للاول في احكامه **قوله**
 ففي الاول غرة فقط يعني ولا شيء في الثاني ولو تبع الاول في احكامه
 لكان فيه غرة **قوله** الثانية تقاس التومنين من الاول يعني من الثاني
 عندهما لان بالولد الاول فظهر انفتاح الرحم فكان الميراث عقبه نقاشا
 وقال محمد وزفر من الثاني لانها حامل به فلا يكون دمه من الرحم قال
 العلامة قاسم في تصحيح القدر وري القصاص الاول واعتده اصحاب
 المتون ثم ان في استثنائنا المم هذه المسئلة من الاصل المتقدم نظر
قوله وما تراه عقب الثاني لا يكون نقاشا **قوله** فيه تفصيل
 ذكره المم في البحر فقال واذا دعي صاحب الكثران ما تراه عقب
 الثاني ان كان قبل الاربعين فهو تقاس الاول لتمامها واستحاضة
 بعد تمامها عند الامام واي يوسف فتعطل وتصلح كما وضعت
 الثاني وهو الصحيح كما في النهاية **قوله** والفرق في غاية البيان

يولد

من الاستيلاء وعبارته اذا اشترى اخاه من الزنا لا يعتق عليه
 لان الاخ ينسب الي اخيه بواسطة الاب ونسبة الاب منقطعة
 فلا ينسب الاخوة قالوا هذا اذا كان اخاه من ابنة اما اذا كان من
 امه فيعتق عليه اذا امكده لان نسبة الولد الي الام لا تقطع فتكون
 الاخوة ثابتة فيعتق بالملاك انتهى قال بعض الفضلاء يستحق
 الاخوة من الام عهد لنا ولدت من امه دون العكس انتهى اي ولد من
 ابه دون امه **قوله** لا يصح الرجوع عنه ويصح الرجوع عنها لانه يحتمل
 معني التعليق والتعليق لا يبطل بالرجوع بخلاف الوصية كذا في
 يستفاد من جامع الفصولين **قوله** ولا يبطله التجوز وتبطل الوصية
 يعني لان التدبير معنى التعليق وهو لا يبطل بالتجوز كما يبطل
 بالرجوع بخلاف الوصية ولم يثبت المم هذا التجوز المبطل للوصية
 وفيه خلاف قيل شهر وهو مروى عن ابي يوسف وروى عن محمد انه
 قدره بتسعة اشهر وفي رواية بسنة كذا في الولو الحقة ولم
 يذكر ترجيح قول بعض الفضلاء ينبغي اعتماد القول الاول قياسا
 على بطلان الوكالة وهو مقدر فثبت شهر على المفتي به كما في
 المضمرات انتهى **قوله** قد صرح المم في رسالته بان القياس
 بعد الاربعية منقطع فليس بخلاف يقين مسئلة على مسئلة
 والفتوي على القويين الى رأي القاضي في الوصية **قوله** وفي الاجارة
 ففسد اي وتايب في الاجارة ففسد والقافصحة **قوله** في نحو
 ما يتي سنة الحجاز ليس متعلقا بفسد بل بخذوف والتقدير ففسد
 الاجارة بالتايب الى نحو ما يتي سنة **قوله** الا في النكاح **قوله** صوابه
 لا في النكاح كما هو **قوله** الا في سائر البيع في هذا الاستثناء صحيح
 كالذي قبله كما هو **قوله** والصواب لا في البيع والمخلع **قوله** والمخلع
 على الصحيح فلا يلزمها المال فيه اشعار بوقوع الطلاق في المخلع
 المذكور وان لم يلزمها المال وهو قول والمفتي به انه لا يصح المخلع
قوله والاربعين الذين هو صادق بالمهر وهو كذلك على المفتي به
 وما ذكره المم في الشرح من ان الاربعين المهر كالطلاق وعنه لثمة
 بخلاف المعتد في المذهب كما في الخلاصة **قوله** كما في نكاح الخاتمة
قوله ليس في الخاتمة هذا الاستثناء الذي ذكره **قوله** الا في مسئلة

قال

من الاستثناء

صوابه الى مسيلتين بقرينة قوله والثانية **قوله** فانه يبطل اعتناقه
يعني لصحة الاقرار بالرق المستند الي تصديق المعنى ويرد عليه
ان المعنى بهذا التصديق سماع بعض من من جهته فكان ينبغي
ان لا يعتبر بقدر يقينه **قوله** وهي المذكورة صوابه الاولى وهي المذكورة
قبل حيث قال لو كان المعنى بمجمل النسبة يعني لانه اذا بطل
الاعتناق بطل الولاء اذ هو مترتب عليه **قوله** والثانية لو اريدت
المعققة ان قال بعض الفضلاء اذ اخري كالمكانت امة فاعتقت
ولم تحقت بدار الحرب جاز اسرها واسترقاقها فيصح اقرارها بالرق
قوله لو اختلفا المولى مع عبده **اقول** الصواب مع مملوكه بصرفه
بالذكر والامني بخلاف العبد ليطابق ما يليه من مسائل الاستسنا **قوله**
في وجود الشرط كذا في النسخ والصواب في وجود الوصف كما دلت
عليه قوله الاتي ففي هذه الاربعة اذا انكرت ذلك الوصف **قوله**
الا في مسائل كل امة ان في هذه المسائل لم يقع الاختلاف فيها في
الشرط بل في الوصف وح لا يفتح استسناؤها **قوله** والقول له اما في
الثلاث الاول فلا ان الاصل يشهد له اذا اصاب البكارة وعدم الشهاد
من فلاك وعدم الوطى لان العدم سابق على الوجود في الخارج اذ العا
خادث بعد سبق عديمه واما في الرابعة **قوله** فانه ينبغي في قيمة مدبر
قوله المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عنده ان قال المم في البحر اعلم
ان المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عند الامام وعند من اخر مدبرون
فتفترع الاحكام فلا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه كما في المجمع من
الجنائيات ولو ترك مدبرا فقتل خطأ وهو ينبغي للوارث فعليه قيمة
لولية وقالادنية على عاقلة انتهى وعلله بما ذكرناه وكذا المذخر عقبة
في زمن الموت اذا لم يخرج من الثالث فانه في زمن سعيته كالمكاتب عند
فلا تقبل شهادته كما في شهادات البرازية وحكم جنائيه كجنائيه المكاتب
كما في شرح المجمع للمم انتهى قال بعض المحققين من المتأخرين قد صدر
تلك العبارات وهي مخالفة لنص الامام وان ورد مثلها مسند الامام
فقد اختلف عنه الثقل ولم يبرزه الاعلام والمقرر ان الخلاف بين
الامام وصاحبيه في تجري الاعتناق وعدمه فيمن اعتق بعضه لا فيمن اعتق
كله متعلقا على شرط فوجد في مرض او صحة وسعيته بعد سعيته حر

مدبرون كالمدبر اذا لم يخرج من الثالث وقوله هنا وفي البحر المدبر كالمكاتب
في زمن سعيته ليس التحقيق وان ورد منقول عن الامام كما تقدم كما
قال في السراج المستسني عند الامام علي بن ابي طالب كل من يسي في عتقه
رقبته فهو كالمكاتب وكل من يسي في بدل رقبته الذي لزمه بالعتق
او في قيمة رقبته لا يخل بذلك شرط عليه اولدين ثبت في رقبته فهو كالم
انتهى ومثله في الايضاح والمصنف يشرح منظومة النسخ لابي البركات
ولاشك ان المدبر يعتق كله بموت المولى فهو وان سمي يسي في عتقه فلم
يكن كالمكاتب فجعل المدبر حاك سعيته كالمكاتب في هذا الكتاب وفي
البحر ليس بمدبر فان المكاتب رقيق حاك سعيته وذلك بنقل الشارع
المكاتب من ما بقي عليه درهم والمدبر حر من الثالث ولهذا قصد التشبه
به على معق البعض الامام لاجل ابو بكر الرازي في شرح المجامع الكبير
فقال والمعتق بعينه عند الامام كالمكاتب في حروده وارث جنائيه
وميزانه وشهادته وذكر الدليل ثم قال والمعنى المجامع بينهما ان سعا
لاجل الخلاص من رقه انتهى فاخاد بمفهومه ان من سعى لرب نفسه لافا
رقبته ليس كالمكاتب لانه حر مدبرون كالمدبر فعلم بذلك ان قول المم
هنا وفي البحر المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عند الامام ليس بمدبر
لان المدبر حر مدبرون يسي لوفائه لانه لا يملك رقبته فافترعه من قوله
فلا تقبل شهادته ولا يزوج نفسه عند الامام ليس مسلما اسناده وان
وقع في بعض الكتب يوك لما قدمنا وقوله في البحر كما في المجمع من
الجنائيات ونقصه لو ترك مدبرا فقتل خطأ وهو ينبغي للوارث
فعليه قيمته انتهى قد يقال ان هذا مفرع على ما قيل ان المستسني
كالمكاتب وليس ذلك على عمومه فلا يتناول المدبر لان جنائيه حاك
سعيته جنائيه حر فوجبه على عاقلة مولا ليرث حرته بموت مولا
وقوله في البحر هكذا في الكافي وعلله بما قدمناه يعني ان المدبر كالمكاتب
فلا نسلم ان مجرؤ نسبة المدبر بالمكاتب يوجب ان يكون حال سعيته
رقيقا للنص على حرته المدبر بحر وموت ستيك وصاحب الكافي قد ذكر في
شرح المنظومة ما يجافيها قد مرناه وهو الحق الذي لا يعدل عنه ظهور
وجهه بنص الشارع روي ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان المدبر لا يبيع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثالث قال الزليبي

نية

مدبرون

فان عقد التدبير سببا في الحال للمعتق وتعلق بمطلق موت المولى
 فيعتق بعد موت المولى بكلامه لا بكلام اخر فاستحال توقفه على
 شيء غير شرطه فمن نص على توقف عقده كالأول بغضا الى اذا استقام
 لم يجز المناط فلا يكون عليه وجه عدم تسليم استاده للأمام
 انه قد يكون ما هو ذا من النسب في حال السعاية بالمكاتب كما
 قال بعضهم المستسمى كالمكاتب وليس ذلك على إطلاقه ولين
 سلم وصح نقله عن الامام نصا فقد اختلف النقل والوجه لموافق
 نص الشارع وقوله في البحر وهكذا المنجز عقده في مرض الموت اذا لم
 يخرج من الثلث فانه في زمن سعيته كالمكاتب عند ولا يقبل شيئا
 كما في شهادات البرازية لم اوه فيها وعبارته لا يقبل شهادة المدر
 انتهى ووصفه بالمدر حقيقة اما هو في حياة سيده واما بعد
 موته فهو حر مقبول الشهادة وقد يلخص مما قد مناه مجزرا ان المدر
 اذا لم يخرج من الثلث يسمى وهو حر واحكامه احكام الاحرار وكذا
 المعتق في مرض الموت والمعتق على مال او خدمة اذا قبل المال او
 الخدمة حر وله احكام الاحرار انتهى وهو تحقيق بالقول تحقيق بعض
 بالواجد ولله ذر العلامة ابن مالاك حيث يقول في خطبة كتابه
 التمهيد واذا كانت العلوم منحا الاهية ومواهب اختصاصية فغير
 مستبعد ان يظهر لكثير من المتأخرين ما خفي على كثير من المتقدمين
قوله وقرعت عليه لا يجوز تكلمه ما دام يسمى **اقول** لا يجوز عدم
 صحة التفريع المذكور لما قد مناه من عدم تسليم اسناد الاصل المرفوع
 عليه الى الامام والله اعلم **كتاب الامكان**
قوله المعرفة لا تدخل تحت النكرة المعرفة في الجزاء يعني اذا قال
 ان كالم غلامي هذا هذا وقال ان البست هذا القمص هذا اوقا
 قال ان دخل دارك هذا هذا فانت طالق او قال لعبد اعترق
 اي عبيدي شئت لا يدخل الخالف الا ان يتوي دخول نفسه يعني لو
 كالم الخالف غلام نفسه او ليس في ذلك القمص او دخلت دار نفسها
 تلك لم تطلق ولو اعترق العبد نفسه لم يعتق لان المعرفة لا تدخل
 تحت النكرة لانها صفة ان فلا يجتمعا وفي دخولها ما يجتمعا لان
 الاجتماع اذا المراد بالامتناع وسائر في قوله اعترق المعرفة فلا تدخل

معرفة النكرة

تحت النكرة وهي قوله اعرق العتور الثلاث الاول وكذلك لو قال زوج
 ابنتي من رجل لا يدخل المأمور لما ذكرنا واما المسئلة الرابعة فلا تاي
 وان كانت معرفة عند النجاة للاضافة لانها بمنزلة النكرة لانها تعين
 لفظا او معنى اما لفظا ففي قولك اي رجل فعل كذا واما معنى ففي
 نحو قوله تعالى ايك يا بني بعثها يعني والله تعالى اعلم اي واتخذ لان
 المراد واحد منهم كذا في شرح الجامع الكبير وفي الذخيرة ولو قال ان
 من هذا الراس احد وشار الي راسه لم يدخل الخالف فيه وان لم يصفه
 الخالف الى نفسه بيا الاضافة وفي جواهر الفتاوى في الباب الاول
 من كتاب النكاح امرأة قالت زوجي من شئت فزوجها من نفسه
 صح انتهى وفي اوقاف هلال انه لا يصح لكن قال جلال الدين البزوي
 حين سئل عن صحة هذه الاقوال اصل ما قالوا في الكتب ان الوكلاء
 فلا تدخل تحت النكرة وانما وكلته ان يزوجهما من رجل منكروهما عند
 الاطلاق اما عند ارادة الدخول بالنية فتدخل تحت الخلاصة
 والجامع الكبير **قوله** المعرفة في الجزاء يعني فانها تدخل تحت
 النكرة كما اذا قال ان كالم غلامي هذا هذا فانت طالق فانها وان
 كانت معرفة بتا الخطاب لكنها وقعت في الجزاء فلم يمتنع دخولها
 تحت النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة في جملة والمعرفة في جملة
 اخرى فانه لا يمتنع ان تدخل المعرفة تحت النكرة لان الجملةين
 كالكلامين المختلفين كذا في شرح الجامع الكبير واعلم ان المعرفة
 في الجزاء كما تدخل تحت النكرة في الشرط كذلك تدخل المعرفة في الشرط
 تحت النكرة في الجزاء وان قلت كذا فتساي طواق فانها معرفة
 في الشرط بتا الخطاب فجاز ان تدخل تحت الجزاء وتكون منكورة في الجزاء
 باعتبار كونها واحدة غير معينة من جملة معلومة ذكرت في الجزاء لما
 تقدم من ان النكرة اذا كانت في جملة والمعرفة في جملة اخرى فانه
 لا يمتنع ان تدخل المعرفة تحت النكرة لان الجملةين كالكلامين
 المختلفين لكن روى عليه ان المعرفة بالعلمية في الشرط تدخل تحت
 النكرة في الشرط مع انها في جملة واحدة كما لو قال ان كالم غلام عند
 الله بن محمد احد فغيري حر فكلمة الخالف وهو غلام الخالف واسمه عبد
 الله بن محمد حشده انه يجوز استعمال العلم في موضع النكرة فلم يخرج

لان راسه غلامه فكان
 اقوى من اضافته الى نفسه

المخالف عن عموم النكرة ذكره في النسخة بقي ان يقال ان نسائي الواقعي في
المجاز في قوله ان فعلت كذا فتنسائي طوائف معرفة بالاضافة وليس نكرة
فلا تكون المسئلة مما نحن فيه لكن الذي يظهر ان المراد بالنكرة عندهم
ما فيه شيوخ كنسائي وان كان معرفة بالاضافة وقيل انما جعل الفقهاء
المعترف بالاضافة في حكم النكرة لانه ليس معرفة من كل وجه لانه تابع في
التعريف مضاف اليه وليس مستقلا لنفسه في التعريف لانني انما في رتبة
ما اضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم **قوله** يمين اللغو
لا مؤاخذه فيها الا في ثلاث **اقول** انه النص وهو قوله تعالى لا يؤخذكم
الله باللغو في ايمانكم يميني المؤاخذه سواء كان اليمين بالله او بغيره من
طلاق وعتاق لان الفعل بمنزلة النكرة والنكرة في سياق النفي ثم فكذلك
ما بمنزلة ما قيم اللغو الطلاق وغيره والجواب ان الآية مسوقة لبيان
حكم اليمين بالله لغوا ومنعقدة لان المشروع هو المخالف باسمه تعالى
او بصفته بدليل قوله ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان وكفارة الخ فلهذا
المؤاخذه في اليمين بالله تعالى واما اذا كانت اليمين بطلاق او عتاق فليس
في الآية دلالة على عدم المؤاخذه فيها فلا لغو فيها ولا مرد عليه استثناء
صاحب الخلاصة لهما فانه منقطع لانه من غير المستثنى منه ويدل على
ذلك ما روي عن محمد بن اللغو لا يكون الا في اليمين بالله تعالى لان اللغو
وقع في المخالوف عليه وبقي قوله والله فلا يلزم منه شيء واما اللغو في اليمين
بغير الله تعالى كما اذا قال ان رايته فبغيري فخر على ظن انه لم يره وقع
في المخالوف عليه ويبقى قوله بغيري فخر فكل من عتق عبده **قوله** **وكتاب**
على تقدير شمول النص الطلاق والعتاق بان ذلك يخص من العلم اما
بالمعنى وهو كون ذلك من حقوق العباد المبني على المشاحنة بخلاف
اليمين وقد قالوا يجوز ان يستنبط من النص معنى يخصه او ما ورد
من قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث خصال من هذا النكاح والطلاق والرضا
انخرج ابو داود وابن ماجه وفي رواية عن علي وعمر رضي الله عنهما اربع
وزاد المدر كذا في الفتح وهذا ايضا خارج الطلاق والعتاق من
العموم لانه اذا كان ذلك واقعا مع اللعب وعدم القصد مع القصد
اولى لان اللغو ان يتخلف على امر وهو يظن انه كما قال والامر بخلافه
فهو قاصد للمخالف غير هازل به كما لا يخفى **قوله** لا يجوز تميم المشترك

لا في اليمين قبل عليه على هذا لو خالف لا يكملها اتمام قرنها لا يكملها
بداشمو له للظن واليمين انتهى **قوله** عليه ايضا انما يعم المشترك
يعني في هذه الصورة لو فوجئ في سياق النفي لا يخص اليمين وقد
صرح جماعة بمعمودية النفي لان معنى النفي لا يتحقق بدون التميم
وهو المختار كما في التحرير فيكون هذا ايضا غلطة لا توقع في اليمين
والا لوجب ان تيم في الاثبات ايضا وليس الامر كذلك بل عمومية
انما هو لو فوجئ في خبر النفي كما ذكرناه وهذا لا يخفى على من له ادنى
ممارسة في فن الاصول **قوله** فبطلت الوصية للموالي تقرير على قوله
لا يجوز تميم المشترك **قوله** ولو وقف عليهم كذلك اي بطل الوقف
وهو الفقهاء **قوله** وقف على اولاده الخ فليست في ان يكون هذا غير معتاد
للمخالفة للاصل المشهور يعني ان اقل الجمع ثلاث ولما صرح به
في الحاشية لوقاك ووقفت على اولادي وله ولد واحد وقت وجود
الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ويدخل ولد الذكر
والانثى من اولاده ويدخل ولد الابن ايضا لانه بمنزلة ولده انتهى
وقيل عليه ايضا الطائفة الواحدة يستحق الوقف بانقراده فيما اذا
وقف على اولاده وليس له الاولاد واحد بخلاف وقفه على بنيه وفي
الحاشية خلافا حيث قال فيها من كتاب الوقف ولو قال ووقفت
على اولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له
والنصف للفقراء ويدخل فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه
ولد الابن ايضا ثم بحث وقال لو قال ارضى صدقة علي بنى وله
ابنات او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود
الغلة كان نصفه له والنصف للفقراء انتهى وقد سوي بينهما
وهو خلاف ما ذكره ويمكن ان يحمل ما في الحاشية على ما اذا وقف على
اولاده وله ولدان ثم على الفقراء فاما واحد وقت وجود الغلة
لانه قال وله ولد واحد وقت وجود الغلة بقي ان يقال ان الذي
يستفاد من كلامهم ان ولد الابن لا يكون بمنزلة ولده الا اذا ذكر الاولاد
بصيغة الجمع كما في الصورة التي في الحاشية واما اذا ذكره بصيغة
المفرد فقال علي ولدي فلا يصرح الى ولد وله بل يصرح الى الفقراء
كما في الخلاصة والبرازية ولا يدخل البطن الثالث الا اذا نضر عليه بان

قال علي ولدي وولد ولدي فانه يدخل ويدخل البطن الرابع
والخامس الى غير نهاية ولا يصرف الى الفقر في الخلاصة فان مات
اي البطن الاول والثاني ولم يبق واحد ووجد البطن الثالث تصرف
الغلة الى الفقر ولا يصرف الى البطن الثالث فان قال علي ولدي وولد
ولدي ولدي ابد ماتت اسلو لا تصرف الى الفقر ما بقي واحد من اولاده
وان سفل انتهى ومثله في الولو الجية هذا خلاصة ما في الكتب المعتمدة
بعد التتبع فاعتنمه انتهى **وقدر** ان بعض الفضلاء مسئلة علي ما استنا
المم وهي وقف علي اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كانوا فقهاء مات
احدهم عن ابن صغير بقية بعد سنين لا يوقف نصيبه يعني كل يصرف
الي اولاد الفقهاء ولا يستحق قبل حصول تلك الصفة وانما استحققة
الفقيه وان كان واحدا انتهى والمسئلة مذكورة في القضية في باب
الشروط في الوقف **قوله** خلف لا ياكل ثلاثة ارغفة او لا يقال لقطعة ثلاثة
لغير جميع اصطلاحا لانه اسم كمية مخصوصة لا ما نقول لقطعة ارغفة جميع
اصطلاحا وهو وان وقع مضافا اليه فهو المراد بالجمعة اذ يقال اليك
اي قوله لا اكل ارغفة ثلاثة وفي حقه ياكل رغيف **قوله** خلف لا ياكل
اخوة فلان لم يقل بمحله ما اذا علم انه ليس له الاخ واحدا ما اذا لم يعلم
فلا يبحث وكذا في مسئلة الارغفة كما في البرازية **قوله** كما في الواقعات
عبارة ما لو قال وانه لا اكل اخوة فلان وله اخ واحد فان كان يعلم
بحث اذ اكل ذلك الواحد لانه ذكر الجمع وازاد الواحد وان كان لا يعلم
لا يبحث لانه لم يرد الواحد فثبت اليقين على الجمع كمن خلف لا ياكل ثلاثة
ارغفة من هذا الحب وليس فيه الارغيف واحد وهو لا يعلم لا يبحث
انتهى ومنه يعلم ما في نقل المم من الخلل ومنه يعلم ان الجمع المضاف
كالمنكر بكن في القضية ان احسنت الي اقر بانيك فانت طاق فاحسنت
الي واحد منهم يبحث ولا يراى الجمع في عرفنا انتهى فيحتاج الى الفرق
الا ان يدعي ان في الفرق **قوله** بخلاف رجل لا يعني انه جمع ليس
فيه الالف واللام فلا بد من الجمع فقد علم ان الجمع المعروف باللام كلف
وغیره على حقيقته ولا مانع للاضافة وعدمها كما في لا اكل اخوة فلان
قوله ففعل ثلاثة بحث يعني اذا فعل احد هذه الثلاثة ثلاثا بحث
مثلا اذا ركب ثلاثة من دواب فلان بحث هذا تقرير كلامه ويان

فانه

مرامه وهو بخلاف في البرازية وعبارتها خلف لا يركب دواب فلان
ولا يلبس ثيابه يبحث توأحد ثم قال كل مني سوى بني ادم فهو علي
واحد وفي بني ادم علي الثلاثة فتأمل وراجع وفصل في العيدين ان
كان له منهم ما يجمع لسلام واحد عادة لا يبحث حتى يكملهم وان كان
ممن لا يسلم على مثلهم عادة مرة بان كانوا مائة او اكثر بحث بالواحد
قوله لا ياكل زوجات فلان الجمية منية المفتي خلف لا ياكل صدق فلان
وزوجته وابنه وكل من كان منسوبا الي فلان لا بالملك ابراهيم وجود
تلك النسبة وقت اليقين حتى لو حدث الولد والزوجة بعد اليقين
فكلم لا يبحث قال لا اكل عبيدك فهو علي ثلاثة ان كلم اثنين
لا يبحث وكل مني من هذا مما يضاف اليه اضافة ملك او غيره فهو
علي ثلاثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذلك علي اثنين
وقيل في الاولاد والزوجات والامهات والافوة لا يبحث حتى يكلم
جميع من كان منسوبا اليه بذلك الوصف وقت يمينه وفيما يضاف
اضافة ملك يشترط قيام الملك يوم البحث لا غير وفيما يضاف
اليه اضافة نسبة كالابن والزوجة والاخ والصدق يقتدر النسبة
وقت الخلف وان انعدمت بعد لانها كالاسماء والكنى واللقاب
وان قال ابنه او اخاله ونحوه يقع على الحادث بعد اليقين ايضا
انتهى ومنه يعلم ما في كلام المم **قوله** والاطعمة والنساء والسياب
مما يبحث فيه بفعل البعض سياتي ايضا خبر قريبا بالامر بغيره عند
قول المم ان تزوجت النساء واشتريت العبيد **قوله** لا يبحث الخا
بفعل بعض المخاوف عليه قبل عليه صريحه انه لا فرق بين ان يعين
المخوف عليه بالامارة كما في مسئلة الطعام او لا كما لو خلف لانيام
علي فراشين ولم يعين لم يبحث الا بالجمع وفي البرازية ما يفيد
تقدير الضابط المذكور بما اذا لم يعين امثا اذا عين فيبحث بالجمع
والتمريق وينبغي ان يكون المعتمد الاطلاق لما قاله شيخنا العلامة
علي بن غانم المقدسي في بعض مؤلفاته انه اذا وجد حكم في مسئلة في
الكتب المعتمدة والمنثورة المتداولة ووجد في غيرهما ما يخالفها
لا يلتفت اليه ولا يعتمده عليه ولا يورول كلامها الا بطله ولا يترك محاله
لمفصله **قوله** خلف لا ياكل فلانا وفلانا ويا اقدم ما قيل عليه ان اراد

نوا

ف

لف

والامر

به انه استعمال اللفظ الموضوع لهما في اقدمهما مجازا كما لو قال لا اكلم زيدا
وعمر واما زيدا باللفظ زيدا وحده مثلا كان المخالوف عليه كلام زيدا
وحده فلا يكون متكلم زيدا فاعلا بعض المخالوف عليه كما ترى ان
اراد به انه قال لا اكلم زيدا وعمر وامثالا ما ولا اكلم اقدمهما المتصادق
بكل منهما بدون استعمال اللفظ مجازا فكذلك يكون المخالوف عليه كلام
اقدمهما المتصادق بكل منهما فلا يكون متكلم زيدا وحده مثلا فاعلا
بعض المخالوف عليه فاما قوله في غير تلك النسخ **قوله** الصغيرة امرأه
فيجوز بها المخ والفرق ان اسم المرأة مطلقا لا يتناول الصغيرة الا ان
الشرا اعتبر ذكر المرأة في النكاح لان النكاح لا يكون الا للمرأة فليجوز ذكر
كذلك في المعتبرات قال بعض الفضلاء وقصصته قول المم الصغيرة امرأه
الا في الشرا انه لو خالف لا يكلم امرأه فكل صغيرة لا يجز **قوله** الايمان
مبنية على الالفاظ لا على الاعراض يعني اذا لم تكن مبنية فان كانت واللفظ
تحتمله العقد البين باعتبارهما كناية الفتح وفي البحر نقلا عن الجاوي
المختص بذكر المعتبر في الايمان الاعراض دون الالفاظ انتهى قال بعض
مشايخنا ولعلنا في الفتح قصا ومائة الجاوي ديانة فاما قوله
الايمان مبنية على الالفاظ اي باعتبار عرف المخالفات المراد ظاهر
والمقصود غالبا فان كان من هذا اللغة اعتبر فيه عرف اهلهما اولم
يكن اعتبار عرف غيرهم وفي المشترك تعتبر اللغة على انها العرف فكافي اليه
قوله ولو خالف ليفد منه اليوم بالفتح تقرب على ان الايمان مبنية على
الالفاظ لا الاعراض ووجه التقريب ان الفرض من بين الفذاهو المتالفة
في الاكرام ومن بين الاعتاق التقرب بالتقريب فاذا عده بر عطف واعتق
عند قليل القيمة فقد فاته الغرض المطلوب ولكن الترخيل بالظر
اي لفظه فلم يلتفت الى فوات الغرض **قوله** خالف لا يشترط به عشرة
حسب ما قد عثرنا في وجهه ان قصده عدم شرا به عشرة فاكتر فلا
يجز بالشرا ما قد عثر فكان المعتبر اللفظ **قوله** ولو اشترى او
باع بتسعة لم يجز لان البيع بتسعة غير البيع بعشرة واسم
العدد لا يجز عدد اخر ولو باعه بعشرة ودينار او باعه عشرة ولا يجز
انما لو جاز شرط البتر لان غرضه الزيادة على العشرة وقد وجد
فان قيل وجب ان يجز في هاتين الصورتين لان شرط الحسب البيع

في غير تلك النسخ قوله الصغيرة امرأه

الغرض لازم

بعشرة

بعشرة وقد وجد لان البيع بعشرة ودينار او باعه عشرة بيع بعشرة
فلمسا البيع بعشرة نوعان اقدمهما بيع بعشرة مفردة والثاني بيع
بعشرة مقرونة بالزيادة وشرط الحسب هو البيع بالعشرة المفردة
داون المقرونة لانه تعين مراد ابدالة الحال وهي ان غرض البائع ان
يزيد المشتري على العشرة فاذا باعه بعشرة ودينار او باعه عشرة
لا يوجد شرط الحسب وهو البيع بالعشرة المفردة لكن حيث اعتبر
غرضه وجعل البيع بعشرة مفردة شرط الحسب ولم يوقف على لفظه
وجب ان يجز في الصورة الاولى وهي اذا باع بتسعة لفظا غرضه
وهو الزيادة على العشرة اجز باعنا جعلناه بارا يحصل الغرض
كما جعلناه في البيع بالعشرة المقرونة بالزيادة ولا يجعله خاتا بقول
الغرض كما فعلنا في البيع بتسعة لان البتر محال لا ثباته والحسب
يجز لا لعدم كذا في شرح القاضي فخر الدين عثمان المازني على
تلخيص الجوامع الكبير للصدر سليمان **قوله** لان مراد المشتري المطلقة
اي اعم من ان يكون معها غيره من الاتحاد اولم يكن على هذا الماهية لا
شي وقول مراد البائع المفردة اي العشرة المفردة عن غيره من الاتحاد
على قدر الماهية بشرط لا شيء **قوله** لكن لا حث بالغرض بلا معنى لفظ
العشرة وحاصله انه لا يجز لانه يصدر عنه ما باعه بعشرة وان حصل
القطع بان غرضه الزيادة على العشرة فجز الغرض بلا مدلول اللفظ
لا يصح للاعتبار **قوله** خالف لا يجز حيث بالتعلق الا في مسائل
انما حث بالتعلق لان الثمن بغير الله ذكر شرط صالح وجز صالح
ولم يذكر الميراث المضاف يمين لا لعدم صورة الشرط وهو ذكره مقرونا
بحرف الشرط وكذا لم يكن التعليق بالمسئمة يمين لا لعدم معنى الشرط
باعتبار ان التعليق بالمسئمة كذلك معنى ولما يقتصر على المجلس
فلا يمتحن للشرطية اذ الشرط المحض ما يكون علامة وامارة على قول
الجزاهني بضم معنى اخر فخاص معنى الشرطية فيجوز لركن الثمن
قوله الا في مسائل قيل عليه لم يظهر وجه عدم الحسب في هذه المسائل
مع اطلاق كون التعليق يمين انتهى **قوله** الاطلاق مقيد بغير
ما استثنى **قوله** ان يتعلق بافعال القلوب كما لو قال انت طالق
ان اردت اما او احييت لا يكون تعليفا فلا يكون يمين لانه اخبار

ت

بشرط

ما لكية نفسه كما يقال في عرف الناس يكون كذا ان اردت ما والا فلا
 يكون وهو كالنقل بالمشيئة والتعلق بالمشيئة لا يكون مينا سوا
 علق بمشيئة نفسه او غيره الا ترى كانه لو قال بنت منك هذا العبدان
 شئت صح ولو كان هذا نقلا من شخص الماصح اذ البيع لا يقبله **قوله** ولو علق
 بمشيئة غيره في ذوات الاشهر بان يقول اذ اهل الهلاك فانت طالق
 لا يكون مينا وهذا ميني على اصله وهو ان كلامه متى خرج تفسيره
 للطلاق السني كان تميزا لا تعليقا فاذا قال لذات الشهر اذ اجا
 رأس الشهر فانت طالق كان تفسير الطلاق السنة وقيد بقوله في
 ذوات الاشهر لا لو كانت من ذوات الايام يكون مينا لعدم صحة كونه
 نفسرا قال ابو المودب النسفي في نظم الجامع الكبير
 ولو قال يا اسماء انت كذا اذا . اهل الهلاك المستدق من البعد
 ففي حق ذوات القرو كانت الية . وفي حق ربوات الشهور على الضد
قوله او بالتعلق عطف على قوله بافعال القلوب وذلك ان يقول
 ان طلقك فعندي حر هذا مفاد كلامه وفي كونه ليس مينا نظر كالذي
 بعده وقد راجعت ايمان الجامع فلم اراه فيه **قوله** او ان حضرت
 حيضة او يعني اذا قال الرجل لامرأته انت طالق اذا حضرت حيضة
 فلا يحث به في اليمين الاولى لانه تفسير لطلاق السنة وهو تميز
 لا تعليق كانه قال انت طالق للسنة ولو قال كذا طلقت اذا حضرت
 وطهرت والحيضة اسم للكمال منها ولا يتحقق الكمال الا بوجوده فجزا
 من الطهر فيقع في الطهر فصح كانه قال اذا حضرت وطهرت ولو
 قال ثلاثة محض قال ابو الحسن الكرخي ينبغي ان لا يحث لانه يصلح
 تفسير الطلاق السني باعتبار ان ما بعد الحيض الثلاث وقت
 للطلاق السني فامكن جعله مفسرا ولو زاده على ثلاث حيض حكم
 الجصاص عن الكرخي انه قال يجوز ان يقال يحث في اليمين الاولى
 لان هذا لا يصلح تفسير للسني لان ما بعد مضي اربع حيض
 ليس بوقت للطلاق السني في هذا النكاح اذ لا مزيد لاوقات السنة
 على الثلاث الا ترى انه لو قال لها في طهر جامعها فنت انت طالق
 ثلاثا للسنة لا يقع بعد الحيضة الرابعة شي وقال ابو بكر الرازي
 ينبغي ان لا يحث لانه يصلح تفسير للسنة لان ما بعد الحيضة

الرابعة

الرابعة وما بعد عشرين حيضة في هذا النكاح قد يكون وقتا للسنة لان
 السنة قد تناهت الى الحيضة الرابعة والتمسها بان يجامعها بعد اليمين
 في الحيضة الاولى والثانية والثالثة ثم لم يجامعها حتى طهرت من الرابعة
 فانها تطلق في هذا الطهر كذا في شرح الجامع للقاضي فخر الدين
 المارديني **قوله** المخالف على عقد لا يحث الا بالاجاب والقبول اصله ان
 العقد متى كان عقدا مبادلة من الطرفين كالبيع والعرف والسلم
 والاجارة والنكاح فانه لا يتم الا بالاجاب وقده بل لا بد فيه من القول
 ومتى كان عقدا ملك بغير بدل كالهبة والصدقة والقارية والنخل
 والقمري والمطية والوصية فانه لا يحتاج الى القول بل يكفي الاجاب
 وحده والفرق ان عقد المعاوضة لا يتم الا بهما فاما لو وجد القول
 لا يثبت الاسم اما عقد التمليك بغير بدل فانه يتم بالملك وحده
 لانه لا يلا في ملكه لا غير وهو امر يقو به وقد في تحقق الاستبداد
 القول وانما يحتاج الى القول لثبوت الحكم وهو الملك كذا لا يلزم حكم
 تصرف غيره بغير رضاه فيضره من حيث انه يتحمل المنة بغير اختيار
 او يعتق عليه قرضه ويكرمه ولاؤه اذا اؤتمنه له او يفسد عليه نكاح زوجته
 اذا اؤتمنها له وثبوت الاسم في القسمين يكفي في كونه شرط المحث ولانه
 يفقر الى الحكم الاتراه لو تقي بمينه البيع او الشراء وجعله شرط محثه
 فانه يحث بالفساد بشرط الخيار وان لم يفد الحكم فعلم بذلك
 ان الاسم متى تحقق فقد وجب السبب بدانه اذا افاد الحكم كان سببا
 كاملا وان لم يفد كان سببا قاصرا وهو كاف في صيرورته شرط
 المحث لان تراخي الحكم عن السبب لا يمنع تمام السبب فاعتد التوابع
 في تحقق السببية بمجرد حصول الاسم واختلاف في وقت حصوله ففي
 الهبة واتواها قبل القول وفي البيع وتحوه بعد القول ولهذا
 لا يقال بعته فلم يقبل فوضع الفرق صورة ومعنى **قوله** الهبة بان
 قال رجل لغيره ان وهبت لك هبة فعندي حر ولم يقبل حث لكن
 بشرط المحث فصور الموهوب له وقت الهبة وقال زفر لا يحث بدو
 القول لانه عقد ملك فلا يتم بدونه كالبيع ولهذا تشترط الموهوب له
 وفي القبض عنه روايتان وهما في الفاسد بشرط الخيار لا يحث في
 البيع الفاسد قبل القبض وفي البيع بشرط الخيار لا يحث قبل اسقاط

المختار لان الملك لا يثبت قبله وفي رواية بحث تمام العقد قبله فيها
قوله والاقراء في كونه من العقود نظر **قوله** والابرا بان خلف لا يبري
 فلا نام براه فلم يقبل في رواية بحث كالمهنة وفي اخرى لا بحث كالمهنة
 لانه يشبه البيع من حيث انه ينفذ الملك بنفسه من غير قرض ويشبه
 المهنة من حيث انه تمليك من غير عوض وجزم شمس الامة الجواني بالبحث
قوله والعرض بان خلف لا يقرض فلانا شيئا قال خذ هذا قرضا عليك
 فلم يقبل بحث في رواية كالمهنة لان القرض يشبهها من وجهين احدهما
 انه لا يشترط في صحته ذكر العوض والثاني انه اذا خلف لا يقرض فلانا
 فامر غيره بحث كالمهنة ولا بحث في اخرى كالمهنة لان القرض معاوضة
 معنى باعتبار ان المستقر من يقرضه مثل ما استقرض في ذمته ولهذالو
 قال اقرضني فلان الف درهم فلم اقبل لا يصدق بخلاف المهنة فانه لو
 قال وهبته الفاه لم يقبل يصدق **قوله** وجزم شمس الامة الجواني بالبحث
 كذلك شرح تلخيص الجامع للشيخ المارديني **قوله** ويبحث الواحد للجنس
 انما بحث بالواحد من الناس واللقمة من الطعام والقطرة من الماء
 لانه اشبه جنس فيصرف الى الاذن اما على قول من يصرفه الى عند الاطلاق
 الى الواحد قطرة واما على قول من يصرفه الى الكل فلا لانه لا تعدد الكلا
 انصرف الى الاذن وبيان التعذر انه لا يقدر على تزوج جميع النساء
 وشرا جميع العبيد وكلام جميع الناس والكل جميع الطعام وشرب
 جميع الماء والجماع لما يمتنع نفسه عملا وشعرا وهذا في النساء والعبيد
 والناس ط لا يمتنع باللام صارت للجنس فاقوله ان كملت بني آدم فهو
 بمنزلة قوله ان كملت الناس فان العذر لما لم يحضرهم اقتصر فيه على الواحد
 وضافهم الى اذ علمت الصلاة والسلام لتصرف الجنس اذ هو
 مضاف الى المعرفة وصار التعريف باللام فيصير للجنس لان جنسهم
 لا يذكر الا هكذا ولا فرق في غير الجمع بين المعترف والمنكر فلهذا قال
 ان كملت الطعام او طعاما لانه للجنس بوصفه فتدفع قول اللام فاستوي
 وجودها فيه وعدمها بخلاف الجمع فانه صار للجنس باللام فلذلك وقع
 الوفاق بين المعترف والمنكر فيه حتى لو قال ان تزوجت نسا او اشترت
 عبيدا او كملت رجالا لا يثبت الاثلاثة لانه اقل الجمع ولا يثبت بالاثنتين
 كما يروي عن ابي يوسف لان اهل اللغة فصلوا بين الثنية والجمع كما فعلوا

انما

الواحد والجمع ونفتوا الجمع بالثلاثة فقالوا رجال ثلاثة ولم ينفتوا
 بالاثنتين فلم يقولوا بان رجال اثنان ولو نوى الجنس صدق ويبحث
 بالواحد لانه شدد على نفسه ولو نوى ما زاد على الثلاثة صدق ايضا
قوله ولو نوى الجنس في الكل صدق للمحققة الصواب كما في تلخيص
 الجامع ولو نوى في الجنس الكل يعني لو نوى في الجنس جميع النساء او
 جميع العبيد قال محمد يصدق ولا يثبت ابد او ذلك اطلاقا على انه
 يصدق ديانة وقضا وان كان فيه تخفيف على نفسه صرفناه للادنى
 تصحيا لكلامه لعجزه عن اثبات جميعه ومن نوى حقيقة كلامه
 يصدق ديانة وقضا وان كان فيه تخفيف على نفسه ومن مشايخنا
 من قال لا يصدق فعلا لانه نوى حقيقة ما يجوز والمحققة المأمورة
 كالمجاء ولهذا يفتقر الى النية كما لو قال انت طالق ولو نوى الطلاق
 من الوفاق فانه يصدق ديانة لا قضا لانه نوى حقيقة ما يجوز ونظر
 وقوعه للواحد او لثلاثة وانصرف الى الكل بالنية لو قال لامرأة انت
 طالق يوم اكلم فلانا فانه ينصرف اولا الى مطلق الوقت حيث لو كمل
 لثلاثة يثبت لان الكلام مما لا يمتد ولو نوى النهار صدق لانه نوى
 الحقيقة ولو نوى في الجنس عدد ما عتينا لا يصدق لعدم دلالة
 على الجنس لان الجنس فرد فالفردية مراعاة في جملة اعمى الواحد عند
 التعذر او الكل عند عدمه واما الاول فله وكذا الثاني لانه فرد
 بالنسبة الى باقي الاجناس وفي اعتبار العذر اسقاط معنى التوحد
 اما في الجمع اذ نوى فيه الكل والعذر صدق فيهما لانه مشتمل على
 العذر والفردية تبيست باعتبارية فيه كذا في شرح تلخيص الجامع للشيخ
 المارديني وفي شرح الجامع للفتاوي ولو قال نسا او عبيدا قلنا
 للجمع لانها اقل الجمع الكامل وان نوى اكثر من ذلك او الجمع فهو
 على اختلاف المشايخ وان نوى الواحد يصدق لانه يتحمله قال الله
 تعالى واتاله لحافظون وفيه تعليل **قوله** المعلق بتاخر والمضاف
 يقارن معناه ان المعلق بشرط ينزل بعد وجود الشرط والمضاف
 ينزل مقارنا للوقت الموصوف بتلك الصفة وهذا الفرق مبني
 على اصل وهو ان الحكم لا يقارن السبب بل يوجد عقبة والمضاف
 سبب في الحال لانه لم يوجد معه ما يمنع عن كونه سببا فيقع الطلاق

مقارنا للوقت الذي اضيف اليه لان السبب قد تقدم اما المعلق
بالشرط فانه سبب عند وجود الشرط لان اعتبار الشرط على السبب
مع اتصاله محله وبدون الاتصال بالمحل لا يسمى سببا وهذا معنى
قول اصحابنا المعلق بالشرط كالمسئل عند وجوده فيترك الطلاق
عقبة الشرط ليقع الحكم عقبة سببه لكن المضاف ان فارق المعلق
من هذا الوجه فقد وافقه من حيث ان الحكم يتوقف على وجود الوقت
الذي اضافة اليه موصوفا بتلك الصفة لان المخالف ما التزم الطلاق
الا عند وجود تلك الصفة كالشرط لانه لو كان غرضه التمييز لكان
قوله انت طالق مختصا من قوله انت طالق يوم الجمعة فلما لم يقتصر
على الاختصاص على ان مراده التأخير **قوله** قال لاجنية انت طالق
قبل ان تزوجك بشهر في المقام مقام التبريع على الاصل الذي
قبله فكان الاولى ان تقول فلوقال لاجنية اني يعني لوقال لاجنية
انت طالق قبل ان تزوجك بشهر ثم تزوجها قبل مضي شهر وبعد
لا يقع شيء اما قبله فلا لعدم الوقت المضاف اليه وهو شهر قبل
التزوج واما بعده فلان التزوج ليس بشرط ليقع بعده لان الطلاق
مضاف الى وقت قبل التزوج فكان التزوج مؤقدا للشرط الموحد
للشرط ليس بشرط **قوله** ولوقال اذا تزوجتك اني يعني وتزوجها
قبل شهر لا تطلق لانعدام الوقت المضاف اليه ولو تزوجها بعد شهر
ذكر في رواية ابي سليمان انها تطلق ولم يخك خلافا وذكر في رواية
ابي حفص انها طلقت في قول ابي يوسف خلافا لانه ايقاع وقت
التزوج لانه مذكور بكلمة اذا وهي للوقت فتعلق بوقت التزوج
ويقع عقبة لكنه قصد ان يكون الواقع وقت التزوج واقعا قبله
بقوله قبل ان تزوجك وهو مستحيل فيكون كما لو صرح وقال اذا
تزوجتك فانت طالق في تلك الساعة قبل ان تزوجك انه يقع في
تلك الساعة ويلغو قوله قبل ان تزوجك ومنهم من جعل الخلاف في
المطلق دون المقيد بشهر والقصص ان الخلاف في المطلق والمقيد
لا ييوسف تقدم الجزاء في قوله انت طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجك
حيث يقع بالاجماع ولها ان الجمع بين الاضافة والتعلق غير ممكن لما
بينهما من التضاد من المقارنة والتأخر والوقوع وعدمه فيجعل

اخرهما ناسخا للاول وبينة في مسئلتنا ان اضافة الطلاق الى
ما قبل التزوج يقتضي وقوعه قبله وتعلقه بالتزوج يمنع وقوعه
قبله فيحقق الساق فيجعل اخرهما ناسخا ومن هنا نشأ الفرق
بين تقدم الجزاء وتأخيره فتقو ان اذا قدم الجزاء واخر التعلق
انسخت الاضافة وبطلت القبلية فيبقى مجرد قوله انت طالق
اذا تزوجك واذا قدم التعلق نسخت الاضافة فيبقى مجرد قوله
انت طالق قبل ان تزوجك فلا يقع وشاهد اعتبار ترجيح المتأخر
انت طالق غدا ان دخلت الدار سطل ذكر الغد ويتعلق بالطلاق
بالدخول حتى لو دخلت اليوم وقع فقدا جتمعت الاضافة والتعلق
وبطلت الاضافة للتقدم كما ترى **قوله** وبعد تطلق في علمه ان
لفظ ذلك من قوله انت طالق قبل ذلك اشارة الى التزوج وظرفيته
عدم وقوع الطلاق في الفضل لانها قبل التزوج اجنبية وما
وجه التفصيل المذكور ان **قوله** وجه التفصيل علم مما قدمناه
وهو انه لو تزوجها قبل شهر لا تطلق لانعدام الوقت المضاف اليه ولو
تزوجها بعد شهر تطلق لانه ايقاع وقت التزوج لانه مذكور بكلمة اذا
وهي للوقت فتعلق بوقت التزوج ويقع عقبة ويلغو قوله قبل ان
تزوجك لانه مستحيل **قوله** النية اما العمل في الملفوظ اي لا في غيره
وذلك ان النية تقصد بها التمييز وانما يتاخر في لفظ محتمل كقيام
بمحل التحصيل او بمحل يحتاج الى البيان او مشترك يعين بعض
افرادا اما اذا لم يكن اللفظ محتملا يبقى مجرد النية ولا تأخر لها في الحكم
الدينيا ولهذا لا يقع الطلاق والعناق بمجرد النية ثم اللفظ الذي
يحمل شيئين او اشياء ان احتملها على السواء فتوى اقدماء فانها بعد
ديانة وقضالات الظلال كذلك وان احتمل اقدماء احتملا من وجها
فتوى ذلك المرجوح ينظر ان كان فيه تعليل على نفسه بعد ايضا
ديانة وقضالات غير متم في ذلك لكنه لا يصدق في الصروق عن الظ
حتى بحث ما بها وجد وان كان متخفيف على نفسه لا يصدق وقضا
لان القضاء متبني على الظ وهو مخالف لما نوي وان نوي ما لا يحتمل
لا يصدق ديانة ولا قضا لانه لا يخالو عن اللفظ وقد تقدم ان النية
لا حكم لها على الانفراد **قوله** وهي مسئلة ان اكلت ونوي طعاما دون

طعام يعني اذا ذكر فعلا ولم يذكر معه المفعول ونوي شيئا دون شيء
بان نوي طعاما معينا لا يصدق ديانة ولا فضلا لنية التخصيص
انما تصح في العام وهذا تمل في الملقوط والمذكور الفاعل وهو عموم
له وعن ابي يوسف انه يصدق ديانة وهو قول الشافعي وهو رواية
النوادر وعليها اعتماد المختص لان نوي مفعول فعله وهو وان لم
يكن مملووظا فهو في حكم المملووظ لان الفعل يستلزمه ولا يستغنى
عنه باعتبار كونه محلا له فصحت نية التخصيص لكنه خلاف الظقلا
يصدق فضلا وجه الظان المذكور هو الفعل ولا عموم له كذا نقل
عن سيبويه والمعنى فيه ان الفعل وجوده بالمشاهدة وانما يوجد
بقدر ما يشره والمفعول ليس ثابت لفظا وانما هو ثابت اقضا
والمقتضى لا عموم له لكونه ثابتا بطريق الضرورة فان قيل الفعل
فيما لو قال ان اغتسلت وان كان واحدا لكنه يتنوع الى فرض واحد
ومستثنى ومنه فوجب ان يجوز نية التخصيص نظر الى انواعه
قلنا هذا التنوع شرعي والالفاظ وضعت بانا المعاني الحقيقية
دون الحكمة لتقدم وضعها والتخصيص انما يجري في اللفظ باعتبار
وضعه الاصل لا الفارضي وان ذكر مع كل فعل مفعولا بان قال
ان تزوجت امرأة او ان اكلت طعاما او ان اغتسلت احدا فانه
يصدق ديانة لا فضلا لان كلام المفاعيل المذكورة نكرة مذكورة
في موضع الشرط وقد علم ان الشرط في معنى النفي فيجب فيجوزية
التخصيص ويكون من باب ذكر الشيء واردة بقضه كقوله تعالى
ثم اجعل على كل جبل من جنات اربعة ارجل لكنه لا يصدق فضلا
لان التخصيص خلاف الظان اذا قال ان خرجت ونوي السفر
يعني انه يصدق ديانة وان لم يذكر المفعول مع الفعل وقوله او نوي
السفر المتنوع متوابعه ونوي السفر المتنوع كما في تخصيص الجامع الى
لتنوع الخروج وهو رد فضلا على ما تقدم من الجواب عن فعل الغسل
مع تنوعه الى فرض وغيره وبيان النقص انه فعل ذكر وقدر واعتبرت
نية التخصيص فيه لتنوعه ولم يقتصر في فعل الغسل مع تنوعه
حتى قال القاضي ابو طاهر الدباس ينبغي ان يتحد الجواب والتمالك
القاضي ابو حازم وذكر القاضي ابو نصر الصغار عن القضاة انهم

قلاوه

قالوا هذا قلنا اذا قال ان خرجت فخرجت او قالوا او نوي السفر المتنوع
القديم على هذا والفرق على الظاهر ان الخروج متنوع في نفسه لغير
لانه عبارة عن الانفصال من مكان الذي هو فيه الى مكان قصده وذلك
المكان تارة يكون قريبا وتارة بعيدا ولهذا يقال سافر فلان من غير
ذكر الخروج فيجعلون الخروج عين السفر فاذا نوي احد نوعي الخروج
فقد نوي بمقتضى كلامه فيصدق ديانة بخلاف فعل الغسل فانه
متنوع شرعا لانه في نفسه غير مختلف فهو واقع في الاحوال
كلها على شيء واحد وهو اسالة الماء على البدن وانما المغسل منه هو
المتنوع وهو ليس بمذكور لفظا فاذا نوي نوعا من انواع المغسل منه
لم يكن ذلك المنوي عين الفعل فلا يصير نوعا له فلا تصح نية فيه
فوضح الفرق في نية السفر لانه لو نوي مكانا بعينه في قوله ان
خرجت لا تصح نية فيه لانه غير مذكور ولا هو نوع من انواع الخروج
قوله وفيما اذا اختلف ونوي حبشية او عربية روي عن محمد بن رطل
قال ان تزوجت ونوي حبشية او عربية فانه يدين ولو نوي كوفية
او بصرية لا يصدق ديانة ولا فضلا والفرق ان اليمن هاهنا المنع
ومنع الانسان نفسه عن نوع من انواع النساء معروفة فصحت نية
التخصيص في الحبشية والعربية اما المنسوبة الى المدينة فمع الاشك
نفسه عنها باليمن لا يصدق عادة لان المدينة جامع لسائر الانواع
غالبها والانسان لا يمنع نفسه عن سائر الانواع في الاعادة كذا في شرح
تلخيص الجامع الكبير للشيخ عثمان المارديني **قوله** المعروف لا يدخل
تحت المنكر اطلاق في موضع التقييد وفيه ما فيه وبيانه ان المعروف
الذي لا يدخل تحت المنكر هو المعروف بالتعريف الكامل لما بين المعلوم
والجهول من التضاد اما المعروف بتعريف ناقص فانه يدخل تحت
المنكر لبقا التاكيد من وجه فحاش المنكر من ذلك الوجه ومقتضى كلام
المصنف دخول المعروف مطلقا وليس كذلك فيحتاج الى الفصل بين
التعريف الكامل والناقص فالكامل هو الذي ينقطع به الاشتراك
بين المعروف وبين غيره واية ذلك ان يقع معه الاستفهام عنه
كلامنا في المتكلم والاشارة وكاف الخطاب والضمير وان اقص
ما لا ينقطع معه الاشتراك ويحسن فيه الاستفهام كالعرف باسم العلم

والنسبة فان غير المعترف يشارك في اسمه ونسبه فصا ومعرفة
من وجه دون وجه فلا يكون في حكم المعترف من كل وجه ولذلك
اصل في اللغة والعربية فان المعرفتين اللتين اخدتهما اعرف بغير
الاعرف منهما الاتزان تقول انا وانت قمتا فتقلب ضمير المتكلم
لكونه اعرف وهكذا انت وهو قمتا فتقلب ضمير المخاطب تكون اعرف
ويجوز ان يفترض على هذا التقدير فيقال يكره منه ان يكون اسم
الاشارة اعرف من الاسم العلم واكثر النجاة على عكسه ولهذا جازفت
العلم باسم الاشارة دون العكس ولا يقال بجاهل زيد ويمكن ان
يجاب عنه فيقال ان العلم وان كان اعرف منه من حيث ان تعريف
العلمية لا يفارق المعترف حاضر الحان او غائبا حيا كان او ميتا
بخلاف اسم الاشارة لكنه في قطع الاشتراك دون اسم الاشارة ولهذا
جعل البوكر بن السراج اعرف من العلم لان تعريفه خطا من الضمير
والقلب والعلم خطه من القلب خاصة وينتقض بالوقوع لامرته ان
دخل واري هذه الحروف طالق فدخلت هي طالق فقد دخل المعترف
تحت المنكر والجواب ان هذا المعترف الذي دخل تحت المنكر هو المعترف
الواقع في خبر الشرط كقوله ان دخل واري هذه الحروف طالق فدخلت
طالق فدخل الحالف لا يحث لان التضاد بين المعترف والمنكر انما
يظهر اذا كانا في جهة واحدة على انا ندعي ان المعترف في خبر الجزا
حين دخل تحت قوله اقدم يكن معترفا في كل ما تناولته النكرة فهو
كان نكرة اذ ذاك فلا يخرج تعريف اللاحق عن ذلك التكثير الذي
دخل به تحت النكرة **قوله** لا يدخل المالك تعريفه اذ بالمالك المتكلم
لان الضمير الذي اضيفت الذاور وما عطف عليها واقع اليه وهو
معرفة فلا يندرج تحت لفظ احد الذي هو نكرة وبه يظهر كون هذه
المسائل من جزئيات القاعدة المذكورة **قوله** بخلاف النسبة اي
بخلاف التعريف بالنسبة كما لو قال ان دخل واري محمد بن عبد الله
فقد يدعى الحالف هو محمد بن عبد الله فدخل تحت لدخوله تحت النكرة
لان التعريف بالنسبة قاصر فلا يزول التكثير من كل وجه وقال
القاضي ابو حازم ينبغي ان لا يحث لان التعريف بالنسبة معتبر
كالإضافة ولهذا يصح اقراره لغائب سماء ونسبه قلنا التعريف

بالنسبة

بالنسبة لا تنقطع مع الشركة ولهذا كان للتامع ان يقول من محمد
ابن عبد الله واما اكتفي به في الغائب ضرورة تعذر التعريف بغيره
ولم يتعذر في حالة المحضور فانه كان ممكنه تعريف نفسه بالاضافة
اعرض عنها مع كونها ابلغ واخصر كان ذلك دليل ارادة دخوله تحت
النكرة فدخل على انا منغ صحة الاقرار للغائب بمجرد النسبة ونقول
لا بد من قرينة تنضم اليها قاطعة للاشتراك **قوله** ولو لم يضاف
الي نفسه ولا الى غيره بان قال ان دخل هذه الذاور اقدم هذا
الضمير احد والذاور والعبد له او لغيره فدخل الحالف الذاور او كالم
العبد يحث لان المانع من الدخول تحت عموم النكرة هو التعريف
ولم يوجد فدخل الحالف تحت عموم النكرة لانه نكرة **قوله** الا في الاجزا
كاليد الخ اي في الاجزا المتصلة سواء اضاف الي نفسه بان قال ان
قطع يدي هذه احد او لم يضاف بان قال ان قطع هذا اليد احد واشأ
الي يده او راسه فانه لا يدخل تحت النكرة فلا يحث بفعل نفسه
في الاضافة قط واما في الاشارة مع قطع الاضافة فلان الجزا المتصلا
معترفا بالاشارة كان من ضرورته ان يكون كلمة معترفا اذ من المستحيل
ان يكون الشخص الواحد بعضه معترفا وبعضه منكرا ولهذا ينقطع
الاستفهام عند الاشارة **قوله** وان لم يضاف للاتصال لا يتصل
بالحالف بخلاف المنفصل كالدور وما حيث لا يتبعين المالك بالاشارة
اليه لانه لا يلزم من تعريفها تعريف ما اليها للاتصال **قوله** الفعل
يتم بفاعله مرة وبمحملة اخرى فلم ان الشرط متى كان مقيدا بزمان
او مكان وهو يستدعي مفعولا فلا يخلو اما ان يكون ذلك الشرط
قولا او فعلا فان كان قولا فالمعتبر وجود الفاعل في ذلك المكان
او الزمان ولا يقتصر الى وجود المفعول وهو المعبر عنه بالمحل في كلام
المصلا ان القول يتم بالفاعل وحده بان لا يكون له اثر في المحل او لا يتم
بان يكون له اثر في المحل ففي الاول يكفي بوجود الفاعل وحده في ذلك
المكان او الزمان كما تقدم في القول وفي الثاني يعتبر وجود المحل
وهو المفعول خاصة وتحقيق ذلك ان الفاعل والمفعول لا بد منهما
من علاقة بينهما يسمى الفاعل فاعلا والمفعول مفعولا وهو الفعل
المتاثر من الفاعل الواقع على المفعول ثم يظهر ان سمي مفعولا بمجرد

ر

لها

ذلك الفعل من غير تأثير فيه فالعلاقة بقدر الفعل فيكون بوجوده
 الفاعل وان لم يستمر مفعولا الا باثره لك فالعلاقة الفعل مع اثره فلا
 بد من وجود من قام به ذلك الاثر فان قيل فمهل لا اعتبار بوجودها
 جميعا باعتبار ان الفعل المؤثر ان لم يتم بالفاعل وحده كذا لا يتم بالمفعول
 وحده فوجب ان يشترط وجودهما قلنا سلمنا التعارض وان شئت
 المفعول الذي هو المحل القائم بالاثرتان الاثر هو المقصود الذي وفده
 ان الذي ينبغي باليمين هو اثر الفعل لادانته لان فسادا وقبحا باعتبار
 اثره لا باعتبار ذاته ولهذا يصح الفعل باعتبار اثره فانه لو لم يجز
 فاصاب قارورة سمي كسرا ولو اصاب انسانا ومات سمي قلا ولم
 يميت سمي قرحا او شجا او ضربا فلهذا ان يخاف من قام بالمقصود كذا في
 شرح لمختصر الجامع الكبير للمغزلي **قوله** قال ان شئتم في المسجد
 او زميت اليه يعني اذا قال لرجل ان شئتم في المسجد فبغيري بشر
 فشمته وهو في المسجد والمستنوم خارجة بحيث وبالعكس الوجهين
 ان هذا ان الشتم يتم بالشام وحده اذ هو من قبيل الاقوال ولهذا
 يشتم الغائب والميت والثاني ان الغرض من هذا اليمين تذكير المسجد
 عن الفحش وذلك يتحقق بكونه فيه فكان من تمام شرط الحنث وكذا لو
 قال ان زميت اليه في المسجد لان الرمي المقرون باليمين لا يشترط فيه
 الاصابة فكان بمنزلة الشتم والجامع عدم الاثر بالمحل وبهذا التقدير
 يظهر ما في قول المص فشرط حنثه كون الفاعل فيه من الشاهدين فان
 شرط الحنث الشتم والرمي وكون الفاعل فيه تمام الشرط **قوله** وان
 ضربته او جرحه كون المحل فيه اي شرط حنثه كون المخوف عليه في
 المسجد والمخالف خارجة ولو كان بالعكس لا يحنث لوجهين احدهما
 ان هذه الافعال لا تتم الا بالمفعول وانه هو القائم بالاثر الذي هو
 المقصود والثاني ان المقصود من اليمين تذكير المسجد من التلويث
 وهذا يتحقق بالمفعول ولهذا يقال لمن ذبح شاة في المسجد وهو
 خارج عنه لا تذبح في المسجد ويجعل الطحاوي قوله زميت بمنزلة ان
 شتمته وقال لان الرمي يتم به ولا اثر له في المحل الا ترى انه يصح ان
 يقال رماه فاخطا ولا يصح ان يقال ضربته فاخطا وهو الصحيح
 انه تطير القتل والضرب لانه جعل مفعول فعله بذكر ضميره ولا يتحقق

ذلك الا بالاضافة واما ما ذكره فانه يستقيم في زميت اليه اتمارمية
 فلم اصبه فخطا وهذا التقدير الثاني عن كمال التبحر ترسقه ما قيل
 وقد يقال قوله في المسجد طريق للفعل في الفضلين معا والفعل
 متعدي مفعوله فيهما معا فاما وجه اشتراط كون الفاعل في المسجد
 في الاول واشتراط كون المحل فيه في الثاني وهل هذا الا بتمتع
 لو اعتبر قصد المتكلم وجعل الحكم مختلفا باعتبار فقده لكان له وجه
 وجهية ولعله مراد المص والعلق في محل التقييد **قوله** الشرط متى اقتضى
 على الشرط يقدم المؤخر يعني الشرط متى اقتضى بغير حرف العطف
 والمجزا يقدم المؤخر لانه قد جعلهما شرطا لانعدام حرف العطف
 وقد جعل الثاني مع الجزا في الاول لانعدام حرف الجزا فحين
 ان يكون المذكور او لا هو الجزا لان الجزا متى قدم على الشرط لا يحق
 الى الربط فقدم المؤخر لذلك كما لو قال كل امرأة تزوجها ان كلت
 فلا تافق طالق فيقدم المؤخر لما قلنا في تقرير الاصل انه لم يكن
 جعل الشرط من واحد لعدم العاطف ولا جعل الا في مع الجزا
 الاول لعدم الفا فيقدم المؤخر ضرورة فيصير الكلام شرطا
 لانعدام يمين التزوج فيقع الطلاق على التي تزوجها بعد الكلام
 لا قبله ولو توى تقرير الفاعل يمين التزوج شرط لانعدام
 لا يصدق في القضاء على الاظهر لانه توى خلاف الظاهر اصله قوله تعالى
 ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم الآية معناه والله تعالى اعلم
 ان كان الله يريد ان يعونكم لا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم
 لان النصاح انما ينفع لتقدم ارادة الاعوان ومثله قوله تعالى وامرأة
 مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي لاية معناه والله تعالى اعلم ان اراد
 النبي ان يستنكحها ان وهبت نفسها لان ارادة النكاح سابقة
 على الية فكذلك جعل الاول هو الجزا واليمين التام وهو الشرط
 والجزا ينصح جزا كما ينصح الجزا المجردة لان المحل والمنع يحصل بخوف
 لزوم اليمين التام كما يحصل بخوف الجزا **قوله** المعلق بشرطين ينزل
 عند اخرهما وباحد منهما عند الاول والمضاف بالعكس مثال المعلق
 بشرطين لو قال انت طالق اذا ما زيد وعمر ووقع الطلاق عند
 اخرهما **قوله** وباحد منهما عند الاول اي ينزل عند الاول كما لو قال

ج

انت طالق اذا جازى ندم وعمر و يقع عند الاول لانه لو ترك عند اخرها
لكان معلقا بهما **قوله** والمضاف بالعكس اي والمضاف الى وقتين
يلزم كنفه او لهما كما لو قال انت طالق غدا وتعد لانه يجعلها
ظرفا للواقع ولا يتحقق ذلك الا بالوقوع عند اولها فانه يصير ظرفا
للواقع ولا يتحقق ذلك الا بالوقوع عند اولها فانه يصير ظرفا
للمر من كون الثاني ظرفا ايضا لذلك الواقع فلو نزل عند اخرها
لكان الظرف الاخر يخرج الاول عن الظرفية ولو جعلها ماطر فانه
لتكون موصوفة بتلك الصفة في الوقتين واذا اضاف الى احد ما
ينزل عند اخرها كما لو قال انت طالق غدا او بعد لانه لو نزل عند
اولها لكان كلاما ظرفيا وهو لم يقصد هذا بل قصد ان تكون موصوفة
بتلك الصفة في اخر الوقتين وهذا معنى قول المص والمضاف
بالعكس وهذا التقدير سقط ما قبله الاطلاق انه بالعكس في
المسائلتين وهو مشكل في الثانية كما لو قال انت طالق يوم بعد
زيد او يحيى عمرو ولان قضية العكس تزول الجزا عند اخرها متحققا
وليس تعلق المعاقبة عليه احد ما هو صادق على السابق متحققا
فعلبك بالشامل **قوله** مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالفرد لا
يمضي متى قابل جملة الافعال بجملة الاشخاص انصرف كل فعل الى
شخص من اولئك الاشخاص ولا تنصرف الافعال كلها الى كل شخص
وهذا معنى قول المص تنقسم وذلك كما في قوله تعالى وادخلوا من
ابواب منفرة ليدخل كل منكم من باب على حدة وهذا هو المفهوم
من قولهم ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم ونقص هذا بقوله
قتل المسلمون الكافرين فانه لا يقتضي الانقسام بالفرد بل ثبوت
الجمع لكل فرد من افراد المحكوم عليه **واحيث** بان وضع اللفظ
في مقابلة الجمع بالجمع وقوع فعل الجمع على الجمع من غير انقسام
اذا امكن كما في المثال المنقوض به وكلامنا في موضع لا يتحقق مقابلة
الجمع الا بطريق الانقسام فانه ينقسم ضرورة فان قيل اذا انقسم
على الفرد لا يبقى للجمع الذي هو صريح اللفظ اعتبار قلنا مراعاة الجمع
موجودة لان الفرد اذا قيل بالفرد ينقسم البناء افراد اخر على نحوه
فيحقق معنى الجمع ومتى قابل الجمع بالفرد اقتضى وجود الفعل

من الجمع في ذلك المفرد كقولهم دخل القوم دارا وصربوا رجلا وهذا
اغلبى وقد يقتضي معنى المفرد كما في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
فدية طعام مشكين المتني على كل واحد لكل يوم طعام مشكين ولم
يذكر المص مقابلة المتني بالمتني مع انهم جعلوا من افراد القاعدة
ما اذا قال لا مراثة اذا ولدتما ولدان فانتما طالقان فولدت كل
واحدة منهما ولدا طلقتا ولا يشترط ولادة كل واحدة منهما ولدين
ويظهر انهم ارادوا بالجمع هنا ما قابل الواحد **قوله** وصف الشرط
كالشرط يعني ان وصف الشرط يراد به كاي امر اعم منه ولهذا لو قال
ان دخلت الدار راكبة فانت طالق قد خلت غير راكبة لا تطلق
الخبر للصدق وغيره الخبر بمعنى العلم لقاعدة القبحان يقال مراب
اخبرت هذا الامر اي من اين علمته والاسم الخبر بالضم وهو العلم
بالشيء فقتضى معناه اللغوي ان يقع على الصدق خاصة ليحصل
به معناه وهو العلم لانه كثر استعماله في العرف للكلام الدال على وجود
الخبر به صادقا كان او كاذبا ولهذا يقال اخبرني فلان كاذبا والخبرفة
العرفية قاصية على اللغوية وتأيد هذا بقوله تعالى ان جاءكم فاسق
ببنا فنبهوا فلو لم يقع على الكذب كما يقع على الصدق لما امر بالتبين
اذ لو كان للصدق خاصة لم يكن للتبين معنى والبناء والخبر واحد
قوله الا ان يصلة بالبا اي الخبر كان يقول ان اخبرني بقدرم فلان
فقد يخرى خرفا خبره بشرط البحث صدقة علم المخبر ان لا يخالف ما لو قال
عنده خزان اخبرني ان فلا خافدم فاخبره بذلك عتق العبد صادقا
كان الخبر او كاذبا لانه علق العتق بالخبر وقد وجد والفرق من
وجهاين احدهما انه علق العتق هناك بخبر موصوف بصفة وهو ان
يكون موصفا بقدرم فاقضى ذلك وجود القدر ولا محالة يتحقق
الاتصاف ومنها شرط حشد الخبر من قدرم مطلقا وقد وجد والثاني
ان كون الخبر يقع على الصدق والكذب باعتبار انه بمعنى القول يدل
انه بمعنى ان يقال ان قلت لي ان فلا خافدم فعدي خرو القول يكون
صدقا وكذبا فانظرهما التبين فكذا الخبر الذي هو بمعناه اما الموصوف
بالبا فلا يصح ان يكون في معنى القول فلا يصح ان يقول ان قلت
لي بقدرم فلان فلم يكن كالاخبار الساذج **قوله** وكذا الكتابة اي الكتابة

والجمع

ان
عقبة بمطلق

كالخبر يقع على الصدق والكذب لان الاخبار تارة يكون باللسان
وتارة يكون بالعلم فكما ان الخبر وهو الكلام الدال على وجود الخبر
به لا يتوقف على الصدق فكذا الكتابة اذ هي عبارة عن ضم لغز الخبر
الى بعض فاذا كتبت اليه فقد حصلت الحقيقة المحلوف عليها وحصول
العلم من مزايتها وباتقداً الشرة لا يتعدى الاصل كالتحيز فلو قال ان
كتبت الي فلان اقدم فعندي حرج لا يشترط الصدق حتى لو كتبت اليه
قد رقت فمصل الكتاب اليه حتى قدم او وصل قبل قدومه عنق القيد
لانه علق الكتابة وقد وجد وكو قال ان كتبت الي بقدره فلا فائدة
حرفه على الكتابة بالصدق فلو كتبت اليه بعد قدومه والكاتب
لا يعلم ذلك عنق القيد بلع الكتاب في الخالف او لان شرطه ان
يكون صادقا وقت الكتابة ولا يشترط علمه ولا وصول كتابه **قوله**
والعلم والبشارة على الصدق كان حقه ان يقول والاعلام لانه هو
المقصود في الباب والواو فيه ابتدائية لا عاطفية وفي البشارة عاطفية
عليه وقوله على الصدق خبرهما اي العلم والبشارة لا يقعان الا
على الصدق سواء صلا بالباء او لا اما العلم والمراد الاعلام فهو
عبارة عن تحصيل العلم واخبر به عند المخاطب والعلم هو معرفة
الشيء على ما هو عليه وذلك لا يحصل الا بالصدق فلذلك شرط ان
يكون المخاطب جاهلا بالمعلم به ليتحقق امر المعلم عنده وتحصيله
لذنه واما البشارة فلا يها اسم لخبر صادق سار يتغير به البشارة
وليس عند المبرر علم بالمبشيرة وهي وان كانت في الاصل اسما
لخبر يغير بشرة الوجه سارا كان او ضارا لكنه كثر استعماله في
التغير من الفرح حتى صار ذلك حقيقة لا يفهم عند الاطلاق غيرها
فان قيل وجب ان لا يشترط فيها الصدق كالتحيز لان تغير البشارة
كما يحصل بالصدق يحصل بالكذب قلنا الخبر ان لم يكن صادقا
لا يكون تبشيرا في الحقيقة لان تغير البشارة ناسخ عن السرور والحاصل
في القلب ولا وذاك نتيجة الصدق اذ هو لا يتحقق بذنه حتى قيل
ان الخبر السار لا يطلق عليه في الحال اسم البشارة حقيقة لتوهم
الكذب وان كانت البشارة تتغير به مالم يقف المبرر على حقيقة الامر
او يطلع على كونه صادقا في يطلق عليه اسم البشارة حقيقة **قوله** في الطريقة

وتجعل شرطاً للتعددية كلمة في للطرفية لغة كزبد في الدار والثوب
فان ادخلها في ظرف المكان بان قال انت طالق او في الكوفة يقع في
الحال لان الطلاق لا يختص بمكان دون مكان فاذا وقع في مكان
فهو واقع في الامكنة كلها فكان تبيها الا ان يقول عنيت اذا قلت
فيصدق ديانة اذ هو محال كالملاحة كني بالمكان عن الفعل الموجود
فيه واخصر الفعل في كلامه وكلاما من طرق المجاز فالاول من باب
المجاورة كالعنايط والثاني من باب جعل المحذوف كالمحذوف كقول
تعالى واستبد القرية وان ادخلها على طرف الزمان وهو ما يصح قوله
انت طالق امس او في العام الماضي وقع عليها في الحال لانه لا يملك
الايقاع في الزمان الماضي وقد وضعها في الحال بطلاق وقع عليها
في الماضي فيقع في الحال وكذا ان كان الزمان حاضرا مثل قوله انت
طالق في هذه الساعة او في هذا الوقت لانه وصفها بصفة موجودة وان
كان الزمان مستقبلا لا يقع قبل ذلك الوقت كقوله انت طالق في
غد لان الطلاق يختص بزمان دون زمان وذلك ان الطلاق
بينه وبين الزمان مناسبة التجدد والحذوث فاختص به لذلك
وليس بينه وبين المكان تلك المناسبة لان المكان لا يتجدد ولم
يختص به لذلك واذا اقتص بالزمان لماد كزنا وصفه بزمان لم يقع
قوله كما اذ اوصفه بشرط فاذا تعدد جعلها للطرفية بان دخلت
على الفعل اعني المصدر كقوله انت طالق في دخولك الدار تحمل على
التعليق وهذا معنى قول المص ويجعل شرطاً للتعددية وذلك لما
بين الظروف والشرط من المناسبة الجامعة وهي ان الظروف يقارن
المظروف مقارنة لا يتخلل بينهما زمانا وكذلك الشرط مع
المشروط لكن ذكر هذه المناسبة بين الشرط والظرف فيه تسامح
لانه انما يستقيم ذكرها ان لو حلت كلمة في عند تعدد الطرفية على
التعليق كما ذكر ولم يفعل كذلك بل جعلت عند تعدد الطرفية
بمعنى مع لانهما تاتي للمقارنة مثل مع كما في قوله تعالى فاذا خالي في
عقادي وكقولهم دخل الامير في جيشه اي معهم وكلمة مع تفيد
التعليق كقوله انت طالق مع دخولك الدار فانه يتعلق بالدخول
فعلم بذلك انها انما حلت على التعليق لقيامها مقام مع فالمشكك

اذن ذكر المناسبة بين في ومع ثم بين مع وبين الشرط لذكر اللفظ
 متى استعمل لغيره يكون العمل المستعار دون المستعار له عندنا
 والمستعار هنا كلمة في كلمة مع فلذلك ذكرت المناسبة بين الطرفين
 والشرط كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير للفخر عثمان المازني
 وفي كلام المصنف متاعلة ظاهرة اذ يقتضي ان يقع الشرط عقبه كما
 هو حكم الشرط مع الشروط وليس الامر كذلك بل يقع معه كما هو
 حكم المضاف فلو قال ويجعل بمثله الشرط لكان أولى والظاهر كما
 لا يخفى **قوله** صفة المالكية تزول بزوال ملكه وكونه مشتركاً كذا في
 النسخ والقنوات وكونه مشتركاً كما في تلخيص الجامع اصل هذا ان صفة
 كون الانسان مالاً لا تبقى بعد زوال ملكه في العرف وان صفة كونه
 مشتركاً تبقى بعد زوال المشتري اذ ليس من شرط الشرا المالك لو كمل
 ولهذا لو خلف لا يشتري عبداً فاشتراه لغيره حيث والفراق المشترى
 انما استفاد صفة كونه مشتركاً بفعله اذ الشرا يستدعي الفعل ولا
 يمكن ارتقاء فعله بعد زوال المشتري اما المالك فانه لا يستدعي
 الفعل لانه قد يملك مشراً بالميراث فعلم انه استفاد صفة كونه
 مالاً كما يحصل للمالك لا بفعله فاذا زال الملك زال ما به ثبتت
 الصفة وفائدة التقييد بالعرف ان الفرع الذي يفرع على هذا
 الاصل فيه قياس واستحسان فمقتضى القياس التسوية بين الشرا
 والمالك ومقتضى الاستحسان التفرقة ومستند العرف وهو
 رجل قال ان ملكك عبداً فهو حر وان ملكك مائتي درهم هي صدقة
 فشرط تزول العتق ووجوب الصدقة حصول التصدق كاملاً في
 ملكه وحصول الدراهم كاملاً في ملكه ولو ملك نصف عبداً ثم
 باعه ثم ملك النصف الاخر لا يعتق هذا النصف وكذا لو ملك
 مائة درهم فانفقها ثم ملك مائة اخرى لا يكسر التصدق بهذه
 المائة استحساناً والقياس ان يثبت فيعتق النصف الذي اشتراه
 ثانياً ويتصدق بالمائة التي ملكها ثانياً لان شرط الخس ملك
 العتق والمائتين مطاقان في هذا الحال اي الاجتماع فاذا ملك
 عبداً او مائتين ولو بصفة الاقتراف فقد حصل شرط الخس كما في
 المعين والمشتري وجه الاستحسان ان المطاق يتقيد عند وجود

وإذا

دليل التقييد والدليل تارة يكون لفظياً وتارة عرفياً والمقدم
 هنا عرفي وهو ان المراد في العرف بالملك بثبوت الفناء ولهذا
 يقول الناس في تحاطهم فلان ملك كذا وكذا او مرادهم اشياء غناه
 ولا يثبت ذلك بملك متفرق ومنه يقول الرجل لقي الغنا ما ملكك
 في عمري ما بقي درهم يريد ما اجمعت في ملكي لانه ربما ملك متفرقا
 اضعاف ذلك ولا عرف في المعين والمشتري كما لو اشار الى عبد معين
 او الى درهم معينة فقال ان ملكك هذا العبد فهو حر وان ملكك
 هذه الدراهم فهي صدقة فملكها متفرقا على الوجه المتقدم فانه
 يثبت والفرق من وجهين احدهما ما تقدم ان المعين لا عرف فيه
 فان الانسان اذا ملك عبداً او مائتي درهم على صفة التفرق لا يستحق
 قوله في العرف ما ملكك هذا العبد او مائتي درهم فاما ان كان
 في المعين التقييد العرفي بقى اللفظ على اطلاقه فلا يفتقر الحال
 في الخس بين الاجتماع والاقتراف **قوله** الثاني ان المعين حاضر ولا
 وصف والوصف في الحاضر لغو بخلاف المنكر فان الوصف فيه معتبر
 ولو قال ان اشتريت عبداً او اشتريت هذا العبد فهو حر فاشترى
 نصف عبداً وباعه ثم اشترى النصف الاخر عتق لان المطاق في الملك
 انما تقيد بصفة الاجتماع لكان العرف وليس في الشرع عتق
 بل العرف فيه على وقاق الاطلاق فان الرجل يشترى ان يقول اشترى
 مائة جارية وان كان اشترى من مفرقاً وكذا لو قال ان اشتريت
 بمائتي درهم فعبداً خرفا شترى بدرهم ثم بدرهم حتى اشترى بمائتي
 درهم عتق العتق لانه يقال في العرف اشترى بمائتي درهم وان
 كان متفرقا فوجب **قوله** اجزا اللفظ على اطلاقه فصار المعين غيره
 والمجتمع والمتفرق في الخس سواء ولو غنى بالملك الشرا او العكس صدق
 لان الشرا علة الملك ولاحقاً في الاتصال بين العلة والحكم لاقتدار
 كل منهما الى الاخر **قوله** اما افتقار العلة فلان العلة لم تشترع لذواتها
 بل احكامها واما افتقار الحكم فلانه لا يثبت لابعلة فلذلك جاز
 استعارة احداهما للاخر بخلاف السبب المحض مع الحكم على ما عرف
 في الاصول لكنه اذا ادعى بالملك الشرا يصدق ديانة وقضائه
 شدة على نفسه وفي عكسه يصدق ديانة لا قضاء له من التخييف

اجتماع

قوله الاول اسم لفرد سابقا لم يسبقه غيره اما كونه فردا فلا اشكال
فيه لغة ولهذا ينبغي ويجمع واما كونه سابقا غيره فلا بد بالسبق
هذا الاسم ثم هذا الفرد اذا اوصف بصفة لم تقدر غير ما افاده الفرد
الموصوف لا تعتبر تلك الصفة ولا يتغير به صدق الكلام وان افادت
غير ما افاده الفرد الموصوف اعتبرت وتغير بها صدق الكلام كما اذا
قال رايت سدا نزارا او يفسر من لا يتغير به صدق الكلام ولو قال
يرمى تغير به صدق الكلام اذا التقدر هذا فمن فروع هذا الاصل لو قال
اول عند املكه فهو صدق فذلك عند او نصف عند جملة عتق العبد ولو
قال اول كراملكه فهو صدق فذلك كرام نصف كراملة لا يلزم التصديق
بشيء والفرق ان نصف العبد الزايد لا يخرج العبد عن الفردية والاول
فلم يكن من احواله فالتحقق شرط المحسوس وذلك ان النصف لا يقبل
الانضمام الى العبد باعتبار ان العبد مما لا يتبعض فانك اذا اخذت
هذا النصف فضممته الى اي نصف شئت من نصفي العبد لا يصحى به
عند كمالا فصارت انضمام النصف اليه كانه تمام ثوب او ذابة اما
النصف الزايد على الكرامة فاحمله يخرج عن الاولية والفردية
وذلك ان الكرامة لا يعين فغيرا فيصير كانه قال اول رايت
فغيرا املكه فهو صدق فذلك ستم فغيرا جملة لا يلزم التصديق
لعدم الشرط وزانه اول رايت عند املككم فغيرا احرار فذلك شين
جملة لا يفتق منهم احد فاعلم بذلك ان النصف في الكرامة يقبل الانضمام
اليه لكونه يتبعض وتحقق انك اذا اخذت اي نصف شئت من
نصفي الكرامة وضممته الى النصف الزايد يصير كرا كمالا فوضح الفرق
وكل ما لا يتبعض فهو من قبيل العبد وكل ما يتبعض فهو من قبيل الكرامة
ولو ملك عتدين معان عتدا والمسئلة بحالها لا يعتق احد منهم لانه
اضاف العتق الى اول عتد وهو فرد سابق على ما مر بيانه ولم يوجد
اما المملوك كان معا فلقد قدم الفردية واما الثالث فلقد قدم السبق
ولهذا جاز تسميته احرارا اذ لم يملك لعه عتدا ولو قال اول عتد
املكه واحدا والمسئلة بحالها لا يعتق الثالث ولو قال وقد يعتق
والفرق ان واحدا يقتضي الانفراد في الذات لانه عبارة عن ابتداء
العدد فلم يقد غير ما افاده قوله قبله اول لان اول افاد شيئين

الفردية

الفردية والسبق فكان قوله واحدا مقورا احد موجبته وهو التقدر
ومكررا له فلم يقد غير التاكيد ولا يزيد ولا لانه على لالة المؤكد فلا
يتعلق به حكم فيبقى قوله اول عتد ولا يعتق الثالث لعدم الاولوية
اما قوله واحدا فانه يقتضي التفرد في الصفة اذ هو مستصحب على الحال
على المذهب المنصور وقد صار التملك الواقع على العبد الثاني هنا
صفة فيقتضي الانفراد في فعل التملك المقرون به فيصير كانه قال
اول عند يتصف بتملكي اياه متفردا فهو حر والثالث هذه الصفة
فيقتضي قال عني باحد من الاخر صدق لما بينهما من المعنى الجامع
وهو الوحدة لكنه ان عني بقوله واحدا وحده يصدق ديانة وقضا
لما فيه من التعليل وفي عكسه يصدق ديانة لا قضا لما فيه من
التخفيف **قوله** والاوسط فرد بين عتدين متساويين هذا التعريف
ما اخذ من التحرير شرح الجامع الكبير وفيه نظرات الثاني متو
وطرفاه ليسا بعديين والاولي ان يعرف بانه اسم لفرد مشبوه
بمثل ما تاخر عنه اذ التقدر هذا فمن فروع هذا الاصل لو قال
كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر الا اوسطهم وملك عتدا
عتدين او عتدين ثم عتدين او عتدا ثم عتدا ثم عتدين عتقوا التقدر
الوصف **اما** الصورة الاولى فلان الاول منهم لا يجوز ان يكون اوسط
اصلا واما الاخران منهم فلما تقدم ان الاوسط اسم لفرد تقدم
عليه مثل ما تاخر عنه ولم يوجد ذلك فيهما واما الثانية فلان الفردية
متقدمة فيها فلهذا **اما** الصورة الثالثة فلان الاول منهم
لا يصير اوسطا واما الثاني فلان الموجود بعده وهما العتدان
ليس تماثل لما قبله فالعقد اوسط فيهما واما العتدان فلما
فلما قلنا من العتد الفردية غير ان الاول في هذه الصورة يعتق
حين اشتراه لان احتمال كونه يصير اوسطا فانه لا يعتق الا
حين شر العتدين الاخرين لانه قبل شرائها كان بعرضه ان يصير
اوسطا بتغيره ان يشري بعده مثله فلما اشترى العتدين سقط ذلك
الاحتمال **ح** واما العتدان فانما يعتقان حين اشتراهما لما قلنا من
عدم الفردية وتمام تفاوت الاصل في الجامع الكبير وشروط **قوله** او في
القي نعم وفي الاثبات تخص يعني اذا دخلت اوبين تعيين افادت العموم

سط

فيها كقولهم ولا قطع منهم اثنا او كفورا وان دخلت بين ايجابين
 كان المراد اقدمهما كناية التكفير وموجبه التحريم لا الشك لان الشك
 يقع في الاختيار لا في الاشارة اعترف في موضعه وقد الفضل هو
 الاصل في موضوع اوقاتها لاحد الشئين وضعها اما عموم النفي
 تقدم فليس ذلك باعتبار الوضع بل باعتبار الاستعارة قاله
 الاسلام البزدوي قد تستعار هذه الكلمة للعموم بدلالة تقترب بها
 فتصير شبهة بواو القطع ثم مثل بقوله لقائي ولا قطع منهم اثنا او
 كفورا ثم اشار الى فرق لطيف بينهما وهو وجه الحكمة في العدول
 عن الواو المشبهة بها هوانه على مقتضى كلمة او يصير مرتكبا للثاني
 بطاعة اقدمهما بل بطاعة ما كقولهم لا تدخل هذه الدار وهذه الدار
 فانه لا يكون بدخول اقدمهما مرتكبا للثاني وجعل الزمخشري كلمة او
 في الآية ايضا متناولة اقدمهما على ثابتهما ولما جعلها بمعنى الواو
 وتعليقه ما قال في الكشاف ولقطة فان قلت معنى او ولا قطع
 اقدمهما فملاحي بالواو لكون ثابتهما عن طاعةهما جميعا قلت
 لو قلنا لا قطعهما مجازا ان يطعم اقدمهما فاذا افلا لا قطع اقدمهما
 علم ان التام عن طاعة اقدمهما هو عن طاعةهما جميعا انتهى كالحال قوله
 فلا تغفل لهما اقامة كلامه فاعلم بذلك ان اصل وضع اول واحد الشئين
 نفي كان او ايجابا وقوله في الاشارات تخص متصرفي الاشارة فانها
 اشياء وكلمة او فيها تقتيد بعموم كقولهم الفقهاء والمحدثين وفي النسخ
 التحقيق ان اول واحد الشئين وجواز الجمع وامتناعه بحسب محل
 الكلام ودلالة القرائن انه ومن فروع هذا الاصل الفقيه لوقال
 والله لا اكل فلا ثا او فلا ثا بحيث باحدهما وبهما ولا يتخير في
 التعيين وعمومها على الافراد على الاستغراق فيجوز ما يخالف
 الواو **قوله** الوصف المعتاد معتبر في الغائب لا في المعين اي الخاضع لان
 المراد بالوصف التعريف والاشارة في المعين بلع من الوصف التعريف
 لانها تقطع الاشتراك والوصف الاولان تعريفهما من جهة
 العين ومن جهة القلب وتعريف الوصف من جهة القلب لا غير اما الغائب
 فلا يعرف الا بوصفه فلذلك اعتبر فيه وهذا اذا كان الوصف للتعريف
 فقط وهو المراد بقول المصنف المعتاد وهو ان لا يكون داعيا الى

اليمين

اليمين ولا شرط اما اذا كان داعيا او شرطاً فانه يقتدر في الخاضر
 ايضاً لانه انما سقط اعتباره مع الاشارة من جهة التعريف فاذا
 كان داعياً الى اليمين افاد شيئاً اخر زيادة عن التعريف وهو
 تقييد اليمين به كما لو خلف لا ياكل هذا الرطب كالملة بعد ما صار
 ثم لا يبحث لان وصف الرطوبة داع الى اليمين فانه ربما نصرة
 اكل الرطب دون التمرد وكذا اذا كان الوصف شرطاً كقوله ان دخلت
 الدار راكبة فانت طالق فانه يعتبر لما عرفت ان الشرط لا يوقى به
 للتعريف بل لتعليق الشرط به **قوله** اضاف ما يمتد الى زمن لا استقرار
 بخلاف غيره يعني ان الفعل اذا اضيف الى الوقت والفعل ما يمتد
 صار الوقت مقيار له ومعناه انه لا يبحث حتى يستوعب ذلك
 الوقت كالصوم والركوب واللبس الامر باللبس لان هذه الافعال
 لها دوام بخلاف امثالها ولهذا يضرب لها مدة يقال ضمت يوماً
 وركبت يوماً ولبست يوماً وان كان الفعل ملاماً بمتد صار الوقت
 ظرفاً له ومعناه انه لا يبحث بوجوده فيه ولا يشترط استيعابه كالمسا
 والكلام والشر او المشاركة والقدر والمخرج والضرر **قوله**
 الوقت الموصوف ظرفاً للشرط المحض ثم وجد ذلك الوقت فانه
 يصير معترفا للشرط ومعناه ان شرط المحض اذا وجد لا يعلم
 حال وجوده هل هو شرط ام لا فاذا وجد ذلك الوقت الموصوف
 علم ان الشرط حين وجوده كان شرطاً للمحض كما لو قال والله لا اكل
 في اليوم الذي بقدر فيه فلا ان شرط المحض هو الكلام والمعترف
 للشرط هو القدر الذي وصف الطرف به فاذا اكل اول النهار ثم
 قدر فلا يفيقه اليوم فانه يبحث لانه ثابت بالقدر ومن ان الكلام
 الواقع في هذا اليوم كان شرطاً ولزم من كونه معترفا ان لا يكون شرطاً
 لان المعترف للشرط غيره ثم ان هذا المعترف ان لم يكن كايضا لا محالة
 بل كان معترفاً على خطر الوجود كالقدر فانه في معنى الشرط
 ولما لا يستند المحض الموجود عند القدر ومن ان وقت وجود الشرط
 المتقدم وان كان كايضا لا محالة كالموت فانه يصير معترفاً محضاً
 وتام القريب والتقريب في الجامع الكبير وشروحه **كتاب**
الحدود اذا صار الشاقي حقيقاً في عبارة البرازية نفيها سئل شيخ

من اجل ان
 الشرط لا يوقى به
 للتعريف بل لتعليق
 الشرط به

كنة

الاسلام عطاء من حمزة عن شفعوي صار متفقاً ثم اراد العود الى
مذهبه الاول فقال الثبات على مذهب الامام الاعظم خير من اولى
وهذه الكلمة اقرب الى الالفه مما قاله البعض من انه يعزراشد الغزير
لا انتقاله الى المذهب الاذون **قوله** ووجه كونه اذون انه خطأ يجهل
الصواب وما انتقل عنه صواب يجهل الخطا وكان ينبغي للمم ان ينقل
عبارة البرازية برمتها او يقتصر على ما فيه الالفه من عبارتها وفي
الفتح قالوا المستقل من مذهب الى مذهب باختلاف وجهان انتم
يستوجب التعزير قبل اجتهاد وجهان اولي انتم وفي صريح الفقار
شرح تنوير الابصار انتقل الى مذهب الشافعي لكثرة من الشفعوي
غزروا ينفون من البدل امة وفيه ما لا يخفى وقد عقدت في القضية بما لا انتقال
من مذهب الى آخر **قوله** من اذني غزير بقول او فعل لا قبل عليه لا يخفى ان
المقتر في باب التعزير في عامة المنون القصصين بين ما يوجب التعزير
وما لا يوجب من اللفاظ مع حصول الاذي بالقسمين معا وطعاً
حتى صرحوا بان لو قال لغزير ما خفف من لم يعزروا انت خبير بما
يقتضيهما من التاذي التام **قوله** ولو لم يعزرا العين الخ قال بعض
الفضلاء القول بوجوب التعزير ط موافق للقواعد لا غيبه
وهي حرام فاذا ارتكبه يعزرا لانه ارتكب مفسدة ليس فيها حد مقدر
وهو الضابط في التعزير وقد صرح في شرح الشريعة بان الغزير
غيبه حيث قال الغيبه لا تقتصر على السالك بل التعزير في هذا
الباب كالصريح وكذا الفعل كالقول وكذا الايمان والتعزير والزم
وكل ما يفهم منه القمود فهو اخل في الغيبه وهو حرام قالت عائشة
رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت او مات بيدي اي قصير
فقال عليه الصلاة والسلام ومن ذلك المحاكاة كان يمشي متعارجاً
او كما يمشي فهو غيبه بل اشد من الغيبه بل اشد لانه اعظم في القصور
والتهيبه وتما في شرح الشريعة **قوله** بل التعزير في هذا
الباب كالصريح معارض بما في مية المفق من ان التعزير في الشتم
وغزير لا يوجب التعزير برأيه بخلاف ما اذا اذوف بالتعزير في
التعزير كما في الحياوي القدسي **قوله** كما في الترخاينة **قوله** قد
اخذ ينقل عبارتها فان نصها من اذني مثلاً بقول او فعل

ولو لم يعزرا غزير **قوله** لو قال لذي يا كافراً ثم ان شوق عليه قال
في البحر ومقتضاه ان يعزرا لارتكابه موجب الا انه **قوله** فيه
تظهر بل لا يعزرا لما في شرح الطحاوي والاصل في وجوب التعزير
ان من ارتكب منكرا او اذني مثلاً بغير حق بقوله او فعله وجب
عليه التعزير برأيه **قوله** وعلى هذا فليس كل اثم موجباً للتعزير
فلا يعزروا **قوله** وصابط التعزير را يضا بط موجب التعزير **قوله** كل
مفسدة ليس فيها حد مقدر في شرح الطحاوي كما تقدم في الاصل
في وجوب التعزير ان من ارتكب منكرا او اذني مثلاً بقوله او فعله
وجب عليه التعزير الا اذا كان ظاهره الكذب كما كالتة **قوله** قال
بعض الفضلاء ينبغي ان يقال بوجوب التعزير في ما كلب لا تركاب
الكذب اتمه وقات بعض الفضلاء لو قال لغزير انت ابليس وانت
فرعون ينبغي ان يعزرا اذا اذاه ولم اره لا يمتنا اتمه **قوله** مقتضى
ما تمعن الطحاوي انه لا يعزروا **قوله** لو ط اقتصارهم **قوله** لغات
الصواب وط اطلاقهم اي المفسدة **قوله** انه يعزروا على ما فيه الكفارة
ينبغي لانه ارتكب مفسدة **قوله** ولم اره انما لم يكف بشمول الضابطة
لما فيه الكفارة وقال لم اره لان الضابطة ليست كالتة **قوله** الا
في القتل الاستثناء متصل لان القتل مما يوجب العقوبة **قوله**
يعزروا على الورع البارد اصله كما في الترخاينة ما روي ان رجلاً
وجد مئة معلقة في شوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه فاخذها وقال من فقد هذه التمرة وهو بكر كرامة ومزاده
من هذا اظهار زهده وورعه وديانته على الناس فسمع عمر رضي
الله عنه كلامه وعرف مراده فقال كل ما يبارد الورع فانه ورع فيفضله
الله تعالى وصوبه بالدرجة **قوله** قال له يا فاسق ثم اراد ان يفسقه
بالبينة لم يقبل في اصله ان الشهادة على المجرم المجرى لا تقبل الا
اذا تضمن ايجاب حق من حقوق الشرع او من حقوق العبادات
الفسق المجرى لا يدخل تحت الحكم لان الفاسق يرفع فسقه بالتوبة
ولعله قد تأمب في مجلسه او قبله فلا يتحقق الازام وان فيه هناك
الستر واساعة الفاحشة من غير ضرورة واذا كان في اثبات
ما يوجب التعزير منفعة عامة لم يكن حرجاً مجزراً او يدخل التعزير

تحت قولهم في تفسير المخرج المقبول في كتاب الشهادة ما تضمنه حقا
لله تعالى او حقا للعقد والمخرج المجرد الذي لا يقبل ولا يسمع البينة
عليه هو ما لم يتضمن حقا لله تعالى ولا للعقد كما في الهداية وغيرها
في حق الله تعالى اعم من الحدود والتعازير التي من حقوق الله تعالى لان
المراد بحق الله تعالى كما صرح به في التلويح ما يتعلق بقعة بالعامه قال
المص في البحر لكن الظاهر مرادهم من الحق الحد فلا يدخل التعذر لقولهم
وليس في وسع القاضي الزامه لانه يرفع بالتوبة بخلاف الحدود
لا تسقط بها فوضح الفرق وبذلك عليه انهم مثلوا المخرج المجرد
بكل الزمان مع انه لا يوجب التعذر فتعين ارادة الحدود واعلم ان
عدم قبول الشهادة على المخرج المجرد اعم من ان يكون قبل التعذر او
بعده كما في البحر لكن في الدرر والفرار ما يخالفه فانه قال ان
الشهادة على المخرج المجرد لا تقبل بعد التعذر وتقبل قبله وانما
لا تقبل بعد التعذر لانها اخبار فاذا اثيرت خبران الشهود فساق
او اكله الزمان فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة واما بعد التعذر
فيجوز لانه رفع للشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل
بها ان لم يوجد المخرج المعتبر ومن القواعد ان الدفع استلزام الرفع
وهو السري كون المخرج المجرد مقبولا ولو من واحد قبل التعذر
غير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع
او العقد وقد اضمحل هذا التحقيق ما اعترض به ابن الكمال عليه
حيث قال فيه نظرا لغيره ان مثل هذه الشهادة لا تقبل سواء
كان قبل تعذر الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكر من القصور
المفيدة **قوله** كما في القضية لعظمها قال له يا فاسق ان اراد ان يثبت
فسقه بالبينة ليدفع التعذر من نفسه لا تسمع بینه لان الشهادة
على مجرد المخرج والفسق لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زاني اني
زناه تقبل لانه متعلق بالحد ولو اراد اثبات فسقه ضمنا لم يسمع فيه
الخصومة بخرج الشهود اذا قال وسوهم بكذا فعليه رده قبل البينة
كذا هذا **قوله** التعذر لا يسقط بالتوبة قال المص في البحر من الشهادة
في التهمة من كتاب السير ان الذي اذا وجب عليه التعذر فاسلم لم يسقط
عنه التهمة وفي القضية وبصوت المسلم يبيع الخمر ضرا وجميعا بخلاف الذي

حتى يتقدم اليه فان باع في المصير بعد التقدم ثم اسلم لا يسقط عنه
التعذر فهذا دليل على ان التعذر لا يسقط بالتوبة انتهى قال
بعض الفضلاء لا يخفى ان التعذر من ينقسم الى ما هو حق الله والى ما هو
حق العقد فاما ما وجب حقا لله تعالى فانه يسقط بالتوبة ومن
صريح بذلك المص في بحره في بحث الشهادة على المخرج وقع فاطلاق
المص هنا غير واقع موقعة **قوله** كما في التسمية للمنفى لا للنفى **قوله**
كما في قضائهم اولو الجمة عبارتها في الفصل الرابع ولوان رجل اخطف
عليه لا يري ايدا وادعى العقد انه قد ادى الذي خلف عليه وحسن
واعتق فاستخلف عليه ذلك با لله ما زنت بعد ما خلفت بعقوب
عندك هذا ان لا ترفي ان تكلف الممنوع عقوبه وان خلف فلا يفي
وقد ادى الذي خلف عليه ولو صار قاذفا بهذا اللفظ لما ترك
قوله وقد رزني ويحك الى هذا اللفظ يخرج من القذف وقد ذكر في
بعض المواضع انه يصير قاذفا لانه سبق من العقد ان المولى خلف بعقوبه
انه لا يري ثم قال وقد ادى الذي خلف عليه يعني وقد رزني قاذف
اليه يصير قاذفا انتهى ومنه يعلم ما في نقل المص من الايجاز **قوله**
حرمة اللواط عقلية **قوله** هذا انما هي على مذهب المعتزلة
القايلين بحرمة ما استقبحه العقل لانه عندهم موجب على القطع
والبينات وحكم بالحسن والقبح ومقتضى للمأثورة والمنوعية
شرعا وان لم يرد كما انه يحكم على الله بوجوب الاصل وحرمة تركه عندهم
وليس له ان يعكس القضية الا انه قد يسقط كما في حسن العدل وفيه
الظلم وقد لا يستقل كما في حسن صوم اليوم الاخر من رمضان وقبح
الصوم بقوم العبد لان الشيء لما ورد بحسن الاول وقبح الثاني
علمنا انه لو اختلفا من كل منهما بشي لا يخله حسن وقبح لما ورد الشرع
به فالعقل مثبت في الكل والشرع مثبت في البعض واما عند الحقيقة
فالعقل لا يعرفه الحسن والقبح لا موجب لها وحكم بهما والامتناع
بجاز وورد النسخ عليه ما لان الحسن والقبح العقليين لا يرد عليهما
التبديل فالحاكم والموجب هو الله عز وجل تعالى ان يحكم عليه غيره فالشرع
مثبت في الكل والعقل مثبت في البعض فله خط في معرفة حسن بعض

المشروعات كالإيمان وأصل العبادات والعدل والاحسان فثبت
بهذا أن الأمر دليل ومعرف لما ثبتت حسنة في العقل وموجب لما
لم يعرف به وأما عند الأشاعرة فالحسن والقبح شرعيتان بمعنى أنه
لا حظ للعقل في معرفتهما أي العقل قبل ورود الشرع لا يعرف
ما ينبغي أن يكون ما موزا به أو منتهيا عنه شرعا فالشرع هو المبتدئ
للحسن والقبح ولو عكس القضية فحسن الشرع ما فحس العقل والعقل
لم يكن ممتنعاً فالحسن والقبح إنما يعرفان بالأمر والنهي فيكون الحسن
والقبح ثابتين بنفس الأمر والنهي لا أنهما دليلان على حسن وقبح
شيئ بغيرهما بل بالعقل هكذا فهم تقترب المذاهب الثلاثة والفرقة
بينها من عبارة الميزان وغيره من المنون والشروح وبما قررناه
علم أن الخلاف بين العلماء في أن الحسن والقبح بمعنى ملائمة الطبع
ومنافاة كماله أو المراد بمعنى كون الشيء صفة كمال وصفة نقصان
كالعلم والجهل عقليتان وإنما الخلاف في كون الشيء متعلق بالمدح في
العاجل والثواب في الآجل ومتعلق بالذم في العاجل والعقاب في الآجل
كالعبادات والمقامي شرعيتان أو عقليتان ولا خلاف أيضاً أن
الحسن والقبح معرفتان شرعا لكل ما موز حسن اتفاقاً ضرورة أن الأمر
حكيم وهو لا يأمر بالقبيح وهذا يندم ما اطنوا في هذا المقام الذي
خارت أفكار المتكلمين في ملاحظته وثابت انتصار المتكلمين في غوامضه
بينها على المقدار الذي يستدعي المقام مقامه وليقتضي الشرع فيه نية
وف وقيل سمعة فلها وجودها في شرح المشرق للأجل أن اللواط
محرم عقلاً وشرعاً وطبعاً بخلاف الزنا فإنه ليس بحرام طبعاً فكانت
أشد حرمة وأما ما يوجب الإمام الوضيفة رضي الله تعالى عنه لعدم الدليل
عليه لا لحقنها وإنما عدم وجوب الحد فيها للتعليل على الفاعل لأن
الحد مظهر على قول بعض العلماء أنه وفي الفتح وهل يكون اللواط
في الجنة أي يجوز كونها فيها قيل إن كان حرماً عقلاً وسمعاً لا تكون
وإن كان سمعاً فقط جاز أن تكون أنه ومعنى كون حرماً عقلاً أن
العقل مبين ومعرف للحرمة لا مثبت والمثبت حقيقة إنما هو الشرع
عندنا وخ فاستناد التمسك إلى العقل وكذا الرطب مجاز **قوله** وقيل
يخلق الله تعالى طائفة اليوم أنه قول ثالث في السئلة وليس كذلك

قوله والقبح هو الأول قال بعض الفضلاء هذا مبني على قول من
أثبت القبح والحسن العقليين كالحسنة والمعتزلة والأشاعرة
عليان لا حسن ولا قبح إلا بالسمع انتهى **أقول** نسبة ما ذكر للحسنة
فنية بلا مرية كما يعلم ذلك مما حققناه قريباً وقد صح في الفتح
عدم وجودها في الجنة وإن قلنا أن حرمتها سمعية فثبت قال
وإن كان سمعاً فقط جاز أن يكون فيها والصحاح أنها لا تكون
لأن الله تعالى استبعدده واستفحجه فقال تعالى ما سبقكم بها
من أحد من العالمين وسماء حبيشة فقال كانت تعمل الخياش
والجنة منزلة عنها انتهى وفيه أنه لا يلزم من كون الشيء حبيشة في
الدنيا أن لا يكون له وجود في الجنة ألا ترى أن الخمر أم الخياش في
الدنيا ولها وجود في الآخرة فقد ترصد أو قد ذكر في الفتوحات الملكية
في صفة أهل الجنة أنهم لا أدبار لهم لأن الدبر إنما خلق في الدنيا
تزوج الغايط النجس ولينست الجنة محلاً للقاذورات أنه قلت
فعلى هذا لا وجود لها في الجنة على كل حال والمحدث الكبر المتقال
قوله مع كونه لا يحد له لا يقال إذا سقط الحد الذي هو الأعلى فلم لا يسقط
التعزير الذي هو الأدنى لا يقال كقول المحدثين ري بالشبهة لأنه قوله
تعالى وحرمة الأبوة شبهة صالحة للدرى والتعزير حق الحق
العبد وهو لا يندري بالشبهة ولا يلزم من سقوط الأعلى سقوط
الأدنى **قوله** واستثنى الشافعية من لزوم التعزير ذوى الهيئات
التي قوله ولم أره لا متجانباً **أقول** قد ظفرت بذلك في الحاشية الناطقة
حيث قال وإن كان المدعى عليه رجلاً له مروءة وخطبته تحسنت أن
لا يعزرا إذا كان أول فعل وفي نوادر ابن رستم ويعطى حتى لا يعود
إليه فإن عاد إلى ذلك وتكرر منه ضرب التعزير وقد روي عنه
عليه الصلاة والسلام أنه قال تجافوا عن عقوبة ذوى المروءة إلا في
الحد **كتاب الشير قوله** فلو سلم على الذي يجنب الكفر قال
بعض الفضلاء يجب تعزيره بأن يكون تعظيماً للكفر ولا فقد يكون
لا حسنة للمسلمين أو للمسلمة **أقول** الشيء بالشيء يذكر وتحتل
النظر على الظاهر لا يستنكره في هذا ما في فتاوى شيخ الإسلام أبي
الحسن السعدي حكى أن واحداً من الجوس وكان كذا كذا حسن

التعمد لفقر المسلمين يطعم جاعهم ويكسي عاريهم وينفق على
 مساجدهم ويعطي اذعان سرهم ويقرب من محاربي المسلمين فدعى الناس
 مرة الى دعوة اتخذها مجزاة صنية ولده فشهد بها كثير من اهل الانبلا
 واهدي اليه بعضهم هذا يا فاشته ذلك على مفتهم فكتب الى ائمة
 شيخ الاسلام ان اذكر اهل بلدك فقد ارتدوا باسمهم فذكر شيخ
 الاسلام ان اجابة دعوة اهل الذمة مطلقة في الشريعة ومحاربات
 المحسن باجتنابه من باب الكرم والمروءة وخلق الناس ليس من شعار
 اهل الضلال والحكم برودة اهل الاسلام غير ممكن كذا في الفتاوى
 الظهيرية من النوع السادس من كتاب لسير **قوله** قال المجوسي بالفتاوى
اي قوله ليس المجوسي قد ابل كذلك لو قال لذي وللفظ الاستناد
 فارسية وهي بالذات المعجمة على مقتضى قواعد لغة الفرس **قوله** الكفر
 شيء عظيم الخ قال في العبادية بعد كلام ثم اعلم انه اذا كان في المسئلة
 وتوجه توجب التكفير وتوجه لا يوجب على المفتي ان يميل الى الوجه
 الذي يمنعه تحسينا للظن بالمسلم ثم ان كانت نية القائل ذلك فهو
 مسلم وان كان نية الوجه الذي يوجب الكفر لا يتغير بحمل المفتي كلامه
 على الوجه الذي لا يوجب الكفر وتوهم بالتوبة والرجوع وتجدد
 النكاح بعد الاسلام ثم ان اتي بكلمة الشهادة على وجه المادة لم تنفع
 ما لم يرجع عما قال لانه بالاثبات بكلمة الشهادة على وجه المادة في
 لا يرتفع الكفر انتهى وهو المختار كما في الفتاوى الظهيرية **قوله** متى وجد
 رواية انه لا يكفر يعني ولو كانت تلك الرواية ضعيفة كما في شرح
 المص على الكثر **قوله** لو كانت تلك الرواية لغیر اهل مذهبنا وندك
 على ذلك اشتراط كون ما يوجب الكفر مجمعا عليه وفي شرحه ايضا
 من باب النجاة يقع في كلام اهل المذهب تكفير كثير لكن ليس من
 كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء
 نقله عن ابن الهمام وفيه من باب المرتدين بعد كلام سابق ثم قال بالذي
 تحرر انه لا يفتي بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محمل حسن او كان
 في كفه اختلاف ولو رواية ضعيفة فعلى هذا فاكثر الفاظ التكفير
 المذكورة في كتب الفتاوى لا يفتي بها قال المحقق ابن الهمام وقد
 الرمت نفسي ان لا افتي بشي منها وذكر المص في شرحه ايضا في هذا

هذا القول
 في كونه من جنس
 الكفر والنجاسة
 والافتقار الى
 التوبة والرجوع
 والاعتقاد في
 كونه من جنس
 الكفر والنجاسة

البلد

ستحقات

الباب قبل هذا ما لفظه وفي الفتح ومن هذا بلفظ كفا ارتد لا
 فهو ككفر العناد والالفاظ الذي يكفر بها يعرف في كتب الفقهاء
 انتم فهذا وما قبله صحيح في ان الفاظ التكفير المعروفة في الفتاوى
 موجبة للردة حقيقة وفي البرازية ويجوز ان بعض من سلف له انه
 كان يقول ما ذكر في الفتاوى انه يكفر بكذا او بكذا فذاك للتخفيف
 والتمويل لا الحقيقة الكفر وهذا بامته والمحققان ما سمع عن المجتهد
 فهو على حقيقة واما ما ثبت عن غيره فلا يفتي به في مثل التكفير
 ولذا قال في الفتح ان الذي صرح عن المجتهدين في الخوارج عدم تكفيرهم
 ويقع في كلام كثير تكفيرهم لكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون
 بل من كلام غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء انتهى **قوله** لا تقع ردة السكران
 قال المص في البحر المزاوية الذاهب العقل **قوله** في نظر فان السكران
 يستر العقل ولا يذهب بخلاف الجنون فانه يذهب كما حقق في محله
قوله الا الردة بسبب النبي الخ ظاهرة ان اللام فيه للتمند كما هو الاصل
 عند اصوليين وفي لا يحكم برودة السكران اذا است غيرة من الانبياء
 وقد صرح في البحر بانه غير كذلك ويحاط بان اللام للمجنس
 وقيد به بما اذا كان سكره بسبب مخطور يابسه مختارا بلا اكرام
 والا فهو كما يجنون **قوله** الكافر يست نبى **قوله** ط كلامه ان سأت
 الانبياء لا تقبل توبته عنده تعالى وهو مخالف لما ذكره في شرحه
 على اكثر من ان المصروح به انها مقبولة عنده تعالى الله قال
 بعض الفضلاء ما ذكره المص من عدم قبول توبته انما يحفظ لبعض
 اصحاب مالك كما نقله القاضي عياض وغيره اما على طريقتنا فلا
 وقد انكرها على المص اهل عصرة كالبرهمنوشي والشيخ امين الدين
 ابن عبد العالي انتهى **قوله** وبست الشيخين قل عز المص عدم
 قبول توبة من بست الشيخين في البحر للجوهرة وكر يوجد ذلك في
 عامة النسخ وحكى المص العلامة محمد بن نجيم انه رحمه الله تعالى
 افتى بذلك وطلب منه النقل بذلك فلم يوجد الاطراف الجوهرة وذلك
 بعد خرق الرجل الله **قوله** على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة
 لا وجه له يظهر لما قد مضى من قبول توبته من سبب الانبياء عندنا
 خلافا للمالكية والحنابلة واذا كان كذلك فلا وجه للقول بعدم

انما هو ككفر العناد

وقال المحقق

قول توبة من ست الشياطين بالطريق الاول بل لم يثبت ذلك عن احد
من الائمة فيما اعلم **قوله** وبالسحر هذا هو المفتي به كماله العلامة واعلم
ان استعمالك السحر تجزية او امتحانا لا اعتقاد السحر ككفر كما في بعض
المواشي **قوله** وبالزندقه محله ما اذا كان الزنديق مثلما فتردق
والزندق ثلاثه زندق اضلي وانه يترك على شركه ان كان من العجم
وزندق غير اضلي بان كان مثلما فتردق فانه كفر عن عليه الاسلام
فان اسلم والاقتل لانه مرتد وزندق ترندق بعد ان كان ذميا فانه
يترك على حاله فان الكفر ملة واحدة كذا في الملتقطات وما ذكره المصنف
هو المفتي به كما في العلامة وينبغي ان يراد على ما استنبه المصنف
المرتد الذي اخذ كتاب واذا ترك ارتد فمأذون وكره ذلك من غير
العبادة لما في المخاتبة اخر كتاب المزدود وحكي انه كان سقراط نظريا
مرتدا ان اذا اخذ كتابا واذا تركه عاد الى الروة قال ابو عبد الله البخاري
يقتل ولا يقتل توبته **قوله** اذا اخذ قبل توبته هذا في حق احكام
الدنيا اما في حق احكام الآخرة فاذا تاب قبله سبحانه وتعالى فما
في الفقه وفي التجرى لم يقتل من المخاتبة قال الفقيه ابو الليث اذا
تاب السحر قبل ان لوخذ يقتل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب
لم يقتل توبته ويقتل وكذا الزندق المعروف بالداعي والقوي على
هذا القول انه قال بعض الفضلاء هذا يقيدان قوله اذا اخذ
قيدي في السحر والزندقه انه **قوله** هو ط لما تقررت كتب الامور
ان الشرط يرجع لجميع عندنا بخلاف الاستثنا والصفة فانها
يرجعان الى ما يقعان بعده والفرق مذكور في كتب الاصول لكن
محل كون الاستثنا يرجع للاخر ما لم يقتض رجوعه للمجموع دليل
وكذلك اذا كان الاستثنا بالمشيئة فانه يرجع للمجموع كما في حجة
الاصول الى قواعد الاصول للشيخ محمد بن عبيد الله الغزي الترمذاني
قوله كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يثبت الا المرأة قيل عليه ط كلامه
ان المختني المشكك اذا ارتد ولم يثبت يقتل والحكم ليس كذلك فان
المختني لا يقتل كالمرأة بل يحبس ويجهل على الاسلام كما سيأتي في الفن
الثالث في احكام المختني **قوله** ومن ثبت اسلامه تبعه كقضي غير
عاقلا اسلم ابواه قبله ولم يسمع منه اقرار بعد البلوغ اذا ارتد

الفاضل
محمد القرني

لا يقتل لا بعد ادم الروة اذ هي التكذيب بعد سابقة التصديق
ولم يوجد منه تصديق بعد البلوغ **قوله** ومن ثبت اسلامه بشهادة
رجل وامرأتين قيل عليه يفهم منه قتل من ثبت اسلامه بالشهادة
على الشهادة ويفهم ذلك ايضا من قولهم في الشهادة على الشهادة
تقبل في كل شيء سوي المزدود والقصاص ثم رايت في كتاب النكاح
وما لا يجوز في المزدود والقصاص ثمانية احدى الشهادة الرجل
مع النساء جائزة في جميع الاحكام ما خلا المزدود والقصاص انه
فلم يفرق بينهما اصلا مع ان شهادة النساء لا تقبل في القتل اصلا
كما صرح به قاضي خان في الشهادة وغيره فالظاهر انها اقتصارا
بالقصاص عن سائر انواع القتل وان الحكم في المسئلةين واحد
وهو عدم القبول بسبب ان الدم عظيم فعلى هذا ما في الكتاب
ايضا من قبيل الاكتفا بما اخذ النظمين عن ذكر الاخر لثبوت تلازمهما
في القبول وعدمه **قوله** والمكره على الاسلام وكذا من كان في اسلامه
شبهة كالسكران اذا اسلم صح اسلامه فان رجع مرتدا لا يقتل كما في
التحفة فيراد هذا اعلى ما ذكره من المستثنات هنا **قوله** وخطب الامم
مطلقا يعني سوا رجع اول يرجع في الفتاوى الظهيرية في النوع
الثاني من الفصل السابع من كتاب السير ان اللفاظ الذي توجب
الكفر ثلاثة انواع ما يكون خطا لكن لا يوجب الكفر فيومر قابله
بالامانة والاستغفار ومنها ما فيه اختلاف فيومر باستحداة
النكاح احتياطا وبالتوبة والامانة ومنها ما هو كفر بالاتفاق
فانه يوجب احباط جميع اعماله ويلزمه اعادة الحج ان كان حج واجب
ان يكون وطئه مع امرأة زنا والولد المتولد منهما في هذه الحالة ولد
زنا فانه وان اتى بكلمة الشهادة بعد ذلك حكم العادة ولم يرجع عما
قال لا يرجع الكفر وهو المختار وينبغي للمسلم ان يتقو بذكر هذا
الدعاصبا حقا ومسافا فانه سبب النجاة عن هذه الورطة بوعد النبي
صلى الله عليه وسلم والدعاء هذا اللهم اني اعوذ بك ان اشرك بك
شيئا وانا اعلم واستغفرك لما لا اعلم انتهى وفي شرح الكيدانية
للعلامة القهستاني ما نصه واعلم ان من كفر والعياذ بالله تعالى
بطل جميع طاعاته ولم يلزمه القضاء الا الحج فان نسبة القمريه

امه

ل

الفاصل
صالح القرني

كثيرة الوقت الى الصلاة وقد اجبته والوقت باق وهل يتطاول وقتها
قال كثير من المحققين انها لم يتطاول كما في التمر تاشي الله **اقول** في
الحجامة ما يفيد ان معاصيه لا يتطاول وقتها قال تميم اليماني
علمه اي المرتد فضا ما ترك في الاسلام لان ترك الصلاة والقسم
والمعصية تبقى بعد الردة **قوله** لكن اذا استمر بها استدراك على
كون الردة تحت الاعمال **قوله** الا الحج فكل عليه محصر ممنوع فان من
ارتد وقد كان صلى صلاة في اول وقتها وارتد ثم استلم في اخره بغير
الصلاة التي صلاحها قبل الردة **اقول** انما وجب عليه قضاء الصلاة
في هذه الصورة لان وقتها باق اعدا من تعليلهم في قضا الحج بان نسبة
العز اليه كنسبة الوقت الى الصلاة وقد اجبته والوقت باق كما
قدمناه قريبا لكن في التغير بالفضل في الحج وفي الصلاة التي صلاحها
ولم يخرج وقتها نظروا من ثم قال في الولو الحجة ولازمة اعطاء الحج
ان كان حج **قوله** كالكاظم الاصل التسمية باعتبار عدم وجوب قضاء
غير الحج لا باعتبار وجوب قضائه ايضا ولا يخرج هذا التشبيه اما
يتم على القول بان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهو خلاف
القاضي كما في كتب الاصول **قوله** ويطلب ما رواه لغيره اخي رواية
ما رواه من الحديث لغيره فليس له ان يرويه عنه لانه يشهد الحديث
اليه وهو في الحال ليس باهل للرواية عنه فلا يروى عنه وكذا لو
سمعهما من نصراني ثم استلم لا يروى عنه لانه حال الرواية ليس باهل
ان يحال عنه فلا يصح التحال عنه الا ترى ان نصرانيا لو اشهد على
شهادته ثم استلم ليس له ان يشهد على ذلك لما ان حالة التحال ليس من
اهل التحال فكذلك اهلنا **قوله** ويثبتونه امراته مطلقا اي سوار جمع
اولم يرجع **قوله** وبطلان وقفه مطلقا اي سوار جمع اولم يرجع **اقول**
ذكر هذه المسئلة في المحظوظ بحث فيها بان شروط عمله ينبغي ان
تكون في ابطال نوابه لا في ابطال ما يتعلق به حق القفا وقصار
الهم فينبغي ان لا يتطاول حقهم بفعله **قوله** في الاسعاف ما يستفاد
منه الجواب عما جحد حيث قال فان قيل كيف يتطاول وقفه وقد
جعل له على قومه باعناهم قلنا قد جعل الله للمساكين وفيه كلفة
الى الله تعالى فلما نزل ما يتقرب به الى الله تعالى في لانه لما نزل

ما جعله

كيف

ما جعله للمساكين بازتداده صار كانه وقف ولم يجعل اخره للمسا
واذا لم يكن اخره لهم لا يصح الوقف على قول من لا يجيزه الا يجعل
اخره لهم ولو وقف وهو مرتد كان وقفه باطلا الله وقام الكلام
فيه فليدبر **قوله** المرتد اقيم كغيره من الاصل لانه شاهد بحاسر الاسلام
ومن ثم قيل الكفر بعد ايمان بخلاف الكافر الاصل فانه لم يشاهد هذا
لعمى بصيرته وان كانت كالتشمس في الظهور ومن لم يجعل الله له
نورا فانه من نور **قوله** الايمان تصديق محدد في جميع ما جاء به
اي اي مما يوصف بالصدق وليس كل ما جاء به يتصف بالصدق
حقيقة كما في حواشي ستردي على القاضي عند قوله في سورة المجادلة
وقد امرنا ايامه بيميناته تدك على صدق الرسول وما جاء به حيث
قال الاظهر ما في الكشف وصح ما جاء به وليس كل ما جاء به صلى
الله عليه وسلم يوصف بالصدق حقيقة انتهى قال بعض الفضلاء
وفيما قاله خطأ وبساعة ووجهه بعض الفضلاء بقي الكلام في انه
التصديق فقط ومع الاقرار اكثر الحقيقة على الثاني والمحققون
على الاول كما في البحر **قوله** الكفر تكذيب محمد صلى الله عليه وسلم في شيء
مما جاء به او كانا القانع قبل وعلا وبقوله صلى الله عليه وسلم
وخروعة الزنا ونحوه وفيه ان هذا التعريف غير جامع اذ التكذيب
يختص بالقول والكفر قد يحصل بالفعل وانكار ما ثبت الاجماع
قد يخرج على الضرورية ويات وهو كغير **قوله** لا يجوز ما اذ خله فيه وهو
كلمة الشهادة كما هو مصرح به وبه سقط ما قيل ان الظان فاعل اذ خله
ضميره صلى الله تعالى عليه وسلم وضمير فيه لما جاء به **قوله** وان اجت
علينا الشكر من لا يؤاخذ به **قوله** فيه نظرا لان المحبة قد تكون لامر
ديني وقد تكون لامر دنيوي فالمحبة الدينية لازمة للافضلية
فمن كان افضل كانت محبته الدينية له اكثر فمضى اعتقدنا في
واحد من المخالفات اربعة انه افضل ثم احبنا غيره من جهة الدين
اكثر كان متاوضا نعم ان احبنا غيره لا افضل اكثر من محبة الافضل
لامر دنيوي كقربة والحصان ونحوه فلا تتاوض في ذلك فلا امتناع
من اغتراف بان افضل هذه الامة بعد نبينا صلى الله عليه وسلم
ابوبكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي لكنه احب عليا اكثر من محبة ابوبكر مثلا

في هذا المتن على القاضي ان قوله
وما جاء به من غير ما جاء به الرسول
فقد انما هو من غير ما جاء به الرسول
بانه ليس ما جاء به الرسول بل ما جاء به غيره
يعني ما جاء به غيره من غير ما جاء به الرسول

فان كانت المحبة المذكورة محبة دينية فلا معنى لذلك اذ المحبة الدينية
لازمة للافضلية لما قرناه وهذا لم يعترف بافضلية ابي بكر الا
بلسانه وامّا في قلبه فهو مفضل لعالي لكونه احبه محبة دينية زائدة
على محبة ابي بكر وهذا لا يجوز وان كانت المحبة المذكورة محبة دينية
تكون من ذرية علي او لغیر ذلك من المعاني فلا امتناع فيه والله تعالى
اعلم كذا حقيقة بعض المحققين ومنه يظهر ما نظرناه في كلام المم من
الاطلاق في محل التقيد وهو غير سديد **قوله** او ذكر الله ان قيل عطف
علي انكار لا على ما وقوله بالاستهزاء متعلق بلفظ ذكر **قوله** فيه
انه على هذا كان يجب ان يقر قوله وانما بالبحر لانه معطوف على ما اضيف
اليه المقدر وهو ذكر والناصب في نسخ هذا الكتاب النصب وكذا
في عبارة التهذيب الذي نقله المم ويمكن ان يوقعه بانه عطف على
محل ما اضيف اليه المقدر **قوله** ولو كان اسلامه بالفعل بان كان
كافرا ثم اسلم بالفعل ثم ارتد والعياذ بالله تعالى **قوله** كالصلاة جماعة
يعني في الوقت واتهام من غير افساد واثار بالخاف الى عدم الاختصار
فما ذكر من ذلك سجدة السلاوة عند سماعها وفي تقييدهم الصلاة
بالوقت اشارة الى انه لو صلى على الجماعة لا تصير مسئلا وقد
نظم العلامة عمري بخيم احوالهم ما يصير به الكافر مسئلا وما لا يصير
علي ما هو الصحيح المقيد **فقالت**

وكافر في الوقت صلي باقدا • متمم الصلاة لا مفسدا
او بالاذان مغلن فيه اي • او قد يحرك عند سماع ما في
فصل لا بالصلاة منفردة • ولا الزكاة والصيام الحج ز
قوله وشهوة الحج مع التلبية منهي على ضعيف ففي الخاتمة لوصام اوج
اواذي الزكاة لا يحكم باسلامه في ط الرواية **قوله** من حبط الاعمال
وبطلان الوقف وسبب الزوجة بيان للاحكام **قوله** كالردة بنت
النبي الاولى تنكح النبي كما عثر به فيما سبق **قوله** والشيخان كما قدمناه
اي وكالردة بسبب الشيخين **قوله** قد تقدم ما فيه فلا تغفل ايها
النبية **قوله** واختلفوا في تكفير معتقد قطع المسافة الخ في خزانة
الاحل وسئل ابو عبد الله الزعفراني عما روي عن ابراهيم بن ادهم انهم
راوه بالبصرة يوم التروية وفي ذلك اليوم ملكه انجوز ذلك فاجاب

مناسكه

هذا الحديث في نسخة
من نسخة ابن جرير
في نسخة ابن جرير
في نسخة ابن جرير

ان محمد

ان محمد بن مقاتل كان يذهب الى انه يكفر من يعتقد هذا الجواز على غير
الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان هذا ليس من باب الكرامة انما هو
من المعجزات وقال اما انما استجيلة ولا اطلق عليه الكرامة قال في جامع
الفصولين في الثامن والثلاثين بعد ان نقل ما ذكر **قوله** ينبغي ان
لا يكفر ولا يستجيلة من الكرامات لان المعجزات اذ المعجزة لا بد فيها
من التعدي ولا يتعدى هنا فلا معجزة فعند اهل السنة يجوز الكرامة
والله تعالى اعلم الله **قوله** معنى قوله انما هو من المعجزات اي مما
لا يقع الا بمعجزة فلا يجوز وقوعه على سبيل الكرامة اذ ليس كل ما يجوز
وقوعه معجزة يجوز وقوعه كرامة وذلك كقولنا ولد بلا أب وولد
بجاء بهيمة واحياء ميت فانه معجزة ولا يجوز وقوعه كرامة كما قيل
يعني اختصاص هذه الخوارق بالانبياء والتحقيق وقوع ما ذكر
كرامة وان كل ما جاز وقوعه معجزة جاز وقوعه كرامة من غير
استثنا هذا ويشكل على قول محمد بن مقاتل ما صرحوا به في باب
نبوت النسب من يجوز قطع المسافة البعيدة كرامة في الحاق ابراهيم
بالمعزى والجواب ان ذلك لا يجوز عنده على الغرض لا الوقوع احتيالا
لنبوت النسب صيانة للولد عن الضياع والكلام في اعتقاد جواز
الوقوع **قوله** ولا يكفر بقوله لا اصل في العنادية من قال لمكتوبة لا اصل
ان اراد بذلك رد اعلى الله كفو وان اراد تحكيمة لا يكفر انتهى وقوله
لمكتوبة اي لقائله صل المكتوبة لكن القول اذ التعدي باللام كان
بمعنى الخطاب والمكتوبة لا مخاطب وانما مخاطب بها **قوله** لا يجوز
اي الا قال ذلك مجوذا **قوله** يكفر معتقدا منه لانه معزوف فلا
يحتاج الى التعريف **قوله** فقالت كنت ظننت ان الله في السما كبرت
ان كانت تعلم ان قولها كفر والا فالصحيح انها لا تكفر لان الجمل
عذر في باب المكفرات وان كان العامة على التكفير بقي ان في كون
هذا موجبا للكفر نظر لانه غاية ما يلزم عليه اشارة الجملة ومنه ما
مستدع لا كافر وان لزمنه الجسم لما تقر ان لازم المذهب ليس
بمذهب وفي شرح الشافية ان تجارية ارتد اعتاقها في كفارة فحج
بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها ابن الله فاسارت الى
السما فقال اعتقها فانها مسئلة **قوله** واختلفوا في كفر من قال عند

ز

قيمة

لا اعتذر ان كنت كافرا فاسلمت في اليتمه سبيل والدي عن يعتذر راي
غيره فيقول كنت كافرا فاسلمت في ضمن الاعتذار اجاب لا يكفر لان
هذا يستعمل للمبالغة لا للتحقيق فاك ورايت جواب الوبري
في هذه المسئلة انه يكفر انما **اقول** ينبغي اعتماد عدم الكفر لما لا يحتمل
قتلها انت كافرة فقالت انا كافرة كبرت يعني ان ارادت ان اعتقادي
اعتقاد الكافرة **قوله** استعمل اللواطه بزوجه بكفر في النوادر
عن محمد لا يكفر وهو الصحيح كذا في الخلاصة وفي المختار يكفر مستعمل غشا
في الخيض **قوله** يكفر بوضع رجله على المصحف مستخفا ولا في القيمة
قال لها ضعي رجلك على الكرسيه ان لم تكوني فعلت ذلك فوضعت
عليها رجلها لا يكفر الرجل لان مراده التحويل ولا تكفر المرأة قال رضي
الله تعالى عنه فعلى هذا لو لم يكن مراده التحويل لو وضع رجله على
المصحف خالفا يتوب وفي غير الخالف استخفا فانكفر **قوله** قد وقع
الاستغفار عن رجل مقطوع اليدين يكفل لقرا باصابعه رجله هكذا
يجز عليه ويكفر ومقتضى هذا الفرع انه لا يكفر حيث لم يكن مستخفا
قوله الاستهزاء بالعلم والعلما كفر لما تقر من ان تعليق الحكم بالمشق
يكون بعليه مندا الاستشاق قال في البرازية الاستخفاف بالعلما
كفر لكونه استخفا فبالعلم والعلم صفة الله تعالى منه فضلا خيار
عباده ليدلوا خلقه على شرعه نيابة عن رساله فاستخفاف به هذا يعلم
الى من يعود قال بعض الفضلاء فيفيد هذا ان الاستخفاف بالعلما
لا يكون علماء بل لكونهم ارتكبوا امالا يجوز او من حيث الامة ليس كفر
وهو يفيد ايضا انه لو استخف بالمؤذن من حيث الاذان يكفر انتهى
اقول فعلى هذا يفتد اطلاق المم الا في هذا **قوله** ويكفر بانكار
اصل الوتر اي شر وعينه لانها ثابته بالاجماع لا بانكار وجوبه في القصة
انكار اصل الوتر والاضحية كفرو في نظم الزندويستي خلاف هذا فقال
اذا انكر شيئا من الفرائض ولم يره حقا مثل الصلاة والصوم والزكاة
والحج والغسل من الجنابة او من الحيض او من الوضوء بعد الحدث
يكفر فيقتل ولو انكر الاضحية فرضا او صدقة الفطر لا يقتل لاختلاف
الناس فيه وكذا اذا انكر المسح على الخفين واذا لم يترجم حقا عند
المرض او السفر فيقتل ولا تنافي بين قول الخواص في انكار اصل الاضحية

قد

وقول الزندويستي في انكار فرضيته لان اصلها مجمع عليه وفرضيتها
وجوبها مختلف **قوله** ويترك العبادة بها وناوا استخفافا كذا في النعم
باو وفيه ان التهاون هو الاستخفاف كذا في الفتاوى الظهيرية وعلق
احد المترادين على الاخر من خصوصيات الواو **قوله** ويكفر ما دنا علم
الغيب **قوله** وتكفر بقولها لا اعرف الله لا يخفى انها ان ارادت معرفة وجوب
فالكفر وان ارادت انها لا تعرفه حق معرفة ففي الكفر نظر كنفوق
قال القديق الحجز عن درك الادراك ادراك والبحث عن كنه
ذات الله اشراك والله ذر الرئيس على من سينا حيث **يقول**
اعتصام الوري بمغفرتك • عجزوا صفون عن صفاتك
الطغيان فانتا بشرك • ما عرفناك حق معرفتك
واقول يشك على هذا ما نقل عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه قال
وهو في خوف الكعبة سبحانه ما عتدناك حق عبادتك ولكن عرفنا
حق معرفتك ويحتاج الى الجواب عنه **اقول** الجواب عن ذلك
ان مراد من نفوق المعرفة معرفة مكينة ذاية ومراد الامام ابي حنيفة
معرفة حق معرفته بصفاته الدالة عليه **قوله** قال الشاير ان
الكفار ودار الحرب في انفق مسايحنا ان من راي امر الكفار حسنا فقد
كفر حتى قالوا في رجل قال ترك الكلام عند كل الطعام حسن من الجوس
او ترك المضاجعة عندهم حال الخيض حسن فهو كافر **قوله** ولا يكفر
بقول المسلم عليه ان يتامل في وجه عدم الكفر وقوله ردت اصله
ردت **قوله** لا يجب بضم الثامن الاعجاب مضد راعب والعجب
بضم العين اسم المضد ومعناه الزهو والكبر كما في القاموس
قوله ويستفسر فان فسره بما يكون كفر **قوله** قد تقدم
ان العجب الزهو والكبر وهو كبير وليس مجل في معناه حتى يستفسر
بل محكم **قوله** فتدله قل لا اله الا الله في الفتاوى الظهيرية ولو
قال لرجل قل لا اله الا الله فقال لا افوك قال بعض المشايخ يكفر
وقال بعضهم ان عني بقوله لا افوك انه لا يقول يا مرة لا يكفر وبعضهم
قالوا لا يكفر مطلقا اذا الغرض ذكر كلمة الاخلاص مرة **قوله** قال امري
احت الى ان قال بعض الفضلاء فلا يكفر من السبئية في قوله
الله اكبر ليس الحسن في العرب • اذا كان اللام للمهد مراد الله الحسن

ده

ك

الفاضل
محمد بن الدين

المحرك للشهوة الذي يستل عشااق الصورا **اقول** انما يتوهم
 الكفر في قول ابن النينة اذا كانت اللام في كل من الحسن والعرب
 للاستغراق لاقتضاد ذلك سلب جميع الحسن عنه صلى الله عليه وسلم
 واما اذا كانت اللام في الحسن للاستغراق وفي العرب للجحش
 فلا والله الهادي الى الصواب لكنه غير ملائم لمساق الكلام اذا
 لا فضلية الترك على العرب من جهة الحسن وليس في ذلك محسن اذا
 تقدر هذا اظهر لك ان ما ذكره هذا البعض اشبه شي بالهذيان طبع
 الا اذا **قوله** وكذا لو سخر بقوله اي قد يشبه **قوله** عبادة التمسك كفران في
 المخالفة رجل كفر بلسانه وقلبه على الايمان يكون كافرا ولا يكون عند
 الله مؤمنا انه زو فيه فاقول **قوله** او كشف عنده غورته اي عجزه ذكر قوله
قوله ولو استعمل نجاسة بقصد الاستحقاق اي بقصد استحقاق
 تحريم استعمالها **اقوله** وكذا لو ترنن في ثمار اليهود في اي بقصد الاستحقاق
 بالاسلام يكفر فلو فعل ذلك خديعة في الحرب وطليقة للمسلمين
 لا يكفر كما في الخبر **قوله** او صغره اي اسم النبي او عضوا من اعضائه
 صلى الله عليه وسلم كفر من ساعته كما في الفتاوى وفي الفتاوى
 الظهيرية ولو قال لشعر النبي شعير قال بعضهم يكفروا قال
 بعضهم لا ان اراد به التعظيم لان التعظيم قد يكون للتعظيم كما قال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا من سجد كنيتم عليا واما لو قال ذلك
 الزجل قال كذا يعني النبي صلى الله عليه وسلم يكفر **قوله** وفي قوله سجد
 تصغير مشجود خلافا في مسند الامام احمد عن ابي هريرة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقولوا مسجدا ولا مصحفا **قوله**
 والاصح لا اي لا يكفر وفي القصة لو قال زو يحل في النبي صلى الله عليه
 وسلم فيه خلاف والاصح انه لا يكفر **قوله** وقيل لا اي لا يكفر بظروجه
 عدم الكفر **قوله** ولو قال لم يعصوا حال النبوة **اقول** هذا
 مشكل بما ذهب اليه القاضي عياض وغيره من انهم معصومون
 عن التعصير والكيان قبل النبوة وبعد **قوله** اعمدا او سهوا والنصوص
 الدالة على ذلك مذكورة في علم الكلام واجيب بحال القول بكفره
 على ما اذا كان القائل من العوام الذين لا يعرفون الاطوار والنصوص
 واما اذا كان ممن يعلم انما مؤولة وليست ظواهرها بمزادة فلا

المحجب
 الناظر في
 الدين

بغير

يكفر **اقول** فيه نظرات الفتوى على انه يعذر بالجهل في باب المكفر
 والله الهادي الى سبيل الخيرات واجاب بعضهم بما يقول الى هذا
 الجواب مع قصور فقال مرادهم بقولهم يكفر من قال لم يعصوا المعصية
 الشائنة بقوله وعصى امر ربه لانه تكذيب للنص ويكفر من اراد بالمعصية
 الكبيرة **اقول** انما يكون تكذبا للنص اذا كان القائل من
 العوام الذين لا يعرفون الاطوار والنصوص وقد قدمنا ان الجهل
 عذر في باب المكفرات على ما عليه الفتوى والله تعالى يعلم السر الخفي
 فلم يتم الجواب والله الهادي للصواب والذي قام في نفسي وادي
 اليه قد سئلت ان هذا الفرع قد خيل على اهل المذهب ادلا بطلان احد
 منهم اليه يذهب وقد يقال ان المسم سقطت من ثانيا الاقلام فاجبت
 فساد الكلام وان الاصل كان ولو قال الانبياء لم يعصوا حال النبوة
 وقبلها كفر لانه ردة النصوص والمزاد بالنصوص **قوله** الادلة الدالة
 على عصمتهم المذكورة في علم الكلام والله الهادي الى بلوغ المسام
 وقد القينا في تحرير هذه المسئلة رسالة سمينها هذا الخاف الاذكي
 بتحرير مسئلة عصمة الانبياء فليراجعها من اراد والله الهادي
 للسداد **قوله** اذا لم يعلم ان محمدا انما انبياء فليس بمسلم لانه من الضرر
 يعني والجهل بالضروريات في باب المكفرات لا يكون عذرا بخلاف
 غيرهما من النظريات فانه يكون عذرا على المفتي كما تقدم والله
 اعلم **كتاب اللقط واللقطة والابق والمفقود** قال
 بعض الفضلاء المحب من المص قد ترجم لهذه الاربعة ولم يذكر شيئا
 من احكام اللقط والمفقود ولعله لم يبيح الكتاب ولم يتيسر له
 الانتحاب **قوله** يجب الجعل لرا الا بق يعني اذا راد الا بق من مسدرة
 السفر فسادا وكان عند الاخذ قد شهد عليه انه انما اخذه لترده
 على صاحبه لا لنفسه فقد وجب الجعل اربعون درهما والجهل
 ما يجعل للعامل على عمله وان رده لاقا من مدة السفر فله من الجعل
 بحساب ذلك شرط ذلك على مولاة او لم بشرط وقال الشافعي لا يجب
 الجعل للرا من غير شرط على المولى وهو القياس والاشهاد عند الاخذ
 قولنا خلافا لابي يوسف ومثله الخلاف يظهر في وجوب الجعل
 اذا لم يشهد وفي وجوب الضمان اذا هلك ويكفيه في الاشهاد ان

تنبيه
 في
 الدين

ريات

على
 اقتضى
 القضي
 في
 الدين

هذا هو الحق لا يخفى على من تدبره
 في هذه المسئلة من غير ان يتوهم
 في صحة ما تقدم من غير ان يتوهم
 في صحة ما تقدم من غير ان يتوهم

يقول من سمعتموه ينشد لقطعة فدولة على وفي الخاتمة هذا الخلا
 في الاشهاد فيما اذا امكنه اما اذا لم يمكنه عند الذبح او خاف انه لو شهد
 يا حده منه الظالم وترك الاشهاد لا يضمن بالاجماع كذا في المسع شرح
 المجمع **قوله** الا اذا ارادة من في عيال السيد اعلم ان شرط استحقاق
 الراد المحفل ان لا يكون الراد في عيال المالك اذا لو كان الراد في عياله
 لا جعل له وارثا كان او اجنبيا وان لم يكن في عياله المحفل كائنا من
 كان الا الولد واحد الزوجين فانه لا يستحق المحفل كائنا من كان
 الا الولد واحد الزوجين فانه لا يستحق المحفل مرة الا بقى وان لم يكن
 في عياله لان الراد من الولد يجري مجرى المخرمة لابنه والولد لا يستحق
 الاجرة بالمخرمة لابنه لانها مستحقة عليه ولهذا لو اشتاخر ولده لم يجر
 لا يستحق الاجرة بخلاف الاب وكذا احد الزوجين اذا اراد الا بقى فقد
 رد عند نفسه جريان الانتفاع بينهما عادة ولهذا لا نقل شهادة
 كل واحد منهما لصاحبه فلا يستحق المحفل واما الاب اذا كان في عيال
 ولده فلا يستحق المحفل وان لم يكن في عياله يستحقه ولهذا لو خدع
 الابن بالاجارة وجب الاجر فلا يمكن حمله على المخرمة فيحمل على طلب
 الاجر وعلى هذا سائر ذوي الارحام من العم والخال وغيرهم ان كان
 الراد في عياله المالك لا جعل له وان لم يكن في عياله فله المحفل وعلى
 هذا الوصي اذا اراد بعد اليتم لان حفظ المال يستحق عليه فلا
 يستحق المحفل وكذا كل من يكون صغيرا وكذا الاجر للسيد اذا اراد
 رد الباقي الجملة من المخط والتخيرة والبدائع والمقاييق **قوله** اورد
 احد الابوين مطلقا اي سوا كان في عيال الابن او لا **اقول** فيه
 ونظرات الاب اذا لم يكن في عيال الابن يستحق المحفل كما تقدمت في بيانها
 عن شرح المجمع فلا وجه لهذا الاطلاق **قوله** او الابن الى احدى
 يعني سوا كان في عياله او لا كما تقدمت عن شرح المجمع **قوله** او احد
 الزوجين للاخر ولهذا لا نقل شهادة كل واحد منهما لصاحبه لان
 رد احدىهما على الاخر رد على نفسه جريان الانتفاع بينهما عادة كما
 تقدمت عن شرح المجمع **قوله** او الشفعة في القاموس الشفعة بالكر
 من فيه الكفاية لضبط البلد من جهة السلطان انه وفي ذيل ذرة
 القواصل ان الجواليقي الشفعة بكسر الشين ولا تفتح اسم للرابط

الاخ و

من الخيل

من الخيل في البلد لضبط اهله من اوليا السلطان وليس باسم
 الامير كما تدعى اليه العامة والنسبة اليه شحني وهذه الكلمة
 عربية صحيحة واشتقاقها من شحنت البلد بالخيل اي ملائمة
اقول استعمال العامة محمول على المجاز وانت خبر بان المجاز
 لا يشترط في صحة السماع فان رفع النزاع فتدبر **قوله** او المحفل في
 القاموس المحفل المجاز والمخير من خفد اجارة والمراد به هنا
 المحارس وقوله في القاموس المجاز والمخير يشير به الى ان نفس لا
 مشترك بين الفاعل والمفعول فيتميزا قد هما عن الاخر بالقرينة
قوله فالمستثنى عشرة **اقول** زاد عليها امير القافلة اذا اراد الا بقى
 كما في شرح النقاية للمفتي **قوله** لو اراد الانتفاع بها بعد التعريف
 تعريف القطعة هو المناذرة في الاسواق والمساجد والشوارع من مراع
 له شيء فليطمنه عندي لان المقصود من التعريف وصوله الى المالك
 والتعريف في هذه المواضع ابلغ ثم اختلفت الروايات في مدة التعريف
 فحفظ الرواية يعرفها حولا من غير فصل بين قليل وكثير وقيل ان
 بلغت مائتي درهم فما فوقها يعرفها حولا وان كانت اقل من المائتين
 فوق العشرة يعرفها شهرا وان كانت عشرة يعرفها جمعة وان
 كانت ثلاثة د واهم يعرفها ثلاثة ايام وان كانت درهما يعرفها يوم
 وان كانت مرة تصدق بها مكانها وان كان محتاجا اليها مكانها
 كذا في المحيط وفي البدائع وغيره واما تحمل مدة التعريف اذا كانت القطعة
 مما لا يتسارع اليها الفساد وان كانت مما يتسارع اليه الفساد فكل
 والصحيح ان شيئا من هذه المقادير ليس يلزم ويقوض الى رأي
 الملقط يعرفها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك
 لان نصب المقادير لا يكون بالراي **قوله** لم يحل له يعني وان اذنت له
 القاضي بذلك يكره تصدق بها على اجنبي او ابوية او ولده او زوجة
 اذا كانوا فقرا لان الصدقة بها ان كانت تقلا فصدق صدقة الثقال
 هو لا جائز وان كانت واجبة فهو جائز ايضا لان الملقط نابت
 في الذبح عن غيره وليس يذاف عن نفسه وقال الشافعي يجوز
 للمعني صرفها الى نفسه **قوله** وان كان فقيرا فكذلك الابان
 القاضي يعني وان كان الملقط فقيرا ان اذن القاضي له ان ينفقها

وهو الذي ان العامة لا يخطون
 القائل فيكون من مخرجات العامة
 وهو لا يخط في الحقيقة ولا يجازيها

على نفسه بحال ان يتفق ولا يحل بغير امر القاضي عند عامة العلما
وقال بشر بحال وفي الظهيرة لو باعنا الفقيه وانفق الممن على
نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بماله على المحتار وفي الظهيرة ايضا
ومن اتخذ برج حمام فباعها بخدمته من فراخها بصرف الى نفسه فقيرا
او الى غيره غنيا وحل شراؤه من الفقير كذا في شرح النقاية للقمي
قوله القضي كالبائع في الالتقاط اي في صحته قال العلامة القمستاني
البائع والقضي سواء في الضمان بترك الشاهد فان شهد ابوه او وصيه
عرف ثم تصدق كما في المينة الله وفي القضية صبي وجد لقطة فاشهد
ابوه او وصيه وعرفها مدة تعريفا فله ان يتصدق بها وفيها
وجد الصبي لقطة ولم يشهد يضمن كالبائع **قوله** والعقد كالمحرر في
صحة الالتقاط قال في البناية لو انقطعت العبد شيئا بغير اذن مولاه
يجوز عندنا قال المص في التجرؤ ينبغي ان يكون التعريف الى مولاه
كالصبي بجامع المحرر فيهما اما المأذون او المكاتب فالتعريف اليهما
وان رد العبد الابن فالجعل للمولاه اي وان رد العبد المحرر فالجعل
لستده لان العبد لا يملك وان ملك قلت فلو كان مآذونا او مكاتبنا
الظان الجعل **قوله** ان شهد راد الابن انه مسئلة مبتدأة وكان
الاولي ان ياتي بواو الاستيناف كما هو **قوله** والا فلا فيما اي وان
لم يشهد لم ينتف الضمان عنه ولم ينتف الجعل وقوله فيها اي في اتفاق
الضمان وفي استحقاق الجعل **كتاب الشركة قوله**
الفتوي على جوارها بالفلوس يعني النافقة وهو قول محمد المشهور
عن الشيخين انها لا تصح كما في المفتي به والفتوي على قول محمد كما في
المضمرات وقال الاستيناف في المتسوط انها تصح به على قول
الكل انها صارت اثنا بامتناع الناس كذا في شرح النقاية
للقمي ستاني والضمير في قوله على جوارها يرجع للشركة المذكورة في
الترجمة بمعنى الشركة في الاموال لا بمعنى مطلق الشركة على طريق
الاستخدام **قوله** التبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى القود اي لا يصلح
ان يكون من القود في الشركة بالاموال الا بامتناع الناس والتبر
جوز الذهب والقضة قبل الضرب وقد يطلق على غيرهما من المعنيات
كالنحاس والحديد واكثر اختصاصه بالذهب ومنهم من جعله في

الذهب

الذهب حقيقة وفي غيره مجازا كما قال ابن الاثير ومعنى جريانه
مجري القود ان الامرية موكول الى تعامل الناس فان كانوا يتعاملونه
فحكمهم الامان المطلقة فتجوز الشركة به والا فحكم العز ومن فلا تجوز
فيه الشركة وذكر في النقاية النقرة فقال والتبر والنقرة ان تعامل
الناس بهما والنقرة القطعة المذابة من الذهب او الفضة كما في المغرب
وظ المذهب كما في المتسوط انها لا تصح بهما لكن المراد بالنقرة غير
المضروب فهي مستدركة بالتبر ولذا لم يذكرها المص بها لصاحب
الكافي **قوله** للمفاوض العقد مع من لا تقبل شهادته لا ينفذ على
المفاوضة اما الاقرار بالدين فلا ينفذ عند الله والظان البيع
قيد في كلام البرازية يعني الكلام في ان المفاوض هل هو قيد في كلام
المص والبرازية **قوله** تجوز شركة القراء اي فيما ذكر من القراءة وما
عطف عليها اذ لا امتناع في شركة المفاوضة والضمان منهم وقد صرح
بعدم جواز شركة القراء في الترخاينة قال بعض الفضلاء ينبغي ان
يكون هذا على قول المتقدمين القائلين بعدم جواز الاستيناف على
قراءة القرآن واما على قول المتأخرين المفتي به **قوله** انما لا تصح شركة
القراء لان الشركة تتضمن الوكالة والوكالة بالقراءة لا تصح واذا كان
كذلك فالشركة في القراءة غير صحيحة عند المتقدمين والمتأخرين
وفي القضية ولا تجوز شركة القراء في القراءة بالقرأة لا تصح واذا كان
لانها غير مستحقة عليهم الله وفيه نظرية لاقتضائه انها بغير الزممة
تصح وليس كذلك **قوله** والدلائل **اقول** في شركة الدلائل خلاف
ففي الكافي اشارة الى انها تصح وقال المرعشي انها غير صحيحة وفي
الكافي اشارة ايضا الى ان شركة المتأخرين صحيحة كذا في شرح النقاية
للقمي ستاني **قوله** على قياس اشارة الكافي في المتأخرين ينبغي ان تجوز
شركة القباينة في الفتاوى الظهيرية روي ابن سماعه عن محمد بن ثلاثة
نفر من الخيالين اشركوا على ان يتقبلوا الطعام ويكأوا فما اصابوا
من شيء كان بينهم املا ثا فقتلوا طعاما باخر معلوم فمرض رجل منهم
وعمل الاخران قال الاخر بينهما املا ثا ولو نأقضاء الشركة ثم كالاكاه
فلهما ثلث الاجر ولا اجر لهما في ثلث الباقي وهما متطوعان في كياه
لا يشركهما الثالث فيما اخذ من الاجرة **قوله** والشهادين بالذال

ي

الفاضل
محمد بن عبد الله الغزي

المعجزة جمع شتاذ السائل قال في الفتاوى الظهيرية ولا يجوز شركة
السؤال لأن التوكيل في السؤال لا يصح يعني لأن شرط جواز الشركة
أن يكون ما عقد عليه عقد الشركة قابلاً للوكالة حتى أن ما لا يصح فيه
الوكالة لا يصح فيه الشركة **قوله** والمحقق هم الشهود في المحاكم **قوله** في
معدن النعم ومعدن النعم للتاج السبي في المثال الثاني والأربعين
كلام وقسمه الشهود ما يتصل بهم في المحاكم شركة **قوله** وهو غير جائز
قوله وإن شرط الربح للعامل أكثر من رأس ماله أي قبل عليه هذا المخالف
لما في شرح الهداية والكثرة ونقص عبارة الأكثر وشرحه تصح أي الشركة
مع تساوي في المال دون الربح وعكسه وهو أن يتساوى في الربح دون
المال ومعناه أن شرط الأكثر للعامل منهما أو لأكثرهما عملًا جائز
وإن شرطه للعقد أو لأكثرهما عملًا فلا يجوز وهذا في شركة الغنم
وأما شركة المفاوضة فيشترط التساوي في الربح لا يفضل أحدهما الآخر
كما في المخانية **قوله** ولكل منهما رأس ماله **قوله** صوابه ربح ماله كما في
المضمرة **قوله** إذا عمل أحد الشريكين دون الآخر بعد زواجر غير عذر
أما كان الربح بينهما لأن استحقاق الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل
كما في البرازية في آخر فضل ما يكون للشريك **قوله** بعد لا يصح تعلقه
بالفعل المذكور كما هو مذهب وليس ثم غيره يصح تعلقه به ورح فالصواب
أن يقول كما في البرازية ويستوي أن يمتنع الآخر بعد زواجر غير عذر
لأن العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه **قوله** بخلاف ما إذا قبل ثلاثة
عمال في الفتاوى الظهيرية ثلاثة نفر قبلوا من رجل عملًا بينهم
وليسوا شركاء ثم عمل أحدهم ذلك العمل بقرانه فله ثلث الآخر وهو
مستطوع في الثلثين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يأخذ مقدم جميع
ذلك العمل أنه وبه يتضح كلام المصنف وقول المصنف بخلاف من علق **قوله**
ما اشترت اليوم من شيء اليوم في المخانية وكذا لو قال كل واحد منهما شيئاً
ذلك جاز أيضاً لأن هذه شركة في الشراء وليس لأحد منهما أن يبيع حصته
صاحبه مما اشترى الأباذن صاحبه يعني لأنها اشتركا في الشراء البيع
ولو قال أحدهما للآخر ان اشترت عندنا فهو بيني وبينك كان فاسداً
لأن الأولى شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يصح إلا أن يسمي
نوعاً فيقول عندنا شيئاً أو ما أشبه ذلك لأنه وفي محققه الفقهاء

صاحبها

رجل اشترى شيئاً فقال الآخر اشركني فيه فهذا بمنزلة البيع والشراء
مثل ما اشترى فإن كان قبل قبضه لم يجز له بيع المنقول قبل القبض
وإن كان بعد جاز ويلزمه نصف الثمن إن علم مقداره وإن لم يعلم
فهو بالخيار يعني إذا لم يعلم حال العقد وعلم بعد ذلك أنه ومنه
يعلم ما في كلام المصنف من القصور **قوله** أي شريكه عن الخروج وعن بيع
النسيئة جاز أي صح الذي عن البيع نسيئة وعن الخروج من المضار الذي
عنه أحد الشريكين ولو باع نسيئة أو خرج عن المضار وباع ضمن
وفي الفتاوى الظهيرية في الفضل الثاني ولو قال أحدهما في العقد
بع بالنقد ولا بيع بالنسيئة اختلف فيه المتأخرون بعضهم يجوزوا
ذلك يعني وبعضهم لم يجوزوا ذلك لأنه وعلى الثاني منى المصنف ولم
ينبه على الخلاف في ذلك **قوله** ليس لأحد منهما الشفيع لغيره لأن المضار
في البدائع وهذا أحد ما أن يسافر بالمال من غير أن يكون شريكاً ذكره
أنه ليس له ذلك والتصحيح من قول أبي يوسف ومحمد أن له ذلك وذكر
عن الإمام رحمه الله تعالى أنه ليس للشريك والمضارب أن يسافروا
قول أبي يوسف وروى عن أبي يوسف أنه إن يسافر إلى موضع لا يثبت
عن منزله وروى عنه أيضاً أنه يسافر مع الأهل له ولا مؤونة ولا يسافر
بماله وحده **قوله** أبي يوسف أن السفر خطر فلا يجوز في ذلك
الغير الأباذن ووجه الرواية التي فرق فيها بين القريب والبعيد أنه
إذا كان قريباً بحيث لا يثبت عن منزله كان في حكم المضار ووجه الرواية
التي فرق فيها بين ماله وحمل ومؤونة وماله وحمل أن ماله وحمل إذا سافر
شريكاً إلى رده يكرمه مؤونة الرق فيضطر به ولا مؤونة يكرمه فيمالا
حمل له وجه قول الإمام ومحمد رحمه الله تعالى أن الأذن بالتصرف
يثبت مقتضى للشركة وإنما صدرت مطلقاً عن المكان والمطلق
يجري على إطلاقه لا بد من أنه وفي البرازية من الفضل الثالث
نقرى على الرواية الثالثة عن أبي يوسف فإن سافر وهكذا في يده
ولا ضمان فيمالا وحمل له ولا مؤونة ويضمن ماله وحمل ومؤونة وإن لم
يكن له حمل ومؤونة واشترى بعد السفر ورجع أو وضع والقياس أن
يكون الربح له قال لكني أترك القياس فإن هلك ضمن وإن ربح لم يضمن
بينهما وإن كانت الشركة في الأموال كلها لا في المال مفاوضة أو

خي

ج

عنا فله ان يسافر الله والمزاد بالاحكام ما يحل الى مجلس القاضي لا
اخر وقبل ما يمكن رفعه بيد واحدة كما في جامع الفتاوى **قوله** بكرة
الشركة مع الذمي اي شركة المسلم مع الذمي قال في البدائع وبكرة المسلم
ان يشارك الذمي ولو شاركه شركة عنان جاز كما لو وكله الله وقوله جاز
اي صحيح مع الكراهة وفيهم من قوله ولو عنانا جاز ان شركة المفاوضة
لا تجوز مع الاستراط المساواة فيها دينا وهذا عند الجمهور وقال
يعقوب تجوز بينهما كما تجوز بين المسلمين وتكره كذا في مختصر الاصل
لاي سليمان الجوز جاني قلت فعلى هذا يكون اطلاق المم جازيا
على قول يعقوب وهو خلاف الصحيح من المذهب وتقر عبارة اي
سلمان لو تفاوض ذمي ومسلم فهي فاسدة لانه يلزم الذمي ما يلزم المسلم
الا ترى ان الذمي لو اشترى خمر او خنزيرا لم يلزم المسلم ولو باعه بعد
ما اشتراه لم يكن للمسلم في ثمنه شرك ولو اشترى الذمي شيئا من ذمي بخر
مستأمة مؤجلة جاز عليه ولا يجوز على شركه المسلم وتكون شركة عنان
وكذا لو كان احدهما امرأة وهذا عند الجمهور وقال يعقوب يجوز
بينهما كما يجوز بين المسلمين وتكره الله وبه يتضح ما في كلام المم من
التخلل والله الهادي الى السداد في القول والقول **قوله** اختلف رتب
المال مع المضارب في الاطلاق والتقيد فالقول بالمضارب **قوله**
القواب فالقول قول مدعي الاطلاق قال في البدائع فان اختلفا
في العموم والمخصوص فالقول قول من يدعي العموم بان ادعى احد ما
المضاربة في جميع التجارات او في عموم الامكنة او مع عموم الاشخاص
لان قول من يدعي العموم يوافق المقصود بالعقد او المقصود هو
الربح وهذا المقصود في العموم اوفى وكذا لو اختلفا في الاطلاق
والتقيد فالقول قول من يدعي الاطلاق حتى لو قال رتب المال اذنت
لك ان تجوز في المحظرة دون ما سواها وقال المضارب ما سميت
في تجارة بعينها فالقول قول المضارب مع يمينه لان الاطلاق
اقرب الى المقصود بالعقد على ما بينا وقال الحسن بن زياد
القول قول رتب المال في الفضلين فان قامت لهما بينة فالبينة
بينة من يدعي المخصوص في دعوى العموم والمخصوص في دعوى الاطلاق
والتقيد البينة بيينة من يدعي التقيد لانهما ثبتت زيادة قيد وبينة

الاطلاق ساكنة ولو اتفقا على المخصوص لكنهما اختلفا في ذلك الحما
بان قال رتب المال دفعت المال اليك مضاربة في البروق قال
المضارب في الطعام فالقول قول رتب المال لانه لا يمكن الترجيح
هاهنا بالمقصود من العقد لاستوياهما في ذلك فترجح بالاذن والله
يستفاد من رتب المال فان اقاما بينة فالبينة بينة المضارب
لان بينة مثبتة وبيينة رتب المال نافذة لانه لا يحتاج الى اثبات
والمضارب يحتاج له لدفع الضمان عن نفسه فالبينة المثبتة
للزيادة او الحاشية هذا ولا يخفى ان هذه المسئلة لا يحل لذكرها ههنا لان
الكلام في الشركة لا في المضاربة وان كانت المضاربة متضمنة للشركة
في الربح **قوله** في الوكالة القول للموكل **قوله** القواب مدعي التقيد
موكلا كان او وكلا لانه الاصل في الوكالة ولهذا الوعاء الوكيل فسا
فقال الموكل امرتك بنقد وقال الوكيل اطلقت صدق الموكل
ولو اختلف المولى مع غرضا العقد فالقول لهم **قوله** في العبارة ايهام
لانه لم يبين ما وقع فيه الاختلاف والظاهر في الاطلاق والتقيد قلوا
قال المولى اذنت له في بيع البر فقط وقال الغرضاني البيع مطلقا
صدق الغرضاني الاصل في الاذن الاطلاق وعدم التقيد **كتاب**
الوقف قوله لو وقف على المصالح فهي الامام او ائمة الامام
وما عطف عليه يجعل العطف سابقا على الربط حتى يصح الاخبار
ثم ما اقتضت عبارة المم من المحصر ليس في كلام ابن وهبان فانه قال
ويذكر في وقف المصالح قيمه امام خطيب والمؤذن يعبر
قال العلامة ابن السكينة في شرحه المسئلة من خزنة الاحكام وهي من
الغرائب التي اقر بها هذا الكتاب ولم ازمصرها بها في غيره بعد
تطلب كثير جدا لكنه لم يذكر الخطيب فهم ولا شك انه في الجامع نظير
من ذكر في المسجد وقد عرفت هذا من المصالح **قوله** والمراوح لفر
يذكر ابن وهبان المراوح بل كلامه في شرحه صريح في خلافة على ان المم
في شرحه على الكفر صريح بعدم كونها من المصالح فما ذكره ههنا خطأ
والصواب دون المراوح قال في الحاوي المحضري والذهبي من
المصالح دون المراوح **قوله** كل من يني في ارض غيره بامره فهو ملكها
قيل هذا اذا اطلق او عينه للمالك ولو عينه لنفسه فهو له ويكون

ص
ت

بنيان
الوقف

مستعيرا للارض فيكلفه قلعة متى شا فلو كان الباقي المشترك
 فهو مشترك بينهما ويرجع بما اطلق او عتياه للشركة وان
 عتياه للباقي فهو له ويجعل مستعيرا الحقبة شركة في الارض وميتي
 شا كلفه القلع الا اذا اطلقا القسمة او طلبها احد منهما فانه يقسمه
 فان وقع البناء في خط الباقي فيها والباقي وقع في خط شركه يرفع
 وان وقع بعضه في خطه وبعضه في خط الآخر فاما وقع في خطه فلام
 كلام فيه وما وقع في خط غيره يرفع وسيا في كتاب القسمة بيني
 اقدم ما يغير ان الارض طلبت رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب
 الباقي فيها والاهدم وان بني لغيره ولغير المالك فحكمه حكم ما اذا
 بناء نفسه من وجوب الرقع اذا اطلق المالك وقد استنبط هذه
 هذه الاحكام من كلامهم ولم ار هذا الاستقصا الا قدم من علمنا وان
 علم من كلامهم فاعتنم **قوله** فالبناء المالكها اي الارض سكت عن الرجوع
 على الامر وينبغي ان يرجع قيا سا على ما اذا بني في الوقف باذن المتولي
قوله فان كان بمال الوقف اي المتولي بني من مال الوقف **قوله** فهو وقف
 فسلط انه مطلقا سواء بناء للوقف او اطلق او عتياه لنفسه لا ملك
 ان يبني لنفسه في ارض الوقف بمال الوقف فيقع للوقف وان
 عتياه لنفسه انه وفي البحر للمم عند قوله ولا يملك ما نصه لويحيى
 المتولي في غرضه الوقف من مال الوقف او من ماله للوقف او لم
 يذكر شيئا كان وقفا بخلاف الاجنبي وان شهد انه بناء لنفسه
 كان ملكا له وان متوليا كذا في البرازية وعندها وبه يعلم ان
 قول الناس العمارة في الوقف وقف ليس على اطلاقه **قوله** وان لنفسه
 اي واشهد انه فعلة لنفسه كما صرح به في المجتبى **قوله** وان لم يكن متوليا
 اي قبل هذا صرح في انه بمال الباقي بقي ما اذا كان بمال الوقف وقد
 ذكرناه قبل واذا بني المستاجر ثم مضت المدة يبقى باجر المثل
 ولا يقلع فحاذره المم في شرح الكنت في قوله فان مضت المدة يبقى
 باجر المثل عن القسمة وعن الخضاف في الارض المحتركة ويتنا ذلك عند
 شرح قول المم في المتن فان اي او عجز عمر الحاكم الله **قوله** فان كان
 باذن المتولي ليرجع **قوله** فسلط قوله ليرجع اشتراط الرجوع وفيه
 تفصيل قال المم في البحر وسعد في شرح تنوير الانوار فقلنا عن

القاض
 خير الدين الرافعي

القاض
 العلامة الخاوي

القسمة قال القم او المالك المستاجرها اذنت لك في عمارتها فعمرا
 باذنه رجع على القم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعة
 الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالدار كالبويرة او غل
 بعضها كالشور فلا مالم يشترط الرجوع ذكره في الوقف انه فعلم به
 انه يرجع على القم بلا شرط الرجوع الا في كل شيء يرجع معظم منفعة
 على المستاجر ولا يجز ان بنا الاجنبي باذن الناظر كتبنا الناظر بنفسه فان
 كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو
 وقف وان لنفسه فهو له ان شهد انه يفعل له لنفسه لا للوقف وفي
 هذا الاخير سوا اطلق الناظر ام قيد بان قال له ان الوقف عتياه
 لنفسه فتأمل ولم ار مثل هذا الاستقصا الا قدم من علمنا فاعتنم
قوله فليتر بصري خلاصه قبل واذا تر قصر عليه اجرة مثله على اقل
 المتأخرين **قوله** للناظر تمكده هذا ذكره يكون خيرا ام برضا الباقي
 قال المم في البحر لكن لا يملكها المؤجر خيرا على المستاجر الا اذا كان
 الارض تنقص بالقلع واما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضاه
 فصريحه المؤجر عند النقص لكن في جامع الفضولين ما يخالف ظاهره
 فانه قال ولو اضطررنا على ان يجبر ذلك للوقف بمن لا يجاوز اقل
 القمتين متروعا او مبني فيه صح انتهى فان ظنهم اشتراط الرضا
 اذا الصالح لا يكون الا عن رضى فاما ان يفرق بين الواقف والمالك ولا
 وجه له في هذه المسئلة واما ان يحمل على الوقوع الاتقائي وهو الظ
 وفي البحر عن القسمة بيني في الدار المسئلة بغير اذن القم وترع البناء
 مما يضرب الارض يجبر القم على دفع قيمته للباقي **قوله** فانه لا يفسخ
 بموته كما حذر ابن وهبان فتد عليه هذا مخالف لما افق به قارى الهدى
 ونص جوابه لا يفسخ بموت الناظر المؤجر وان كان هو المستحق بالقراد
 لكن في التهمة ومثله في القسمة في كتاب الاجارة وسئل بعضهم عن
 رجل في يده ارض وقف عليه ما عاش وبعد على زيد فاجرها عشر
 سنين وقصر الاجرة فعاش خمس سنين ثم مات هل للوقوف عليه
 ان يجزها من يده من غير ان يضمن له ما ادى فقال استقصت الاجارة
 وتستر الدار من يد المستاجر ويرجع المستاجر بما بقي له من الاجرة في
 تركه الاخر فان لم يكن له تركه فهو خسران لحقه لو شا الله لا يملك

ث

الفاضل
الشحن الحانوي

الفاضل
خير الدين الزملي

من غلامه

من هذا انه قال بعض الفضلاء يمكن خل هذا على كون اجارة الوقف عشر
سنين لا يجوز فتنقص بالمولد تكونها وقت من اضلها غير صحيح
قوله لكن اطلاق المتن بما الفقه قد قدمنا ان قاري الهداية اقي بما
يوافق اطلاق المتن قال بعض الفضلاء فكان هو المذهب المعتمد
قوله الاستدانة على الوقف لا يجوز في الحامية وتفسير الاستدانة ان
يشتري للوقف شيئا وليس في يده الوقف شيء يرجع به فيما يحدث
من غلات الوقف فان كان في يده شيء من غلات الوقف فاشترى للوقف
شيئا ونقد الثمن من مال نفسه ينبغي ان يرجع بذلك في غلة الوقف
وان لم يكن ذلك بامر القاضي كالوكيل بالشر اذا نقد الثمن من مال
نفسه كان له ان يرجع في ذلك على الموكل انه ولو طلب من القتم
خارج الوقف والحامية وليس في يده شيء من غلته قال الفقيه الواقم
ان كان الواقف امره بالاستدانة بجاز والا كان ذلك في ماله ولا يرجع به
في غلته وقال الفقيه ابو الليث اذا استقبله امر ولم يجد بدا من
الاستدانة ينبغي له ان يشتري من بامر الحاكم ثم يرجع في غلة الوقف
لان للقاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكرنا طيفي ان القتم
لو استدان شيئا ليحمله في من النذر للزراعة في ارض الوقف ان
كان ما ذن القاضي جاز عند الكل وتفسير الاستدانة بما ذكرنا هو
فيما اذا لم يكن في يده شيء من الغلة واما اذا كان في يده شيء منها
واشتري شيئا للوقف ونقد الثمن من ماله جاز له ان يرجع بذلك
في غلته وان لم يكن بامر القاضي كالوكيل بالشر اذا نقد الثمن من ماله
فانه يجوز له الرجوع به على الموكل انه وفي الخلاصة من الفصل الرابع من
كتاب الوقف قيم الوقف اذا دخل بجزء في دار الوقف لرفع من عليها
له ذلك لان الوصي لو انفق من ماله على اليتيم ليرجع في مال اليتيم جاز
له ذلك فكذا القتم والاختياط ان يتبع المخرج من انخرم يشترطه لاخل
الوقف ثم يدخله دار الوقف **قوله** فيجوز بشرطين اولا ان يكون الحجة قيم
الوقف طلب منه المخرج والحجبايات وليس في يده من مال الوقف شيء
فازاد ان يشتري هذا على وجهين ان امر الواقف اليه جاز وان لم يأمر
بالاستدانة فكلوا فيه والمختار ما قاله الامام ابو الليث انه اذا لم يكن من
الاستدانة بد يرفع الامر الى القاضي حتى يأمر بالاستدانة ثم يرفع من الغلة

لان الله

لان للقاضي هذه الولاية انتهى وفي الخلاصة ان الاصح قول ابو الليث
وفي الذخيرة والاحوط فيما اذا دعت الضرورة للاستدانة ان
تكون بامر الحاكم لان ولاية الحاكم اعم في مصالح المسلمين من ولاية
الا ان يكون بعيدا من الحاكم ولا يمكنه الحضور فلا بأس ان يشتري
بنفسه وهذا اذا لم تكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت وفرتها
القيم على المساكين ولم يسك للمخرج شيئا فانه يضمن حصص المخرج
كلية النفع الوسايل **قوله** وهذا يجوز للمولى **اقول** قال في القصة
قال البصير للقيم ان لم تهدم المسجد اتمام يكون ضرر في القابل
اعظم فله هدمه وان خالفه بعض اهل الحالة وليس له التاخير
اذا امكنه العمارة فله هدمه ولم تكن فيه غلة للعمارة في الحال
فاستقر من العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقر شيئا
يسير بثلاثة دنانير يرجع في غلته بالعشرة وعليه الزيادة انه
قد ربه ما يشبه الخالفة لما حرره ابن وهبان فدخل في صورة
الشراب بالنسيئة وهو مما يجوز حيث كان مما يفعله الناس لزوم
الاخل فيه واما المجتمع بين القرض وشر السير يمتن كثر ففته
ضرر على الوقف لعدم لزوم الاجل في القرض وهو المقصود الذي
لاخله عقد الشرا في ذلك اليسير فتمت من ضرر واقبل الوقف اذ هو
والحالة هذه يجوز شر السير يمتن كثر فته قراريت لقرض
المتاخرين جعل الكلايين متخالفين ولم يجب بما اجبت به وقال
فليست متزعة **قوله** لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود
ذلك الشيء انه قال بعض الفضلاء اصل المسئلة في العمادية وفيه
وجعل اخره للمفق ولا بد من هذا القيد لانه مدار الصحة حتى لا يكون
وقفا على معدوم ومحض فان الوقف على المعدوم لا يجوز كما في
شرح المحزدي ولذلك يجوز الوقف لوقاك صدقة موقوفة تخا
في قاضي خان وكثير من الكتب وذكر انه يكون كانه قال ارضي صدقة
موقوفة على الفقرا الا ان حدث لي ولد فغلبته ماله ما بقي الله فني
المستلئين لا يكون الوقف على المعدوم المحض كما في مسئلة المحزاد
انه **قوله** اخذ من السابقة **اقول** يفهم منه انه ليس في المسئلة نقل
مريحا **قوله** اقاله الناظر عقد الاجارة الى عقد اجارة العقاد ومنه

الفاضل
خليفة الدين الزملي

الفاضل
عالم القضي

الفاضل
الدهم جوي زان

ي

وَح فلا موقع لاستثنا ما اذا كان العاقد ناظر اقبله **قوله** الا في منسنتين
 بقي ثالثة ذكرها في البيع وهي لو اجر الوقف ثم اقال ولا مضاعفة لم يجز علي
 اتوقف **قوله** الا في اذا كان العاقد ناظر اقبله كما فهم من تعليلهم **اقول**
 في القنية باع القتم وارا اشتراها بمال الوقف فله ان يقبل البيع مع
 المشتري اذا لم يكن البيع باكثر من من المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره
 فلم ينصوب اقالته فلا خلاف انه وينبغي ان تكون الاجارة كذلك لانها
 بيع المنفعة او يفرق بين الاجارة والبيع فليجوز **قوله** الثانية اذا كان
 الناظر يخل الاجرة كما في القنية نفس عبارتها للقيم ان ينسخ الاجارة
 مع المشتري قبل قبض الاجرة وينفذ فسخه على الوقف وبعد القبض لا
 وكذا ابر القتم المشتري عن الاجرة بعد تمام المدة فصح البراءة عند
 الامام ومحمد ويضمن **قوله** الثالثة اذا غصبه غاصت واجري الماعلته
 قبل علمه ان الوقف يكون غامرا بالعين المجردة لا غامرا فلا يحسن نظمه
 في ذلك ما نحن فيه **قوله** الرابعة ان يجزى العاصب ولا يبيته قال بعض
 الفضلاء كيف يقع الاستبدال مع وجود العاصب والجواب انه يمكن ما لم
 على ان يصالح العاصب الناظر على مال صالحا على انكار فيجوز له اخذ
 المال المصالح عليه والاستبدال به عن الوقف **قوله** اجارة الوقف باقل
 من اجر المثل لا يجوز ان لا يصح فلو اجر الناظر بدون اجر المثل لم يجر المثل
 تمام اجر المثل عند بعض علماءنا وعليه الفتوى كما في تلخيص الفتاوى الكبرى
قوله وفيما اذا كان النقصان يسيرا **اقول** المراد بالنقصان اليسير
 ما يتعارف فيه كما في الاستعانة **قوله** وفي المفهوم والدلالة قال بعض الفضلاء
 بمعنى ان من يعتبر المفهوم في نص الشارع يعتبره في عبارة الواقف
 ومن لا فلا استه **اقول** فيه تاويل فاما لا يعتبر المفهوم في نص الشارع
 وعتبره في نص الواقف فاني يصح ما قال والذي يظهر لي ان المراد
 بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا المفهوم المقابل للمنطوق **قوله** كما يتناه
 في الشرح حاصل ما بينه في الشرح انهم افادوا انه ليس كل شرط يجب
 استعانة وفقا ان اشتراط الواقف لا يعزل القاضي الناظر شرط
 باطل مخالف للشرع وبهذا علم ان قولهم شرط الواقف كنص الشارع
 ليس على عموم قال الشيخ قاسم في فتاويه معزيا الى شيخ الاسلام يعني
 ابن تيمية قول الفقهاء نصوص الواقف كنصوص الشارع يعني في الفهم

الفاضل
 شيخ الاسلام
 ابي
 الفاضل
 علي المكي
 الرحمة

الفاضل
 الشيخ علي المكي

والدلالة

والدلالة لاجب وجوب العمل قال الشيخ قاسم واذا كان المفسر
 ما ذكره فما كان من عبارة الواقف محكما لا يخل بتخصيص ولا
 تاويلا يعمل به وما كان من قبل الظك كذلك وما كان مشتركا لا يعمل
 به وكذا ما كان مجالا وقد مات الواقف فان كان جارا جمع الى
 هذا محصل ما ذكره في الشرح فانظر ما بين كلامه في الشرح وكلامه
 هنا من المخالفة **قوله** شرط الواقف يجب ان يتأخر الا في منسنتين
اقول يزاد عليه مسئلة وهي اذا نص الواقف على ان اخذ الا يشترك
 الناظر في الكلام في هذا الوقف وراي القاضي ان يضم اليه مشارفا
 يجوز له ذلك كما لو وصي اذا ضم اليه غيره حيث يصح كذا في النقص
 الوسائل **قوله** الا في شرط ان القاضي لا يعزل الناظر اطلاقا
 ما اذا كان هو الناظر بان شرطه لنفسه وهو كذلك كما في الزيلعي عند
 قول الكثر او جعل الولاية له صحح ويترفع لو خابنا وهو مني على
 ان المتكلم يدخل في عموم كلامه وقيل لا كما بين في الاصول **قوله** الثالثة
 لو شرط ان يقرا على قبره او هكذا وقع في القنية وهو كما في البحر مني على
 قول ابي حنيفة من كراهة القراءة على القبور فلذا بطل النقيض والصحح
 والمختار للفتوى قول محمد بن وهب في مجمع الفتاوى الوصية بالقراءة على
 قبره باطلة لكن هذا اذا لم يعين القاري اما اذا عينه ينبغي ان يجوز على
 وجه الصلة ويفهم منه ان الوصية بالقراءة انما بطلت لعدم جواز المجاز
 على القراءة وينبغي ان يكون صحيحة على المفتي به من جواز الاجارة على
 الطاعة كما هو من صفة عامة المتأخرين انه وفي شرح المنطوق
 لان الشبهة تقلا عن مال الفتاوى فمن اوصى ان يطبق قبره او تقرب
 عليه قبره او يدفع شي لقاري يقرا على قبره قالوا الوصية باطلة لانه
 قال في البحر فذكر على ان المكان لا يتعين وقد تمسك به بعض الحنفية
 من اهل القصر وفيه ان صاحب الاختيار علة بان اخذ للقراءة لا يجوز
 لانه كالاجرة فافاد انه مبني على غير المفتي به فان المفتي به جواز الاجارة
 على القراءة فيتعين المكان قال بعض الفضلاء والذي ظهر لي انه مني على
 قول الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه بكراهة القراءة عند القبر فلهذا
 بطل التعيين والفتوى على قول محمد بن وهب كراهة القراءة عند كراهة المجازة
 فيلزم النقيض انه فعلم من هذا ان قول المم هنا فالنقيض باطل ضعيف

الاجارة على

الفاضل
 شيخ الاسلام
 ابي
 الفاضل
 علي المكي
 الرحمة

القاض
الضمير الخائفي

ثم ان ط قوله فالتعيين باطل ان الوقف صحيح في القيمة ما يخالف
قوله الرابعة شرط ان يتصدق بفاصل الغلة او كذا في القصة تكن
قال بعده والاولي عندي ان يراد في هذا شرط الواقف قال بعض
الفضلاء وينبغي ان يلحق بهذا ما لو شرط ان يزوج في ايام الحيوة فمحل
كذا كغيره وغيره وكذا ان فرقته فمحلها هو في كثير من كتب اوقاف مصر
ولم ازد ذلك الا ان **قوله** لهم طلب المدين والقيمة كذا في النسخ والقواب
او القيمة الا ان يقال الواو بمعنى او التي للتخيير كما في معنى اليب
قوله السادسة يجوز الزيادة في قبل عليه قد ذكر المص في شرح الكفر في
المسائل التي لا ينفذ فيها قضا القاضى انه لو قضى بالزيادة في معلوم
الامام من اوقاف المسجد لا يجوز ولا ينفذ اللهم الا ان يحمل على ما اذا
لم توجد هذه الشروط **قوله** ليس للقاضي عزل الناظر في قبل عليه
هذا يتناول منسوب القاضي وقد تقدم مرورا عزله بلا حجة ويجب
حمله على الناظر من قبل الواقف انه يفي لعزله بمجرد شكاية المستحقين
هنا بعزلك ويأثم اولا بعزل الظ الاول **قوله** الواقف اذا عزل الناظر
في هذه المسئلة مبنية على ان المتولي وكيل الواقف او الفقرا فقال
ابو يوسف بالاول ومحمد بالثاني وذلك مبنية على ان التسليم للمتولي
شرط صحة الوقف اولا قال بالاول محمد وبالثاني الثاني وصححه
قول الثاني جماعة قال في الفتح وهو الاوجه عند المحققين والاکثر
صححو قول محمد وعليه الفتوى وفي شرح المجموع والنفقها الامصار
على قول محمد وعليه الفتوى **قوله** فيمحل عزله بلا شرط في قوله هذا يفيد
ان صواب صدر العبارة وهذا على اختلاف لا وعلى هذا الاختلاف
كما هو موجود في النسخ والمحال ان الاختلاف في عزله بلا شرط
مرتب على الخلاف في العزله بموته فمن يرى العزله بموته يرى جواز عزله
كابي يوسف ومن لا فلا كمحمد **قوله** لم ينظر بموته اتفاقا ليعني انه يميز
وصية بعدم موته ولا ينظر عند محمد بناء على اصله كذا في الخلاف **قوله**
وفي العتابة ان قال العلامة عمر بن نجيم في اجابة السائل فعدان
نقل كلام العتابة وهذا ان يخرج على قول الثاني اشكال او على قول
محمد فكذلك بل لا يتصور ذلك وصحة الوقف مشروط بالتسليم
اليه عنده **قوله** ولو قضى بقوامه فيه ان نصب القاضي للقيم لا يتوقف على

القاض
الشيخ في المال

التقضا فلعل المراد به تقرب به في القوامه فتد **قوله** لا يمكن المخافة
بالناظر يعني حتى يجري فيه الخلاف بين ابى يوسف ومحمد كما جرى في
قوله لعدم الاشتراط ان ياتي اشتراط العزل يعني لا يمكن منعه من العزل
لعدم اشتراطه كما لا يمكن منعه من النصب لعدم اشتراطه لان من
ملك النصب ملك العزل هذا التقرب بكلامه وتحقيق مراده لا مفا
لنقد الاطلاق في كلامه لا سابقا ولا لاحقا قال في اجابة السائل
بعد ان نقل كلام المص ان لا يمكن العزل بلا حجة ولا تلازم
بين جواز التولية والعزل **قوله** فتارة بعض اهل المحلة في العمارة
يعني لو بني مسجد في محلة فانهدم كله او بعضه فتازع اهل المحلة
مع الباقي للمسجد في عمارة ذلك المنهدم فالباقي اولى بعمارة
قال العلامة عمر بن نجيم اخو المؤلف في كتابه اجابة السائل ولا
خلاف يعلم في ان الباقي اولى بعمارة من غيره **قوله** فالباقي اولى
مطلقا بل يجوز ان يكون قد اطلق كونه باذنه او بذنه **قوله**
كثير في زماننا اجارة الارض مقيلا ومراخا الى قوله ولا شك في صحة
الاجارة **قوله** وبصحة هذه الاجارة وان يروا الارض بما النيل افي
الشيخ شهاب الدين الشافعي فقال تدل هذه الاجارة جميعا والمحال ما ذكر
وهو انه استأجرها مقيلا ومراخا للزراعة وغيرها الله وتوقف
بعض الفضلاء في صحة هذه الاجارة فقال ان كان معنى ذلك سوا
انتفع او لم ينتفع فهي فاسدة لانه يخل الى انها مسلوقة المنفعة
ولو صرح بذلك كانت فاسدة وكذلك اذا قال مقيلا ومراخا وان
كان معناه ينتفع بها سائر الانتفاعات فهو ايضا محل توقف ونظر
ويؤيده انه قالوا لو استأجر ارضا للزراعة ولم يبين ما يزرع فيها
فهي فاسدة فيكون كذلك اذا اطلق في الاستقاع بالارض وفي مواهب
الرحمن بعد ان ذكر ان الاجارة تقس على شروط الفاسدة كالبيع
قال وكما استأجر رحي ماء على انه ان انقطع الماء لا اجر عليه لان هذا
شرط مخالف لمقتضى العقد او موجهه ان لا يجع الاجر الا بالتمكين
استيفا المفقود عليه وكل شرط يخالف موجب العقد يفسده الله
قوله اقوى دليل على فساد هذه الاجارة انك لا ترى احدا من ساير
الارض مقيلا ومراخا يتخذها مقيلا ومراخا قط بل انما يستأجرها

بل

الفتا

الفاصل
الشيخ الفخر بن

للزراعة في نفس الامر ويجعل قوله مقبلا ومراجعا في معنى روي الارض
بما النيل اولم ترو على انه لا معنى لاستيجار ارض للمقبل والمراجعي وهي
معدة للزراعة تروى ما النيل في كل عام غاية ما في الباب انه قد لا تروى
في بعض السنين **وقوله** معلوم ان صحة العقد تعتمد الفائدة ولا فائدة ح
في هذه الاجارة قال بعض الفضلاء لعل هذه العبارة انما حدثت في
القرن العاشر بمصر لما قلنا الرزق فتازع الناس في ارض المزارع من
الاقواق فاستعمل الموثقون هذه العبارة حرمنا على عدم ضياع مال
الوقف واستمرت على ما تروى ولغورفت بينهم ولم تكن في شيء من كتب
علمائنا سوى هذا التاليف وقد توفي المم لثمان مريض من رجب
سنة سبعين وتسعمائة **انتهى قول** قد وجدت في تذكرة الفاضل
الدمايني ما نصه مسئلة كثيرا ما يكت اهل القاهرة في اجارة ارض
النيل ان المستاجر اشتاخر مقبلا ومراجعا اي يتنفع بها في مقبل الدوام
ورواها والظان انما يفعلون ذلك حيلة على لزوم الاجرة عند
عدم الزبي وقد وقع في المذهب ما يؤخذ منه حكم هذه المسئلة قال
ابن قنوج في الوثائق المجموعة وقال ابن حبيب ما احدث اهل الاندلس
في كرا الرحي ان يقول المكري انما اكرتلك التيت وقناة الرحي لاساقية
ولا مطاحن ولا اذ لها لما هو اختيار لما لا يجوز شرطه اغتروا به ان
لا يكون على المكري شيء من تعطيل الرحي بالزحى باعتدال ما يعتدل من
ذلك وقد عرفنا ان الرحي يوم عقدا لكر اطاحنة بجميعاتها فان وقع
كذا صبح وكان فيما مضى كرا المشد عليه حال ما اقدحها طاحنة قامة
الالة ولا يجوز على هذا الوجه لو كانت يومئذ عطلا من جميع ذلك
زاد المستطلي عن فضل ان ابا زيد عبد الرحمن بن ابراهيم صاحب الثمانية
كان يكرى ارضيته بقرطبة على الوجه الذي ذكره ابن حبيب انه لا يجوز
انظر تصنيف شيخنا العلامة ابن عرفة في كتاب الاجارة بان كلامه
على كرا المتأتمات انهم ومن خطه الشريف نقلت واستفيد منه ان
هذه العبارة متعارفة بالقاهرة قبل القرن العاشر بنحو قريبين
واستفيد منه ان الاجارة المذكورة فاسدة كما بحثه ذلك الفاضل
وايدنا بحثه فيما تقدم فرييا **قوله** والخيلة في ذلك ان يستاجر **انتهى قول**
المطابق لقوله ولا يجوز اجارة الراعي ان يقول بذكر قوله يستاجر لوج

فأهو

كما هو **قوله** تخليمة البعير باطلة او قال بعض الفضلاء اطلقة فتدل
ما اذا مضت مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها او لا وقد
صرح سراج الدين في فتاويه بانه اذا مضت المدة المذكورة كان قابضا
وصورة ما اجاب به بقدر ان قيل عن شخص اشترى من اخو دارا بيلدا
وهما بيلدا اخر وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل دخل الباي
بين المشتري والبائع التخلية الشرعية فهذا نصح ذلك وتكون التخلية
كالسليم ام لا اجاب اذا لم تكن الدار بحضرة ما وقال البائع سلمتها
لك وقال المشتري تسلمت لا يكون قبضا ما لم تكن الدار قريبة منها
بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق في يصير قابضا
وفي مسئلتنا ما لم **قوله** يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها
لا يكون قابضا **انتهى قول** فاطلاق المم غير واقع موقعه انتهى وقال
بعض الفضلاء ما ذكره المم من ان تخلية البعير باطلة مخالفة لما في
المخط كاهو في شرح الكزوي في ابن الهمام قيل باب خيار الشرط وقد
الطينا فيه **قوله** فلو استاجر قرية **انتهى قول** بعض الفضلاء يقع في زمات
كثيرا اعترف المستاجر بالتخلية والتمكين ثم ينكر ويدعي انه كان
كان كاذبا في اقراره فهذا يحلف يعني المقرلة **انتهى قول** لا شبهة في
انه يحلف على ابي يوسف وهو المفقى **قوله** خلا على ان الواقف رجع
عما شرطه وشرط ما اقر به **انتهى قول** هذا مشكل فان الوقف يلزم بخبر
قوله وقفتها على قول ابي يوسف وهو الصحيح المفقى به واذا لم الوقف
لزم ما في ضمنه من الشروط يلزمه اللهم الا ان يخرج على قول الامام
من اشتراط التحكم للزوم الوقف ويكون كلام الخصاص مفروضا في وقف
لم يحكم به او على قول محمد من اشتراط التسليم للموقوف **قوله** ذكره الخصاص
في باب مستقل **انتهى قول** قد راجعت عبارة الخصاص فلم ارفها الضر
بقوله ولو كان مكتوب الوقف مخالفا له وان فهم من كلامه وفي بعض
النسخ لما ذكره الخصاص وهذه النسخة قابلة للتصحيح لنا وكل
قوله الا اذا شرط الواقف الاستدال **انتهى قول** انما يتم الاستدال بان
ان المتكلم يداخل في عموم كلامه واما على القول بانه لا يدخل فلا **انتهى قول**
فان للواقف الانفراد لا لفلان اما كان له الانفراد ذونه انه هو
الذي شرط له وما شرط فهو مشروط له بخلاف فلان لانه استرط مع

انما شرطه
الفاصل
الشيخ الفخر بن

ج

غيره فلا ينفرد **قوله** ومقتضاه اي ما ذكر من قوله ما استلزمه الواقع
لا يشترط لا مقتضى كلام القاضي فان كما توهمه العبارة **قوله** كما في الاما
قوله ليس في الاستعاف ما ذكره وعبارة ولو جعل ولايته الى جليل
فقبل اخذها وقرع الاخر بضم القاضي الى من قبل رجلا اخر ليقوم
مقامه وان كان الذي قبله موضعاً لذلك ففوض القاضي اليه امر
الوقف مفردة **قوله** في الدور والمجاريات اي استلزام لا يتعلق
له بما قبله والمجاري والمجور متعلق بقوله الا في لا يحدروا الظان
التقدير بالدور والمجاريات اتفاقاً اذ كذا اراضي الزراعة
الموقوفة **قوله** وعليه تسليم اجرة السنين الماضية اي تسليم ما نقص
عن اجرة السنين الماضية **قوله** واذا ظفر الناظر بمالك الساكن يعني
وكان من جنس حقه **قوله** لا يقبل الا بيمينته وذلك لاحتمال توأمة
على ما تصادق عليه لغرض من الغرض **قوله** يعطيه الثاني الغنم
للمعزول بمعنى ان الثاني يعطي المعزول القدر الذي عينه القيم
وادعى دفعه لكونه لا خيف فيه **قوله** اوقاف الامراء مستدامة
الجملة الشريعية وجوابها **قوله** ذكره في الفهم الوسايل تفهيماً اي
فهما من كلامهم وان لم يصير جوابه **قوله** او ترجع اليه عطف على
قوله اصل بعد التاويل بالمضد ومن غير سايل على قدر سمع بالمعنى
وان كان شاة او التقدير او كان لها رجوع الى بيت المال وذلك
لكن ان يغضب الامير او السلطان ما لم يخص في حياته من ثمره شعر
يموت المفروض منه عفاً لا وارث له الا بيت المال فهذا المال
المفروض وان لم يكن حال اخذه بيت مال لكنه يرجع اليه قاتل
قوله لا استتاب الصواب ولم يستتب **قوله** واشتراك اثنين
عطف على قوله ان ياكل بعد تاويله بالمعنى **قوله** والواحد عشر
ظاهرة ان الواحد معطوف على اثنين وهو غير صحيح الا ان يجمل
من باب علقها تيساً وما بارداً ويكون التقدير وجميع الواحد
عشرة وظايف **قوله** من يقول في لعل العبارة ممن يقول وعلى
تقديرها كذا ذلك فهو يدل من كثير **قوله** اما اوقاف ملكها واقفوها
قال بعض الفضلاء يحتمل ان يراد ما ملكوا اصله اي ملكوه قبل ان
يصير وقفاً او فقوه كساير الاوقاف وتسميته ح وقفاً يحاز

باعتبار

باعتبار ما يؤون اليه وان يراد ما هي اوقاف قبل الملك ملكوها
بطريق الاستبدال مثلاً وتسميتها اوقافاً حقيقة **قوله** وهو قابل
بالنسيئة اي قال بعض الفضلاء لعل المراد انها قابلة لاحكام الاوقاف
ومراعاة شروط واقفها **قوله** كما بينت في الحقة المرضية حيث قال
فيها المسئلة الثانية في صحة وقف اراضي مصر اعلم ان الواقف
لها لا يجاوز ما ان يكون ما كالهيا في الاصل بان كان من اهلها حين
من الامام على اهلها او يلقى الملك من مالها بوجه من الوجوه او غيرها
فان كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه لو جود ملكه كما صرح به
المخضاف وغيره وان كان الواقف غيرها فلا يجاوز ما ان يكون
وصلت اليه غير ما قطع السلطان اياها له او بشر من بيت المال
تعد ما صار بيت المال لموت ما ملكها وعدم وارث او يكون
الواقف لها السلطان من بيت المال من غير ان يكون ملكه فان
كان الاول ففيه تفصيل فان كانت مواتاً او ملكاً للسلطان صح
وقفها وان كانت من بيت المال لا يقع كذا في الاستعاف والجمع
بين وقف هلال والمخضاف للقاضي الناصح في شرح الشيخ قاسم
في فتاواه بان من اقطع السلطان ارضاً من بيت المال ملكه التقيد
المعذرة لها العين فله اجارها وتبطل بموته واخراجها من الاقطاع
لان السلطان له ان يخرجها منها اية وان وصلت الارض الى الواقف
بالشر من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا فان وقفه صحيح
لانه مال له او ترعى شروط وقفه سواء كان سلطاناً او اميراً او
غيرهما وما ذكره السيوطي في البيوع من انه لا يرعى شروطه ان كان
سلطاناً او اميراً او انه يستحق ريعه من بيت المال من غير
مباشرة للوظايف فمحمول على ما افاد وصلت للواقف باقطاع
السلطان اياه من بيت المال كما لا يخفى الا ان يكون بناء على اصل
مذهبه فلا كلام لنا فيه وان كان الواقف لها السلطان فافتي
الشيخ قاسم بان الوقف صحيح **قوله** اجاب به عن سئل عن وقف
السلطان ليعطي فانه ارصد ارضاً من بيت المال على مصالحه مثلاً
وافتي ثانياً سلطاناً اخر لا يملك ابطاله وذلك بعد ان كان السلطان
يرفق قبله ارصدها على رجل واولاده ثم بعد ذلك على مصالحه وذلك

ن



المسجد وقال ان الارصاد من السلطان برفوق المتقدم ليس صريحا
 في الوقفية فتضمن كلامه فيه حكم وقف السلطان من بيت المال
 وارصاده لذلك وذكر في الفتح انه يجب على السلطان وقف مسجد من
 بيت المال انه **قول** سئل عن الاشرف برسباي كلمة عن هذا كرامة من
 مثله تفيد ان ما بعد ما مضى ولما قبلها وسبب له على طريق قوله
 تعالى وما فعلته عن افرى وقول ابن الحاجب في باب التبرير الاول
 عن مفرد كذا ذكره بحكم الامة الرضى في شرح الكافية والمعنى سئل
 سوا الناسيا عن الاشرف برسباي هو سببه وليست عن صفة لقوله
 سئل كما هو وظ وقوله اذا اشترى ثوبا كان للسؤال وفيه ما فيه فذكره
قوله ولا يرعى ما شرطه دائما كذا في نسخة عمر بن الخطاب في الشرا
 النسخ وهل يرعى ما شرطه دائما وعلى النسخة الاولى قال
 بعض الفضلاء ان قوله دائما ظرف للنفي لا للتفي فيكون المراد رفع
 الاحجاب الكلي لا السلب الكلي وجعله ظرفا للنفي يستدعي السلب
 الكلي انه **قول** حيث كان وقفا فما المانع من قراءة ما شرطه
 دائما كغيره من الاوقاف **قوله** الذي يبداه من ارتقاء الوقف عمارته
 قال بعض الفضلاء ان هذا محل ذلك اذا كان في تأخير التعمير
 خراب عين الوقف لما في المخالفة اذا اجتمع من غلة الوقف في يد
 القيم شي فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى اصلاح
 والعمارة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة في المرممة بقوت
 ذلك البر ينظر ان لم يكن في تأخيرهم اصلاح الوقف ومرتبة الى الغلة
 الثانية وان كان في تأخير المرممة ضررين فانه تصرف الغلة الى
 المرممة فان بقي شي يصرفه الى ذلك البر قال المص في التحرير ونقل
 كلام المخالفة وظ انه يجوز التصرف في المستحقين وتأخير العمارة
 الى الغلة الثانية اذا لم يخف ضررين وفي الفتح ولا تؤثر العمارة
 اذا احتيج اليها وتقطع الجهات الموقوف عليها الا ان لم يخف ضرر
 بين فان خيف قدم **قوله** والبساط كذلك قال بعض الفضلاء لم
 يتنزه كلام الخاوي بهذا القدر فانه قال بعد قوله والبساط ما
 كذلك ما نصه وهذا اذا لم يكن معينا على شي تصرف اليه بعد عمارة
 البناء انتهى والنسخة التي نقلت منها كانت ملكا للمص فما ادرى باي

الفاضل
 الشيخ علي المكي

الفاضل
 صالح القرني

الفاضل
 جوي زاده

سبب اقتصر على ما اقتصر عليه وقد ساءت مسئلة تقديم الشعائر
 مطلقا في الذيار المصرية واقفي به بعضهم واشتهر غزوة الخاوي
 القدسي والى هذا الكتاب وقد اطلقت على ما في الخاوي بتمامه فكن
 على بصيرة انتهى هذا وقد رايت بخط بعض الفضلاء ان السعد اذ افرى
 او خربت القرية ولم يمكن اقامة الشعائر به يستحق ارباب الشعائر والوظا
 مغاومهم المقررين اذ لا تقطع من جنتهم على قول ابي يوسف يعني
 من بقا المسجدية وعدم عوده الى ملك الوقف **قوله** مما كان
 بمعناه الناظر **قول** يجب تقيد بزمن العمارة والعمارة الناظر
 في ذلك لا يكون بمعناه لعدم الاحتياج اليه كما اذا كان احد
 الوقف يقصون الغلة بانفسهم ولا تعمير في الوقف ولا عمل فيه
 كالمسئلة التي يضر عليها قاضي خان وغيره وهي طاحونة وقفها
 على معاينة مع جملة ارض فحما القاضي للوقف قسما وحمل له عشر
 غلة الوقف وهي في يد رجل بالمقاطعة ولا يحتاج فيها الى القيمة
 لا يستحق القيمة عشر غلتها لان ما يافذه بطريق الاجرة ولا اجرة
 بدون العمل انه لكن هذا في ناظر لم يشترط له الاوقف اما اذا شرط
 كان من جملة الموقوف عليهم فيستحقه بالشرط لا بالعمل ومع ذلك
 ينبغي ان يكون متأخرا عنهم الا اذا كان في زمن العمارة او العمل الذي
 يحتاج اليه الوقف فيكون في معنى المدرس والامام انه وقد سئل
 المص رحمه الله تعالى عن مدرس لم يدرس لعدم وجود طلبه فقرر
 للوقف فحمل يستحق المعلوم اجاب بانه ان فرغ نفسه للتدريس
 بان حضر المدرسة المعينة لتدريسه استحق المعلوم لا مكان المدرس
 لغیر الطلبة المشروطين قال في شرح المنظومة ان المقصود من
 المدرس يقوم بغیر الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم به
 بغیر الله فعلم ان المدرس اذا درس لغیر الطلبة المشروطه استحق
 المعلوم **قوله** وظ ما في الخاوي تقدم من ذكرناه قال بعض الفضلاء
 ومثل المباشر والشاهد والشاد الناظر كما تقدم **قوله** فكذلك اي
 الامام والمدرس ومن الحق بهما **قوله** الجامعية في الاوقاف لها شبهة
 بالاجرة الا قد تقارض هذا بما في التعليقة في المسائل الدقيقة لان

الفاضل
 الخاوي

يف

ي

الفاضل
 الخاوي

الصانع ونقص ما يأخذ الفقهاء من المدارس ليس اجرة لعدم شرط
 الاجارة ولا صدقة لاني الغني يأخذها بل امانة لهم على حبس أنفسهم
 للاستغفار بطلب العلم حتى لو لم يحضر المدرس بسبب اشتغال او تعلق
 جاز اخذه الجامعة انتهى ولم يغيره قال ابن السكينة في شرح المنظومة بعد
 نقله لكن فيما تقدم فرياً عن قاضي خان ما يشهد له حيث نقلت في
 الكتاب من جملة التعليل واجاب المؤلف في البحر بحمله على الاوقاف على
 الفقهاء من غير حضوره من اياما معتينة ولذا قال في القضية الاوقاف
 يتجازى على العالم لا يعرف من الفقهاء شي غير ذلك فالتقم ان يفضل
 البعض ويحرم البعض ان لم يكن الوقف على قوم يتصورون وكذا الوقف
 على الذين يتلقون الى هذه المدرسة او على متعلمي هذه المدرسة
 او على متعلميها يجوز للتقم ان يفضل البعض ويحرم البعض ان لم
 يبين الواقف ما يعطى كل واحد ثم رجم الاوقاف المطلقة على الفقهاء
 قبل الترجيح بالتحاجة وقد بالفضل انه قال العلامة عمر بن محمد
 في كتابه الحاشية السائل لا شك ان الحمل وان كان صرف اللفظ من خلاف
 ظاهره لكن لا بد من صلاحية الكلام لقبوله وهما في الوقف على
 الفقهاء مطلقا لما صحت الغاية في قوله حتى لو لم يحضر المدرس مع ذلك
 الظاهر الكلام على ظاهره كما فهمت من كلام عبد البر بن السكينة في نظره
فقال وليس بغير مقتضى طلب **فمن** درسه لو غاب للعلم بعد
 نعم لك ان تقول ان قوله ليس اجرة اي محضه ولا صدقة **كذلك** ليس
 المدرسي انه **قوله** باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم في قبل عليه لا يجري
 على اطلاقه بل يجب ان يكون للشبهة دليل ما قل **قوله** ثم مات في
 اثنا السنة قبل مجيء الغلة **افول** ليس المراد به وقت نقلها بل المراد
 بل المراد وقت انقضاء الزرع او وقت صيرورة الزرع متقوقا وقد
 اشار المم الى ذلك بعطف قوله وادراكها عليه عطف بقسم **قوله**
 بل يفترقا فالحكم في معنى الافتراق في الحكم ان الوقف على الاولاد صلة
 محضه والوقف على المدرس ومن معناه ليس صلة محضه بل له شبهة
 بالاجرة **قوله** كذا حشره الطرسوسي ما قاله الطرسوسي قول المتأخرين
 واما قول المتقدمين فالمعتبر وقت الحصاد فمن كان يباشر الوظيفة

الفاضل
 الشيخ خير الدين

وقد

وقت الحصاد استحق ومن لا فلا قال في جامع الفصولين امام المسجد
 وضع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا تسترد منه غلة السنة والعبارة
 لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق
 فصا ربحية وموت قاض في خلال السنة انه وقد كتبت للمولى ابو
 السعود مفتي السلطنة التليمانية رسالة في هذا وخلصها اوت
 المتقدمين يعتبرون وقت الحصاد والمتأخرين يعتبرون زمن
 المباشرة والتوزيع **قوله** لا تسترد الاجارة بموت المؤخر للوقف لا في
 مسئلتين الى قوله ذكره ابن وهبان في اخر شرحه يعني في كتاب المعاهد
 وهو اخر كتاب من الكتب التي اشتملت عليها منظومة المشهور وقد
 ذكر اخري المسئلتين في النظم والاخرى في الشرح حيث **قال**
 وار من علي غير المعين وقفها • اجارتهما فصح اذا مات مؤخر
 قال في شرحه سوال البيت من الوقف اي ارض موقوفة على غير معين
 اجرها من له اجارها وانفسخت بموته مع قولنا بعدم انفساخها في
 الوقف اذا كان على غير معين بموت احد المتعاقدين كما اذا عقد
 بطريق الوكالة او الوصية والجواب ان هذا اجار واقف ارتدت
 والعباد بالله تعالى ومات على رقة بعد ان اجارها نصير ميراثا
 لورثته ويمكن ان تصور فحين اجار رضة وقفها على غير معين فان
 الوقف يصح عند من يقول به فاذا مات الاجر انفسخت الاجارة انه
 قال العلامة ابن السكينة في شرحه افول هذا الجواب لا يطابق سوال
 البيت لانه موقوف وقفا وجرو هذا مؤخر ملك لا وقف والله سبحانه
 وتعالى اعلم انه **قلت** فعلى هذا يكون المستثنى مسئلة واحدة لا مسئلتين
قوله بخلاف ما اذا فرط في حشيش الوقف لم يفر المسئلة المخالفة وقد
 ذكرها في الخلاصة وفي الصيرفة سئل فمد عن قيم مسجد ومؤذنه لم يقف
 بسط المسجد حتى اكملها الارضة هل يقف قال ان كان له اجرة نعم
 والا فلا انه **قلت** وعلى قياسه حازن كتب الوقف لو لم ينفذها حتى
 اكملها الارضة يقف ان كان له اجرة والا فلا فاجبت هو قيد في
 الايرادون الابناء في هذا خلاف المذهب بل يعيد عن الفهم
 والجواب انه صفة للموقوف عليهم يعني لانه لو كان صفة للاخير كان

الفاضل
 العلامة القدي

قد اذ عقيم لانه الاخير قوله والي الاخير عند الخففة قبل لغير منه
ان الخففة يقولون برجوع الوصف الي الاخير مطلقا مع ان المنقول
خلافه يقال في وقف هلال فان قال تولدي وولد ولدي الذكور
فهي للذكور من ولده وولد ولده من البنين والبنات وفي اوقاف
الناسي بعد ذلك قال اني اني اني تولدي وولد ولدي
الفقر اني اعطى من كان فقيرا من ولد البنين والبنات انه ورواه
ابو المولف في كتابه اجابة السائل بان هذا باطل هذا خطأ شافعي
التدريج في الكلام وذلك ان قوله ان الوصف يرجع للاخير من هذا
النية في قوله ثم على اولادهم ولا شك انه اخبر باعتبار المضاف واقا كونه
خلاف المنقول فممنوع لان ما قاله هلال مني على دخول اولاد البنات
في اولاد الاولاد وقد علمت ان طر الرواية عدم دخولهم والخلاف بينهما
في دخول اولاد البنات في اولاد الاولاد ليس مما نحن فيه بل عدم الدخول
متفق عليه لما قد علمت من اشتراط كون الموجود ذكر افع ذكر انما **قوله**
فيه نظر فان قوله ان المراد بالآخر المضاف اليه في قوله ثم على اولادهم
ولا شك انه اخبر باعتبار المضاف كلام لا يصدر عن عاقل فضلا عما
فان القاعدة المخرج عليها هذه الجزئية مفروضة فيما اذا انقلب الوصف
متعاطفين فاكثرها هو مخرجي وسمع منه وظ ان لا عطف بين المضاف
والمضاف اليه على ان المضاف اليه وان كان اخيرا في اللفظ فهو اولى
بحسب المرجع **قوله** وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالاول
اي قال العراشي في فتاواه وقد اطلق اصحابنا في الأصول والفروع العطف
ولم يقيدوه بأداة ومن جازي الاطلاق امام الحرمين والقراي والسيحان
وزاد بعضهم على ذلك فجعل ثم كالواو كالمقولي حكاه عنه الرافي وقيل
امام الحرمين المشبهة ثم قد رها بطريق البحث بما اذا كان ذلك بالواو
وتمامه فيه لكن يبقى الكلام فيما اذا كان العطف في البعض ثم وفي البعض
بالواو كما هنا **قوله** الاستدانة على الوقف لمصلحة الوقف في كل يدخل
في ذلك ما لو غصب ارض الوقف غاصب وتقدر خلاصتها من المال
وهي واقعة الفتوى ولم ادر من صرح بها **قوله** وينبغي ان لا الغزل
والنفوس من قبل المراد التقويص من غير عزل ولا يلزم من احد مما الاخر

هنا

الفاصل
بين الذين الرأى

قوله وان

قوله وان كان بعد ائمه **قوله** يقيد بهذا اطلاق ما قدمه اول
كتاب الوقف **قوله** فاجبت بانه ان فوض في صفة ينقل للمالك ان قيل
عليه بل يجب ان ينقل الى الحاكم ولو فوض يعني في مرضه لان التقو
تقويت العمل بالشرط المنصوص عليه من الواقف لانك تجوز فوض
ان يفوض في مرضه مثلا وهكذا الثالث والثاني فلا يعمل بالشرط املا
انما **قوله** اذا وقف على فقرا قرابته في التاتارخانية نقلا عن جندب
الفتاوي رجل وقف منزله على ولديه وعلى اولادها ابداما تاسلو
فازاد الشكني ليس له ما هو الشكني انما وهو صريح في ان الواقف اذا
اطلق الوقف في الدار كان للعلة لا للشكني وهي كثيرة الوقوع فليحفظ
وبالعيون تلحق **قوله** ولا بد من بيان انه فقير اي لا بد من اقامة البينة
على فقره لانه يدعي الاستحقاق والدعوى لا تثبت بقول المدعي
قال في تمة الفتاوي اذا وقف على فقرا قرابته فجاز دخل يدعي العلة
ويدعي انه قريب الواقف وانه من قرابته كلف اقامة البينة على قرابته
وانه فقير يحتاج الى هذا الوقف وليس له ان يترجمه نفقته والقياس
ان لا يكلف اقامة البينة على الفقر لان الانسان الاصل فيه الفقر لانه
خالق قديم المال ولكن قلنا يكلف اقامة البينة على ذلك لان
الاستحقاق بالفقر الاصل استحقاق بالظ واستصحاب الحال
وانه لا يصلح حجة للاستحقاق كذا في شرح الفوائد للطرسوسي **قوله**
صرف الفاضل الى المصروف ثم ظهر دين على الواقف اي قال بعض الفضلاء
مشله لو صرف لغير المستحق طائفا انه مستحق فظهر انه محبوس بغيره
قوله اذا لحق لهم في العلة زمن العارة قبل سنة من ذلك مشئلة
فان فيها المستحق يقدم على العارة وهي ما لو قال واقف لارض
تكون علة هذه الارض لفلان سنة ثم من بعد ذلك لفلان اخر ابد
ما بقي ثم بعد ذلك للمساكين فاجتاحت الارض الى العارة في السنة الاولى
وان عمرت في السنة الاولى لم يفضل من غلها شي استحسن تاخير
عمارها حتى تمضي هذه السنة وتأخذ صاحب هذه السنة غلاتها
لتلك السنة فاذا اصارت الى الاخر عمرت من غلها الاخير العارة
سنة ليس يخرجها عن حال الوقف وهذا الذي يصدر اليه الوقف
ما عاش ان فائده علة كانت له علة ذلك في المستقبل ذكر ذلك المختص

يعز

وهو

2 اوقافه و قيل عليه لا يحمل لهذا الاستثناء لان محل قولهم الذي
 يبدأ به من غلة الوقف نعمه ما اذا كان في ترك العمارة ضررا بين
 ومحل مشيئة المصنف ما اذا لم يكن في تركه تضرر الوقف هلاك
 الوقف يشعر بذلك قول المصنف لان تأخير العمارة سنة ليس
 مما يخرج الوقف عن حاله ثم اعلم ان التعمير انما يكون من غلة الوقف
 ان لم يكن الخراب يصنع احد ولذا قال في التوكو الجنية رجل الجرد ارا
 موقوفة فجعل المستاجر رواتها مربطاً بربطه في الدواب وخرابها
 يضمن لانه فعل بفرض الاذن **قوله** فقد استنفدت منه ان اوقافه
 قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه هو الذي هو القول المعتمد
 المختار للفتوى في المذهب كما في جامع المصنفات **قوله** ولم يظهر لي
 وجهه وما يوجه بان الاول لما تعين للتقدير رعاية لمصلحة الوقف
 لم تكن الحاجة داعية الى كون الثاني مشاركا له **قوله** فليست اقل ولا ارجح
 قال بعض الفضلاء قد راجعنا فوجدنا المصنف صرح في كتاب
 الاوقاف بانها يكونان مظهرين **قوله** فانه يجب على الناظر انما كان قد
 ما يحتاج اليه في المستقبل قد يقال قد رما يحتاج الحالي في المستقبل
 غير معلوم اذ هو غير منضبط فلا يذري القدر الذي يرصد للعمارة
 وهذا امر جلي لا سعة فيه وغاية ما يقال ان الامر موقوف للتأخر
 في رصد القدر الذي يغلب على طنه الحاجة اليه **كتاب**
البيوع احكام الحمل قبل وقعت خادشة وهي ان ما يوقف للحمل من
 الارث هل للولي بيعه ام لا انه **قوله** ينبغي ان يقال ان كان
 شيئا يخشى عليه التلف للولي بيعه وان كان لا يخشى عليه التلف
 فان كان حيوانا له بيعه لان موته زما تستغرق ماله وان
 كان عقارا لا هذا ما ظهر تفقهائي والقواعد تقضيه **قوله** هو
 تابع لامة في احكام منها **قوله** منها ما ذكره في الظهيرية لوتزوجها
 على جارية حبلى على ان ما في بطنها له تكون الجارية وما في بطنها له
 تكون الجارية وما في بطنها لها انه ولعل وجهه ان الحمل جزء فيها
 فلم يصح استثناءه **قوله** بخلاف المستأجرة الى قوله كما في الرهن
 من الزيلعي ونحو عبارته وما الرهن كالولد والثمرة واللين والصوت
 للرهن لانه متولد من ملكه وهو رهن مع الاصل لانه تبع له والرهن

الفاضل
 الشمر الحانوي

حرمناك

حرمناك لازم يسري الى الولد لا ترى ان الرهن لا يملك انطاله
 بخلاف الجارية الجانية حيث لا يسري حكم الجانية الى الولد فلا يمنع
 امة فيه لان الحق فيها غير متأكد حتى ينفذ المالك باطاله بالعدا
 وبخلاف ولد المستأجرة والكفيلة والمغصوبة وولد الموصى بخلاف
 لان المستأجرة حقة في المنفعة دون العن وفي الكفالة الحق
 ثبت في الذمة والولد لا يتولد من الذمة وفي الغصب السبب اثبات
 اليد العادية باثبات اليد المحقة وهو مقدور في الولد فلا يمكن
 اثباته فيه تعالى لانه فعل حسي في النعنة بخلاف في الاوصاف الشرعية
 وفي الجارية الموصى بخدمتها المستحق له الخدمة وهي منفعة
 والولد غير صالح لها قبل الانقضاء فلا يكون تبعاً لها **قوله** ولم
 ار لان حكم ما اذا باع جارية وحملها ان قال بعض الفضلاء يستفاد
 ذلك من حكم تعليلهم عدم صحة بيع الامة الا حلالها بان لا يقع
 افرادها بالعقد لا يصح استثناءه من العقد والحمل كذلك لانه
 بمنزلة اطراف الحيوان لا اتصال بها وبيع الاصل يتناول له فلا يستثنى
 يكون على خلاف موجب العقد فلم يصح فيه من شرط فاسد او بيع
 يفسد به بخلاف ما لو باع امة وحملها هو منع حملها لا يفسد ابيع
 كما يظهر ذلك عند التامل انه **قوله** فيه نظير ان هذا التعليل
 وان اقتضى عدم الفساد فيما لو باع امة وحملها او منع حملها لكنه
 معارض بما يقتضي الفساد وهو الجمع بين معلوم ومجهول بقي
 ان يقال قد قدم قرياً انه يباع مع امة للذين **قوله** فان عللنا
 قولهم بفساد المبيع **قوله** علل الفساد في شرح المجمع الملكي
 بانه جزء منها متصل بها خلقة وتسليم المبيعة بدونه غير انتم وعليه
 لا يظهر الفساد في الصورة المذكورة لا مكان تسليمها معاً فاما
قوله بعد ما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام ويجوز بيعتها والفرق ان
 استثناء ما في بطنها عند بيعها لا يجوز قصد اكلها بخلاف
 الهبة كذا في الفتح وقرق بعض الفضلاء بان البيع يفسد بالشرط
 الفاسد والهبة لا يفسد به واما امتناع الهبة بعد التذير فلا
 ملك الواهب بالمقهور فان المدعى بابق على ملك المالك
 بخلاف ما اذا كان الحمل معتقاً فانه لا ملك فيه فلم يتصل به ما يمنع

منها

الفاضل
 صالح القسي

فقال

الجواز فتأمل **قوله** لا هبة لها بعد تدبير الحمل قال الزيلعي لو اعتق
 ما في بطنها ثم وهبها جازت الهبة في الأم لان الجنين غير متملك
 واشتغال بطنها لا يوجب الفساد فيما اذا وهب ارضا وفيها ابنة
 بخلاف ما اذا تدبر الحمل ثم وهبها حيث لا يجوز الهبة لان ملكة
 فيه باق ولا يمكن اذ خال في الهبة لان المدبر لا يقبل النقل من ملك
 الى ملك ولا تصح الهبة في الاقرب دونها مشغولة به فصار نظير
 هبة الحمل بدون العتق الجواز في بدوون الدقيق من حيث ان كل
 واحد منهما بمنع القبض **قوله** ولم اذكر ما اذا اخلت امه كافر بكافر
 من كافر فاستلم الحمل قبل مقتضى النظر انه لا يورثه من قبل الوض
 فهو موقوف ولا ينسقط حق المالك ولذا قال في الحاشية لو اوصى بها
 في بطن جارية لقيل ان كان في بطنها ولد يوم الوصية بان جازت
 به لاقل من ستة اشهر جازت الوصية وان لست اشهر فاكث
 فالوصية باطلة **قوله** لو لم ازل ان حكم الاجارة له **قوله** هي بالزاي
 اي رواية الحديث وبه سقط ما قيل الاجارة للمعدوم غير منصور
 لانها تملك المنافع وهو لا يتاقي في المعدوم واما الوقف والوصية
 فمن باب الاستحقاق لا التملك انما ولان الاجارة تحتاج
 الى متعاقدين او من يقوم مقامهما ولم يكن للحمل من يقوم مقامه
قوله وينبغي ان تصح الوقف عليه كالوصية يعني عليه كما لو
 وقف على من سجد لله تعالى له من الاولاد **قوله** بل اولى لان
 الوصية تصح بالمعدوم كما تقدم **قوله** ولا يتبع امه في الجنابة
 ان كذا في المحيط وهي مسئلة الجامع الصغير وذكر الحاكم الشهيد
 في المختصر ان حكم الجنابة يسري من الام الى الولد والعتا بط
 في سرية الحق الثابت في الام الى الولد والارض ان الحق في العين
 اذا كان مستقرا يسري الى الولد والارض كما في البيع الفاسد واذا
 كان الحق في العين غير مستقرا يسري الى الولد والارض كما في
 الهبة واذا كان مستقرا دون وجه فانه يسري الى الولد دون
 الارض كما في مسئلة المالك القدرم وتفصيل الاحكام وبيان
 اوجهاها في العمادة **قوله** وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة
 قبل عليه كيف يتخلف الجنين عن امه كونه جزءا منها او في حكمه

من وجهه

وهذا

وهذا خلاف المشاهد **قوله** ولا في حق الفقراء زكاة السائمة تكن
 اذا كانت الامهات دون النصاب كمال النصاب بضم الفضلان
 اليها ولعله لا ينافي ما ذكره المم لكون التكميل لا يستلزم التبعية
قوله ولا يتبع الجنين زكاة امه يعني عند الامام رحمه الله تعالى
قوله فلا يتبعها في ست مسائل **قوله** المذكور خمس لا ست
 ويراد عليها انه لا يتبعها في الكتابة والاجارة والانصاف والوصية
 بخلاف ما في سبع **قوله** والوصية به وله انما الوصية عليه فقد
 ذكرها قريناي **قوله** وينبغي الوقف عليه كالوصية **قوله** بالشرط
 المذكور في المتون في الوصية والاقرار وهو ان يذكر شيئا صالحا
قوله ويجب نفقته لامة يعني اذا طلقها وهي حامل يجب عليه نفقة
 الحمل وتدفع لامة فالنفقة له لامة والامه عند الشافعية انها
 للام لا للحمل **قوله** ولا يتبع امه في شئ من الاحكام **قوله** يراى
 على ما ذكره ما في المجمع من المكاتب ولوزوج عبدة من امه ثم
 كانتا فولدت تتبع امه في كتابتها وفيه ايضا من النكحة الكفارة
 ويتبع الولد خيرا ابوين دينيا ويقتع الكتابي منهما الا المجوسي **قوله**
 رد المبيع بعيب بقضا فصح ان قال المم في شرحه على الكفر عند
قوله ولو باع المبيع فرد عليه بعيب انما واورد على فسخا مسائل الاول
 لو كان المبيع عقارا فرد بعيب لم يبطل حق الشفعة في الشفعة ولو
 كان فسخا يبطل الثانية لو باع امه الجنابي وسلمت ثم ردت بعيب
 بقضائه ولدت فادعاهما اب البائع لم يضر دعوته ولو كان فسخا
 لم تحت كالأول بينهما الثالثة مسئلة الحوالة التي ذكرت هناك
 قال واجاب في المعراج بانه فسخ فيما يستقبل في الاحكام الما
 ثم قال بعد استطراده والدليل على ان الفسخ انما هو في المستقبل
 ان زوايد المبيع المشتري ولا يرد هاتم الاصل وكذا الوهب اذا
 وسلمها فبعت دارا بجنينها فاحذرها الموهوب له بالشفعة ورجع
 الواهب فيها لم تكن له الاخذ بشفعة كذا في الفتح قال بعض الفقهاء
 وفي مسئلة الحوالة اذا لم تبطل ماذا يرجع المشتري على البائع بجميع
 الثمن ام لا **قوله** على عدم جوازه قبل القبض مطلقا اي سواء كان البيع
 من المشتري او غيره لصرف بيع المنقول قبل قبضه عليه **قوله** الاعتبا

صية

ر

المعنى لا لالفاظ يعنى في العقود **قوله** سقط ما قبل هذا في غير
الامان كما في الخاتمة فاطلاق المص لم يرد بحاله على انهم قالوا ايضا
الامان منبته على الاعراض وقد تقدم التوفيق واعلم ان المعنى
في او امراته تعالى المعنى في او امر العبد الاسم يعنى اللفظ وذلك
كما قال لاخر كانت عدي ان علمت فيه خيرا فكانت له ولم يعلم فيه خيرا
لم يجوز في امراته تعالى بالكاتبه على هذا الشرط لو كانت ولم يعلم
فيه خيرا جاز ومن ذلك لو اوصى بالثالث للاصناف السبعة فصرف
الى واحد يجوز وقيل يصرف الى السبعة بخلاف الزكاة لان المقيد
في او امراته تعالى المعنى في امر العبد الاسم كذا في شرح الجامع
الصغير للامراتي **قوله** ولو قال اعتق عبدك عني باللفاق تعني
الامر المذلل ولم يذكره فان الاعتاق بالالف لا يصح الا بالبيع والبيع
مقتضى مقتضى قول غير مذكور حقيقة جعل كالمذكور شرعا
ثبت البيع مقتضى ما على الاعتاق لانه بمنزلة الشرط لصحة واما
كان شرطاً كان تبعاً للعتق اذ الشرط اتباع فثبت البيع بشرط
المقتضى لا بشرط نفسه اظهر الالبسمة حتى سقط القول
الذي هو ترك البيع ولا يشترط كونه مقدور التسليم حتى صح الامر
باعتاق الا بقر وتعتبر في الامر الاهلية للاعتاق ومن شروط الاقتضا
ان لا يصير بالثابت به بل يذكر المقتضى فحسب لانه لو صرح به بان
قال المأمور بعينه منك باللف واعتقته عندك لم يجوز عن الامر
كان مبتدأ ووقع العتق عن نفسه ومعنى قوله اعتق عندك
عني اعتق عندك الذي كان ملكك ثم صار ملكي باللف عني قوله
ولا يفسد باللف ورطلا خيرا **قوله** كان ينبغي تقديمه على قوله
فلا ندان يكون الامر اهلا وذكره بقا التذريع كما هو **قوله**
لا للفظ ليكون مملوكا لمجهول قل عليه لا يظهر اقتضا اللفظ فيه
التملك لان وقعت صريح في معناه وان اراد لفظي يتم فذلك
قوله وينعقد البيع بقول خذ هذا ابدا فان قلت كيف ينعقد
بقوله خذ وقد اشترطوا فيما ينعقد به البيع المضى واللفظ خذ
موضوع للاستقبال لانه كالمأخوذ معني من حيث انه يستدعي سابق
البيع الا ان استدعا الماضي سبق البيع بحسب الوضع واستدعا

خذه بطريق الاقتضا كما لو قال بعثك عدي هذا الف فقال هو
معتق وثبت اشترت اقتضا والمصادر ان العبرة في العقود
للمعاني لا لالفاظ **قوله** وينعقد بلفظ الهبة انه يعنى نظر المعنى
لان الهبة بشرط العوض هبة لفظا بيع معنى وذلك كما اذا قال
وهبت لك هذه الدار بالف او هذا العبد بثوبان هذا فرضي كان
بيعا **قوله** وبلفظ الاطفا قال في المحط وينعقد بلفظ يد
بكذا **قوله** والاشتراك والادخال اي ينعقد البيع بهما ان قال
اشركك في كذا او ادخلتك في كذا **قوله** والرد كما لو اخذ ثوبا من
رجل فقال البائع هو بعشرين وقال المشتري لا اريدك على
عشرة فاحده وذهب به وضاع عندك قال ابو يوسف هو بعشرين
كذا في الخاتمة انه وفيه تام **قوله** والاقالة اي ينعقد بلفظ الاقلا
كما لو قال اقلتك بكذا فقال قلت على قول اني بكر الاشكاف على
قول اي يحقير لا ينعقد وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهو المختار
كما في منبته المفتي **قوله** وينعقد الاجارة بلفظ الهبة والتملك
اي قالوا لا ينعقد بلفظ البيع لانه وضع لملك الاعيان والاجارة
لتمليك المنافع كذا في شرح المختار فيحتاج الى الفرق
بين لفظ البيع حيث لا ينعقد الاجارة به وبين لفظ الهبة حيث
تتعقد به قال بعض الفضلاء ويمكن ان يفرق بان الهبة لما كانت
اشبه بالاجارة من البيع لان المالك في كل منهما من جانب واحد
صحيح استعارة لفظ الهبة لها بخلاف البيع فان المالك من الجانبين
انته وقد ذكر في الدور والفرز خلافا في انعقادها بلفظ البيع
وعبارة شرح المختار تفهم ان عدم انعقادها بلفظ متفق عليه
قوله وينعقد السلم بلفظ البيع على الاصح اعتبار الجانب المعنى
كما ذكره المص في النحر **قوله** قالوا انه اسقاط للباي في مقتضاه
عدم اشتراط القول اي يعنى انه اسقاط للباي من حيث المعنى
وحيث كان المقتدر في العتق والمعنى لا اللفظ كان المحل عليه
متعينا اللهم الا ان يستثنى ذلك من القاعدة فليحذر **قوله**
بيع الايق لا يجوز اختلاف في بيع الايق فويل فاسد وقيل
ورجح في الفتح الفساد **قوله** ولو لولده المصير بخالفه ما في التلي

لته

لته

والفتح حيث قال ويجوز هبته لابنه الصغير وليتهم في بحره بخلا
 ما اذا باعه منه لان ما بقوله من اليد يكفي في الهبة دون البيع لانه
 قرض بازا مال مقبوض من مال الابن وهذا يقتضي تسليم بازا مال
 يخرج من مال الولد فكفت تلك اليد له نظرا للصغير فانه لو عاد
 عاد الى ملك الصغير وفي الحاشية لو وهب عبده الايق لولده في
 الصغير لا يجوز وان باعه جاز فقد عكس الحكم على ما نقله الشارحون
 قال في البحر ولم ار احدا منهم يثبت على هذا واعلم ان جواز هبة
 العبد الايق لابنه الصغير مقيد بما اذا لم يابق الى دار الحرب كما في
 مبنية المفقوت وقد افاد الزيلعي انه يجوز ترويح العبد الايق **قوله** الشر
 متى وجد نقاد اعلى المباشر فنقد في الاصل فيه كما في القصة في باب
 البيع الموقوف ان من اشترى شيئا لعينه بغيره كان للعاقب
 وان اجاز الفلان الا اذا اضافة اليه بان قال شريته فلان
 او قبلته له او قال البايع بعته من فلان وقال الفضولي اشترت
 او قبلت في يتوقف ولا ينفذ على العاقبة وفي جامع الفضولين
 الشر لا يتوقف اذا وجد نقاد اعلى المشتري حتى لو شري حر يابغ
 لرخل بلا امره فهو لنفسه اجاز الرخل او لا ولو لم يجد نقاد اعلى
 يتوقف على شراؤه له كصبي وقت محجورين شيئا لغيرهما يتوقف
 فان اجاز جاز وعنده يثبت على المحجور العاقب وهذا الواضف العقد
 الى نفسه واما الواضف الى من شراؤه له بان قال بعته من فلان
 وقبله فانه يتوقف على فلان ولو قال شريته فلان فقال
 البايع بعته او قال بعته منك فقال المشتري قبلت فنقد على
 نفسه ولا يتوقف وهذا الوجه يسبق من فلان التوكيل ولا الامر
 فلو سبق احدهما فشري الوكيل فنقد على موكله وان اضاف الشرا
 الى نفسه وعليه العهدة وتمام الكلام فيه فليراجع **قوله** ولا اجارة
 المتولي اجرا الصواب ولا التجار المتولي اجرا كما هو **قوله**
 بدوهم ودانق قبل لعل المراد الفين في هذا الاستحباب رهم
 ودانق فلا ينفذ على الوقف بل على المتولي **قوله** والوصي كالمتولي
 اي يعني لو استأجر الوصي لعل اليتم اجرا من زيادة لا يتغابن فيها
 يصير الوصي مستأجرا لنفسه واجرة من ماله وقيل الاجارة للصغير

وردة الاجرة

وردة الاجرة الفضل على الصغير والجواب في الاب كالجواب في الوصي
 كذا في القصة وليس فيها ما عناه اليها **قوله** الامر والقاضي في قوله
 كما في سيرة الحاشية وعبارتها ولو ان امير العسكر استأجر للعسكر اجرا
 اكثر من اجر المثل قد زما لا يتغابن الناس فيه فعمل الاجرة وانقضت
 المدة كانت الزيادة على اجر المثل باطلة ولو استأجر القاضي لليتم
 اجرا بما لا يتغابن فيه فعمل الاجرة وانقضت المدة كانت الزيادة
 باطلة ولو ان القاضي وامير العسكر قال استأجرته وانا اعلم
 انه ما ينبغي لي ان افعل كان حينئذ لا ينعى له كالفاضي اذا اخطأ
 في قضائه كان خطأه على المقضي له وان تعمد المحور كان ذلك
 عليه **قوله** الذرع وصف للمذروع اي يعني فيلغوي المحاضر بخلاف الكلام
 فانه اصل لان الصبرة بخلاف الذرع لان الذراع هو الذي يحمل
 المذروع وبين قدره فلا يكون كالذراع اصلا بقية واما هو
 وصف للثوب مثلا **قوله** الآية الدعوى والشهادة فانها اذا اشهر
 بوصف فظهر خلافة لا يقبل ولو ادعى حديدا مشا را اليه وذكر انه
 عشرة امنا فاذا هو عشرون او ثمانية تقبل الدعوى والشهادة
 كذا في البرازية فليراجع **قوله** المقبوض على سوم الشرا ابو الطاو الفها
 وهو مقيد بما اذا سمي الثمن كاسمي او اخر هذا الكتاب على ما
 ما عليه الفتوى لكن قال الطرسوسي انه لا بد من ذكر الثمن من جانب
 المشتري لا من جانب البايع وقد فرق المع في شرح اكثر
 بين المقبوض على سوم الشرا والمقبوض على وجه النظر وقال
 ان ما نقله الطرسوسي عن القصة اما هو حكم الاخذ على وجه النظر
 وما اخذ على وجه النظر امانة وان المقبوض على سوم الشرا بعد
 بيان الثمن مقبوض ولو كان ذلك من جانب البايع وحده انتهى
 وتعقبه بعض معاصريه من مشايخ مشايخنا بان ما ذكره الطرسوسي
 ليس بخطا بل يدر مراده محمل على الخطا وذلك انه اذا لم يبد
 من سمعة الثمن من الجانبين حقيقة او حكما اما الاول فلو اقاما
 الثاني فبان سمي احدهما ويصدق من الاخر ما يندك على الرضا
 به كما في قوله هاتان فان رضيته اخذت بعشرة فان تسليمه بعد

ن

الفاضل
 الشيخ علي القاري

قوله ولعل الرضا بخلاف قوله حتى انظر فانه لم يوافق على ما سمي كل
 جعله معيناً بالنظر واعرض عما سمي وجتمع ما ذكره وفيه تسمية
 اخذها وحكموا بالضممان فهو من ذلك القسم الثاني عند القائل
 ومن نظر عبارة الطرسوسي وجدها شاذية ما ذكرناه الله وقد نقضه
 اخوه ايضا في شرحه على التكملة المسمى بالنهر هذا واعلم ان المقبوض
 على سؤم الرهن مضمون كالمقبوض على سؤم الشراء وكذا الرهن ان كان
 مائنه من يده في الامتج غير ان المقبوض على سؤم الشراء مضمون بالقيمة
 بالتمام ما بلغت والمقبوض على سؤم الرهن يجب ما سمي بالقيمة
 والفرق ان ضمان الرهن ضمان استيفاء الدين وليس ضمان مبتدأ
 فيستدرك بالدين ضرورة وضمان البيع ضمان مبتدأ يجب بالعقد
 اذ ليس على البايع والمشتري شيء قبل البيع فيجب مضمونا بالقيمة عند
 نقذرا ايجاب المسمى كضمان الغصب والمقبوض على سؤم الرهن على
 وجه فرض فاسد يكون مضمونا ايضا وصورة ان العبد التاجر اذا
 اخذ رهنا بشيء ليقضه فذلك الرهن عنده فالعبد ضمان للقيمة
 الرهن وان كان قرضه فاسدا لان العبد لا يملك الاقراض كذا ذكره
 الامام المحمدي **قوله** تكرر الايجاب يبطل الاول في الاجرة اذا تعدد
 الايجاب فكل ايجاب بالمال انصرف بقوله الى الايجاب الثاني ويكون
 بيعا بالثمن الاول وفي الاعتاق والطلاق على مال اذ قبل العقد
 لم يزل المالك ولا يبطل الثاني الاول **قوله** واذا قبض المشتري المبيع
 فاسدا مملوكه يعني اذا قبضه باذن البايع مملوكه لانه متاولة
 مال مملوك فيفيد المالك بهذا الاعتبار وقيل انه يفيد ملك التصرف
 في المبيع لا ملك العتق بدليل ان من اشترى امه شرا فاسدا لا يحل
 وطبها او طعاما لا يحل اكله او دارا لا يجوز الشفعة فيها والاصح
 انه يفيد ملك العتق بدليل جواز اعتاقها وشبوت الشفعة بها
 كما في الزاهدري والامام يجوز التصرفات المذكورة لان في الاشتغال
 بها اعراضا عن الرد كذا في شرح المحقق المملوك **قوله** الاولى لا يملكه في
 بيع الهزل كما في الاصول انما لا يملك في بيع الهزل بالقض لان
 الهزل بمنزلة خيار المتبايعين لا يثبت ما لم يبيع هازلا المالك للمشتري
 وان اتصل به القبض والخاتمة بينهما عدم اختيارها الحكم بالهزل

اذا قبض المشتري المبيع فاسدا

والشرط

والشرط فيوقف المالك على اختياره بما لا يرفع الهزل والشرط
 بخلاف ما لو كان البيع فاسدا من وجه اخر حيث يثبت المالك به
 بالقبض لوجود الرضى بالحكم فيه دون الهزل وفي المخاتمة والعتبة
 انه باطل وهو مشكل لمخالفة ما تقر به كتاب البيع من التفريق
 بين الباطل والقاسد من ان الباطل هو الذي لم يكر متعقدا
 باصله ولا وصفه والقاسد ما كان متعقدا باصله لا بوصفه وبيع
 الهزل متعقد بحسب اصله لان اصله مال بمال غير متعقد بوصفه
 لان الهزل بمنزلة خيار المتبايعين وهو شرط فيه منفعة لهما
 فكون فاسدا فكيف يكون باطلا واجاب بعض الفضلاء عما في
 القينة والمخاتمة بان مرادها بالبطلان الفساد واستدرك على
 ذلك بانها لو اجازاه جاز ولو كان باطلا حقيقة لما جاز اذا بيع
 الباطل لا للتحقق الاجازة ومما يدرك على ذلك قول المخاتمة لانه
 بمنزلة البيع بشرط بشرط الخيار واجاب بعض الفضلاء ايضا بان
 المراد بكونه باطلا انه يشبه الباطل في حكمه وهو عدم افادة المالك
 لكن يلزم من هذا كون القاسد على نوعين نوع يفيد المالك بالقبض
 ونوع لا يفيد ومن صرح بفساد بيع الهزل ان المالك في شرح المنا
 وغيره من اهل الاصول يعني انه يشك على كونه فاسدا ان القول قول
 مدعي الهزل لو اختلفا ومقتضى كونه فاسدا ان يكون القول قول
 مدعي الهزل لكونه مدعي الصحة وذاك مدعي الفساد والقول قول
 مدعي الصحة ولو اقاما بينة فبينه مدعي الفساد او في حالة الخاتمة
 وفي بعض كتب الاصول لو اختلفا في بناء البيع على الهزل وعدمه القول
 لمن يدعي الصحة عند الامام ولم يدعي الهزل عند من **قوله** الثانية
 لو اشترى الاب من ماله لانه الصغير انه قبل عليه القبض يحصل بالاتفاق
 لا قبله **قوله** يلزم من الاستعمال القبض ولا يلزم من القبض
 الاستعمال واذا كان كذلك فالقبض يكون قبل الاستعمال المقصود
 يكون من العبارة ان القبض بمجرد لا يكفي **قوله** الثالثة لو كان مقبوضا
 في يد المشتري **قوله** فيه ان قبض الامانة لا ينوب عن قبض البيع
 وح لم يحصل القبض المعتبر شرعا واذا كان كذلك فلا صحة للاشتغال
 المذكور **قوله** ولا وطبها لو كانت امة يعني في رواية كتاب البيوع ذكر

الفاضل
 في البيوع

في البرازية وذكر قبله لو قبلت من المشتري صار تمام ولد وعلمه قيمتها
لا عقربها وذكر في الكراهية عن المملو في يكره وطهها ولا يجوز تركها وهذا
اذن وجبها بحل للزوج وطهها الطلقة وهذا يطيب المهر للمشتري ام لا
محل نظر **قوله** لا يجوز ان يزوجهما البائع من المشتري اي لا يصح لانها
يصدر ان تعود الي البائع نظرا الي وجوب الفسخ فيصير باحما
امنه **قوله** اذا اختلف المتبايعان في الصحة والطلاق في شرح
المجمع المذكي نقل عن الفتاوى الصغرى اذا اختلفا في الصحة والطلاق
فالمختار ان القول لمدعي الصحة واذا اختلفا في الطلاق والطلاق
فالقول لمن يدعي الطلاق لانه منكر للعقد انه قبل والطلاق البينة
بينة مدعي الصحة لانها اكثر اثباتا اذ الاصل عدم البيع وبينة
الطلاق انما اثبت الاصل ولم يقدرا احد بتدخاله بخلاف بينة الصحة
قوله لا في مسئلة في اقالة فسخ القدر ان قيل ينبغي ان لا يكون هذا
الفرع داخلا تحت الاصل المذكور ليجتاح الى استثنائه لانه لم يدع صحة
العقد وانما ادعى اقالة والمشتري ينكرها فيكون القول **قوله**
انه **اقول** فيما قاله بطرق فان اقالة الاقالة مستلزمة لادعائه صحة البيع
اذ الاقالة لا تكون في غير الصحيح **قوله** واذا كانا على القلب تحت القفا
كان وجه التحالف ان المشتري بدعواه الاقالة يدعي ان الثمن الذي
يستحقه بالبر مائة مثلا والبائع بدعواه الشرا باقل مما باع يدعي ان
الثمن الذي يجب تسليمه الي المشتري خمسون مثلا فنزل اختلافهما
فيما يجب تسليمه الي المشتري منزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب
للتحالف بالنظر والافالمالية التي هي الثمن الاول ما تروا الي المشتري
بحكم الاقالة في البيع الاول وهي ثلث الخمسين التي هي الثمن في الثاني
تخاري **قوله** فالصلح بعد الصلح باطل يعني اذا كان الصلح على سبيل
الاستقاط لما في الخلاصة قبل انشا من البيوع ان المراد الصلح الذي
هو استقاط اما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلحا على عوض اخر
فالثاني هو الجائز ولا يفسخ الاول كالبيع **قوله** ولو النكاح بعد النكاح
كذلك قال في الجوهره رجل تزوج امرأة بمائة دينار ثم تزوجهما ثانيا
بعد ثوب مائة وخمسين لا يلزمه الا المهر الاول فخصب ولا يفسخ العقد
الاول اذ النكاح لا يفسخ الفسخ وفي البيع يلزمه العقد الثاني ويفسخ

الفاضل
محمد بن عبد الله
الغزالي

الاول

الاول ويثبت الانفساخ في ضمنه ضرورة فصحح الثاني ولا
تكون هذا زيادة الا اذا قال بلفظ يدك على الزيادة الله قال
بعض الفضلاء ينبغي ان يستثنى منه ما سبق من ان الفضولي لو
زوج امرأة برضاها فوكله بتزويجها منه ثانيا انتقض الاول
الله وفيه تأمل **اقول** ينبغي ان يستثنى ما في جامع الفتاوى لو تزوج
امراة بالف ثم تزوجهما بالفرن فالهرة الفان وقيل الف كذا في المني
ثم ذكر خلافا بين العلماء قال وفي المني تزوج على مهر معلوم ثم
تزوج على الف اخر ثبت التسميتان في الاصح **قوله** وقدره في القصة
بان يكون الثاني **اقول** عبارة القصة باع دارا بالف ثم قال له
تصدق عليك بالدار وقبل المشتري فصدقته باطلة وله الثمن يعني ان
الصدقته له من الشرا فلا يفسخ بها ولو تصدق عليه بالدار
وسلمها الله ثم باعها منه صح وتضمن فسخ الصدقة كما لو باع ثم
باع بالكثر او باقل من الثمن الاول لان الصدقة بحمل الفسخ
حتى لو فاسخا بعد تمامها تفسخ الله ومنه يظهر ان قوله او
يخمس اخر ليس في القصة **قوله** والا فلا يعني لعدم الفائدة وبه
يعلم انه لو باعته فضولي فحضر المالك وقدره البيع بمثل الثمن الذي
عقد الفضولي عليه البيع فالاختيار ليس المالك ويكون رد المبيع
الفضولي وهي واقعة الفتوى **قوله** بخلاف الحوالة فانهما نقل
فلا يجمعان فيفدان المحال عليه في الثانية غيره في الاولى
وهذا يخرج المسئلة عن كونها من جزئيات القاعدة اذ المتأدر
من بخار يد عقد البيع بخار يده بالنسبة الى المبيع الاول بعينه
والمشتري الاول بعينه وكذا الكلام في الصلح بعد الصلح والكفا
بعد الكفا **قوله** وورائه في الحوالة اتحاد المحال عليه والمحال به
في الحوالتين معا **قوله** لا ينتهض قوله لانها نقل فلا يجمعان
وينبغي ان تصح الحوالة الثانية ويكون تأكيد الاول على طي الكفا
فتدبر ذلك **قوله** واما الاجارة بعد الاجارة الى قوله كما في التز
يعني في مسائل الشروع في الاجارة وقد ذكر المصنف في الشرح انه لم
يطلق على نقل في هذه المسئلة فالطاعة اطلع عليه بعد ذلك فان
تأليف هذا الكتاب متأخر عن الشرح **قوله** التحلية تسليم في

لته

شرح المجمع المذكور في فصل التصرف في البيع نقلا عن الإجماع التحليلي
 بين المبيع والمشتري يكون قبضا بشرط أحدهما أن يقول البائع
 خلعت بينك وبين المبيع والثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري
 بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع ولو باع صنعة في القاهر أو سلمها
 إليه فإن كانت قريبة منه بحيث يتصور فيها القبض الحقيقي في الحال
 يكون قبضا وإلا فلا والناس عمة عاقلون وهو الصحيح وظرورية
 والثالث أن يكون المبيع مفقودا غير مشغول بحقوق غيره حتى لو باع
 دارا وسلمها إلى المشتري وفيها قليل متاع البائع لم يكن تسلما
 حتى يسلمها فارغة ولو خلى البائع في داره بين المبيع والمشتري
 لا يكون تحلية عند أبي يوسف حتى لو هلك المبيع فقد فيها بذلك من
 ماله البائع وعند محمد يكون تحلية فيه ذلك من مال المشتري وعليه
 الفتوى أنه وفي الخلاصة وكذا لو كان البائع والمشتري فيها وقت
 البيع **قوله** وصح قاضي خازنها تسليم **قوله** يصح قاضي خازنها فقد
 على تصحيح غيره كما نص على ذلك العلامة قاسم في كتاب تصحيح القدر
قوله خيار الشرط يثبت في ثمانية لم يذكر المم هل يثبت للبائع خيار
 في الثمن أم لا وفي السراية رجل قال اشتريت هذه هذه الدرهم
 التي في هذه الخابية فقال بعت بها ثم رأى الدرهم خلفه الخازن
 وهذا يسمى خيار الكمية أنه فقد يثبت للبائع خيار في الثمن **قوله**
 والمخلع لها أي للزوجة لأنه معاوضة من جهةها يمين من جهة الزوج
قوله والعقود على مال للفق لا نه معاوضة من جهة **قوله** لا للشد
 لأنه يمين من جهة **قوله** وللزوج عطف على الشد أي ولا للزوج
قوله والإبراع الدين أي مخالف لما في العداية لو أبراه من الدين
 على أنه بالخيار فإختيار باطل وفيها وقف على أنه بالخيار كان الوقف
 باطلا **قوله** والوقف على قول أبي يوسف مخالف لما تقدم من العداية
 إلا أن يحمل ما فيها على أنه قول الإمام ومحمد وجهها الله تعالى **قوله**
 والمنارعة والمعاملة معاملة عليه بثبوت فيها بحث منه لأنه منقول ذكره
 في الشرح أنه **قوله** يحتمل أن المم ظفرا بالمقول بعد ذلك فإن
 تصنيف الشرح سابق على هذا الكتاب والأقضية غاية البعد
 من مثل المم أن يسوق ما بحثه مساق المنقول **قوله** والعرف والسلم

مقطوفان

مقطوفان على قوله النكاح **قوله** البيع لا يبطل بالشرط في اثنين
 وثلاثين أي في الخاتمة باع زرعاً وهو يقد على أن يرسل المشتري فيه
 دوايه جازاً استحصاً ما وعليه الفتوى أنه قال بغير الفضل هذه
 تصلح أن تكون ملحقة بما عده المم **قوله** شرط رهن بان باع شياً
 على أن يعطيه المشتري بالثمن وهذا فان كان الرهن مجهولاً كان قفلاً
 وإن كان معلوماً فان أعطاه الرهن في المجلس جازاً استحصاً ما كما
 في الخاتمة **قوله** وكفى بان باع على أن يعطيه بالثمن كفيلاً فان كان
 الكفيل غائبا عن المجلس فكفى حين علم أو لم يكفل كان قاصداً فان
 كان الكفيل حاضراً في المجلس أو كان وحضر قبل الافتراق وكفى
 جازاً استحصاً ما كما في الخاتمة **قوله** وإحالة يعني لو باع على أن يعطيه
 البائع رجلاً بالثمن على المشتري فسد البيع قياساً واستحصاً ما
 ولو باع على أن يعطيه المشتري البائع على غيره بالثمن فسد البيع
 قياساً وجازاً استحصاً ما **قوله** معلومين تصيغة التثنية صفة
 الرهن وكفى وكان ينبغي تقديمه على قوله وإحالة **قوله** وأطعام
 المشتري المبيع قبل عليه لم يثبتخص المراد منه لكن الظاهر الإضافة
 فيه من إضافة المصدر إلى فاعله **قوله** وخل الجارية أي فيه أن الذي
 في الخاتمة نصه ولو اشتري جارية للظفر على أنها حامل لم يخر البائع
قوله ولو كانها مخلوفاً أي البقرة مثلاً وإن كانت عسيرة توهم وقوع
 القمير للجارية فانه غير صحيح إذ لا يقال جارية مخلوفاً بل يقال
 ذات لبن قال في الخاتمة باع جارية على أنها ذات لبن لا يجوز البيع
 وقيل يجوز لأنه شرط الصنعة ثم قال بعد كلام ولو اشتري شاة
 أو بقرة على أنها مخلوفاً روى عن الإمام أنه يجازيه أخذ الفقيه
 الحديث **قوله** ولو كانها مقيمة تعني لا يفسد البيع لو شرط كونها
 مقيمة وهو رواية عن محمد والنعنة وعن الإمام الفساد **قوله** ولو كان
 الفرس هملجاً أي سهل السبلات الهملج لا يصير غرضه هملج فيكون
 كما اشتري عبداً على أنه خياراً وكانت كما في الخاتمة **قوله** وأيضاً الثمن
 في بلد آخر في البرازية باع عبداً على أن يسلم الثمن في بلد والتمثال
 فسد الله ومقتضاه أنه لو كان مؤجلاً لا يفسد ومقتضى إطلاق المم
 عدم الفساد مطلقاً **قوله** وهذا النقل في الخاتمة باع مخفاه

غايام

خرق على ان يخرجه البائع جاز كما لو اشترى فعلا على ان يخرجه
 البائع وكذا لو اشترى من خلقاني ثوبا وبه خرق على ان يخرجه البائع
 ويجعل عليه الرقعة جاز **قوله** في قباضتها اي الرقعة **قوله** ويبيع العبد
 في الحاشية باع عبدا على ان يبيعه من فلان كان فاسدا وان باع
 على ان يبيعه جاز انته ومنه يعلم ما في كلام المم **قوله** ويجعلها بيعة
 والمشتري في الحاشية ذمي اشترى ارضا من مسلم على ان يخرجه
 بيعة جاز البيع ويطلب الشرط ويكره للمسلم ان يبيعه بهذا الشرط
 وكذلك بيع العبد على ان يخرجه فاسدا لان هذا شرط لا يخرجه
 من ملك المشتري وليس هذا لطلب البيعة فيحصل الشرط فيجوز البيع
 كما لو قال ابتعك على ان يخرجه من فلان **قوله** ويرضى الجيران اذا عيهم
 في الحاشية رجل اشترى دارا على ان يرضى جيرانه لغناها قال
 الصفار لا يجوز البيع وقال ابو الليث ان سمى الجيران وقال ان
 رضى فلان وفلان الى ثلاثة ايام اخذها جاز **قوله** الكل من الحاشية
 الا انه لم يشردها على هذا النمط بل ذكرها مشوية باصدادها في فضل
 الشروط الفاسدة مع انها عند كمال التقاضي في كلامه من ذلك
قوله قيمته اذ هي كذا في النسخ والصواب قيمته مضمونا **قوله** الا اذا
 اعاده الي البائع اي قبل الزوية كما يدل على ذلك قوله فلا بد ان اذا
 رآه **قوله** وفيما اذا باع لنفسه اي يفي لا يتوقف على اجازة المالك لانه
 لم ينعقد اضلا قال بعض الفضلاء ويشكل عليه ما قالوا من ان البيع
 اذا استحق لا يفسخ العقد في طر الزوية بقضا القاضي بالاستحقاق
 والمستحق اجازته انته ووجه اشكال ان البائع باعه لنفسه المالك
 الذي هو المستحق انته ولم يذكر المم حكم ما لو باعه واشتراه الفضولي
 من نفسه وهي معروفة اذ قد تقررت ان الواحد لا يتولى الطرفين
 في البيع الا ان قال بعض الفضلاء وزدت مسئلتين على ما ذكره
 الاولى بيع الفضولي مال الصغير الثانية بيع الفضولي مال المجنون
 وهما في الحاشية القدر **قوله** بيع المعدوم باطل الا فيما يستجره قتل
 عليه هذا بيع معدوم بصورة وفي الحقيقة تضمن ما انكف به
 عقد شرعي انته وقال بعض الفضلاء ليس هذا بيع مقدم انما هو من
 باب ضمان المتلفات باذن ما لهما غرض فانه لا يملك للمعدوم

للخرج

المخرج كما هو العادة انته وفيه ان القيمان بالاذن مما لا يعرف في كلام
 الفقهاء وفي المنهج جعله من قبيل البيع بالتعاطي **قوله** من باع او اشترى
 اي لنفسه **قوله** ملك الا قاله الا في مسائل نراه فليها مسئلتان
 ذكرهما المم في كتاب الوقف الاولى اذا كان العاقد باطلا فاقبله
 الثانية اذا كان الناظر بطل الاجرة **قوله** والمتولى على الوقف لو
 اجر الوقف ثم اقال في الفوائد الثانية اذا فسخ القيمة الاجارة
 مع المستاجر هل يفسخ واذا فسخ هل يفسخ عليه او على الوقف قال
 بعض الفضلاء ينبغي ان يقول على حصول المصلحة في ذلك وعدمها
 كما ذكره المم هنا وصرح به في البحر نقلا عن القسمة **قوله** الوكيل
 بالشرا لا يفسخ اقالته في القسمة في باب الاقالة من كتاب البيوع واما
 الوكيل بالشراء جازية عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى فلا بد وكذا
 اقالة الوكيل بالبيع واما اقالة الوكيل بالشراء لا يجوز اجتماعا وازاد
 باقالة الوكيل بالاسلم **قوله** الوكيل بشر الاسلم بخلاف الوكيل بشر العائن
قوله بخلافه بالبيع **قوله** البحر نقلا عن الظهيرية والوكيل بالبيع انما
 يضمن اذا كان اقال بعد قبض الثمن اما قبله فلهما في قول محمد
 وفي جامع الفصولين الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة قبل القبض
 او بعده من غيب او غير غيب ومثله في جامع الفتاوى فتاوى **قوله**
 الموقوف يطل بموت الموقوف على اجازته **قوله** قد قد خلاف هذا
 صريحا **قوله** ولها صورتان في شفعة الولو الجمة نصر عبارتها رجل
 باع ارضين ورجل اخر ارض ملازمة ببعض الاراضي دون البعض
 كان له ان ياخذ التي تلازم ارضه دون الاخرى بالشفعة اذا كان
 الشفيع الاخر يطل شفعة ما كان لزوق ارضه وهو يطل يقال
 للطائفة اما ان تاخذ الكل او تدع اذا لم يرش المشتري بفرق الشفعة
 ما لم يكن باختيار الشفيع وفعله بل ضرورة انه لم يتمكن من اخذ
 احدهما فصارت كما لو اشترى عبدا او دارا بشفعة واحدة كان للشفيع
 ان ياخذ الدار بالشفعة دون العبد لما قلنا لانه انما اشترى بشفعة
 تفرقت الشفعة في الارضين وفي العبد والدار **قوله** ولا رجوع له الا
 مسئلة في شفعة الولو الجمة نصر عبارتها **قوله** بحق الشفعة انما
 الصالح عن دعواها بما لا يجوز ويكون اقتدا بيمين على الاصح لان

ي

له

كذا باطلا

الاصل انه متى توهمت اليدين نحو الشخص في اي حق كان فافترى اليدين
بذراهم وكذا الوادعي عليه تعذر ما بان قال كبرني او ضللتني او رمايتني
فيسو ونحوه حتى توهمت اليدين نحو فافترى بذراهم نحو علي بن ابي
وكذا اذا صاحجه من يمينه على عشرة او من دونه ذلك الجرح فلا عين
المجتهى **قوله** بطلت ورجع به اي بعد تسليمه للشفع **قوله** بطل ولا
شيء لها ط الشاق يقتضي كون الضمير المستتر لهما الذي هو كون الامر
بذرها لا للصلح لكون نظيره مسئلة الشفعة **قوله** يلزم ان جعل الضمير
للمال المصالح عليه كان قوله ولا شيء لها تأكيد وان جعل للصلح افاد
انها باقية على حقيقتها **قوله** وملاك النكاح اي الوطى فانه يجوز الاعتراض بطل
النكاح **قوله** وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوطى بقيل هذا مخالف لما
قدم في او اخر قاعدة المصادرة محكمة من صحة الاعتراض عنها لا بالعرف
المخاص **قوله** وحق الرق اي كون السيد مسترقا للعبدة فانه يجوز الاعتراض
عنه بطل الكتاب والمثال الذي يعنى العبد عليه **قوله** والكفيل بالنفس
مستد اخبره قوله لم يصح والمخلة مستأنفة **قوله** وفي بطلانها واثباتها
الصلح الصحة وعليه الفتوى كما في المصنوعات **قوله** والمعمول لانه
حق من الحقوق وسبع الحقوق بالانفراد لا يجوز واما سبع عن الطريق
فما يزسوا جداي بين طوله وعرضه او اما الاول قط واما الثاني
فهو مقدار بقدر رباب الدار الفطرية كذا في النهاية **قوله** العقد
الفاسد اذا اقلق به حق العتداء اما كزمر وارتفع الفساد لتعلق
حق العتداء بالثاني ونقض الاول اما كان لمحق الشرع وحق العتداء
مقدم لمخاطبة ولان الاول مشروع باضله ووصفه فلا يعارضه بخبر
الوصف **قوله** الا في مسائل الاولى في البرازية والثانية في جامع الفضول
قوله الا اذا زوج اي للبايع قسح البيع بعد التزوج وليس المرافعة
النكاح **قوله** يجوز اعطاء الزنوف الناقصة في الجبايات جميع جباية
ما يجبي من الناس طالما قال بعض الفضلاء لمحق الجبايات حصول القاضي
في زماننا انه وقد صحت بعض الفضلاء الجبايات ما لا يبا الجبايات
بالنول واستشكل دفع الزنوف فيها بان الارض الذي يعطى في
الجبايات حق شرعي **قوله** ولو باعه وارا هو ساكنها قال بعض
الفضلاء الط ان الضمير للمشتري قال وكان وجهه ان القبض

الشاق

السابق على عقد البيع قد استحكم بالبيع فلا يتمكن البايع من ابطال
تعد تالدة **قوله** فلذلك بايع تقف تصرفه من جزئيات المسئلة ما اذا
باعه المشتري لاخر ووجه ابطاله تمكنه من حقه الذي هو حبس المبيع
فان قيل لم يحبس به دون ابطال البيع اجيب بانه متعذر لانه
يصير حابسا ملك المشتري الثاني بغير اذنه ولا وجه له فكان
مضطرا الى الابطال **قوله** وله ابطال الكتابة لا يقال يمكن الحبس
مع ابقائها لانا نقول يلزم ابطال حق العتد الذي هو ملك القرف
لكنه حر ايدا فكان مضطرا الى ابطالها لا يتمكن من الحبس **قوله** لانه
ومن اجنبي بان اشترت للضمير شيئا مشركا بين الاب والاجنبي
قوله ومن باع مال الغائب بطل بيعه يعني اذا ابطله مالكه وبطل
ما قيل فيه ان الط ان عقاده موقوف على الاجازة لانه بيع فضولي وقوله
الا اب المحتاج هو مقتد بغير العقار كما في عامة الكتب قال في
البرازية ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا اب المحتاج وفي
العقار لا يجوز البيع الا اذا كان الامن صغيرا وذكر في الافضة ان
الام ايضا ملك البيع وفي ظ الرواية لا بخلاف الاب الله والمفهوم من
عبارة ان البيع انما يبطل اذا كان لاجل النفقة بدليل كره في باب
النفقات فذكر المزمع في هذا الباب بوجه ان بيع مال الغائب
باطل مطلقا مع انه اذا لم يكن لاجل النفقة فهو موقوف لانه فضولي
في ذلك تامل ويدل عليه عبارة صاحب الخلاصة وهي ونفقة الاناث
واجبة مطلقا ما لم يزوجن اذا لم يكن له مال وعلى رواية المحقق
يجب على الاب والامراة مالا ولو امتنع الاب من الاتفاق على الصغار
يجب ان كان مؤسرا ومن باع من هو لا امتناع الغائب لاجل النفقة
بطل بيعه ما خلا بيع الاب المحتاج وفي العقار لا يجوز بيع الاب ايضا
فقوله لاجل النفقة صريح فيما قلنا **قوله** عند بيان الثمن قل وهذا
هو مضمون القيمة ام بالثمن السمي الط الاول **قوله** المحلة في
عدم رجوع المشتري **قوله** في ان المشتري لا يوافق على الاقرار
بما ذكر لما فيه من الضرر عليه فكيف يتاخر ان يكون هذا محلة في ان
المشتري لا يرجع على البايع عند استحقاق المبيع **قوله** ولو رجع عليه
رجع عليه اي لو رجع المشتري على البايع بالثمن رجع البايع على المشتري

بالتمتع في البيع الذي اقرب به بقي ان حاصل المحلة عدم تحقق رجوع
 المشتري على البائع وهو منتف عند رجوع كل منهما على الآخر والجواب
 ان المراد بالمحلة عدم تصرف البائع بالرجوع عليه بالتمتع وعند
 تحقق الرجوع عين لا ضرر عليه وزمما كان التمتع الثاني اكثر الاول
 فله المخط الا وفي الرجوع المقابل بمثله **قوله** كما في فروق الكرابسي
اقول صوابه كما في فروق المحبوبي وعبارته ولو شرط الخيار في بيع
 الفضولي لمن وقع البيع له بطل العقد فلا يتوقف لان الخيار له
 بدون الشرط فيكون الشرط له منطل لا يعني لانه يكون خيارا في
 على البيع والبيع يتطل بالشرط بخلاف ما اذا كان خيار الشرط في
 غير بيع الفضولي فانه يكون دخلا على الحكم والحكم لا يتطل بالشرط
قوله في بطل موت الصانع معنى لانه اجاره في المعنى وهي تطل
 بموت احد المتعاقدين وبموت كان اجاره في المعنى فينبغي ان
 يتطل بموت المستصنع ايضا فليجرب **قوله** وان اختلفا في مقداره
 فلا تخالف قال بعض الفضلاء وح فالقول قول من اتته **اقول**
 القول قول مدعي الاقل والبيينة بينة المشتري في الوجهين يعني
 لو اختلفا في اصله او مقداره ولو اتفقا على مقداره واختلفا في
 مضيقه فالقول قول المشتري والبيينة بينة ايضا كذا في الحدادي
قوله الا في السلم قيل هل يفسخ عقد السلم بقدر التخالف كما في البيع
 ثم يجرد انه الظاهر لانه حكم التخالف **قوله** كما هو قبلها فيه اذ حال الكاف
 على ضمير الرقع المنفصل وهو مختص بالضرورة **قوله** كقولها فيه
 ان الظروف التي تقع غايات لا تجز بغير من من ظروف الجبر **قوله**
 الكل في الشرح **قوله** وشريكي العنان قيل عليه لا يخ ان عدم تحقق
 الرضا بين شريكي العنان لا يخلو من اشكال انه فليراجع ايضا
 الكرماني **كتاب الكفالة والمحوالة قوله** الا اذا ضمن له الالف
 التي له على فلان بان قال اشهدوا اني قد ضمنتم لهذا الرجل بالالف
 التي له على فلان **قوله** فبر من فلان وهو المذنبون قبل برهانه انه
 قضاها قبل ضمان الكفيل **قوله** فان الاميل يترادف الكفيل لان
 قول الكفيل ذلك اقرار منه بالدين عند الكفالة فلا يبر الكفيل
 ولو اقام المدينون بينة بعد الكفالة بري المدينون والكفيل جميعا كما

هي

في المخاينة **قوله** لتأخير عن الاميل تأخير عن الكفيل لان المطالبة
 تبع للدين فتأخيرتاخر بخلاف العكس لان الاميل لا يتبع الفرع
 في الوصف هذا اذا اخرج المطالبة واما اذا تكفل بالمال المحال
 موقلا الى شهر يتاخر عن الاميل ايضا لانه لا مطالبة على الكفيل
 حال وجود الكفالة فانصرف الاجل الى الدين كذا في التبيين **قوله**
 الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بمال اي صالح المكاتب ولي المقتول
 بمال مؤجل في الذمة سواء ثبت القتل بالافرار او البيينة فله الخيار
قوله تأخرت مطالبة المصالح الى مصدر مضاف الى فاعله اي
 تأخرت مطالبة الولي المصالح الاميل الى عتقه **قوله** مطالبة
 الكفيل لان لانه كفيل بمال واجب له في الحال كما في المخاينة **قوله** الطالب
 متعلق بادامع مافيه من الفضل **قوله** فانه يرجع على المخبر لظان
 يقول على الزوج **قوله** واذا قال لاهل السوق ان هذه المسئلة التي
 بعد هاليس ثامن العدر وضمن عقد **قوله** وكذا اذا ظهر حرا او مديرا
 او مكاتب يتناون باطلاقة مديرا الفار ومكاتبه ولا يعدر فيه لان
 ذلك لا ينافي الرجوع عليه لتعذر بيع المديرو المكاتب مادام مكاتب
اقول كالوديعة والاجارة صورة الوديعة ان يودع اخر شيئا
 بناء على انه ملك المودع بكسر الدال فهذه الوديعة في يد المودع
 ثم استحققت بعد الملك فلما لم يقم المودع بوضع يده على
 ملكه بغير اذنه بمرلة غاصب الغاصب والودع الرجوع بما ضمن
 على المودع لانه غره بان الوديعة ملكه **قوله** لا اجارة اجرة دابة
 مثلا على انها ملكه فهذه في يد المستاجر ثم استحققت فضمن المستحق
 المستاجر كما تقدم في مسئلة العارية فله الرجوع بما ضمن على المودع
 حيث غره بانه اجرة ملكه **قوله** لان القبض كان لنفسه **قوله** الظ
 ان يقال في القليل لانه لا يقع في العارية والهمة للدافع **قوله** مسائل
 في هذه المسائل مدكور في القنية **قوله** فاشتره بناء على قوله اي
 اشتره انسان وفيه حذف الفاعل وهو غره في الكلام لا يجوز حذفه
قوله ثم ظهر فيه عين فاحش فانه ردة قال بعض الفضلاء لانه في
 العين غير هذا الا ان يكون وليا او وصيا **قوله** وتفرع على الشرط
 الثاني مسئلتان في تفرع المسئلة الثانية على الشرط الثاني

د

انفاصل
 التناهي والصفة

في المخاينة

نظرات الرهن ليس عقد معاوضة بل عقد توفيق **قوله** في باب متفرقات
يؤوع الكثر ليس ما ذكر في باب المتفرقات بل في باب التحقيق **قوله**
فلا يلزم الزوج اخضرار زوجته لانه لا خصوصية عليه **قوله** ولا يمنها
من الخروج اي كسماع الدعوى عليها وكذا لو كان لها على الغير دعوى
لا يمنها من الخروج كما في التوفيقية في الفصل الاول من كتاب
الوكالة **قوله** الكفيل بالنفس عند القدرة قيد بذلك لانه اذا تقدر
اخصار المكفول بنفسه لا يلزمه شيء كذا في البحر للمص اول كتاب
الشهر **قوله** كما في جامع الفصولين في الثالث والثلاثين **قوله**
كما في القينة في باب الخس والافلاس **قوله** فادعى الزوج انه دخل
بها لعل في العبارة سقطا وصوابها فادعى الزوج انه دخل بها ووقع
المهر اليها وطلب اخصارها ليشتم المدفوع اليها كما مر شد اليه
قوله الا في وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا اخر **قوله** ذكره الولوالجي
من القضاء فليعلم ان يوجب في الولوالجي في ادب القاضي في باب
الافلاس والخس **قوله** بتفويض عن هيئة اي المشروط فيها العوض
حتى يصح الاستئصال لانه اذا لم يكن مشروطا لا يجب العوض فلا يكون
دخلا تحت قوله من قام عن غيره بواجب **قوله** او بان يات فلا
ومثله لو امره ان يتصدق عنه كما في البحر **قوله** في نظر هذا في ملك
المستثنات نظر **قوله** واصلة في وكالة البرازية فانه بين التوجه
والضابط هناك فليراجع فانه مهم وفي التوفيقية في الكفالة
وسمع في هذا وعلل في هذا في المال واما في غير المال فلا الا في
مسائل ستاتي في الغصب **قوله** في كل موضع يملك المدفوع اليه المالك
المدفوع الخ قيل عليه لا يخفى ان ملك المالك المدفوع ط في مسئلة الامر
بقضاء الدين عنه بخلاف مسئلة الامر بالاتفاق عليه اذ لا يملك
الامر المدفوع اليه في مقابلة ماله لانه لا شيء له على المنفق كما ترى اللهم
الا ان يقال لما لزمه مثل ما وصل اليه وصار ذينا عليه كان ماثلا
اليه في مقابلة ذلك المترتب في ذمته وهو ماله وحاصله ان يعتبر
المال المقابل به اعم من ان يكون سابقا او لاحقا انه ولا يخفى ان
صواب العبارة لانه لا شيء للمنفق عليه كما مر شد اليه **قوله** اللهم الا ان
يقال لما لزمه مثل ما وصل اليه **قوله** فذكر في الاصل في الشرح في

الفتاوى

ن

الفتاوى الظهيرية الاصل في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به
الانسان بالخس والملازمة يكون الامر بانه مثبتا للرجوع من غير
اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالخس والملازمة لا يكون
الامر بانه مثبتا للرجوع الا بشرط الضمان اهـ قال المص في البحر لكن
يجوز عنه الامر بالاتفاق على البناء والامر بشرط الاستيفاء قلنا قلنا **قوله**
الا اذا كفيل بنفسه فلان في شهر الى قوله لم يصح كفيلا في ط الزاوية لانه
انما يطالب الكفيل به في ط الزاوية عن احتكاكنا بعد مضي الشهر ولا
يطالب به في الحال وهو الصحيح الفني به كما في التوفيقية وبعد
مضي الشهر قد شرط البراءة من الكفالة وعن اي يوسف انه يطالب
به في الاجل وادى مضى الاجل يبرأ الكفيل وهو قول الحسن بن زياد
وكان ابو علي النسفي يقول قول اي يوسف شبه يعرفنا وتوقات
كفيل بنفسه فلان في شهر يصير كفيلا اذ قبل الشهر وبعد وفي
الثانية عن جميع التقاريق لوقات اما كفيل في شهر يصير كفيلا بعد
الشهر الا انه لو سلم نفسه بغير الكفالة لانه سلم بعد التتب **قوله**
ابرا الاصل يوجب ابرا الكفيل لان الدين اذا سقط سقطت مقابلة
ويبرأ الكفيل ايضا باستيفاء الطالب من الاصل ووضع المسئلة
في ابرا الاصل لان ابرا الكفيل لا يوجب ابرا الاصل لان الكفيل ليس
بمدفوع واما عليه المطالبة ويسقط بها الا يسقط الدين **قوله** كفيل
بنفسه فاقربا لية الي قوله فله اخذ كفيله بنفسه فان قيل اي فائدة
في اخذ الكفيل اذا كان المكفول له اصلا في الطلب لعدم توجه
الطلب بسبب اقراره انه لا حق له على المطالب قلت بل له فائدة
لانه يحتمل ان يكون الحق لغيره او لوقت هو متوليه كما يشترط **قوله**
الا اذا قال لا حق لي قبله ولا لموكل **قوله** في اخر وكالة البدائع ضمان
الغرض والاي مذكور في اخر وكالة البدائع ان ضمان الغرض كضمان
الكفالة لا ضمان الائتلاف هذا هو المراد وانه الهادي للسداد
قوله ليخلصه منها اما بالاد او الامرا **قوله** فيه ان الاصل ليس في وسعه
تحليل الكفيل ببرا الطالب **قوله** وفي الكفالة بالنفس معطوف على
مخذوف والتقدير ليخلصه بالابرا او الابرا في الكفالة بالمال وفي
الكفالة بالنفس يرد الاصل لنفسه الي الطالب **قوله** وينبغي ان يفيد

بما اذا كانت بامره صريح في ان صاحب الصغير لم يقيد بما اذا كانت
 الكفالة بمال وليس كذلك ونقر عبارة الصغير ومن ضمن عن رجل
 مالا بامره او نفسه فاراد الخضم ان يخرج ومنعه الكفيل قال محمد
 ان كان ضمانه الى اجل فلا يسقط له عليه وان لم يكن الى اجل فله ان
 ياخذة حتى يحصل له اما ما اذا اؤتمنت عليه في كفالة النفس برقة النفس
 انه ومنه تعلم ما في نقل المص من الخلل والله الهادي الى السداد في القول
 والعمل **قوله** وهو ما لا يسقط الا بالاداء او البراءة قال العلامة ابن
 الكمال والمراد بالبراءة ما يعم الحاكم وهو ان يفعل فعلا يلزمه سقوط
 الدين فلا يراد التقصير بدين المولى لان سقوطه مطاوعا عنها لا بدين الزوج
 من قبيل البراءة بالمعنى الحاكم **قوله** الا في مسئلة لم ار من اوضحها **قوله**
 يراد عليها مسئلة اخرى وهي ما لو كانت عندية كتابية واحدة على ان
 كلاهما اصل في حق نفسه وكفيل في حق صاحبه فاما ما ادى غطا
 لو جود الشرط ورجع على صاحبه بنفسه لانه قضى دينه عليه بامره
 وكان القياس ان لا يرجع لان كفالة غير صحيحة لانها امانة تصح
 بدين صحيح وبذلك الكتابة غير صحيحة يعني لانه يسقط بغير الاداء
 والبراءة او هو التخيير لكنه يرجع هنا ويصح كفالة استحقاقا لانه
 معاقب بما اخل منها كما في الجمع وشرحه لان المالك **قوله** لو كفل بالثقة
 المقررة ان قال بعض الفضلاء الطائفة اخذ في مسئلة النفقة
 بالانحصار للمحاجة اليه لا بالقياس ومما يشكل على قولهم تصح بالدين
 الصحيح عدم جواز الكفالة بتدبير السعاية عنده خلافا لما يحتاج
 السراج مع انه دين صحيح لا يسقط الا بالاداء او البراءة وهو لا يقبل
 التعجيل واما تشكك مسئلة النفقة في غير المستدانة بامر قاض
 واما المستدانة فلا اشكال فيها لانها لا تسقط الا بالاداء او البراءة
 كما هو مقرر **قوله** تسقط بذونهما اي الاداء او البراءة وهو الموت
 ورج ففعله بموت اخدهما بدل من قوله بذونهما ولذا اعاد الجار
 لان البدل على نية تكرار العامل واعلم ان مثل الموت الطلاق
 ولو رجعتا **قوله** وكذا لو كفل نفقة شهر مستقبل فيه ان النفقة
 يجب يوما فيوما واما تصديره بنا بالمضي فكيف تصير النفقة
 المستقبلية دينا حتى تصح الكفالة بها **قوله** او ادعى وقال شهوي

مضور

مضور في الصغير ادعى على اخرو قال لي بنية حاضرة في المص
 وطلب من القاضي ان ياخذ من المدعي عليه كفلا ياخذ الى ثلاثة
 ايام او الى المجلس الثاني وهذا اذا كان المدعي عليه غير معزوف
 فان كان معزوف فافكر في طر الرواية وروى عن محمد انه لا ياخذ وكذا
 في طر الرواية فواخذ الكفيل وان كان المالك حقيقا وعن محمد اذا
 كان المالك حقيقا لا ياخذ الكفيل وهذا اذا كان المدعي عليه من المص
 اما اذا كان غريبا لا ياخذ منه كفيل انه وقد يقولون قصور لانه
 لو قال شهوي غيب او قال لا يئتمني لا يكفل لانه لا فائدة في الكفيل
 فان حقه في الدين كذا في مواشي العلامة قاسم على شرح المجمع
 لابن الملك **قوله** وياخذ كفلا ما خصار المدعي اي المدعي به اذا كان
 منقولا قال في الترخائية في الفصل الرابع من كتاب الكفالة
 بعد كلام ثم المدعي به لا يحلوا اما ان يكون غيبا او منقولا او
 عقارا فان كان منقولا كان المدعي ان يطلب منه كفلا بذلك الشيء
 فان ابي ان يعطيه كفلا بذلك الشيء او وكلاهما لمضومة فله ان
 لا يقبل مالم يعطه كفلا بنفس ذلك الشيء **قوله** ولا يجوز على اعطاء
 كفيل بالمال في الترخائية وان كان المدعي به دينا فقال المدعي عليه
 انا اعطيك كفلا بالمال ولا اعطيك كفلا بنفسه فله ان لا يقبل
 وان قال انا اعطيك كفلا بالمال ولا اعطيك كفلا بنفسه فله
 ان يقبل منه **قوله** ويستثنى من طلب كفيل بنفسه ان **قوله** يراد على
 ما ذكره ما لو تقدم رجل الى القاضي فادعى وصية من رجل واخضر
 معه رجلا ادعى عليه مالا لم يثبت ولم تثبت وصية الوصي عند القاضي
 فقال الوصي للقاضي خذ لي من هذا الرجل كفلا حتى اثبت وصيتي
 واثبت الحق لم يثبت فان القاضي لا ياخذ منه كفلا لان التكفل انما
 يكون للخضم وهو بعد لم ينتصب خفما لانه لم ينتصب خفما اذا
 انتصب وصيا ولم ينتصب وكذلك الوكالة على هذا القياس كذا في
 شرح ادب القاضي للمحاسن الشهيد **قوله** اذا كان المدعي عليه وصيا
 او اي ما اذا كان المدعي عليه وصيا او وكلاهما يعني وطلب منه كفلا
 حتى يثبت الحق على الميت او الموكل لم ياخذ له منه كفلا لانه لما لم
 تثبت الوصاية والوكالة لم يصير خفما فلا يجوز على اعطاء الكفيل

كذا بامره
 فليجوز

ولو كانت وصاية ثبتت عند القاضي لكن قال الوصي لم يصل اليدي
شي من مال الميت فالقول قوله لانه منكر كالأثر اذا انكر وصول
التركة يكون القول قوله **قوله** او دينا غير هذا انت الضمير مع عوده
على البذل لا كحسابه الثاني من المضاف اليه
كتاب القضاء والشهادة والادعاء
الاكمل اجاز ابو يوسف ومحمد العمل بالخط ولا يعمل به في خزانة
والراوي اذا راي خطه ولا يتذكر الحادثة قال في العيود والفتوى
على قولها كذا في رسالة ابن الشحنة في العمل بالخط اذا يتقن انه خطه
سواء كان في القضا او الرواية او الشهادة في الصك وان لم يكن الصك
في يد الشاهد لان الخط فيه نادر واثره القليل يمكن الاطالع عليه
وقلنا يشبه الخط من كل وجه فاذا يتقن ذلك جاز الاعتماد عليه
توسعة على الناس **قوله** فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط
القضاة الماضية ان يعنى اذا لم يكن في ايدي القضاة وله رسوم في
دواوينهم فان كان في ايدي القضاة وله رسوم في دواوينهم وتنازع
فيه اهله فانه يجزى على الرسوم الموجودة فيها استحسانا ومالبيو
له رسوم في دواوينهم وتنازع فيه اهله فخلوا في القياس على التثبت
من برهن على شيء حكم له به واذا اخلوا على التثبت بصبر حشر تاويله
غلبته في يد القاضي ولو ان قاضيا تولى هذا فوجد في ديوانه من كان
قبله ذكر اوقاف وهي في ايدي امنا ولها رسوم في ديوانه فانه يعمل بها
استحسانا كذا في الاستئناف في الفضل الذي عقده لبيان احكام
الأوقاف المتقدمة وتمام الكلام فيه فليس اجمع **قوله** كما في وقف الخانية
نصر عيارتها رجل في يده صنعة نجار رجل وادعى انها وقف واخضر
صكافه خطوط العذول والقضاة الماضية فطلب من القاضي القضا
بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لان القاضي
انما يقضي بالمحنة والحجة هو البينة او الاقرار او النكول اما الصك
لا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح
مفتروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضي بالوقف مما
يشهد الشهود وانه قد اخل المص في النقل باستقاطعة الحكم المذكور
قوله ولو اخضر المدعي خط اقرار المدعي عليه بذلك المال المدعي فقال

المدعي

المدعي عليه قدره اقراره وازاد ان يخلف المدعي عليه ذلك كان له
ذلك كما لو قال لرجل بعت مني عندك بكذا فقال المدعي عليه بعتك
ولكن اقلتي البيع يضح ذعواه وله ان يخلفه على ذلك لانه وفي الخط
ايضا ادعى على رجل مثلا فانكر المدعي عليه واخرج المدعي خطا باقرار
المدعي عليه بذلك فانكر ان يكون خطه فاستكتب وكان بين الخطين
مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه فقال بعضهم يقضي على المدعي عليه
به وقال آخرون لا يقضي وهو الصحيح ولو قال هذا خطي ونكر
ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مقصدا معقونا
لا يصدق ويقضي عليه وخط الصراف والتمسار حجة عرفا وان لم
يكن الخط على وجه الرسالة لكن على وجه ما يكتب الصك والاقرار
فان اشهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه وان كتب الخط بين
يدي الشهود وقرئ عليهم كان اقرارا وخل لهم ان يشهدوا عليه سواء
قال اشهدوا على اولم يقل وان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ
عليهم ولكن قال اشهدوا على ما فيه كان اقرارا وخل لهم ان
يشهدوا واعلمه بما فيه انه وفيها ايضا في موضع اخر اذا طلب المدعي
يمين المدعي عليه في شيء فقال المدعي اخرج كراسة الحساب لا تظن
فيه فقال المدعي اخرج فطلب من القاضي ان يخلفه قالوا ان امره
القاضي ان يخرج فهو حسن ولا يجبره كما لو طلب المدعي عليه من
القاضي ان يسأل المدعي من اي وجه يدعي على هذا المال ان سأل
القاضي عن ذلك فحسن وان لم يبين لاجرة القاضي على ذلك فذلك
هنا انه فانت تراه في هذه المواضع لم يذكر ما ذكره المص وفي فتاوى
قاضي الهداية ما يخالف ما ذكره وعبارته انه اذا كتب على رسم الصك
نحو ان يقول فلان بن فلان ان في ذمته لفلان الفلاني كذا وكذا
ومحمد انه بخطه يخلف على انه ليس بخطه لانه انكر الكتابة او تستكتبه
القاضي فاذا قال اهل الجيرة هما واحد الزمة الحق وان اختلف
بانه خطه وانكر ما فيه خلف المقر له ان المقر به قبضه وقضى له وان
لم يخلف لا يقضي له **قوله** وعلى هذا الاعتبار انما كذا في النسخ بالواو
والصواب الفلان المقام مقام التبريع وقوله بكاتبه وقف يجوز
ان يقرأ بصيغة المصدرو بصيغة الفعل الماضي **قوله** الا في

نية

الفاصل
تخير الدين الرافعي

مسئلتين استثنائ من قوله لا يبعد على الخط لا من قوله لا اعتبار بكتابة
وقف على كتاب أو مصحف **قوله** كتاب أهل الحرب بطلب الأمان إلى
الإمام أي كتاب أهل الحرب إلى الإمام بطلب الأمان منه هذا هو المراد
من العبارة كما في سائر النسخة وكل عليه لم يرد في سائر النسخة هذه العبارة
والذي فيها وإن أخرج المحرقي كتاباً يشبه كتاب الملك صدقه **قوله**
بالوطايف المتعلق بالبراءات لا بالحق كما في طيف هذه العبارة وصلة
الالحاق محذوفة فقد يراد به أي بكتاب أهل الحرب وقوله إن كانت
العلة أنه لا يزور أي كتاب أهل الحرب بطلب الأمان من الإمام ثم في
الحاق الوطايف المبتنية على البراءات السلطانية بكتاب أهل الحرب
نظرفان الترويض قد ظهر فيها وقطعت بسببه الأيدي وقد ذكر
في الفتاوى الظهيرية أن العلة في عدم العمل بالخط كونه مما يزور
ويقتل أي من شأنه ذلك يقتضي عدم العمل به وعدم الاعتماد
وإن لم يكن مذكوراً في نفس الأمر كما هو ظاهر فأكبر بعض الفضلاء الذي يظهر
أن العلة فيهما واحدة وهو شدة المشقة في المسئلة في تحصيل
الشهود الذين يطالعون على حضرة السلطان أغني سلطان أهل
الاسلام ومن يأتي بشهادة الإمام الأمان من جهة أهل الحرب **قوله**
ورده ابن وهبان بأنه لا يكت في دفتر الإمام له وعليه قيل فيه نظروا
إين لنا ذلك فقد يكت ما ليس كذلك **قوله** وتامة فيه من الشهادات
حاصل ما ذكره الفرق بين هذه المسئلة والشهادة على الخط أنه لا يلزم
من كتابة الشاهد خطه بقاؤه على شهادة لاحتمال رجوعه ولأنه عالم
بوقوعه لا يصدر وضع شهادته ملزم ما حتى لو قال هو خطي ولا أشهد به
لا يلزم بخلاف الصراف لأنه لو اعترف بالخط وانكر لا يقبل منه سيما
والعادة وضع التجار أموالهم عند الصرافين بلا شهادة بل يكتب
بخطه والخط والدراهم عند الصراف محتفظ عليها فهو من التزوير
ولأنه بعد أن يضع الإنسان خطه في دراهم عنده أنها الغنمة والأمر
بخلافه أنه وتعبه المرهوق قاضي القضاة عند البر من النسخة في
شرحها بأن هذا الفرق فيه ما يقبل وفيه ما يرد لأنه لو انكر الصراف
كونه مشغول الذمة أو اليد ما كتبه بخطه لم لا يقبل منه سيما وقد
جرت العادة بالكتابة قبل القبض ثم قال وقد ألفت في مسئلة

الشهادة

الشهادة على الخط كرامة مهمة بحال اعتبارها فتشمل على تحرير المذ
في المسئلة أنه وقاصلاً ما اشتملت عليه تلك الدراسة أنه رفق
التيه سؤال عن مستند بطريق الشهادة على الخط عند حاكم مالي
المذهب وحكم به مستوفياً الشرايط الشرعية ونقذه حاكم خبلي
يرى جوازاً وصريح في تنقيذه بأنه قضى به وأمنه وأنه طلب من
الخبلي تنقيذ حكم الخبلي فامتنع عن ذلك مستنداً إلى أنه لا يقبل
وأن ذلك منقول عنه وطلب منه الجواب عن امتناعه هل له وجه
أم لا فاجاب بعد تقديم مقدمة وهي أن علماءنا قسموا الحكم
ثلاثة أقسام قسم يرد بكل حال وهو ما خالف وطعن في الكتاب
كالحكم بحل زوجة الأب أو موطونه بمالك يمين لأنه مخالف لقوله
تعالى ولا تتكلموا ما بينكم أبواكم من النساء والسنة المشهورة والإجماع
وقسم مضي بكل حال وهو الحكم في محل الاجتهاد وأمثلة كثيرة
وقسم ثالث اختلفوا فيه وهو الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف
فيه بعد وجود الحكم فذاك بعضهم ينفذ وقال بعضهم توقف على
امتناع قاض آخر وذكر أن حجة الإسلام وكان ختالم الأئمة الخفية
قضى به بيا بالترجيح لقوله دون توقف ثم قال فادامته هذا
علم أن الحكم المسؤول عنه ليس من القسم الأول قطعاً بل هو دأب
الثاني والثالث وأقصى ما يمكن أن يدعى فيه أنه من الثالث وقد
قضى به خبلي وأجاد حيث صرح في التنقيذ بأنه قضى به وأمنه
وكان حكم الخبلي واقعاً في محل مجتهد فيه فينفذ بالالتفاق فلا
وجه لتوقف الخبلي على أن يمدح أن تدعى أنه من القسم الثاني
لأن الاختلاف إنما هو في كون الخط حجة للقضا كما قالوا في القضا
بشهادة المخدور في القذف وفي القضا على الغائب أن البينة بدول
خصم هل يكون حجة للقضا وذكر أن الفصل في هذه المسئلة ما
ماروي محمد بن الحسن أن كل شيء اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاض
ثم جاقاض أخري غير ذلك أمناه قال أبو الليث وبه تأخذ إلى
هنا ما اجاب به ثم ذكر أنه طلب من القاضي الخبلي ما استدل الله
من النقل فذكر أنه ما في أدب القضا المحض من مسئلة القضا
بشهادة رجل يشهد على خط أبيه ومن تداولها بعد من المصنفين

هـ

و

ضي

والكثير من الاحتجاج بقول الزبلي ولو نفذ الف قاض ومروءه بان
هذه المسئلة ليست المسئلة المستنوت عنها وتمسك بها باطل ووجه
ذلك بالنقل والجري على القواعد والاستظهار بالقواعد المنقولة
في المذهب وذلك ان العبارات المنقولة عن محمد ليس فيها نص
صرح على ان هذه القضية لا تنفذ بعد تنفيذ قاض اخر بل هي قاصرة
على ان من لم يراها اذا رفعت اليه ففقها ساكت عن حالها بعد ان
ينفذها من يراها صحيحة جارية وهذا في غاية الظهور وعلى سبيل
التزول والتسليم فليست هذه مسئلة الشهادة على المخط المعزوفة
عند السادة المالكية والحنابلة وتستد في ذلك الى وجوه الاول ان
المفهوم في كلام الاصحاب حجة وعدم التنفيذ بخط ابنه مفهوما القاض
اذا لم يكن بخط ابنه لما في ذلك من زمة الولد بقصد تشييد خط ابنه
وارادة بفاذه والعمل به بعد موته لمعنى ثابت بين الثقة والبنوة
لا يخفى فلا يقال ان ثبت في الابن العارف بخط ابنه ففي الغرض من باب
او لا لا تنقما ذكرنا ولا انه لو اراد الشمول لقال على خط غيره فدخل
الولد فيه ولا يقال ان هذا القيد في كلام هذا الامام لا يخفى بل يجب
حملة على معنى صحيح والثاني على سبيل التزول ايضا فهذا التمسك
لا ينفذ لانه قضى بشهادة شاهد واحد وشهادة الواحد مجزئة
عن شيء اخر لا يكون حجة للقضا بالاجماع فكان قوله مجوزا لا يقول
عليه والثالث القاضي على المختم في هذه المسئلة ما ذكره المحسوم
في شرحه على ادب القاضي حيث قال وصورة ان الرجل اذا مات
فوجد ابنه خط ابنه في صك علم يقينا انه خط ابنه فانه يشهد بذلك
الصك لان الابن خليفة الميت في جميع الاشياء لكن هذا قول
ما يجوز فلا يعتد بمقالة قول الجمهور من العلماء وكتاب الله الامن
شهادة بالحق وهم يقولون وهو لا يقبل فاذا قضى القاضي بذلك
كان القضاء باطلا فاذا رفع الى قاض اخر كان له ان ينقضه فانه
صرح في ان المراد انه يشهد بما يشهد به خط ابنه لا انه يشهد ان
هذا خط ابنه وعلى ما ان الابن يكون خليفة الميت في كل شيء يعني
فتكون خلفته في ان يشهد بما يشهد به ابو له او لا مدخل لهذا التعلل
هنا الا على هذا الوجه ولا شك انه لا مدخل للمخالف في شهادة الغير

على الخط

على الخط حتى يستوي مع الابن فيها وبها يفصل الابن عن الاجني
وايقنا قوله وهو لا يعلم لا يصح مع قوله علم يقينا انه خط ابنه
الا ان يكون الابن شهيدا بما يشهد به ابو له الذي لا يعلمه لان
المخط قد فرض انه علم يقينا انه خط ابنه فظهر ان هذه المسئلة
ليست المراد بها مسئلة النزاع بنصر هذا الامام العظيم الشأن
المعتمد قوله في المذهب فلا عبرة بحال غيره من المتأخرين هذه
العبارة على ما فهمه من مسئلتنا واما كلام الزبلي فانه وان
كان لا يشهد في مسئلتنا بنفي ولا اثبات فغير مسلم له ولا يطرده فان
اول المسائل التي ذكرها وهي مسئلة الحكم بالشاهد واليمين
ولا استحضار احد من علمائنا من قال انه بعد امضا قاض اخر يكون
لقاض اخر نقضه وقد نقل شيخنا في شرحه انه لا ينفذ ويتوقف
على امضا قاض اخر ذكره في اقصية الجماع وفي بعض المواضع تنفذ
مطلقا وهذا يشهد بان قولهم لا ينفذ لا يستلزم عدم التنفيذ
اذا قضى به قاض اخر وقد صرحوا بان القضا المختلف فيه بمنزلة
الفصل المجتهد فيه تنفيذه يكون قضايه محل الاجتهاد فيكون نافذا
بالاتفاق فكيف يتصور ان يكون غير نافذ ولو نفذ الف حاكم
قال الصدر الشهيد في واقعة قضى بشاهد ويمين ثم رفع
لحاكم لا يراه جاز له ابطاله فان رفع قبل ابطاله الى حاكم مركب جواز
فنفذه ليس لحاكم اخر لا يراه جازا ابطاله وعلى هذا الاعتبار جميع
الاحكام المختلفة وذكر مسئلة متروكة التسمية عند من هذا الواد
وقد ذكر في المحيط والوازل انه ينفذ عند الامام خلافا لابي يوسف
فيكون حكما مختلفا فيه فينفذ بالاستفاد في الخلاصة اضافة
الى الامام ومحمد رحمهما الله تعالى فمن جانب القول بالجواز
اشهر ثم قال ومن هنا فشرع في الاستدلال على كون الحاكم بالشهادة
على المخط مما يتوقف او ينفذ لا اول مرة فنقول اما بيان كونه لم يخالف
نصا قطعيا من الكتاب فانه يشهد فيه شاهدان وذلك هو
الذي ورد به النص واما كونه لم يخالف سنة مشهورة فط ايضا بان
نقول ان السنة جرت باقامة المخط مقام الخطاب فقد صرح
الخصاف والصفار وغيرهما في باب كتاب القاضي بذلك واشهد

ي

بكتاب الله تعالى وبان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى الملوك وقام
الكتاب مقام الخطاب في اللزوم ولزمنا امر الله تعالى وكذا كان
زمن الخليفة بعده والقضاة يملكون بذلك من لدن النبي صلى الله عليه
وسلم الى يومنا هذا من غير تكبر فكان كتاب القاضي بخطابه واسند
الى الشعبي والحسن انهما كانا يملكان بالكتاب اذا جاءها بغير بيعة
وعن محمد بن الحسن مثل ذلك في القاضي اذا كتب للامير رقعة وقصرها
رقعة وبعثها الى الامير مع ثقة ولم يشهد عليه قال استحسن ان
يقضه اذا كان في غير حد من ادعى ان سنة مشهورة وزدت بالمنع
فعليه البيان واما كونه لم يخالف الاجماع فظهر مما قد مر من
اعتماد الصحابة على الخط وقيامه عندهم مقام الخطاب ولا جازان
ينعقد اجماع بعد ان تابعين ومالك والحمد للخالق فيه فظهر لك
بهذا ان هذا الحكم لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وجميع كتب
المذهب مصرحة بانه انما لا ينفذ ما خالف ذلك فان قلت لمعتبر
في صيرورة المحل مجتهدا فيه اختلاف الصحابة ومن معهم ولم ينقلها
قلت هذا فيما فيه اختلافهم الذي ليس عنهم فيه كلام يجوز ولا يمنع
وقال المجتهد فيه قولا استند فيه الى دليل وخالفه الاخر فقضى بالحق
بما اذى الله اجتهاد واحد منهم فقد ثبت لم يكن مخالفا لما ذكر وقد
تقدم من كلام مشايخنا ما يدل على ان المحل محل اجتهاد بدون
استاده الى حكم حاكم براه حجة فكيف وقد انضم الى الحكم بذلك حكم
حاكم اخر براه جازا بامضائه واجازته والقول بان اختلاف مالك
والشافعي لا يعتبر في صيرورة المحل مجتهدا فيه قول الخصاص وقد
وقد اشار محمد في السير الكبير الى اعتباره وصريح القدر الشهيد في
فتاواه بان المختلف بين السلف كالمتخلف بين الصحابة مستند على
ذلك ما نقله عن ما دون شيخ الاسلام نحو اهرزاده القاضي اذا قضى
في المأذون في النوع انه مأذون في نوع واحد عند شرائط القضاء في
متفقا عليه حتى لو رفع الى قاض اخر يري خلافا امضا ولا يبطل ذكر
محمد في المأذون الكبير وقد صرح المحقق ابن الرمام في شرح الهداية
بان القول بعدم اعتبار خلاف مالك والشافعي لا يقول عليه وانه
لا شك في اجتهادهم فيصير المحل باقتلافهم مجتهدا فيه واستند في

كذا بانه

ذلك

ذلك للمنقول حيث قال وقد تربي في اشكالهم جعل المسئلة
اجتهادية بخلاف بين المشايخ حتى ينفذ القضا باخذ القولين
فكيف لا يكون ذلك اذا لم يعرف الخلاف الا بين هؤلاء الامة توبين
ما في الذخيرة عن المحلواني ان الاب اذا خالف الصغير على صداقها
وسأه خيرا لها بان كانت لا تحسن العشرة مع زوجها فان قول
الامام مالك يصح ويؤكد الصداق عن ملكها ويبر الزوج عنه
فاذا قضى به قاض نفذ سنة **قوله** لا يكون اقرارا عليه غلظة في البرازة
بان المحفوظ عن اصحابنا انه لو قال كل ما اقر به فلان على فانما
مقر به لا يلزمه شيء اذا اقر به فلان يعني فهمنا اولى ان لا يكون
اقرارا وقد اسقط المص من عبارة البرازة هذا التعليل **قوله** فقال
المدعي عليه ما ذكرنا اي ما كان في خبره نك فعلى **قوله** كان تصديقا
مقتضى السياق ان يقول كان اقرارا **قوله** لان التصديق لا يلحق باليمين
تقدير لقوله كان تصديقا **قوله** ولذا قالوا المذنبون لا يضربون في
البرازة لا يضرب المذنبون ولا يقيد ولا يعقل ولا يواجر ولا يقيم
بين يدي صاحب الحق اهانة **قوله** الا في ثلاث استثناء من قوله من
عليه نحو الامن قوله المذنبون لا يضرب كما هو **قوله** الا اذا امتنع من
الاتفاق على قربه كما ذكره في التفقات ممن ذكره كذا العلامة المقدسي
في الترمذ شرح نظم الكثر نقل عن البدايع **قوله** لان التصديق لا يلحق
بالمجهول اي لا يكون متعلقا به وتحقيقه ان التصديق عبارة عن
نصوير الطرفين مع الحكم والحكم على الشيء فرع عن تصوره ونصوير
المجهول يتعدى فلا يتعلق به التصديق **قوله** وكذا نفقة القريب
تسقط بمضي الزمن **قوله** فيه ان هذا المجزؤه غير كاف فان
نفقة الزوجة تسقط ايضا بمضي الزمن وليس الحكم فيها كذلك
والمراد نفقة القريب ذي الرحم المجزؤه لا مطلق القريب ومنه القريب
الاولاد الصغار قال الاسترغشي في جامع احكام الصغار دخل له
اولاد ولا ملك للصغار ايضا هل يقرب نفقة على الاب ان كان
الاب قادرا على الكسب يفرض عليه النفقة في كسبه وينفق عليهم
لان نفقة الاولاد كالصغار لا تسقط بالعشرة فان الى ان يكسب
وينفق عليهم يجبر على ذلك ويجبر بخلاف سائر الذنبون فان الاصول

وان علوا لا يتبسسون بذنوب الاولاد والفرق في الذخيرة وتماثله في
الكتاب المزبور من النقضات **قوله** وحققنا في الجماع يفتوت بالتأخير
اقول قد صرحوا بان حقيقتها في الجماع يعني قضاها هو مرة واحدة
في العمر لا في كل زمان كما في الزيلعي ومنه يظهر ما في قول المص وحققنا
في الجماع يفتوت بالتأخير لا يخلف **قوله** لا يخلف على حق مجهول **قوله**
الصواب على دعوى مجهول كما هو **قوله** فلو ادعى على شريكه خيانة
فوقال بعض الفضلاء يخالف هذا ما في فتاوى قاري الهداية حيث
اجاب عما اذا ادعى الشريك على الآخر ورب المال على العامل
في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم بمسئله ما خاتمة في شيء
وانه اذا اده الامانة هل يلزم ام لا اجاب اذا ادعى عليه خيانة في قدر
معلوم وانكر خلفه عليه فان خلف بري وان نكل ثبت ما اذناه
وان لم يبين مقدارا فكذلك المحكم لكن اذا نكل عن الزم ان
يدين مقدارا ما كان فيه والقول في مقداره للمقرع تيمنه الا ان يقيم
ضممة يمينه على الاكثر انتم وانت خبير بان قاري الهداية لم يستند
فيما افتي به الى نقل موطا يعارض ما نقله المص عن الخاصة **قوله** كما
في دعوى الخيانة وعبارتها ولو ان رجلا ادعى على رجل انه استهلك
ماله وطلب التعليف من القاضي لا يخلفه وكذا لو قال كان هذا
شريكى وقد خان في الرج ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذا لو
قال بكتفى ان فلانا ابن فلان اوصى لي ولا ادري قدره واذا
ان يخلف القارب لا يمينه القاضي الى ذلك وكذلك المذنبون
اذا قال قضيت بقض ديني ولا ادري كم قضيت او قال ثبت
قدره واراد ان يخلف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الامة
المحلوا في الجمالة كما تمت قبول البينة تمتع الاستحلاف ايضا اذا
اتهم القاضي وصي اليمين او قيم الوقت ولا يدعى عليه شيئا معلوما
فانه يخلف نظر الوقت واليكلم **قوله** كما في القضية يعني في باب
الاستحلاف وعبارتها ادعى خيانة مطلقة على مودعه قبل الاستحلاف
حتى يقدر بشي فيستخلف عليه وقيل يستخلف بالله ما شاء فاما
ايمان فان خلف بري وان نكل يحزر على بيان قدر ما فعله ومنه
يعلم ما في كلام المص من المحلل **قوله** الرابعة الرهن المجهول اي لو ادعى

احد

الراهن رهنها مجهولا فانكر المرهن فانه يخلف قال في جامع الفضولين
من السادس لو ادعى انه رهن عنده ثوبا وهو يكره تسمع يعني واذا
سمعت يخلف **قوله** الخامسة في دعوى الغصب قال في الدرر
والغزر ولو قال غصب مني عين كذا ولا ادري انه هالك او قائم
ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في غامة الكتب انه تسمع الدعوى لان
الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرره
انتهى وفايد صحة الدعوى مع هذه الجمالة الفاحشة توجه اليه
على الخضم اذا انكر والمخير على البيان اذا اقر او نكل عن اليمين
فليتا مل فان كلام الكافي لا يكون كافيا الا بهذا **قوله** السادسة
في دعوى السرقة **اقول** فيه نظرا ذكره قاضي خان من انه يشترط
ذكر القيمة في الدعوى اذا كانت سرقة ليعلم انها نصاب او لا فاما
فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها انتهى وفي جامع الفضولين
ادعا اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل
جملة ولم يذكر قيمة كل على حدة اختلف فيه المشايخ قبلنا بذكر
التفصيل وقيل يكفي بالاجمال وهو الصحيح اذ المدعى لو ادعى غصب
هذه الاعيان لا يشترط لصحة دعواه بيان القيمة فلو ادعى ان
الاعيان قائمة في يده يوم راخصارها فتقبل البينة بحضرتها
ولو قال انها هالكة وبيان قيمة الكل تسمع دعواه وفيه لو ادعى
انه غصب منه ولم يذكر قيمتها تسمع دعواه ويومر برده الامة
ولو هالكة فالقول في قدر القيمة للغاصب فلما صغ دعوى
الغصب بلا بيان القيمة فلان يصح اذا بين قيمة الكل جملة او في
وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الدعوى سرقة ليعلم ان
السرقة كانت نصبا او في غير هذا لا يشترط **قوله** وهي الثلاث
التي تسمع فيها الدعوى المجهول فيه انها اربعة دعوى الوديعة
ودعوى الرهن ودعوى الغصب ودعوى السرقة **قوله** فصارت
ستة اي المسائل التي يخلف فيها على مجهول **قوله** فلا تسمع دعوى
احد فيذكر منها اربعة لتاويلها بالمعذور **قوله** والقضا ما لو
يقصر **اقول** لا محل لذكر هنا فان الكلام فيما بعد ولا يقتصر
على ان الصحيح ان القضا بالوقف قضا على الكافة كما في الفتاوى

قف

الراهن

البندرية وفي واحدة يتعدى في بيان ذلك ان القضا على ذي
البند قضا بعدم ملكه فينعدم ملكه بآية ضرورة ولا ينعدم
ملك غيره اذ ليس من ضرورة عدم ملك ذي البند عدم ملك غيره
اذ يجوز ان يكون الملك عدما في حق شخص دون شخص بخلاف الرق
اذا انعدم في حق شخص ينعدم في حق الكل اذ يستحيل ان يكون
الشخص رقيقا في حق زيد خيرا في حق عمرو ففي اربعة مواضع
يتعدى الى كافة الناس بآية عليها ما في معنى الحكم ولو
انقضرت رجلا وادعى عليه حقا لموكله واقام البينة عليه وكله في
استيفاء حقوقه والمضومة في ذلك قبلت ويقضي بالوكالة
ويكون القضا عليه قضا على كافة الناس لانه ادعى عليه حقا بسبب
الوكالة فكان اثبات السبب عليه اثبات على كافة حتى لو انقضرت
اخر وادعى عليه حقا لا يكلف إعادة البينة على الوكالة انتهى وفي
الذخيرة من الفصل السادس من كتاب الزكاة ان الرجوع في الصبة
فسخ من كل وجه في حق الناس كافة سواء كان بقضا او بغرفقا
عند ابي يوسف باتفاق الروايات عنه وعند محمد علي رواية الجوامع
وكتاب البينة برواية ابي حنيفة وهو الصحيح وكذا العتق
وفروعه قبل المراد القضا بالعتق بعد ثبوت ملك المعتق حتى
اذا ادعى ان هذا العبد ملكه بعد القضا المذكور لا تسمع دعواه
لان البينة الشاهدة بملك المعتق ترجحت بانقضاء الحكم بها على
بينة المدعى المعارضة لها والافا القضا بمجرد العتق لا يمنع من
دعوى اخرا وقد يعتق الشخص من لا يملك انتهى وهو فقه حسن
وانما كان الحكم بالحرية الاصلية وما في حكمها حكما على الكافة
لان الحرية ثبتت احكاما متعددة من اهلية الولايات وشهادات
وغيرها فالقضا بها قضائيا تلك الاحكام فيتعدى الى الكل وينتصب
البعض خصما عن البعض وحقيقة الفقه فيه ان القضا بالحرية
قضا بعدم الرق والرق اذا انعدم في حق شخص ينعدم في حق
الكل كما تقدم ولا بد من التوافق لفظا ومعنى يعني
بحيث تدل لفظهما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا القس
عند الامام رحمه الله تعالى اما عندنا فما العبرة لما اتفقا عليه وترد

الشهادة

الشهادة عند ابي حنيفة من اقدم ما في الفاء وماية والاخر في الفين
لان الدلالة على الاقل بالتضمن غير معتبرة عنده وتقبل عندنا
على الالف والمائة عند دعوى الاكثر لانها اتفقا على الاقل فترد
عند دعوى الاقل لان المدعى مكذب لشاهد الاكثر والصحيح
قولهما كما في المقدمات لانه اذا لم يثبت الالف لم يثبت ما في
الضمن من الالف وضعف صدر الشريعة قوله فاك العلامة
القهيستاني ودافعه سوادب كما لا يخفى الاولي في الوقف
قال في الاسعاف ولو شهد اقدم ما بالثلاث والاخر بالتصنيف
قضي بالثلاث المتفق وهكذا الحكم لو شهد اقدم ما بالكل والاخر
بالتصنيف فانه يقضي بالتصنيف المتفق عليه الثالثة
شهد اقدم ما بالربعة والاخر بالعطية يقبل انتهى وحينئذ
لا وجه للاستئنا لكن قال في البحر بعد ذلك وقد خرج
عن طاهر قول الامام مسایل وان امكن رجوعها اليه في
الحقيقة ورجع فالاستئنا مبني على طاهر قول الامام لا على
ما هو التحقيق في المقام الرابعة شهد اقدم ما بالثلاث
والاخر بالتزويج فيه ما تقدم في الذي قبله
واجمعوا انها لا تقبل في القذف يعني اذا شهد اقدم ما انه
قذفه بالعارسية والاخر بالعزبة وانما لم تقبل احتياالا
لدرء الحد وقد ذكرت ان المستثنى اثنان واربعون
قبل سبق انفا انه ذكر في الشرح ستة عشر وانها بالسبعة
المذكورة هنا ثلاثة وعشرون ولا تنافي فكانه ذكر الستة
عشر مفصلة ثم ذكر في موضع اخر منه ان مجموع المستثنى
اثنان واربعون وبينهما مفصلة ايضا وعلى كل حال فعليه
مواخذة لانه حيث انها في الشرح الى اثنان واربعون فلا
حاجة الى ذكر الستة عشر ولا شريان ان المجموع اثنان واربعون
يوم الموت لا يدخل تحت القضا ويوم القتل يدخل
الشرع ذلك ان القضا بالبينة عبارة عن رفع النزاع والموت
من حيث انه موت ليس محالا للنزاع ليرتفع بالبينة بخلاف
القتل فانه من حيث هو محال للنزاع كما لا يخفى كذا في الدرر

عليه

ج

والغدر وقيل انما يدخل يوم الموت تحت القضا ويوم
القتل يدخل ان الميراث ليس يباحق بالقتل بل بسب سابق
على الموت واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضا جعل وجود
ذلك التاريخ وقدمه بمنزلة واحدة بخلاف يوم القتل لانه
يتعلق بالقتل القضا والدية فاعتبر تاريخ القتل لا
يري ان امرأة لو قامت البيعة انه تزوجها يوم النكاح
فقطي يمينتها ثم قامت امرأة اخرى البيعة انه تزوجها
يوم النكاح جازان لا تقبل يمينها لان النكاح يدخل تحت
القضا فاعتبر ذلك التاريخ فان ادعت امرأة اخرى بعد
ذلك بتاريخ يخالفه لا يقبل وعليها فروغ انت
الضمير الرجوع الى قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضا
بتاويل القاعدة ومن فروغها ملك البرازية من كتاب ادب
القاضي لو برهن ان من شهد واعلى اقراره في وقت كذا كان
ميتا في ذلك الوقت لا يقبل ان زمان الموت لا يدخل تحت
القضا حتى اذا برهن ان فلانا مات يوم كذا وادعت امرأة
نكاحا بعد ذلك اليوم وبرهنت يقبل بخلاف زمان القتل
والنكاح حيث يدخل تحت القضا ومنها الوادعي ان
اباه مات يوم كذا وقضي ثم ادعت امرأة النكاح بعد يوم
يقبل وهذا الذي قبله مما فروغ على الاول ومما فروغ على
الثاني لو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا وبرهنت المرأة
ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا يقبل وعلى هذا
جميع العقود والمداينات وفي القنية
من باب الدفع في الدعوى الى اخره نص عبارتها ادعى عليه
شيئا انه اشتراه من ابنه منذ عشر سنين والاب
ميت الحال فاقام ذو اليد البيعة انه مات منذ
عشرين سنة تسع وقال عمر الخفاف لا تسمع قال
استادنا رضي الله تعالى عنه والصواب جواب
الحافظ فينبغي ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان
الموت لا يدخل تحت القضا على قول البعض انتهى

قال الفقهاء

قال بعض الفقهاء وقد طرقت مسئلة في البرازية فيها القول
بدخول يوم الموت تحت القضا ذكرها في كتاب الدعوى وهي لو
ادعى الميراث وكل منهما يقول هذا لي ورثة من اي ان يدخل
ولم يورثا تاريخا واحدا فان تصادقا ان احدهما سبق فهو
له عند الامامين ولا يخفى ان فيه القول بدخول يوم الموت تحت
القضالات النزاع وقع في تقديم المالك قصدا وفي جامع الفصولين
مسئلة فيها دخول يوم الموت تحت القضا قال الوكيل بعض المال
لو برهن على وكالة وحكم بها ثم المطلوب ادعى ان الطالب مات
قبل دعواه وليس له حق القبض يصح الدفع **قوله** شاهد الحسنة اذا
اخر شهادته هذا المعنى خمسة ايام او ستة اشهر في خلاف ذلك
في القنية ولم يذكره المص قال بعض الفقهاء الذي يظهر ان ذكر خمسة
ايام في كلام القنية ليس بقيد بل المذار على التمكن من الشهادة عند
القاضي ويدل عليه ما في الصغيرية شهد انهما كانا يعفشان
عشر الارواح وكان طلعا من ذلك لا يقبل قال لانها صاروا كالفقير
بتأخيرهما الشهادة اتم وهذا كالي يقيد ان التأخير بلا عذر انما
يضر في قبول الشهادة في حرمة الفروج خاصة وهل يصح مطالعته
لا قال في البرازية اذا طلب المدعي الشاهد لاد الشهادة فاخر من
غير عذر ظم ادعى لا يقبل اتم فاطلاقه يفيد عدم القبول مطلقا
وفي شرح الوهابية لابن السخنة وقد حكى شيخنا في الفتح عن شيخ
الاسلام في صورة ما اذا تأخر لغير عذر ثم شهد لا تقبل التهمة
وقد يكون لا بخلاف الاجرة ولا يخفى ان هذا القيد يفيد عدم القبول
بالفروج وتعبه شيخنا بان الوجه ان تقبل ويجعل على العذر الشر
وعندي ان الوجه لما قاله شيخ الاسلام سيما وقد فسد الزمان وعلم
من حال الشهود التوقف لقبض العقود وهذا مطلق عن مسائل
الفروج والظن ان هذا مقرر في كل حرمة لا تؤخر فيها تاويل الله
قوله لغير عذر وكذا الغير تاويل في القنية **قوله** لا في جدارين
قوله في استنسا ما ذكره نظر لانه لم يخبر فيما استثنى احد
الشريكين بل احد الوصيين ووجه الخبر لان الوصي يخبر على
اصلاح ملك من هو وصي عليه بخلاف احد الشريكين فانه لا يخبر على

في

اصلاح ملكه ورجل لصحة الاستئذان المذكور كما هو طغاة الظهور
وقد ظهرت بسبيلتين يجب استئذانهما مما ذكر احدا مما لو كان
بينهما ربح ذهب بعض نياتهما بخير الشريك على ان يعمر مع الآخر
ولو مفسرا قيل لشريكه انفق انت لو شئت فتكون نصفه دين على
شريكك الثانية لو كان بينهما حتام وتلف شيء منه بخير الا على
عمارة اما لو صار كل منهما صاحبا لم يجز الا على العمارة ويقسمان
الارض كذا في السادس والثلاثين من جامع الفضولين وفي
الذخيرة نقلا عن اجازة فتاوى الفضلي عن محمد في طاعة بين
شريكين انفق احدهما في مرقمة ما بغير اذن شريكه لا يكون متطوعا
لانه لا يتوصل الى الاستفاد بنصيب نفسه الا بذلك وينبغي ان يكون
الوقف كذلك اي بخير الا على من الناظرين في جدار مشترك بين
وقفين **قوله** الا اذا لم يعزوا قد رما من عليه من الدين قبل عليه
افاد انهم اذا اعلوا قد الدين قبلت الشهادة بالزمن المجهول ولا
تظهر مدخلية العلم بقدر الدين في صحة الشهادة مع الجهالة انه
قوله للقاضي ان يباين عن سبب الدين انه فيه انه ذكر في الفتاوى
الظهيرية ان في دعوى الدين لا بد من بيان السبب فليراجع **قوله**
ومحل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف المراء بالسلف القضا
من تقدمه كما في جامع الفضولين من الفضل الثاني فلا يعبر بخلاف
الشافعي كما في البحر وهو مردود كما قد مرناه عن شيخ الاسلام المحقق
ابن الهمام **قوله** الا في مسائل عشرة كذا في المسح بتأنيث عشرة والعصر
الذكر كما في قوله عز وجل ولما عشرين وقد ظهرت بمسائل اخرى زياد
عليها ما في الملحق من كتاب التعزير والمردود اذا استهلك السارق
الشرقة قبل القطع او بعد لا يقسم ولو اختلفوا في الاستهلاك
فالقول قول السارق بلا يمين انه ويزاد عليها ما في البرازية من
الفضل الخامس من كتاب البيوع اشترى جارية على انها بكر فاذا هم
زائلة العذرة وقال ان ابغ رأت بالوطي والمشتري بالوثبة قبل
وعليه الاكثر لا يرد وقيل القول للمشتري وبعد الخلاف له الرد بلا
خلاف انه ويزاد عليها ما في مختصر الجامع للصدور سليمان من باب
الرجل يقضي برق بعضه من كتاب الدعوى ادعى انه عبدة وانكره القول

قوله

قوله ولا يستخلفه انه ويزاد ما في المجمع اذا قال ادبت الزكاة الى غايته
اخر وكان في تلك السنة عاشر اخر فان القول قوله بلا يمين عند
ابي يوسف انه ويزاد ايضا ما في الجوهرية اذا قال الزوج بلفظك
المخير فقبلت فقالت ردوت فالقول قولها ولا يمين عليها عند
الاشام ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه ويزاد عليها ما في رمز المقدسي
لومات دفتي فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقالت ورثة فقيلة
حدقوا بلا يمين عليهم الا اذا ادعت عليهم بكفرها بعد موتها فيجوز
على نفى العلم ويزاد ايضا ما في المحيط وكيل الشر بشرط الخيار لموكله
بامره او بغير امره اذا ادعى البائع رضي الامر وانكر الوكيل فالقول
للكيل بلا يمين لان البائع يدعي سقوط خياره وجوب الثمن
وهو ينكر ولا يمين عليه لانه دعوى على الامر دون العاقد والامر
لو انكر لا يستخلف وكيله لانه نائب عن الامر في الحقوق وليس
باصيل ويزاد ايضا امين القاضي لوقاك بعثت وقبضت الثمن
وقبضت الغريم صدق بلا يمين وعنده المخالف للقاضي كما في
شرح التلخيص للفارسي **قوله** الوصي في دعوى الانفاق على اليتيم
او رقيقه بان قال الوصي لليتيم اتفقت عليك كذا من مالك
وذلك نفقة مثله او قال ترك ابوك رقيقا فانفقت عليه من
مالك كذا من ماله او ابق وقال الصغير ما ترك ابي رقيقا او قال
الوصي اشتريت لك رقيقا وادبت الثمن من مالك وانفقت عليه
كذا فهو صدق في ذلك كله مع اليمين قال برهان الدين صاحب
المحيط الا ان مشايخنا كانوا يقولون لا يستحسن ان يخلف الوصي
اذا لم يظهر منه خيانة **قوله** وفي بيع القاضي مال اليتيم وادعى اشترا
البراة من كل عيب يعني حرة المشتري عليه بعيب فقال القاضي امراني
منه فالقول قوله بلا يمين **قوله** واذا ادعى على القاضي اجارة مال
الوقف او اليتيم عبارة الفتية لو ادعى رجل قبلة اجارة ارض لليتيم
واراد تخليفة له لم يخلف لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعي
عليه انه ومنه يعلم ما في عبارة المص فان صاحب الفتية لم يصرح
بالوقف فكان المص قاسمه على ارض اليتيم ولم يعبر صاحب الفتية
بالمال وانما اعتبر بالارض والمال اعظم منها **قوله** وفيما اذا ادعى

ن

ط

الموهوب له هلاك العين يعني إرادة الواهب الرجوع **قوله** أو
 اختلعا في اشتراط العوض أي اختلف الواهب والموهوب لـ
 والواهب وإن لم يتقدم له ذكر فهو مفهوم من الموهوب له إذا لم يكن
 موهوب له إلا وهناك وأهت فإذا اختلفا بان قال الواهب شرط
 لي عوضا وقال الموهوب له لم اشترط فالقول له يدون الثمن
قوله وفي قول القيد البائع إذا ما دون يعني إذا اشترى القيد
 شيئا فقال البائع أنت محجور وقال القيد أنا ما دون فالقول
 له يدون الثمن وذكر في القصة من المسائل المشروعة إذا اشترى عبد
 من عبد شيئا فقال أحدهما أنا محجور وقال الآخر أنا وأنت ما دون
 لنا فالقول له يدون الثمن أنه وقد أدخل المم بعدم نقل هذه
 المسئلة كالأب في مقدار الثمن أي يعني إذا اشترى لابنه الصغير
 ما أراد ثم اختلف مع الشقيق في الثمن فالقول للأب يدون الثمن
قوله وفيما إذا أنكر الأب أي يعني إذا اشترى دارا فحيا الشقيق
 وأنكر المشتري الشرا وقال أنها لأبني الصغير ولا بيعة للشقيق
 لا يخلف المشتري **قوله** وفيما يدعيه المتولي من الصنف أي وكذا الوصي
 ومالك الصبي والوقف في يده ويخوذ ذلك من الأمنا إذا ادعى مثل
 ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا ثمن إذا كان ثقة لأن في الثمن
 تنفير الناس عن الوصاية فإن اتهم قيل يستخلف بالله ما كنت خفت
 في شيء مما أخذت به وقيل ينبغي للقاضي أن يقدر شيئا فيستخلف
 عليه هذا نص عبارة القصة قبل عليه هذا مخالف لما في الاستغاف
 فإنه جعل اليمين عليه كإدراكه في باب التجارة الوقف وعبارته ولو
 قال قبضت الأجرة ودفعتها إلى هؤلاء الموقوف عليهم وأنكر وأدرك
 كان القول قوله مع يمينه ولا شيء عليه كالمودع إذا ادعى رد المودعة
 وأنكر المودع لكونه منكرا معني وأن كان قد عتصم صورة والعبرة
 للمعنى وبر المستاجر من الأجر ولذلك لو قال قبضت الأجرة وصفت
 معي أو شرفت كان القول قوله مع يمينه لكونه أمينا وأنه صاحب
 القصة ذكر هذه المسئلة في باب الاستخلاف من كتاب أدب القاضي
 ولا بد لمن أراد الوقوف على مراده في هذه المسائل من النظر فيه فإن
 المم أو جزأ يجاز أو الظن كلامه أن عدم التخليف إنما هو في غير

قوله

الفاضل
 شيخ الاسلام
 جرحه زاده

ما إذا التمس القاضي ولا يدعي عليه شيء معين وفيما ليس هناك
 منك معين والمفهوم من كلام المم عدم تخلفه مطلقا فيما يدعيه
 من الصنف وهو خلاف المنقول أنه **قوله** ما ذكره المم هنا
 يخالف أيضا لما ذكره في البحر حيث قال وفي أوقاف الناصحين
 إذا جاز الواقف وقيمته أو وصى الواقف وأمينه ثم قال قبضت
 الغلة فصاعت أو فرقته على الموقوف عليهم فانكر أو قال القول له
 مع يمينه **قوله** المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يمينه
 أي لا تقبل فالسمع يستعمل للقول مجازا أصولا من ذكره
 الشب وإرادة المشتب وكناية على طريق البيان كذا في خواشي
 السراجي على شرح المجمع الملكي وأعلم أن المراد بالقضاء هنا قضاء
 الأثر أم لا قضاء الترك فإن المقضي عليه قضاتك تسمع دعواه
 ويمينه ويصير مقتضيا له بعد ذلك في تلك الحادثة بيان
 ذلك أن من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند الإمام أبي
 حنيفة رضي الله تعالى عنه إلا أن يقيم بيعة على ذلك وقال له
 مسئلة النهر يمشي عليها ويلقي طينة وأصل هذه المسئلة أن
 حفر نهر في أرض موات بأذن الإمام في موضع لا حق لأحد فيه
 لا يستحق له حريما عند وعندهما يستحق له حريما من الجانبين وإذا
 ثبت من أصلها أن صاحب النهر يستحق الحريم فعند المنازعة الطا
 شاهد له وعند لم لا يستحق للنهر حريما فالله شاهد لصاحب
 الأرض والقضاء في موضع النزاع يعني في هذه المسئلة قضاتك
 بمعنى أنه إذا قضى لا يجلو أم لا يقرضي بتركه في يد صاحب الأرض
 كما هو مذهب الإمام أبو بكر في نكاح صاحب الأرض كما هو مذهبها
 لا قضاء الزام إذا الفرق بين قضاء الترك وبين قضاء الزام أن في
 قضاء الزام من صار مقتضيا عليه في حادثة لا يصير مقتضيا له
 بعد ذلك في تلك الحادثة أبدا وفي قضاء الترك يجوز ولابد الواقف
 صاحب النهر يمينه بعد هذا على أن المسئلة ملكة تقبل يمينه
 ولو كان قضاء ملك أي الزام لما قبلت يمينه ولأن في قضاء الزام
 لو ادعى ثالث لا تقبل يمينه إلا بالتلقي من جهة صاحب اليد وفي
 قضاء الترك فقبل كذلك في المنع شرع المجمع **قوله** أو النجاء عطف

هر

على تلقي الملك والتشاج ولادة الحيوان ووضع عند من تحت
 بالنسبة للمفهوم ولدت ووضع تحت كما في المغرب والمزاد ولادة
 في ملكه او في ملك يايه او مورثه ولا يتزحج نتاج في ملكه على نتاج
 في ملك يايه كما هو الظاهر من كلامهم ولا يشترط ان يشهدوا ان
 امه في ملكه لكن لو شهدت بيينة بذلك دون اخرى قدمت عليها
 كذا في **التحذير قوله** او برهن على بطلان القضا بان اقام بيينة على
 اقرار المقضي له ان ما قضى له حرام وامر بخلافه ان يشهد له ذلك
 الشيء من المقضي عليه فانه يبطل حكم القاضي كما في الخلاصة من
 الفصل الرابع من كتاب القضاء **قوله** وكما يسمع الدفع قبله يسمع
 بقده **اقول** سياتي بعد ورقتين جواز الدفع بعد الحكم الا في
 المسئلة الخمسة **قوله** لكن هذه الثلاث **اقول** التقيد بالثلاث
 ليس في كلامهم ما يفيد عدم الصحة التقيد بها قال في القضية كل
 دفع يسمع قبل القضاء يسمع بقده انه وفي البرازية في الفصل الثاني
 عشر من كتاب الدعوى وكما يصح الدفع بعد البرهان يصح قبل
 اقامته وكذلك يصح قبل الحكم كما يصح بعده فقد اطلق ولم يقيد
 بالثلاث التي ذكرها **قوله** وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول في الخامسة
 في باب ما يبطل دعوى المدعي ما يخالف ما ذكره المصنف وعبارته ادعى
 عندا في ندر محل انه لا يجوز المدعي عليه فاستعمله فتخل وقضى عليه
 بالنكول ثم ان المقضي عليه اقام البيينة انه كان اشترى هذا العبد
 المدعي قبل دعواه لا تقبل هذه البيينة الا ان يشهد انه كان اشترى منه
 بعد القضاء وذكر في موضع اخر ان المدعي عليه لو قال كنت اشترىته منه
 قبل الخصومة واقام البيينة قبلت بيئته ويقضى له **قوله** التناقض
 غير مقبول الا فيما كان محل الخصومة في الفواكه الدورية للعلاقة بذكر
 الدين محمد الشهير بآمن العرس ما نصه قد اعتقروا التناقض في كثير
 من المسائل التي تظهر فيها عذر المدعي ولا بأس بذكر ما تضمنه من ذلك
 فمنها مسئلة الاقرار بالرضاع فلو قال هذه رضيعتي ثم اعترف
 بالمخطأ تصدق في دعواه الخطا وله ان يترجها بقده ذلك وهذا
 مشروط بما اذا لم يثبت على اقراره بان قال هو حق او صدق او كما
 قلت او اشهد عليه بذلك ثم هو او ما في معنى ذلك من الشبكات للقطر

الذي انزل

الذي انزل على الشبكات النفسية والتفتت في ذلك مباحث طويلة الذبول
 لا تحتل هذه الاوراق ايرادها والعذر للمقرر في رجوعه عن ذلك
 انه مما يحج عليه فقد يظهر بعد اقراره على خطأ الناقل ومنها تصدق
 الورثة الزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع
 الميراث بحكم الطلاق المانع منه حيث تسمع دعواهم لقيام العذر
 في ذلك لهم حيث استصحبوا المحاك في الزوجية وكفيت عليهم
 البيئونة ومنها ما اذا ادعى المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل
 الكتابة لانه يحق عليه العتق كذلك ومنها ما اذا استاجر دارا ثم
 ادعى ملكها على المورث وانها صارته الى المستاجر ميراثا من امه
 او هو مما يحج ومنها ما اذا استاجر ثوبا مطويا في حراب او منديل او
 غيره ذلك فلما نشره قال هذا متاعى سمعت دعواه وقبلت بيئته
 فالدعوى مسموعة مع التناقض في جميع هذه الصور مطلقا لموضع
 العذر على الراجح المعنى به ومن المشايخ من اعتبر التناقض في جميع
 هذه الصور ومنع سماع الدعوى اذا تقدم ما ينافيها الا في مسئلة
 ومسئلة اكتاب القاضي المدعي في التناقض السابق وهي ما اذا اقر
 انسانا بقضاء دينه فزعم المأمور انه قضاءه عن امر وصدق الامر
 وكان الاذن بالقضاء مشروطا بالرجوع فزعم المأمور على الامر
 بالمالك الذي صدقه على اذنيه للدين تجارب الدين بقدر ذلك
 وادعى على الامر المديون بدنية وان المأمور لم يقضه شيئا وحلف
 على ذلك فقضى له القاضي على الامر بقضاء الدين فاذا ادعى الامر
 على المأمور ما كان رجع به عليه بحكم تصديقه قبل الدعوى مسموعة
 مع التناقض لان القاضي الذي للمدعي الذي هو الامر فيما سبق منه
 من تصديق المأمور حيث قضى عليه بدفع الدين الى الدين والحال
 ما ذكره من الرجوع عليه بالمثال ثم قال وهذا يشترط في صحة
 سماع الدعوى ابد المدعي عذره عند القاضي والتوفيق بين الدعوى
 وبين ما سبق او لا يشترط ذلك ويكتفى القاضي بما كان العذر والتوفيق
 موضع نظر وخلاف والذي ينبغي اشتراط ذلك حتى يتفق ظاهر
 التناقض وسلم الدعوى عن المعارض **قوله** الشهادة اذا بطلت في
 البعض بطلت في الكل كما لو شهد انه قد فاهما وقلنا لا تقبل

في

شهادتهما وفي القضية اخ واقت ادعيا ارضا وشهد زوجها ورخل
اخترت شهادتهما في حق الاخ والاخت فان الشهادة متى رد بعضها
ترد كلها وفي روضة القضاء اذا شهد من لا يجوز له الشهادة ولغيره
لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق واختلف في حق الاخران في فعله
القولين يستثنى ايضا من هذه القابضة **قوله** الا اذا كان عبيدين
مسلم وتصري في **القول** الاستثنا المذكور انما يصح على قول محمد
لان عنده اذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل اما عند ابي
يوسف فلا لان عنده يجوز ان يتطّل الشهادة في البعض ويبقى في
البعض كما في الفتاوى الظهيرية **قوله** شهادة النفي غير مقبولة تعني
لان وضع الشهادة لاثبات خلاف الظاهر ولهذا تقدم احدى التبيين
على الاخرى اذا كانت الاثباتا ومن الشهادة على النفي ما لو شهد
انه استقر من فلان في يوم كذا في بلد كذا كذا فبرهن على انه لم يكن
في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان اخر لا يقبل لان قوله
لم يكن فيه نفي صورة ومعنى وقوله بل كان في كذا نفي معنى واضله
ما ذكر في التواور عن الثاني شهدا عليه بقول او قتل بالزمر عليه
بذلك اجارة او كتابة او طلاق او عتاق او قتل او قصاص في مكان
وزمان وصفاه فبرهن المشهود عليه انه لم يكن ثمة يومئذ لا يقبل
لكنه قال في المحيطان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك
المكان والزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضي بفراغ دمه لانه
يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورة ريات مما لا يدخلها شك
عذنا الى كلام الثاني وكذا كل بيعة قامت على ان فلانا لم يقبل ولم
يفعل ولم يقر كذا في البرازية **قوله** الا في عشر **القول** يراى عليها
البيعة على الافلاس بعد جنسه فانها تقبل على سبيل الاحتياط وان
كانت على النفي لتأيد بموتد وهو الخمس كما في الدرر والفر من
كتاب القضاة لكن في اطلاق البيعة على الاخبار تسامح لما في الصغر
بحر الواحد العدل الثقة يكفي في الافلاس والاشان احوط انه **قوله**
فيما اذا علق طلاقها على عدم ثبتي **القول** هذه المسئلة فرد من
افراد قاعدة كلية وهي ان الشرط يجوز اثباته ببيعة ولو نفيا
ومن افرادها لو قال ان لم ادخل الدار اليوم فانت حرة فبرهن انك

انه لم يدخل

انه لم يدخل يعنى قيل فعلى هذا لو جعل امرها يدها ان ضررها
بغير جنسية وبرهنت انه ضمنها بغير جنسية ينبغي ان يقبل بينتها
وان قامت على النفي لقيامها على الشرط **قوله** وفيما اذا شهد انه
اسلم انما قبلت بيعة الاسلام وان كان فيها نفي لان عرضها اثبات
لامه كما في معنى المحكام **قوله** وفيما اذا شهد انه قال المسيح
او يعني اذا ادعت انه قال المسيح بن الله وكفر وحرمت
ببول النصاري وقال قلت قولهم فشهد انه لم يقبل
قول النصاري يقبل ويقضي بالفرقة كذا في البرازية وقوله
وقال قلت قولهم يعني موصولا بقوله المسيح بن الله قال في
جامع الفضولين ولو قال اسمعناه يقول المسيح بن الله ولم نسمع
عنه غيره رد الشهادة قال بعض الفضلاء والفرق بينهما هو ترتيب
الحكم على الاول من يمينونة امراته دون الثاني لجواز ان قال قول
النصاري ولم يسمعوا والنكاح ثابت بيقين فلا يزول الله قال
المع في البحر في توجيه قبول الشهادة على النفي في هذه الصورة
انها في المعنى شهادة على امر ويؤدي وهو السكوت لانه انضمام
الشفقين **قوله** ولم يترك على ملكه لا يقال هذه شهادة على اثبات
لان نفي اثبات لان الاثبات لازم عن نفي النفي والافضل
المطابق للنفي ويصدق انها شهادة بالنفي وقولهم نفي القوايات
لا يخلو عن تسامح وفي معنى المحكام لعلا لادن الاسود الشهادة
لو قامت على الاثبات وفيها نفي بان يقول هذا اعلامه بجمعه
وهذه دابته بجمعت عنده ولم يزل ما كاله ولها اختلاف المشايخ
فيه والاصح قبولها **قوله** وفيما اذا شهدا بخلع او طلاق ولم
يشتم لانه في المعنى شهادة على امر ويؤدي لان عدم الاستثنا
امر ويؤدي لانه عبارة عن ضم الشفقين عقب التكلم بالموجب
قوله وفيما اذا امن الامام الى الولي الحجة قبول الشهادة في هذه
المسئلة بانها يهدد الشهادة قررا حكم الاصل فهم للامام وهو
المختار انه وقيدة في البرازية بما اذا كان الشاهدان من غيرهم
ومثله في الواقعات **قوله** وفيما اذا شهدا ان الظير ارضيت النفي
ان ولو اكتفيا بقولهما ما ارضيته بل من نفسها لا تقبل شهادتهما

ت

لقيامها على النفي مقصود بخلاف الاول لان النفي دخل في ضمن
 الاشياء ولو تركها فبينة الظاهر اولى كما في جافع الفصول **قوله**
 وتقبل البينة على النفي المتواتر كما في الظهيرة اي في كتاب الوقف
 اظن البزازي فيه في نوع في الشهادة على النفي **قوله** وفي ايمان الهداية
 لا فرق بين ان يحيط علم الشاهد به او لا **اقول** لا محل لذكره هنا
 وانما محله فيما تقدم من شهادة النفي غير مقبولة كما هو **قوله** القضا
 محمول على الصحة ولا ينقص بالشك يعني لان القضا حق الشرع يجب
 صيانته ومن صيانته ان يلزم ولا يعترض عليه كذا في الدرر والغرر
 من كتاب القضا **قوله** كذا في شهادات الظهيرة **اقول** لعل المراد
 الفوائد الظهيرة حاشية الهداية واما الفتاوى الظهيرة فليس
 فيها ما ذكره والذي فيها في فضل المقطعات البينات من حجج الشرع
 فيجب اعمالها بقدر الامكان ولا يجوز اهلها مع امكان العمل
 بها **قوله** الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضا يعني لانه
 متصل له زيادة علم التجربة قال محمد الائمة الترمذاني والذي توبه
 ما في الفتاوى ان ابا حنيفة كان يقول الصدقة افضل من حج
 التطوع فلما حج وعرف مشاقه رجع وقال الحج افضل **قوله** لا يجوز
 الاحتجاج بالمظهور في كلام الناس **قوله** كسبتي من ذلك عبارة
 الواقفين فانه يجب بمفهومها **قوله** كالدلالة **اقول** نظير ذلك
 بتصديق الشيء بالذكر لا يدرك على بقي الحكم عما عداه في خطاب
 الشرع واما في الروايات فيذكر ذكر ابن الكمال في فضل الجايات
 على القصد في شرح الهداية من كتاب الحج **قوله** واما مفهوم الرواية
 فحجة **اقول** وكذلك مفهوم الضيف حجة ذكره في النفع الواسل
 هذا ولا يقال في مفهوم الرواية ينبغي بل هو مفهوم عبارة الاصحاب
 ذكره المصنف في الشرح في كتاب الوقف واما كان المفهوم حجة عندنا
 في الرواية دون النصوص لان المفهوم فيها ليس بمقصود بخلاف
 كلام الاصحاب فانه فيه مقصود فيكون حجة فيه وهذا هو الفرق
 بينهما وانه قد خفي على كثير من حافظه واحتفظ به كذا في الزهر
 السادي على فصول الفوائد معزيا الى مولا ناعدا الذين النجدة
 وظن قول المصنف مفهوم الرواية حجة انه حجة ولو كان مفهوم مخالفا

ذكره
 ينبغي ان

قال العلامة

قال العلامة القنصاني في شرح النقاية في كتاب الطهارة ان مفهوم
 المخالفة في الرواية كمفهوم الموافقة معنيين بلا خلاف كما ذكره المصنف
 يعني مذهب الشريعة في كتاب النكاح ثم قال لكن في اجارة الزاهدة
 انه غير مقبولة لانه الكثر لا كالي كما في حدود النهاية **قوله** الحق
 لا يسقط بتقادم الزمان قال المصنف في كتاب الدعوى اقر باب المخالف
 قال ابن القيس ما نفعه في المنسوخ ربحل ترك الدعوى ثلاثا
 وثلاثين سنة بلا مانع لا تتمع ثم قال وقد اقيمت بعد سماع
 الدعوى بعد خمس عشرة سنة للمي السلطان انه قبل وقد يلحق حكم
 المي بعد موته او قلعه ثم قال لكن قد علم ان من عاداتهم اذا تولى
 سلطان عرض عليه قانون من قبله واخذ امره باتباعه **قوله**
 انظر في استاذي شيخ الاسلام يحيى اقدي الشهير بالمقاري ان السلا
 لان يامرون وقضاة في جميع ولاياتهم ان لا يسموا دعوى بعد مضي
 خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث **قوله** قد فاوقضاة او حقا
 للعند فيه ان القضا صحت للعند فعطفة عليه من عطف العام على
 الخاص وهو محتمل بالواد **قوله** المفتي اما يعني ما يقع عنده من
 المصلحة لعل المراد بالمفتي هنا المجتهد اما المقلد فلا يعني لانه
 بالتحجج سواء كان فيه مصلحة للمستفتي او لا ويجوز ان يراد به
 المقلد اذا كان في المسئلة قولان مصححان فانه مخير في الفتوى
 بكل واحد منهما فاختار ما فيه المصلحة منها هكذا ظهر لي بشر
 راجعت عبارة الترازية فوجدته ذكر في النوع الخامس من المهر
 ما نفعه وبعد ايضا المعجل المهر اذا اراد ان يخرجها الى بلد الغربة
 مدة السفر بلا اذنها ممنع من ذلك لان الغريب يؤدي ويتضرر
 لفساد الزمان ما اردل الغريب ما اشقاء كل يوم يمينه من يراه
 كذا اختار الفقيه وبه يعني وقول القاضي قول الله استكنوهن
 من حيث سكنتم من وجدكم اولى من قول الفقيه قبل قوله تعالى ولا
 تضاروهن في اخره ذلك قول الفقيه لا تاقر علنا من عادة زماننا
 مضارة قطعية في الاعتراض بها واختار في الفصولين قوله مفتي
 ما يقع عنده من المضارة وعدمها لان المفتي اما يعني ما يقع
 عندك من المصلحة **قوله** يقبل قول الواحد العذل في احد عشر موضع

طين

كحاي منظومة ابن وهبان حيث قال و يقبل عدل واحد في تقوم
قوله في جودة المسلم فيه أي يعني إذا ادعى جودة المسلم فيه وأنكر المسلم
 إليه أو عكسه يكتفي فيه بقول الواحد العدل **قوله** وفي الأخبار بالقلس
 بعد مضي المدة يعني إذا انقضى القاضى بأفلاس المحسوس بعد مضي مدة
 الخمس **قوله** إذا سئل المفتي عن شيء في البرازية في أو آخر
 السادس من كتاب القلم ما صورته وفي الخزانة أن الخارج باطل إذا
 كان في التركة دين ولو لم يذكر في صدك الخارج أن في التركة ديناً
 أو لا فالصدق صحيح وكذا لو لم يذكر في القوي ولكن سأل عن صحة
 الخارج يعني بالصحة ويجعل على وجود شرائطها كما لو ذكر في القوي
 رجل باع ماله يعني بالصحة وإن احتمل أنه غير عاقل والأصل فيه
 ما ذكره الأستاذ أن المطلق محمول على الحال الخالي عن العوارض
 المانعة من الجواز والصحة بالخروج من الأصل فلا يثبت بلا
 تعرض على وجود العارض **قوله** في تقوم المتلف يعني لو تلف شخص شخص
 شيئاً وادعى أن قصته كذا وأنكر المدعى عليه أن يكون ذلك القدر فثبت
 يقبل قول الواحد العدل في قصته وتقدر المدة في الخبر من باب خيار
 العيب عن البرازية أنه يحتاج إلى تقويم عدلين لمعرفة النقصا فيحتاج
 إلى الفرق ثم استثنى من التقويم تقويم نصاب السرقة فلا بد من
 اثنين **قوله** والمترجم معطوف على يقوم وهو فاسد من حيث المعنى
 إذ يصير القدر يقبل قول الواحد في المترجم والصواب أن يقال
 في الترجمة أي يقبل قول الواحد العدل في الترجمة عن لا يعرف القاضى
 لغة من الاختصاص وقال محمد لا يكتفى بالواحد ويجوز أن يقرأ بصيغة
 اسم المفعول أي الكلام المترجم عليه فلا إشكال **قوله** بعد مضي المدة
 أي مدة الخمس **قوله** وفي رسول القاضى فيه ما تقدم في قوله وللمترجم
 إلا أن يجعل رسولاً ومضراً بمعنى الرسالة كما قاله الزمخشري
والشاهد لقد كذبوا شون ما فهمت عندهم **قوله** أو في اثبات العيب يعني
 ومنه عنده أن رسولاً رب العالمين **قوله** وفي اثبات العيب يعني
 يقبل قول الواحد في اثبات العيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري
قوله وبرؤية رمضان أي وفي أخباره برؤية رمضان إذا كان بالسماء
 عالة وهذا المذهب وعند المحسرين يقبل بلا علة **قوله** وفي أخبار

علا

الشاهد

الشاهد بالموت هو المختار كما في الفتح وفي الخلاصة أن في النكاح
 والنسب لا بد أن يجزى عدلان بخلاف الموت وطه كلام الزيلعي أنه
 لا بد من خبر عدلين في الكل إلا في الموت وصح في الظهيرة أن الموت
 كغيره ووقع في بعض النسخ وفي أخبار الشاهد بالوقف قال
 بعض الفضلاء الظان مغناه في أخبار الشاهد بأن مكان كذا وقف
 فإنه يجوز للشاهد أن يشهد بالوقف وعلى هذا فيكون المصدر
 مضافاً لمفعوله والفاعل محذوف وقد فهم بعضهم أن مغناه أن
 الشاهد الواحد إذا شهد بالوقف كفى وليس كذلك بل لا بد لشئ
 الوقف من شاهدين ذكرين أو ذكر واحد وثنتين كما عرفت في مباحث
 الشهادة **قوله** الناس أحرار بلائياً إلا في الشهادة يعني فلا يكتفى
 بظاهر الحرية فيها بل يسأل وهذا إذا طعن الخصم بالرق أما إذا
 لم يطعن فلا يسأل كما في التبيين وتفسيره في الشهادة إذا شهد
 شاهدان لرجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عندان وفي
 لا قبل شهادةهما حتى أعلم أنهما أحرار وتفسيره في الحد إذا قذف
 إنساناً ثم زعم القاذف أن المقدوف عند فأنه لا يحذر القاذف حتى
 يثبت المقدوف حرية بالحجة وفي القصاص إذا قطع يد إنسان
 وزعم القاطع أن المقطوع يده عند فأنه لا يقضى بالقتصاص حتى
 يثبت حرية وفي الدية إذا قتل إنساناً خطأ وزعمت العاقلة أنه
 عند فأنه لا يقضى عليهم بالدية حتى تقوم البينة على حرية وهذا
 لأن ثبوت الحرية لكل أحد باعتبار الظاهر أمالات الدار والحرية
 أو لأن الأصل في الناس الحرية لأنهم أولاد آدم وحوي عليهما السلام
 وقد كانا حريين إلا أن الظاهر قد فسد بالاستحقاق ولكن لا يثبت له الحقا
 لأن الاستحقاق لا يثبت إلا بدليل موجب له إذا عرفت هذا فنقول في
 الشهادة اثبات الاستحقاق على المشهود عليه بقول الشاهد
 الظاهر الحرية لا يمكن لذلك وكذلك في القذف الزام الحد على القاذف
 وفي القصاص إيجاب العقوبة على القاطع وفي الدية إيجاب الدية
 على العاقلة وذلك لا يكون إلا باعتبار الحرية فالتمسث الحرية
 بالحجة لا يجوز القضاة شيء من ذلك فإن قال المشهود بخبر إقرار
 لم يملك وطه لم يقبل قوله ما حتى يأتي بالبينة على ذلك وإنما أراد

٢

واحد

ق

به انه لا تقبل شهادتهما فاما في قولهما اننا احرار لم نملك بعدد كان
في قولهما بطريق الظاهر ولكن لا يقضي شهادتهما حتى يقيم البينة
على خبرتهما وان سأل القاضي عنهما فاجابهما خزان فقبل ذلك
واجاز شهادتهما كان حسنا لان خبرتهما من الاستسباب التي لا يعمل
شهادتهما الا بها بمقتضى العدالة وكما ان العدالة تصير مقبولة عند
عند القاضي بهذا الطريق فكذلك الحرية كذا في شرح اذبح القاضي
للشخصي وقد قيل شيخ مشايخنا الشيخ عبد الغني العبادي هل
الاصل في الناس الرشد والشفاء وهل الاصل في الناس الفقر والغنا
وهل الاصل في الناس الامانة او الخيانة وهل الاصل في الناس الجور
او التعديل فاجاب الاصل الرشد والفقر والامانة والعدالة وانما
على القاضي ان يثبت عن اليهود سراً وعلى الاصل القضاء مني على الحق
وهو شهادة العدو في حقه عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطالة
وانه تعالى اعلم انه وفي قوله فيه صون قضائه عن البطالة نظر قد
قوله وان تعذر كان عليه لو فيه ان الخطأ لا تعذر فيه والذي في الخيانة
وان تعذر الجور **قوله** وتامة في قضا الخيانة اي في الفصل الرابع وعبارتها
القاضي اذا بدله ان يرجع عن القضاء ان كان الذي قضاه خطأ خلاف
فيه انه يردده وان كان مختلفاً فيه امضاه وفي المستقبل يقضي بالذي
يرى انه افضل فان ظهر له نص بخلاف قضائه بعد ذلك ان كان في حقوق
العباد كالنكاح والطلاق والنكاح ان ظهرت الشهود عندنا او
محدودين في قدر ان قال القاضي تعذر يضمن في ماله ويعزر
للمخانة وان كان خطأ اي هذا لا يضمن المقتضى للدية وفي الطلاق
ترد المرأة الى زوجها وفي العتق برء العتد الى مولاه وفي حقوق العتق
كحد الزنا والشرب والسرقة اذا ظهرت الشهود عندنا وقال تعذر
فهو ضمان للدية وان كان خطأ فضمنه في بيت المال وهذا اذا
ظهر الخطأ بالبينة او باقرار القاضي له اما اذا اقر القاضي بذلك
لا يصدق ولا يبطل القضاء كالشهود اذا رجعوا **قوله** لا يسمع الدعوى
بعد الابراء العام قد فرق المصنف في الشرح بين الابراء العام بلفظ الاختار
او غيره فان كان بلفظ الاختار تدخل الاعيان ولا فليرفع **قوله** الا
ضمنان الدرك في الاستسناد المذكور نظراً لان ضمان الدرك حادث

ظ
ويجوز

بعد البراءة لان الاستحقاق كان منذ ما وقت البراءة وانما حدثت
بأشياء استحقاق المبيع بعدها فلم تشمل البراءة فلا يستثنى وقد
قال قاضي خان اتفقت الروايات على ان المدعي لو قال لا دعوي
لي قبل فلان يصح حتى لا يسمع دعواه عليه الا في حق حادث **قوله**
مات عن ورثة فاقسموا التركة اربع في الخيانة ما يجادل فيه حيث قال
اذا اقسّم القوم ارضاً او تركة فاصاب كل طائفة قسمها ثم ادعى احد
في قسم الاخر شيئاً من الارض او شيئاً من التركة وزعم انه له واقام
بينة على ذلك لا تقبل لان القسمة السابقة اقرار منه ان جميع ذلك
ميراث لهم من ابيهم **قوله** فله ذلك اذا كان الغني فاحسنا في قسمة
الرواية ليس له القسمة فليراجع الكتب وفي جامع الفتاوى في القسمة
ولو كانت القسمة بقضا القاضي فظهر من فاحش في قضيتيها
يفسخ لان تصرفه مقيّد بالعدالة ولو كانت القسمة بغير قضا
يلتفت الى دعوي الغني **قوله** وفي اجارة البرازية اي قبل لا خلاف في
هذا التقيد لانه اذا اقرت العين له يوم يتسلمها اليه قلت
قد ينكر بعد هذا الاقرار فدعي عليه وقيم البينة عليه قسم **قوله**
وفي دعوي القنية ان الابن العام لا يمنع من دعوي الوكالة اي الدعوي
بطريق الوكالة قال في القنية اقراره لا دعوي له قبل فلان يوجب من
الوجوه ثم ادعي عليه بحكم الوكالة لغني يسمع وما حكى انه لا يسمع لغني
سهو **قوله** ثم ادعي في يد الموصي شيئاً من قبل هذا خاص بما اذا ادعي
عينا واما اذا ادعي عليه شيئاً كما اذا ادعي وبخاً مثلاً فالطائفة لا تقبل
ومتايد ذلك على ذلك ما في البرازية في الرابع عشر في دعوي الابراء والعبر
ابراء عن الدعوي ثم ادعي عليه او ثانياً عليه ان كان مات الوفا قبل
الابراء لا تصح الدعوي وان كان لا يقبل موته قبل الابراء تصح الا ان
يقال هذا يكون ان ابراءه عن الدعوي لا عن المال فقط **قوله** وما اذا
ابرا الوارث الوصي ابراءاً ما الى قوله كذا في الخيانة قبل عليه هذا
اقرار بحجده لم يستلزم ابراءاً لئلا يفسد ابراء المعلوم عن معلوم ولا يجوز
وصحة دعواه به لعدم ما يمنعها لان اشهاده انه قضى جميع تركة والده
ليس فيه ابراء المعلوم عن معلوم ولا يجوز **قوله** وكذا اذا اقر الوارث
فيه ان هذا اقرار لغني معين لا ابراء معين وهو لا يقضي مع الدعوي

م

بعد

لانه اقر المجهول حيث لم يخاطب معينا والاقرار للمجهول باطل فلا يمنع
التناقض به الدعوى وقد استنبه على المم فظنه من قبل البراءة العامة
وجعلها غير مانعة للوارث من الدعوى على الوصي بقدر ضروره
عامة وساق مسائل اخر طعننا مستثناة من البراءة العامة وقد حررت
الحكم وبينت انها ليست عامة كالطعن وانه لا يستثنى من البراءة العامة
شي في مانعة من الدعوى ما تقدم عليه مطلقا ولا محصيا برسالة
سميتها استفتح الاحكام في حكم الاقرار والبراءة العامة وصورة الاقرار العام
ان يقول لاحق لي قبل فلانا وفلان بى من حقه ولا دعوى لي على فلان
اولا خصوصية لي عليه او لا خصوصية لي قبله او لا تعلق لي عليه او لا دعوى لي
قبله او ليس لي معه امر شرعى او لا استحق عليه شيئا او ابرائك من حقي
او ابرائك مما لي عليك **انته** **اقول** فيه انه وان لم يكن ما ذكره المم ابراءا
فهو اقرار عام بمنع صحة الدعوى بعد ذلك للمناقضة ويجاب بان
الاقرار فيما ذكر المجهول حيث لم يخاطب معينا بالاقرار والاقرار للمجهول
باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال الحق على احد **قوله** وبجث
الطرسوسي فيه بخارزة ابن وهبان اي بجث فيما لو ابر الوارث الوصي
ابراعا ما اثم لا فيما اذا اقر الوارث انه قبض اثم وان اوهت عبارة
ذلك باعتبار ان الضمير يرجع الى اقرب مذكور والبحث الذي
بجثة الطرسوسي هو ان قولهم النكرة في سياق النفي تميم انتقض لان
قوله ولم يبق لي حق نكرة في سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لا يقع
دعواه ولا يثبت وجاب ابن وهبان بان التناقض فان اعتراضه
بانه لم يبق له حق يمكن حمله على ما قبضه فعلى لم يبق لي حق مما قبضه
الامر بان صورة المسئلة فيما لو راي شيئا من تركه والدرية تدو صيته
وتحققه ساع له طلبه وله مخرج عما اقر به بان يوقله على ما مر انته
قال قاضي الفضاة عند البرزنجي الشحنة في شرحه ان العمادي نقل
المسئلة عن المنقأ وقال واشهد الابن على نفسه انه قبض منه فعين
الميراث من الحقوق اذ لا بد من النفيين حتى تمتنع عليه الطلب ثم قال
نظير لي في الوجه للمسئلة الاولى انه انما تتم دعواه استحقاقا
لا قياسا لقوة شبهة مغرقة مما يستحقه من قبل والده لقيام الجمل
بمعرفة ما لو اده على جهة التفصيل والتعذر بخلاف ما اذا كان مثل

هذا

هذا الاستناد مجرد عن سابقه المجمل المذكور فاستحسنوا سماع
دعواه هنا فتاقله **قوله** والفرق في جامع الفضولين وهو ان قوله
لاحق لي لعموم الابرا فلا يكون له الحق بسبب الشر ولا بعينه الا اذا
بين انه ملكه بعد اقراره وفيه نظر اذ يتا في فيه ما مر من امكان التوفيق
وان البينة على المبهمة تفيد المللك وينتفع الجواب للمتاقل القطر
انته وقد تقررت ان الابرا العام بمنع الدعوى لا يجوز خادته لان
كل فرد من افراده منصوص عليه فاذا ادعى الشر مطلقا بعد ان نفي
على انه لاحق له فيما مضى وقد نفاه بقوله لاحق لي فيه فلا يستدل
بقوله **قوله** الرابعة اي المسئلة الرابعة مما استثناه بقوله الا
ضمان الدرك الا انه لم يعنون ما تقدم من المستثنيات بالاولى
والثانية والثالثة **قوله** صالح احد الورثة اثم قبل عليه فيه انه ابر
المجهول وابر المجهول باطل فلا يمنع الاستثنا انته وفيه نظر
اذ التقدير صالح احد الورثة الاخر وابر ابراعا ما غاية ما في الباب
ان صاحت البرازية او جري العبارة كما هو عاونه فليس ما ذكر ابرا
المجهول **قوله** الخامسة ابر العام في ضمن عقد فاسد اثم قبل عليه
انما ساع الدعوى بعد فساد ابر العام في ضمن عقد فاسد اثم قبل عليه
فلا يقاتل يستثنى مع بقا به كذا وهذا بخلاف ابر الخاص بل بعد
الصلح ولو كان الصلح فاسدا في ضمن الفاسد **قوله** كما في دعوى البراز
في التاسع في دعوى الصلح وكذا الصلح عن دعوى فاسدة كما ذكره ايضا
في البرازية في الصلح يعني لا يمنع الدعوى وفي القضية بان الاقرار وان
لم تكن في صلب عقد الصلح لكنه بناء على الصلح لا يمنع الدعوى بعد ذلك
قوله ولا يمنعها ابر العام في الصديق من استحقاق المبيع استبر
ملكه ووقع بينهما براءة عن الخصومة مات كلاهما استحق المبيع هل يرجع
على البائع بالتمس قال نعم انته فهذا يدل على ان الدعوى تتم بحق
خادته بعد البراءة العامة **قوله** ما ينظر بعده قيل عليه انه اذا ادعى
اقرار من ابراه والفرع ان الاقرار صحيح فكيف يوصف بالبطلان انته
ورد بان القابل للفظ يطل مضارع بطل والظان يطل مضارع
ابطل وعلى هذا لا يرد ما اوردته اذ يصير المعنى ان هذا المدعى انما
ادعى بما ينظر اقراره لا قبله حيث قال انه اقر بعد هذا **قوله** وانظر

يفتي ص

ما كتبناه في المداينات اراد ما سياتي في هذا الكتاب نقلا عن مدينا
القينة لانه ذكره في كتاب المداينات فانه لم يذكر فيه مسئلة دعوى
الربا بعد الايراد **قوله** يدك على ان التناقص من الاصل معقولة بان
كان الكفيل ادى المال الى الطالب واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب
غائب ففك المكفول عنه كان المال قمارا او من مينة او ما اشبه ذلك
واراد ان يقيم البيعة على الكفيل لا يقبل بيعة **قوله** ماد المال الى
الكفيل ويقال له اطلب قصدا فخاصة انه يجعله الجاهل مع تقد
الترامه بالدين **قوله** تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص
به عن حد القذف فلا تسمع الشهادة فيه بدون الدعوى **قوله** هو الوقف
اقول المختار ما في الفضول ان كان الوقف على يوم بعامه لا يقبل
البيعة بدون الدعوى عند الكل وان كان على القفا او على المسجد
عند ابي يوسف ومحمد يقبل وعند الامام لا يقبل وهذا الفصل هو
المختار وهو فتوى ابي الفضل كذا في هو اسى العلامة قاسم على شرح الجمع
الملكي **قوله** وفيما تحت من الله تعالى عطفه على قوله وفي الحد الخالص من
عطف العام على الخاص لان اراد ما تحت من عطفه تعالى ولم يكن جديا
فيكون من عطف البيان وهو التحقيق عند الأصوليين في مثله كما في
عروس الافراح **قوله** وعق الامه وحرمتها الاصلية **اقول** الصواب
والحرية الاصلية اذا الامه لحرية لها اصلية لان اراد بالامه من استنبه
الحال فيها **قوله** دفع الدعوى صحيح صورته ان يقول المدعي عليه هذا
الشيء او عني او بغيره فلا ان الغائب وبرهن عليه دفعت خصومة
المدعي **قوله** اثبت بيعة ان يده ليست بد خصومة **قوله** وكذا دفع
الدفع الخ قال المص في الشرح صورة دفع الدفع ان يدعي ملكا مطلقا
فقال اشتريته منك فدفع قايلا بالاقالة فدفع قايلا بانك لا تملك
انك اشتريته مني تسمع **قوله** وكما يصح قبل الحكم يصح بعد
البرازية في النوع الخامس من الدعوى وقد ذكر في النوع الاول
خلافه وكذا في الفضول ونمة الاكل فنية لذلك **قوله** وكما يصح قبل
الحكم يصح بعده كما لو برهن على مال وحكم به ثم برهن خصمه ان المدعي
اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء ينطل الحكم والبحث في جامع الفضولين
انه ينبغي ان لا ينطل الحكم لو امكن التوفيق بحدوثه بعد الاقرار **قوله** لا

في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح نص عبارته في الشرح اعلم ان
قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما قد مر من ان القاضي
لو قضى للمدعي قبل الدفع ثم دفع بالادعاء ونحوه فانه لا يقبل الا ان
يخص من الكلي فانهم **واقول** يرد عليه ما في الدرر والغرر من باب
دعوى النسب برهن انه ابن عمه لابنه وامه وبرهن الدافع انه ابن عمه
لامه فقط او على اقرار الميت به كان دفعا قبل القضا لا بعده لتاكده
بالقضا بخلاف الثاني انه ينبغي ان يخص هذه المسئلة من الكلية
وحي لا وجه لقوله الا في الخمسة **قوله** وكما يصح عند الحاكم الاول يصح
عند غيره بان حكم له بمال ثم رفعه الى قاض اخر وجا المدعي عليه عند
هذا القاضي بالدفع تسمع وينطل حكم الاول وفيه لو اقر بالدفع بعد
الحكم في بعض المواضع لا يقبل لجواز ان يبرهن بعد الحكم ان المدعي اقر
قبل الدعوى انه لا حق له في الدار فانه لا ينطل الحكم بجواز التوفيق بان
اشتراه بخيار فله يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت
الحكم فملكه فلما احتمل هذا لم ينطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل
الحكم يقبل ولا يحكم اذ الشك يمنع الحكم ولا يدفعه تحايي جامع الفضولين
من الفضل العاشر **قوله** وكما يصح قبل الاستهاد يصح بعده هو المختار
قال بعض الفضلاء هذا التصحيح لم نطلع عليه ولم نعرف من له المص
في شرحه مع انه بحث بان هذا خلاف ما نقله في الفضول ونمة الاكل
ولم يبد هذا التصحيح ليرفع الاشكال **قوله** والامهال هو المفتي
قال في مينة المفتي ادعى عليه البراءة من الدين وقال لي بيعة خاضرة
يوقل ثلاثة ايام او الى المجلس الثاني ولا يستوفي منه الحال والقدير
بثلاثة ايام لان القضاة في ذلك الزمان كانوا يجلسون في كل ثلاثة
ايام **قوله** لا يقضي عليه بالدفع يعني ويحمل **قوله** اقر بالدين بعد
الدعوى ثم ادعى ايقاه الخ في البحر المص في مسائل شي من كتاب القضا
لو ادعى الا يفا بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد
لم يقبل للتلفظ وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه واقام البيعة على ايقاه
بعد الاقرار يقبل لعدم التناقص وان ادعى الا يفا قبل الاقرار لا يقبل كذا
في حرانة المفتين انه قيد بدعوى الا يفا بعد الاقرار او ادعاه بعد
الانكار قبل الامكان التوفيق لان غير الحق قد يقضي ويبرأ منه **قوله**

الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان احد الورثة بان يهرس الوارث
 الاخران المدعي قال انا انا منبطل شمع لكن قال في جامع الفصولين
 يرد عليه ان الدفع يسمع من البايع وان لم تكن الدعوى عليه فان اوجب
 بان البايع مدعي عليه معنى يرد الوارث الاثر كذلك فلا وجه للاستثنا
قوله احد الورثة ينتصب خصما عن البايع اي يقوم مقام جميعهم فيما
 يستحق للميت وعليه لان لكل واحد خلف عنه الا انه قد لا يظهر ذلك
 عند المنازعة كذا في الوحد شرع الجامع الكبير في باب الدعاوى البينة
 واعلم انه يشترط فيما اذا كان المدعي غيبا ان يكون في يده احد ما في
 جامع الفصولين من الفصل الرابع ادعى عليه ثمان الدار التي يملكها
 فبرهن على اخذها فلو كان الدار يملكها ما باءت يكون الحكم عليه حكما
 على الغائب اذا احد الورثة ينتصب خصما عن البقية ولو لم يكن كل الدار
 بيده لا يكون هذا خصما على الغائب بل يكون خصما في يد الحاضر على
 الحاضر ولو كان بيدها او بيد اخيه ما شتر الا يكون الحكم على اخيه
 على الاخرات وفيه اخر الرابع وهب في مرض موته جميع ماله او وصى به
 فمات ثم ادعى رجل دينا على الميت قبل سماع بينته على من بيده المال
 وقال يجعل القاضي خصما عنه وتسمع عليه بينته وظهر ان في اثبات
 الدين على من بيده مال الميت اختلاف المشايخ انه وفي الغائبة من كتاب
 الدعوى بعد نحو ورقتين تقريرا نقلا عن المنتقى ان الموصي له بجميع
 المال عند عدم الوارث والوصي يكون خصما لمن يدعي دينا على
 الميت انه وفي القصة في كتاب ادب القاضي في باب من يشترط خطبة
 خياط عند ثياب الناس غاب عن البلد فلا صحاب الثياب ان
 يطلبوها من زوجته قال لا وزجدي ان كان عين ثيابهم عندها
 فلم يطلبوا والخذائمه في ما ذكره على ما استثناه الدم من البسليين
قوله لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وفود شرائطه اعلم انه يجب على
 القاضي الحكم بمقتضى الدعوى عند قيام البينة على سبيل الفور ولو
 انقرا لم تركه الواجب وهو مساو بهما ويعزل ويقررهما في جامع
 الفصولين وفي شيف القضاة على النفاة يجب على القاضي الحكم بمقتضى
 الدعوى عند قيام البينة عليها فورا حتى لو اخر الحكم بلا عذر عند
 قالوا انه يكفر قال نعم فضلا ويجب حمله على ما اذا لم يره واجبا وبه

قيدا من الملك في شرح الجميع وهو الظاهر لا وجه للاكفار بدون
 هذا القيد انما **قوله** ولا يتم ما ذكره من الاكفار الا اذا اراد الواجب
 الفرض اذ منكر الواجب لا يكفر **قوله** اذا فسق القاضي فعزل اعلم ان القا
 اذا كان عدلا ففسق قبل انعزاله لان عدالة في معنى المشروطة في
 ولايته لانه حين ولاه عدلا اعتد عدالة فكانت ولايته مقيدة بعدالة
 فتزول بزوالها وقيل لا ينعزل **قوله** وبجوابه في النهاية والمعراج المراء
 بالمجواب توجيه قول ذلك البعض **قوله** الاذن للابق صحيح قيل لا يخ
 ان اللازم من صحة الاذن للابق وحجته المادون بطر واما كون
 البقا اسهل كما ترى فما وجه صحة الاستثنا فقد شر واجيب بان ثبنا
 الاستثنا على اعتبارات البقا والابتداء صفات للاذن لا للايقاق
 وان اشتمل ايضا على بقا وابتداء حيث كان الاق مادونا بالاذن
 الطاري والمادون محجور ابلا باق الطاري لزم كون البقا شرا من
 الابتداء اسهل منه فصح الاستثنا وحاصله ان الابتداء الاذن في جامع
 الايقاق ولم ينافه وان بقا الاذن نافاه ولم يجامعه وقد يعارض
 بمثله فيقال حيث اثر الاذن الطاري وصار الاق مادونا وذاك
 الاذن الثاني بطر و الايقاق كان بقا الاذن اسهل من ابتداءه اذ الزايل
 الذي زان اثره بزواله اسهل من الطاري الذي ثبت اثره بطروقه **قوله**
 من عمل اقراره قبلت بينته ومن لا فلا اصل هذا ان البينة لا تثبت
 الا من خصم على خصم وانه كون المدعي خصما ان يكون المدعي به مما يجوز
 اقراره به ولا يلزمه ولا تثبت بتصادقهما فمقتضى بينته فيه كما قرار
 الرجل بالوالدين والزوجة والمولى والولد وكذا المرأة الا في الولد
 وان كان مما لا يجوز اقراره به لا تقبل بينته كما قرار بالعم والالاخ والمجد
 وابن الابن لانه ليس بخصم وهذا التفصيل بعينه في المدعي عليه
 لانه اذا كان مما يلزمه باقراره ويثبت بتصادقهما ذلك على انه امر
 يخصه وانه حق المدعي فينتصب خصما والبينة على الخصم مقبولة
 واذا كان مما لا يلزمه باقراره ذلك على انه اجنبى عنه فلا يثبت
 خصما **قوله** الا اذا ادعى ارضا او نفقة او خصما استثنى من قوله
 من عمل اقراره ان يفتي في هذه الصور لا يعمل الاقرار وتقبل البينة
 وصورة الارش ان يقول الرجل انت اخي ومات ابوك وترك مالا في

في

القاضي غير الممتنع يعني رجل له على القاضي دين أو على بعض قاربه
ممن لا تقبل شهادة القاضي له فمات رتب الدين قاضي رجل له وصي
الممتنع وأقام بيته على ذلك عند هذا القاضي المذنبون فقضى قضا
جواز استحقاقه لأنه صالح شاهد في هذه الحالة فيصلح قاضيا ذلك على
أن الغرض من الدين الممتنع عليه ما دين لو شهد بالوصية لرجل والموت
ظاهرا جازت شهادته ما فلو دفع إليه الدين الذي لم يمت بعد لقضا
بوصايته صح الدفع وبري من الدين لدفعه إلى وصي الممتنع ولو كان
هذا القاضي دفع الدين أولا إلى رجل يزعم أنه وصي الممتنع ثم شهد
الشهود عنده بوصاية المدفوع إليه فقضى بذلك البيعة لا ينفذ قضاؤه
وإذا لم ينفذ قضاؤه لا يبرأ من الدين لأنه قد قضا الدين لا يصلح
شاهد لهذا الرجل لأنه يشهد لنفسه باعتباره يثبت برأيه من
الدين وشهادة المرد لنفسه لا تقبل فكذلك قضاؤه حتى لو عزل هذا
القاضي أو مات فإن القاضي الثاني يبطل القضا للاول ولا يجعل ذلك
المدفوع إليه وصيا ولا يبرأ القاضي ولا قريبه من الدين وهذا
المقرر سقط ما قيل بطل صورة المسئلة أن رجلا مات وله دين على
القاضي ودين على غائب عن البلد فأراد ورثته اثبات وكالة شخص
عن الغائب المذكور ليدعوا عليه بما لم يورثهم على الموكل عند القاضي
المذكور فإن القاضي المذكور ليس له اثبات هذه الوكالة سواء دفع
مأغلة إلى الورثة أم لا لقيام التهمة **قوله** وبخلاف الوكالة عن غائب يعني
لو غاب رتب الدين فجاء رجل وأدعى أنه وكالة في قبض يؤنه وأقام البيعة
على ذلك عند القاضي المذنبون فقضى بوكالة ثم قضاؤه الدين لا ينفذ
قضاؤه ولا يبرأ من الدين لأنه لو شهد بالوكالة لم تقبل شهادته فكذلك
قضاؤه والفرق بينه وبين الوصي أن القاضي يملك نفسه بدون
البيعة لا يقطع الرجاء عن النظر لنفسه فلم يكن متهما في هذا القضا
ولا يملك نصب الوكيل عن الغائب لعدم الضرورة إليه لو وجد رجلا
حضوره فلو قضي بوكالة وقضى بالدين ثم رفع ذلك إلى قاض براه
جائزا ونفذه جاز تنفيذ حتى لو رفع إلى قاض آخر يرى القضا للاول
بأطلافاه لا يجوز تنفيذ الثاني لأنه قضى في محل يسوغ فيه الاجتهاد
إذا التوكل بمنزلة الايضاح جامع الإقامة غير أن الوكالة إقامة قبل الموت

والوصية بعد **قوله** وقد اوضحناه في شرح الكتراني في شرح قوله ولو
باع القاضي أو أمينه عند اللغز **قوله** إذا كان على الميت دين أو قيل
لا يجوز أنه إذا كان على الميت دين كان نصب الوصي معيبا المصلحة الميت
لا احتمال أن يكم الوريثة التركة ولا يوفوا دينه وأما إذا كان له فلا
يظهر له فائدة إلا أن يقال فائدة تنقيد وصاياه منه لجواز أن لا
ينفذ **قوله** وفيما إذا كان أب الصغير شر فاعني ومات للصغير
مورث كامة مثلا **قوله** وصح البرازي من الوكالة أنه بالحقة العهدة
يعني في مسئلة بيع هذا العقد لا في مسئلة جعلتك أميناً في بيع هذا
العقد فاجزم قات بعض الفضلاء الذي في نسختي المصححة أنه لا يحق
وذكر بعد ما يؤيده **قوله** أو لتنفيد وصية عطف على قوله على الميت
والتقدير ينصب القاضي وصيا إذا كان النصب لتنفيد وصية
قوله وذكر في قسمة الولو الحقبة موضعاً آخر وهو ضيقة بين خمسة
ورثة واحد منهم صغير وأثنان غائبان وأثنان حاضران فاشترى
رجل نصيب أحد الحاضرين فطلب شريك الحاضر القسم عند القاضي
واخبراه بما لقضيته فيأمر القاضي شريكه بالقسمه ويجعل وكلا
عن الغائب والصغير لأن المشتري قام مقام البايع وكان للبايع
أن يطالب شريكه لأن أصل الشركة كان ميراثا والعبارة للاصل
قلنا **قوله** أراد على ما ذكر ما إذا اشترى الأب شيئا من ابنه الصغير
فوجد به عيبا ينصب القاضي وصيا حتى يرد عليه كذا الجواب القاهي
الإمام ويراد أيضا ما إذا كان للصغير أم غائب وأصبح إلى اثبات
حق الصغير أن كانت الغيبة منقطعة والأفلا ولم يجمع الفتاوى
ويراد أيضا ما إذا ادعى شخص ديناً في تركة وكل الورثة كجارية
البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن بلد المتوفي لا ياتي ولا تذهب القافلة
إليه فنصب القاضي وصيا وإن لم يكن منقطعاً لا ينصب كذا في البرازي
في التاسع من أدب القاضي ويراد أيضا ما لو قات الوارث أم لا القضا
الدين وأبيع التركة بل أسلم التركة إلى الدائن نصب القاضي من بين التركة
كذا في البرازي أيضاً في التاسع ويراد أيضا ما لو مات عن غرض وعقار
وعليه دين وامتنع الورثة الكبار عن البيع وقضا الدين وقالوا رتب
الدين سلمنا التركة قبل نصب الحاكم وصيا وقيل لا بل يأمر الورثة

بالبيع فان امتنعوا حبسهم كالغزل المسلول فليبيع الرهن وادخله
ولم يبيع نصيب وصية او يبيع الحاكم بنفسه كذا في البرازية في امر كتاب
الوصايا ما ويزاد ايضا ما في جامع الفضولين من السائر عشر لو استحق
المبيع قاراد المستحق ان يرجع بثمنه وقدمات بايعه ولا وارث
له فالقاضي ينصب عنه وصيا ليرجع المشتري عليه في ظهر المبيع فراقده
مات بايعه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير ان يبيع الميت
خاصه يجعل القاضي للميت وصيا ويرجع عليه المشتري ثم وصي الميت
يرجع على بايع الميت انه ويزاد ايضا ما في القنية في امر باب فيما
يتعلق بحواب المدعي عليه وان كان المدعي عليه مع كونه اخر من اضم واعي
فالقاضي ينصب عنه وصيا ويامر المدعي بالمحسومة معه او لم يكن
له اثم او خذ او وصية مما اتمه ويزاد ايضا ما في الفضولين من الفصل
الاول شري وكيله شيئا فمات فلم يترك له ردة بعينه وقيل حق الردة
لو ارثه ووصيته فلو لم يكن فلم يترك له ردة على رواية ابي الليث وفي رواية
اخرى القاضي ينصب وصيا ويرده انه ويزاد ايضا ما في الفضولين
من الفصل المزبور ما لو مات الوصي فولاية المطالبة فيما باع من مال
القضاء لورثة الوصي او لو وصيته فلم يترك نصيب القاضي وصيا ويزاد
ايضا ما في الفضولين من التاسع عشر كما لو اتي بالمالك مستقر منه فاحقه
مقرضه فالقاضي لو نصب فيما عن المقرض طلب المستقر من يقصر المال
ويفسخ الاجارة فيفقد لكونه مجتهدا فيه ويزاد ايضا ما في الفضولين
من الفصل المذكور كقول نفسه على انه ان لم يعرف به غدا فدينه على
الكفيل فتعقب الطالب في الغد والكفيل رقع الامر الى القاضي
فنصب وكلا عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه بمراته ويزاد
ايضا ما في الولو الجية رجل مات وقد اوصى لرجل فجار رجل يدعي
دينه على الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصما عن الميت حتى
يخاضم الغريم ليصل اليه حقه انه ويزاد ايضا ان القاضي ينصب وصيا
عن المفقود المحفوظ حقوقه **قوله** وطريق نفسه ان يشهد واعند القاضي
او هل يشترط لصحة نصب الوصي كون الوصي في ولاية القاضي ام لا فيه
خلاف ولو نصب وصيا في تركه ايتام وهم في ولاية او بالعكس او يوصي
التركة في ولاية قيل صح نصب على كل حال ويعتبر النظام والاستعداد

فمنصب

فمنصب وصيا في جميع التركة اينما كانت وقيل نصب فيما في ولاية
من التركة لا في غيره وقيل يشترط لصحة النصب كون اليتيم في
ولاية لا كون التركة في ولاية **قوله** الا في مال اليتيم كما في البرازية
قيل عليه عبارة البرازية في المحبس وانما يطلقه اذا اطلقه بكفيل
وان لم يجد كفيل لا يطلقه وحضرة المحقق بعد التكفل بالطلاق
ليس بشرط انه وليس فيه تقييد بمال اليتيم او رده عليه فانه ليس الامر
كما زعم بل عبارة البرازية بعد هذا الفرع بقيل نفسه ما ذكره المحقق
من التقييد فانه قال سال القاضي عن المحسوس بعد مدة فاجاب
بالاعتسار اقدريه كفيل بنفسه وخلاه ان كان صاحب الدين غائبا ولو
لمت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا يطلقه من المحسوس بل
الاستيثاق بكفيل للصغار اتمه فلهذا العبارة تفيد التقييد بمال
اليتيم والغائب وان اقتصره على اليتيم غير جدير بل الغائب كذلك
من السلطان اي الهدية من السلطان **قوله** عبارة القاضي
ولا يقبل الهدية الا من ذي ربح محرم او والي يتولى الامر منه او والي
مقدم الولاية على القضاء انه ومغناه ان القاضي يقبل الهدية
من الوالي الذي يتولى القضاء منه وكذا يقبلها من وال مقدم عليه في
الرتبة فتفسر المص عبارة بالسلطان والي البلاد قصور اذ من
يتولى الامر منه في عرفنا الان هو قاضي العسكر لقضاء الاقصاب
او قاضي العسكرين مع الوزير الاعظم ولا مانع من قبول هديتهم
او قاضي القضاة لولا هو المقدم عليه في الرتبة يشك القاضي الذي
كان قبله او بالباشا فانهم اغلا رتبة من القضاة في قانونهم وان
اراد بوالي البلاد ما هو في عرفنا من اطلاقه على القضاة فمنوع
فتأمل **قوله** وفيما اذا كان رت الدين غائبا عطف على مال اليتيم
قوله لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته له في معنى الحكام ومما
يجري مجرى القضاة في المنع من الحكم لمن تهم عليه الفتوى فينبغي للمفتي
الهرب من هذا متى قدر ان يفي بان كان هناك مفت غيره **قوله**
قال في الملنط على ان امر بشر شهدت عند الحاكم في الطبقات
التاجية قيل الطبقة الثانية ان ام الشافعي شهدت هي وام بشر
المريسي عند القاضي فاراد ان يفرق بينهما ليس الامام منفردين عما

كذا ما جاء

شهدا به استفسارا فقال له ام الشافعي ايها القاضي ليس كذلك
لان الله تعالى يقول ان تصل احداها فتذكر احداها الاخرى فلم
يفرق بينهما قال التاج السبكي بعد نقل هذه الحكاية وهذا فرع حسن
واستنباط جيد ومتنوع غريب والمعروف في مذهب ولد هارضي الله
تعالى عنه اطلاق القول بان الحاكم اذا ارتكأ بالشهود استحب له
التفرق بينهم وكلامها رضي الله تعالى عنها صريح في استئثار النساء
للمترع الذي ذكرته ولا يأس به انه **اقول** وما في الملقط من الحكاية
المذكورة ليس صحيحا في ان المذهب عندنا عدم التفرق في شهادة
النساء اذا ارتكأ القاضي **قوله** الا اذا كان عدلا عند الناس فكل تقبل
اي توثيق في حق الشهادة اما بالنسبة لما عند الله تعالى فلا يجوز ان
يحكم بعدم قبولها قال الله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده
وسيكافى قريباً عن الخائبة ان شاهد الزور اذا تاب تقبل شهادته
وان كان عدلا وهو المقتضى به كما في شرح المم على الكثر عند الكلام على
ما لو اقر انه شهد زورا والمستور مثل العدل في ذلك **قوله** وقضا
الامير جائز مع وجود قاضي البلد يعني الذي لم يكن منصوباً من قبل
الخليفة بل من قبل الامير ان كان مفوضاً له من قبل الخليفة نصب
القضاة **قوله** الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة المراد من الخليفة
الوالي الذي لا والي فوقه وقد استفيد من كلام المم ان قضا امير
مصر المسمى بالباشا مع وجود قاضيه المولى من قبل السلطان
غير جائز واما التقرير في الوظائف فيجوز مع وجود قاضيه
كما فتى بذلك السمس القري الملقب شيخ الشيوخ فليحفظ وفي
الولاء بحجة من الحادى عشر فيما ينقد القضاة فيما لا ينفذ السلطان
اذا حكم بين خصمين ذكر في بعض المواضع وقال ليس لمن ولي الحرب
والجلب من القضاة شي واما ذلك للقضاة واراؤه بالجلد الرشوة
وذكر في ادب القاضي انه يجوز لان قضاة غيره انما نفذ لانه ينفذ
منه فلان ينفذ قضاؤه كان اولى وفيها من الفضل الاول من كتاب
ادب القاضي ان الامرا والوالي القضاة اذا كان جائز الاجز حكمه ويجوز
حكم قضا لان الظاهر ان القاضي لا يقضى الا بالحق وان كان الذي تولى
عنه جائز الله وفي معنى الحكام في الباب الثالث في ولاية القضا

يعني

ومراتب الولايات التي تفيد اهلية القضاة من نوع الثالث
الامارة وهي على اربعة اقسام الاول كالمالك مع الخلق في الامارة
على بعض الاقاليم فلهذا صرح في افادة اهلية القضاة اذا صادفت
الولاية اهلياً ومحلها من العلم وتشمل اهلية السياسة وتدريب
الجيوش وقسم الغنائم واموال بيت المال الثاني ان يكون الامير مؤثراً
لكنه لم يفوض اليه الحكومة مع الامرة وان فوضت اليه الحكومة متقياً
حكمه وحكم مقدمه الثالث الامارة الخاصة على تدريب الجيوش وسيا
الرعية دون تولية القضاة فيه خلاف بين القائلين بالاربع ولاية
النظر في المطالم وله من النظر في القضاة وهو اوسع مما لا يريد ينظر
العلم **قوله** الحاكم كالقاضي في اربع عشرة مسألة **قوله** بل في خمس
عشرة كما في شرحه على الكثر والخامسة عشر لا يتفقد حكمه بل لا يتفقد
وله الحكم في البلاد كلها الله ويزاد عليها ما في الفقيه من باب التحكيم
لا يجوز استخلاف الحاكم عزماً القضي **قوله** وفيه ان حكمه لا يتعدى
الاية مسألة هي كما في التخصيص وشرحه لو حكم احد الشريكين وعزيم
له رجلان فحكم بينهما ما وازم الشريك شيان من المال المشترك بعد
حكمه على الشريك تعدياً الى الغائب لان حكمه بمنزلة الصلح في حق
الشريك الغائب والصلح من صنيع التجار فكان كل واحد من الشريكين
راضياً بالصلح وما في معناه **قوله** وذكر الخفاف في باب الشهادة
بالوكالة مسألة اخرى انما هو لو شهد احد هما وكاله في المصومة الى
فلان الفقيه وشهد الاخر انه وكاله الى فلان الفقيه رجل اخر فانه
لا يجوز بخلاف ما لو شهدا معا وكاله في المصومة في هذه الدار
الى قاضي الكوفة وشهد الاخر انه وكاله في المصومة فيها الى قاضي
الرياسة فالشهادة بجائزة لان المقصود بنفس القضاة واقتضا
القضاة لا يختلف بخلاف اقتضاة الحكام فان حكم الحاكم توسط
والمستطوعون في ذلك يختلفون باختلاف الذكاة والدهاء والرضا
بأحدهما لا يكون رضا بالآخر فكان التقيد مفيداً بخلاف التقيد في
القاضين لان القاضي انما يقضى بحكم الشرع ان البينة على المدعي
واليمين على من انكر وهذا لا يختلف ولا يفيد التقيد فلم ينعى ومع
في الحكام واذا صح فقد نفرد كل واحد من الشاهدين بما شهد به

سنة

والقضا لا يقع بشهادة الواحد **قوله** وخيار البلوغ عطف على الج **قوله**
واللغة عطف على الابل على السلام **قوله** لا تسمع البينة على مرقا
بعض الفضل لا يقرب من قوله لا تسمع البينة على مرقا ما قالوا ان
البينة تسمع ممن تقبل قوله لا تسمع البينة على ما ادعاه مع قبول
قوله ومنها الودع اذا ادعى الرد او الزلزال واقام بينة تقبل مع ان
القول قوله والبينة لا تسمع البينة مقبولة كذا في الذخيرة من باب
الصرف ذكر المص في كتاب الدعوى في باب التحالف وذكر بقولها
فائدة اخرى فليراجع **قوله** فتقام البينة للتعدي يعني لان الاقرار حجة
قاصرة لا تتعدى المقر بخلاف البينة فانها حجة معتدية **قوله** دفعا
للضرر وهو انكار الطالب للوكالة **قوله** ولا تسمع على سالك الى المحل
لذكر هذه المسئلة بين المستثنيات من قوله لا تسمع البينة على مقر
وكان ينبغي تأخيرها **قوله** ثم رأت سابقا **قوله** قد رأت غامضا
وتاسعا ذكرها في البدائع في كتاب القسم في الفصل الذي عقد
في الشرايط الراجعة للمقسم له الشا من الورثة اذا كانوا مقرين بالعقد
لان من اقامة البينة على بعضهم على قول ابو حنيفة التاسع الا ان الوصي
اذا اقر على الصغير لا يدر من بينة تقام عليه مع كونه مقر التهمة وزاد
بعض الفضلاء واشاروا هو ادعى على اخر عقارا انه في يده وهو مستحق
فاقر بالبدن تسمع بينة انه ذو اليد مع اقراره **قوله** وان يكون الحاكم جارا
عطف على قوله ان يكون جارا قال بعض الفضلاء وقصته عدم
حرمة التأخير اذا كان جارا وان لم يتم التصاب الابه ولا يخفى فيه
قوله وان يكون معتقدا القاضي لم كما لو كان القاضي حقيقيا لا يري
هبة المشاء فيما ينقسم وكان الشاهد شاهدا فغيري صحتها وهو
يشهد ان زيدا وعبدا وعمر وارض او دار فانه لا يحرم عليه التأخير
بغير الطلب لانه عالم بان القاضي لا يعمل بشهادته ولا يحكم بصحة البينة
فكان عذرا له في التأخير ويخبر ذلك **قوله** الفاسق اذا اتى تقبل
بؤسه الا المحذور في القذف في القضية في مسائل متفرقة من كتاب المحذور
نصرا في قذف مسلم فضرب سوطا واحدا ثم اسلم فضرب تسعة
وتبعين انه فليحفظ فانه مما يلغى فيه فيقال اي محذور وفي القذف

تقبل

تقبل شهادته في غير النكاح **قوله** الا اذا شهد الجدا ابن ابنه على ابنه
لا يخفى ان صورة المستثنى ليست من جزئيات القاعدة اي شهادة الف
لاضله سواء اعيد ضمير قوله على ابنه الى الجدا او ابن الابن وانما هي
على التقديرين من جزئيات شهادة الاصل لفرعه الذي هو ابن ابنه
كما ترى على ما هو الصواب من انها من جزئيات شهادة الاصل لفرعه
ما وجه صحة الشهادة في هذه الجزئية حتى يصح استثنائها ووجه
ذلك يؤخذ من تعليل صاحب المحيط حيث قال شهد لابن ابنه
على ابنه تقبل لانه حين **قوله** يصير جدا للولد ولده بل يصير جدا
يقدر حكم الحاكم بشهادة **قوله** في يصير جدا بموجب الشهادة والتي لا يقع
موجب نفسه انتم والتعليل يفيد انه شهد ما بينه ابن ابنه لا في
مال وهذا الوجه متعين وقد اجري العلامة ابن السكينة
العبارة على ظاهرها في شرح المنظومة حيث غيرت المنظومة فقال
ولابن ابنه جازت بحق على ابنه **قوله** كما في ابواب محل تصور
الا اذا شهد على ابنه لامة قيل عليه لا يخفى ان الصورة المستثناة
مستثناة على شهادة الفرع على اصله وهي هذه الجزئية من جزئيات
القاعدة ومستثناة ايضا على شهادة الاصل لفرعه وهذه الجملة
مناط الاستثنا لان الجملة الثانية هي على عدم الصحة وان كان
ظ الاستثنا يشعر بان العلة الجملة الاولى **قوله** او شهد على ابنه
بطلاق ضرة امه هذه غير مستثناة على شهادة الفرع لاصله مع
اشتمالها على شهادة ابنه على اصله كالصورة المعطوف عليها وكان
على عدم الصحة فيها كون الشهادة بتجر لغير الاصل الذي هو الامر
قوله بينة الاكراه اولى في البيع والاجارة **قوله** هذا مخالف في
الاجارة لما صرح المص في الشرح وعزاه للقنية ونقصه في الشرح
السابعة تعارضت بينة الاكراه والطوع في الاجارة فبينة الطوعية
اولى **قوله** والافرار **قوله** يخالف هذا الاطلاق ما ذكره في البرازية
عن المنقط ادعى عليه الافرار طائعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعي
عليه ان ذلك الافرار كان بالكره فبينة المدعي عليه اولى وان لم يورخا
او ارتخا على التعاقب فبينة المدعي اولى انتم وفي الترخاينة من الدعوى
في الفصل الثالث والعشرين مغزيا للتصريح ولو ادعى الاقرار طائعا

ع

فأقام المدعي عليه البيينة انه كان ذلك الاقرار بذلك التاريخ عن
اكرهه فالبيينة بيينة المدعي عليه وان لم يورثها او ارضا على التفرقة
فالبيينة للمدعي **قوله** اذا اختلف المتبايعان تحالفا يعني اذا اختلفا
في قدر الثمن او المبيع او فيهما او في وصف الثمن او جنسه ولم يبرهن
واحد منهما على ما ادعاه ولم يرضى بدعوى صاحبه تحالفا هذا ولا
يختصر الخالف في البيع في الاختلاف في الثمن او المبيع بل يجري في
كل موضع يكون كل منهما مدعيا ومنكر احقا حقيقة المثل في البحر **قوله**
الا في مسألة ما اذا كان المبيع عقدا في الخلاصة معزيا الى الفتاوى
رجل اشترى عندهم اختلف البائع والمشتري في الثمن فقال البائع
ان كنت بعته الا بالف درهم فهو حرو وقال المشتري ان كنت اشترته
الا بخمسة مائة درهم فهو حرو قال الشيخ لا يبرهن ولا يعتق العقد ويلزم من
الثمن ما اقربه المشتري لانه منكر الزيادة لان البائع اقرب العقد
قد عتق **قوله** لا تسمع اي لا يسمع القاضي الدعوى التي مضى عليها
المدة المذكورة قال في معين المفتي ولا يسمعها من حيث كونه قاضيا
اما لو حكمه الخصمان في تلك القضية التي مضت عليها المدة المذكورة
فلك ان يسمعها قال بعض الفضلاء ويحب ان يستثنى من ذلك صغير
لاولى له ومساو وتوهمها **قوله** ويجب عليه عدم سماعها لان امر
السلطان يصير المباح واجبا ولكن يجب على السلطان ان يسمعها
كما في معين المفتي ووقع في بعض النسخ ويجب عليه سماعها اي السلطان
وبهذا التقدير سقط ما قيل قضية عطف استثنائها بعض الخصومات
على لفظ تخصيص عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة وهو بدفع
قوله ويجب سماعها اللهم الا ان كان لفظ لا ساقط من النسخ وسواه
لا يجب سماعها **قوله** الراي الى القاضي في مسائل **قوله** يراد على ذلك
ما اذا ادعى الوارث ان اباه اقر يقبض المبيع او المنة او يدين او
عين او قال ذا الزيد ثم قال هو لي **قوله** ادعى انه كان كاذبا وكذا في كل
اقرار زعم الكذب او الزلل فيه قال القدر الشهيد الراي في التحليف
للقاضي وقسره في الفتح بانه يجهل في خصوص الوقايح فان غلب
على ظنه انه لم يقبض من اقر بخلاف له الخصم والا فلا وهذا انه هو
في القسامة وما اذا اراد الوارث او العزماء اخذ المال لا يدفع اليهم

مؤيد

ر

حتى يغلب على ظن القاضي عدم مستحق وقد رمدة مفوض اليه وقد
الطحاوي بحول والمراد بالشا في تأخير القضا اليه وفي الاشياء الستة
على ما اختاره المتأخرون من مشايختنا ان القاضي ينظر في حال
المدعي عليه فان رآه متعنتا بخلفه اخذ بقولهما وان رآه مظلوما
لا بخلفه اخذ بقول الامام وفي ان ما يخص في الوقف مفوض الى رايه
وعليه الفتوى كما في الاسعاف وفي قدر رمدة ظهور توبة الفاسق
على التصحيح كما في الخائبة وفي التوكل بالمضومة بلا رضى الخصم لا يجوز
عند الامام ويجوز عندهما والراي الى القاضي كما فيها وفيما اذا تزوج
امراة في مصرفا وفاها الممحل فارد فاعلم بالبلد بينهما مسافة قصر
فيه اختلاف المشايخ والراي الى القاضي كما في انفع الوسائل وفيما اذا
باع عقارا بخضرة بعض اقاربه فسكت حالة البيع ثم ادعى ملكيته
لا تسمع وهو قوك مشايخ سمرقند وقال مشايخ بلخ تسمع والراي
الى القاضي ذكره في الخائبة في موضعين وفي ان الضرورة ان تمت
الى التحليف بالعناق والطلاق الراي فيه للقاضي كذا في مسألة المفتي
وقرارة المفتين وفي التحليف على السبب والمباصل على راي مختار
الامام البرزوي ينبغي ان يفوض الامر الى راي القاضي ان راي المصلحة
في التحليف على السبب بخلفه عليه او على المباصل بخلفه عليه كما في
العادية وفيما لو عدك الشاهد عند القاضي في حادثة ثم شهد عند
في حادثة اخرى فلو قرب العهد لا يستقبل تعديله والا يستقبل
والصحيح في قرب العهد قولان اخدهما ستة اشهر والشا في مفوض
الراي الى القاضي كما في موجبات الاحكام للشيخ فاسم من فطلق بها والفتوى
على عدم التوقيت وهو قوك محمد كذا في الخلاصة وفيما اذا سعى انسان
الى سلطان في حق اخر حتى غرمه مالا يروي عن بعض علمائنا انه كانوا
يفتون ان الساعي يضمن وبعضهم فرقا بينهما اذا كان السلطان
معزوا فبالدعارة وتقرير من سعى به اليه فانه يضمن وان لم يكن
معزوا فابذلك لا يضمن ونحن لا نقضي به فان هذا خلاف اصول
اصحابنا فان السعي سبب محض لاهلاك مال صاحب المال فان
السلطان يغرمة اختيار الاطمناع ولكن لو راي القاضي يضمن الساعي
لذلك لان الموضع موضع اجتهاد ونحن نكل الراي الى القاضي ويراد

ي

انما ان مرجع العمل ببعض شروط الواقفين الى رأي القاضي لا الى
ما شرطه الواقف كما افادة العلامة عند التبرع بالثمن في جواب
حادثة وهي واقف شرط ان لا يشتد له وقفه ولو اشرف على التلف
اجاب بقوله المحاكم ان يشتد له بما هو انقع لم حاجة الوقف و مستحقه
ولا غيرة بالشرط المذكور لان المذار في الوقف على نظر المحاكم في الارمان
والاحوال المتغيرة لانه الولي الحاضر وكذلك في الشروط المخالفة لراي
المحاكم ونظيره اذا وافقه فيها المحس المذار فيها على راي المحاكم بحسب
كل زمان لانه وذكر ما خذ ذلك من الفصول العادوية وغيرها مكرت
المذهب **قوله** وفي السؤال عن المكان والزمان قال في البرازية ولو
سألنا عنها ما قلنا لا نعلم لا نعلم لا نعلم يكلفه الله **قوله** ينبغي
ان يقيد كلام البرازية بغير خذ القذف فانه يسقط بالتقدم **قوله**
وفي تخلف الشاهد سياتي بسط لذلك وبيان الخلاف بعد وقت
وفي مذهب الفلاس في زماننا لما تعذر التزكية لعلية الفسق
اختار القضاة تخلف الشهود بمصوب غلبة الظن انه قال المم في
التجرو ولا ينعقد ما في الكتب المعتمدة كالخلاصة من انه لا يمين على
الشاهد لانه عند ظهور عدالة الكلام عند خفاها خصوصاً في زماننا
ان الشاهد مجهول الحال وكذا المزمع غالباً والمجهول لا يعرف المجهول
وفي الملقط عن عثمان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة فاصباً
عليها فوجدت فيها مائة وعشرين عدلاً فطلبت اسرارهم فردتهم الى
سنة ثم اسقطت اربعة فلما رأت ذلك استعصفت واعتزلت انتم
وتعقبه العلامة المقدسي في الرمز والمراجع **قوله** من معنى في تقض مائة من
جمته فسعيه مزدود من فروع هذا الاصل لو رهن شاة ثم اقر به لغيره
فانه لا يصدق في حق المهرن ولو رهن بقضا الدين وردة الى المقر له كما
في رهن المستعار من القنية **قوله** الا في موضعين **قوله** وفيه الاول
بانه لما رهن على البيع من الغائب قبل البايع منه فقد اقامها على
افراد البايع انه ملك الغائب لان البيع اقرار من البايع باستقال الملك
الى المشتري والثاني ان المتناقص فيما هو من حقوق الحرية كالدينار
والاستيلاء لا يمنع صحة الدعوى قبل وهو غير صحيح لان المتناقص انما
قبل في دعوى الحرية لانها قد تحق على المتناقص بعد اقراره بالرق والغافل

نفسه

قصة

نفسه للدينار والاستيلاء لا يملكه فقل نفسه فيجب ان لا يقبل تنا
وقد يقال انما قبل حلاً على انه فعل ذلك ثم ندب ثم ثاب الى الله تعالى
فاقر باستيلاءه **قوله** فالهبة في كلام الفتاوى مثال يعني والمثال
لا يخص **قوله** ويسترد لها والعقرب بالنقب عطف على الغنم البارز
في يسترد لها والعامل محذوف تقديره ويأخذ العقرب على قد قوله
عطفها بتنا وما بارداً اي وسقيتها **قوله** الرابعة باع ارضاً ادعى
انها وقف **قوله** عبارة الخانية في البيوع في فصل الاستحقاق قبل
بايع داراً او عقاراً ثم ادعى انه باعها بعد ما وقف اخلاف المشايخ
والاصح انه لا تسمع دعواه بخلاف ما لو باع عبداً ثم ادعى انه حر او ادعى
انه اعتقه ثم باعه فانه تسمع دعواه انتم ثم قال ايضا قيل بآب
الربايع عقاراً ثم ادعى انه باع ما هو وقف خالف المشايخ فيه والقص
انه لا تسمع بخلاف ما لو باع عبداً ثم ادعى انه حر تسمع دعوى المشتري
لان الوقف لا يزيل الملك ولا يخرج من ان يكون محلاً للبيع اما الحر
فليس محلاً للبيع ولهذا لا يملك الله ما قاله في البيوع ثم قال في كتاب
الوقف باع ارضاً ثم ادعى انه كان وقفها قبل البيع فاراد تخلف المدعي
عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخلف يعتمد صحة الدعوى ودعوى
لم تصح لمكان التناقص وان اقام البيعة على ما ادعى اقبلوا فيه
قال بعضهم لا يقبل بيئته لانه متناقص وقال بعضهم يقبل بيئته
لان التناقص يمنع الدعوى وعلى قول الفقيه اي جعفر الدعوى لا تسترد
لقبول البيعة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق
بالفلة فلا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق الامه
قال مولا ناولي ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف
على قوم باعياهم لا يقبل البيعة عليه بدون الدعوى عند الكل وان
كان الوقف على الفقرا او على المسجدين على قول ابي يوسف ومحمد يقبل
البيعة بدون الدعوى وعلى قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقبل
انتم وقال الزليعي لو باع شيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده
لا تسمع دعواه للتناقص وان اقام البيعة على ذلك قبل يقبل لان
الشهادة على الوقف تقبل بدون الدعوى لانها من باب الحسنة وقبل
لا يقبل وهو اصاب واحوط انتم فعلم مما ذكر ان الاشتنا انما يصح

ط

على القول الثاني الذي لم يصححه قاضي خان والزيلعي وأما على ما صححنا
فلا استثناء **قوله** وصحح في فتح القدر **قوله** نقر عبارته باع عقاراً
برهن أن ما باعه وقف لا يقبل لأن يتجرّد الوقف لا يزيل الملك يعني
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف الاعتاق ولو برهن أنه وقف محكوم
بلزومه قبل **قوله** وفصل فيه في الظهيرية **قوله** قال في الظهيرية
في كتاب الوقف في القسم الثالث في الفصل الأول في محل باع أرضاً
ثم ادعى أنه كان وقفها قبل البيع فأراد تحليف المدعي عليه ليس له ذلك
عند الكل لأن التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لم تضع لمكان
التناقض وإن أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل
لأنه متناقض وقال بعضهم يقبل وإلى هذا مال القدر الشهيد
لأن التناقض يمنع الدعوى والدعوى ليست بشرط لاستماع البينة
على الوقف إلى آخر ما نقلنا عن قاضي خان في كتاب الوقف **قوله** ومن
فروع أصل المسئلة المراد بأصل المسئلة ما تقدم من سمي في بعض ما
من جهته فسقيه مردود عليه وإضافة أصل إلى المسئلة **قوله**
لو ادعى البائع أنه فضولي يعني لو عقد شخص عقداً ثم ادعى أنه فضولي لم
يقبل لسقيه في بعض ما من جهته **قوله** لا يشترط في صحة الدعوى بيان
السبب في الفتاوى الظهيرية في الفصل الأول من كتاب الدعوى
مانصة وإن وقعت الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لأنه
لا يجب في الذمة بالاشتراك وكذا ما قرئ من أن قرينة لا يجوز وأما
يجب بسبب السلم أو يجعل ثمن في البيع وح يحتاج فيه إلى بيان النوع
والصفة على وجه يخرج عن حد الجحالة ثم قال بعد كلام أن دعوى
الكعك لا تفتح إلا بعد بيان السبب ثم وفي جامع الفضولين في دعوى
الغطارقة والعداوي والفلوس لا بد من بيان السبب بخلاف سائر الدعا
من دعوى الأملاك والأعيان والكلي والوزني والذهب والفضة فإنه
لا يحتاج إلى ذكر السبب ولا فرق بين ذكره وتركه بخلاف الغطارقة والعدا
والفلوس لأنه يجوز أن يكون بسبب البيع ولم يقض الغطارقة حتى كسرت
فيفسد البيع وفيه من السادس أيضاً ولو ادعى ما به عدلية غصباً وهي
منقطعة عن أيدي الناس وقت الدعوى ينبغي أن يدعى قيمتها إذا حكم
المشاي كذلك وفي اعتبار القيمة اختلاف معروف ذكر في أنواع الضمانات

والأثر

ولا بد من بيان السبب في هذه الصنوع لأنها لو كانت مثناً لا تقطع
قبل القبض بفسد البيع عند الإمام رحمه الله تعالى ويجب على المشتري
رد القيمة لو قايماً ولا يرد مثله لو مثلاً والافقمة ولو بسبب قرض
أو نكاح أو غصب يجب القيمة فلا بد من بيان السبب ليعلم هل له ولاية
الدعوى أم لا وفيه من الفصل المزبور لا بد من دعوى دين الدين بيان السبب
فإنه لو سلم فله مطالبة في مكان عتيقه ولو بغصب أو قرض أو من بيع
يتعين مكان الغصب والقرض والبيع للايقان في البرازية في
الثامن من الدعوى أن دعوى الكفالة لا تفتح إلا ببيان السبب لعدم
جوازها بالدية وبذلك الكتابة أنه وسيد كرام لم تعدت أوراقه
لا يلزم المدعي بيان السبب ويصح بدونه إلا في المثليات ودعوى
المراة الدين على زكوة زوجها **قوله** لا في دعوى العين كما في البرازية
الذي في البرازية في نوع في التناقض من الأول من كتاب الدعوى
مانصة وأعلم أن مشايخ فرغانة ذكروا أن الشرط في دعوى العقار
في بلاد قدم بناؤها بيان السبب ولا يسمع فيه دعوى الملك المطلق
لوجوه الأول أن دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الأصل بسبب
المخطة ومعلوم أن صاحب المخطة في مثل تلك البلاد غير موجود فيكون
كذلك محالة فكيف يقضى به والثاني لما تعدد القضاة بالملوك لما
قلنا فلا بد أن يقضى بالملك بسبب ذلك أما بسبب مجهول أو
معلوم فالمجهول لا يمكن القضاء به للجحالة والمعلوم لعدم تعين
المدعي أي أنه والثالث أن الاستحقاق لو فرض بسبب حادث يجوز أن
يكون ذلك السبب سابقاً على تلك ذي اليد فمنع الرجوع فيجوز
أن يكون لاحقاً فلا يمنع الرجوع فيستبينه وكل هذه الموانع غير متحقق
في المنقول لعدم المانع من الجحالة على التملك من الأصل أنه ومنه يعلم
ما في نقل المص من الخلل من وجوه الأول أن البرازي لم يذكر هذا الاستثناء
الذي ذكره المص الثاني أن البرازي عتق بالعقار وهو شخص من العين
الثالث أن البرازي نسب ذلك إلى مشايخ فرغانة ولم يطلق الرأية أن
مشايخ فرغانة قدروا ذلك بلاد قدم بناؤها ولم يطلقوا فتية **قوله**
إلا بالبينة أو علم القاضي **قوله** هذا على الرواية القابلة بأن علم القا
حجة والفتوى على أن القاضي لا يقضي بعله كما ذكره المص في البحر

ن

ضي

وفي هذا الكتاب فيما سبق **قوله** ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى اي
دعوى العقار لما في الكثرة ولا تثبت التبدل في العقار يتصادقهما وبين
المصدق في الشرح **قوله** او الشراعية ضمير منه راجع لواقع اليد
المذكورة عليه بوضع اليد التام ويكون الحاصل انه اذا ادعى الشراعية
فلان وهو واضع اليد وصاحبه فلا بد ان يوضع اليد في تصادقهما
ولا يحتاج الى بيينة **قوله** وقال المدعي هو بي ذلك السبب هذا القول
شرط قبول الشهادة او لا الظاهر الاول **قوله** الامام يقضي بعلمه
ظاهره من غير خلاف وعليه يطلب الفرق بين الامام والقاضي ولعل
ان اقامة الحدود **قوله** الا في الحدود والقصاص **قوله** سكت عن
التعريف فظاهره انه يقضي بعلمه وسياتي بعد بحوزة كرامته ان
المقضي به ان القاضي لا يقضي بعلمه لفساد الزمان من غير استئناسي
قوله القاضي اذا قضى في مجتهده فانه نقد قضاءه والمراد القاضي
المجتهد اذا المقلد لا يقضي الا بالراجح من مذهبه حتى لو قضى بغيره لا يقدر
قضاؤه كما صرح به المتأخرون وهذا بشرط العلم بالخلاف ذكر العلامة
قاسم في رسالته انه لا يشترط في نقاد قضا القاضي المقلد علمه بان في
المقضي به خلافا وانما يشترط ذلك في قضا القاضي المجتهد وقول المؤلف
مع العلم بالخلاف عمل الان **قوله** في البرازية ما يجالفة ورفض عبارتها
اذ لم يكن القاضي مجتهدا او قضى بلا قولي ثم بين انه على خلاف مذهبه
نقد وليس لغرض نقضه انه وكعله يخرج على قول المتقدمين فيلخص
ولا ينفى ويلفظ **قوله** لو قضى بطلان الحق بمضي المدة اي سبب مضي
المدة الطويلة تارك للدعوى به وجواب ما ذكره وما عطف عليه ما ساق
من قوله لم يقدر وعبارة المص في البحر قضى بطلان الدعوى بمضي سنين
وبينها مخالفة **قوله** غاييا على الصحيح لا حاضر ايقم منه نقوده لو
حاضرا وهو خلاف الصحيح من المذهب وقد اوسع قاضي خان
الكلام على هذه في باب النفقة فظهر من ذلك وبين الخلاف فيه
وفرقت بينهما اذا كان القاضي شافعا وبين ما اذا كان حنفيا وكذا
في البرازية في نوع في قضا القاضي بعلمه فليراجع **قوله** او تقدم
وقوعه على الموطوعة عقبه اي عقب الوطى في طهر قال المم في البحر
او بعدم وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه **قوله** وبشهادة بخط ابنته

كتابا

قوله

قوله صواب العبارة كما في ادب القضاء المختلف وبشهادة على خط
ابيه قال المحسب الشهيد في شرحه وصورة ان الرجل اذا مات فوجد
الابن خط ابنته في ذلك علم يقينا انه خط ابنته فانه يشهد بذلك الصادق
لان الابن خليفة الميت في جميع الاشياء لكن هذا قول من يجوز ولا يعتبر
مقابله المحمور من العلماء والكتاب وهو قوله تعالى لان شهد الحق
وهم يعلمون وهو لا يعلم فاذا قضى القاضي كان هذا القضا باطلا
فاذا رفع الى قاض اخر كان له ان يبطله انه وقد تقدم لنا من كلام
في هذا خارج اليه **قوله** او رفع اليه حكم صبي او عتق او كافر عطف
على قوله لو قضى بطلان الحق وفيه ان الكلام مفروض فيما ينفذ فيه
قضا القاضي وما لا ينفذ لا فيما رفع اليه من قضا قاضي اخر فلا
ينفذه **قوله** او الحكم بحجر سفيه عطف على حكم صبي فيه من الكلام
ما في الذي قبله بقي انه سيأتي اول كتاب البحر المالح ان الصحيح صحة
الحجر على السفيه وهو قولهما لكن في المجتبى واذا حجر القاضي على
السفيه ثم رفع الى قاض اخر فابطل حجره وجوز بعده او اطلق عنه
بجواز لان الحجر منه قولي وليس بقضا ولهذا لم يوجد المقرضي له والمقضي
عليه **قوله** باخراره بدارهم اي دار الحرب **قوله** ينبغي ان يكون مالمس
بدار حرب ولا اسلام مالمس بدار الحرب كالحجر المالح لانه لا يقر لاخذ
عليه فلو اخرز الكافر مال المسلم وهو ركب البحر ماله كما يستفاد
من التمهيد شرح الكثر عند قوله والواسم احد ما ترمي به وقوله كالحجر
يفيد ان المالح لا يختص بالبحر المالح فيدخل فيه المفاوز البعيدة
عن دار الاسلام والحرب **قوله** او بالقرعة في معتق البعض اي في المعتق
الذي هو بعض عبيد المعتق ومات ولم يبيته هذا هو المراد وان
كان في استفادته من العبارة خفايدك على ما ذكرنا قول المم في
البحر او بقرعة في رقيق اعتق الميت منهم واحدا وما ذكرنا بسقط قول من
حمل العبارة على ظاهرها ثم قال لا يطرأ كيفية القرعة في معتق البعض
ثم اجاب بانه يمكن ان يكون اعتق بعض عبده ثم مات ولم يبين وكيفية
القرعة ان يذكر كسورات العدد كلها في الوراق ويقرع فخرج
وهو المعتق ويسمي في الثاني فيكون القرعة بين الاخر اقلها ممل **قوله**
الشاهد اذا اردت شهادة اني قوله تقبل كذا بخط المؤلف والصواب

لم تقبل وقد تقدمت هذه المسئلة في قاعدة الاجتهاد لا يقض بمثله
وتكلمنا عليها فليبراجم **قوله** المحض ان يطعن في الشاهد من ثلاثة الخ
في السراجية اذا طعن المدعي عليه في الشهود انهم عييد فعلى المدعي
اقامة البينة على قريتهم ولو قال محذود في قذف فعلى الطاعن اقامة
البينة **قوله** كان قصا بنسبه وان لم في خادثة النسب قيل عليه المنقول
في هذه انه لا يثبت النسب وما ذكره المم بحث لصاحب العارضية مره
في جامع الفصولين انه ورقة بعض الفضلاء لمغايرة ما في العارضية
لكلام المم فان كلام العارضية مفروض فيما اذا كان هناك اشارة وح
يثبت المال بغير اثبات النسب لوجود اشارة فانه يعني عن ثبوت
النسب اذ الحق يثبت عليه بالاشارة كما قال في جامع الفصولين وكلام
المم محمول على صورة ليس فيها اشارة وليس في كلام المم ما يدل على
ان مراده صورة اشارة ومما يدرك على ذلك انه قال بعد ذلك وذكر
العارضية في هذا يدرك على ان كلامه مفروض في صورة اشارة ولا دليل
على ان ما قاله بحث ومن القضا الضمني ملك القينة شهيدوا بالخلع
بين الزوجين وهما ينكران الخلع وقضي القاضي ثبت المال ضمن
لثبوت الخلع وان شرط في اثبات المال قصدا **قوله** ورفق بينهما في جامع
الفصولين عبارة ادعى ان لي على احمد بن محمد بن احمد كذا درهمين وهو
هذا فشهد شهوده ان هذا احمد بن محمد بن احمد وله عليه كذا يثبت المال
لا النسب اذ المدعي وشهوده ليسوا بخضم في اثبات النسب فلا يثبت
ويثبت المال لوجود اشارة اليه ثم وعلى قياس مسئلة اخرى وهو
انه لو ادعى ان لي على فلان ديناً وانه مات وانت وارثه وابنه واسم ابك
كذا واسم جدك كذا يثبت المال والنسب ينبغي ان يكون هناك ذلك
قوله يمكن الفرق بينهما بان اشارة هنا تقتضي عن ثبوت نسبه اذ
الحق يثبت عليه بالاشارة وان لم يثبت نسبه وامامه فلا يمكن ثبوت
حقه عليه الا بثبوت نسبه اذ المال على الميت فلا ينتقل الى المدعي عليه
الا بكونه وارثاً فافترق انه **قوله** ونظيره ما في الخلاصة ومثله في البرازية
وعقد له نوعاً **قوله** ان يعاقب الرجل وكالة فلان قتل ومثل الوكالة الكفالة
قوله ويدعى بحق على اخر قيل عليه سباني بعد ورقة ان تقبل الشهادة بدو
الدعوى في هلال رمضان وعلى هذا فلا حاجة الى ما هنا الا ان يقال

الفاصل
الشمس الحافوي

ان المراد

ان المراد بقبول الشهادة به بدون الدعوى مجرد الثبوت لا الحكم ثم
رايت في الخلاصة ما يفيد ذلك حيث قال جنس اخر في اثبات الرضا
وهلال العيد قد ذكرناه في كتاب الصوم والذي يختص بهذا الكتاب
في اثبات الرضا بينة والعيد والوجه فيه انه يدعى عند القاضي بوكالة
معلقة بدخول رمضان فيقضي المحض بالوكالة وينكر دخول رمضان فيشهد
الشهود بذلك فيقضي عليه القاضي بالمال فيثبت محذود في رمضان
لان اثبات محذود رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو اخبر عدل القاضي
بمحذود رمضان يقبل ويأمر الناس بالصوم بل يفي في يوم الغنم ولا يشترط
لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباداته **قوله**
لو ادعى كفاية على رجل ياذن فكل عليه الظاهر لا يدخل في الحكم المذكور
واما دخله في ثبوت رجوع الكفيل على الاصيل انه وفي التجزئة كتاب
الكفالة ومن المحلل في اثبات الدين على الغائب ان يتواضع مع رجل
فيدعي عليه انه يماله على فلان الغائب فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين
فيقيم المدعي البينة على الدين فيقضي به على الكفيل والاصل ان يدرى
الكفيل **قوله** وله تفاصيل وفروع ذكرناها في الشرح يعني في كتاب الكفا
والقضا عند قوله ولا يقضي على غائب **قوله** وفي المحطة اذ اعزل السلطان
القاضي اعزل الخ قال بعض الفضلاء ان من ذكر وجهاً للفرق بين
عزله وموته والذي يظهر لي انه بعزل اراد السلطان قطع شاقته
بالمرقة فتعزله لوابه كذلك بخلاف ما افاد مات او نقول العرف في
زمن من قال به قاضي بذلك انه **قوله** وينبغي ان لا يعزل الناي بعزل
القاضي اي بعزل السلطان القاضي فالمصدر ومضاف للمفعول
والفاعل محذوف **قوله** وعليه كثير من المشايخ اي على انه لا يعزل بعزل
وجع فقوك ينبغي للوجوب لا للبحث **قوله** مات الخليفة وله امر او عا
فالكل على ولايته **قوله** يؤخذ منه ان ويجل بيت المال لا يعزل بموت
الامام الاعظم قال التاج السبكي في معبد النعم ومبدا النعم هل يعزل
وكذلك بيت المال بعزل الامام الاعظم وموته تراد في ذلك فلهذا العوض
وكان الشيخ الامام بريانه لا يعزل بذلك انه **قوله** فبذل على ان النوا
لان بعزل القاضي وموته قيل مبني هذه الدلالة على قول صاحب
البرازية في التقليل لانه نائب السلطان على ان المراد كون المستنيب

نية

ل

ل

القاضي
الشيخ علي الكايني

لنائب المذكور هو السلطان بان استنباه لا على انه مستقل بل على انه
 نائب القاضي بدليل قوله فانهم نواب القاضي من كل وجه والذي يقتضيه
 النظر ان المراد كون النائب الذي استنباه القاضي نائبا عن السلطان
 في الحقيقة وان كان في الظاهر نائبا عن القاضي برشدك اليه قوله انما
 لانه نائب السلطان او العاقبة وقد يمنع كونه نائب القاضي من كل وجه
 وان نقاله المم عن ابن القيس اذ لو كان الكلام من نائب استنباه السلطان
 لصرح صاحب البرازية وغيره بذلك ومما يدرك على ما ذكرناه من كون
 المراد ان النائب نائب عن السلطان حقيقة مع استنباه القاضي اياه
 ما حكاه عن الترمذانية الا في قريبا من قوله ان القاضي انما هو رسول
 عن السلطان في نصب النواب **قوله** لانهم نواب القاضي من كل وجه قيل
 عليه فيه نظرا لانه كيف يقال انهم نواب القاضي من كل وجه مع ان القاضي
 ليس له ان يتخلف الا ان يفوض اليه ذلك ولا دلالة كما اذا ولاه قاضي
 القضاة كما ياتي في محله وقد قاله لانه منسوبة للمولى لا الى القاضي
 فكيف ان نائب القاضي من كل وجه **قوله** فهو كالوكيل مع الموكل قيل
 عليه هذا يشهد عليه لانه لان الوكيل ليس له ان يوكل غيره الا باذن وقد
 اذن تكون الولاية منسوبة للموكل حتى ان الوكيل ليس له عزله كما ذكر في
 محله **قوله** ولهذا قال العلامة ابن القيس انما هو رضى كلام ابن القيس
 وهو مخالف لما افق به حيث سئل عما صورته ما يفهمه مؤلفا فيما ذكره
 العلامة بدر الدين بن القيس في كتابه المسمى بالفوائد البذرية في احوال
 القضاة بالحكمة من ان نائب القاضي في زماننا ينزل بعزله وموته
 فانه نائبه من كل وجه والقضاة من المناصب الدينية التي يفتح العزل
 بها بسبب وبغيره انما والمقصود بيان المعتمد بيان المعتمد في ذلك
 وبحرير القضية اجاب رحمه الله تعالى لا يعهد على ما ذكرنا ابن القيس
 لمخالفة المذهب فقد نقل الثقات ان النائب لا ينزل بعزله
 الاصل ولا بموته قال الزبيدي في شرح الكثر من كتاب الوكالة لا يملك
 القاضي الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا ينزل بعزله القاضي الاول
 ولا بموته وينزل بعزله الخليفة لهما ولا ينزل بموته وهو المعتمد
 في المذهب ولم يزل في المسئلة والله تعالى اعلم **قوله** لكن في المعراج
 ان قيل هذا منه من لما قاله ابن القيس وكيف لا يرد كلامه وقد قال في

هذه

القاضي
 خير الدين الرافعي

انفع

انفع الوسائل فنقل عن البدايع ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم
 مات القاضي لا ينزل بعزله الخليفة لانه نائب الامام في الحقيقة لانما القاضي
 ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا ينزل بعزله
 كالوكيل فانه لا يملك عزل الوكيل الثاني انه يعني بالوكيل الثاني الذي
 وكاله الاول باذن الموكل لانه صار في الحقيقة وكيل عن الموكل لا عن
 الوكيل الاول وقد عللوا عدم عزل القاضي بموت الخليفة بان الخليفة
 نائب عن المسلمين فاني يجبه قول ابن القيس انهم نواب القاضي من كل
 وجه مع صريح كلامهم قاطبة بانه في الحقيقة نائب عن السلطان حيث
 اذن له في الاستخلاف ومع قوله في المعراج كونه كوكيل قاضي القضاة
 هو مذهب الشافعي احمد وعندنا ان نائب السلطان ولا اعتبار بقوله
 هنا ولا يفهم احد الا ان نائب مع تصريح جهابذة العلماء بانه اذا كان
 القاضي ما ذونا له في الاستخلاف فهو في الحقيقة نائب السلطان اللهم
 الا ان يصرح السلطان بعزل النواب بموته او عزله بان يقول اذا ما
 او عزل فمهم معزولون بعزله او بموته فان ذلك مما يقبل التعليق
 ويقبل التخصيص بالزمان والحوادث والاشخاص ولا يملك نصب
 القضاة وعزلهم الا السلطان او من اذن له السلطان وهو صاحب
 الولاية العظمى فلا يستفاد ان الامنة **قوله** وفي مناقب الكرمي في
 الفتاوى الخاتمة في فضل الدعوى بالمسال اذا شهد الشهود على الرجل
 بحق وقضى القاضي بشهادتهم ثم ان الشهود عليه ادعى ان الشهود
 قد رجعوا عن شهادتهم ان ادعى رجوعهم في غير مجلس القاضي لا تسمع
 دعواه ولا يخلف الشهود ولو اقام البيينة على ذلك لم تقبل وادعى
 رجوعهم عند قاض اخر ان لم يدع قضا القاضي رجوعهم تسمع دعواه
 ولو قامت البيينة على ذلك قبلت وان لم تكن له بيينة كان له ان يستخلف
 الشهود لان رجوع الشهود عند قاض اخر يصح كما لو رجعوا عند القاض
 الذي قضى بشهادتهم انه فقد رجوع تخلف الشهود ثم ظاهر انهم لو
 رجعوا عند محكم لا يكون المحاكم كذلك فيكون هذا مما خالف الحكم
 القاضي **قوله** اذا قضى في مجتهده في مخالفة مذهبه قيل لعل العبارة
 بمخالفة مذهبه او مخالفة القائل مذهبه انما **اقول** يجوز ان يقال بالخرصة
 لمجتهده لكن الظاهر ان العبارة **قوله** اذا ظهر خطأه اي من حيث

ت

ضي

الحكم الشرعي كخفي قضى بصحة هبة المشاع المحتمل للقسمة ثم ظهر له انه
اخلا **قوله** فله نقضه دون غيره اطلاق الغير يتناول من يرى صحة ما حكم
به الاول ومن يرى عدمها كالاول كخفي حكم بعدم شفاعة الجار الملام
فرجع حكمه الى شافعي يرى صحة الحكم المزبور او الى خفي يرى صحة ما
كالاول الحكم بخلاف مذهبه **قوله** لا يصح رجوع القاضي في قيد الرجوع
لانه اذا انكر كان القول قوله لما في الفوائد البدرية لابن الغرس ونق
عبارة والمفتي به ان القاضي اذا قال لم اقص وقال الشهود قضى
كان القول قول القاضي **قوله** امر القاضي حكم **اقول** قد خرم في العادة
وجامع الفضولين بانه لا يكون حكما وجعل ما ذكرهنا بصيغة قتل فليج
وقال المص في البحر ما نصه وفي البرازية قوله لا ادري لك حقا في
هذه الدار بهذه الدعوى لا يكون قضا ما لم يقبل امضيت واقعة
عليك القضا بكذا وكذا وكذا قوله للمدعي عليه السلام هذه الدار الية تعد
اقامة البرهان قال وهذا نص على ان امره لا يكون بمنزلة القضا
وذكر شمس الاجمة انه حكم قتل لكن هذه في الامر بخصوص التسليم واما
مطلق الامر في غير ذلك فحكمه مدكور في الولو الجمة قيل الفضل الرابع
وغيرها **قوله** كقوله سلم المخدود الى المدعي هذا ممنوع في الامر بالفضل
كما في العمادية الاعلى قول ومسلم في غيره **قوله** والامر بدفع الدين
عطف على مدخول الخاف **قوله** فامر القاضي بان يقصر سي من الوفا
هذا مدكور في المختصاف وقال محله ما لم يحكم وهذا مسلم في غير الامر
بالسليم وقوله ما لم يحكم اي يجعل حكما **قوله** كان بمنزلة الفتوى لم
يبين المص وجه عدم كونه حكما مع صدق اسم الفقير على من ذكر **قوله**
فعل القاضي حكم منه في الفواكه البدرية رد على من قال فعل القاضي
تكون حكما وقال ان فعل القاضي لا يكون حكما وقد اجاد في تحقيق
ذلك بما امر به عليه فارجع اليه **قوله** فليس له ان يزوجه اليتممة
او رده في الفتح بانه ليس بحكم لا تنفا شرطه وهو الاوجه ثم قال
والا لحاق بالوكيل يكفي للمنع يعني الوكيل بالنكاح لا يملك ان يزوجه
من ابنه فكذا القاضي بمنزلة الوكيل لا من حيث انه حكم ممن لا يقبل
شهادته **قوله** بخلاف الوارث اذا باع الثلثين قتل فيه ان بيع الوارث
مساو لبيع القاضي في عدم النقص والشراب من البيع مما لا يجعل وقفا

الفاصل
الشيخ علي المكي

فاووجه

فاووجه قوله بخلاف الوارث ولعل المراد مخالفة بيع الوارث بيع
القاضي في كونه حكما ليس غير **قوله** وقولهم ان فعله حكم يدرك على
ان الدعوى ما هي شرط في الحكم القولي **اقول** بهذا يسقط ما قدما
من رد صاحب الفتح ما تقدم من انه ليس للقاضي ان يزوجه اليتممة
التي لا ولي لها من نفسه بانه ليس بحكم لا تنفا شرطه وهو الدعوى
قوله دون الحاكم الظان يقول دون الفعلي كما يقتضيه سياق الكلام
قوله وسعة ان يشهد عليه يعني لتعلق حق المقرلة بشهادته فلا
يعمل منه **قوله** الا اذا قال له المقرلة لا تشهد عليه استثنان من قوله
وسعه ان يشهد عليه وانما عمل منه لرضاه بعدم شهادته التي تعاقب
بها حقه **قوله** بخلاف القاضي عزم كليت بان الدين انما قال المص في
شرح الكترو ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعي حقا في الزكة
واثبتة بالبينة وعزاه الى الولو الجمة كما بين ذلك عند قوله والا اجل
بطلبه بقي الكلام في ان هذا التحليف هل هو واجب او مندوب
قال العلامة المقدسي لمراره **قوله** انما يجوز اقامة البيعة على السخف
اقول وكذا الحكم عليه وتفسير المسخران ينصب للقاضي ويحكم
عن الغائب لسمع المضمومة عليه والقاضي يعلم ان المضمون ليس
فانه لا يسمع المضمومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن من اخفى في
بيته بعد ما نادى امرين القاضي على باب داره كذا في العمادية
قوله اذ لم يعلم القاضي ان ثبات التوكيل عند القاضي بلا خصم
بما في **اقول** سياقي بعد ورقة عن الكافي انه لا يجوز اثبات الوكالة
والوصاية بلا خصم حاضر ولو قضى بها جاز لانه قضا في المختلفاته
وهو مخالف لما هنا ووفق بعض الفضلاء بحمل ما هناك على ما اذا
لم يعرف القاضي الموكل باسمه ونسبه انه يؤول الى القضا
بعلمه وقد علمت ان الصحيح المفتي به انه لا يفتي بعلم بحال قال
المص في البحر وطريق اثبات الوكالة بالمضمومة ان يشهدوا بها على عزم
الموكل سواء كان منكر للوكالة او مقررها لبيته في غيره كما في الخزانة ولا
تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القنية لا تقبل من الوكيل
بالمضمومة بيعة على وكالته من غير خصم حاضر ولو قضى بها خصم لانه قضا
في المختلف **قوله** ان كان القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه كان الموكل

وقت القضاء بالوكالة غائب والغائب انما يصير معلوما بالاسم والنسب
 فاذا كان القاضي يعرف ذلك امكنه القضاء بالوكالة لا يقضي بمعلوم
 على معلوم واذا لم يعرف ذلك لو قضى بالوكالة قضا معلوم على مجهول
قوله لا ينعزل القاضي بالردة **قوله** في الوقعات الحسامية الفتوى
 انه لا ينعزل بالردة فان الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في احدي الروايتين
 حتى لو قلد الكافر ثم اسلم هل يحتاج الى تقليد اخر فيه روايتان انتهى
 ومنه يعلم ان تقليد الكافر صحيح وان لم يصح قضاؤه حال كفره
 ومثله في الولو الجمية وعلله بان المرتد امره موقوف وبان الارتداد
 فسق وبنفس الفسق لا ينعزل الا ان ما قضى حاك الارتداد يكون
 باطلا لم قال ولو حكم ارتداد ثم اسلم لم يجر حكمة الا بتحكم جديد
 وعلى قياس القاضي لا ينعزل ويحتمل ان يفرق بينهما بان القاضي
 المقلد انما يصير قاضيا بتقليد الامام فلو قلنا بانه ينعزل بالردة
 يحتاج الى تقليد جديد وفيه خروج واشاعة للمفاحشة وهذا لا يجوز
 لانه لو تاب صلح اما المحكم انما صار قاضيا بتقليدهما ولا يخرج في
 التقليد ثانيا فينعزل انما بقي ان ما ذكره المصنف مخالف لما في جامع
 الفصولين من الفصل الاول من انه ينعزل بالردة والمحجوب ان ما في
 جامع الفصولين من بني على خلاف المفتي به في كل ما ذكره المصنف لا يخلو
 عن اشكال **قوله** لا يرد ولا يثبت حاكم كفره قيل لم يثبت ولاية الكافر
 على المسلم والجواب بان احكامه مع غير نافذة على المسلم وان استمرت
 ولا يثبت لا يدفع الاشكال المتبادر من قوله تعالى وكن يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سبيلا استقراض الولاية لا بثبوتها مع عدم نفوذ الاحكام
 فتأمل انتهى **قوله** يمكن ان يقال لا يلزم من عدم عزله بالردة استمرار
 ولا يثبت على المسلم اذا حكمه حاكم ردت باطله كما تقدم عن الولو الجمية
 لا صحة موقوفة وانما يصح بعد اسلامه واذا كان كذلك كان
 اصل الولاية منتفيا حال ردة من فائدة عدم عزله بالردة عدم
 الاحتياج الي تجديد التولية اذا اسلم فليست **قوله** واختلاف المشايخ
 في القاضي يعني منهم من قال لا ينعزل مالم يقدم قاض اخر ومنهم
 من فرق بينهما بان الجمعية موقفة فلولم يجمع الناس بعد العلم بقوتهم
 الجمعية وانما في حق القاضي ليس هناك شي موقت يفوت بقوات الوقت

القاضي
 على من جازاته
 المالك

فاذا علم

فاذا علم بكتاب او خبر ينعزل **قوله** فلا ينعزل الا به لان العزل معلق
 بالشرط فمالم يوجد الشرط لا يثبت العزل **قوله** طلب من القاضي
 كتابة حجة الا برأيه ضرورة ادعى المطلوب ان الطالب قد ابرأني عن
 كل قليل وكثير وقال قضيت الدين الذي له علي واقام علي ذلك
 بيته وقال للقاضي اني اريد ان اقدم البادرة التي هو فيها واخاف
 ان ياخذني بالمال ويحجز الابرا او الاستيفاء وشهودي هناك فاسمع
 من شهودي والكتب لي في قاضي ذلك البلد انه يكتب كذا في شرع الحجاب
قوله قال القاضي قضيت بكذا عليك الخ وحده ذلك ان قول القاضي
 فيما يخبر بمنزلة شهادة شاهدين كما لو قال ثبت عندي زنا فلان واخا
 فارجموه ثبت ذلك بمجرد قوله وهو فوق الامام وابي يوسف وقال محمد
 لا يصدق القاضي فيما اخبر حتى يعرف الحجة التي بها يقضي قالوا هذا
 اختلاف عصر وزمان لان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه في القرن الثالث
 الذي شهد له رسول الله صلى الله عليه تعالى عليه وسلم بالخيرية فكان الغالب
 منهم الصلاح ومحمد في القرن الرابع وقد ظهر الفساد في القضاء فلا
 يقبل قوله مالم ينضم اليه شاهد اخر احتياطا لحقوق العباد ومنهم من
 جعله اختلاف حجة وان كان محمد حجة الله تعالى يقول هذا فوق واحد
 غير معصوم عن الكذب فلا يكون حجة كالشهادة وهما يقولان القاضي
 نايب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والنايب قائم مقام المنيوب
 عنه وقول المنيوب عنه حجة على الاقراد فكذا هذا كذا في الولو الجمية
 من الفصل الاول من كتاب ادب القاضي وانما يتم قوله ان ابا حنيفة
 كان في القرن الثالث ومحمد في الرابع على القول بان القرن ذون
 المائة قال المحافظ ابن حجر في فتح الباري بعد كلام ويطلق القرن على
 مدة من الزمان واختلفوا في تقديرها من عشرة اعوام الى مائة
 وعشرين لكن لم ازل من صريح التسعين والابا مائة وعشرة وما قد
 ذلك قال به قائل وذكر الجوهرى الثلاثين والمائتين وقد وقع
 في حديث عبد الله بن بشر عند مسلم ما يدل على ان القرن مائة وهو
 المشهور انتهى **قوله** شرح البخاري للقيسي ان الاكثر من علي ان القرن
 ثلاثون سنة هذا وقد اطلق المصنف في الاقرار فيجعل الاثر اربعين سنة
 الرجوع عنه كالمحدود وغيره مع انه لا يقبل فيما يصح الرجوع عنه بالاجماع

نه

كما نقله هو في البحر في اطلاق في محل التقيد **قوله** ارسال القاضي
الى المخدرة للدعوى واليمين اي ارسال القاضي امينا للمخدرة
للدعوى واليمين اذ لم تثبت الوكالة عنها جازية قد ظهر بهذا التقرير
ان خبر المبتدأ وهو ارسال المخدوف وهو لا يجوز الا اذا قامت قرينة
تدل عليه وليس بقرينة والمخدرة كما قال الامام علي البرزوي
هي التي لا تكون برزقة بركات او ثيبا ولا يراها غير المحرم من الرجال
اقتا التي خلت على المنقة وراها رجال اجانب كما هو عادة بعض
البلاد لا تكون مخدرة **قوله** لا يمين على الصبي في الدعوى قال في جامع
احكام الصغار للاشترو شي الصبي التاجر والعبد التاجر يستخلف
ويقضي عليه بالنكول وذكر الفقيه ابو الليث ان الصبي الماذون
له يستخلف عند علمائنا وبه نأخذ وفي الفتاوى انه لا يمين على الصبي
المماذون حتى يدرك وذكر في النوادر يخلف الصبي المماذون له ويقضي
بنكوله وفي المينة الصبي العاقل المماذون له يستخلف ويقضي بنكوله
وفي الولو الحجة صبي ماذون باع شيئا فوجد المشتري عيبا فاراد
تخليفه فلا يمين عليه حتى يدرك وعن محمد بن خلف وهو صبي شر
اذرك لا يمين عليه كالتصاري اذا خلف ثم اسلم لا يمين عليه فمذا
ذلك على انه لو خلف يكون معتبرا وعن محمد اذا ادعى على الصبي دين
وانكر الغلام فالقاضي يخلفه وان نكل يقضي بالدين عليه ولزمه
في ذلك بمنزلة الكبر وفي الصبي المحجور اذا لم يكن للمدعي بينة لا يكون
له اخضاره الى باب القاضي لانه لو خلف ونكل لا يقضي عليه بنكوله
ولو كان له بينة وهو يدعي عليه الاستهلاك كان له اخضاره لانه
ما خوذ بافعاله اذ لم يكن متاخذا باقواله والشهود محتاجون الى اشارة
اليه فيحضر لكن يحضر معه ابوه ومن هو في معناه لان الصبي بنفسه
لا يلي شيئا فيحضر الاب حتى اذا الزمه شيئا يومر الاب بالاداعية من
ماله **قوله** ولو كان محجورا لا يحضر القاضي في الفصول العتادية
ولو ادعى على صبي محجور عليه شيئا وله وصي حاضرا لا يشترط حضور
الصبي كذا ذكر في كتاب القسمة ولم يفصل بين ما اذا كان المدعي
عينا او دينا وجب مباشرة هذا الوصي او وجب لامباشرة كتمان
الاستهلاك ونحوه تشترط حضور الصبي ذكر المختص في ادب القاضي

لو ادعى

لو ادعى على صبي محجور مالا بالاستهلاك او بالقبض ان قال المدعي في
بينته حاضرة تسمع دعواه ويشترط حضور الصغير لان الصبي موافق
بافعاله والشهود محتاجون الى اشارة لكن يحضر معه ابوه او وصيه
حتى اذا الزم الصغير شي يودي عنه ابوه من ماله يعني من مال الصغير
وذكر بعض المتأخرين حضور الصغير عند الدعوى بشرط سوا كان
الصغير مدعيا او مدعى عليه والصحيح انه لا يشترط حضور الاطفال
الرضع عند الدعوى هكذا ذكر في المحيط وذكر رشيد الدين في فتاواه
ان المختار انه يشترط حضور الصبي عند الدعوى اتمه وفي جامع احكام
الصغار للاشترو شي ولو ادعى رجل على صبي محجور شيئا وله وصي
حاضرا لا يشترط حضور الصبي هكذا ذكر شيخ الاسلام ولم يفصل
بين ما اذا كان المدعي دينا او عينا وجب الدين بمباشرة هذا الوصي
او لا وذكر الناطقي في القسمة اذا كان الدين واجبا بمباشرة هذا الوصي
لا يشترط احضار الصبي في ادب القاضي للمختص اذا وقع الدعوى
على الصبي المحجور عليه ان لم يكن للمدعي بينة فليس له حق اخضاره
ولكن يحضر معه ابوه حتى اذا الزم الصبي شي يودي عنه ابوه من ماله
وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعوى بشرط وبعض
المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سوا كان الصغير مدعيا
او مدعى عليه ومنهم من ابي ذلك واذا لم يكن للصبي وصي وطالب المدعي
من القاضي ان ينصب عنه وصيا اجابه القاضي في ذلك وفي فتاوى
القاضي طهيد الدين والصحيح انه لا يشترط حضور الاطفال الرضع
عند الدعوى وتشترط حضور الصبي عند نصب الوصي للاشارة اليه
هكذا في الفتاوى وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من ابي
ذلك وقال لو كان الصبي في المهد تشترط احضار المهد بحلس الحكم
ولا شك ان اشتراطه بعيد والاول اقرب الى الصواب واشبه بالفقه
قوله الامح انه لا يخلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل يعني لو انكر
الدين قال في البحر لو ادعى على اخ دينا مؤجلا فانكر لا يخلف في الظاهر
القولين انه **اقول** وكان وجهه ان قبل حلول الاجل لا تسوغ له
المطالبة به حتى يدرك على انكاره التحليف هكذا ظهر لي ثم رأيت
في الولو الحجة قلل ما ذكرته **قوله** لا يقبل قول امين القاضي انه خلف

صبي

المختارة المظاهرة انه لا بد من شاهد من غير المخالف الامين وتقدر
انه يقبل قول شاهد معة فاقم هناك الامين مقام شاهد واحد
وهناك يقم مقامه قال بعض الفضلاء ولعل ذلك لا خلاف الروايات
قوله القضا يتخصص بالزمان والمكان انه قد تقدمت هذه المسئلة
قريباً واعلم انه ذكر في الخلاصة لوقضى القاضي في حادثة بحق ثم امره
السلطان ان يسمع هذه الحادثة ثانياً بمشهد من العلماء لا يحكي
القاضي ذلك **قوله** وقضا القاضي في غير مكان ولايته ان قد
بالفضلاء ان تقريره قبل وصوله الى محل ولايته صحيح لانه كالفتوى كما
افتي به بعض مشايخنا بعد الوقوف على صريح النقل قال المصنف في القبر
ولا يشترط ان تكون المدعيان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في
الدين والمثرب واما اذا كانت في عقار لاي ولاية فالصحيح الجواز
كما في الخلاصة والبرازية واما ان تعزم خلاف ذلك فانه غلط **قوله**
وفي القنية قضى في ولايته ثم اشهد على قضايه الخ قلت وهذا
بخلاف ما لو خرج الحاكم عن المحاكم ثم اشهد على حكمه حيث يصح اشهاد
كما في القنية من كتاب الشهادة **قوله** ولا يقبل شهادة من قال لا ادري
امؤمن انا ام لا الى قوله كما في الولوجية نص عبارتها رجل قال
لا ادري امؤمن ام غير مؤمن لا تقبل شهادته ولا تقبل ضلته خلفه
لانه يشك في ايمانه ومن يشك في ايمانه فهو غير مؤمن **قوله**
يؤخذ من تقليده ام المراد بعدم القبول عدم الصحة لان غير المؤمن
لا تصح شهادته ولا الصلاة خلفه بل ولا صلته وهدى وعلى هذا كان
القبول ان يقول لا تصح شهادته ولا الصلاة خلفه لا يلزم من
عدم القبول عدم الصحة فتأمل **قوله** تقبل الشهادة حسنة بلا
دعوى يعني ويقضى بها **قوله** في طلاق المرأة يعني سواء كانت حرة
او امه في النهاية لتقييد القبول بما اذا كان الزوج حاضراً اما اذا
كان غائب فلا قال الشيخ عند البرز السخنة في شرح المنظومة
وكذا حضور المولى في صورة الامه ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا
الامة على المشهور وفي العمادة عن سجلات شروط المجلد في ان يشترط
حضور المرأة ليسير اليها الشهود **قوله** لا وجه لتخصيص المرأة
اذ الامه كذلك يحتاج الى حضورها ليسير اليها الا ان يراد من المرأة

ما تم الحرة والامة وان كان العرف يخص لفظ المرأة بالحرة **قوله**
وعنى الامه الفرق بينهما وبين مسئلة العند الامة ان هذه شهادة
بحرمة الفرج وهو حق الله تعالى بخلاف العند وفي العمادة من
يخلف حسنة في عنى الامه وطلاق المرأة اشار محمد في باب التحري
انه يخلف كذا في شرح القدروري وذكر السرخسي في مقدمة باب
السلسلة انه يخلف فتأمل عند الفتوى كذا في شرح المنظومة للشيخ
عند البرز السخنة **قوله** والوقف قال قاضي خان رجل باع
ارضاً ثم ادعى انه كان وقفها قبل البيع واراد تخليف المدعى عليه
ليس له ذلك عند الكل لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه
لم تصح لمكان التناقص وان اقام البيينة على ما ادعى اختلفوا في ان
بعضهم لا يقبل بيئته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل بيئته لان
التناقض لا يمنع الدعوى وعلى قول الفقيه ابي جعفر الدعوى لا تستلزم
في الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغلة فلا
يشترط فيه الدعوى كاشهادة على الطلاق وعنى الامه الا انه اذا
كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لا يعطى من الغلة شيء
وتصرف جميع الغلة الى الفقراء لان الشهادة قبلت بحق الفقراء ولا
تظهر الا في حق الفقراء قال يعني قاضي خان وينبغي ان يكون الجواب
على التفصيل اذا كان الوقف على قوم باعياهم لا تقبل البيئته عليه
بدون الدعوى عند الكل وان كان الوقف على الفقراء او على المسجد
على قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تقبل البيئته بدون
الدعوى عند الكل الامام ابي حنيفة لا تقبل **قوله** قال العلامة ابن
وهبات وهذا التفصيل غير محتاج اليه لان الوقف وان كان على
قوم باعياهم فاحر لا بد ان يكون جهة لا تقطع كالفقراء وغيرهم
فالشهادة تقبل بحقه اما حلالاً واما مملوكاً **قوله** الشيخ عند
البرز السخنة بانه لا بد من هذا التفصيل لان البيئته اذا قامت
بان هذا وقف يستحقه قوم باعياهم لا بد منه من الدعوى لشؤم
استحقاقهم وتناولهم وان كان اخر ما ذكر بخلاف ما اذا قامت
على انه وقف على الفقراء او المسجد ونحو ذلك ونقل في العمادة عن
فتاوى رشيد الدين هذا التفصيل قال وكذا فصل الامام الفقيه

ما لم يرد

وهو المختار وهو فتوى الامام ابي الفضل الكرماني وقد رأت عن صاحب الذخيرة وفتاوى النسفي قد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح وانما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة لا تقع بدون الدعوى ونقل في الترخاينة عن فتاوى التجنيس في مسألة البيع انه يسمع الدعوى وينقض البيع وبه احدى القدر والشهيد وقال بعض الناس لا نقل البينة ولكن لا نأخذ به في العمارة عن ابي الليث انه يأخذ بسمع البينة ونقض البيع وقيل لا نقل والاول اصح **قوله** وهلال رمضان وغيره الخ اي والشهادة على رؤية هلال رمضان وغيره مما فيه الحق تعالى خالصا قال قاضي خان الذي ينبغي ان يشترط كالا يشترط في عتق الاممة وطلاق الحر عند الكل وعتق العبد في قول ابي يوسف ومحمد وفي الوقف على قول ابي جعفر وعلى قياس قول ابي حنيفة ينبغي ان يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده والممطر ذلك في غير رمضان كرجب وشعبان وغيرهما اذا قصد باثبات امره يني خالصا لله تعالى كان يوم هلال رمضان فاحتاج الى اثبات اول شعبان ولو غمما يحتاج الى اثبات هلال رجب وهلم جرا وفي العمارة عن فتاوى رشيد الدين ان الشهادة بهلال عند الفطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاصحى اختلاف المشايخ فبعضهم قاسوا على هلال رمضان وبعضهم قاسوا على هلال الفطر وفي العدة ينبغي ان يشترط الدعوى ولفظ الشهادة في هلال شوال وامارضا فقال السرخسي لا يشترط لفظ الشهادة فيه وقال خواهرزاده يشترط وكذلك الاصحى قال في الظهيرية وهل يشترط الحكم لثبوت ذلك قال محمد لانقر لهذا في الكتاب وينبغي ان لا يشترط بل يكفي الامر بالقوم والخروج الى المصلى **قوله** والمخدود ليس معطوفا على هلال الفطر كما يوهمة ظاهر العبارة بل على الطلاق لان هذا الزنا والسكر خالص حق الله تعالى كالطلاق وما عطف عليه **قوله** واختلفوا في قبولها بالدعوى في النسب حكى عن صاحب المحيط القول من غير دعوى لانه يتضمن حرمة كلها لله تعالى حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة فتقبل كما في عتق

الامة وقيل لا تقبل من غير خصم ونقل عن القنية الشهادة على دعوى المولى ينسب عند تقبل من غير دعوى قال ابن وهبان والظان الجواز يجزى على قولهما وعدمه على قياس قول الامام رحمه الله تعالى **قوله** وفي تدبير الامة في القنية قاسمها على عتق العبد لانه قال تقبل على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى بدون الدعوى كالشهادة على العتق وقد جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الامة والعبد كما في عتقهما فتقبل في الامة عند الكل وفي العبد يخفى الخلاف قال الشيخ عبد البر بن الشحنة عندي في هذا التخرج نظر فان المولى لا يقبل بدون الدعوى عند الامام كون ذلك محض حق الله تعالى وذلك لا يوجد في تدبير الامة اعني حرمة الفرج على المولى فيكون من المحقوق المشتركة فيشترط له الدعوى عنده ولا يشترط عندها فتامة اللهم الا ان يقال انه يتضمن حرمة الفرج عند موت السيد اتم وظ صنيع المم ان تدبر الامة على الخلاف فانه معطوف على قوله في النسب وهو مختلف فيه لكن يشكك عطف المخلع عليه فانه لا خلاف فيه كما استذكره **قوله** والمخلع قال في القنية الشهادة على المخلع بدون دعوى المرأة مقبولة كما في الطلاق وعتق الامة ويسقط المهر عن ذمة الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة تبعا انتهى قال العلامة ابن الشحنة وهذه اتفاقية **قوله** والايلا والظهار ذكر العلامة ابن الشحنة ان في الشهادة بجرمة المصاهرة والايلا والظهار يشترط ان يكون المشهود عليه حاضرا لنقل ذلك في العمارة قال وبعضهم قال لا تقبل بدون الدعوى والايلا والظهار مذكوران في فتاوى رشيد الدين **قوله** واختلفوا على قوله في الحرمة والمعتد لا **اقول** نقل صاحب العمارة عن فتوى رشيد الدين ان الخلاف انما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى اما خلاف انه اذا شهد انه حر الاصل انما تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بجرمة اتمه فهي شهادة بجرمة الفرج فتقبل ثم نقل عن صاحب المحيط انه حكى في شرحه الجامع الصغير ان الصحيح اشترط الدعوى في ذلك عند الامام كما في العتق العارض وان الشاخص لا يسمع منه الدعوى ولا صحة الشهادة فيها ونقل عن متفرقات شهادات المحيط وقال انه لا يختلف على عتق العبد حشبة بدون الدعوى بالاتفاق

لان حل الفروج والحرمه فيه حق الله تعالى ومن صورهما ما اذا ما اذا
 اراد ابن المشهود بنكاحه تزوج من نكحها ابوه جاهلا بنكاحه لياها
 فللمشهود الشهادة بنكاح ابيه من غير دعوى بحرمه فزعموا على ابن الزوج
 وذلك خالف حق الله تعالى هذا والذي يحرر لي ان ما يتقبل فيه الشهادة
 بدون الدعوى عند الكل اربع مسائل عتق الامه والطلاق والتخلع والكل
 ووهم ابن وهبان فجعل يدبر الامه مما يتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى
 عند الكل واعلم انه مما يتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى امور اوجب
 التقدير اذا كان حقا الله تعالى ذكره ذلك المص في بعض رسائله وفي شرحه
 على الكنت **قوله** كذا في فروق الكرابسي من النكاح **اقول** ليس ما ذكره في
 فروق الكرابسي وانما هو في فروق المتجوي **قوله** ولا يتقبل عتق العبد
 الا فان دعواه شرط عنده كما اذا شهد شاهدان على رجل بعتق عبده
 والعبد والمؤي يكران ذلك لا يتقبل الشهادة عند الامام وقال لا يتقبل
 وفي المحقق قد تحقق الدعوى حكما بان يقطع العبد بغير فقال
 المحر اعنتك مولاك قبل الجناية ولى عليك القصاص فانكر العبد والمؤي
 ذلك يتقبل بينته ويقضي بعتقه لان دعوى المجني عليه العتق قائم مقام
 دعوى العبد حكما اعلم ان الشهادة بلا دعوى اخذ مقبولة في حقوق الله
 تعالى لان القاضي يكون نايبا عن الله تعالى فتكون شهادته على خضم
 فتقبل وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا اصل متفق عليه لكن
 الغالب عند ههنا في حق العبد حق الله تعالى لان سبب المالكية وهي
 الحرية يتعلق بها حقوق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرها
 يعني كالعبد والحج والحدود ولذلك يجوز استرقاق المحترض لما فيه
 من ابطال حق الله تعالى فتقبل بدون الدعوى والغالب عند حق العبد
 لان يقع الحرية عاين الية من مالكية وخلاصه من كونه مبدلا كالمالك
 فلا يتقبل بدون الدعوى كذا في شرح المجمع لان الملك **قوله** وان كان
 غائبا في دعوى على الغائب لا تصح فكيف تصح الشهادة الا ان
 يقال هذا في كتاب القاضي الى القاضي **قوله** والقاضي هو الذي ينظر
 الي وجه المرأة يعني اذا امر التهمة فان خاف امتنع القاضي والشاهد
 من النظر كما في المجمع ومنه يعلم عدم صحة حصر النظر في القاضي انه
 اطلق في محل التقييد وهو غير سديد **قوله** الا اذا اقامه واراد ان يكت

في دعوى

الخ يعني اذا كان لرجل على اخر دين في بلدة اخرى وله شاهد واحد
 في بلدة واخر في بلدة المدعي عليه واراد ان يتقبل شهادة من في بلدة
 ويدعي على ذلك الشخص فيتمسك بكتاب الشهادة ويشاهد هناك
 جاز كما في الدرر والغفر **قوله** وانما الذي يجب حقا للشرع وعين
 الربا ان كان قائما لا رده ضمانه قال بعض الفضلاء قد علمت ان العقد
 المذكور تعلق بسببه حقا حق العبد وهو رده عينه ان كان باقيا
 او رده ضمانه ان كان مستهدلا وحق الشرع وهو رده عينه بنقض العقد
 السابق المهني عنه شرعا وابر العبد انما يكون فيما يملكه وهو الدين انما
 في الذمة ولا شك في برائه عنه لان المالك له قد ابراه منه واما فيما
 لا يملكه وهو حق الشرع فلا عمل لبرائه فيه لانه ليس حقا له وقد تعذر
 بعدم التصور بعد الهلاك وكلام ركن الدين مفروض فيه الاتراء على
 بقوله لان رده لحق الشرع وما ذكره البزدوي صريح في ان الثابت
 في الذمة وهو ضمانه قابل للابرا فالواجب لقطع بان القمات
 الثابت بالاستملاك في الذمة يقع البراعة واما حق الشرع فلهما
 لا دخل للعقد فيه فكيف يقول ببراءته تامل وقد قدم قبل هذه
 الورقة بسبع ورقات الا بر القام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى
 كذا في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان البراعة عن الربا لا يصح
 فتسمع الدعوى وتقبل البينة انتهى **قوله** لا رده ضمانه يعني حقا
 للشرع واما رده حقا للعقد فواجب **قوله** وقد اقيمت اخذ من
 الاولى المراد بهما ما نقله عن القاضي علاي الدين المروزي من ان
 البينة اذا شهدت بان بعض المقر به ربا يتقبل ليقا ان لا معايرة
 لان الشهادة بان البعض ربا شهادة بانه لا حقيقة له ويجاب
 بان الشهادة بالبراه شهادة اثبات والشهادة بان لا حقيقة له شهادة
 نفى وهذا العقد ركاف في المعايرة فيل الاخذ انما يمتشي على ما اقا
 المتأخرون من سماع دعوى الهزل في الاقرار والتحليف عليه باثمه
 ما كان كاذبا **قوله** الا اذا ثبت اعتباره بشهادة الشاهد بان يقول
 ان حاله انما المعسر في نفقته وكسونه وقد اخبرناه سرا ولا يثبه
 وفي الصغير والعزل الواحد يكفي والاشان الخطا هو مقتد
 كما في السراج بما اذا لم يكن الحال خاك منازعة لان كان حال منازعه

ب

انما ضار
 خيال الدين الزماني

بان يدعى المطلوب انه مقسود وطلب الطالب البيان انه مقسود فلا بد
من اقامة البينة **قوله** ولو عين الناظر معلوما وغزل الخ اي غير القاضي
وهذا اذا لم يكن عين الواقف له معلوما فعين الناظر الاول الاول
معلوما بغير لو عين الواقف له معلوما زاد على اجر المثل هذا الناظر
ان يحيط منه ما زاد على اجر المثل ان يتبع ما شرطه الواقف محل نظر **قوله**
ومنها حرمة اخذات تقرير فرائض اي مما خرج عن المصلحة من التصرفات
فكان باطلا وحي لا وجه لذكر الحرمة اذ لا يلزم من حرمة الشيء بطلانه
على ان الحرمة ليست من التصرفات فالصواب اسقاطها عما في بعض
النسخ **قوله** الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر مسخر له وذلك بان ادعى
انسان على اخو القاضي يعلم انه مسخر لا شيء عليه لا تسمع المحضومة وفي
المجامع الكبر اشار الى ان ما يذك على ان اقامة البينة على المسخر
جائزة حيث قال وكل اراد ان يثبت الوكالة بالبينة وليس معه
خضعة يدعي عليه لم تسمع منه لان هذه بينة قامت على الغائب وليس
عنه خضعة حاضر فان احضر خضعا وادعى ان الموكل وكله بكل حق هو له
بالكوفة وبما المحضومة فيه واقام بينة على ما ادعى من الوكالة بخلاف
القاضي وكلاهما شهد له الشهود لان البينة قامت على الغائب
للقضاة بها وعنه خضعة حاضر لان بين الحاضر الذي يحجر الوكالة وبين
الغائب فضلا بسبب المدانة التي جرت بينهما وفي هذا يمتص
الحاضر خضعة عن الغائب فيقوم انكار الحاضر مقام انكار الغائب
من حيث الحكم فكان عن الغائب خضعة حاضر فتقبل البينة قال مشايخنا
هذه المسئلة نذكر على ان اقامة البينة على المسخر جائزة فان محمدا
قال في الاصل والخصم الوكيل لا يحل ادعى ان الموكل قتله حقا ولم يقل
الخصم رجلا للموكل عليه حقا فهذا يدعي ان الموكل قتله حقا ولم يقل
قتله حقا للموكل وهو منكر واقام البينة على الوكالة بتقبل بينة لكن
قال مشايخنا انما يجوز ذلك اذا لم يعلم القاضي انه مسخر اما اذا علم
لا كذا في الولو الجنية **قوله** شهدا على انه مات وهي امراته الى قوله فلا ولي
او **قوله** فالمرات بينهما قتيل ينبغي تقييده بما اذا لم يورثا واخذ
التاريخين سابقا اذ الطر جرح السابق **قوله** سيل الشهود بالبيع عن
التمن الى قوله كذا في التصرفية **قوله** كان الفرق بينهما ان التكاح له

الفاصل
الشيخ علي المكي

محقق

تحقق بدون المهر بخلاف البيع لا تحقق له بدون الثمن هكذا ظهر
قوله الاصح انه لا يعني بجواز تحمل الشهادة على المستقنة اي سوا كان
عند التعريف او لا وفي المحيط يجوز عند التعريف عند بعض المشايخ وقالوا
تعريف الواحد كاف والاشان احوط واليه ما كخواهر زاده وبعضهم
قالوا لا تصح التحمل عليها بدون روية وجهها وبه كان يعني الاورق
وعليه كذا في الظهيرية **قوله** واجمعوا الله لا يتحملها من ورا جدار يعني
الا اذا علم يقينا ان ليس ورا الجدار غير هاتين في الولو الجنية **قوله** وفي
البرازية شهدا بطلاق او عتاق الخ ذكر البرازي في الفصل الثالث من
كتاب الشهادة وذكر في نوع من الفصل الرابع في دعوى الدين برهن على
اعتناق مولا في المرض فادعى الوارث ان المعتق كان مهدى وقت الاعتنا
ان لم يقر الوارث بالعتق والقول للبعد لان يبرهن الوارث على انه
كان مهدى وقت الاعتناق **قوله** فهو على المرض ووجهه ان الوارث
تضاف الى اقرب الارمنة فاذ كروا في مواضع **قوله** يقضي بالنكاح والملا
في الحال بالاستصحاب لان الاصل في كل ثابت دوامة ولا يخرج ما في كلام
المص من تعلق خري جرم مقدي اللفظ والمعنى يعامل واحد وهو لا يجوز
والجواب ان يعتبر تعلق الثاني بالعامل بعد تعلقه بالاول
قوله الا في مسئلة ذكرناها في الدعوى من الشرع وهي لو قال المفضو
منه كانت قيمة ثوب مائة وقال الغاصب ما ادري ما قيمته ولكن علمت
ان قيمته لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه ويخير على البيا
لانه اقرب قيمة بمجتهولة فاذا لم يبين يخلف على ما يدعي المفضو منه في
الزيادة فان خلف المفضو منه ايضا ان قيمة ثوبه مائة وما اخذ
من الغاصب مائة فاذا اخذ ثم ظهر الثوب فالغاصب بالخيار ان شا
رضي بالثوب وسلم القيمة للمفضو منه وان شارد الثوب واخذ
القيمة **قوله** قال بعض الفضلاء المحض ممنوع لما في البداية والكترة
وغیرهما من الكتب المذهبية ان اختلاف في قدر الثمن او البيع والبيعة
تخالفا ويؤدي يمين المشتري ان كان بيع عين يدين فان كان بيع عين
بعين او ثمن يمين يمين القاضي يمين يمينها ولو اشترى امة باللف
وقبضها ثم تقايلا وقبل قبضها اختلفا في قدر الثمن يتخالفوا ولو
اختلفا في الاجرة او المنفعة او غيرها قبل التمكن منه في المدة تخالفاته

ي

ق

قاضي
الفاضل الطوري

قوله اللعب بالشطرنج لا يقرأ بالسنة والشين المعجمة وفي النوازل
سئل أبو القاسم عن منظر إلى لعب الشطرنج فقال أخاف أن يكون
فاسقا **قوله** وأما في الدور والعقار تقديره وأما الغضب في
الدور والعقار فيقتد حق الغضب فيهما وليس كذلك على الصحيح
فيكون المراد وأما التعدي في الدور والعقار ولازمه كون الغضب
أخص من التعدي **قوله** شهادة الزوج على زوجته مقبولة إلا إذا
وقد قد منها قيل وهل تقبل شهادة على ردها محل نظر وينبغي أن
يقال إن كان لها عليه مهر لا تقبل وإن لم يكن عليه تقبل وهذا
قبل الدخول لا بعد وبعد الإبراء **قوله** والمدعي يقول أدنت لها
في النكاح قيل هو قيد في المسئلة ووجه القبول مع استفاضة التهمة
فإن أدن الشك في النكاح سبب بقره وبه يقرر صحة مطالبة
السيد الزوج بالمهر إذ هو حقه ولا يمنع من المطالبة دفع المهر
لأنه المجاني على نفسه بالدفع إليها وفيه من الضرر عليه ما لا يحصى
التهمة بذلك وربما يقال التهمة منتفية عند استفاضة القيد لأن
المدعي إذا قال أدنت لها في النكاح يجب مهر المثل بالدخول
ويقتدر النكاح والسيد حق المطالبة بمهر المثل وفيه غاية الضرر
على الزوج ففرضت قبول شهادة لا استفاضة التهمة بهذا الوجه وهو
القيد عدم قولها وانت خبير أن المفهوم معتبر في عبارة الفقهاء
قوله تقبل شهادة الذي على مثله إلى قوله إلا في مسائل إذا شهد قال
في البحر نقلا عن المحيطة تقبل عدم القبول لأن في زعمهم أنه من تد
ولا شهادة لأهل الذمة على المرتداته قالت بعض الفضلاء هذه العقلة
يقضي عدم القبول في الذممة أيضا وقد فرق في الواجب بينهما بأنها
لا تقبل في الذممة بخلافها وهذا يعكس عليه عدم قبولها وهو مثبت
وأيضا لا يلزم من القبول القتل بل تقبل الجهر على الإسلام ولا تقبل
على الذممة كما هو قول البعض فقد صرح في البرازية نقلا عن نوادر
رستم أنه تقبل شهادة ثمة ولا يقبل فلا يصح الفرق ولا يفرق بالحكم وفي
المخالفة لم ينص على الشهادة على المرأة ووضع المسئلة في الذممة وعقله
بما ذكر في المحيط وفي مشتمل الأحكام نقل في كل من المسئلتين أي مسألة
الذممي ومسئلة الذممة وفي شهادة المسلم والمسلمين وشهادة الذميين

خلافا

خلافا فراجع الله لا أن يقال إن من قال بعدم القبول وهو
أبو حنيفة يقول يلزم من القبول القتل لأن البيعة حجة متعديّة
ولذا رد أيضا شهادة المسلم والمسلمين وقال لأن لو قلنا هذه
الشهادة لزم القتل ولم يقل أحد بقبول شهادة النساء في القتل فيجوز
الفرق لكن يتقضى بالجهر فتحصل أنه على قول الإمام لا تقبل في ذلك
شهادة الذميين ولا شهادة المسلم والمسلمين لأنه لو قلت لزمه
قتله بخلاف الشهادة عليها لعدم القتل وأما من عدل بكونه مرتد في
زعمنا ينبغي أن يعدي الحكم إليها كما أن من عدله بوجوب القتل ينبغي
أن يقصره على الحياة تأمل **قوله** بخلاف ما إذا كانت نصرانية قال
بعض الفضلاء وجه الفرق بين قبول الشهادة على المرأة دون الرجل هو
أنها لو حكمت بالإسلام الرجل بشهادة الذميين لزمنا حصول الردة فكان
يقبل مع أن الإسلام مع أنها هو شهادة أهل الذمة بخلاف ما إذا شهد
بإسلام المرأة فإنها وإن ارتدت لا تقبل التهمة وفيه كلام يعلم مما قدمنا
وبالبيان وقمناه **قوله** كما في الخلاصة أي في كتاب الفاظ الكفر ونعت
عبارتها شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم وهو يحذر بحزنها
وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين ويترك على دينه وجميع أهل
الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية أنها قد أسلمت
أجبرتها على الإسلام ولا تقبل وهذا كله قوله أبو حنيفة وفي نوادر
إن رستم يقبل شهادة رجل وامرأتين في إسلام رجل نصراني أجبر على
الإسلام ولا يقبل في قول أبي يوسف وكذا شهادة النصرانيين على النصراني
أنه أسلم وقال محمد لا تقبل شهادة ثمة ولا جهر على الإسلام كما قال أبو
حنيفة رضي الله عنه **قوله** إلا إذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه
لأن هذه شهادة قامت على الورثة وشهادة الكفار على الكفار
مقبولة فيستحق إرثه ثم بعده يصلي عليه لقول الولي بالشهادة لأنه
مسلم شهد على إسلامه ولو لم تشهد عليه الكفار وأدعى الولي ذلك ليقبل
عليه ولا ميراث له لما ذكرنا ومما أنه في الولي الجمة وفي جامع الصاوي
عن النوادر يقبل شهادة نصرانيين على إسلام نصراني أنه وفي الفاظ
الكفر منه فلا فرق بين الذممي والذممة على هذه الرواية قال بعض
والذي انفتح لي في تحري هذه المسئلة بعد النظر في كلامهم أن العقلة

دتهما

في كتاب
الكتاب

فيها انه في زعمهما مرتد ولا تقبل شهادة اهل الذمة على اهل الارتداد
وهو يقتضي ان الحكم في المرتدة كذلك ويظهر من كلامهم ان في المسئلة
ثلاث روايات القول فيها وهو رواية النواور وعنده فيها وهو
الظ من كلام المحيطة والحاجية والولوية الحجة وكثير في الثالثة تقبل فيها
دونه والذي يظهر من الفرق بينهما على هذه الرواية الاحتمال في الفرج
للزوم حرمته فخرج المرتدة على كل حال لا ما ذكره الولي من لزوم قتله واما
لعدم الملازمة بينهما كما في شهادة المسلم والمسلمين عليه بذلك فاقبل
قوله وفيما اذا شهد عليه بغير اشتراطها من مثل يعني لما فيه الشهادة
على المسلم وفيما اذا شهد اربعة نصاري انه زني بمسئلة يعني لانها شها
على المسئلة **قوله** الا اذا قالوا استكرهها فبجدر الرجل وحده ثم في الحاشية
قال في الحاشية ولو شهد على نصري اربعة من النصاري انه زنا بامرأة مسلمة
فان شهدوا انه استكرهها فبجدر الرجل وان قالوا طاعة ودية في الجدة عنها
ويجوز للشهود بحق الأمة المسئلة لان في الوجه الاول لم يشهدوا واعلمها
بالحد فثبتت شهادتهم شهادة على الذي تقبل وفي الوجه الثاني شهدوا
على المسئلة بالحد فثبتت شهادتهم في حقها واذا بطلت في جانب المرأة
بطلت في حق الرجل واما بغير الشهود لانهم قد فوا الأمة فلمدر احكام
المقدور فلم يجب الحد على الشهود فيجب النظر برأيه ومنه يعلم ما في تقبل
المهم من الاجازة الباطن خذ الانوار واعلم ان مما لا تقبل فيه شهادة الذمي
على مسلمة شهادتهم على كتاب القاضي الى كتاب القاضي ولو كان لذي على
ذمي لا يتم شهادتهم على فعل المسلم كما في البحر **قوله** وفيما اذا ادعى مسلم
عبدا الى قوله قضى به فلان القاضي المسلم اي لانها شهادة على القاضي
المسلم **قوله** لا تقبل شهادة لنفسه الا في مسئلة القاتل فيقبل عليه لا يصح
استثنا هذه المسئلة من العقاب المذكور لانه ليس فيها قبول شهادة
الافسان لنفسه ولا على قول المحسن بل انما قبلت على قوله في الوجه المذكور
لانها شهادة الاشهاد كل واحد منهما على عفو الولي عن الثالث واما شهادة
كل لنفسه فلا قابلية والوجه في ذلك ان شهادة الاخر لا تهمه فيها لعدم
الاشتراك في وجوب القتل على كل واحد منهما فلا يخر منقعة فهي كشهادة
غيرهين لغرضين ثم شهادة الغيرين لغرضين فاقبل **قوله** او كتبنا في قاعد
اليقين لا يزول بالشك من قوله وكتبنا الى كتاب لو كاله لا يؤخذ في بعض

الفاضل
خير الدين الزملي

السنة

النسخ وهو في نسخة اخي المؤلف مذكور هنا وفي البعض ساقط من
هنا مذكور في اخر كتاب الاقرار مع انه لا مناسبة له به فقلل الخلل من
التاقلين من خط المم من المسودة فتنبه لذلك هذا ان الله اسنى
المسالك **قوله** وعلى هذا اي على الشهادة بحكم الحال **قوله** تقبل
شهادة العتيق لمعتقه الا في مسئلة ما اذا شهدا في قول كذا في النسخ
بضمير التثنية والصواب شهد بالافراد قيل ولعل المراد بالثمن
من العتيق نفسه بان اشتراه فاعتقه ثم اختلف المشتري والبايع
في قدر الثمن فشهد العتيق لمعتقه والا فلا وجه لتخصيص قول
شهادته بهذه المسئلة **قوله** كما في الخلاصة عبارة ولو شهد العبدان
بعد العتق على ان الثمن كذا عند اختلاف البايع والمشتري لا تقبل
انه لانها يجزان لانفسهما تقعا باثبات العتق لانها لو لا شهادتهما
لتحالفوا وفسخ البيع المقتضي لبطال العتق انه ومنه يظهر سقوط
ما تقدم من التصويب وان ضمير التثنية راجع للعتيق باعتبار
الجنس الصادق بالاثنتين بقي ان يقال يؤخذ من قليل الخلاصة
عدم قبول شهادتهما في هذه المسئلة بانها يجزان لانفسهما تقعا
ان شرط صحة شهادة العتيق لمعتقه ان لا يكون منهما في شهادته
وصرح به المم في المبحر ووجه لا وجه للاستثنا المذكور كما هو طغاية
الظهور **قوله** وتقبل عليه الا في مسئلة الخ وهي رجل مات عن عمر
وامتين وعندي فاعتق العتق القيد فشهدا ان الثانية اخت
الميت قيل الاولى اي قيل الشهادة للاولى باليمنة او بعد ما او معها
لا تقبل بالاجماع لانا لو قبلنا لصارت عصبة مع بنت فيخرج العم
عن الورثة فيبطل العتق **قوله** اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال
في الخلاصة محل للقاضي اخذ الاجرة على كسبه التحلات وغيرها بقدر
اخر المثل هو المختار وفيه لا يحل اخذ شيء على تكاح الصغار وفي غيره
يحل ولا يحل الاجرة على اخارة بيع مال اليتم ولو اخذ لا ينفذ البيع **قوله**
ثم بالغ في الانكار يعني على الجماعتين قبل المناقعة في النكاح واضحه
الا اعتبار وذلك انه لو توفي على عشرين الف مالا ولم يلحقه من المسئلة
فيها شيء فيما اذا استحل عشرها وهو مال اليتم في حرمته جات القوط
فما هو الايمان على الشرع الساطع وظلمة غطت ابصارهم ولا حول

الفاضل
الشيخ

ولا قوة الا بالله العلي العظيم **قوله** لا وجه للمساغة في الانكار
 يجوز ان يكون ذلك مقبدا بما اذا كان له عمل واقلة حفظ المالك
 ولي بلوغ الامال **قوله** ذكر في الحاشية ذكر الفشر المتولي في مسئلة
 الطاحونة عبارة الحاشية قبيل فتل في وقف المشاع رجل وقف
 صنعة على مواله فمات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد القيم
 وجعل للقيم عشر الفلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة
 لا حاجة فيها الى القيم واختار هذا الطاحونة يقيمون عليها لا يجب
 لا يجب للقيم غير غلة هذه الطاحونة لان القيم ما اخذ الا بطريق الاجر
 فلا يستوجب الاجر بدون العمل **قوله** لا تخلف مع الزهات
 قيل عليه لوقال مع البيعة لكان صوابا اذ لا تخلف مع الاقرار
 يعني وهو زهات **قوله** في ثلاث ذكرنا هاهنا الشرح **قوله** لم يذكر في الشرح
 دعوى الابن وذكر زيادة عما ذكره هذا المدعي عليه اقر بوصاية فبرهن
 الوصي والمدعي عليه اقر بالوكالة فبرهن الوكيل ثم قال بعد كلام
 فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من
 عدم المقر لو لاها فيكون هذا اصلا **قوله** دعوى من على الميت يعني
 بعض الورثة فيقام البيعة عليه يستدري لبيعة الورثة **قوله** ودعوى
 الابن **قوله** لم يظهر في صورة الجمع في دعوى الابن واقل يزاد على
 الثلاث ما اذا قامت البيعة للمفترق المجهول بانه معدوم فلا بد من
 يمينه انه ليس له مال ط ولا باطن وان وجد ما لا يورثه حقه عاجلا
 لان البيعة انما شهدت على انط ولعله غيب ماله ويزاد ايضا المرأة
 تدعى على وكيل زوجها الغائب النفقة وتقيم البيعة باثبات الزوجية
 والقبيلة واتصالها وانهم ما علموا انه ترك لها نفقة ولا الحال انما على
 احد وعلى جميع المسقط والبطل **قوله** وضابط هذا الباب ان كل بيعة
 شهدت بظاهر فانه يستظهر بيمين الطالب على باطن الامر وهاتان
 المسئلتان في كتاب معين المحكام ويزاد ايضا ما لو خصم الاب بحق
 على القمي فاقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره
 بخلاف الوصي وامين القاضي كحاشية القنية من باب التوكيل بالخصومة
 ويزاد ايضا ما لو اقر وارث على وارثه بدين فانه تستمع البيعة عليه

الفاضل
 الشيخ محمد القري

ويذكر

ويذكر الدين بقية الوترية وكذا المديون اذا اقر بوكالة انسان بقصر
 الدين يسمع القاضي البيعة بالوكالة مع اقراره لئلا ينكر الطالب
 الوكالة وهاتان المسئلتان في الدخاير لا شرفية للشيخ عند البرز
 الشحنة ويزاد ايضا ما لوقال الشهود ان له عليه ذراهم لا يعرف
 عددها فمضى ثلاثة وكذا الوشهود وان له عليه ذراهم ان جعلت
 ثلاثة ثم خلف على شهادتهم لان الشهود قد يمينوا بشهادتهم شيئا
 مغالوما وهي الذراهم ويخلف مع شهادتهم بجواز ان يكون اكثر من
 ذلك كذا في معين المحكام في الباب المجلد عشرين **قوله** لا تخلف بلا
 طلب المدعي الى قوله مذكورة في الخلاصة يعني في الفصل السابع من
 كتاب القضاء وعبارتها بعد ان ذكر ان ما يجنا اخذوا بقول ابن
 يوسف فيما يتعلق بالقضا قال وابو يوسف يستخلف بدون طلب
 الخصم في اربعة مواضع الاولى في الرق بالعين بخلف المشتري بالله
 ما رضى الثاني بخلف الشفع بالله ما انطت شفعتك الثالث
 المرأة اذا طلقت النفقة خلت بالله ما طلقك زوجك ولا خلى
 عندك مالا ولا اعطاك النفقة الرابع في الاحتقاق بخلف المستحق
 بالله ما بعث ولا وهب وعندهما لا يخلف بدون طلب الخصم وهذا
 بناء على مسئلة تلقين الشاهد وهو على هذا الخلاف واجمعوا ان
 من ادعى دينا على الميت يخلف من غير طلب الوصي والوارث بالله
 ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من اهداه اليك ولا
 فضل لك قارض بامرك ولا ابرائه ولا شيئا منه ولا احتلت بذلك ولا
 بشي منه على احد ومن هذا في شرح ادب القاضي للخصاف للقدور
 الشهيد عمدة في يد رجل ادعاه رجل وقال ملكي اشترية من فلان
 منذ تسعة ايام وقال ذو اليد ملكي اشترية من ذلك الرجل منذ
 عشرة ايام وقال المدعي البيع الذي جرى بينهما تجمة له ان يخلفه
 انتهى **قوله** وتعلق طلاقها لم يذكر ان وهاتان تعلق الطلاق به
قوله والنسب صرح المص في البحر في باب الوكالة بالخصومة والقصر
 ان شرط سماع البيعة على النسب بالخصومة قال بعض الفضلاء
 ما ينبغي هنا ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم
 ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الاله الاب والابن وقدر في المحطة مغريا

الفاضل
 خاتمة الكتاب
 صل

باسم

الى الامام محمد بن الحسن في المبسوط قولها في النسب بقوله حسن
فليراجع من نسخة صحيحة **قوله** والمراد بالوقف الشهادة باصله
اقول المراد بالوقف كمال ما قلنا به صحة الوقف وتوقف عليه وما
لا يتوقف عليه الصحة من الشرايط والمراد من الشرايط ان يقولوا
ان قد رآ من الغلة لكذا ثم يصرف الفاضل الى كذا بعد بيان الجملة
فلو ذكر هذا لا يقال **قوله** واما برفعه الى ابي واما الشهادة بمصرف
رعيه فلا يقال لانها شهادة بالشرط **قوله** وعلى هذا الاستماع الدعوي
الحق المشار اليه كون شهادة المحسنة ليست دعوي من الشاهد وانما
هي مجرد شهادة وهذا خلاف كلام علماء الشافعية لانهم يقولون ان
الشاهد محسنة مدعى ايضا في هذه شهادة ودعوي **قوله** على دعوي
مولاه **اقول** فيه ان الكلام في الشهادة حسنة بلا دعوي وهذا الشهادة
على دعوي مولاه وذلك خلف والجواب ان المراد ان المولى اذا كان يدعي
نسب مدعى في غير مجلس القاضي وشهد له في مجلس القاضي بذلك حسنة
يقبل **قوله** وهذا يقبل بخرج الشاهد حسنة يتحمل لفظ حسنة ان تكون
بميزان الشاهد وعن بخرج فان كان الثاني كان المعنى ان المخرج
يقبل ذلك حسنة لله تعالى ولا يلزم من قوله الظن نعم مدققة قوله
السابق لم اصرح بخرج الشاهد حسنة لان ظن قوله الظن نعم ظهور
ذلك له اخذ من كلامهم مثلا عن بخرج به فلا تدافع **قوله** والقوي
على انها لا تستمع الا من المولى في فتاوى شيخ شيوخنا التمس الجواب ان
الحق ان الوقف اذا كان على معنى يصح الدعوي منه فراجع **قوله** لا يلزم
المدعى بيان السب قبل تقدم ذكره وكأنه اعاده هذا لذكر المستثنى
فليس محض تكرار انه وفيه ان المستثنى هناك مذكور ايضا الا ان المستثنى
هنا اخضر من المستثنى هناك **قوله** الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي
نصر عبارتها بعد كلام وان كان المعنى بعد الاحمال ولا يجوز في الاية
ثلاثة مواضع ان يابى المدعى عليه اعطا الكفيل اولم يجد وعجز المدعى
عن ملازمة الا ان يضعه على يدي عدل والثاني ان يكون فاجرا
بالعلمان والثالث اذا كان يخاف عليه النعت والاباق وقال
قبل ذلك واذا ادعت طلاقا او اامة عتقا واقامت شاهدا او
يخال بينها وبين الزوج والمولى ويأخذ من الزوج كفلا ثلاثة

ايام

ايام فان اخضرت البينة والايجز القاضي الكفيل من الكفالة واذا
طلق امرأة من نسائه بعينها ثلاثا ثم نسي ثم بين الواحدة لا يحال
له وطهرها والقاضي لا يحال بينها وبينه حتى يخرجها من المطلق
ثلاثا فاذا اخبر استخلفه القاضي بالله ما طلقت هذه ثلاثا
وفيهما هل يخلف حسنة بلا دعوي ذكر محمد بن حمزة الله تعالى ما يدل
على انه يخلف وهو هذه المسئلة الأخيرة حيث لم يشترط فيها الدعوي
وقيل لا يخلف في موضع ما لا يتقدم الدعوي كذا شرط الدعوي في
التخلف على غنى عن العند انما الخلاف في اشتراطه لقبول الشهادة اتمه
وفيهما تجارية ادعت انها حرة الاصل وادعى ذوالا انها اقربت بالرق
وانكرت فالقول لها **قوله** ولا يحال بين النقول والمدعى عليه به الاية
موضعين فيها نصر عبارتها ادعى منقولا وطلب بنفس المدعى به
ان يضعه على يدي عدل ولم يكنف باعطا الكفيل بنفس المدعى عليه
والمدعى به فان كان المدعى عليه عدلا لم يجبه القاضي ولا يجبه وفي
العقار لا يجبه الاية الشجر الذي عليه مثلان التمر يقلى الله وفيها
وان كان المدعى به دابة او قوما وادعى المدعى عليه اعطا الكفيل اولم يجد
وعجز المدعى عن ملازمة يضعه على يدي عدل او كان يخاف عليه
التغيب والاباق **قوله** لا يلزم المدعى بيان السب ويصح بدونه
اي يصح الدعوي بدونه بيان السب حال دعواه **قوله** الا في المثلب
كما اذا ادعى مكبلا ففيه لا بد من ذكر سب الوجوب لاختلاف الاحكام
باختلاف الاسباب حتى ان من اسلم بختار الى بيان مكان الايقاع
تخبر عن النزاع ولم يجز الاستدلال به قبل قبضه بحايه الحرانة واذا
ادعى عليه عشرة اقفرة حنطة دينا عليه ولم يذكر ما يوجب سب لاسمه
ولا بد من بيان السب لانها اذا كانت بسبب السلم فاما يكون له حق
المطالبة في الموضع الذي عتاه وان كان بسبب القرض او بسبب حيا
من المبيع فكون مكان القرض والسبب مكان الايقاع وان كان بسبب
الغصب والاستهلاك فكون له حق المطالبة بتسليم الحنطة في مكان
الغصب والاستهلاك **قوله** ودعوى المرأة الدين التي تعني لو ادعت
امراة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم يبين السب نحو ان
يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جملة **قوله** الاولي اذا شهدوا

ن

بحرية الاصل فيه ان الكلام في الحرية الفارضة لا الاصلية فكيف يصح
الاستثنا الا ان يكون الاستثنا منقطعاً قال في جامع الفصولين
في الشهادة على عتق القرن بلا دعواه خلاف الى خيفة اما الشهادة على
حرية الاصل في القرن تقبل بلا دعواه لو كانت امة حرة لانه شهادة على
تحرير النرج وهو حق الله تعالى فتقبل حسنة بلا دعوى من غير هذا
التفصيل اي التفصيل بين امة والعبد **قوله** الثانية شهد بان ادعى
له باعتاقه تقبل لانه شهادة على ابيات حق الموصي فيصير مكان الموصي
بدعي ويقول تقبل او صحتي فيجب على ورثة تحريره ولو استغوا
فالقاضي يحزر كذا في جامع الفصولين في التاسع والثلاثين **قوله**
والاول مفعلة على الضعيف **اقول** وعلى كل الاصح ان يكون الاستثنا
متصلاً وان اؤتم كلامه فحقته على القول الضعيف **قوله** باع عبد
ثم ادعى على المشتري الشرا والاعتاق **اقول** هذا مما خرج عن قاعدة
من سمي في نقص ما من جهة لا يقبل منه **قوله** لجواز ان يكون حر الاصل
وامه رقيقة وذلك كما لو استولد جارية نفسه فالولد حر الاصل والام
رقيقة **قوله** كما يجوز ان يكون حر الاصل وامه رقيقة يجوز ان يكون
حر الاصل وابوه رقيق كما لو كانت امة حرة اصلية وابوه عبد فانه
حر الاصل تبعاً لامة وزوج فيحتاج الى ذكر اسم الام واي الام **قوله** كذا
في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القينة **قوله** الا في المقضي بحرية
فانه لو اقر بطلان القضا لا يطل لان الحرية لا تقبل النقص كما في التاسع
والثلاثين من جامع الفصولين **قوله** وفيما اذا ظهر الشهود عند
عطف على المستثنى الاول ويرد عليه ان الكلام في القضا الصحيح هو
هنا غير صحيح وتيجاب بان قوله لكن لكونه غير صحيح افادته منقطع
قوله بخلاف المنكر الا في اخذ في ثلاثين مسألة بينها ما في شرح الكنز
قوله اذا ادعى بخلاف كل منهما الى قوله كما في النجانية **قوله** كل موضع لو
اقر به لزمه فانما انكرت بخلاف الى قوله وقد ذكرتها في الشرح **قوله** يجوز
قضا الامر الذي يولي القضاة يعني بنفويض السلطان لذلك سوا
ولي قاضياً او لانه اذا قوض السلطان اليه تولية القضا فقد اذن له
بالقضا فيجوز قضاؤه ولو مع وجود قاض ولا **قوله** الا ان يكون القاضي
من جهة الخليفة **قوله** الصواب تنكير القاضي وجعل يكون فعلاً تاماً

والقدر

والتقدير يجوز قضا الامر الذي يولي القضاة في كل حال الاحال
وجود قاض من جهة الخليفة وهذا التقدير سقط ما قيل **قوله** الا
ان يكون القاضي امة استثنا منقطع معني لكن قد ير **قوله** كذا في الملحق
تقدم عن الملحق ان قضا الامر من غير ما يرفع وجود قاضي البلد الا ان
يكون القاضي مولى من الخليفة وهو مطلق وما هنا مقيد بالذي
يولي القضاة وما هناك مطلق فيجب تقيده بما هنا **قوله** لانه لم
يقوض اليه قبل مقضاه بطلانها مع وجود قاضها لعدم التقويض
وجوازها مطلقاً مع التقويض فتأمل **قوله** مقتضى جواز قبول
المدة اية قيل هذا الاقتضا بالنظر الى طراف اللفظ والافلا هذا
للقاضي قبل وصوله من اهل محل ولايته في معنى الاهداء في محل ولايته
في كونه اهل قضاة **قوله** والطائفة باذن السلطان اوقال بعض
الفضلاء في ارسال القضاة نواباً من قسطنطينية الى محل قضاةهم يجوز
لان الظاهر ما ذكروا من ذلك فيجوز تقريرهم **قوله** خادته قيل
والاثل نوع من الطرفا والطرفا بالتركيب يدعون اغا جي بغير اليوم
في نواحي القاهرة لاخل الاحتطاب ويستقي **قوله** وصدره المدعي عليه
قوله فيه ان اليد لا تثبت في العقار بالمصادقة بل بالبينة او علم
القاضي كما قدمه هو فتأمل **قوله** لان الغرض مما يتكرر علة لتقديم
بينة ذي اليد اداسبق تاريخها على بيته الخارج لان الغرض اذا كان
مما يتكرر لا يدك على اولية الملاك فتقدم بيته ذي اليد على بيته
الخارج **قوله** الا اذا كانت الاكالات الارض وقضا على ابناء السبيل يعني فلا
يكون الغرض وفقاً **قوله** لم يظهر لي وجهه فليظر **قوله** وذكر
في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب ارضاً **قوله**
الحكم مذكور في الكنز وغيره من المتون فلا داعي الى الاغراب بالقرود
الى خزانة المفتين **قوله** لا تخالف اذا اختلفا في اخل يعني لانه
اختلفا في غير المعقود عليه والمعقود به فاشية الاختلاف في الخط
والا برأ وهذا لان بالعدامة لا يخل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف
في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر في
خريان التخالف **قوله** الا في اخل السلم اي الاختلاف في اخل السلم بان
ادعاء الادمما ونفاه الاخرفان القول فيه لم يدعيه عند الامام لان فيه

الانما
عليه
الانما
عليه

شرط وتركه مفسد للعقد واقدارهما عليه يدل على الصحة فكان القول
 مدعيه لان الظاهر انه بخلاف ما نحن فيه لانه لا تعلق له بالصحة
 والفساد فانه كان القول كافيه **قوله** دعوى دفع التعرض مشعرة
 قال بعض الفضلاء وقع عندي ترو وفيما اذ اسمع القاضي دعوى دفع
 التعرض ومنع المحض من معارضة بعد ما هل يكون قضائه مانعا
 للمخضومة من المقتضى عليه في الحادثة المتنازع فيها ام لا فان كان مانعا
 ظهر نتيجة فان لم يكن مانعا فاي فائدة فيه ولم ازل من صرح بذلك
قوله ودعوى قطع النزاع لا قال المص في الحجة ولا يعارضه ما تعلق
 في الفتاوى من صحة الدعوى بدفع التعرض في مشعرة كما في النزاة
 والخزاة والفرق بينهما ما ظ فانه في الاولى انما يدعى اذا كان له عليه شيء
 ندعيه ولا يشهد على نفسه بالا و في الثاني انما يدعى عليه انه يتعرض
 له اذ لا يعترض ويطلب منه بدفع التعرض فافهم **قوله** اذا اخبر القاضي
 بشيء حال قضائه قل منته الى قوله وبما في شرح ادب القضا
 للقدر **اقول** الذي في شرح ادب القضا للصدر الشهيد في الباب
 السابع والسبعين في الاقرار بالمال عند القاضي ذكر عن حماد والحاكم
 انهما يقولان سمعنا ان الحاكم اذا اعترف عند حاز قوله الا في الحد
 ومعناه ان القاضي يقضي بعلمه الا في الحدود فانه لا يقضي في الحدود
 بعلمه ما لم يوجد نفا الاقرار بشرائطه او بحجة اليقينة شرطا ذكر عن
 عامر انه قال اذا اقر عند الحاكم بشيء ثم كافره اخذ باقراره وهو بعيد
 ان القاضي يقضي بعلمه الا في الحدود وانته وليس في هذا اخبار القاضي
 بشيء ومستقلة قضا القاضي بعلمه تقدمت في كلام المص وكذا مسألة
 اخبار القاضي فكن على ذكر من ذلك **قوله** فلا تسمع على غرمه الا ان
 المراد بالغرم تدبوا الممت **قوله** الا اذا وهب جميع المال من اجنبي
 قيل لا يخفى ان الوهب له ليس من غرم الممت ليكون استثناءه
 من الغرم متصلا فهو منقطع وانما استثناء لما قصده من تصح عليه
 الدعوى في الثلاثة وكان هو مغاير لهم شبه الغرم فاستثناءه منه
 لذلك انه قال بعض الفضلاء قوله الا اذا وهب بمصادق بما لو وهب
 جميع ماله في صحته ثم مات وهذا لا يكون خضعا لمن له ذن نعم ان
 كان فيما وهبه عين مفضولة ونحوها كان خضعا لمدعيها والذي

ابا حنيفة
 الشيخ علي المغربي

في النزاة

في النزاة ان الموصي له بجميع المال او بما زاد على الثلث خصم اذا
 صح لعدم الوارث لان الحق في الزيادة على الثلث من خصائص
 الوارث فيلحق بالوارث فليراجع **قوله** اذا ادعى الارث عنه المستتر
 في ادعى ضمير المدعي لا المدعي عليه قيل وجه الفرق هو مظهر الى انتزاع
 ملكه من يد المدعي عليه لانه يموت المودع يخرج عن كونه مودعا بخلاف
 دعوى الشرا لانه على تقدير ثبوت الشرا لا يخرج عن كونه مودعا
 فتأمل **قوله** والفرق في فروق الكرايسى لم نجدها في فروق الكرايسى
 وانما هي في فروق المجبوي والمص كان يشبهه عليه احد الكتابين بالآخر
 وعبارة المجبوي والفرق ان الوارث خلف عن المورث فكان المورث
 طلب وانكر وهو يثبت خصما بخلاف المشتري لا يكون بايا وخلفا
 عن البائع **قوله** الاولى الشهادة بالوقف اي بدعوى الوقف فنزلنا
 بالوقف لما قال الشريفي انهم لو كتبوا اقرارا بالوقف ان قاضيا
 من قضاة المسلمين قضى بزمومه فذلك ليس بشيء لان اقراره لا يكون
 حجة على القاضي الذي يريد ابطاله كذا في الظاهر **قوله** ودعوى
 الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في اربع **اقول** صوابه الا في
 ست **قوله** ويمكن الرجوع الاخيرتين الى الاولى قيل لعل المراد الاولى
 من الاربع وفي رجوعها اليها نوع خفاء **قوله** التقضا بالحرية قضائي
 الكفاية **اقول** بخلاف الوقف على الصحيح قال العلامة بدر الدين
 ابن الغرس في كتابه الفواكه البدرية في التقضا المحكمية واختلف في
 التقضا بالوقف هل يكون جزيا او كلياً والصحيح المفتى به انه لا يكون
 قضا على الناس كافة فتسمع فيه دعوى المدعي ودعوى وقف **قوله**
 كما ذكره مثلا خسر **اقول** صوابه محمد بن مولي خسر **قوله** في شرح الدرر
 والغرر **اقول** صوابه في الدرر شرح الغرر **قوله** القول لمنكر الا في
 الاصل عدمه لان الاصل في البيع ان يكون بمن حال لا موقبل **قوله** الا في
 التسلم فلمدعيه لانه شرط صحته فمدعيه مدعي الصحة ومنكره منكر
 الفساد والقول قولك مدعي الصحة **قوله** والكفالة مثل التسليم
 قال المجبوي في فروقه لوقال على الف موقلة والمدعي قال معجدة
 فالقول للمدعي الا في الكفالة **قوله** وكذا الاستيداع اي قبول كون
 العين ودعيته عنده **قوله** فاشترها اي من الغاصب فهذا الشرا

دة

لا يمنع دعوى الملك **قوله** او اخذها ودفعه غطف على قوله فاشترها
اي اذا اخذ من الغاصب تلف العين فاحذها منه ودفعه لا يمنع ذلك
دعوى الملك **قوله** وفي الوكيل منع الى قوله وقيل لا وعلى القول بعدم
المنع لم يتعين الوكيل منهما فكان المراد عدم المنع بشرط الاستفسار
من الوكيل فتأمل **قوله** وفي الشهادة كذلك اي يمنع الصحة **قوله** لا فيها
اي الغصب والسرقة **قوله** الا في مسئلة ذكرناها في باب **قوله** لا يجوز للمدعي
عليه الانكار اي قوله الا في دعوى الغصب قال بعض الفضلاء يلحق
بهذا مدعي الاستحقاق للمبيع فانه ينكر الحق حتى يثبت لغيره
من الرجوع الي بايعه ولو اقر لا يقدر وايضا ادعى الوكالة او الوصاية
وشوته لا يكون الاعلى وجه الخصم المجاهد كما ذكر القاضي فان كان
المدعي عليه تكون ثبوت الوكالة والوصاية شرعا صحاحا يجوز
فيالحق هذا ايضا **قوله** وفي الوصي قال بعض الفضلاء يلحق بالوصي
المعد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو اقر بالحق يلزم الكل من حصته
وان انكر فاقامت البينة عليه يلزم من حصته وحقته **قوله** اذا اقام
الخارج بينه على الشا في ملكه ثم الشا وكادة الخوان ووضع
عنده من نتجت بالبناء لمفعول ولدت ووضعته كما في المغرب والمراد
ولادته في ملكه او ملك بايعه او مورثه وانما قدمت بينة ذي اليد
لان البينة على ما يدرك على اليد فاستويا وترجحت بينة ذي اليد
باليد فيقضي له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روي بخبر
ابن عمر انه ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام البينة انها ناقة
نتجت عنده واقام الذي في يده البينة انها ناقة نتجت عنده فقضى
بما رويك الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده فصارت مسئلة
الشا في مضمونة كذا في المحيط وأشار الي ان اخذ ما لو رهن على الملك
والاخر على الشا فصاحب الشا اولى اتمها كان لان بينة علي
اولية الملك فلا يثبت للاخر الا ما التقي من جهته وكذا اذا كانت
الدعوى بين خارجين فبينة الشا اولى لما ذكرنا كذا في شرح الكثر
لهم **قوله** بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته فانه لا يقدم اي بينة ذي اليد
على بينة الخارج لان بينة البنت عمقا غير بات قال المصنف في البحر
نقل عن المحيط ولو ادعى ذو اليد الدبر او الاستيلاء مع الشا ايضا

والخارج

والخارج ادعى عمقا با تمام الشا في الخارج اولى **قوله** ولو قال
الخارج ولدي ملكي من امي هذه وهو اني يعني وقال ذو اليد
في ملكي ولم يرد على ذلك **قوله** قدم على ذي اليد يعني لان بينة اكثر
اشا من بينة ذي اليد **قوله** قدم على المسلم مطلقا يعني سواء كان
ذا يد او خارجا **قوله** الا في دعوى النسب اي فيجوز تقديم المسلم بشرط
على التفصيل السابق وليس المراد تقديم المسلم فيه مطلقا **قوله**
الا اذا شهدوا ان فلا ما القاضي هو الاستثناء منقطع لان مضمون
المستثنى من الشهادة يكونه وارثا ومضمون المستثنى الشهادة
بالفضا يكونه وارثا **قوله** الا في البنات والبنات والبنات والبنات
لا يلزمه البيان بذلك لعدم تصورهم فمن ذكر **قوله** وقد اوضحناه
في الشرح من الدعوى **قوله** وفي جامع الفصولين نعر عبارة في
الفصل العاشر ولو علم القاضي ان فلانا غصبه من زيد واودعه
ذا اليد اخذه من يده ودفعه الي زيد وهذا رواية الأصول وروي
ابن سماعه ان القاضي لا يقضي بعلمه ثم قال افوك ينبغي ان يقضي
به في غير كتاب القاضي الى القاضي لمعاني طريفة اكثر وضاعة الزمان
صلح الله شأنهم وفيه من الفضل الاول القاضي هل يكت بعلمه الي
القاضي فهو كقضا بعلمه غير ان القاضي هنا يكتفي بعلمه حصل
قبل القضا بالاجماع **قوله** بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على رويته تقدم
هذا الفرع باسط من هذا في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك
قوله الا في مسئلة هي مسئلة دعوى الاب الاتفاق على ولده الصغير
قوله التصديق اقرار الا في الحدود والفرق بين التصديق والاقرار
ان التصديق ليس باقرار قصدا ومن ثم لم يعتبر في وجوب الحق كما اذا
صدق على ما رماه من الزنا فلا يجد ويعتبر في ذرية فيصدق به
اللعان وقد ذكرنا في باب هذا القذف انه لو قال لرجل يا زاني
فقال له غيره صدقت حد المبتدري دون المصدق ولو قال صدقت
هو كما قلت فهو قاذف ايضا انه وانما وجب في الثانية للعموم
في كاف التشبيه لا للتصديق ولو قال لي عليك الف فقال صدقت
هل يكون اقرارا ملزما للعالم نعم لا يثبت للتصديق عرفا كما في تلخيص
الجامع كذا في الرمز شرح نظم الكثر **قوله** لا يقضي بالقرينة الا في مسائل

ذكرها في الشرح **قوله** اذا حكم القاضي في شيء وكتب السجل هو بكتب
 السنين والجمعة وتشديد اللام والفتتان والفتح مع سكون الجيم
 والتخفيف والكسرة لغات فيه وهو لغة اصلية وقيل مقرب كما في
 المفردات في الاصل العتق كما في الصحاح وهو كتاب الاقرار ونحوه
 وذكر في كفاية الشروط ان احدا اذا ادعى على اخر فالكتاب المختصر اذا
 اجاب الاخر واقام البينة فالتوقيع واذا حكم بالسجل كذا في شرح
 النقاية للعلامة القهستاني وقوله وكتب السجل اي وكتب الحكم في
 السجل وفيه ان السجل اسم لما كتب فيه الحكم فلا بد من التجريد والتجوز
قوله يجعل كل ذي حجة على حجة اي يكتب في السجل قوله يجعل كل ذي
 حجة على حجة وخمس من التجليات لا يكتب فيها ذلك لعدم الفائدة في
 كتابتها في هذه التجليات المختلطة لا يتصور فيها بعد الحكم بها اقامة
 محضد في الحكم بها بخلاف غيرها قال في جامع الفضولين بعد بيان
 ان الدفع كما يكون قبل الحكم يكون بعده وذلك صحة هذا ان القضية
 يستوي في سجلاته بعد ذكر الحكم وترك كل ذي حق ودفع على حجة
 ودفعه لو اتي به يومها من الدهر فان لم يجز الدفع بعد الحكم لغت كتابة
 هذا انه فقد كشفت هذه العبارة اللبس وازالت كل تخمين وحسب
 وعبارة الخلاصة التي نقل عنها المم مفيدة لما ذكرنا من ان معنى
 قوله يجعل كل ذي حجة على حجة اي يكتب ذلك في السجل فانه قال
 بعد كلام وفي نظم الزندقي يحتاج اي كانت السجل الى تاريخ اليوم
 والشهر في المحاضر والتجلات وكذا الخامس وذكر الشاهد من الغدالة
 والقبض ويذكر اسمها ونسبها وجعل كل ذي حجة على حجة اذ كانت
 له وخمس من التجليات لا يجعل كل ذي حجة على حجة اي لا يذكر فيها
 وجعل كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة ونحو
 النكاح بالعتق وفتح البيع بالامان ونفسق الشاهد انه ووجه
 عدم كتابته ذلك فيها اما النسب فلا ان القضية قضائية حق الكافة
 فلا يسمع دعوى احدها فيه بعد بثوته فلا يفيد كتابة ذلك فيه واما
 البواتي فلعدم تصور الدفع والنقض فيها فلا يفيد كتابة ذلك فيها
 وهذا التخصيص سقط ما قيل في بيان قول المم وجعل كل ذي حجة على
 حجة اي فلا ينقض او فلا يشترط فاضا فامة البينة انه هذا

انما اصل
 من الدين
 افندي

وقد سلك

وقد سلك المم في نقل عبارة الخلاصة غاية الاجازة حتى التحق في
 المحقق بالالفاز من ثم عسر على الفضل فهمها فكثر منه السؤال
 وانتشر القيل والقال حتى كشف الله لنا عن حقيقة الحال بعد
 نحو خمسة عشر سنة من حين السؤال **كتاب الوكالة**
قوله الاصل ان الوكيل اذا اقتدر ان قال في المخطط ان الموكل متى شرط
 في البيع على الوكيل شرطا ينظر ان كان مفيدا فافعا من كل وجه يجب
 على الوكيل مراعاة شرطه اكد بالنفي او لا وان كان شرطا لا يفيد ولا
 ينفعه بل يضرة لا يجب عليه مراعاته وان اكد بالنفي وان كان شرطا
 مفيدا فافعا من وجه ضار من وجه اكد بالنفي يجب مراعاته وان
 لم يؤكد بالنفي لا يجب مراعاته لانه متى اكد بالنفي دل على ارادة وجوده
 لان ادخال حرف التاكيد والتأكيد في الكلام يدرك على زيادة المسا
 في ارادة ايجاز مثال الاول بعد خيار فباعه بغير خيار لا يجوز
 فان شرط الخيار فافع مفيد من كل وجه لانه لا يزال ملكه للمالك فيجب
 على الوكيل مراعاته ومثال الثاني لو قال بع هذا العبد بنسيئة او
 قال لا تبع الا بالنسيئة فباع بالنقد جاز لان هذا شرط غير مفيد لان
 البيع بالنسيئة يضرة وبالنقد ينفعه فلم يجب عليه مراعاته ومثال
 الثالث ادفع بشهود او بخضرة فلان قد دفع بغير ذلك لم يفهم وان
 قال لا تدفع الا بشهود او بخضرة فلان فقضاه بغير شهود او بغير
 خضرة فلان يفهم كما في الوكيل ما يبيع قالوا هذا اذا كان رجلا فاع
 ربيع القدر بحيث شتم الناس مخالفة وان كان وضع القدر لا يفيد
 مخالفا لانه شرط شرط لا يفيد فلا يجب على المأمور مراعاته وان
 اكد بالنفي كما لو قال لا تبع الا بالف او لا تبع الا بالنسيئة فباع بالغير
 او بالنقد جاز لانه غير مفيد اصلا انه و به يحصل زيادة ايضاح لما
 ذكره المم **قوله** فان كان مفيدا اي من كل وجه **قوله** اعتبر مطلقا يعني
 سوا اكد بالنفي او لا **قوله** وان كان فافع من وجه ضار من وجه كمال
 قال بعد في سوق كذا فباعه بغير ذلك السوق جاز لان هذا شرط
 قد ينفعه وقد لا ينفعه **قوله** فان اكد بالنفي اعتبر الشرط وجراؤه
 جزا للشرط الاول ولذا اقرن بالقانون واما اذا بالنفي النهي **قوله**
 بعد خيار فباعه بغيره لم يفيد لانه مفيد اي من كل وجه ووجه

لغة

الافادة يمكنه من الفسخ بالخيار **قوله** بعه من فلان فباعه من غيره كذلك
 اي لم يتقد بخلاف ما لو قال بعه وبعه من فلان كان له ان يبيعه
 من غيره والفرق كما في الحائنة ان قوله وبعه من فلان يبقى مشهور
 بخلاف قوله بعه من فلان فانه قد فيه فينبغي ان لا يجوز بعه من غيره
 كما لو قال لا يبيع الا من فلان فباع من غيره لا يجوز وفي المبسوط الوكيل
 بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المقصود الثمن وانما رضي بكونه
 في ذمة من سماه لان الناس يتفاوتون في صلاح الذمم فلا يجوز بعه
 من غيره من سماه وفي البرازية بعه من فلان فباعه من غيره بخار وفي
 الكافي لا يجوز قال العلامة عبد البر بن النخعي في شرح الوهبانية
 واذا تأملت فيما ذكره من الاصل رأيت ان من قال يا جوار في بعه
 من فلان فباع لغيره راي ان هذا مفيد من وجه فقط ولم يوجد
 التاكيد بالنفي ومن قال لا يجوز بعه من غيره راي مفيد من كل وجه
قوله بعه برهن وبعه نسيئة الخ قيل الظاهر بصورة واحدة قد فيها
 البيع بقيد من كونه نسيئة وكونه برهن وانما لم ينفذ اذا باعه بقدر لان
 ما امر به يقع من كل وجه لان بالرهن يأمّن التوي وبالنسيئة يزدل الثمن
 فاذا باعه نقدا فانت زيادة الثمن بخلاف ما اذا اقتصر على قيد
 النسيئة فان القيد نافع من وجه وهو زيادة الثمن دون وجه وهو
 احتمال التوي ولم يؤكد بالنفي وما كان كذلك لا يلزم فيه القيد كما قرر
 انه وية سقط ما قيل لظان صواب العبارة بعه نقدا فباعه نسيئة
 بدليل قوله بخلاف بعه نسيئة له بعه نقدا **قوله** بخلاف بعه نسيئة له
 بعه نقدا قيل ظاهره انه لا فرق بين ان يبيعه بالمقد مثل ما يباع
 بالنسيئة او لا وهو كذلك على ما رجحه في المصنعات بان عليه الفتوي
 وفي الخلاصة وجامع البرازي لو قال بعه الى اخي فباع نقدا قال
 الامام السرخسي الامع **انه** لا يجوز بالاخص كما في السور **قوله** بعه في سوق
 كذا فباعه في غيره نفذ قيل عليه هو ط فيما اذا استوى السوق لعدم
 افادة التقييد مع اما عند التفاوت فالظن عدم التقيد لظهور افادة
 التقييد اذا تفاوتت الاواق بكثرة الرغبة وقلتها مشاهد معلومة **قوله**
قوله وفي قوله لا تسلم حتى يقبض الثمن قال في الوجيز شرح الجامع الكبي
 ولو دفع اليه عند او امره بالبيع ونهاه عن التسليم بعد البيع حتى يقبض

الفاضل
 سيدي
 افندي

الفاضل
 سيدي
 افندي

الفاضل
 الشيخ علي بن جبار
 الشامي

التمن

الثمن قال محمد النعماني باطل وقيل الوضيفة معه وقال ابو يوسف
 يصح حتى لو سلم يضمن الثمن ان هذا والاله ان يسترد وكذا الوباغ
 ثم نهاه عن التسليم **انه** وكان على المم ان يبيعه على الخلاف **قوله** بخلاف
 لا يبيع حتى يقبض الثمن فانه لا يجوز المخالفة قال في الحائنة ولو طرد
 بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع قبل قبض الثمن وسلم
 المبيع كان البيع باطلا حتى تسترد المبيع من المشتري ثم يبيع **قوله**
 لان التسليم من المحقوق الخ غلة لحوار المخالفة في قوله لا تسلم حتى
 يقبض الثمن كما هو ط **قوله** الوكيل يملك الموقوف كان اقل الخ يعني
 لانه بعض ما وكل به فيملكه كما يملك كله لكنه لا يخرج به عن الوكالة
 وهذا معنى قوله ولا يبيعها اي ولا يبيعها العقيد الموقوف الوكالة
 لانها لا تطل الا باطلها او بانهائها وابطالها بالغرل وانها
 بتحصيل ما وكل به ولم يوجد واحد منها اما العزك قط واما الامتثال
 فلان المقصود من المعقود احكامها لا ذواتها والموقوف لا يفيد حكمه
 فلم يحصل الامتثال فاذا لم يحصل الامتثال بقى على وكالة ولها هذا
 يملك فتحة قبل الاجارة لان الوكالة مادة امت قائمة فالوكيل قائم
 مقام الموكل وذلك كما لو وكل رجلا ان يزوجه امرأة غائبة وقيل
 عنها فمضوا في تم تقض العقد قبل اجازتها فتح تقضه لقائمة مقام
 الموكل ثم لا يشترط لصحة تقض الوكيل حضور موكله ولا حضور
 المرأة الغائبة بخلاف المشروط له المختار لا يمكنه تقض البيع في مدة
 المختار الا بحضور صاحبه والفرق ان العقد الموقوف في الزكاح
 لا يظهر في حق الغائب صلا فكان امتناعا عن الامتناع في حقه ولا
 ضرر عليه فلا يشترط حضرته ففي البيع تقضه تصرف في حق العين
 وهو رفع العقد لانه نافذ في حق من لا خيار له فلا بد من حضرته
 كما يلحق الضرر بعينته على ما عرفت في موضعه كذا في شرح
 تلخيص الجامع للقاضي محمد بن عثمان المازني **قوله** الوكيل معقود
 في براته دون رجوعه قيل وهل اذا امر المشتري بالتمارة يقبل قوله
 انه عمر او لا ذكر المم في التجر في الوكالة عند قوله وبشر هذا بدين له عليه
 انه لا يقبل قوله بدين بنية وهو في البرازية في الاجارة قيل الفاسر
 في الحظر وبين عقبتها ما اذا اختلفا في القدر ومن ذلك ما ذكره في

ل

ق

اول قوله الثالث في المتفرقات من الاجارة ونقصه امر رجلا ان ينفق
 على اهله عشرة من عنده ليرجع عليه فقال انفق وكذبه الامر وان
 الشا موران بخلفه انه ما يعلم انه ما النقول ذلك وفي الظهيرة اذا
 قال الرجل لاخر استدن علي امراتي وانفق عليها كل شهر عشرة درهم
 وقال انفق وقالت المرأة صدق لم يصدق على ذلك الا ان
 يكون القاضي فرض لها النفقة في يصدق لانها اخذت باذن القاضي
 وكذا هذا في الاولاد الصغار انهم وقد نقل المهر فزع الظهيرة في
 البحر في باب النفقة في قوله ولا يجب نفقة ممت **قوله** بخالفوا ويقسم
 الثمن اثلاثا يعني بخالفوا ان لم يقم واحد منهما بيته فان قام احد
 بيته قبلت بيته لان كل منهما يدعي لنفسه حقا اما الامر فانه يدعي
 حق العقد واما الوكيل فانه يدعي حقه بالزيادة وان اقاما
 البيته فالبيته بيته الوكيل لانها اكثر اثباتا لانها ثبتت حق الرجوع
 بالزيادة وحق حشر العقد للزيادة وان لم يكن له ما بيته بخالفان
 الوكيل بالشرا مع الموكل بمزلة البايع والمشتري في حق المحقوق وهما
 اذا اختلفا في الثمن والسلفة قائمة في يد البايع بخالفان كذا
 الوكيل والموكل وهذا بخالف على وفاق القياس لانه قبل القبض
 واما نكل الزمة دعوى صاحبه وان خلفا قسم العقد بينهما اثلاثا
 ثلثاه للموكل وثلثه للوكيل لانه ادعى على الموكل خمسمية وقد يرى الوكيل
 من ذلك بيمينه والموكل ادعى على الوكيل ثلث العقد بغرضي وقد
 يرى الوكيل من ذلك بيمينه والشراف قد ظهر في ثلثي العقد بالف بغير
 الوكيل والثلث لم يثبت فيه دعوى كل واحد منهما في حق صاحبه
 فاذا اختلفا في الزاد افعود الثلث للوكيل لتقدير الزاد الموكل به لان
 البيع بالتخالف فيه ويبدأ بيمين الوكيل بخالف على الثبات بانه
 ما اشتراه بالف كما يقول الامر في هذا اقول اي يوشك اولا وفي
 قوله الاخر وهو قول ما يبدأ بيمين الامر والامتنع الزاد بيمين الوكيل
 على قول الكل كذا في البحر شرح الجامع الكبير **قوله** بخلاف الشرا
 لمعينة اي لجارية معينة جواب سؤال مقدّر تقديره ان يقال
 لم يكن القول قول الوكيل مع يمينه ويكسر الموكل العقد بالف وخمسمائة
 لان الوكيل مساط على شرايه بالف وخمسمائة من جهة الامر فيقبل

قوله

قوله كما لو امره بشرا جارية ولم يستقر له مئتا ولا دفع اليه مئتا فقال
 الوكيل اشترتها بالف وانكر الامر الشرا فالقول قول الوكيل مع
 يمينه اذا كانت الجارية قائمة فاجاب عن ذلك بقوله بخلاف الشرا
 لمعينة فان الفرق بينهما ط وهو ان الوكيل منهم في مسئلتا فلم
 يقبل قوله وفي تلك المسئلة عنهم فيقبل قوله وهذا مبني على اصل
 وهو ان كل مكان يقدر الوكيل على انشا ما اخبر به فلائمة في اخبر
 وكل مكان لا يقدر فية على انشا ما اخبر به مكنت الائمة في خبره وفي
 مسئلتا لا يقدر الوكيل على انشا ما اخبر به وهو الشرا بالف
 وخمسمائة فلم يكن الوكيل بعد ذلك شراوه بالف وخمسمائة فاذا
 تقدر الانشا مكنت الائمة وفي تلك المسئلة ان كان الوكيل صادقا
 فلا اشكال في عدم الائمة وان كان كاذبا فستدعي البايع اياه
 بغير مكانه انشا العقد لان وهو يقدر على انشا العقد في المحا
 لان الجارية قائمة فاندفعت الائمة حتى لو كانت هالكة كانت
 وزان مسئلتا بجامع العجز عن انشا العقد فها **قوله** لا يقبل
 الوكيل نفسه لابعاد الموكل كالموكل بالخدمة بالخدمة اذا ثبت من المطلوب
 بطلب المدعي فلا يملك عزله لما فيه من ابطال حق الغير قال في
 الفصول وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم بها فله عزله
 على كل حال فكذا بالطلب لانه لو وكله بلا طلب يملك عزله سواء
 كان المحض حاضرا او غائبا وقدر ما يكون الموكل من المطلوب لانه
 لو وكله الطالب فله عزك نفسه عند غيبة المطلوب وكالوكالة التي
 يقيمها عقد الرهن وما قاله بعض المشايخ من ان الزوج اذا وكل
 وكيله بطلاق زوجته بالتماسها ثم غاب لا يملك عزله لتعلق حقها
 به فضعيف بل له عزله لان المرأة لا حق لها في الطلاق كذا في شرح
 المجموع لابن مذك قال العلامة قاسم في حواشيه زيادة في التعليق
 وان الزوج غير مجبور على الطلاق وعلى التوكيل به واما جعله وكلا
 باختار فملك عزله كما في سائر الوكالات **قوله** فاحصر في الوكيل
 بشرا معين اي اي يحصر ما ذكر من عدم صحة عزل الوكيل نفسه
 لابعاد موكله في الوكيل بشرا معين وفي الوكيل بالخدمة **قوله**
 الا اذا وكله في دفع عن اخ قال بعض الفضلاء قد عذر عن هذا

ل

في شرحه على الذكر في أول الوكالة بقوله ومن احكامه انه لا يجزى عليه في
 قتل ما وكل به الا في رد وديعته بان قال اذ دفع هذا الثوب الى
 فلان اخذ وعزاه الى المخط و هذا هو الظاهر ما هنا صادق بما اذا
 دفع له عينا لقضاء دينه فينا في ما سبذكره بعد اسطر بقوله وقضا
 دين فلان **قوله** وفيما اذا وكله في دفع عين وغاب اخذ وجهه انه من
 باب دفع الامانة الى اهلها وهو قادر فيجوز عليه **قوله** وفيما اذا وكل
 ببيع الرهن القهر الى اهل الرهن والمستتر للراهن ووجه الجحسية
 ان يتوي حق الرهن وهل قد القينة المعتبر في الموقوف عليه معتبر
 في الموقوف او ليس معتبرا قبل الظاهر الاول لان الموكل بعينه صار
 معتبرا على الوكيل فيتضرر بامتناع الوكيل عن الفعل لو لم يجز عليه
قوله بطلب المذني متعلق بالمضمومة والوكيل من جانب المذني عليه
 ووجه خبر الوكيل فيها تعلق حق الغير وهو المذني بالوكالة اذ لو لم
 يجز بعد عينة الموكل لتضرر المذني غاية الضرر فمع تعلق حقه بالوكالة
قوله لا يجزى على الوكيل بالاعتاق والتدبير والكتابة الخ في الخاتمة ربحا
 قال لغيره اذ دفع هذا الثوب الى فلان واعتق عندي هذا ودر
 عندي هذا وكاتب عندي هذا قبل الوكيل ذلك وغاب الموكل
 فيما هو لا وطلبوا منه ذلك لا يجزى على شي منه الا في دفع الثوب فان
 الثوب يحتمل ان يكون ملك فلان فيؤمر بالدفع اليه واختلف البيع
 في التوكيل بالطلاق بطلب المرأة واختيار شمس الائمة السرخسية انه
 لا حق للمرأة في طلب الطلاق والتوكيل به وهو الاعتاق والتدبير
 سواء **قوله** وقضا دين فلان بخالفنا افتى به قاري الهداية فانه
 سئل هل يجزى الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال
 تحت يده ويملكه وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا او
 غائبا فاجاب انما يجزى على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت
 ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين او كان كفيل له والا فلا **قوله**
 ولا يجزى الوكيل على غير اجر على نقاضي الثمن الخ في الخاتمة التوكيل بالبيع
 اذا تاع وامتنع عن استيفاء الثمن والمقاضي لا يجزى على ذلك ولكن
 يقال وكل باستيفاء الثمن فان كان الوكيل بالبيع وكلا باجر كالبيع
 والتمسار ونحوهما يجزى على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع مال

المضاربة

المضاربة وفي المال ربح يجزى على التقاضي واستيفاء الثمن وان
 لم يكن في المال ربح يقال له وكل ربح المال بالاستيفاء وذكره
 في الفن الثالث فيما افرق فيه الوكيل والوصي انه لو استأجر الوكيل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت ولا لا انه وفي شرح المجمع للعلامة
 ابن الصيا بعد كلام واما الذي يبيع بالاجر كالبيع والتمسار فان
 فيجعل كاجارة صححة بحكم العادة ويجزى على التقاضي والاستيفاء
 لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب اذا كان ربح ولو ضمن العاقلة
 لرب المال هذا الدين لم يجز لانه امن **قوله** ولا يجزى الوكيل بدين
 موكله قبل شمله باطلا فانه من ما وكل ببيع والدين الذي في ذمته
 للموكل سواء كان سائقا على الموكل او متأخرا وقوله الا ان ضمن شخص
 بالاول ونحوه والظاهر المراد الاول بخصوصه ولم يبين وجه عدم
 الجحس ان **قوله** ليس المراد واحدا من مائيل المراد لا يجزى بدين
 على موكله كما لو وكل رجل رجلا بقبض كل حق على الناس وانما يخص
 عنه ثم ان شخصا ادعى قبل الموكل مثلا والموكل غائب فاقر الوكيل
 عند القاضي انه وكيله وانكر المال واخضر الخصم شهوده على الموكل
 لا يكون له ان يجبس الوكيل لان الجحس جزا الظلم والتمسار طاهر
 من الوكيل اذ ليس في الشهادة امر باذا المال ولا ضمان للموكل على
 موكله على ذلك فاذ لم يجب على الوكيل اذ المال من مال الموكل
 بما من موكله ولا بال ضمان عن الموكل فلا يكون الوكيل طالما بالامتناع
 عن اذ المال فلا يجبس كجاي الخاتمة وفيه شهادة لصحة جواب
 قاري الهداية الذي تقدم من **قوله** لا يوجب الوكيل الا باذن او تم
 تقويض قبل هذا المراد عدم الجواز اي عدم الحال او عدم الصحة
 فان اريد الاول لم يناقض ما سياتي عن قريب وان اريد الثاني
 ناقضه ويستقف على الا في معنى قوله الوكيل اذ اوكل بغير اذن او
 نعمه واجاز ما فعل وكيله نقد ووجه المناقضة ان الموقوف قسم
 من الصاحب **قوله** الا الوكيل بقبض الدين الخ بخالف لما في جامع الفصول
 من الفصل الرابع والثلاثين من ان الوكيل بقبض الدين لا يوجب عليه
 لتفاوت الناس في القبض انهم يمكن التوفيق بان يحمل ما في جامع
 على ما اذا وكل بالقبض من ليس في عياله المالية القينة وكله بقبض يده

مذ

لين

فوكيل الوكيل فقبضه وهلك في يده فان كان الوكيل الثاني من عيال الاول
لا يرجع الثاني على احد ولا يرجع على المدينين بدونه كما في اصبحة
الخائنة نقر عيارتها رجل وكل غيره بشر اصبحة فوكيل الوكيل غيره
ثم وثم فاشترى الاخر يكون موقفا على اجازة الاول ان اجاز جاز
والا فلا والوكيل يدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الاخر جاز
ولا يتوقف الله **قلت** يحتاج الى الفرق فليست **قوله** الوكيل بالشرا
اذا دفع الثمن من ماله لوقا في الخائنة رجل عليه الف لرجل فامر
المدينون رجلا ان يقضي الطالب الالف التي عليه وقال المأمور
قضيت فصدق الامر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على
الامركا لو وكيل بشر العين اذا قال اشتريت وتقدر الثمن من
مال نفسي ومصدق الموكل وانكر البائع لا يرجع الوكيل على الموكل
فان اقام المأمور بيمينه على قبضه الدين قلت بينتة ويرجع المأمور
على الامر ويبرأ من الطالب **قوله** اذا باع وكيل الاب لابنه المبيع
اذا وكل الاب يبيع عين من اعيان ماله من ابنه ففعل الوكيل عند
غيبته الاب لم يجز لان كلام الفرد لا يكون عقدا تاما في باب البيع
والشرا وكان ينبغي في الاب كذلك الا ان يجوز له في حق الاب لا
جعلناه اذا مال للمقضي ويصير الصبي بايعا ومشتريا بعارة الاب
واذا جعل اذا مال يكون انعقد قايما باشتين وهذا الطريق معذور
في حق وكيله فلا يجوز الا اذا كان الاب حاضرا فيقول الوكيل بع
هذا العين من ابنك بكذا فيقول الاب اشتريت كذا في الولو الحجة
ومنه يظهر ما في نقل المم من الخلل والله الهادي للسداد في القول
والعمل **قوله** وفيما اذا باع احد البنين من الاخر يجوز بخلاف وكيله
يعني لو كان له ابنان فباع الاب مال احدهما من الاخرين معلوم
بما لا يتغابن الناس فيه وهما صغيران جاز البيع ولو وكل الاب
وكيلا واحدا فباع الوكيل مال احدهما من الاخرين مجيز والفرق هو
ان الاب لو باع مال كل واحد منهما من الاجنبي او من نفسه يجوز فكذا
اذا باع مال احدهما من الاخر بخلاف الوكيل لان الاب في التوكيل ياب
عنهما فصارا كائهما بالعين فوكيلا رجلا واحدا بايع والشرا ففعل
ذلك الوكيل لم يجز فكذاها هنا كذا في الولو الحجة ومنه يظهر ما في

نقل المم

نقل المم من الاخلال والايجاز البالغ حد الا لغير **قوله** في الف في المجلس
بان اشتراه بما يه دينارا وعرو من جاز له ان يرجع عليه بالالف بخلاف
الوكيل بالشرا بالالف اذا اشترى بما يه دينارا وعرو من غير الشرا بالالف
دوهم اما هنا ليس بشر بل طريق للتخليص وقد رضي بالتخليص
بالف فيلزم الالف **قوله** فانه اذا اشتراه بالالف لزم الامر المستحق والفرق
ان شرا الوكيل شرا حقيقة والشرا بالالف من الف غير الشراء
بالف فيحتاج الامر الموكل اما هنا ليس بشر بل طريق للتخليص وقد
رضي بالتخليص بالالف فيلزم الالف كمن امر رجلا ان يقضي من دينه
الف فقضاه اكثر من يرجع بقدر الالف كذا هنا **قوله** الا اذا قال
ان شئت قيل هذا هو المذهب ولا يظهر اقتضا هذه الزيادة الاقفا
على المجلس وكان السند الدليل السمي **قوله** كما في الخائنة نقر
عيارتها رجل قال لرجل طلق امراتي فقد جعلت ذلك اليك
يقترصر على ذلك المجلس ولو وكل الرجل اخرا امراته ان تطلق
صاحبتها لا يقتصر على المجلس وهو يقوي كما لو قال لها
طلق نفسك انتهي ومنه يعلم ان عبارة الخائنة ليس فيها هذا
الاستثنا الذي ذكره المم **قوله** وبطل توكيل الكفيل بمال قبل السبا
يقضي ان المراد توكيل الكفيل بامر الاصل ليحقق بذلك كونه
عاملا لنفسه اذ براءة الاصل مستلزم براءة الكفيل انتهى هذا وكما
ينطل توكيل الكفيل بمال كذلك ينطل كفاية الوكيل بالبائع الثمن
عن المشتري قال في الخائنة الوكيل بالبائع اذا باع وكفيل بالثمن
عن المشتري لا يقع كفايته انتهى وفي البرازية ما يخالفه حيث
قال وان باعه ووكل بقبض ثمنه وقمن له الوكيل **قوله** الا في
مسئلة ما اذا وكل المدينون بامر نفسه يعني من قال لعزيمه ابر
نفسك من الدين اذهب نفسك الدين او خللها منه ففعل بري
لان هذا التفويض لا يوقى الى التضاد باعتباره لا يحتاج الى
القبول لان الامر اسقاط وهبة الدين من عليه الدين ابر والتخلل
من الفاظ الامر وكذا لو قال المدينون ابرني متالك على من الدين
او هبة او خللني منه فقال ذاك اليك ففعل ما سألته ساك
منه ابر بغير عوض حيث اضافة اليه ورث الدين ما يستقل بالامر

ق

ر

ق

اذا كان بغير عوض وقال بعض مشايخنا هذا في غيرهم اما في عرفنا
يجب ان لا يتراسوا ابتداءً من الدين بالتقويض او فوض عقب سوال
المدين لان قوله ابر انفسك اي بلا اذ وكذا قوله ذاك اليك اي
باذ المال لان ابر اتارة يكون بلا سقاط وتارة بالاستيفاء فلا
يسقط الدين بالشك كذا في شرح تلخيص الجامع للمفتي عثمان المازني
قوله ولذا لا يقتصر على المجامعة لصحة التوكيل بابر انفسه **قوله**
ويصح عزله عطف على النفي المنفي فهو عملة ثانية **قوله** وان كان
عاملا لنفسه واصل بقوله فانه صحيح والواو التي قبل ان الوصلة
للمحال **قوله** بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه او غيره لا يصح
توكيله ولو وكل المدين بابر انفسه عن الدين صح توكيله ولا يقتصر
على المجامعة **قوله** كما في الخلاصة عبارة في الاصل لو اشترى بديار
غيرها ثم نقد ما نذر الموكل والشر الموكل وضمن للموكل دنانيره
للمشترى ثم قال بعد كلام والتوكيل ببيع الدنانير اذا امسك الدنانير
وماع دنانيره لا يصح ان يبيع منه يعلم ما في كلام المصنف وفي الخاتمة لو
دفع الي رجل دينار وامره ان يبيعه فباع المأمور ديناراً من عند
نفسه وامسك ديناراً لنفسه قال ابو يوسف رضي الله تعالى
عنه لا يجوز ولو دفع الي رجل ديناراً ليشترى به ثوباً فاشترى
بذنانيره من عند نفسه جاز شراؤه للامر ويكون الديناره وكذا
لو دفع الي رجل ديناراً ليقضي عن ماله فقضاه من ماله نفسه
وامسك الدينار لنفسه جاز **قوله** وهما في الخلاصة ايضا عبارة
ولو اشترى ما امر به ثم انفق الدراهم بعد ما اشترى للامر ثم
نقد البايع غيرها جاز ولو امره ان يقضي دينه بهذا الدينار فنقد
من ماله نفسه وامسك الدينار جاز **قوله** وقيد الثالثة فيها بما اذا
كان المال قابلاً قبل يقيد بمفهومه انه لو اشترى بالمدفوع البشيا
لنفسه ثم اشترى بماله نفسه المأمور بشرايه للموكل لا يجوز ولا
يفيد على الموكل وقضية تقوده على نفسه ويكون ضامناً ما
الموكل لكن يبقى ما لو كان المدفوع غير المقدن مثلاً او قمتا فالتدبير
به لنفسه وكان المدفوع باقياً في نذر من اشترى منه هال الموكل المطالبة
بعين ماله ام يضمن الموكل المثال والقيمة محل تأمل والاطا الاول

فقد ذكر

فقد **قوله** السادسة بعد قوله السادسة بياض بنسخة المصنف ولعل
السادسة ما ذكره قاضي خان في فتاواه وهي رجل دفع الي رجل عشرة
دراهم وامره ان يتصدق بها فامسكها التوكيل وتصدق بعشرة
دراهم من عنده جاز استحساناً وتكون العشرة له بعشرته **قوله**
ابر التوكيل بالبيع المشترى قيد التوكيل بالبيع لان التوكيل يقتصر
من المشتري لا يصح ابر او المشتري عن الثمن تجل في الخاتمة في فصل
التوكيل بالبيع والشر او فيها من الفصل المذكور والتوكيل بالاجارة اذا
ابر المستاجر عن الاجراء وهذه ابراه عن البعض او ذهب له البعض
والاجراء جاز اجتماعاً وان ابراه عن الكل او ذهب الكل ان كان الاجراء
ديناراً يصح في قول ابي يوسف اخرا وفي قوله اولاً وهو قوله ما يصح
اعتباراً بفعل الموكل ولا ينطلي الاجارة وان كان الاجراء لا يصح
حتى يقبل المستاجر واذا قبل بطلت الاجارة لان الاجراء بطلت المبيع
والمشتري اذا ذهب المبيع قبل القبض بطل البيع انتهى ولم يتعبر من
الحكم ما اذا حط عنه كل الاجراء بقضه فليست **قوله** واما حط الكل فقد
صحيح وذلك لان الخط يلحق باصل العقد كالمادة والتحاقه
يستلزم صحة البيع بغيره وهو بطلان الثمن ركن في البيع **قوله**
ومما خرج عن قولهم يجوز التوكيل لكل ما يعقده التوكيل بنفسه **قوله**
الذي قالوه يجوز التوكيل بكل ما يعقده الموكل بنفسه قال في المجمع
وجوز الوكالة بكل عقد يجوز للموكل مباشرة وقال في الهداية
كل عقد جاز ان يعقده الانسان لنفسه جاز ان يوكل به غيره والامر
في صورة الوصي كذلك فانه كما يجوز للوصي ان يشتري ماله القيم
لنفسه عند ظهور النقص يجوز ان يوكل فيه غيره فيشترى به التوكيل ولو
يقولوا كل ما يعقده الانسان بنفسه جاز ان يكون وكلاً فيه حتى يتم
ما ذكره من خروج مسئلة الوصي واورد على الاصل الذي ذكره
انه ليس بمطرد ولا منعكس اما الطرد فيرد عليه الذي يملك بيع
الخير بنفسه ولا يملك توكيل المسلم بذلك وعلى العكس المسلم لا يجوز
له بيع الخير وشراؤه ويجوز له ان يوكل الذي يملك على مذهب
الامام ابي حنيفة واورد عليه التوكيل فان مباشرته جازية فيما وكل
فيه ولا يجوز ان يوكل غيره والمستقر في جواز ان يباشر المستقرض ولا

يجوز له ان يوكل غيره فيه وجعل في البينة القاعدة كلية فقال
 معنى قول صاحب الهداية ان يعقد الانسان بنفسه اي باهلية
 نفسه على سبيل الاستئذان واختاره عن توكيل الوكيل اذا لم ياذن
 له الموكل فانه لا يجوز لانه لا يتصرف فيما وكله مستقدا هذه
 الكل مطردة او لا ينعكس ثم قال ولا يرد على طرد الكل الذي لانه
 يملك بيع المحضر بنفسه ولا يملك توكيل المتكلم بذلك لانه منهق
 عن اقتراب المحضر وكان ذلك امرا عارضا في الوكيل والمواضع لا يقد
 في القواعد العامة وفي معنى المفتي يشكك على قولهم انه يصح ان يوكل
 بكل ما يعقد بنفسه انه لا يجوز توكيل الاب ان يزوج بنته الصغيرة
 باقل من مهر مثلها كما في الفتنة **اقول** لا اشك ان فانه لم يوكله
 بان يزوجها باقل من مهر مثلها وانما وكله بتزويجها فزوجها باقل
 من مهر مثلها كما هو صريح عبارة الفتنة فتأمل **قوله** الوصي فان
 له ان يشتري ما كان اليتيم اوصى بالرفع فاعل خرج **اقول** فيه
 ان مسئلة الوصي لم يرد في الاصل الذي ذكره حتى يخرج عنه فان
 فان الشرا فيها لم يقع من وكيل الوصي وانما وقع من الوصي بطريق
 الوكالة عن الغير قال الامام المحمدي في فروع الوصي اذا امر وان
 بان يشتري له من اليتيم فاشترى لا يجوز ولو اشترى لنفسه جاز
 والفرق انه اذا اشترى لنفسه فمحقق العدم من جانب اليتيم
 راجعة اليه ومن جانب الامر كذلك فيؤدي الى المضادة بخلاف نفسه
 انتهى وهذا الفرق مبني على اصل وهو ان من يملك تصرفا بالامانة
 او بالولاية العامة يملك تملكه اعتبارا بملك الاعيان وشرطه
 ان لا يودي ذلك التفويض الى التضاد والتناهي وهو ان يجعل
 المفوض اليه متوليا طر في امر يتخرج فيه الى الايجاب والقول
 كسادة المال بالمال فانه يودي الى ان يصير الواحد مسلما مسلما
 قاضيا ومقتضيا وهذا اتفاق في الاحكام الشرعية والاحكام الشرعية
 تصان عنه ذكر هذا الاصل محمد في الجامع الكبير **قوله** كذا في الحاشية
 فيها من كتاب الوكالة رجل قال لغيري بع عندي غدا فباعه اليوم
 لا يجوز لان التوكيل مضاف الى الغد فلا يكون وتخلاه فله وكذا
 لو قال اعتق عندي غدا او طلق امراتي غدا لا مملكة اليوم ولو قال

بع عندي اليوم او قال اشترى عندي اليوم او اعتق عندي اليوم ففعل
 ذلك غدا فيه روايات قيل تصحح لا تنفي بعد اليوم وقيل تنفي وذكر
 اليوم للتجمل لا لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل ذلك على انه
 وعبارته في كتاب الحج اذا دفع الوصي المال الى رجل ليحج عن الميت
 في هذه السنة فاحذوا احرم بالحج من قابل جاز عن الميت ولا يكون
 ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستحجال دون التقيد
 كما لو وكل رجلا بان يعتق عبده غدا فاعتق او باع بعد الغد جاز انه
 يعني ويكون ذكر الغد للاستحجال لا للتوقيت فولا واحدا بخلاف
 ما لو قال اعتق عندي اليوم فان فيه خلافا والتصحيح ان ذكره
 اليوم للتوقيت لا للاستحجال فليست الفرق **قوله** ولو وكله في بيع
 عند فباع نصفه في الحاشية الوكيل يبيع العبد اذا باع نصفه بخلاف
 في قول الامام ولا يجوز في قولهم ما ولو باع نصفه من رجل وباع نصفه
 من اخر جاز عندهم ولو وكله بان يشتري له هذا العبد فاشترى نصفه
 لا يلزم الامر الا ان يشتري النصف الاخر قبل ان يتفاسخا **قوله** او في
 شرا عبيدين معينين في الحاشية ولو امره ان يشتري له عبيدين باعيا
 ولم يذكر الثمن فاشترى احدهما بمثل القيمة وما يتغابن الناس جاز
 ولا يجوز بالعين الفاحش ولو امره ان يشتريهما باع فاشترى
 احدهما بخمس ما به او اقل جاز وان اشترى احدهما باكثر من خمسين
 لا يلزم الامر الا ان يشتري الاخر بما بقي من الالف قبل ان يتفاسخا قلت
 الزيادة او كشرت وقال ابو يوسف اذا اشترى احدهما بما يتغابن فيه
 الناس وبقي من الالف ما يشتري به الاخر جاز ولو دفع الى اخر درهم
 وقال اشترى بها شيئا على ما تري وتختار جاز الترخيل **قوله**
 واذا وكله بشرا عبيدا في وضع المسئلة في عذر غير معين تخاف المحج
 وانما هو موضوع في عذر بعينه قال في البداية الوكيل بشر عبيد
 بعينه اذا اشترى نصفه فالشرا موقوف ان يشتري باقية قبل
 المحضومة لزم الموكل عند اضمحان الثلاثة لانه امسك امر الموكل عند
 زفر يلزم الوكيل ولو خاصم الموكل الوكيل الى القاضي قبل ان يشتري
 الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي بعد
 ذلك يلزم الوكيل بالاجماع لانه خالف وكذلك هذا في كل ما في بيعه

ضرر وفي تشقيصه عيب كالقصد والامنة والدابة والثوب وما اشبه
ذلك كذا في شرح العلامة قاسم على شرح المجمع **قوله** الوكيل اذا وكل
بغير اذن وتعم الوكيل بمعنى او كما هو **قوله** واجاز ما فعله وكياله
اقول وكذا الوكيل اجنبي فاجاز الاول لان مقصود الاول مقصود
رايه وقد حصل وحقوق العقد تتعلق بالوكيل الاول والثاني
فيه خلاف المتأخرين والصحيح انها تتعلق بالثاني كما في الزبني
وكذا في الخائنة والعيون وحيل الاصل وط اطلاق المم انه اعم من ان
يكون الاول حاضر الاول والمحموظ انه ان حضر فعلى الثاني مع ولا
فلا قبل شكلها اذا باشر احد الوكيلين بحضرة المخرجه لا يكفي
بحضرة ولا بد من اجازته وهنا اكتفى بالحضرة من غير اجازة والحق
بان المراد من الحضرة هو الاجازة من الوكيل لا مطلق حضرة من غير
اجازة ذكره في الذخيرة وفي فلافق وذكر محمد المسئلة في الجامع
والاصل في موضع ولم يشترط اجازة الاول وذكره في موضع اخر بشرط
اجازته فذهب الكرخي وعامة المشايخ الى ان المطابق محمول على المقيد
لان توكيل الوكيل لما لم يصح لانه لم يودن له بذلك صار وجوده وقدمه
سواء ولو عدم من الاول حتى يباع هذا الرجل والوكيل غائب او حاضر
فانه لا يجوز عقد هذا الفضولي الا باجازته لان الاجازة لبيع الفضولي
لا تثبت بالسكوت لكون السكوت محتملا كذاها هنا ومنهم من قال في
المسئلة روايات وجه عدم الجواز قد اندرج فيما ذكر ووجه الجواز
انه اذا حضر عند الثاني ولم يمنعه ووجد رايه فيه وكان ذلك مقصود
الوكيل فيجوز كذا في حواشي شرح المجمع للعلامة قاسم **قوله** نقد
اقول هذا اذا لم يبين الثمن كما في شرح المجمع لابن الملك فان
كان بينه جاز بلا اجازته انتهى يعني لو قدر الوكيل للثاني ثمنان بان
قال بعه بكذا فباعه الثاني بغير ثمنه جاز بلا اجازة الاول وهذه رواية
كتاب الرهن ووجهها ان مقصود الموكل ان يكون البيع باري الوكيل
الاول واذا قدر ثمنان فهو بيع باريه وهذا بخلاف ما لو وكل وكيلين
وقدر الثمن فباع اقدمها بذلك الثمن حيث لم يجز لان المقصود
هنا اجتماع رايهما في الزيادة واختيار المشتري وعلى رواية
كتاب الوكالة لا يجوز لان الاول لو كان هو الذي يباشر بما يبيع

بالزيادة

بالزيادة على ذلك المقدار لذكايه وهذا بينه **قوله** الا الطلاق
والعتاق **اقول** زاد على ذلك الوكيل بالخصومة والوكيل بقضا
الدين فانها لو وكلها ففعل الثاني بحضرة الاول لا يجوز كما في
شرح المجمع لابن الملك وفي الولو الجنية ولو وكل رجلا في خصومة
او تقاضي دين او بيع او شراء او طلاق او نكاح او نحوه فوكل الوكيل
غيره لم يجز الا ان يفعل بحضرة الوكيل الاول فان وكل وفعله
الثاني بحضرة الاول فان كان بيعا او شراء يجوز وما عدا البيع
والشراء من الخصومة والتقاضي والنكاح والطلاق وغير ذلك
هل يجوز ذكر عصام في محضرة انه يجوز وذكر محمد في الاصل انه لا يجوز
فانه قال اذا فعل الثاني بحضرة الاول لم يجز الا في البيع والشراء
وهو الصحيح والفرق هو ان الوكيل بالطلاق وما شاكل رسوك
لانه لا عمدة عليه وللرسول نقل عبارة المرسل فاذا امر غيره فانما
امره بنقل ملك الغير فلا يصح الامر واذا لم يصح صار وجوده
وعدمه بمنزلة فاما الوكيل في باب البيع امر الثاني بما يملكه لانه
امر بالبيع وهو مالك للبيع بنفسه فان العبارة في البيع لحيث
كان حقوق العقد له وكان ينبغي ان يقع البيع الثاني حال غيبة
الاول الا انه لم يصح لانه لم يحضر هذا البيع رايه والوكيل انما رضي
بزوال ملكه اذا حضر راي الاول **قوله** كما في فروع الكرايسي
اقول الصواب كما في فروع المحنوي وعبارة امر رجل رجلا
بان يوكل له انسانا بشراشي ففعل المأمور واشترى الوكيل فان
الوكيل وجع بالثمن على موكلة وهو المأمور المأمور على الامر ولا
يرجع الوكيل على الامر ابتداء انتهى ومنه يظهر ما في عبارة المم من الجدل
قوله وقد كتبت فيها رسالة فاصل تلك الرسالة انه لو قال انت
وكيلي في كل شي جائز امرك يصير وكيلاني جميع التصرفات المالية
كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا في الهبة والطلاق
والوقف قال بعضهم يملك ذلك لا طلاق لفظ التميم وقال
بعضهم لا يملك ذلك الا اذا ذكر دليل سابق الكلام وبه أخذ الفقيه
ابوالليث وذكر الناطقي انت وكيلي في كل شي جائز صنعك زوي عن
محمد انه وكيلي في المعاومات والاجازات والهبات والاعتاق

ق

وعليه الفتوى ثم قال وفي البرازية انت وكلي جاز امرك بذلك المحقق
والبيع والشرا وبذلك الهبة والصدقة حتى اذا اتفق على نفسه من
ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام بتخصيصه
بالمعاوضات ولا يبي القلق والتبرع وعليه الفتوى وكذا الوقا
طلقت امرتك او وقفت ارضك الاصح لا يجوز وفي الذخيرة انه توكل
في المعاوضات لا بالاعتاق والهبات وبه يعني انه وفي الخلاصة كما في
البرازية والحاصل ان الوكيل وكالته عامة بذلك كل شيء الا الطلاق
والعتاق والوقف والهبة على المعنى به وينبغي ان لا يملك الوكيل
وكالته عامة الا برأ المحقق من المذنبين لانها من قبيل التبرع وقد خلا
تحت قول البرازي انه لا يملك التبرع وهذا الاقراض والهبة
بشرط العوض فان الفرض عارية ابتداء معاوضة انتهى وينبغي ان
لا يملكها الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكها الا من يملك التبرعا
ولذا لا يجوز اقراض الوصي مالا يملك ولا هبة بشرط العوض وان
كانا معاوضة في الانتهاء فوط العوض ان يملك قبض الدين واقضاه
وايفاء والدعوى بحقوق الموكل وسماع الدعوى بحق الموكل والا
على الموكل بالديون ولا يجتمع بحال القاضي لان ذلك في الوكيل بالخص
في العام **قوله** المأمور بالدفع الى فلان الى قوله كما في منظومة ابن
وهبان **قوله** ليس منظومة ابن وهبان هذا الاستثنا الذي ذكره
المع ونقرا عنها

وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم كذا قول رب الدين والمحتمل
قال شارحها العلامة ابن السخنة مسئلة البيه من التدايع دلفع الى
اخرهم وقال اقرض بها ذبي فلان فقال المأمور وصيت بها
ذبيك له وقال صاحب الحق لم تقضي شيئا فالقول قول الوكيل
في براءة نفسه عن الضمان وهذا معنى قوله وفي الدفع قل قول الوكيل
مقدم يعني على قول الموكل انه ما دفع وعلى رب الدين انه ما قبض في
حق البراة فقط لا في حق سقوط المطالبة حتى كان القول قول رب
الدين انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل وهذا معنى قوله كذا قول
رب الدين يعني مقدم ما على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط حقه
والمحتمل يعني الموكل يحضر على الدفع اليه الموكل ان كذب الطلاق

الوكيل خلفه فان خلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط حقه وان
عكس خلف الوكيل وكذا الواضع رجل رجلا مالا وامره ان تدفعه
الى فلان فقال المودع دفعت وكذبه فلان فهو على هذا التفصيل
ولو كان المال مضمونا على رجلها لغضبت يد الغاصب او الدين
على الغريم فقال الطالب او المغمضوب منه ادفعه الى فلان وقال
المأمور قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت فالقول قول فلان
انه لم يقبض فلا يصدر الوكيل على الدفع الا ببينة او تصديق الموكل
فان صدقة الموكل فانه يبرأ عن الضمان ولكنهما لا يصدران على القاصر
ويكون القول قوله ان لم يقبض مع يمينه **قوله** فان كان رسول الدين
هذلك عليه قبل وهل اذا كان رسول رب الدين وادعى الدفع الى الدين
وكذبه الدين يكون القول قوله في حق براءة نفسه فقط ام يبرأ المذنبون
وهي من جزئيات المسئلة الاولى فان قلنا في البراة في حق نفسه فقط
كما يقتضيه اطلاق المسئلة الاولى اشكال لان المذنبين لم يقصر حيث
ارسله مع رسول الدين لمصادقة الرسول على ذلك وان قلنا يبرأ
المذنبون كما في صورة الهلاك كان موجها ويكفر استثناء هذه القوة
من المسئلة الاولى بان يقال القول قول المأمور في حق نفسه فقط
الا اذا كان رسول رب الدين **قوله** ويأني في شرح المنظومة لعل
المراد شرح منظومة النسفي لا شرح منظومة ابن وهبان فان
ما ذكره ليس في شرحها فضلا عن بيان **قوله** كما بيناه في مسائل شتى
من كتاب القضاء **قوله** كما في القنية يعني من باب الوكالة بقضاء الدين
وهيها من الباب المذكور قبل هذه المسئلة بقضاء الزينة وكل اشياء
ليست في نصيبه من ديون موثره على الناس ولا يعلم الموكل والوكيل
بعض من عليهم الديون يصح افاقي به تاج الدين اخو الخيام الشهيد
بعد التامل والمباحثة الكثيرة وفيها اخر الكتاب في المسائل التي
لم يوجد فيها رواية مخصوصة ولا جوابا من المتأخرين اذا قال
المودع للمودع من جاك بعلامة كذا بان اخذ من اصبعك او قال لك
كذا فادفع اليه الوديعة هل يصح هذا التوكيل ام لا يصح لكون الوكيل
مجهولا ويضمن بالدفع انه فقد جزم هنا بعدم صحة الوكالة لكونه توكل
بمجهول وترد هناك مع انه في كل منهما توكل بمجهول فليست اقل **قوله**

الوكيل يقبل قوله بميمنه فيما يدعيه واما ورثة الوكيل فمقتضى علم الوكيل
قاري الهداية في فتاويه في التكرار الاخير مما عند كاتبه وقد سئل
شيخنا عن بيع الاملاك من نور الدين علي بن غانم المقرري في الوكيل بعد
عزله هل يقبل قوله في الدفع لموكله ام لا وهل يقبل قوله في الدفع
لموكله بعد موته فيفرق في ذلك بين العزل المحكي والمحقق ام لا وهل
قول العمادي في فضوله ولو كان الموكل هو الميت بطلت ابي الوكالة
فان قال قد كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق في
ذلك لانه اخبر عما لا يملك انشاء فكان متما في اقراره وقد انفرد
بموت الموكل ومثله في الخلاصة صحيح يعهد عليه افتا وقضا او لا وقد
ذكر العمادي في موضع انه يقبل قول الوكيل بعد الموت اغني موت الموكل
حيث قال ولو موكله بقبض ودفع او غاربه فمات الموكل فقد خرج
الوكيل عن الوكالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته ودفعتها
الي الموكل يصدق في ذلك وما في المسئلة من بعد ان شاء الله تعالى ثم
ذكر ما قد مرناه من عدم تصديق الوكيل بعد موت موكله فهل يمكن
التوفيق بين هذين الفرعين ام لا وهل اذا فرق بينهما يكون الاول
في الدين والثاني في الوديعه يكون الفرق صحيحا فاجاب هذا
السؤال حسن وقد كان يحتاج بخاطري كثيرا ان اجمع في تحريزه كلاما
يزيل اشكاله ويوضح مراما لكن الان الوقت يضيق عن كمال التحقيق
فتقول وبالله التوفيق التامل في مقالهم والتمسح بقوالهم فيفيد
ان الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض فاما بعد
عدم قبول قوله لو قال الموكل يبيع عند موته لوكيله قد اخرجنا عن
الوكالة فقال قد بعتة امس لم يصدق لانه حكى عقدا لا يملك انشاء
للمحال نظير ما لو قال له طلقته بعد ان قبضت العدة كنت راجعا
فيها يصدق ومما يفيد القبول قولهم في الفرع المذكور لو مات الموكل
وقال ورثته لم تبعة وقال الوكيل بعتة من فلان بالف درهم قبضت
التمن وهلك وصدره المسترقي يصدق الوكيل ان كان العبد
هالكا قالوا لانه بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكر
وجوب الضمان باضافة البيع الى حالة الحياة والورثة يدعون
الضمان بالبيع بعد الموت فتكون القول للمكر واما العزل المحكي

الحق

والحقيقي فمعلوم الفرق بينهما بان الحقيقي يتوقف على علم الوكيل
بخلاف المحكي واما ما ذكره في الفضول المتبادرة فلا خفا وان احد
المحالين في الوديعه والاخر في الدين وقد استشكله صاحب جامع
الفضولين بقياس احد هما على الاخر لكن المحكم مصرح به بالاخلاق
بين الوديعه والدين كما في التوالمحة قوله الا الوكيل بقبض الدين
فيل عليه ليس لهذا الاستثناء الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما صرحوا
به وقد اغتر بطبيعة المم بقبض المفتين فافني بانه لا يقبل قول
الوكيل المذكور الابيتية وتقرر الكلام بما يدفع الشبهة والاوها
ان الوكيل اما ان يكون وكلا بقبض دين ثابت لموكله في ذمة غيره
او دين استقرضه الموكل بنفسه ووكله في قبضه من غيره واذا ادعى
الوكيل اتصال ما قبضه لموكله اما ان يكون دعواه في حياة موكله
او بعد موته وفي كل منها يقبل قول الوكيل بميمنه لبراه ذمته ودعواه
هذان ما قبض في يده كدعواه الاتصال مقبول لبراه ذمته بكل حال
واما سراية قوله على موكله لبراه ذمته فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل
حال حياة موكله بالقبض واما بعد موته فلا فلا تثبت به براه
الغيرم الابيتية يقيمها او تصديق الورثة على قبض الوكيل ولو انكر
اتصاله لموكله واما الوكيل بقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله
على موكله حال حياته اذا انكر قبضه على المفتي به كما بعد موته فلا تد
من البرهان وهذه عبارة الولو المجي تفيد ما قدمناه قال ولو
كل بقبض ودفعه ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته
وهلك وانكر الورثة او قال دفعت اليه صدق ولو كان ديني لم
يصدق لان الوكيل في الموضع حكى امرا لا يملك استينافه اي استيناف
سببه على طريق مجاز المحذف لكن من حكى امرا لا يملك استينافه ان
كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفى الضمان
عن نفسه يصدق والوكيل بقبض الوديعه فيما يحكي نفى الضمان
عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي توجب الضمان
على الموكل وهو ضمان قبل المقبوض فلا يصدق انه قوله لم يصدق
اي في قوله قبضت ودفعت يعني بالنسيئة الى المدون لا بالنسيئة
الى نفسه واذا لم يصدق يرجع الورثة على المدون فان صدق

المدينون الوكيل في الدفع فلا يمين عليه ولا يرجع المدينون عليه لانه
 اقرباؤه اوصل الحق الى مستحقه وان رجوع الورثة بطريق الظلم والمظلم
 لا ينظم غيره وان كذبه في الدفع يخالف اذا الضابط ان كل من اقر بشي لزمه
 يخالف اذا هو انكره ولو اقر بان المال موجود عنده لم يدفعه اخذ منه
 فاذا خلف بري لانه بالنسبة اليه مودع والقول قول في براءة نفسه
 وانما كان مودعاً لانه مصدق له في الوكالة والقبط بطريق الوكالة
 وبذلك صار المالك في يده امانة كما صرحوا به في كتاب الوكالة وان
 نكل عن اليمين رجع عليه وان صدق الورثة في القبض وكذبوه
 في الدفع قال قول قوله يمينه لانه بالقبض صار المالك في يده ودينه
 فتصدق لهم له فيه اعتراف بانه مودع وان المدينون قد مررت ذمته
 بذلك فان خلف بري وان نكل عن اليمين لزمه المال المدعي وان اقام
 بيته على الدفع جاز وان دفعته عنه اليمين ولو ان الورثة في صوت
 انكار القبض والدفع حين ارادوا الرجوع على المدينون اقام المدينون
 بيته انه دفع المالك للوكيل حال حياة الموكل اندفعت دعواهم
 عليه ثم اذا ارادوا تخليف الوكيل عن الدفع لهم ذلك لان الثابت
 بالبيته كالثابت عياناً فكان قبضه معانياً دون دفعه فان خلف
 بري وان نكل لزمه دعواهم ولو لم يقم المدينون بيته على دفع
 الوكيل واراد تخليف الورثة على نفي العلم بالدفع للوكيل يخلفون
 فان خلفوا ثبتت عليه المدعي وان نكلوا لزمهم دعواه وهو الدفع
 ثم اذا ثبت الدفع من الوكيل بنكلهم وكذبوه في الدفع للموكل لهم
 تخليفه على دفعه له فان خلف بري وان نكل لزمه دعواهم والمحال
 انه متى ثبت قبض الوكيل الدين من المدينون بوجه من الوجوه كان القول
 قوله يمينه في الدفع لانه صار بعد مودعاً والقول قوله في الدفع
 وقد ظهر من هذا انه ينتصب خصماً للورثة حتى اذا اقام عليهم
 بيته بالدفع للميت جاز وان دفعته خصومتهم عن المدينون فاذا
 صدقوه في القبض منه والدفع او نكلوا عن اليمين على نفي العلم كما
 شرحنا ثبتت عليهم بالدفع للميت وان دفعوا عن الوكيل والمدينون
 وانما قلت بان لا يخلف الوكيل على الدفع لانه مصدق له في القبض
 لاي الدفع ولما دفع المالك للورثة ثانياً صار احدى المالكين لانه قبض

الوكيل خصماً

الوكيل خصماً له فيما قبضه ولتخليفه فائدة وهو انه ربما ينكل عن
 اليمين او يقتر بعدم الدفع فيرد المدفوع لزمته وهذا يعلم من
 مسائل ذكرت في دعوى المدينون الايضاً للدين في جواب الوكيل
 بقبض الدين فراجع تلك المسائل وافهم القلة يظهر لك الحكم
 والله تعالى اعلم كذا آخره بعض الفضلاء **قوله** وقد ذكرناه في الامانة
قوله وكذا في المداينات وقد حصل الاشتباه بنقل المم تلك
 العبارة عن الولو الحجة في ثلاثة مواضع مختصرة لا على الوجه الاكمل
 هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب الامانات حيث قال كل امين
 ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع الى قوله لا الوكيل
 بقبض الدين وفي كتاب المداينات حيث قال تضرع على ان الدينون
 تقضي بامثالها مسائل منها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت
 الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله البيته
 لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين اتمه
 فقد حصل الاشتباه بقوله لا يقبل قوله البيته هل النفي عام في
 حقه وحق موكله او المنفي بثبوت الدين على الامر فقط لبراءة الوكيل
 بالقبض بقوله قبضت في حياته ودفعته له وقد علمت ما هو القواب
قوله يريد ايجاب الضمان على الميت اتمه اي فلا يقبل قوله في هذا
 الايجاب ويقبل قوله في براءة ذمته وفي الضمان عن نفسه **قوله** بخلاف
 الوكيل بقبض العين فانه يريد نفي الضمان عن نفسه يعني يقبل قوله
 واما المودع فذمته خالية عن الضمان فلا يثاني فيه القول بايجاب
 الضمان عليه اذ قوله مقبول في الدفع الى المودع او الى وكيله في قبضها
 منه واما المدينون فلا يقبل قوله في الدفع فظهر الفرق وبطل ما في
 جامع الفصولين وما يحته شيخنا بقوله افوك بعكس ما قال
 صاحب جامع الفصولين وهو انه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الدين
 كالوكيل بقبض الوديعة في حق براءة نفسه **قوله** وفي الواقعات
 المحسامة اتمه قيل انما يقبل قوله لعدم صحة التوكيل بالقبض **قوله**
 اذا مات الموكل بطلت الوكالة اتمه انما تبطل الوكالة بموت الموكل اذا
 كان يملك الموكل عزل الوكيل فيها فاما في الرهن اذا وكل الراجح القول
 او المرتهن يبيع الرهن عند حلول الاجل والوكيل بالامر باليد لا ينقل

الوكيل خصماً

وان مات الموكل او جرت والوكيل بالخصومة بالتماس من الخصم لا ينزل
بجنون الموكل وموته كذلك البرازية وفي الخانية وكل رجل لا يبيع ماله
ولده الصغير ثم مات الصغير وورثه الاب بطلت الوكالة عندنا
خلاف الزفر وكذا لو لم يمت الاب ومات الابنته فلا تحفظ **قوله** الا
في التوكيل بالبيع وقا يعني اذا وكله بالبيع وقا وباع ثم مات الموكل
لا ينظر الوكالة لتعلق حق المشتري بالبيع وقا وباع فلا سقط ما قبل
لازمه انه يملك البيع وقا بالوكالة السابقة مع انتقال الملك الى الورث
ولا يخشاه كماله البرازية ومثله في جامع الفصولين وعبارته باع
جائز بالوكالة ثم مات موكله لا ينزل بموته الوكيل قال المم في البحر
والبيع الجائز هو بيع الوفا وقد ردت على ما استثناء المم ما اذا
وكل الراهن العبد او المدين ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينزل
موت الموكل وجنونه كالموكل بالامر باليد كما في التتوير وفي البحر
نقل عن البرازية ان الوكيل بالطلاق لا ينزل بموت الموكل انه وفيه
تامر الا في التصرف صريح في ان الموكل لو حضر مجلس العقد وقبض
البدل والوكيل حاضر لا يفتح والعله اشتراط تقاض العاقدين والوكيل
خارج عنهما قيل ولما قيل ان يقول المستفاد من الدليل اشتراط قبض
البدل ليس في المجلس اعم من تقاض العاقدين يعني اذ من يقوم مقامهما
وذلك حاصل بقبض الموكل انتهى وفيه تامر **قوله** او وكل بلا اذن ولا تقم
وحضرة فانه ينفذ بفيد صحة التوكيل بلا اذن وتقم وهو مخالف
لقوله انما ولا يوكل بلا اذن وتقم اذ مفاده عدم صحة التوكيل بلا
اذن وتقم فتامر **قوله** كما لو كيلين محله اذا وكلهما معا وكان يمكن اجتماعهما
وكان يحتاج الى الراي اما اذا وكلهما على التعاقب فينفرد احدهما بالبيع
واما اذا كان لا يمكن اجتماعهما فينفرد ايضا احدهما بالبيع كما في الخصومة
واما ما لا يحتاج الى الراي كالطلاق والعقاق بغض مال فينفرد
احدهما بالتصرف فنقل عن ذلك الزيلعي وشمل الطلاق ما اذا كانا
مميزين تلزمهما الاحكام او احدهما مسمى او عند مجور وهو كذلك
لان الموكل رضي سراهما لا يراي احدهما فلو مات احدهما اوجب
عقله ليس للاخر ان يتصرف وقال في الجمع وشرحه لان المالك
واذا وكل اثنين لم ينفرد احدهما بالتصرف في كل مملك بلا بدل

كذا وصلى
الابن

قوله

طافا

كما اذا قال امر امراتي بيدكما فانه يملك الطلاق ولذا يقتصر على
المجلس وكذا لو قال طلقاها ان شيئا او عقد فيه بذلك كالبيع
والطلاق بعوض وغيرهما لانه يحتاج فيه الى الراي والموكل انما
رضي سراهما فلا ينفذ يراي احدهما وفيما عدا هذين الموضعين
ينفرد احدهما كالطلاق بلا عوض وفي التبيين هذا اذا وكلهما
بكلام واحد وان وكلهما بكلامين جاز تفرد احدهما لانه رضي يراي
كل منهما على الاقرار وقت توكله بخلاف الوصيتين حيث لا يجوز تفرد
احدهما وان جعل وصيتين بكلام في الامع لان وجوب الوصية بالموت
وعند الموت صار وصيتين جملة واحدة ثم قال واخرناه اي
تفرد احد الوكيلين في الخصومة وقال زفر لا يجوز انتهى ومنه يعلم
ان قول المم كما لو كيلين ليس على الطلاق ويرد على قول شارح
المجمع وفيما عدا هذين الموضعين ينفرد احدهما ما في البداهة
الوكيلان بقبض الدين لا يملك احدهما ان يقبض دون صاحبه
لان الدين مما يحتاج الى الراي والامانة وقد فوض الراي اليهما
جميعا لا الى احدهما ورضي تامرهما جميعا لا باحدة احدهما
وان قبض احدهما لا يبر القرض حتى يصل ما قبضه الى صاحبه فيقع
في ايدهما او يصل الى الموكل لانه لما وصل المقبوض الى صاحبه او الى
الموكل فقد حصل المقصود بالقبض فصار كأنهما قبضا البتة
قتل ورد عليه رد الوديعة والقارية والغصب وقضا الدين
فان لاخذ الوكيلين فيها ان ينفرد ويمكن ان يجاب عن الوكيل بقضا
الدين بان يقال قوله في كل مملك يدخل فيه التوكيل بقضا الدين
اذ هو يملك الدين من عليه الدين تامر وكذا يرد عليه ما في المبسوط
لو وكل الموهوب له رجلين بقبض الهبة فقبضها احدهما لم يجز لانه
رضي بامانتهما فلا يكون راضيا بامانة احدهما وكذا لو وكل الوهب
رجلين في الرجوع لم يكن لاخذهما ان ينفرد دون صاحبه لانهما
وكيلان بالقبض فان الرجوع في الهبة سايه الا بامانة على الموهوب
وقد بينا ان الوكيلين بالقبض لا ينفرد احدهما دون صاحبه
كما في المبسوط في ثبات الوكالة بالهبة **قوله** والوصيتين ط الطلاق
انه لا فرق بين ان يكون اوصي لهما معا او متعاقبا وهو كذلك

علي ما صححه في الخلاصة والبرازية واعلم انه يستثنى من ذلك مسائل
ينفرد فيها بالتصرف احدى الوصيتين الاولى في جميع الميت الثانية شراطلا
لدمنة للمنفعة كالطعام والكسوة الثالثة بيع ما يخشى عليه التلف
الرابعة تنفيذ الوصية المعينة الخامسة قضاء دين الميت اذا كان في البر
من جنسه السادسة المضمومة السابعة رد المصنوب الثامنة
رد الودائع التاسعة قبول الهبة العاشرة جميع الاموال الضائعة
الحادية عشر رد المشتري فاسدا الثانية عشر قسمة ما يكال ويوزن
الثالثة عشر اجارة اليتيم الرابعة عشر وصي ان يتصدق على فقير
بكذا وعينه الخامسة عشر اعتاق السمة المعينة السادسة عشر
حفظ الاموال وط الاطلاق انه لا فرق بين ان يكون نصها للميت
او نصها للقاضي او نصها قاضين بلدين وليس كذلك
فانه في مسئلة ما لو نصت كل واحد منهما قاضي بلدة جازان نفرد
كل واحد منهما بالتصرف في مال الميت لان كل واحد من القاضيين
لو تصرف جاز فكذا ثانياه فلوان اذ احدى القاضيين لو تصرف جاز
فكذا ثانياه فلوان اذ احدى القاضيين عزل المولى الذي نصه القاضي
الاخر جاز اذ اراي المصلحة في ذلك كذلك في الملتقطات فهذا تقييد الكلام
المع قال بعض الفضلاء في قول الملتقطات فكذا ثانياه نظرا لظاهر
لما تقرران وصي القاضي يابى عن الميت لامن القاضي حتي يلحقه العهدة
بخلاف امرين القاضي لانه ثابت عنه فلا يلحقه العهدة ومقتضى كون
وصي القاضي يابى عنه ان لا يكون القاضي محجورا عن التصرف في مال
اليتيم والمفقوك انه محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه
ولو منصوبه بخلاف مع امينه ومقتضاه ايضا ان لا يملك القاضي
مال اليتيم من وصي نصبه كما لو كان امينه والحكم بخلافه كما في غالب
كتب المذهب والمراد من عدم المالك في كلام المع عدم نقاد التصرف
وخذه لا عدم صحته كما في الاصطلاح فلوان احدىها بحصة صاحبه
فان اجاز جاز والافلا **قوله** والقاضيين قبل ليس المراد ان السلطان
اذا قلد شخصين قضا بلدة ليس لاحدهما الاقراد بالقضا في غيبة
الاخر كما يتوهم وانما المراد اذا فوض امر الى قاضيين متولين قبل
تقويض الامر ليس لاحدهما الاقراد بالتصرف في ذلك الامر بدون

راي الثاني

راي الثاني انه **قوله** ما بقي ان يكون مرادا هو المصروح به كما في مسئلة
المفتي وعبارتها السلطان او الامام الاكثر فومن قضانا في
فقهي احدى هاتين يجوز كاحد وكيلي بيع **قوله** والناظرين **قوله**
محل ما اذا كان الناصب لهما قاضيا واحدا او كانا منصوبين الواقف
اما لو كان كل واحد منهما منصوب قاضي بلد فينفرد احدىهما بالنظر
كما في الوصيتين ولو ان واحدا من هذين القاضيين اراد ان يعزل
القيم الذي اقامه القاضي الاخر فان راي المصلحة في ذلك كان له
ذلك والا فلا كذا نقله المصنف في الشرح عن الحاشية **قوله** الافي مسئلة
ما اذا شرط الواقف النظر له او الاستبداد مع فلان يستفاد منه
ان الناظرين اعم من ان يكون احدهما المفوض وغيره وعلى هذا
فلا يستثنى متصل لا منقطع **قوله** كما في البرازية نقر عبارتها وفي
الجامع الصغير الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكيل ولا ينفذ تصرف
وعن الثاني خلافا اما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم
يعلم البائع الوكيل كونه وكيل لا يبيعه بان كان المالك قال
للمشتري اذهب بعدي الي زيد فقبل له حتي يبيعه بوكالة عني
منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه فالمدكور في
الوكالة انه يجوز وحمل معرفة المشتري كمعرفة البائع وفي
المأذون ما يندك عليه فان المولى اذا قال لاهل السوق يا يعقوب
عندي ولم يعلم به القدر صح وفي الزيادات انه لا يجوز وليست الوكالة
كالوصاية فان الموصي له اذا باع من التركة قبل علمه بالوصاية والموت
يصح لانها خلافة كالوراثة وتصرف الوارث قبل علمه بالوراثة
يصح وفائدة كونه وصاية عدم تمكنه من اخراج نفسه من الوصاية
لعدم ملكه ذلك بعد القبول بخلاف الوكالة فانها امر ونهي فيعتبر
بأوامر الشارع وانه لا يلزم بل علم والضرورة بل علم في دار الاسلام
بحصول العلم بقدر الشئوع الخطاب فاندفع دار الحرب لعدم
الشئوع فيه لعدم كونه دار الاحكام انه ومنه يعلم ما في كلام المع من
عدم بيان الخلاف وان الاستثنا المذكور ثانياه على احدى القولين
قوله وفي مسئلة ما اذا امر المودع المودع بدفعها الى فلان
فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيل لا يفلان فالمدفع جائز ولا ضمان

على واحد منهما لان المستودع يلى الدفع بالاذن كما في البرازية قوله
فان المالك يضمن اهما شأنا اذا هلك نعتي لعدم الاذن بالدفع
كتاب الاقرار قوله المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره قوله
فلو عاد المقر الى الاقرار ثانيا فصدق المقر له صح ويكونان قد توافقا
على الثاني قال في الترخائية ثم في كل موضع بطل الاقرار بطل المقر
لذو لو عاد المقر الى ذلك الاقرار وصدق المقر له كان للمقر له ان يأخذه
باقراره وهذا استحسان والقياس ان لا يكون له ذلك وفي الدخيرة
وصدق المقر له بان قال لك على الف درهم فقال المقر له ادري
عليك ولو اقر رجل بالبيع وحجر المشتري ووافقه المقر له في التجود
ايضا ثم ان المقر له ادعى الشرا لا يثبت الشرا وان اقام المشتري
بيينة على ذلك ولو صدق البائع على الشرائث الشرائث **اقول**
وجه القياس ان الاقرار الثاني عين المقر له او فالتكذيب في الاول
تكذيب في الثاني ووجه الاستحسان انه يحتمل انه كذبه بغير حق لغرض
من الاعراض الفاسدة فانقطع عنه ذلك الغرض فرجع الى تصديقه فحاشا
الحق وزهق الباطل **قوله** كما في الاعراف عبارة ولو اقر رجل بدين
في يده اهدا وقف عليها وعلى اولادها ونسلها ابدانهم من تعديهم
على المساكين فصدق احداهما وكذبه الاخر ولا اولادها يكون
نصفها وقفا على المصدق منها والنصف الاخر للمسكين وتورجع
المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما لو اقر رجل
بارض فلكذبه المقر له ثم صدق فانه لا تصير له مالم يقر له ثانيا
والفرق ان الارض المقر له بوقفيته لا تصير ملكا لاحد بتكذيب المقر
له فاذا رجع رجعت اليه والارض المقر بكونها ملكا ترجع الى ملك
المقر بالتكذيب **قوله** والطلاق والنسب والرق **اقول** فيه
ان النسب قد تقدم في المستثنات فلا وجه لذكره قبل ويزاد
ما اذا قال المذنبون ابرئني فابراه فانه لا يرتد بالردة كما في البرازية
وكذا ابر الكفيل فانه لا يرتد بالردة كما في التجرائية **قوله** لا وجه
لزيادة ذلك لان كلام المصنف مفرغ من فيما استثنى من قولهم المقر له اذا
كذب المقر بطل اقراره لا فيما استثنى مما يرتد بالردة **قوله** كما في
البرازية عبارة في الفصل الثاني من كتاب الاقرار قال لا خرافة عندك

فرقة الفرق

فرقة المقر عاد الى تصديقه فهو عتده ولا يبطل الاقرار بالرق بالردة
كما لا يبطل بخود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل
بالردة والطلاق والعتاق لا يبطلان بالردة لانه اسقاط يتم بالمسقط
ومعه في يده عند فقال له رجل هو عندك فرقة المقر له ثم قال
بل هو عندي وقال المقر هو عندي فهو لذي اليد المقر ولو قال
ذو اليد لاخر هو عندك فقال له بل هو عندي ثم قال لاخر هو
عندي وبرهن لا تقبل للتناقض باع المقر بالرق ثم ادعى الحرية
لا تسمع ولو برهن تقبل لان العتق لا يحتمل الرد والحرية لا يحتمل
القبض فتقبل بلا دعوى وان كان الدعوى شرطا في حرية العتق
عند الامام واما من قال بان التناقض هنا عفو لحقا العلوق
وتفرد المولى بالاعتاق يقضي ان تقبل الدعوى ايضا كما مر في
كتاب الدعوى رجل وامرأته مجهولان اقرارا بالرق ولهما اولاد
لا يعرفون عن انفسهم فذا اقرارهما على اولادها ايضا وان
غيروا وادعوا الحرية حازوا لولة امهات اولادهم ومذبرون فاقرا
بالرق لا يعمل في حقه **قوله** الاقرار لا يجامع البيينة الا في اربع
اقول كانه شئ ما ذكره في كتاب القضاء من ان المستثنات سبعة
مسائل منها الاربعة المذكورة فاذا ذكره هنا فيه وقصور وتكرار
ولو اخر ما قدمه لسلم من ذلك وقد ردت على ما ذكرنا في القنية
في باب التوكيل بالخصومة لو خومم الاب بحق على القني فاقتر
لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البيينة عليه مع اقراره بخلاف
الوصي وامن القاضي **قوله** الاقرار للمجهول باطل **قوله**
هذا اذا كانت الجهالة فاحشة وان لم تكن فاحشة كما لو اقر
بعقد لاخذ هذين الرجلين صح الاقرار في الاصح كما في الدخيرة
ومثل شرائع الهذلية وغيرها للفاحشة بان قال لو احدث
الناس وغير الفاحشة بان قال لاخذ كما وقع تردد بين
شيخ مشايخنا بين اهل الدرس لو قال لاخذكم وهم ثلاثة او اكثر
مصورون هل هو من الثاني او الاول قال بعضهم اليه من قبل غير
الفاحشة وان تصر له بما في الخانية لو قال من ياعلى بنى فانا كفل
بمنه لم يجز ولو قال من يابعدك من هؤلاء اشار الى قوم معينين

و

و

الفاضل
الشيخ علي المقدسي
في فقه الزمان

الفاضل
في الدين القسري

معدودين فاما قيل بمنه جازم لم يظهر خلافه ومن ادعى ذلك
فعلية بيانه **قوله** الا في مسئلة ما اذ ارد المشتري قبل عليه لا يحتاج
الي استئذان هذه لان صحة الاقرار فيها انها هوب بالنسبة الي المشتري
وهو منعه من الرد لوجود البيع منه باعتزافه وذلك كاف لبا النسبة
الي المقولة انه ورد بان الاستئذان صحيح لانه لما برهن على اقراره
بيعه لو احدى مجهول فلا رد له ولو لم يبعه اقراره هنا ولم يعتبر
الشارع اقراره صحيحا شرعيا لما امتنع رد البيع فعلمنا ان الشارع
صح اقراره هنا للمجهول حتى منع رد البيع بالقبيل **قوله** الاستئذان
اقرار بعدم الملك له قيل عليه يجب تقديره بما اذ لم يكن ملكه فيه
ظاهرا فانهم صرحوا بان الراهن اذا استأجر الرهن او البايع وفا
اذا استأجر المبيع لا يصح وهو كما صرح في عدم كون الاستئذان
اقرارا بعدم الملك انه وقيل عليه الاستئذان اقرار بعدم الملك له
اتفاقا واما الخلاف في كونه اقرارا الذي اليد بالملك فقد اشبهه
علي المص الاول بالثاني فاجري الخلاف في الاول كما في الثاني وهو
سهو عظم انه ورد بان الغنم في له راجع للمؤخر والقرينة عليه
قوله على أحد القولين انه وهو بعيد جدا وقد صح العادي كلا
القولين في فصوله في الفصل السادس **قوله** الا اذا استأجر المولى
عنده ايج استئذنا منقطع وقد استثنى بعضهم ما في احكام الصفار
للاستئذان شي اشتري دار الابن الصغير من نفسه فكبر الابن ولم
يعلم بما صنع الاب ثم باع الاب تلك الدار من رجل وسلمت اليه
ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى
الدار على المشتري وقال ان ابني كان اشتري هذه الدار من نفسه
لي في صغيري وانها ملكي واقام على ذلك بيته فقال المدعي عليه
دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استئذانك
الدار مني اقرار منك ان الدار ليست لك هل يكون دفعا للفتح
انه لا يكون دفعا وان ثبت التناقض لانه متناقض في خلاف الاب
يستند بالشرا للصغير وعسى لا يعلم بعد البلوغ فلا يعرف الابن
كون الدار ملكا له فيظن صحة البيع فيقدم على الاستئذان في الحقيقة
ان الدار ملكه كذا ذكره في الذخيرة وفي المسئلة اشكال وهو ان

دعوى

دعوى الدار من الابن ما يصح ان لو وقع بيع الاب بعين فاحش
اما لو وقع بيع الاب بمثل القيمة ينبغي ان لا يصح دعوى الابن لان
الاب يملك بيع عقار الصغير بمثل القيمة اذا كان مقلعة انه وفي
العيون قدم بلدة واشتري واشتار دارا ثم ادعاها قايلا بانها
دار ابيه مات وترك ميراثا وكان لم يعرفه وقت الاستئذان لا نقل
قال والقول اصح نقله المؤلف في البحر في باب التحقيق **قوله**
اذا اقر بشي ثم ادعى الخطا في جامع الفضولين ادعى دينا فاق
ثم قال او قبته لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض
ولو تفرقا عن هذا ثم قال او قبته وترهن على ابيها بعد ما اقر قبل
لعدم التناقض ولو ادعى ابيها قبل اقراره لا يقبل انه وفي البحر
عند قول الكثر ومن ادعى على اخيه مالا مقلعة خزانة المفتين لو
اقر بالدين ثم ادعى ابيها لا يقبل الا اذا تفرقا عن المجلس وقد
تقدمت في القضا من هذا الكتاب **قوله** كما في الحايثه قيل عليه من
هذا في الاقرار من الحايثه فكر على بصيرة **قوله** فانه لا يقع اي يانه
اتفاقا فيقع وبه صرح في القضية **قوله** اقرار المذكر بطا اذا اقر
السارق مكرها في مجمع الفتاوى نقل عن سرقة المحيط اذا اقر بالسرقه
مكرها فاقاره بط ومن المتأخرين من اقر بصحة انه قال في صرح
الفقار شرح تنوير الابصار ولا يفتي بعقوبة السارق لانه جور
ولا يفتي بالجور وفي مجمع الفتاوى وسئل المحسنين زياديا محل ضرب
السارق حتى يقر قال ما لم يقطع العزم لا يظهر العزم **قوله** لا اقرار
اخبار لا انشا اختلاف مشايخنا في الاقرار هل هو اخبار او انشا والصحيح
الاول والاستدلال لكل من القولين مبسوط في المطولات واعلم
انه ينبغي على الاختلاف المذكور سماع دعوى الاموال والاعيان بنا
على الاقرار وعدمها **قوله** قال بانه اخبار قال لا تسمع وهو الصحيح المعنى
به كما ذكره ابن الغري ومن قال بانه انشا قال تسمع واما دعوى
المذكور بنا على الاقرار في جانب المدفع فسمعه على المعنى به كما حرره في
البرازية ثم اعلم انه لو كان الاقرار اخبارا كما قال المم كان ينبغي ان لو اقر
بشيء واستدعى الى حال الصحة انه يكون من كل المال وسياقي في الورقة
الائنة خلافة **قوله** الا في مسائل فان ساير تدابر قد قيل عليه انما يرتد بالرد

فيما ذكر من المسائل لوجود معنى الانشائية لانه انشا محض كما ذكره
المصنف ومقتضى قوله انشا في مسائل ان المقر لو قال اردت باقراري
التمليك انه يصح ذلك ويكون ملكا لانه ارادة معنى الاقرار في الجملة
وليس كذلك بل لا يصح فلا يملك المقر له كما في الملتقطات **قوله**
فلا تطيب له لو كان كاذبا قد جزم بذلك في الكافي وان كان في القنية
جعل ذلك قولا لبعض المشايخ وعبارته الاقرار كاذبا لا يكون
ناقلا للملك عند بعض مشايخنا وعند بعضهم يكون ناقلا **قوله**
ولا يظهر في حق الزوايد المستهلكة يفيد بظاهرة انه يظهر في حق
الزوايد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الحاشية حيث قال
رخا في يد جارية وولدها اقراران الجارية لغلان لا يدخل فيه
الولد ولو اقام البينة على جارية انها له يستحق اولادها وكذلك
قال هذا العبد ابن امك او هذا الجدر ي من شانك لا يكون
اقرارا بالعبد وكذلك بالجدري فليجزم **قوله** من ملك الانشاء ملك
الاخبار كالوصي فكل عليه لو اقر بالاشياء من مديون الميت صح
كما صرح به النسخانية وسياقي في كتاب الوصية ان وصي القاضي
لا يملك القبض الا باذن مبتدأ من القاضي وقد مر هذا ايضا بان
وفي الصغيرة لا ينفذ اقراره بالنكاح عليها وكذا الوكيل بالنكاح وولي
العبد به مع انهم يملكون انشاء عليهم **قوله** يجب ان يكون الاوليان
ما هتاي وصي الميت وما سياتي في وصي القاضي **قوله** قلت في
الشرح الا في استدانة الوصي او عيارته في الشرع من كتاب النكاح
الولي لو اقر بالنكاح على الصغير لم يجز الا شهود او تصديقه بعد
البلوغ عند الامام وقال يصدق وكذا لو اقر المولى على عبده والوكيل
على موكله كذا في المحيط فلهذه المسئلة على قول الامام بخبره من
قولهم ان من ملك الانشاء ملك الاقرار به كالوصي والمراجع والولي
والوكيل بالبيع كذا في الجامع الصغير للصدر الشهيد مع ان صاحب
المبسوط قال واصل كلامهم مشكل باقرار الوصي بالاستدانة على البيم
فانه لا يكون صحيحا وان كان ملك انشاء الاستدانة بل لا بد من اذن
القاضي كالموتوي فلا يستثنى قال بعض الفضلاء ويستثنى مسائل
اخر الاول لو اقر ابو الصغير بتزويجها الثانية لو اقر ابو الصغير بتزويجها

الغياض
الدين القاسمي

قوله

لا يصح فيها

لا يصح فيها وهو ملك انشاء الثالثة لو اقر وكيل المرأة بالتزويج
به لا يصح وهو ملك انشاء الرابعة وكل الرجل به كذلك الخامسة
لو اقر موتوي العبد بتزويجها لا يصح وهو ملك انشاء كذا في مقتضى
العلامة النسفي ونهاى الكلام على ذلك في شروحه السادسة وكذا
يعتق عبده بغيره فقال الوكيل اعتقته امس وقد وكله قبل الامس
لا يصدق من غير بينة ولو كان في بيع او نكاح او عقد من العقود
فانه يصدق قال رحمه الله تعالى والفرق مشكل انه كذا في القنية
والفرق في الظهيرة ونصها قال محمد الوكيل اذا قال اعتقته امس
وكذا به الموكل فانه لا يجوز العتق وفي البيع القول قول الوكيل لان
الوكيل بالبيع اذا اجاز بيع غيره يجوز والوكيل بالعتق اذا اجاز عتقا
غيره لا يجوز **قوله** المقر اذا اقر ان عاد الى التصديق او اقام
عكسه وهو ما اذا صدق المقر له ثم ردا الاقرار لا يصح الرد كما ذكره
العمادي في الفصل السادس من عدد ورقمين وشي قال بعض الفضلاء
ومحل ما ذكره المصنف فيما اذا كان المحق فيه لواحد من المبتدئين والصدق
واما اذا كان لهما مثل الشراء والنكاح فلا وهو اطلاق في محل القنية
انه بقي ان يقال يجب بقصد كلام المصنف ايضا ان المالك يمكن المقر
على اقراره لما سياتي من انه لا شيء له الا ان يعود الى تصديقه وهو
مضروبه سقط ما قبل ان سياتي مناف لما تقدم **قوله** الا في الوقف
كما في الاسعاف **اقول** الاول في حذف هذه المسئلة جميعها لما مر
في اول الكتاب من استثناء الوقف والطلاق والنسب وغير ذلك
وبقي الاقرار بالنكاح هل يرتد او لا **قوله** الاختلاف في المقر
به بمنع الصالحة لاي الاختلاف في نفس المقر به بمنع صحة الاقرار كما
لو اقر بالدين والمقر له يدعي العفن او على العكس لان المقر له لما
ادعى غير ما اقر به المقر كان رد الاقراره وهو يرتد بالرد لما عرف
وما ادعاه المقر له لا يثبت لان المقر ينكره ومضى وقع الاختلاف
في السبب يثبت المقر به وبطل السبب لانه هو الذي فيه الاختلاف
فاذا بطل وصار كان لم يكن بقي اقرارا بما لم يعلق غير مقيد بالسبب
وهو مقبول لان صحة غير معتبرة الى ذكر السبب ومضى وقع الاختلاف
في بعض المقر به فان ذلك القدر يبطل ويصح الاقرار فيما بقي بخلاف

ق
الغياض
الدين القاسمي

ف

المشهود له اذ الكذب شاهد في بعض ما شهد له به حيث تطل شهادته
في المجتمع لان التكذيب تقسيق والفسق ما نتم من قبول الشهادة
دون الاقرار كذا في شرح تلخيص الجامع للقاضي محمد بن عثمان
المارديني في سطر ما قبل قوله الاختلاف في المقر به يمنع الصلحة
لا يتناول عن شيء اذ لو ادعى المقر له الاقرار له بما به مثالا والمقر الاقرار
بشيئين كان الظاهر في السبعين التي اعترف بها كالحاكم الذي
الا ان يقال بقصد بقر المقر له المقر شرط الصلحة وما هيبة السبعين
غير ما هيبة المائة فلم يوجد التقدير في السبعين وهذا لا يلزم
قول الامام في مسئلة التطلاق **قوله** وفي سببه لا يعني لان الاشياء
مطلوبة لاحكامها لا لاعتنائها فلا يعتبر التكاذب في السبعين
انقارها على وجوب اصل المال بخلاف التكاذب في المقر به **قوله**
او امانة من عطف العام على الخاص وفيه ان عطف العام على الخاص
من خصوصيات الواو وحتى كما في معنى التيب **قوله** فلا يسمي له لان
الدين مع العين مختلفان لان العين مال منتفع به حقيقة للمال
والدين مال باعتبار العرضية في المال والاختلاف في المقر به يطل
الاقرار **قوله** الا ان يعود الى تقديره وهو مصر عليه بان قال
الامر كما قلته والالف ودقيقة في عندك صح وله اخذ الالف لان
الاقرار على الاقرار بماترلة انشائه فيصادف التقدير اقرارا
مستدام يطلعه الرد وان لم يكن مصر على اقراره لا يقيد عود المقر
الي تقديره لان الاقرار الذي صدقة فيه قد ارتد بالرد ولم يتجدد
اقرار اخر يصادف التقدير في ظل **قوله** ولو قال اقرضتك ان عطف
على قوله فقال ليس لي ودقيقة اي لو قال المقر له ليست هي ودقيقة
ولكن اقرضتك عين هذه الالف وحجج المقر القرض فله اخذها
بعينها لانها التقا على ان الالف المعينة ملك المقر له اقصى ملك
الكتاب ان المقر له اقرارها ملكه بالاقرار وهو ينكر فلا يثبت
القرض فكان له اخذها لان هذا الاختلاف في السبب لا في نفس المقر
وذلك لا يمنع صحة الاقرار على ما مر فان هلك فلا ضمان عليه **قوله**
الا اذا صدق اي المقر بالقرض في لا ياخذها بعينها لانها تصادقا
على كونها مضمونة على القايض خلافا لابي يوسف فان له اخذها

بعينها

بعينها وهو مبني على اصل مختلف فيه وهو ان المستقرض ملك المقر
بنفس القرض عندها حتى لو اراد ان تدفع الى المقرض مثله مع قيامه
في يده كان له ذلك وعنده لا يملكه الا بالاشتراك وهو قبله بان
على ملك المقرض فليس له ان يوطئه غيره عند قيامه وبيان البناء
هو انه لما صدق في الاقرار ولم يصير مقررا له ملك العين عندها
بل بالالف في ذمته فلم يكن للمقرض اخذها وعند ابي يوسف مشار للمقر
مقررا له بالعين لتمام ملكه قبل الاشتراك فكان له اخذها بعينها
لكونها ملكه **قوله** ولو اقرارها غصب اذ بان قال المقر هذه الالف
بعينها غصبها منك وقال المقر له لم تغصب عني شيئا لكن لي عليك
الف درهم من ثمن مبيع فحجج المقر الدين والغصب جميعا فليس
للمقر له اخذها بعينها وله ان ياخذ من المقر مثله لانها اتفقا
على ثبوت الف درهم في ذمته اما من جهة المقر فلا اشكال واما
من جهة المقر فلا نه وان اقر بالالف مشار اليها لكنه عجز عن رد هالكه
المقر له اياه في الغصب والغاصب متى عجز عن رد العين بسبب من
الاسباب وجب عليه القتمان في ذمته فتقرر اتفاقنا على الف في
الذمة لكنهما اختلفا في السبب فيقضي بما اتفقا عليه ويطل ما اختلفا
فيه وهذا معنى قوله للرد في حق العين اي لو جوب رد العين بالاقرار
بالغصب والعجز بالتكذيب وفي العبارة من الاجحاف **قوله**
كان له الرجوع على المديون قيل عليه قد يقاتك الطغمة الرجوع لان
تكذبه شرعا يظهر في حق المدعي في حق نفسه بحيث يكون له الرجوع
ولم لا يواخذ باقراره في حق نفسه ويأتي مثله في الفرعين السابقين
قوله الثانية اذا ادعى المديون الايقاع والبراقيل عليه في كونها من
جزيئات القاعدة نظر اذا اظهر السوق ان المديون هو المقر والضا
منه انما هو دعوى الايقاع والبراقيل وليس ذلك اقرارا كما ترى ليصير
مكذبا فيه بخلاف رب الدين ففي عدلها من الجزئيات **قوله** لا بد
وزوجها غائب فان قيل جعلها من المستثنيات تقضي كذب المقر
له في حق الغيب ومواخذته في حق نفسه فاجبه هذه المسئلة ومن المقر
فيها الجيب بان الزوجة مقررة بالولادة من زوجها الغائب فلما
قدر ولا عن صارت باللعان مكذبة في الولادة منه لقطع النسب عنه مع

يق

در

انها مواخذة باقرارها بالولادة في حق نفسها حتى يلد الحق الولد بها
بحيث لو ادعت بعد ذلك ان الولد لقط لا يقبل منها لاعتراضها
اولا بولادته هذا ما ظهر في وجه كون المسئلة من المستثنات من
القاعدة **قوله** وعلى هذا الوجه لا يحرر عبد المصار الى ما تقدم الاستثنا
وهو كونه يواخذ باقراره في حق نفسه ولم يذعن بقيمة زرع للمو
له **قوله** الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا تنعدي الى غيره لان كونه
حجة مثبتة على زعمه وزعمه ليس حجة على غيره ولهذا لا يظن في حق
الولد والثمرة بخلاف البينة فانها حجة في حق الكل لان كونها
حجة ثبتت بالقضا وهو عام ولهذا يقضي بالولد والثمرة لمقتضاها
وجاز الاقرار من غير خصم والبينة لا يجوز **قوله** ولو اقر الموقر
بدين قال بعض الفضلاء يؤخذ من هذا جواب ما ذكره لم احد
فيها نقلا وهو ان رب الدين اذا اراد حبس المدين وهو في
اجارة الغير هل يحبس وان يطلحق المستاجر فهذا يشترط اليه
بحبس وان يطلحق المستاجر **قوله** ولو اقرت بمجهولة النسب
وقعت حادثة بالقاهرة وهي ان شخصاً اقر في مرض موته بان
فلانا اخي شقيقى ولهذا المقدراحت شقيقة والمقر له ابو غيره
اب المقر وكل منهما اخر الاصل من الاب والام وصدرت على اقرار
اخيها حتى لا يشاركها بيت المال وهي شافعية المذهب وثبت
الاقرار بين يدي قاض خفي وحكم بصحة قاض شافعي فتارة
صاحب بيت المال المقر له ودارسوالهم بين العلماء منهم من اجاب
بصحة الاقرار وهم الاكثر ومنهم من اجاب بطلانه ومنهم من ائمه
الوزي الشمس الرمالى معللا بانه محال شرعاً اذ يستحيل ان يكون
لواحد ابوان قال بعض الفضلاء من الخنفية ومقتضى مذهبها
بطلان الاقرار **قوله** يعني في خصوص هذه المسئلة والا فلا
يستحيل شرعاً ان يكون للواحد ابوان او ثلاثة الى خمسة كما في الجارية
المشتركة اذا ادعاه الشركاء بل قد ثبتت نسب الواحد الحر الاصل من
الطرفين كما في اللقط اذا ادعاه رجلان حران كل واحد منهما من
امرأة حرة كما في الترخاينة **قوله** الاقرار بشئ محال بطهله من
ما اذا اقرت عقب العقد ان مهرها زرع مثلاً وسياق في كتاب

المداينات

المداينات انها اذا اقرت وقالت المهر الذي على زوجي لفلان او
لوالدي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والقنية **قوله** خسمائة البحر
يدل من ارش **قوله** وعلى هذا اقيمت ببطلان اقرار انسان لم يؤخذ
من هذا ان الرجل لو اقر لزوجه بنفقة مدة ماضية هي فيها
ناشدة او من غير سبق قضا او رضى وهي معترفة بذلك فاقراره
باطل كونه محالاً شرعاً وهي واقعة الفتوى قال بعض الفضلاء
وقد اقيمت اخذاً من ذلك بان اقرار امر الولد لمولاها بدين
لزمها بطريق شرعي باطل شرعاً وان كتب به وشقة لعدم تقوى
دين للمولى على ام ولده اذ الملك له فيها كامل والمملوك لا يكون
عليه دين لما لك **قوله** فاقر الابن ان التركة بينهما نصفان الخ فيل عليه
ينبغي صحة الاقرار والمحال هذه ما لم يرد في اقراره بالارث اذ
يتصور ان يكون التركة بينهما نصفين بالوصية مع الاجازة او
غيرها مع وجود التملك كما هو **قوله** وانظر الى قولهم ان الاقرار
للمحل صحيح الخ قال بعض الفضلاء الفرق بين الصغير والمحل
حيث جاز الاقرار للاول وان بين انه قرض او من مبيع ولم يحجر
للثاني لانه لا يتصور البيع مع المحضين ولا يلي عليه احد بخلاف الصغير
لشؤ الولاية عليه فيضاف اليه عقد الولي مجازاً هكذا فهمت
من كلامهم انه **اقول** وجه في المحيط صحة الاقرار للصغير وان
بين سبباً غير صالح بانه اقر بوجوب الدين بسبب وان لم يثبت
السبب لانه لا يتصور من الصبي نفي الاقرار بالدين كما لو كذبه
المقر له في السبب بان قال لك على ألف غصناً فقال المقر له بل
دينا يلزمه المال وان لم يثبت السبب هذا **قوله** باعتبار ان هذا
المقر محل لشؤ الصغير الخ يعني بان البيع او القرض صدر من
بعض اوليائه فاضافة الي الصغير مجاز **قوله** كما لم ير ان قال
ورث المحل من ابنة الف درهم فاستهلكها **قوله** والوصية بان
قال اوصي له فلان ومات ثم ان ولد المحل في مدة يعلم انه كان
قائماً وقت الاقرار يكون المال له وان ولد محله بعد المال على
ورثة الموصي او المورث وان مات بولد من فني الوصية بقسم
بينهما على السوية كذا في شرح المجمع الملكي نقلاً عن المحيط **قوله**

وفيما قيل
في الدين الزاوي

وفيما قيل
في الدين الزاوي

وان بين ما لا يصلح كاليصح والقرض بطل كما اذا قال باعني او قرضني
محل فلانة كذا فانه لا يصح فان قلت كان ينبغي ان يصح اقراره فيها
ذكر لان هذا البيان رجوع عن اقراره قلت هذا ليس برجوع بل
بيان سبب محتمل لا احتمال ان اقراره من اوليايه باعه او قرضه
عنه فظن انه صحيح فاضافة الى المحل مجاز الكذا في شرح المجمع لابن
الملك **اقول** لم يذكر المصنف حكم ما لو اهتم وذكر ذلك في المجمع حيث
قال وان اهتم بيطل ابو يوسف اقراره لان لجوازه وجهين الوصية
والارث والفساد وجوها واجازه محمد لانه يحتمل الجواز والنفا
فيجعل على السبب الصالح تفصيلا لكلامه **قوله** فلما اراد اخذ الدينين
تاجيل حصته من الدين المشترك **اقول** فيه خلاف مذکور في
التابع والعشرين من جامع الفضولين ووجه تقريره ما ذكره علي
القاعدة المذكورة ان المراد ان اخذ الدينين لو اقر بان الدين
المشترك مؤجل مع اقراره في حق نفسه مع قطع النظر عن نفوذه
على شريكه اما لو كان خالا في نفس الامر باقتات الشريكين والمذنب
فاراد اخذهما تاجيل نصيبه منه لم يملك ذلك لانه انشا لتاجيل
ووجه عدم ملك انشا لتاجيل ان كل جزء مشترك فالحكم بصحة
الانشا يستلزم تاجيل دين الشريك بغیر رضاه وفيه اضراء به
وفرغت على هذا المشروط له انه سيأتي في الفن الثالث قال
بعض الفضلاء الاقرار بملحقا فلان الربيع لا يستلزم الاقرار
بكونه هو الموقوف عليه كما قد يتوهم ويصح الاقرار مع كون المقر
هو الموقوف عليه الاتري ان الوقف لو كان بشئنا او قد امر فاقتر
الموقوف عليه بان زياده هو المستحق لهذه الثمرة صرح الاقرار بطريق
انه باعه تلك الثمرة اما لو جعلها له بطريق التملك لم يملك له
لكونه تملك الثمر بدون الشجر اذا انشأت الثمر بملك الواهب
محل القبض الذي هو شرط تمام التملك انتم وفيه تأمل **قوله**
كما في خيل الحياوي القديم فانه يقول ليس لي عليه دين ولو قال
ايراته عن الدين لا يصح ويرتفع هذا مطابقة الدنيا لمطابقة الاثر
انتم ومنه يظهر ما في نقل المصنف من الخلل **قوله** وعلى هذا الواقف المريض

بذلك

الفضل
عليه السلام

بذلك لا ينبغي قيل علمه هذا قياس مع الفارق وقد صرحوا بانه
اذا اقر باستيفاد دين الوارث لم يصح وفي الاجنبي يصح **قوله** فكذا
اذا اقر لبعض ورثة **اقول** في مجمع الرواية شرح القدروري
نقل عن خاشية الهداية ان في قوله واقرار المريض لو ارثه لا يصح
الا ان يصدق ببقية الورثة اشارة الى ان اقرار المريض لو ارثه اذا
كان هناك وارث اخر غير المقر له انما لا يصح لا لعدم المحل بل
لحق بقية الورثة فاذا لم يكن له وارث اخر غير المقر له صح اقراره
ذلك عليه ما ذكره في الدييات اذا ماتت المرأة وترك زوجا وعبد
لامال لها غيرهما واقرت ان هذا العبد بغيره ودينه لا يوجب
عندها ثم ماتت فذلك جائز فيكون العبد للزوج بالاقرار
بالوديعه والعبد الاخر ميراثا نصفه للزوج ونصفه للمال
انتم فانقله في الدييات صريح في انه اذا كان هناك وارث غير
الزوج وغير بيت المال لا يصح اقرارها بالعبد للزوج **قوله**
وعلى هذا يقع كثيرا **اقول** كلما اتى به من الشواهد لا يشهد له
مع نصهم بان اقراره بغيره لو ارثه لا يصح ولا شك ان
الامتعة التي بيد البنت وملكها فيها باليد اذا قالت هي ملك
اي لا حق لي فيها اقرارا بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه
شي او لا حق لي عليه اذ ليس لي عليه شيء وخوفه من صور النفي لمتك
الثاني فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه
قوله وقد اجبت فيها مرارا بالصحة قال بعض الفضلاء ان كانت
الامتعة في يدها فهو اقرار بالعين للوارث بلا شك والفرق بينه
وبين ما استدل به واضح وان لم يكن في يدها فاذكره صحيح لكن
المستبادر من كلامه اطلاق الصحة انتم وقال اخو المؤلف متعقبا له
فيما اجاب به بما نصه لا يخفى وما في اقرارها لغيرها من التهمة خصوصاً
ان كان بينهما وبين زوجها خصوصاً كزوجته عليها والجناب مطلق
قوله وكذا الوارث الوارث اي لو ارث المريض وارثه وكان هناك
وارث اخر ورجع بالصواب ان يقول لا ينفذ فانه موقوف على اجازة
الوارث الاخر لانه غير جائز **قوله** لم يكن لي عليه شيء ظاهر السياق انه
في حق الوارث اذا اقرار لا جنبي صحيح لا محالة **قوله** وفي الديانة

ين

لا يجوز هذا الاقرار اي اذا كان بخلاف الواقع في نفس الامر بان كان
لدي الواقع عليه شيء لا يستلزمه ايتار بعض الورثة ومضمان بعض
اذ لو طابق اقراره الواقع بان لم يكن له عليه شيء لفتح قضاؤه بانه
كالايج **قوله** وكذا الواقع يقضي ما له منه عطف على ابراه لا على ما قبله
قوله ولا ينافيه **قوله** جميع ما نقله شاهد عليه اذ به يعلم عدم
الصحة فيما اتي به بالاولي اما في مسئلة المهر فلا يمنع كونها متصلة
بالاصل وهو العدم لم يقع على الصحيح فكيف يصح في غير يدها
مشاهدة فيها وذلك اقصي ما يستدرك به على الملك واما في مسئلة
دعوى الاموال والديون فكذلك اذ سماع البينة من بقية الورثة
مع قوله لم يكن لي على المدعي عليه شيء الذي هو محض نفى فكيف بالاقرار
بغير يده لورثته واما مسئلة العند فهي في الحقيقة مسئلة القسوة
وقد نزل منها العتق المستوفى اليه الشارع بتصديق الورثة وقوله
لان كلاما فيما اذا انقضاء الدعوى القوي مع قوله تقريبات
الامتنعة الفلانية ملك ايها وقوله وقد ظن كثير من اخبره له انه
كيف هذا مع نقله عن البرازية في دعوى الورثة قولهم بهذا الاقرار
فقد مر ما نشا اشارة الى قول الميرض لم يكن على المدعي عليه شيء فمما
اقرارا مع كونه نفيا وهذا الفرع نقله غالب علماءنا في شروحاتهم
وفناوهم وما نقله عن جنابيات البرازية شاهد عليه فتأمل وقد
خالفة في ذلك علماء عصره بمصر وافتوا بعدم الصحة منهم شيخ
الشيخ امين الدين بن عبد العالي وقد رد على المؤلف كلامه شيخ
مشايختنا العلامة نور الدين علي المقدسي والشيخ العلامة محمد القري
تلميذه فقد ظن الحق والفتح والله الحمد والمنة **قوله** لان هذا في خصوص
المهر فثبت عليه هذا على تقدير تسليمه بطل الاستدلال بما سبق مما
عزى الى خيل الخصاف فتأمل **قوله** لكونه متمايا في هذا الاقرار قبل
عليه والتابع ايضا فيه تامة لوجود الدعوى والصلح فينبغي ان
تسمع دعوى غير هذا المدعي انه خصه بما له من ملك وفاؤا منه
سيما ان كان هذا من صحة **قوله** ولا ينافيه ايضا انه وجه قوم المناقاة
في المسئلة ان حكمها توقف الاقرار على اجازة الوارث ومقتضى
ملك الاقرار صحة بغير توقف فيكون منافيا لقولهم ملك الاقرار

قالب
الفاضل الخادم

العلامة
القاضي

لا يملك

من لا يملك الانشا وقوله لان كلامنا انه قليل لعدم المناقاة فيحصل
ان المراد بملك الاقرار مع عدم ملك الانشا ملك اقراره بقصد ربا فيه
بمخو لا حق في **قوله** واما مجرد الاقرار للوارث قال بعض الفضلاء هذا
اذا كان على غير صورة النفي **قوله** وينبغي ان يتحقق بالشبهة اقراره بالا
هذا البحث منقول في المحيطة في اقرار الميرض يقضي الوديق من واره
يصرف وكذلك في جميع الاماغات ديانة واجهة ان شئت **قوله**
وقد ظن كثير من اخبر له بنقل كلامهم **قوله** في جامع الفصولين
ما قلنا عن العمادية لوقال ذواليد ليس هذا لي وليس ملكي ولا حق
لي فيه او ما كان او نحوه ولا منازع ثم ادعاء القدر فقال ذواليد
هو لي فالقول قوله والتناقض لم يمنع لان اقراره هذا لم يثبت حقا
لاحد اذ الاقرار للمجهول بط والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال
حق على احد ولو كان لذي اليد منازع حين قوله ذلك فهو اقرار
بالمملك له في رواية لا في رواية انه لم يقل له ما كان لي يمينه من الدعوى
ذكي اليد ذكر في شرح ان قوله ليس لي وما كان لي يمينه من الدعوى
لعله للتناقض ثم ذكر فيه القول الآخر والاحتياط في الكلام فهذا
صريح كما ترى في ان النفي من قبل الاقرار والشواهد على ذلك كثير
قوله وقد ظهر لي **قوله** قال بعض الفضلاء ان كان الشيء الفلاني في يدي
يدك فلا شك انه لا فرق وان لم يكن في يده فهو كقوله لا حق لي على فلا
فيصح والمفهوم من كلامه صحة اقرارهما بان الشيء الفلاني ملك
اي اوامي والشيء بيده وهو بط فانه عين الاقرار بالعين للوارث
ولا شك في عدم صحته انه وقال بعض قوله من قوله لا حق لي
مع قوله وليس من قبيل الاقرار بالعين فيد نظره لا يخفى على ذي بصيرة
اذ المدلول المطابق لقوله لا حق لي نفى حق له بذلك ومدلول قوله
الشيء الفلاني ملك اي اوامي المطابق لكون ذلك ملكا ليه فلا ريب
في انه اقرار للوارث بالعين وقوله لانه فيما اذا قال هذا الفلان
هو قوله ملك اي لا يخفى بيننا ما فرقا في المعنى واما اختلافنا في التعبير
فغير في احدهما بلفظ الملك وفي الاخر بلفظ انه لفلان فليتمم ذو
الانصاف النظر في هذا المقام لينتظم عن وجه الحق اللتام **قوله**
فليتامر ويراجع قيل عليه قد راجعنا المنقول فوجدناهم صرحوا

من ملك

مأثبات

انما يرد
في

بانه لا يمتنع لي بحتم الابرار ذكر في مسئلة **قوله** ثم الوديعه ثم الدبر فقام
قوله ونظيره ما اذا قال المقدوف **قوله** لا يخفى ان كون مسئلة
القذف نظير المسئلة المخرج انما يرد كعدم فتول البرهان في
مسئلة القذف بعد الاقرار بقدمه ولم يتعذر ذلك لا يقال مسئلة
المخرج التي جعلت هذه المسئلة نظيرها لا اقرار فيها لاننا نقول
الاشهاد يتضمن الاقرار **قوله** الا في مسئلة اسناد النظر قد ذكرنا
هذه المسئلة في كتاب الوقف في صورة السؤال والجواب **قوله**
لواقر المضارب بريح الفدرهم في المال ثم قال غلطت **قوله**
قد تقدمت هذه المسئلة اول كتاب الاقرار بعنوان كافي وهو اذا
اقر بشي وادعى الخطا لم يقبل **قوله** اختلفا في كون الاقرار للوارث
في الصحة او في المرض او قد مرت المسئلة مفصلة في الفن الاول في
قاعدة المحادث يضاف الى اقرب اوقاته **قوله** فالقول لمزاد في
المرض **قوله** هذا يخالف لما في مسائل شي من الكثر ونقصه هي
منه حال زوجها فماتت فطالب ورثتها مهرها وقالوا لو كانت الهبة
في مرض موتها وقال الزوج باني الصحة فالقول له ومثله في
البنازية والبنازية وعللها بان الزوج ينكر استحقاق ورثة
المزاة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون
القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتقاد
على تلك الرواية لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا عليه وانقلوا
في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط لان الهبة
والاصل في المحادث ان يضاف الى اقرب الاوقات ونقله في جامع
الفعولين في احكام المرضى في كتاب الهبة فقال قيل يصدق الزوج
وقيل يصدق ورثتها واعتمد عليه اضافة المحادث الى اقرب الاوقات
ولانه من اختلف في سقوطه **قوله** كما يمتزلة الاقرار في المرض ثم قال
العلامة ابن الملك الاقرار في المرض يعتبر من الثلث انما وقد صرح
بذلك الوقف وغيره في البنازية في اقرار المريض وقوله يمتزلة
الاقرار في المرض اي لا حقيقة لان الاقرار اخبارا لا انشأ كما تقدم
فلو اعتبرناه حقيقة للزم ان يكون من كل المال **قوله** جهالة المقر
تمنع صحة الاقرار الا في مسئلة ما اذا قال لا يستفاد منه ان المقر

النظر

له مطالبة كل منهما ويستفاد منه ان اقرار السيد بدين على غيره
حجة عليه وقيل عليه ان هذه الصورة تمنع الجهالة فيها صحة
الاقرار كما نقله الاقايين عن شرح الطحاوي لكنه تغير في
فعله اشتبه بعكسه وهي ما الواقع بخاوية لا اقرار من الرجلين
جاز ويخالف لكل منهما اذا ادعاهما **قوله** وجمع بين نفسه وعبد
الجملة خالية قال بعض الفضلاء هذا في حكم المعلوم لان ما على
عنده يرجع اليه في المعنى لكن لما يظهر هذا فيما يلزم في الحال
اشا ما يلزم بعد المحرقة فهو كالاجنبي فيه فاذا اجتمع مع نفسه
كان قوله لك على او على زيد فهو محتوول لا يصح انما **قوله** الا في
مسئلتين فلا يصح اي الاقرار **قوله** ان يكون العبد مديونا اي
اخرهما ان يكون العبد الذي جمع بينه وبين نفسه مديونا **قوله**
او مكاتب اي وثلية ما ان يكون العبد الذي جمع بينه وبين نفسه
مكاتب **قوله** كذا في الملتقط عبارة اذا كان المقر والمقر له والمقر
به معلوما يصح الاقرار وان كان المقر مجهولا لا يصح كما اذا قال
رجلان لك على اخدنا الفدرهم ولو جمع بين نفسه وعنده فقا
لك على اخدنا الفدرهم يصح الا اذا كان العبد مديونا او مكاتب
فلا يصح وجهالة المقر له تمنع صحة الاقرار كما اذا قال لرجلين
لاخذ كل واحد منكما الفدرهم وجهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار ويرجع
في البيان الى المقر **قوله** الا اذا قال على عبدي او دارفانه غير صحيح
قوله ذكر في ترتيب الملتقط ما يخالفه حيث قال اذا قال على
دار او شاة قال ابو يوسف يلزم الضمان بقيمة المقر به والقول
قوله وقال بشر بخت الشاة ولا تجب له ارادة **قوله** على من شاة الى
بقرة لا يلزم شي قيل عليه ان مقتضى الظاهر لزوم الشاة لانها المقر
قياسا على النظائر كما في له على سدر او ربع **قوله** كما في اقرار منية
المفتي عبارة قال قلت ابن قلان ثم قال بعد ذلك قلت ابن قلان
او كان مكان الابن عند اقرار المقر له قلت ابن قلان وعنده
فالقول للمقر وهو اقرار بان واحد الا ان يكون المقر سمي اسم من يختلف
وكذا ترويح الامة والاقرار بالجرأة ولا يشبه هذا الاقرار بالمال
الموضعين انما ومنه يصح كلام المص ويظهر ما نقله من الخلاف **قوله**

ك

ن

له مطالبة

اذا اقر بالدين بعد الابرار منه في جامع الفصولين برهن انه ابرار عن
 هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقر في المال بعد ابرار فيقول
 قال المدعي عليه ابرار في وقت الاقرار وقال صدقته فيه لا يصح الدفع
 يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابرار يرد
 بالرد فيبقى المال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرد بالرد بعده انه قال
 بعض الفضلاء في هذا القول بالاستثناء مما ذكره وسيدكره المم في بيان
 الساقط لا يعود ويبحث فيه بعض الفضلاء بانه لا اولوية ولا مساواة
 عند الشامل لان هناك ما صحت دعواه لاحتمال الرد كما اعترف
 واما ما استثناء المم فالمقصود بالهبة الهبة المعتبرة شرعا في
 المشتملة على الايجاب والقبول وشرط الصحة والرد ولا ينافي عند
 الاطلاق تنصرف اليه الكاملة هذا وعندي في كون هذا الفروع
 و اخلا تحت الاصل المذكور في الترخاينة نظير عرف بالتام في كلامهم
 لانه انما جاز ذلك لانه يجعل زيادة في المهر وزيادة في المهر جازين
 عندنا واما ما وقع الابرار منه وسقط فلا يعود لان الساقط لا يعود
 وعبارة البرازية كغير ما قلته بعينه قال وفي المحيط وهبته المهر
 منه ثم قال اشهد وان لها علي مهر كذا فالمختار عند الفقيه ان
 اقراره جازين وعليه المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بلا قبولها
 والاشبه ان لا يصح ولا يجعل زيادة بغير قصد الزيادة فاستثناء
 في غير محله خلا في **قوله** يعني فيما اذا اقر بانها في ذمته انه قال بعض
 الفضلاء لقال ان يقول ليس هذا هو المتبادر من عبارة قاري المذهب
 وليس معناها بل المتبادر منها انه اذا اقر لها بكسوة يستفسرها
 قبل الزامه بالدفع فتأمل **كتاب الصلح قوله** الصلح
 عن اقرار بيع يعني اذا وقع الصلح بمال عن اقرار بمال يقتصر بالبيع
 لوجود المعنى فيه وهو متبادر للمال بالمال بتراضي المصالحين فثبت
 على ذلك ما يترتب على البيع من الخيار والشفعة في العقار وغيرهما
 حتى لو وقع الصلح عن دين بحكم حكم الثمن في البيع وان وقع عن دين
 بحكم حكم البيع فتأمل مثالي البيع او مبيعاً صلح ان يكون مذكراً
 في الصلح ويجوز الصلح عليه ومالا فلا يفسده جهالة الذكور
 جهالة المصالح عنه ويشترط القدرة على تسليم البدل وهذا اذا

الفاضل
 العلامة القدي
 عليه الرحمة
 الفاضل
 صالح القرني

دفع القضا

وقع الصلح على خلاف جنس المدعي وان وقع على جنسه فان كان
 باقل من المدعي فهو خط وابرار وان كان بالكثرة فهو ربا كذلك
 شرح المجتمع لابن الملك وخواشيته للعلامة قاسم قال بعض
 الفضلاء ومقتضى ما ذكره المم انه يجري التحالف فيه وقد صرح في
 الترخاينة بالتحالف في بعض مسائل وهو مما يشهد له هذا مقتضى
قوله الا في مسيلين كما في المستضي عن ابرار بعد كلام قلنا قد ذكر في
 مبسوط خواهر زاده ان الصلح على خلاف جنس الحق شرعي عامة
 الاحكام استيفاء العين الحق في بعض الاحكام واما المعاوضة المحضة
 فليست باستيفاء العين الحق لوجه ما يظهر من هذا في مسائل منها
 انه اذا صلح من الدين على عبد وصاحبه مقربا لدين وقبض العبد
 ليس له ان يبيعه من اجله بل ابيان ولو كان مكانه شر الذان يبيعه
 من اجله من غير بيان ولو تصادق على ان لا دين تطل العتق والو
 استوى عين حقه ثم تصادق على ان لا دين تطل الاستيفاء ولو
 تصادق على ان لا دين لا تطل الشرا انه ومنه فله ما في عبارة المم
 من الحلال والله الهادي الي السداد في القول والعمل **قوله** الاول اذا
 صلح من الدين على عبد قال في البحر وصاحبه مقربا لدين قل
 عليه هذه لا تستثنى لان لنا بيوعا كثيرة لا يراج فيها فليس نقي
 المراجعة مقتضى ان يفي كونه بيعا **قوله** ليس نقي المراجعة مقتضى
 ذلك فتصا حكما بل حريتا ورج لا يتم ما ادعاه وظه قوله المم ليس له
 ان يبيعه من اجله انه له ان يبيعه تولية وليس كذلك لجزان العلة
 فيها وهو كونه ممتما عند عدم البيان فتأمل **قوله** الثانية لو تصادق
 على ان لا دين اي لو تصادق في الصلح عن الدين على عبده وصاحبه
 مقربا على ان لا دين بطل الصلح ويرد العبد **قوله** وفي الشرا بالدين لا
 اي لو تصادق في شرا عبدا بالدين الذي عليه على ان لا دين لا يطل
 الشرا ويلزم من العبد هكذا يجب ان يفهم هذا المحال **قوله** ويزاد
 ما في المحم انما في المجتمع مقيد وعبارة او شاة فتسوق على صوفها
 بجزه للمحال بجزه في الحال **قوله** يجوز ابو يوسف ذكر في المحقا
 ان جواز مشروط بان شرط ان بجزه من ساعة لانه ما حاز بجزه
 حاز الصلح عليه وانما يجوز بيع القفوف على طهر الغنم اذا شرط ان

الفاضل
 علي بن ابي
 حبيب

الفاضل
 العلامة القدي
 عليه الرحمة

يق

يجزى من ساعة **قوله** ومنعه محمد وجه قوله بان الذي وقع عليه الصلح
مجهول لان موضع الجزاء معلوم ولهذا يبالغ فيه ويستقيم تارة
وتارة لا وهذه مانعة من جهة البيع فيمنع صحة الصلح لان منعها
انما كان بخروج عن الخصام والوقوع في المنازعة ومشكلة موجود في
الصلح فمنع الصحة وقال القدوري اصله اختلاف في بيعه
قوله والمنع رواية اي عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه **قوله** وعلى من
غيره لا يجوز اتفاقا عذرا في المصطفى الى الشرحين وعلله بانه
ليس بقضه انتهى لكن ذكر في الاشارة لو صالحة على منوف على ظهر
شاة اخرى ينبغي ان يجوز عند ابي يوسف ولا رواية فيه عنه **قوله**
مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز ظاهره ان عدم جواز
البيع متفق عليه وقد قدمنا عن القدوري ان فيه اختلافا لما ذكر
الخلافا في من المجمع في فصل اذا كان احد العوضين غنما قال فقال
ويجوز بيع الصوف على ظهر الغنم قال الشارح اي ابو يوسف فلو
راجع ما استدرك فشي هنا صاحب المجمع على ما مشي عليه سابقا
فلا استدراك **قوله** الحق اذا اجله صاحبه لا يلزم **قوله** واما
الدين اذا اجله صاحبه فانه يلزم وليس له الرجوع الا من الرض
فانه لو اجله لا يلزم تاجيله كما سيأتي **قوله** صحح وله الرجوع لان
التاجيل انما يلزم فيما صار مستحقا في الذمة دينيا وليس هناك
ليلزمة التاجيل فكان هذا تاجيرا الحققة بمنزلة التوقيت في العارية
فلا يكون لازما **قوله** اجلت امرأة العنين زوجها الم ينعني اذا اجل
القاضي العنين سنة فلم يصل اليها فساك القاضي ان يوجه سنة
اخرى فانه لا ينبغي للقاضي ان يفعل ذلك الا ان ترضى المرأة لان
الاجل مقدّر شرعا فلا يجوز الزيادة عليه فان قالت المرأة رضيت
ان يوجه سنة اخرى بعد التاجيل الاول فعلى القاضي ذلك لان
صاحب الحق رضي به فان ارادت بعد ذلك الرجوع في الاجل وجعت
فيه فلم ياذل ويبتطل ويخيرها القاضي لما قلنا **قوله** استعمل
المدعي عليه فامهله المدعي يعني المدعي عليه اذا طلب الممهلة والمدعي
شهر النظر فيه فامهله صح ذلك ولو جع فيه صح الرجوع **قوله** فلا
يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك يعني لو ادعى المودع الاستهلاك

و ادعى

وادعى المودع الرد او الهلاك لا يجوز الصلح وعليه الفتوى بصلحه
بعد خلفه كذا في الحاشية وم تفصيل كثير فيها وفي البرازية **قوله**
ويصح بعد خلف المدعي عليه ان قال في منع به الغفارة جزم المم في
الفوائد الرئيسية ولم يعزه الى كتاب معروف وقيل لا يصح ذكره هنا
الستراجية ولم يحاك فيه خلافا انتهى **قوله** ذكر في القسنة الخلاف
فقال ادعى عليه مالا فانكر وخلف ثم ادعاه عند قاض اخر فانكر
فصوب لا يصح وقيل يصح وروى عن الامام ووجه القول بعدم
الصحة ان اليمين يدرك المدعي فاذا خلفه فقد استوفى البذل
فلا يصح انتم وقد مشي المم في البحر على القول بعدم صحة الصلح
بعد الخلف وجعله نظير الصلح مع المودع بعد دعوى الاستهلاك
وما مشي عليه هنا رواية محمد عن ابي حنيفة وما مشي عليه في البحر
قولهما وهو الصحيح كما في معين المفاتيح **قوله** الا في صلح الوصي عن
مال اليتيم ان يعنى اذا ادعى وصي او اب على رجل لمال اليتيم
ولا يمين له وصالح بخسماية عن الالف عن انكاره ووجد يمينه
عادلة فله ان يقيمها على الالف قال في القسنة وفائدة قوله
في الكتاب اذا لم يكن للاب او الوصي يمينه على ما يدعي للوصي فصالح
باقل منه يجوز ان تمتنع دعواه في الحال ودعوى الصبي بعد
البلوغ في حق الاستحلاف فليس لهم ان يخلفوه وانما لهم اقامة اليمين
قوله الثانية ادعى دينيا او الصواب اسقاط لفظ الثانية اذا لم يقدم
في كلامه اولى تقابلها وقد يقال الا في مسألة صلح الوصي وان لم
يعنون بلفظ الاولى قال في جامع الفصولين صلح عن دعوى من
ثم برهن على الايقاع او البر الوصاح عن انكاره لا يسمع بيمينته لان
هذا الصلح اقتدا عن اليمين فلا يقض وكذا الواحد بين ولم يدع
الايقاع او البر او صلح ثم ادعى الايقاع او البر الا يقبل ولو ادعى البر
او الايقاع وانكر ولم يقتر بعد رفضا لم يبرهن على البر او الايقاع
يقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فداعن اليمين اذا لم يبرهن
على المدعي عليه في هذا الوجه فيبطل الصلح **قوله** ولو برهن المدعي
عليه في جامع الفصولين ادعى عليه ثوبا فانكر ثم برهن ان المدعي
اقر قبل الصلح انه ليس له لا يقبل ونقد الصلح والفضلا اقتد اليمين

ولو برهن انه اقرب بعد الصلح ان الثوب لم يكن له بطل الصلح لان المدعي
باقراره هذا زعم ان اقر بذلك الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل
الصلح بجواز ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح **قوله** ولو برهن على صلح
قبله انه في تمام الفصولين ادعى دارا فانكره واليد فضاحة على الف
على ان يملك الدار الذي يملك برهن ذو اليد على صلح قبله فالصلح
الاول مانع والثاني بطل وكل صلح بعد صلح بطل ولو شره ثم شره
بطل الاول ونقد الثاني ولو صلح ثم اشترى اجرت الشرا وبطلت
الصلح **قوله** في الصلح الذي هو بمعنى البيع ينبغي ان يبطل الاول
لا الثاني كما في الشرا بخلاف الصلح عن دعوى الرق واصلة ان
الشرا الثاني فسخ للاول اقتضا والعقود لا يقبل الفسخ فافترقا
ويعرف بهذا مسائل كثيرة **قوله** الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة
فاسدة في البحر اخر كتاب الصلح والصلح عن الدعوى **الفاسدة**
يصح وعن الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تصحيحها انتهى مثال
الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو ادعى امة فقالت انا حرة الاصل
فضا لم يمانه فهو جائز وان اقامت بيينة على انها حرة الاصل بطل
الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور خيرية الاصل مثال
الدعوى التي يمكن تصحيحها لو اقامت بيينة انها كانت امة فلان
اعتقها عام اول وهو يملكها بعد ما ادعى شفعها امة لا يبطل
الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بان يقول ان
فلانا الذي اعتقك كان غاصبا غصبك مني حتى لو اقام بيينة
على هذه الدعوى ستم ومن الباطلة الصلح عن دعوى خد وعربوع
لخبر ناجية او معينة او مضادة وفي البرازية في التاسع دعوى
الصلح ان الابرا او اقراره ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى
وذكر في التاسع ايضا البراءة بعد الصلح الفاسد فقال جرى العمل
بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراكل منها الاخر عن دعواه او
كت واقر المدعي ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح فتقوى
الامة واراد المدعي القود الى دعواه قيل لا يصح الا بر الثاني
والخيار انه يصح الدعوى **والاخر قوله** وهو توفيق واجبه في شرح
الوقاية لصدر الشريعة ومن المسائل المهمة انه هل يشترط لصحة

الصلح

الصلح صحة الدعوى ام لا فبعض الناس يقولون يشترط لكون هذا
غير صحيح لانه اذا ادعى حقا مجهولا في دار فصوله على شيء يصح
الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك ان دعوى
الحق المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا
انتهى قال الشيخ محمد بن عبد الله القزويني في كتابه معين المفتي بعد
ان نقل كلام صدر الشريعة اذا علمت هذا علمت ان الصلح عدم
اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح وعليه فلا يحتاج الى التوفيق
انتهى **قوله** انما صحة الصلح في المسئلة التي استند اليها صدر الشريعة
لان الدعوى فيها يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت
الصلح على ان دعوى ان الصلح عدم اشتراط صحة الدعوى مطلقا
سواء يمكن تصحيح الدعوى ام لا ممنوع لما في الفتاوى البرازية في
الفصل الثاني من كتاب الصلح بعد كلام والذي استقر عليه فتوى
امة خوارج ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح
والذي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر المزد او غلط في اقد المزدود
يصح انتهى وفي مجمع الفتاوى سيد شيخ الاسلام ابو الحسن عن
الصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح ام لا قال
لا ولا بد وان يكون صحيحة اتم وقد ظهر بما ذكرنا ان قوله فلا
يحتاج الى التوفيق من عدم التوفيق **قوله** ويحمل على فسادها بسبب
مناقضة المدعى قبل علمه لا يظهر لهذا الحمل فائدة لان صاحب المذاهب
صرح بجواز الصلح فيها سواء كان فسادها بسبب المناقضة او لترك
شرط الدعوى فاذا صح الصلح مع فسادها باي سبب كان خالف
ما في الفتنة فتأمل **قوله** صلح الوارث مع الموصي له بالمنفعة صحيح
لا يبعده لان بيع المنافع باطل والصلح متى تغذر باعتباره فملكها
يعتبر اسقاطا من كل وجه الا ترى ان الصلح عن القصاص جائز وانما
يجوز اسقاطا من كل وجه فلهذا يعتبر الصلح عن المنافع اسقاطا
لحقه واسقاطا للحق عن منافعه فيستحقها الانسان جائز كما في الشر
ومسئل المناو اذا جاز بطريق الاسقاط صار كان الموصي له قال
استقطت حقي **قوله** و صلح الوارث مع الموصي له بخين الامة صحيح
وان كان لا يجوز بيعه يعني اذا صلح الوارث الموصي له بخين على

شيء مسمى يجوز ذلك وطريق الجواز ان الموصي له ترك حقه في الجنين
 بالصلح بما سمي له من الداراهم وملك الورثة الجنين كملكهم الطرف
 وهي الامة فيجوز كاليه خذمة العبد وسكنى الدار واما ما يجوز بيع
 الجنين لانه لا ثمينة له ولا مالية **قوله** طلب الصلح والابرايم هكذا
 البرازية في بحث الاستثنا من كتاب الاقرار والواو بمعنى او في الوضفين
 وفي الخلاصة لو قيل اخرها عني او صلح الحبي فاقرا ولو قال ابري من
 هذه الدعوى او صلح الحبي عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا وكذلك
 دعوى الداراهم وفي البرازية اذا صلح الحبة من حقه فقد اقر بالحق
 والقول في بيان الحق لانه المحمل وان صلح من دعوى الحق لم يكن
 اقرارا **قوله** الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة وكذا ان
 وقع عن منفعة عن مال اي اعتبار بالاجارة لان العبرة في العقود
 للمعاني فيستلزم فيه العلم بالمدى كخزينة العبد وسكنى الدار او
 المسافة كركوب الدابة بخلاف صنع الثوب وخلق الطعام فالشرط
 بيان تلك المنفعة ويطلب الصلح بموت احدى المدة ان عقد
 نفسه وكذا بقوات المحل قبل الاستيفاء ولو كان بعد استيفاء
 البعض يطل فيما بقي ويرجع المدعي بقدر ما لم يستوف من المنفعة
 ولو كان الصلح على خذمة عند فقتل ان كان القاتل المولى بطل وال
 ضمن قيمته واشترى بها عند الخدمه ان شاكا الموصي بخدمته
 بخلاف الموهون حيث يضمن المولى بالانلاف والعتق والاعتبا
 بالاجارة قول محمد قال في شرع المختلف وهو الاظهر واعتمده
 المحنوي والنسفي وكذا بطلان الصلح بموت احدى المدة قول
 محمد وقال ابو يوسف ان مات المدعي عليه لا يطل الصلح والمدعي
 ان يستوفي جميع المنفعة من العين بعد موته كما لو كان حيا وان
 مات المدعي لا يطل الصلح ايضا في خذمة العبد وسكنى الداراهم
 وزراعة الارض وتقوم ورثة المدعي مقامه في استيفاء المنفعة
 ويطل الصلح في ركوب الدابة وليس الثوب لانه يتعين فيه العاقد
 ثم انما يعتبر اجارة عند محمد اذا وقع على خلاف جنس المدعي به فان
 ادعى دارا فصالحه على سكنها شهر اقرموا استيفاء بعض حقه الاجا
 فتصح اجارته للمدعي عليه كما في التجرة وصورة الصلح عن مال بمنفعة

رجل ادعى

رجل ادعى على رجل مالا فاعترف به فصالحه على سكنى داره او ركوب
 دابة مدة معلومة وصورة الصلح عن منفعة بمال رجل ادعى
 سكنى دار سنة وصية من مالها فاقربه وارثه فصالحه على مال
قوله الا اذا صلح على غلبة او غلبة الدار قيل عليه هذا مخالف لما
 في المينة او صي بغلة عتيد فصالحه على دارهم اقل من غلبة جاز وفي
 جامع الفصولين في الفصل المكيل ثلاثين او صي بغلة بخلة فصالح
 على دارهم جاز استحسانا **قوله** اذا استحق المصالح عليه رجع الى
 الدعوى يعني اذا كان الصلح على انكار لان البذل في الصلح على
 انكار هو الدعوى فاذا استحق البذل وهو المصالح عليه رجع
 بالبذل وهو الدعوى كما في الكا في وفي التجرة اذا استحق المصالح عليه
 كله او بعضه رجع الى الدعوى في كله او بعضه الا اذا كان مالا يقر
 بالتعيين وهو من جنس المدعي به في رجع بمثل ما استحق ولا
 يطل الصلح كما اذا ادعى الفاقصا حبة على مائة وقبضها فانه يرجع
 عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله
 كما لو وجدها ستوقه او بنهر حبة بخلاف ما اذا كان من غير
 الجنس كالدنانير هنا اذا استحققت بعد الافتراق فان الصلح
 يطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يطل الصلح كالفلوس وعلان
 بطل الصلح قبل التسليم كاستحقاقه في فضل الاقرار والانكار
 والسكوت وان ادعى حقا في دار مجهولا فصالح على شيء استحق
 بعض الدار لم يرد شيئا من العوض واذا ادعى دارا فصالحه على قطعة
 منها لم يصح حتى يزيد درهما في بطل الصلح او يلحق به ذكر البراة
 عن دعوى البائة هذا اذا استحق المصالح عليه ولو استحق المتنا
 فيه رجع المدعي بالخصومة مع المستحق ورد البذل ولو بعضه
 فنقدرة انه وقوله لم يصح حتى يزيد درهما في بطل الصلح او يلحق
 به ذكر البراة عن دعوى البائة فيه انه خلاف الرواية ومثله في
 الهداية وفي الرواية انه يجوز من غير ان يذكر برائة عن دعوى البائة
 او يزيد درهما البائة اشترى المحنط والذخيرة وشي عليه في
 الاختيار **قوله** الا اذا كان مما لا يقبل النقص اي الا اذا كان المصا
 عنه المفقور من المقام والضمير في قوله بقيمة يرجع للمصالح عليه

الفاضل
 العلامة القادي

زع

لح

ففي العبارة تفكيك **قوله** كالمقضا **قوله** فيه نظر فانه ذكر في الجامع
الكبير انها لو كانت الدعوى قصاصا فصلا لمحة المدعي عليه من غير اقرار
على جارية فاستولدها المدعي ثم استحققت فاحدها المستحق ومنه
التقدير وقمة الولد فان المدعي يرجع الى دعواه ولو اقام البينة او
نكل المدعي عليه رجع بقيمة الولد وقمة الجارية ايضا ولا يرجع
بما ادعاه بخلاف ما تقدم يعني لو ادعى على رجل الف الف درهم او
سكت فصلا لمحة على جارية وقبضها واستولدها ثم استحققت مستحق
فاخذها فانه لا يرجع بقيمة الجارية ويرجع بما ادعاه وهو الف
والفرق ان الصلح ثمة وقع عن دعوى المالك وانه يجتمل الفسخ بالاقالة
والرد بالقبض والخيار فكذا انفسخ بالاستحقاق واذا انفسخ غارت
الدعوى كما كانت وترجع بما ادعاه وهو الف اما الصلح عن القضا
فلا يجتمل الفسخ لانه بعد سقوطه لا يجتمل القود لان الصلح عفو فلا
يجتمل النقص كالعتق والنكاح والمخلع فاذا لم ينفسخ بالاستحقاق
الجارية بقي الصلح على حاله وهو السبب الموجب لتسليم الجارية
وقد عجز عن تسليمها فتجب قيمتها كذا في شرح لمختصر الجامع للفرج
المارديني ثم قال فيه اشكال وهو ان يقال اذا قررت قضا الصلح
عن الدم لا ينقض باستحقاق الجارية ويجب ان لا يرجع الى دعواه
يعني سواء كان الصلح عن انكار او بينة او نكول لان الرجوع الى الدعوى
نتيجة انتقاص الصلح كما تقدم انقا ولم ينتقض **قوله** والعتق
والنكاح والمخلع كما في الجامع الكبير **قوله** لم يجعل في الجامع الكبير
العتق وما عطف عليه مثالا اذا كان الصلح عنه لا يقبل النقص بل
نظير المقضا من عدم قبول النقص ومن ثم قال بعض الفضلاء
تصوير المسئلة فيها يحتاج الى ايمان النظر والتأمل **قوله** الصلح
جائز عن دعوى المنافع الادعوى جارية **قوله** في البحر ما يخالفه فانه
قال الصلح جائز عن دعوى المال مطلقا والمنفعة كصلح المستأجر
مع المجر عند انكار الاجارة او مقدار المدة المدعي بها او الاجرة انما
وفي المجمع وشرحه لابن المذكي ويجوز الصلح من دعوى مال ومنفعة
بمال ومنفعة لان الصلح عن المال مطلقا او المنفعة في معنى البيع
والاجارة لكن الصلح عن المنفعة على المنفعة انما يجوز اذا كانا مختلفين

الجنس بان يصالح عن السكنى على خدمة العبد واما اذا ائتمن جنسها
فلا يجوز كالا يجوز استتجار المنفعة بجنسها من المنفعة انما
في التبيين وفي المبسوط ما يخالفه كما في شرح الوهبانية فليراجع
قوله كما في المستصفي عبارة صورة دعوى المنافع ان يدعي على الورثة
ان الميت اوصى له بخدمة هذا العبد وانكر الورثة لان الرواية
مخفوفة على انه لو ادعى استتجار عين والمالك ينكر ثم تصالحا لم
يجز **قوله** لا يصح الصلح عن دعوى خد أي خد كان لان الحدود حق الله
تعالى ولا اعتياض عن حق العبد لا يجوز وفي حد القذف حق الشرع
غالب انما ولو رد ذلك بعضهم بقوله لا يريان الاعتياض عن دعوى
المرأة نسب ولدها لا يجوز لانه حق الولد لا حقها وكذا لا يجوز الصلح
عما اشعره الى طريق العامة من ظلة او كنيف لانه حقهم فلا يصح
انفراد واحد بالصلح عنه كاستلزامه الاعتياض عن حق الغير ذكره
ابو البقال في شرح الوقاية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام خواهر مراده
والذخيرة ان الامام لو صالح صاحب الظلة على ذراهم ان يترك
الظلة جاز الصلح وان كان في طريق العامة اذا كان في ذلك اصلاح
المسلمين ويضع ذلك في بيت المال لان الاعتياض من المشترك
العام جائز للامام فانه لو باع شيئا من بيت المال يجوز ولو كان
الكنيف او الظلة على طريق غير باق فصالحه رجل قال الصلح جائز لان
الطريق مملوك لاهلها والصلح معه مفيد لانه يسقط حقه فيقول
الي تحصيل رضي الباقين **قوله** الا حد القذف استثنى من قوله لا يسط
به لان قوله لا يصح الصلح كما هو صريح عبارة الحاشية ونصها دخل
قذف محضنا او محضنة فاراد المقدوف حد القاذف فصلا لمحة القاذف
على ذراهم مستحقة او على شيء اخر على ان يعفو عنه ففعل لم يجز الصلح
حتى لا يجب المال ومثل يسقط الحد ان كان ذلك قبل المرافعة
الى القاضي بطل ذلك وان كان ذلك بعد ما رفع الى القاضي لا يطل
الحد وفي مجمع الفتاوى وحد السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح
عنه الصلح انتهى فكان على المص ان يستثنيه **قوله** الصلح على انكار
جائز في البدايع ولو تصالحا على ان ياتوا المدعي الدار المدعاه ويطع
المدعي عليه دارة اخرى فان كان الصلح عن انكار وجب قيمتها

الحد والجنس
لا يجوز الصلح عن

الشفعة بقيمة كل منهما لان هذا في معنى البيع ولو عن اقرار لا يصح
لان الدارين ملك المدعى ويستحيل ان يكون ملكه بدل ملكه
فلا يخفى الشفعة كما لو صالح عن دار على منافعة لان المنفعة ليست
بعين مال فلا يجوز اخذ الشفعة بها **قوله** الا اذا كان في حبس
الوالي **اقول** قال في المخط او صاحب الشرطة **قوله** كما في القسمة
عبارتها صالح عن العشرة بالخمسة ثم نقضنا الصلح لا ينتقض لان
الصلح بحسب حقه اسقاطا والساقط لا يعود قال استاذنا وهو
الاشبه بالصواب والصواب ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة
ينتقض بنقضهما وجواب الباقي من محمول على هذا واذا كان
بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض بنقضهما انتهى
ومنه يتقضى ما في نقل المم من الخلل فان صاحب العينة لم يجرم
بما ذكره المم بل فصل الكلام وذكر ان التمسك هو الصواب فثبت
قوله ادعى فانكر وصالحه انه قبل عليه هذا بغير ما تقدم في
الصفحة المقابلة انه اذا برهن انه اقرانه منطل في دعواه بطل الصلح
ان كان بغيره فتأمل **قوله** كما في العمادية قال بعض الفضلاء
اره صريح في العمادية بعد التمسك بالبائع وانما هو في جمل الغفوس
في العاشر وليس فيه لفظ فانكر **كتاب المضاربة قوله**
فذا في احكام الصفار عبارة الوصي بذلك اخذ مال اليتيم مضاربة
وان اخذه على انه عشرة دلاهم له من الربح فهذه مضاربة فاسدة
ولا اجر له وهذا مشكل لان المضاربة متى فسدت تنقضي اجارة
فاسدة ويجب اجر المثل ومع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا
راجع الى ان الوصي يواجر نفسه لليتيم وأنه لا يجوز ان يواجر نفسه
يعلم ان الاستثنا الذي ذكره ليس في عبارة الكتاب المذكور وأنه
استقط من عبارة ما به ينضج الحكم المزبور وفي البرازية بعد ان
ذكر الاشكال الذي ذكره جامع احكام الصفار قال والجواب
انه قد برهن على ان المنافع غير متقومة وان الاصل فيها ولو اوجب
الاجر لم يربح ايجاب المتقومة في غير المتقومة وطر الى الاصل انه لا يجوز
في مال اليتيم والصفير والنقور بالعقد الصحيح بالضموم
الدالة عليه والنقص لم يرد في الفاسد والوارد في الصحيح لا يكون

انما ضل
الغلام العبد

الفاضل
جوي زاده

وارد في الفاسد في حق الصفير **قوله** القول لمدعى الصحة يعني
المدعى الفساد **اقول** ليس قدرا على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا
لم يدفع مدعى الفساد بدعوى الفساد استحقاق مال عن نفسه كما
اذا ادعى المضارب فساد العقد بان قال لرب المال شرطت
لي الربح الا عشرة وربت المال يدعى جواز المضاربة بان قال
شرطت لك نصف الربح والقول قول رب المال لان المضارب
بدعوى الفساد لا يدفع استحقاق عن نفسه لان المستحق على
المضارب منافعة رب المال والمستحق له على رب المال جزم
الربح وأنه عين مال والمال خير من المنفعة والمستحق بعوض
هو خير فلا استحقاق فلم يكن المضارب بدعوى الفساد دافعا
عن نفسه استحقاقا فلا يقبل قوله وربت المال اذا ادعى فساد
المضاربة بان قال المضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة
والمضارب ادعى جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح
فالقول لربت المال لانه بدعوى الفساد يدفع عن نفسه استحقاق
مال لان ما يستحق لرب المال منفعة المضارب وما يستحق على
رب المال عين مال وهو خير من الربح والعين خير من المنفعة
واذا كان كذلك كان رب المال بدعوى الفساد دافعا عن نفسه
استحقاق زيادة مال فكان القول قوله كذا في الذخيرة **قوله**
الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث ان قبل عليه لا يطهر
استثنا هذا الفرع عن القاعدة لان رب المال يدعى الفساد
والمضارب الصحة والقول لمدعىها فهو داخل تحت القاعدة كما
لا **اقول** ليست القاعدة على اطلاقها بل هي مقيدة بما اذا لم يدفع
مدعى الفساد بدعواه الفساد استحقاق مال عن نفسه كما هنا
في يكون القول قوله كما قدمناه عن الذخيرة و2 لاصحة لقول المم
فالقول للمضارب والصواب والقول لرب المال لانه المدعى
للفساد لا يدفع بدعواه الفساد استحقاق مال عن نفسه ورح
بتم الاستثنا ولا وجه لما قيل ان القول في هذه الصورة قول
مدعى الصحة حيث كانت القاعدة مقيدة بما ذكرناه **قوله** للمضارب
الشر لا اخذ بالشفعة **اقول** صواب العبارة الا اخذ بالشفعة

ق

لان استئنا الشفعة من الشراعي صحيح لان الاخذ بالشفعة
 عبارة عن التملك جبراً او الشراعية عن التملك اختياراً وليس
 في عبارة البرازية ما ذكره المصنف من استئنا الاخذ بالشفعة عبارة
 ولا يقرب من معنى المضاربة ولا يأخذ بالشفعة الا اذا نظر على ذلك لانه
 يعني لان ذلك ليس من عادة التجار وفي البدايع ما يخالف
 ما نقله المصنف عن البرازية حيث قال ولو ان اجنبياً اشترى داراً الى
 جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وقابا لثمن فله ان
 يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب
 المال ان يأخذها لنفسه لان الشفعة وجبت للمضاربة وملك
 التصرف في المضاربة للمضارب فاذا سلم جاز تسليمه على نفسه
 وعلى رب المال وان لم يكن في يده وقابا فان كان في الدار ربح فالشفعة
 للمضارب ولرب المال جميعاً فان سلم احدهما فلا لآخر ان يأخذها
 جميعاً لنفسه بالشفعة كدار بين شريكين وجبت الشفعة لهما
 وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة لانه لا نصيب
 للمضارب فيه **قوله** وملك البيع الفاسد لا الباطل انما ملك البيع
 الفاسد ان البيع فيه يملك بالتقصير فيحصل الربح بخلاف الباطل
قوله والاذا قيد بالخطف على المستثنى السابق **قوله** يفتح على رب
 المال مضاربة او في تحفة الفقهاء المضاربة اذا خصها رب المال
 بعد العقد فان كان راس المال بحاله او اشترى به متاعاً لم يباعه وقصر
 ثمنه وراهم او دما غير فان خصه جاز ان يخص المضاربة في الابتداء
 فانه لم يملك التخصيص اذا كان فيه فائدة فاما اذا كان المال غرضاً
 فلا يفتح على رب المال حتى يصير نقداً **قوله** اذا قال اعمل براكب
 في البرازية ثم قال ولو قال لا تبع من فلان ولا تشتر منه صبح لو قبل
 العمل ولو اشترى بما لا يتغابن الناس فيه لا يلزم المالك وان قال
 اعمل براكب لانه تبرع ولو باع بما لا يتغابن جاز عنده خلافاً لهما اذا
 قيل اعمل براكب قال ابو الحسن مملك فله خلافاً لافراس في الاستدانة
 والاستفاج والشراي لا يتغابن **قوله** الا اذا كان بعد الشرا قبل العمل
 العلة في ذلك ظهور كون ما اشتراه من البضاعة يزوج كمال الزوج
 بلدة كذا اذا ظهر له ذلك فالمصلحة ترجح في السفر الى تلك البلدة

يكون الربح او فرائده والاصح ان يهيم عن السفر عامل على الاطلاق
 كما في الفتاوى الظهيرية **كتاب الهبة قوله** هبة المشغول
 لا يجوز وذلك كما لو كان له دار وفيها امتعة فوهبها من رجل
 لا يجوز لان الموهوب مشغول بالثمن الموهوب فلا يقع التسليم
 فرق بين هذا وبين ما اذا وهبت الدار دارها من زوجها وهي
 ساكنة فيها ولها امتعة فيها والزوج ساكن معها حيث يقع الوهب
 انها وما في يدها في الدار في يده وكانت الدار مشغولة بغيره
 وهذا لا يمنع صحة قبضه كذا في الولو الجمة وقيد هبة المشغول
 لان هبة الشاغل لملك الواهب صحيحة لانه لا يمنع التسليم كما لو
 متاعاً في داره وطعاماً في جرابه اذا سلمها بما فيها وهذا لان
 المتطروف يشغل الظرف واما الظرف فلا يشغل المتطروف
 كما في الدرر والغرر وظ اطلاق المصنف انه لا فرق بين ان يكون
 الشاغل ملك الواهب او ملك غيره كما في تمام الفصولين في
 العداوة عن المحيطة انه لا يمنع بقي ان يقال كلام المصنف يقطع
 ان هبة المشغول فاسدة والذي في العداوة انها غير تامة
 فيجوز ان في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة
 المتاع المحتمل للقسمة على هي فاسدة او غير تامة وفي البيانية
 الاصح انها غير تامة فكذلك هنا واعلم انه يجب ان يقيد كلام
 المصنف بما اذا لم يودعه من الموهوب له واما لو اودع الشاغل منه
 ثم سلمه ما وهبه صححت الهبة وهذه حيلة في جواز هبة المشغول
 كما في الجوهرة **قوله** لا في مسئلة ما اذا وهب الاب لولده
 الصغير في الولو الجمة رجل تصدق على ابنه الصغير بدار ولاب
 ساكنها قال الامام رضي الله تعالى عنه لا يجوز وقال ابو الوهب
 رحمه الله تعالى يجوز وعليه الفتوى انتهى لان الشرط في الوهب
 هبتهما وكون الدار مشغولة بمتاع الواهب لا يمنع فيها الواهب
 وفي البرازية وهب لابنه الصغير دارا وفيها متاع الواهب او
 تصدق لابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب او الاب ساكن فيها
 يجوز وعليه الفتوى او يسكنها غيره بلا اجر والام كالأب لومتنا
 والابن في يدها وليس له وصي وكذا من يقول في الصدقة في هذا

ق

ه

كله كالهبة كما في التبيين وتفهيم من قوله بالاجزاء الغير لو كان
يسكنها بالاجزاء تجزأ الصدقة وبه صرح البزازي ووجهه في
الذخيرة بانه اذا كان يسكنها بالاجزاء فله على الموهوب ثابته
بصفة الذمور فيمنع قبض غيره تمام الهبة بخلاف ما اذا كان غير
اجر **قوله** قبول الصبي العاقل الهبة صحيح **قوله** وكذا رده كما في
الولو المجنة وعبارتها اذا وهب انسان لصغير يعبر عن نفسه شيئا
يصح رده كما يصح قوله لانه ليس ابطال الحق ثابت للصغير فيملكه
انتهى قلت وكذا قبول العبد المحجور صحيح كما في رمز المقدسي
وعبارته وهب لعبد محجور ونحوه فالقبول والقبض له لان
ذلك نافع للمولى والعبد مالك لمثله كالاختطاب والمالك للمولى
وكذا المكاتب لكن لا يملكه المولى انتهى قلت ولم يذكر الرد والظ
ان له الرد واطلق صحة القول منه فمثل ما اذا كان الاب حيا او
ميتا كما في الخلاصة وفي المبسوط وهب للصغير شيئا ليس له ان
يرجع فيه وليس للاب التقويم انتهى وفي الخاتمة ويبيع القاصي ما وهب
لصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته انتهى وهو مخالف لما تقدم
عن المبسوط وقيل بالهبة لان المدبر لو دفع ما عليه للصبي
ومستأجره لو دفع الاجرة اليه لا يصح واذا اذنت لانه لا يصح الهبة للصغير
الذي لا يعقل ولا يتم قبضه واستار باطلافة الى ان الموهوب لو
كان مدبرونا للصغير تصح الهبة وتسقط الدين كما في الخاتمة
قوله الا اذا وهب له ما لا يقع له ان يملكه ولو وهب لصبي عتدا اعمى او رايا
في داره لا يصح وقيل ان كان يشتري ذلك منه شيئا فانه يصح قوله
ولا يرد وان كان لا يشتري منه ويلزمه مؤنة النقل ونفقة العتد
فانه يرد كما في جامع احكام الصغار للاستروا شيئا ويجوز في ما في
قوله ما لا يقع له ان تكون معرفة موصولة وان تكون نكرة موصوفة
وعلى كل حال فالرابط محذوف والتقدير ما لا يقع له فيه **قوله**
تمليك الدين من غير من عليه الدين باطلا اي تمليك الدين من
غير الذي عليه الدين فالمصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف
وقوله من غير طرف لغو متعلق بالمصدر وقوله باطلا خبر عن تمليك
ويجوز في من ان تكون موصولة كما اشرفنا اليه وان تكون نكرة موصوفة

وهو اولى وافاد انه يصح تمليك الدين ممن عليه الدين سواء كان عليه
حقيقة او حكما كما لو وهب غريم الميت الدين من وارثه ولو رده
الوارث الهبة ترتد بالرد خلافا للمتحذوق خلافا لهذا الخلاف
فيما لو وهب للميت فزده الوارث ولو وهب لبعض الورثة فالهبة
لكلهم ولو ابرأ الوارث صح ايضا لانه في البرازية **قوله** الا اذا سلطه
على قبضه يعني لانه يصير له وكلاهما الدين في القبض من المذنبون
ثم يقبض لنفسه **قوله** ومنه اي ما استثنى من بطلان تمليك
الدين من غير من عليه الدين **قوله** للتسليط اي على القبض والقبض
ان يقال ان سلطته على قبضه كما في الحاوي القدسي وفي البرازية
المراة وهبت مهرها الذي على زوجها لانها الصغير من هذا
الزوج ان امرت بالقبض صحت والا لانه هبة الدين من غير من
عليه الدين **قوله** لو قضى دين غيره على ان يكون الدين له لم يجز في
القنية قضى دين غيره ليكون له ما على المطلوب وقضى بخار وفي
طحاك بخلافه انتهى ومنه تعلم ان التفرع على اخذ القولين **قوله**
ولو كان وكلاهما بالبيع الهبة القنية ولو اعطى الوكيل بالبيع الامر
التمن من ماله فقضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضا
على هذا فاسدا ويرجع البايع على الامر ما اعطاه وكان الثمن على
المشتري على حاله **قوله** وليس منه ما اذا اقراخ اي ليس من تمليك الدين
من غير من عليه الدين قال في الحاوي القدسي بعد كلامه فان قال
الدين الذي لي على زيد هو لم يرد ولم يسلمه على القبض ولكن قال
واسمى في كتاب الدين غارة مع ولو لم يقل هذا لايصح **قوله** كما في اجارة
الولو المجنة او اخر الفصل الثالث في بيع الزايع بنحو ورقة وعبارتها
ولو استأجر دارا على عتد بعينه ثم وهب العتد من المستأجر قبل القبض
فاذا قال المستأجر قبلت كان هذا اقالة كالمشتري اذا قال للبايع
وهبت منك العتد قبل القبض انتقض البيع كذا هنا انتهى وليس في
كلامه نصريح بالمجازية التي ذكرها المصوحان حقة ان ينهي العبارة
ثم يبين ان ذلك يكون مجازا **قوله** وكذا الوصاة الشفيع وكذا تسقط
الشفقة بالموت لانها صالة والصلاة تسقط به كالهبة والدية والمجزية
وضمان العتق صرح به المصوحان في التبر زاد بعضهم الكفالة **قوله** وقد

نظيرها بقض الفضل **فقالت** كفاية دية خراج ورابع ضمان لغتق هكذا نفقات
كذا هبة حكم الجميع سقوطها. بموت لما ان الجميع صلوات
والمراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بأمر القاضي فقد خرم
في الظاهرية بعدم سقوطها وصحتها في الذخيرة ونسبة إلى كافي الحاكم
وعلمه بأن للقاضي ولاية عامة فكانت استدانتها بأمره بمنزلة استدانة
الزوج بنفسه ولو استدانت بنفسه لا يسقط ذلك الذي بموتها
كذا هذا **قوله** يجب على الوارث دفعها **أقول** حق العبارة بخبر
الوارث على دفعها للتوصي له إذا لا يلزم من الوجوب الجبر **قوله** كذا في
شرح أدب القضاء للقدور الشهيد عبارة وان مات الزوج بطل
ما كان واجبا عليه من النفقة ولم تأخذ ذلك من ميراثه لأن أصل ذلك
لم يكن مالا وإذا لم يكن مالا كانت النفقة في حق وصفيه المالية صالة
والعقلاء لانه لا بالتسليم وإذا مات قبل التسليم تسقط فان قيل
لو كان صالة كيف يجبر الزوج على التسليم قلنا يجوز ان يجبر الأثر
ان من أوصى ان يوهب عنده من فلان بعد موته فمات الموصي فان
الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية في العبد وان كانت صالة ولو مات
العبد تبطل الوصية وكذا الشفيع يستحق على المشتري تسليم الدار
إليه بالشفعة والشفعة صالة شرعية ولو مات الشفيع بطلت الشفعة
إنه ومنه يعلم ما في عبارة المص من الجمل في النقل حيث عبر بالوجوب
في المذكورات والواقع في شرح أدب القضاء للقدور بخبر وقد
قدمنا أنه لا يلزم من الوجوب الجبر فثبت ذلك **قوله** قلت الرابعة
مال الوقف **أقول** إذا خامسة وهي نفقة الأقارب وقد مررت
كتاب المداينات قوله إذا طالب الدين الكفيل **أقول** في
وجه الاستثنا ان جعله ابرا الاصيل مع طلب الكفيل يستلزم التساوق
اذ لو ابر الاصيل بزي الكفيل وتصرف العاقل ببيان عن التساوق مما
امكن فكانه قال لا تعلق لي عليه لاني اخترت مطالبتك دونه ولا يقد
فيه تمكن من مطالبة الاصيل أيضا لان العقنية مشروطة خاصلها
ما دمت مختارا مطالبتك فلا تعلق لي عليه **قوله** كما في العقنية ف
عبارة ما طالب الدين الكفيل فقال اصير حتى يجي الاصيل فقال

الدين لا تعلق لي على الاصيل اما تعلق عليك فالجواب انه ليس للدين
ان يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لا تسقط حقه في المطالبة وهو
المختار لانه لا يريدون به تعلق اضلا وانما يريدون تعلق
المحسني والى لا تعلق به تعلق المطالبة انما ومنه يعلم ان المقام ينقل
عبارة العقنية وانما نقل لازمها اذا يلزم من عدم سقوط حقه به
في المطالبة عدم البراءة **قوله** الاولى اذا ابر المحال المحال عليه قيل
عليه لا يخفى عدم ظهور وجهه بغير صورة الخوالة من غير من المحال على
المحال عليه اقرب الى القول في الجملة لان الذمة اذا كانت فارغة
في نفس الامر كان تأثير الامر فيها اقوي فيستأجرها باذني شيء وبغير
مسئلة ابرا الكفيل الآية **قوله** الثانية اذا قال المدينون ابريني
قد ذكر المص في التجري كتاب الصلح في صلح الورثة واخراج الورثة
احذر ما يفيد ان الميت يصح ابراه حيث قال او ضمن اجنبي
بشرط براءة الميت **قوله** كما ذكره الزيلعي عبارة ولو قيل الاقرار ابراه
الابرار عن الدين او هبة له ثم ردة لا يرتد لانه بالقول قد تم **قوله**
الامر لا يتوقف على القبول في الملتقط خمس مسائل لا يحتاج فيها
الى القبول الاقرار اذا سكنت جاز وان قال المقر له لا اقبل او ليس
لي عليك شيء بطل الثانية الامر اذا قال لا اقبل بطل وان سكنت جاز
الثالثة اذا وكله ببيع عبده فسكت الوجهل جاز ولو قال لا اقبل
بطل الرابعة اذا وهب ديناً ممن له عليه فسكت جاز ولو قال
لا اقبل بطل الخامسة اذا قال جعلت ارضي وقفاً على فلان فسكت
فلان جاز وان قال لا اقبل بطل عند هلال وفي وقت الايضار
لا يبطل انما من كتاب الاقرار وفي شرح الوهبانية لابن السحنة
نقل عن ابي زيد الدؤوبي الصدقة ما لو اوجب في الذمة اسقاط
كصدقة الدين على الغريم وهبة الدين له فيتم بغير قول كذا سائر
الاسقاطات ثم بغير قبول الا ان كان فيه ملك من وجه قيل
الارتداد بالردة ومال ليس فيه ملك مال لم يقبل كابطال حق الشفعة
والطلاق وهذا صابط عند الاحتفاظ انما **قوله** الاية الا براني بدل
الصرف والسلم والفرق بينهما وبين سائر الديون هو ان الامر
عنها ما يوجب انفساخ عقد المانة يوجب فوات القبض المستحق

بعقدهما لان قبض بدل الصرف ولا مال السالم مستحق فالهبة والابرا
 ينسقطان بدلها ويقتوتان القبض المستحق وفواته يوجب بطلان
 العقد واذا ثبت ان هبة بدل الصرف والسالم والابرا عنهما يقض
 بعقدهما لم يفرح احد المتعاقدين به فيتوقف على قبول الآخر ذلك
 بخلاف الابرا عن ساير الديون لانه ليس فيه معنى الفسخ لعقد ثابت
 وانما فيه معنى التمليك ومعنى الاسقاط من وجه وعلى هذا اذا ابرا
 رت السالم المسلم اليه عن المسلم فيه يتوقف على قبوله لانه يقتوت القبض
 المستحق بعقد السالم كذا في الذخيرة **اقول** يراى على ما استثنى مسألة
 اخرى يتوقف فيها الابرا على القبول حقيقة او حكما وهي ما لو ابرا
 الطالب الاميل فانه يتوقف على قبوله او يموت قبل القبول فيكون
 فتولا حكما ذكره في السراج وغيره فان رد الاميل هذا الابرا ارتد
 بالرة وفي غرض الكفالة به روايتان كما في الجوهر **قوله** كما في البذام
 عبارة الابرا عن راس المال يتوقف على قبول رت السالم فان قبل
 انفسخ العقد بخلاف الابرا عن المسلم فيه فانه جائز بدون قبول المسلم
 اليه لانه ليس فيه اسقاط شرط وبخلاف الابرا عن من المبيع فانه صحيح
 بدون قبول المشتري لكنه يرتد بالرة ولا يجوز الابرا عن المبيع لانه
 عين واسقاط العين لا يصح انتهى قال المم وط بخالف ما في التجنيس
 حيث قال رجل اسلم الي رجل كرسنة فقال رت السالم للمسلم
 اليه ابرأتك عن نصف المسلم فيه وقبل المسلم اليه وجب عليه رد نصف
 المال اليه لان السالم نوع بيع وفي البيع من اشترى شيئا قال المشتري
 للبايع قبل القبض وهيت منك نصفه فقبل البايع كانت اقاله في
 النصف بنصف الثمن فكذا هذا اذا الخط بمنزلة الهبة انتهى وذكر في
 الذخيرة في مسألة الابرا عن نصف المسلم فيه هو اقاله فبره ما قاله
 او خط له فلا يرد وبه اندفع الاشكال وذكر القولين ايضا فيما اذا
 ابرا عن الكل **قوله** لان الساقط بالقضا المطالبة لا اصل الدين وذلك
 لان الدين امر اعتباري في الذمة والمدفوع عين والدين غير العين
 وهو المراد بقولهم الديون تقضي بامثالها لا باعيانها ثم بين الذمة
 بالمقاصصة ومراد المم ابرأت الدين المديون قبل المقاصصة
 ولا ريب في ان البراة لم تنسقط اصل الدين فان اراد بها براة اسقاط

مرج خب

تعين

تعين رجوع المديون بما دفعه اليه وان كانت براة استيفاء كانت
 منبئية عن المقاصصة وكانه قال لا مطالبة لي عليك لان قاصصتك
 بما قبضته عما في ذمتك واستوفيت مالي عليك ولا رجوع حينئذ
 للمديون **قوله** واختلفوا فيما اذا اطلقها اني تعني البراة ولم يقصد
 باسقاط ولا استيفاء عبارة الذخيرة بعد كلام فاذا اطلق البراة
 اطلاقا انصرف الي البراة من حيث القبض لانه اقل واذا انصرف
 اليه صار كأنه قال ابرأتك براة قبض واستيفاء ولو نفع على هذا
 لا ينسقط الواجب عن ذمة المشتري ولا يجب على البايع رد ما قبض
 كذا ما هناء قال بعد كلام وذكر شمس الائمة الشريفي ان الابرا
 المضاف الي الثمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البايع رد
 ما قبض من المشتري وسوي بين الابرا والهبة والخط فليست مل عند
 الفتوى انتهى **قوله** وصرح به ابن وهبان اي بصحة الابرا بعد القضا
قوله فاذا ابراة براة اسقاط سكت المم عن الشق الثاني وهو براة
 الاستيفاء وهل يقع الطلاق بها ام لا الظ الثاني لان من المعلوم
 ان مراد الزوج براة الاسقاط لانه لم يرز بخروجها عن عفته الا
 بشرط فراق ذمته عن المهر فينبغي ان تكون البراة المعلق عليها
 براة اسقاط **قوله** منها لو هلك الرهن بعد الابرا من الدين فانه
 يكون مضمونا قيل عليه صوابه لا يكون مضمونا انتهى **اقول** ويدل
 عليه ما في السراج ولو ابرا المرتهن الراهن من الدين او وهبه له ولم
 يرد الرهن حتى هلك في يد المرتهن من غير ان يمنعه اياه هلك امانته
 استحسانا وقال زفر بذلك مضمونا وهو القياس انتهى وقد
 اطلق المم في هلاك الرهن بعد الابرا فاشمل ما اذا امنعه المرتهن
 او لم يمنعه وهو مقيّد بما اذا لم يمنعه كما افاده كلام السراج **قوله**
 بخلاف هلاكه بعد الايفاد ذكره الزيلعي عبارة والفرق ان الابرا
 ينسقط به الدين اتملا وبالاستيفاء لا ينسقط لقيام الموجب للدين
قوله ومنها التوكيل بقبض الدين قبل علمه لم يظهر وجه تقرير هذه
 المسئلة على القاعدة **قوله** فانه لا يقبل قوله الا بيمينه يعني في حق الموكل
 اما في حق نفسه فيصدق بلا يمينه وفي الولو الحجة بعد هذا الفرع
 المنقول عنها ما نذكر على ما ذكرنا وكذا في العينة وقد قدمنا الكلام

انما
 الشيخ
 علي
 القضي

على هذا مستوفي في كتاب الوكالة **قوله** بخلاف الوكيل بقبض العين
 قيل عليه قد يقال ان الوكيل يغزل بموت الوكيل وتخرج عن كونه امينا
 فما وجه تصديقه بغير يمينه **قوله** رجع به الى المحال عليه لا الى المحال
 قيل يشكل الرجوع على المحال لان ذمته برئت بالمحوالة فما وجه الرجوع
قوله ومنها توقفتها على القبول على قول **قوله** ذكره السرخسي والفق
 ابو الليث وعليه اقتصر في شرح الوهبانية من اليمين **قوله** ويبيانه في
 العشرين من جامع الفصولين عبارة ادعى الزوج انها وهيتي المهر
 وبرهن فشهد احداهما انها ابرائة والاخر انها وهيتة تقبل للموافقة
 لان حكم اليمين الذي سقطه وكذا حكم البرائة وقيل لا تقبل لاختلاف
 المشهود به اذا ابرأ استقاط واليمين تملك فان الدين لو ابرأ الكفيل
 لا يرجع على المدينون ولو وهبته يرجع بما دفعه **قوله** فلا يصح تعليقه
 بصرح الشرط بخلاف ابرأ عن الكفالة فانه يقع كما ذكره الزبيدي وقال
 قاضي خان رجل قال لمد يونه اذا اجاعد فهو لك اذ انت بري منه او
 قال اذا ادت الي النصف او انت بري من النصف الباقية فهو باطل
 والدين على حاله لما ذكرنا ان هبة الدين استقاط فيه معنى التملك
 او استقاط ما ليس بخلف به فلا يصح تعليقه بالشرط ولا الاضافة
 كما لغو عن القصاص بخلاف لو قال انت بري من النصف على ان
 توفي الى النصف لان ذلك ليس بتعليق بل هو بقصد الاتري انه لو قال
 لعبد اذا ادت الي العاقبات فخر لا تغرق قبل الاداء **قوله** واجبا عنه
 في شرح الكتر حاصل ما اجاب به ان ابرأ عن الدين لما كان مشروعا
 مندوبا اليه كان قصد الموكل فعل ذلك له ليحصل له الثواب فصار
 انتهى **قوله** في الفتح ما يستفاد منه الجواب وعبارته واما المدينون
 فوكيل واما وقع عمله في ابرأ الرب الدين باعتبار امره وثبت اثر
 التصرف لنفسه في ضمنه وهو فراغ ذمته **قوله** كل فرض جرت نفعها
 حرام **قوله** قد ذكر المم في شرح الكتر عند قوله وصح تاجيل كل
 دين غير القرض ناقلا عن المحط انه لا باس بهدية من عليه الذي لا يقر
 ان يتورع وهو مخالف لما في قاضي خان **قوله** فذكر للمهرين **قوله**
 في التبرع نظرم وجرهين فذكرهما **قوله** وما روى عن الامام قال
 بعض الفضلاء المحققون من اصحابنا على ان هذه النجاسة نقلها الاثنا

الفاضل
على اقتدي القضا

قوله النور

قوله القبول للمالك من جهة التملك قال في الفضل العشرين من العمادة
 ان القبول قول الدافع واما بعد موته لا بد من اقامة الورثة البينة
 انتهى قال بعض الفضلاء يعكروا على ما ذكره ما في الخلاصة عن ظهر الدين
 ان المرأة اذا دفعت بدل الخلع وقال الزوج قبضت بيمينه ان
 القبول قول الزوج وقيل قول المرأة لانها هي المملوكة ذكره في اخر
 فصل الخلع **قوله** كذلك جامع الفصولين هذا العذر مطلق في الكفا
 واما في المحال والموكل فالمدكور في جامع الفصولين في الرابع
 والثلاثين غيره وكذلك في الثالث والثلاثين من العمادة فليست مل
 عند الفتوى **قوله** فالقول للمشتري اي مع يمينه كان نص عليه غيره
قوله الاول القرض يعني لا يلزم تاجيله ومخالف مالك وقال يلزم
 تاجيله فالخلاف يميننا ويمينه في اللزوم لا في الصحة قلت وعلى
 هذا فقول الكتر وصح تاجيل كل دين الا القرض الصحة فيه بمعنى
 اللزوم والقرض كناية المدارك مال يقضي بدل مثله من بعد
 سمي به لان المقرض يقطع عنه من ماله فيدفعه اليه انتهى واما المدين
 تاجيل القرض لانه اعارة ولهذا لا يجوز الاقراض الا من اهل التبرع
 ولو جاز اي لزم تاجيله لزم ان يمنع المقرض عن مطالبة قبل الاخذ
 ولا جبر على المتبرع بخلاف ما لو اوعى ان يقرض من ماله فلا مانع
 الي سنة حيث يلزم ان يقرضه من ثلث ماله ولا يطالبه قبل المدة
 لانه وصية بالتبرع كالوصية بالخدمة فيصح تاجيله نظر للموحي
 له كناية شرح المجمع لان الملك **قوله** الثانية عند الاقالة الثالثة
 بعد الاقالة قال بعض الفضلاء يشكل على هذا ما صرح به في الجوهر
 في باب السلم حيث قال ويجوز تاجيل راس مال السلم بعد الاقالة
 لانه دين لا يثبت قبضه في المجلس كباير الدينون انتهى فان قضيت
 ان يصح تاجيل الثمن عند الاقالة وبعد ما بل اقول ومقتضى كلام
 القنية عدم صحة التاجيل في مسئلة السلم المذكورة في الجوهر الا
 ان يقال في المسائل الثلاث اختلاف الرواية والافا فروق في ذلك
 عسر كل متعذر انتهى وقال بعض الفضلاء الثالثة ذكرها صاحب
 القنية بلفظ ينبغي ان لا يقع عند الامام فان الشرط بعد العقد
 عنده يلحق باصل العقد وهذا بحث ينبغي ان لا يقول عليه فان

ل

الفاضل
في القضا

الفاضل
الشيخ علي القضا

فان عموم قولهم المشهور ان كل دين اقبله صاحبه صحح لا القرض يشمل
هذه الصورة ولو بعد العقد فاما القرض فوجه عدم صحته تاجيله
ط وهوانه عارية والتاجيل فيها غير لازم فليست املاية قال بعض
الفضلاء قد قامت هذه البحث فوجدته واهيا ورايت الشيخ فيه
سماهات ان اصحاب المتن عدوا الاقالة مما لا يبطل بالشروط القاسية
والملقوا فشملا ما اذا كان في صلب العقد او خارجة وقد مثل ذلك
الفاضل مسكين في شرح الكثر بقوله لو اشترى رجل من اخيه عبد بالف
وتقابضاه قال البائع اقلني حتى اوخر عنك الثمن سنة فقال
اقلت جازت الاقالة دون التأخير فليست املاية **قوله** الرابعة اذا مات
المو قال بعض الفضلاء هذه الرابعة هي الاولى **قوله** السادسة بذكر
العرف التابعة راس مال السلم قال بعض الفضلاء لا يخفان
قبضها شرط والتاجيل باقية وكعل المراد التاجيل بعد القبض
فان قبضه ثم دفعه اليه فاجاله فليست املاية **قوله** اخرا لذين قبضا
للاول اي بالمقاصصة لان القضا يتلو الوجوب **قوله** عليه القرض
اي يعني اذا كان عليه القرض لرجل ثم وجب له على المقرض الف
د زهم ثم متاع الى سنة ثم مرض المستقرض فخل الاجل فصار قضا
ثم مات وعليه ديون القضا صار المستقرض قاضيا من المقرض
بالثمن الذي وجب له على المقرض مؤثرا له على سائر الغرماء فلهذا
ان ياخذوا حصصهم من المقرض من ثمن المتاع ولو كان ثمن المتاع
سابقا على القرض والسئلة بجائها فلا يسيل لغرماء المستقرض على
المقرض لان المستقرض صار مستوفيا من ثمن المتاع والمقرض صار قاضيا
وحق الغرماء لا يمنع الاستيفاء كذا في شرح الجامع الغني ومنه يعلم
ما في عبارة المصنف من المحلل **قوله** ثم خلت في مرضه انما قيد بالتحلل
لانها لو لم تحل لا يقع المقاصصة لاختلاف الوصف كالخبر مع الردي
قوله والمقرض اسوة الغرماء اي لانه كان اوفاه في مرضه ما استقرضه
في صحته وفي ذلك ابطال الحق السابق من الغرماء بخلاف ما اذا استقرض
في مرضه وقضى في مرضه فانه يصح وقد صرحوا بانه ليس للمريض
ان يقضى دين بعض الغرماء دون سواه في ذلك دين المرض والصحة
اذ حق التحلل في التعلق بماله على اعتبار الموت سواء كان ايتار بعض

افاضل
الشيخ محمد القري

افاضل
الشيخ علي المقدسي
افاضل
الشيخ علي المكي

الغرماء

الغرماء ابطال الحق السابق فلم يجوز الا اذا استقرض في مرضه او شري
شيئا بمثل قيمته وقبضه ثم قضى القرض او ادى الثمن بخلافه ليس
باطال للحق لمحصل **قوله** بدله وحققه يتعلق بالمالك لا بالقصور كذا
في جامع الفتاوى **قوله** وفيما اذا احكم مالكي يلزم منه ان عبارة
القضية قضى القاضي يلزم الاجل في القرض بعد ما ثبتت عند
تاجيل القرض منعه على قول مالك وان ابي ليلى يصح ويلزم الاجل
امه ومنه يظهر ما في نقل المصنف من المحلل **قوله** وفيما اذا احل المقرض
به اجماع فيل عليه الطان المراد ان المقرض احوال بالقرض انما على
المستقرض ثم اجل المحتال المستقرض به غير ان عبارة لا تقيد ما ذكر
فان صواب العبارة احوال المقرض انما على المستقرض والموجود في
النسخ احوال المقرض به على انما **قوله** حيث عري المم العيا
للقيقة كان الواجب من اجلها قبل الجزم بان الصواب احوال المقرض
اي ورض عبارة القضية ان تحلل المستقرض صاحب المال الى سنة
فيصح ويكون على المحال عليه الى ذلك الوقت ولا يسيل للمقرض
ولا ورثة عليه فان مات المحال عليه حل انما ومنه يظهر ان الصواب
خلاف ما ادعى انه الصواب **قوله** الوكيل بالابرا اذا ابرى ولم يصفه الى
موكله اي لو وكل رجل رجلا يبرى خصمه عن الدعاوى والمقصود ما
فابراه ولم يصفه الا برا الى الموكل قال بعض الفضلاء ينبغي ان ترا هذه
المسئلة على المسائل التي لا بد من اضافتها الى الموكل وهي النكاح والمخلع
والصلح عن دم عهد او انكار حتى قالوا لو لم يصف النكاح الى الموكل
واضافة الى نفسه وقع النكاح له واقا عداة ادم يصفه الى الموكل
هل يقع لنفسه محل تامل انما **قوله** ما عداها ادم يصفه الى الموكل
لا يصح ولا ينصور وقوعه له كما هو ظ ولا معنى للتوقف في ذلك
قوله الا برا العام يمنع الدعوى **قوله** ما ذكر في الولو الجية قول
محمد وما في الخزانة قول ابي يوسف وعبارة الخزانة في كتاب الدرر
في فصل الدين والمظالم والابرا رجل قال لاخر خلدي من كل حق
لك علي ان كان صاحب الحق عالما بما عليه يرى المدينون حكما وديانة
وان لم يكن عالما بما عليه يبرأ حكما ولا يبرأ ديانة في قول محمد وقال
ابو يوسف يبرأ حكما وديانة وعليه الفتوى انما قال بعض الفضلاء

افاضل
الشيخ علي المكي

رة

افاضل
الشيخ محمد الحانوتي

واذا لم تسمع الدعوى لا يخلف لان التميز فرع الدعوى لا ان يدعى
 عدم صحة اقراره بان قال كنت مكره في اقرارى او كنت فيه فانه
 يخلف المقر له فقولهم بعدم صحة الدعوى وعدم التحليف بعد
 الابرار العام انما هو فيما اذا لم يقع التراجع في نفس الاقرار الذي ينبغي
 عدم الدعوى والتميز عليه تام ولا تغفل عند الفتوى فانه بحث
 بعضهم معى في ذلك انه وانما قد المم الابرار العام لما في القضية في
 باب ما يتطل الدعوى انه لو ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه واقر
 ان لا دعوى له عليه ثم ادعى دعوى اخرى فسمع وتيسر في الاقرار
 الى ما ادعى او لا غير الا اذا تم فحقك اي دعوى عليه انما هو اقرار
 الوارث قد ذكره في البرازية في السادس فليراجع **قوله** لم يبرأ قال
 بعض الفضلاء ان الطان الصواب لم يبرأ على انه من باب الاقرار
 وخالف اليه البخاري ولعل **الف** من الكتاب **قوله** ثم وهب المهر
 من الزوج لا يصح اي الهبة ويستفاد منه خروج المحال منه عن
 ملك المجهل بحد الحوالة والا فاحت الهبة ويصح الكلام في وقوعه
 في ملك المحال قبل القبض وعدم صحة الهبة بعد الدخول ولا يخ
 انه لا يخلو عن اشكال لان الدين امر اعتباري في الذمة فكيف يتصور
 دخوله في ملك المحال مع كونه في الذمة فامل **قوله** وله ثلاث خيل
 قيل عليه ان كان ضمير له لصحة الهبة بعد الحوالة وذكره باعتبار انه
 تصرف او تملك لم يظهر الفرق بين هبة المهر من الزوج وبين شرا
 شيء منه او تملكه من الصغير وما وجه صحة الشرا بالمهر او تملكه
 من الصغير بعد الحوالة دون الهبة بعدها حيث لا يقع فليتامل
 حق التامل فان المراد منه خفي **قوله** الدين المؤجل اذا اؤتمن قبل
 حلول الاجل انما ينفى ان ينفى بان لا يكون على الطال في اخذه
 ضرر فانه لو لم يامن مثلا بان كانا مائة واعطاه دينه وهو لا يخل الا
 بمصر مثلا فانه لا يجبر على اخذه الا تراهم قالوا في فرض يستفاد به
 من الطريق بكرة وهذا منه فليتامل **قوله** مقتضى مسئلة الدين
 انما قيل عليه في كونه مقتضاها نظرا فيها المطلوب استقطب نفسه
 وهو الخلل الى بولاق وكان مرادة المقايسة عليها **قوله** وقد افقت به
 اي لعدم التحيز فليكن فيه انه ذكر الصدر الشهيد في واقعة من

القاضي
 الشيخ علي المكي

فله

كتاب الغصب ولو غصب حنطة او شعير اثم ان المالك وحده
 الغاصب في بلد اخرى والشعير المغموب في تلك البلاد اقل او
 اكثر قيمة فهو بالخيار ان شا ائخذ مثله في الحال لانه مضمون وان
 شا ائخذ قيمته في بلدة غصب فيها وان شا صبر حتى يرجع الى تلك
 البلدة فيأخذ منه مثله انما فعل المم لم يقف على هذا **قوله** فقد
 لا يتيسر له بر بالمتعبد فلو تيسر عاد الى الاصل على ما قرره **قوله**
 اذا اقر بان دينه لفلان صح قيل عليه نقد مره في الورقة التي
 قبل هذه في اوائل الصفحة في قوله تملك الدين من غير من عليه
 الدين انما **قوله** لعدم امكان حمله على انها وكالة قيل عليه افاد القليل
 ان المراد بالدين خصوص المهر وهو متجه واستفاد منه انه لو كان
 دين اخر لم يمتنع وهي من جريسات المسئلة الاولى لان تخصيص
 الدليل يستلزم تخصيص المدعى **قوله** لا تقع المقاصة بدين النفقة
 بل ارضى الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة اضعف
 قيل عليه ان دين النفقة اقوى من دين المهر ولهذا لو اجتمع الدينان
 يقدم دين النفقة واذا كان كذلك فمقتضى هذا التعليل المذكور
 ان لا تقع المقاصة في دين النفقة ودين المهر في صورة ما اذا كان
 لزيد دين على بكر ثبت بالبينة او الاقرار في صحة بكر فهذا دين الصقي
 ثم مرض زيد مرض الموت فاق في حال مرضه بدين بكر فهذا دين المهر
 وذلك لان دين المرض اضعف وعبارة المم يقتضي وقوع المقاصة
 في ذلك لانه لم يخرج الامسئلة النفقة ثم قال بخلاف سائر الديون
 الا ان يقال لا يظهر اضعفية دين المرض عن دين الصحة لافهما اذا
 اجتمعا على شخص واحد فيقدم دين الصحة واما اذا كانا على غير
 واحد فلا ضعف واما يظهر عند المعارضة **قوله** مالم يتحدث فيها
 قبضا اي المودع بفتح الدال ولا يصح قوله وان في يده باعتبار ان
 المودعة في يد المودع لان المراد كونه في يده حقيقة وهو قابض
 لها في حال الاجتماع وحصل انها ان لم تكن في يده حقيقة بل في يده
 لغتين اخذت قبضا وان كانت في يده حقيقة كفي ذلك في القبض
قوله وحكم المغموب عند قيامه اجماعا عند هلاكه فتكون قيمته
 وينا عليه فيكون كقيمة الديون تقع فيه المقاصة **قوله** اذا

انما حصل
 مالم التقى

ن

تعارضت بينة البيع وبينة البراءة في المحيط اذا اجتمع بينة
الصلح وبينة البراءة من الدعوى وبينة البيع وبينة البراءة من
الدعوى فبينة الصلح وبينة البيع أولى لان البراءة قد تكون بعد الصلح
والبيع وبينة الدين مع بينة البراءة فبينة البراءة أولى انتهى قال
بعض الفضلاء فيه نظر لان التعديل يفيد بقصر المدعى انتهى **كتاب**
الاجارة قوله والاجارة عندنا تنوقف على الاجارة بمعنى فيما لو غيب
انسان دار امثلا فاجرها كما نزل عليه قوله اخرا وقال محمد الماشي
للفا صيب والمستقبل للمالك **قوله** فان اجازها المالك ان لم يبين
للمم المعتبر في المسئلة والمعتبر فيها قول محمد كما في الحائنة والقول
للعامة **قوله** وان كان بعده فلا **اقول** ويكون للعاقبة كاصح
به في منية المفتي **قوله** الغضب ينسقط الاجرة **اقول** محله اذا
غضب في جميع المدة وان غصبه في بعضها ينسقط بحسبه كما في البيع
قوله الا اذا امكن اخراج الفاصب فانها لا تنسقط وان لم يخرج لانه
مقتصر بعد اخراج مع امكانه **قوله** والتمكن من الاستقاء بوجبه
الاخراج في البرازية اما يجب الاخر في الفاسد بحقيقة الاستيفاء
اذا وجد التسليم من جهة الاجارة وان كان التسليم اليه من جهة
الاجارة لا يجب الاجرة وان وجد حقيقة الاستيفاء واعلم ان
التمكن من استيفاء المنافع اما يوجب الاخر بشرطين احدهما ان
يتمكّن في المكان الذي اضيف العقد اليه الثاني ان يكون في المدة
المضاف اليها العقد فاذكر المم من الصورة الثانية محتمل العقد
الاول واطلق المم الاخر ولم يبين هل المراد المسمى او اجر المثل
واذا كان اجر المثل هل يجب بالقائم بالغ او لا يتجاوز المسمى فاقل
ان فسدت يجهالة المسمى او بعدم التسمية يجب اجر المثل بالقائم بالغ
وان لم يفسد مما يبل بالتشط او بالشروع الاصل او جهالة الوقت
والمسمى معلوم لم يزد اجر المثل على المسمى **قوله** فلا اجر له كما في الحائنة
عبارتها رجل استأجر ميثا ليلته ولم يذهب الى مكان كذا فليسه
في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان اختلقوا فيه قال الفقيه ان اللث
عندى له الاخر ولا يكون مخالفا لان الاجر مقابل بالشر لا بالذم
الى ذلك الموضع ليكون ما ذموا في الذهاب به الى ذلك المكان قال

في البيع والبراءة
في الاجارة

رحمة الله

رحمة الله تعالى وعلى هذا الخلاف ما لو استأجر دابة ليركبها الى
موضع كذا فركبها في المصير في حوايجه ولم يذهب الى ذلك المكان
فانه يكون مخالفا ضامنا ولا اجر عليه لان في اجارة الدابة بيان
مكان الركوب شرط لصحة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع وبعض
الطرق قد يكون اقصر من البعض ثم قال رجل استأجر دابة ليركبها
الى اللند فاستأجرها في بيته ولم يركب في الكتاب انه اذا استأجرها
ليركبها خارج المصير الى مكان معلوم فاستأجرها في بيته لا اجر عليه
لا يجب الاخر بهذا المسالك فلم يكن ما ذموا فيه فيكون ضامنا فان كان
استأجرها ليركبها في المصير فاستأجرها ولم يركب لا يكون ضامنا لان
الاخر يجب بهذا المسالك فيكون ما ذموا فيه فلا يكون ضامنا قالوا
في الوجه الاول اما يضمن اذا امسك زمانا لا يمسك للمخرج الى ذلك
المكان عادة فيرجع الى العادة ان استأجر دابة الى ذلك قد مر مسكنها
ليتمت له الخروج الى ذلك المكان **قوله** وفي كلام الاستعاف ان حيث
قال ولو استأجر ارضا او دارا وقفا اجارة فاسدة قد رويها
واستكنها تلزمه اجرة مثلها لا يتجاوز المسمى ولو لم يركبها اولم
يستكنها لا يلزمه اجرة وهذا على قول المتقدمين انتهى ولعمري من قوله
على قول المتقدمين ان على قول المتأخرين يلزمه الاجرة **قوله** لم يجب اجر
ما بعد المدة في البرازية في اوائل كتاب الاجارة استأجر ثوبا
ليلته بدافق كل يوم فوضعه في منزله مدة ولم يلبسه يلزمه اجرة
المدة التي لو لبس لا يتخرق فيها ولا يلزم لما بعدها لانه لا يمكن تقدر
الاستقاء بعد ذلك المدة المدة الكسوة ولم تلبسها انتهى وفي الاول
عليه لكل يوم دافق الى الوقت الذي لو لبسه الى ذلك الوقت لتخرق
فاذا تخرق سقط عنه الاجر لان في اليوم الاول الاجارة منعقدة وفي
الثاني والثالث مضافه وانما ينقصد العقد عليه بدخوله وهو في
يده فدخل وهو قادر على الاستقاء به لانه ليس في وسع الاجر الا
التمكن وقد وجد فوجب الاجرة كمن استأجر دارا ليستكنها فقبض
واخذ المفتاح ولم يستكن حتى مضت المدة كانت الاجرة عليه كذا
ها هنا وروى عن محمد مثل هذا انه ومنه تنفتح عبارة المم ويظهر
ان لصحة لهذا الاستئنا كما هو **قوله** كما في فروع الداريني

بجدة

كله فردق المحبوبي وعبارته اذا استأجره اية ليركبها يوما الى
 الليل فجلس في بيته ولم يركب فذلك الدابة ان استأجرها ليركبها
 خارج المضرب فمن وان استأجرها ليركبها في المضرب لا يضمن لان
 في الفصل الاول هذا المحبس لا يوجب الاجر فلم يكن ما ذونا وفي
 الفصل الثاني يجب الاجر بهذا المحبس فكون ما ذونا **قوله** الزيادة
 من المستأجر ان لم يعثر المم المسئلة وهي في الحائنة **قوله** والخط والزيا
 في المدة جائز ان قبل الخط من المؤجر عبارة عن ترك بعض الاجرة وهو
 جائز ولو بعد المدة اجبت بان المراد ان في المدة يلتحق باصل
 العقد وبقدرها لا يلتحق بل يكون امرا مستائفا **قوله** فان في الملك
 لم يقبل مطلقا اي بعد مضي المدة وقبلها **قوله** كما لو رخصت فاقته
 لا يقصر من الاجر شي سوا كان بعد مضي المدة او قبلها **قوله** وهو
 شامل لما لا يتيم بعمومه وقد سوي في الاسعاف بين الوقف والرض
 اليتيم حيث قال ولو اجر مشرف الوقف وصي اليتيم من الوقف
 او لليتيم بدون اجر المثل قال ابو بكر محمد بن الفضل عن اصحابنا
 ينبغي ان يكون المستأجر غاصبا وذكر المحضاف في كتابه لا يصير
 غاصبا ويكره **قوله** اجر المثل فقبل انقضي هذا قال نعم وجهه الى اخر
 ما ذكره وصريح في الجوهر بان ارض اليتيم كارض الوقف واما
 بلوغ اليتيم بعد ايجارة وصيته او جده لما له مدة سدين فقد ذكرها
 في الترخاينة وعلمها في كتاب الاجارة وانه ليس له الفسخ **قوله** فان
 كانت فاسدة اجرها الناظر بل عرض على الاول **قوله** في العمادية
 في العاشر ولو اجره باقل وجب الاقل فان جالخرست اجرا بالثرفلة
 ان يخرجها الا ان يستأجره الاول باجر مثله استه وهو فيد انه بعض
 عليه فيما اذا كانت الاجارة بدون اجر المثل مع انها فاسدة **قوله** لكن
 الاصل وقوعها صحيحة باجر المثل قبل عليه لزوم اجر المثل لكن لم
 يتشخص المراد بقوله لكن الاصل وقوعها صحيحة استه **قوله** فان ادعي
 رجل انها بغبن فاحش رجع اليه لا يحكم بعد صحتها بمجرد
 دعواه انها بغبن فاحش نظر الاصل المذكور بل يرجع الى قول
 اهل البصر والامانة وهذا المقرر سقط ما قبل لم يتشخص المراد
 بقوله لكن الاصل وقوعها صحيحة وما قبل لعله لكن الاصل وقوعها

الفصل
 الشرائع

صحيحة بدون اجر المثل **قوله** ولو شهدوا وقت العقد واصلها
 قبله **قوله** والا اي وان لم يجبروا انها وقعت بغبن فاحش ففيه
 تفصيل اشار اليه بقوله فان كانت اضرازا ان وقت المم الزيادة
 التي تكون اضرازا في فتاويه بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد او
 اثنان ثم قال وان كانت الزيادة للزيادة على اجر المثل في نفسه
 بان كان الكل مرغون فيها عرضت على المستأجر الاول فان قبلها
 فهو الاحق والاجر لها الناظر من الثاني ولا يمنع من قبول الزيادة
 حكم المحسلي بالصحة لانه حكم غير صحيح استه **قوله** في قوله ولا يمنع
 من قبول الزيادة حكم المحسلي انظر لما تقدم من ان حكم الحاكم يبر
 الخلاف فتأمل **قوله** وان كانت لزيادة اجر المثل المراد ان تزيد
 الاجرة في نفسها لعل وسعرها عند الكل اما اذا زادت اجرة المثل
 لكثرة رغبة الناس في استيجاره فلا كما في شرح المجمع للمعيني
 وعبارته فلا تنقص الاجارة اذا زادت الاجرة اما اذا زادت الاجرة
 في نفسها لا لرغبة راجع ولا لزيادة من قبل فتعنت بل لعل وسعرها
 عند الكل فانها تنقص وتعد ثانيا ويحب المسمى بالاجارة الاول
 الى حين الزيادة واجر المثل من بعد الثانية **قوله** فان كانت دارا
 او خانوتا لا يظهر تفريق هذا التفصيل على ما قبله كما هو **قوله**
 فان قبلها فهو الاحق ام سوا كانت الاجارة في الاصل باقل من اجر
 المثل وزاد الغير او كانت باجر المثل ثم ازادت فان رضى المستأ
 الاول بالزيادة فهو الاحق ولا يرجح كما في الفصل العاشر من العمادية
 قال بعض الفضلاء فظهر بهذا انه احق سوا استأجر باجر المثل
 ثم ازادت الاجرة او كانت الاجارة بدون اجر المثل والذي في
 عمامة الكتب هو الاول استه وفي الذخيرة في الرابع عشر من الوقف
 اذا زاد اجر مثل الارض بعد مضي مدة على رواية سمرقند
 لا يفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوي يفسخ ويجرد العقد
 والى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض تجال لا يمكن
 فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستصمد بعد فالى وقت
 زيادته يجب المسمى بقدرها وبعد الزيادة على تمام السنة يجب
 اجر مثلها **قوله** ولا بد من البرهان عليه اي لا بد من الزيادة من

فع

لي

جر

برهان يشهد على المنكر الذي هو المستأجر المنكر زيادة أجر المثل
 لأن القبول قول المنكر والبيينة على المدعي والامتناع بقا ما كان على
 ما كان **قوله** فانهما توخر لغيره فبدية اذ لو كانت العمارة لو رفعت
 لا يستأجرها احد تركت في يده قال في المحيط وغيره خالفه وقف
 عمارة ملك رجل اي صاحب العمارة ان يستأجر بأجر مثله نظر ان
 كانت العمارة لو رفعت يستأجر بأكثر مما يستأجر صاحب العمارة
 كلف رفع العمارة ويؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز
 من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكلف
 ويترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة الله ومثله في الخيانة
 والخيانة وغيرهما **قوله** والبناء يملكه الناطق بقيمة الخاوي
 ان رضي مالك البناء ان يملكه بغير رضاه لا يجوز كما في جامع الفقهاء
 وقال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلتمها وسلمها فارة
 الا ان يفرم له المؤجر قيمة مقلوعا او يملكه يعني بان تقوم الارض
 بدون البناء والشجر وتقوم بها بناء او شجر لصاحب الارض لصاحب
 الارض ان يامر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما كذا في الاختيار وهذا
 الاستثناء راجع الى لزوم القلم على المستأجر فافاد انه اذا رضي المؤجر
 برفع القيمة لا يلزم المستأجر القلم وهذا صحيح مطلقا سواء
 كانت الارض تنقص بالقلم ام لا فلا حاجة الى حمل كلام المصنف على ما اذا
 كانت الارض تنقص بالقلم واما اذا كانت لا تنقص فلا بد من رضاه
قوله وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى في البحر نقل عن الذخيرة
 واذا اجر القلم دارا باقل من أجر المثل قدر ما لا يتغابن اناس حتى لم
 تجر الاجارة لو سلمها المستأجر كان عليه أجر المثل بالعام ما بلغ على
 ما اختاره المشايخ من المشايخ انتهى وفي الخيانة المتولي اذا اجر
 حتام الوقف من رجل ثم جاء اخر وزاد في اجرة الحتام قالوا ان كان حين
 اجر الحتام من الاول اجر بمقدار أجر مثله او نقصان يسير يتغابن
 الناس في مثله فليس للمتولي ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة
 وان كانت الاجارة الاولى مما لا يتغابن فيه اناس تكون فاسدة وله
 ان يؤجرها اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره بأجر المثل او ما
 بالزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر وان كانت الاولى بأجر المثل

ثم اذا زاد أجر مثله كان للمتولي ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ كان
 على المستأجر الاجر المسمى كذا كراخي اوي وذكر في القمقوس ان
 بعد مسئلة عدم دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد خلافا في
 مسئلة الزيادة في أجر المأجور فراجع ان ثبت **قوله** واما اذا
 زاد أجر المثل في الترخاينة واذا زاد أجر المثل قالوا ليس للمتولي
 ان ينقص الاجارة بنقصان أجر المثل لان أجر المثل يعتبر وقت العقد
 فاذا كان المسمى وقت العقد أجر المثل فلا يعتبر التغير بعد ذلك
 انه قيل لكنه خلاف المفتي به **قوله** اذا فسخ العقد بعد تعجيل
 البدل في اي عقد الاجارة وكما يكون للمستأجر حسن العين يكون
 للمشتري والمرتين حسنهما وكذا يكون اولي بها من سائر العزمات
 مات الاجر والبائع او الراهن وعليه ديون كثيرة لكن من فاسد
 هذه العقود ومصححها اذا فسخ كل منهما فرق في المسئلة واحدة
 وهي ما اذا ارتفعت الاجارة او البيع بدت كان للمستأجر والمشتري
 على الاجر والبائع ثم فسخا عقد الاجارة او البيع وكان ذلك فاسدا
 لا يكون للمستأجر والمشتري حق المحبس لاستيفاء الدين ولا يكونان
 اولي بها من سائر العزمات اذا مات الاجر والبائع واذا كان عقد
 الاجارة او البيع صحيحا وكان كل منهما بدت للمستأجر والمشتري
 على الاجر والبائع ثم فسخا العقد بينهما يكون للمستأجر والمشتري
 حق المحبس لاستيفاء الدين ويكونان احق بها من سائر العزمات
 الاجر والبائع وعليه ما ديون كثيرة كما في العمادية واما الراهن
 مات عن ديون كثيرة فالمرتين احق بالرهن كما في الحياة والرهن
 الفاسد كالمصحح حال الحياة والمات حتى اذا تقابضا وتافعا
 الفاسد فالمرتين حسن الرهن الفاسد حتى يودي اليه الراهن ما قبض
 ويقدم موت الراهن المرتهن بالمرهون الفاسد اولي من سائر العزمات
 هذا اذا الحق الدين الرهن الفاسد ما اذا سبق الدين ثم رهن فاسدا
 بذلك ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبيسة لاستيفاء الدين
 السابق وليس المرتهن اولي من العزمات بعد موت الراهن لعدم المقابلة
 حكما لفساد السبب بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لان الراهن
 قبضه بمقابلة الرهن وهذا القبض سابق فتثبت المقابلة الحقيقية

الفاضل
 الشيخ

ثم وبخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر لصحة السبب
المقابلة الحقيقية كذا في البرازية والعادية **قوله** وقد صرح به في
الاجارة الفاسدة في جامع الفضولين وعبارته ولو استأجر فاسدا
وعميل الاجرة ولم يقبضه حتى مات الموهرا ومضت المدة فإرادته
المستأجر ان يحبس البيت لا جرمحاله لمصلحة ذلك في المجازة في الفاسد
اولى ولو مقبوضا صحيحا او فاسدا فله المحبس لا جرمحاله وهو الحق
بشئ لو مات الموهرا منه ومثله في الخيانة ومنية المفتي **قوله** الاجارة
عقد لازم في المسئلة في الفتنه في اول باب العذر في الاجارة قال
بعض الفضلاء وبقي الكلام في انه يحتاج الى فتح القاضي ام لا فان
الذي رايه انما هو في الذي يفسخ بعذر واما الذي يفسخ مطلقا
كذلك المسائل فلم يجد صريحا **قوله** الا اذا وقعت على استهلاك العين
التي في الفتنه في باب العذر في الاجارة ما نصه الاصل ان الاجارة متى
وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاكتساب يقع على استهلاك
الكالعد والمحرور كرت الارض في المزارعة اذا كان البذر من قبله
ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عوض فيخرج على هذا الاصل
جواب كثير من الوقعات فيجب ان يحقق **قوله** الدين على الموهرا وفا
له الامن منها قال في الولو الجنية وان كان عليه دين وحبس فيه فهذا
عذر وبيعه جائز اذا كان الدين بحال لا يقدر على قضائه لا يبيع
المستأجر لانه لا يمكن ابقاء المعقود عليه الا بغير ربحه نفسه وهو
المحبس قال الفقيه ابو الليث هذا اذا كان الدين ظاهرا يعني ثابتا
بالبيينة او علم القاضي فان لم يكن ولكنه اقر بالدين وكذب المستأجر
جاز اقراره ويكون عذر عند القاضي فالهائم الفسخ انما يكون
بقضنا القاضي على رواية الزيارات حتى لو باع الموهرا وكان قبل القضا
لا يجوز وعلى رواية الاصل يكون بدونه فيجوز بيعه واصحهما الاول
لان الفسخ مختلف فيه فيتوقف على القضاء كالرجوع في الهبة قال
الولوي في هذا في باب الدين خاصة اما في اعدا اخر يفرد من له
العذر بالفسخ من غير قاض هو الصحيح من الرواية ومن المشايخ
من وفق بينهما بان العذر ان كان ظاهرا لم يحتاج الى القضاء وان
كان غائبا كالدين الثابت باقراره يحتاج الى القضاء ليصدر العذر

بالقضا ظاهرا كذا في الخبر المذكور في شرح المجمع لان الملك
وقال قاضي خان والمحبوي يقولون بالتوفيق هو الاصح وقواه بعض
الفضلاء بان فيه اعمال الروايتين مع مناسبة في التوزيع فينبغي
اعتماده انتهى **قوله** في تصحيح القدوري للعلامة قاسم ان ما يصححه
قاضي خان من الاقوال يكون مقدما على ما يصححه غيره لانه كان
فقيه النفس وهذا القول صحيح قاضي خان رحمه الله تعالى فينبغي
اعتماده **قوله** الا اذا كانت الاجرة تستغرق قيمتها قال بعض الفضلاء
من معاصري المم هذا قيد حسن في فسخ الاجارة بالدين وهو غريب
لما رفق عليه **قوله** لا يصح الاستيجار لمن تقين عليه الفعل الخ في الخيانة
ولو استأجر رجلا لغسل الميت لا يجوز وان استوجر بحضر القبر
وبين الطول والعرض والعرض جاز فياسا واستحسانا وان لم يبين
ما ذكر القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على وسط ما يتعلمه
الناس وان استوجر لحمل الخبازة ان لم يكن هناك من يحملها لا يجوز
وان كان هناك من يحملها جاز انتهى وفي الولو الجنية مثله مع زيادة
فلتراجع **قوله** استأجر ارضا لوضع شبكة الصيد جاز لانه استباح
لعمل معلوم وللناس فيه تعامل كذا في الولو الجنية **قوله** وكذا الاستيجار
لحريق المزور ان يبين المدة **قوله** والاجر كما في الولو الجنية ثم ظاهرا
انه لا فرق بين ان يكون محذورا او لا وهو قول ابي يوسف ومحمد
وهو المختار كما في العيون وقال ابو حنيفة ان لم يبين المدة
فهو فاسد وهذا الخلاف مني على الخلاف في اجارة المشاع كما في
شرح المجمع **قوله** استأجر فارعا ومشغولا في الخلاصة وفي الاما
رجل استأجر ارضا فيها زرع او قصب او غيرهما يمنع من المزارعة
لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بمن
معلوم ويتقاضي ثمنه يوم جاز الارض منه وان كان لغيره يواجر بعد
مضي المدة ولو اجر مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد
ينقل جازنا قال خواهر زاده هذا اذا لم يترك الزرع اما اذا
ادرك بحيث لا يضره الحصاد يجوز ويومر بالقلم انتهى وفي الخيانة
ولو اجر ارضا فيها زرع لا يجوز الاجارة ثم نقل كلام خواهر زاده
هذا اذا لم يترك الزرع اما اذا ادرك بحيث لا يضره الحصاد يجوز

الفاضل
شرح الدين

الفاضل
الشمس الخاوي

ويومئذ القربى والتسليم وعليه الفتوى الله قال بعض الفضلاء ينبغي
حمل ما ذكره المصنف على ما ذكره قاضي خان وهو لو استأجر مائة بقعة
فارغ وبعضها مشغول قال الإمام أبو بكر بن الفضل يجوز الإجارة
فيما كان فارغاً ولا يجوز فيما كان مشغولاً لأنه لا إذا استأجر مائة
مشغولاً فإنه يجوز ويومئذ كما مر فتعني حمل كلامه على البقاع فقط
فأمرهم **قوله** أجرها المستأجر من المجرم قطع وكذا لا قطع وإن تجللت
بينهما ثالث على الراجح وهي رواية عن محمد وعليها الفتوى كما في الزمان
ولا فرق بين أن يجرها منه قبل القبض أو بعده كما في الجوهرية ولا
تنقص الإجارة كما سيأتي في العنقبة الآية وكذا الواهر الوكيل ولم
ثم استأجرها منه وقيل يجوز كما في القنية وفي الولو الجنية ولو أجر
دار الإجارة طويلاً ثم أجرها من المجرم بعد ذلك فالشأن فاسد
لأنه أجره ممن له ملك الرقبة فينتفع هو بذلك الرقبة لا بفقد الإجارة
ففقسد الإجارة وما أخذه من الأجرة بحسب غلبته من راس المال إلا أن
مع فساده ينعقد في الشهر الأول فينقص من العقد الأول بقدره
وإذا دخل الثاني ينحد العقد بدخوله فينقص من الأول شهر فشهراً
وإن كان الثاني وقع فاسداً من اشتري شيئاً وهبته قبل القبض من
البايع بقض البيع وإن كان الثاني وقع فاسداً **قوله** استأجر
نصراني مسلماً **أقول** حق العتارة أن يقول أجر مسلم نفسه من
نصراني أن استأجره لعمل غير الخدمة جاز وإن أجر نفسه للخدمة فلا
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وذكر القدر وريانه يجوز أنه
وفي الذخيرة في الفضل السابع في الإجارة في الخدمة المسلم إذا أجر نفسه
من كافر للخدمة يجوز بانفاق الروايات لأنه وإن كان يستأجره فهو
بفقد الإجارة إلا أنه يستوجب عليه عوضاً من كل وجه على سبيل
القهر فينتفي ذلك أنه وينبغي اعتقاد هذا كما لا يخفى وقد أتم كلامي
صاحب الذخيرة أنه لا خلاف في المسئلة وط كلام المصنف أيضاً لا خلا
فيما ذكره الخزمية وفي البرازية أجر نفسه لكافر للخدمة يجوز ويكره
وقال الفضل يجوز فيما هو كافر لا فيما فيه ذلك كخدمة **قوله**
استأجره ليصيده أو ليحطب جاز أن وقت بأن قال هذا اليوم
أو هذا الشهر ويجب المسمى لأن هذا الجبر وخذ وشرط صحة بيان

القول

الوقت وقد وجد وإن لم يوقت ولكن عتق المصنف والمخالف للإجارة
فائدة لجهالة الوقت فيجب أجر المثل وما حصل يكون للمستأجر كذا
في الولو الجنية **قوله** استأجرته زوجها لغير رجلها لم يجوز لأن هذا
ليس من إجارة الناس ولأن هذا الجبر وخذ وشرط صحة بيان الوقت
كذا في الولو الجنية **قلت** فلو غمز رجلها كان له أجر مثله لا المسمى
قوله استأجر شاة لارضاع ولده لم يجوز لأنها وقعت على تلاف العين
وفي الولو الجنية ولو استأجر امرأة لترضع ولده إن كان منها لا يجوز
لأن ذلك مشاقق عليها بخدمة البنت مثل الكسر والخبز وغير ذلك
وإن كان من غيرهما يجوز كذا ذكره مطلقاً في بعض المواضع وقالت
المخالف أنما يجوز إذا استأجرها من مال الصبي لا بغيره لجهالة
للصبي والصبي اجنبي عنها وإن استأجرها لترضع ولده وهي
معتدة إن كان عدة طلاق رجعي لا يجوز كما في حالة النكاح وإن
كانت العدة من طلاق باين يجوز وذكره في المجرى عن أبي حنيفة رضي
الله تعالى عنه أنه لا يجوز ولو استأجرها بعد ما انقضت عدتها
يجوز بالإجماع لأن نفقة الصبي على الصبي لا على الأم **قوله** استأجر
إلى ما يتي سنة لم يجوز يعني لما نقل أنه لا يعيش إلى تلك المدة فيقع
بعضه في حال الحياة وبعضه بعد الوفاة كذا في الولو الجنية وهو حق
وقيل يجوز وهو الصحيح **قوله** إضافة الإجارة إلى منافع الدار جارية
في الفتاوى الحائية لو قال أجرتك منفعة هذه الدار شهر ما بكذا
ذكر في بعض الروايات أنه لا يجوز وإنما يجوز الإجارة إذا أضاف إلى
الدار لا إلى المنفعة وذكر الإمام خواهر زاده أنه إذا أضاف الإجارة
إلى المنفعة يجوز أيضاً لأنه وفي الفتاوى الولو الجنية الإجارة إذا
أضيفت إلى منافع الدار تمتع فإنه يرضى بهبة الإمام خواهر زاده
إذا قال وحبستك منافع هذه الدار كل يوم بدركم يكون إجارة
فهذا أولى انتهى وقال الإمام الزيلعي أن المنافع معدومة حقيقة
والمنفعة لا تتصور وجودها في لحظة فلا يمكن جعلها موجودة
كما لا أن الشرع لا يرد بتقدير المستحيل ولهذا لو أضاف العقد
إلى المنفعة لا يجوز ولو أضافه إلى العين جاز بالإجماع أنه فظهر بهذا

ل

ان في المسئلة خلافا وان المم مسمى على ما قاله الامام فواهر مراده
قوله فهي عارية قبل وهل يلزم من مسمى الظلال المستعير لا يلزم
 شيء لانه يعني لان نفقة المستعار على المستعير **قوله** المستاجر قاسدا
 اذا اجره مستحجا جازت وقيل لا يعني اذا قبضها ثم اجرها اجارة
 مستحجة جاز هو الصحيح وللاول ان ينقض الاجارة الثانية باخذ
 الدار لانه لو باع شيئا فاستداه المشتري لجره فله ان ينقض الاجارة
 فكذا هذا بخلاف البيع لان الاجارة تقضي بالاعذار والبيع لا انته
 ومثله في البرازية والعمارة والخلاصة **قوله** ويعلمها قبل شكك
 على يقينهم بان العين في يد المستاجر امانة وان كانت الاجارة فاق
 انته يعني لان فاسد العقود ملحق بصحتها اذا اتصل به القبر **اقول**
 المراد بالفساد في كلام المم البطلان لان الاجارة هنا وقعت على
 استهلاك العين وانما وجب الضمان لان الاجارة لما لم تصادف
 محله لان محله المنفعة لا العين بقي مجرد الاذن بالاستهلاك بحيث
 التصرف ليزم عليه مثله وهذا يقتضي القرض فيصير قرضا كما في
 الولو المجتية وح لا يرد ما قيل **قوله** ولوليزن بها جازان وقت
اقول بين الاجر كما في الولو المجتية **قوله** ولا يجوز اجارة السحر
 والكره لانها عقدت على استحقاق العين كما في الولو المجتية **قوله**
 وكذا البان الغنم وصوفها يعني لو استاجر غنما على ان يكون له
 البانها وصوفها **قوله** فغ عز لا الى خايك ان في الولو المجتية دفعا
 كرباسا الى خايك ليسجده بالثالث او الربع فالاجارة خايرة والقياس
 ان لا يجوز لانه في معنى قفيل الطمان الا ان منه يجوز كالزراعة والمعا
 للتعاملا انه وهو مخالف لما ذكره المم **قوله** كالاستجار الكتاب للقراءة
 مطلقا اي سواء بين المدة او لا كما يستفاد من الولو المجتية **قوله** ولو قال
 كمسئلة قفيل الطمان لكان اولى لا شرا كما في علة الفساد بخلاف
 استجار الكتاب للقراءة فان علة الفساد فيه كما في الولو المجتية ان
 الاجارة على القراءة لا تستعير لان القراءة ان كانت طاعة كقراءة القرآن
 او مقصية كالغناء والاجارة عليها لا يجوز لما ذكرنا قبل هذا وان
 كانت القراءة مباحة كقراءة الادب والشعر فهذا مباح له بعين الاجارة

في الاجارة ان يجره المستاجر على ما قاله الامام فواهر مراده

واما لا يباح الحمل وتقليب الاوراق فتكون الاجارة على ما يملكه قبل
 الاجارة وهو القراءة فلا يجوز ولو انعقد بيع عقد على الحمل وتقليب الاوراق
 والاجارة على ذلك لا تستعير لانه لا فائدة فيه للمستاجر ولهذا لو
 نقر عليه لا يستعير منه **قوله** يفسدها الشرط كما شرط طعام العقد
 وعلف الدابة في الظهيرة قال الفقيه ابو الليث في الدابة ناخذ
 بقول المتقدمين امانة زمانا شافا العقد ياكل من مال المستاجر عارة
 انتهى ومثله في الخاينة **قوله** لا يجوز الاستجار الاستيفاء المحذور والقصاص
 ما ذكره المؤلف من القسمة ومثله في منية المفتى وعبارتها
 استجار القاضي رجلا لاستيفاء القصاص او المحرم تجزء كمرته
 اولم يذكر فان فعل الاجرة لك فله اجر المثل وان استاجر من له
 القصاص لم يجز عندهما ولا اجرة وان فعل الاجرة لك وقال
 محمد جاز فعليه ما سمي وان استاجر من له القصاص في الطرف جاز
 عندهم فلزمه ما سمي ان فعل اجرة منه وفي الخاينة ما يجالضه
 وعبارتها استاجر رجلا لاستيفاء المحذور والقصاص او لقطع
 اليد او ليقوم في مجلس القضاء شهن باجره ولو جازت الاجارة
 فان لم يذكر مرته ففسد العقد فعليه اجر المثل ان عمل لان المعقود
 عليه عند بيان المدة منافعة في تلك المدة فان لم يسم في تلك المدة
 كان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل من اقامة المحذور وغيره لك
 اما اذا لم يبين المدة كان المعقود عليه مجهولا فلا يدري شي وقع و
 ذا يقع فاذا فسد الاستجار وفعل شيئا من ذلك كان له اجر المثل
 لانه استوفى المنافع بعقد فاسد منه وينبغي اعتماد ما في الخاينة
 لظهور وجهه **قوله** استعان برجل في السوق لبيع متاعه يعني
 ولم يعين له اجرا **قوله** فالعبرة لعادتهم اي لعادة اهل السوق
 فان كانوا يعملون بالاجر يجب اجر المثل وان كانوا يعملون بغير اجر
 فلا يجب اجر وكذا لو اذخر رجلا في خانوته ليعينه على بعض اعماله
 كذا في الولو المجتية **قوله** لا يستحق الخياط اجر القميص لان المقصود
 هو الخياطة ولان الاخر في العادة الخياطة لا القطع وهذا عند
 عيسى بن امان وقال ابو سليمان له اجر القطع وهو الصحيح قال
 في الخاينة قطع الخياط الثوب ومات قبل الخياطة له اجر القطع

ق

مر

فانما

وهو الصحيح وفي الظهيرة مثله قال في جامع المقدمات وعليه
الفتوى في صحيح الخلاصة انه لا اجر له وقد ترك المم ذكر التصحيح قاوم
انه متفق عليه وينبغي اعتماد ما في الخاتمة لتأييده على مقابلة ما
الفتوى عليه **قوله** دفع المؤجر له المفتاح في القيمة تسليم المفتاح
في المضموع التخلية بينه وبين الدار تسليم الدار حتى يجب الاجر
بمضي المدة وان لم تسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم
لدار انما زوجه يظهر ان المم اطلق في محل التقييد وهو في التصيف
غير سديد **قوله** فان كان ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا ذكر في
الولو الجثة رجل استاجر قريبا ليس له وبذلك في مكان كذا فلم
يذهب الى ذلك الموضع وليس في موضعه فانه يحل الاجر لانه وان
خالف لكنه خلاف الى غير خلاف ما اذا استاجر دابة ليذهب الى
موضع كذا فركبها في الموضع فواجبه فهو مخالف في شرائن الاجارة
في الدابة لا يجوز ما لم يبين المكان وفي الثوب يحتاج الى بيان ذلك
الوقت دون المكان انما زوجه يتضح كلام المم **قوله** الاجر الكائن في الظن
في البعض في الولو الجثة استاجر ورأى ان يكتب له القرآن ويقطعه
ويجعله ويعشره واعطاه الكاغد والحبر ليعطيه كذا كذا لها فاصاب
الوراق البعض واخطا البعض فالمسئلة على وجهين ان فعل ذلك
في كل ورقة له الخيار ان شا اذنه واعطاه اجر مثله لا يجاور عليه
وان شارك عليه واخذ منه قيمة ما اعطاه لانه ما وجدته على ما شرط
وان فعل ذلك في بعض المصحف دون البعض يعطيه قيمة ما اصاب
من المستحق يعطى لما اخطى اجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في
البعض **قوله** استأجره بعد تجديدها في الولو الجثة استاجر عبد كذا
فلما مضت السنة تجديد الاجارة فمضت السنة على ذلك وقيمة
العبد يوم العقد الفان ويوم التجود الف فذلك العبد في يده
بعد ما مضت السنة والاجارة لازمة ويجب كل الاجر لان التجود
لا ينسخ الاجارة ويجب عليه قيمة العبد الف درهم كانه لم يره بعد
سنة الى ما لك فصار غاسبا وينبغي ان يكون هذا على قول محمد اما
على قول ابي يوسف لما جحد فقد سقط الاجر لانه بعد هذا ذكر هذه
المسئلة في الدابة وذكر فيها الاختلاف ولا يفارق بينهما انما مثله

في الخاتمة

في الخاتمة مع زيادة **قوله** حال احد الاجرين في الولو الجثة استاجر
رجلين يحملان خشيبة له الى منزله فحمل احدهما دون الآخر فهذا
على وجهين ان كانا شريكين في الحمل يجب الاجر كاملا لان العادة
بين الشريكين كذلك يتقبلان العمل ويعمل احدهما او كلاهما وان
لم يكونا شريكين يحل له نصف الاجر لانه استاجرهما انما زوجه يتضح
كلام المم **قوله** فان كانا شريكين اي شركة القنايع **قوله** قصر الثوب
المجود في الولو الجثة رجل دفع ثوبا الى قصار ليقصه فنجحد
القصار الثوب ثم جابه مقصورا واقرب ذلك ان قصرة قبل المجود
له الاجر لان العمل وقع لعاصب الثوب وان قصره بعد المجود لا اجر
للان العمل وقع للعامل لانه غاصب بالمجود ولو كان صباغا والمسئلة
بحالها ان صبغه قبل المجود له الاجر وان صبغه بعد المجود فرب
الثوب بالخيار ان شا اذنه الثوب واعطاه قيمة ما زاد الصنع فيه
وان شارك الثوب وضمن قيمة ثوب ايض ولو دفع غرا الى صباغ
والمسئلة بحالها ان صبغه قبل المجود لا اجر له والثوب للصبغ
وعليه قيمة العزل كما اذا كان حنطة فطحنها انما زوجه يتضح كلام المم
قوله اشترى الاجرة وفي البعض بحسابه لانه انما اعطاه الاجر لهما
الحياد من الزنوف قتيان انما لم يفعل فلا يستحق الاجر كذا في الولو الجثة
قوله فلما حمل النصف وخمسه ان المستحق عليه حمل النصف لانه المعقود
عليه في حقه فاذا حمل الكل صار مقبلا يحمل النصف الثاني **قوله**
اجرت دارها من زوجها فله هذا قول والمفتي به وجوب الاجرة
على الزوج كذا في الخاتمة لان سكناها معا لا يمنع التسليم والتخلية
لانها تابعة للزوج في السكنى ولان سكناها عليه ولان اجارتهما
من الزوج انعقدت صحاحه حتى لو لم تسكن معا يجب الاجر بلا
شك بخلاف استيجارها للطبخ والمختر وسائر اعمال البيت لانها
لم تنعقد انما **قوله** من دلى على كذا فله كذا في الولو الجثة رجل اضل
له شيء فقال من دلى عليه فله كذا فله هذا على وجهين ان دلى على
سبيل العموم بان قال من دلى فالاجارة باطلة لان المستاجر له
لشئ معلوم والدلالة والاشارة ليس بعمل يستحق به الاجر فلا يجب
وان قال على سبيل الخصوص بان قال لرجل بعينه ان دلى على

فذلك كذا ان مشي له اودله يجب له اجر المثل في المشي لان ذلك عمل
يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مفقود بقدر رقيق يجب اجر المثل
وان دله من غير مشي فهو الاول سواء التمس منه ببيع كلام الم **قوله**
وطه وجوب اجر المثل قبل عليه بمعنى كلام البرازية انه يتعين هذا
الشخص والعقد بحضور الشخص وقوله خطاب الامير ماد كفي
المسمى لتحقيق العقد بين شخصين معينين بفعل معلوم واما اذا لم
يتعين فذلك شخص من غير قول فلا يجب شي أصلا صرح به في خزانة
الاحكام فليست امل فعمل ان ما ذكره من اجر المثل لا يوافق المعقول
والمنقول والعجب ان المصنف اعترض من مثل هذا في شرحه على الدرر في
كتاب اللقطة انه ورد في الشرح المجدي بان هذا المشي لا يجب وجوب
اجر المثل فعمل بان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مفقود
بقدر رقيق اجر المثل فان دله من غير مشي فهو باطل كالمسئلة
الاولى فالعلة ما ذكر لا محذور الشخص وقوله خطاب الامير
وعبارة الخزانة رخص من شيا ففقال من دله في عليه فله كذا فذلك
انسان لا يستحق شي اما لوقا لانسان بعينه ان دللت عليه
فذلك كذا مع ولة اجر المثل اما لولد بالكلام فلا شي له هكذا روي
عن ابي يوسف وهذا العقل مؤيد لما قلنا قلنا **قوله** لكونه
بين الموضع قبل عليه افاذا ان عدم الصحة في مسئلة الدلالة على
العموم لعدم تعيين الموضع وان تعلم ان قوله من دله على كذا
يتم الموضع وغيره اذ كذا كناية عن شي معين في نفسه موضع كذا في
غيره وكعمل الاول في تعليل الصحة في مسئلة امير السيرة بخصوصها
بالحاجة الى اعانة الدال على هذه المسئلة القائمة استحسانا وان
كان القياس خلافه **قوله** اجارة المنادي والتمسار والتمسار هو في الولد
اجرة التمسار والمنادي والتمسار وما اشبه ذلك مما لا تقدر فيه
لوقت ولا مقدارا لما يستحق بالعقد وللناس فيه حاجة جارية
وان كان في المثل فاسد الحاجة الناس الى ذلك انه **قوله** ط
وجوب المسمى والمصريح به في البرازية اجرة المثل فليراجع
الراعي لارضى بالمسمى انظر انه يقرب على ما قبله من كون السكوت
في الاجارة رضيا وقبوله وان كان الطاعن يقول فلو قال الراعي **قوله**

الفاصل
مصطفى بن خير الدين
الشهيد بالجلب

الاجرة للارض

الاجرة للارض كالخراج على المعتبر **قوله** هذا مخالف لما في
الولو الجمية حيث قال استأجر ارضا للزراعة سنة ثم اضطل
الزروع افة قبل مضى السنة فما وجب من الاجرة قبل الاضطلاع
لا يسقط وما وجب بعد الاضطلاع يسقط لان الاجرا ما يجب
بازا المنفعة شيئا فشيئا استوفى من المنفعة وجب عليه الاجر
وما لم يستوف القسط العقد في حقه فيسقط الاجر فرق بين هذا
وبين الخراج فانه اذا زرع ارضا خراجية فاصاب الزرع افة قد
لم يؤخذ بالخراج لانه لم يسلم له النماء الحقيقية ولا اعتبار لان
الفوات ما كان من جهة حتى يصير سائما اعتبارا فكان سبب
وجوب الخراج ملك تام فيه حولا كاملا اما حقيقة او اعتبارا فاذا
فأت النماء في مدة الحول ظهران الخراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا
قبل هذا على خلاف هذا والاعتماد على هذه الرواية **قوله** وجب
لما قبل الاضطلاع وسقط ما بقده يعني لان يتمكن من إعادة
زرع مثله او دونه في الضرر بالارض كما قد مناه وكذا الومنعها
غاصب كما في المحيط **قوله** والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون **قوله**
الضرب معتبر في الاجسام وهو الفرق بين الطلاق حيث قالوا لو
طلقها ثنتين في ثنتين يقع ثنتان **قوله** وقد في غير ميتة المستأجر
انما في المتأوي ولو الجمية استأجره ليحضر قبل فخرم وفيه
انسان اخر قبل ان ياتي المستأجر بخارته لم يكن على المستأجر اجرة
لانه لم يسلم المعقود لا تقدم التولية والوقوع في ملكه **قوله** بعد في
يكذا وذلك كذا فاعادة له اجر المثالي ولا يتجاوز به ما سمي وكذا لو
قال اشترى كذا في البرازية وعلى قياس هذا التماسرة والدلائل
الواجب اجر المثل كما في الولو الجمية **قوله** متى وجب اجر المثل وجب منه
الوسط يعني اذا كان اجر المثل متفاوتا فمنهم من يستقصي ومنهم من
يتمسك بالاجر حتى لو كان اجر مثله هذه الدابة بعضهم باثني
عشر وبعضهم بعشرة وبعضهم باحد عشر يجب احدى عشر كذا في
الفتنة في باب مسائل متفرقة من كتاب الاجارة وفيها ان اجر المثل
في الاجارة والمزارعة من جنس الدراهم والدنانير لا من جنس المسمى
قوله داري لك هبة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة في الولو الجمية

الاجارة ص
جر

لوقاك داري لك هبة اجارة كل شهر بدوهم او اجارة هبة فمما اجارة
اما الاول فلانه ذكر في اخر كلامه ما يغتر اوله واوله يحتمل التفسير
بذكر الاجارة واما الثاني فلانه نص على الاجارة فلا يتغير بذكر الهبة
اخرا لان المذكور او لا معاوضة والمعاوضة تحتمل التغير الى التبرع
ولهذا لا تتعد العارية بلفظ الاجارة ولوقاك اجرتك بغير شي
لا تكون عارية فلا يتغير به اول الكلام انتهى وبه يتضح كلام المصنف
ما فيه من الخلل بقي ان يقال ظاهر هذا ان هذه الاجارة لا زمة لا تنسخ
الامن عذر وهذا لان الاصل في الاجارة اللزوم والامن عذر ولا يبر
لنسخ ذلك بل هذه اجارة غير لازمة وبه فارت غير هام الاجارة
كما في البيانية وفي التجر نفعلا عن المحيط ان هذه الاجارة غير لازمة
فيملك كل فسخها بعد القبض ولو سكن وجب الاجرة **قوله** اجرتك
بغير شي اجارة فاسدة لا عارية قيل عليه قد يقال لجعله عارية
وجه وجهه بان يكون لفظ الاجارة مجازا عن العارية بقرينة قوله
بلا اجرة انتهى **قوله** لا وجه له فضلا عن ان يكون وجهها لما تقدم
فربما عن الولو المحيطة من ان العارية لا تنقصد بلفظ الاجارة لكن
ظما تقدم عن الولو المحيطة ان العارية لا تنقصد بلفظ الاجارة وان
قال اجرتك هذه الدار شهر بغير عوض وفي التجر للمصنف نفعلا عن
المخانة لوقاك لغيره اجرتك هذه الدار شهر بغير عوض كانت
اعارة ولو لم يقل شهر الا تكون اعارة انتهى **قوله** اجير القصار
امين لا يضمن الا بالتعدي يعني اذا سلم الرجل ثوبا الى القصار
باجر مستحق فدفعه الى اجيره فذوقه فتخرق فالضمان على القصار
دون الاجير لان اجير القصار اجير واحد لا يضمن بغيره لان يستحق الاجر تسليم
نفسه في المدة واجير لو خذ لا يضمن ما جنت يده الا ان يخالف
واما كان الضمان على القصار لان عمل الاجير منقول اليه لانه
عمل باذنه كذا في الولو المحيطة **قوله** والقصار على الاختلاف في المشترك
اي على الاختلاف الواقع بين الامام وصاحبه في ضمان الاجر المشترك
وعنده فعند الامام لا يضمن العتق اذا هلك في يده وقالوا يضمن
الامن شي عاب كالحريق الغالب والعذر والمكاراة المحفوظ مستحق
عليه اذ لا يمكن العمل بدونه فاذا هلك بما يمكن التعمير بدونه كالغصب

السرقة

والسرقة كان النقص من جهته فيضمن كالودعة اذا كانت باجر
بخلاف ما لا يمكن التعمير عنه كالحريق الغالب وللإمام ان العتق
في يده امانة لان القبض حصل بالاذن والمحفظة مستحق عليه بقا
لا مقصودا ولهذا لا يقابله شي من الاجر بخلاف الودعة باجر لان
المحفظة مستحق فيها مقصودا بالاجر كذا في الهداية واعلم انه يحتمل عليه
الضمان فيما تلف بفعله عند علمائنا الثلاثة كما اذا تخرق الثوب
من ذق القصار **قوله** وماله عند عدم اشتراط الضمان **قوله**
هذا قول والراجح المقتضي به انه لا اثر لاشتراط الضمان فلا ضمان
على الاجير المشترك فيما تلف لا بضمانه في قول الامام شرط عليه
الضمان او لا وعليه القوي كما في الخلاصة **قوله** فيضمن انفاق امره
بالانفاق الاتفاق بين الامام والصاحبين والاف في فصول العادة
وغیره في الثاني والثلاثين بعد نقل هذا الكلام وقال الفقيه
ابو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لان اشتراط الضمان على الامين
باطل وبه نأخذ **قوله** المستأجر اذا بنى فيها بلا اذن المولى ولو لم يجتبه
استأجره ازاو بنى فيها بنا من التراب الذي كان فيها بغير امر صاحب
الدار ثم اراد الخروج عنها فما كان من لبن يرفع ويدفع اليه قيمته لانه
لان اللبن بالصناعة يدخل في ضمانه ويدفع اليه قيمة التراب لانه ملك
صاحب الدار وما كان رهبا يقال له بالفارسية باجيره ديوار
فلا شيء عليه لانه متى نقص يصير ترابا انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف
قوله لا ضمان على المحامي ابو قد صرح المصنف فيما ياتي في بحث الودعة
ان الودعة اذا كانت باجر مضمونة وعزاه الى ابن تيمية وعليه فيجب
القول بضمنان الشاكي لانه انما يحفظ بالاجر قبل تكميل الحاجة الى
الفرق بين الاجير المشترك وبين المودع بالاجر فان الاول لا يضمن
عند الامام **قوله** نقصد اجارة الختمال لطعام بيان المدة وجه
الفساد ان المعقود عليه بمحول لان ذكر الوقت يوجب كون المعقود
عليه المنفعة وذكر العمار هو الحال يوجب كون العمل هو المعقود عليه
ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فنفع المستأجر وقومها على العمل لانه
لا يستحق الاجر الا بالعمل لكونه اجيرا مشتركا ونفع الاجير في وقوعها
على المنفعة لانه يستحق الاجر بمضي المدة عمل اول عمل فنفسد وهذا

انفاض
صالح القدي

قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال لا نقصد وتكون العقد على
العمل ون المدة حتى لو فرغ منه نصف النهار فيما لو استأجره يوماً
لعمل فله الاجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فعليه ان يعمل في العقد لان
المعقود عليه هو العمل لانه المقصود وذكر اليوم للتبجيل فكانه استأجره
للعمل على ان يفرغ منه في اول اوقات الامكان فيعمل عليه بغير حرج
للعقد عند تعذر الجمع بينهما ويرجح ان يكون العمل مقصوداً دون الوقت
وتقدير الممول يدك عليه لان الاجارة اذا وقعت على المنفعة لا تقدر
بالعمل وانما تقدر بالوقت **قوله** وكذا بشرط الورق على الكاتب اي
نقصد الاجارة بشرط الورق على الكاتب اما بشرط الحرف فلا قال
في الولو الجية استأجر ورأقا واشترط البياض والمحرف عليه فاشترط
الحرف جاز واشترط البياض باطل على هذا تعامل الناس **قوله** شرط
المحتاج ان اجز من التعطيل محمول عنه لانه في الولو الجية دخل استأجر
خمساً سنة يستحاية درهم على ان يحيط عنه اجرة شهرين لعطلة فسد
الاجارة لانه اشترط ما لا يقصده العقد ولو قال على ان مقدار
ما كان معطلا فلا اجر عليه جاز ذلك وهذا كما ذكرنا في الجامع الصغير
اذا اشترى زيتاً على ان يحيط عنه لاخل الزق خمسون رطلاً فهو قاسد
ولو قال على ان يحيط عنه وزن الزق فهو جاز وانما كان كذلك لاخل
التعامل **قوله** ويرد هاهنا مكرورة اي نقصد اجارة الارض بشرط رد هاهنا
الموخر مكرورة كذا في الكافي من غير تفصيل وفصل شيخ الاسلام فخره
في شرحه فقال اما ان اشترط الكراب في مدة الاجارة او بعد انقضاء
مدة الاجارة ففي الوجه الاول الاجارة فاسدة لان مدة الاجارة محمولة
لان مدة الكراب محمولة ثقلاً وتكثر وقد يكون يوماً وقد يكون يومين
وتلك المدة مستثناة عن مدة الاجارة لانه عاملاً في هذا الكراب
لرب الارض فتكون مدة المستثنى منه ايضاً محمولة هكذا ذكر وهذا
خلاف ما قال محمد في الجامع الصغير اذا شرط الكراب على المستأجر
صحت الاجارة لان المستأجر في اصل الكراب عاملاً لنفسه فلا تكون تلك
المدة مستثناة عن مدة الاجارة لكن الصحيح انه اذا اشترط ان يرد هاهنا
عليه مكرورة بكراب في مدة الاجارة نقصد الاجارة لانه تكون تلك
المدة مستثناة عن مدة الاجارة وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين

امثال

اما ان تقول اجرتك هذه الارض بكذا بان تكرها بعد انقضاء مدة
الاجارة فترد هاهنا على مكرورة او قال اجرتها بكذا على ان تكرها
بعد انقضاء مدة الاجارة فترد هاهنا على مكرورة ففي القسم الاول
جازت الاجارة لان جهالة وقت الكراب بعد انقضاء مدة الاجارة
لا يوجب جهالة في مدة الاجارة والكرا ب في نفسه معلوم بصل اجرا
الا ترى انه لو استأجر رجلاً للكرا ب كانت الاجارة جازية وفي القسم
الثاني لم تصح الاجارة لانها صفة شرطت في صفة فلو اطلق بان
قال وبان ترد هاهنا على مكرورة يجب ان يصح ويصرف الى الكرا ب بعد
انقضاء مدة الاجارة كذا في الولو الجية ومنه يعلم ما في كلام المصنف
القصور والمخلل والله الهادي للسداد في القول والعمل **قوله** الا اذا
استأجره باذن المستقر فانه على المستقر **قوله** امتنع الاجر عن
العمل في اليوم الثاني اجبر قال في الحاشية اعطى رجل درهمين ليعمل
له يومين ولم يذكر العمل لم تصح الاجارة فان عمل يوماً وامتنع عن
العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لقصد الاجارة وان كان
سمي له عملاً معلوماً جازت الاجارة ويجبر على العمل وان فسخ
الاجارة فعليه اجر مثل ما مضى وبعد ما مضى يوماً لا يطل منه
العمل لانها الاجارة انتم ويعلم منه انه اذا صحت الاجارة يجبر على
العمل في اليوم الثاني وهو ما ذكره المصنف **قوله** اجبر ترج بيت الخلا
لا يجب على المؤجر اي لا يجبر عليه بدليل التعطيل والاقبال ما اذن باليكي
فهو على صاحب الدار كما في فاضي خان وغيره قال في الظهيرية
واما مسئلة ما المحتام ظاهراً او مستقفاً فعلى المستأجر كونه اذا انقضاء
هو المتعارف بين الناس انه وفي الولو الجية ولو امتنع رت الدار عن
تقديم ما قد امتلأت لم يجبر على التنازل ان يفسخ الاجارة لان
الاجارة لم تقع على الباطن لان المعقود عليه منفعة السكنى وشغل
باطن الارض لا يمنع الاستقاء بظاهر الارض من حيث السكنى ولهذا
لو سكنه مشغولاً لم يرد الاجر كاملاً واذا لم تقع الاجارة على باطن الارض
لم يجبر على تسليم الباطن وانما كان للمستأجر ولاية الفسخ لانه يقب
المعقود عليه فكان له الخيار وكذلك لا يجبر الاجر على اصلاح المنزلة
وتطهير التسلم ونحوها لان المالك لا يجبر على اصلاح مملكه واما

اذا خرج المستاجر من الدار وفيها تراب او زمام من نخاسة فعلى المستاجر
 اخراجه وكذلك ما اشبه ذلك مما هو على وجه الارض لان على المستاجر
 تسليم الدار الى الاجر بعد انقضاء العقد وكونها مشغولة بنخاسة
 مانع من التسليم واما البالوعة واشباهها فليس على المستاجر
 تفرغها استحقاقا والقياس ان يجب لان الشغل حصل من جهة
 وجه الاستحقاق ان المشغول بهذه الاشياء اطراف الارض وشغلها من
 الارض لا يمنع تسليم المستاجر بعد انقضاء العقد كما لا يمنع تسليمه
 بعد العقد ولهذا قلنا اذا سلمه مشغولا وسكنه كذلك يجب الاجر
 كاملا ولو شرط رب الدار على المستاجر حين اجرة تفرغ البالوعة
 في القياس يجوز وفي الاستحقاق لا يجوز ويفسد العقد لانه شرط
 لا يقتضيه العقد ولا حد المتعاقدين فيه متفعة فيفسد العقد
قوله لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه او رده عليه انه ذكر في الفقه
 السادس انه يجب على المالك ان يوصي عبده لانه ملكه فيجب عليه اصلاحه
اقول لا ورود لانه لا يلزم من نفي الجبر نفي الوجوب كما هو بقر
 ان يقال يفهم من هذا التعليل ان الدار لو كانت وقفها الجبر الناظر
 على ذلك **قوله** الصحيح ان الاجارة الاولى اذا انقضت في المسئلة
 في الخاتمة وعبارتها المستاجر اجارة طويلة اذا اجبر من غير اجارة
 طويلة ثم ان المستاجر مع اجرة تقاسمها الاجارة الاولى هل تبطل
 الاجارة الثانية اختلفوا فيه والعلم بانها تنسخ سوا التحدث
 ايام الفسخ في العقد واختلفت وهذا القائل قال الاجارة الاولى
 ايضا لا تنسخ بناء على مسئلة وهو من اشترى على انه بالخيار ثم باع
 من غيره يبطل خياره الاول فكذلك هذا المستاجر من الثاني يبطل
 خياره فلا يملك فسخ الاجارة الاولى فكيف يفسخ الثاني بعضهم
 قالوا يفسخ الاول والثاني اتحدت المدة واختلفت هذه هو الصحيح
 لان فسخ الاول دلالة فسخ الثاني اما اذا اتحدت مدة الخيار
 فلا شك واما اذا اختلفت المدة فلا بد من فسخ الاجارة الاولى بين
 ان المستاجر الاول فضولي في الاجارة الثانية في هذه المدة وهي
 مدة بعد فسخ الاول في الفضولي في المعاومات المالية فملك
 الفسخ قبل الاجارة بخلاف النكاح انه ومنه تعلم ما في عبارة المهر من

الاحقار

الاختصاص بالمال عند الاغارة **قوله** الاجارة من المستاجر او من
 للموخر لا تصح قال بعض الفضلاء الاطلاق انه لا فرق بين ارض
 الوقف والملك ولم ازل من صريح بذلك انه **اقول** يؤخذ من تعليلهم
 عدم الصحة بانه اجبر من له ملك الرقبة فيمنع هو بملك الرقبة
 لا بعقد الاجارة ما يقتضي تخفيفه عدم الصحة بالملك يجوز
 ان يؤخذ من تعليل الترخيص ما يقتضيه او يعممه وقد تقدمت هذه
 المسئلة وكانه اعادها لزيادة ما هنا على ما تقدم بعد ورها
 من مستاجر المستاجر مع زيادة عدم تفرغ الاولى ولا تنقص
 الاولى الى مجرد العقد اما الوقف العين بطلت الاولى كما في الولو
قوله فالثانية موقوفة على اجارة الاول هذا في حق المستاجر اما
 في حق الاجر فلا يجوز ولا تنقص حتى لو انقضت الاجارة الاولى
 وسقط حق المستاجر الاول لا يلزم ان يسلم الى الثاني بخلاف ما لو
 باع المستاجر فانه لو انقضت الاجارة ينعقد البيع هو المختار كما
 في الخلاصة **قوله** استاجرة لعمارة سنة في الولو الجنية رجل استاجر
 استاذ العمل لهذا العمل في هذه السنة فضى نصف السنة ولم
 يعلم شيئا للمستاجر الفسخ انه وفي الخاتمة استاجر معلما سنة
 يعلم ولله القرائن فمضت سنة اشهر ولم يتعلم شيئا كان له ان يفسخ
 الاجارة **قوله** فانه ان يفسخ الاجارة فيا عليه ينبغي حمله على ان عدم
 العمل من الاجير اذ لو كان عدم العمل بسبب من المستاجر مع انه سلم نفسه
 لم يكن له الفسخ بلا عذر فقام **قوله** انما يمتد ما ذكر ان لو كان الاجير
 في المسئلة المذكورة اجبر وخذ وليس كذلك بل هو اجبر مشترط
 وقع العقد على عمله كما يشير الى ذلك تعليل الولو الجي الفسخ بقوله
 لانه عجز عن تسليم المعقود عليه ظاهرا وكما انه اشار بالتامر الى هذا
قوله تنسخ الاجارة بموت الموخر العاقل لنفسه افاذ انه لو عقد لها
 لغيره بنحو وكالة لا تنسخ بموته وبه صريح في المعيار وبهذا خلا
 الوكيل بالاستيجار اذ اقامت فانها تبطل كما في البرازية وفي الخلاصة
 بموت المتولي لا تنسخ الاجارة وان كان المتولي هو الذي اجرة وكذا
 لو اجبر القاصي ومات وفي الجرد الاب او الوصي اجد ان ابنه ومات
 لا تنسخ الاجارة وفي الذخيرة الواقف اذا اجر الوقف بنفسه ثم

جو

جنية

ما بالقياس ان تبطل الاجارة لانه في معنى المالك ليس لاحد حجرة
وفي الاستحسان لا يبطل لانه اجر لغيره كما لو كحل بالاجارة والاب
والوصي والوكيل بالاستيجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل
بالاستيجار توكيل بشرا المنافع فصارت بمنزلة التوكيل بشرا الاعيان
فصير مستأجرا لنفسه ثم يصير مواجرا من الموكل فهو معنى قولنا
ان الوكيل بالاستيجار بمنزلة المالك **قوله** فيوجزها له ان كان امينا
لان القاضي يفعل ما كان يقع للوارث وهذا يقع لان الناس
رغبة في الاعيان **قوله** وتقبل البيعة هنا بلا خصم لوقا في الوفاء
وطريق قبول البيعة اقدم شيئين اما ان ينصب القاضي وصيا
واما ان يقبل من غير نصب الوصي لان الخصم اما يشترط لقبول
البيعة اذا اراد المدعي ان يأخذ منه شيئا من يده اما اذا اراد ان
يأخذ من ثمن مال كان في يده وهو يد المقيم للبيعة لا يشترط الخصم
لقبول البيعة **قوله** وان اجاز فاجاز كماله للمولى المنقول في الحائنة
ان العبد بعد العتق اذا اجاز اجارة المالك فاجر ما معنى للمالك
الذي اغتق واجر المستقبل للعبد كما لو اجر الغائب فاجاز المالك
ومن ثم قال بعض الفضلاء ان المضر بما نقله المم بعد التتم ولكن
يحمل على صورة ما اذا استعمل المولى الاجر كماله بعد الاجارة او شرط
التعجيل وصورة الاستعمال المذكورة في قاضي خان والسراج وقد
اوسع الكلام على هذه المسئلة في الفتاوى والولو الجية بما لا مزيد عليه
فليراجع **قوله** الا اذا اجر اليتيم بنصب اليتيم على انه مفعول لاجر والمستتر
فيه ضمير الوصي وانما كان لليتيم ان يفتح الاجارة الواقعة عليه من
الوصي لان اجارته يكون لحفظه لا للتجارة وبالبالوغ استغنى عن
حفظ غيره بخلاف اجارة ماله فانها للتجارة بذلك انه لا يملكها الا
من يملك التجارة وبالبالوغ لم يستغن عن التجارة كذا في الولو الجية
قوله ولو مات في خدمته قبل عتقه ضمنه لانه استخذه لغيره اذن
سيده فكان غاصبا **قوله** لا عدم حذوقه لان الحذوق بمنزلة الجودة
فلا تستحق الا بالشرط **قوله** والقول لصاحبه وعلى الملاح ان يكيله
ويأخذ الاجر بحسبه لانه في الحاصل يدعي الملاح عليه الاجر وهو ينكر
قوله الا ان يكون الاجر مسئلا ليعني بالقول **قوله** لانه منكر والاجر

بحسب ذلك **قوله** اختلفا في كونها مشغولة او فارغة الى قوله فاني
اخر اجارات البزازية فعر عبارتها ادعي المستاجر انه استاجر الارض
فارغة والاحرانه اجرها مشغولة يحكم الحال وقول الفضلي القول
قولك الموجه مطلقا بخلاف المتبايعين لو ادعي احدهما الصحة والاخر
الفساد فالقول لمدعي الصحة وهذا القول للموجه لانه منكر العقد
اصله مسئلة الطاحونة انه ومنه يظهر لك ما في نقل المصنف عن البزازية
من الخلل وقوله اصله مسئلة الطاحونة يعني اذا اختلفا في جريان
الماء وانقطاعه في الطاحونة يحكم الحال ان كان منقطعاً فالقول
قولك المستاجر وان كان جارياً فالقول قول الاجر في الخلاصة
قوله اجرها المستاجر باكثر مما استاجرته في الخلاصة اجرها باكثر مما
استاجر تصدق بالفضل الا اذا اصلح فيها شيئا وفي المحيط فان
لم يزد في الدار شيئا ولا اجر ممرها شيئا اخر من ماله يجوز عقد الاجارة
عليه لا يطيب وان حصصها او اجر مع ما استاجر شيئا من ماله يجوز
ان تعقد عليه الاجارة تطيب له الزيادة وان كسر الدار ثم احس
لا يطيب له وان قال **قوله** الدار يطيب له وان كان ارضا ففعل
مسألة تطيب له وكذا كل عمل قائم يعني ان الزيادة بمقابلة ما زاد
من عنده حملا لانه على الصلاح كما في المبسوط وان كرى الهند
قال المحققان تطيب وقال القاضي الامام ابو علي النسفي احتجنا
بمرة دون ورفق التراب لا تطيب له وان تيسرت الزيادة ولو
استاجر بيتين صفقة وراى في احدهما يواجرها باكثر ولو اجرهما
بخلاف جنس ما استاجر به انه وفي الحاوي الزاهد ياستاجر
عند المخدومة له ان يواجره من غيره كالدائر لان العبد عاقل لا يتقاد
لزيادة خدمته غير مستحقة ولو استاجرته ابنة او ثوباً ليس له ان يواجره
من غيره انه وما ذكرنا يعلم ما في عبارة المم من القصور **قوله** اختلفا
في الخشب والاجر في المتاوى الولو الجية ولو اختلفا في باب او
خشبة او دخلها في السقف فالقول قولك رتب الدار لانه تبع للدار
ولا عرف ان المستاجر هو الذي يحدث ذلك فتكون رتب الدار
وكذلك الاجر المفروش والفاق والميزاب لما ذكرنا انه تبع للارض
ولا عرف فيه وما كان في الدار من لبن موضوع او اجر او جص او خرص

ن

بحسب

او باب موضوع فهو المستاجر لانها في يده بمدة متاع البيت وان
 اقاما البيعة ففي كل شيء جعلنا القول فيه قول المستاجر والبيعة
 بيعة رت الدار لان رت الدار يدعي خلاف الظاهر وابد البيعة بيعة
 من يدعي خلاف الظاهر والخمس والسترة والدرج والخشب المبني في
 البناء والتور القول فيه قول رت الدار قال الامام خواهر مراده
 هذا في التور بيتا على عرف اهل الكوفة اما في عرف بلادنا فالمش
 هو الذي يحدث التور ولو كان في الدار كوارات محل او حمامات
 كان للمستاجر لانها في يده ولو امر رت الدار المستاجر ان يجمعها
 او يفرقها بالاجرة او غير ذلك كان للمستاجر ان يجمعها فلا شيء يحدث
 فيها اما لا يفسد بالقطع في الدار لانه عين ماله وليس في قلعه ضرر
 بصاحب الدار واما كل شيء يفسد قلعته فليس له ان يقلعه لانه لو
 غصب ساحة وادخلها في بناءه لا يقطع وان كان جانيا متعديا
 فيما صنع فلان لا يقطع ههنا وانه غير جان اولي ومضى لم يقطع
 يجب على رت الدار قيمته يوم الحظومة لانه يملكه يومها **كتاب**
الامانات قوله الامانات تثبت مضمونة بالموت عن تجهيل قال
 بعض الفضلاء هل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الرهن **اقول**
 الظاهر منه بدليل انه قالوا ان ما تضمن به الوديعة يضمن به
 الرهن فعلى هذا اذا مات مجهلا يضمن ما زاد فليحفظ وقد اقي
 بذلك بعض من عاصره من اهل التتري في الفتوى **قوله** الناظر
 اذا مات مجهلا غلبت الوقف هذا الحكم منقول في غالب كتب المذهب
 المعتمدة لكن بحث فيه في النقع الوسائل فقال انه ينبغي ان يفصل
 فيه فيقال ان حصل طلب المستحقين منه واخر حتى مات مجهلا منهم
 وان لم يحصل طلب منهم ومات مجهلا **ينبغي** ان يقال ايضا ان كان
 محمودا بين الناس معروفا بالديانة والامانة انه لا ضمان عليه وان
 لم يكن كذلك ومضى زمان والمالك في يده ولم يفرقه ولم يمنع من
 ذلك مانع شرعي يضمن انه قال بعض الفضلاء وهو حسن انه وقال
 بعض الفضلاء ينبغي ان يقال ان مات فجاءه لا يضمن لعدم تمكنه
 من بيانها فلم يكن خاسرا لها ظاهرا وان مات مريض ونحوه فانه
 يضمن لانه تمكن من بيانها ولم يبين فكان مانعا ظاهرا فيضمن انه

الفاضل
الشمس الحافظي

الفاضل
خير الدين الزمالي

الفاضل
رفيع الدين العراقي

الفاضل
صلاح العربي

قوله والقاضي

قوله والقاضي اذا مات مجهلا اموال اليتامي وكذا الفاضل كما ذكره
 الكمال في فضل الشهادة على الارث وكذا المستاجر كما في البرازية
 في مسائل موت احد المتعاقدين ايضا واعلم ان ما ذكره المصنف من ان
 القاضي اذا مات مجهلا اموال اليتامي يضمن مخالف لما في
 جامع الفصولين **قوله** والسلطان اذا اودع بعض الغنمة له وكذا
 اذا مات مجهلا اموال اليتامي عنده كماله العمادية **قوله** وذكروا من
 الثلاثة احد المتعاقدين قال المصنف في كتاب الشركة من التجروا اما
 احد المتعاقدين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي
 كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحالة الى شركة الامد
 وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في الخاتمة من
 الوقف وبه يثبت ان ما في الفتح وبعض الفتاوى ضعيف وان
 الشريك يكون ضامنا بالموت عن تجهيل غنا او مفاوضة ومال
 المضاربة مثل مال الشركة اذا مات المضارب مجهلا لمال المضاربة
 او للمشتري بما لها قال في البرازية بعد نحو ورقتين من نوع من
 الخماس عشرة في انواع الدعاوى ما نصه وفي دعوى مال الشركة بسبب
 الموت مجهلا لا بد ان يبين انه مات مجهلا لمال الشركة اما المشتري
 بما لها لا ومال الشركة مضمون بالمثل والمشتري بما مضمون
 بالقيمة ومثله مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لمال
 المضاربة او للمشتري بما لها وهذا صريح في القحمان فاذا اقر في
 مرضه انه ربح القام مات من غير بيان لا ضمان الا اذا اقر بموتها
 الشك في قاضي خان من كتاب المضاربة **قوله** ذكره فيها ايضا في
 جامع الفصولين لكنه بصيغة قيل وكان الصواب تذكير الضمير
قوله اذا مات المورث مجهلا ما اودع عند مورثه **اقول** لم يعرف المصنف
 هذه الى كتاب لانه عزى الاولى والثانية الى جامع الفصولين
 والثالثة الاخيرة الى تلخيص الجامع فبقيت هذه بلا عزو **قوله**
 اذا مات مجهلا لمنا وضعه ما نكح في بيته بغير علمه كذا في نسخ هذا
 الكتاب والصواب بغير امره كما في شرح الجامع اذ يستعمل تجهيل
 مالا يعلم **قوله** اذا مات القضي مجهلا او قال في تلخيص الجامع اودع
 صبيته محجورا ليعقل ابن اثني عشر سنة ومات قبل بلوغه مجهلا

لا يجب الضمان انتهى وغلا في الوجهين شرح الجامع الكبير عدمه
ضمنا به انه لم يكثر المحقق ثم قال وان نكح ثم مات فلذلك الا ان
يشهدوا انها في يده بعد البلوغ لزوال المسامحة وهو الضمان والمعتوه
كالقضي في ذلك فان كانا مائة وبناتهما في ذلك ثم ماتا قبل البلوغ
والافاقه ضمنا انتهى ومما نقلناه عن تلخيص الجامع يظهر ما في بيان
المهم من الخلل **قوله** اذا مات مجهلا لمال البذل بالمال المهملة من
ارض الوقف اذا باعها المستوع الاستبدال كما صرح به في الجانية قيد
بالجهيل اذ لو علم ضياعه لا يضمن قال في البحر نقلنا عن المحقق لو ضاع
التمن من المستبد لا ضمان عليه وفي الذخيرة ان المال في يد المستبد
امانة يضمن بضياعه انتهى وانما ضمن بالموت عن جهيل لانه الاصل في
الامانات اذا حصل الموت فيها عن جهيل فافهم ويستفاد من قولهم
اذا مات مجهلا لمال البذل يضمنه جواب واقعة الفتوى وهي ان
الموتى اذا مات مجهلا لعين الوقف كما اذا كان الوقف ذراهم او دنانير
على القول بجواز وعليه عمل الرومان يكون ضامنا لانه اذا كان يضمن
بجهيل مال البذل في جهيل عن الوقف اولى كذا في منع الغفار مع
زيادة ايضا **قوله** ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة المح
سبل احوال المؤلف العلامة عمر بن نجيم عمال الوقف المبرور عندي ورقة
بالتفاوت لفلان ضمنها ذراهم لا اعرف قدرها فمات ولم توجد
فاجاب بان هذا من الجهيل لقوله في البداية هو ان موت قبل البيان
ولم يعرف الامانة بعينها انتهى وفيه تاويل **قوله** فلا جهيل ان يرهق
الوارث على مقالته قال في جامع الفتاوى في الوديعة ولو قال
ورشته ردها في حياته او تلفت في حياته لم يصدق بلائينة لكونه
مات مجهلا فتقرر الضمان ولو برهنوا على اخذها تقبل ولا ضمان
عليهم لان الثابت بالبيينة كالثابت بالمعينة كذا في جامع الفصولين
وفي بعض الفتاوى وارت المودع بعد موته اذ قال ضاعت الوديعة
فان كان هذا الوارث في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن
في عياله لا انتهى **قوله** والمودع انما يضمن بالجهيل قال في مجمع الفتاوى
المودع او المضارب او المستضعف او المستعير وكل من كان المال امانة
في يده اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون دينا

عليه

عليه في تركته لانه صار مستمرا كالوديعة بالجهيل ولا تصدق ورشته
على الهلاك او التسليم لرب المال ولو عين المال حال حياته او علم
ان وارثه يعلم بذلك يكون امانة في يده وصيته او في يد وارثه كالحق
كان في يده ويصدقون على الهلاك او التسليم الى صاحبه كما يصدق
الميت حال حياته انتهى **قوله** وكذا الوارث في الطالب الجهيل **قوله**
فيه ان قوله وكذا يفيد اتحاد الحكم وهو كون القول للوارث وقد
اختلف الحكم وقد يجاب بان المشار اليه هو الوارث فكانه قال
وكالوارث في كون القول له الوارث في الطالب فان القول له بقى ان
يقال لم يعبه بقول الوارث هنا واعتبر قوله فيما سبق لو قال
انا علمتها وفسرها وملك فلم يضمن والجواب بجمل هذا على انها
كانت معروفة فلما فسرها وكان مطابقا للمعروف صدق وفيما يصدق
فيه الطالب على انها لم تكن معروفة وادعى الوارث انها كانت معروفة
وانه علم بها فلا يصدق وان علم انه ذكر في القينة في باب ما يسمع من
الدعوى لو قال في دعوى جهيل الوديعة لم يبين وقت الموت لا يصح
ولو مات مجهلا او مات من غير بيان يبيع انتهى **قوله** انما لم يصح في
الاول ومع في الثاني لان بقي البيان وقت الموت لا يفي البيان قتله
قوله فالقول للطالب في التصحيح كذا في النزائية عند فقهاء وقال
لان الوديعة صارت دينيا في التركة ظاهرة فلا يقبل قول الورثة
قال بعض الفضلاء يفهم منه ان من لا يضمن بالموت عن جهيل كان ظاهر
انه يقبل قول الوارث في الهلاك او التسليم لانها لم تصدق دينا فيها
لعدم الضمان وهي واقعة الفتوى فالجواب انه اذا كان ضامنا صامرا دينا
فلا يقبل قول وارثه فيها واذا لم يكن دينا فهي امانة في يد الوارث
فيقبل قوله فيها **قوله** تلزم العارية فيما اذا استعار حذرا غيره
قوله هذا مخالف لما في الفصول العارية في الفصل الخامس
والثلاثين نقلنا عن قاضي خان ونصه رخل وضع المزدوع على خايط
رخل باذنه او خسر سرة ايا تحت بيته باذنه ثم باع صاحب الدار
داره ثم طلب المشتري رفع المزدوع له ذلك وكذا السرة ايا لا اذا
شرط البائع في البيع بقا المزدوع والسرة ايا تحت الدار لا يكون
المشتري ان يطالبه برفع انتهى قال بعض الفضلاء ينبغي اعتماد القول

انما يضمن
في الدين

انما يضمن
في الدين

بعدم لزومها في الصورة المذكورة والمشتري المطالبة برفعها الا اذا
شروط البائع فلهما وقت البيع لقولهم ان القارية غير لازمة كما في
المخلاة والبرازية وغيرهما وقد جزم بذلك صاحب الخلاصة في
الفرع المذكور **قوله** كما المستعير والمستاجر انما لم يبرأ عن الضمان اذا
تعدى في العين المستعارة والمستاجرة ثم ان المالك لا يتعدى لان قبضها
كان لا نقسها بالاستيفاء مما منفعتهما فبالا التعدادي عن العين
لم يوجد الرقبة الى صاحبها بخلاف ما استثنى فان يد كيد المالك
قوله والمودع يعني يبرأ بالعقد الى الوفاق وذلك لانه ما مؤخر
في كل الاوقات فاذ خالف في البعض ثم رجع الى المحفظ عاد المحفظ
فصار كما لو استاجر المحفظ شهرا فترك المحفظ في بعضه ثم حفظ
في الساتر استحق الاجر بقدره واطلاق المم مقتيد بان لا يفرم
على العقود الى التعدادي حتى لو تزع ثوب الوديعة ليدلوا من غزوه
ان يلبسها ثم اثم شرف ليللا يبرأ عن الضمان كما في التجزعت
الطهرية ولم يذكر المم حكم دعواه العقود هل يكفي مجرد دعواه
العقود وان لم تصدق صاحب الوديعة وهو مذكور في العمادية
وعبارتها ولو اقر المودع انه استعملها ثم ردها الى مكانها فذلك
لا يصدق لا يثبتة فالجاصل ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم
عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدق المالك في العقود فان
كذب لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العقود الى الوفاق ورايت في
موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فكذلك المودع فالتق
قول المودع كما في الرهن بخلاف ما اذا اجمد الوديعة او منعها ثم اعف
فانه لا يبرأ الا بالرد على المالك **قوله** ومستعير الرهن **اقول**
كما اذا استعار عبدا برهنه او دابة لرهنها فاستخدم العبد
وركت الدابة قبل ان يرهنها ثم رهنها بمال بمثل القيمة ثم قضى المال
ولم يقبضها حتى هلكت عند المزمين لاضمان على الراهن لانه قد
بري عن الضمان حين رهنها فاذا كان امينا خالف فقد عاد الى
الوفاق وان كان مستعير الرهن كالمودع لان تسليمها الى المزمين
يرجع الى تحقيق مقصود المغير حتى لو هلك بعد ذلك يصير دينة
مقضية فيستوجب المعبر الرجوع على الراهن مثله فكان ذلك

المزلة

بمثلة الرقبة عليه كما فلا يبري عن الضمان كذا في النحر من غير الى
المقبوط **قوله** والمستاجر يوجب ريعا رطلقة وهو مقيد بما لا يختلف
الناس في الاستفاعة به قال البرازي اعارة المستاجر يجوز الى شئين
استاجرهما ليركها بنفسه ليس له اركاب غيره لا يبدل ولا يجانوا ولا
لو استاجر ثوبا ليلبسه ليس له الاعارة ولا الاجارة لغيره لانها
يختلفان باختلاف المستعملين حتى لو استاجر دابة للركوب مطلقا
يقع على اول ما يوجد فان ركب او اركب تعين وليس له غيره
بعدها وفي المخاطبة وقولهم يوجب المستاجر ريعين ويودع فيما
لا يختلف الناس في الاستفاعة به **قوله** والعارية تقار بغير اذ كان
ما استعاره مما لا يختلف بالاستعمال كالسكنى والحمل والزراعة
وان شرط ان يتنفع هو بنفسه لان التقيد فيما لا يختلف مفيد
كذا في المجمع وشرحه لابن الملك **قوله** قد يودع المستاجر العارية
التي قيل **اقول** بالاول لا قدر مشايخ العراق وهو المختار
للقنوي كما في شرح المم على الكثر ومع بعضهم القول الثاني
والاول اولى لتأيد بان القنوي عليه وهذا الاختلاف فيما يملك
بالاعارة اما لا يملك الاعارة لا يملك الايداع كما في المخاطبة
قوله والوكيل يقبض الدين بعد مودع **اقول** يؤخذ منه ان
الوكيل بالبيع والشر لا يسر له ان يودع وبه صرح في الذخيرة وفي
شرح الكثر للمم عند قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل ما يضيفه
عن البرازية قال يقبض الفضل اذا كان الوكيل يقبض الدين بعد
القبض مودعا ينبغي ان يقبل قوله في الذم لانه يدعي رذ الوديعة
ولو كان ذلك بعد موت الموكل لان ذلك لا يخرج من كونه مودعا
كما لا يخرج لكن المنقول في الخلاصة والعمادية عدم قبوله بعد موت
الموكل في الدين بخلاف الوكيل يقبض الوديعة **قوله** كونه هنا
مودعا ضمنيا لا قصدي فلا يكون حكمه حكم المودع قصدا فلا يخرج
قوله فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفضولين **قوله** اما عدم ملك
الوديعة فظ لظهور قصوره بخلاف الاجارة والاعارة وان كان
في الشيء لا يستلزم قصوره على ان الذي في جامع الفضولين انما
هو في الايداع **قوله** القامل لغيره امانة لا اجر له الا الوصي قال

قوله

الفاضل
جوي نزاده

الفاضل
خير الدين الرازي

بعض الفضل الوصفي انما يستحق الاجراء اكان وصفي القاضي وقد
نصبه باجر واما وصفي الميت فلا يستحق كما في هذا الكتاب في فن
المجمع والفرق في الكلام في اجر المثل بقلا عن القنية **قوله** في الولو الجية
واذا اوصى الى رجل فاستاجر به ما يدرهم لينفق وصاياه ولا يستجار
باطل والمائة وصية من الثلث لا يقول الوصية صار العمل واجبا
عليه والاستجار على هذا لا يجوز **قوله** بعض الفضل ولا يجوز ان وصفي
الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا باجر في مقابلة عمله لا يجبر على
العمل لانه متبرع ولا يجبر على المتبرع فاذا اراد القاضي ان يعمل لفرق
على عمله وكانت اجرة المثل في المانع قياسا واستحسانا وهي واقعة
الفتوي وقد اقيمت به مرارا ولا ينافيه ما في الولو الجية كما هو موط لان
الموضوع مختلف كما يظهر ما دني فاقول **قوله** انما كان الموضوع
مختلفا لان موضوع مسئلة الولو الجية في وجوب العمل بقول
الوصية وموضوع ما ذكره في عدم الجبر على العمل وهو لا ينافي في وجوب
قوله فيستحقان بقدر اجر المثل اي يستحقان اجر المثل شيئا بقدر
اجر المثل فليست الباصالة المستحقا **قوله** الا اذا شرط الواقف
للتاخر شيئا يعني فيستحقه ولو زاد على اجر المثل قال المص في التجر
بعدم كلام واما بيان ماله يعني التاخر فان كان من الواقف فله
المشروط ولو كان اكثر من اجر المثل وان كان منصوب القاضي فله
اجر مثله واختلفوا هل يستحقه بلا تعيين القاضي قال في القنية
قيل لا يستحقه وقيل يستحقه لانه لا يقبل القوامه ظاهر الا باجر
والمعهود كالمشروط وقالوا اذا عمل القتم في عمارة المسجد والوقف
كعمل الاجرة لا يستحق الاجرة لانه لا يستحق اجر القوامه واجر العمل فهذا
نذكر على انه يستحق بالقوامه اجر الله واذا لم يعمل التاخر شيئا لا يستحق
لما في الخمانية ولو وقف ارضه على مواله مثلا مات فجعل القاضي
لوقف قتما وجعل له عشر الغلة في الوقف والوقف طاعة في
يدرجل بالمقاطعة لا يختار فيها الى القتم واصحاب الوقف يقتضون
عليها امنه لا يستحق القتم عشر غلته لان ما يطرده بطريق الاجرة
ولا اجرة بدون العمل **قوله** في فتح القدر بعد نقله فهذا عندنا
فمن لم يشترط له الواقف اما اذا شرط كان من حيلة الموقوف عليه

قال المص في التجر والظاهر انه عايد الى قطع المعلوم في زمن التعمير
واما عدم الاستحقاق عند عدم العمل فلا فرق فيه بين ناظر وناظر
وقد تستك بعض من لا خبر له بقول قاضي خان وجعل له عشر
الغلة في الوقف على ان للقاضي ان يجعل للمولى عشر الغلات مع
قطع النظر عن اجرة المثل وهو غلط **قوله** فلا اجر للتاخر قبل
الظاهر مفيد بما اذا لم يشترط الواقف له شيئا **قوله** لو كان يقبض
الدين لا يصح استيجاره الا اذا وقت له وقتا في الخمانية من فضل
التوكيل بالمخضومة رجل ورجل رجلا يقبض وديعة عند انسان وجعل
له اجر مسمي على ان يقبضها ويأتي بها جاز وان وكله بقاضي فيه
وجعل له على ذلك اجر مسمي لم يجز الا ان يوقت لذلك وقتا من
الامام ونحوها لان قبض الوديعة والاتيان بها عمل لا يقول بخلاف
المخضومة والقاضي لان ذلك يقض ويطلب فان وقت لذلك
وقتا جاز ولا فلا **قوله** لو جعل للفضل اجر لم يصح **قوله** لعل
وجه عدم الصحة ان الكفالة ليست عملا حتى يصح ان يجعل لها اجرا
قوله وذكر الزيلعي ان الوديعة **قوله** ذكره لك في الاجارة عند
قوله والمتاع في يد غير مضمون وفرق بينه وبين الاجرة المشتركة
على قوله الامام فراجعه ومثله في النهاية **قوله** كما لو دفع اذا ادعى ان
قيل وكذا الوصي اذا ادعى دفعها اليه ولو انكر لا يمين **قوله** وانما
اذا ادعى العرف **قوله** قال بعض الفضلاء ينبغي ان يقيد ذلك بان يكون
الناظر معروفا بالخيانة كما كثر نظار زماننا بل يجب ان لا يقتوا
بهذه المسئلة قالهم الله ما القيم الله وقال بعض الفضلاء التقيد
بالموقوف عليهم **قوله** يفيد انه اذا ادعى دفع ما هو كالأجرة مثل معلوم
الفراس والمودك والبواب وغيرهم من ارباب الجهات لا يقبل قوله الا
ببينة وبه افتي شيخ الاسلام ابو السعود وصورة السؤال هل اذا ادعى
المولى دفع غلة الوقف اليه من يستحقها شرعا هل يقبل قوله في ذلك ام لا
الجواب ان ادعى الدفع الى من عينة الواقف في الوقف كاولاده واولاد اولاد
يقبل قوله وان ادعى الدفع الى الامام بالجامة والبواب ونحوها لا يقبل
قوله كما لو استاجر شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم
الاجرة له فانه لا يقبل قوله **قوله** قال بعض الفضلاء وهو فضل حسن

نظر

ده

اللام

خصوصاً في زماننا **قوله** الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى انه كذا في النسخ
 والقنوات الا الوكيل باسقاط اداة الطرقيه فيل على ما تحذر انه يقبل
 قول الوكيل المذكور في حق نفى الضمان عن نفسه لا في حق ايجاب الضمان
 على غيره لا يحتاج الى استنباط هذه المسئلة من الكلية الا ان يقال استناد
 بالاعتبار الثاني وقد وهم في هذه المسئلة كنهون وزلت فيها اقدام
 وانفكست فيها افهام وكثر فيما بينهم الخضم قاقول تحريم هذه
 المسئلة ان الوكيل اذا ادعى القبض والدفع لا يخلو اما ان تصدق الوثر
 فيها او تكذبه فيها او تصدق في القبض وتكذبه في الدفع واعلم ان
 ان الوكيل يقبض الدين يصير مودعاً بقدر قبضه فيجري عليه احكام
 المودع وان من غير تبني يملك استينافه وان كان فيه ايجاب الضمان
 على الغير واذا علمت ذلك فاعلم انه متى ثبت قبض الوكيل من المدين
 او تصدق الوثر له فيه فالقول قوله في الدفع يمينه لانه مودع بعد
 القبض ولو كذبه الوثر في الدفع لانهم يتصدق بغيره في القبض
 صاروا مقربين بان المال في يده ودفعه واذا لم يثبت القبض بان
 انكروا القبض والدفع لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على المورث
 لانه لا يملك الا ان القبض لانه لموت الموكل انفك عن الوكالة فقد على
 امره لا يملك استينافه وفيه ايجاب الضمان على الغير وهو المورث
 والذوق تقضي بانها فلا يقبل قوله فيه بخلاف ما اذا ادعى
 القبض والدفع للموكل حال حياته فانكر الموكل لانه يملك الاستيناف
 فيقبل قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله ايضا
 في نفى الضمان عن نفسه ولا يرجع الغرم عليه لان قبضة منه بالنسبة
 اليه ثابت فتوا صدقة او كذبه في الدفع هو بالنسبة اليه مودع
 والقول قول المودع في الدفع يمينه وذلك لانه مصدق له بعد
 الوكالة وقد صرحوا في كتاب الوكالة ان المدين اذا صدق وكيل
 الغائب في الوكالة صار المال المذموم اليه امانة لتصدق بغيره عليها
 فاستغنى رخصه عليه فلو اقام المدين يمينه على الدفع للوكيل قبل وانفك
 الوثر وان صدق الوثر الوكيل في القبض والدفع فالامر في عدم
 حوازم طلبة الغرم وقد برئت ذمته بتصدق بغيره فقد تحريم
 المسئلة بعناية الله تعالى فافهم واعلم ان دعوى الدلال في يده بعد

لا يملك الاستيناف في حق المورث
 لان المورث ليس له في يد الوكيل
 قبضة من الدين

قبض

القبض مثل دعوى الدفع وكما لو قيل الوصي بعد عزله اذا قال قبضت
 ودفعت او هلك مني وكذبه من له عليه الطلب شرعاً في القبض
 لم يقبل قوله الا بيمينه لانه بعد الغزل لا يملك انشا القبض وفيه
 ايجاب الضمان على الغير لا يقبل ولو لم يكن مغزولاً وكان له ولاية
 القبض بان كان وصي الميت مطلقاً او القاضي واذن له في القبض
 قبل قوله في ذلك فقد صرح في الترخائية بان الوصي اذا اقر باستيفاء
 الدين جاز وذلك لانه يملك انشا القبض كذا مره قبض الفضل
 وقال لم اطلع على من حررها غيري **قوله** القول للامان مع المدين
 ان قال قبض الفضل هذا ان الوصي والمولى لا يقبل قولهما
 بمجرد بل لا بد من التامين وقد تقدم للمم انه يقبل قولهما بلا تامين
 وفي فتاوي قاري الهداية وفي تحليفه خلاف ولكن اعتمد المم عدم
 التحليف فيما تقدم ثم قال ذلك البعض ولم يقرر من المم لحكم القو
 بعد الغزل هل يقبل قوله في الثقة على الوقف من المال الذي
 تحت يده ام لا ولم اره صريحاً لكن ط كلامه ان قوله مقبول في ذلك
 اذا وافق الظل تصريحهم بان القول قول الوكيل بعد الغزل في دعواه
 انه باع ما وكل ببيعه وتكاثت العين هالكة وفيما اذا ادعى انه دفع
 ما وكل بدفعه في براءة نفسه وان الوصي لو ادعى بعد موت اليتيم
 انفق عليه كذا يقبل قوله وعملوه بانه اسندة الى حالة منافية
 للضمان وقد صرحوا بان المولى كالوكيل في مواضع ووقع خلاف
 في ان المولى وكل الواقف او وكيل الفقراء قال ابو يوسف لا
 وقال محمد بن الثاني ومما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد
 الغزل فرع في القضية قال وكله وكالته عامة الى ان يقوم بامره
 وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعان شيئاً للاتفاق بل يطلق
 ثم مات الموكل فطالبه الوثر ببيان ما اتفق ومصرفه فان كان
 عدلاً يصدق فيما قال وان اتهموه خالفوه وليس عليه بيان جهتها
 الاتفاق وان اراد الخروج من الضمان فالقول قوله وان اراد
 الرجوع فلا بد من البينة انتهى فهذا صريح في قبول قول الوكيل في
 دعوى الاتفاق ولو بعد الغزل وتحقق ان الغزل لا يخرج عن
 كونه اميناً فينبغي ان يقبل قول الوكيل يقبض الدين انه دفع لموكله في

لي

لا يملك الاستيناف في حق المورث
 لان المورث ليس له في يد الوكيل
 قبضة من الدين

حياته في حق براه نفسه كما اتي به بعض العلماء كما تقدم **قوله** ولو
انفق بعضهما ضمنهما ان يعنى لو فسد اطلاق الكل ببعض بالاتفاق
والباقي بالخطا لكون الخطا اطلاقا واستهلاكا لان الاستهلاك الذي
يتصور من العباد هذا وهو ان لا يبقى منتفعا به بالقياس او بغيره
لان اعدام المحل ليس الى العباد وقد وجد لانه لا يمكن ان يشار الي
كل جزء بانه حق يقيم فصار حقه مغيبا في ذراعه فيكون اطلاقا
فيضمن ولا يستدل للمودع عليها كذا في المستصفي **قوله** الا ان يامر
الفقر ان يقل عليه لا خفا ان الامر للقامل هو الامام لا الفقراء وماله
يعيد ان الامر له هو الفقراء وفيه نظر **قوله** والمتولي اذا غلط اموال
او قاف مختلفة يضمن قال بعض الفقهاء لا هذا باختلافها باختلاف
واقفها او باختلاف جهاتها او مشتقها انتهى **اقول** ان الظان
اختلافها باختلاف واقفها او باختلاف الموقوف عليه وان اتخذ
الواقف كسجدة وتكية **قوله** والوصي اذا غلط ماله اليتيم ضمنه
اقول في جامع الفصولين في السابع والعشرين مما يجال فيه فانه
قال لا يضمن الوصي بخلاف ماله بماله وقال ايضا الوصي ان يخط
طعامه يطعمه وما كل بالمعروف **قوله** الامير اذا هلك الامانة
عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء عليها **اقول** في القنية وقع
من رتب البيت شيء على ودعية عنده فافسد بها او عثر عليها فسقط
فاخذها ضمن وان كان بساطا او وسادة استعاره ليسطه ضمن
هو ولا اجزؤه بخلاف الحال لان فعلة بعوض فقيده بشرط التلا
بخلاف هذا ائمة ومنه يعلم ماله كلام المم فان عمولا امين في كلامه
يشمل المستعير والحكم فيها مختلف بقى ان يقال قد فرق صاحب
القنية بين احوال المستعير ولم يفرق بين المودع والمستعير حيث
ضمن المودع بالهلاك في هذه ولم يضمن المستعير مع ان كلامهما
امانة يضمن بالتقدي لا بالهلاك فليست الفرق **قوله** حتى لو اوقع
شيئا ومات فليس للمولى اخذه **قوله** هذا اذا لم يعلم انه كسبه
او ماله اما اذا علم ذلك فله حق الاخذ بلا حضور العبد كما نقله
في البرازية عن الذخيرة **قوله** فلا ضمان على المودع فعلى لانه رة
الودعية على من اخذ منه على يد ماله **قوله** الماله وان لم يدر شي كان

ان قد كتبنا في الوكالة بيان ذلك قبيل قوله وبشرامة **قوله** والمستحق
تضمن الدافع يعني لانه لم يرد على من اخذ منه فلم يدر اذ هو الاجنبى
سواء قبل و هذا لانه تضمن المودع بالكثر مقتضى القياس على كثر من
النظر اذ لا يتحمل الدافع تعدي بدفع ملكه الى الغير والمودع
تعدي ببعض ملكه بغير اذنه ولا يخفى ان عبارة المم لا تنفي الخيار غاية
انه سكنت عن تضمن المودع **قوله** فانه يرجع على شريكه لا يقال ينبغي ان
يكون متبرعا كما في عبارة الدار المشركة بغير اذن لانا نقول وضع
المسئلة في الحمام لبيان الفرق بينه وبين الدار لكونه لا يقبل القسمة
بخلافها فلا يلزم من تبرعه فيها تبرعه في الحمام **قوله** كذا في عبارة
الولوي الحية وفي العمادية قد ذكر وجهه مشتملا على تفصيل ولم يحزم
بالحكم واما الولوي الحى فذكره مع الحزم بالحكم **قوله** لو كان سيفا
فطلبه الى قوله كذا في الحانية فصعبانها امرأة او دعت كتاب وميتها
عند رجل بحضرة زوجها وامرته ان يسلم الكتاب الى زوجها فقد
وفاتها فبرأت وازادت استرداد كتاب الوصية قال الفقهاء
ابوبكر النخعي ان كان في الكتاب اقرار منها للزوج بماله او بقص
منها من الزوج فلم يودع ان لا يدفع الكتاب وان كانت المرأة
تسترد ملك نفسه بان كان الفطاس ملكا للمرأة لما في رد الكتاب
من ذهاب حق الزوج وفيه اعانة لها على الظلم قال رحمه الله تعالى
الامر الى الودعية لو كان سيفا فان ادعت المرأة ان تاخذ من المودع
لتضرب به رجلا ظالما فانه لا يدفع اليها لما قلنا انتهى **قوله** اذا اجمد
ضمنها الا انها هلك قبل النقل في الحانية عن اجناس الناطق اذا اجمد
المودع الودعية بحضرة صاحبها يكون ذلك فتجوز الودعية حتى
لو نقلها من الموضع الذي كان فيه فانه قاله المحمود يضمن وان لم ينقلها
عن ذلك المكان بعد المحمود فمهلك لا يضمن انه ومنه يظهر ما في
نقل المم من الخلل **قوله** له الرجوع لا الرد كذا في النسخ وهو خطأ والرد
في الحانية رجل استعار من رجل ائمة لترضع ابنه فارضعة قلنا
صار القتيلا ياخذ لانه ائمة قال المعبر رد على خادمي قال ابو
لحسن ذلك اي طلب الرد وله امر مثل قادمه الى ان يطم القتي
ومنه يظهر ما في نقل المم من الخلل **قوله** ولو رجع في فري الفاري الى

قوله فله اجر المثل الذي في قاضي خان كان المستعير ان لا يدفع اليه
لانه ضرر بين وعلى المستعير اجر المثل من الموضع الذي طلب صاحبه
الي اذ في الموضع الذي يجرد فيه كرا او شرا منه يعلم ما في عبارة الم
من الاجاز المحل **قوله** وفيما استعار ارضا للزراعة الي قوله وتترك
باجر المسئلة في الحايبة وعبارة بها ولوان رجلا اعار ارضا لغيرها
لذلك وقتا اولم يوقت فلما تقارب الحصاد اراد ان يرجع المستعير
كان له ذلك قياسا وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع
لان المستعير لم يكن منطلعا في الزراعة فتترك الارض في يده الي الحصاد
بالاجارة وتصور الاجارة اجارة امته ومنه يعلم ما في كلام الم من الاجاز
البالغ حد الاقرار **قوله** مؤنة رد العارية على المستعير لانه قبضها
لمنفعة نفسه فيجب عليه ردها وكذا مؤنة رد المضمون على الغائب
لانه عامل لنفسه في القبض ومنفعة الرد حاصلة له لانه بذلك
عن الضمان ولا ولاية له على المالك في ايجاب ذلك عليه وكذا مؤنة
رد الرهن على الراهن لان عينه امانة في يده المزمين ولهذا كان تقبضه
وكفنه على الراهن والمضمون عليه امانا هي المالمية والرد تصرف في العين
لا في المالمية ومنفعة القبض وان عادت على الراهن والمزمين جميعا
باعتبار رضا الدين وحصول التوفيق لكن ترجح جانب الراهن بحكم
المالك هكذا ذكر في التقرير وذكر في الوجيز انه على المزمين ويحتاج الي
التوفيق بين الموضعين وهذا بخلاف المودع والمستاجر حيث تكون
مؤنة الرد على المالك اما المودع فلا منفعة قبضه وهي المحقة حاصلة
للمالك واما المستاجر فلا منفعة قبضه وان كانت حاصلة له
صورة فهي حاصلة للموخر معني حيث يتأكد حقه وهو الاجر بذلك فعند
التعارض ترجح جانب الاجر بوجهين ان حقه في العين وهي الاجرة وفي
المستاجر في المنفعة واعتبار العين اولى لما عرف والثاني الترجيح
بحكم المالك كما اذا ماتت دابة رجل في دار غيره فان مؤنة اخرجها
على المالك مع ان المنفعة تحصل لصاحب الدار بغيره واره فاذا اعتبر
المالك مع عدم حصول المنفعة منه فلا بد لغيره مع حصول المنفعة وهي
الاجرة اولى ومؤنة رد العارية منه بعد مضي المدة لا رواية فيه ويحي
ان يكون على الموصلي بالخدمه لان قبضه لمنفعة نفسه فقصارا كالعارة

مذمومة

كذلك

كذا في شرح تلخيص الجامع للقاضي فخر الدين المارديني **قوله** لا يقطع
الرهن قيل عليه لا يظهر الفرق بين عارية الرهن وعارية **قوله** تخلف
الامين عند دعوى الرد **قوله** لو رد الوديعة الي عند ردها **قوله**
وكذا ورد الوديعة الي اصطلح المالك لم يبرأ لانه لو ردني يكون في
يد من في عياله او داره لما اودع **قوله** ولو رد فمها المودع الي الوارث
انما اطلق المسئلة في جامع الفصولين ولم يقدره بما ذكره الم من
استغراق الدين وعدم كون الوارث مؤتمنا **قوله** والا فلا قيل
عليه يندرج تحت ثلاث صور احداها انتقا الامين معا الثانية
انتقا الاستغراق وهذا الثالثة عكسه وعدم الضمان في الثانية
غيره لان الظان الضمان بالدفع الي غير الامين فتأمل **قوله** الا اذا
دفع لبعضهم اي بعض ارباب الدين المقهور من مساق الكلام **قوله**
ولو قضى المودع دين المودع يعني والدين من جنس الوديعة كما
في جامع الفصولين **قوله** ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الي
الوارث وعلى الميت دين **قوله** ظاهره سواء كان الدين مستغرقا
لما دفعه او لا وسواء كان الوارث مؤتمنا او لا والظاهر ان يقيد بعدم
البرائة بما اذا كان الدين مستغرقا والوارث غير مؤتمن كما قد يها
في المودع اذا دفع الوديعة للوارث **قوله** فالقول له اي يمينه في
حق براءة نفسه **قوله** لا في حق وجوب الضمان عليه اي على الماذون
قوله ومن الثاني وهو ما كان مضمونا لكونه ديننا **قوله** فلا بد من
البيان وجهه انه تدعي وفا الدين عليه بذلك فلا يقبل عليه ذلك
قوله استاجر بعيرا الي مكة فهو على الذماب الي قوله كذا في بقارة
الولو الجنية **قوله** الفرق بين الاجارة والاستعارة ان الاستعارة
مليك المنفعة بلا عوض وفي التبرع تجري المسامحة فاما الاجارة
فتمليك بعوض ومنه في ذلك المضايقة كذا في فروق المحبوبي **قوله**
والابضاع المطلقة **قوله** ان يقال والبضاعة المطلقة **قوله** الا اذا
كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترخاء **قوله** القواب ان يقال
الا اذا كان في عبارة الموع عليه فلا فائدة لقوله بعد او نزع على ذلك
ولو قال الا اذا علم انه قصد الاسترخاء لكان واقيا بالمراد مع الاحتيا
قوله تنفسح بموتها اي موت احد المتعاقدين **قوله** القول للمودع في

ر

دعوى الحق والهلاك يعني مع يمينه كاي الخاوي القدسي **قوله** في مية
المفتي قال ردت بعض الوديعه ومات فالقول لرب الوديعه فيما ائتم
مع يمينه **قوله** والموذع ضامن به اي بالدفع **قوله** الموذع اذا قال
لا اذري ايحا استودعني **قوله** حق العبارة ان يقال الوديعه
اذا ادعاهما رجلان وقال الموذع لا اذري ايحا استودعني **قوله**
وعنده ووديعه بغير يمينها **قوله** كما لو كانت ذراهم فانفقها بغير
رد مثلها فانه بانفاقها صار ضامنا لصاحبها ويكون ذلك دينيا في
ذمتها وصاحبها اسوة الغرماء **كتاب المحجور والمأذون**
المحجور لغة المنع وشرعا هو منع التصرف في حق شخص وهو الصغير
والرقيق والمجنون بالاتفاق والحق الامام المفتي المباح والطبيب
المجاهل والمكاري المفسر وهذه ايضا بالاتفاق على ما تكي واما
محجور المدبون والتفقيه بعد ما يبلغ فعلى قولهما كذا في شرح الوهباني
لقاضي القضاة عند البر من السجدة **قوله** المحجور عليه بالسفاهة قال
في الخلاصة هو على فوجين محجور لحقيقه في عقله وان كان سليم القلب
لا يمتدي الى التصرفات والثاني ان يكون مشرعا مضطعا للماله **قوله**
على قولهما المفتي به قال بعض الفضلاء اعتمد قول الامام رضي الله تعالى
عنه اصحاب المتن والمحجوب وهو تصحيح الترامي لكن التصحيح
الصريح بان الفتوى على قولهما اقوى **قوله** كالصغير **قوله** وكالمفتي
لما في شرح الوهبانيه لقاضي القضاة عند البر من السجدة ان المحجور
عليه بالسفاهة يخالف الصغير والمعنوه في عشرة يعني ويوافقهما
فيما عدا ذلك ورجح كان على الميم ان يقول كالصغير والمعنوه الا
ان المعنوه لما كان ملحقا بالصغير لم يذكره **قوله** الا في النكاح والطلاق
فيصح نكاحه وطلاقه ويلزم مهر المثل المسمى الزايد عليه ولو طلقها
قبل الدخول وجب نصف المسمى كذا في شرح الوهبانيه لان السجدة
قوله وجوب الزكاة ويدفعها القاضي اليه فيودي بنفسه لو كان
عبادة لا تدلها من النسبة لكنه يفت معذامنا كمالا يضر فيها في
غير وجهها **قوله** وفي ضحكة اقاربه بالعقوبات يعني على نفسه
كما لو اقر على نفسه بوجوب القصاص في نفس او فيما ذواتها **قوله**
والعبادات **قوله** المراد بها ما كان بدنيا كالصوم والصلاة لا ما هو

ثم في البدن

ايم من البدن والمالي والمركب منها ورجح لا يكون عطف العبادات
على ما قبلها من عطف العام على الخاص بل من عطف المباحين بل ادعى
التيها السبكي في غرور الافراح شرح تلخيص المفتاح في الكلام على
الديباجة ان كل موضع يدعى فيه من عطف العام على الخاص يراى
بالعام ما عدا ذلك الخاص فيكون من عطف المباحين قال وهذا هو
التحقيق عند الاصوليين **قوله** وزوال ولاية ابية وجده يعني وعند
ولاية ابية وجده عليه بخلاف الصغير هذا هو المراد ولو عتبه
لكان اولي **قوله** فهو كما لا يخفى في نوبه الخطاب اليه ولا فهو بالغ
حقيقه **قوله** صحيح ولا يجوز فيها في شرح الوهبانيه نقلا عن قرانه الامام
لوند رصدة او هديا او طهارة او خلف لا يدعه القاضي ان يكفر
بالماله بل يصوم لكل مدين ثلاثة ايام وكذا يصوم في كفارة الظهار
ولو اعتق عبده في طهاره يسنعي في قيمته ولم يجوز عن تكفيره ولا يجوز
عن صومه اتمه ومنه يظهر ما في عبارة الميم من التخلل **قوله** واما اقاربه
اي يعني بعض العقوبات كما لو اقر بماله او اجارته وما اشبه ذلك
من التصرفات التي يلحقها الفسخ والتقص فيجوز عند الامام لانه
لا يري المحجور بالسفاهة واما عندهما فلا يجوز كما لا يجوز في غير البالغ
والمعنوه لانها يريان المحجور بالسفاهة **قوله** ويستثنى من ايداعه قبل
مصدر من المبني للمفعول اي كونه مؤدعا **قوله** ذكر الشمس
الفتاري في تفسير الفاتحة ان اهل العربية يتسامحون في قولهم
ان المصدر المتقدم قد يكون مقدر المفعول وقد يكون مقدر
المجهول يعنيان هما الصيغتين اللتين هما معنى الماحصل والمصدر
وذلك لانه يخصص من المصدر المتقدم هيمه للفاعل كالعالمية هيمه
للمفعول كالمعلومية والا لكان كل مقدر مقدر مستترا ولا قايل به
انه فليحفظ **قوله** الصبي المحجور عليه مؤاخذ بافعاله انه هذا من باب
خطاب الوضع وياتي تحقيقه في احكام الصبيان **قوله** ما اذا اودع صبي
محجور مثله اي قبل في المحتوي من كتاب الوديعه ولو اودع الصبي
عند افعاله ضمن اجماعا وهو مشكل ايضا الا انه قال لانه لم يكن
عادة الصبيان انه في مستثناة ايضا **قوله** في احكام المضار
لاسترو شئ ما يخالفه حيث قال صبي محجور اودع عند افعاله كان

على عاقلة القيمة وان اودع طعاما فاكله لا يضمن وقال ابو يوسف
والشافعي يضمن **قوله** قلت لا اشكال لانه انما يضمنها الصبي
يعني في المسئلة السابقة على الاستئثار وهناك يوجد ان المسئلة
المستثناة التسليط من مالها وقيل عليه بل وجد التسليط بنفس
الدفع الى الاول فالاشكال باق انتم فليست امل **قوله** الاذن في الاجارة
انما في اجارة نفسه اذا لم يكن مقيدا بالاجارة من شخص معين كما يفهمه
كلام الحاشية الا في قريب **قوله** بخلاف ما اذا قال ما يعو ابني فلا يكون
مادونا الا اذا علم بالاذن **قوله** لم يظهر لي وجه الفرق فليظهر **قوله**
فان بعد المضاربة فانه يكون مادونا في ذلك النوع خاصة يعني
لانه انما يستفاد الاذن من المضارب **قوله** وقال الشرحي الاصح
عندي التعميم يعني ان السبب في صحة فاعل المحر وهو لا يقبل التخصيص
اقول فعلى هذا الاستثناء من الاصل المذكور ووجه لا موقع للاعتناء
المزبور لا بمتناية على الضعيف **قوله** اذا ارى المولى عبده يبيع ويشترى
فسكت كان مادونا وقيل عليه اطلاقه يشمل ما اذا اراه يبيع مملوك المولى
او مملوك الاجنبي وليس كذلك فانه لو اراه يبيع مملوك المولى فسكت
لا يكون اذنا في التجارة كما في الدرر والعقد لقلنا عن الحاشية **قوله**
كلام الحاشية مضطرب فانه قال اول باب المادون واذا ارى المولى
عنده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وقال بعد اسطر
ولو ارى عبده في خانوته يبيع متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك
كان اذنا ولا ينفذ على المولى بيع العبد ذلك المتاع ثم قال ولو ان رجلا
دفع الى عبده رجلا متاعا لبيعه فباع بغير اذن المولى فراه المولى ولم
ينهره كان اذنا في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع
وتكلموا في العهدة قال بعضهم يرجع الى الامر وعند البعض يرجع الى
العقد ثم قال ولو ارى المولى عبده يشترى بذرهم المولى او ذنابه
فلم ينهره يصير مادونا فاخذ صاحب الدرر والغرر من قول قاضي
خان ولو ان رجلا دفع الى عبده رجلا متاعا لبيعه فباع بغير اذن
المولى فراه المولى ولم ينهره كان اذنا في التجارة ومن قوله اول باب
واذا ارى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا
مادونا وعقل غناينا فانه بعد اسطر في كلام قاضي خان حيث قال

ولو ارى عبده في خانوته يبيع متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من
ذلك كان اذنا وعقل عن قوله ايضا ولو ارى عبده يشترى شيئا من
المولى او ذنابه فلم ينهره يصير مادونا وعقل عن قوله ايضا ولو ارى
ان مادونا صاحب الدرر مع هذا التناقض غير صواب والمحق ما ذكره
المحققون بالناية العلامة صاحب الهداية حيث قال بعد كلام
ثم الاذن كما ثبتت بالصرح يثبت بالدلالة كما اذا ارى عبده يبيع
ويشترى فسكت يصير مادونا له عندنا خلافا للفرق والشافعي ولا
فرق بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى او الاجنبي باذنه او بغير اذنه
بيعا صحيحا او فاسدا لان كل من رآه يظنه مادونا فيها فيعاقب
فمنه ضرر به لو لم يكن مادونا له ولو لم يكن المولى راضيا به لمصلحة دفعا
للضرر عنهم انتهى يعني ان يقال يؤخذ من اطلاق صاحب الهداية
انه لا فرق بين ان يكون المولى قاضيا او لا وعقل عن قوله ان ما في المتن
والشروع ولو كان بطريق المفهوم مقدم على ما في الفتاوى وان
لم يكن في غبارها اضطراب فكيف مع ما ذكرنا من الاضطراب والله
تعالى الهادي للصواب **قوله** الا اذا كان المولى قاضيا **اقول**
لم يذكر صاحب الظهيرية هذه المسئلة على طريق الاستئثار وذكرها
قاضي خان في فتاواه لا على طريق الاستئثار فقال القاضي اذا ارى
عنده يبيع ويشترى فسكت لم يكن اذنا انتم وقد قدما قريتا ان
الطلاق صاحب الهداية يفهم منه انه لا فرق بين ان يكون المولى
قاضيا او لا وان ما في المتن والشروع يقدم على ما في الفتاوى
قوله التسفيه اذا زوقت من غير كفوا في الفتاوى الظهيرية
سفيهة تزوجت باقل من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه ولم
يدخلها قيل لزوجهما ان شئت فام لها مهر مثلها فان شارحي
به والترمه وان شاي فيفرق بينهما وان كان قد دخل بها فقد
لها مهر مثلها ولا يفرق بينهما لان التفريق كان للتقصان عن
مداف المثل وقد تقدم حين قضى لها مهر مثلها بالدخول انتم
ومنهم من يراه في عبارة المهر من القصور **قوله** ولو اختلفت من زوجها
على مال المسئلة في المسبوط قال واذا بلغت المرأة مفسده فاختار
من زوجها بمال جاز المحل لان وقوع الطلاق في المحل يعتبر وجود

ولو ارى

القبول وقد تحقق القول فيها فكان الزوج علق طلاقها بقولها
 المحلل فاذا قبلت وقع الطلاق لوجود الشرط ولا يلزمها المال وان
 منارت مضجعة لانها التزمت المال لا العوض هو مال ولا المنفعة ظاهرة
 لها في ذلك فكان النظران بجعل كالصغيرة في هذا الحكم لا كالمروضة
 فان كان الزوج طلقها تطليقة على ذلك فهو بذلك رخصتها لان
 وقوع الطلاق باللفظ الصريح لا يوجب البيونة الا عند وجوب
 البذل ولا يجب البذل هنا بخلاف ما اذا كان بلفظ الخلع فانه
 مقتضى لفظ الخلع انه قال بعض الفضلاء الطلاق ان المراد السفينة
 لا الحجر ويشكل على صحة تصرفات السفينة عند الامام عدم لزوم المال
 للمخلعة فان حمل على ان المراد المحجورة على قولها ما كان ظاهره
 لان النكاح والطلاق والخلع نافذ عندهما وعدم لزوم المال في
 الخلع لكون السفينة المحجورة كالعتيقي في الاحكام اما استثنى **قوله**
 ولا يصح اقرار السفينة **قوله** يعني بالمال وظاهره انه لا فرق بين
 ان يكون حجر عليه القاضي بالسفينة او لا وهذا انما يعم على قول محمد الذي
 يرى الحجر على السفينة وان لم يحجر عليه القاضي اما على قول الامام ابي
 حنيفة رضي الله تعالى عنه فلا لانه لا يرى الحجر على السفينة واما على
 قول ابي يوسف فلا لانه لا يصح السفينة محجورة عليه بالسفينة عنده فالم
 يحجر عليه القاضي وفي مقطعات الفتاوى الظاهرية من كتاب الحجر
 ولو اقر المحجور عليه انه اقدم لا لرجل بعينه امرة واستهله لم يصح
 على ذلك فان صلح سئل عما كان اقربه فان اقر انه كان حقا اقره
 وان انكر ان يكون حقا لا يؤخذ به **قوله** ولا الشهادة عليه اي على اقران
 بالمال **قوله** واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي في الفتاوى
 الظاهرية وعن ابي بكر البجلي انه سئل عن محجور عليه وقف صنعة له
 قال وقفه باطل الا ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم لا يجوز
 وقفه فيما افتيا على قولنا انما الله يعني وعلى قول الامام يجوز وقفه
 لانه لا يرى الحجر بالسفينة **قوله** صنعة ولو لم يحجر عليه قال في الوولو الجية
 ولو دفع الوصي المال الى اليتيم بعد ما اذرك ولم يونس منه رشد
 ثم منع بعد ذلك فانه ضامن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه
 انه وفي الحاشية يقيم اذرك مفسدا وهو في حجر وصيته وحجر عليه

القاضي

القاضي اولم يحجر فامر وصيته ان يدفع اليه ماله فدفع اليه فضعف الما
 في يده ضمن وصيته لان دفع المال اليه مع علمه انه مضيع تقصير في
 وان صبيته غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ماله واذن له في
 التجارة فضعف المال في يده لا يضمن الوصي **قوله** لان الحجر ليس بضعف
 قال في الفتاوى الظاهرية في تقليل ذلك لان قضا الاول كان في
 مختلف فيه وهذا الاختلاف في نفس القضا او ان حجر الاول ليس بضعف
 لعدم المقضي له والمقضي عليه فينفذ قضا الثاني **قوله** وينبغي تقديم
 بيعة البقاء على السفينة قال بعض الفضلاء الصبي اذا بلغ حكم النسخ
 بتوقيه الخطاب اليه فالظاهر زوال ما يقتضي الحجر عليه بخلاف من
 حكم القاضي بحجزة لانه مع وجود البلاء صار اللفظ بقا المحجور ولم يؤخذ
 بعد الحجر من القاضي ما يقتضي خلافة فالظ بقاؤه الله وقال
 بعض الفضلاء لقائل ان يقول ينبغي تقديم بيعة الرد لانها تثبت
 خلافا لاصل **قوله** وخلاف الظاهر اذا لم يبق ما كان على ما كان فكانت اكثر
 اثباتا وما كانت اكثر اثباتا اولى بالقول **قوله** عند ذكره ان متعلق
 بمتعلق قوله في المحيط اي لما ذكر في المحيط عند ذكره في دليل ابي يوسف
 وقوله على ان السفينة متعلق بقوله دليل **قوله** وبيعة زوال السفينة
 شهد لها الظاهر وهو كون العقل بمنع من السفينة **قوله** الا اذا كان اذن
 قال بعض الفضلاء مفهومه انه لا يتعلق بكسبه ورجيته ولم يبين له
 بماذا يتعلق ولعل المراد تعلقه بكسبه دون رغبته **قوله** كما في اجارة
 مئنة المفتي عيارتها استاجر عند البيع ويشترى جاز فلو لم يحد من
 اقداره المستاجر دون العبد امرة قال بعض الفضلاء فلا يحتاج الى
 استثنائه اذ ليس بما دون بل كوكيل عن المستاجر ولا بد من بيان يقينه
 بما يصح الاجارة كالمدة فامرهم **قوله** **كتاب الشفعة** **قوله**
 هي بيع في جميع الاحكام الا ضمان العذر للمحجر يعني ان الاخذ بالشفعة
 لما كان تملكها بيدك كان شرا حكا قسنت به احكام الشرايينه وبين
 المأخوذ منه بايضا كان او مشترى كرجوع العهدة وخيار العينة الزوية
 خلاصان العذر فان الشفعة لا يرجع به على المأخوذ منه لانه ليس
 بفار له لكونه يأخذها منه جبر انكر هذا الذي ذكره انما يتا في الاخذ
 بالشفعة اما اذا اخذها بغير قضا فلا يستقيم التعديل بما ذكره

ل

فضلهم
 الشيخ علي بن القاسم

الفاضل
 صالح القاسم

وساوي الجواب عن ذلك **قوله** فاذا استحق المبيع بعد البناء **قوله** صواب العبارة فاذا استحق المأخوذ بالشفعة بعد البناء **قوله** فلا رجوع للمشتري **قوله** صواب العبارة فلا رجوع للشفيع على المأخوذ منه ببيعاً كان أو مشترياً يعني بقيمة ما نقصه البناء بعد القلع بـ باليمن فقط في ظل الرواية لان المأخوذ منه ليس بفارز له سواء اخذها بقضا او غيره اما اذا اخذها بقضا فلا نه مجزئ على الدفع واما اذا اخذها بغير قضا فلا نه استوفى عين حقه لانه ياخذ بحق متقدم على البيع لكونه متقدماً على الدخيل فالجواب وان لم يوجد حقيقة فهو موجود حكماً واعتباراً وايضا عين الحق بقضا او غيره سواء من حيث الحكم كانه شرح تلخيص الجامع للقاضي فخر الدين المارديني **قوله** كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب **قوله** صواب العبارة ان يقال كالموهوب له وكاستيلاد الاب والمالك القديم كما في تلخيص الجامع يعني الشفيع لا يرجع على المأخوذ منه كما لا يرجع الموهوب له على واهبه لو تلفت العين الموهوبة فاستحقها مستحق فضمير الموهوب له فانه لا يرجع على الواهب بشئ والجامع عدم ضمان السامع في الصور وقوله وكاستيلاد الاب نظير ثان لعدم رجوع الشفيع على المأخوذ منه يعني اذا استولد الاب جارية ابنه ثم استحققت لا يرجع على الابن بشئ لعدم الضرر ومن جهة وقوله والمالك القديم عطف على الاب فهو نظير ثالث للشفيع يعني لو اسر الكفار جارية واخذوها بدارهم فاشتراها مسلم واخرجها او وقعت في يدها من الغنائم فاشتراها المالك القديم من المشتري باليمن او من الغنائم بالقيمة واستولدها فاقام وعمل بيعة انها مدرته او امر ولده فانه ياخذها لانها الاحتمال المقل ما شر ولا يغيره ويرجع عما اذاه من الثمن او القيمة لا بما ضمنه من العقر وقيمة الولد لان المأخوذ منه لم يغيره سواء اخذها بقضا او غيره كما مر بقوله **قوله** بخلاف البايع يعني حيث يرجع المشتري عليه بضم ان الفرض لا يملكه مختاراً فقد ضمن له سلامة المبيع كانه قال انا مالك هذا المأخوذ فنه حق فكان غار الحقيقة فافترقا **قوله** فروية المشتري ورضاه بالعبث لم يقل الصواب انقاط الفاعل عدم صحة المقرن على ما قبله

القاضي
الشيخ علي القاري

انتهى

انتهى لا يفاك الفاعل كما يكون للتقريع يكون للاستئناف وان كانت قليلا فاما المانع من الحمل عليه ويكون كلام المم صواباً لما نقول لما كان المتبادر في امثال هذا المقام هو التقريع الاستئناف مع عدم صحة التقريع حكم بان الصواب سقوط الفاعل ان الفاسا قلته في عبارة القدر رسالته ان تلخيص الجامع التي هي اصل عبارة المم وقوله لا يظهر في حق المشتري يعني لو اشترى رجل داراً قد راها قبل الشراء فاخذها الشفيع منه او من البايع ولم يكن راها فله ردها بخيار الرؤية وكذا لو اشترى داراً وبها عيب وهو يعلم بالعبث او اطعم عليه بعد الشراء او ابر البايع منه ثم اخذها الشفيع فانه يردّها بالعبث لانه صار مشترياً بحكم من البايع او من المشتري ان قبضها منه وان اشترى داراً حقيقة ثبت له خيار الرؤية والرد بالعبث وكذا حكمالات لزوم العقد في حق المشتري الاول لمعنى حقيقة لا يظهر في حق المشتري الثاني وهو الشفيع كما لا يظهر الاجل الثابت للمشتري في حق الشفيع **قوله** ويردّها على البايع اي يرد الشفيع الدار المقصود من المقام على البايع بخيار رؤية او عيب لا تسلم الى المشتري حتى لو اذاد ان ياخذها بالبيع الذي كان بينه وبين البايع ليس له ذلك كما لو ابق العقد المبيع قبل القبض وفسخ القاضي العقد ثم عاد من الاياق فاراد المشتري اخذها لا سئل عليه **قوله** ودلت المسئلة على الفسخ التحول اي هذه المسئلة وهي ان رؤية المشتري ورضاه بالعبث لا يظهر في حق الشفيع على ان البيع الذي جرى بين البايع والمشتري يفسخ باخذ الشفيع لان حكم عقد المشتري يتحول الى الشفيع ذلك انه اذا اخذها من البايع فامت باخذ القبض المستحق للمشتري بالعقد فيفسخ كمالك المبيع ولهذا لا يثبت له الحمل ويثبت خيار الرؤية ولو اشترى لكان على عكسه كالوكيل مع الموكل ولا يمكن جعل يد الشفيع نايبة عن المشتري في القبض لان حق الشفيع مقدم وهو يقبضه لنفسه من غير تسلط من المشتري بخلاف ما لو باعها المشتري قبل القبض حيث يكون المشتري قبض المشتري قبضاً له لان الثاني يقبض بتسلطه فلا يفوت قبض الاول وان اخذها من المشتري لا يتحقق الفسخ لانه لا يفوت بالاخذ منه القبض المستحق لان التحقيق لا يثبت فيه ان البايع

لم يكن مالا **قوله** وقال الشيخ في الاصح هو القول لان البيع لو انسخ
 بطلت الشفعة لانها تنبني على وجوده واجيب بان الشفعة انما لم
 تبطل مع كونه فاسحا لان سبب وجودها قد وجد وهو ذاك ملك
 البائع فلا يبطل بانتقاض البيع والتحقيق انه اذا قلنا بالشفعة انتقض
 البيع بين البائع والمشتري والميراث بهذا الانتقاض لا انتقاض في حق
 المضافة الي المشتري ونقرر بهذا ان قول البائع بعت منك يتضمن
 شيئين احدهما ايجاب البيع وهو بقوله بعت والثاني اضافة البيع الي
 المشتري بقوله منك فاذا اخذ الشفع المبيع بحق الشفعة صار مقدما
 على المشتري فكانت تلك المضافة الي المشتري المقطعة وتحوط الي الشفع
 فكان ذلك البيع اضيف الي الشفع بعد ان كان مضافا الي المشتري فينتفي
 في حق المضافة على مثال ما اذا ربح انسانا منهم فقدم اخر عليه فاصابه
 فان الرمي في نفسه لا يمتد لك لارساله الى الاول لا قطع بتخلل الثاني
 وبهذا الفسخ تعذر قبض المشتري وانما كان في حق المضافة لتعذر
 انقضاء البيع في نفسه لان الشفعة بناء عليه فلا بد من وجود اصله
 الحكم بها فلا بد ان يتحول الصفة اليه ويصير كانه هو المشتري فتكون
 الغدرة على البائع كذا حقيقة العلامة ابن الساعاتي في شرحه على المجمع
 وهو قول بالفسخ والتحول وهو تحقيق بالقول **قوله** المعلوم
 لا يؤخر للموهور هو معنى قولهم الموهور لا يعارض بالمتحقق يعني الحق
 متى ثبت يبقين لا يؤخر بحق يوم شؤته لان التأخير ابطال من وجه
 والاثبات يبقين لا يجوز ابطاله بالشك **قوله** قطع عيني رجلين
 انه كذا في النسخ والقواب **قوله** ولو حضر احد الشفعين اتم
 يعني لو حضر احد شفيعي دار وغاب الاخر قضى للحاضر بطلان
 حقه ثابت وحق الغائب موهوم غناه لا يطلبه **قوله** ولا يبطل
 الاجارة انما هي وان لم يجز البيع بطلت الاجارة بان ردها **قوله**
 فيه تطولان عدم اجارة البيع لا يوجب بطلان الاجارة والذي الاول
 وللم جيز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب
 الا بعد بطلان الاجارة ونصر عبارة الولو الجية رجل اخر داره مدة
 معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستاجر شفيعها فالبائع جازي بين
 البائع والمشتري موقوف في حق المستاجر لقيام الاجارة فان اجاز المستاجر

نقد

نقد في حقه وقد راي البائع على التسليم لانه بطلت الاجارة وكان المستاجر
 الشفعة لوجود سببها ولو لم يجز البيع ولكن طلب الشفعة بطلت
 الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة انتهى وفي نفسه ولو
 اجر دارا ثم باعها قبل مضي مدة الاجارة والمستاجر شفيعها فنقد في
 حق المتبايعين دون المستاجر وان اجاز المستاجر فنقد في حقه وله
 الشفعة ولو طلب الشفعة قبل الاجارة بطلت الاجارة انتهى ومنه يفرج
 ما نظرنا به في كلام المم وان القواب ان طلبها يعني الشفعة وقد
 سبقني الي هذا التتمين بعض الكابر وما قبل يعني ان الم جيز البيع
 وطلب الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة لطلبها الا بعد بطلان
 الاجارة فمعنى ان يحل اي طلب الشفعة حكما اذ طلب الشفعة فيها بطلان
 الاجارة انتهى كلام ساقط **قوله** الاب اذا اشترى دار لابنه الصغير اتم
 في الولو الجية رجل اشترى دار لابنه الصغير والاب شفيعها فاراد
 ان ياخذها بالشفعة كان له ذلك لان الاب لو اشترى مال ابنه
 يجوز فكذا هنا ومضى اخذ بقول اشتريت فاخذت بالشفعة ولو كان
 مكان الاب وصيا يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب في شر الوصي
 مال اليتيم على قول من يقول بذلك الشراء فهو كالأب وعلى قول من
 يقول لا يملك له الشفعة ايضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة
 ثم يرفع الامر الي القاضي حتي ينصب قسما عن الصغير فيأخذ الوصي
 منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الي الوصي انتهى ومنه يعلم
 ما في كلام المم من الاجاز البائع قد لا تقار مع ما فيه من تفكيك القيمة
 ولا يملك مثل خبير يعني ان يقال ما ذكره المم في الاب والوصي تنبعا
 للولو الجية مخالف لما في شرح المجمع لابن الملك حيث قال قد يعني
 صاحب المجمع بالاب لان الوصي لا يملك اخذها لنفسه اتفاقا لان ذلك
 بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصي ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمنزلة القيمة
 وحيث قال قد يقول لانه لو اشترى الاب لنفسه والوصي شفيعها
 فليس له الاخذ بالشفعة اتفاقا انتهى لكن في شرح الكثر للزبيدي ما يؤيد
 ما ذكره المم تنبعا للولو الجية حيث قال ولو كان المشتري هو الاب لنفسه
 كان له ان ياخذ بالشفعة لانه الصغير مالم يكن فيه ضرر له على الصغير
 انتهى **قوله** ما في الولو الجية وشرح الزبيدي رواية نوادر اي يوسف هو

فق

لا يبارض ما في الجمع وفي القناوي الظهيرة لو اشترى الاب لنفسه
دارا وولده الصغير شقيقها كان للصغير اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة
قوله اذا كانت اراشفية ملاصقة لبعض المبيع ان كانا لوجع رجل ارضان
ولرجل اخر ارض ملازقة هذه الارضين للشفيع ان يأخذ الارض التي
تلازق ارضه دون الاخرى وعليه الفتوى كذا في البرازية وانما كان للشفعة
فيما لا صفة فقط لان السبب بخصه وان كان فيه تفريق الصفة على الشري
وهذا بخلاف ما لو اشترى بالشفعة دارين احدهما بالشام والاخرى
بالعراق وشفيعهما واحد يأخذهما او يتركهما لان فيه تفريق الصفة
على المشتري مع شمول السبب لهما كذا في شرح الوهبانية لابن الشحنة
والجار الملازق هو الذي لكل منهما حائط على حدة وليس بين الجايطين
ممر لصيق المكان ولا لتصاق الجايطين **قوله** الفتوى على جواز بيع
دور مكة كذا في التجنيس والمزبد والقيمة وجامع المضمار وفي
المستقطات لا شفعة في دور مكة وفيه يعني فقد اختلفت الفتوى فلم
ان ما ذكر من وجوب الشفعة فيها مني على القول بان ارضها مملوكة
لان محرم الباقية يوجب الشفعة كما توهمة عبارة الوهبانية
وقد نبه ابن الشحنة في شرحها على ذلك **قوله** يصح الطلب من الوكيل
بالشرا ان يبيع الوكيل بشر الدار اذا اشترى وقبض فجا الشفع
واراد ان يطلب بالشفعة من الوكيل فهذا على وجهين ان لم يسلم
الوكيل الدار الى الموكل صح وان سلم الدار الى الموكل لا يبيع الطلب
من الوكيل وتطلب شفعة هو المختار والجواب في الوكيل مع الموكل ان
في البائع مع المشتري صح الطلب من البائع في الوجه الاول ولم يصح
في الثاني هو المختار هذا هو الكلام في الطلب اما الكلام في التسليم
فتسليم الشفعة من الوكيل صحيح سواء كان الدار في يده او لم يكن والفرق
ان الطلب للمالك والوكيل بعد التسليم ليس بخصم في التملك
والتسليم انما هو حق الشرا والشرا قائم بالوكيل كذا في الولوحيية
ومنه يتضح كلام المم **قوله** سمع بالبائع في طريق مكة انه المسئلة في الولوحيية
وعبارتها رجل علم بالشرا وهو في طريق مكة فطلب الموائمة وعجز عن
طلب الاخذ بنفسه فوكل وكلا بالطلب لطلب الشفعة فان
لم يفعل ومضى بطلت لانه قد راعى على الطلب الثاني بوكيله فان لم يجد

بوكيله

بوكيله ووجد فيجاء بكت كتابا على يديه فيوكل وكلا بالطلب الثاني
فان لم يفعل ومضى بطلت لانه غير معذور فان لم يجد
وكلا ولا فيجاء بطلب شفعة لانه معذور وانته ومنه يعلم ما في كلام
المم من الاجازة المحل والبيع بالجميم فارسي معرب والجمع فوج كما
في القمح **قوله** تسليم الجار مع الشريك صحيح **قوله** انما كان تسليم
الجار مع وجود الشريك صحيحا لصحة طلبه الشفعة مع وجوده وان
لم يكن له حق الاخذ في الحال قال المولى علاي الدين الاسود في شرح الوقفا
ان في كل موضع سلم الشريك الشفعة انما يثبت للجار حق الشفعة
اذا كان الجار قد طلب الشفعة حين سمع بالبائع وان لم يكن له حق
الاخذ في الحال اما اذا طلب حتى سلم الشريك فلا شفعة له انه وقوله
حتى لو سلم الشريك لم تقرب على صحة تسليم الجار مع وجود الشريك
وجه التفريق انه لما كان تسليمه مع وجود الشريك صحيحا لم يبق
له حق الشفعة عند تسليم الشريك لسقوط حقه بالتسليم فلم يكن له
الاخذ بالشفعة بعد ذلك وفي القنية في باب ما يطلب به حق الشفعة
ولو كان للمبيع شريك وجار فسمعا البيع فطلب الشريك ومكت
الجار ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار لانه طلب الموائمة منها
في باب طلب المشفوع للجار طلب الشفعة مع غيبة المخلط فان حضر
المخلط فهو الحق به وان لم يطلبه الجار حتى حضر المخلط وسلم بطلت
شفعة انه والمخلط اعم من الشريك فكل شريك مخلط ولا عكس والمخلط
في حق المبيع شريك خاص كذا يحيط الفاضل القزويني ومن قوله فقلت
انه وفي المستصفى شرح النافع المخلط والشريك بينهما عن معنى واحد
لا فرق بينهما من حيث اللغة وفي الثاني عشر من المخطط ان الطلب واجب
على الكل يعني الشريك والمخلط والجار وان لم يتمكنوا من اخذ الا ترى
ان الجار اذا لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سلم الشريك الشفعة
لم يكن للجار شفعة انه وذكر البرازي نقلا عن المحمدي في ترتيب الشفعة
الشريك في البيت ثم في الدار ثم الشريك في الاساس ثم الشريك في
الشرب ثم في الطريق ثم الجار الملازق وهو الذي لكل منهما حائط على
حدة وليس بين الجايطين ممر لصيق المكان ولا لتصاق الجايطين
حتى لو كان بينهما طريق ناقد فلا شفعة للجار ولا شفعة للجار المقابل

ان كانت المحلة نافذة وتجب الشفعة اذا كانت غير نافذة والشفيع
 في الطريق من الجوارقات مشايخنا يزود به طريقا عامتا لا من غير محمول
 لاحد وانما اراد به ما يكون في سكة غير نافذة الله وتمام الكلام فيها
قوله سلام الشفع على المشتري لا يبطلها هو المختار كما في الخلاصة لقوله
 صلى الله عليه وسلم من كمل قبل السلام فلا تجبوة وفي الولو الجية رحل
 اشترى عقارا فلقية الشفع واقف مع الاب فسلم الشفع قبل
 ان يطلب الشفعة ان سلم على الاب تبطل الشفعة وان سلم على الاب
 لان الشفع محتاج الى التسليم على الاب لان هو المشتري لان مفتاح
 الكلام السلام على الاب انتهى في الظهيرة ان الكلام قبل السلام مكره
قوله الا بر العام من الشفع يبطلها المسئلة في الولو الجية وعبارتها
 دار بيعت فقال للشفيع ابرينا من كل خصومة لك قبلنا ففعل
 وهو لا يعلم انه وجبت له قبلها ما شفعة لاشفعة له في القضاء والشفعة
 فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان بحال لو علم بذلك لم يبرها اما الاول
 فلانه ابطل واما الثاني فلانه لم يرض بهذا الا بطلان وتطير هذا ما
 قال رحل لاخر ابعدي في حل ولم يأت ما له قبله فجعله في حل نص
 في حل ولا يبقى له قبله شيء في القضاء ويبقى فيما بينه وبين الله تعالى اذا
 كان بحال لو علم بذلك الحق لم يبرمه الله **قوله** يشك عليه في الظهيرة
 اذا قال ان لم اجد باليمن الى ثلاثة ايام فانا بري من الشفعة فلم يجي
 باليمن الى الوقت الذي وقت ذكر ابن رستم عن محمد انه تبطل شفعية
 وقال عامة المشايخ لا تبطل شفعية وهو الصحيح لان الشفعة متى
 ثبتت بطلب الموائمة وتقررت بلا شهادة لا تبطل محال كما يسانه
 الله وهو صريح في انها لا تبطل بالابر الخاصر على ما هو الصحيح فالابر
 العام اخري لا تبطل **قوله** كذا في الولو الجية وفيه تطير **قوله** ط
 ان قوله وفيه تطير من كلامه لا من كلام الولو الجي وليس كذلك هو من
 كلامه وبين وجه النظر بان المشتري اذا باني في الدار المشفوعة بنا
 كان للشفيع ان ينقض البناء ويأخذ الدار ولا يعطيه ما اراد منه الله
قوله الشفع الجار اذا اخذ الطلب **قوله** يقم منه انه لو لم يخف
 واخر انه تبطل شفعية وليس كذلك لما اقر ان الشفعة لا تبطل بغير
 طلب التمليك عند الامام مطلقا وهو ط الزاوية وعليه الفتوى كما في

الهداية

الهداية والمحتج لان الحق متى ثبت واستقر يعني بطلب الموائمة
 والتقدير لا يفسد الا بما يتقاطعه وهو التصريح بلسانه كسائر الحقوق
 وعند ابن يوسف تسقط بترك المحل والمراقبة الى القاضي مع القدرة
 على ذلك لانه دليل الاعراض والتسليم كما في تاجير الطالبين الاولين
 وعند محمد ان كان الشاخير دون شهر لا يبطل لان الشهر ادى الى الاجال
 وما دونها عاجل لكن في التاخير خافية نقل عن جامع الفتاوى الشفع
 اذا ترك المحل الى القاضي في زمان يقدر على المحل فبطلت ولم يوقت
 وقتا لله الا انه خلاف المذهب وخلاف ما عليه الفتوى واعلم انه
 ذكر في البرازية انه لم يذكر في الكتب ان من لا يري الشفعة بالجوار اذا
 حال الى حاكم يراه وطلبه ما قبل لا يقضي له لانه يزعم بطلان دعواه
 وقيل يقضي لان الحاكم يري وجوبها وقيل يقال له نعتقد وجوبها
 ان قال نعم حكم له بها وان قال لا لا يصح الى كلامه قال المحلواني
 وهذا اصح الاقوال ثم ذكر بعد كلامه لو قضى حفي لشفعوى بالجوار
 هل يحال بالحنافية وجهان ذكرهما في الوسيط الله وفي الفتاوى الظهيرة
 شفعان جاران احدهما غائب فخاصم الجار المشتري الى قاض لا يري
 الشفعة بالجوار فقال القاضي له لا اشفعك او قال ابطلت شفعتك
 ثم قدم الشفع الاخر وخاصم المشتري الى قاض يري الشفعة بالجوار فانه
 يقضي له بجميع الدار وان طلب الاول القضاء من هذا القاضي فالتاخي
 لا يقضي له بشيء **قوله** وكذا الوطلب من القاضي اخضاره فامتنع
 فاخر المسئلة في الولو الجية وعبارتها رحل له شفعية عند القاضي
 يقدر منه الى السلطان الذي يولي القضاء وان كانت شفعية عند السلطان
 فامتنع القاضي من اخضاره فهو على شفعية لان هذا عذر **قوله**
 اليهودي اذا سمع بالبيع ايقا بعض الفضل يؤخذ من هذا ان
 اليهودي اذا طلب الى مجلس الشرع للدعوى عليه لا يكون سميعة عذرا
 لعدم اخضاره بل كسرسبنة ويختص الى الشرع وهي تقع كغير الله
قوله تقيد المم باليهودي الظان انقاية وعليه فليس الاخذ
 عذرا في حق النصراني وان كان النصراني يدعون ترك الاعمال
 يوم الاحد فاذا سمع يوم الاحد بالشفعية فلم يطلب تبطل شفعية
 ونكته تخصيص اليهودي بالذكر ان اليهودي هو اقر الاعمال يوم السبت

ت
 شرح القاضي

ولم تنه التصاري عن الاعمال يوم الاحد لكن هذا انتهى في شرعنا
قوله تعليق ابطالها بالشرط جائز قال في منية المفتي حتى لو قال
سكت اليك الشفعة ان كنت اشتريتها لنفسك فاذا اشتراها لغيره
فله الشفعة لانه اسقاط محض اتمه وفي الحاشية قال الشفيع ان لم احي
بالثمن الى ثلاثة ايام فانا بري من الشفعة ولم يحى بالثمن الى ثلاثة
ايام ذكر ابن رستم عن محمد بن تطل شفعة لان تسليم الشفعة اسقاط
محض يصح تعليقه بالشرط وقال بعض المشايخ لا يتصل شفعة وهو
القاصح لان الشفعة متى ثبتت بطلت المواتية والاشهاد ما كذت
ولا يتصل ما لم يسلم بالسنة اتمه وهو معارض لما في منية المفتي قال
بعض الفضلاء ويمكن ان يقال لامعارضة بين ما في المنية والحاشية
فحوار خال ما في المنية على ابطالها قبل ثبوتهما وتقريرها بالطلبين
كما يفيد قول الحاشية لان الشفعة متى ثبتت لم تقول بعض الفضلاء
والمعتمد عدم صحة تعليق تسليم الشفعة بالشرط مطلقا اي سواء كان
قبل طلب المواتية والاشهاد او بعد مستند لا بطلان الحاشية فيه نظرا فان
مفهوم كلام الحاشية يفيد انه قبل طلب المواتية والاشهاد يصح تعليق
ابطالها والمفهوم معتبر في عبارة الكتب كالحاشية في النفع الواسع في بحث
الاستبدال حيث قال ان مفهوم النصان في حجة بقي ان يقال يرد على
كون تسليم الشفعة اسقاطا محضا مسئلة وهي ما ذكرنا في باب
الصلح من الحاشيات في كتاب الصلح من المشروط ان القصاص لا يقع
تعليق ابطاله بالشرط فلا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا
محضا ولهذا لا يرتد برة من عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة
فاستقط لا يطل حجة في الشفعة وهذا بين ان تسليم الشفعة ليس
باسقاط محض لانه لو كان اسقاطا محضا لاصح مع الاكره اعتبارا بقاء
الاستقاطات والمسئلة في اكره المشروط اتمه واعلم انه ذكر في الهداية
ان اسقاط الشفعة لا يتعلق بالجائز من الشرط فبالفاسد اولى ونظر
فيه الاتقاني فليراجع **قوله** انكر المشتري طلب الشفيع الى قوله فالقول
قوله في الدرر والغرر ما يخالفه فانه ذكر ان القول قول الشفيع
بمينه انه طلب حين علم بالبيع والبيعة بينة المشتري وكذا في الحاشية
قلبيج رما هو المذهب **قوله** حلف على في العلم يعني اذا انكر طلب المواتية

لما قيل في
شرع الدين القري

اما اذا طلب التقرير فيحلف على البتات لا خاططة العلم به كانه في شرع
النقاية للمشتري **قوله** وفي منظومة ابن وهبان خلافة حيث
قال ما معناه لو اراد الشفيع ان يحلف المشتري بالله ما اراد به
ابطال شفيعتي بالبيع الاول لم يكن له ذلك قال بعض الفضلاء
على الوهبانية اولى من جهة الفقه لانهم قالوا اكل موضع لو اقر به لا يلزم
شي لو انكره لا يحلف وهذا لو اقر بالحيلة لعدم ثبوتهما ابتداء لا يلزم
شي ولا يحلف وفي الجاهليين والمزيد لو اراد الشفيع ان يحلف المشتري
بالله ان البيع الاول ما كان تلجئة كان له ذلك لانه ادعى عليه معني
لو اقر به لزمه وهو ختم قال وهو تاويل ما ذكر في كتاب الشفعة انه
اذا اراد الاستحلاف انكره به ابطال الشفعة كان له ذلك اذا
ادعى ان البيع تلجئة وفي الحاشية بعد سرد جملة من الحيل المبطله
لها واذا اراد الشفيع ان يحلف المشتري او البائع بالله ما اردت
ابطال الشفعة لم يكن له ذلك لانه يدعي شيئا لو اقر به لا يلزمه شي ومثله
في الولوبية والحيلة لعدم ثبوتهما ابتداء لا تكرر عند ابن يوسف
قوله الفتوى كحاشية الدرر والغرر هذا وقد ذكر في الفتاوى الطهري
رجل اشترى عقارا بدينارهم جزافا وافق البائع انهما لا يعملان
مقدار الدينارهم وقد هلك في يد البائع بعد التقاضي فالشفيع
كيف يفعل قال القاضي الامام محمد بن ابي بكر ياخذ الدينار بالشفعة
ثم يعطى الثمن على نزعها الا اذا اثبت المشتري زيادة عليه اتمه وهو
مخالف لما في المصنفات فانه ذكر من جملة الحيل المستقطعة للشفعة
ان يشتري الدارين مجهول او يشتري بعضهما بثمن معلوم وبعضها
بثمن مجهول ثم يستهلكه من ساعة اتمه وفي الدرر والغرر من جملة
الحيل ان يجعل الثمن مجهولا عند الشفعة وقال ان جهالة الثمن
عند اخذ الشفعة يمنع من اخذ اتمه فليست اتمه عند الفتوى والقضا
لكن ما في المصنفات والدرر والغرر اولى ولا يعارضه ما في الطهري
لان ما في الشروع مقدم على ما في الفتاوى ولا يعارضها خصوص ما اذا
لم ينص فيها على الفتوى كحاشية النفع الواسع قال بعض الفضلاء وبه يعلم
ان ما تفعله القضاة في زماننا من ان المشتري يضيف الى الثمن قسما
مجهول الوزن والقيمة ويطلبون بذلك شفعة الشفيع صحيح

وما قيل في
صلاح القري

ية

اما اذا

معتبر لا حازم بعض الفضل من انه غير صحيح متمسكا بما في الفتاوى
الظهيرية واعلم انه ذكر في المزاينة انه لا حيلة لاستقاط الجملة
وطلبها كثيرا فلم يجد لها **قوله** اشترى الاب لابنه الصغير الى
قوله فالقوك قوك الاب باليمين المسئلة في الخائفة وعبارة رجل
اشترى دار لابنه الصغير فآراء الشفعين ان ياخذ بالشفعة ويختلف
الاب مع الشفعين في الثمن كان القوك قوك الاب لانه يكره حق التملك
بما ادعى من الثمن ولا يمين على الاب لان فائدة الخلاف الاقرار ولو
اقرار الاب بما ادعى الشفعين لا يصح اقراره على الصغير **قوله** هبة بعض
التمن اتم المسئلة في الخائفة وعبارة رجل اشترى ارضا بماية
وقبضها البائع وحضر الشفعين وطلب الشفعة وسلمها اليه المشتري
بماية درهم ثم ان المشتري نقد الثمن للبائع ووهب له البائع منها
خمسة بقدر ما اخذ الماية فعلم الشفعين بالهبة ليس لان يشترى شيئا
من المشتري من الثمن ولو كان البائع ووهب من المشتري خمسة من
الثمن قبل قبض الثمن والمسئلة بما لها كان للشفعين ان يشترى من
التمن ما ووهب له البائع لان هبة شيء من الثمن قبل قبض الثمن خط
والمخط يملك باصل العقد فكان للشفعين ان يشترى من المشتري قدر
ما حط عنه البائع اما بقدر قبض الثمن هبة البعض ليس بخط بل هو
تمليك مبتدأ فكانه ووهب له مالا اخراته ومنه يعلم ما في كلام المص
من الامحار البالغ حد لا لغاز بقى ان يقال يقيم من التقييد هبة
البعض ان هبة كل الثمن لا تظهر في حق الشفعين مطلقا واذ لم تظهر
في حق الشفعين فهناك ياخذ الشفعين بالثمن الذي سمي قبل الهبة وبالقصة
لم ار في ذلك نقلا صريحا وفي الظهيرية نقلا من الجماعة الاصفهانية
شري بالف درهم واران ثم تصدق بها على المشتري ياخذها الشفعين
بالقيمة الا ان يكون قبض الثمن كله ثم تصدق عليه انه فعلى قياس
هذا يقال ان ووهب كل الثمن قبل القبض ياخذ الشفعين بالقيمة الا
ياخذ بالثمن **قوله** خط الوكيل بالبيع لا يملك في المسئلة في الخائفة
وعبارة ثلث الوكيل بالبيع اذا باع الدار بالف ثم ان الوكيل خط عن
المشتري بماية من الثمن صح خطه ويضمن قدر المخطوط للامروء
المشتري عن الماية وياخذ الشفعين الدار بجميع الثمن لان خط الكل

لا يملك

لا يملك باصل العقد اتم ومنه يعلم ان المراء خط الوكيل بعض الثمن
اذ هو الذي يفتقر فيه الحال بين الوكيل والموكل اما خط الكل فلا
يفتقر فيه الحال قال في المجمع وشرحه ابن الملك ولو خط البائع
عن المشتري بعض الثمن يسقط عن الشفعين وقال الشافعي لا يسقط
بل على الشفعين الثمن المسمى وهذا الخلاف فروع الخلاف في ان الخط
لا يملك عنده باصل العقد بل هو هبة للمشتري وعندنا لا يملك ولو
خط البائع كل الثمن لم يسقط ولا يملك ذلك باصل العقد اتفاقا
لانه لو اتفق صار بيعا بلا ثمن اتم ولا يشكل عدم التحاق خط الوكيل
على صحة خطه لان تضمنين الوكيل يجعل الخط كأنه هبة بمقدار من الوكيل
حتى كانه ووهب له القدر من ماله وهذا الاعتبار قلنا لا يملك
ولا يظهر في حق الشفعين **قوله** له دعوى في رقبته الدار وشفعة فيها
اتم المسئلة في الفتاوى الظهيرية وعبارة رجل اشترى دار بيمين دار
رجل هو شفيعها وهو يزعم ان رقبته الدار المبيعة له فنجاف انه اذا
ادعى رقبتهما تبطل شفيعته وان ادعى الشفعة فيها سطل دعواه في
الرقبة فيقول هذه الدار داري واما ادعى رقبتهما فان وصلت
اليها والاما على شفيعي لان الجملة كلام واخذ فلا يتحقق السكوت
عن طلب الشفعة وان ادركت الصغير وثبت لها خيار البلوغ
وثبت لها شفعة وطلبت الشفعة واختارت نفسها بان قالت
طلبت الشفعة واختارت نفسي او قالت بالعكس يجوز الاول منهما
ويطرح الثاني لانها قادرة على الفران بينهما بان نقول اطلبها جميعا
الشفعة والخيار فاذا فرقت صح الاول ونظر الثاني **قوله** استولى
الشفيع عليها بلا رضا الخ قال بعض الفضلاء يؤخذ من هذا وجوب
التعزير وعدمه فاذا استولى على الدار المشفوعة بالاحكام لكن معتمدا
قول عالم لا يلزم التعزير لعدم الظلم ثم قال ولي في هذه المسئلة نظر
لانهم قالوا لا يثبت الملك للشفيع الا بعد الاخذ بالرضا والى بعد
قضا القاضي وقد صرحوا بانه قبل وجودها لا يثبت له شيء من
احكام الملك حتى لا يقرض عنه اذا مات في هذه الحالة وتبطل شفيعته
اذا باع داره الذي يشفع بها ولو بيعت دار بيمينها في هذه الحالة
لا يثبت حقها بالشفعة لعدم ملكه فيها واذ كانت لا يثبت الا باخذها

انفاصل
سالم القوي

فاستنلوا وعليها مجد قول العالم استنلا على غير ملكه فكون ظلالها
 لا يخر وإذا اعتبر مجد واستقرارها فهو موجود بالاشهاد كما صرحوا به
 فلا يتوقف ذلك على قول العالم ولا على قول القاضي ولا على الاخذ
 بالرضا كما هو مقتضى قول **قوله** اشياء على عدد الرؤس لا على قدر الانصبا
 وقد زعمت في ابيات وزدت على ما في المنقطات ثلاثة **فقلت**
 ان التقاسم بالرؤس يكون في سبع لهن على عقود نظامي
 في ساحة مع شفعة ونواب **ان من هو اجرة القسائم**
 وكذلك ما يرجي من الشغل التي يخشى بها غرق وطرق كرام
 وكذلك عاقلة وقدم الذي حررتة لا فاضل للاسلام
قوله العقل يعني الدية قال المجد واي في شرح تلخيص الجامع للحال
 ما نصه ترك القوت والحفظ تسبب في القسود والعوض والسقط
 والمال تقطعا لامر الدم واقوى الملك بالملكة فاذا وجد جرا وعقد قتلا
 في مكان مملوك قسمت القيمة او الدية على عدد الملاك دون قدر
 الملاك اذ العلة ترجح بالقوة لا بالكمية كما في الشفعة فيكون على عاقلة
 كل واحد قسمة ثلاث سنين من يوم الحكم في الملكة التي بالنسبة خاك
 كون الانتساب خاصا فاذا وجد قتلا في محلة او مسجد قسمت الدية
 على من نسبت اليه المحلة او المسجد ثلاث قبائل بان كانت احدى القبائل
 مثلاً بكرين وابل وهم عشرون رجلاً والقبيلة الاخرى قيس وهم ثلاثون
 رجلاً والقبيلة الاخرى تمم اربعون رجلاً فوجد في مسجد او محلة
 قتل كانت الدية عليهم اثلاثا بعدد القبائل على كل قبيلة تلك الدية
 دون عدد الرؤس عكس الاول فان ثمة تقسم على عدد الرؤس دون
 القبائل وانما قسمت هنا بعدد القبائل دون الرؤس وقام ملكة
 التدمير يعني ان هذا الضمان بسبب ترك القوت والحفظ كذا في الخط
 يكون بحكم التدمير والقيام بمصالح الموضع وكل واحد يوارى الاخر في ذلك
 اذا كانوا في الاختطاط سواء من غير اعتبار قتلهم او كثرهم ولذا لو كان
 من احدى القبائل واحد لقيس معه غيره وانما خط معهم المسجد او محلة
 كانت ثلث الدية على عاقلة والثلاثان على عاقلة القبيلتين ان اقيمت
 اية ومنه يستفاد ما اطلقه المصنف اذا كان وجوب الدية باعتبار
 ملكة الملك فليحفظ فان اكثر الكتب خالية عنه قلت وعلى كون

العقل

العقل بمعنى الدية استحسن الفاضل الدمايني في شرح المعنى
 قول الشيخ جمال الدين بن نباتة **قوله** واصبوا الى البحر الذي في جفونه **وان كنت** اوري انه جال في
 وارضي بان امضي قتلا كما مضى **بلا قود** مجنون ليلى ولا عقل
قوله والشفعة يعني الشفعة ثبتت عندنا على عدد رؤس الشفعا
 وعند الشافعي على قدر سهامهم مثلاً اذا كان دارين ثلاثة فباع
 صاحب النصف نصيبه قطي بالشفعة بين الاخرين اثلاثا عنده
 على قدر ملكهما ونصفيين عندنا على قدر رؤسهما وان باع
 صاحب الثلث نصيبه تكون الشفعة بينهما ارباعا عنده وان
 باع صاحب السدس نصيبه تكون الشفعة بينهما اخماسا عنده
 الثلث خمساً هاهنا وصاحب النصف ثلاثة اخماس كذا في المصنف
 لانه ان الشفعة من مرافق الملك فتثبت بقدره ولان سببه
 اتصال وقيل الملك ككثيره ولهذا الوافرة صاحب القليل فله
 كل الشفعة بخلاف الرجح والكنس كما من نتائج الملك فيكون ان
 بقدره ثم اعلم ان كلام الشفعة قبل القضا بالشفعة لهم مستحق
 لجميع الدار المشفوعة والقسمة بينهم للمزاينة فينبغي ان يطلب
 كذلك حتى لو طلب واحد منهم بطلت شفعته عند محمد
 كما سيجي كما في شرح المجلد **قوله** واجرة القسام يعني تكون
 على عدد الرؤس وهذا عند الامام رضي الله تعالى عنه وعند هاهنا
 عند الانصبا لهما ان هذه مؤنة لحققت بسبب الملك فيقدر
 بقدر الملك وله ان عمل القسام لصاحب القليل والكثير واقع
 بصفة واحدة وهي متين لانصبا وصاحب القليل والكثير في ذلك
 سواء فاذا استويا كان الاخر علمهما على السواء كذا في الوتاجية
 من كتاب القسمة وفي خزانة الاكل لو استاجر على قسمة طعام بينهما
 مكائلة فالاجر بالكل والشغل على قدر الانصبا انه ومنه يستفاد
 بقيد كلام المصنف بقسمة التقدير وفيها اهل بلدة استاجر وارثا
 للذهب الى السلطان فرفع امرهم ووفوا له وقتاً فالاجر على
 اهل البلدة على قدر منافعهم في ذلك **قوله** والطريق اذا اختلفوا فيه
قوله لم يرد بالطريق هنا طريقاً عاماً لانه غير مملوك لاخذ وانما

اراد به ما يكون في سكة غير نافذة والطريق ما يذكر ويوث كالي
 منظومة المونيات المتعاقبة لاجل الحاجب واعلم ان مثل الطريق
 ساحة الدار اذا اختلفوا فيها تكون بينهم على الروس فان ذابت
 من دار كذي بيوت منها لا استوائهم في استعمالها وهو الزور فيها
 والتوضي وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت
 نظير الطريق بخلاف الشرب اذا تنازع فيه فانه يقسم بينهما بقدر
 اراضيهم كالات الشرب محتاج اليه لاجل سقى الارض فعند كثر
 الاراضي تكثر الحاجة اليه كذلك الدرر واكثر هذا وقد بقي ما
 تكون القسمة فيها على قدر الروس في زيادة على ما ذكرناه في نظير
 المتقدم منها ما في فتاوى شيخ مشايخنا الشمس الحانوتي وهي
 ان الضيافة التي جرت العادة به في الاوقاف تقسم على عدد
 الروس لا على قدر الوظائف انتهى ومنها ما افتى به شيخنا المتماثل
 وهي الجوان الذي جرت به العادة في الاوقاف تقسم على عدد الروس
 لا على قدر الوظائف ولا يجتمع به الناظر كما هو واقع الان بل هو
 لواحد من المستحقين ومنها ما ذكره العلامة الفهستاني في شرح
 النقاية يحتاج حيث قال لو قتل صيد الحرم خلالا فعلى كل نصف
 قيمته وينبغي ان يقسم على عدد الروس اذا قتله جماعة انتهى
 وقد بقي شيء منها لا يخضر في الان **كتاب القسمة**
قوله وفرع عليها الولوالجي **قوله** عبارة الولوالجي السلطان
 اذا غرر اهل قرية فارادوا القسمة قال بعضهم تقسم على قدر
 الاملاك وقال بعضهم تقسم على الروس وقال بعضهم ينظر
 فان كانت لتخصيص الاملاك قسمت على قدر الاملاك لانها
 مؤونة الملك فصارت مؤونة حفر النهر وان كانت لتخصيص الابدان
 قسمت على قدر الروس التي يتعرض لهم لانها مؤونة الراس ولا شيء
 على النساء والقبيلان لانه لا يتعرض لهم انتهى فعلم ما في كلام
 المم قال بعض الفضلاء الواقع في بلادنا ان العوارض من النساء
 على زهدين والذي يظهر ان دخولهن عند اطلاق الطلاق تام
 انتهى يعني لان المطلق يجري على اطلاقه حتى يرد ما يخصه امّا
 لو خص السلطان اخذ العوارض بالرجاء فلا يدخل **قوله**

وانفقوا

وانفقوا على الالقائ **قوله** يفهم منه انه اذا لم يتفقوا على القا
 لا يكون كذلك وبه صرح الزاهدي في طاوريه حيث قال اشرف
 السفينة على الفرق فالتقى بعضهم خطبة غير في البحر حتى خفت
 بعضهم قيمتها في تلك الحال انتهى قال بعض الفضلاء فيه كلام فان
 التي ماله فلا شيء عليه وان التي مال غيره ضمنه ويفهم منه انه لا شيء
 على الغائب الذي له مال فيها ولم ياذن بالقاء فلو اذن به بان
 قال اذا تحققت هذه الحالة فالتقوا اعتبر اذنه ويجب ان يقيد
 كلام قاري الهداية بما اذا قصد حفظ النفس خاصة كما يفهم من
 تقليده امّا اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يحش على النفس
 وخشي على الامتعة بان كان الموضع لا يغرق فيه النفس وتلف
 فيه الامتعة فهي على قدر الاموال لا على قدر النفس واذا خشي
 على النفس والاموال فالتقوا بعد الاتفاق لحفظ ما فيهم على قدر
 الاموال والنفس من كان غائبا واذن باللقاء اذ وقع ذلك
 اعتبر ماله لا نفسه ومن كان حاضرا بما له اعتبر ماله ونفسه ومن
 كان بنفسه فقط اعتبر بنفسه فقط ولم ار هذا البحر بل غربي
 ولكن اخذته من التعليل فتأمل وفي كتب الشافعية يجوز عند هيجان
 البحر وخوف الفرق القاء بعض متاع السفينة في البحر لسلامة الادمي
 المحترمان لغتين لدفع الغرق ويجرم القاء العبد لاهل اهل الدار
 لما لروح له واذا قصر من له القاء حتى حصل الغرق عصي ولم
 يضمن ويجرم القاء المال بلا خوف فان التي ماله او مال غيره
 باذنه لم يضمن او بلا اذنه يضمن انتهى قال بعض الفضلاء وقواعدنا
 لا تأباه **قوله** الهبة الفاسدة لا تقيد الملك بالقيد **قوله** الذي
 القسمة والبرازية انها تقيد الملك بالقيد ولم اقف على ما ذكره المم
 فيحار انه ظن بذلك وهو ثقة في النقل ويحمل على اختلاف الرواية
 في المسئلة لكن ذكر شيخ الاسلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزي صاحب
 كتاب تنوير الابصار انه لم يطالع عليها فيحمل ان لا وقعت زائدة مما
 من فلم النسخ الاول **قوله** والله ذو القائل
 لكن نجاسي البراء سري سري **قوله** سري سري سري هو القيسر
 هذا وقد ذكر في الذخيرة ان القسمة تقيد الملك باخذ شيئا

انما على
خيار الرباعي

ن

ب

منهاض
خيار الرباعي

اربعة القبر وقضا القاضي والقرعة ولو كل رجل من كل من
 المقتسمين بينهما **قوله** وهي تبطل بالشرط القاسدة **اقول** في
 القينة في باب ما يجوز من القسمة اقتساما اذا اعلن ان يكون لآخرها
 حق وضع المذروع على خايط وقع في نصيب صاحبه لا يجوز يعني
 لعدم التقابل ثم قال كل قسمة على شرط هبة او صدقة او بيع من
 المفسور او غير فاسدة يعني لان في القسمة معنى المبادلة والبيع
 فتكون صفقة في صفقة وكذلك شرعي على شرط قسمة فهو باطل يعني
 لان فيه صفقة في صفقة والقسمة على ان يزيد شيئا معزوفاجاز
 كان زيادة في البيع والتمن انتم ومنه يعلم انه ليس كل شرط فاسد
 فيفسدها فليحفظ **قوله** يجوزنا المستجور في الطريق العام الى قوله
 المشترك اذا انهدم **اقول** لا محال لذكر هذه هنا هو **قوله**
 المشترك اذا انهدم **اقول** قال بعض الفضلاء يستثنى من ذلك مسألة
 وهي جدار بين بيتين خيف سقوطه وعلم ان في تركه ضررا عليهما
 ولهما وصتان فاي اخدهما العارية فانه يجبر الاني ان يبنى مع
 صاحبه وليس هذا كاي اخدا لما لکن لان مئة الاني رضي بدخول
 الضرر عليه فلا يجبر ما هنا اذا الوصي ادخل الضرر على
 الصغير فيجبر على ان يرمي مع صاحبه كما في الحائنة **اقول** غير خلاف
 ان كلام المم في المثالين لا فيما يعم المثالين وغيرهما حتى يتم
 الاستثنا المذكور قال بعض الفضلاء يجب ان يكون الوقف قال
 اليتيم فاذا كانت الدار مشتركة بين وقفين احتاجت الى المرفة فارد
 اخذ الناظر من العارية واني الاخر يجبر على التعمير من مال الوقف
 وقد صارت حادثة الفتوي **قوله** فان احتمل القسمة لاجل وقسم
 اي بطلب اخدهما لان امتنع الطلق المم في عدم الجبر فيما لا يمتثل
 القسمة فشملا اذا انهدم كله وصار صخر او بقي منه شيء وصار
 في الخلاصة بانه اذا بقي منه شيء يجبر واما اذا لم يبق منه شيء وصار
 صخر لا يجبر وعارية طاحونة او حمام مشترك انهدم واني الشريك
 العارية يجبر هذا اذا بقي شيء اما اذا انهدم الكل وصار صخر لا يجبر
 وان كان الشريك معسرا يقال له انفق حتى يكون لك ديننا على
 الشريك انتم ولم يذكر المم حكم الحرث اذا كان بين شريكين فاي اخدهما

جاز للتعاقد وفي الكرم على
 ان يكون لآخرها عارية
 الشريك على نصيب صاحبه
 مرمو

الفاصل
 شرح الدين
 القري

ان ينفقه فل يجبرام لا قال في الخلاصة والحرث اذا كان بين شريكين
 فاي اخدهما ان ينفقه يجبر وفي ادب القاضي من الفتاوى لا يجبر
 ولكن يقال له اشقر وانفق ثم ارجع في حصته بنصف ما انفق
 انه قال بعض الفضلاء وهذه العبارة تقيد ان الجبر لا يكون
 بالرجوع بنصف ما انفق بل بشي اخر كالضرب والحبس مثلا وقد
 فسر صاحب الخلاصة نفسه الجبر في موضع اخر بانه امر القاضي بان ينفق
 ثم يرجع بنصف ما انفق فثابت **قوله** بني اخدهما بغير اذن الاخر
اقول بذلك افتي قاري الهداية والمم تعال **قوله** بغير اذن الاخر
 قال بعض الفضلاء هو قيد انقاضي الامر اني اذ هو بالنسب بافرده
 لنفسه مستعتر بحصته وللمعز ان يرجع متى شا اما اذا بني الشريك
 في المشترك باذن شريكه للشركة يرجع بحصته عليه بلا شبهة **قوله**
 فيها **اقول** هذا من قبيل وقوع الجار والمجور وجوبا للشرط وهو
 واقع في القضيح من الكلام وفعله الثقات قال ابن الاعرابي يقال
 ان فعلت فيها ونعت وفي شرح التمهيد لابن عقيل ووقع في
 الحديث ولا شبهة في ان بها جواب الشرط ومتعلقة بفعل مقدم
 واغرب من هذا انه يقع جوابا مع حذف حرف الفاعل كونه ابن مالك
 في التوضيح لفاظ الجامع القضيح في حديث من كان عنده طعام اثنين
 فليذهب بشا او اربعة فخماس او سارس فقال قلت هذا الحديث
 قد تضمن حذف فعولين وعامليين حرقا فعملهما بعد ان وبعد الباء
 وهو مثل ما حكى عن يونس من قول العرب مررت بصالح ان لا صالح فلما
 والتقدير ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح فحذف امرر والباء
 وبقي علمها وحذف بعد الفاء فقد مررت والباء وبقي علمها وهذا
 الحديث المذكور حذف فيه بعد ان والفاء فعلا وحرفا جوبا
 عملاهما والتقدير من كان عنده طعام اثنين فليذهب بشا وان
 قام بربعة فليذهب بخامس وسادس انتهى ومنه يعلم ان الجار والمجور
 اذا وقع جوابا لا بد ان يكون بعد الفاعل لانه وان كان عاملة فعلا
 عاملا لكنه تكون محذوف او جوابا كالعدم والجار والمجور لا يمتثل
 لما شره الشرط فلو سلم فساد التقدير فاما هو لعدم الفاعل ذكر
 الشريف في حواشي شرح المفتاح وقد نقل الزجاج في الجمل وقوع

ح

ان ينفقه

الجار والمجور وجوابا للشرط عن سيئويه حيث قال قال سيئويه
 فحين قال مروت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالمجر الى اخر ما تقدم
 وقد جوز الزجاج غير مقرون بالقفا فاحفظه فانه مما حكي على
 كثيرين وقد جوزوا في قوله تعالى فمن انصرف فانفسه ومن عي قلوبها
 الموصولية والشرطية وقدره الزمخشري فانفسه انصرف وعليلها
 عني كذا اخاذه استادي الشهاب الحقاقي فليحفظ فانه قلما يباع لك
 الانتفاع **قوله** التصرف في ملكه وان تصرف رجاءه في هذه المسئلة
 اختلاف لان الشيخ الامام الاجل برهان الامة كان يعني بانه ان كان
 ضررا يمتنع ولا فلا وبه يعني كما في شرح الوهبانية للعلامة ابن
 التحنة نقلا من كتاب الحيطان للحسام الشهيد والظان برهان الامة
 هو والده فقد نقل عنه ذلك البرازي وان والده كان يعني به وعليه
 الفتوي ثم قال هذا جواب المشايخ وجواب الرواية عدم المنع ثم قال
 اصحاب ساحة في القسمة فاراد ان يبني عليها ويرفع البناء ومنعه الاخر
 فقال بسد على الرجح والتمس له الرقع كما شأ وله ان يتخذ حماما وتو
 وان كنعما يؤذي جاره فهو احسن فقد جازي الحديث من اذى جاره
 او ربه الله داره وحرب فوجد كذلك وقال تصبر والصغار له المنع
 ولو فتح صاحب البناء علوبانه بابا او كوة لا يلي صاحب الساحة منه
 بل له ان يبني حتى يسد جهته قال بعض الفضلاء وقد وقعت حادثة
 الفتوي وهي رجل له علو وحت العلو ساحة لرجل وفتح صاحب العلو
 في علو كوة فمنعه صاحب الساحة من ذلك وتخاصما في ذلك ولقيت
 عنها بانه لو فتح صاحب البناء علوبانه بابا او كوة لا يلي صاحب الساحة
 منه بل له ان يبني ما يسد جهته كما في البرازية وهذا اذا لم تكن الساحة
 مجلس النساء اما اذا كانت مجلسهن والكوة تشرف على الساحة المذكورة
 يوم صاحبها بسد ها وعليه الفتوي كما في المصنفات وقد افتي بعضهم
 باطلاق عبارة البرازية ولم يفتد اطلاقها بعبارة المصنفات
 وهو اطلاق في محل التقييد وهو خط في الفتوي كما في النجاشي والعماد
 فان اتخذ طاحونة في دارة لمحي يبيد لم يكن لجاره منعه لانه يكون
 احيا نا فلا يضر به الجيران وان اتخذها للاجور بمنعه لانه يكون
 دائما حيث ضرره الجيران ثم قال بعد ان ذكر اجناس هذه المسائل

والخاص

والخاص ان من تصرف في خلك من ملكه لا يمنع منه في الحكم وان كان
 يلحق ضررا بالغير وهو القياس لكن ترك القياس في مواضع يتعدي
 ضرر تصرفه الي غيره ضررا يمتنع وقال ابن التحنة في شرح الوهبانية
 وفي حقل عن ايتنا الخمسة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وروى
 والحسن ابن زياد انه لا يمنع من التصرف في ملكه وان اضر بجاره
 وفي الفتاوي عن استادنا انه يعني بقول الامام وهو الذي اميل اليه
 واعتمده واقتي به تبعنا الوالدي شيخ الاسلام قال بعض الفضلاء واما
 اميل الي القول بالمنع اذا كان الضرر يمتنع وهو المختار **قوله**
 يفهم من التقييد بملكه ان الدار الموقوفة على شخص لا تكون اولا
 ليس له ان يتصرف فيها تصرفا يضر بجاره لانه لا يملك رقبته واما ملكه
 الانتفاع بها اللهم الا ان يراد بالملك ما يعم ملك المنفعة فليجوز
قوله تنقسم القسمة بظهور دين او وصية او قال في البرازية من
 كتاب القسمة ظهريين او وصية بالثالث او بالف مرسلة او بوارث
 اخر بعد القسمة ترد وان قالت الورثة نودي الدين او الوصية او وصية
 الوارث من ماله لا لا تنقسم القسمة فقيما اذا ظهر غريم او موصي له
 بالف مرسلة لهم ذلك لان حقها في المالاية لا في العين وفيما اذا ظهر
 غريم او موصي له بالثالث ليس له ذلك بل تنقسم القسمة لان حقها
 متعلق بعين التركة الا اذا اوطى الوارث والموصي له بذلك اتمه وفي
 الفتاوي الظهيرية واذا اراد القاضي ان يقسم التركة ولم يعلم بالدين
 سألهم هل على الميت دين فان قالوا نعم سألهم عن مقدار الدين لان
 الحكم يختلف فان قالوا لا فالقول قولهم لان الفراغ اصل في الذمم
 ثم يسألهم هل فيها وصية فان قالوا نعم يسألهم هل حصلت بالعين
 او مرسلة لان الحكم يختلف فان قالوا لا او وصية فيها فالقول قولهم
 وقسمها القاضي فان ظهر بعد ذلك دين ينقص القسمة الا ان
 يقضوا الدين من ماله وهذا كله اذا لم يقدر الورثة نصيب الغريم
 ولم يكن للميت مال اخر سوى ما تقاسموه اما اذا عزلوا او كان للميت
 مال اخر فالقاضي لا ينقص القسمة **قوله** وهذا اذا كانت بالتراضي
 قال في الظهيرية هذا اذا كانت بغير قضا القاضي اما اذا كانت
 بقضا القاضي ثم ظهر وارثا اخر او موصي له بالثالث فالوارث لا ينقص

ستفلال

القسمه بل مضى بها اذا عزل الورثة نصيبه الله ومنه يعلم ان لا ي قول
المع اما بقضا القاضي لا واقعة مع الجملة المقدرة بعد ما جوابا
لما وكان حقا ان تقترب بالغا ومن ثم توهم بعض ارباب الحواشي
انما اخلت على الجملة بعد ما واصل كلام المع على غير ما اراد والله
تعالى المستعان **قوله** تنفقون ظهور وارث قال في الفتاوى الظهيرية
ولو ظهر وارث اخر لم يعرفه السهود او ظهر موصي له بالثالث فان
القاضي ينقض القسمه ثم يستألفها بعد ذلك فرفق بين هذا وبين
اذا ظهر عزم او موصي له بالف مرضلة فقالت الورثة نحن نفقضي من
مالنا ولا تنفق القسمه كان لهم ذلك وكذا الوقفي واحد من الورثة
حق الغريم من ماله على ان لا يرجع في التركة فالقاضي لا ينقض القسمه
بل مضى بها اما اذا شرط الرجوع او سكت والقسمه مردودة الا ان
يقضوا حق الورثة الذي قضى حق الغريم من ماله وهذا الجواب
ظ فيما اذا شرط الرجوع مشكلا فيما اذا سكت وينبغي ان يجعل متطوعا
اذا سكت والجواب انه لم يجعل متطوعا لانه مضطرب في القضاء **قوله**
واختلفوا في ظهور الموصي له يعني بالثالث قال في البرازية وان
ظهر موصي له بالثالث فان بالتراضي له نقض القسمه وان بقضا
فيه اختلاف قبل لغيره النقض وقيل له النقض بكل الله وفي الفتاوى
الظهيرية الصحيح انه لا تنقض القسمه الله فرع بدم تحتية هذا
الكتاب قال في جواهر الفتاوى ابن وبيت ورفاد ازا مشافا فادعي
مدع الدار على الابن والحق الابن خسران بسبب دفع الدعوى لا يرجع
على اخيه الله **كتاب الاكراه** اعلم ان الاكراه على نوعين اما ان
يكون بوعيد قيد او خسر او بوعيد قتل او اطلاق عضو فالاول يظهر
في الاقوال نحو البيع والاجارة والافراد ونحوها فلا يصح منه هذه الزعم
ولا يظهر في الافعال حتى لو اكره بوعيد قيد او خسر على ان يطرح ماله
في النار او في الماء او على ان يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك
لا يكون مكرها والاكراه بوعيد القتل او اطلاق العضو يظهر في الاقوال
والافعال جميعا نحو النكاح والطلاق كذا في الفتاوى الظهيرية
قال بعض الفضلاء ان الضرب اذا لم يفض الى هلاك النفس او اطلاق
عضو كالحبس والعقد **قوله** بيع المكره يخالف البيع الفاسد في اربع

القول

الى قوله كذا في الجبتي **قوله** وتعتبر القيمة وقت الاعتاق **قوله**
هذا يخالف لما في التبيانية من ان المكره مخير ان شاء اعتبر القيمة
وقت القبض وضمنه وان شاء اعتبرها يوم الاعتاق وضمنه
قوله وامر غيره لا اي لا يكون اكراما هذا عند الامام رحمه الله تعالى
لان الاكراه عند لا يتحقق من غير السلطان خلافا لهما والفتوى
على قولهما كما في الخلاصة **قوله** اجري الكفر على لسانه اي كلمة الكفر
قوله مثله في منية المفتي وهو مخالف لما في الفتاوى الظهيرية
حيث قال ولو اكرهه بوعيد تلف حتى يغتري على منكر رجوت
ان لا يكون في سعة منه ولو اكرهه على اجر كلمة الكفر على اللسان
كان في سعة منه ولم يعلقه بالرجاء وهناك علقه بالرجاء والفرق
ان ما هناك من مظالم العباد وليس هو في معنى الاقرار على الله
من كل وجه فان الله مطلع على ضميره ولا اطلاع للمقدوف على
ضمير القاذف الله وقال قتل هذا ولو اكره على الكفر بالله ففك
قد كفرت وقلبه مطمئن بالايمان لم تبين منه امر انه استحسن الله تعالى
الكلام على هذه المسئلة بما لا مزيد عليه مذكور فيها فليراجع **قوله**
اكره بالقتل على القطع كذا في منية المفتي ومثله في الفتاوى
الظهيرية قال اكره على قطع يد انسان بالقتل لا ينبغي ان يفعل
ذلك لان لطرف الموتى من الحرمه مثل ما لنفسه الا ترى ان المضطر
لا يحل له ان يقطع طرف الغير ليأكله كما لا يحل له ان يقتله الله وفي
منية المفتي اكره على قتل رجل او استهلاك ماله فلم يفعل حتى
قتل كان مأجورا ولو استهلك المالك لم يات به ولو اكره على اطلاق
الغريم فافعل الضمان على الفاعل الله وفي الظهيرية ولو اكره عاملا
المخليفة رجلا على قتل رجل بالسيف لا ينبغي للمكره المأمور ان يقتله
ولكن مع هذا لو قتل بالقود على الامر المكره في قول الامام ومحمد
وقال زفر القود على المأمور لا المكره وقال الشافعي القود على
المأمور المكره قولا واحدا وله في ايجاب القود على الامر المكره قولان
وقال اهل المدينة عليهم القود وزادوا على هذا وقالوا الدية على
المسك وقال ابو يوسف استحسن ان لا يجيب القود على واحد
منهما ولكن تجب الدية على المكره الامر في ثلاث سنين والمكره المأمور

بالقتل يائمه ويفسق وترد شهادته ويباح قتله للمقصود بالقتل
والمكره الامر بحريم من الميراث دون المكره المأمور **قوله** اكره المحرم
على قتل من يدينه كذا في منية المفتي **قوله** اكره على العفو عن دم العمد
كذا في منية المفتي **قوله** الا التدين والاستيلاء والاعتاق يعني
لا يفسخ قال في منية المفتي واذا لم يفسخ في الاعتاق ونحوه ان
شارجع على المكره ثم هو على المشتري وان شارجع على المشتري
اكره على الاعتاق انما في الفتاوى الظهيرية ولو ان رجلا اكره بوعيد
قتل على عتق عبده فاعتق فقد اعتق عندنا وعلى المكره ضمان قيمته
موسرا كان اي المكره او مفسرا ولا سعاية على العهد ثم لو لا يكون للمكره
لانه المعتق والولا لمن اعتق الله وفيها ولو اكره بالحنس على ان يوكل
هذا بعتق عبده فاعتقه الوكيل والوكيل غير مكره كان العتق حراما
مؤكدا ولم يضمن المكره شيئا ولو اكره على ذلك بوعيد تلف كان الضمان
على المكره دون ولي الاعتاق ولو ان رجلا اعتق عبدا دخل بغير امره
فاكره ماله العتد لرجل بالحنس على ان يجيزه بقتل العتق ولم يضمن
المكره شيئا **قوله** الا اذا اكره على التوكيل به **اقول** هذا هو القياس
والاستحسان الوقوع قال ابن ابي عمير في كتاب الاكراه ولو اكره على التوكيل
بالطلاق او العتاق فوقع التوكيل وقع استحسانا والقياس ان لا يقع
الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا بالاكراه كالبائع وامثاله وجه
الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذا
التوكيل منعقد مع الاكراه والشروط القاسية لا تؤثر في الوكالة
لكونها من الاشقاطات فاذا لم تبطل فقد تصرف الوكيل الله **قال**
بعض الفضلاء مقتضى هذا انه لو اكره على التوكيل بالتزوج وزوج
الوكيل انه يصح وينعقد ولكن لم اره منقول **قوله** اكره على النكاح باكثر
من مهر المثل كذا في منية المفتي ثم قال ولو اكرهت على النكاح باقل
من مهر المثل يفاك لانه انما ان يبلغ الي مهر مثلها او تفارقها وان
دخل بها وهي مكرهه فهو رضامن الزوج بتبليغه وان دخل بها وهي
طائفة فهو رضامن المسمى الا ان لا اوليا لها في الاعتراض وان لم
يكن كفوا فرق بينهما وفي الفتاوى الظهيرية واذا تزوج الرجل امرأة
ولم يدخل بها فاكره على الدخول بها يثبت احكام الدخول في نكاح المهر

دخول

ووجوب العدة ولا يرجع على المكره بشئ **كتاب الفصم**
قوله المفضول منه بخير ثم قال بعض الفضلاء وهذا ان ما اخذ
بعض الضمان من الاول والعرض من الثاني لم يذكر المهر وذكره في منية
المفتي حيث قال وليس له ان ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض
من الثاني هكذا نقله بعد ان رزمن للسراجية لكن الذي وائيه في
السراجية وان اراد ان ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض من
الثاني له ذلك وهي من خواص الزيادات فلعن ليس زائدة او ناقصة
انه **اقول** في فتاوى صدر الاسلام مظاهر من مجموع واحالة الى فتاوى
سمرقند ان للمالك ان يضمن العام فغاصب الغاصب كل واحد منهما
فصنف قيمة المفضول منه وهو بعض في ان لفظة ليس زائدة في عبارة
المنية وليست ناقصة من السراجية واعلم انه ذكر في الفصول العامة
نقلا عن فتاوى سمرقند انه اذا ضمن المفضول منه الغاصب الا ان الثاني
يبرر الاخر عن الضمان حتى لو تولى المالك الذي اختاره هذا يرجع على
الاخر فيه روايتان هكذا رايت بخط صدر الاسلام صاحب المفتي في
الفتاوى وهو عدة مجلدات **قوله** الا اذا تصرف في مال امراته
اي في غلاتها ودفع ذمتها بالمدراجة كما في العتية **قوله** فالقول للزوج
اقول انما كان القول للزوج وان كان السبب الموجب للضمان موجبا
حيث لم يثبت ان هذا لان الظاهر انه لان الظاهر ان الرجل لا يتصرف
مثل هذا التصرف في مال امراته الا باذنها والظاهر ان دفع **قوله** من
هدم حائط غيره **اقول** في شرح النقاية للعلامة قاسم واذا هدم
الرجل حائط جاره فللمحار الحيار ان شامتة قيمة الحائط والنقص
للضامن وان شال قدر النقص وضمنه النقصان لان الحائط قائم من وجه
هالك من وجه فان شاماك الى جهة القيام وضمنه النقصان وان شاماك
الى جهة الهلاك وضمنه قيمة الحائط وليس له ان يجزئه على البناء
كما كان لان الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمن النقصان
ان يقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذه الحائط فيضمن فضل
ما بينهما الله ومنه يظهر ما في كلام المهر من الفصول وفي القية عن محمد
ابن الفضل هدم حائط متخذ من خشب او عسفان من رخص يضمن
قيمتها وان كان حديدا يضمن ما عاده كما كان وفي ذر الفقهاء

ن

في هدم الحائط بالبناء بالنقصان وفي طمأخذ بالقيمة وقيل بالبناء
انه اقول طمأخذ بالقيمة نعم حائط الملك والوقف لكن في الخاتمة لو هدم
 حائط الدار رجل ملكا او خسر فيها يبرأ يضمن النقصان انه وفي الفصل
 الثاني والثلاثين من العمادية لو هدم حائط الوقف بامر القيمة الا
 في حائط المسجد فان عليه تسويتها وذكر في بيان المثالي يضمن بالقيمة
 اذا كان بلد المحضومة غير بلد الغصب على تفصيل فيه فليراجع **قوله**
 الا في حائط المسجد كذا في كراهية الخاتمة **اقول** لم يذكر قاضي خان
 هذه المسئلة على طريق الاستثنا كذا ذكرها المصنف ولم يظهر لي وجه
 الفرق بين حائط المسجد وحائط غيره فانهم علموا عدم الحجر على البناء
 كما كان فيما لو هدم حائط غيره بان الحائط ليس من ذوات الامثال
 كما فقدت في البناء وهذه العلة بعينها جارية في حائط المسجد فليحذر
قوله الاجازة لا تلحق الامتلاف **اقول** به جزء في مرتين تنوزر الامتلاف
 ويستثنى من ذلك لو تصدق الملقط باللقطة بعد تعريفها وغلب
 على طمأخذ ان صاحبها لا يطالبها بعد ذلك في المالك بعد التصديق
 بها فهو بالخيار ان شاء تصدق الصدقة فكون له لو اياها واجازتها في
 الامتلاك كاذنة في الابتداء والادنى حصل من الشارع كالمالك فله هذا
 ولكن المالك يثبت للفقير قبل الاجازة فلا يتوقف اجازة المالك
 على قيام المالك في يد الفقير حتى لو اجازة بعد ما تلف المالك في يده
 يقع الاجازة بخلاف اجازة بيع الفضولي فانه يشترط فيه قيام المالك
 وهو المبيع لثبوت الملك فيه بعد الاجازة كذا في المنبع وهل تلحق الاجازة
 الافعال ذكر في المحيط في غصب فتاواه غصب شيئا وقبضه فاجازة
 المالك قبضه بري عن القتمان ولو انتفع به فامر بالمحافظة لا يبرأ عن
 القتمان ما لم يحفظ وفي متفرقات يوجب الذخيرة ولو اودع مال الغير
 فاجاز المالك بري عن القتمان وفيها ايضا الاجازة تلحق الموقوف
 ذون المفسوخ وذكر فيها ايضا الاجازة لانها تلحق الافعال عند الامام
 وعند محمد تلحقها كما لا يخفى الموقوف فتحت ان القاصبة اذارة المفسوخ
 على اجنبي فاجاز المفسوخ منه قبض ذلك الاجنبي عند محمد يخرج
 القاصب من القتمان وعند الامام رضي الله تعالى عنه لا يخرج وذكر في
 الفصل الثامن من الذخيرة المذنبون اذا بعث بالدين على يدي رجل

الى الطالب

الى الطالب فجا الى الطالب واخبره ورضي به وقال للذي جابه اشتر
 بها شيئا قد هب واشترى ببعضها شيئا وملك الباقي قال الفقهاء ابو
 بكر قد قيل انه يملك من مال المطلوب وقيل يملك من مال الطالب
 وهو الصحيح لان الرضا يبعثه في الامتلاك منزلة الاذن بالقبض في الابتداء
 قال رحمه الله تعالى وهذه العلة تشير الى ان الاجازة تلحق الافعال
 وهو الصحيح وقال في العمادية وقد مر في اخر تصرفات الفضولي من
 مجموعنا هذا ان الاجازة تلحق الافعال وهو الاصح انه قال بغير
 الفصل فاعلى هذا يكون الصحيح انها تلحق الامتلاف لانه من جملة الافعال
 فيدخل تحت قولهم الاجازة تلحق الافعال في الصحيح لان ان نقات
 المراد بالافعال غير الامتلاف عملا بنقول المشايخ كلهم مع امكان الحمل
 انه يعني لان الافعال منها ما يكون اعداؤها ومنها ما يكون ايجادا
 فتحمل بقول المشايخ على الفعل الذي لا يكون اعداها **قوله** الامر لا يضمن
 بالامر يعني الامر بغير دفع المال اما الامر بدفعه ففيه تفصيل مذكور
 في الولو الجبته في الكفالة وفي المزارعة وفي الوكالة وقد مر في هذا
 الكتاب في الكفالة **قوله** الا في خمسة **اقول** صوابه الا في ستة وهي
 نسخة وكثير من النسخ لم يذكر السادسة وعلمنا زيدت **قوله** الاولى
 اذا كان الامر سلطانا واما اذا كان الامر غيره فتقدم في الصفحة
 التي قبل هذه انه يضمن بشرط **قوله** الا اذا امره ما تلاف مال سيده
 فلا ضمان على الامر اذا لو ضمن لرجع على سيده العبد بما ضمنه لسيده
 ولا فائدة في ذلك **قوله** يرجع به على سيده كذا في النسخ والصواب
 على الامر **قوله** الرابعة اذا كان المأمور صبيبا قال في العمادية في الثاني
 والثلاثين لو قال لصبي محجور اصعد هذه الشجرة فانقص لي ثمارها
 فصعد وسقط تجب دية على عاقلة الامر وله نعمة تنظر هناك
قوله من الحائط الغير اما الامر بان يحضر في دار نفسه فهو مذكور
 في المزارعة في الوثيقة **قوله** وما مية في جامع الفضولين ذكر في لوقا
 احضر في فانه يرجع على الامر واذا لم يقل لي لا يرجع على الامر **قوله** بغير
 اذنه ولا ولاية كذا بخط المؤلف والصواب ان يقول الا في مسائل كما
 سيظهر مما سيأتي فانه عداها ثلاثة يحفل الاعماسيلة غير مستقلة
 وما قيل ان المحضرة مسئلة بالنسبة الى ما في الشراعية ولما ظفر المصنف

ل

كوت

وقيل على شرط من اطلق في ان يقال
 فغير من غير من غير من غير من غير
 فغير من غير من غير من غير من غير
 فغير من غير من غير من غير من غير
 فغير من غير من غير من غير من غير

بغيرها ذكره زائد على ما فيها بعيد جدا **قوله** وهي واقعة اصحاب محمد
رويان جماعة من اصحاب محمد بن الحسن رحمه الله تعالى صاحب الامام
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه حجوات واما ما كان معه
قباعوم فلما وصلوا الي محمد سالم فذكروا له ذلك فقال لو لم تعلموا
ذلك لم تكونوا فقها والله يعلم المفسد من المصلح **قوله** ومن هذا النوع
المسائل الاستثنائية المرافضة ما ثبت فيها الاذن دلالة لخصا
قوله وكذا لو لم يكن برا الى اخره قال في جامع الفصولين ومنها
جعل نزهة في ذورق ويربط الحمار فساقة رجل حتى يحميه من الله
ومنه تنفع عبارة المص **قوله** وكذا لو حمل حمله الناقطة في الطريق
يعني بلا اذن ربه فتلفت الدابة يجرها في جامع الفصولين **قوله**
وكذا لو فتح فوهة الطريق الذي في جامع الفصولين فوهة الارض
وهو المناسب قال في القامح وافواه الارقة والانهار واحدها
فوهة بتشد يد الو او يقال فقد على فوهة الطريق والجمع افواه
على غير قياس **قوله** ومنها احرام رفيقة اجم قال في جامع الفصولين
انما يجوز عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه لامر به دلاله لما عقد
مع الزفقه مع غلة انه لا يجاوز الميقات المحرم ما صار كانه امر به
واستعان به **قوله** وسقي ارضه بعد نذر المزارع قال في جامع الفصولين
ومنها مزارع زرع الارض بذره ولم يثبت حتى سقاه ربه بلا امر
فالخراج بينهما لانه لكاهية للستي والتربية صار مستعينا بكل
من قام به فاذن له دلاله وكذا الوسقاء اجنبي والمسئلة بحالها
قوله وليس منها سلخ الشاة بعد تعليقها للتفاوت قال في جامع
الفصولين الاصل في جنس هذه المسائل ان كل عمل لا يتفاوت فيه
الناس ثبت الاستعانة فيه بكل احد كما لو دبح شاة وعلقها للسلخ
فسلخها رجل بلا اذن ضمن والكل من كتاب المروني **قوله** الصواب
من كتاب اجم في فصل المروني **قوله** فلورمي به ما من ملكة اجم تقرير على قوله
المباشر صانم وان لم يتعد **قوله** لم يظهر لي وجه تقييد الرمي بكونه
من ملكة فليست وجهه **قوله** ولو حضر بيرا في ملكه اجم تقرير على قوله
والمباشر الا اذا كان متعلما **قوله** فوقع فيها انسانا كذا في الشيخ
والصواب انسان بالرفع **قوله** وفي غير ملكة تضمنه يعني اذا تعد

مكابر

كذلك عليه قوله السابق الا اذا تعد **قوله** العقار لا يضمن الا في مسائل
اجم **قوله** ذكر في جامع الفصولين ايضا ان العقار يضمن بالغصب
في عقار الوقف على المقتني به وقال الكمال الفتوي ضمان العقار
في ثلاثة اشيا العقار الموقوف وفي عقار اليتيم وفي عقار المعسر
للاستغلال هذا ما رايت عليه المشايخ رحمهم الله تعالى وعدم ضمان
العقار بالغصب قوله ما و قال محمد يضمن بالغصب قال في جامع
الفصولين ادعي ارا يبدل اخرانه غصب منه فقال ذواليد هو كان في
وقفه على كذا و اراد تخليفه بخلاف عند محمد خلافا لما بناه على ان
غصب الدار يتحقق عند محمد خلافا لما ويقتي بقوله في غصب العقار
انه يتحقق **قوله** ومالك الوقف هذا بخلاف ما اذا زرع الواقف
او المتولي ارض الوقف وقال زرعها النفسانية لانه لا يلزمه اخذ
المثل كما ذكره قاضي خان في احكام المسجد لكن قال في الاسعاف
ان هذا امر من المتقار من فانه لم يحمل كلام قاضي خان على مذهب
المتقدمين والايكون تقييد الما قالوه في ضمان الوقف ولزوم
اخر المثل **قوله** منافع الغصب لا تضمن بغير هذا بما اذا لم يكن بموه
عقد باجارة فاسدة كحاي الدابة والراوية فانه اذا كان لا خدما
يقول وللأخر راوية فاشتركا ليستقي عليها الماء وانكس بينهما
فسدت الشركة لا تفقد هاهنا على اخر ان المباح وهو الماء وانكس
لمن استقي لانه المحزر وعليه اخر مثل الدابة والراوية كذا في الكافي واما
اذا استأجر دارا شهرا وسكن شهرين لا يلزمه اخر الشهر الثاني كما في
البرازية في مسائل الشروع قال بعض الفضلاء وكانه يكون الشهر
الثاني ليس على وجه الاجارة الا ان تكون الدار معدة للاستغلال
قوله منافع المعدل للاستغلال مضمون زائد لا فائدة فيه والاستثنا
المذكور بعد من قوله والمعدل للاستغلال كالايج على من ظهر في كلامه
ايم قال في القصة الدار المعدة للاستغلال انما يجب اجرها على الساكن
اذا سكنها على وجه الاجارة دلاله اما اذا سكنها بتاويل ملكا وعقد
كبيت سكنه احد الشريكين سنة لاشي عليه وفي الوقف اذا استغله
احد الشريكين لا يلزمه الاخر واذا كان بين بالغ ويتيم صغير فسكنه البالغ
سنة لاشي عليه وكذا الاجنبي بغير عقد بخلاف الوقف وقيل دار اليتيم

كما لو قفامة واطلق المم في كلامه فمثل ما اذا علم المستعمل بكونها معدة
 للاستغلال ولا وشمل ما اذا كان المستعمل مشهورا بالغضب او وليس
 الامر كذلك بل يشترط علم المستعمل بذلك ولا يكون المستعمل مشهورا
 بالغضب وانما انما يموت رتب الدار يتطل الاعداد وفي شرح ظهير الدين
 التمر تاشي قبل الركن الائمة اذا بنى لنفسه ثم اراد ان يعده للاستغلال
 قال ان يكتسبه ويخبر الناس بشار كذا في موضع ثقة وفي القينة لم تكن
 الدار معدة للاستغلال الا اذا بناها لذلك او اشتراها لذلك او ورث
 ابو اليسر **قوله** الا اذا سكن بنا وويل ملك او عقد **قوله** مثل السكنى
 بنا وويل ملك وسيا في التمثيل للسكنى بنا وويل عقد بقدر نحو سبعة اشهر
 ويدخل في بنا وويل الملك ما لو باع المتولي دار الوقف وسكن المشتري
 ثم عزل القاضي المتولي ونصب غيره فخاصم المشتري الى القاضي اشتد
 الدار منه فلا اجر على المشتري وهو الذي صححه في العدة وجوب الاجر
 عليه وتكون هذه المسئلة مستثناة من كلام المؤلف قال الشيخ قائم
 في حاشية شرح المجموع نقل عن المحيط الفتوي في غضب منافع الوقف
 الموقوفة الضمان نظرا للوقف كما ان الفتوي في غضب منافع الوقف
 بالضمان نظرا للوقف هذا اولى مما صححه في العدة انه وفي الثالث
 والثلاثين من جامع الفصولين شري دار ام ظهر انها وقفه لا الصغير
 فعليه اجر المثل صيانة لمالك الوقف والصغير انه وفي البرازية في مسئلة
 اليتيم زيادة وفي القينة سكن دار الوقف سنين بزعم الملك ثم استحق
 للوقف بالبينة العادية لا يجب عليه ما مضى منه وهي مبني على صحة
 العدة وقال في القينة في موضع اخر ادعى القتم مزايا وقفا في يد رجل
 فمجدد فاقام عليه البينة وحكم بالوقفية لا يجب عليه اجر ما مضى فاما
 اذا اقر وكان مستغنى في الانكار وجبت الاجرة انه وفي الاختيار شرح
 المختار باع المتولي منزل الوقف فسكنه المشتري ثم فتح البيع فعلى
 المشتري اجر المثل انه وهو مبني على تفحيح المحيط وهو الذي ينبغي اعتنا
قوله كسبت سكنه احد الشريكين في الملك يجب ان يعلم ان الدار المشتركة
 في حق السكنى وما كان من ثوابها يتعمل كالمملوكة لكل واحد من الشريكين
 على سبيل الحال اذ لو جعل كذلك منع كل واحد من الدخول والقبول
 ووضع الامتعة فتعطل عليه منافع ملكه وانه لا يجوز واذ جعلها هكذا

طار الخلف

صار الحاضر ساكن في ملك نفسه فكيف يجب كذا في العمارة قال بعض
 الفضلاء مثل اطلاق المم ما اذا كان احد الشريكين قاصدا سكن الاخر في
 الدار المعدة للاستغلال فقضية كلامه انه لا يضمن نصيبا لقاصر
 عملا بلا اطلاق ويكون فخل ضمان الغاصب مال اليتيم غير هذا القول
 لانه انما سكن هنا بنا وويل الملك بمعنى انه سكن في ملكه بزمه قلم هذا ايضا
 نصيب القاصر انه **قوله** ما اقتضاه اطلاق المم احد القولين في
 المسئلة وقيل دار اليتيم كالوقف فيضمن كما قد مضى قريبا عن القينة **قوله**
 اما الوقف اذا سكنه احد هما في قال بعض الفضلاء ويدخل في ذلك اذا
 كان النصف وقف والنصف ملكا وسكنه المالك فانه يضمن حقيقة الوقف
 ولو سكنها الوقف عليه لا ضمان لحصة الملك عليه ووجهه ان وجوب
 الاجر في الوقف ثبت استحقاقا من المتأخرين صيانة للوقف عن ايدي
 الظلمة فلا يقاس عليه الملك انه ومنه يخرج الجواب عن قول بعض
 الفضلاء اهل يضمن اجر المثل للوقف تكون الوقف مضمونا بكل حال ام لا
 لانه بنا وويل ملك في نصيبه المملوك لانه محل نظر **قوله** ويستثنى من مال
 اليتيم مسئلة اخرى قال بعض الفضلاء نقل عن شيخ الفقار شرح تور لا يصح
 ويمكن حمل هذا على قول المتقدمين القايلين بعدم اجر المصنوب
 مطلقا فلا استثناء منه ثم قال وفي القينة ايضا في مسئلة سكنى الام
 وجوب الاجر وهذا هو الظاهر قال بعض الفضلاء والذي رايته فيها
 في كتاب الوصايا ولا اجر عليها كما نقله المم فاعلم ذلك انه وقد مضى العلامة
 المقدسي صحة هذا الاستثناء فقال ان كان هذا بنا على ان الزوج لا يلزم
 شي اذا سكن في بيت زوجته فقد نقل عن قاضي خان خلافة والفرع انه
 لليتيم كالهيا ولا اجر منه وان كان بنا على ان المشترك لا شي فيه فهذا
 ونحوه كالوقف مستغنى منه فيجب حقيقة اليتيم **قوله** سكنت امه مع زوجها
 في دار **قوله** في الصغير فية سكنت مع زوجها بيت ابنها الصغير
 قال ان كان بحال لا يقدر على منعه ما بان كان ابن سبع سنين او ست
 في جواب العرف عليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث لها زوج وان
 كان بحال يقدر على المنع فلا اجر عليها انه ومنه يعلم ما في كلام المم من
 الاجمال حيث لم يفتد قال بعض الفضلاء لا يمكن ان يكون ما في القينة
 من عدم وجوب الاجر كما نقله المم في المسئلة المستثناة مخرجا على

انما خالف

انما خالف

الاجرة

الفاصل
الشمس الخالوي

القول بعدم وجوب الاجرة على دار اليتيم واما على القول من انهما
كالوقف فيجب الاجرة بسكنها فوجب على الزوج لكون سكني الزوجية واجبة
عليه وهو غاصب لدار اليتيم فيجب الاجرة عليه كحايه غيره والمعتدات
دار اليتيم كالوقف فلا استئثارا وما في القيمة من القصد غير محاسب
لا على الظن الا ان يقال به في حق وجوب الاجرة على الزوج فحسب انهما
قول قد منعت القيمة مسئلة ينبغي استئثارها وهي لو كانت دار
بين يقيم ويبلغ فسكنها البالغ سنة لا شيء عليه وهذا المسئلة لا اشكال
في صحة استئثارها على القول بان دار اليتيم ليست كالوقف **قول**
فعلى المستاجر المسمى يعني للغاصب كذا قاضي خان وغيره قال في القيمة
ويرد ما اقده الغاصب لجهة الوقف وفي الوقف الحجة انه يتصدق به قال
بعض الفضلاء لكن في الحال والاستعاف والعمارة ان هذا على قول
المستقدمين لا على قول المتأخرين يتضمن من غاصب العقار لكن الوقف
انما يشترط على طر الزاوية انه وقال بعض الفضلاء ما سألني من قوله اجر
دار موقوفة او ايضا منها ولا يخفى ان بينهما مخالفة فليست بمرم قال
ويمكن ان يكون المراد اجر المثل فقط يعني اذا كان اجر المثل اقل من المسمى
وجب المسمى لا اجر المثل فقط ويكون المراد بما ذكره هنا ان المسمى اذا
كان اقل من اجر المثل لا يخرج المستاجر عن العهدة الا بان تمام اجر المثل
بخلاف ما اذا لم يكن اقل حيث يخرج عن العهدة باءا المسمى ويمكن
ان يكون المراد من قوله لا اجر المثل اي لا يلزم اجر المثل بهذا العقد
للعاقدة ولذلك دفع عليه وبني ما بني فلا ينافي وجوبه للوقف في حق
تمامه كما يفهم من الورقة التي تلي هذه والمراد لا يلزم اجر المثل فقط
كما قررنا هناك وفي منية المفتي اجارة الفضولي يتوقف فان اجاز
المالك قبل استيفاء المنفعة فالاجرة له وان اجاز بعده فللعاقدة
وان اجاز في بعض المدة فالماضي له والباقي للمالك عند اي يوسف
وعند محمد الباقي له والماضي للعاقدة انه ذكره في مسائل الاجارة **قول**
ولا يلزم الغاصب اجر المثل انما يراد ما قبضه من الاجرة **قول** هذا على
قول المتقدمين واما على ما اختاره المتأخرون من تضمن منافع الوقف
وما لاليتيم والمعد للاستقلال للفضة فينبغي ان ما قبضه الغاصب
من الاجرة اذا كان اقل من اجر المثل يحل للغاصب اجر المثل وان كان

ما قبضه

ما قبضه زائدا يراد ايضا لعدم طيبه له فلا يحكم به الحاكم بل يفتي اما بالار
او بالتصدق واما على ما قاله الخشاف واختاره محمد بن الفضل فلا
يكون المدفوع اليه غاصبا ويضمن اجر المثل كذا في الاجارة الفاسدة كما في
المحيط فينبغي ان يضمن بحقيقة الاستعاف لا بالتمكن كذا في الاجارة الفاسدة
قول انما يراد ما قبضه من المستاجر في حاصلة انه لا يلزم الا الذي اجر به
وان كان دون اجر المثل وهي فائدة قل من نية عليها كذا يحيط بقص
الفضل **قول** السكنى بنا ويل عقد سكنى المزمين يعني دار الزم كذا في
اجارة البرارية في نوع في المتفرقات ومقصود المم من هذه العبارة
التشديد لما تقدم من ان السكنى بنا ويل عقد لا يوجب اجر اقال في القيمة
زمن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المزمين لا شيء عليه لانه
لم يسكنها ملتمزا للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المزمين **قول**
ودفع اجرتها ليس له الاسترداد المسئلة في يتيمة الدهرية او ابل
الاجارة ونفها رجل استاجر دارا من رجل سنة باجرة معلومة ومضت
المدة ثم سكنها سنة اخرى بغير اجارة ودفع له الاجرة لهذه المسئلة
هل له ان يرجع عليه ويسترد منه هذه الاجرة فقال لا يسترد ما دفع
انه **قول** والتحقيق على الاصول يقتضي ان له الاسترداد اذ ذكر المم
من ذلك مسائلا في شرحه على الكنت في باب النفقة في قوله لا ناشرة
ومن ذلك ما في العمادية في الرابع عشر انه لو اتفق على مكتوبة ثم
تبين فساد النكاح بان شهدوا انها اقعة من الرضاع ورفق بينهما
رجع الزوج بما اخذت منه لانه تبين انها اخذت بغير حق وهذا اذا
رضى القاضي لها اما اذا اتفق الزوج عليها بدون فرض مسأحة لم
يرجع بشيء ثم ذكر ما اذا اتفق على معتدة الغير **قول** التحريم
قول هذا في اللحم المطبوخ بالاجاع وفيه اختلاف والفتاوى
فيما كذا في شرح المم على الكنت ومثله في العمادية واختار السبكي
انه مثلي انه واما يضمن بالقيمة اذا انقطع عن ايدي الناس قال
في معين المفتي وكذا كل مكمل ومؤزون يشرف على هذا ان مضمون
بقيمة في ذلك الوقت كسفينه اخذت في الفرق والقي الملاح ما فيها
من المكمل والمؤزون في الما يضمن قيمتها **قول** قال الغاصب منع
بها قال بعض الفضلاء هل الفمان مني على ان قوله منع بها لا يسترد

خروج يده عن الضمان الى الامانة او على تقصيره بعدم التفتحة
ايامها بعد انقلاب يده الى الامانة محل نظر وقوله وان بعد ذلك
مراده هلاكها بعد مضي ايام التفحيط **قوله** المسئلة في العادة
فيما يبراه القاص من الثاني والثلاثين وعبارتها ولو امر المالك
القاص بان يفتي بالشاة المعصوبة فقبل التفحيط لا يخرج عن ضمان
القاص **قوله** وهو صريح في ان يده قبل التفحيط لم ينفك بامانة
حتى يكون ضمانه بالتقصير **قوله** امره ان يتطرق الى خائبة او في القينة
امر غيره ان يتطرق الى خائبة هل صار خلا فتطرق فساك فيها من انفة دمر
وقد صار خلا يضمن نقصان ما بين طهارته وبجاسته وعن ابي بكر
العباس قال دمر من مشري الخمار في خائبة ان نظرفته باذن مالك
لا يضمن والا يضمن فصارت المسئلة خلافية **قوله** وفي البرازية ظهر
الوجه من غيره وهو ما يعين حين اراد الشراف وقع من انفة دمر وتجب
ان باذنه لا يضمن والا يضمن ثم ان كان الدهن عزيزا ما كوله يضمن النقصان
وان كان ما كوله لا يضمن مثل ذلك القدر والوزن انه وهو يضمن ان في
مستلنا يضمن مثل ذلك الخمر بقى ان يقال ما وجه ضمان النقصان
على القول به والذهب والمحال اذا ينجس لا يحل الاكلهما فالجواب ان
عدم حل الاكل لا يستلزم عدم حل الاستقاء بكل منهما وليس من ضرورة
النجاسة حرمة الاستقاء الامر الذي اذا خالطه ذلك الميتة والارث
غالب انه لا ياكل والاستقاء به خلال فذلك ما هنا كذا يستفاد من
البيان في كتاب الكراهية **قوله** الخط اذا كسره القاص فاحشا
لا يملكه يعني وان اراد قسمة بالكر كذا في القينة **قوله** الا في ثلاثة
ما اذا كان الامر سلطانا **قوله** قد تقدم من المم في او ابل كتاب
الغسل استثنى خمسة وفي بعض النسخ استثنى ستة هذه الثلاثة
المذكورة ما هنا منها والرابعة التي رادها على الثلاثة هنا هي الشاة
لما تقدم على ما في بعض النسخ فاذا ذكره هنا نكرار محض **قوله** او كان
الما مور عند اي لغز الامر لو كان الامر لرجع القيد على سيده ولا
معنى له بفعل **قوله** وان كان في ارض موقوفة لا يكره **قوله** فيه نظر
فات الكلام في الضمان في الكراهية وعدمها **قوله** ويحل سكونه عن
الضمان ان سكون صاحب الواقعة عن الضمان في الوقف على المباحة

فيحمل

فيحمل حكمة ختمها وهذا انما يتبين اذا وقفت لدفن اموات المسلمين
مثلا اذا كانت موقوفة على مسجد لندع وتؤخذ علمتها ولو نحو ذلك
فهو كالمملوكة فتأمل **قوله** وفيما اذا سقط ثوبه **قوله** زاد على ما ذكر
المم ما لو اقدر رجلا من خانوت رجل ثوبا وهرب وتبعه حتى دخل
داره لا بأس له ان يدخل داره حتى ياخذ حقه لانه موضع ضرورة
وموضع الضرورة مستثناة كذا في التخصيص **قوله** ويقاب لو ائتمه
قال في التخصيص لكن ينبغي ان تعلم الصالحا **كتاب القيد والذبايح**
والاصححة قال بعض الفضلاء رحمه المم للاصححة ولم يذكر منها من
احكامها واجاب بعض الفضلاء بانه يمكن ان يقال انه ذكر شيئا من احكامها
وهو الذبح فان حل الاصححة ووقوعها عن الواجب يتوقف على التذكية
الشرعية **قوله** لا يخفى ان الذبح ليس حكما للاصححة لان حكم الشيء
اثره المترتب عليه وموطن الذبح ليس اثرا يترتب على الاصححة ومن
العجيب انه كيف يدعي ان الذبح من احكام الاصححة مع دعواه ان وقوعها
عن الواجب يتوقف عليه **قوله** القيد مباح الا للثلم او خرفة كذا في
البرازية قال بعض الفضلاء يجب حمل كلام البرازية على انه نكوه نكحها
اتحاد القيد خرفة **قوله** فيه نظر لانه نوع اكتساب بما هو محظور
لذلك والاكتساب مباح فصارت كالاكتساب على انه ذكر في البرازية
في موضع اخر ان المذهب عند جمهور العلماء ان جميع انواع الكلب
في الامانة على السواء هو الصحيح ومثله في الخلاصة وعلى هذا فما ذكر
من حمل عبارة البرازية على ان اتحاد خرفة مكروه تنزيها مبيني على
خلاف الصحيح وما قاله بعض الفضلاء في تقليل كراهية تنزيها
من انه اتحاد رفاق الروح عادة يعني وهو يوجب قسوة القلب فيكون
مقابل قوله اي البرازي مباح شينين تحريم وتنزيهه في مقابلته
النقض المقتضى للاباحة وهو قوله تعالى احل لكم ميتة البر والبعير
فتح **قوله** وعلى هذا فامتناع خرفة **قوله** هذا من قبيل زيادة
نقمة في الطنبور صادرة عن غير شعور لما قد مناه من عدم صحة
حمل عبارة البرازية على كراهية التنزيه على ما هو المذهب الصحيح
عند جمهور العلماء فكيف يفرغ عليها التحريم هذا ما لا يقال وما
ذا بعد الحق الا الضلال **قوله** اسباب الملك ثلاثة **قوله**

يزاد على ذلك اخيا الموات فانه سبب لذلك لم يرد من احياء ارضا
مواتا فهي له **قوله** ولا يحل للمفلس ما يجده بلا تعريف المفلس هو الذي
يفتقر المزايا لبيده او بالغير لا يشترج منها ما يكون فيها من المعادن
والنفود وغير ذلك ولا يحل له اخذ ما يراه بلا تعريف ان كان في اقليم
كثيرة قلت لامنا سبة لهذه المسئلة بباب القيد والذبايح وحياتها
كثايب اللقطة والظ ان لفظ المفلس عامي غير عربي فراجع كتاب اللغة
قوله ولو ارسل انسان ملكه وقال من اخذته ائمة في الخلاصة في الفصل
الثالث من كتاب الهمزة رخل سيب دابة ضعيفة فاصلها انسان
ثم جاصا جها وارا اذ اخذها فاقرو قال قلت حين خلت سبلها
من اخذها فله او انكر واقبت اليه او استحققت ونكل فله
للو احد سوا كان حاضر اسمع او غائبا فبلغه الخبر قال القدر
الشهيد وهو اختارنا فيمن ارسل صيدا وان اختلفا فالقول قول
صاحبهما مع يمينه انه لم يقل هي لمن اخذها ثم ذكر في الخلاصة انه اعاد
المسئلة في الفتاوى في باب السبب وشرطه انه قال لقوم معلومين
من شامكم فليأخذ **قوله** لكن المختار انه يملك شور الرماح في الفتاوى
الصنرفية رحي قشر طبع او رمان او غيره ذلك فاخذ انسان ساج
له الانتفاع به ولا يملك حتى لو اوجا الاول كان له اخذه منه وذكر الزيد
يكون له وان باع يتصدق بيمينه **قوله** ولو القى يمينه المينة فحشا
رجل فسلخها **قوله** ما ذكر المم قول محمد وقال ابو يوسف
المجالد للسلخ كذلك في الفتاوى الصنرفية **قوله** واذا نصب فقفل
القيد به ملكه قل عليه لا يظهر الفرق بين فقفل القيد بالقسطاط
اذا نصب لغير القيد وبين فققله بالشكة اذا نصبها للخصاف
مع ان الاستيلاء بنوعه معدوم اما انتفا الحقيقي فله واما انتفا
الحاكمي فله عدم يمينه القسطاط للقيد فقد تر **قوله** ولو نصبها
اي **قوله** في الفتاوى الظهيرية القيد يملك بالاخذ والاخذ
نوعان حقيقي وحكمي فالحقيقي والحكمي ما ستم الى ما هو موضوع للاخذ
قصد به الاصطيان او لم يقصد حتى ان من نصب شككة فقفل بها صيد
ملكه صاحب الشكة قصد نصب الشكة الاصطيان او لم يقصد لان
الشكة انما تنصب لاجل القيد حتى لو نصبها للخصاف فقفل بها

صيد لا يملك

صيد لا يملك لانه لا يصير اخذ الدبا لشكة والاخذ الحاكمي انما يكون
باستعمال ما ليس موضوعا للاصطيان اذا قصد به الاصطيان حتى
ان من نصب قسطاطا فقفل به صيدا ان قصد به نصب القسطاط
القيد ملكه وان لم يقصد به القيد لا يملكه انه ومنه تعلم ما في
كلام المم من الخلل **قوله** وانت ختمت القسطاط وهو مذكور هاهنا
الى ان القسطاط بمعنى الخيمة وهو بقعة الفا وكسرها بيت من شعر
والجمع قسطاط والقسطاط بالوجهين ايضا مدينة مضر قدما
و بعضهم يقول كل مدينة جامعة قسطاط ووزنه فعال وبانه
الكسر وشذ من ذلك الفاظ جاءت بوجهين القسطاط والقسطا
والقسطاس كذلك المضاع المهر **قوله** فان كان الاول لو بحث مد
يده اخذه ملكه اي **قوله** لم يفصل هذا التفصيل فيما لو نصب
القسطاس من غير يمينه للقيد وهو الحق بهذا التفصيل كما هو
له فقد بر وقد علمت مما نقلناه عن الظهيرية قريبا عدم ذكر هذا
التفصيل في مسئلة القسطاط وانما ذكره في مسئلة ما لو تكس
صيد بارضه او باض فقفل لذلك **قوله** وما نقل في ارضه اي ماخر
من النخل من القفل في ارضه **قوله** لانه من ارضها جتمع ثلث ما تكون
وهو ما يهي للخصف قل قد ورد المراد به هنا ما يكون بها من
القفل ونحوه مما لا قرار لها **قوله** بخلاف النخل يعني قانه ليس من
ارض الارض وكذا ما عطف عليه **قوله** او باض عطف على قوله تكس
وهو فاسد والقواب والظاير اذا باض **قوله** فلا يجوز بيع ضربة
القانص **قوله** تقريع على شرطية وجود الملك في النخل قال في
المستعنى ضربة القانص ما يخرج من القيد بضرب الشكة مرة
قل الظ ان هذا في صورة الاصطيان دون البيع والمسئلة في ضربة
المفتي انه وعيانة ضربة المفتي من يقبل بعض القانص من السلطا
فاصطاد فيه غيره كان القيد لمن اخذه **قوله** والقانص عطف على
القانص وهو اسم فاعل من غاص الماء اذا غيب فيه ومقتضى العطف
ان يقال وضربة القانص وان كان المناسب غوصه القانص لكن في
التهذيب ضربة القانص هو ان يقول للناحر اغوص لك غوصة فها
اخرجت فهو لك كما في المستعنى **قوله** لا تحل ذبيحة الجبري الخ قيل

ج

ن

عليه هذه المسئلة المذكورة في القنية وعبارتها وعن اي على انه محال
 ذبيحة المجبرة ان كانت اياهم مجبرة فانهم كاهل الذمة وان كان
 اياهم من اهل العدل لم يحل لهم بمنزلة المرتدين منهم ومن اهل
 الاعتزال الصريح والتحكيم انهم لم يتفقوا مع ظهور من القنية
 والمراد باي على الحيثي اذ مشايخ الاعتزال ومزاده بالمجبرة اهل
 السنة والجماعة كما يفصح عنه كلام الشافعي المحقق في نفسه فكان
 المم فهم ان مراده بالمجبرة المجبرة والامر ليس كذلك كما نعلم ذلك من
 تتبع كتب الكلام والظان منشأ ما وقع فيه المم عدم الالتفات الى
 معرفة الفرق بين المجبرية والمجبرة وقد علمت المجبرة واما المجبرية
 ففرقة من اهل الاهواء البدع وتحت هذه الفرقة فرق ومدار كلالة
 المجبرية على تقى المتطاعة والقدرة عن العبد امتلا ويرى من المحتل
 محبور في افعالهم **قوله** سمكة في سمكة خلا اي الطرف والمظروف **قوله**
 والا لا اي وان لم تكن المظروفة صالحة لم يحل يعني كلاهما كلا الطرفين
 لا المظروف يدرك عليه قوله لانها مستقدرة ولا يعموم العبارة حتى
 قال بعض الفضلاء قوله والا لا يقتضي انهما لا يحلان وهو واضح في
 التي في الجوف واما الاخرى فعدم الحمل غير واضح اذ لا استقدار فيها
 انه ومن غير عبارة المم في التور يقول ولا حل الطرف لا المظروف
قوله وان وقد فيها دقة مثل اطلاقه ما اذا اشترى السمكة او صادها
 والحكم مختلف في ذلك فانه اذا اصطادها فالذمة لقطعة له ولو اشترىها
 فهي للبايع ولو كانت اللولة في صدفة في بطنها فهي للمشتري وان لم
 تكن فهي للبايع كما في منية المفتي **قوله** وكذا ان كان غنيا عندنا **قوله**
 هذا خطأ والصواب لا ان كان غنيا لما في الزيلعي من انه لو كان غنيا
 لم يحل له ذلك بل يصدق على الفقير اجنبيا ولو زوجه او قبضوا ولو
 اصلا او فرعا كما في التنوير **قوله** لا باس باكلها للمحال وطه انه يحتمل
 طاهرها لما عليه من النجاسة **قوله** ويحل اكلها اذا كانت بمزوجة الخ
 في القنية وجد سمكة بمزوجة منية في البحر طه فيه **قوله** فالمستلقة
 للبايع او يعني وتخرج من بطنها وتسلم للمشتري ولا خيار وان
 انتقصت سمكة لان الانتقص بعد القبض والانتلاء كذلك حتى
 لو كان قبل القبض يتخير لان التغير في البيع قبل القبض يوجب التحريم

كذلك فزود

كذا في فروع المجبوري **قوله** فيها للمشتري قبضها او لا يقتضي لان المشدرة
 لما ابتلعها صارت من اجزاها فتكون المشدرة بجمع اجزاها لا
قوله ذبح لقدر الامير **قوله** قد فرغ المم هذه المسئلة سابقا
 على قاعدة الامور بمقاصدها وحاصل الكلام في هذه المسئلة ان الذبح
 المقترن بذكر اسم الله تعالى اذا كان قبل قدوم قادم للثمن لغيافته
 او بعد قدومه بمرهه لذلك فلا شبهة في جواز بل مندوبيته
 وجواز اكله لك المذبح واما اذا كان عند القدوم فان كان العقد
 ذلك فالحكم ما ذكر وان كان لمجرد التقطع فحرام والمذبح ميتة
 وضابطة انه ان طبخ وقدم للضيف فهو للضيف وان امر الذابح
 يتوارعه الناس كما هو مفهوم يلدت فهو بمجرّد التقطع وحكمة ما علمت
 وعليه يحل كلام المم واما الذبح عند وضع الجدار وعبر من مرضا وشفا
 من مرض فلا شك في ان القصد هو التصديق وفي كتاب هداية
 المهتدي لاي على عليه الرحمة ذبح شاة للضيف وذكر اسم الله تعالى
 عليه قبل اكله ولو ذبحه لاهل قدوم الامير او واحد من العظماء
 وذكر اسم الله تعالى يحرم اكله لان في المسئلة الاولى كان الذبح لاهل
 الله وذكر الاسم له ايضا ولهذا روي عن ابن تيمية وبأكله بخلاف
 الثانية لان ذبحها لاهله تقطعها له لا تقطعها لله تعالى ولهذا
 لا يوضع بين يديه لياكل منها بل يدفنها لغيره الله وفي فتاوى
 الشافعي انه لو ركت البحر ونذر على نفسه ان وصل الى البر سالما
 ان يقرب قربانا يلزمه الوفا ولا ياكل منه ويصدق به على الفقير
 لا الاعتيا وفي باب الصيد والذبايح من الجوهرة الذبح عند مران
 الضيف تقطعها له لا يحل اكله وكذا عند قدوم الامير لانه اهل
 به لغتراته تعالى فاما اذا ذبح عند غيبة الضيف لاهل الضيافة
 فلا باس به الله **قوله** لا باس هنا لا باس بالذبايح لا بالذبايح **قوله**
 وكذا التقاطه اي ما نذر على الامير **قوله** وفي العرس جازي والنذر
 على العرس جازي فاذا الطرف بمعنى على على حد قوله تعالى ولا صلحكم
 في جذوع النخل قال في القامح العرس بالكرامة الرجل ولو
 الاسد والجمع اعراس وربما سمي الذكر والانشي عرسا منته وانظر الفرق
 بين النذر على الامير والنذر على العرس حيث لم يميز الاول وجاز الثاني

قوله الفضل المتفصل من حتى كمينه اطلق فشهد المتفصل من الصيد وغيره
وقد ذكر في البرزخ ان الصيد ان كان لا يعيش بدون المئان
بوكلان وعبارته قطع الذنب من البنية شاه لا يؤكل المئان واحل
الجماعية كانوا ياكلونه فقال عليه الصلاة والسلام ما بين من الحي
فهو ميت وفي الصيد ينظر ان كان الصيد يعيش بدون المئان لا يؤكل
وان كان لا يعيش بدون كالرأس بوكلان انه ويحت بعض الفضل
في كلام البرزخ بان الحديث بما شامل للصيد وغيره سواء كان
يعيش بدون المئان او لا فمن اين للبرزخ ما قاله هذا في الصيد
لا يقال الحديث فيما قطع من ذنب الشاه لانا نقول العبرة للمؤمر
اللفظ لا لمضمون السبب **قوله** البرزخ لم يسبق ما ذكره مساق
البحث وانما ساقه مساق المنقول ومعلوم ان الشاقل لا يتوجه عليه
منع ولا يطالب بدليل كما هو مقتضى محله **قوله** الامر قد بوح قبل
موته هو ظرف المتفصل المذبوح ومقتضى ان الفضل المتفصل من ذبوح
وحصل الانفصال قبل الموت قال بعض الفضلاء اطلق المص الحوائض
الى الحي صورة وخجالات المطلق تصرف الى الكامل وهو الحي
صورة وخجالاتها الحي صورة لا حكم فليس بحي مطلقا بل هو حي
باعتبار الصورة ورج فلا حاجة الى الاستئذان المذكور فالورى صيدا
فقط رأسه او ثلثا من قبل الرأس وقطعة نصفين خل المئان والمئان
منه لانه حي صورة لا حكم ولو ضرب صيدا فقطع يده او رجليه ولم
تفصل شرماته ان كان يتوهم التامة وانما له خل اكله لانه
ماتة سائر اجزائه وان كان لا يقوم بانه بقي متعلقا بجملة حله
ما سواه وانه لوجود الابانة معني العبرة للمعاني واعلم انه ذكر
في خزانة الفقه خمسة وعشرين شيئا لا يؤكل لحمها النمل والضفادع
والضئع والفيل والذئب والفهد والنمر والاسد والكلب والقرد
والخنزير والبغل والبرص والقنفذ والسحفاء والجداء والضب
الابقع الذي ياكل الحنف وكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطيور
والهرم والقارة والعقرب وجميع هوام الارض وستة اشياء يؤكل
لحمها الارنب والتمك والجرب والجراد والصد وهو نوع من الجراد
ومثابته من الميت يجوز الانتفاع بها القرن والغلف والعصب والعقود

والبرق

والبرق والشعر والريش سواء كان مأكولا اللحم او غيره **كتاب**
الكراهية قوله ليس من مئان زمان اجتناب الشبهات روى عن
بكر بن ابراهيم انه سئل عن هذه الشبهات اي مما يكون الى الحرام اقرب
فقال ليس هذا زمان الشبهات ان الحرام اعتنا يعني ان اجتنبت
الحرام كفاك كذا في التجنيس **قوله** الا في شر الاسير من دار الحرب
قال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون حكم شر الاسير من الاعراب المصلحة
وقطاع الطريق لذلك فانهم يعدون الرجل المسلم ويصدقون عليه
الي ان يدفع اهله المال ويعلم من قوله من دار الحرب ان شر الاسير
من غيره ان الحرب ليس كذلك في هذا الحكم ومفهوم النصايف معتبر
يتم له كما صرح به الطرسوسي في انقع الوسائل **قوله** والثانية في اعطاء
الجعل قال بعض الفضلاء ان المراد بالجعل هنا ما يؤخذ بغير
حق كالرشوة لا الجعل الذي يعطى في رد الابن كالايج وقال بعض
الفضلاء ايضا يجب تعيينه بالجعل الذي ليس بواجب والا فلا وجه
للمجواز **قوله** بقى ثالثة وهي انه يجوز دفع الزكاة ونوافع جياذكا
في حق المذهب للامام فخر الدين الترمذي واقرة عليه شارحة من العز
وزاد اتفاقا الا عند محمد فانه كرهه **قوله** الفتوى في حق الجاهل بتملة
الاجتهاد في حق المجتهد وجه الشبه وجوب العمل عليه بالفتوى كوجوب
العمل بالاجتهاد **قوله** الحرمة تعدد في الاموال مع العلم بها قال الشيخ
عبد الوهاب الشعراوي رحمه الله تعالى في كتاب الامن وما نقل عن بعض
المحققين من ان الحرام لا يتعدى ذمتين سالت عنه الشهاب بن الشامي
فقال هذا محمول على ما اذا لم يعلم بذلك اما من راي المكاس فلا يأخذ
من احد شيئا من المكس ثم يعطيه اخر ثم يأخذه من ذلك الاخر فهو حرام اتمه
وفي الفصل الثالث عشر من كتاب الكراهية من الذخيرة سئل الفقيه
ابي جعفر عن من اكتسب كالا من امر السلطان وجمع المال من اخذ الغزاة
التمرمات وغير ذلك هل يحل له عرف ذلك ان ياكل من طعامه قال
احت الى في دينه ان لا ياكل منه ويسمعه حكما ان ياكله ان كان ذلك الطعام
لم يكن في يد الطمع غصبا او رشوة اتمه وفي الخاتمة من كتاب المحظور والاباحة
امارة زوجها في ارض الجوز ان اكلت من طعامه ولم يكن ذلك الطعام
غصبا فهي في سعة من اكله وكذا الواسطي طعاما او كسوة من مال امته

الفاضل
الشيخ علي القاسبي

مات

عائنه

ليس بطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والشاب ويكون الام
 علي الزوج **قوله** الا في حق الوارث او قيل عليه بما قلناه في البرازية
 اخذ مورثه رشوة او ظلمنا ان علم ذلك بعينه لا يحل له القدر وان لم
 يعلم بعينه له اخذه حكما فاما في الدنيا فيستدق به بنيتة الخضا
قوله وقيد في الظهيرة اي الاستثناء المذكور وخاصة انه خلال
 للوارث بشرط ان لا يعلم ارباب الاموال فان علموا وجب عليه وقيد
 كل شيء المصاحبه **قوله** من قتل يد غيره فسق في الغرض الذي قيل
 يد القالم والسلطان العادل جائز واما غيرهما فالاولي ان لا يقبل
 وقال بعضهم ان اراد نكته المسلم لاسلامه فلا بأس به انتهى وفي
 الجامع يكره ان يقبل الرجل قم الرجل او يده او شيئا منه او يعاقبه
 وقال ابو يوسف لا بأس به انتهى قال بعض الفضلاء ولا يكره ما ذكره
 المم الاعلى ما في الجامع او وضع المسئلة فيما اذا قبل لخل الدنيا
 فان ذلك الفعل فسق كما سنده عن صاحب مفتاح السعادة بعد
 ذلك لكن ما بعده لا يساعده ثم بعد حمل عبارة المم على ما ذكرت
 راجعت الظهيرة فاذا عيان بها كما قلناه عن مفتاح السعادة ونها
 فان قيل يد المحتاق فهو مكروه عند اصحابنا وروى عن ابي يوسف ان
 هذه علي وجهين ان كان المحتاق ممن يحب اكرامه شرعا بان كان ذا شرف
 وعلم يرجى له ان ينال الثواب به كما فعل يزيد بن ثابت بابن عباس
 فاما ان فعل ذلك بصاحب الدنيا يصير فاسقا انتهى وما قلناه المم
 لا يفيد ما ذكرناه الا ان عند الاصحاب تقبيل يد الكل مكروه وافي
 يوسف يفصل ورواية عنه ايضا انه لا بأس به كما مر عن الغيض واما
 تقبيل يد نفسه عند السلام فذكر في المستغنى انه مكروه بالاجماع **قوله**
 الا اذا كان ذا علم وشرف وهن شاب المقبل قال في مفتاح السعادة
 واما تقبيل اليد ان كان ممن يستحق الاكرام كالعلماء والسادات
 والاشراف يرجى له ان ينال الثواب كما فعله بعض الصالحين رضي الله
 عنهم واما ان فعل ذلك بصاحب الدنيا فيفسق الله فانه كان يقبل
 اليد العلم والاشراف لاخل الدنيا هل يفسق ام لا انتهى **قوله** الط
 انه يفسق **قوله** يكره معاشرته من لا يصال ولو كانت زوجته في المحط
 البرهان رجل له امراه لا تصال يطلقها حتى لا يصحب امراه لا تقبل

فان لم يكن

فان لم يكن ما يعطي مهرها فالاولي ان لا يطلقها وقال الامام ابو حنيفة
 الكبير لان الفاي الله تعالى ومهرها في غنى احب من ان يطامرها لا تقبل
 انتهى ومثله في مفتاح السعادة وفي البرازية وقد مدح الله تعالى اسمها
 عليه الصلاة والسلام بقوله وكان يا امراة بالفضلة قالوا وحمل
 اهل بيته علي الصلاة سبب لا فتاح باب الرزق قال الله تعالى وامن
 اهلك بالصلاة واصطبر عليها الآية **قوله** الا اذا كان الزوج او قيل
 ينبغي ان يكون محله ما لم يكن علي نفسه ان تركها بالانفقة كذا
 وابراة من كذا كانت طالق او وجد المعلق عليه يكره لها المقام معه
 كما هو **قوله** الخلف في الوعد حرام قال الشافعي في الايات والسنة
 تقتضي وجوب الوفاء وقال صاحب العقد الفريد في التقليد انما
 يوصف بما ذكر ابي بان خلف الوعد بفاق اذا قارن الوعد العزم علي
 الخلف كما في قول المذكورين في اية لمن اخرجه من معكم فوصفوا
 بالفاق لا بظانهم بخلاف ما اظهروا اما من عزم علي الوفاء ثم بدله
 فلم يف فهذا لم يوجد منه صورة بفاق كما في الاحكام من حديث طويل
 عند ابي داود والترمذي مختصا بلفظ اذا وعد الرجل اخاه ومن
 نيته ان يف فلم يف فلا ثم عليه انه وقيل عليه فيه بحث فان امر او فوا
 بالعقد مطلق فيحمل عدم الاشهر في الحديث علي ما اذا منع مانع من
 الوفاء **قوله** وفي القسمة وعد ان ياتيه فلم ياتيه لا يثم قال بعض
 الفضلاء فان قيل ما وجه التوفيق بين هذين القولين فان الحرام
 يثم بفعله وقد صرح في القسمة بنفي الائم قلت يحمل الاول علي ما اذا
 وعد وفي نيته الخلف فيجوز لانه من صفات المنافقين والثاني علي
 ما اذا انوي الوفاء وعرض مانع انتهى **قوله** في الضرر والغرر من كتاب
 العارية ما يفيد ان خلف الوعد مكروه **قوله** ولا يلزم الوعد الا اذا
 كان معلقا قال بعض الفضلاء لانه اذا كان معلقا يظهر منه معنى
 الالتزام كما في قوله ان شفيت احم فشفي يلزمه ولو قال احم يلزمه بخبر
قوله كما في كفالة البرازية حيث قال في الفصل الاول من كتاب
 الكفالة الذهب الذي لك علي فلان انا اذ دفعه او اسلمه اليك اقبضه
 مني لا يكون كفالة ما لم يقبل لفظا يدل علي اللزوم كقبضت او كفلت
 او علي او الي وهذا اذا ذكره منجز اما اذا ذكره معلقا بان قال

عيل
 الغاضل
 عمدة القادر الطوري

الغاضل
 الشيخ علي المقدسي

الغاضل
 الشيخ علي المقدسي

ان لم يؤد فلان فاننا اذ فعله اليك ونحوه يكون كفاية لما علم ان الوعد
 باكتساب صور التعليق تكون لازمة انتم ومثله في الترخاينة وفي البحر
 للمم نقل عن الفتاوى الظهيرية والولوية الجيدة لوقال ان عوفيت صمت
 كذا لم يحكيه حتى يقول الله على وهذا قياس وفي الاستحسان يحكي ان
 لم يكن تعليق لا يجب عليه قياسا واستحسانا فليكن ما اذا قال انا اجم
 لا شئ عليه ولو قال ان فعلت كذا فاننا اجم ففعل ذلك يلزمه ذلك
 انتم **اقول** على ما هو الاستحسان يكون الواجب بايجاب العبد شيئين تدر
 ووعده مقدرين بتعليق فاستفاد فانه بالقول تحقيق بقي ان يقال
 في مثل ان جيتي اركبك فجاءه هل يكون الاكرام على المعلق واجبا ديانة
 وقضا او ديانة فقط محل نظر **قوله** في بيع الوفا عطف على ما دخل عليه
 الا باعتبار المعنى والتقدير ولا يلزم الوعد الا في التعليق وفي بيع الوفا
 وان لم يكن معلقا **قوله** استخدام اليتيم حرام مقدر مضاف لمفعوله
 والفاعل محذوف والتقدير باستخدام الشخص اليتيم حرام قبل هذا
 يجب له اجر ذكر في البرازية انه اذا استعماله اقرباؤه مدة في اعمال شتى بلا
 اذن الحاكم وبلا اجارة له طالع المثل بعد البلوغ ان كان ما يطونه
 من الكسوة والكفاية اجر المثل **قوله** ولو لا فيه ولمعله **اقول** الصواب
 ولو اخاه ومعله والتقدير ولو كان مستخدما لليتيم اخاه ومعله وقد
 يقال اللام في كلام المم بمعنى من والتقدير ولو كان استخدام اليتيم
 واقعا من اخيه ومعله ورجح يكون ما ذكر المم صوابا **قوله** الامامة **اقول**
 الصواب الامامة والتقدير لا اذا كان مستخدما اليتيم امه والافيا اذا
 ارسله المعلم **قوله** الادفع حكمة او مثل يعني فيجعل البشر المحرم الخالص
اقول فيه انظر فقد صرح الزليعي في شرح الكفر عند قوله وشذ السن
 بالفضة بان النبي صلى الله عليه وسلم خسر الذين بن العقار وعند الرحمن
 ابن عوف بلبس الحرير يعني الخالص لا خجل الحكمة في جنسهما ومعلوم
 ان ما كان مخصوصا له ما لا يتعدى لغيرهما **قوله** ولا يجوز الخالص
 الحرير يعني من الامام واما عند ما في يجوز لما روى انه صلى الله عليه
 وسلم رخص لبس الحرير والدياج في الحرب وللإمام اطلاق النصوص
 الواردة في النهي عن لبس الحرير لانه لا تقصير فيها بين حال وخال
 والعصية الشابة في تظهير الدين السفي كتاب الزياوات لمحمد بن الحسن

في غير ذلك من الامور التي لا بد من العلم بها

اصهار

اصهار من يوصي اقارب بخرمته ويزول ذلك بيان وخرام
 اختانه ازواج كل محارم ومحارم الارواح بالارحام
 قال في الاسلام في شرح الزياوات اما الصهر فقد يطلق على المحتسب
 لكن الغالب ما ذكره محمد رحمه الله تعالى **قال** حاتم بن عدي
 ولو كنت صهرا لابن مروان قريت ركابي الى المعروف والطهر والرف
 ولكنت في صهر لال محمدا وخال ابن العباس والخال كلاب
 والدليل على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى انه عليه الصلاة والسلام لما
 تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذري ربح محرم منها اكراما لها وكانوا
 يسمون اصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح النقاية للعلامة محمد
 القمستاني في كتاب الوصايا الصهر كل من اقربا زوجته فدخل الوفا
 واخوها وغيرهما وقال الخواص في هذا في غرضهم واما في غرضنا فلا يدخل
 الا ابوها وامها كما في المغرب وينبغي ان يختص هذا بلفظ الصهر واما
 لفظ خنته فينبغي ان لا يدخل فيه الا ابوها **اقول** فعلى هذا
 لا يقال صهره على كل حال **قوله** لثبوت ان الله تعالى اخياها له حتى
 امنا يعني لثبوت ذلك في حديث ذكره غير واحد من الحفاظ ولم
 يلتفتوا لمن طعن فيه وهو ان الله تعالى اخياها له فامنا به خصوصية
 لها ومحل كون الايمان لا ينفع بعد الموت في غير الخصوصية وقد صح
 انه صلى الله عليه وسلم ردت عليه الشمس بعد مغيبها فغاد الوقت
 حتى صلى العشاء اكرامة له عليه السلام فكذا هذا الذي في شرح الامنة
 لابن حجر المنيشي هذا وانما ان السلف اختلفوا في الوي الرسول عليه
 الصلاة والسلام هل ما تاعلي الكفر ام لا قد ذهب الى الاول جنس منهم
 صاحب التيسير وذهب الى الثاني جماعة متمسكين باحاديث دالة
 على طهارة نسبه الشريف عليه الصلاة والسلام عن دس الشرك بين
 الكفر ونقر من المجتمع الاول قالوا ابتجاء ما من النار منهم الامام القطبي
 فانه قال ان الله تعالى اخياها له عليه الصلاة والسلام وامنا به فان قلت
 الحديث الذي ورد في اخياها ما موضوعا قلت منعه بعض الناس الا ان القواب
 ضعيف لا موضوع ولقد احسن الحافظ ناصر الدين الدمشقي حيث **قال**
 حيا الله النبي مزير وضل على فضل فكان به روفنا
 فاحيا الله وكذا امنا **قوله** لايمان به فضلا لطيفا

فصل في القديم به قدره . وان كان الحديث به ضعيفا
 فقد يكون الحديث المذكور ضعيفا لا مؤثما وقال الحافظ ابن سيد
 الناس في السيرة روى ان عبد الله بن عبد المطلب وامته بن وهب الجوني
 النبي صلى الله عليه وسلم اسما وان الله تعالى احياها له فامناه ورده
 ذلك ايضا في حق جده عند المطلب ثم قال وهو مخالف لما اخرج احمد
 عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله اني قال اترك في النار
 قلت فان من مضى من اهلك قال اما ترضي ان تكون اترك مع ابي ثم قال
 وذكر بعض اهل العلم في الجمع ما خلاصة ان من الجائز ان يكون هناك
 درجة حصلت له عليه الصلاة والسلام بعد ان لم تكن وان يكون الاخيا
 والامان متأخر عن ذلك فلا معارضة انتم فالحق وسئل القاضي ابو
 بكر بن العربي اخذ الامة المالكية عن رجل قال ان ابا النبي عليه الصلاة
 والسلام في النار فاجاب بانه مالهون لانه الله تعالى يقول ان الذين
 يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة قال ولا ادري اعلم
 من ان يقال عن ابيه انه في النار وقال الامام السهيلي في النقص ليس
 لنا نحن ان نقول ذلك في ابويه عليه الصلاة والسلام لقوله صلى
 الله عليه وسلم لا تؤذوا الاخيا بسب الاموات والله يقول ان الذين
 يؤذون الله ورسوله الاية وقد امرنا ان نترك السنان اذ ذكر
 اصحابه رضي الله عنهم بشي يرجع ذلك الى القرب والتقصير فهم فلا
 نساك ونكف عن ابويه الحق والحق واقرر هذا الحق المسلم ان يسلك
 سانه عما يحل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من
 الوجود ولا يخفى ان اشياء الشرك في ابويه اخلاط شرف
 نبيه الطاهر فحمل هذه المسئلة ليست من الاعتقادات فلا حجة
 للقلب منها واما السنان فحقه الامساك عما يتبادر منه نقصان
 خصوصنا الي وهم العامة لانهم لا يقدرون على دفعه وتداركه هذا
 خلاصة ما في هذا المقام من الكلام والله ولي الفضل والافهام **قوله**
 استماع القرآن اثنوب من قرأه **قوله** هذه المسئلة نقلها ابن وهب
 عن ابي حنيفة القدسي ولم يذكر اعله ذلك ويظهر لي ان الاستماع لما كان
 ادعى للتدبر كان اثنوب للقرأة وقد ذم الله تعالى قوما على عدم
 التدبر فقال افلا يتدبرون القرآن ام على قلوبهم عقالا فقدر

ثم ان المسئلة

ثم ان المسئلة يجب تعيينها بما اذا كانت القرأة بغیر الختان والافشاء
 القرآن بالاختان مفصلة والثاني والسامع اثنان كما في شرح الغلا
 محمد مسكين على الكثرة **كتاب الرهن قوله** يمنع المشاع جائز
 لا رهنه **قوله** مثل اطلاقه رهن المشاع الضروري وغيره وكسر ذلك
 فان الشيوع الثابت ضرورة لا يمنع جواز الرهن وذلك كما لو خاضع
 وقال قد اخذها رهننا والاخر بضاعة عندك فان نصف كل واحد
 منها يصير رهننا بالدين لان اخذها ليس باولي من الاخر في كونه
 رهننا فيشتم الرهن فيها وهذا الشيوع ثبت ضرورة فلا يمنع الجواز
 كذا في الولو الجمية **قوله** ويبع المشغول جائز لا رهنه **قوله** اطلق يدم
 جواز رهن المشغول فتملك ما اذا كان مشغولا بملك الراهن وبملك غيره
 والامر ليس كذلك بل المانع كون الشاغل ملك الراهن اما لو كان مشغولا
 بملك غيره فلا كما في العمادية واستفيد منه ان رهن الشاغل جائز به
 صرح في كثير من الكتب **قوله** في غير المدبر اطلق المدبر فتملك المدبر
 المطلق والمقتدر **قوله** فاذا اجره الرهن من المتبادر رجوع الفهم البارز
 للبناء والحكم المذكور لا يمنع البتة لوجا السنا والارض فغير اذن الراهن
 لا يثبت له الاجارة لان الرهن ليس له ان يوجب كما في مشتمل الاحكام شر
 صرح كلام المم ان هذا الحكم مفرغ على عدم جواز رهن البنا دون
 الارض وليس كذلك كما علمت قال في البرازية اجر الرهن من الرهن من
 اجنبي بلا اجارة الراهن فالغلة للرهن ويتصدق بها عند الامام
 ومحمد كالغاصب يتصدق بالغلة او بردها على المالك وان اخذ
 بامر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن **قوله** ومنه يعلم ما في كلام المم
 من تحلل **قوله** الاجارة رهن العين او قال بعض الفضلاء كلامه ان
 الاجارة تنفسح بمجرد عقد الرهن وليس كذلك بل لا بد من القبض
 كما في القنية واما عكسه وهو ما اذا اجر الراهن الرهن من الرهن تنفسح
 بمجرد عقد الاجارة ولا يحتاج الى تحديق قبض كما يفهم صريح كلام
 البرازية حيث قال استاجر الرهن الارض المدونة بطلان بخلاف
 الاعارة انتم وهو بالقول ان قبض المضمون بعينه وهو الرهن ينوب
 عن قبض الامانة والرهن مضمون بعينه والعين المؤجرة امانة لكن في
 العمادية اذا استاجر الرهن المدون من الراهن بيع ولا يصير مقبوضا

مت

بمجرد العقد ما لم يجده قبضه للاجارة حتى لو هلك قبل ان يجده قبضه
 للاجارة يهلك ذلك الرهن انما وهذا مشكل لانه قرر فيها ان قبض
 المضمون بغيره يتوب عن قبض غير المضمون ولا يتوب عن قبض المضمون
 والمضمون بغيره الرهن لا يقال في هذا الفرع اشكال من وجه آخر هو
 ان الشيء لا يرتفع بماذونه وقد ارتفع الرهن بماذونه وهو الاجارة لانا
 نقول عقد الاجارة اقوى من عقد الرهن لان عقد الاجارة لازم للجانبين
 وعقد الرهن لازم من احد الجانبين وان قلنا ان عقد الرهن اقوى
 من حيث تعلق الضمان بهلاك الرهن دون العين الموجبة فنقول
 بان عقد الرهن انما يطل مباشرة المهر من عقد الرهن فكان هذا منسجا
 للرهن لان الرهن ارتفع بالاجارة والمهر ينسخ الرهن دون الرهن
 حتى لو زده وقال فسخ الرهن ولم يرص الرهن وهذا لا ينقطع شيء
 من الدين كما في القنية وهذا الحق يترتب من خواص هذا الكتاب **قوله** انا
 الراهن للمهر اكل الثمار فاكلها لم يضمن يعني لعدم تقديمه ولا يقطع
 شيء من دينه كما في القنية والخائفة وكثير من الشروح وعليه الفتوى وفي
 الجامع لمجرد الامتعة عن عبادة بن محمد بن اسلم انه لا يجزى له ان يتفيع بشيء
 منه وان اذن له الراهن لانه اذن في الريا لانه يستوي في ذنبه فتكون المنفعة
 ربا قال بعض الفضلاء والتوفيق بين هذا وما تقدم من اجل ما عايناه في
 الديانة انه **قوله** لا وجه لهذا التوفيق لان ما كان ربا لا يظفر فيه
 فرق بين الديانة والقضاء على انه لا حاجة الى التوفيق بعد ان الفتوى على
 ما تقدمت من **قوله** وقد وقع حادثة رهنه بخلا وانا له ثمارها فاكل
 بعضها وبيع بعضها ثم اراد الراهن ان يرجع عليه بقيمة ثمارها فاكل
 يملك بالاجارة ان يبيعها ويملكها ام يملك الاكل نفسه فقط فقلت
 الشيخ محمد بن عبادة الغزي صاحب تنوير الاضمار ما نصه ط كلامه انه
 اذا تصرف فيها مطلقا لا يضمن اذا الطاق المراد بقوله فاكلها لم
 يضمن اعم من اكلها او اكل ثمنها الا ان يوجد نقل صحيح بتخصيص الاكل
 دون غيره انما **قوله** باع الرهن من زيد ثم باعه من المهر ففسخ الاول
قوله وجهه انه طر املك بابت على ملك موقوف فانطله وهو لا يخفى
 فيه واعلم ان بيع الرهن الرهن موقوف على اجارة المهر او ابراهه الراهن
 عن الدين او قضائية فلا يملك الراهن فسخه وكذلك المهر لا يملك فسخه

ينفذ

على الصحيح

على الصحيح ويثبت للمشتري الخيار علم ان ما اشتراه رهن او لا على المختار
 للفتوى كما في التجديد وفي البرازية واذا باعه باذن المهرين صح
 ويكون الثمن رهن مكانه قبض الثمن من المشتري ولا انما وفيه انه كيف
 يكون الثمن رهن باذن القرض فليست اقل **قوله** يكره للمهرين الاستفعا
 بالرهن باذن الراهن كذا في اكثر نسخ هذا الكتاب ووقع في بعض النسخ
 بلا اذن الراهن وفي بعضها الا باذن الراهن والكل صحيح لما في القنية
 عن ابي يوسف المهر من سكن الدار المهرهونة باذن الراهن يكره والمطلوع
 في الصرف انه لا يكره والاحتياط في الاجتناب عنه **قلت** لما فيه من شبهة
 الربا انما **قوله** رهنه على دين موعود **قوله** انما مع الرهن بالدين
 الموعود لانه جعل كالموعد باعتباره الحاجة كما في المستصفي وفي البرازية
 القوم بالدين الموعود ومقبوض على سؤر الرهن مضمون بالموعود بان
 وعند ان يقرضه القاف اعطاه رهنه وهلك قبل الاقراض يعطيه الف
 الموعود حيزا انما ويستفاد منه انه اذا لم يهلك الرهن ان المقرض متبرع
 بالقرض ولا يجبر المتبرع **قوله** لا يبيع القاضي الرهن بغيره الراهن
 قال في العمادية في الخامس عقيب مسائل فعلى هذا الرهن عند رجل
 عينا بدين وغاب المدينون غيبة منقطعة فرقع المهرين الامر الى
 القاضي حتى يبيع الرهن ينبغي ان يجوز كما في مسائل المسائلين وهذا
 المسئلة كانت واقعة الفتوى انما وقال في البرازية نقل عن المينة
 للمهرين بيع الرهن باجارة الحاكم واخذ دينه اذا كان غائبا غيبة لا يبر
 موته من حياته **قوله** وفي تعيين الرهن ان عطف على ما قبله بحسب المعنى
 والتقدير القول في انكار الرهن للمكر وفي تعيينه ومقدار ما رهن به
 للمهرين فلفظ للمهرين سقط من عبارة المم هكذا يجب ان يفهم هذا المو
 قال في معين المقتي انقل في الرهن فقال الراهن غير هذا وقال للمهرين
 بل هذا هو الرهن الذي رهنه عندي فالقول للمهرين انما ومنه يتفهم
 ما قررناه كلام المم **قوله** المقبوض على سؤر الرهن اذا لم يبين المقدار
 لم يقدر بغير بيان المقدار لانه لو بينه يكون مضمونا وموته اخذ الرهن
 بشرط ان يقرضه كذا فذلك في يده قبل ان يقرضه هلك باقل من قيمته
 ومما سمى له من القرض لانه قبضه بسؤر الرهن فالمقبوض بسؤر الرهن
 كالمقبوض بسؤر الشرا اذا هلك في المساومة ضمن قيمته كذا في نزج

مع

الطحاوي وفي القنية المقبوض على سؤم الرهن اذ لم يبين المقدار الذي
 به رهنه قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن حنبل الله تعالى يعطيه
 المرتهن ما يشاء وعن محمد لا يستحسن اقل من درهم **قوله** ليس بمقبوض
 في الاصح في القنية وعن ابي يوسف اذا ضاع فعليه قيمته وفيها دفع اليه
 رهنا يدفع له ثمانية دينار فدفع اليه ثمانية وامتنع عن دفع
 الباقي فهو رهن بهذا القدر **قوله** الاجل في الرهن يفسده لانه حكمه
 حبس مستدام والتأجيل ينفيه بخلاف تأجيل دين الرهن كما في القنية
 والمنية **قوله** الوارث اذا عرف الرهن الممسك في القنية وعبارتها
 ترك متاعه عند رجل له عليه دين فغاب فقتل ولا يعرف له وارث اذا
 ايسر ما ع المتاع فاختار الدين وتصدق بالباقي وكذا الرهن انتهى ومنه
 يستفاد ما ذكره المم **قوله** الا في ذلك المبيع يجوز الكفالة دون الرهن
 قال بعض الفضلاء يستثنى الكفالة بيدك الكتابة فانها يجوز لا الرهن
 بها ويستثنى ايضا الكفالة بما يحدث من الحق فانها جائزة دون
 الرهن به والكفالة بالكفالة بالنفس يجوز ولا يجوز الرهن بها فصار
 ما زاده ثلاث مسائل **قوله** في استئثار الصورة الاولى نظر اذ كتب
 القوم متونا وشروحا طامحة بان الكفالة بيدك الكتابة لا يجوز وانما
 الرهن بيدك فانها قد ذكر العلامة القنطاري في شرح النقاية انه يجوز ثم
 نقل عن النظم ان الكفالة بيدك الكتابة لا يجوز وهو مخالف لما في المتن
 والشروح وعلى كل حال لا يصح الاستئثار المذكور **قوله** ويسكر على قوله
 وما يحدث من الحق ما ذكر من جواز الرهن على دين موعود به اذ لا شك
 ان الدين الموعود هو ما يحدث بدمه المديون **قوله** ويجوز الكفالة
 بما على الكفيل والرهن **قوله** لا يحل لذكر هذه المسئلة بيننا استئثار
 لانها تجارية على القاعدة **قوله** دون الرهن اي فلا يباقر رهنا في
 الكفالة المتعلقة قبل وجود الشرط **كتاب الجنائيات**
قوله الا في مسئلة ما اذا غنى بعض الاوليا **قوله** انما انقلب نصيب
 الباقي ما الا ان القصاص لا يجزي فلما سقط القصاص في نصيب غير
 الغاية او المصالح انقلب حقه ما لا يلا يسقط بلا عوض ولم يجز على
 القاتل لعدم الترامه فيجب بقتل الدية على العاقلة لانه مال وجب
 من غير قصد من القاتل فصارت كما في كذا في شرح الملوك مثله

في الاختيار

في الاختيار وزاد عليه في تعليل عدم الوجوب على القاتل ان الشرع
 ما اوجبه وذكر في الاصل والتجامع الصغير والمستوط والمخطوط
 والهداية والحاشية وسائر الكتب انه على القاتل في ماله وهو الثابت
 رواية ودليالة ولم يثبت احد من شراح المجمع على هذه المخالفة فيما
 اعلم فليست به وجع ما كان ينبغي للمم متابعتة **قوله** كما في شرح المجمع
قوله يوم ان المسئلة ليست مذكورة في متن المجمع وانما هي في
 الشروح وليس كذلك **قوله** صلح الاوليا وعقوبهم الواو بمعنى او **قوله**
 كذا في المنية **قوله** لم يجد ما ذكره في منية المفتي ووجدة في الفتاوى
 الظهيرية وعبارتها الوارث اذا غنى عن القاتل هل يترافعا بينه
 وبين الله تعالى قال هو بمنزلة الذين على رجل لرجل فمات الطال
 وابراة الورثة فانه يترافعا بقى متاع من ظلمه المتقدم فلا يبرأ فله
 القاتل لا يبرأ من ظلمه وعداوته ويبرأ من القصاص وذكر الكرخي
 في مختصره ان العقوب من القاتل افضل لقوله عز وجل فمن تصدق
 به فهو كفارة له واختلف اهل العلم في تاويله قال قوم هو كفارة
 القاتل وقال اخرون هو كفارة العاقلة قال وهو اولى التاويلين
 عندي **قوله** ولم يجاوز المعتاد وقع في بعض النسخ ولو تجاوز المعتاد
 وهذا تحريف من النسخ والتشحة التي بخط المؤلف ولم يجاوز المعتاد
قوله حقيقداي بالسلامة **قوله** ومنه المدور في الطريق في القنية
 وضع شيئا على طريق العامة فعثر به انسان فسقط وهذا ذلك الذي
 من غير قصد منه يقمن هو الصحيح انه ويستفاد منه ان في ذلك
 خلافا وان المراد بالطريق في كلام المم الطريق العام وان الطريق الخاص
 يقمن فيه بالعموم من غير خلاف **قوله** ومنه ضرب الاب ابنه ماديا هذا
 قول الامام رضي الله تعالى عنه وعندنا الا يقمن الاب بضرب ابنه ماديا
 ورجع الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الى قوله ما كما في التهمة **قوله**
 وضرب النعل لا اي لا يقمن بالسلامة **قوله** ما اذا اولى زوجته
 اي يعق وهي ممن يجامع مثلها قال في البرزخية جامع صغير لا يجامع
 مثلها فماتت ان اجنية فالدية على عاقلة والمنه على الزوج وقد
 بالافضل والموت لانه لو كسر فمات حاله الوطى فانه يقمن اجبا عا
 لان كسر الفخذ غير ماذون فيه وهو غير حادث من الوطى الماذون

لك

يب

فيه كما في الجوهرية **قوله** فلا ضمان عليه يعني عندهما وعنداي لو شغل
عاقلة الدية كما في خزانة الاموال قال الشيخ عند البين من الشبهة ينبغي
ان يكون المعتد وجوب الدية عند عدم الاستمسك فانهم القفول على
عشرة اشياء في الانسان يجب بطل واحد منها الدية كاملة وعدة وانها
سكس البول وهذا مذكور في غالب الكتب انه قال بغير الفضل وفيه
تاقل لان ما ذكر في غالب الكتب من وجوب الدية فيما اذا حصل من
فعل غير ماذون فيه بخلاف ما هنا فقد بتر **قوله** تكون الوطى عقد موجب
وهو المهر فلم يجب به اخراجه عليه قد يقال المهر مقابل ما لو طوى
من حيث انه استمتع والضمان بالافضا ليس من حيث انه وطى لغيره
كونه موجباً للشيء بل من حيث ما تسبب عنه وهو الافضا فالمهر
باعتبار جهة الاستمتاع والضمان باعتبار جهة الافضا فتأمل
قوله الجنائيات على شخص واحد في النفس وفيما لا يتدخلان
اي الجنائيات الواقعة على شخص واحد في نفسه وفيما دونها
بان قطع يده ثم قتله لا يتدخلان فيجب عليه موجب القتل وموجب
القطع اذا كانتا عمد من واحد هما عمد او الاخرى خطأ او كانتا خطأ من
وتدخل بينهما من اثم اذا كانتا عمد من فالمذكور قول الامام رضي الله
تعالى عنه وعندهما رجمهما الله تعالى يتدخلان فيقتل جزاء ولا تقطع
والدليل من الجنائين المذكور في المطلقات فلا يطرد بذكره **قوله** الا
اذا كانا خطأ **قوله** كذا في النسخ والصوائف الا اذا كانتا الجنائيات
قوله القصاص يجب للميت ابتداء في منطوقه الجلال السياني وشرحه
واما القصاص للوراث **قوله** خلافة وليس بالميراث **قوله** قال الامام ابو حنيفة
رضي الله تعالى عنه طريق القصاص للورثة طريق الخلافة دون الوراثة
وعندهما طريقة طريق الوراثة ومعنى الخلافة ان يثبت الملك
ابتداء للوراث دون المورث كالقصد اذا اتمت فان الملك يثبت
للولي ابتداء بطريق الخلافة لان القصد ليس باهل الملك دليل الامام
رضي الله تعالى عنه انه يثبت بعد الموت والميت ليس من اهله بخلاف
المالك كذا في الهداية في باب الشهادة في القتل **قوله** فلو قتل العبد
مولا له ايم فغيره على قوله ثم ينتقل الى الوارث **قوله** ولا شيء لغت العاقلة
عند الامام واما عندهما فيجب ثم ينسقط لان السيد لا يستوجب على

عنه

عنده دينا **قوله** وصح عفو المجرور ويقضي في يونه منه **قوله** منهم
منه عائد على المالك وهو متاخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز في غير
ما استثنى كما في معنى اللبيب **قوله** وهو موزون على فراض
الله تعالى **قوله** وكذا دية المقتول فانها كساير امواله حتى
تقضي بها ديونه وتتقدر وصاياه ويرثها كل من يرث امواله وقال
مالك لا يرث الزوجان من الدية لا تقطاع الزوجية بالموت ولا وجوب
للدية الا بعد الموت ولنا انه عليه الصلاة والسلام امر بتوريث امراة
اشتم الصا في بن عقيل زوجها قال الرهري كان قتل اشتم خطأ وكذا
يثبت عندنا حق الزوجين في القصاص لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك
مالا وحقا فلو ورثته ولا شك ان القصاص حقه لانه يترك نفسه فيستحقه
جميع ورثته بحسب ارام كذا في شرح السراجية للسيد الشرف **قوله**
وعليه فرع الولو الجي رفع عنه ما نقصت العشرة اسواطه وضمن ما نقصه
الستوط الاخير مضروباً بعشرة اسواطه فلانه عامل فيها للمولى امره
فانتقل الفعل اليه واما ضمان ما نقصت الستوط الاخير فلانه متعدي فيه
واما كونه مضروباً بعشرة اسواطه فلان الحادي عشر صادف مضروباً
عشرة واما وجوب نصف ما بقي من قيمته فلان العبرة في ضمان
النفس بعدد الجناء لا بعدد الجنائيات والجناء اشان يعني المولى
يضرب عشرة وهو يضرب ستوط الله ولا يخفى ما في عبارة المم من الابهام
المضلل للافهام **قوله** الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم يعني
لان دار الحرب ليست دار احكام **قوله** او كان القتل في دار الحرب
قبل تناول باطلافة ما اذا دخل المقتول دار الحرب بامان وما اذا
اسلم في دار الحرب وقد صرح غيبة بان الاسلام في دار الحرب لا يوجب
عصمة الدم فعلم ان المراد الاول ونفي تحمل العاقلة لاستاندر عدم كونه
الدية على القاتل **قوله** هبة القصاص لغز القاتل **قوله** يفهم منه
انه للقاتل يجوز وليس كذلك والجواب بان هذا مفهوم مخالف وهو
غير معتبر هنا وان كان في اعتبار في الروايات خلاف والدليل
على عدم اعتباره هنا تقليل المنطوق بعد قول القصاص للمالك
وفي هذا الفرق بين القاتل وغيره **قوله** لا يجب على المكره اذا قتله الاخر
اي اذا قتل المكره على القتل المكره على قتله دفعاً عن نفسه لا دفعاً

دية المالك

الأكراه بالقتل فغاص نفسه **قوله** فيضمن المزداد اذا طرقت المديونة
قوله ومثله لو كسر طبقا فتطاي من شئ فالتف شيئا يضمن عندنا
ولو كان الكسر في ملكه وعند الشافعي لا يضمن اذا كان في ملكه كما هو
مصرح به في شرح الزوض والعياب وشرح المنهاج للزواي وابن حجر
قوله لكل احد التمتع على من شرع جناحا اي لكل واحد من اعدائنا
كما في الذخيرة او من ارادهم واضعهم كما في النهاية لكن فيه فتنة
او من اوساطهم ولو كان في الكرماني والمزاد بالتعريض الفقري
ابطال ذلك الحديث بعد الامتثال وكذا قوله عند الامام وهو القوم
كما في شرح النفاية للعلامة القسستاني **قوله** لا اعتبار برضى اهل
المحلة في السكة الشافعية اي باشرع جناح ونحوه لان الحق فيها للعلامة
قوله ومذهب الفقهاء الفرق يعني بين القصاص والمزدور فيقتل
الامام لا يستيف المزدور دون القصاص كما في الفتية هذا هو المراد
وان كان في عبارة ابيهم **قوله** الا في خمسة الذي في الفوائد الزينية
الا في سبعة كما في معين المفتي في كتاب الجنائيات الاول يجوز القضا
بعلمه في القصاص دون المزدور في الخلاصة الثانية المزدور لا تورث
والقصاص تورث الثالثة لا يصح العفو في المزدور ولو كان خذ القذف
تخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
المزدور سوى خذ القذف الخامسة تثبت بالاشارة والكتابة من
الاختلاف المزدور كما في الهداية من مسائل شي السادسة لا يجوز
الشفاعة في المزدور ويجوز في القصاص الشافعية المزدور سوى خذ
القذف لا يتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد من الدعوى
قوله يزاد ثامن وهو اشتراط الامام لاستيف المزدور دون
القصاص **قوله** بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات لم يقتل
الفرق بتعدد الجرح بخلاف القتل انه وقتل عليه وقد ذكر المم عكس
هذه المسئلة في كتاب الاقرار ونقته نقلا عن جانيات البرازية
شهد المجرور ان فلانا لم يجرحه ومات المجرور منه ان كان جرحه
معذوقا عند الحاكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معذوقا صريح
لاحتمال القذف فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا
كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص حق المورث **قوله** فانه

ابنه ان

ابنه ان فلانا اخر جرحه المجرور اذا قال المجرور ذلك فلولم يقتل
فادعي احد الابنين على اخيه انه قتله واقام بيينة وقام الاختينة
على قتل اجنبي اياه وقامت بيينة على انه لا وارث له غيرهما قالت
الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه للاخ نصف الدية على اخيه
وللاخر المدة على نصف الدية على الاجنبي وعليه الفتوى وقال
ابو يوسف رحمه الله تعالى احسن منه عندي ان يكون على الاخ المدة
عليه لا خيفة دية كاملة ولا يكون له على الاجنبي شيء وهو قول محمد بن
الله تعالى وبه اخذ الفقيه ابو الليث كذا في موجبات الاحكام للعلامة
قاسم **قوله** كما في شرح المنظومة اي منظومة ابن وهبان قبل عليه
ليس هكذا في شرح منظومة ابن وهبان بل الذي في شرحها ابن النخعي
نقلا عن الظهيرية ولو قال جرحني فلان ثم مات فاقام ابنه البيينة
على ابن اخر انه جرحه خطأ تقبل بيئته واجمعه ان البيينة قامت
على حرمان الولد للارث فقبلت فلما اجزنا ذلك في الميراث
جعلنا الدية على عاقلة ابيه ومثله في شرح المم وقد اصح
الشيخ محمد بن عبد الله عبارة المم بقوله فادعي ابنه ان ابنا اخر
جرحه خطأ ولقد رايت نسخة لبعض العلماء من هذا الكتاب موافقة
لما اصله الشيخ محمد بن عبد الله والمسئلة في المحيط الدرهماني ايضا فمدار
قبول البيينة على كون المذموم عليه ابنا للجمع يدعي حرمانه من الارث
لا على ايقاع الدعوى بقوله جرحني كما في قوله ولذا قالوا في تقليل
المسئلة المتقدمة على هذه لان هذا حق الاب وقد كذب الاب البيينة
بقوله قتلتني فلان كما في مجموع النوازل قال بعض الفضلاء ينبغي ان
يكون في مسئلة المجرور الذي ذكر الميت لا تقبل ايضا في حق الاجنبي
لان المورث كذب البيينة وان لم يعينه تقبل لامكان تعدد المجرور
بخلاف القتل اما في الابن الاخر فقبل وان عينو القيام بها على حرمان
الارث تامر **قوله** الا في الترجمة فانها تدخل في المزدور **كتاب**
الوصايا **قوله** لا يجوز للوصي بيع عقار الميت صريح في التاثير خاتمة
نقلا عن الشافعي ان بيعه باطلا وفي الحاوي الزاهد يبيع الاب مال
الميت من نفسه بغير فاحش فاسد اجزاء وكذا سزاوه ماله لنفسه
بغير فاحش وتامة فيه قال بعض الفضلاء وهم يطلقون الفاسد

عبي
مئة

انما
البيينة

الحاشية وهو

على الباطل انه **قوله** عند المتقدمين **اقول** هذا صريح في انه لا يجوز بيع الوصي عقار اليتيم عنده وهو مخالف لما في الزمهريرة حيث نقل عن شمس الأئمة الحلواني ان ما ذكر في الكتاب من بيع الوصي عقار اليتيم جواز السلف اما على قول المتأخرين لا يجوز الا في مواضع وقول بعض الفقهاء ارادة بالمتقدمين هنا ما عدا السلف بعيد وفي شرح القاية للعلامة في القنشتاني عند قوله ولا يبيع وصي ولا يشتري الا فيما يتقارن فيه واطلا مشير الى جواز بيع كل شيء من التركة منقول لا كان او عقار او هذا ظاهر الرواية كما في المختار انه وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا في المسائل الثلاث التي ذكرها الزيلعي وغيره ثم قال بعد كلامه والمتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره يتقارن بما لا يبيع بيع الوفا لان فيه اتلاف منافعها كما ذهب اليه كثير من ائمة سمرقند وعن صاحب الهداية انه جاز لان فيه استيفاء ماله مع دفع الحاجة كما في العمادي انه وفي الفصل السابع والعشرين منه بعد نحو ثلاث ورقات الاب الوصي اذا باع عقار الصغير ثم راي القاضي نقص البيع كان له ان ينقصه اذا اراد خيرا للصغير وقال هذه المسئلة بعد ان ذكر بعضا من شروط المذكورة هنا بنحو مستحقة وذكر ايضا في هذا الفصل ان سلم الوصي البيع قبل استيفاء الثمن لا يملك استرداده **قوله** ومنعه المتأخرون الا في ثلاث ذكره الزيلعي **اقول** عبارة الزيلعي وقال المتأخرون من اصحابنا لا يجوز للوصي بيع عقار الصغير الا ان يكون على الميت دين او يرغب المشتري فيه بضعف الثمن او يكون للصغير حاجة الى الثمن قال القدر الشهيد وفيه يفتي انه كلام الزيلعي وليس فيه تعرض لمذهب المتقدمين من يحال ان يفي ولا اشياء فيجوز ان المتقدمين يقولون بالمنع مطلقا او بما يجوز مطلقا وقد صرح في البرازية في الفصل الثامن من كتاب البيوع بان المتقدمين قالوا لا يجوز مطلقا ثم ان الزيلعي لم يفتد الدين يكون لا وقاله الامن بيع العقار لكن قيد البرازي بذلك ولم يصدر بخصوص الثقة بل بحاجة الصغير الى بيع العقار ونصر على ان الفتوى على قول المتأخرين ولم ينص المصنف على ذلك فتنبه لهذا الخلل وفقد الله تعالى السداد في القول والعمد ومثل الوصي الاب فلا يجوز بيعه عقار الصغير الا في المسائل المذكورة كما افتي بذلك

شيخ

شيخ مشايخنا شمس الملة والدين محمد الخافوني **قوله** فما اذا كان في التركة وصية مرسلة اي غير مقيدة بكسر من الكسور كما في النصف والربع وغيره كما اذا اوصى مريض له تسعون ذراعا من ارضه مثلا ثم ومرو بسنتين **قوله** وفيما اذا كان على الميت دين في قول هذا اذا كان العقار موزونا اما اذا كان ملكا للصغار يتمليك من الميت او من غيره فلا **قوله** وفيما اذا كان خافونا **اقول** قد روي القصاص لانه لو قضى عليه المالك الاصح انه لا يبيع يعني لانه نادر كما في الزيلعي قال بعض الفقهاء قضية الخافوت والدار قريب من كون الغلة لا تقى بالموت لان التبرع من الموت فيمكن ان يبرأ شيئا واحدا **قوله** استبدل به اي استبدل بالوصي الذي ظهر بحججه غيره فالباذ اخذه على المذنب كما في استبدل الردي بالخير **قوله** وبيع الوصي **اقول** سباني في الورقة الثانية التي تلي هذه ان وصي القاضي ليس له ذلك وفي البرازية وفيه يفتي فلو هنا يصر في وصي الميت كما هو الاصل في اطلاقه وفي الاب يفتي بطل الرواية انه يملك بيع ماله من ابنه وشر ماله انه مثل القيمة كلية في منية المفتي **قوله** واختلفوا في تفسيره انفع **اقول** المفتي به القول الاول كما في العمادية **قوله** وقسمة الوصي مالا مشتركا كما في اقسامه الاب يجوز وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة كما في الفتية وفيها ورثة صغار وكبار واحد الكبار وصي فارادوا قسمة التركة فالوصي يعمل نصيبه مع انصبا الصغار ويقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من الاجنبي ثم يقسم بينه وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي فيتحقق القسمة بين الكل ولم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هنا واختلف في تفسيرها في بيع الوصي ماله من اليتيم او مال اليتيم من نفسه انه **اقول** انما يحتاج الى بيع نصيبه من الاجنبي بشر شرايه منه على قول محمد القائل بعدم جواز القسمة وان كان هناك منفعة ظاهرة اما على قول الامام ابي حنيفة لا **قوله** وفي بيع الفتية يعني في باب بيع الاب والام وتقله المصنف في باب التحكيم وسباني في **قوله** والوصي لا يملك الشرا لنفسه قيد يعني ان يقيد بما اذا كان ليس لليتيم فيه نفع واما اذا كان فيه نفع فيجوز الشرا لنفسه كما تقدم

الفاصل
الشيخ الخافوني

صبي

عن المجتبع **قوله** ويقبل قول الوصي قال المصنف في شرحه على الكثر من مسائل
شي من كتاب القضاء عند قوله وان قال قاض عزل ان القول قول الوصي
بعد العزل ثم واعلم ان مسئلة قبول قول الوصي بلا بينة في دعوى
الانفاق هي احدي المسائل العشرة التي يقبل فيها القول بلا بينة فقد
في القضاء وقد ذكر في الفينة الخلاف فيما اذا كان بعد العزل وفي
الولو المجتعة في الكلام على اختلاف الوصي مع العزل وان كبر الصبي طلب
ماله ففك الوصي ضاع ماله في القول قوله مع اليمين وكذا لو قال بعد
البلوغ انفقت كما في السراجية واما اذا ادعى على الوصي شي من التركة
فلا يخلف الا ان يكون الوصي وارثا لان اقراره غير معتبر كما في الفضل
السادس من العبادية وفي المحيط اشهد الوصي على التوارث بعد بلوغه
انه استوفى منه جميع ما كان تحت يده ثم ظهر غيب في يد الوصي بعد
الاشهاد عليه فله المطالبة واخذها منه لانه عين حقه **قوله** ولا يشك
عليه قبول قول الشاظر فيما يدعيه من العرف على المستحقين ملقة وقد
شيخ الاسلام ابو السعود العمادي مضي السلطنة السلمانية بما اذا
ادعى الدافع للموقوف عليهم بانه وقف على ضيقه مثلا على اولاده
وذكر منه فقير الشاظر الغلة وادعى تقسيم ذلك عليهم وقد فعل لهم
اما اذا ادعى دفع وطيفة الامام او الخطيب فلا بد من البينة لانها
كاجرة وهو لو ادعى دفع اجرة استاجر للوقف لا يقبل الا بينة هكذا
يعطيه كلامه على صورة اشتقاق رفع اليه وقد قرأه من خطه ولا يخفى
ظهور مدركه ولكن طرأ اطلاق المشايخ بخالفه فليست اقل كذا بخط الشيخ
محمد الغزي صاحب كتاب تنوير الابصار قال بعض الفضلاء الجواب
عما تمسك به العلامة ابو السعود العمادي انها ليس لها حكم الاجارة
من كل وجه بل فيها شوب الاجرة وشوب العلة وشوب الصدقة فليزم
على ما افتى به الصمان في الوقف لانه عاملة والمالك في يده امانة وقد
ادعى ايضا لها الى مستحقها ويلزم ايضا انه لا يقبل قوله في نحو الخطيب
والامام في انه ادعى وطيفته والمصترح به بخلافه وقد يقرر ان جواز
ذلك للضرورة بتوازي الناس في الامور الدينية وما ثبت للضرورة
يتقدر بقدرها وهو محل التأول وجواز الاختلاف في جميع الاحكام
قوله الثالثة ادعى انه ادعى جعل عبده السابق **قوله** هذا قول محمد واما

الاجابة
في الامور الدينية

يلوون

على قول ابي يوسف فيقبل قوله بلا بيان واجمعوا انه لو استاجر عبدا
لبيده فانه يكون موقفا كما في الخائنة قال بعض الفضلاء ولم اقف
على ترجيح لقول احد هما لكن في الخاوي القديسي انه يقدم قول الامام ابي
حنيفة رضي الله تعالى عنه ثم قول ابي يوسف ثم قول محمد ثم قول من
والحسن بن محمد رضي الله تعالى عنه وهو يقتضي ان يكون المعتد هذا قول ابي يوسف
قوله الثامنة ادعى الانفاق على رفيقة **قوله** هذا قول محمد وفي
قول ابي يوسف يقبل قول الوصي واجمعوا على ان العبد لو كان الحيا
فالقول قول الوصي كذا في الخائنة **قوله** الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه
في البزازية من باب المهر مات عن زوجة فادعت المهر على ورثته ان
ادعت قدر مهر المثل او اقرار الورثة صحت وبقي النكاح شاهدا ولا حجة
لها في الالبات وان في الورثة صغار فلها ان تأخذ قدر مهر مثلها
من التركة وان ادعت الورثة ابرا او استيفا فلا بد من البينة لهم
وعليها اليمين اذن وقال الفقيه ان كان الزوج بنيها متعة قدر
ما جرت العادة بتجمله والقول للورثة فيه لان النكاح وان كان شاهدا
على المهر لكن العرف شاهد على قبض بعضه فيعمل بهما لكن اذا صرحت
بعدم قبض بنيها فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والنوت والدخول
محكمان في التقرب والبناء غير محكم في القبض لان القبض قد يخلف
عنه فرجح المحكم باعتقاده لا زكارة وفيه نظر فقف عليه وذكر في المعنى
تزوجها عند شاهدين على مقدار ومضت عليها سنون وقد ردت
اولادهم مات الزوج وطلبت من الشهود اذا الشهادة على ذلك المقدار
استحسن المشايخ عدم الشهادة لاحتمال سقوط كله او بعضه بالابرا
او الخط وبما افتى به ان الامة ثم رجع وافتى بجواب الكتاب كما هو
الحكم في سائر الديون وعليه القوي من هذا ان الحكم في المسئلة
الاولي لان قبض البعض محتمل وكذا الابرا فلا يمارس المحرمات انه فكيف
يتاقي ما فقله عن الحر انه لا احتمال لخط او الابرا او الدافع خصوصا
ومال اليتيم بخلافه ويمتنع حمله على قول الفقيه لانه لا يقبل
قولهما بمجرد ما ذكر الا بعد الترافع كذا بخط بعض الفضلاء والحاصل
ان الوصي يقبل قوله **قوله** ادعى المدعي عليه المسوغ فالقول قول اليتيم
بيعه عقاره بغير مسوغ فادعى المدعي عليه المسوغ فالقول قول اليتيم

جدة

ل

وعلى المدعى عليه البينة لان البينة تترك خروجها عن ملكه اذ يتبعه والحالة
هذه بطحا صرح به في الترخاينة ولا فرق عندنا بين ان يكون البايع ابنا
او جارا او قاضيا او وصيا من جانب الاب والقاضي ولم ار من صرح
بذلك وان علم من كلامهم **قوله** وهو ان كل شيء كان مستطاعا عليه فانه
يصدر عنه **قوله** الملقه وهو مقيد بما اذا صدقها الظاهر ولم يكذب
قوله وصي القاضي كوصي الميت الاني مسائل **اقول** يزاد على ما هنا
ما ذكره المصنف في الكلام على اجر المثل وهي الوصي اذا نصبه القاضي في عين
لذا اجر المثل جازا وما وصي الميت فلا اجر له على الصحيح كما في القسمة
وقوله على الصحيح في قاضي خان وجامع الفضولين ما يقتضي خلافه
واما وصي القاضي فليس له ذلك **قوله** في الاولى اي في المسئلة الاولى
وهي بيع مال القاصر من نفسه وشرايه من نفسه **اقول** فلو اشترى
هذا الوصي من القاضي او باع جاز كما صرح به البرازي في كتاب البيع
في الفضل التاسع **قوله** ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت فيجوز ان
مراده عدم المحل او عدم الصلحة كما سيأتي قريبا **قوله** يعمل على القاي
عن بعض التصرفات الظان المراد من القاي وصي القاضي وصي
الميت لان الكلام في بيان الفرق بين وصي القاضي ووصي الميت
قوله لا يملك وصي القبض الى قوله كذا في الخلاصة الذي في الخلاصة
في الجوس الثاني مختصرا دعي على اخيه اذ ان الحاكم ان الدار التي تدر ملك
هذا الصفي لا يملكها ملك والدار اشتراها من نفسه لا بنة الصغير
بشئ معلوم وهو مثل قيمة الدار وابراه عن الثمن ومات الوء والدار
ملك الصغير والخلل وجوه ثلاثة احدها ينبغي ان يبين ان القاي
اذن له بالقبض والقبض على ما يبين الى اخر ما ذكر وانت خبير انه
لم يقدر الوصي بوصي القاضي كما ذكره المصنف اللهم الا ان يقال يستفاد
ذلك من قوله ينبغي ان يبين ان القاضي اذن له بالقبض والمضمومة
يعني حين نصبه وصيا **قوله** تبيع الميراث في مرض موته **اقول** في
الفصول العمادية ما يجالعه حيث قال في كتاب الوصايا من احكام الميراث
واما الميراث فتعتبر احكامه في هبة وصدقة ووصية ومجاناة في بيع او
اجارة او عتق على مال من الثلث ولا يجوز الا من الثلث وقال في المنتقى
وتستفاد من الثلث اربعة اقسامها وصاياها كلها والثاني جناياته في

لغة

ترابها

مرضه والرابع مجاناة في البيع والشرا والاجارة والاستيجار وهو
انته وهو مخالف الكلام المصنف **قوله** وفي جنايته لا يملك له قال بعض
الفضلاء انت خبير بانه اذا كان كذلك في الاستيجار **قوله** فان الامانة
والاجارة يبطلان بموته قبل فيه نظرا قد يتحقق الاضرار بالوثرية
في بعض القصور كما لو اجر ما اخرته مائة مثلا باربعين مدة مقاومة
وطال مرضه بقدر مدة الاجارة فاكثرت حيث استوى المستاجر المنا
في مدة اجارته في القدر الذي خاب به وهو ستون والقياس ان
يعتبر من الثلث فان خرج من الثلث فلا اشكال وان زاد طول
المستاجر بالقدر الزايد واذا انقضى من جميع المال كان اضرارا بالوثرية
كما ترى ويجري مثله في الاعارة كما يظهر عند التامل الصادق وانقاسخ
الاعارة بموته لا يمنع من تحقق الاضرار بالوثرية في بعض القصور **قوله**
اذا ابر الوصي من مال اليتيم قال بعض الفضلاء ينبغي ان يفتي بقول
ابي يوسف انه لا يبيع ابر الوصي ولا المتولي ولو كان وجب بعهده
وتلك الرواية تويده **قوله** الاشارة من الناطق باطلة الاني الاشارة
اقول يستثنى الاما فان الاشارة فيه معتبرة لان مبناه على التوبة
ولذا ثبت بالتعديف والدلالة كما في انقع الوسائل ويستثنى ايضا
الاشارة من المحرم الى قتل ضد المحرم فانها معتبرة حتى يحجز على المحرم
اذا اشار الى ضد ومما خرج عن هذا القطار ما ذكره في العمادية
في احكام السكوت اذا خلف لا يظهر سر فلان ولا يفتش ولا يعلم سر فلان
او خلف ليكتن سره او ليخفيه او ليس سره او خلف لا يدل على فلان
فاخبره بالكتابة او برسالة او بكلام او سال فلان كان سر فلان كذا
او كان فلان مكان كذا فاشار براسه اي لم خنت في جميع هذه الوجوه
وكذا اذا خلف لا يستفاد من فلان فاشار اليه بشئ من الخدمة خنت في
يمينه خدمه فلان ولم يخدمه انت وانما خنت للعرف والامان مباهيا
عليه وهو في العرف يكون بذلك من مظهر سره ومفشيته ومعلما به كما هو
مقرر في محله وهذا هو السبب في خروجها عن القطار المذكور **قوله**
واختلفوا في صحة عزله اجماع مع الفقهاء بخلافه هو الصحيح المختار
قوله يجالعه بغير صحته كما في جامع الفضولين عبارة جامع الفصول
اقول الصحيح عندي انه لا يعزل لانه كوصي وهو اشفق بنفسه من القاي

فع

انما على القاضي

فكيف يقر له وينبغي ان يفتى به لفساد القضاة **قوله** الثاني ان يدعى نيا
على الميت **قوله** فيما ذكر في الحاشية نقلا عن المحقق ان القاضي
يحمل الميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعى به خاصة ولا يخرج الوصي
عن الوصاية وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى قال بعض الفضلاء والظان
محل هذا ما اذا كان له بينة على الدين ما اذا لم يكن ولم يبرأ الميت فخرج
القاضي للثمة كما هو قول ابي يوسف المفتي به من ان القاضي اذا اتم
الوصي بخرجه فيحمل ما نقله المم عن الولو الجية على هذا **قوله** لا فيما اذا
ظهرت خيانته في لا عبر بكونه وصي الميت كما في قاضي خان وكذا اذا
عرف بخرجه وكثرة استغاله **قوله** ولا ينصب مع وجوده الا اذا غاب الخ فان
في الولو الجية رجل مات وقد اوصى الى رجل فجار رجل يدعى نيا على
الميت والوصي غائب ينصب القاضي خصما عن الميت حتى يجامع الغريم
ليصل الى حقه انه وهو مخالف لما ذكره المم الا ان يدعى ان الغيبة غير
منقطعة في مسئلة الولو الجية والمراد بالغيبة ان يكون في بلد
لا تصل اليها القوافل وقد اقيمت في وصي مختار غاب بركة للمجاورة
ان القاضي لا ينصب وصيا وفي التهمة لو غاب الوصي فباع بعض الورثة
تركة وقضى دينه وانفذ وصاياه البيع فاسد لا يامر القاضي بتمه وفي
المحيط ولو لم يعلم القاضي ان الميت وصيا والوصي غائب فلو وصى الى
رجل فالوصي هو وصي الميت دون وصي القاضي لانه انصل به اختيار
الميت كما اذا كان القاضي عالما **قوله** لا يملك الوصي بيع شي باقل من ثمن
المثل قال بعض الفضلاء وهل اذا باع بدون مثل يبيع منه الدعوى
قال في الفصل السابع والعشرين من العمارة في الاب لا يجوز ان ينصب
القاضي من يدعى انه قسيل ومثل البيع الاجارة **قوله** فلم ير من الوصي له اي
لم ير من الوصي له بالبيع بشرائه بثلث **قوله** الوصي يملك الا ايضا الى قوله
فيها اي القنية وقد تقدم ان وصي القاضي يملك الا ايضا اذا كان الوصي
عامة **قوله** لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان
منصوبه **قوله** وكذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود متولي الوقف
منصوبه كما في كتاب الحكام لابن السخنة في باب الوقف ونفسه ومنها واقعة الفتوى
في وظيفة بن المطار تقر فيها بعض القضاة بمسئور من السلطان وبعض
الطلبة يقررون الشاظر اجاب في ذلك بعض المفتين بان للامام النظر

الفاضل
الشمس الخافوي

العام

العام واجامه العلامة قاسم بانه خاص بالانظر لا يختص فقط قال في
فتاوي الوبري لا تدخل ولاية السلطان على ولاية المتولي في الوقف
انه وقد تجتهد المم في قاعدة الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة
قوله كما في بيوع القنية في باب بيع الاب والام **قوله** لا يضمن الوصي ما انتقل
على وليمة ختان اليتيم او اما اذا انتقل في باب القاض في خصوصية
مال الصغير فذكره الولو الجية في الاجارة وذكر انه يجوز بخلاف ما اذا
وقع رشوة وفي البرازية من كتاب الوصايا في الفصل الثامن انفق الوصي
على باب القاضي يضمن ما اعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة
اذ لم يزد على اجر المثل انه وفي التهمة نقلا عن الحاشية الوصي اذا انتقل
من مال اليتيم على باب القاضي في خصوصية كانت على الصغير اوله قا
ابن الفضل ما اعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدار
اجر المثل ما كان على وجه الرشوة يكون ضامنا انه وفي البرازية من
السادس في تصرف الوصي الوصي اذا انقضى الوصية من مال نفسه يرجع
المختار انه وهي حادثة الفتوى **قوله** وان اقامه مقام الاول انقر هذا
ما في الفتاوي الولو الجية وقد تقدم ان القاضي لا يعزل وصي الميت
الا في ثلاثة مواضع فيجب القول على ما تقدم **قوله** اذا مات أحد الو
اي المختارين للميت **قوله** اقام القاضي المح وصيا اي بقائه على وصايته
وحد بقرينة قوله اوصم اليه **قوله** ولا تطل اي الوصاية بموت أحد
الوصيين **قوله** الا اذا اوصى له ما بالتصدق بالثلث اي فانها تطل
وجيمه انه رضي بامانة ما وقد عدم ذلك لموت أحدهما هكذا ظهر
لي وبه سقط ما قيل لا يظهر وجه البطلان **قوله** وللم ولاية ايجار انهما
قوله وكذا الوصي لما في الترخاينة نقلا عن المحيط واذا اجر الوصي
القصبي في عمل من الاعمال فهو جاز فان بلغ فله فسخ الاجارة التي
عقد ها عليه وليس له ان يفسخ الاجارة التي عقد ها في ماله
ذكرها في الوصايا وفي الاجارات ايضا بصيغة ولو اجر الما والمراؤ
الصغير ثم بلغ الصغير فهو بالخيار ان شافى على الاجارة وان شافى
فوق بين هذا وبينها اذا اجر واعيد الصغير ثم بلغ الصغير حيث
لا يكون له ولاية الفسخ انه وقد تقدم ان الوصي للميت ان يواجر الصغير
لخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضي فعلى هذا المراد

ن

صين

صينها

بالوصي الذي يوصي الصبي وصلي الاب والجد لا وصي القاضي فانه ليس له ذلك
بقوله لو نصب القاضي وصيا علي بنهم ولم يذكر له شيئا من امر الوقف هل
له ان يتصرف في الوقف كما يتصرف وصي الميت وان لم يذكر له شيئا من
امر الوقف قال بعض الفضلاء مقتضى قوله وصي القاضي كوصي
الميت ان ذلك فانه لم يستثنوا هذه المسئلة فتدبر **قوله** ولو زاد بيع
وتشترى كان وكلا فيهما **القول** وهما ان يوكل بكل ما يجوز له ان
يعمل بنفسه كما في الفضل السابع والعشرين من جامع الفضولين
وفيه لو بلغ قبل ان يعمل الوكيل لم يكن له ان يعمل بموت الوصي يتصرف وكلا
وكذا الوصيات الصبي يتصرف الوكيل **قوله** الا اذا قضى بامر القاضي يعني
فلا يضمن له حصته ويقع الارث ان كان له تركه اخري وان لم يكن
يشاؤه بقدر حصته قال في الحاشية وصي الميت اذا قضى دين الميت
بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير امر
القاضي كان ضامنا لغير ما الميت وان قضى بامر القاضي دين البعض
لا يضمن والعلم الاول يشترك الاخر فيما قبض الله وفي شرح الجامع
الصغير للمرتاني من كتاب الوكالة والوصي قضاء الدين لظاهر من
ماله ويرجع كذا الكوارث ويصدق انه قضى وكذا شر الكفر والطعام
والكسوة للصغير واذا الخراج لانه ما مومر به يطالب به فلم يكن منزها
وفي الثاني فان ظهر غيرهم اخرا فان كان الوصي قضا بقتلهم يضمن ويشا
القاضي بخصته وان قضى بغير قضا فللعديم خيار ان يتبع القاضي
او يضمن الوصي **قوله** او وصي لرجل في الخراج في البرزخية ما يفيد حيث
قال في اول نوع اخر احد الوصيتين لا ينفرد به وفيما عداه لا ينفرد به
خلا فاللثاني سواء وصي لهما متهما او على التقا في الاصح انه واما
اذا ولي السلطان القضا مشخصا ثم ولي اخر فذكره المم في شرح الكثر
في ثالث ورقة من كتاب القضا واما الوكيلين فقد ذكره في شرح
الكثر في قوله ولا يتصرف احد الوكيلين واما لو جعل ولاية الوقف
لرجل ثم جعل اخر وصية بكونه شريرا كالمستولي في امر الوقف كما ذكره
المم في الثاني من المواضع الاربعة التي الكلام على النافذ فيها وذكره
اخر الثالث ما اذا نصب القاضي وصيا ثم نصبت غيره **قوله** انفق
الوصي على اليتيم من مال نفسه انه في الخلاصة وكذا لو اشترى الوصي

طعاما

طعاما للنفقة او كسوة بشهادة له ان يرجع في مال الصغير واما
اشترط شهادة الشهود لان قول الوصي معتبر في الانفاق لكن لا يقبل
في الرجوع في مال اليتيم الا بالبينة اتمة وفي الحاشية ما يفيد **كتاب**
الفرايض قسم المم الفقهاء بكتاب لانه اخر احوال الانسان جمع فريضة
وهي ما قدر من السهام في الميراث وعلم الفرايض من العلوم المهمة قال
عليه الصلاة والسلام تعلموا الفرايض وتعلموها الناس فانها نصف
العلم **قوله** في كون الفرايض بمعنى ما قدر من السهام في الميراث
نصف العلم نظرا ذمها لا تبلغ ثمن العلم فضلا عن نصفه وحمل العلامة
ابن خلدون في مقدمة تاريخه الفرايض في الحديث على فرايض الدين
قوله العطا لا يورث عنه **القول** ط اطلاقه انه لا يورث به ان
يموت من له العطا في نصف السنة واخرها في شرح مسكين على الكثر
عند قوله ومن مات في نصف السنة حرم عن العطا انما وضع المسئلة
في نصف السنة لانه لو مات في اخر السنة يباح الصنف الى قريبه
قوله ذكر الزيلعي من اركان كتاب الولا ان بنت المعتق ترث المعتق **قوله**
لم يذكر الزيلعي انها ترث بل قال وبعض مشايخنا كانوا يقولون بالدفع
اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت اولي من
بيت المال المتري بها لو كانت ذكرا كانت تستحقه وليس في زماننا
بيت المال ولو دفع الى السلطان او القاضي لا ينفرد به المستحق
ظاهر انتم فهذا خلل في النقل **قوله** والجنتين يرث ولا يورث قال في
الكثر ويرث ان خرج اكثر فمات لا اقله قال في شرح السراجية
المستأمة بالمشكاه هذا اذا انفصل اما لو فصل بان ضرب بطن امرأة
فالقت جنيينا ميتا فانه يرث الوارث وسياتي اخر هذه الصفحة
حيث قلب الميت لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقت
جنيينا ميتا فان الغدة يرثها الجنتين لتورث عنه كما في جانيات
المبسوط **قوله** وفي الثالث نظروا لما قدمناه يعني في البيوع وهو
ان الجنتين يرث ويورث هذا وذكر الصدر الشهيدان الجنتين
يرث اذا كان موجودا في البطن عند موت المورث بان جلا اقل من ستة
اشهر من ذمات المورث هكذا ذكر المسئلة مطلقا وهذا التقدير
في استحقاق الجنتين الميراث عن غير الاب اما في استحقاقه عن الاب

فانه يورث اذا جات به لاقبل من ستة اشهر من ذوات مالم تقر بانقضاء العدة
نصر عليه محمد في كتاب الفرائض كذا في جامع احكام القضاة للاستدويني
وصوابه لاقبل من سنتين **قوله** فان العدة برزها الجنين لتورث عنه
اقول اقتضاه على العدة غير جدير فانه يورث من مورثه ايضا قال
في الظهيرية من المقطعات ومضى انفصل الحمل ميتا انما لا يورث اذا
انفصل بنفسه **قوله** فاما اذا انفصل فهو من جملة الورثة بانه اذا
ضربت انسان بطنها فالقت جنينا ميتا فهذا الجنين من جملة الورثة
لان الشارع اوجب على الضارب العدة وجوب الضمان بالحياة
على الحي ذون الميت فاذا حكمنا بحياة كان له الميراث ويورث
عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو العدة **قوله** لا على الثا
بنا على ان العتق يعقب المالك ولا يقارنه وقد يقال ما المانع من
ترويه مقارناته بحيث يتران معا انه قبل العمل المانع كونه شرطا
ولا بد من وجوده قبله فلو لم يمت معا كان مقدما عليه بالرتبة وذلك
امرا لا يتصور في الشروط انه وفيه تاويل **قوله** فمنها ما لا يجري نحو الشفعة
قوله من هذا القسم لا جارة فلا تورث كما في الدرر والغرر وكذا اخبار
الشرط والروية كما في الكثر **قوله** والنكاح لعقل المزدحم حتى التزوج كالو
كان للقاصرة اخ شقيق واخ لاب فمات الشقيق عن ولد لا يورث ولاية
التزوج بل الحق للاخ **قوله** واخس المبيع والرهن يورث **اقول**
كان ينبغي تاخير هذا عن قوله والوكالات والودائع لتكون الاشياء
التي تورث على نسق **قوله** والعوارير والودائع ليس المراد عن المقار
والمودع لانه من الاعيان لا من الحقوق فالمراد كونه مستعيرا او مودعا
بمعنى ان المستعير لو مات لا يكون وارثه مستعيرا وكذا المودع
قوله واما خيار التعيين **اقول** وخيار فوات الوصف مخرج في الفقه
بانه ينتقل الى الوارث اجماعا انه يؤخذ منه ان خيار التعيين يورث
لانه يشبه فوات الوصف وقد مال الى ذلك شيخنا شيخنا الشيخ
على القدسي والرضا الشيخ محمد الغزي صاحب كتاب تنوير الابصار
قوله والدية تورث اتفاقا اطلق في كون الدية تورث فاذا انه يرثها
كل من يرث امواله وهو كذلك ولم يتعرض الى انها تقضي منها الدية
وتنفذ الوصايا او لا وقد ذكر السيد في شرح السراجية **قوله** فلا بد

من عادته

من عادته اذا حضر والانه لو ورثه الورثة لكان اثباتا لقدمه
كافيا **قوله** كذا في اخر التيسية وذكره في الهداية في باب الشهادة
في القتل بل في متن الوقاية **قوله** الجهد كالأب **اقول** غلب الجهد على الجهد
قوله فحسن في الفرائض ذكرها في السراجية **قوله** يجب صدقة وفطر
الولد على ابيه الغني يعني اذا لم يكن للولد مال فان له اخلافه في
وجوب صدقة الفطر والاضحية في مال لكن اعتمادا على المتون
والشروح تصحح الوجوب فيمكن هو الراجح **قوله** فلا يلي النكاح مع
العصيات **قوله** اطلقه فشهد ما اذا اوصى له الأب بذلك او لا وهو كذلك
فان الوصي لا يملك ترويج الصغير والصغيرة مطلقا **قوله** ومضى الميت
كأب الا في مسائل قال بعض الفضلاء يستثنى مسائل اخر لم يذكرها الله
في الاستثناء فاقول كلامه ان الأب والوصي فيها متفقان وليس كذلك
وماذا ان الامان التقديري مقام البيان يفيد الحضر الاول وهو الوصي
متاع اليتيم عند ابنه الصغير لا يجوز اجماعا وان ابنه كبير لم يجوز عند
كالوكيل اجماع من ابنه الكبير وان مكانه او عبده المادون لا اتفاقا كذا
في البرزانية بخلاف الأب كما في التبيين قال بعض الفضلاء والفرق
بينهما وفور شفقة الأب فترك منزلة شخصين واقامت عبارة مقام
عبارة تين كما في بيعة مال الصغير من نفسه والوصي لا يجوز منه ذلك
لانه وكيل مخص والاصل ان الواحد لا يتولى طرفي الرهن كما في البيع لكن
تركنا في الأب لما ذكرنا ورهن الوصي من ابنه الصغير ومن عبده الناجم
غير المذيون بمنزلة نفسه فلا يجوز اطلاق البرزانية في عبده الم
فشهد المذيون وغيره وليس كذلك فقد قال الزيلعي عدم الجواز
في حق الوصي مقيدا بما اذا لم يكن المادون مذبونا فان كان مذبونا
يجوز فقد اطلق البرزاني في محل التقييد الثانية لو باع الأب مال
احد الصغيرين من الاخر جاز ولو فعل الوصي لم يجز اتفاقا وفي
القاضي اختلاف فقيل بالجواز وقيل بعدمه كما في العمالية الثالثة
الأب اذا دفع مهر امرأة ابنه الصغير من مال نفسه ان اشهد وقت
الا انه دفعه لكن يرجع على ابنه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يشهد
القياس ان له ان يرجع وفي الجملة حسن لا يرجع ولو كان مكان الأب وصي
او غيره من الاولياء يرجع في مال الصغير وان لم يشترط في اصل القضا

دون

ن

كتاب العبادية وظلال العبادية ان حكم الجد هنا فنحكم الاب بل حكمه
حكم الوصي لا نه قال ولو وليا غيره فدخل الجد فيرجع مطلقا كما لو وصي
الرابعة الاب اذا اشترى لولده الصغير فاد ماله الرجوع بالتمن ان شرط
والافلا بخلاف الوصي فان له الرجوع شرط او لا كما في الخلاصة **قلت**
الا ان يكون الوصي هو امر الصغير فانما يترتب له الاب كما قال قاضي خان
الخامسة لو رهن الاب ما كان ولده الصغير يدين نفسه وهذا الرهن قيمة
الشر من الدين ضمن الاب مقدار الدين لا كما في خلاف الوصي فانه يضمن القيمة
السادسة لو رهن الوصي ماله من اليتيم او من مال اليتيم من نفسه لم يجز
ولو فعل الاب جاز فنحن عليه في العبادية السابقة للاب بيع عقار الصغير
بخلاف الوصي الاب لا يحد ماله في الوصي لا الاب الثامنة لو اقر الاب
بالاقرض على الصغير جاز كما في العبادية ولو اقر الوصي لا كما ذكره المم هنا
في هذا الكتاب وفي الشرح التاسعة اذا اجر الوصي نفسه او عبده
للصغير لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز كما في الخاتمة العاشرة في
لا يحمية على الاصح من عدم وجوبها في مال الصغير ليس للاب والوصي
ان يفعلها فان فعل احدهما ضمن الاب لا الوصي وعليه الفتوى كما في
البرازية وفي الخاتمة والظهيرية الفتوى على انه لا يضمن الاب ايضا
فالمخالفة على ما في البرازية وينبغي اعتماد ما في الخاتمة الحادية عشر
للأب قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي كما في المجتبى
الثانية عشر اشترى لنفسه من مال ولده الصغير واشتدرك ما كان
ولده الصغير او اغتصب حتى وجب عليه الضمان ذكر المختصاف انه
لو اقر من ماله شيئا واشهد وقال قد قبضت هذا المال من نفسي
لابني الصغير جاز ولا يصير قابضا ومن محمد لا يصير قابضا بهذا الظاهر
واجتمعوا على ان الوصي لا يصير قابضا من نفسه بالاقرار والاشهاد
كذا في الخاتمة الثالثة عشر لو مات الوصي بمحمد لا ضمن وقيل لا وصي
كذا في جامع الفضولين الرابعة عشر لو وجب القصاص لصغير في
النفس او عيادون النفس والحق للاب في هذا القصاص قد لا ي
استيفاءه استحقاقا لا قياسا واما الوصي فلا يملك الاستيفاء في القو
بخلاف الاب واما فيما دون النفس في عامة الروايات له ذلك وفي
بعض الروايات ليس له ذلك كذا في الترخانية الخامسة عشر لو قسم الوصي

التركة

التركة بين الصغير وعزك نصيب كل واحد على حدة لم تجز قسمة ولو
فعل الاب جاز فنحن عليه في الخلاصة السادسة عشر اذا اشترى الاب
دارا لنفسه وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير
حتى يبلغ الصغير فليس للذي يبلغ ان يأخذها لان الاب كان متمكنا
من الاخذ بالشفعة لان الشرايين في الاخذ بالشفعة فسكونه يكون
مبطلا للاخذ بالشفعة والوصي اذا اشترى دارا لنفسه والوصي
شفيعها فلم يطلب الوصي شفعتها فاليتيم على شفعتها اذا بلغ كذا في
النهاية **قوله** ويجوز اقراض الاب في رواية **اقول** الصحيح ان الاب
والوصي سوا الا يجوز اقراض كل منهما كما في الخلاصة والخاتمة والبرازية
والعبادية واعتمد النسفي في الكفر قال الزيلعي للقاضي ان يقرض
مالك الغائب والطفل واللقطة لانه قادر على الاستحالة بخلاف
الاب والوصي والماللقط فيكون تصديقا الا ان الماللقط اذا اشترى
القالة ومضت مدة النشوات ينبغي ان يجوز له الاقراض من فقير
لانه لو تصدق عليه في هذه الحالة جاز فالقرض اولى فان اقراض الاب
او الوصي مال اليتيم هل يكون جناية في حقهما ويستحقان العزل بسببه
واذا ضاع هل يضمنان سئل المصنف عن ذلك فاجاب بانه ليس له ذلك
الا للقاضي ولكن اذا فعل ذلك وضاع عليه ما ضمانه وان لم يضعه لم يكن
ذلك جناية في حقهما ولا يستحقان العزل بسببه انه عوفي جامع الفتوى
الوصي لا يقرض ماله اي اليتيم ولو اقرضه لا يعد جناية **قوله** للاب ان
يرهن ما كان ولده انه هذا اقول في الوصي والظالم المقتدران للوصي ان
يرهن مال اليتيم يدين نفسه كما في العبادية وذكر في وصايا العهد انهم
اجتمعوا على ان الوصي لو اراد ان يوفي دينه من مال اليتيم ليس له ذلك
وفي فوايد صاحب المحيط اذا استقرض مال اليتيم هل يبيع في قول الامام
لا يملك وقد اختلفا المشايخ فقال بعضهم ان كان الوصي مليا يملك والا
فلا ولا يصح انه لا يملك **قوله** السابقة انه لا يملك الا ان كان محلا لمصلحة
فمثل ما اذا وصي له الاب بذلك ولا وهو كذلك فان الوصي لا يملك ويروج
الصغير والصغير مطلقا من حيث هو وصي اما اذا كان قريبا او محلا
فلا كلام في انه يملك الترويج من تلك الجهة كالايم ورجع فلا حاجة الى نقض
بغير القريب المحاكم كما في النقع الوسائل وروي هشام عن الامام رضي الله عنه

عنه انه ان اوصى اليه الاب حاز كما في المخانية وبه علم ان ما في قعر الزيل
من انه ليس ذلك الا ان يفوت من اليه الموصي ذلك رواية هشام وقد قال
مشايخنا هي ضعيفة ولذلك قال في الشورى وليس للموصي ان يزوجه
مطلقا **قوله** فان الغرة يرثها الوكيل لا يخاف ان مثله ياتي في المقبول بان
يقال انه ورث الدية ثم ورث عنه فان دفع بان الوزيرة فيستحقونها
استدراجكم الشرع كان الكلام مثله في الغرة قد برأه **قوله** ولا يملك
الميت الا في مسئلة ذكرناها في الصند **قوله** فيه نظرفان الم لم يذكرها
في الصند وانما ذكرناها اول هذا الكتاب وما بالعهدة من قدم فيني
وما قيل الجار والمجور ومتعلق بقوله الا في مسئلة والمعنى لا يملك الا في
الصند في مسئلة ذكرناها اي اول كتاب الفرائض لا بقوله ذكرناها القدر
ذكرها في ذلك الكتاب صريحا نعم قد يفهم ذكرها من الاطلاق لمثوله
الحق والميت والجار والمجور ومعنى متعلق بقوله ذكرناها بقصد غاية
التعذر ان لم يكن فاسدا هذا وذكر في البدايع اشترى ثوبا وكفن به ميتا
ثم اطلع على عيب به ان كان المشتري وارث الميت وقد اشترى من الميت
يرجع بالنقصان لان الملك في الكفن لم يثبت للمشتري وانما ثبتت
للميت لانه من الجوايز الاصلية وقد امتنع رده لانه قبل المشتري فيرجع
بالنقصان وان كان اجنبيا فيرجع به لم يرجع لان الملك في المشتري
وقع له فاذا كفن به فقد اخرج من ملكه بالكفن فاشبه البيع انه
في المشتري مسئلتان **قوله** ولا يفرض الا في مسئلة **قوله** لان الدية
اذا كانت على عاقلة كان كواحد منهم فيؤخذ ما ضمنه من تركته وهذا
مقتدر بما اذا كان من اهل العطا فان لم يكن فلا شيء عليه كما في القهشا
نقل عن النهاية **قوله** فالدية على عاقلة اي القدر المتعلق وعاقلة حتى
سيده لانه منهم بالنسبة قال قليلة الصلاة والسلام مولى القوم منهم
قوله ولا يقبل كتاب ملكهم في انهم ورثة لا وارث له غيرهم لان كتابه
ليس بحجة في استحقاق المال وان قتل في حق الامان كما تقدم في كتاب
القضا لعدم قلته القرون على الملك او للاحتياط في الامان لمحقق
التما **قوله** في رجل جعل لاهد بنيه او اي ملك لاهد بنيه دارا عوضا
عما يستحقه من ارثه لو بقي حيا وورثه **قوله** على ان لا يكون له بعد موت
الاب ميراث جازي مع **قوله** يتامل في وجه صحة ذلك فانه خفي

قوله

قوله هو الفرق الثالث من الاباء والظهار من الكتاب المسمى بالاشباه
والظهار احكام الناسي خبر من قوله هي العايدة الى الاحكام التي يكثر ودها
ويقال جهلها ولا يصح الاخبار الا بتجمل العطف سابقا على الربط او على
كل جزء من الخبر ما لم يخبر من الاعراب **قوله** واحكام الحمل لا حاجة الى
اتمام لفظة احكام فانه مضى بطريق العطف **قوله** واحكام المجنون
قوله لم يفهم من احكام الخبيث مع انه ذكرها بعد احكام المجنون
فما ياتي قبته لذلك **قوله** وهذا النسيان ان يجوز ان يقرأ بصيغة
المصدر مبتدأ خبره قوله في الخبرين وقوله بانه متعلق بالمصدر
ويجوز ان يقرأ بصيغة الفعل وقوله في الخبرين طرف لغو متعلق به
وكذا قوله بانه **قوله** عدم تذكر الشيء وقت حاجته اليه اي الى الشيء منه
المحدث مثل السهو واهل اللغة والفقه والاصوليون لا يفرقون
بينهما **قوله** واختلفوا في الفرق بين السهو والنسيان واختلف العلماء
في ذلك فقالوا ان السهو زوال الصورة عن الذاكرة مع بقائها
في الحافظة والنسيان زوالها عنها معا فحتاج في حصولها
الى سبب جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا او السهو
عقله عما كان مذكورا وما لم يكن مذكورا فالنسيان اخف منه مطلقا
كذا في شرح التحرير لان امير حاج **قوله** والمعتد انما مراد فان اي
مفهوم ما وما صدقا **قوله** وافق العلماء على انه مسقط للاثم مطلقا
اي سواء وقع النسيان في ترك ما مور او فعل منتهى عنه وسواء كان في
حقوق الله تعالى او حقوق العباد فان قلت حيث كان النسيان
مسقطا للاثم مطلقا فامعنى التما بعد المواقعة في قوله تعالى
رتبنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا قلت الجواب عنه من وجوه
احسنها ان النسيان منه ما يغدر وما جبه فيه ومنه ما لا يغدر ومن
راى دما في ثوبه واخرار الله اليه ان نسي فضلي وهو على ثوبه بعد مقصده
اذا كان يلزمه المبادرة الى ازالته وكذا اذا تغافل عن تعاقد القران
حتى نسيه فانه يكون ملوما بخلاف ما لو اظلم على القراءة ومع ذلك
نسي فانه يكون معذورا فثبت ان الناسي قد لا يكون معذورا
وذلك انه اترك التحفظ واعرض عن اسباب التذكر واذا كان كذلك
صح طلب غفرانه بالدعاء والحاصل انه ذكر النسيان والخطا والمراد

قوله

مشايخنا

بهما ما هما مستبيان عنه كذا في غريب القرآن وروايتا الفرقان **قوله**
 للحديث الحسن **اقول** رواه ابن حبان والحاكم وقال صحيح علي
 شرطهما ولم يخرجاه **قوله** يدلالة محال الكلام اي قائل ان الحقيقة غير
 غير مراده كما اذا اختلف لا يخال من هذه النحلة حيث لا يكون المراد
 عين النحلة بل مرادها دلالة محال الكلام وهي النحلة لان كلامها مقدر
 فيصرف النملين الى ثمرها مجازا بطريق اطلاق اسم السبب على السبب
 حتي لو اكل من عين النحلة لا يحنث **قوله** لان عين الخطا غير مرفوع
 يعني بل واقع والشيء مقصور من الكذب فصارت ذكر الخطا والنسيان
 وما اشتمل عليه مجازا عن حكمه **قوله** اخروي وهو المأثم اي المأثم يعني
 المراد بالآخرى هنا المأثم والافالحكم الاخرى هو الثواب والعقاب
قوله ودينوي وهو الفساد يعني هنا والافالحكم الدينوي هو الفساد
قوله والمحكمات مختلفان اذ الاول مبني على صحة العزيمة وفسادها
 والثاني مبني على وجود الاركان والشرائط وعدمها فيوجد احدهما
 بدون الآخر كما في راي امرأتي الشرايط والاركان ومن ماضي متوضعا
 بما يجسر غير عالم به ولما اختلف النوعان صار لفظ الحكم مشتركاً **قوله**
 فلا يغير ما عندنا فلا ان المشترك لا يعموله قال العلامة صاحب
 الكشف فيه نوع اشتباه فان الاشتراك الذي لا يجري العموم فيه هو
 الاشتراك اللفظي وهو ان يكون اللفظ موضوعاً بازان محل واحد من
 المعاني كالقرء دون المعنوي وهو ان يكون اللفظ بازان معنى يعم
 اشياء مختلفة كالحجوان والحكم من هذا القبيل لان حكم الشيء هو
 الاثر الثابت به فيمتناول الجواز والفساد والثواب والعقاب
 بهذا المعنى العام لا باعتبار كونه جوازاً او ثواباً وما ذكره في بعض الشرح
 من انه يمتناول الجواز والفساد والثواب والمأثم قصد الان هذه احكام
 شرعية كالعين يتناول الينبوع والشمس قصداً فكان مشتركاً لفظياً
 محكم اذ لا نقل فيه ولا دليل عليه انه قال بعض الفضلاء هذا المنع خارج
 عن قانون التوجيه بيانه ان الشافعي يستدرك بهذا الحديث على عدم
 فساد الصلاة بالاكل ناسياً ومخطئاً فقال علماء وناوارة عليه انما يستقيم
 الاستدلال بهذا الحديث ان لو كان غير محتمل وهو ممنوع ثم يتناول
 الاختمال بان لفظ الحكم مشترك على وجه السند فليس المستدرك

الجواز ص

الا الجواب

ح الا الجواب عن المنع لا يمنع السند ونقول بوجه اظهر وهو ان الشا
 لما ادعى ان الحكم مشترك معنوي وبني الاحكام قال علماء وناوارة عليه
 بنا ما ذكر من الحكم عليه ان لو لم يكن لفظ الحكم مشتركاً لفظياً وهو
 ممنوع في يكون قول المقلد لا يجوز ان يكون مشتركاً معنوياً خارجاً
 عن التوجيه على ما لا يخفى على ان الاضافة في قولهم حكم الدنيا وحكم الفقي
 مبنيّة لا أحد معنيته اشارة الاشتراك اللفظي يقال عين الذهب وعين
 الانسان والمقوله بمعزل عن ذلك سلمنا انه مشترك معنوي لكن لا يضرنا
 هذا المنع اذ المدعى ليس بالاجمال والتوالم لا يمنع ذلك اذ الجمل لا
 يفهم منه المراد الا بالاستفسار وقد يحسن الاستفسار عن افراد المتو
 ذلك الامام في المحصول اللفظ اذا كان محتملاً لمعان كثيرة ولم يكن
 حتمه على بعضها اولى من الباقية كان مجزئاً لتناول اللفظ لذلك
 المعاني اما بحسب معنى واحد مشترك بين الكل وهو المتوالم بقوله
 واقوا حقه يوم مضاه او لا بمعنى واحد وهو المشترك الى هنا كلامه
 قال الفاضل شرف بن كمال ما ذكره العلامة في الواقع جواز المنع
 لا يمنع السند كما زعم بيانه ان لما ثبت كونه مشتركاً معنوياً وهو عام حقيقة
 انتهى الاجمال وهو المدعى اذ الجمل لا يمكن التمكن به قبل البيان ولا يفهم
 المراد منه الا بالاستفسار كما ذكره العام يمكن التمكن به قبل البيان
 ويفهم المراد منه قبل الاستفسار بحمله على جميع افراده واذا انكر فلا
 حسن لقوله وقد يحسن الاستفسار عن افراد المتوالم على ما لا يخفى ويحمل
 كلام المحصول على ما اذا لم يكن المحمل على جميع المعاني اولى على البعض المعاني
قوله وما عند الشافعي فلا ان المجاز لا يعموله **قوله** في شرح المثار
 شرف بن كمال ان هذا القول مما لم يثبت عن الشافعي **قوله** فاذا ثبت
 الاخرى اجتمع عالم يثبت الاخرى على ما اختلف النوعان وصار لفظ
 الحكم مشتركاً فلا يقع الاحتجاج به على فساد الصلاة بالاكل ناسياً
 ومخطئاً كما ذهب اليه الشافعي لا بدليل يقتضيه به يرجع اخذ محتمله
 وهو الدينوي اذ الاخرى مراد بالاجماع فاستثنى الدينوي ان يكون مراد
 لعدم جواز عموم المشترك **قوله** فان وقع ترك ما مورم بسقط
 اي الحكم وهو الفساد لان النسيان لا ينافي الوجوب ولا وجوب الادا
 لانه لا يخل بالاهلية لكال العقل والاحتياج المحقوق على التام لا يوجب

ففي

ط

التي ايقاعه في المخرج ليستع الوجوب به **قوله** ولا يحصل الثواب المرتب
 عليه كذا في النسخ والفتاوى ويحصل ما ساقطه لا والمغني ان الثواب
 المرتب على فعل المأمور الذي تركه يحصل تداركه **قوله** فان اوجب
 عفوية ذنوبه كالمحذ كما شرب الخمر ناسيا وفيهم من ان مالا يوجب عقوبة
 لا يسقط كالمركب في الصلاة ناسيا **قوله** فمن نسي صلاة لم يكرر على
قوله فان وقع في ترك مأمور **قوله** وكذا الوقوف بغير عرفة عكسا
قوله فيه ان الكلام في النسيان في الغلط ويمكن ان يحاط بان يقفوا
 الشك في الغرض لا التمثيل **قوله** ومنها من صلى بخاسة **قوله** ليس لهذا
 الضمير مرجع في نظم الكلام يرجع اليه ويمكن ان يقال انه راجع الى
 لفظ الفروع متعلق في الذم اي من الفروع المنفردة على قوله فان وقع
 في ترك مأمور به **قوله** او يفي الخطا في الاجتهاد في المأثم اي يفي الخطا
 في الاجتهاد في المأثم ما توفى وفي الثوب بعد ما صلى وفي الوقت
 بعد ما صلى وفي الصوم بعد ما صام **قوله** او نسي نية الصوم اي وصا
 بلا نية **قوله** والكل ناسيا في الصلاة غلط على قوله لو اكل مقتضى
 الغلط ان يكون مما سقط حكمه بالنسيان وليس كذلك بل هو ما تم
 يسقط حكمه بالنسيان كما يفيد قوله تنط **قوله** ولو سلم ناسيا في الصلاة
 الرابعة او جواب لوساطة وهو لا يتطاول كما يدرك عليه قوله الا في
 بخلاف سلامة في الفقرة **قوله** وقد جعل له اضلا اي لما ذكر ما يسقط
 حكمه بالنسيان وما لا يسقط **قوله** كالحل المصلي اي في اي ركعة من صلاة
 ناسيا الصلاة وانما لم يجعل النسيان هنا عذرا لانه ليس مثل النسيان
 المنصوم عليه في قلبة الوجود وهو نسيان الصوم والتسمية في البيعة
 لوجود هيئة مذكورة له تنفرد من النسيان اذا نظر اليها فكان وقوعه
 منه لفعلية وتقصيره فلا يمكن المخافة بالمنصوم عليه **قوله** بخلاف
 سلامة في الفقرة اي الاولى فلانها الفقرة الاخيرة حيث جعل
 النسيان عذرا حتى لا تقصد صلاة لان الفقرة محل السلام وليس على
 هيئة تذكر انها الفقرة الاولى فيكون مثل النسيان في الصوم **قوله**
 او لامعه مع داع اي لامع النسيان مذكور مع داع النسيان كالحل القائم
 او ليس له حالة خاصة تذكر ولكنه معه داع النسيان وهو التوقان
 الي الطعام **قوله** او لا اي مع النسيان مذكور ولا داعي له **قوله** فاو لي

بخلاف

اي فاو لي ان يسقط حكمه كترك الذاب التسمية فانه لا داعي الى تركها
 وليس مئة ما يذكر اخطارها بالبال واجزاها على اللسان كذا في التلويح
 ويشكل الاول بتعليمه خلافا بقوله لان قتل الحيوان يوجب خوقا
 وهيبته وتغير حال البشرة غالب السقور الطبع عنه ولهذا لا يحسن
 الذبح كثير من الناس خصوصاً من كان طبعه رقيقا يتألم بانذ الحيوان
 فيسقط القلب به فيتمكن النسيان من التسمية في تلك الحال يناقش
 الثاني بان هيئة اجتماعها وبينك المدة لتقصيرها حاقا وروها مذكور
 له بالتسمية فالاولى التوجيه بما قالوه وهو المعنى ابد احكمه والا
 فالمعقوع في ذلك انما هو التمتع كذا في شرح التحرير لا من امر خارج **قوله**
 لوني المذنبون الذين حتى مات ثم كذا في الحاشية **قوله** الذي في الحاشية
 من كتاب الغيبة فضل راة الغائب والمذنبون رجل مال وعليه دين
 نسيه ووارثه يعلم ذلك فان الوارث يقضي دينه من مال الميت
 ولو ان هذا الوارث نسي ايضا حتى مات لا يؤخذ الوارث بذلك
 في دار الآخرة لان الوارث لم يباشر سبب الدين في الابتداء فلم يكره لما
 والنسيان لم يكن منه انتم فاعلم ما نقله المصنف عن الحاشية في موضع آخر
 منها فليراجع **قوله** وحكمه في وصايا خزانة المفتين **قوله** قال فيها
 يستاذنهم في ان يعطيهم كيف شا قاطا فتواله جاز له ان يعطيهم كيف شا
 انتم قال بعض الفضلاء وهذا خبر لو اذ لواله **قوله** واما الجمل فيحقيقه
 وقيل اعتقاد الشيء على خلاف ما هو به واعتراض بانه يستلزم كون المعذور
 شيئا اذا جهل يتحقق بالمعذور كما يتحقق بالوجود او كون المعذور
 غير داخل في الحسد وكلاهما فاسد كذا في الكشف الصغير **قوله** هذا
 الاعتراض انما يتم على مذهب اهل السنة والجماعة القائلين بان المعذور
 ليس بشيء اما على مذهب المعتزلة فلا ويجهل ان القائل بهذا التعر
 معتزلي ورجح لا يتوجه الاعتراض **قوله** عدم العلم عما من شأنه اي ان يعلم
 فعلى هذا لا يعلق الحجة والحجة جاهل لان العلم ليس شأنه ما فكل
 التقابل بينهما تقابل لعدم والملكة وان لم يعتبر عدم عما من شأنه
 يكون الحجة والحجة جاهل فالتقابل بينهما تقابل البقي والاثبات
 وقيل انه صفة تضاد العلم في محل قابل له فهو وجودي والتقابل
 بينهما تقابل التضاد وهو هذا المعنى نظري فليس يعيب ويمكن

الفاضل
 الشيخ علي القدي

ن

ازالة بالتعلم وانما العيب التقصير في ازالته . قال المتنبي
ولم ازل في غيوب الناس عيبا . كقص القادرين على التمام .
وقال الشاعر . فاجهد نفسك واستكمل فضائلها . فانت يا نفس بالجسم انسان
قوله فان قارن اعتقاد القبيح فركب بان اعتقاده عالم اعتقادا
غير مطابق **قوله** وهو المراد بالشعور بالشيء **اقول** وحده
بعضهم بانه اعتقاد جازم غير مطابق للواقع مع اعتقاد المطابقة
وهو عيب لا يمكن ازالته بالتعلم لان صاحبه يعتقد انه عالم فلا
يستغل بالتعلم وعلى تقسيم الجمل الى مركب وبسيط . قال الشاعر
قال حمار الحكيم يوما . لو انصفوني لكنت اركب .
لاني جاهل ببسيط . وذا كبي جهله مركب . وقال المتنبي
ومن جاهل بي وهو جهل جهله . وجاهل علمي انه بي جاهل .
قوله والافسطرأ . وذلك كما اذا قيل لك انت تعلم عدد شعيرات اسك
او جهله فيقول جهله فاذا قيل لك انت تعلم انك جاهل بذلك
نعم **قوله** واما اقسامه الى قوله كما في المنار **اقول** الذي في المنار وشرحه
ان الجهل على ثلاثة انواع جهل بط لا يصلح عذرا وهو اربعة اقسام
والثاني الجهل في موضع الاجتهاد والثالث الجهل في دار الجزالة
ومنه يعلم ما في كلام الله من الخلل **قوله** جهل بط لا يصلح عذرا في الآخرة
قيد بالآخرة اذ قد يجعل عذرا في احكام الدنيا بقبول الذمة حتى
لا يقبل وان لم يجعل عذرا في الآخرة حتى يعاقب فيها كذا في شرح
المنار لشرف بن محمد **قوله** جهل الكافر بصفات الله تعالى **اقول** الطوبى
لجهل الكافر بالله ورسوله وهو الاقوي فانه لا يصلح عذرا اضلالا
مكابرة وعناد بعد وضوح الدلائل على وحدانية الله تعالى وربوبيته
بحيث لا يخفى على احد من حدوث العالم المحسوس وكذا على حقيقة الرسول
من القران وغيره من المعجزات واورد بان الكافر المعاند قد يعرف
الحق كما قال تعالى ومجدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا
ومثل هذا لا يكون واجيب بان معنى الجهل منهم عدم التصديق
المفسر بالاذعان والقول ورده بعض الافاضل بان الاذعان
حاصل فيما ذكرناه قلمي واجاب عن المراد بان ترك الاقرار فيما يعرفه
ويجوز جهل ظاهري فبعض الافاضل بان ترك الاقرار كالاقرار

لنا في

لنا في كما ان الجهل كالعلم جاني فكيف يستقيم جعل ترك الاقرار
من قيل الجهل واجاب اما بتخصيص المثال بجهل كافر غير معاند
واما بتعميمه بجهل المعاند وجعل سمية فعليه جهلا من قيل
تسمية السبب باسم السبب فان تركهم الاقرار واظهارهم الانكار
سبب عن جهلهم بوجاهة عاقبة من ترك العمل بوجوب علم تقيد
البراهين القطعية فقد تر **قوله** و جهل صاحب الهوى له بصفات الله
تعالى مثل جهل الجسمانية والكرامية فانهم قالوا بحدوث صفات الله
تعالى ومثل جهل الفلاسفة بالصفات حيث لا يثبتونها ويمتنعون
من اطلاق مثل العالم والقادر والسميع والبصير على الباري تعالى
تفاديا عن التشبيه فانهم لا يثبتون صفات حقيقة قائمة بذاته
تعالى ويقولون عالم بلا علم وقادر بلا قدرة ومثل جهل صاحب
الهوى في احكام الآخرة مثل جهل بعض المعتزلة بعذاب القبر وسؤال
منكر ونكير والميزان والقراط والحوض والشفاعة وهذا الجهل
ذو الاول لكون هذا الجاهل متا وكما القران واعلم ان الزاهدي
صرح بالاتفاق على عذاب القبر وبالروية والشفاعة لاهل الكبار
وعفو ما دون الكفر وعدم خلوق الفساق في النار فنقل ذلك عنه في
المراء شرح المرقاة **قوله** و جهل الساعي الخ وهو الذي خرج عن طاعة
الامام الحق طامنا انه على الحق والامام على الباطل متاويل فاسد فانه
لا يصلح عذرا لانه مخالف للدليل الواضح وهو ان امام المسلمين اذا
كان عادلا لا يكون على الحق ولا يجوز مخالفة بالاجماع وان لم يكن له
متاويل فحكمه حكم اللصوص وعلى هذا قلنا ان الساعي ان اتلف مال
العادل او نفسه ولا منعة له يضمن لانه مفيد لبقا ولاية الزام
لكونه مسلما ولا شوكة له بخلاف ما اذا كان له منعة حيث لا يضمن
لخلوة عن الفائدة اذ ولاية الزام عنه منقطعة لشوكة فوجب العمل
بتاويله الفاسد هذا اذا اهلك المال في يده وان كان قائما في
يده ويجب رده على صاحبه لانه لم يملك ذلك بالخذ والمخاض لان
سقوط الضمان مع ملك بعله ذات وصفين وهي المنفعة مع التاويل
فاذا انتفى احد هما لا يسقط الضمان **قوله** و جهل من خالف في اجها
الكتاب والسنة المشهورة او عمل ما يعرب على خلاف الكتاب او

٥٠

السنة المشهورة فانه ليس بعد راضلا كما الفتوى بينهم امهات الاولاد
 وهو مذهب بشر المزيبي وداود الاصفهاني متمسكين بما روي عن
 جابر بن عبد الله انه قال كنا بينهم امهات الاولاد على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فانه مخالف للحديث المشهور وهو قوله عليه الصلاة
 والسلام اعتقها ولدها وكما الفتوى بحمل متروك التسمية عامدا عملا
 بالغريب من السنة فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
 الله عليه **قوله** والثاني الجمل في موضع الاجتهاد الصحيح يعني بان
 لا يكون مخالف للكتاب او السنة او الاجماع فانه يفسد عذر كما لا يخفى
 افطر على طر ان الجماعة مفطرة لا تلزم الكفارة لان جملة في موضع
 الاجتهاد الصحيح فان الجماعة تفسد الصوم عند الامام الا في اعيان
 لقوله عليه الصلاة والسلام افطر الحاجم المحجوم وهذا اذا كان طنة
 على فتوى مفتي اوسماع حدثت ما اذا كان مبني على احدهما بلزمه
 القضاء والكفارة بالاتفاق بخلاف المغتاب لو افطر على طر ان
 الغيبة فطرته لقوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تقطر الصيام
 لانه ما اول بالاجماع فلا يكون جملة في موضع الاجتهاد الصحيح **قوله**
 على طر انها محالة فان الجملة لا يجب عليه عند خلاف لان الاملاك
 متصلة بين الاباء والابناء والزوجين والمنافع دارة ولهذا لا يقبل
 شهادة اخرها الاخر فيكون محالا للاشتباه فيصير الجمل شبهة
 فتصلح دارة للحد ويصير هذا شبهة الاشتباه فلا يثبت بها النسب
 وان ادعى ولدها ولا تحت العدة بخلاف ما اذا وطئ الاب جارية ابنه
 حيث يثبت النسب اذا ادعى ولدها وان قال علمت انها على حر امر لان
 الشهادة نشأت فيه عن الدليل وهو قوله عليه الصلاة والسلام انت
 ومالك لا ينك وشبهة الدليل اقوى من شبهة الاشتباه **قوله** وانك
 الجمل في دار الحرب من اسلم الى الجمل بالشرايع من مسلم اسلم فيها
قوله يكون عذرا حتى لو ملك فيها ولم يعلم ان عليه الصلاة والسلام
 وغيرهما ولم يوقها لانهم عليه قضاؤها خلافا لفرعها الدليل في
 حقه وهو الخطاب لعدم بلوغه اليه حقيقة بالسماع وتقدير بالشهر
 فيصير جملة بالخطاب عذرا بخلاف الذي اذا اسلم في دار الاسلام
 لشيوخ الاحكام والتمكن من السؤال **قوله** وايضا يفي بهذا الشيف

اي باليه

اي بالبيع حتى يكون عذرا ويثبت له حق الشفعة اذا علم بالبيع
 لان الدليل ضفي في حقه ايضا اذ لم يقع البيع ولا يشتر **قوله** وجمل
 الامهات بالاعتاق وكذا بالخيار اي اذا اعتقت الامهات المتكوفة يثبت لها
 خيار العتق ان شئت قامت مع الزوج وان شئت فارقة لمحدث
 بريرة ملكت نفسك فاختارني فحملها بالعتق او بالخيار يجعل عذرا
 لان الدليل ضفي في حقه اما في الاول قطر واما في الثاني فلا في خدمة
 المولى شاعلة لها عن قلم الاحكام الشرع بخلاف خيار البلوغ لمن زوجها
 الاخ او العم فانه يطل بالجملة بالخيار لان الدليل غير ضفي في حقه التمسك
 من التمسك **قوله** وجملة البكر بنكاح المولى اي بانكاحه فان المولى اذا زوج
 البكر البالغة ولم يقم بالنكاح يجعل قهلا عذرا حتى يكون لها الخيار
 وان سكت قبله **قوله** وجملة الوكيل والمأذون اي جمل الوكيل باطلاق
 الوكالة وجملة المأذون بالمأذون يكون عذرا فانه لا يصير وكلا ولا
 ما دونهما بدون العلم حتى لا يفقد تصرفهما قبل ذلك على الوكيل والمولى
قوله وضده اي جمل الوكيل والعزل والمأذون بالخبر يكون عذرا ايضا
 لكنه يفقد تصرفهما لحقا الدليل ولزوم الضرر **قوله** ولولم تعلم الامه اي
 المتكوفة **قوله** ولولم تعلم الصغيرة اي اي الحرية الصغيرة في انكاح غير
 الاب والجد **قوله** وقالوا الواستجار جارية مستقبة في البحر للمم
 من باملا لا تحقاق اشترى جارية في نقاب ثم ادعاها وزعم انه لم يعلمها
 لا يقبل ولو اشترى ثوبية مندبل ثم ادعى انه لم يقبل قال محمد انظر الى
 ذلك الشيء ان كان مما يمكن ان يعرف وقت المساومة بخارجية الغاية
 المستقبة بين يديه لا يقبل الا اذا صدق المدعي عليه في عدم معرفة اياها
 فيقبل وان كان مما لا يعرف كشوب في مندبل او جارية فاعده على امر
 عطا لا يرى منها شيئا يقبل ولا خلاف هذا اختلفت اقوال العلماء في
 القول وعدمه في المسائل اتمه ومنه يقام ما في كلام المم هنا **قوله** ان علم
 به خست وخه الحنث ان خلفه مع العلم بموته لا يمنع من انعقاد يمينه
 لا مكان حيانية بطريق خرق العادة فتعقد باعتار ذلك ويحتمل الحال
 لعجزه العادي كما في الخلاف على من التمسك **قوله** وقالوا بعذر الوارث
 والوصي والمتولي اما الوارث فصورته لو ادعى السر من ابيه في حيا
 وصحته فانكر ولا يمينه بخلاف ذوا اليد فبهم المدعي انه ورثها من

ابنه تقبل الامكان التوفيق ولو ادعى الارث او لا ثم الشر لا يقتل لعدمه
واما المتولي فمؤثره لو ادعى اولها وقف عليه ثم ادعاهما لنفسه لا يقتل
كما لو ادعاهما للغير ثم لنفسه ولو ادعى الملك او لا ثم الوقف تقبل كما
لو ادعاهما لنفسه ثم للغير كذلك في البرازية واما صورته في الوصي فانه
يشترى دار الدين ثم يدعي انها له مؤثره عن ابيه **قوله** ولو ادعاهما
الوصي او الاب في جامع احكام الصغار للاستروا شيئا من الدين
السنفي عن بيع الاب عقار الابن الصغار بالغير القاض فقال
لا يجوز قيل له فان باع وسلم ثم خاصم هو بنفسه ان يبيعه وقع هكذا
واذا الاستروا فاد فقال ان سبق منه الاقرار بالبيع بمن المثل وكذلك
في الصك واشهد على ذلك لم تستقم دعواه للتاخر قال نعم الدين
وعرض على جواب الائمة من بخاري على الاطلاق ان للاب دعوى تترك
وقال ذلك محمول على انه المطلق البيع ولم يقرب ذلك الاقرار ووقفه
الدعوى ان يبعث ولم اعلم بالغير او بعت بالغير ولم اعلم ان البيع يجوز
وفي جامع الفصولين او عن الاب فاحشا فانما يصح فيما عن الصبي
يدعي على مشتريه ولا يسمع دعوى الاب ولو ادعاه الابن بعد بلوغه
والمشتري انكر الغير يحكم الحال لولم تكن المدة قد زما يتبدل فيه
السفر ولا يصدر المشتري ولو اقاما بينة فيينة مثبتة الزيادة
او في **قوله** ولا يصدر التنازع في الحرية والنسب والطلاق يعني
لان مبناها على المحقق فيعذر في التناقض لان النسب يثبت على
العلوق والطلاق والحرية يتفرعا بها الزوج والمولى **قوله** من باب
المستقرات صوابه من باب المحقق عند قوله التناقض يمنع دعوى
الملك **قوله** ان الجهل معتبر عند دفع الفساد او مقول قوله وقال
في باب الرضاع لا قوله ولا يصدر التناقض كما هو ب **قوله** وفي الخلاصة
اذا تكلم بكلمة الكفر جازا فلا قال البرازي في شرح الائمة واعلم
ان من يلفظ بلفظ الكفر عن اعتقاد لا شك انه يكفر وان لم يعتقد انها
لفظ الكفر الا انه اتى به عن اختيار يكفر عند عامة العلماء ولا يفرض بالجهل
وقال بعضهم لا يكفر والجهل عذر ربه يعني لان المعنى ما صور ان يسل
الى القول الذي لا يوجب التكفير ولو لم يكن الجهل عذرا للحكم على الجهال
انهم كفار لانهم لا يعرفون الفاظ الكفر ولو عرفوا لم يتكلموا الله قال

يقع

الفضلا وهو حسن الله وفي قراءة الاحمال زوي ان امرأه في زمن محمد بن
الحسن قيل لها ان الله يعذب اليهود والنصارى يوم القيامة
قالت لا يفعل الله بهم ذلك فانهم عباده فسل محمد بن الحسن عن
ذلك فقال ما كبرت فانها جاهلة فعلموها حتى علمت **قوله** الا
اذا كان لا يعلم انها مرتبة **قوله** انه اشترى على طعن انه غير مرتب
له فيثبت له خيار الرجوع ولا يخبر انه متبني على اعتبار طعنه لا على اعتبار
ما في نفس الامر **قوله** فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل يعني
فيجب عليه الوفا بالمسلم فيه **قوله** ولا يصدر في الحكم قبل فلو حكم
القاضي بوقوع الطلاق باقراره فهل يحل له وطؤها فاما بينه وبين
الله تعالى بعد الحكم او لا الطلاق وانما يحل له ذلك قبل الحكم **قوله**
ولو باع الوكيل قبل العلم لم يخرج قبل اي لم ينفذ فلو لم ينفذ الاجارة
تقد لا نه لا يخرج عن بيع الفضولي انه وفيه تام **قوله** ولو باع الوكيل
قبل العلم بالايضا جاز يعني لان الايضات ثابت خلافه فصح بلا
علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اثبات ولاية فلا يصح تصرف
الوكيل مع الجهل كذا في شرح النقاية للعلامة القهستاني **قوله**
ولو باع ملك ابيه ولم يعلم بموته **قوله** انا يصح البيع مع عدم
علمه بالموت لان الورثة خلافه وعلى هذا التقيد ما لا
اتفاني في ذلك فكان الاولى ان يقول ولو باع ملك مؤثره كما نيك
على ذلك قوله الاتي ومقتضى بيع الوارث دون ان يقول يبيع الا
وقد وقعت حادثة الفتوى وهي اجرة عقار او موقفا على ابيه
وهو ناظر ثم ظهر فساد الوقفية بشرط البيع بلفظه وصار
ملكاً مؤثراً له هل تبقى الاجارة الصادرة منه على حالها او يفسخ
ويؤجره ثانياً ارضى في ذلك وافتي بعض الجازفين بعدم
بقاء الاجارة **قوله** ثم بان ميتا نقد قبل موته على تقدير انحصار
الارث فيه ظاهر اما لو كان معه وارث اخر فالنفوذ متوقف
على اجارة الشريك **قوله** ضمن والا فلا قيل وهذا يرجع المدفون
الطالب بما دفعه الوكيل اليه الطر الرجوع **قوله** ولو دفع الى الطالب
بعد رده يعني ثم مات على رده كايه الخائبة **قوله** ولو دفع بعد
مادفع الموكل اي لو دفع الوكيل بعض الدين بقدم مادفع الموكل

بن

قوله والمذهب الصنفان مطلقا **قوله** ليس هذا في الخاتمة لكنه مفهوم
منها **قوله** ولو أجاز الوترية الوصية **اقول** بقي ما لو علموا ما أوصى به
لكنهم جهلوا مقدارها أو نسوا فليست **قوله** وفي وكالة الوترية قيل
عليه هذا مخالف لما في الخلاصة حيث قال ولو كان القصاص بين
رجلين فعلى أحدهما أو قبل الآخر وجب نصف الدية في ماله في ثلاث
سنين ولو قتله الآخر ولم يعلم بالعفو أو علم لا قوة عليه عند أصحابنا
الثلاثة انتهى ومثله في البرازية قال بعض الفضلاء يمكن التوفيق بكل
كلام الخلاصة على ما إذا علم بالعفو ولم يعلم أنه يسقط القصاص وكلام
الولي هو على ما إذا علم بالعفو وعلم أنه لا يسقط القصاص **قوله** لأن هذا
مما يشكك على الناس يعني فيعذر بالجمل وقد ذكر الأصوليون في
بحث الأكره على شرب الخمر أن دليل انكشاف الحرمة إذا كان خفيا بعد
بالجمل وذلك كما إذا أكره على شرب الخمر بالقتل فعلى القاتل
ولم يعلم حرمة ذلك يعذر بالجمل انتهى ومنه يعلم أن الجمل عذر في دار
السلام إذا كان دليل الحرمة خفيا فليحفظ **قوله** ولو وكله بينه عند
فباعة بعد موته الظاهر للعقد والبراءة بآية موضوعا بما رفع
الجهالة عن المشتري ثم ظهر أنه حين البيع كان ميتا ولم يعلم الوكيل
بالموت قال بعض الفضلاء وشمل اطلاقه ما إذا هلك في يده بعد
العلم بالموت وقد أمكنه رده إلى المشتري فلم يفعل حتى هلك وكان
الظن في هذه الصورة الضمان لتقصيره بعدم الرد بعد مضي زمن
يملكه الرد فيه فتأمل **أحكام الصبيان** هو جنين أي الإنسان المعلوم
من الصبي الذي هو واحد الصبيان على طريق التجريد **قوله** فإذا
انقضت ذكره فصبي **اقول** فيه أن الصبي يطلق على الذكر والأنثى
كما في شرح السنوي على المنهاج **قوله** ويسمى رجلا كما في آية الميراث
يعني مجازا كما يفيد كلام العلامة ابن حجر في شرح البخاري في باب
يأبى الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم من كتاب الاستئذان **قوله**
أي البلوغ غاية لقوله فصبي لقوله ويسمى رجلا فإنه فاسد **قوله**
فشيخ والأنثى شحمة وعجوز ولا نقل عجوز أو هي لغة ردية كما في
القاموس وما حده الشيخ حده العجوز فالعجوز من استبان فيها
السن أو من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخرها **قوله** فمهل والأنثى

كلمة أو لا يقال الأمر وجا سهله كما في القاموس **قوله** فلا تكليف عليه
عليه بشي من العبادات **اقول** كان الأولى أن يقول وهو غير مكلف
أدلم يتقدم في كلامه ما يصلح للتقريع ككونه غير مخاطب وأعلم أنه ذكر
البيهقي في كتاب المعرفة أن الأحكام إنما سارت متعلقة بالبلوغ بعد
الهجرة وذكر الشيخ بقي الدين الشافعي أن ذلك بعد إحداثه فليحفظ
وأعلم أن الصبي إذا تصرف تصرفا يجوز عليه لو فعله في صغره كبيع
وشراء وتزوج وتزوج أمته وكفايته منه ونحوها فإذا فعله الصبي
بنفسه يتوقف على إجازة وليه ما دام صبيًا ولو بلغ قبل الإجازة
وليته فإجازة بنفسه تجزؤه ولم يجز بنفس البلوغ بلا إجازة ولو طلق
الصبي امرأته أو خلعها أو حرر نفسه محاما أو كعوض أو وهب ماله أو
تصدق به أو زوج نفسه امرأة أو باع ماله محاباة فاحشة أو شرب شيئا
بأكثر من قيمته فاحشا أو عقد عقدا مما لو فعله وليته في صباه لم
يجز عليه فمذهبا طائفة وأجازها الصبي بعد بلوغه لم يجز
لأنه لا مجيز لما وقت العقد فلم يتوقف على الإجازة إلا إذا كان لفظ
إجازته بعد البلوغ مما يصلح لابتداء العقد فيصح كقوله أو وقعت
ذلك الطلاق والعقد فيصح لأنه يصلح للابتداء كذلك جامع الفصولين
في الرابع والعشرين **قوله** ولو أده وقع فرضا أو لانه لا يتزوج وإن
كان التكليف بالإيمان والزام للأدائه سابقا فأن قلت كيف يكون
الأدائه ضامع لعدم لزوم الأدائه عليه أصلا قلت العقد والمريض
والمسافر لا يجب عليهم الجمعة ومع هذا الوادوها تقع فرضا لكن
يشكل على هذا الخ فأن العقد لو أده رقة لا يقع فرضا **قوله** والمعتد
الوجوب **اقول** اختلف الفقهاء في وجوب الأصحية في مال
الصبي في عدمها وحكي التفصيل بين ابن الشحنة في شرح الوهبية
والاستشر وشي في جامع الصغار **قوله** ولا تنقص طهارته بالهتمة
اقول ذكر التذادي في السراج الإجماع على عدم نقص وضوئه
بالهتمة وفيه طرق فقد ذكر الاستشر وشي في جامع الصغار **اقول**
ونقصه وذكر في التجنيس الصبي إذا هتمة في صلته ذكر في النوادر أنه
لا يفسد الوضوءات بفعل الصبي لا يوصف بالمجنية فيعمل بالقياس
وفي فتاوى ظهر الدين الصبي إذا هتمة في الصلاة قيل لا ينقص

وضوءه وتفسد صلاته وإذا نسي أنه في الصلاة فحقيقة قال شاذان
 قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه تفسد صلاته ولا يفسد وضوءه
 لأن السنة وردت في اليقظان وهو ليس في معنى المستيقظ قال
 الحاكم الكوفي وعبد الواحد يفسد الوضوء والصلاة في هذا اثنين
 ان وعوي الاجتماع ممنوعة اللهم الا ان يقال الاخير ان ضعيفان فكانا
 كالعدم **قوله** وكذا في جميع حسناته قال الاستروشي في جامع احكام
 الصغار حسنات الصغار قبل ان تجري عليه القلم له لقوله تعالى وان
 ليس للانسان الا ما سعى وهذا قول عامة مشايخنا وقال بعضهم
 ينتفع المرء بعلم ولده بعد موته لما روي عن ابن عباس قال
 من خله ما ينتفع به المرء بعد موته ان يترك ولدا عاقله القرآن والعلم
 فيكون لو ولد اخر ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد شيئا الله ومثله
 في كتاب الكراهية للعلامة ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا مات
 ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث **قوله** والمعتد عدمها **القول** حكاية في
 التجميع عن مشايخنا ما رواه النهر فقال وهو المختار لان نقل البالغ
 مضمون ونقله غير مضمون فيكون بناء الاقوى على الاضعف فان قيل
 لم جاز ايمانه ولم يجز امامته لان ايمانه اخبار بان الله واحد والصدق
 في خبره مقبول كخبر ان هذا نهار وصلاة ايجاب وهو ليس من اهل
 الايجاب **قوله** وليس هو من اهل الولاية فلا يلي الانكاح الا لانه ولاية
 له على نفسه فاحرى ان لا يكون له ولاية على غيره **قوله** مطلقا **القول**
 لا مقابل لهذا الاطلاق سابقا ولا لاحقا حتى يبين به وجه الاطلاق
قوله لكن لو خطب الخ **القول** لا موقع لهذا الاستدراك لان الخطابة
 ليست من الولاية فلي الغير في شيء وان كان شأنها ان يكون من اهل
 الولاية العامة **قوله** وتصح سلطنته **القول** ذكر في مباحث الامامة
 من الكتب الكلامية من جملة شروط الامامة البلوغ قال المحققين
 المهام في اول كتاب القضاء واذ لم تصح ولاية الصبي قاضيا لا تقع
 سلطانهما في زمانا من تولية ابن صغير للسلطان اذا مات صرح
 في فتاوى النسفي بقدر ولايته وينبغي ان يكون الاتفاق على وال
 عظيم يكون سلطانا ويكون تقليدا لقضاة غيره انه بعد تقسية
 لابن السلطان تعظيما وهو السلطان في الحقيقة **قوله**

قوله في كتاب الكراهية
 في كتاب الكراهية
 في كتاب الكراهية

وتنقضي

ومقتضى هذا ان يحتاج الى تجديد بعد بلوغه ولا يكون ذلك
 الا اذا عزل ذلك الوالي العظيم نفسه لان السلطان لا ينعزل
 الا بعزل نفسه وهذا غير واقع هذا وقد صرح العزازي كما
 سيأتي ان السلطان او الوالي اذا كان غير بالغ فبالحاجة الى
 تقليد جديده قال بعض الفضلاء وهو مخالف لما ذكره المصنف
 اذ لو صحت سلطنته لما احتاج الى تقليد جديده **قوله** لا مخالفة
 في الحقيقة اذ الحكم بعصمة سلطنته ظاهرة امرعاة لا اتفاق الرعية
 على سلطنته لا ينافي الاحتياج الى تقليد جديده بعد بلوغه كما هو
قوله ويصلح وصيا **القول** هذا مخالف لما سيأتي في بحث ما اقر
 فيه الوصي والوكيل من ان الوصي يشترط فيه الاسلام والحريته
 والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل على ان ابن النخعة
 نقل في شرح المنظومة عن قاضي خان انه لو اوصي الى صبي او معقور
 او مجنون لم يجز افاق بعد ذلك اولم يفق وبسط الكلام من شأن
 اطلع عليه **قوله** واما قيامه في صلاة الفريضة فله كلامهم لا بد منه
 يعني فيكون فرضا قال بعض الفضلاء وهو لا يلزم قوله وان كانت
 اركانها وشرايطها لا توصف بالوجوب في حقه لان القيام من جملة
 الاركان انه بقي الكلام في انه هل لا بد في صلاة من الطهارة والط
 انه لا بد فيها وان كانت لا توصف بالوجوب في حقه وفي جامع احكام
 الصغار وان صلواته مراعاة بلا وضوء او غير الاعادة بطهارة
 على سبيل الاعتقاد وكذا اذا صلحت عريانة وافهم التقييد بالراهقة
 ان غير هذا لا توثر بالاعادة وان لم يصح صلاتها لعدم الطهارة
 والستر بقي الكلام في ان الما الذي توصيه هل يصير مستعملا
 قال في الجواهر نقلا عن القنية لا يحفظ رواية في ما وضوء الصبي
 ولعله مبني على اختلافهم في صلاته فمن جعلها صلاة حقيقة
 جعله مستعملا ومن جعلها تحلقا واعتقادا لا يجعله مستعملا
 انه وفي البحر المختار انه يصير مستعملا **قوله** واما فرض الكفاية فهل
 ينسقط بفعله فقالوا **القول** يفيض المصنف للجواب وكأنه لم يحضر حال
 التصنيف وفي جامع احكام الصغار للاسترواشي الصبي اذا ام في
 صلاة الجساسة ينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر ان فرض الكفاية

المصنف
 عبد القادر العلوي

وهو ليس من اهل اذا الفروض ولكن يشكك بركة السلام اذا سلم على
قوم فرد صبي جواب السلام فانه يسقط عن الباقيين عند بعض المشايخ
ان كان يعقل الرقة الله **قوله** هذا الصبي يلزمه الفرق والقول
بالاخذ ويمكن ان يفرق بين امامة في صلاة الجنازة ووجه السلام بان
البلوغ شرط لصحة الامامة مطلقا بخلاف رقة السلام فان البلوغ
ليس شرطاً لصحته **قوله** وتقبل رواية **قوله** قل بلوغه وليس
كذلك قال في جامع احكام الصغار للداستروشي لا خلاف في قبول
رواية من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ لان كثر من
الصحابة كانت هذه حالهم اما ما رواه قبل البلوغ فغير مقبول
عند الجمهور لان طريق العلم بغير الواحد الدليل الشرعي هو انعقاد
الاجماع ولم يثبت ذلك في خبر الصبي فبقى ذلك على الاصل الراجح
للعلم بانطق ولان التفسير لا شق بعدد غائب او قال بعض المتكلمين
اذا كان مرافقاً يترى ما يورده قبلت روايته وادعي ان ذلك وجه
في زمن الصحابة لكن نقول لم يثبت والظن عاذا لهم خلافة **قوله**
وتقبل قوله في الهدية والاذن **قوله** في استحسان الذخيرة صغير
او صغيره مر او مملوك اي تجارية يبيعها لم يسمع ان يشتري منه قبل
السؤال فان سأل عن حاله فقال انه ماذون له في التجارة فانه
يحتري فان كان الصبي عدلاً فان لم يقع تخريبه على شيء بقي ما كان عليه
ما كان قبل التخرى وكذلك لو ان هذا الصغير اراد ان يهب
ما اتي به لرجل او يتصدق به عليه فينبغي لذلك الرجل ان لا يقبل
هدية ولا صدقة حتى يسأل عنه فان قال انه ماذون له في
الهيئة والصدقة فالقاضي يحتري ويبيح الحكم على ما يقع تخريبه
عليه وان لم يقع تخريبه على شيء بقي ما كان عليه ما كان قبل التخرى
قال محمد رحمه الله تعالى وانما يصدق الصغير فيما يخرجه بعد
ما يخرى ووقع تخريبه انه صارق اذا قال هذا المال مال ابي او
مال فلان الاجنبى او مال مولاي وقد بحث به اليك هذه الصدقة
فاما اذا قال هو مالي وقد اذن لي ابي ان اتصدق به عليك او اهبته
لك لا ينبغي له ان يقبل وكان يمس الامانة الجواب يقول الصبي اذا
اتي بقالا يقول يشتري منه شيئا واحبب ان امة امرته بذلك

فان طلب

فان طلب الصابون ونحوه فلا بأس بان يبيعه وان طلب الزبيب
وما ياكله الصبيان عادة فينبغي ان لا يبيع منه كذا في جامع احكام
الصغار **قوله** ويمنع من مس المصحف **قوله** في جامع احكام الصغار
كرو بعض مشايخنا دفع المصحف واللوح الذي عليه القرآن الى الصبي
وعامة مشايخنا من رواه باسلاً لانهم غير مخاطبين بالوضوء في التأخير
تضييع القرآن الله **قوله** ويصح امانة **قوله** فيه انه ذكر في شرحه
على الدرر ان من شروط الامان البلوغ فلا يصح امان الصبي الله في
التقاية المختارة لا يصح قال العلامة الشافعي وقال محمد لا يصح
امان الصبي المحجور عن القتال والمأذون فيه يصح في الاصح انما
فيجب تقييده وفي جامع احكام الصغار واذا امن الصبي قوما من
اهل الحرب ان كان ماذوناً بالقتال يصح عندنا ولا يصح عند
الشافعي وان كان محجوراً او موقفاً يصح عند محمد وروى غيره **قوله**
وتقبل ان البنت الطفلة مكره ان يبيع جامع احكام الصغار ولا بأس
بشطب اذن الطفل من البسات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم من غير انكار الله زاد في المخط في التقليل
ولانه ايلام لمنفعة الزينة الله ولا بأس هنا للاباحة لا لما تركه ابي
الذي مرجعه كراهة التنزيه **قوله** واذا اهدى للصبي شيء لم يبيعه
جامع احكام الصغار اذا اهدى الفواكه الى الصبي الصغير يحل
لوالديه الاكل اذا اراد بذلك بر الوالدين ولكن اهدى الى الصغير
استغفاراً للمهنية وفي فتاوى القاضي طهري الذين اذا اهدى
الصغير شيئاً من المأكولات روى عن محمد انه يباح لوالديه وشبهه
ذلك بالضيافة واكثر مشايخ بخاري على انه لا يباح لغیر حاجة
قوله قيد به لانه لو كان لحاجة يباح وذلك على وجهين اما ان
كان في الضرر واحتياج لفقره او كان في المفارقة واحتياج لعدم الطعام
معده وله مال ففي الوجه الاول اكله غير شئ وفي الوجه الثاني اكل
بالقيمة كذا في جامع احكام الصغار **قوله** ويقع توكيله من اضافة
المصدر الى مفعوله **قوله** ولو محجوراً ولا ترجع الحقوق اليه اي يصح
توكيله اذا كان يعقل العقد سواء كان محجوراً عليه او لا كما يفيد
لواله اصلية وهو مشكك بالنسبة لقوله ولا ترجع الحقوق اليه لانه

قا

ان كان ما ذوناله في التجارة فان كان وكلا بالبيع بمن حال او مؤجل
فباع جاز ببيعة ولزمته العهدة وان كان وكلا بالشرا اما ان كان
بمن حال او بمن مؤجل فان كان بمن مؤجلا لزمته العهدة قياسا
واستحسانا وتكون العهدة على امر حتى ان البائع يطالب الامر
بالمن دون الصبي وان وكلا بالشرا بمن حال قال قياسا لان
العهدة وفي الاستحسان نلزمه كذلك في جامع احكام الصغار وقام الكلام
فيه فلهذا راجع **قوله** ويعمل بقول المستتر في المعاملات التي في القدر وي
يجوز ان يقبل في الهدية والاذن قول العبد والحارثة والصبي وفي
الهدية ولو كان المخرج بخاتمة الماذن لا يقبل قوله كالصبي والمقبول
ولا يجب التحريم ولكن يستحب بخلاف الفاسق لان خير الفاسق يستوي
فيه الصدق والكذب فيجب التحريم طلبا للترجيح اما الكذب في غيره
انما هو قوط كذا في جامع احكام الصغار **قوله** ولا تصح الخصومة من الصبي
ان في جامع احكام الصغار الصبي التاجر والعبد التاجر يستحب
ويقضي عليه بالاكل وذكرا للقيمة او البشاة ان الصبي الماذن
له يخالف عند علمائنا وبه نأخذ وذكر في الفتاوى انه لا يمين على الصبي
الماذن له حتى يدرك وذكرا في النوادر يخالف الصبي الماذن له
ويقضي بكونه وكذا ذكر في اقرار الاصل وعن محمد بن خلف وهو صبي
ثم ادرك لا يمين عليه فهذا دليل على ان يمينه معتبرة والصبي المحجور
عليه لا يصح اقراره فلا يتوجه عليه اليمين **قوله** يتحرك الله ويشتهي
النساء ان تحرك الالهة يستلزم الاشتها فلا اشتها علة التحرك
في نفس الامر والتحريك علة العلم بالاشتها **قوله** وبذلك المال بالاشتها
على المباح كالبايع **قوله** وبذلك المال بالاشتها ايضا اذا كان
عاقلا كما في جامع احكام الصغار في مسائل اللقيط **قوله** والقاطنة
كالقاطنة البائع **قوله** اي في صحة لاي وجوب التعريف وفادة
صحة ضمانه لو لم يشهد قال في القنية وجوب الصبي لقطة ولم
يشهد بضمنه كالبائع انه ربه سقط ما قيل في وجوب التعريف
عليه وهو غير صحيح لعدم تكليفه ومقتضى القواعد وجوب
التعريف على وليه الله **قوله** ويجب منه سلامة في الفتاوى الظاهرية
اختلف الناس في السلام على الصبيان قال بعضهم لا يسلم عليهم وقال

بعضهم

بعضهم السلام عليهم افضل لما روي ان علي بن ابي طالب كان يسلم على
الصبيان فيردون عليه ويقر كون الدعاء لله وفي جامع احكام الصغار
روي عن ابن عباس قال قال الله تعالى عنه قال كنت مع الصبيان
اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم علينا الله وفي الفتاوى
الظهيرية ولو ترك جماعة على قوم وتركوا السلام المأول فوسلم
الواحد جاز عنهم ووجب على المدرس عليهم ان يردوا الجواب
فان تركوا اشتركوا في المأثم وان ردوا واحدا منهم وسكت الباقون
قال بعضهم لا يسقط الجواب عنهم كذا ذكر صاحب الاملا عن ابي
يوسف وقال بعضهم يسقط الجواب عنهم الله وعلم من ان لا يسلم
بالسلام يكون سنة كفاية كما يكون الجواب فرض كفاية وقيل الجواب
فرض عين فلا يكفي الجواب من الواحد عن الجماعة بخلاف ابتداء السلام
فانه سنة كفاية من غير خلاف **قوله** ويصح اسلامه قال في جامع
احكام الصغار اسلام الصبي العاقل يصح عندها بلا خلاف بين
اصحابنا في احكام الدنيا والاخرة جميعا وعند السافعي لا يحكم بالسلام
وجه قول اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا عليا الى
الاسلام وهو ابن سبع سنين فاسلم وحسن سلامه وكان يفتخر بالسلامة فيمنه
ويقول سبقتكم الى الاسلام طرا . علاما ما بلغت وان خلمي .
والمعنى فيه انه عرف الاسلام واعترف به فوجب ان يصح منه ولا يلزم
على هذا الصبي الذي لا يعقل انه لم يعرف الاسلام **قوله** وردته
اقول هذا اذا اتحان مراهما ولا اعتبارا سلامه فقط ولم يعتبر منه
اتفاقا ذكره الطرسوسي ولا يعتبر ردة المراهق عند ابي يوسف
ونقل في الظهيرية رجوع ابي حنيفة اليه الله **قوله** وتجلد بجمحة
بشرط ان يعقل التسمية ان لا تالق التسمية على الذبيحة شرطها
وذلك بالقصد وصحة القصد ما ذكرنا من العقل والصبط
وذكر في الذخيرة معنى قوله يضبط اي يضبط شرايط الذبح من
قطع الخلق وفري الاوداج وذبيحة الاخر من جلاله وعجزه عن التسمية
بحكم الخرس يعتبر بالاعتدال في التسمية والاقبال نحو سوا كذا
في جامع احكام الصغار ومنه يعلم ان كلام المم **قوله** فيجوز له
الدخول على النساء **قوله** وكذا يجوز لمن الدخول عليه **قوله**

الا في مسائل ذكرناها في الفوائد **قول** اراد بالجمع ما فوق الواحد فان
 الذي ذكره هناك مستلزم **قول** ولا شيء على صبيان يعني **قول**
 في جامع احكام الصغار ويحب الخراج في ارض الصبيان والنسوان
 والمجانين لان عمرهم في الله تعالى عنه وظرف الخراج في جميع الاراضي
 ويؤخذ من ارض الصبي الثقلي العشر مضاعفا وكذا من ارض المرأة
 الثقلية لان العشر يؤخذ من ارض الصبي المسلم في كل الرواية ومن ارض
 المسلمة في الروايات اجمع فكذا يؤخذ من الصبي الثقلي العشر مضاعفا
 انه فان اراد لا شيء عليهم من العشر المضاعف فهو مخالف لما ذكرنا وان
 اراد شيئا اخر فلا علم لنا به والظاهر مراده في مواشيه واموالهم كما هو
 به **قول** لم يستحق عليه قال في جامع احكام الصغار واذا قال الامير
 قتل قتيلا فله سلبه فقتل صبي لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل فرسا
 او جرحا فله سلبه وكان يستطعم القتال ولا يستطعم القتال لانه
 مباح القتال في الوجهين **قول** ولو كان ما ذكروا فباع ثم تقرب على قوله
 ولا ينفق عليه فكان حقه ان ياتي بالفاهذا وما ذكره المم مخالف
 لما في البرازية حيث قال والصبي المأذون بخلف كالبالغ وقال
 نصير بخلف الصبي المأذون لانه لا يحنث ولا يلزمه الدين الا باقرار
 او يمينه وعلمنا وما علمنا انه يخلف وبه نأخذ ويجوز ان يكون على المقتل
 في ان التول قول او اقراره وقد مرنا الكلام على هذه المسئلة في
 كتاب القضاء بآتم من هذا **قول** ويقام القدر عليه تاديبا وكذا
 يجلس تاديبا لا عقوبة قال السروجي ادب القضاء من الخفاف
 وتقتل بعدة بورقة ما لقطه ويجلس الاب والوصي يدين على الصبي
 الا ان يظهر انه لا مال له ولا يجلس الصبي المراهق الذي لا اب له
 ولا وصي ولكن ينصب القاضي ويلا عنه فودي وبه **قول** ويقام
 فدية للميتة **قول** وكذا قوله لكن ينبغي ان لا يقع قبوله اذا
 وهب له عبد اعني او مقعد كما في حديث جعفر السدي عن جعفر السدي
قول ولا يقف من امواله ما يتجر من ضرر اي بل يلقى ولا يلزم عليه
 الاحكام كالطلاق والعناق **قول** ومنه اقرضه واستقرضه لو محجورا
قول الصبي في منه راجع لما يتجر من ضرر من امواله والاقرض قول
 محض كما صرحوا به في بحث الاختلاف في الشهادة قلت والاستقراض

مثله

مثله فاندفع ما يتجر من ان كلاما من الاقراض والاستقراض فقول
قول وكفالة باطلة مقصد ومضاف لفاعله والمفعول محذوف والتقدير
 كفالة الصبي باطلة قال محمد في الاصل ولا يجوز كفالة الصبي سواء كان
 الصبي محجورا عليه او ما ذكروا له في التجارة وسواء اذن له ابوه في
 الكفالة او لم ياذن له ابوه اذن الاب للصبي في الكفالة باطل لانه اذن
 بما هو تبرع والتبرع غير اذن تحت ولاية الاب فلا يملك الاذن
 قال ولو كان له رجل قبل رجل مال فادخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك
 المال وقد رافق ولم يحنث كان ذلك باطلا ولا يقف على اجازة الصبي
 اذا باع لانه لا يجزئ له حال وقوعها فان بلغ واقربا لكفالة قبل
 البلوغ فاقراره باطل لانه اقر بكفالة باطلة وان جرد الكفالة بعد
 البلوغ صححت الكفالة هذا اذا كان الدين دين الاب فان كان الدين
 دين الصبي يان اشترى الاب او الوصي شيئا للصبي بالنسيئة وامر
 الصبي حتى ضمن بالمال لصاحب الدين وضمن بنفس الاب والوصي
 فضمنانه بالمال جائز وضمنانه بنفس الاب والوصي باطل فامتنانه
 بالمال فلانه التبرع شيئا كان عليه قبل الضمان فان قيل الضمان
 كان يرجع ذلك المال عليه فلم يكن هذا الضمان تبرعا واما الضمان
 بنفس الاب والوصي فلانه التبرع شيئا كان لا يلزمه ذلك قبل الضمان
 وهو اختصارها بمجلس الحكم كذا في جامع احكام الصغار **قول**
 وصحت له قبل عليه في جامع الفصولين الكفالة للصبي لم تجز
 ثم غلغل ما هنا لا يندفعها من القول وهو ليس اهلا لذلك فانه كرهنا
 شيئا على قول اي يوسف الاخير القابل لعدم توقفها على القول
 او على ما اذا كانت باذن ابية او وصية امه وفي فوائدي يفتقر الكبر
 الكفالة للصبي المحجور عليه لا يجوز قبله الصبي محجور عن المضار
 لاجل المنافع بل يندفع قول الهبة والصدقة وفي هذا منقعة فيجوز
 قال لان الهبة والصدقة تقع بالفعل وفعله مقدر فاما ما هنا
 لا يندفع قبول وهو قول غير معتبر قبل بشكل بما لو اجر نفسه بحث
 الاجر وذلك قول قال في الاجازة قد يجز الاجر من غير قول فان
 رجلا لو استعمل انسانا من غير عقد ورأى القاضي ان يوجب الاجر
 عليه بحث الاجر ولا عبرة للقول في وجوب الاجر امه وبه يظهر عدم صحته

ير

ن

في الصورة المذكورة **قوله** وعنه مطلقا اي اذا كفله عنه بمال باقره وادي
كان له ان يرجع بذلك عليه لان امر الصبي المأذون له بالكفالة بنفسه
وما عليه من غير شرعا وان كان لا يجوز كفالة عن الغير لان كفالة
عن الغير تبرع منه على الغير من وجه وهو ليس من اهل التبرع اما المأذون
بالكفالة عنه طلب التبرع وهو من اهل التبرع عليه وان كان الصبي
مخجورا لا يجبر على ان يجسر مع الكفيل لان امره بالكفالة لم يقع لان
كان الصبي غير تاجر فطلب الجوه من رجل ان يضمنه فضمنه كان جائزا
واخذ به الكفيل وكذلك وصيته او جده ان كان الاب ميتا وكذلك
القاضي اذا لم يكن له وصي ولا جده فان تعينت الغلام واخذ الكفيل ابا
الغلام وقال انت امرتني ان اضمنه فخاصني فان الاب يؤخذ بذلك
حتى يجسر ابيه وليس طريقه ان الاب امره بالكفالة عن الصغير فان
مجره الامر بالكفالة عن الغير لا يثبت للمأمور بحق مطالبة الامر
الا ترى ان من قال لغیره اكفل بنفس فلان بن فلان وكفل غاب
المطلوب فازاد الطالب ان يطالب الامر بالكفالة باحضار المطلوب
لم يكن له ذلك ولكن طريقه ان الصبي في يده وقبضه وتديره ولهذا
قالوا ان الصبي المأذون له اذا اعطى كفلا بنفسه ثم تعينت الصبي
فان الاب يطالب باحضاره وطريقه ان الصبي في يده وتديره كذا في
جامع احكام القضاة **قوله** والصبي التي لا تشتهى يجوز استيفائها
اي اقول وكذا يجوز للرجل ان يغسلها بما في شرح الجامع الصغير
للمرتاشي **قوله** ولا يضمن الصبي الغصب يعني الصبي الحر في جامع
احكام القضاة من مشايخنا من قال بان الغاصب يضمن عندنا
بسبب الغصب لا بالجناية وذهب الى ان الخلاف في الصبي الذي لا يعتد
عن نفسه وهو يشبه العبد من وجه لانه مما يثبت عليه اليد كالقيد
والحر الكبير من وجه لانه ليس بمالك فقلنا شبهه بالعبد اذ اهلك
بامر لا يمكن التحرر عنه لا يضمن توفير الشبه من خطما ومن سلك هذه
الطريقة احتج الى تخصيص قول محمد في قوله ومن غصب صبي فانه
اطلق ولم يفصل ومن سلك الطريقة الاولى اختلفوا انه يضمن بالباش
او بالتسبب قال بعضهم يضمن لانه باشر تلافه حيث نقله الى ذلك
المكان من حيث ان التلف بهذه الاسباب لا يعلم الا ما كان كالماء والصبي

عاجز عن

عاجز عن حفظ نفسه عن الاسباب المتلفة وانما يحفظه وليه فاذا
قطع حفظه وليه عنه اضمين التلف الى غصبه وفعله من حيث الحكم
وان لم توجد حقيقة والمباشرة حكما كافية لا يجاب الضمان كما
في المكر وشهود القصاص واذا اعتبر مباشرة الضمان كان له
الحجة على الصبي حتى تسته او القوي الجدار عليه او وضعة بين
يدي السبع حتى او ترسه واذا كان كذلك يضمن وكذا اضمنا
وهذا القابل لا يحتاج الى تخصيص قول محمد في الصبي بخلاف ما لو
مات بالحمي لان حدوث الموت بالحمي لا يضاف الى غصبه ونقله
قال الله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت ومنهم من قال بان
القاصب يضمن بالتسبب لا بالمباشرة لانه لم توجد منه المباشرة
حقيقة ولكن وجد هذا التسبب وهو اتصال اثر فعله فاستقامت
اضافة التلف الى اثر فعله فصارت سببا والمسبب ضامن حتى لا يحجب
الضمان على المباشرة بخلاف ما لو غصب حر اكبر ونقله الى مكان
فاصابه شيء من الصواعق لا يضمن لانه لم توجد المباشرة والتسبب
اما المباشرة وظاهرة واما التسبب فالان التلف لا يضمن لان
الكبير يمكنه حفظ نفسه عن الاسباب المتلفة بخلاف الصغير فانه لا يمكنه
حفظ نفسه انه ومنه يعلم ما في عبارة المصنف من القصور والافتقار
بسبب المحافظة على المبالغة في الاختصار **قوله** ولو خذعه حتى اخرجه
برضاة لم يضمن قل عليه لا شك انه لا عبرة برضا الصبي لانه لا يعرف مفاضة
من مضاره واما القهر الذي يحقق مع ابا المعصوب ومما نعتة فغير
لازم كالايج والابن وعدم تحقق الغصب في الثوب وغيره انه ثم طوله
هنا لم يضمن انه في المسئلة التي قبل هذه يضمن والام تصح المقابلة
قوله ولو قطع طرف صبي لم تغلر ضمة اي قال محمد في الاصل الصبي
كالبايع في دية النفس والحرافة اذا كان لها منفعة مقصودة تفوت
بقطعها كاللسان واليد والرجل واشباه ذلك ويجب الارش كالا
بتفويتها اذا علم صحتها في بعضها بالحركة وفي اللسان بالكلام وفي
العين ببترها اي بالحركة على النظر ولا يكفي بالاصل فقطال
الاصل هو الضمة لان هذا يحتمل البتر والمجتمعا لا يصلح وما
كان في تقوية تقويت الجمال دون المنفعة كالاذن الشاخص والشعور

ففيها الدية من غير تفصيل لان الجمال والزينه لا يتفاوت كذا في
جامع احكام القصار ففقيه حكومة عدل لاديه بالاضافة اي حكم يقوم
وما قومه من قدر التقاوت او غيره فيقوم بعد ابل هذا الاثر صحيحا
ثم يقوم معه فقدر التقاوت بين القيمتين هو الحكومة كذا في شرح
النقاية للعلامة القمستاني **قوله** فوقع ضمن في جامع احكام القصار
نقل عن نوادر ابن رستم اذ اصاح فقال اي لصبي على سطح الا تقع فوق
لا يضمن وان قال وقع فوق يضمن لان قوله وقع امر بان يفعل الوقوع
فصار بمنزلة ما لو قال له الق نفسك في الماء او قال في النار وفعل
يضمن كذا هنا **قوله** ولو ارسله في حاجة اجماع احكام القصار
نقل عن كتاب الخلاء للسيد الامام ابي القاسم لو بعث غلاما متعبا
بغير اذن اهله الى حاجة فارفق فوق بيت مع الصبيان ووقع ميت
يضمن لانه صار غاصبا بالاستعمال **قوله** لقض ثمنها لاي للام بخل
ما لو قال له لئاكل انا وانت اولت اكل انت فانه لاديه على عاقلة الامر
كذا في مباحث السبب من شرح مغني الخبازي **قوله** صبي ابن ثمن سنين
كذا في النسخ والقنوات سبع سنين كذا في جامع احكام القصار **قوله**
وان كان لا يعقل الصغير في مكان وما بعد يرجع الى الصبي بقطع الطر
عن وصفه بان ثمن سنين **قوله** وهو الصحيح قال الفقيه وبه
ناخذ **قوله** فعليه الكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة او صيام ستين يوما
قوله ولو حمل صبيا على ذابة اجماع احكام القصار فاذا حمل
الرجل الصبي الحر على ذابة وقال استكمالي والحامل للسر موت
الصغير فسقط الصبي عن الذابة ومات يضمن الحامل سواء كان
الصبي يمسك على الذابة او لا يمسك لانه صار غاصبا للصغير
بجماله على الذابة وغاصب الصغير ضمان اهللك بامر يمكن التحرز
عنه بعد الحمل عليه ولانه صار مستعملا للصبي في عمل من اعماله وهو
امساك الذابة بغير اذن وليه ومن استعمل صبيا بغير اذن وليه
وهلك بسبب استعماله ضمن كذا لو قال لصبي اضرب هذه السمكة
وانقض لي ثارها فصعد فسقط فمات ضمن **قوله** ولو ملام صبي
وكذا العبد وانما لم يجل لانه خلط ملكه بالملك ولا يمكن تميزه وكذا
اذا جاصبي بالكوز من مباح لا يجل لا يجرى ان يشرب يامنه اذا كانا

غنيين

غنيين لان الما صار مملوكا ولا يجل لهما الاكل من ماله لغير
حاجة كذا في شرح المجمع لان الملك من فضل الشرب نقلا عن
الذخيرة قال العلامة قاسم لم اجد في الذخيرة من كتاب الشرب
من مستحقين صاحب حق من الذخيرة انه فاعل صاحب الذخيرة ذكر
المسئلة في محل اخر لا يقال العلة التي ذكرها صاحب الذخيرة خارجة
فيما لو فعل ذلك بالغ لان البالغ المحروران ملكه بالمجازة له ولاية
ان يجعله مباحا بعبه في الخوض بخلاف الصبي والعبد فليست
قوله ولا يجوز للمولى الباسه المحرر ان يعنى بكرة تحريما ان يلبس
الذكور من الصبيان الحرير والذهب لان التحريم لما ثبت في حق
الذكور فكما لا يباح للذكر لا يباح للاناس وصار كالمحرر لما حرره
حرر مقيها كذا في جامع احكام القصار وفيه رجل كفي ابنه الصغير
بالي بكرة وغيره كذا في بعض المشايخ لانه ليس لهذا الابن اسم
بكر فكون هو اباه والقصح لا ياسبه فان الناس يريدون به
التقاول انه سيصير اباه في ثاني الحال لا التحقيق للحال **قوله**
ودعت ولا يدري أي مكانها **قوله** فيه حذف نائب الفاعل وهو
عمد في الكلام لا يجوز حذفه **احكام السكر** يعني من سلامه
وغيره وكانت واقعة الفتوى **قوله** خالطهم الله تعالى ونهاهم خاك
سكرهم **قوله** بقى لهذا الكلام تمة حتى يتم المرام وهو ان يقال
والسكر ليس بمناف للمخاطب اذ لو كان منافيا لصار كانه قيل لهم
اذ خرجتم عن اهلية الخطاب فلا تصلوا لان قوله وانتم سكارى
حال والاحوال شروط ورج يصير كقولك للعاقل اذا اجست فلا
فلا تفعل كذا ونسأده ط لانه اضاف الخطاب الى حالة منافية له
ولما صح هم من اعرفنا انه اهل للخطاب في حال السكر جزا **قوله**
الاي ثلاث الرقة في الخيانة في باب الخلع خلع السكران
جائز وسائر تصرفاته الا الرقة والاقرار بالمحدود والاشهاد على
شهادة نفسه وقال داود الظاهري لا ينقد منه تصرف ماويه
قال الحسن بن زياد وابو الحسن الكرخي وابو القاسم القصار
وهذا احد قول الشافعي وقال محمد بن نصر بن سلام ان كان بعد
في الشرب بان كان مكرها او مضطرا لا يقع طلاقه وتنفذ تصرفاته

تكره

لا

وفي ردته قياس واستحسان في الاستحسان لا يمنع يعني لان الكفر واجب
النفي وفي القياس يمنع وعن ابي يوسف انه ان كان يأخذ بالقياس فان
قضى القاضي بقوله واحد منهم فقد قضاه الله قال بعض الفضلاء هل
يدخل في ذلك تصرفات الصلي السكران من اسلامه وغيره وكانت وقفة
الفتوى تأمل الله **قول** الظاهر لا يدخل في ذلك لان البالغ السكران
من محرم جعل مخاطبا من جهة العقل عليه والصبي ليس اهلا للزهر
والنقل **قوله** او باكثر قيل عليه الترويج باكثر مصلحة للصغير فلم
ينفذ اجيب بان عدم النفوذ بعدم اعتبار عبارته غير ان التعبير بعدم
النفوذ يعني انعقاده موقوفا ووضيعة انه لو صح فاجازة فقد قام
قوله الثانية الوكيل بالطلاق **قول** هذا قول والصحيح الوقوع
نفي عليه في الخاتمة وقد نص المصنف ايضا في التعريف ان الصحيح الوقوع
قوله الرابعة عصب من صاحبه **قول** المنقول في العمادية في فضل
الضمانات وفي احكام السكران ان حكم السكران في هذه المسئلة حكم
الصائم في حق الرقة عليه ونحو الغاصب من القمان وحي لا يمنع
استثناء هذه المسئلة بل هي داخله في العموم **قوله** الا في سبع هي
السبع المذكورة وهي الثلاث التي ذكرها اوله والاربع التي رادها
وقوله في اخذها قول الله وفعاله تفرع على قوله فهو كالصاحي **قوله**
والفتوى على انه ان سكر من محرم فيقع طلاقه وعقابه قال في الفتح
الا اذا شرب الخمر فصدع فزال عقله بالصداع وطلق لا يقع لان
زال العقل مضاف للصداع لا الشرب **قوله** ولو زال عقله
بالسج لم يقع **قول** في الجواهر لو سكر من البخ وطلق فطلق خيرا
له وعليه الفتوى **قوله** وينبغي ان لا يصح اذانه كالمجنون يعني بجامع
عدم حقيقة القصد منه **قوله** ان شرب وقضى الاثم مقصود على ما اذا
كان السكر من محرم **قوله** ولا ينظر الاعتكاف سكره بان نوى القوم
من الليل شرب المسكر واعتكف قبل سكره ثم بلغ هذا السكر حال
اعتكافه **قوله** وبه اخذ اكثر المشايخ **قول** وعليه الفتوى كما في الخاتمة
قوله والمعتبر القدر للسكر في حق الحرمة ما قاله المعتبر مبتدأ
قوله ما قاله وقوله في القدر متعلق بالمبتدأ وقوله في حق الحرمة
متعلق بما قاله قدم عليه لافادة المحصر والمعتبر في القدر

السكر

المسكر من الاشربة غير الخمر ما قاله في ثبوت الحرمة لا المحذور وهو
ان حذر السكران عند سماعه في كلامه اختلاط وهذا لان ما قاله الامام
ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه انه من لا يعرف الارض من السماء كما يفكر
تقريف طرفي الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الجمل **قوله** احكام العبد
جمع عبيد وهو الرقيق والرق بمنزلة حكمه عن الولاية وهذا الجمع اريد
ثلاثة وعشرين جمعا نظمها شيخنا السيد عبد الله الطبراني في كتاب
وهي: **•** جموع عبد عبود عبد عبد • اعابد عبد عبد • وعبدان
عبد عبد • وعبد في مدي • عبيد عبد • اعباد عبد •
عبيد عبد • عباد مقبلة • معابد • وعبدون عبدان
قوله لا جمعة عليه ولا عبيد اطلق في عدم وجوب الجمعة على العبد
فشمل ما اذا اذن له سقته او لا وفي السراج فان اذن له مولاه يجب
عليه الحضور وقال بعضهم بخلافه كذا ذكر في باب صلاة الجمعة وذكر
في باب صلاة العبد ما خالف هذا فقال بعدم الوجوب وان اذن
له مولاه ونقص عبارته ويجب اي صلاة العبد على من يجب عليه الجمعة
الي ان قال ومن لا يجب عليه الجمعة لا يجب عليه العبد المملوك فانه
يجب عليه العبد اذا اذن له مولاه ولا يجب عليه الجمعة لان له ابدا
وهو الظاهر وهو يقوم مقامها وليس كذلك العبد فانه لا بد له
وينبغي ان لا يجب عليه العبد كما لا يجب الجمعة لان منافعة لا يصير
مملوكه له بالاذن فحاله بعد الاذن كحاله قبله الا ترى انه لو حج باذن
المولى لا يشق عنه حجة الاسلام لهذا المعنى وكذا لو كفر العبد بالمأ
لا يجوز ولو اذن له المولى لانه بالاذن بذلك المأ لانه وفي وجوبها
على المكاتب اختلاف المشايخ ومنعق البعض في حال سعيته كالمكاتب
والاصح الوجوب عليه ما كان في السراج ولا جمعة على المأذون كما
في الفتاوى الكبرى **قوله** ولا اذان ولا اقامة عليه وقيل ان
على الوجوب وكل من الاذان والاقامة ليس واجبا حتى يقع نفي
وجوبه عنه على ان نفي الوجوب لا ينفي احتمال الاستئذان والاحتياط
قوله وعمومها كالرجل في الامانة من من المقام اذ في التهمة
تغلب العبيد على الاما **قوله** وقوله في الظاهر **قوله**
وكذا الجنب كما في البحر **قوله** ويجوز من نظر غير محرم اليه عورته فقط

ل

ب

ب

اقول يفهم منه انه لا يحرم على المخدم النظر على غور ثيابها وليس كذلك
 اللهم الا ان يراد العوق الغير الغليظة كالبطون والظهور والجنب
 واعلم انه يستثنى من غير المحرم السيد **قوله** وما عداها اي العورة ولو
 ظهر او بطنها كالوجه واليدين والرجلين **قوله** ان استهي ايمان نظر
 بشهوة **قوله** ولا يجوز كونه شاهدا في العبد فالغدير راجع الى الجمع
 باعتبار واحد **قوله** ولا يلي امرأ عاتق الانبياء **اقول** يستفاد منه صحة
 تصرف الجاشاه نيابة عن السلطان وان كان باقيا على الرق فما قد
 يقع من يولي مضمرة التشوات الذين يخرجون من السرايا بغير عتق
قوله ولا يملك وان ملكه سيده **اقول** لا وجه للتقييد بالسيد
 بل العبد لا يملك وان ملك سوا كان المالك سيده او غيره **قوله**
 ولا يكفر الا بالصوم **اقول** في ايمان شرح مختصر الطحاوي للاستيعاب
 واذا احدثت المرأة في اليمين وهي معسرة كان لزومها ان يمينها من
 الصوم لان هذا الصوم ما وجب عليها بايجاب الله تعالى لانه
 وجب بيمين وجدت من جهتها فكان للزوج ان يمنع وكذلك هذا
 في العبد وكذلك هذا في صوم وجب بسبب وجده من جهتها الا في
 فضل واحد وهو ان العبد اذا اظهر من امراته لم يكن لمولاه ان يمنع
 عن الصوم انتهى فهذا يدل على ان اطلاق المم غير سيد وبطلان
 تكفير العبد بالصوم في الايام **قوله** ولا من كيا علالينه **اقول** يفهم من
 تقيد بالعلانية انه يجوز تركه سرا **قوله** ولا فرضا وجب بايجاب علف
 على قوله غير فرض اي ولا يصوم فرضا وجب بايجاب **قوله** وكذا اعتكافه
 اي ليس له ان يعتكف ولا ان يحج ولا ان يعتمر دون اذن السيد
قوله ولا ينفذ اقراره بماله في التوضيح ان العبد المحجور اذا اقرا وتزوج
 بغير اذن ودخل اخر الى عنقه انتهى في باب كفالة العبد من العانة
 شرح الهداية انه اذا اقرا باستهلاك ماله وكذبه المولى او اقرا به اثنان
 او باعة وهو محجور عليه واودعه اثنان فاستهلكه فانه لا يوافق بذلك
 كله للحال **قوله** ما ذونا او مكاتبنا اي ما ذونا كان او مكاتبنا اي ما
 مستومان في هذا الحكم فان السيد السيد في شرح المفتاح في مباحث
 لتعريف السيد باللام ان خسر كان اذا اراد به التسوية وجب تقديمه
قوله وكذا اقراره بجمالية الى قوله غير صحيح **اقول** لا يخفى ما في عبارة

من التدافع

من التدافع فان مقتضى التشبيه الصحة مع التوقف وهذا يدافع
 قوله غير صحيح **قوله** ويدفع في جانيته ان لم يفده سيده قبل وفاء اذا
 جني يكون لولي الجناية حق في الكسب كما لو كان ما ذونا وارثه دون
 ام لا قال في التولية الجنية في جناية العبد ما نصه ولو اكتسب العبد
 الجاني كسبا او ولد من الجانية ولدا فاختر المولى الدفع لا يدفع
 الولد والكسب لانه لا حق له قبل الدفع ولا يتردى الى الكسب
 انتهى في هذا يدك على انه لا حق له في الكسب ولو اكتسبه بعد الجناية
قوله ولا عقالة له **اقول** في الحديث لا تعقل العقالة عمدا ولا عبدا
 قال ابو حنيفة هو ان يجني العبد على الحر وقال ابن ابي ليلى هو ان
 يجني الحر على العبد وصوبه الاصمعي وقال لو كان كما قاله الامام
 ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لكان الكلام لا تعقل العقالة عن عبد
 ولم يكن ولا يعقل عبدا وقد كملت اما يوسف القاضي في ذلك يخفف
 الرشيد فلم يفرق بين عقلة وعقلت عنه كذا في التذكرة الصلاحية
قوله وجانيته متعلقة برقبته كدنيه قبل عليه ان الذين كالقرص
 يتاخر الى ما بعد العتق والجناية تتعلق به خلا **قوله** ما ياتيه
 ما ذكره اذا كان العبد محجورا اما اذا كان ما ذونا فلا وجب بحال
 كلام المم على ما اذا كان ما ذونا **قوله** ويبيع في دينه يعني اذا كان
 ما ذونا ولا يتاخر الى ما بعد العتق ولا يتسري مطلقا اي سوا
 اذن له سيده او لا خلا فاما مالك من ماله اذا اذن له سيده **قوله**
 ومهرها كغيرها اي من الخواصر واقاله عشرة ذراهم عينا او قيمة يوم
 العقد والقبض واما مهر مثلها فهو قدر الرعية فيها وعن الاوزاعي
 ثلث قيمتها كما في المختارة **قوله** وعدتها حصتان ونصف المقدرة
 اي نصف ما قدر للحره التي لم تنقض او ماتت عنها زوجها وهو مهر
 ونصف وشهران وخمسة ايام **قوله** ولا مطالبة لها لو كان مولاه
 عينا اي لا مطالبة لها بالمولى **قوله** وتجب الحكومة بخلق الجنية **اقول**
 هذا قول والمفتي به ان يجب نقصان قيمته اذا لم يثبت كما في
 البرازية لكن في بعض المتون المتغيرة ما يوافق كلام المم على ما اذا
 مقلها ونبتت بيضا فانه يجب حكومة عدل كما في البرازية **قوله**
 ودواه من رضاعا لمولاه اي واجب عليه كالنفقة لكن النفقة

ن

لا يجزئ عليها وهل الذوا كذلك أو يفرق بينهما محل نظر **قوله** لا يسمع
الدعوى والشهادة عليه لا يقتصور **قوله** في الفصل الثالث
من الفصول العبادية ما يجال في حيث قال رجل وهب لعبد رجل
شيئا ثم أراد الرجوع فإن كان العبد ما ذونا يقضي له بالرجوع
وإن كان محجورا لا يقضي له بالرجوع ما لم يحضره فإن قال العبد
أنا محجور وقال الوهاب لا بل أنت ما ذونك قال قولك الوهاب
مع يمينه استحسننا وإن أقام العبد بينة ما محجور لا يقبل بينته
هذا إذا كان العبد حاضرا والمولى غايب فإن كان المولى حاضرا
والعبد غايب فإن كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى حاضرا وإن
كان في يد المولى فهو حاضرا وإن كان في الخائنة أيضا ما يجال في حيث قال
لو ادعى على عبد محجور استملاكه ليرد له إن ذهب به إلى القاضي أو
ما ذون سيدك لأنه يشغله عن خدمة مولاه وإن وجد في مجلس القاضي
خلفه الله والخلف لا يكون إلا بعد دعوى وفي الظهيرة ويقام الحد
على العبد إذا اقرب الزنا أو غيره مما يوجب الحد وإن كان مولاه
غائبا وكذا القلم والقصاص وإن الوهب عليه باعتبار القصر أو الأما
أو خيفة رضى الله تعالى عنه يفرق بين حجة البينة والأقرار باعتبار
أن للمولى حق الطعن في البينة دون الأقرار **قوله** ومملوك الكفاية بالاستيلاء
يعني إذا كان قنا أما المذنب والمكاتب وأم الولد فلا كما في الكفر وغيره
قوله ووطي أحد الامتنين ليس ببيان للعقوبة المهرم **قوله** هذا قولك
الامام رحمه الله تعالى وعلى قولهما هو بيان صريح به المهرم في البحر
ووقع في بعض نسخ هذا الكتاب ووطي أحد الامتنين بيان بدون
أداة النفي ويخرج على قولهما **قوله** امره عنده بالذلة شيء يعني للعبد
وقوله موجب لعمامة أي الامرات العبد مضطر إلى فعل ما أمر به فيقتل
فعله أو الأمر **قوله** مطلقا **قوله** لا تقيد بقبيل هذا الإطلاق لا ينافي
ولا لا خفاء ولا موقع لهذا الإطلاق **قوله** ويضمن بالفضل بخلاف
المحور يعني الكبير أما الصغير ففيه خلاف كما قد مضى في أحكام النساء
نقلنا عن جامع أحكام الفقهاء **قوله** ويحل سفرها بغير محرر قبل
عليه في كراهية البرازية ونكره للاعتقاد في الولد في زماننا السفر بلا
محرر انتهى **قوله** كأنه يريد الاعتراض على المهرم لمخالفة عبارة لما في

البرازية

البرازية وأما في ذلك إذا كانت الكراهية في عبارة البرازية كراهية
تكون أما إذا كانت للتمويه فلا **قوله** ولم أر حكم التقاطه **قوله** في
النهر شرح الكثير من باب اللقطة بعد أن نقل عن البرازية أنه ليس للمولى
أن يأخذ ما يعتقده ما ذونا ومحجورا **قوله** يحضره فإنه من كسبه
لا محالة إن يكون ودقة الغير قال وهذا يصحح بأنه أهل للايداع
فكذا الالتقاط مجامع الأمانة فيها وينبغي أن يكون المقر يفي مولاه
كالصبي مجامع المحجور فيها أما الماذون والمكاتب فالعرفان اليهم
قوله وينبغي في الثاني أن مملوك مولاه **قوله** قد قد مضى في أحكام
القبيلان نقلنا عن شرح التجميع ما يفيد صريحا أن العبد يملك المباح
بالاستيلاء ولا وجه لما استزوج به المهر من مشبهة روى الأئمة في أنه لا يملك
المباح بالاستيلاء كما هو طعن من تدبره **أحكام الأئمة** **قوله**
ولا جماعة أي عليه وفيه أن الجماعة ليست بأجبة على ما هو المتعين
وح لا يصح بقي الوجوب عنه **قوله** وإن وجد فأي راجع إلى جميع مقدم
قوله ولا يفسخ للشهادة مطلقا أي سواء كان مما نقل فيه الشهادة
بالتسامع أو لا **قوله** على المعتد يعني خلافا لفرقائه يقول تقبل
فيما يجزي فيه التسامع وهو رواية عن الإمام بقي أنه إذا حكم القاضي
بشهادته مع شاهد آخر أو بشهادة اثنين هل يتفاد حكمه قال المرحوم
يعقوب باشا في خواص صدر الشريعة أنه يفسد لأنه فصل بمحضه
فيه حيث قال مالك تقبل شهادته مطلقا لكن ذكر الكمال في نقاد
قضا القضاة بخلاف مذهب خلاف ثم قال هذا كله في القاضي المجتهد
فأما المقلد فأنما رواه السلطان ليحكم بمذهب الإمام أبي حنيفة رضي
الله تعالى عنه فلا يملك المخالفة فيكون مغرورا بالنسبة إلى ذلك
قوله ونكره أمانة أي كايكة إذا أنه وجد **قوله** وخضائفة بالجر عطف
على ذبحته قال المهرم في البحر في باب خيار الرقوة ويكره ذبحه ولم أر
حكم صيده ورضيه واجتهاده في القبلة انتهى **قوله** ورويته بالرفع
مسند أخيره **قوله** بالوصف أي علمه بالمبيع المحتاج للزوية بالضرر
يحصل بالوصف فلا يكون له خيار بعد ذلك أما ما لا يحتاج إلى الروية
بالضرر فلا يحصل العلم به بالوصف كالمسحور والمذوق **قوله** وينبغي
أن يكره ذبحه فيه أنه يخرجه في البحر بكرة الهرة الذبح كما قد مضى في بيان

كما اذا علق الطلاق ببيان ان في قوله انت
 طالق ان دخلت الدار لا يتصف اشتطاق بالعلية قبل دخول
 الدار وانما يتصف بها عند الدخول فيصريح **قوله** وهو ان ثبت
 في الحال اي ثبت الحكم في الحال ففي العارة حذف الفاعل وهو
 في الكلام لا يجوز حذفه **قوله** وذلك كالمضمونات التي كالحكم في
 المضمونات **قوله** الى وقت وجود السبب اي سبب القمان **قوله**
 وكان النصاب في اي وكوجوب الزكاة في النصاب **قوله** ولا هذا قلنا
 ان اي لا يخل استناد انتقاض طهرتها الى الحدث السابق لا الى خروج
 الوقت وروية الما قال بعض الفضلاء قد يقال علة عدم صحة
 بالنسبة الى المتيمم اقتصار التيمم على الوجه واليدين ولا اثر لاستئنا
 الانتقاض الى الحدث السابق انه **قوله** هذا كلام ناس عن عدم
 العلم بصورة المسئلة وضورتها انه توضا وليس الحق على طهارة
 كاملة ثم انه احدث وازاد ان يتوضا فلم يحل ما فتم ثم وجد فاستند
 طهارة رجله بوقدان لما مستند الانتقاض الى الحدث السابق
 وحيث ليس له ان يتوضا ومسح عليه **قوله** عند خروج الوقت قيد به
 لانها منسوخ قبل خروجه قال في المسئلة وشرحها ولو لم يستلحق المستح
 بطهارة العذاري بعد ما ظهر منها شيء منسوخ في الوقت فقط اذا
 احدث بعد التبرع خذ ثا غير عذرهما **قوله** والفرق بين التبيين
 والاستناد ان في شرح تلخيص الجامع للحلاطي لا يفتك لافرق بين
 الاستناد والظهور والظهور الفرق بينهما باختلاف الشرط فان شرط
 الاستناد قيام المحل حال شئ من الحكم وعدم الانقطاع من وقت شئ
 الحكم الى الوقت الذي استند اليه كما في النصاب للزكاة وليس كذلك
 شرط في التبيين حتى لو قال ان كان زيد في الدار فانت طالق فانت
 ثلاث حين ثم طلقها ثلاثا ثم طهرته كان في الدار في ذلك الوقت لا يقع
 الثلاث لانه تبيين وقوع الاول وان ايقاع الثلاث كان بعد انقضاء
 العدة وقد ذكر مشايخنا بطلان مقتصر والمستند بان ما صح
 تعليقه بالشرط يقع مقتصر او لا يصح تعليقه بالشرط يقع
 مستندا كما في البحر للم في باب التعليق وقد ذكر مشايخنا من الفروع
 ما يدك على ذلك فقالوا ان الطلاق المنجز من الاجنبي موقوف

على اجازة

على اجازة الزوج فاذا اجاز وقوع مقتصر على وقت الاجازة ولا
 يستند بخلاف البيع الموقوف غايته بالاجازة مستندا الى وقت البيع
 حتى ملك المشتري الزوايد المتصلة والمتصلة قال بعض الفضلاء
 وقد قيلت عن معتقل اللسان اذا طلق بالاشارة او اعتق او باع
 او اشترى ودامت عقلته الى الموت هل يقع ذلك مستندا او
 مقتصرا فاجبت بالي مع الغفار من ان ط كلامهم في هذا الموضع
 انه اذا اقر بالاشارة او طلق بها او باع او اشترى يجعل ذلك موقفا
 فان مات على عقلته جاز ذلك كله مستندا ولا فلا قال ولم ارض
 صرح بذلك من مشايخنا انه لكن ما تقدم من الضابط عن شرح
 الحلاطي يقتضي وقوع الطلاق ونحوه مما يصح تعليقه بالشرط
 مقتصرا كما لا يخفى **قوله** يظهر اثره في القيام كالنصاب مادام قائما
 والمغضوب كذلك **قوله** دون المتلاشي كما لو هلك النصاب بعد الوضو
 والمغضوب بعد الغمان **قوله** والفرق بين التبيين وبينها اي في القايير
 والمتلاشي في هذا كلام المصنف وقوله فلو قال انت طالق او تفرغ
 من الدم لا من كلام المصنف **قوله** تقدم المحل قبل علية ان اردان المحل
 شرط وقت موت فلا فعدم المحل في المسئلة الاولى لا لانها
 وقت الموت اجنبية وعزوط في الثانية لان الطلاق اذا لم يقع كما
 هو القرض كانت محلا وقت الموت لانها زوجه وان كان مرادة
 انه يجوز طلاقها اي غير المدخول بها بعد التعليق المذكور حيث
 تبين لا الى عدة فتكون عند الموت غير محل فليس في العبارة ما يرد
 اليه ويشعر به فعله بالتأمل **قوله** والفرق بينهما في المصنف
اقول قال في المصنف والفرق للامام بين مسئلتين القدوم
 والموت ان الموت معرف والخبر لا يقتصر على المعرف كما لو قال
 ان كان في الدار زيد فانت طالق فخرج منها اخر النهار طلقت
 من حين تكلم وهذا لان الموت في الابتداء يحتمل ان يكون قبل تمام
 الشهر فلا يوجد الوقت اصلا فمن هذا الوجه شبه سائر الشروط
 في احتمال التحظر فاذا مضى شهر فقد ملك بوجوده شهر قبل الموت لان
 الموت كاي لا يحالة الا ان الطلاق لا يقع في الحال لا يحتاج الى
 شهر متصل بالموت وانه غير ثابت والموت يعرفه فقارق الشروط

من هذا الوجه واشبه الوقت في قوله انت طالق قبل رمضان شهر
فقلنا بامرين الظهور والافتقار وهو اي مجموع الامرين الاستناد
كذا في الجامع الكبري لغير الاسلام **قوله** وقد فرقنا الذكر ايسر في قيل عليه
لم اجد ما في فزوف الذكر ايسر وانما هو في فزوف الامام المجبوي لكن
المع اشتبه عليه الاسم وفي غير هذا المجال ايضا نقل عن المجبوي في نفسه
لذكر ايسر انه سمع الفروق للذكر ايسر ثم وجد ما للمجبوي وليس عليه
اسم مؤلفه فظنه للذكر ايسر ثم قد ذكرها المجبوي في كتاب الايمان
والنذور والكفارات **الحكام التقدير قوله** لا يتعين في المعاوضة
اي التقدير وهو الدرهم والدينار واما ما يتعين في عقد المعاوضة
لان التقدير خلق ثما والاصل فيه وجوبه في الذمة لتوسله الى العين
المقصودة واعتبار التعيين فيه بخلاف ذلك بخلاف تعيينه في الذمة
لعدم وجوبه في الذمة وكذا في الصدقة والشركة والمضاربة والوكالة
والقرض والاقام عليه ولو هلك المقدر في يد الوكيل انفق ولو هلك
بعد البيع قبل التسليم انفسح البيع ولا يطالب الوكيل بعد تسليم مثله
وعين مالك التقدير بالتعيين في عقد المعاوضة وصحة والشافعي
واحمد وافقاه كزفره لا نه صدر عن اهله مضافا الى محله فيعبر كما في غير
عقد المعاوضة وقيل بالنقد لان ما هو مصنوع من الذهب والفضة
يتعين بالتعيين اتفاقا وكذا غيرهما من المثلثات واثار الخلاف ان لو
عين الدرهم ليس للمشتري ان يسلم غيرهما وعندنا انه ان يسلم مثله ولا
ينتقض العقد بالهلاك والاسحاق بل يطالب بتسليم مثله كما في
شرح ذر النجار للعلامة شيخ البخاري رحمه الله تعالى وقوله
وكذا غيرهما من المثلثات يعني يتعين بالتعيين اتفاقا وهذا محله
اذا كان المثلث حاضرا مشارا اليه بفهم هذا التقدير من قوله يتعين
بالتعيين اذ التعيين لا يكون في الغائب وذكر في النخبة ان الفلوس
بمقولة الدرهم والدينار في انها لا تتعين بالتعيين انه وفي شرح
الجامع الصغير للمصنفات في الدرهم لا تتعين في العقود والفروع
وفرع عليه وجوب الزكاة الاجرة المعجلة في الاجارة الطويلة على
الاجرة في السنين التي كانت الاجرة في هذه لانه ملكها بالقبض والقبض
لا ينتقض ملكه اذا كانت الاجرة دراهم وما شاكلها ومن السرخاني

بجمل

يجب على المستاجر ايضا لانه يعد ذلك دينا على الاجر وكذا في بيع الوفا
زكاة ذلك المال على البائع والمشتري وليس هذا ايجاب الزكاة على
تخصيص في مال واحد لان الدرهم لا يتعين في العقود والفسوخ
قوله وفي تعيينه في العقد الفاسد روايتان يعني اذ باع شيئا بغير
فاسد وقبض منه ثم نقضها البيع فهل يتعين رد المقبوض من
التمن يتعين ام لا قيل يتعين وقيل لا يتعين والاول اصح وهي رواية
ابي سليمان والثاني رواية ابي جعفر كذا في الزيلعي وذكر في غاية الشك
ان المختار عدم التعيين اتم وفي الولو الجنية لو اتفق الوكيل الدار
على نفسه ثم اشترى بذرهم من عنده يكون المشتري له لا للوكيل
لطلان الوكالة لانها تعلقت بالدرهم المدفوعة الى الوكيل بعينها
وقد هلكت **قوله** والهبة قبل قبض صورتيين احدهما انه وهبه
الدرهم فله دفع غيرها الثانية اذا قبض الموهوب له الدرهم
الموهوبه واراد الواهب الرجوع فله الموهوب ودفع غير المقبوض والثاني
لا يتاخر في القدرة **قوله** والشركة اي الشركة بالمال فلو هلك المال
واحدهما في الشركة قبل الشرا سواء كان من جنس واحد او جنسين
قبل الخلط بطلت الشركة لا لدرهم والتماخر يتعينان في الشركة
فقد هلك ما يتعلق العقد بعينه قبل ان يرام العقد وظنوا
المقبوض به فيبطل العقد بخلاف ما اذا اشترى بذرهم مضمونة
شيئا ثم هلك الدرهم لا يبطل البيع لان الدرهم والدينار لا يتعين
في المعاوضات ثم انما يتعين في المعاوضات ويتعينان في الشركات
لانها جعلت لثنتين فلو تعين في المعاوضات لا نقلا لثنتين لان
التمن اسم لعين يقابلها عوض فلو تعين في المعاوضات لكانا عيننا
يقابلها عوض فكانا مضافا لا يكون مضافا وفيه تغيير حكم الشرع فلم
يتعينوا وليس في تعيينهما في باب الشركة تغيير حكم الشرع لانه لا يقابلها
عند انعقاد الشركة عليه ما عوض كذا في البدايع في فصل ما يبطل به عقد
الشركة وقام الكلام فيها **قوله** وكنتنا في الشرع جريان الدرهم
مجري الدينار واما جريان الزوف من الدرهم مجري الجيا ففان
في الولو الجنية من الشفعة الزوف من الدرهم بمنزلة الجيا في خمسة
مسائل الاولى في الشفعة اشترى بالجيا ولقد الزوف واخذ النصف

ن

ن

بالجهد الثالث الكفيل بالجهد اذا انقضى الزوف يرجع بالجهد الثالث
 اشترى شيئا بالجهد ونقد البايع الزوف ثم باعه من جهة فان مررت
 المثال هو الجهد الرابع خلف ليقبض حقه اليوم وكان عليه الجهد فقط
 الزوف لا يثبت الخامسة له على اخذ زاهم جها وقبض الزوف وانفق
 فلم يعلم الا بعد الاتفاق لا يرجع عليه بالجهد في قول ما خلا لا يثبت
 قال المم في شرحه وتزاد سادسة وهي ما نقلنا عن المحققين الجامع استقر
 وزاهم وقبضها ثم اشترى ما في ذمته بدنانير ثم وعد زاهم القرض
 زوف فام يرجع بشي فبها الزوف كالجهد **قوله** اعلم ان عدم تعيين
 الدرهم والدنانير في حق الاستحقاق لا يغير معنى ان من حكم النقود انها
 لا يثبت ولو عرفت في عقود المعاوضات وقسوها في حق الاستحقاق
 فلا تتحقق عينها فقلت اشترى ما كماله ووقع مثلهما جها وقد اوصفنا
 هذا هو المراء وان كانت عبارة لا تتناول عن خزانة وركالة **ما يقبل**
الاستقاط من الخفوق وما لا يقبل قوله لو قال وارث تركت حقي لعمام
 ان الاعراض عن الملك او حق الملك صابطة انه ان كان ملكا لازما لم
 يتطل بذلك كمالومات عن ابن فقال اخذها تركت تصيبني من
 الميراث لم يتطل انه لا يترك بالترك لئلا يكون عينها فلهذا من العلية
 ولا يكون جها فلا بد من كون ذلك يثبت له حق التملك صح كاعراض
 العائم عن العينة قبل القسمة كما في قواعد الزكوي من الشافعية
 ولا يخالفنا الا في الدين فانه يجوز تملكه ممن هو عليه **قوله** كذا في
 جامع الفصولين يعني في الثاني والثلاثين وعبارته قال اخذ
 الورثة برئت من تركه اي ميراث الغرماء عن الدين بقدر حقه لان هذا
 ابرأ عن الغرماء بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عينيا لم يصح ولو
 قبض اخذهم شيئا من بقية الورثة وركي من التركة وفيها رد يوثق
 الناس لو اراد المراء من حصة الدين صح لا لو اراد تملك حصته من
 الورثة لملك الدين ممن ليس عليه ثم ذكر ما ذكره المم هناك من قوله
 لو قال وارث تركت حقي لعمام كلامه وفيه التصريح بان ابرأ الغارث من
 ارثه في الاعيان لا يصح وقد صرحوا بان المراء من الاعيان لا يصح
 ومن دعوى الاعيان صح وهو رد قوله فلو ابرأه ان اراد بالحق في
 كلامه ما يعم العين والدين فتأمل **قوله** لا يطل ذلك بالابطال اي هنا

الابرأ وان لم يصح

كلام قاضي

كلام قاضي خان فكان حقه ان يقول امته **قوله** وذكر في الكتاب يعني
 الاسعاف وكان حقه ان يعينه لانه لا ينفذ عند الاطلاق **قوله** وانما
 الوقف فقد قال قاضي خان ان قال المم في بعض رسايله بعد ذكر
 مسئلة قاضي خان وينبغي ان يلحق بمسئلة وقف المدرسة المذكورة
 في فتاوى قاضي خان كل شي يتعلق بالوقف منها ان بعض ذرية الواقف
 المشروطة الاستحقاق اذا سقط حقه لغيره لا يسقط وله ان يأخذ
 ومنها المشروطة له النظر اذا سقط حقه منه لا يسقط ومنها من له
 وظيفة في وقف كالا مام اذا سقط حقه من معلومه سنة لا يسقط
 وله الاخذ الا ان يكون التاخر قد استهلكه فيكون ابرا ومنها ان من
 اسقط حقه من وظيفة لا يسقط حقه وكذا من فرغ عن وظيفة لغيره
 ولم يكن بانيا بين يدي القاضي الا ان الشيخ قاسم في فتاواه اقرى سقوط
 حقه بالفرار لغيره ولم يستند الي نقل وخولف في ذلك **قوله** وقد
 كتبنا في شرح الدرر من الشهادات ما فهمه الطرسي في حيث قال
 بعد نقله كلام قاضي خان فيه نظر لان الفقيه من اهل المدرسة يمكنه
 ان يعزل نفسه فلا يتقي له وظيفة اصلا فكيف يقول لا يمكن ابطاله
قوله ورده ابن وهبان حيث قال هذا الاعتراض ليس بشي فان الواقف
 اذا وقف على من اوصف بصفة الفقه والفقر مثلا والاقامة كان
 استحقاق من اجتمعت فيه شرائط الوقف ولا اعتبار بعزل نفسه بل
 له الطلب والاخذ بعزل نفسه كالوقف على الامن اذا عزل نفسه
 من الوقف فانه لا يعزل وصاحب الفوائد يعني الطرسي لم يفهم
 هذا من كلام قاضي خان بل جرى على عادة اوقاف بلادنا فان الواقف
 يجعل النظر فيه للحاكم مثلا او للتأخر ويجعل له ولاية العزل
 والتقدير والاعطاء والحرمان من اوصف بصفة الفقه على مذهب
 من المذاهب في ابطال ذلك حقه وعزل نفسه صح وليس له العود
 الا ان يقرره من له ولاية التقدير وليس كلام قاضي خان في ذلك بل
 كلامه في من وقف لوقف عليه وذلك يشترط ما وقف عليه الواقف
 ولا يطل باطله **قوله** وما حذرناه حيث قال بعد نقل كلام ابن
 وهبان وفيما قاله نظر لان الواقف اذا وقف على الفقهاء مثلا
 فان الفقيه لا يستحق في ذلك ابرأ التقدير ممن له ولاية ذلك

لا انه يتحقق من كان فقها او فقيرا مطلقا كما توهمه لان الفقيه الفقير
 الطالبين لم يتبعنا ولا يمكن ان يتصرف الي كل فقيه وكل فقير فانما
 هو للجنس ويتعين بالعين فالحق من اسقط حقه من وطئته
 تقر فيها فانه يسقط حقه سواء كان الوقف على جنس الفقهاء او على
 معين منهم كما هو في اوقاف القاهرة وان اسقط حقه من وقف على
 الفقهاء والفقراء بالعينين ولم يقرر في وقفهم لم يعم لعدم تقيده
 ان يقرره بعد ولا يطيعه ما حقه لا انه يطلب ولا يحد بل تقرير
 بمعنى الاستحقاق الذي لا يطل بالابطال في كلام قاضي خان جواز
 ان يقرر بعد الا بطلاله ويعطى بعده من وقف على الفقراء بمعنى قول
 الطرسوسي انه يطل بعزله نفسه اذا كان بعد تقرره وليس هذا
 كالوقف على الابن كما فهمه ابن وهبان لان استحقاق الابن لا يتوقف
 على تقرره بخلاف استحقاق الفقيه كما لا يخفى **قوله** ومنها الذين يسقط
 بالاموال الذين ما دام في الذمة بحقوق وليس يملك لرب الذين
 قال في القسمة بعد ان رزقوا المتفق قبل له دع ونيك له الوجه انه تعالى
 فقال هو لوجه الله تعالى يبرر استحقاقنا الله ومنه يعلم جواب حادثة
 الفتوى له عليه الف فقال تركت له منها خسمائة هك تسقط عنه
 الخمسمائة **قوله** ومنها حق القسم للزوجة الى قوله وان كان لها حق
 الرجوع في المستقبل **قوله** انما جاز لها الرجوع لان حقتها لم تكن
 ثابتا بعد فكون محترمة وعد فلا يلزم كالمعبر قال بعض الفضلاء
 لكن ينبغي عدم حل الرجوع لانه خلف في الوعد وهو محترم كما في الذخيرة
 وقد صرح صدر الشريعة وغيره بان الرجوع في العارية قبل
 الوقت مكره لان فيه خلف الوعد فعلى هذا يكون معنى قوله
 لها ان ترجع يصح لها ان ترجع ولم ازم من صرح بكراهة رجوعها
قوله لكن لا يقام بعد عفو **قوله** الظان مراده انه اذا عفى ولم
 يطلب بعد العفو لا يقام وان عفى وطلب اقم **قوله** واما ما ليس
 بلازم من العقود فلا يصف بالاستقاط كالوكالة **قوله** ط
 حرمه بذلك انه وجد الحكم منصوصا وعبارته في الرسالة التي في
 الحقوق التي تسقط بالاستقاط صريحة في انه لم يجد الحكم حيث
 قال واما حق الوكالة والعارية والوديعة فينبغي ان لا يسقط

بالاستقاط

بالاستقاط حتى لو قال المستعير اسقطت حقي من الانتفاع بالعارية
 لا يسقط مادام المعير لم يرجع وله الانتفاع لانها كملك الاعيان
 وعلى هذا لو قال اسقطت حقي من الانتفاع بالعين لا يسقط وينبغي
 اخراج العارية والاجارة من الحقوق اصلا لان الملك فيها حاصل
 وان كان للمنافع **قوله** واما حق الاجارة **قوله** يعني لو قال
 المستعير تركت حقي في المنفعة او اسقطت حقي فيها ونحو ذلك لا يسقط
 وقد اجمعوا على ان الاجارة تقبل الفسخ واختاب المتون والقنا
 وصار كتب الفقه الاما قبل جعلوا الفسخ بابا مستقلا وقد فهم
 من لا فقه عنده من قوله هنا ينبغي ان لا يسقط الا بالاقالة انها
 لا تفسخ الا بها وهذا في غاية البعد عن التصور **قوله** ومنها المشروط
 له النظر اذا اسقطه لغرض في فتاوى المرحومين الجليلي انه لا يصح
 ونقصه من رجل الى الله النظر على وقف جدد وقد ضعف
 قوته عن التحدث على الوقف فهل له ان ياذن لاحد ان يتحدث عنه
 على الوقف المذكور بقصة حياته ام لا وهل له ان يترك لاحد من
 النظر ام لا جوابه نعم لانه ان يمتنع من فيه العدة والكفاية
 ولا يصح تزول عنه النظر المشروط له ولو عرك نفسه لم ينعزل
قوله الا ان يخرج به الواقف والقاضي يعني بخاتمة اما بعد جازمة
 فلا يصح اخراج القاضي النظر المشروط **قوله** فلا يسقط بفقد
 بمفهومه ان اسقاطه لاحد معتبر وفيه نظر لانه يستلزم خلاف
 شرط الواقف مع ان العمل به واجب مهما امكن **قوله** او لغرض قيل
 عليه لا يخفى ان اسقاط الواقف ما شرطه لغرضه ان كان مع شرط الا اذا
 والاخر لا يخفى في اصل الوقف لنفسه فهو ط والافلا **قوله** وينبغي ان
 يقال بالاستقوط في الكل قال بعض الفضلاء كيف ذلك والمقصود
 به ان شرط الواقف كمن الشارع وقد علم من الارث انه لا يسقط
 بالاستقاط فيجب ان يكون الاستحقاق في الوقف كذلك لا يسقط
 به وهذا مما يجب القطع به وما قد مر عن قاضي خان في اول
 الصفحة من هذه الورقة شاهد لما قلناه فتأمل **قوله** اه الا المشروط
 له الرجوع او بعضه الخ في كل قلته الاقرار على الراجح اخباره بوجوبه انه
 اذا اقر بشئ ولم يكن مطابقا لنفس الامر لا يحل للمقر له اخذه فقاية

وي

ل

ما حصل بالاقرار المأخوذة به ظاهره السؤال انما هو عن سقوط
 الحق حقيقة فابن هذا من ذاك **قوله** ولا بالبيع ولا بالاجارة اي
 بيع الخياط الموضوع عليها المذوع واجارة هذا **قوله** وهو شامل للشروط
 فلو تمت كلزومه ان قد قدر المص في فن الفوائد ان الحكم بصحة الوقف
 ولزومه وموجبه لا يكون حكما بالشروط ولو وقع التنازع في شيء
 من الشروط عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع
 حكم المحقق السابق ان يحكم بما في الشروط انما حكم باصل الوقف وما
 تضمنه من صحة الشروط انما ذكره وذكر قبل هذا عن العمادية وحل
 الفضولين والبرازية وفتاوى العلامة فاسم ان شرط نقاد القضاء
 المجتهدين ان يكون في حادثة ودعوى صحيحة فان فات هذا الشرط
 كان قويا لاحكامها هذا ولكن الكلام في لزومه في حقه وعدم صحة
 رجوعه عما شرطه لنفسه لا في حكم الحاكم فتم بمقتضى مذهبه فليتامر
قوله فانه يلزم ولا يقل الاسقاط **قوله** هذا تخالفنا اختاره
 في شرحه على الترتيب **التألف لا يعود** **قوله** لا يعود الترتيب ان
 لان التألف تلاشي فلا يحتمل العود كما في القليل اذا اتخس فدخل
 عليه المناجاري حتى كثر وساك ثم عاد الى القلة لا يعود بخلافه وهو
 مختار الشرحي والبرزوي وصححه في الكافي وفي النهاية والمراج
 وعليه الفتوى وقيل انه يعود واختاره في الهداية وقال انه لا يظهر
 بخلاف ما اذا سقط الترتيب بالنسيان لكن في مئة المفتي ما يخالفه
 حيث قال في صلالة فتذكر ما بعد شهر يجوز الوقتية مع ذكرها
 هو المختار انه وهو يفيد انه لا يعود التألف بالنسيان بالتذكر
 ومثل ما في المنة في المجتبى به جزم صاحب التوير **قوله** بالنسيان
 ويحوى المراد بنحوه التقريب واللقاء الرجوع **قوله** وجفت الارض
 بالنسيان اي الارض التي تجست والقييد بالنسيان اي لا شرط **قوله**
 وكذا البر اذا غار وما فيها يعني وجفت اسفلها والاقلام اي العود
 كاي السراج **قوله** وقد وقعت حادثة الفتوى براه عما هو في
 العمادية في دفع الدفع من الفصل السابع **قوله** ثم اقر بالمات
 المبري منه ان قيل عليه يجب حمله على ان المقر يقرض في الاقرار على ان
 المقر به هو نفس المبري منه بان يقول مثلا المال الذي ابراني منه

هو ثابت في ذمتي والا فلا ريب عند عدم التعرض لكونه نفس المبري
 منه في ان يؤخذ باقراره خلا له على لزومه لسبب حادثة بعد الاقرار
 كما لو ادعى عليه مثلا بناية دينار فابراه منها ومن كل حق ثم اقر المبري
 بعد الاقرار بان للمبري عنده مائة دينار من غير تعرض لبيان انها
 المبري منها فاشتمل **قوله** يعني دعوى لاقرار يفيد ان الدفع نفس دعوى
 الاقرار وانما لم يصح لانه اعتراف منه بان المقر كاذب في اقراره لمصادقة
 على صدور الاقرار منه وهذا مبني على ان المدعي ادعى الاقرار بنفس المال
 المبري منه كما يفيد قوله اقرني بالمات والاصح دعوى الاقرار وحمل
 على انه بسبب حادثة بعد الاقرار انه تعالى اعلم **بيان الدرام الزنوف**
كالجاء قوله في مسائل ذكرتها في الشرح **قوله** قد نقلنا ما عنده
 فيما تقدم في بحث احكام النقد **بيان النائم كالمستيقظ قوله**
 الثانية اذا جامعها زوجها وهي نائمة قال ينظر اذا جامع الزوج الثاني
 المطلقة مثلا تا وهي نائمة او متغص عليها او ادخلت ذكره في فرجها وهو
 كذلك هل يحل للثاني لا يقال سيأتي في احكام غيبوبة الحشفة ان منها
 التحليل لا ناقص لا يجوز ان يكون على طلاق لا انها لو كانت مملوكة في
 خرفة او في القلفة بحيث لا تدرك الحرارة لم يحل **قوله** فاما الامن كذا
 في النسخ والقواب الاب **قوله** يحرم عن الميراث وجهه ان سقوط الامن
 عليه بسبب لموته ومباشرة جسد اياه بموتة مباشرة قتله فبحر ما لو
 كان مستيقظا **قوله** الخامس عشر المنيمة اذا مرت ذابته **قوله** ذكر
 المص في البحر نقلا عن التوشيح ان المختار في الفتاوى عدم الانتقاص اتفاقا
 لانه لو نيمتم وبقره ما لا يعلم به جاز اتفاقا انه في التجنيس جعل
 الاتفاق فيما اذا كان يجنبه به ولا يعلم بها وانبت الخلاف فيما لو كان
 على جانب نهر لا يعلم به وجمع عدم الانتقاص وانه قول ابي حنيفة وهذا اذا
 كان نائما على صفة لا توجب النقص كالنائم ماشيا او راكبا اما النائم على
 صفة توجب النقص فلا ينافي الخلاف اذ اليمتم انتقص بالنوم وهذا
 صور المسئلة في المجمع في التاسع قال بعض الفقهاء لكن يتصور في النوم
 الناقص ايضا بان كان متجما عن جنابة **قوله** السابع عشر المصلى اذا
 نام وقد ذكر هذه الرواية في الترخانية قال في الكزبي المختار انه
 لا يجوز عن القراءة يعني لان الاختيار شرط اذ العبادة ولم يوجد **قوله**

ويجب بعض الأقوال **اقول** وهو الصحيح احتياطية امر العباد كما في
 الترخاينة **قوله** الخامس والعشرون المصلي اذا نام في صلاة فاقسم
اقول حق العبادة ان يقال فخرج منه من حيث يتصور كون النائم
 فيها كالمستيقظ **قوله** ولا يمكن البناء اي قيا ساعا على منق الحدث لندور
 خروج المني في الصلاة بخلاف سبق الحدث والله اعلم **احكام المعقود**
قوله وقيل هو كالمجنون يعني فلا تصح منه العبادات ولا يجب **قوله**
 وقيل كالبالغ اي لعاقلة فتصح ويجب والله تعالى اعلم **احكام الخنثي**
قوله ذكرنا السفي في الذكر حقيقة وهو من له فرج وذكرنا ان بال
 من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال منها فالجاء للامساق
 وان استويا فمشكل ولا عبرة بالكثرة الله وفي المحيط نقلا عن المستفي قال
 الامام ابو حنيفة وابو يوسف اذا خرج من سرة انسان كهيئة البول
 وليس له قبل ولا ذكر لا ادري ما القول في هذا وفي المعنى لان قدامة
 الخنثي ولو كان شخص لا مبال له بل له يخرج واحد فيما بين المخرجين منه
 ببول ويتغوط او لا يخرج له لا قبل ولا دبر وانما يتقايما ما يأكله وما يشربه
 وحكي في بعض البلاد عن هذا فهو في الخنثي المشكل كذا في المشي **قوله** متر
 اذا مات يعني اذا لم يستبين حاله لم يفصله رجل ولا امرأة لاحتمال انه
 انثى فلا يجوز للرجل غسله ولا احتمال انه ذكر فلا يجوز للمرأة ذلك
 ولكنه يمتنع ولا فرق في ذلك بين ان يكون الميت رجلا او امرأة عقرا
 ان كان ارحم محرم منه يمتنع من غير خرفة وان كان اجنبيا يمتنع
 بالخرفة ويكف بقصره عن ذراعيه فان قيل لم لا تستري لجارية للعقل
 كالمختان قلنا لان سرة الجارية للخنثي بعد موته للفصل لا يفيد البلغة
 الفصل لانه لا يملكها وهذا لو كان للخنثي جارية مملوكة يزول ملكها عنها
 بعد موته ولا يبقى على ملك الحاجة الفصل لان التقاط السهل من الابتداء اذا
 كان كذلك لا يفيد الشرا بخلاف ما لو كان حيا فانه يملكها فيفقد سرة
 الجارية للمختان وفي بعض الفتاوى يجعل الخنثي المشكل فيكون غسل
 في الماء **قوله** ويسبح فيه لانه ان كان انثى فقد اقاموا واجبا لانه عورة
 وسرها واجب وان كان ذكر فالتسبيحة لا تنزه **قوله** ولا يدغمه
 الا محرم اي ذورحم محرم منه لانه ان كان انثى فدخل الانثى فيه لاهل
 الوضوء مكروه ودخول المحرم لا بأس به وان كان ذكر لا يضرك دخول المحرم

فكان الاحتياط

فكان الاحتياط فيما قلنا **قوله** ويكون كفرا المرأة اي يكون في خمسة اقسام
 كالمرأة لانه ان كان انثى فقد اقيمت السنة وان كان ذكرا فقد زناه
 على الثلاث ولا بأس بذلك وهذا لان الكفر يقع بحال الحياة وعند
 الشيايب في الحياة اذا نكح على الثلاث لا نكح فكذا بعد الممات اما اذا
 كان انثى ففي الاقتصار على الثلاث ترك السنة اذا السنة فيها خمسة
 اقسام فكان الاحتياط ما ذكرنا كذا في الذخيرة **قوله** ولا يلبس حريرا ولا
 خليا في حياة لا احتمال انه رجل لان النبي صلى الله عليه وسلم انما اباح
 لبس الحرير والخلي بشرط العفة اللباس لقوله عليه الصلاة والسلام هذا
 حرمان علي ذكرنا متى حل لا نكحهم وهذا الشرط غير معلوم في انثى
 وماتة ذنبت المحرم والاباحة يترجح فيه معنى الخطر **قوله** واذا
 قبله رجل يشبه حرما اصوله وفروعه كذا في شرح هذا الكتاب
 والصواب حرمة عليه اصوله فقط اذا الخنثي المشكل لا فروعه قال
 في المنيع شرح الجمع لو قبله يشبه حرما لم يتزوج امه حتى يستبين امره
قوله وان وجهه ابو رجلا انه قال العلامة الشيخ عمر بن محمد ابو الولف
 في كتابه اغانة السائل باختصار انفع الوسائل ليس ما ذكره على ظاهره
 بل بعد ظهور علامة الرجالة فيه لوجه لا قبله لانه موقوف الله وقال في
 مباحث الخلوقة من الكتاب المذكور وقع في شرح شيخنا يعني المم ان
 تخلو الخنثي صحاح بالاول من المحبوب ونحوه وعندى هذه ان المراد
 به المشكل فيه اشكال ففي النهاية ان نكاح الخنثي موقوف الى ان يتبين
 حاله ولهذا لا يزوجه وليته من تحتته لان النكاح موقوف لا يفيد
 اباحة النظر انه موته يظهر عدم صحة خلوته وان ما نقله عن الاصل
 لوزوجه رجلا انه ليس على ظاهره **قوله** وليس لباس المرأة في الاحرام يعني
 اذا احرم وقد رآه وليس لباس المرأة اي الخيط لان ترك الخيط هو
 امرأة المحرم من لبسه وهو رجل لان لبس الخيط للرجل في احرامه جائز
 عند العذر واشتبه افروه من ابلغ العذر وليس الخيط اقرب الى
 الستر وترك الستر للمرأة لا يجوز في حال الاحرام وعدمه **قوله** ولا يعلى
 الا بقتاع اي يستحب ان يتقنع للصلاة لانه اقرب للستر ولانه ان كان
 رجلا فالقتاع لا يمنع الجواز وان كان انثى فانه موقوف بالقتاع في
 صلاتها اذا كانت مراة فقتاع الاستبراء يرفع هذا الجنب كذا

ن

في الميسوط فعلم بهذا ان الاستحباب اذا كان مراهاقا ولهذا الوصل
بغير قناع اجزاء ولم يؤمر بالاعادة واما اذا كان بالغابان فبلغ بالن
ولم يظهر شيء من علامات الرجال والنساء لا تحريم الصلاة بغير قناع
لان الرأس من الحرة البالغة عورة والصلاة متى جازت من وجه
وفسدت من وجه حكم بالفساد احتياط ولهذا الوصل بغير قناع بحسب
الاعادة كذلك في الميسوط والذخيرة **قوله** ويقوم امام النساء يعني اذا
صلى خلف الامام يتقدم على صف النساء ويتأخر عن صف الرجال والفتيان
ولا يتخلل الرجال كحالة بفساد الصلاة عليهم لاحتمال انه امرأة ولا يتخلل
النساء كحالة بفساد الصلاة لاحتمال انه رجل وان قام في صف النساء فصلى
بعيد الصلاة على وجه الاستحباب لاحتمال انه رجل فصر عليه الهداية وما
قال باستحباب الاعادة دون الوجوب مع ان فيها جهة الفساد وهي
العبادة متجهة الفساد راجحة لان المسقط وهو اداء الصلاة مغاوير
والمفسد وهو المحاذاة فهو مفسد اذ فساد الصلاة بجهة المحاذاة مختلف
فيه وفي كونه رجلا ايضا شبهة فصارت بمنزلة شبهة الشبهة فلذلك قال
بالاستحباب دون الوجوب اليه اشهر في الميسوط **قوله** وتوضع في الحارة
خلف الرجال يعني اذا اجتمعت الجنان يجعل الرجال تماثيل الامام
والفتيان بعده والخاتن بعد تماثيل القبلة **اقول** في شرح الجامع
الصغير للمصنف ما يخالفه فانه قال فان قام المحتجب في صف النساء
عليه الاعادة احتياط لاحتمال انه ذكر وكذا الوقوف في صف الرجال بحال الاعادة
على من غلبت منه وشماله ومن خلفه لاحتمال انه انثى انتهى وفي صلاة
الامر لهشام الخنثى صلى خلف المحتجب يجوز استحسانا لا قياسا كذلك في
القبلة في كتاب الصلاة وفيها من جواز اقتداء الصلاة بالصلاة غلط
غلطا فاحشا لاحتمال اقتدائها بالجنان كافتدائها بالمشكل والخنثى
المشكل وصار في اقتداء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل روايتان **قوله**
ويجعل خلف الرجل في القبر يعني اذا اجتمع الموتى للدفن يجعل
الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء اعتبارا بحال الممات بحال
الحياة ويجعل بين كل اثنين خاترا من التراب ليصير في حكم قبرين
قوله ولا حد عليه بقدره اي بقدره غيره باضافة المصدر الى فاعله
وحد فمفعوله كذلك في جميع النسخ وصوابه حذف لا ولقطة عليه فانه

اذا قذف

اذا قذف رجلا بقدر ما يبلغ قبل ان يستبين امره اقيم المحذرة لانه
صار بالبلوغ مخاطبا وحده القذف لا يختلف بالذكورة والانوثة
واستنباه حاله لا يمنع تحقق قذفه موجبا للمحذرة كما في غاية النيا
ومثله في الجوهر شرح القذوري **قوله** بمنزلة المجنوب اي لا حد
عليه قاذفه بالزنا بسبب انه بمنزلة المجنوب ان كان ذكر او بمنزلة
الزنا ان كان انثى وكل منهما لا يحد قاذفه هذا هو المراد وان
كانت عبارته قاصرة عن افادته مؤهبة تعلقها بقوله ولا عليه
بقدره **قوله** وتقطع يده للسرقة ويقطع السارق ماله اي وتقطع
يد السارق ماله **اقول** ليس هذا الحكم مما يخالف المحتجب فيه
غيره فلا وجه لذكره في احكامه الخاصة به **قوله** ويقعد في الصلاة
كالمرأة يعني اذا جلس في صلاته يجلس جلوس النساء بان يخرج رجله
من الجانب الايمن ويجلس باليمنى على الارض لانه ان كان رجلا فقد
ترك سنة وهو جائز في الجملة عند العذر وان كان امرأة ولم يجلس
جلوس النساء فقد ارتكب مكروها لان التسرع على النساء واجب
ما امكن **قوله** ولا قصاص على قاطع يده اي يعني لو قطع رجل يده
او امرأة فلا قصاص على القاطع لان حكمه فيما دون النفس يختلف
بالانوثة والذكورة **قوله** ولو عمد الا موقع للو الوضعية هنا **قوله**
ولا يخلو به رجل ولا امرأة يعني لا يخلو به غير محرم ذي رحم من
رجل او امرأة **قوله** ولا يسافر ثلثا الا بمحرم يعني ذكر فلو سافر مع
امرأة لا يجوز محرما كان او غير محرم لانه من الجنان ان يكون انثى
فيكون هذا مسافرة امرأتين غير محرم لهما وذلك حرام **قوله**
واذا اوصى رجل لما في بطن امرأة او هذا على قول ابينا وقال
الشعبي ينبغي ان يكون له سبعماية وخمسون لانه الوصية اخذت
الميراث **قوله** ولو قال لامرأته اول ولد تلدينه غلاما فولدت
خنثى لم يقع حنثي يستبين امر الخنثى لان الحنث لا يثبت بالشك
قوله ولا سهم له مع المقاتلة يعني لا يعطى له من الغنمة سهم تام ولكنه
يرضخ له لان في ذلك القدر ريقنا وفي الزيادة شك **قوله** ولا يقتل
تواسيرا او مرتدا او يعني لو كان كافرا فاسرا او مسلما فارتدا لا يقتل
لاحتمال انه انثى **قوله** ولا يدخل تحت قول المولى ان يعني حنث

ن

يستبين امره لان المحنت لا يثبت بالشك **قوله** اذا قال لها فاعتق
يعني لليقين باحد الوصفين **قوله** ولو قال الزوج ان ملكت عندي
انني تقرب على ما قبله فحقه ان تذكر بالغا **قوله** واذا قتل خطاه
وجبت دية المرأة **قوله** فلو قال ولي المحتني انه ذكر وقال القائل
انه انثى فالقول قوله لا نكاه الزيادة كما في حواشي شرح المجمع للعلامة
قاسم **قوله** ولو تزوج مشكلا مثله لم يجز حتى يتبين **قوله** فلو ثبت
بالعكس بان ظهر الزوج امرأة والزوجة رجلا قال ابو بكر النكاح
جائز عندي لان رجلا لوقا لا امرأة تزوجتك او قالت المرأة للرجل
تزوجتك فذلك كله يستوي في جواز النكاح فكذا هنا وقال الفقيه
ابو الليث عندي لو ظهر ان الزوج غلام وان الزوجة جارية جائز
ولو ظهر بخلاف ذلك لا يجوز لانها اخرجها الكلام يخرج الفساد كذا
في نوازل الفقيه ابو الليث **قوله** وكذا فيما دون النفس يعني يوقف
الباء لان حكمه فيما دون النفس يختلف بالاثنية والذكورة كما
قد مرناه **قوله** فان لم يطالب المحتني شيئا من هذا مقابل قوله سابقا
فان كان يطالب ميراثا لم يحق ان يذكر بعده بالواو **قوله** فله ميراث
انثى **قوله** بل لا اقل التخصيص يعني اسوا المحالين وهو قول
ابي خنيفة ومحمد وابي يوسف ولا وهو قول عامة الصحابة رضي الله
تعالى عنهم وعليه الفتوى حتى لو مات رجل وترك اثنا وخمسين
مشكلا فالملك بينهما اثلاثا سهمان للابن وسهم للمحتني وهو
نصيب البنت لانه اسوا المحالين ولو كان نصيب الابن قل يعتبر
ابن لانه اسوا المحالين بان ماتت امرأة وترك زوجا واختا لاب
وامر وخمسين لاب فله الزوج النصف وللخت لابوين النصف فالمحتني
ان جعلناه انثى يكون له السدس بكلمة للثلاثين وتكون المسئلة عقوبة
فيكون له واحد من تسعة وان جعلناه ذكرا كان عصبة ولا شيء له
فجعلناه ذكر لانه اسوا المحالين وانما كان للمحتني اقل التخصيصين
لان الاقل ثابت بيقين وفي الاكثر شك فلا يثبت الاستحقاق
مع الشك كذا في المشع شرح المجمع **قوله** وخاصله انه كالانثى اي
حاصل ما تقدم ذكره لا يعدل عن ما ذكره هنا تكرارا **قوله** في جميع
الاحكام **قوله** من جملة الاحكام الشهادة اذ ابلغ ولم يتبين امره

يكون

يكون في الشهادة كالا نثى ولذا قال في الخلاصة لا تقبل شهادته مع
رجل او امرأة ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل منه ومن جملة الاحكام
المختان اذا رآه هو يكون كالا نثى ولذا قالوا لا تقبل له من ماله جارية
لمختانه ان كان له مال وان لم يكن له مال فمن بيت المال فاذا اختل
بتاع ويرد ثمنها الي بيت المال وعن الامام انه تزوج امرأة مختنة
فان كان رجلا صح النكاح وخل النظر الى الفرج وان كان امرأة فلا
نكاح ولكن يجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة للضرورة لا يقال
لا يجوز لولية ان تزوجه امرأة بهر سبب حتى يختنه لان النكاح موقوف
الي ان يتبين امره واذا كان مشكلا محال كان النكاح موقفا
والنكاح الموقوف لا يفيد باقية النظر الى الفرج لانا نقول سلمنا
ان لا ينتقل بصحة نكاحه ومع هذا لو فعل كان مستقيما لان
المحتني ان كان امرأة فهذا نظر الجنس الى الجنس والنكاح لغو وان
كان ذكرا فهذا نظر المرأة الى زوجها ذكر ذلك شمس الامة المحلوي
بقائه ورد على قول المم انه كالانثى في جميع الاحكام انه لو ترك للمحتني
ابن ولم يعلم انه امرأة لم يتعلق به تحريم كما في الجوهرة ويرد عليه
ايضا لو اوج ذكره في فرج محتني مشكلا لم يجب الفضل عليه كما في
الشرائح **قوله** ولا حد بقدر فداي بقدر الفيرايه بالزنا كذا في
بعض النسخ وفي بعضها ولا يحد بقدر فداي لا يحد المحتني بقدره
غيره وقد تقدم ان هذا خطأ والقواب انه يحد **الفاتحة**
غريب المسائل المتعلقة بالمحتني المشكل ما ذكره في الفصول المهمة
في مناقب الامة وذلك ان غلبت امراته تعالى وجهه وقعت له
واقعة خارجة او قتلها وهي ان رجلا تزوج محتني لها فرج
كفرج النساء وفرج كفرج الرجال وامدقها جارية كانت له وبخل
بالمحتني واصابها فحملت وجاءت بولد ثم المحتني وطئت الجارية
فحملت منها بولد واشتهرت ورفع امرها الي امير المؤمنين علي
ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فسأل عن المحتني فاخبرها بما تخبر
ونطا ونوطا ومتمني من الجانبين وقد حملت واحملت فصار لها
مختري الافهام في جوابها وكيف الطريق الى حكم قضائها فاستد
رضي الله تعالى عنه غلاميه برقا وقبرا وامرهما ان يذهبا الى هذه

س

المختني ويعدا اضلاهما من الجانبين فان كانت متساوية فهي
 امرأة وان كان الجانب اليسر انقص من الجانب الايمن بضلع واحد
 فمضى رجل فذهب الى المختني فاحمها وعدا اضلاهما من الجانبين
 فوجد اضلاع الجانب اليسر انقص عن الايمن بضلع فجاءوا فخرها
 بذلك وشهدا عنده به فحكم على المختني بانها رجل وفرق بينهما وبين
 زوجها والدليل على ذلك ان الله تعالى لما خلق ادم عليه الصلاة
 والسلام وحيدا اراد سبحانه الاخسان اليه فجعل له زوجا من جنسه
 ليسكن كل واحد منهما الى صاحبه فلما نام ادم عليه الصلاة والسلام
 خلق الله عز وجل من ضلعه القصدي من جانب اليمين حواشيته
 فوجد لها جالسة الى جانبه كاحسن ما يكون من الصور فلذلك
 صار الرجل ناقصا من جانبه اليسر عن المرأة بضلع كاملة
 الاضلاع من الجانبين والاضلاع الكاملة اربعة وعشرون ضلعا
 هذا في المرأة وامانة الرجل ثلثة وعشرون ضلعا اثني عشر
 في الايمن واحد عشر في اليسر وباعتبار هذه الحالة قبل للمرأة
 ضلع اعوج وقد صرح الحديث بان المرأة خلقت من ضلع اعوج ان
 ذهبت تقية كسروا ان تركته استمعت به على عوج والله الهادي
الحكم الانبي قوله ولا يسن ختانها **قوله** القواب
 خفاضها لانه لا يقال في حق الانبي ختان وانما يقال خفاض **قوله**
 وانما هي مكرمة كذا في النسخ بتانيث الضمير من العائد على الختان
 والقواب التذكير وانما كان الختان في حقها مكرمة لانه يزيد في
 اللذة كما في منية المفتي لكن في البرازية من الكراهة في الفصل التاسع
 ختان النساء يكون سنة لانه يفرق المختني المشكل فحتم ولو كان
 ختانها مكرمة لاستعملت لاحتقال انها انشي ولكن لا كالسنة في
 حق الرجال **قوله** ومنع من خلق راسها اي خلق شعر راسها **قوله**
 ذكر العلامة في كراهيته لانه لا يابس للمرأة ان تخلق راسها القدر مرض
 ووجع وبغير عذر لا يجوز انته والمراة بلا يابس هنا الا باحة لا يترك
 فعلة اولي والظ يخلق شعر راسها ان الله سوا كان يخلق او فقر
 او نصف او نورة فليحترق والمراد بعدم الجواز كراهة التبرع
 لما في مفتاح السعادة ولو خلقت فان فعلت ذلك شبهها بالرجال

فهو مكرمه

فهو مكرمه لانها ملعونة **قوله** لو نكره اذا انها واقامتها غلله المم في
 شرحه على اكثر ما بها منبهة عن رفع صورها لانه يودي الى الفتنة انه
 ويعاد اذا انها على وجه الاستحباب كما ذكره الزيلعي وغيره في الذكوة
 من صفات الحال للوذن لامن شرائط الصحة فعلى هذا يصح لقهر
 في وظيفة الاذان وفيه ترة وظاهر وفي السراج الوهاج ما يقتضي
 عدم صحة اذا انها فانه قال اذا لم يعندوا اذان المرأة فكانهم صلوا
 بغير اذان فلهذا كان عليهم الاعادة **قوله** وبدينها كاله غورة يعني
 الحرة بدليل ما بعده وامثالامة فظهرها وبطنها غورة لما في الفتنة
 الجنب تبع البطن والوجه ان ما يلي البطن يتبع له انتم اطلاق
 الامة يشمل الفتنة والمذبة والمكاتبه وام الولد والمستسعاة وعند
 هي حرة والمراد بها معتقة البعض وام المستسعاة الموهونة
 اذا اعتقها الراهن وهو مفسر فخره اتفاقا **قوله** وكيفها قال المم
 في شرح اكثر وغتر بالكف ذون اليد كما وقع في المحيط للدلالة على
 انه مختص بالبطن وان ظاهر الكف غورة كما هو ط الرواية وفي مختلفا
 قاضي خان ظاهر الكف وباطنه ليسا بغورة الى الرضع ورجحه
 في شرح المينة بما اخرج ابو داود في المراسيل عن قتادة ان المرأة
 اذا خاضت لم يصلح ان يري منها الا وجهها وبداها الى الفصل
 والمذهب خلافة الله **قوله** فيما ذكر المم في شرح التبرك
 لعدم الفرق بين بين البعيرين قال في القاموس الكفا اليد
 ولو اراد النسفي ما ذكره لغتر بالراحة الضمير لان يقال الكفت
 عرفا اسم للناظر يقال في كفة كذا وكفة مملوء والمراد باطنها **قوله**
 وقد منها **قوله** انما استثنى القدم للابتلاء اي ابداه خصوصا
 الفقيرات واختلفا التصحيح فيها قال في الهداية الصحيح انه
 ليس بغورة وصح الا قطع وقاضي خان في فتاواه انه غورة واختاره
 الاشيبجاوي والمريسي وفي صحيح صاحب الاختيار انه ليس بغورة في
 الصلاة وغورة خارجها وفي شرح النقاية للبرجدي معزيا الى
 الخزانة الصحيح ان القدم ليس بغورة في حق الصلاة ورجح في
 شرح المينة كونه غورة مطلقا باحاديث **قوله** على المعتمد قبل
 كانه لم يعتبر ترجيح ابن امير حاج في شرح المينة لانه خلاف الرواية

ها

ت

انفاضا
 عبد القادر المغربي

ولم يصححه أحد من أرباب الترجيح **قول** ليس ابن أمير حاج من
 أرباب الترجيح بل هو من نقلة المذهب وقد عوي أن خلاف طه الرواية
 لم يصححه أحد من أرباب الترجيح ممنوع كيف وقد صححه قاضي خان
 في فتاواه واختاره الأسبغاني كما تقدم قريبا **قوله** وزراعتها
 على المروج قال المم في شرح الكنتوع عن أبي يوسف الذراع ليس بعورة
 واختاره في الاختيار للحاجة إلى كشفه للمخدمة ولأنه من الزينة الظاهرة
 وهو السوار ومح في المنسوط أنه عورة في الصلاة لا خارجها **قوله**
 كيف يدعى هنا أنه مروج مع نقلة في شرحه على الكنتوع اختلاف
 التقصيح في الذراع **قوله** وصورتها عورة في قول في شرح المسنية
 الأسنية أن صورتها ليس بعورة وإنما يودي إلى القسنة وفي التوازل
 نعمة المرأة عورة وبني عليه أن تعلمها القرآن من المرأة احت إلى من
 تعلمها من الأعمى ولذا قال عليه الصلاة والسلام التسبيح للرجال
 والتصفيق للنساء فلا يجوز أن يسمعها الرجل كذا في الفتح وفيه
 تدافع ظاهر إلا أن يقال معنى التعلم أن تسمع منه فقط لكن
 لا يظهر البناء عليه ومشى النسفي في الكافي على أنه عورة وكذلك
 صاحب المحيط قال المحقق ابن الهمام وعلى هذا القول لو جهرت في
 الصلاة فسدت كان متجها انتهى في كان المناسب للمولف أن يقول
 عقب قوله وصورتها عورة فلا تجهر بقراءتها وتصفق لامرئها ولا
 تلي جهرها ويكره إذا نها وأقامتها **قوله** ويكره لها دخول الحمام في
قول **قول** في فتاوي قاضي خان ودخول الحمام مشروع للنساء
 والرجال جميعا خلا لما يقوله بعض الناس روى أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتور وخالد بن الوليد دخل حمام
 خطيب لكن إنما يباح إذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة انتهى قال المحقق
 ابن الهمام وعلى هذا فغير تخاف منع النساء من دخول الحمام للعلم بان
 كشفهن مكشوف العورة انتهى وفيه منية المفتي لا بأس للنساء بدخول
 الحمام بميزر وبدونه حرام **قوله** والمعتمد لا كراهة مطلقا قيل
 لكن بشرط أن يخرج في ثياب ممتنة **قوله** ولا ترفع يديها إذا فيها
قول بل حذمت كيهما كما في الوقاية وصححه في الهداية وفي الظهير
 رفع هذا صدرها وفي القنية قيل هذا في الحرة وأما الأمة فكذلك

انفاصل
 الشيخ عن المم

لأنه

لا كفها ليس بعورة وفي الكافي روي عن الإمام أن المرأة مطلقا
 كالرجل لا كفها ليس بعورة انتهى وفي السراج الوهاج أن الأمة
 كالرجل في الرفع وكالحرة في الركوع والسجود والمقود **قوله** ولا
 تجهر بقراءتها يعني في الصلاة المجهزته حرة كانت أو أمة **قوله** وتنع
 في ركوعها وسجودها يعني حرة كانت أو أمة كما قدمناه عن السراج
قوله ولا تصلح أمة للرجال المراد بعدم الصلاة لعدم الطهارة
 لأن شرط صحة الأمانة للرجال الذكورة **قوله** ويكره حضورها
 الجماعة أي جماعة الصلاة في المسجد بقية قوله وصلاتها في
 بيتها أفضل وبه سقط ما قيل ينبغي أن يستثنى من ذلك جماعة
 المسجد الحرام لأنها تطوف بالبيت **قوله** وتنع يديها في الشهد
 على ركبتيها كذا في بعض النسخ وهو خطأ بقية قوله تبلغ راس
 أصابعها ركبتيها وفي بعضها على ركبتيها وهو خطأ أيضا والقول
 على فخذيها وما وقع في النسخ من الخاف النشاخ وكأنه لسقوط
 صلاة الوضع من عبارة المم سموا **قوله** ولا تكشف رأسها **قول**
 ليس فيه كبر فائدة مع قوله السالف وبذلك كله عورة **قوله**
 وتترك أي في حال جلوسها للشهد وبقي من أحكامها المتعلقة
 بالصلاة أنها لا يستحب في حقها الأسفار والتجسس **قوله** ولكن يعتقد
 بها أي تحسب من الجماعة التي هي شرط انعقاد الجمعة كالمسافر
 والعبد والمريض ولو أخرج عن قوله ولا عيب لكان النسب **قوله** ولا
 تكبير تشرع هذا على رأي الإمام لأنه يشترط الذكورة أما عند من
 فيجب والفتوي على قولهما كما في السراج وظهلا المم أنه لا يجب
 عليها وإن اقتدت بمن يجب عليه مع أنه يجب عليها بطريق السنية
 وبه صرح في الكنتوع المسئلة شهيرة **قوله** ولا تكشف رأسها في الصلاة
 وما هنا في الأحكام غير سند بتقديمه أن بدن الحرة كله عورة
قوله ولا تحيط مطلقا أي لا في الجمعة ولا في غيرها أما في الجمعة فلما
 في القنية أن الخطيب يشترط فيه أن يصلح أمة للجمعة وأما في
 غيرها فلما تقدم أن صورتها عورة لكن يرد على ما في القنية أن
 السلطان لو أذن لصبي بخطبة الجمعة فخطب مع ويصلي باليوم
 غيره مع أنه لا يصلح أمة للجمعة ولا في غيرها وقد يجاب بأنه

ب

هذا ما روته الجماعة
 الأولى ولا يخفى

وان لم يصلح للامامة خالا فهو يصلح لها مالا بخلاف الانثى فانها
لا تصلح للامامة بالرجال لاجل اولادها **قوله** ولا تور في الجنائز
اي لا تور في صلاة الجنائز الرجال اما النساء فتومهن وتقفن
كما في الصلاة ذات الركوع والسجود **قوله** ولو فعلت سقط الفرض
بصلاتها اي لو امت الرجال في صلاة الجنائز مع صلواتها وسقط
الفرض وان بطلت صلاة الرجال خلفها **قوله** ويذهب لها نحو القيمة
وهي ما يجعل على التالوت من خريد كالقيمة ونحو القيمة غطا النفس
المستحقة بالتملكية **قوله** ولا تقتل المرتدة والمشرقة اي بل تجلس المرتدة
حتى تسلم وتوسر المشرقة **اطلاق** اطلاق المم في المرتدة مفيد بغير
المرتدة بالتملك فانها تقتل على الاصح كما في المنتقم وفي المشرقة بان
لا تكون ذراعي في الحرب او بان لا تكون ملكة فان كانت ذراعي او
ملكة قتلت **قوله** ولا تقبل شهادة بها في الحذور والقصاص **قوله**
له استثناهما قبول شهادتهما فيما عداهما وبخالفه ما نقله المم
في البحر عن قراءة الفتاوى ان شهادة النساء فيما يقع في الحمامات
لا تقبل وان مست الحاجة انه وعلمه البرازي بان الشرع شرع
لذلك طريقا وهو منهم عن الحمامات فاذا لم يمتثل كان القصاص
اليهن لا الى الشرع انه لكن في الحواشي القدسي تقبل شهادة النساء
وحد من القتل في حكم الذية كيلا يهدر الدم فان هذا يدل
على ان المراد عدم قبول شهادتهن وحد من الاية هذه الصورة هذا
ووقع للمم في شرحه على الكفران افي بعمدة تقريره في النظر والشهاد
في الاوقاف اخذ من كلام ابن الرمام في الفتح حيث قال الامر بها
فصلح شاهدة وناظره ووصية على اليتامى انه قال وقد اقيمت
فمن شرط الشهادة في وقعة تولد وترك بنتا ايها تسحق وطيفة
الشهادة واستغنى به بعض القضاة **قوله** ولا اعتنا به بعد ما ذكرنا انه
ومازعه بعض معاصريه قايلا لقائل ان تقول الظ في الاوقاف
متعلقا بنظره لا بشهادة وعلى تقدير تنازع العاملين فيه بالمعارف
خلاف هذا في الاوقاف وهو كون الشاهد ذكر انه وتوزع بان
الظ ان قول المحقق في الاوقاف متعلق بما لا ينظر فيه فحسبنا
قوله والمتعارف فلا يمنع كونها اهلا للشهادة وقول الاصحاب

افاضل
الشيخ علي المقدسي
افاضل
عبد الفارر
القمي

بان شهادتها في غير محل وقود جائزة فكذا اوقافها صريح في قبول
شهادتها في الاوقاف فعليه تقريرها شاهدة صحيح **قوله**
ليس النزاع في كونها اهلا للشهادة في الاوقاف وانما النزاع في صحة
تقريرها في وظيفة الشهادة في الاوقاف اذا كان عرف الواقفين
مستقرا ان وظيفة الشهادة في الاوقاف انما يتقرر فيها الذكور
دون الاناث وعبرة الواقفين في كتب اوقافهم بحري على ما عارف
لا على عرف الشرع واللغة كما حقق في محله وح لا يصح تقريرها
في وظيفة الشهادة في الاوقاف **قوله** ويباح لها خضبت يديها
ورجليها **قوله** في الاطلاق سواء كان الخضاب فيه مائلا او
لا وليس كذلك قال في الوجيز ولا بأس بخضاب اليد والرجل لانهما
ما لم يكن خضاب فيه مائلا **قوله** بخلاف الرجل **قوله** وهل
له ان يخضب شعره ولحيته قال في مفتاح السعادة يستحب
خضاب الشعر والحيمة للرجال ولم يفصل بين الحرب وغيره
وفي المبسوط لا بأس به في الحرب وغيره وهو الاصح واختلفت
الروايات في ان النبي صلى الله عليه وسلم هل فعل ذلك في عمره
والاصح انه ما فعل ولا خلاف في انه لا بأس للمغازي ان يخضب
في دار الحرب ليكون اهيب في عين العدو وانما من اختصا حل
التمزق للنساء والحواشي فقد منع من ذلك بعض العلماء والاصح
انه لا بأس به وقال عامة المشايخ الخضاب بالسواد مكروه وبعضهم
يجوزه وهو مزوي عن ابي يوسف اما بالحبرة فهو سنة الرجال
وسمي المسلمين كذا في مجمع الفتاوى وفي الوجيز ولا بأس بخضاب
الراس والحيمة بالحناء والوسمة للرجال والنساء **قوله**
والنصفحية بالذكر افضل **قوله** في اطلاقه نظر قال في منية
المفتي الكشي افضل من النعجة وان كانت النعجة الثقيمة او الجمما
فهو افضل والامر من المعز افضل من التيس اذا استويا قيمة والا
من الابل والبقر افضل من الذكور اذا استويا في القيمة **قوله** وفي
البرازية الذكر من الغنم افضل اذا كان خضيا **قوله** وانما كان الانثى
من البقر افضل من الذكر لان لحم الانثى اطيب مما في الطهيرة **قوله**
ونفقة القريب اي وهي على النصف من الرجل في نفقة القريب ذي

نبي

بان شهادتها

الرقم المحترم الفقير العاجز عن الكسب كالوكان له نعم وام اوام واخ
 لاب وام اولاب فعلى الام الثالث وعلى العم او الاخ الثالثان على
 قدر الميراث كما في النكحة **قوله** وبضعها مقابل بالمهر لا ختم ولا
 يجب على ولها لو كانت صغيرة ولا عليها لو كانت كبيرة جهاز في ظاهر
 المذهب وما في القنية من وجوب جهاز عرفا في مقابلة المهر ضعيف
قوله والنفقة على الولد الصغير اي ويقدر الابن على الرجال في
 النفقة على ولدها الصغير اي ويقدر الابن معسر وذلك كما لو كان
 للصغير ام مؤسرة وجد مؤسرة واب معسر فان الام تؤمر بالانفاق
 لترجع ذون الجدة كما في المحيط قبل الاخت او لي بالتحمل من الام لانها
 اقرب الى الاب كذلك القنية وعليه يحمل كلام المصنف لا على ما اذا كان
 الصغير اب له ولا مال له وله ام وجد اب الاب مؤسرا فان
 النفقة تجب عليه ما على قدر الارث اثلاثا على الام فقط كما قومه
 عبارة المصنف **قوله** وتؤخر في جماعة الرجال قبل علية قدر ما بقائه
 بكرة حضورها الجماعة وان التباعد في طوافها عن البيت افضل
 وتقف في خاصية الوقف لا عند الصحنات فتاقل مع ما هنا انه
اقول قد بينا سابقا ان معنى قوله بكرة حضورها الجماعة
 جماعة الصلاة في المسجد لا مطلق الجماعة وكون التباعد في طوافها
 عن البيت افضل لا ينافي انها تؤخر في جماعة الرجال اذا تركت ما هو
 الافضل وكذا وقفها في خاصية المسجد لا ينافي انها تؤخر في جماعة
 الرجال اذا تركت الوقف في الخاصية **قوله** وفي اجتماع الجنائز اي
 تؤخر في اجتماع الجنائز قال في البرهان ولو صلى على جنازة جملة
 قدم الافضل فالافضل الى الامام ثم القبي ثم المرأة انه في مؤخر
 في التقديم الى الامام وان كانت مقدمة بالنسبة الى القبلة **قوله**
 فيجعل الخ تقسيم الجملة المقدرة المنسجمة بالقطف **قوله**
 وكذلك الخ اي يجعل عند القبلة قبل ولازمة جعل الرجل خلفها
 وقد صرح في الخنثى في حق المحدث بان يجعل خلف الرجل ولازمة كون
 الرجل امامه الى القبلة ومن بين ان جعله خلف الرجل احتمال كونه
 انثى وجعلت الاقضية في الانثى غلة جعلها اقرب الى القبلة وهو خلف
 انتم **اقول** ليس قوله وكذلك الخ المحدث معطوف على قوله فيجعل عند القبلة

الفاضل
 عند القادر
 الطوري

حتى يتم ما ذكره بل هو معطوف على قوله وتؤخر في جماعة الرجال
 قال في المحيط ولا يدور اثنان وثلاثة في قبر واحد لا عند الحاجة
 فيوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه
 المرأة ويجعل بين كل ميتين خايرا من التراب ليصير في حكم قفين
 هكذا فعل النبي في شهداء امد وقال قدموا اكثرهم قرانا **قوله**
 فان فيه الحكومة اي حكومة عدل فاللام عوض عن المضاف اليه
 وهي ان يقوم المجني عليه عند ابل هذا الاثر ثم يقوم وهو مع
 فقدا لتفاوت بين القيمة هو الحكومة **قوله** ولا قصاص يقطع
 طرفها هكذا في الشيخ والصواب كما في جميع المتن لا قصاص
 في طرف رجل وامرأة لان الاطراف كالا موال وقاية للنفس
 وبينهما تفاوت في دية الطرف فيتعذر القصاص لتعذر
 المساواة كما في التراكيب لكن في الواقعات لو قطعت امرأة
 يد رجل كان له القود لان الناقص يستوفي بالكامل اذا رضى
 صاحب الحق **قوله** ولا تدخل مع العاقلة **اقول** نقل الشمني
 في شرحه على النقاية عن المتأخرين انها تدخل معهم لو وجد قاتل
 في قريبها وهو اختيار الطحاوي وهو الاصح **قوله** ان يثبت
 زناها بالبينه **اقول** او بالاقرار كما في الهداية وغيرها **قوله**
 يجعلها بحضرة شاهدين قبل علية يخالفه ما ذكره في كتاب
 القضا ونص عبارة يعقل قولك امين القاضي اذا خبر بشهادة
 شهود على عين تعد حضورها كما في دعوى القنية بخلاف
 ما اذا بقية لتخليف المخررة فقال خلفتها لم يقبل الا بشا
 معه كما في الصغيري انه **اقول** لا مخالفة لاختلاف موضوع
 المسائلين كما هو ظن لكن يطلب الفرق بينهما **قوله** ولا تبدء
 الشابة بسلام وتغزية **اقول** هي تصيغة النفي وهو ابلغ
 في النهي كما في قوله تعالى لا تمسه الا المظنون وهو نظير استعمال
 الخبر في الامر كما في قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهم وقد
 يستعمل النهي في النفي كما في الخواشي السعدية في باب ادراك الفريضة
قوله ولا تجاب يعني لو بدلت بالسلام قبل علية في البرازية ما يدل
 على انه يجيبها بصوت غير مسموع وعبارة امرأة عطست وتمت

هذين

شتمها وردها عليها الوعوز بصوت يسمع وان شاة بصوت
 لا يسمع الله وفي خزانة المفتين واذا عظمست امرأة فلا بأس
 بتشميتها الا ان تكون شاة الله وفيها ايضا امرأة عظمست فان
 كانت عجوزة يردها الرجل عليها وان كانت شاة بردها في نفسها
 واستشكل بان البرازي نفسه قال قل نقله للفرع المذكور
 ما نفعه وجواب السلام ان لم يسمعه المسلم عليه لا يوجب عن الفرع
 لان الرد لا يجب بلا سماع وكذلك لا يحصل الا به الله وفي خزانة
 المفتين ايضا وجواب السلام ولم يسمعه المسلم لا يسقط عنه
 الفرع لان الجواب لا يجب عليه الا بالسماع فكذلك لا يقع موقعة السلام
 بالسماع الله اللهم الا ان تستثنى الشاة من العموم وتقول عبارة
 المم ايضا لتوافق عبارة البرازي بان يقال ولا يجاب جوابا مائة
 مسموعا الله **قوله** كانه يزعم انه وقع في كلام البرازي وكلام خزانة
 المفتين تدافع وليس كذلك فان كلامهما مفروق في السلام المستون
 الذي يجب رده وسلام الشاة غير مستون بل منهي عنه لما فيه من
 الفتنة فلا يجب رده فضلا عن ان يشترط فيه الاستماع وان ايجله
 ان يردها بصوت لا يسمع لان السلام تحية اهل الاسلام فيباح
 له الرد عليها بصوت لا يسمع رعاية بحق الاسلام والله تعالى اعلم **قوله**
 واختلفوا في جواز كونها نبيته قال بعض المحققين واما الايني فلا
 تضمن نبيته قال نعيم خلافا للاشعرية قال القزويني في شرحه
 منظومة قاضي القضاة شرح الدين علي المشهور بقوله العبد
 وما نسب الى الاشعري من جواز نبوة الايني فلم يصح عنه كيف وقد
 شرط الذكورة في الخلافة التي هي دون النبوة **قوله** واختار في
 المسامرة جواز كونها نبيته كتاب في العقائد للمحقق ابن الرمام
 رحمه الله تعالى سائر في الرسالة القدسية في العقائد تحية الاسلام
 القزويني عليها شرح التلميد المحقق ابن ابي شريف وشرح التلميد ابن
 امير حاج رحمه الله تعالى وعبارته في الكتاب المذكور فيتمها شرط
 النبوة الذكورة الى ان قال وخالف بعض اهل الظواهر الحديث
 في الذكورة حتى حكموا بنبوة مريم عليها الصلاة والسلام وفي
 كلامهم ما يستعزبان الفرق بين الرسالة والنبوة بالدعوة وعدمها

وعلى هذا

وعلى هذا لا يعقد اشتراط الذكورة لكون الرسالة مبنية على
 الاشتهار والاعلان والنبوة والى المجامع للدعوة ومبنى حالتهن
 على السيرة والقرار واما على ما ذكر المحققون من ان النبي افسان
 بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه وكذا الرسول فلا فرق الله
 المراد منه ومنه يعلم انه لم يصح باختياره جواز كونها نبيته كيف
 وقد شرط في صدر عبارة الذكورة في النبوة هذا وقد نقل
 القاضي في تفسيره الاجماع على انه تعالى لم يستثنى امرأة لقوله
 تعالى وما ارسلنا قبلك الا رجالا **قوله** دعوى القاضي مبنية
 على مرادفة النبي للرسول والا فليس في الآية دلالة على ما ادعاه
 من الاجماع وقد بسط الكلام على هذه المسئلة في فتح الباري
 شرح البخاري في كتاب الانبياء في باب امرأة فرعون فليراجع
قوله ولا تدخل النساء في الغرامات السلطانية قال بعض الفضلاء
 الواقع في بلادنا اخذ العوارض من النساء على وورهن لان السلطا
 يجعلها على المخاضات وهي الدور والذي يظهر ان عدم دخولهن
 عند اطلاق طلب الغرامة واما اذا اعينها الامام على الدور وعقد
 على كل دار قدرا معينا دخلت بالنهيين الصريح بتشمية الدار
 ولا بد من اخذ المسمى لا محالة ولولم يوجد طرح على الغير ولزم
 نقض عطف الغرم على ارباب الدور وعبارة ولو التحية السلطان
 اذا غرم اهل قرية فارادوا القسمة قال بعضهم ينظر فان كانت
 الغرامة لتخصيص الاملاك قسمت على قدر الرؤس التي يتعرض لها
 لانها مونة الراس ولا تلي على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم
 وقوله لانه لا يتعرض لهم وقوله قبله لانها مونة الملك فصار كونه
 حفر النهر يظهر لك صحة ما افيت به في العوارض من انها على قدر
 سهام الملاك ذكورا كانوا او انا ما فاتكم **احكام الذم**
قوله حكمه حكم المسلمين يعني في غير ما يوجب تعظيمه فلا يرذات
 ظاهرة يفيد جواز استكبابهم واذا خالهم في المناشرات وهو غير
 جائز كما صرح به في الفتح ويفهم من كلام المص ان المسلم اذا استلزم
 بعزرو به صرح في التجزئة الفقيه لا يقال له ما كافروا يا شمر
 القائل ان اذاه ويفهم منه ايضا انه يمنع مما يمنع منه المسلم مثل الزنا

ن

الاما ان لا يسميها الملك فصار
 قسمة النهر ان كانت الغرامة لتخصيص الدار
 قسمة على قدر رؤس

والفواحش والمزامير والفنا واللهو والمزج واللعب بالحمام كما
يمنع منه المسلم وبه صرح في الترخائية وفي السراجية لاسي لا هل
الذمة في بيت المال ولو كان فقيرا وفي المصبرات ولا يمكن
من اخراج القليل من الكنايس والدوران في المصرا لا يفوت
الناقوس خارج الكنيسة ولورفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والابجد
ان كان يقع منه اظهار الشرك منعوا من ذلك والام يمنعوا من
قراءة ذلك في اسواق المسلمين قال بعض الفضلاء وحدا الاظهار
ان تطلع المسلمون عليهم من غير تحسيس هكذا رايته في كت الشافعية
ولا تختلف معه في مثل ذلك **قوله** ولا يؤمر بالعبادة **اقول** لعدم
الخطاب باذائها **قوله** ولا تصح منه **اقول** لتوقفها على النية وهو
ليس من اهلها قال بعض الفضلاء قد صرحوا بان يصح عتقه **انه**
اقول لا يلزم من صحة عتقه ان يكون عبادة وقد صرح المم
في فن القواعد بان العتق عندنا ليس بعبادة وضعفا وان كان
قربة لان العبادة ما يعتد به بشرط النية ومعرفة المعبود
والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه وهي تؤخذ دون
العبادة في القرب التي لا يحتاج اليه كالعق والوقف وقد ذكر الاما
الرافعي من الشافعية ان الاجماع منعقد على ان العتق من القرابات
قوله ولا يصح تيممه **اقول** لشرطية النية فيه **قوله** ويصح وضوءه
وعنائه **اقول** لعدم شرطية النية فيهما **قوله** ولا يات على ترك
العبادات اي لا يعاقب عليه عقوبة غير عقوبة الكفر **قوله** ولا يمنع من
دخول المسجد اي الذي الكافي بخلاف غيره واحتج الامام ابو ج
رضي الله تعالى عنه بما رواه احمد في مسنده عن جابر بن عبد الله
مشهدنا هذا بعد ما هذا مشرك الا اهل العهد وقد منهم
ذكره الغني في شرح البخاري في باب الاعتسال **قوله** ولا يصح
نذره كما في الفتح **اقول** لانه انما يكون بقرعة هي عبادة وضعفا
قوله وهو ليس من اهلها لتوقفها على النية والنية شرطها الاسلام
قوله ولا يجزئ بشراب الخمر يعني من غير سكر اما المسلم فيجوز
شربها وفي المنية سكر الذي من الحرام حذ في الامتص وقد سئل قاري
الهداية عن الذي هل يجزئ لا اجاب اذا شرب الخمر وسكر منه المذهب

انه لا يجزئ

انه لا يجزئ وافق الحسن بن زياد بجده قال بعض مشايخنا وما
قاله الحسن احسن لان السكر حرام في جميع الاريا **قوله** ويضمن
مقتلها **اقول** سكت المم عن المختار في حكمه حكم المختار ان يضمن
مقتله كما في شرح القذوري لمختصر الكرخي وفي الهداية في آخر كتاب
الغضب وان اتلف المسلم خمر الذي او خمر به ضمن وان اتلفها
المسلم لا يضمن **انه** وفي الولو الجية آخر كتاب السير الذي اذا اظهر بيع
الخمر والخمر من دار الاسلام يمنع فان اراقه رجل او قتل خمر به
يضمن الا ان يكون اما ما يري ذلك فلا يضمن لانه مختلف فيه انتهى
ولم يبين المم ما يضمنه بالاتلاف وفيه تفصيل فان كان المتلف
مسلمنا وجبت عليه القيمة وان كان ذميا عليه مثلها كما في شرح
الهداية للاتقاني آخر كتاب الغضب واعلم انه يستثنى من كلام المم
ما لو اتلفها بعد ما اشتراها منه لما في الحاشية اشترى من ذمي خمر
او شربة لا يلزمه الثمن ولا يلزمه الضمان **انه** **قوله** ولا يمنع من ليس من
اقول صرح في الفتح بانهم يمنعون من الشياب الفاخرة خمر او
غيره كالصوف المربع والجوخ الرفيع والابرار الرفيعة ولا شك في وقوع
ذلك في هذه الديار **قوله** ولا يتعذر لهم لو تأسوا فاسدا كما لو
طلق الذمي زوجته فلا تافل ان تفرج باخر نقل المم في المختار
عن المحيط انه يفرق مغللا له وقال الاسي بجاي لا يفرق **قوله** او
يكون المتلف اما ما عطف على قوله ان يظهر بيعها **قوله** فيكون
بالا كف بضم الهمزة جمع اكاف بكسرها والوكاف لغة فيه ومنه
او كف الخمار وهو البردة قال العلامة عمر اخو المم في النهر
مع مخالفتهم لصحة المسلمين صرح به في الذخيرة وظاهر ان المخا
لهيتم ان تكون اذا ركبو من جانب واحد قال وغالب الظن اني
سمعت من الشيخ الاخ كذا **قوله** **اقول** هذا بناء على جواز الركوب
مع المخالفة في الهيئة والمعتقد عدم جواره مطلقا كما سيصرح
به المم قريبا وفي شرح الكفر للمم ويركب سرجا كالا كف والشرح
الذي كالا كف هو ما يجعل على مقدمه شبه الرثانة **قوله**
والحاصل انه يقام الحد ودكها عليه الاخذ الشرب قال
بعض الفضلاء فيبذل ان يقام عليه حد القذف **قوله** ولا يبيد

لغة

شعر وجها

الذي بسلام انه قال بعض الفضلاء وهل يشمت غاطسهم **قول**
الظ انه لا يشمت لان فيه اكراما لهم وتعلما وتحررا مما موروث
بها انهم وفي شرح الجامع الصغير عن عمر النخعي عن السلام على
الذي لما فيه من التعظيم **قوله** ولا يراؤ على وعلى في شرح الجامع
الصغير للترمذي في عن الحسن البصري لا يزيد على وعن السعدي
لا يزيد على الرحمة ومنهم من لم يرا بالسلام عليهم باسا والمختار هو
الاول وهذا اذا لم يكن للسلام حاجة اليه فان كان لا بأس بالسلام
انتهر ولا بأس هنا لا باخرا لا يتركه اولى **قوله** وتكره مصاحبة
لما فيها من التعظيم كما في الترمذي **قوله** ويصنع عليه في المزور
لقوله صلى الله عليه وسلم الحيوة هم الي اصبغ الطرق **قوله** وان
ركب الجمار لضرورة ترك في الجامع قال في الفتح واختار
المستأخرون ان لا يركبوا اضلا الا ان خرجوا الى قرية ويخوها او
كان مريضا وخاصة انه لا يركب الا لضرورة فركب ثم يترك في
مجامع المسلمين اذا مريهم والحق في الترخاينة البعل بالجمار في
جواز ركوبه لهم **قوله** والمعتمد الجواز في محلة خاصة قال
بعض الفضلاء هذا اللفظ لم اجده لاحد وانما الموجود في الكتب
ان الجواز مقتد بما ذكره المحلوي بقوله هذا اذا قلوا بحيث لا يعطل
بسبب سكان جماعات المسلمين ولا يتقلد اما اذا تعطل بسبب
سكانهم جماعات المسلمين فلا يكون من السكنى فيها ويكون
في ناحية خاصة ليس فيها للمسلمين جماعة وكان المزمع من الناحية
المحالة وليس كذلك بل صرح الترمذي في شرح الجامع الصغير
بعد ما نقل عن الشافعي انهم يؤمرون ببيع دورهم في امصار المسلمين
والخروج منها وبالسكنى خارجها لئلا يكون منفعهم كمنفعة المسلمين
فمنعهم عن ان يكون لهم محلة خاصة حيث قال بعد ما ذكرناه نقلا
عن النسفي والمأذ بالمنع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصار
محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منفعة عارضة كمنفعة المسلمين
يسكنهاهم بينهم وهم مقفونون فلا كذلك انتهى وفي الذخيرة
واذا تكاثر اهل الذمة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها
جاز لانهم اذا سكنوا بين المسلمين راوا معاملة الاسلام ومحاسنها

وشرب الخلو اي قلةهم اما اذا كثروا بحيث تعطل سكناهم بعض
المسلمين او تقلدوا يبيعون من السكنى فيما بين المسلمين وهو
المحفوظ عن اي يوسف انتهى وفي المحيط يمكن ان يكون في امصار
المسلمين ويبيعون ويشتررون في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود
على المسلمين انتهى وسئل قاضي الهذلي عن الذي اذا بنى دارا عالية
عن دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبابيك تشرف على
جيرانه هل يمكن من ذلك اجاب اهل الذمة في المعاملات
كالمسلمين ما جاز للمسلم ان يفعل في ملكه جاز له وما لم يجز للمسلم
لم يجز له وانما يمنع من تعلية بنايه اذا حصل ضرر لجاره من منع
ضوء هذا هو المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج
له ان يمنع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منفردين
عن المسلمين وهو الذي افقته اما وفي التطهر الوهابي
ويطلق للذي مركب بغلة **قوله** وليس له رفع البناء ويقتصر
وحرره في شرحه تحريرا حسنا فارجع اليه **قوله** واختلف الشايع
هل يكره تميزهم ام لا قال بعضهم بعلامة واحدة اما على الراس
كالقنسية الطويلة المضربة السودا او على الوسط كالكسبة
او على الرجل كالنعل والمكعب على خلاف تعالينا ومكافينا وقال
بعضهم لا يكره من الثلاث ومنهم من قال في الضرابي كسفي بعلامة
واحدة وفي اليهودي بعلامتين وفي المجوسي في الثلاث واليه مال
محمد بن الفضل وفي الذخيرة وفيه كان يصح بعضهم قال شيخ
الاسلام والاحسن ان يكون في الكل ثلاث علامات وقال الحاكم
ابو محمد ان صاحب الامام واعطاهم الذمة بعلامة واحدة لا يراؤ
عليها واما اذا فتح بلدة عنوة وقهر كان للامام ان يلبسهم العلامات
وهو الصحيح كذا في البحر للم **قوله** ولا يرجع يعني لا يغير المحض لان
شرط الاختصاص الاسلام وغير المحض لا يرجع **قوله** وتقام الحدود
كلها عليه الاخذ بالشرب الخمر **قوله** ينبغي ان يراؤ والاحد الزنا
بالرجم ولعله لم تذكره لقرب العهد **قوله** ويحرم تعظيمه قال في
الذخيرة ولو قام المسلم له ان كان تعظيما له او لغناه كرهه وان
لطعمه في الاسلام فلا بأس به وجزم الطرسوسي بانه ان قام تعظيما

ومرورا

لذاته وما هو عليه كفراته ولا بأس هنا كلامه للاباحة لما تركه
أولى **قوله** ويكره للمسلم أن يوجر نفسه من كافر لعصر العقب **أقول**
عصر العقب ليس قيدا بل المراد أن يوجر نفسه لخدمته لما في شرح
المجمع لأن الملك لو استأجر الكافر مسلما للخدمة جاز اتفاقا
ولكن يكره لأن فيه استهانة صورة الله وفي الذخيرة إذا دخل يهودي
الحمام هل يباح للمخدوم المسلم أن يخدمه أن خدمته طمعا في فلو سه
فلا بأس وإن فعل ذلك تعظيما له من غير أن يهودي ما ذكرناه أوقا
تعظيما له لغناه كره ذلك **قوله** ولا تترك عبادة جاره الذي **أقول**
في الجامع الصغير عن الإمام لا بأس بعبادة النصراني وفي الفتاوى
وأما عبادة المجوسي منهم من قال لا بأس بها وبعضهم قال
لا يجوزواختلفوا في عبادة الفاسق أيضا والأصح أنه لا بأس بها
وفي النوادر أنه جاز يهودي أو نصراني مات أبه يقول له أخلف
الله عليك خيرا منه أنه وتعلم من عبارة الجامع الصغير أن يقيده
المع بالجار اتفاقا لا احترازي وفي شرح الجامع الصغير للتمتاشي
أنه عليه الصلاة والسلام عاد يهوديا من جواره فقال له قل الله
ألا الله محمد رسول الله فظهر الغنى إلى أبيه فقال له أبوه أجبه فقالها
ثم مات فقال عليه الصلاة والسلام الحمد لله الذي التقى في سمة
من النار وأما عبادة المجوسي قبل لا بأس بها وقيل لا يجوز لأنه بعد
عن الإسلام واختلف في عبادة الفاسق قبل لا بأس بها لأنه مسلم
والعبادة من حقوق المسلمين وفي النوادر أنه جاز يهودي أو مجوسي
مات ابن له أو قريب ينبغي له أن يعزبه ويقول أخلف الله عليك خيرا
منه وأصلحك وكان معناه أصلحك الله تعالى بالإسلام يعني بذلك
ولم يمسكنا وفي التقاريق عن بعض أصحابنا لا يبدأ بالإسلام على
الفاسق المعلن **قوله** ولا تترك ضيافته أي الذي **أقول** في فتاوى
شيخ الإسلام أبي الحسن السمرقندي رحمه الله تعالى جاز أن يأخذ من
المجوس كان كثير المال حسن التعمد لفقير المسلمين يطعم جانيهم
ويكسي عاريهم وينفق على مساكدهم ويعطي أذهان سرقها ويقرض
مجاويح المسلمين فدعى الناس مرة إلى دعوة اتخذها الجزاينة ولده
فشهدها كثير من أهل الإسلام وأهدى إليه بعضهم هدايا فاستد

ذلك على مقتبهم فكتب إلى استاذة شيخ الإسلام أن أدرك أهل بلدك
فقد ارتدوا بأبائهم فذكر شيخ الإسلام أن إجابة دعوة أهل الذمة
مطلقة في الشريعة وبجارات المحسن باحسانه من باب الكرم والمروءة
وحلق الرأس ليس من شعار أهل الضلال والحكم برودة أهل الإسلام
بهذا القدر غير ممكن كذا في الظهيرية في النوع السادس من
الفصل السابع من كتاب السير **قوله** الإسلام يجب ما قبله من
حقوق الله تعالى **أقول** أي ما قبله هذا على القول بأن الكافر
مكلف بفروع الشريعة فلا يجب عليه فضا الصلاة والصوم والزكاة
إذا أسلم أمّا على القول بأنه غير مكلف بها وهو الصحيح فلا إلهام
إلا أن يقال المراد يجب ما قبله من الأشعر على ترك اعتقادها
دون حقوق الأدعية كالقصاص وضمان الأموال يعني فلا
يجب بالإسلام وهذا الذي إذا أسلم أمّا المجوسي إذا أسلم وقد كان
أصاب من دنياه وأمواله فلا يؤخذ بذلك كخاتمة البحر **قوله**
الأي مسائل استثنى من قوله يجب ما قبله من حقوق الله تعالى
فكان حقه أن يذكر بقوله ثم إن المذكور مسئلتان لا مسائل فكان
حقه أن يقول الأي مسئلتين وقد ذكرنا أن الجزية تسقط بالإسلام
فيما لو كان عليه جزية منكسرة لم تدفعها خاك كفر لأنها عقوبة على
الكفر وعقوبة الكفر تسقط بالإسلام ولا فرق في المسقط بين أن
يكون بعد تمام السنة أو في بعضها بقي أن يقال هذا الاستثناء
أي ما يتأتى على القول الضعيف وهو أن الكفار مكلفون بفروع
شرعية أمّا على القول الصحيح وهو أنهم ليسوا بمكلفين بفروع
الشرعية فلا والمم قد نقل المستثنى منه وبعض المستثنى من كتب
الشافعية القائلين بأن الكفار مكلفون بفروع الشريعة قال
الزركشي في قواعد الإسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى
ولهذا لا يجب على الكافر إذا أسلم فضا الصلاة والصوم والزكاة
وإن كانا بفروع الشريعة حال كفره وكذلك حدود الله تعالى
كما لو وجب عليه حد الزنا ثم أسلم ثم قال ويستثنى صور لو أسلم وعلم
بمن أو ظهارة لا يسقط الثانية إذا تجاوز الكافر الميقات فزاد الله
ثم أسلم وأخبره ذنوبه وجب عليه الذم الثالثة لو أجنب الكافر ثم

ذلك

اسلم لا يسقط حكم الفصل باسلامه **قوله** لا توارث بين المسلم والكافر
يعني الاصل الذي لم يسبق له اسلام وح لا حاجة الي قوله وخارج
المترد فانه يثبت كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد
يعني في الدين **قوله** ومنها لوزي ثم اسلم في الجحيم في كتاب الشهادات
في باب من لا تقبل شهادته ما نصه قال قاري الهداية اذا سرق
الذمي اوزي ثم اسلم فان ثبت ذلك عليه باقراره او بشهادة
المسلمين لا يدرى عند الحدانته ومنه يعرف ما في عبارة هنامت
القصور حيث اقتصر على البيعة في الثبوت ثم قال في الجحيم يعني
ان يقال كذلك في حد القذف وفي التهمة من كتاب السير اذا وجب
التعزير عليه فاسلم لم يسقط عنه التهمة **اقول** في اطلاقه انه لا فرق
بين ان يكون التعزير بحق الله تعالى او بحق العدم ثم قال في الجحيم
ولم ارحم الضمي اذا وجب عليه التعزير للتاديب ابلغ وتقدر فخر
الدين الرازي سقوطه لزجره بالبلوغ ومقتضى ما في التهمة انه لا يسقط
الا ان يوجد نقل صريح **قوله احكام الجحيم** اجسام نارية تقدر
على التشكل في الصور المختلفة فان قلت الجحيم نارو الشبه بحرق
فكيف تحرق النار النارية قلت الجواب ان اصل خلقهم من النار لان
اصل خلقهم من الطين وليس طين حقيقة لكنه كان طينا وكذلك
الجحيم وقد اختلف في الشهاب وقد اختلف في الشهاب عن ينفصل عن
محله ثم يعود او الذي ينفصل الشعلة قولان فقلنا ما من حجر **قوله**
في كتاب احكام المرحان كذا يحط المع والقباب اسقاط لفظة في
والاحكام جميع المرحان والحيال واكم جمع اكم وهو مما يفرق بينه
وبين واحد بالتا والاك المرحان الصغير شبة كتابه لما استدل عليه
من تقايس المسائل بحال المرحان الصغيرة واطلق اسم المشبه على
المشبه على طريق الاستعارة التوضيحية **قوله** ولا خلاف في انهم
مكلفون **اقول** فيه نظرفان مقتضاه ان تكليفهم ودخولهم
متفق عليه وليس كذلك قال الحافظ ابن حجر وعلى القول بتكليفهم
فيل ثواب لهم الا النجاة من النار ثم يقال لهم كوترايا كما بهما
وهو قول الامام رضي الله تعالى عنه وبروي عن النبي اني سلم
وعن الامام رضي الله تعالى عنه روايتان احدهما انها من

اهل الجنة

اهل الجنة ولا ثواب لهم خلافا لما ذكره ابو المعين النسي
الثانية التوقف قال الكدرى وهو في اكثر الروايات فله فلا
اقوال ومدعيها يي يوسف ومحمد وابن ابي ليلى والاوزاعي الخصم
يثابون على الطاعة ويعاقبون على المعصية ويدخلون الجنة كره
الغني في شرح البخاري وعلمه الاكثر وفي فتاوى ابي اسحاق الصفا
ان كفار الجحيم مع كفار الامس يكونون في النار ابدًا واما مؤمنو الجحيم
فقال الامام لا يكونون في الجنة ولا في النار ولكن في معلوم الله
تعالى وقال ابو يوسف ومحمد يكونون في الجنة **قوله** واما اختلاف
في ثواب الطابعين ان قيل الجحيم بدخولهم الجنة اعظم ثواب امكن
الجواب بان المراد ثواب زائد على دخول الجنة وذلك عليه ما ذكره
بعضهم من ان مؤمنهم يكون في ريع الجنة **الحاصل** ان ثوابهم ليس
كثواب بني آدم قال في البواقيت ثم في الجنة ينقلب الامر فتراهم
ولا يرونا او الخواص منهم كما تراهم الخواص من بني آدم في الدنيا قال الحافظ
ابن حجر ويكونون في ريع الجنة وهو منقول عن مالك وطائفة قبل
هم اصحاب الاعراف فصارت الاقول ستة وسيدكرهم بعضها في
كلامه تدافع لانه ذكر اهل الامنها انهم لا يدخلون الجنة ويقال لهم
كونوا اربابا وفي شرح يقول الصمد للشيخ محمد بن عبد الله الغزي قال
الوعمر بن عبد البر الجحيم عند الجماعة مكلفون بخاطبون لقوله تعالى
يا معشر الجن والانس الاية وحكي بعضهم من المشوبة الغمر مضطرون
الي افعالهم وانهم ليسوا بمكلفين واعلم ان مؤمنهم في الجنة وكافهم
في النار والمخاطبون اصناف بنو آدم والملايكة والجن والسياطين
قال القسيري وعلى القول بان مؤمن الجحيم في الجنة لا يرون الله
سبحانه وتعالى كما ان الملايكة لا يرون الله تعالى سوى جبريل عليه
السلام فانه يرى ربه سبحانه وتعالى مرة واحدة والسياطين خلقوا
للسر الا واحد منهم قد اسلم لما في النبي صلى الله عليه وسلم وهو هامة
ابن هم من لا قيس بين اهل الجنة والنار في الجنة وسلم وسورة الوا
والمرسلات وعمر وكورت والكافرون والاخلاض والمعوذتين
فهو مخصوص من بينهم **قوله** لانه ستر ذكر الضمير الراجع الى المفقرة
مراعاة للخبير اولان المفردة مفردة ومختومة بالتاء وهو مما يجوز

ثمة

قصة

تذكره **قوله** قلنا ذكرنا ان المراد ان يتاقل فيه وفي مرجع الضمير في
قوله لا الذخول فيه **قوله** لا يجوز المناكحة بين بني آدم والجن قبل وهذا
يجوز بشهادة الجن **قوله** ولا يتصور ذلك بعد نبينا قبل عدم القصور
ممنوع فقد يتصور ذلك عقلا بعد نزول عيسى عليه السلام **قوله**
وقد استدل بعضهم على تحريم الجنيات بقوله تعالى والله جعل لكم من
انفسكم ازواجا قال بعض الفضلاء لم يتعقب المم ذلك ولي فيه نظر
لانه يرجع الى الاستدلال بمفهوم الصفة وهو ليس بحجة عندنا فيحتاج
القابل لعدم صحة نكاح الانسي الجنيات الى دليل واضح يصلح حجة لما
ادعاه وقد ظهر لي على عدم صحة نكاح الانسي الجنيات طريق وهو
ان نقول اصل في الفروج الحُرمة الا ان الشارع اذن في نكاح الاثبات
من بني آدم بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الاية والنساء
للاناث من بني آدم كما في احكام المرحان فبقى الاثبات من غير بني آدم على
اصل الحُرمة **قوله** المستدك بلاية شافعي لا يخفى وخ لايمه **قوله**
قوله وهو وان كان مرسلا لا يجوز ان تكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ
والواو زائدة بينهما كما كذا للضوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فقد
تخلت والغاز ايدة في الخبر على ما يراه الاخفش والشرط على هذا
لا يحتاج الى الجزاء هذا وفيما ذكره المم بنظر فان المرسل حجة عندنا
لكن في السند ابن الحنفية وهو ضعيف وكان ينبغي ان يحمله لا بالاراء
قوله فالمنع من نكاح الانسية اولى **قوله** هذا صريح في جعل البعد
في قول الزهري رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن مضافا
الى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير مني عن نكاح الانسي الجني
مع احتمال ان يكون مضافا الى فاعله والمفعول محذوف وكان
مرادة ان المنع من نكاح الانس الجنسية ثبت بعبارة النحر والمنع من نكاح
الجني الانسية ثبت بدلالة النحر ولايم هذا مع احتمال النحر لما
كيف واصله المصنف في فاعله حقيقة واصافته الى مفعوله مجاز
كما ذكره الشهاب السمين على ان في دعوى الاولوية نظر بل هما سواء المنع
فان علمت عدم الجنسية وعبارة السراجية صريحة الدلالة على المساواة
لا على الاولوية كما ادعاه قائل **قوله** لكن روى ابو عثمان انه استدل
على المنع من نكاح الجني الانسية **قوله** ولكن اكره اذا وجد امرأة **قوله**

الجني هو

العبارة

في العبارة محذوف والتقدير اكره ذلك لانه اذا وجد امرأة **قوله** اذا
قينا للتعليل لا للتعليل قال العلامة القرافي في كتاب الفروق
وضابطه امران المناسبة وعدم استقنا الشرط عند استقنايه فعلم
انه ليس بشرط مثاله قوله تعالى واشكروا الذي ان كنتم اياته تعبدون
والشكر واجب مع العبادة وعدمها ومعنى الكلام انكم موضوعون
بصفة تحت على الشكر وتبعث عليه وهو العبادة والتدلل فافعلوا
ذلك فانه مشيتر لوجود سببه عندهم انهم فليحفظ فانه قلما ينام
لكثرة الاستغناء **قوله** يا بني في النور **قوله** يفهم منه انها لو قالت
يا بني في اليقظة انها يجب عليها الغسل بلا يلاج وان لم تنزل لانه
لا ياتيهما في اليقظة الا في صورة ادعى فليحذر **قوله** ومنها انعقاد
الجماعة بالجن قبل وهذا يصح اقتدا الانسي بالجني **قوله**
وهذا بعينه ما افاده المم بقوله ومنها صحة الصلاة خلف الجني
قوله ومنها لا يجوز قتل الجني **قوله** ليعمن الفضل قضية هذا
ان يقتل القاتل اذا كان الجني مسلما او قتيلا **قوله** عندي توقف
في كون الجني يكون ذميا **قوله** ومنها قبول رواية الجن يعني الجني
مثله لما سياتي قريبا من منع رواية الانسي عن الجني **قوله** وقد
ذكر الامام الكروري في مناقبه **قوله** ذكر فيها ان مذهب
ابن ابي ليلى ومالك والشافعي ان الجني المطيع بين الجنية وذكر
فيها ان بعض المعتزلة زعم ان الجن لا ياكل ولا يشرب ولا يطا ولا
يتوالد وهذا باطل بالكتاب والسنة وقد روي في الخبر المرفوع
ان الرجل اذا جامع امرأة ولم يسر انطوى الجنان على اقليله وجانه
معه وجا في القصص ان يلقبس من بنات الجن وان اياها السرح
ابن الهذاهد تروج برحانة بنت السكن وكانت بنت الجن وفيها
ان المعتزلة والفلاسفة انكروا وجود الغول واهل الحق قالوا
بوجوده وانه ما ردا الجن يفضل ابن ادم وقوله عليه السلام كما في صحيح
مسلم لا غول اي لا حكم للغول في الاضلال والاعواء وانما هو من
خلق الله تعالى لانه عليه الصلاة والسلام ما بعث لبيان الحقائق
ونفيها بل لبيان الاحكام **قوله** فتا ولوه **قوله** ليعمن الفضل ويجا
ايضا ان المراد بقوله منكم اي من مجموعكم على حد قوله يخرج منهما

اللؤلؤ والمرجان وإنما يخرج من أحدهما **قوله** على أنه كان منهم
 نبي كذا بخط المص والصلوات إلى أنه كان منهم **قوله** قال وليس الجن
 أح كذا بخط المص والصلوات قل لا أي الفجاءة وابن جرير **قوله** قال
 البغوي في تفسير سورة الأحقاف وفيه دليل **أقول** ليس في كلام
 المص ما يرجع إليه من فيه وعبار البغوي عند قوله وأد صرنا إليك
 نفر من الجن يستمعون القرآن اختلفوا في عدد نفر فقال ابن عباس
 كانوا سبعة من جن نصيبين فجعلهم رسلا إلى قومهم ثم قال عند قوله
 يا قومنا اجيبوا داعي الله وأمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم ويخرجكم من عبادة
 الهمم داعي الله يعني محمد قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه فالسجائب
 له من قومهم نحو من سبعين رجلا من الجن فرجعوا إلى رسول الله
 فوافوه بالطحا فقرأ عليهم القرآن وأمرهم ونهاهم وفيه أي أمره
 ونهيهم لهم دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان منقوشا إلى الجن والانس
 جميعا الله ومنه يعلم مرجع الضمير كما بيناه **قوله** كان منقوشا إلى
 الانس والجن جميعا قال بعض الفضلاء لم يتعرض لبعضه إلى الملائكة
 وهو محتمل تأمل **قوله** ذكر ابن حجر الهيتمي في شرح الاربعين أنه مبعوث
 إلى الملائكة أيضا **قوله** لا ثواب لهم إلا النجاة من النار **قوله** استنسا
 النجاة من النار يفيدان لهم ثوابا وخرج الآية قوله والجنة ذهب أبو
 حنيفة لما تقدم أن أبا حنيفة توقف في ثوابهم **قوله** صرح ابن عبد
 السلام بأن الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى في فتاوى أبي إسحاق
 إبراهيم بن الصغار ما نصه اعتماد والذي شهد بأن الملائكة
 لا يرون سوى جبريل عليه السلام فإنه يرى مرة واحدة ولا يرى بعد
 انته قال العلامة قاسم بن قطلوبغا ومن خطه نقلت الروية جازية
 عقلا فاستغافروها لا يكون إلا بالسمع وكذا ما قاله في امر جبريل
 عليه السلام وأنه تعالى علم الله وفي تحفة المجلس الجلال السيوطي
 الأقوي أنهم يرونه فقد نص على ذلك إمام السنة والجماعة أبو الحسن
 الأشعري رحمه الله تعالى في كتاب الأيمان في أصول الديانة وقابله على
 ذلك الشيخ أبي بكر وهو مومنون البشر من الأئمة السابقة يرونه
 تعالى قال ابن أبي ليلى فية احتمالان والأظهر مساواة لهم نقله
 الجلال السيوطي **قوله** أن الجن لا يرونه كذا بخط المص والصلوات

القاض
 الشمس الخافوي

لا يرونه

لا يرونه بأشياء النون **قوله** لا يرونه لا يدل على عدم رؤية المؤمنين
 أي قيل عليه أن حمل الـ في الأبصار على الاستغراق كما هو الظاهر
 عليه إذا استغراق الاستغراق الحقيقي الشامل لأبصار المؤمنين وغيرهم
 وهو مبني على استدلال بلاية نعم حمل الأدراك على الإحاطة التي فيها
 لا يستلزم بقى أصل الروية لا يدل على عدم رؤيتهم أو بقى الإحاطة التي فيها
 بقى الاعتناء وقيل عليه أيضا أن التعليل المذكور لا يناسب النظر
 لأن الظاهر النفي العام واستثنى مومنون البشر بقى على عمومته عنهم
 وهم الملائكة والجن وما نقله عن البضاوي تأويل مخالف للظاهر
 لكنه موافق لما ذهب أهل السنة **قوله** فانه في قوة قولنا كل بصير
 يدركه برؤية القضية التي ورد عليها النفي هي ما ذكره فيصير
 الحاصل بعد دخول النفي ليس كل بصير يدركه وهو من سلك العموم
 لأن عموم السلب **قوله** مع أن النفي لا يوجب الامتناع يعني مدلول
 النفي عدم الوقوع لا عدم الجواز فكلم من سلك غير واقع يجوز وقوعه
أحكام المحارم **قوله** ولو تولى خرام وأصل بقوله أو مضاهة تحفة
 أن يذكر بعد **قوله** وكذا بالصهرة الشابة **أقول** صواب العبارة
 أن يقال وكذا بالشابة المحرمة بالصهرية بيا المضد رتبة أنه لا يقال
 صهره **قوله** وخمرة النكاح على التأييد لا مشاركة للمحرمة فيها أي
 لا مشاركة للمحرمة فيها إحداهما لا يشاركها أحد فيها بل هي خاصة به
 ولا يخفى ما في عبارة المص من الحرارة والركاكة **قوله** فإن الملاعبة بفتح
 العين كما ضبطها المص بقلبه أي المرأة التي لا عنها زوجهما **قوله** أو يخرج
 عن أهلية الشهادة يعني بأن خدي قد ف **قوله** والمطلقة ثلاثا
 بدخول الثاني أي مع الوطئ لأن الدخول هنا لا يقوم مقام الوطئ
 بالاجتماع **قوله** وكذا لا مشاركة للمحرمة في جواز النظر أي لا مشاركة للمحرمة
 في جواز النظر إلى الوجه والكفين من أحد **قوله** وأما بعد ما فكلما اجنب
 على المعتد في منية المفتي العبد يدخل على مولاه بغير أنهما بالاجتماع
 وهو في النظر إليها كما لا يجنب ينظر إلى وجهها وكفها ولا ينظر إلى
 مواضع زينة الباطنة وقال مالك وهو أحد قولي الشافعي محمل
 له من سببته ما يحل للمحرمة واجتمعوا الله لا ينافيها **قوله** ويقس
 المحرم من بينته **أقول** في شرح السقاية للفهستاني لو ماتت امرأة في

عنية

السفر يمتنعها ذور حرم محرمتها وان لم يؤخذ لها جنبي على نده
 خرقه ثم يمتنعها وان ماتت امه يمتنعها الجنبي بغير ثوب وكذلك
 مات رجل بين النساء يمتنعها ذات رحم محرمة او امته بغير ثوب
 وغيره ما بثوب ولو ماتت غير مشتمى ومشتحات غسله الرجل او
 المرأة ولا يغسل زوجته وتغسله الا اذا ارتفع الزوجية بوجه يعني
 بان ماتت منه قبل موته او ارتدت قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه
 او وطئت بشبهة انهم مع زيادة ومنه يعلم ان قول المم ويغسل المحرم
 قريبته غير واقع موقعة بل مخالف لما في المعتمدات ومخالفا لما
 ذكره نفسه في شرح الكفر من انه يمتنعها ذور حرم المحرم منها **قوله** الا في
 عشرة مسائل ذكرناها في الشرح **قوله** بل في ثلاثة عشر كما في النهر
 شرح الكفر **قوله** ان المحرمية مانع من الرجوع في الهبة **قوله**
 ولو كان المحرم كافرا لان المانع المحرمية ذور الارث كما في المسئلة
 وكذا لو كان المحرم عبدا كما لو وهب لغيره والعقد ذور حرم محرر من
 الواهب فانه لا يرجع في الهبة بالاتفاق على الاصح لان الهبة لا يما
 وفقت يمنع الرجوع كذا في المبسوط ولو وهب لغيره او لغيره
 وهو عند الجنبي فانه يرجع عند الامام رضي الله تعالى عنه لان الملك
 لم يقع فيها للغير من كل وجه يدل ان العقد اتي بما وهب له ان
 احتاج اليه وقال لا يرجع في الاول ويجمع في الثانية كذا في شرح الكفر
 للمم **قوله** لا يقضي اي احدى للآخر واما القضاء فشهادة احدى
 للغير فيكوز كما في التبرازية **قوله** ومنها تحريم موطوءة كل منهما على الآخر
 ولو برنا **قوله** يترتب على صلتها محرما بالوطي انه يحل له ان
 ينظر منها الرأس والعقد والساقيين والعصدين وقيل اذا ثبتت
 المحرمية بالزنا لا يجوز ان ينظر الا الى وجهها وكفها كالاجنبية لان
 ثبوت المحرمية فيه بطريق العقوبة على الزاني لا بطريق النعمة فلا
 يظهر في حق ثبوت حرمة النظر فيبقى حرما على ما كان والاول
 اصح اعتبارا للحقيقة لانها محرمة على التاميد ولا ثم ان المحرمية بطريق
 العقوبة بل بطريق الاحتياط في باب المحرمات كذا في الزيلعي **قوله**
 ومنها تحريم منكوحة كل منهما بمجرد العقد اي لو عقد الاب على
 امرأة ولم يدخل بها تحرم على الابن ولو عقد الابن على امرأة ولم يدخل

ملحوظ

بها تحرم على الاب **قوله** لا يدخلون في الوصية للاقارب يعني لو
 اوصى لا قاربه يدخل محرماته فصاعدا من ذوي رحمه يقدم الاقرب
 فالاقرب كما في الارث ولا يدخل الولد والوالدان في عداد الاقربا
 اذا يطلق عليهم اسم القريب ومن سمي والده قريبا كان عاقلا لانه في
 العرف من يتقرب بواسطة الغير وتقرب هو لا بانفسهم ويدخل
 فيه الجد والجدة وولد الولد في طه الرواية واعتبر الاقربية لا اعتبارا
 في الميراث والوصية اخت الميراث والجميع المذكور في الميراث اثنان
 فكذلك في الوصية واعتبر المحرمية لان المقصود من الوصية صلة القريب
 فيختص بها من يستحق الصلة من قرابته ويستوي فيها الصغير
 والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر هذا عند
 وعند تمامه يدخل في الوصية كل قريب ينتسب اليه من قبل الاب والام
 الي اقصى اب في الاسلام ويستوي فيه الاقرب والابعد والواحد
 والجميع والكافر والمسلم كذا في المعتمدات ومنه يعلم ما في كلام المم
 من التحلل **قوله** ومنها لا يجوز قتل اضله الكافر المحرم **قوله** ومع
 هذا الوقلة لا يجب عليه شيء كما في الزيلعي وكلام الزيلعي يفيد انه
 لا اثم عليه ايضا لان شيئا ذكره في سياق النفي فمع نفي القصاص والدية
 والكفارة والام وعلى هذا فلا يصح قول المم لا يجوز الا ان يخص
 قول الزيلعي بالقصاص والدية والكفارة فتأمل **قوله** ومنها
 لا يجوز مساقفة الفرع الاباذن اضله يشهد باطلاقة الفرع السالغ
 استغنى الاصل عن خدمته او لا واطلق المساقفة فمثل السفر للجهاد
 والجهاد والعلم وغير ذلك وفي العناية وان سافر في العلم بغير
 اذنهما ان لم يحتاجا لخدمته فلا بأس به قبل هذا اذا كان ملتحقا
 اما اذا كان امره صحيح الوجه فلا مانع من الخروج الى موضع تقوم
 فيه الفتنة والفسق وان يحتاجا او يحتاج احدى الى الخدمة او الفتنة
 ان لم يقدر على ان يخلف نفقة ما وافر خدمتهما او قد رعى ذلك لكن
 الطريق مخوف غالبا لا يخرج الاباذنهما فان كان الغالب هو السلامة
 له الخروج الى ذلك بعد رضاهما ان خلف نفقة ما وافر خدمتهما ولا
 يخرج الى الجهاد بغير اذنهما مالم يكن المقيد عامتا وان لم يحتاجا الى
 شيء لكن دخل عليه ما مشقة بخروجه الى ذلك او اذن احدى ما دون

ها

الاخر لا ينبغي له الخروج لان اطاعة امرها فرغ من مالم تكن مفصلة
وفي الزيلعي وفي غير النقيير العام لا يخرج الاباء منها وكذا كل من فيه خطر
لان الاشفاق عليه يضرب بها وان لم يكن فيه خطر فلا بأس بان يخرج بغير
اذنها اذا لم يضرب بها والاجداد والجذات مثلها عند عدمها وهذا
كله يعلم ما في الطلاق المهر **قوله** ومنها لا يجوز المساقرة الاباء منهم الخ
قد تقدمت المسئلة قريباً غير مفيدة بخلاف الطريق ومجمل من غير
تفصيل فلعل فائدة اعادتها التبيين على محل المطلق على المقيد بيان
التفصيل **قوله** ومنها اذا دعاه الصداق في الصلاة **اقول** اطلاقه
يتناول النوافل لان يقال انها صارت واجبة بالشروع **قوله**
الا ان يكون عالماً بكونه فيها **اقول** وجهان دعاه مع العلم بانه في
الصلاة نعمت فلا تقتضي الاجابة بخلاف الدعاء مع عدم العلم
بانه في الصلاة فان عدم اجابة نوع عقوب فيستدعي سخط الاصل
الذي فيه سخط الله تعالى **قوله** ومنها جواز تاديب الاصل فرعه قال
بعض الفضلاء يشمل باطلاق الفرع البالغ وهو محل نظر لا تقطاع
الولاية بالبلوغ انه **اقول** ذكر شيخ مشايخنا العلامة نور الدين علي
المقدسي في شرحه المسمى بالترغيب والترهيب في باب الحضنة نقل
عن الشيخين ان للاب ان يورث ولده البالغ اذا وقع منه شيء انه
فليحفظ **قوله** والظن عدم الاختصاص بالاب **اقول** في جامع احكام
الصفار للامام محمد الملة والدين محمد الاسترغيني بعد كلام واما
الوالدة اذا ضربت ولدها الصغير للتاديب لا شك انها تضمن عند
الامام وقد اختلف المشايخ على قولها قال بعضهم نعمن وقال
بعضهم لا نعمن انه **قوله** ومنها لا يجلسون بدين الفرع **اقول** محل
هذا ما لم يمتد على الحاكم فانه اذا امتد يجلس قال في الجوهرة رخلالة
على ابيه مهر الام او دين اخر فاقرا واقام البيعة عليه فانه لا يجلس مالم
يتمتد على الحاكم فاذا امتد عليه يجلس **قوله** ومنها خيار البلوغ في
تزوج الاب والجدة فقط **اقول** ظاهرة ان النكاح يصح ويلزم
ولا خيار لهما سواء كان بغير فاحش او لا وسواء كان من كفوا ولا ظهر
سواختيارها او لا وفيه في الفتح بما اذا لم يظهر سواختيارها في
ذلك فان ظهر كان العقد باطلا على قول الامام على الصحيح عليه

جزي

جزي في من التتوير فقاك والولي انكاح الصغير والصغيرة
ولوثية ولزم ولو بغير فاحش او بغير كفوان كان الولي اما او
مدا لم يعرف منهما سوااختيار وان عرف **قوله** واختص الاصول
الذكور بتوجب الاعفاف **اقول** الاعفاف مصدر الفعل المبني
للمفعول والمفعلي واختص الاصول الذكور بتوجب ان يعفو اي
بان يعفوهم فروعهم اذا احتاجوا الى النكاح وكانوا مفسرين **قوله**
ولو ضرب بما ذن الام عنم الدية **اقول** هذا انما يتم على قول الامام
من ضمان الامر لو ضربته للتاديب وكذا على احدي الروايتين عنهما
من ضمانهما اما على الرواية الثانية عنهما الضالبة بعدم الضمان فلا
يتم **قوله** الا في اثني عشر مسألة الخ **اقول** الذي ذكره في الفوائد
احدي عشر مسألة **قوله** والولا اي وتورث الوالا **قوله** وعدم
صحة الوصية الخ قال بعض الفضلاء لعل المراد عدم نفوذها
والا فهي موقوفة على اجارة المذموم بدليل مسألة الاقرار فانه
موقوف ايضا على تصديق المذموم انما وفيه تاقل **قوله** وتحت الدية
اقول فانه ان تحمل الدية لا يجتمع بالنسب حتى يترتب عليه دون
غير **قوله** وولاية التزويج **اقول** فيه ان القاضي يلى النكاح في
بعض المسائل وليس قريبا ولذا كان قولهم كل من يرث يلى النكاح
قضية مطروحة غير منعكسة والقضايا الشرعية يشترط فيها
الاطراد دون الانعكاس **قوله** وولاية غسل الميت فليس لغير
القريب ان يتقدم لغسله عند وجوده من غير اذن **قوله** وولاية
المالك اي التصرف فيه **اقول** قد تقدم ان ذلك خاص بالاب
فالجدة لاب **قوله** وطلب الحد **اقول** وكذا طلب القصاص **قوله**
وسقوط القصاص اي وصحة استقاط القصاص باللعن او الصلح
قوله احكام غيبوبة المشقة **اقول** القاموس غاب الشيء في الشيء يعيب
غيبا بالسكر وغيبوبة وغيبا با وغيبا با وغيبوبة بسكر ما انه وعلم
منه انه لا يقال غيبوبة في مقدر غاب الشيء في الشيء واما يقال
في مقدر غاب بمعنى بعد كما يعلم منه ايضا وعلى هذا كان القواب
ان يقول غيبوبة المشقة **قوله** وتحريم الصلاة القواب ان يقول
وعدم صحة الصلاة اذا لا يلزم من التحريم عدم الصحة لكن لا يتم ذلك

بالنسبة الى المعطوفات **قوله** والسجود اي سجود التلاوة والافسح
 الصلاة داخل فيها **قوله** وجوبا او ندبا في اول المحيض بدنيا راجح
 لف ونشر مرتب **قوله** وفي الاعتكاف عطف على الضمير العائد على
 الصوم ولذا اعاد الجار **قوله** مطلقا يعني بركات كانت او ثيبا **قوله**
 وقبله اذا كانت بكر لان وطئ البكر تعيب لها **قوله** ونقصها
 الوطئ يعني اذا كانت ثيبا ونقصها الوطئ بان افضاها **قوله** وحملها
 للزوج الاول ولستد هذا الذي طلقها غلاما كذا في النسخ ويخط
 المم ايضا وهو خطأ والصواب ولزوجها الذي طلقها اثنتين قبل
 ملكها اي يترتب على غيبوبة الحشفة بعد نكاح صحيح حملها للزوج
 الذي صار سيدا لها بعد ما طلقها طليقتين قال المم في شرح الكتر
 في باب الرجعية لو اشترى الزوج بعد الثنتين لا يحل له بوطئ حتى
 تزوج غيره **قوله** ويكره سرك الموطوءة او اطلق الموطوءة فمثل الموطوءة
 بالزنا وهو كذلك واطلق الموطوءة فمثل كل وطئ وليس كذلك فقد
 صرحوا بان لو وطئ امرأة رقبا بالزنا فافضاها لا يثبت بذلك
 الوطئ حرمة المصاهرة لعدم تيقن كونه في الفرج الا اذا حلت او علم
 كونه فيه كما في الفتح واطلق في الموطوءة وهو مقيد بالمشتهاء فلو جامع
 صغيرة لا تستهي لا يثبت الحرمة وعن ابى يوسف ثبوتهما قيا ساء على
 العجز والشوها ولهما ان العلة وطئ هو سبب للولد وهو منتف
 في غير المشتهاء بخلاف الكبير لجواز وقوعه كما وقع لذكرنا و ابراهيم
 عليهما الصلاة والسلام قال في الفتح وله ان يقول بالامكان العقل
قوله وابطال خيار البلوغ اذا كانت بكر **اقول** ظاهرة انها لو
 كانت ثيبا لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك قال في جامع الفصولين
 في فصل الخيارات وخيار البلوغ للثيب والعلام ميتا اي ما وراء
 المجلس في العمروقت له **قوله** وجوب مهر المثل للمفوضة اي وتترتب
 على غيبوبة الحشفة وجوب مهر المثل لها اما قبله فلها المتعة وجوبا
قوله وجوب كفارة اليمين اي يعني فيما لو حلف بالله لا يطاها
قوله ومنع تزويجها اي ويترتب على غيبوبة الحشفة في امته منع
 تزويجها قبل الاستبراء **قوله** او لو اطاعت بزوجته عطف على قوله ميتة
 والتقدير وان كان في لو اطاعت بزوجته **قوله** ووقع العتق المعلق

بتذكر الضمير

بتذكر الضمير كما في خط المم وهو راجع الى الوطئ المتعقل في الدهن
قوله لا يثبت به حرمة المصاهرة **اقول** ذكر شمس الاميلام رحمه
 الله انه يعني بالحرمة اختياها هذا القول بعض المشايخ انه وهو
 لطيف حسن اذ لا يكون الوطئ في الذر اذ في حال امن منه وهو يثبت
 به الحرمة فلان يثبت فيه او لي اذ فيه مست وزيادة **قوله** ولا يجب الحد
 عند الامام الا اذا تكررت فقبل **اقول** اطلق في التكرار ولم يبينه
 وقد بينه الكاكي في العيون حيث قال وبلواهة يغزى اول مرة وفي
 الثانية يقتل انتهى يعني سياسة قال الزيلعي لو راي الامام مصلحة في قتل
 من اعتاده جازله قتله قال المم في البحر واعلم انهم يذكرون في حكم
 السياسة ان الامام يفعلها ولم يقولوا القاضي فظاهر ان القاض
 ليس له الحكم بالسياسة ولا العزل بها **قوله** عند عدم مانع يخرج الامة
 المجوسية **قوله** وهي في ضمن منقوله كذلك **اقول** نقلها المؤلف في
 كتاب النكاح من الفتن الشافعي عن الولي الحجة **قوله** طائنا الحمل فاذا
 لم يفرجه انه اذا لم يظن الحمل لا يكون الحكم كذلك فلا يخرج ذلك **قوله**
 السادسة الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفة قال بعض الفضلاء ان
 وقف الحيوان باطل عندنا اللهم الا ان يحكم به من يرضى محله **اقول**
 وقف الحيوان انما يكون باطلا اذا كان بطريق الاصل اما اذا كان
 بطريق التبعية فصحيح قال المم في شرح الكتر عند قوله وصح وقف
 العقار بغيره واكرته وقد افاد المم ان العبيد يصح وقفهم تبعاً
 للضيعة ولم يذكر احكامهم في البقاع من الزوج والجنانية وغيرهما
 وحكمهم على العموم حكم الارقا فلمس له ان يزوج بنته بلا اذن وفي
 البرارية ولو زوج الحاكم جارية الوقف جاز وعنده لا يجوز ولو من
 امة الوقف لانه يلزمه المهر والنفقة وظاهره ان المتولي لا يملكه الا
 باذن القاضي ولا فرق بين القاضي والسلطان كما في الخلاصة
 وفي الاستعاف وان جنى احد منهم فعلى المتولي ما هو الاصلح من الدفع
 او العدا ولو فراه بالكر من ارش الجنانية كان متطوعا في الزايد فيضمن
 من ماله وان فراه اهل الوقف كانوا متطوعين وبقي العبد على
 ما كان عليه من العزل في الصدقة الله وفي الخلاصة يجوز وقف العلمان
 والجواري على مصالح الرباط اشهر به يظهر سقوط ما قاله هذا

البقي من فضلا عن الحاجة الى ما تكلفه **قوله** الثانية الحزمة اي الحزمة
التي ثبتت بالمصاهرة لا تثبت بالنكاح الفاسد وتثبت بالنكاح
الصحيح **قوله** الثالثة عدم الحمل الاول اي لا يثبت الحمل للزوج
الاول اذا ابان زوجته بينونة كبرى بالنكاح الفاسد وتثبت
بالنكاح الصحيح بشرط الوطى **قوله** لا يثبت به التحليل اي للزوج
الاول بل لا بد من الوطى بنكاح صحيح **قوله** لو وطئ خريته فلا مهر
قبل لم يبين وجه الوطى هل هو بشبهة او عقد على انها ذميمة وهل
الوطى في دار الحرب او في الاسلام بدخولها بامان او وطئها وهي من
الغنمة قبل القسمة **قوله** الله انظر الى المراد الوطى في دار الحرب
لقوله الوطى في دار الاسلام بغنم ملك يمين لا يخلو عن عقر او عقر **قوله**
او سمنه اي الكواطي كما يستفاد من ضبط المفعول بالقلم في النسخة التي
بخطه **قوله** والاحكام مطلقا يعني سواء من اول **قوله** قال القول لها
قال في القسمة لانها تترك سقوط المهر **قوله** لو وجوب العدة **قوله**
الصواب في وجوب العدة كما يدل عليه قوله في المهر **قوله** عندنا اي
تصديقه يعني فيكون القول قوله في انه طلقها قبل الدخول **قوله**
قال القول لها تحلها **قوله** حق العبارة ان يقول في طلقها لا في طلق
المهر **قوله** لو غلقة بعدم وطئها **قوله** ليراد مسئلة اخرى مذكورة في
الحاوية وهي لو ادعى بعد الخلو بها وطئها فالقول له حتى كان له
مراجعةها ونعت عبارتها قال بعد الخلو وطئها وانكرت فله الرجعة
انته وهو صريح فيما قلناه اذ لو لا ان القول قوله لما ثبت له الرجعة
احكام العقود قوله والتشريك قبل المراءضة ما اذا اشترى مثلا
وقال لاخر اشركك فيه فانه جائز اذ قال ما اشتريت اليوم فهو بي
وبينك وهذا بخلاف الشركة في عقد التجارة **قوله** ولو وجد مانع اي
وبعد وجود مانع **قوله** والنكاح المحال عن الخيارين فان قيل النكاح
ليس لازما من جهة الزوج بقدرته على الطلاق **قلت** هو لازم
كالبيع وقدرته على الطلاق لا موجب كونه جائزا انما هو تصرف في العقو
عليه ولا يلزم منه الجواز كما ان المشتري يملك التصرف في المبيع وهو
اصح الوجهين عند الشافعية وقيل بجائز غير لازم من جهة الزوج
قوله والصدوق **قوله** فيه انه ليس من العقود بل من احكام عقد

النكاح

النكاح **قوله** وجاز من الجانبين **قوله** الجواز يطلق في السنة حمله الشريعة
على امور اخدها رفع المخرج اعترافا ان يكون واجبا او مندوبا او مكررا
الثاني على مستوي الطرفين وهو التخيير بين الفعل والترك الثالث
على ما ليس لازما وهو اصطلاح الفقهاء في العقود فيقولون الوكالة
والشركة عقدان جائزان ويعنون بهما العاقد فصح **قوله** فلا
يملك عزل نفسه على ما صححه بعضهم كما في فتاوى التمس المجانوي
قوله وله عزل نفسه **قوله** ينبغي ان يقيد بعلم من قلده او بحضرة
من قلده كما قالوا في وصي القاضي له عزل نفسه بحضرة ومما قالوا في
عزل الوكيل نفسه ينعزل اذا علم الموكل هكذا قلته تفقها ثم رايته في
جامع الفضولين من الاول القاضي قال عزلت نفسي عن القضاء وكتبت
به الي السلطان ينعزل اذا علم لا قبله كوكيل وقيل لا ينعزل القاضي
بغير نفسه لانه نائبا عن العامة وحق العامة متعلق بقضائه فلا يملك
عزل نفسه **قوله** وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي عزله كما في
القنية فتر عبارتها نصب القاضي وصيا امينا كافيها ثم عزله لا ينعزل
لانه اشتغال بالايقيد وفي الفتاوى الصغرى الوصي ان لم يكن عدلا
ينعزل القاضي وينصب غيره وان كان عدلا غير كاف ضم اليه كافي
ولو عزله ينعزل وكذلك الوكيل القاضي الكافي ينعزل واستبعدوا مظهر
الدين المرعشياني وقال انه مقدم على القاضي لانه مختار الميت قال
استاذنا فاذا كان ينعزل وصي الميت وان كان عدلا فكيف وصي
القاضي انتم وفي جامع الفضولين وصي القاضي لو عزل نفسه ينبغي
ان لا ينعزل الا بعلم القاضي كوكيل وقاض ولو اراد وصي ان يخرج نفسه
من الوصاية في غير مجلس القاضي لا يملكه وبحضرة القاضي لو كافيا لا ينبغي
ان يخرجوه فلو عزله اختلف فيه **قوله** وقد ذكرنا التولية على الاوقاف
قوله بقي تولية المحكم ذكرها الزيلعي في التحكيم وعبارته التحكيم من
الامور المجازية من غير لزوم فيستند اخذها بنقصه كما في المضاربات
والشركات والوكالات **قوله** البيع نافذ وموقوف **قوله** في
العبارة قصور وحققا ان يقال البيع اقسام صحيح وفاسد وباطل
ومكروه والصحيح نافذ وموقوف ولازم وغير لازم **قوله** الباطل
والفاسد عندنا في العبادات مفراد فان **قوله** في شرح النفاية للعلامة

ما

الفهم في ان الباطل ما استقر ركنه او شرطه سواء كان من قبل العباد او
 المعاملة كعصاة بلا وضوء وتكاح بلا شهوة وكثيرا ما يطلق عليه وبالفكر
 والفساد لغة الذاهب التزيق وشرعا ما وجد اركانه وشرطه دون
 اوصافه الخارجية المعتمدة شرعا كبيع بخمر ومثله بلا فاحشة اثم وقد
 علم منه ان الباطل والفساد في العبادات غير مترادفين وهو عربي
قوله وفي النكاح كذلك يعني ان الباطل والفساد في باب النكاح
 مترادفان لان ثبوت الملاك في باب النكاح مع المناء وانما ثبتت ضرورية
 تحقق المقاصد من حل الاستمتاع للتوالد والتناسل فلا حاجة الى عقد
 يتضمن المقاصد فلا يثبت الملاك فان قلت فاذا كان باطلا كيف
 تترتب عليه الاحكام كثبوت النسب وجوب العدة وسقوط المهر
 وغيرها قلت لتحقق شبهة العقد فان هذه الاحكام مما ثبتت بالثبوت
 كذا في حواشي فصول البدايع **قوله** فاسد يتعلق به الضمان في شرح
 الهداية لتأخر الشريعة عند قوله ولا يجوز زهر المشاع واختلفت
 في ذلك قال بعضهم انه باطل وهو اختيار الكرخي حتى لو قبض كذلك
 لا يدخل في ضمانه ولو قبض بعض من لا يكون زهرا لا يتحدد العقد
 وقال بعضهم انه فاسد حتى لو قبض متاعا يكون مضمونا ولو قبض مفرقا
 يعود الى الجواز اتمه ومثله في النهاية **قوله** فقالوا من الفاسد الصالح
 على انكاره **اقول** ما ذكره المصنف قول ضعيف والصحيح عدم اشتراط
 صحة الدعوى كما في شرح الوقاية وفي من التنوير والصحيح عدم الدعوى
 الفاسدة بفتح وعن الباطل **قوله** ولم يفتح الفرق بين الفاسد والباطل
 في الزهر والكفالة **اقول** دعوى عدم الاتصاف بما ذكر في الكفالة
 مسلم واما في الزهر فلا هذا ولم يبين المصنف الفرق بين فاسد الدعوى
 وباطلها **احكام الفسوخ قوله** وخيار الاحتياق **اقول** كما لو
 استحق بعض الدار شيئا فاختار المشتري عند ثاره بيعته ورجع بكل
 منه وامسكه ورجع بمن المستحق ولو استحق منه موضع بعينه فلو كان
 قبل قبضه فهو مختار كما مر ولو كان من بعده فلا خيار له ورجع بمن
 المستحق وقال المختصان لرد كله بكل منه وقام الكلام على خيار
 الاحتياق في جامع الفصولين في الفصل الخامس والعشرين **قوله** وخيار
 الغبن وهو ثبت في صورة الوكيل والوصي وفي صورة فقر البائع

كنا بابه

المشتري

المشتري بان كان المشتري غايبا لا يعرف ففك البائع اشتره بهذا
 الثمن فانه يباويه فاشتره ففك بقوله فله خيار الغبن كذا في مناهي
 المصنف **قوله** وخيار الكمية صورة ان يقول رجل اشترى
 هذا بهذا الدراهم التي في هذه الدار فيقول الاخر بعت بها ثم يطلع
 البائع على الدراهم فله الخيار واعلم ان له خيارا يسمونه كشف الحال
 وهوان الانسان اذا باع طعاما بائنا او حجرا لا يعرف قدره يجوز البيع
 لكن للمشتري الخيار كما افاده المصنف في البحر عند قوله وبائنا او حجرا لا يعرف
 قدره **قوله** او خيار التعديل العقلي اما القولى فقد علم من قوله وخيار
 الغبن فانه يرجع اليه وقد ذكر المصنف في شرح الكفر الخلف في الرد بالغبن
 الفاحش ثم قال فقد تحترق المذهب عدم الرد به ولكن بعض مشايخنا
 افتى بالرد به وبعضهم افتى به ان غرة الاخر وبعضهم افتى بظاهر الرواية
 من عدم الرد مطلقا وبعضهم اختار الرد به اذا لم يعلم به المشتري وكما
 يكون المشتري مغفونا مغفورا يكون البائع كذلك كما في فتاوى قاري
 الهداية والصحيح ان ما يدخل تحت تقويم المقومين يسير وما
 لا يدخل فاحش **قوله** الا التحالف قيل عليه لا يصح استثناءه من قوله
 كلها يباشرها العاقد لان العاقد يباشره ايضا وكان مراده كلها
 يباشرها العاقد ويفسخ البيع بها الا التحالف فانه وان يباشره
 العاقد لكن لا يفسخ البيع وانما يفسخ الحاكم **قوله** يجوز ما عدا
 النكاح فتصح له يعني لان النكاح بعد التمام وهو النكاح الصحيح
 السابق للامر لا يحتمل الفسخ واما قبل التمام فيحتمل الفسخ كما في
 ترويح الاخ والعقرا الصغيرة فانه صحيح ما قدره غير لازم فيقول
 الفسخ كذا حقيقة الزليعي ويرد عليه ارتدادا فانه فسخ وهو بعد
 التمام وكذا ملك ائمة الزوجين صاحبة فالحق انه يقبل الفسخ مطلقا
 اذا وجد ما يقتضيه شرعا **قوله** اذا ساعده صاحبه عليه بان صدقة
 ولم يكن به قال في جامع الفصولين في فضل الخيارات لو انكر البائع
 بيع الامه والمشتري يدعيه لا يبيع البائع وطهرها لان انكار البائع
 ان كان فسخا فالفسخ لا يثبت به حتى لو ترك المشتري الدعوى اظهر
 بلسانه بان يقول عزمت على ترك المضمومة او فسخت البيع وسعة الوجه
 اذا فسخت **قوله** واختلفوا في جواز الوصي الوصية لم قال في الجامع

يت

لا يكون فسحا اي رجوعا عن الوصية يعني لان الرجوع اشاعت في الماضي
وتنفي في الحال والجحود يعني في الماضي والحال وبينهما شاف وقال
في المنسوط انه رجوع فقيل انه قول ابي يوسف والاول قول محمد وهو
الاصح كما في الخلاف وقيل انه ليس من اختلاف الروايتين كما في الجوامع
محمود على الجحود عند غيبة الوصي ومالك المنسوط عند حضوره كما في
الذخيرة **قوله** وذكر الزبلي ايضا انه ذكر الزبلي عند قوله ولو باع
المبيع فزده عليه بعيب بقضاء يرد على بايعه ولو برضا لا قال شيخ
الاسلام قول القائل بان الرد بالقضاء صحيح للعقد وجعل له كان
لم يكن متناق من لان العقد اذا جعل كان لم يكن جعل الفسخ ايضا كان
لم يكن لان فسخ العقد بدون العقد لا يكون فاذا انعدم العقد من
الاصل انعدم الفسخ من الاصل فاذا انعدم الفسخ عما اذا العقد لا يفسخ
ما ينافيه فيمكن في هذه الدعوى دور وشاق من من هذا الوجه لكن
بقالك يجعل العقد كان لم يكن في حق المستقبل دون الماضي **احكام**
الكتابه قوله فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهادة
اقول انما يتم الفرق على القول بان الامرا يجانبا في النكاح واما
على القول بانه توكل فلا فرق بين البيع والنكاح لانه لا يشترط الاشارة
على التوكيل ويشترط على القول الثاني لكن في ما في المعراج ان يزوجني
وان كان توكل لا لكن لما لم يعمد زوجت بدونه قل متزلة شطر
العقد فعلى هذا يشترط سماع الشاهدين للفظ الامرا ايضا على
القول بانها توكل ايضا **قوله** قال في المصنف هذا اذا كان يلقط
التزويج **اقول** فينه ان لفظ الامر والتزويج موجودان في العبارتين
اذ لا فرق بين زوجيني بنفسك وبين زوجي نفسك مني فليزاج
عبارة المصنف **قوله** وهذا الاستناد لهذا اي يمكن المرأة من اثبات
الكتاب ان يرجع اسم الاشارة الثاني متاخر عنه وهو المصدر المنسك
من قوله ان يمكن **قوله** وان كتب امراته طالق فهي طالق بعث اليها
او لا يعني اذ لو كان يعلم من قوله ولو كتب على شئ يستبدل **قوله**
ومحو الطلاق كالرجوع عن التعلق يعني بالرجوع عن التعلق لا يصح
قوله وان قال المكتوب كذا في النسخ والصواب وان كان المكتوب
كما في خط المم **اقول** فلو كتب في قرطاس اذا اتاك كتابي فانت طالق

هذا

في نسخة في كتاب اخر وبعثته ثم اتاها الاول ايضا واجتمع
طلعت ثنتين فضا وتقع واحدة ديانة كما في مجمع الفتاوى من كتاب
الطلاق نقلت عن الطهري ولم يذكر المم حكم الاستثنائي المهم بالكتاب
ولا حكم ما لو اكره على كتابة طلاق زوجته اما الاول ففي مجمع الفتاوى
اذ اكتب الطلاق واستثنائي بلسانه او طلق بلسانه واستثنائي هل يقع
قال لا رواية لهذا ويبيح ان يصح في فضل الكتابة منه انه واما
الثاني ففي مجمع الفتاوى نقلت عن الحائفة اكره بالضرب والخمس
على ان يكتب طلاق امراته فكتبت فلانة بنت فلانة طالق لا تطلق
لان الكتابة من الغايب جعل كما في الخطاب من المحاضر فلا حاشا هنا
حيث اخرج الى الضرب والخمس **قوله** وذكر الزبلي من مسائل سني في
نق عباره بعد كلام ثم الكتاب على ثلاث مرات مستبين من رسوم وهو
ان يكون معنونا اي مصدر ابا عنوان وهو ان يكتب في صدره من
فلان بن فلان الي فلان على ما جرت به العادة في تسيير الكتاب
فيكون هذا كما تنطق فيلزم حجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على
الجدران واوراق الشجر او على الكاغذ لا على وجه الرسم فان هذا
يكون لغوا لانه لا عرف في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا
بانضمام اخر اليه كالبيعة والاشهاد عليه والاملا على الغير حتى يكتبه
لان الكتابة قد تكون للتجربة وقد يكون للتحقيق وهذا الاشياء متعين
الحجة وقيل الاملا من غير اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر وغير مستبين
كالكتابة على الهواء والماء وهو متزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شئ
من الاحكام وان نوي انه **قوله** وان كانت بآه فقالوا الناسي والخطي
والداهل في الطلاق كالعامة فلا يقع ما قاله من الجواب والله الهادي
للصواب **قوله** وذكر القاضي ادعى عليه ما لا واخرج خطا في قوله عليه
هذه العبارة التي ذكرها عن القاضي لم تكن بهذا اللفظ في قاضي
خان في الاقرار عند الكلام على الكتابة ويمكن ان يكون في محله اخر لكن
بالمعنى في البعض نعم ذلك مذكور في البرازية والفتاوى **قوله** لا يحكم
عليه بالمال في القصاص **قوله** هذا صريح في ان كتب المذهب
قولا يحكم عليه **قوله** الا في باركار العامة كذا بخط المم والصواب الباطن
قوله والصرف والتمسار **اقول** في الفصل السابع والعشرين من

به

منع المحاكم فقه الصراف والتمسار حجة وبه كان ينبغي برهان الامة
انه هذا هو القاضى عند الذين السبعة رسالة في هذه المسئلة بين فيها
ما هو الصحيح من المذهب وقد ذكرنا حاصلها فيما تقدم في كتاب
القضا **قوله** ونحوها من التصانيف المشهورة يفهم منه انه لا يجوز الفتوى
من التصانيف الغير المشهورة وبه صرح المصنف في رسالته **قوله** وفي
التيمة سئل علي بن احمد عن الشاهد في قال بعض الفضلاء يوجد منه
الجواب عن حادثة الفتوى وهي ان الشهود اذا سئلوا عن حدوث الدار
التي شهدوا بانيها وقد كانوا كتبوا الحدود فلم يعرفوها هل تبطل
شهادتهم **قوله** اذا كان ينظره بنقله **الحق** في العبارة ان يقول
اذا كان ينقله بنقله **احكام** **الاشارة** **قوله** فلا يقبل شهادته
كما في التهذيب **قوله** وكما في المنيه وعبارة شهادته الاخرى لا تقبل
جاذبة ما **قوله** فيشترطه اي بالتحلف المفهوم من قوله وتختلف الاخرى
قوله كانت اشارته اقرارا بانه يعني ولا يكون خالفا كما في الخاتبة
قوله ولذا ذكره في الكثر باو **اقول** المذكور في نسخ الكثر الصحيحة
العطف بالواو والدلالة على مطلق الجمع الصادق بالمعينة بلا والذالة
على احد الشيين او الاشياء **قوله** ولا يحج ان المراد بالاشارة التي يقع
بها طلاقه **اقول** ينبغي ان تكون الاشارة بالقرعة كذلك **قوله**
فالفتوى على انه ان دامت العقلة الى الموت **اقول** يشكل عليه ما في
الفتية اعتقل لسانه يوما وليلة فصل صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه
لا يلزم الاعادة انه اللهم الا ان تستثنى الصلاة لانها بدخول وقت
السابعة تدخل في حد الكثرة فيخرج باعتبارها **قوله** لم تقدر اشارته
مطلقا **اقول** اي لا في الحدود ولا في غيرها **قوله** لا في اربع تكفوا لاشارة
قوله في شرح الشافية ان جازية اريد اعتاقها في كفارة فحج بها الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها ابن الله فاشارت الى السما فقال
اعتقها فانها مسئلة **قوله** والافتا نقله في الفتية عن عذاي الذين
الزاهدي ونقل عن طهر الدين المرتضى في انه لا يعتبر قال لان الاشارة
من الناطق لا تعتبر وفي مجمع الفتاوى تعتبر لان جواب المفتي
ليس بحكم متعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة الجواب عند
المستفتي واذا حصل هذا المقصود استغنى المستفتي عن اللفظ كما

لنفسه

لنفسه الجواب بالكتابة بخلاف الشهادة والوصية فانها يتعلقان
باللفظ والاشارة انما تقوم مقام اللفظ عند العجز **قوله** اخذ من النسب
لانه يحتاج فيه الى معنى كما يحتاج في ثبوت النسب ولذلك ائتمنوا ثبوت
نسب المشرقي من المغربية **قوله** واخذ من الكتاب عطف على قوله اخذ
من النسب وقوله الكتاب اي كتاب الامام بالامان **قوله** ولم ار الامان
حكم انت هكذا **قوله** قال بعض الفضلاء يجب ان لا يقع شيء ولو نوى الطلاق
لان اللفظ لا يشعر به والنية لا تؤثر دون لفظ **قوله** ينبغي ان يحرم
عليه اخذ من قولهم **اقول** في الاخذ منه زكرا ان جعلهم التحريك قراءة
تكيلف له بالقرعة بحسب الامكان في باب العبادات ولذا قالوا الماقرع
يجري الموسيقى على راسه وان لم يكن بها شعر في باب الحج تكليفه
بالمحلق بقدر الامكان في باب العبادات ولم يعمد مثله في باب
المحرمات **قوله** وان كان من خلاف جنسه **اقول** يشكل على هذا
ما في المحيط من باب ما يرجع به المؤجل على المؤجل قال بقت من هذا
الحمار يكذرا وشار الى عند قام بين يديه جاز العقدة على العقد ولا
عبرة بالتسمية لان العقد تعلق بالشار اليه **قوله** واستنبط من مسئلة
الاقتداء اي من المسئلة الاولى من مسائل الاقتداء وهي لو اقرى بهذا
الامام زيد فيان عمرو **قوله** عند الكلام على الحديث في مسجدي هذا
كذا بخط المصنف بتعريف الحديث وما بعده بدل والمعروف في مثل هذا
التكثير والاضافة الى الجملة **قوله** ان الاعتبار للتسمية او يعني لا الاشارة
او لو اعتبرت لاحتمال ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من الابنية لان
المسجد قد تغير بعد عليه السلام **قوله** ولو كانت البنت حاضرة **اقول**
في شرح الكافية للسيد ركن الدين لوقاك زوجك بنتي فاطمة وام
بنته عايشة فان اراد عطف البيان مع النكاح وان اراد البذل
لم يصح لان العطف لم يقع في معناه الكلام انه وفي مجمع الفتاوى سميت
في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم اخر تزوج باسمها الاخر قال
والاصح عندي ان يجمع بين الاسمين انه وفيه لو كانت له بنتان احدا
كبرى اسمها عايشة والاخرى صغرى اسمها فاطمة واراد ان يزوجه الكبرى
وعقد باسم فاطمة ينعقد على الصغرى ولوقاك زوجت ابنتي الكبرى
فاطمة لا ينعقد **قوله** والعلو والنزول **اقول** لم يظهر لي مراده بالعلو

ق

رة

والتزول هنا قوله ولو خلف لا يكلم هذا الصبي **اقول** الاصل في هذا
وامثاله ان الميراث اذا تقلقت باسم مضاف اليه بقي بقا الاسم ونزول
برؤاه لا يقتصر اوصافه اذا لم تكن الصفة داعية الي الميراث لان
الوصف يذكّر التعريف والاشارة ابلغ اسباب التعريف فلم يقتصر
الوصف معها لانه دونها ولا ينفرد الميراث بها والوصف الذي هو داع
للميراث يقتصر لانه ان كان لا ينفرد التعريف يفيد تقييد الميراث به
كذا في شرح الجامع الكبير المسمى بالتحريم **القول في الملك قوله**
قال في فتح القدير الملك قدرة **اقول** نعم عبارة الملك القدرة
على التصرف ابتداء المانع ثم قال فخرج بالابتداء قدرة الوكيل والوصي
والمقولي ويقولنا المانع المبيع المنقول قبل القبض فان عدم القدرة
لمانع **قوله** وينبغي ان يقال ان صاحب الفسخ لم يذكر في التعريف
وليس كذلك بل ذكره وذكر محترره كما قد مرنا بتفصيله **قوله**
ان قال بقوله والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء لا غير
وهو طريق الملك في جميع الاموال لان الاصل الاباحة فيها وبالصبي
والهبة ونحوها ينتقل الملك الحاصل بالاستيلاء اليه فمن شرط البيع
شغل المبيع بالملك خالة البيع حتى لا يقع في مباح قبل الاستيلاء ومن
شرط الاستيلاء خلوه المجل عن الملك وقته قبل الارث والوصية يحصل
الخلافه عن الميت حتى كأنه حي لا انتقال ملك المورث للورث بالقبض
دون المشتري فالاسباب ثلاثة مثبت للملك وهو الاستيلاء واقل
للملك وهو البيع ونحوه وخلافه وهو الميراث والوصية وما اريد
لاجله حكم التصرف حكمه وثمره فحكم البيع للملك وحكمته الملاق
الاستفاد والعقود تبطل اذا خلت عن الاحكام ولا يظن بخلوها عن الحكم
قوله فلا بد وان يكون قال الامام ابو بكر السمراني يجوز ان يكون الوارث
معنى من ويجوز ان يكون وارثا لوصف اي لوصف اسم لا بغير ما **قوله**
والوقف **اقول** المراد منافع الوقف والافقية الوقف لا يملك عندنا
لان الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك ولا يدخل في ملك
الموقوف عليه ولو ميعتنا كما سيأتي قريبا **قوله** وكذا الوصية في منسلة
ان اي يدخل الوصي به في ملك الوصي له اذا مات الوصي استحققات
والقياس ان تبطل الوصية لان امد لا يقدر على ثبات الملك لاحد دون

اختياره

اختياره فصارت كوت المشتري قبل القبول بعد ايجاب البايع وجه
الاستحسان ان الوصية من جانب الوصي قدمت بموته تمام لا بحقة
الفسخ من جهة وانما يتوقف بحق الوصي له فاذا مات دخل في ملكه
كما في البيع المشروط فيه الخيار للمشتري **والبايع** ثم مات من له الخيار
قبل الاجارة **قوله** لعدم من يلي عليه ان قال بعض الفضلاء استيفاد
من جواب واقعة الفتوى وهو لو جعل شخصاً وصياً على اولاده هل يملك
الوصي التصرف فيما يتعلق بالمحل ام لا ولم اراه صريحاً انه موقوف في معنى
المفاتي رجل اوصى لما في بطن امراه حتى جازت الوصية وصالح ابوهم
بما اوصى له مع رجل لم يجز لانه لا ولاية للاب على الجنين لانه اصل من
وجه تبع للامر من وجه كسائر اجزائها فعملنا بما يقتضيه حق الوصي له عند
نفسا وفي حق الصلح اعتبر جزاء عملها كما في الولو الجمة وفي النسيان
ولا نصح الهبة للمحل لان الهبة من شرطها القبول والقبض ولا
يتصور ذلك من الجنين ولا يلي عليه اخذ حتى يقبض عنه فصارت كالبيع
قلت فقد افاد رحمه الله تعالى انه لا ولاية على الجنين لاحد
اضلا وبه ظهر خطأ من افاد ان الوصي يملك التصرف في المال
الموقوف للمحل والله تعالى اعلم **قوله** والمنا التابع قبل عليه هذا
مخالف لقولهم في كتاب الشرب انه ليس له منع من يريد الشفة يعني
شرب بني ادم ولو ملكه لكان له المنع **قوله** وان كان المشتري فكذلك
عند الامام اي لا يدخل المبيع في ملك المشتري عند الامام رضي الله تعالى
عنه لان الثمن باق على ملكه فلو دخل المبيع ايضا لاجتمع في ملكه
عوضان وهو لا يصح وهما يقولان المبيع قد خرج من ملك البايع
فلو لم يملكه المشتري يكون من ائلا الى مالك ولا عهد لنا به في الشرع وعند
قول الامام اصحاب المتون واعلم انه يجب نفقة المبيع على المشتري
اذا كان له الخيار بالاجماع كما في السراج لئلا يهلك وكنا فيه كلام ذكره
في كتابي فرة العيون بمودج الفتون **قوله** الا في منسلة قد مرنا
اقول الذي قدمه مسلكا فكانه نسي ما قدمت براه **قوله** او
بالعجول اي تعجيل الاجر بان يدفعه قبل الاستيفاء **قوله** او شرطه
اي او بشرط التعجيل حال العقد وهذا اذا كانت الاجارة منجزة اما
الاجارة المضافة فلا تملك الاجرة فيها بشرط التعجيل كما في منع الفقار

الفاضل
صالح القرني

الفاضل
شيخ الاسلام
التقديسي

شرح تنوير الابصار **قوله** فلو كانت عند فاعتقه **قوله** ينظر
حكم ما لو جعل العبد اجرة ولم يجعله واستوفى بعض
المدة ثم اعتق العبد **قوله** فاما يجوز ان يقرع على قوله لانها تحدث
شيئا فشيئا فكان حقه ان يذكر بقدر **قوله** وفائدة اي ثمة الخلاف
المذكور عليه بالفعل **قوله** ما في البرازية باع المقرض **قوله**
هذه العبارة المنقولة عن البرازية مشكلة جدا فان الحكم بالعكس
كما في الوفاء الجية والحائنة وغيرهما ومن ثم قال الم بعد نقلها
ليتامر في مناسبة التعليل للحكم وسبب اشكال عبارة البرازية
ان لا سقطت من قلم النسخ الاول من قوله يجوز حيث قال باع المقرض
من المستقرض الكرم المستقرض قبل الاستهلاك يجوز والقواب لا يجوز
وزادت في قوله وعند الثاني لا يجوز والقواب يجوز وبعد اصلاح
عبارة ثانيا ثبات لا في العبارة الاولى واستقامتها من الثانية في التعليل
مناسبا للحكم **قوله** يملك بنفس المقرض كذا بخط المم والط ان يقول
بنفس القبض فيمكن ان يوجه ما ذكر بان يراد بالمقرض الاقرض المستأجر
للقبض **قوله** يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائما في يد المستقرض
كما لو كان له ذمة شخص كمن الفصح على وجه المقرض فباعه من غير يجوز
سواء كان الكرقابا اوها لكا وذلك لان الواجب للمقرض في ذمة
المستقرض مثل ما اقرض لا عينه ولذلك يرد مثله وان كان غيبه قائما
الا اذا كان المقرض فاسدا فانه يجب رد العين **قوله** لا يصح عدم وجوبها
قوله قد نقل الزيلعي تصحيح وجوب الذمة فعلى هذا يكون في
المسئلة اختلاف تصحيح لكن ملك في الشروح مقدم على ما في كتب الفتاوى
قوله ولا تقضي بيع التركة المستغرقة بالدين ان يعنى ان يبيعه موقوف
على رضى الغرماء قال في البرازية في السابع من كتاب الوصايا لا يملك
الوارث بيع التركة المستغرقة بالدين المحبط الارضا الغرماء **قوله**
فلو ترك ابنا وقنا وفيه مستغرق **قوله** في العمدية عن المقرض
والخالة الى الجامع ان استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو
الوارث لا غير لا يمنع الوارث كما سيذكر عن البرازية **قوله** وانما
يبيعه القاضي **قوله** ذكر الضمير الراجع للتركة لثابتها بالمرء
قوله ينبغي ان يكون البيع بمحضة الوارثة لما لهم من حق

امساكها وقضا الدين من مالهم اخذ ما في الثالث من العمدية
ان الماذون المذيون لا يبيعه القاضي المحضرة مولاة والجامع بين
المسئلةين تعلق الحق للوارث كالمولى **قوله** كذا ذكر الصدر الشهيد
ان نص عبارة وان ادعى قوم على الميت ديونا فان ارادوا ان يثبتوا
ذلك على الميت فليس لهم ان يثبتوا ذلك الا بمحض خصم من وارث
او وصي وليس لهم ان يثبتوا على عزم الميت عليه دين ولا موصى له
ولا غريم له على الميت دين اما الغريم الذي للميت عليه دين فلا
المدعى لا يدعى عليه شيئا وانما يدعى في ذمة الميت لكن افرأيت
ذلك ثبت له ولاية الاستيفاء من هذا الغريم باعتبار انه تركه الميت
فلا يكون الغريم له خصما بخلاف الوارث او الوصي اذا حضر فانه
يخاصم الغريم الذي للميت عليه دين اما الوارث فانه يدعى ملكا في
ذمته واما الوصي فلا يدعى حق قبض الذي عليه لنفسه واما الوصي
له فلا له ليس بخليفة للميت فيما يملك بل يملك ابتداء بعقد الو
الان يرى انه لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصدر مغرورا فيما اشتراه
الموصى واذا لم يكن بخليفة لا يملك المدعى اثبات دين عليه واما الغريم
الذي له على الميت دين فكذا ايضا انه وتمام الكلام فيه فليراجع من
الباب الثالث والسبعين هذا واعلم انه وقع في الهداية هناك
الوصية بخلافه كالورثة وهو مشكل فان المصريح به ان ملك الموصي
له ليس بطريق الخلافة كملك الوارث قال المم في البحر وقد ظاهرا
في ان صاحب الهداية اراد بالخلافة ان ملك كل منهما يكون بعد
الموت كما معنى انه قائم مقامه ومما يذك على عدم الخلافة ما في
تخصيص الجامع بعد بيان ان ملكه ليس بخلافة انه يصح شراؤه ما باع
الميت باقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث **قوله** لا يخفى الاخير
من زياداتي قبل عليه لا حاجة الى زيادته لانهم قالوا الدخول في
النكاح السابق دخول في الثاني الواقع في العدة فهو داخل في قولهم
يستقر بالدخول **قوله** الا اذا اتصل بالاستناده حكم شرعي وهو
نفاذ البيع **قوله** ثم ذكر فروعا الى قوله منها الغاصب اذا ادع الغان
ثم هلك عند المودع **قوله** المذكور في شرح الزيادات رجل غصب
جارية واودعها رجلا فقالت عنده قتيلا خطا ثم ماتت وانتهت

صية

فهو بالخيار يضمن ايها الشا لان كل واحد منهما غاصب في حق هذا
والغصب سواء الا في خصال ثلاثة افردها ان هذا اذا ضمن الغاصب
لا يرجع على مودعه لانه ملكها باء الضمان فيصير مودعا مال نفسه
والثاني اذا ضمن المستحق المودع يدفع القيمة التي اولى الجناية ثم
يرجع عليه بقيمة اخرى ثم المودع يرجع بجميع ما غرم على الغاصب لانه
عامل له فيرجع عليه بجميع ما غرم والمصلحة الثالثة انها لو انقث
من المودع ثم عادت من الايقاع بعد التضمن عادت على ملك الغاصب
في الاحوال كلها لان قرار الضمان على الغاصب **قوله** وفيه اذا غصب
جارية فاودعها فابقت في الذي في شرح الزيارات رجل غصب
جارية فابقت منه ثم استحققت كان له الخيار يضمن ايها شافان
ضمن الغاصب بري المودع وكانت الجارية ملكا للغاصب وان ضمن
المودع كان للمودع ان يرجع على الغاصب بما ضمن لانه عامل له وتصدر
الجارية بنفس تضمنه ملكا للغاصب حتى لو اعتقها الغاصب جاز ولو
اعتقها المودع لا يجوز الى اخر ما ذكره فلا يرجع **قوله** كانت للثاني لان
الاول لما ضمن الثاني فقد ملكها منه بقضا القاضي وتقول حق من
العين الى القيمة فلا يتحول بعد ذلك الى الجارية كما في شرح الزيارات
قول لا يملك استئذامه الا في وطنه وعند اهله قال بعض الفقهاء
قد نقل للتزليعي ما يخالف ما ذكره المم عند قول الكثر ولا يسافر بعد
استأجره للخدمة بلا شرط حيث قال بخلاف العهد الموصي بخدمته
حيث لا يتقيد بالخدمة لان مؤنته عليه ولم يوجد لعرف في حقه
قوله وامّا صدقة فطره فعلى المالك اي صدقة فطر العبد
الموصي بخدمته وكذا العهد المستعار والوديعة والجاني عهد او
خطاه قال في الفتح وما وقع في شرح الكثر والعهد الموصي برفقة
لانسان لا يجب فطرته من شهو القلم انه وبه سقط قول المم ويمكن جملة
على ان المراد لا يجب على الموصي له بخلاف نفقته لانه فهم ان كلامه
الزليعي في العهد الموصي بخدمته وليس كذلك بل كلامه في العهد الموصي
برفقته **قوله** ولم ارجع على المالك وينبغي ان يحل الخ قال بعض الفقهاء
لا يلزم من ملك الرقبة حل الوطى فان الرجل اذا زوج امته لا يحل له
وطيها مادامت متزوجة وكذلك لا يحل وطي امته المحبوسة والذي

الفاضل
صالح القرني

الفاضل
صالح القرني

يظهر عدم

يظهر عدم حل الوطى قياسا على الامة المستأجرة **قوله** في
القياس المذكور تطرط والظ الحلال كما ذكره المم لعدم المانع واما
ما ذكره من عدم حل امته المتزوجة وامته المحبوسة فلما لمع وهو
نكاح الزوج وكون الامة محبوسة **قوله** وفي الصدقة بما ذكرناه في
اصل الملك وهو الاستيلاء وهو طريق الملك في جميع الاموال لان
لاصل الاباحة فيها كما تقدم **قوله** الرابع عشر ملك الفقار **قوله**
لم يذكر المم الملك في القسمة بما اذا استقر وذكره في الذخيرة من الرابع
من كتاب القسمة فقال ان الملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم
بعينه بنفس القسمة بل يتوقت باخدي معان اربع اما بالقض او
بعضا القاضي والقرعة او لولو او ارجلا يلزم كل واحد منهم مما اشتهر
في القية والمحبوس بالقسمة الفاسدة ينبت الملك فيه وينفذ
التصرف بالمقبوض بالشرا القاعد **قوله** وهذا يخرج على
قول الكرخي **قوله** الصواب ان يقول وهذا يناسب قول
الكرخي **قوله** لا يتعلق الملك الى غير المواجه كما يحل المم وفيه انه ذكر
صدرا الشيرازي انه لا يقال مواخر ورده حفيد السعد في حاشيته عليه
بانه سمع في الحديث النبوي لفظ المواجهاته وهو مني على جواز الاحتياط
بالاجابة من حيث اللفظ وفيه كلام يعلم من اجفة شرح التسهيل
للفاضل القزويني **قوله** في النظائر التي خرج عليها اي خرج عليها
ارباب التخرج لعدم وجدانهم الرواية عن الامام او استحبابه بصحة
اجارة المقطوع **قوله** وهي اجارة المشتخر بفتح الجيم على صيغة
اسم المفعول كما في خط المم بالقلم **قوله** اما اذا اقطعت مواتا
فاحياء **قوله** الاقطاع اما يكون للعامة اما الاذن من الامام
لمن يجي ارضا مواتا فلا يقال له اقطاع ورج فلا حاجة الى هذا
الحمل الذي ذكره المم رحمه الله تعالى **البقول في الدين قوله**
عرفه في التناوي **قوله** في النهاية في كتاب الكفالة الذين في
عرف اهل الشرع وجوب مال في الذمة بدلا عن شيء اخر فخرج
دين لانه يدل عن منافع الحفظ بخلاف الزكاة لان الواجب فيها
تملك مال من غير ان يكون بدلا منه وفيه انه صرح في الهداية في
كتاب الزكاة بان دين الزكاة مانع يعني من وجوب الزكاة حال بقا

ج

النصاب لانه ينتقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لغير
 الله فقد اطلق على المال الواجب فيها لفظ الدين وح يكون التعريف
 غير جامع والتعريف الجامع ما ذكره المستصفى في باب قضا الفوت
 وقوان الدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة بقي ان يقال لطلاق
 الدين على المال الواجب في الذمة لاجل اداء الزكاة لا يتلوه عن مسامحة
 لانه لو كان دينا حقيقة لما سقط بالموت وهو يسقط بالموت عندنا
 كال كفارة والفدية خلافا للشافعي هذا والمالك لغة ما ملكه من
 شيء كما في القاموس وفي الكشف لكثير المالك ما يميل اليه الطبع ويمكن
 ادخاره لوقت الحاجة والماللة اما ثبت بمقول الناس كافة او نقول
 البعض والتقوم يثبت به وبما حقه الانتفاع به شرعا كما يكون مباح
 الانتفاع بدون قول الناس لا يكون مالا محبة حنطة وما يكون مالا
 بين الناس ولا يكون مباح الانتفاع لا يكون متقوما كما لمحمد واذا عدم
 الامران لم يثبت واحد منهما كالمدم اثمه وصرح في المخطوطان المحرر
 ليس بمالك وان عقد عليه لم ينعقد بخلاف ما لو باع شيئا بخلافه
 ينعقد في ذلك الشيء بالقيمة وفي الجاوي القدر من المال اسم لغیر
 الا دمي خلق لمصالح الا دمي وامكن احراره والتصرف فيه على وجه
 الاختيار والعبد وان كان فيه معنى الماللة لكنه ليس بمالك حقيقة
 حتى لا يجوز قتله واهلاكه الله كذا في البحر اقول كتاب البيع والذمة
 امر شرعي مقدور في المحل يقبل الالتزام والالتزام وقال شيخ الاسلام
 زكريا في شرح الروض الذمة لغة العهد واضطلاحا الذات والنفس
 اطلاق الاسم الحال على المحل وقال العز بن عبد السلام لمعنى
 مقدور في المحل يقبل الالتزام والالتزام **قوله** فلا يجوز الكفالة
 والرفق بالاعيان الامانة لانه الضمان عبارة عن رد مثل الهالك
 ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة ان هلكك بلا نقد
 فلا شيء في مقابلتها او بتقدي فلا تبقى امانة بل تكون مضمونة **قوله**
 والمضمونة بغيرها عين ليست بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة
 كبيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد مثله او قيمته لكن
 الثمن يسقط عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة قيمته
 هذا الاعتبار سموه بالعين المضمونة بغيرها فكانه من قبل الشاكلة

ذكر ذلك

ذكر ذلك بعض المحققين **قوله** كالمبيع يعني اذا هلك عند البائع سواء
 هلك بعد منعه من المشتري بعد نقد الثمن او لا ولا يصير بمنعه
 غاصبا حتى لو هلك فاما هلك بالثمن كما قبل المبيع كذا في الذخيرة
 من كتاب القسمة في الفصل الثامن **قوله** واما المضمونة بنفسها اي
 في حذرها انها ووجهه ان الضمان كما عرف عبارة عن رد مثل الهالك
 او قيمته فالشيء اذا كان مثليا او قيميا يكون بحيث لو هلك يقين
 المثل او القيمة فتكون مضمونة في حذرها انها مع قطع النظر عن القوام
 كما حقق في محله **قوله** والذي اقول ان قال المم في البحر في باب
 التدبير بعد كلام ومن هنا يعلم ان شرط الواقفين في كتبهم انها
 لا يخرج الا برهن شرط باطل اذا الوقف امانة في يد مستعير فلا
 ينال الايقاف والاستيفاء بالرهن به **قوله** لكن في مزاينات القينة
 افترق الزوجان ان استدراك على قوله وبه علم انه يتراعف
 الاعيان في الامرا العام **اقول** وكذا في البرازية مثله حيث قال
 لو برهن احد الزوجين على اقرار الاخرانه بري من ميراث ابيه وفي الميراث
 اعيان لا يقبل لعدم صحة البراعن الاعيان اثمه وهو يفيد عدم
 صحة البراعن الاعيان في ضمن الامرا العام وقد حذر المم هذا المبحث
 في شرحه على الكفر فارجع اليه **قوله** الثالث قول الاصل لو قال ومنها
 فتول الاجل لكان اصوب **قوله** فلا يصح تاجيل الاعيان في القينة في
 باب تدبير المبيع بالثمن اشتري شيئا بالف من الحنطة نقدا ثم اقبل
 البائع شهرين فله المطالبة للمحال ان كانت الحنطة معينة لان الاجل
 في الاعيان باطل وان لم تكن معينة فلا ولو اقبل المشتري الشفع في
 الثمن فالتاجيل باطل **قوله** الاجل لا يحل قبل وقته الاموت المذكور
اقول يعني حقيقة او تحكما يشهد الوكيل بالشرا اذا اشترى بالنسيئة
 فمات الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل كحايه الحائنة من
 فضل الوكالة بالخصومة بقي ان يقال لو قتل الدين المذنون هل يحل
 بموته او لا يحل لانه استعمل الشيء قبل اوانه فيعاقب بجرمانه وقد
 صرح الشافعية بان الاصح انه يحل اتمه **قلت** وقواعد الامانة
 فتأمل ثم اعلم ان المحضر المذكور في كلام المم ايضا لا يحقق فلا يرد
 ما في شروط الخصاف عليه مال مؤجل فقال جعلته حالا او قال

لك
 من

ابطال الاجل اوقا تركت هذا الاجل فهذا كله يبطل الاجل ويصير
 المال حالا ولو قال لا حاجة لي في الاجل او برئت من الاجل فالمالك
 مؤجل على حاله كذا في القنية وفيها قضاء قبل اجله يرى وليس للمطالب
 ان ياتي بالقول وفي الخاتمة في كتاب الصلح من عليه الدين المؤجل
 اذا صالح صاحب دينه على ان يجعله حالا ان لم يكن ذلك لغرض جاز
 لان الاجل حقه فيملك استقاطه ولو قال ابطال الاجل في هذا
 الدين فهو بمنزلة جعله حالا **قوله** ويصح تفرغه لان ما في الذمة
 لا يصح قسمته **اقول** الخيلة في صحة قسمته بحيث لا يشارك في نصيب
 شريكه ان يبيع من المطلوب كفا من ربيب بمائة درهم ويسلم اليه
 الزبيب ثم يبريه من نصف دينه القدم ويطلب اليه من الربيب فلا
 يكون لشريكه فيه شيء كذا في نوازل ابي الليث وفي جامع الفضولين
 عليه دين لشريكين فوهب احدهما نصيبه من المديون صحه ولو
 وهبه نصف الدين مطلقا نقد في الربع وتوقف في الربع كما لو هب
 نصف فن مشترك اتم قال بعض الفضلاء قد علم بذلك ان ابراهيم
 الشريكين يوجب البراءة عن حصته من الدين على ما ذكر في النوازل
 وبصيغة يبريه من نصفه في كتاب الصلح من البراءة واذا وهب
 النصف نقد في الربع وتوقف في الربع على اجازة شريكة كما نقله
 في جامع الفضولين وقدم المم في كتاب المداينات ان هبة الدين
 كالا برأيه الا في مسائل ولم يذكر منها هذه المسئلة فمقتضاها عدم
 الفرق بينهما وهو الظاهر لان ما في الذمة لا يتعين الا بالقصر فهبة
 النصف منه والابرأ من النصف مطلقا سواء في ذلك ما قل **قوله** ولا
 يحل موت الدين **اقول** لم يستثن المم من ذلك شيئا واستثنى
 الشافعية مسئلة واحدة على وجه وهي ما لو خالع زوجته على
 طعام في ذمتها ووصفها بصفات السلم واذنها ان تدفع الى ولده
 منها او خالها على الارضاء مدة معينة ثم مات الخال المذكور فان
 فيه وجهين بخلاف ذلك بموته لان الخال على ما ذكرنا كان من اجل
 الصغير وقد سقط حقه عن ابنه فيسقط الاجل ح ذكر في الزكوة
 في قواعد **قوله** الخيلة في لزوم تأجيل القرض في انقم الوسائل في
 وذكر في خزانة الكفالة بالقرض جازية الى اجل والمالك على

الكفيل

الكفيل الى الاجل وعلى الاصل حال وذكر مثل هذه في شرح الرخلة
 وغيره ثم قال ولا يلتفت الى ما قاله المحصلي في التحرير اذا اكفل
 بالقرض الى اجل يصح وتأجيل على الاصل وهذه الخيلة في تأجيل
 القرض فان اكتب مرة ذلك ولم يقل هذه العبارة غيره **قوله** قال
 الذين للمديون اذهب واعطني كذا في القنية ثم قال بعدة بعد ان
 رمز للمشتق والمخيط ان فيها ما يدرك على انه لو باع بمائة الى سنة على
 ان يودي اليه كل شهر كذا صح البيع **قوله** لا تملك من غير من هو عليه **قوله**
 يستثنى من ذلك ما في القنية من باب الاجل في القرض ولو قال
 الاجل للدين هب دينه لي او قلله لي او قال اجعل ذلك لي فقال
 قد فعلت يبرأ استحسانا ولو وهبه له ابتداء **قوله** وكاله
 الواقعات الخمسمائة اوقا قال بعض الفضلاء يفهم من فرع الواقعات
 الخمسمائة ان لصاحب الدرهم الدين استبدال الدرهمين بها
 وعكسه وهو وظ وكثير الوقوع وهي مسئلة يبيع الدين من المديون **قوله**
 ان امرت بالقصر صحت اي ان امرت كل واحد منهما وفيه ان هبتها
 الصغير في ثبنا على ابنه لا توقف على الامر بالقصر لما في القنية لو
 وهبت مالها على زوجها من ابنه الصغير صح لان هبة الدين من
 غير من عليه يجوز اذا سلطه على قبضه وللاب ولاية القبض تولده
 الصغير فكان قبضه كقبض المتغير فكانها سلطه على قبضه **قوله**
 وقد اوضحناه في وكالة البحر **قوله** ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع
 الاول الماني الطهارة **اقول** حق العبارة ان يقول امنا
 ما يمنع ففي مواضع الاول منها الما اعم يقول وما لا يمنع ضمان
 سراية الاعتاق والذمة **قوله** الخامس لا يجب الزكاة فيه اذا كان
 المديون جاعدا او لولة بيينة عليه **قوله** ما ذكره المم من عدم
 الوجوب ولولة بيينة بيينة بخالف لما في المتن والشرح قال في
 التنوير ولو كان الدين على مقرر مالي او مفسر او مفسر او جاعدا عليه
 بيينة او علم به قاض فوصل الى ملكه لزمت زكاة ما مضى اتم في الزبيعي
 ولو كان له بيينة في الدين المجرد يجب لما مضى لان التقصير جازم
 قبله وقال محمد لا يجب لان كل بيينة لا تقبل وكل قاض لا يعدك وهو
 ما اعتمد المم وصحة في التحفة والخاتمة وعزاه الى الترخي **قوله**

عليه

مما اضله بذلك تجارة **اقول** او فرض كما في القمناشي **قوله** الثالث
 الزكاة اي مما يمنع الدين وجوبه اطلق الدين فمثل الخاك والموت ولو
 صدق زوجته المؤجل الى الطلاق او الموت وقبل المهر المؤجل لا يمنع
 لانه غير مطالب به عادة بخلاف المعجل وقيل ان كان الزوج على غير
 الادامع والا فلا لانه بعد دنيا كذا في البيانية ونفقة المرأة اذا صار
 دنيا على الزوج اما بالصلح او القضا ونفقة الاقارب كذلك كذا في
 المعراج وقيل في المعراج نفقة الاقارب بقيد اخر وهو ان يكون
 قليل المدة فانها ان طالت تسقط ولا تصير دنيا **قوله** ودين الزكاة
 مانع في شرح الجامع الصغير للقمناشي دين الزكاة يمنع وجوب الزكاة
 سواء كان دين محقة باستهلاك النصاب او دين محقة بوجوب الزكاة
 وقال ابو يوسف وجوب الزكاة في النصاب يمنع لانه استحقاق من
 النصاب فيكون ناقضا ودين الزكاة بان استهلك مال الزكاة ثم ملك
 مالا اخر لا يمنع لان الزكاة عبادة فلا تمنع وجوب الزكاة كالحج وقال
 في الجامع دين زكاة السائمة يمنع فقط لان لمطال وهو الساعي في
 المستحق عن محمد بن الكفالة يمنع سواء كانت كفالة باقر المكحول عنه
 او بغير امره وفي النوادر ان كانت باعرا تمنع وبلا امره تمنع **قوله**
 والصحاح انه يمنع بالمال **اقول** هذا بخلاف ما ذكره المم في
 شرح الكتر قال واما التكفير بالمال فلا يمنع الدين وجوبه على
 الاصح كما في الكشف لكثير من تحت القدرة المسيرة **قوله** دين العبد
 الي قوله ويمنع وجوب زكاة لو كان للتجارة كذا في الكتر النسخ وفيه
 تأمل **قوله** تجزئ الصدقة اي جزا قتل الصيد والدلالة عليه فانه يجزئ
 بين الهدي ان بلغت قيمته هديا وبين الطعام بقيمته كالقطرة
 وبين الصيام عن طعام كل مسكين يوما ولو فضل اقل من نصف
 صاع تصدق به او صام يوما كذا في الكتر **قوله** وفدية الخلق واللباس
 والطيب لغذر قال في الكتر فان طيب او لبس او خلق بغذر دمج
 شاه او تصدق بثلاثة اصوع على ستة او صام ثلاثة ايام قال في
 البحر قيد بالغذر لانه لو فعل شيئا منها الغيرة لزمه دم او صدقة معينة
 ولا يجزئ غيره كما صرح به الاستيعابي ويكونا ماضيا بالجرعة
 قال المم ولم ار لهم من جهاهل دمج الدم او الصدق مكفر لهذا الاثر

راجع المم على المنار

لغذر

من غير توبة او لا بد منها معه وينبغي ان يكون مبنيا على الخلاف
 في المزدود هل هي كفارات لاهلها او لا وهل يخرج الحج عن ان يكون
 مبرورا باو كتاب هذه الجناية وان كفر عنها او لم يكفرها لا نقلا
 انه لا يخرج **قوله** وكفارة اليمين قال في الكتر وكفارة تحريم رقبة
 او اطعام عشرة مساكين كما في الظهار او كسوتهم بما يستوعبهم البدن
 فان عجز عن احدها صام ثلاثة ايام متتابعة قال المم في البحر ولا
 في العجز وعدمه وقت الادا او وقت المحنت ولو تحنت وهو معسر
 ثم انسر لا يجوز له الصوم وفي عكسه يجوز ويشترط استمرار العجز
 الي الفراغ من الصوم ولو صام المعسر يوما ثم انسر لا يجوز له الصوم
 كذا في الجناية وفي الجامع الاصغر وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع
 بالهمة اجزاء الصوم والمعتبر في التكفير حال الادا غير انه وهذا
 يستثنى من قولهم ان الرجوع في الهبة قسح من الاصل وفي المحتبي
 بذلك ابن المعسر لا يبه مالا ليكفروه لا تثبت القدرة به اجماعا
قوله وما يكون الصوم مشروطا باغساره من عطف العام على
 الخاص **قوله** المتعلق بالعين كالرهن **اقول** مثل الرهن العين المستأجرة
 والعقد المجاني والبيع قبل القبض اذا مات المشتري قبل اذا التمس
قوله الا العتق والمجانية قال في الكتر فان خالي فخره في حق
 وبعكسه واستويا والاصل في هذا ان الوصايا اذا لم يكن فيها ما جازوا
 الثلث فكل واحد من اصحاب الوصايا يضرب بجميع وصيته في الثلث
 لا يقدم البعض على البعض الا العتق الموقوف في المرض والعتق
 المتعلق بموت الموصي كالنذر بين الصحيح سواء كان مطلقا او مقيدا
 والمجانية في المرض بخلاف ما اذا قال اذ امت فهو خير بعد موتي
 ويوم والمعنى فيه ان كلما يكون منفذا عقيب الموت من غير حاجة
 الى التنفيذ فهو في المعنى سبق مما يحتاج الى تنفيذه بعد الموت
 والترجيح يقع بالسبق لان ما يفيد بعد الموت من غير تنفيذ
 بمنزلة المذيون فان صاحب الدين يفرق باستيفاد بينه
 اذا طفر بجنس حقه وفي هذه الاشياء صغير مستوفيا بنفس الموت
 والدين مقدم على الوصية وكذا الحق الذي في معناه ودينه من
 الوصايا قد تساوت في السبب والتساوي فيه يوجب التساوي في

عتبار

جدة

الاستحقاق فاذا ثبت هذا فها يقو لان العتق اقوى لانه لا يلحقه
 الفسخ والمجابه يلحقها الفسخ ولا يعتبر بالتقديم في الذكر لانه لا يوجب
 التقديم في الثبوت الا اذا اتحد المستحق واستوفى الحقوق على ما يجرى
 بيانه والوخيفة يقول ان المجابه اقوى لانها تثبت في ضمن عقد
 المعاوضة فكان تدبرها بمعنى المعاوضة لا صيغة ما حتى يأخذ
 الشفيع ويملك العبد والصبي الماذون لهما والاعتاق يدفع
 صيغة ومعنى فاذا وجد المجابه اولاد فعت الى الاضعف واذا وجد
 العتق اولاد وثبت وهو لا يحتمل لدفع كان من ضرورته المراجعة ولي
 هذا قال الامام الوخيفة رضي الله عنه لاذ احاي ثم اعتق ثم حاي
 قسم الثلث بين المجابهين نصفين لتساويهما ما اصاب المجابه
 الاخير قسم بينهما وبين العتق لان العتق مقدم عليهما فيستوفيان
 ولو اعتق ثم حاي ثم اعتق قسم الثلث بين العتق الاول وبين
 المجابه وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني ولا ي
 بقاء ان صاحب المجابه يشترط ما اصاب العتق الذي بعده في
 المشيئين لكونه اولى منه لانا نقول لا يمكن ذلك لانه يلزم منه الدور
 بيانه ان صاحب المجابه الاولي في المسئلة الاولى لو استرد من المعتق
 لكونه اولى لا استرد منه صاحب المجابه الثاني لاستواءهما في استرد
 المعتق لانه يساوي صاحب المجابه الثاني وفي المسئلة الثانية لو
 استرد صاحب المجابه ما اصاب المعتق الثاني لاسترد منه المعتق
 الاول لانه يساويه ثم استرد صاحب المجابه وهكذا الى ما لا يتناهى
 والسبيل في الدور قطعه وعندهما العتق اولى في الكل فلا يرد اليه
 عليهم ما هذا تحقيق المقام ومنه يعلم ما في كلام المصنف من القصور والاطلال
 والله ولي الفضل **قوله** وغسل الميت سنة **اقول** قال المصنف
 في التخر وما نقله متكبين من قوله وقيل غسل الميت سنة مؤكدة فيه
 نظر بعد نقل الاجماع يعني في فتح القدير اللهم الا ان يكون قولنا غير
 معتد به فلا يقدح في اعتقاد الاجماع **قوله** وهذا الجواب لما يقتضيه
 على قول من يقول ان هبة المشاع لا ينفذ الملك **اقول** يفهم
 منه ان على القول بانها تنفذ الملك لا يستقيم الجواب ووجهه ان فرض
 المسئلة انه يكفي لا يخدم فاذا افادت الهبة المذكورة الملك ناله منها

مقدار

مقدار ما لا يكفي لغسله ولا يستقيم قولهم الرجل اولى به **قوله**
 ومراوده من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها **اقول** انما يثبت هذا
 التاويل لو لم يكن هناك قول بالسنة اتمامه ووجوبه فلا يقال ان يقال
 المراد بالوجوب الاقراض كما صرح به في الولي وفي فتح القدير انه فرض
 على المسلمين بالاجماع ومعلوم ان السنة لا يثبت بها الفرض الا اذا
 كانت قطعية الثبوت والدلالة كالمعواتر القطعية الدلالة وذو ذلك
 هنا حرط القتاد ومع لايمة هذا المراد بل الوجوب بمعنى الاقراضات
 هنا بالاجماع لا بالسنة **قوله** واما من به نجاسة وهو محدث وجدها
 في مثله في البرازية وعبارتها محدث على ثوبه دم مانع ومعه ما يكفي
 لاحد مما صرفه الى الدم لعدم البذل اتمه وفيه تاويل **قوله** وعلى
 هذا لو كان مع الثلاثة اي الجنب والمخاض والميت ووجهه ان اليتيم
 يحز به بخلاف ذي النجاسة فانه لا يجد للمأبد لا في حقها كذا قيل وفيه
 تاويل **قوله** اجتمعت جنازة وسنة وفيه **اقول** وقع في بعض النسخ
 ووقية وقيل عليه بخالفه ما تقدم في فن القواعد عند قوله السادس
 في بيان الجمع بين عبادتين **قوله** والا الكسوف اي وان لم يقع
 الوقت قدر الكسوف **قوله** وكذا الواجبة مع جمعة وفرض كذا يخط
 المم والواو بمعنى او **قوله** وينبغي ايضا تقديم الكسوف على الوتر
اقول لانه يختصي فواته بالاجلا **قوله** ولو اجتمع التعزير والتحرير
اقول انما يستقيم هذا في التعزير الذي وجب حقا للعد كاشير
 الى ذلك تعليله واما الذي وجب حقا لله تعالى فالذي يظهر تقدم
 التحذ عليه فليجوز **قوله** واذا قدم قتل القصاص في اي صورة ما اذا
 اجتمع قتل القصاص والردة والرتا **قوله** ومنها لو كان اسبغ الوضوء
 تقوية الجماعة **اقول** انما كان ينبغي تفضيل الاقتصاص لادراكها
 للقول بفرضية الجماعة وان كان الصحيح انها سنة مؤكدة لا يقال
 كما قيل بفرضية الجماعة قيل بفرضية الثلاث كما نقله الزيلعي عن أبي بكر
 الاسكاف فما المبرح لانا نقول قد ورد في ترك الجماعة من الوعيد ما لم
 يرد في الغسلين قال في التخر والراجح عند اهل المذهب الوجوب
قوله ومنها التوضي من الخوض افضل **اقول** انما كان ذلك افضل
 لقصد مخالفة زعم المعتزلة وذلك ان المعتزلة من الخفية خالفوا

لوم

سائر المنفعة في ان الجوار منجس ولو وقع في الحوض جزئيا لا يتجزى من
التنجس يصير الكل نجسا فصارت مجاور هذه الجوار نجسا الى اخر الحوض
عليها رايهم وقال سائر المنفعة ان الجوار ليس بمنجس بل المنجس هو
السرطان في الفرع المذكور لا يصير مجاور مجاوره نجسا ولا يمكن سيرة
ذلك الجزاء الى سائر الاجزاء لانه غير قابل للتجزئة اصلا فلا يكون ذلك
الحوض نجسا عندهم اذ انقصر هذا فنقول الحوض لا يجاوز عن جزئ الحوض
اصلا بخلاف الماء الجاري يجريانه فينبغي ان يكون التوضي بالماء الجاري
افضل اتقا لانه قصد ايقاع النجاسة فكان التوضي من الحوض
افضل من التوضي بالماء الجاري لاجل ارقام المعتزلة في قولهم يتنجس
الجوار وللتنبيه على ان زعمهم باطل قطعنا كيف ولو كان حقا للزم ان
لا يجوز التوضي من الحوض اصلا وليس كذلك بالاجماع **قوله** ومنها لو كان
يحيث لو ضل في بيته ضل في قائما ثم قيل عليه الذي في الخلاصة بضلي
في بيته قائما هو المختار وفي نسخة منها قال شمس الائمة يخرج الى الجماعة
لكن يكبر قائما ثم يقعد وبه يفتي **قوله** ومنها لو كان لو ضل في قاعه
قد راعى سنة القراءة في قول الطائفة المراد بسنة القراءة ما يجب منها
بالسنة وهذا في القضية وزاد ان الاصح ان يقعد وذكر بعدة اقوال
ينبغي مراجعتها **قوله** وينبغي تقديم المؤكدة كذا في خط المصنف بالواو
والصواب اسقاطها والمزاد ان السنة المؤكدة ياتي بها وان ضاق
الوقت المستحب بخلاف غير المؤكدة لانه لا ياتي بها ان ضاق الوقت
المستحب **قوله** على الدين المقرب في المرض **اقول** ينبغي ان يقول
زيادة على هذا وعلى الدين المجهول السبب حتى يتم المقابلة **قوله**
ثم الحر الاصلي على المعتق **اقول** ينظر حكم ما لو في الصلاة حر غير فقيه
وعبد فقيه هل يقدم الحر غير الفقيه او يقدم العبد الفقيه
وقد ذكر الشافعية ان الاصح تقديم الحر لان النقيصة لا تختص
بالفضيلة **قوله** ويقرب من هذه المسائل بعض خصال الكفاة
اقول انما كان مقابلة بعض خصال الكفاة ببعض بقدر هذه
المسائل لانها الجبر ان النقيصة فيه بالفضيلة **قوله** وكذا شرفه في
علامة النسخ والصواب شرفها بتاثير الضمير **القول في من**
المثل اجرة المثل **قوله** ينبغي ان لا يعتبر بمن المثل عند الحاجة

الفاضل
العلامة للفتوى

القول

التي ينتهي الى سد الرق كيف لا يتعين ان لا يعتبر بمن
المثل في هذه الحالة والله تعالى يقول وما جعل عليكم في الدين من
حرج وحاشاه ان يتعبدنا بما فيه هذا الحرج العظيم والصيق الحميم
قوله وكان المبيع هالكا اي والمحال ان المبيع قد كان هالكا **قوله**
وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض **قوله** جواب الاستفهام
محمذوف نقدره بنظر فقه قال بعض الفضلاء النظر الفقهي يقتضي
الثاني **قوله** قال في هكذا في نسخة المصنف والظاهر ان زيادة سبق اليها
قلم المصنف فاضرب عنها فكتبها النسخ **قوله** وينبغي اعتبارها يوم البيع
قال بعض الفضلاء النظر الفقهي يقتضي اعتبارها يوم القبض **قوله**
فالمعتبر قيمته يوم الهلاك **اقول** نظر في الخلاصة على ان قيمته
تعتبر يوم القبض فنقل ذلك في شرح تنوير الابصار وذكر ان ما هنا
مخالف لصريح المنقول قال بعض الفضلاء وانت اذا افحصت النظر
في كلام الزيلعي وغيره قطعت بانه في صورة الهلاك تعتبر القيمة
يوم القبض وفي صورة الاستهلاك يوم الاستهلاك لان الاستهلاك
وقع على عين مودعة حقيقة فتأمل **قوله** ومنها الرهن اذا اهلك
قال بعض الفضلاء ان ما قاله المصنف ليس منقولا فانه جعل العلية
فيه قولهم ان يده يد امانة والامانات تعتبر قيمتها اذا اهلكت مضمونا
يوم الهلاك وما احسن ما قاله لو اما يخالفه من المنقول فقد صرح
الزيلعي بان ضمان الرهن على المرتهن بخالف ضمان الاجنبي فانه يعتبر
قيمته يوم القبض بخلاف ما لو اتلف اجنبي فانه يضمن قيمته يوم
استهلاكه يضمنها المرتهن اياه تكون رهنا عنده وفي الخلاصة
وحكم الرهن انه لو هلك عند المرتهن او العبد ينظر الى قيمته يوم
القبض والى الدين فان كانت قيمة مثل الدين سقط الدين هلا
الى اخر ما قاله وقال الحدادي والمعتز في القيمة قيمة يوم القبض
ولم ادر لماذا عدل المصنف عن هذا المقالة **الكلام في اجر المثل قوله**
يجب في مواضع **اقول** وادخلها مواضع منها ما في التور لوانما
ارض وقف وعرض فيها ماضت مدة الاجارة فلم يستاجر استيفاء
باجر المثل او لم يكن في ذلك ضرر ولو اوبى الموقوف عليهم الا القامع ليس لهم
ذلك ومنها ما في التور ايضا متولي ارض الوقف اجرها بغير اجر

ن

كه

المثل يلزم مستأجرها تمام اجر المثل ومنها وهي مسئلة المتون دفع
 ثوبا الى خياط ليخيطه فمصابد زهم فخاطه قبا فخر الذا دفع ان شا
 ضمنه قيمته ثوبه او اخذ القبا باجر مثله ولم يز على المسمى ومنها دفع
 غلامه الى خايرك مدة معلومة ليستعلم ولم يشترط على اخذ اجر فبعد مدة
 طلب الاستاذ من المولى والمولى منه ينظر الى عرف البلد في ذلك العمل
 فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم باجر مثل تعلم ذلك العمل وان
 كان يشهد للمولى فباجر مثل الغلام على الاستاذ وكذا الودع انه الى
 خايرك كما في التمر ونقل عن قاضي خان ومنها ما في جامع الفضولين
 باع ارضابدون الزرع فهو للبائع باجر مثله واستشكله المم في البحر
 بانه يجب على البائع قطعه وتسليم الارض فارغة قال في النهج فبوابه
 انه محمول على ما اذا كان برضى المشتري **قوله** وما وصي الميت فلا
 اجر له على الصحيح قيل في الخامسة والبرازية وكثير من الكتب انه
 يستحقه فيكون هذا الصحيح خلاف الصحيح لان الاستحسان هو
 المتأخوذة وانت على علم بان نقل القيمة لا يعارض نقل قاضي خان
قوله يستحق القاضي على كتابة المحاضر والتجارات اجرة مثله
اقول في حاوي الزاهدي ولو اراد القاضي او المفتي ان ياخذ شيئا
 على حكمه لا يجوز له ذلك الا ان يواجر نفسه فمن له الحق يوما او لوميا
 ويخوفا مما يسع فيه مطالعة كتب الفقهاء الى ان يجد مسئلة ويكتب
 كتابا له يجعله في ديوانه وكتابا يجعله في يده ويفصل بينهما المصنوع
 باجرة معلومة في يجوز له ان ياخذ منه اجر المثل لفساد عقد الاجارة
 ولا يتجاوز عن المسمى ولكن يجوز اهل الورع عنه ولو اخذ اجر المثل
 للتسمية وكتابة الصك فقط يحل بلا حيلة ان لم يزرق من بيت المال
 لانهم لم يجبا في ذمته من قبل بل الواجب بيان الحكم لمن عليه وبيان الحق
 لمن له فقط وعقد النكاح في الحكم كالقسمة وكتابة الصك اتمه قال
 بعض الفضلاء وما يتعلق بذلك مسئلة سئلت عنها الوكيل المفتي
 عما لا يمكنه او عما يعسر عليه جوابه باللسان ولا يعسر عليه بالكتابة
 كما في المسامحات التي تدق كسورها جدا ولا تثبت في حفظ السائل
 هل يفرض عليه الكتابة مع تيسرها ام لا ولم ار من صرح بالحكم لكن
 النظر الفقهي يقتضي وجوب مطلق الجواب عليه بما يترق امكنه

مفاضل
 خيالين
 الرماحي

يقتضي

يقتضي وجوبها عليه حيث تعسر او تعدد باللسان ويكون الجواب
 بالكتابة نائيا عن الجواب باللسان ليخرج عن هذه الواجب عليه من
 الجواب باللسان فيكتب المفتي ما يتقدر عليه او يعسر النطق بلاكنا
 حيث تيسرت له الة الكتابة لا قبل القيام بالواجب فيقرأ على السائل
 فيخرج من العهدة ولا يجب عليه دفع الرقعة له ولا ان يفهمه ما يشق
 عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل كل ذلك خارج عن التكليف ولا يؤخذ
 المفتي بسو حفظ السائل وقلة فهمه والمصادر ان على المفتي الجواب
 بما يترق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل اليه الفرض له فهو فرض حيث
 كان في وسع المفتي الجواب بالكتابة لا باللسان وجب عليه الجواب
 بها حيث تيسرت اليها بلا مشقة عليه بان احضرها له السائل ولا
 يلزم المفتي بذلها من عنده له ومقتضى القياس وجوب تحصيلها
 على المفتي كما الوضو ليحصل به ما هو المفروض عليه وهذا كله اذا تعين
 عليه الاقتران ولم يكن في البلدة من يقوم مقامه في ذلك والاقطاعة
 والطاعة بحسب الاستطاعة فمراعى في غيره من الطاعات يراعى
 فيه فرضا ووجوبا واستحبابا وندبا فليتا مرفعة **قوله** بخلاف
 التقويم متى اختلف تقويم المقومين في مستهلك ثم قال شيخ شيوخنا
 سألني بعض الاخوان لمر اخذ بالاكثرت ههنا **قلت** لان بينة الاقل
 نافية ففقال في الاجرة لم اخذ بالاقل **قلت** لان الاصل انما
الكلام في مهر المثل قوله الاصل في اعتبار حديث بروع
 بنت واشق وهو ما روي في السنن والجامع للترمذي عن عذرة بن
 مسعود في رجل تزوج امرأة فامت عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها
 الصداق فقال لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث فقال
 معقل بن سنان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي في
 تزوج بنت واشق قال الترمذي حسن صحيح **قوله** فيجب في النكاح
 الصحيح عند عدم التسمية **اقول** قال المم في العترة وجوب
 مهر المثل تمام عند عدم التسمية مشروط بان لا يشترط الزوج
 عليها شيئا لما في الولو الحية والحيطة لوتزوجها على ان تدفع اليه
 هذا العتد يقسم مهر مثلها على قيمة العتد وعلى مهر مثلها لان
 المرأة بذلت البضع والعتد باز مهر مثلها والبدل ينقسم على قدر

بة

فع

ك

قيمة المبدل فما أصاب قيمة العبد فالبيع فيه فاسد لأنها باعته بشئ مجهول والباي يصير مهنرا انتهى وبخالفة ما نقله أيضا لو قال امرأة اتزوجك علي أن تعطيني عبدك هذا فقبلت جاز النكاح بمهر المثل ولا شيء له من العبد فيحتاج إلى الفرق وقد يقال إن في الثانية له يجعل العبد مبيعاً بل هبة فلا ينقسم مهر المثل على العبد وعلى مهر المثل يدل أنه ذكر الأعطاء والعطية والهبة وفي الأول جعل العبد مبيعاً فانقسم مهر المثل يدل أنه ذكر الدعاء لا الأعطاء انتهى وبروع كجزل ولا يكسر كما في القاموس وقال ابن الأثير أهل الحديث يرونها بكسر الباء وسكون الراء وقع الواو وبالعين المهملة وأما أهل اللغة فيفتخون الباء ويقولون أنه ليس في العربية فعول الآخرع لهذا التثبت المعروف وعنود اسم وأدائه وهو تابع للجوهري وقد استدل عليه وزعم وهو يفتح قوله وقد ردد وعوز **قوله** ومجهول الجنس كما لو تزوجها على ثوب لأن الثياب جناس شئ كالحیوان والذابة فليس البعض أولى من البعض بالأزادة فصارت الجمالة فاحشة وقد فسر في غاية البيان الجنس بالنوع ولا حاجة إليه لأن الجنس عند الفقهاء هو المقول على كثير من متفقين بالأحكام كرجل ولا شك أن الثوب تحت الكتان والقطن والخزير والأحكام مختلفة فإن الثوب الخبز لا يحل لبسه للرجال وغيره يحل فهو جنس عندهم وكذا الحيوان تحت الفرس والحمار وغيرهما فتكون هذه الجمالة الجنس من جملة مهر المثل فمهر المثل أولى وهو الضابط هنا سواء كان مجهول الجنس أو النوع كذا حققه المصنف وفي شرح النقاية للعلامة القمياني يجوز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الأمر العام سواء كان جنساً عند الفلاسفة أو نوعاً وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظر إلى الجنس التقاوت في المقاصد والأحكام كما يطلق النوع عليها منظر إلى اشتراكها في الإنسانية واختلافها في الذكورة والأنوثة وفيه دلالة على أن المشتريين ينبغي أن لا يلتفتوا إلى ما اصطلم عليه الفلاسفة كما في النصف **قوله** والتسمية التي على خيط وفوات ما شرط لها من المنافع كما لو تكهها بالالف على أن لا يخرجها أو على أن لا يتزوج عليها أو على الف إن أقامها أو على الفين إن أخرجها فإن وفي

وأقام فلها الف والاف مهر المثل وقد اشار المصنف إلى هاتين المسئلتين والضابط في الأولى أن يسمى لها قدر أو مهر مثلاً أكثر منه ونشتر لها منفعة أو لا سيما أولذي رجع محرماً منها فإن وفي ما شرط فلها المسمى لأنه صلح مهنراً وقد تقرر رضاها به والاف مهر المثل لأنه سمي ما لها ما فيه تقع فعند فواته ينعدم رضاها بالمسمى فيكمل لها مهر المثل بالغاً ما بلغ إن زاد على الف وإن ساوى الف أو كان انقص منها لها الف لأن الزوج رضي بذلك والضابط في المسئلة الثانية أن يسمى لها مهر على تقدير ومهر آخر على تقدير آخر كما تقدم فإن أقام بها كان لها الف لعين ما ذكرنا في المسئلة الأولى إذا تم رضاها بذلك وإن أخرجها كان لها مهر المثل لكن لا يزداد على الفين لأنها قد رضيت بذلك ولا ينتقص عن الف لأن الزوج قد رضي بذلك لعين ما قلنا في المسئلة الأولى **قوله** إذا أجلها **قوله** قال المصنف في البحر في باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب كل موضع سقط فيه الحد مما ذكرنا يجب فيه المهر لما ذكرنا إلا في وطى جارية الابن وعلفت منه وادعى نسبه لما ذكرنا في النكاح انتهى وقد أفاد أنه لا يكفي مجرد الحمل وقد اكتفى هنا **قوله** وأما اشتراط العلوق ودعوة النسب لأن الملك ثبت شرطاً للاستيلاء فيقده فصان وأطيا ملك نفسه **قوله** ولا ينتصف أي مهر المثل لأن التصفيف يختص بالمفروض في العقد لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن الآية **قوله** وفي النكاح الفاسد عطف على قوله في النكاح أي ولا يتعد في النكاح الفاسد قال المصنف في البحر عند قوله وفي النكاح إنما يجب مهر المثل بالوطى وأفاد المصنف باطلاً أنه لا يجب بالجماع فيه ولو تكرر الأمر واحد ولا يتكرر المهر لا يتكرر الوطى والأصل أن الوطى متى حصل عقيب شبهة الملك مزارع يجب الأمهر واحد لأن الوطى الثاني صادف ملكه كالوطى في العامة وكما لو وطى جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو وطى منكوبة ثم بان أنه خلف بطلاً فها **قوله** ويتعد بوطى الابن جارية ابنه قال المصنف في البحر ومتى حصل الوطى عقيب شبهة الاستبانه مزارع فإنه يجب بكل ووطى مهر على حدة لأن كل ووطى صادف ملك الغير كوطى الابن

جارية ابيه او امة او جارية امراة وقد ادعى الشهمة فعليه لكل وطى
 مهر ومنه وطى الجارية المشتركة مزارا فعليه لكل وطى نصف مهر ولو
 وطى مكانة بينه وبين غيره فعليه في نفسه نصف مهر واحد وعليه في
 نصف شركه لكل وطى نصف مهر وذلك كله للمكاتبه **قوله** وفي الوطى
 بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا على الوطى اي يجب بالوطى ان لم يقدر
 الملك سابقا على الوطى فان قدر فلا مهر **قوله** كما لا يشترط بوطى
 الاب جارية ابنه اذا لم يحل كذا في عامة النسخ والصواب اذا حلت
 كما هو **قوله** يجب مهران فيما زني بامراة ابو وخذ ذلك ان اول الفاعل
 كان حراما الا ان الفاعل في حق قضا الشهوة اذا تعدد كفعل واحد
 فاذا صار خلا لا في اخره لا يجب الحد باوله وصار اخر الفاعل شبهة
 في اوله والفعل الحرام لا يخالو عن غرامة او عقوبة فاذا انتفى العقاب
 بقيت الغرامة فيجب مهر المثل ويجب المسمى بالعقد لان المسمى
 نال بالخلوة فبا تمام المهر اولى **قوله** ومهران ونصف **قوله**
 مهر بالطلاق قبل الدخول وقد ادخل على شبهة لان قول الشافعي
 لا يقع الطلاق المعلق بالتروج فتجب عليها العدة فاذا تزوجها
 ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق اخر وهذا طلاق يعقب الرجعة
 في قول الامام واي يوصف لان عندهما اذا تزوج المعتدة ثم طلقها
 قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت العدة
 بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ولو جئ
 بحال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران
 ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عدة عن طلاق رجعي فلا
 يعتبر النكاح ولا يجب المهر الثالث **قوله** فعليه خمسة مهر ونصف
 يعني في قياس قول الامام واي يوصف نصف مهر بالنكاح الاول
 ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر بالدخول
 الثاني لانه وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث
 صادفها وهي مبانة فاعتبر النكاح ومهر بالدخول الثالث لانه قول
 عن شبهة فيجتمع عليه خمسة مهر ونصف وعلى قول محمد عليه اربعة
 مهر ونصف بالاشك في الثلاثة قبل الدخول وثلاثة مهر بالوطى
 ثلاثا عن شبهة هذا وقد ذكر قاضي خان ان المهور تكرر بالعقد

تارة

تارة وبالوطى اخري وتارة تكررهما **قوله** في الشرط والتعليق
 التعليق ربط حصول مضمون جملة امر **قوله** فرق الزكشي في
 قواعد بين التعليق والشرط بفرق غير هذا فقال الفرق بين
 التعليق والشرط ان التعليق داخل على اصل الفعل باذاته كان
 واذا والشرط ما جزم فيه بالاصل اي اصل الفعل بشرط فيه امر اخر
 وان شئت فقل في الفرق ان التعليق ترتيب امر لم يؤخذ على امر لم
 يؤخذ بان او امر يؤول اليها والشرط التزام امر لم يؤخذ في امر وجد
 بمنفعة مخصوصة **قوله** وخمسة ما لا يقع تعليقه وبطلان فاسد
 ثلاثة عشر البيع **قوله** فيه ان البيع المقرون بالشرط الفاسد فاسد
 لا باطل قال في المجمع ويفسد يعني البيع بشرط لا يقتضيه العقد
 وفيه منفعة لا خدائهم ومعلوم ان الفاسد عند الباطل عندنا اللهم
 الا ان يحل على ما اذا ذكر بحرف الشرط كما اذا قال بعثان كنت عطفي
 كذا اذا قال بعث على ان تعطيني كذا فاسد لا باطل كما في
 المستقرب واعلم انه ذكر في جامع الفصولين ان تعليق القول في البيع
 بعد ما اوجب الاخر هل يصح ذكرانه لو قال ان ادبت من هذا فقد
 بعث منك صنع البيع استحسانا ان دفع الثمن اليه وقبل هذا خلا
 في الرواية والصحيح انه لا يجوز **قوله** والاجارة بالار وكذا الاجارة بالار
 كما في الكفر قال شارحة العيني لانها بيع معنى قال المم في البحر
 وطخصيص اجارة البيع وط كلام المم يعني صاحب الكفران اجارة
 كل شيء لا يصح تعليقها حتى النكاح ويدل عليه ما في جامع الفصولين
 والبرازية وتعليق الاجارة بالشرط باطل كقوله ان زاد فلان في
 الثمن فقد اجرت ولو زوج بنته بالارضاها قبلها الخ
 فقالت اجرت ان رضيت امي بطلت الاجارة اذا التعليق يبطل الاجارة
 اعتبارا بابتداء العقد انتهى **قوله** بخاتمة ما في القسبة في باب البيع
 الموقوف قال باعني فلان عبدك بكذا فقال ان كان كذا فقد
 اجرت او فهو جائز جاز ان كان بكذا او باكثر من ذلك النوع ولو اجاز
 بتمن اخر بطل وعن ابن سلام لا يعتبر العلم بالتمن لانه ما ضر وقيل اذا
 كان مما يتعارف فيه **قوله** والرجعة كذا في غير كتاب قال المم في البحر
 وهو خطأ فقد ذكر في الظهيرية والمجوهرة والبدائع والترحانة

ف

ف

ن

ان الرجعة لا يصح تعليقها بالشرط ولا اضافتها ولم يذكر انها تنطلق
بالشرط الفاسد وكيف يصح ان يقال به واضل النكاح لا يبطل بالشرط
الفاسد ومما يذكّر على بطلان قول المم ومن وافقه ما في البدايع
من كتاب الرجعة انها تصح مع الاكراه والهرول واللعن والخطأ كالنكاح
اثر فلو كانت تنطلق بالشرط الفاسد لم يصح مع الهرول لان ما يصح مع
الهرول لا يبطل الشرط الفاسد وما لا يصح مع الهرول يبطل الشرط
كما ذكره الأصوليون **قوله** وعزل الوكيل قال المم في الخبر بعد كلام ان
عزل الوكيل ليس من هذا القبيل وهو ما لا يبطل بالشرط الفاسد
ولهذا اقتصر في البرازية من كتاب الوكالة على انه لا يصح تعليقه
ولم يذكر انه يبطل بالشرط الفاسد فهو كما قد مرنا في الرجعة وقد
ذكر في جامع الفضولين عزل الوكيل من قسم ما لا يصح تعليقه
ويبطل بفاسده لكن قال في رواية وفي البرازية وتعليق عزل
الوكيل بالشرط يصح في رواية الصغرى ولا يصح في رواية الترخي
والدليل عليه انهم قالوا ان الذي يبطل بالشرط الفاسد ما كان من
باب التمليك والعزل ليس منه وهذا هو الحق فيجب الحاقه بقسم
ما لا يصح تعليقه بالشرط لكن يبطل بالشرط الفاسد وارجوزكر
الفتاح الظفر بالنكاح الرجعة **قوله** والبرازية عن الذين لا يصح
تعليقه بشرط غير متعارف اما بالشرط المتعارف فيصح تعليقه
كما حققه المم في الخبر وقيد بالذين لان الابرار عن الكفالة يصح
تعليقه بالشرط الملام وهو فوق البعض واختاره في الفقه **قوله**
والوقف في رواية كذا في جامع الفضولين وقد مثل الشيخ محمد بن
عبد الله الغزي صاحب التوير عن تعليق الوقف بالشرط واجاب
بان الوقف لا يصح تعليقه على الرواية المشهورة المعول عليها **قوله**
واما كان المعول عليها المشي اصحاب المتون عليها اذ هو تفصيح الشراي
قوله والهمة في العارية تعليق الهمة باللام يصح كونه على ان
تقضي كذا فان كان بخالفها صحت الهمة وبطل الشرط اتمه ومنه نقل
ما في كلام المم من الخلل **قوله** والشركة اي تبطل بالشرط الفاسد
في منية المقتضى الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل ببعض
حتى لو اشترط التقاض في الوصية لا تبطل وتبطل باشتراط ربح

ممنوع

عشرة لاحدهما وان كان كلاهما شرطا فاسدا اتمه ومنه يعلم ما في
اطلاق المم عدم البطلان بالشرط الفاسد **قوله** والغضب اي لا يبطل
الفاسد **قوله** ينظر صورة عدم بطلانه بالشرط الفاسد **قوله**
واما ان القن **قوله** في السرا الكبير لمحمد بن الحسن تعليق الامان
بالشرط جائز بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم حين امر اهل
خيبر بعلق امانهم بكتفهم شيئا وبطل امان ال ابي محمد بكما
المخلى اتمه ومنه يعلم ان القن ليس قيد **قوله** وعارية وودعة
اذا ضمنها رجل **قوله** وتعليق الرد بالعيب بشرط فاسد
قوله او بجوار شرط اي وتعليق الرد بجوار شرط بشرط فاسد **قوله**
والتحكيم اي وتعليق التحكيم بشرط فاسد **قوله** عند محمد لانه
لا طلاق الولاية عنده فلا يبطل بالتعليق وعند ابي يوسف
يبطل بالتعليق لانه تملك الولاية والتملكات تبطل بالتعليق
قوله فائدة من ملك التمييز كذا يحيط المم والقواب
فايد مان بقرينه قوله الثانية **قوله** الا الوكيل بالطلاق يملك
التمييز ولا يملك التعليق يعني اذا وكله بطلاق امراته يملك
ان يجرط لاقها ولا يملك ان يعلق طلاقها اما اذا وكله بان
يعلق طلاقها يملك التعليق لما في الحاشية قال لامرأة الغير
اذا دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ذلك فدخلت الدار
بعد الاجازة طلقت وان دخلت قبل الاجازة لم تطلق فان
عادت بعد الاجازة فدخلت طلقت لان كلام الفضولي يصير
يمينا عند الاجازة فيعتبر الشرط بعد اقباله قال وهذه المسئلة
دليل على ان التوكيل بالتحلف بالطلاق جائز لان ما لا يصح به
التوكيل فلا يصح الاجازة وقد صحت الاجازة فيصح التوكيل
بها **قوله** يستثنى ايضا الوصي فانه يملك التمييز ولا يملك
التعليق كما سياتي فيما افرق فيه الوصي والوارث حيث قال
واعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلافة عن الميت في
التصرف والوارث اقوى لملك العين فلو اوصى بعقبة بعد معتد
فلحل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه بتمييز وتعليقا
وتدبير او كتابا ولا يملك الوصي الا التمييز وهي في التمييز **قوله**

ممنوع

ومن لا يملك التمييز لا يملك التعليق قل ان الشافعي اخرج على الامام
 بهذه القاعدة في بطلان التعليق قبل الذكاح **قوله** الثانية القيد
 والمكاتب لو قالا كل مملوك **اقول** موقع هذه الفائدة من المسئلة
 التي قبلها موقع التمثيل لها وحيث كان خفة ان يقول كالقيد والمكاتب
 لو قالا **اقول في احكام السفر** رخصة القصر **اقول** اراد به
 صلاة الرباعية ركعتين في السفر عزيمة لا رخصة كما هو في كتب
 الاصول **قوله** واما صحة الجمعة **اقول** لا موقع لهذه العبارة
 ههنا **قوله** ولو كان واجبا اي فرضا **قوله** ومن احكامه منع الولد منه
 اي منع الشارع الولد من السفر اي حرمة عليه **قوله** ويجوز ركوب البحر
 باحكام **اقول** في اختصار البحر بما ذكره نظره **قوله** منها ما اذا
 غري في البحر او في المحيط الفارس في السفينة يستحق شهان وان لم
 يمكنه القتال على الفرس في السفينة لانه ان لم يباشر القتال على
 الفرس فقد تاهت للقتال على الفرس والمكاتب للشئ كما يباشر
القول في احكام الحرم **اقول** حد الحرم من طريق المدينة ثلاثة
 اميال ومن طريق اليمن والعراق والجمرة والطائف سبعة
 اميال وفي الحماوي من طريق الجمرة تسعة ومن جده عشرة
 ومن بطر عشرة اميال عشر ميلاد وجمعت ما عدا الاخير في قوله
 وللحرم التحريم من ارض طيبة . ثلاثة اميال اذ ارمات لقائه
 وسبعة اميال عراق وطائف . وجمعة عشر ثم تسع جمرة
 ومن بين سبع بتقدم سبعا . وقد كانت فاشكر ليركض
اقول وعلى الحدود علامات نصبها الخليل عليه الصلاة والسلام
 وكان جبريل يريه مواضعها ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بتحديد
 ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية ولحي الان ظاهرة **قوله** ولا يدخل احد
 الا محرم **اقول** يستثنى من ذلك اهل مكة ومن داخل المواقف
 الا اذا قصد الحج او العمرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز الميقات
 احد الا محرم او اناحق منه المكي ومن كان داخل الميقات لانه يكثر
 دخولهم مكة لحاجتهم وفي احيات الاحرام كل مرة خرج بخلاف ما اذا
 قصد الحج او العمرة لانه نادرا الوقوع كذا في شرح الجمع الملكي **اقول**
 يؤخذ مما ذكر من التعليق ان المكي ومن كان داخل الميقات لو

الناظم ابن الملقن

جاوز الى

جاوز الى مصر مثلا و اراد دخول مكة لا يدخلها الا محرم القدر المحرم
 ونذرة الوقوع **قوله** وتكره المجاورة به اي بالحرم والمراد به حرم مكة
 اذ المدينة لا حرم لها وان كان تركة المجاورة بها وعللة الكراهة خوف
 سقوط حرمة البيت في نظره فيصير في نظره القاصر كابر البيوت
 والعياد بالله تعالى او تنقص الهيبة والحرمة الاولى في نظره كما
 هو شان كثير ولذا كان عمر بن الخطاب يذور على الحاج بعد قضاء
 الفلك بالذرة ويقول يا اهل اليمن منكم ويا اهل الشام شامكم
 ويا اهل العراق عراقكم فانه ابقى حرمة ركنكم في قلوبكم وكان احكام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يتجوزون ثم يرجعون ويعتصرون ثم
 يرجعون ولا يجاوزون ذكره عند الزواجر في مصنفه والقول
 بالكراهة مذهب الامام الاعظم وجمع من المختاطين في الدين
 وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بالمجاورة وهو الافضل وعليه عمل
 الناس كذا في الملتقطات ونقل الفارسي ان الفتوى على قولهما
 وزوي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صبر على حرق مكة ساعة
 تباعدت النار عنه مسيرة مائة عام **قوله** ولا يقتل ولا يقطع من
 فعل خارجة انما لا يقتل من فعل موجب لقتل ولا يقطع من فعل
 موجب القطع وهو السرقة خارجة والتجابه هذا تقرير كلامه
 وتحقيق مراده وفيه نظرا بالنسبة الى فعل موجب لقطع فقد صرح
 هو بنفسه في شرحه على المنار من بحث العام بان الخلاف بيننا
 وبين الشافعي انما هو في الانقراض في الاطراف لانه يسلك بها مثل
 الاموال فيقطع يد السارق اذا التجا الى الحرم الله لكن في الغاية
 من فضل المقطعات ولا يستوي القصاص في الحرم في نفس ويستوي
 فيما دون النفس وعن الامام انه لا يقطع السارق في الحرم خلافا
 لما انته وظاهره انه لا فرق بين ان يفعل ما ذكره داخل الحرم او
 خارجة والتجا اليه **قوله** ويجزى قطع شجره وهو ما كان له ساق
 من النبات وطبا كان او يابسا وشجر الحرم ما كان شئ من اصله في
 الحرم سواء كان اغصانه فيه او في الحبل فيقطع هذه الاعضاء عليه القيمة
 كما في المحيط قال العلامة القهستاني وينبغي ان يكون خشب الحرم
 كذلك **قوله** ورعي خشبته اي ويجزى ارسال البهيمة على خشب

الحرم للزعم عندهما وعند الإمام لا بأس به لصحوة الزايرين كذا في
شرح النقاية للعلامة القمي **قوله** لا بأس هنا للأباحة
لما قبلتها بالحزمة لا لما تركه أولى إنما هو الأصل في استعمالها قال
القاض ملا طلي القاري في شرحه على النقاية **قوله** إلا إذا خسر
بكره الأمانة والمخاوسكون الذال المعجتهين وهو ما يثبت في السهل
والجبل وله أصل دقيق وقضبان دقاق يطيب رحيمة والذي بمكة
أجود يسقفون به البيوت بين الخشبات ويسدون به في القصور
المخلل بين اللبسات كما في فتح الباري **قوله** وحسناته كسبته **أقول**
كان لا نسب جعل الحسنات مشبهاً بها للعلم بأن الحسنات بعشر
أمثالها في كل مكان ولما في تقديم ذكرها من تقدير الطباع عن شوم
ارتكابها وقد يقال لما كانت الحسنات بمال إليها طبعاً إذا تلى
على التمتع ذكرها أو لا ناسب لبداهتها ثم إذا تلى الخبر بقى بالقول
مخدوم من ارتكاب ما يوجبها بخلاف ما إذا بدأ بغير ما ليس بمالوف
قوله يؤخذ فيه بالهم قال الله تعالى ومن يرد فيه بالحد بظلم
نذره من عذاب الله وهذا مستثنى من قاعدة الهم بالنسبة وعدم
فعلها كل ذلك نفي لما حرمة قال ابن مسعود ما من بلد يؤخذ العبد
فيه بالهم قبل الفعل الأمكة وتلي هذه الآية وكرة جماعة من السلف اتخاذ
السجن بمكة روي ابن أبي شيبة عن طاووس قال لا ينبغي لبنت عذاب
أن تكون في بيت رحمة وروي الطبراني في الأوسط عن ابن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احتكار الطعام بمكة الحاد
ولا يسكن كاف فيه أي يمنع الكافر من سكنى حرم مكة وهذا بالاتفاق
وأما الدخول فيختلف فيه كذا في شرح الفوائد للطرسوسي **قوله**
وله الدخول **أقول** ولو خرباً كما في شرح الجامع الصغير للترمذي
وفي الفتاوى الحنابلة ولو دخل الحرم لم يضر من له ويمنع عنه
الطعام والشراب في قول الإمام رضي الله تعالى عنه وبغيره من تخصيص
الإمام بما ذكر أن الصائحين بخلافه في ذلك **قوله** ولا تمنع ولا قرآن
مكي **قوله** وكذا في النفي والمراد بالنفي في الجمل لا في الحقيقة ولذا وجب
دفعه وهو فرع الصحة واشترطهم عدم الالتفات بينهما إنما هو للتمتع
مستثنى سبباً للثواب المرتب عليه وجوب دمر الشرك كما حققه الله

في البحر **قوله** ويكره إخراج حجارته وترايه قبل هذا مخالفاً لقوله الله
في شرحه على الكثر ونفسه ولا بأس بإخراج حجارته الحرم وترايه إلى الجبل
كذا في المحيطة وغيره انتهى **أقول** لا مخالفة فإن التعبير بصيغة لا بأس
مقتضى تذكراة لا مناف لها حتى يتم المخالفة وفي الظاهرية وترايه
البيت المكرم ليس يجوز إخراجاً للتبرك والالاءة تحريم انتهى
وقال ابن وهبان والصواب المنع منه مطلقاً لا يتسلط الجبال
فيفضي إلى الخراب والعبادة بالله تعالى إذا قلل من الكثرة كثير **قوله**
وهو مسأول غيره عندنا في اللقطة وبه قال مالك وأحمد والثاني
في قول **قوله** يعرفها أي أحاطت بها صاحبها لقوله عليه الصلاة
والسلام في وصف مكة لا يحل لقطتها إلا لمنشدها وفي رواية لا يحل
ساقطتها إلا لمنشدها أي تطالبها وهو المال كقولنا قوله عليه
الصلاة والسلام أعرف عفاصها وكأها ثم عرفها سنة بلا فضل
بين لقطة الجبل والحرم ومعنى قوله إلا لمنشدها أي يعرفها فانه
ذكر في القمحاح انشدت الصلاة أي عرفتها وبيانا انشدتها أي
طلبتها فاذن لا حجة له في الحديث فانه محمول على نفي جمل النقاط
إلا للتعريف وهذا حال كل لقطة والتخصيص بالحرم لبيان
أن التعريف لا يسقط فيه اعتبار أنها للغربا طاهر أو نول
ونقول إن مالكاً ذهب طاهر فلا يحتاج إلى التعريف فإذا كان
البي صلى الله عليه وسلم هذا الوهم بقوله إلا لمنشدها أي يعرفها
أي لا يعرف اللقطة إلا من يعرفها ردة ذلك الزعم وتسمية
بين لقطة الجبل والحرم في إيجاب الانشاد والتعريف كذا في المنيع
قوله والدية عطف على قوله في اللقطة أي وهو مسأول غيره عندنا
في الدية على القائل فيه خطأ **قوله** ولا حرم للمدينة عندنا **قوله**
وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم حرمت المدينة ما بين لابتيها
لا تقطع أعصابها ولا يصاد صيدها كما في صحيح مسلم فأجاب
عنه في المحيطة بأنه من أخبار الاتحاد فيما ترم به الديوى فلا يقبل أن لو
كان صحيحاً لاشتهر بقوله الله وفيه نافي **القول في إحصاء سجد**
قوله ذكرها أصحاب الفتاوى في كتاب الصلاة يعني أكثرهم ولا
فقد ذكرها قاضي خان في أو آخر كتاب الوقف ومناصب مينة المصطفى في

كتاب المخطو والاباحة وصاحب لفتية في كتاب الاستحسان **قوله**
 واذا حال نجاسة فيه لم يعطف على دخول في قوله يحرم دخوله على
 الجنب ولذا قالوا وينبغي لمن اراد ان يدخل المسجد ان يتعاهد
 النفل والحفت عن النجاسة ثم يدخل فيه اغترار اغت ثلوث المسجد
قوله ومنع عطف على تحريم في قوله منها تحريم دخوله والمراد المنع على
 وجه الكراهة قال في الحاوي القدسي وتكره الصلاة على النجاسة في
 المساجد وعن ابي يوسف اذا كان المسجد مبنيا لذلك فلا بأس به وفي
 العبد مسجد والمدبرسة لا **قوله** انما ماعن ابي يوسف من عدم
 الكراهة اذا بنى لها اذا كانت علة الكراهة كون المسجد لم بين الا
 لا اذا المكتوبات كما سياتي اما اذا كانت علة الكراهة خوف التلوث
 فلا **قوله** والمدبرسة لا ليس على اطلاقه بل هذا اذا منع اهلها من
 الصلاة فيها والا فهي مسجد **قوله** وهي على الاول تحريمية قيل عليك
 التقليل بخوف التلوث وهو امر وهمي محتمل خلافا لما يقتضي كراهة
 التنزيه وانما يغفل للتحريم بان النهي غير مضر وف كما في الفتح **قوله**
 ورجح الاول العلامة قاسم **قوله** العلامة قاسم ليس من اهل الراجح
 بل هو من نقلة المذهب ولعل المراد انه حكى ترجحه **قوله** ومنها منع
 القائل القلة بعد قلها فيه **قوله** المنع على سبيل التنزيه لا الحرم ولا
 كراهة التحريم لان القلة المقتولة ليست بنجاسة فالمنع من القاها
 في المسجد لا يستقدارها لالنجاسة بل لتضرهم بان مينة القمار الغر
 والبوق لا يتجر الما **قوله** وينبغي ان لا فرق اي ينبغي ان يكون حكمهما
 واحدا لانه لا فرق بينهما اذ كل منهما محسوس مغالط **قوله** ومنها غرامة البصا
 فيه **قوله** المراد من الحرمه هنا كراهة التحريم لما في البدائع وتكره
 التوضي في المسجد لانه مستقد رطبا فيجب تنزيه المسجد عنه كما
 يجب تنزيهه عن الخاط والنغم **قوله** والقائل النجاسة فوق المحضر
 اخصا **قوله** لان ما تحت المحضر يخرج من المسجد بخلاف المحضر
 هكذا ظهر لي ثم رايت في الخلاصة قلل ذلك بان البوارى ليست من
 المسجد حقيقة لكن لها حكم المسجد ويحت البوارى مسجد حقيقة **قوله**
 وتكره المضمضة والوضوء في **قوله** في شرح الجامع الصغير للترمذي
 واختلف في الوضوء في المسجد كرهه ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى

قال ابو

قال ابو يوسف الا ان يكون فيه موضع معد لذلك ولم يكره محمد وعنه محمد
 لو توضا المعتكف ان لم يكن في وضوءه ازالة قدر فلا بأس به وكذا الو
 غسل راسه في **قوله** والا فلا **قوله** لان الجمع المنسبط بمنزلة ارض
 المسجد فيكره اخذه يعني على سبيل الاستعمال اما اخذه للترك فحاي
 كما قالوا في تراب الكعبة هذا واعلم ان هذا الحكم كان حيث كانت
 المساجد لا تلبط اما الان فازالة التراب ورفع قربة **قوله** او في
 انا اي الا ان يكون التوضي انا فلا يكره **قوله** هذا الحكم وان كان
 في الخائفة لكن ليس على العموم كما يفهم من كلامه بل في المعتكف فقط
 بشرط عدم تلوث المسجد ايضا قال في البدائع وان غسل المعتكف
 راسه في المسجد لا بأس اذا لم يلوث بالما المستعمل فان كان بحيث
 يلوث المسجد يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب ولو توضا في
 المسجد في انا فهو على هذا التفصيل انه بخلاف غير المعتكف فانه
 تكره له التوضي في المسجد ولو في انا الا ان يكون في موضع اعتد لذلك
 لا يصح فيه ذكر الميم في الاعتكاف قال بعض الفضلاء لو ترك الميم حرف
 الجمل كان انسب لما سبق **قوله** ولا يحضر فيه من **قوله** لما فيه من
 اذها بضرمة ثم المحافران كان من غير اهل المسجد يضمن ما تلف
 يحضره ولو باذن اهله كما في مفتاح السعادة **قوله** وتترك القديمة
قوله كبريز مزم **قوله** ولا يجوز اتخاذ طريق فيه للمدور يعني
 بان يكون له ما مان فاكثر فيدخل من هذا ويخرج من هذا وعدم
 الجواز صادق بالحرر والكره كراهة تحريما وقد صرح في مينة المفتي
 بالكرهية حيث قال لا يجرى في المسجد ويتخذ طريقا فان كان بعد
 لم يكره **قوله** في الفتية معتاد ذلك يا شمر ويضيق الله **قوله** وتكره
 الصناعة فيه من خياطة وكتابة باخر الخ قيل عليه يخالف ذلك ما في
 مينة المفتي في بعض عبارته ولا يكره كتابة العلم والقران في المسجد
 باجرة **قوله** الذي في نسخة من مينة المفتي يكره كتابة العلم
 والقران في المسجد باجرة **قوله** فلعل لا ازيد في نسخة من مينة المفتي
 وفي الفتح معلم الصبيان القران كالكتابة باخر لا يجوز وحسنة
 لا بأس به **قوله** في شرح الجامع الصغير للترمذي ولا يجوز تعليم الصبيان
 القران في المسجد للمروى يحنوا ايمانكم وصبيانكم مساجدكم الله

ن

وهو صريح في عدم الجواز سواء كان باجرا ولا **قوله** لا يخلط المسجد
اي لا اذا كانت الساعة فيه لا يخلط المسجد لا للتكليف في الامور
مقاصدها **قوله** ويكره الجلوس فيه للمصنعة في منية المفتي الجلوس في
المسجد ثلاثة ايام للمصنعة بكرة وفي غيره جاز الرخصة ثلاثة ايام
والأخص تركه **قوله** ويستحب التحية لداخله يعني قبل وقوفه هو
الصحيح لما في الصحيحين عن ابي قتادة الانصاري قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين
واذا جلس قبل صلاتها تسقط لانها لتعظم المسجد وخزفته واخرج ابن
قيمان في صحيحه عن ابي ذر قال دخلت المسجد فاذا رسول الله صلى
الله عليه وسلم جالس فقال يا ابا ذر ان المسجد تحية وان تحيته لله
ركعتان فمما ركعتان فمما ركعتان فمما ركعتان فمما ركعتان فمما ركعتان
سقطها بالجلوس وهو مخالف لما مر من الصحيح لكنه قول في السئلة
قال في الظهيرية ثم اختلفوا في صلاة التحية ان يجلس ثم يقوم
ويصلي او يصلي قبل ان يجلس قال بعضهم يجلس ثم يقوم وعامة
المشايع قالوا يصلي كما يدخل المسجد وهو الصحيح انه وقوفه ثم
تحية المسجد اي تحية ربه لان المقصود بها التقرب اليه تعالى
لا الي المسجد وهو سنة اجماعا وانما الطواف الميم عليها الاستحباب
لا احتمال السنة على الاستحباب واستحبابها بكرة هو في الاوقات
المكرهية فقد عا لعموم الحاضر على المبيع وفي الكفاية اذا خرج الامام
الي المنبر بكرة صلاة التطوع فان شرع فيها قطع على راس الركعتين
ولو صلى ركعة ثم اخرى وسلم وفي الظهيرية المصلي اذا دخل المسجد
يوم الجمعة لا يصلي تحية المسجد اذا كانوا يقرؤون القرآن لان اجتماع
القرآن فرض وتحية المسجد سنة والاتيان بالفرض اولي الله وفي القنية
ولا يجوز بعد طلوع الفجر وفي مناقب الامام اي خيفة انه كان يصلي
ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الفجر وقال محمد هذا حسن وليس
بواجب ودخول المسجد بنية الفجر او الاقدار يوجب عن تحية المسجد
وانما يوم من تحية المسجد اذا دخله لغز الصلاة **قوله** فان كان ممن
نكر ودخل ركعتين كل يوم **اقول** والله بعضهم بالخروج وفيه
بحث لان ما سلف عن الصحيحين يقتضي التكرار سيما ومريد القرب

يحل

يحصل بما يوجب التقرب اللهم الا ان يخص عدم التكرار بشي من
الاثار وفي السراج الوهاج فان قيل هل تن تحية المسجد تحلوا
ام لا قيل فيه خلاف قال بعضهم نعم لانه معتبر بتحية الانسان فانه
يحقيه كلها لقيه وقال بعضهم مرة واحدة وهذا اذا كان تأييدا
اما اذا كان جارا للمسجد لا يصليها كما لا يحسن لانه مكمل طواف القدوم
انه ووقع السؤال عن مسجد من مثلا صقيل فدخل احدهما وصلي فيه
ثم دخل الاخر فهل يطل لانه تحية او لا لانها في حكم مسجد واحد
والذي يظهر ان يطل لانه لانه مسجد اخر حقيقة **قوله** ويستحب
عقد النكاح فيه كذا في منية المفتي وعبارته عقد النكاح في المسجد
لا بكرة بل يستحب **قوله** وجلوس القاضي فيه عطف على عقد النكاح اي
يستحب جلوس القاضي فيه **اقول** في شرح الجامع الصغير للقرتبي
نقل عن ادب القاضي لا بأس للقاضي ان يجلس في المسجد للقضا وقا
الشافعي بكرة وقال مالك ان كان في المسجد فتقدم اليه الخصمان
لا بأس بفضل المحضومة وان تعدد الذهاب اليه بفضل بكرة لسائر
الحديث بنيت المساجد لذكر الله والحكم سوي بينهما وفي صلاة الجلاء
كرة اصحابنا القضاة في المسجد وقال الشافعي لا بأس به وفي القاري
عن محمد بكرة القضاة في المسجد والظلاله وروي الحسن الافضل في
الجامع انه **قوله** لمن اكل ذاريج كرهته الريح مؤنة كما في منظومة المونشا
السماعية لابن الحاجب وفي القاموس الريح الشئ الطيب الرائحة ثم قال
بعد كلام والرائحة النسيم طيبا او نفا الله ومنه يعلم ان المناسب هنا
ان يقال من اكل ذاريج كرهته وذو الرائحة الكريهة كالثوم والبصل
والكرات قال عليه الصلاة والسلام من اكل ثوما او بصلا وفي رواية
الطبراني او فجلا ليعثر من مسجد ما فان الملائكة تناوى مما ينادي منه
بنوادم وذكر ابن القيم في طبت النبوة ان من صلى على النبي صلى الله عليه
وسلم عند اول اكل الفجل لم يجد له ريحا خبيثا قال بعض مشايخ الشافعية
والاجرة ومن به ضمان مستحكم حكمة حكم من اكل الثوم او البصل واولي
وقد كان الرجل في زمان النبي صلى الله عليه وسلم اذا وجد منه ريح
الثوم يؤخذ بيده ويخرج الي البقيع وللغير منع من الوقوف معه
في الصلاة ويمنع المجدور والامير من السقايات المسيلة للشرب

شي

ت

فعية

في المساجد وغيرها الحديث السابق وحكم من راحته شايه كرهه
كتاب الزياتين والدياعين ونحوهم حكم اكل الثوم وعن مالك رضي
الله تعالى عنه ان الزياتين يتأخرون ولا يتقدمون الى الصف الاول
بل يقعدون في اخر مات الناس كذا الفاء ابن العماد وقواعد مذهبا
لاتا با مينا مما ذكر **قوله** ومن البقع عطف على الضمير في قوله ومنع
منه ولذا اعاد الجار **قوله** وانشاد الصلوة انشادها تعريفا والاشارة
عنها ضد كايه القاموس والمراد هنا بقول من سمع بين هذا وهو
معلوف على الضمير في قوله ومنع منه وكان عليه عادة الجار **قوله**
والاشعار اي وانشاد الاشعار على طريق ايجاز المحذف لا الانشكاب
بطريق العطف لئلا يلزم استعمال المشترك في معنيين في الاثبات
وهو لا يجوز اذ معنى انشاد الاشعار رفع الصوت بها وينبغي
ان يقيد المنع من انشاد الشعر في المسجد بما فيه شيء مذموم كبحو
المسند وصفه المحرود ذكر النساء والمردان وغير ذلك مما هو مذموم
شرعا واما اذا كان مستقلا على مدح النبوة والاسلام او كان مستقلا
على حكمة او باعشا على مكارم الاخلاق والزهد ونحو ذلك من انواع
التحسين فلا بأس بانشاده في المسجد **قوله** والاكل والنوم لغزير
ومعكف في منية المفتي بكرة الاكل والنوم فيه لغزير معكف اذا
اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر
ما نوي او يصلي ثم يفعل ما شا **قوله** والكلام المباح اي يمنع منه
في المسجد **قوله** محله ان جالس له كما في الظهيرة اما ان يحدث
بعد صلاة فلا يكره انه قال الامام طهر الدين التمر تاشي في
شرح الجامع الصغير من كتاب الكراهية المحلوس في المسجد للحديث
لا يباح بالاتفاق لان المساجد ما بنيت لامور الدنيا وفي قرانه
الفقه ما يدل على ان الكلام المباح من حديث الدنيا حرام فانه
قال ولا يتكلم في المسجد بكلام الدنيا فمن تكلم في المسجد بكلام
الدنيا احبط الله عنه عمل اربعين سنة وفي شرح بكر العقودي في
المسجد لا للعبادة ما دون فيه شرعا الا ترى ان اهل العفة
كانوا يلازمون المسجد وكانوا ينامون فيه ويتحدثون باليسر
فيه تمام وفي صلاة الجلاي الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز

في المساجد

في المساجد وان كان الاولي ان يشغل بذكر الله تعالى وعن خلف
جاه غلامه فسأله عن شيء فخرج من المسجد وكله فقيل له في ذلك
فقال ما تكلمت في المسجد بكلام الدنيا منذ كذا او كذا سنة **قوله**
ورفع الصوت بالذكر **قوله** انظر ان يقرأ بالجر عطف على الضمير
في قوله ومنع منه والتقدير ومنع من رفع الصوت بالذكر في المسجد
وهو صادق بالمنع للتحرير والمنع للكرهية وقد اضطرب كلام
البرازي في هذه المسئلة فقال وفي فتاوي القاضي الجيزي بالذكر
حرام وقد صرح عن ابن مسعود انه سمع قوما اجتمعوا في مسجد بلال
ويصلون عليه عليه الصلاة والسلام جهرا فراح اليهم وقال ما عهدنا
ذلك على عهدك عليه الصلاة والسلام وما اراكم الامتد من خار ان
يذكر ذلك حتى اخرجهم من المسجد ثم قال فان قلت المذكور في القنا
ان الجيزي بالذكر لو في المسجد لا يمنع اجترار عن الدخول تحت قوله
تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وصنيع
ابن مسعود يخالف قولكم قلت الاخراج عن المسجد لو نسب اليه
بطريق الحقيقة يجوز ان يكون لا اعتقاد منه العبادة فيه وتعالى
الناس بانه بدعة والفعل الجائز يكون غير جائز لغرض الحقيقة فكذا
غير الجائز يجوز ان يجوز لغرض ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا فضل بقوله الجواز وما روي في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام
قال لا راعي اصواتهم بالتكبير ارفعوا على انفسكم انكم لن تدعوا صم
ولا غايبا انكم تدعون سمعا قريبا انه معكم الحديث يحتمل انه لم يكن
في الرفع مصلحة فقد روي انه كان في غزاة وعدم رفع الصوت نحو
بلاد العدة وخدعة ولما نهي عن الجرس في المغازي وما رفع
الصوت بالذكر في الجاز في الاذان والخطبة والجم والاختلاف في عدد
تكبير التشريق لا يذك على ان الجيز بدعة لان الخلاف بناء على ان
كونه سنة زائدة على اصل الفعل في كم صلاة كما اختلفوا في ان
سنة الاربع من الظهور بتسليمه اولى ام بتسليمتهين وذلك لانك
على انها لو بتسليمتهين تكون بدعة او حراما وفي تفسير الثعالبي
لا يجب المعتدين اي بالجيز بدعة من الاعتداء فذكر على كراهية
وفي ابو الامام الزاهد الخوارزمي انه بدعة لا تجوز ولا يمنع شر

وي

قال جوزة تحت الذكر بن الله وقد ذكر الشيخ عبد الوهاب
 الشعراي في كتابه المسمى ببيان ذكر الذكر المذكور والشارح المذكور
 ما نصه واجمع العلماء سلفا وخلفا على استحباب ذكر الله تعالى جماعة
 في المساجد وغيرها من غير تكبير الا ان يشترط جهنهم بالذكر على نائم
 او مضطرب او قاري كما هو مقرر في كتب الفقه وقد شبه الامام العراقي
 ذكر الانسان وقدره وذكر الجماعة باذان المقدم واذان الجماعة قال
 فكما ان اصوات المؤذنين جماعة تقطع جرم المصوي اكثر من صوت
 مؤذن واحد كذلك ذكر الجماعة على قلب واحد اكثر من ذكره في رفع
 الحجب الكسيفة من ذكر شخص واحد **قوله** واخراج الريح فيه من الدبر
 اي بكرة **قوله** في شرح الجامع الصغير للترمذي في كتاب الكراهية
 اختلف السلف في الذي يفسو في المسجد فلم يره بعضهم باسا وبعضهم
 لا يفسون بل يخرج اذا احتاج اليه وهو الامح الله والعلة في ذلك ان
 الملائكة تتأذى مما يتأذى به بنو آدم كما ورد في الحديث **قوله** ويسن
 كنسها وكذا ازالة ما فيه من نجاسة ونحوها ثبت ذلك في الصحيحين
 وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اتخذوا المساجد في المحاك ونظفوها وطيبوها رواه احمد في المسند
 وعن الحسن ان مهور الحور العين اخراج القمامة من المسجد وكسها
 وعما رتها وعن عمر رضي الله تعالى عنه انه اتى مسجد قبا على فرس له
 وصلى فيه ثم قال يا ايها الذي يجريه فاتاه بها فاختصر عن ثوبه
 فكسسه **قوله** والخصومة اي ويمنع من الخصومة فيه **قوله** وفرضه
 وايقاده وقت الصلاة بقدر ما يدفع الظلمة ومن البدع المنكرة ما يقع
 في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة في ليال معروفة في
 السنة كليلة النصف من شعبان خصوصا بينت المقدس فيحصل
 بسبب ذلك مفاسد كثيرة منها مضاهات الجوسر بالاعتبار بالنار
 والاكثار منها ومنها ما يترتب على ذلك كثرة من المساجد من اجتماع
 الصبيان واهل البطالة ولعنهم ورفع اصواتهم وامنهم انفسهم
 بالمساجد واتهاك حرمتها وحقوقها وساخ فيها او غير ذلك من
 المفاسد التي يجب حسانة المساجد عنها ومن المفاسد ما يجعل في
 الجوامع من ايقاد القناديل وتركها الى ان تطلع الشمس وترتفع

وهو:

وهو من فعل اليهودي كناسهم والثر ما يفعل ذلك في العيد وهو
 حرام ومما يشبه ذلك وقود الشموع الكثيرة ليلا ونهارا بمقام
 سيدي احمد البدوي فقينا الله تعالى ببركاته ومما يشبه ذلك
 وقود الشموع الكثيرة ليلة عرفة وفي مفتاح السعادة ولا هذا المسجد
 ان يفرشوا المسجد بالاجرة والحصى ويلقوا القناديل لكن من
 مال انفسهم لا من مال المسجد الا بما امر الحاكم الله **قوله** ومما يشبه ذلك
 ما لم يعين الواقف شيئا من ريع الوقف لذلك **قوله** وتقديم اليه
 على اليسرى عند دخوله اي يعني كما يفعل في اهل الحرم والبيعة وسائر
 الأماكن الشريفة لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيمم في شغله وركبته
 وطهوره وفي شانه كله واذا اراد ان يجلس فعليه فليجلس اليسرى
 قبل اليمنى قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام واذا جلس الانسان
 فعلى رجله اليسرى قبل اليمنى لم يدخلها المسجد ولا بل يدخلها
 فخلوعة على النعل ثم يجلس اليمنى ويدخلها المسجد ثم يدخل اليسرى
قوله ولا يتعين بالملازمة اي قال المصنف في البحر معللا له لان المسجد
 ليس ملكا لاحد وعزاه الى النهاية ثم قال ومن هنا يعلم جهل بعض
 مدرسي زماننا من منعه من يدرس في مسجد بقرية في تدرسه
 او كراهتهم لذلك زاعمين الاختصاص به دون غيرهم وهذا جهل
 عظيم ولا يلعبدان تكون كبيرة قال الله تعالى وان المساجد لله
 فلا يجوز لاحد مطلقا ان يمنع مؤمنا من عبادة ياتي بها في المسجد
 لان المسجد ماني الاله من صلاة واعتكاف وذكر شرعي وتعليم
 علم وتعلم وقراءة قرآن ولا يتعين مكان مخصوص لاحد حتى لو كان
 للمدرس موضع من المسجد يدرس فيه فسبقه غيره انه ليس له ان
 واقامة منه فقد قال الامام الزاهد في القنية مغريا الى قنائه
 العزير له في المسجد موضع معين يواطئ عليه وقد شغله غيره
 قال الاوزاعي له ان يزججه وليس له عندنا **قوله** ولهم جعل
 المسجدين واحدا في منية المفتي مسجد ضاق على الناس وتجنبه
 ارض رجل فوجد ارضه بالقيمة كرها **قوله** ولا يجوز اعادة اذنه
 لمسجد اخر **قوله** ط اطلاقه ولو اتحد الواقف فليس بمرجع
 الفقل في ذلك **قوله** الا للخوف من الفتنة العامة **قوله** او

جه

المحرقة العام كما في ديار الروم وقد بقي من الاحكام انه لا ينبغي ان يصدق
في المسجد الجامع لكنه يتصدق وقد التخلوا وبقوه وفيه من الاحكام انه
يكبر فيقول المسجد متقلا قال الله تعالى فاخلع ثيابك كذا في منية
المفتي **قوله** ثم مسجد المدينة **قوله** ذكر الامام النووي ان هذه
الفضيلة مخصصة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمانه
ذون ما زيد فيه بعده فعلى هذا تكون الصلاة في مسجد بيت المقدس
افضل من الصلاة في تلك الزيادة كما قلنا **وقد يقال** ان فناء وعلمه
في الفضيلة تشريفا له والزيادة من القنابل ان يجعل منه **قوله** ثم
الجوامع **قوله** تقدم في كتاب الصلاة من الفتاوى ان مسجد
المحلة افضل من الجامع وذكر في الغاية بعد مسجد بيت المقدس مسجد
قيام الاقدم فالأقدم ثم الاعظم وذكر العلامة احمد بن العباد في كتابه
تسهيل المقاصد ان افضل مساجد الارض الكعبة ثم مسجد ابي لهب
بالكعبة ثم مسجد المدينة ثم مسجد الاقصى ثم مسجد الطور اما
تفضيل الكعبة على المسجد فبدلت عليه قوله تعالى ان اول بيت وضع
للناس للذي ببكة مباركا واما تفضيل مكة على ما سواه من مساجد
مكة فلا تاقدم مسجد فيها وقد قال عند الله بن الحاج ان للمسجد
العتيق فضلا على غيره ولا في عبادة ليست في غيره وهي الطواف
وفيه المقام وغير ذلك واما تفضيل الحرم على مسجد المدينة فلقوله
صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدي هذا تعدك الف صلاة فيما سوا
الا المسجد الحرام والمسجد الحرام جميع الحرم وحسنات الحرم كل
حسنه بما فيه الف حسنة كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
واما تفضيل بيت المقدس فان ارض المشرق والمغرب ايتوه فصلوا
فيه فان صلاة فيه كالصلاة في حجة الامام احمد وابوداود وابن
ماجه وفي رواية عن احمد بن يعقوب بن سنان النبي صلى الله عليه وسلم
قالت رسول الله فان لم تستطع امدا ما ان تايته قال اذا لم تستطع
احدا كن ان تايته فليست له ببيت يشرح فيه فان من بعث
له ببيت يشرح فيه كان كمن صلى فيه وسئل الجليل عن قوله والذين
والزيتون وطور سينين فقال مسجد الطور وهذا البلد الامين
المسجد الحرام افسرهما كما لا يدركهما **احكام الجمعة قوله**

مسجد

مي يضم فسكون ففتح وعن الفراء الواحد ضم الميم ونحوها ايضا
والضم اعلى وهي من الاجتماع كالفرقة من الافراق وجمعت على جمع
وجمعات كذا في المغرب وسميت بذلك لاجتماع الناس فيها اولها
جمع في يومها من المنزلة لان كعب بن لؤي كان يجمع قومه فيه فيأمرهم
باعتبار الحرم او لان حال الخلايق جمع في ذلك اليوم او لان خلق
ادم عليه الصلاة والسلام جمع فيه **قوله** قال القاضى البرخذي
في شرح النقاية وهذا اصح الاقوال **قوله** اختصن باحكام اي اليوم
المسمى بالجمعة وفيه ان اكثر الاحكام التي ذكرها الصلاة الجمعة لا يوجب
قوله لزوم بالجمعة بدل من احكام بدل مفصل من محل وكذا ما عطف
عليه **قوله** واشترط الجماعة لها اي لصلاة الجمعة وفيه ان الجماعة
كما هي شرط لها شرط لصلاة العيدين **قوله** وكونها بالجمعة عطف على
الجماعة اي واشترط كون الجماعة ثلاثة سوى الامام وفيه ان كونها
ثلاثة سوى الامام ليس شرطا خاصا بالجمعة بل كذلك صلاة العيدين
قوله والخطبة اي واشترط الخطبة لها بخلاف صلاة العيدين
فان الخطبة ليست شرطا لها ولو اقتصر على اشتراط لها لكان
صوابا **وقد يقال** المحتص بها اشتراط الجموع لامل واحد **قوله**
وكونها قبلها شرطا كذا يحط المم والصلوات شرط بالرفع **قوله**
وقراءة السورة اي سورة الاعلى والفاشنة ولكن لا يوافق عليها
قوله ويحرم السفر قبلها بشرطه قال في مفتاح السعادة رجل
اراد السفر يوم الجمعة لا يابس به اذا خرج من العمران قبل خروج
الظن لان الوجوب باخر الوقت وهو في اخر الوقت مسافر فليجب
عليه صلاة الجمعة ولا يكره السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعد
اذا فارق عمران مضره في الوقت انه قال بعض المحققين في اعتبار
اخر الوقت اشكال اذا اعتبار الوقت ان يكون فيما سجد بانه هو
سائر الصلوات والجمعة لا يسجد باذانها واما قوته بها مع الامام
والناس فينبغي ان يعتبر وقت اذانهم اذ لو كان لا يخرج من مضره
قبل اذان الناس يلزم منه يوم الجمعة وفي قوله بشرطه ممنون فتأمل
قوله واستثنى الغسل لها اي للجمعة بمعنى صلاة الجمعة والسنة
فيها خلاف مشهور **قوله** وليس الاخص اي من ثيابه وفيه ان ليس

الاخص ليس خاصا بالجمعة بل كذلك العبدان قال المؤلف في شرحه
 على الكثر وظ كلامهم تقدم الاخص من الثابت في الجمعة والعبدان
 وان لم تكن بيضا والذليل ان عليه فقد روي البيهقي انه عليه الصلاة
 والسلام كان يلبس يوم الجمعة ثوبه حمرا وفي كفاي الفتح عبارة
 عن ثوبين من اليمن فيها خطوط حمراء وخضراء انها احمرجت فليكن
 محل البردة احد هاتين لئلا يصبه عن لبس الاحمر كما روى ابو داود
 والقولي مقدم على الفعل والمخاطب على المبيح لو تعارضوا فكيف اذا
 لم يتعارضوا بل المحل المذكور انما قال بعض الفضلاء كان المهم لم يطالع
 على صريح المنصوص عليه في كلام علماءنا حتى قال وظ كلامهم في الحال
 ان البدر العيني نقل في النسخة عن المجتبى انه يستحب لمن حضر الجمعة
 ان يلبس احسن ثيابه ان كان له ويستحب الثياب البيضاء والبيضا
 الهداية ويستحب ان يكون بيضا انما وفي جامع المصنفات والمشكلات
 معزيا الى فتاوى الحجة وبكره للرجال لبس الثياب الخضراء واليابس
 الى الله تعالى البيض وبه ورد الخبر انما **قوله** وتقليم الاظفار قال
 في التنبيه اذا وقت يوم الجمعة لتقليم الاظفار ان رآه في جوارحه
 قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة بكرة لان من كان
 ظفيرة طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد ووقته تبركا
 بالاختيار فهو مستحب لان عائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال من قلم اظفاره يوم الجمعة اعاده الله من الابل
 الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام انما ونحوه في كتاب
 اكرامية للعلامي وفي جامع المصنفات والمشكلات معزيا الى
 فتاوى الحجة وبكره في الخبر انه بكرة قلم الاظفار ووقص الشارب
 في يوم الجمعة من معنى الحج قبل الفراع من الحج قضا الثقب وخلق
 الشعر وقص الشارب وتقليم الاظفار وبكره في الخبر من قلم اظفاره
 يوم الجمعة اعاده الله من السوا الى يوم الجمعة القابلة وثلاثة
 ايام ورايت في بعض الروايات انه يقلم ويقص بعد صلاة الجمعة
 عملا بالاختيار فكانه اعتمر وحج ثم خلق وقص وقصصه وان
 خبر بان ما نقلنا يقتضي كراهة القص والخلق قبل الجمعة
 وكذا اذا وقتها يومها وكان قبله طويلا وهو مخالف لمعالم

قوله ولكن بعد هذا افضل كانه ليحصل البركة لها وشهد بالمحضور
 يوم شهد عليهم الامة وهذا اذا لم يطل الظفر فيمنع من التطهير
 لما فيه من الدرن على قول **قوله** والتكثير لها **قوله** هو سرعة
 الانتباه وتماثل ما في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
 قوله ومن شمر الابرار في الجمعة لاستحباب التكثير لها على ما قيل
 ولكن ذكر الامني بجايها كما ظهر في الزمان انما وما الاستكثار هو
 المسارعة الى المصالح وهو مستحب ايضا كما في الفتية وذكر في فتا
 السعادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من راح الى الجمعة في
 الساعة الاولى فكانا قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانا
 قرب كبشا ومن راح في الساعة الثالثة فكانا اهدى حاجة
 ومن راح في الساعة الخامسة فكانا اهدى بيضة فاذا خرج لا
 طويت القحف وزفت الاقلام واجتمعت الملائكة عند المنبر
 يسمعون الذكر ومعنى قرب تصدق والمراد من الملائكة هنا غير
 الحفظة وهم جماعة من الملائكة وظيفتهم كتابة محاضر المسجدين
 وفي جامع المصنفات والمشكلات وروي البهقي انه رضى الله تعالى عنه
 مرفوعا اذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على ابواب المساجد
 يكتبون الناس على بحيمهم فالمستعمل بها كالمهدي بدنة والذي
 يلبسه كالمهدي بقرة والذي يلبسه كالمهدي شاة والذي يلبسه كالمهدي
 حاجة والذي يلبسه كالمهدي بيضة فاذا اصعد الامام الخطبة
 وجاوا يستمعون الذكر يعني الخطبة انما **فان قلت** لو دخل في
 الساعة الاولى ثم خرج وعاد في الثانية فهل له البدنة والبقرة معا
 الطعمة بل الخروج يمنع التحقيق اذا المراد من الدخول الاستمرار
 الى تمام الصلاة والامر ان يكون من غاب بلا عذر ثم رجع اكل
 ممن لم يغت ولا قايلا به **قوله** ولا يلبس الابرار فيها **قوله** هذا
 مخالف لما في شرح الكثر لعم ان الجمعة كالظفر تقديما وتأخيرا
 في بيان الاوقات **قوله** وبكرة افرادة بالصوم **قوله** الط
 من اقتصره على الكراهية اختياره ولعل وجه ذلك لبيان من
 ان يوم الجمعة عند وصومه مكره وما نقله المهم هنا قول البعض
 وذكر في شرحه على الكثر ان صوم يوم الجمعة بالفرد مستحب عند

ح

عام

العامة كالاشرف والخمس وكرة الكل بعضهم انتزعو في البرازية ولا
 بأس بصوم يوم الجمعة عند الامام ومحمد بن ابي حنيفة والمزيد
 ولا بأس بصيام يوم الجمعة وقال ابو يوسف جاهدته في كراهيته
 الا ان يصوم قبله او بعده فكان الاحتياط ان يصوم اليه يوما اخر
قوله واذا فراد ليلة بالقيام لمحدث في هرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا تحضوا ليلة الجمعة بقيام من بين النبي صلى الله عليه
 وآله عن هذه الليلة فغيرها بالمنع اول لان التخصيص بدعة
 فلو صلى قبل ليلة الجمعة اوليلة بعد ما هلك نزول الكراهة كالصوم
 محتمل والمراد بافراد ليلة احياؤها وهل المراد استيعابها او غلبها
 ترد قال بعض الفضلاء ولو وافق ليلة الجمعة ليلة النصف من
 شعبان المستحب احياؤها وهل ينوب قيامها نظرا الى كونها
 ليلة النصف ويكره نظرا الى كراهة افراد ليلة الجمعة ترد والمنع
 خشية من الوقوع في الحرام اللهم الا ان يقال ان نية مزيد العادة
 دافعة له حيث تحلت ليلة شعبان **قوله** قول خشية الوقوع
 في الحرام فيه نظرا لان النهي عن احياها ثبت بخبر الاخوان وهو لا يفيد
 الحرام بل الكراهة فلو قال خشية الوقوع في الكراهة لكان صوابا **قوله**
 وقراءة سورة الكهف فيه اي بكرة المداومة على قراءة سورة الكهف في يوم
 الجمعة دون غيره من الايام ودون غيرها من السور **قوله**
 علة الكراهة هجر الباطل وايمان التفضل كنعين سورة السجدة وهل
 ان في هجر كل جمعة ثم مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على
 الغد بل يستحب ان تقرا ذلك احياها من كل ما يورث ان لزوم الايمان
 والتفضل يقتضي بالترك احياها **قوله** ونفي كراهية النافلة الى ما جرت
 عطف على لزوم في قوله لزوم صلاة الجمعة وقوله قوت الاستواء اي
 عند استواء الشمس في كبد السماء وقد وقع في عبارات الفقهاء ان
 الوقت المكروه هو عند استواء النهار الى ان تزول الشمس قال
 الفاضل القمي في ولا يخاف زوال الشمس انما هو وقت انتصاف
 النهار بلا فضل وهذا القدر لا يمكن اذا صلاة فيه فلعل المراد ان
 الصلاة على قول ابي يوسف في ذلك الوقت بحيث يقع جزء منها في
 هذا الزمان او المراد هو النهار الشرعي وهو من اول طلوع الصبح

ليلة صوم

الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان
 معتد به انتهى **قوله** في الفتنة في باب مواقيت الصلاة واختلف
 في وقت الكراهة عند الزوال فقيل من نصف النهار الى الزوال
 لرواية ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة
 نصف النهار حتى تزول الشمس قال ركن الدين الصباغ وما اخص
 هذا لان النهي عن الصلاة يعتمد تصورها قبل انتهائها وهو يفيد
 ما ترجمناه العلامة القمي من حمل النهار على النهار الشرعي **قوله**
 على قول ابي يوسف المصالح المعتبرة قال بعض الفضلاء ينظر من صحة
 فان المتون والشروح على خلافه انتهى **قوله** قال المصنف في البحر
 ط كلام المحقق ابن الرمام ترجيح قول ابي يوسف فلما قال في الحاوي
 وعليه الفتوى كما عناه ابن امير حاج في شرح المشتملة **قوله**
 الحاوي كتب ثلاثة حاوي المحصلي وحاوي الزاهدي وحاوي
 القدسي ولا ادري ايها الزاد ابن امير حاج وتجرد دعوى الحاوي
 ان الفتوى عليه لا يقتضي انه المصالح المعتبرة في المذهب كيف اصحاب
 المتون قاطبة والشروح ما شؤن على قولها ومشي اصحاب المتون
 تصحيح الزام على ان ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتا
 وعلى ان ما نقل عن ابي يوسف رواية عنه لا مذهب قال في الترخا
 نقلا عن جمع الجوامع عن ابي يوسف انه يجوز النقل وقت الزوال
 يوم الجمعة وركعتي النجاة انتهى وافاد بالتعبير بعين ان ذلك
 رواية عن ابي يوسف ومبرح كلام المصنف انه المذهب عنده **قوله** وهو
 خبر ايام الاسبوع **قوله** فان قيل هل يوم الجمعة افضل ام الليلة
قلت يوم الجمعة افضل لان معرفة هذه الليلة وفضلها الصلاة
 الجمعة وانها في اليوم فكان افضل كذا في المصنفات قال بعض الفضلاء
 لان ساعة الاجابة في يوم الجمعة لا يلبثها لكن ذكر في نور الشعة
 شيخنا شيخنا العلامة المقدسي انه ذهب ببعض ذوي القدرات ان
 ليلة افضل من ليلة القدر انتهى وهو غير محتاج الى توقف **قوله**
 وفيه ساعة اجابة **قوله** ساعة الاجابة مختلف فيها وما ذكر
 هنا يفيد انها مبهمة وهو قول قال القرافي وهو الاشبه فينبغي
 التعرض لها باحضار القلب ولازمة ذكر الرب قال صلى الله

وي

في غروب

عليه وسلم ان في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله تعالى
فيها شيئا الا اعطاه وقدم المص في فن الفوائد عن النعمة ان الدعوة
المستحابة يوم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول علمائنا ان
وكان لا نسب الاقتصار على احدهما وقيل اذا اضعد الخطيب المنبر
الى ان يقول فان قلت صغرة الى تزوله يتفاوت باختلاف الخطباء
بل الواحد اذا قد يتقدم ويتأخر فليزمت تعدد هاهنا في حق كل خطيب
واختلافها في حق الخطيب الواحد باعتبار تقدمه وتأخره قلت لا مانع
من ذلك ومن ثم قال في حق كل خطيب وسامعته من حين صعوده
الى تزوله فلا دخل للعقد فيه **فان قلت** كيف يدعوى في حال الخطبة
وقد امر بالانصات عند سماعها **قلت** المراد من الدعاء الاستحضار
بقلبه وهو كاف وفيه بحث اذ المقصود من الانصات ملاحظة معنى
الخطبة واشتغال قلبه بما يقوت ذلك **قوله** ويأمن الميت فيه من
عذاب القبر **القول** قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر حق
وسؤال منكر ونكير وضغطة القبر حق سواء كان مؤمنا او كافرا
مطيعا او فاسقا لكن اذا كان كافرا فعذابه يزدوم الى يوم القيامة
ويرفع العذاب عنهم يوم الجمعة وشهر رمضان بحرمته النبي صلى الله
عليه وسلم لانهم ما داموا في الدنيا لا يعذبهم الله في الدنيا بحرمته النبي
صلى الله عليه وسلم فكذلك في القبر يرفع عنهم العذاب يوم الجمعة
وكل رمضان بحرمته فيعذب المجرم متصلا بالروح والروح متصلا
بالجسم فتألم الروح مع الجسد وان كان خارجا منه ثم المومن على
وجها ان كان مطيعا لا يكون له عذاب وتكون له ضغطة فيقيد
هول ذلك وخوفه وان كان عاصيا يكون له عذاب القبر وضغطة
القبر لكن ينقطع عنه عذاب القبر يوم الجمعة وليلة الجمعة ثم
لا يعود العذاب الى يوم القيامة وان مات يوم الجمعة او ليلة
الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع
عنه العذاب كذا في المعتقدات للشيخ ابو المعين النسي في الحنفى
قبل شكل كلامه في حق الكفار بقوله تعالى لا تخفف عنهم العذاب
اللهم الا ان يراد بالتخفيف رفع العذاب بالكلمة **قوله** ومن مات
فيه او في ليلة في الخميس والمزيد من مات يوم الجمعة يرجي له

فضل لان لبعض الايام فضلا على البعض اتمه وفي جامع المضمرات
والمشكلات وسئل ابو نصر عن مات يوم الجمعة او ليلة هل يرجي
له فضل قال نعم لان لبعض المكان والزمان فضلا على البعض
فهذا يدرك على ارادة السعادة والفضيلة وجاء في الاخبار عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ثلاثة يعمهم الله من عذاب القبر المؤذن والشهيد والمتو
ليلة الجمعة اتمه وافاد المص بالمسئلة الثانية الامن من الفتنة
اذ لا يلزم من عدم العذاب عدم الفتنة واعلم انه بقي من احكام
يوم الجمعة ما لو استأجر ابراهيم الا يدخل يوم الجمعة للفر
كحاي الخلاصة وهي مسئلة تقيسة **قوله** من فن الجمع والفرق
قال بعض الفضلاء لعلة في الجمع والفرق وتصحفت على الكتب
وقد قدم في الفهرس الثالث في الجمع والفرق وفي اوله بيان
احكام يكثر ورها ويقبح بالفقيه جهلها او من طرفية كما في
قوله اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله **قوله**
ولله الحمد والمنة قدم الطرف مع ان الاختصاص يحصل بدون
التقدير اما للاهتمام به تعالى اشعارا بانه لا بد من حضوره في
قلب كل مومن قبل كل شيء على ما يشير اليه ما يروي ما رايت شيئا
الا رايت الله قبله واما لان في افادة اللام الاختصاص الشئوي بها
ولهذا قال صاحب الكشاف في سورة النجم قدم الطرفان
ليدرك بتقدم ما على اختصاص الملك والحمد به تعالى وان صرح
بضمائنا في الحمد لله دلالة على الاختصاص ولهذا من يدر بسطه في
خواشي الكشاف **واما المنه** فالظاهر انما من علمنا انعم اي
له الحمد والمنة واما معنى الامتنان كما في قوله تعالى بل الله
يمن عليكم ان هذا كمال الايمان واما ما كان ففنه تفكيك لان معنى
له الحمد انه متعلق الحمد وله المنه انه فاعلها اذ لا وجه لان يكون متعلق
الامتنان اللهم الا ان يراد المعنى الاعظم بمعنى انه متعلق الحمد والمنه
ففي الحمد بمعنى الوقوع وفي المنه بمعنى الصدور كذا استفاد من
خواشي الينا في شرح المقاصد وفيه فائدة تدبرها
في كلام غيره وهي ان التفكيك الذي يعده عينا في العبارات

كما يكون في الضمان يكون في متعلقات الجار اذا تعدد فليحفظ
ما افرق فيه الوضوء الغسل فيسكن بتحديد الوضوء عند اختلاف
المجلس **اقول** في الخاتمة ان الوضوء على الوضوء مندوب ولم
يقيد باختلاف المجلس وفي الخلاصة ان فرع من الوضوء استأنف
الوضوء لا يكره بالاتفاق يعني بل يكون مندوبا كما صرح به في الخاتمة
لكن ربما يفهم من العطف ثم في عبارة الخلاصة اختلاف المجلس
وقد نقل المصنف في التجرع السراج بان تكرار الوضوء في مجلس
واحد مكره لما فيه من الاسراف ثم قال اللهم الا ان يحل في اختلاف
المجلس وهو بعيد انتم وروى بعض الفضلاء بانه لا تفرق في كلامهم
اختلاف الموضوع وذلك ان ما في الخلاصة فيما اذا ادعاه مرة
واحدة وما في السراج فيما اذا كرره مرارا وروى بعض الفضلاء
بانه ليس بشيء لانه بعيد ان يحدد الوضوء مرة من غير ان يودي
بالاول عبادة غير مكرره والظاهر خلافه قال الزهري المحلبي
اطبقوا على ان الوضوء عبادة غير مقصودة لذاتها فاذا لم يوق به
عمل مما هو المقصود من شرعية ينبغي ان لا يسرع تكراره قربة
لكونه غير مقصود فيكون اسرافا محضا **اقول** مقتضى
ما نقلنا عن الخاتمة انه لا يكون مكررا ولا بعد اسرافا حيث
نواه بل هو مندوب ويؤيده الحديث المحدث الوضوء على الوضوء نور
على نور اذا لم يفصل في الحديث بين ان يصلي به او لا ويترك
المجلس او لا وما ذكره الزهري المحلبي تعليل في مقابلة النص
فيكون سحوا ولا يجوز نسخ الحديث بالرأي فليحذر هذا المقام
فانه صعب المزام **قوله** ويكره تجديد الغسل مطلقا قبل الا في
الجمعة والعيد فيسكن الاعتساف للطاهر **قوله** بخلاف
الغسل **اقول** في شرح الهداية للحال ان الرمام ما نصه ولم
يذكر وا كيفية الغسل واختلف فيه فقال الحلواني فيفيض
على منكره الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على سائر جسده وقبل
بيد الايمن ثم بالراس وهو ط لفظ الكتاب وظ حديث ميمونة
الذي تذكره والوا الغسل الجنب في ما جاز ان مكث فيه قدر الوضوء
والغسل فقد اكمل السنة والا فلا انتم ومنه يعلم ما في كلام

الفاضل
عبد القادر
الطوري

المصنف

المصنف **قوله** بخلاف الغسل على قوله **اقول** الفصل انه لم يشرع
فيه فلا فرق بينهما والفرق انما يتأتى على ما ذكره وهو خلاف
التصحيح **ما افرق فيه مسح الخف وغسل الرجل** قوله **قوله** في
بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المفضوطة بلا خلاف قال
بعض الفضلاء هذا الا يقال عندنا لان حقيقة الغسل ازالة اليد
الحقة باشيأت اليد المبطله فاذا كان المجلس على البساط لا يكون غسبا
لعدم صدق التعريف عليه فكيف يكون هذه رجلا مفضوطة وكذا
قالوا الغسل فيما ينقل ويجوز لا العقار ويلزم على مفضوطة انه لو
مات يجب عليه قيمتها كما لو فوت العين المفضوطة على مستحقها
والتعيين مستحقه الازالة اولى واجتمع حال كتابة هذه بعض
هذا الشافعية من المصنفين وغيرهم وانكر ما ذكره المصنف راعيا
انه لا وجود له في كتبهم **اقول** دعوى ان ما ذكره المصنف لا وجود
له في كتبهم دعوى غير صادقة بل هو موجود في كتاب الاشباه والنظائر
للجلال السيوطي غاية ما في الباب ان في اطلاق الغسل على الرجل
مساحة **قوله** ولا يجوز مسح الخف المفضوطة **اقول** لا شك في صحة
المسح عليه في حال عدم جواز ذلك على الحرمة **قوله** لا تنقض الجنابة
كذا يحط المصنف وفيه تاويل الا ان يكون من تنمة ما في بعض كتب الشافعية
ثم ظهر بعد المراجعة انه من تنمة ما في بعض كتب الشافعية وهو كتاب
الاشباه والنظائر للجلال السيوطي والعبارة عبارة برزخية غير
انه ما كان ينبغي للمصنف ان ينقل هذه العبارة من غير ان يراهم
ما فيها من الابهام بل كان ينبغي عليه الخلاف بيننا وبينهم في هذه الصورة
الا فراقية او يحذف قوله لا تنقض الجنابة بخلاف المسح من عبارة
الاشباه الشافعية فانما موافقون لهم فيما ذكر من الصور الا في
هذه فانه كما تنقض طهارة المسح بالجنابة عندنا تنقض طهارة
الغسل بها وما ذكرنا سقط ما قيل لغسل الصواب لا تمنع الجنابة
وما قيل اي لا تنقض غسل الرجل السابق على الجنابة الكاينة بعد
لبس الخفين قبل تمام المدة وينقض المسح الكائن عليها بعد اللبس
لان الخف جعل ما بقا السراية المحدث الي الرجل والمسح انما هو على
ظاهرهما فتتقضى الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل اليه

ير

تكلف

مهما فاضطر الى ترع خفيه ويترع مما سري بالحدث فوجب الغسل
بسبب ذلك ان الجنبية تقضى لاداعيه **قوله** هو افضل من المسح
اي غسل الرجلين افضل من مسحهما لما تخفف وفي الذخيرة ان
المسح اولى لاظهار الاعتقاد ودفع تهمة البدعة والعمل بقراءة الخبر
لكن في المضمرة وغيره ان الغسل افضل وهو الصحيح كما في الزاوية
كذائي شرح النقاية للعلامة الفهستاني **ما افرق فيه مسح الرأس والحلق**
قوله لم يذكره اي ثلث مسح الرأس **اقول** بل يروي الحسن بن زياد
عن الامام ان مسح الرأس بماء واحد ثلاث مرات مستنون كما في تهذيب
القلاني **قوله** وان لم يندب اي ثلث المسح **اقول** فيدان
عدم ندبه لا دخله في الافتراق المذكور هذا ان جعلت الواو التي
قبل ان الوصلة للحال وان جعلت عاطفة على ضد الشرط المذكور
كان التقدير لم يذكره ثلث المسح ندب او لم يندب فانه على تقدير
ان ثلث المسح غير مندوب والمندوب والمستحب سيأتي بخلاف
المستحب مكرره تنزيها كما اقتضاه كلام المصنف في التجرى بعض المواضع
لايم قول لم يذكره وعلى كل حال فالصواب استقاط هذه الجملة الوصلية
ما افرق فيه الوضوء والتميم **قوله** ويفتقر الى النية اي يفترق التتميم الى النية
على جهة الشرطية قيل لان لفظة يفتقر عن القصد والنية قصد الشيء
مقتضيا بفعله ونظيره ذلك اشتراط الاجتماع للجمعة لان لفظة
يعطي معنى الاجتماع ونظيره ذلك في العربية اشتراط الانتقال
في الحال لان لفظة الحال مأخوذة من التحول **قوله** ولا يسجد سجدة
ولا تليته لما في ذلك من التعذر في الجملة **ما افرق فيه مسح**
الجبيرة والحلق **قوله** لا يشترط شدها على وضوء اي لا يشترط في صحة
المسح شدها على طهارة خلافا للشافعي **قوله** ونقص الصلاة
بدونه في رواية اي تصح الصلاة بدون المسح على الجبيرة قال في
الولو الحجة ومن ربط خرقه على جرح او خيار على ما انكسر وذلك
في موضع وضوءه جاز ان يمسح عليه لانه يجوز عن غسله فيكتفي بمسحه
فان لم يمسح وذلك لا يضرة لم يجز في قولها وعن الامام رضي الله
تعالى عنه روايتان في رواية مثل قولها وفي رواية يجوز ان يمسح
في الفتاوى الظهيرية واذا كان المسح يضرة جاز بالافتراق فابو

على الجبيرة ان سم

خليفة

خليفة رضي الله تعالى عنه فرق بين المسح على الجبيرة وبين المسح
على الحلق ووجه الفرق بينهما ان غسل ما تحت الحلق واجب لولا
الحلق اما ما تحت الجبيرة فغسله غير واجب فلا حاجة الى اقامة
المسح مقامه انتهى **قوله** وهو المقيد اي رواية صحة الصلاة بدون
المسح على الجبيرة ان لم يضرة وذكر الضمير مراعاة للخبر قال في
التاثير خاينة وفي شرح الطحاوي ان المسح على الجبيرة ليس بفرض
عند الامام رضي الله تعالى عنه وفي تجريد القدروري ان القهحاج
من مذهب الامام رضي الله تعالى عنه ان المسح ليس بفرض وان كان
لا يضرة المسح **قوله** ان لم يغسلهما اي الرجلين المتخففتين المفهومة
من المقام **قوله** ولا ينتقض اذا سقطت عن غير برء ولا يلزم الغسل
وفي الذخيرة وان طالت المدة وان سقطت عن برء يجب غسل ذلك
الموضع خاصة وفي المستقى الحسن بن زياد عن الامام اذا مسح على
الجبائر ثم ترعها كان عليه ان يعيد المسح عليها وان لم يعدا جراه ورا
في موضع اخر واذا سقطت العصاية فبدر لها بعصاية اخرى فالافضل
والاحسن ان يعيد المسح عليها وان لم يعدا جراه كذا في التاثير خاينة
وفي الظهيرية ولو سقطت الجبائر في الصلاة ان كان سقوطها من غير
برء مفق على صلاته وان سقطت عن برء يغسل ذلك الموضع خاصة
ويستأنف الصلاة انتهى وذلك كما يلزم من غسل الرجلين اذا ترع
الحقنين بعد ما مسح عليهما قال الكرابيسي وجه الفرق انه اذا
سقطت عن غير برء لم يجب غسل ذلك الموضع بالحدث المتقدم
على شد الجبائر بخارله المضي على صلاته كما لو كانت الجبائر على ظهره
او بطنه وليس كذلك اذا ترع خفيه او سقطت الجبائر عن برء لانه
يلزم من غسله بالحدث السابق على السقوط وانما يخصه في تركه
ما دام لا يسا للحقنين وما دامت الجبائر على الجرح فاذا سقطت
عن برء وترع الحقنين لزمن غسلهما بمعنى متقدم على الدخول في
الصلاة وهو الحدث فصارت مكانه داخل في الصلاة ولم يغسل رجله
مع القدرة على ذلك ولو كان كذلك لم تجز صلاة كذا هذا كما قلنا
في التتميم اذا دخل في صلاة ثم وجد الماء انتقضت طهارته واستأ
صلاة **قوله** لا ترع للجنبية بخلاف الحلق اي لا ترع الجبيرة لاجل

متين

يت

نف

الجناية بخلاف الخف فانه يترع **قوله** واذا كان على عضو جنتان
 اخرى جامع الفضولين في احكام المرضي لو سقطت الجبيرة فابتدك
 غيرهما جاز وقيل الاول ان يعيد المسح على الثاني ويزاد على ما ذكره
 المص لو كان الباقى من العضو الذي عليه الجبيرة اقل من ثلاثة اصابع
 اليد كاليد المقطوعة او الرجل جاز المسح عليها بخلاف الخف كذا في
 كشف الحقائق والتميزين **ما افرق فيه الحيض والنقاس قوله**
 اقل الحيض مخزود ولا خذ لا قل النقاس قال الكرايسي في فروقه
 والفرق بينهما ان النقاس علم ظاهر يدل على خروج الدم من الرحم
 وهو مقدم عليه فاستوي قليله وكثيره لوقوده على الدال عليه وليس
 مع الحيض علم يدل على خروج الدم من الرحم فاذا امتد ثلاثة ايام صار
 الامتداد دلاله على انه دم الحيض المعتاد واذا لم يمتد لم توجد دلالة
 فلا يجعل جتضا كما قلنا في دم الزفاف انتهى **واعلم** ان كون النقاس
 لا خذ لا قل هو الرواية عن اصحابنا وعن ابي يوسف اقله مقدار
 باحد عشر يوما وعن الامام انه قد رده بخمسة وعشرين يوما لكن
 في المنافع ما قالوا عن الامام ان اقله خمسة عشر يوما فانما هو
 تقدير ما تصدق فيه النفس اذا كانت معتدة وليس بتقدير اقل
 النقاس حتى اذا انقطع الدم فيما دون ذلك تكون نفسا وفي الحجة
 اقله ساعة واحدة وهو مروي عن محمد كذا في الحزاة وفي السراجية عليه
 الفتوى **قوله** واكثر النقاس اربعون مقدرا رباعين عندنا وان
 زاد الدم على اربعين يوما فالزيادة على اربعين استخاصة ولا يعمون
 نقاس في المبتدأة وفي صاحبة العادة معتادة نقاس والزيادة
 عليه استخاصة وفي الحجة وان انقطع الدم قبل الاربعين وقبل
 وقت صلاة ينتظر الى اخر الوقت ثم لغتسل في بقية الوقت
 وتصلي كذا في التترخائية **قوله** ويكون به البلوغ والاستبراء
 دون النقاس اي يتحقق البلوغ بالحيض دون النقاس ويتحقق به
 الاستبراء دون النقاس فهو من قبيل المحذوف من الاول لدلالة
 الثاني هذا المقرر كلامه وفيه نظرية **قوله** وتنقضي العدة به دون
 النقاس بان ظلمتها بعد الوضع **قوله** فهي سبعة قال بعض الفضلاء
 يزاد ثمانية وهي ان الغسل من الحيض فرض بالقران واما النقاس فلا

يوثام

بكر الحام

شقة

بل بالاجماع وتاسعة مستحل الوطى فيه كما فرغ على ما ذكره المص وعا
 النفساني حكم المرضية مرض الموت وخاديه عشر تغبير بغيرها
 من الثلث بخلاف الحيض فيها وثانية عشر وهي ان وضو الحائض
 مستحب لان الحيض يكثر فتتسبب العادة وثالثة عشر لو كان
 حدها الجلد وهي نفسا لا تمد حتى يخرج من نقاسها خوف
 الهلاك بخلاف الحيض انتهى وفي الثامنة تطهر **قوله** لم يذكر المص
 ما افرق فيه الحيض والجناية ومنه ما في الجناية من الخطر والاباحة
 بكرة للجنب ولو امرأة الاكل والشرب بلا مضغ منه بخلاف الحائض
 ومنه ان الجناية صفة مستدامة بخلاف الحيض فيجب الغسل
 على من اسلم جنبا بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع دم الحيض
 وفيه كلام للحال ومنه وضو الحائض مستحب مع انها ليست
 اهلا ومنه وجوب اذا القعدة على الجنب وقضاها ومنه حل
 وطبها جنبا لا حائضا ومنه تطلق الجنب بلا كراهة وطلاق
 الحائض يدعى ومنه تصح الخلوة مع الجناية لا الحيض ومنه الجناية
 تصلح للزجل والمرأة بخلاف الحيض ومنه يغسل الشهيد لو قتل
 جنبا والحائض قبل استمرار الحيض ثلاثا لا تغسل **ما افرق**
فيه الاذان والاقامة قوله يجوز تراخي الصلاة عن الاذان يعني لان
 الوجوب يتعلق باخر الوقت عندنا بمقدار الحرمة وعند من
 بمقدار اذا الصلاة وقال ابن شجاع الوجوب يتعلق باول
 الوقت ويتضيق في اخره وبه قال الشافعي ثم اذا ادى في اول
 الوقت قبل يقع فرضا ويتعين ذلك الوقت للوجوب فيه وقبل
 يقع نقلا وقيل موقوفا ان بقي في اخر الوقت اهلا للوجوب يقع
 فرضا وان لم يبق كان نقلا كذا في التهذيب **قوله** بخلاف الاقا
 يعني لا يجوز تراخي الصلاة بعد ما **قوله** فيه نظرا لان يرا
 بعدم الجواز كراهة التحريم وعبارة السيوطي في الاشياء ان
 الاذان يجوز اول الوقت وان اخر الصلاة الى اخره ولا يجوز
 الاقامة الا عند ارادة الصلاة فان اقام واخر بحيث طالت
 الفضل بطلت اي الاقامة انتهى **قوله** يسر التمهيد فيه والاشراع
 فيها المراد بالتمهيد الترتيل قال في الينابيع الترتيل ان يقول

مة

الله اكبر الله اكبر ويقف ثم يقول مرة اخرى ويقف كذلك يقف
 بين كل كلمتين الى اخر الاذان والمزاد بالاشراع المحذرو والوصل ولو
 ترسل في الإقامة وحذر في الاذان او ترسل فيها او قد رويها لايأس
 به كذا في الترخائية والمزاد من قوله لا بأس به كراهة التزنية **قوله**
 تكرر إقامة المحدث لا اذانه **القول** ظاهره ان عدم كراهتهم اذانه
 لا خلاف فيها وليس كذلك بل فيه روايتان كما في التهذيب **القول**
 ويزاد على ما ذكره المصنف وضع الاصبعين في الاذنين يسر في الاذان
 ولا يسر في الإقامة ويزاد ايضا ان رفع الصوت في الإقامة ما
 يكون اخص منه في الاذان ذكره في الترخائية ويزاد ايضا ان
 الاذان ينبغي ان يكون اول الوقت والإقامة اوسطه حتى يفرغ
 المتوضي من وضوئه والمضلي من صلاته والمعتصم من قضاء حاجته
 ذكره في الترخائية نقلا عن الحجة ويزاد ايضا ان المؤذن اذا كان
 مسافرا يؤذن راجيا وليس له ان يقيم راجيا والفرق ان الاذان
 من سن الصلاة والمقصود منه الاعلام ولم يشترع موصولا بالصلاة
 بخلاف الإقامة فانها شرعت موصولة بالصلاة فلو قام راجيا ادى
 الى الفصل بين الشروع في الصلاة وبين الإقامة بالترول والقفل
 فلهما غير مشروع فلا يقيم راجيا كذا في فروع الكرايمسي لكنه لو
 أقام راجيا اجزاء لمصولة المقصود كما في الترخائية ويزاد ايضا
 ان الاذان يقدم على الوقت لصلاة الفجر في النصف الاخير من
 الليل عند ابي يوسف والإقامة لا تقدم على الوقت بحال فلو قام
 قبله بالمحظة فدخل الوقت عقبه فشرع في الصلاة لم يعتد بها
 ويزاد ايضا انه يكره للمرأة ان تؤذن ويسر لها ان تقيم لان
 في الاذان رفع الصوت دونها ويزاد ايضا انه يؤذن للصبح
 مرتين عند ابي يوسف ولا يقام الامرة واحدة اتفاقا **ما افرق**
في سجود السهو والتلاوة **قوله** هو سجدة تان اي سجود السهو وسجدة تان
 يكبر لكل واحدة منهما بعد السلام الاول كما قال القدوري هو
 الصحيح كما في الهداية وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلاة انه
 لو سلم تسليمين لا ياتي بسجود السهو بعد ذلك وقال بعضهم
 يسلم تسليمين وفي الظاهرية هو الصحيح وقال بعضهم يسلم

مرة ثلثا

مرة تلقا وجهه ثم اعلم ان سلام من عليه السهو يخرج من الصلاة
 عندها واذا كان يخرج من الصلاة كانت القعدة الاولى
 قعدة الختم فيصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بها
 ليكون شروجه منها بعد الفراغ من الختم والسنن والاذان
 وعند محمد سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلاة فيؤخر الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم الى قعدة سجدة في السهو فانها هي
 الاخيرة وهذا الاختلاف مما يظهر اذ احكم بعد السلام قبل
 سجود السهو فانه لا ينتقض طهارته عندها وعند محمد ينتقض
 والاحوط ان يصلي في القعدة تان كما في الظاهرية وقال شمس
 المامة الخلواني القعدة بعد سجدة في السهو ليست بركن وانما امر
 بها بعد سجدة في السهو ليقع ختم الصلاة بها لوافق موضوع
 الصلاة فاما ان يكون ركنا فلا حتى لو تركها بان سجدة تان
 بعد التسليم ثم قام وذهب لم تقصدا لصلاة وذكر شمس المامة
 الخلواني وشمس المامة الشريفي اذا سمي عن قراءة التشهد في القعدة
 الاخيرة حتى سلم ثم تذكر فانه يعود الى قراءة التشهد واذا عاد
 الى قراءة التشهد هل يرتفع القعدة كما يرتفع اذا عاد الى سجدة
 التلاوة والصلاية ذكر الامام ابو بكر محمد بن الفضل في فتاواه
 انه لا يرتفع القعدة وفي واقعات الشافعي والقوي على هذا
 كذا في الترخائية **قوله** وهي سجدة واحدة اي سجود التلاوة
 وانت القدير من اعماء المخبرين ولاكتساب المضاف من المضاف اليه
 التانيث وركنها وضع الجبهة على الارض لانها به توجد وشرائط
 جوارها شرائط جوار الصلاة من طهارة البدن عن الحدث
 والخبث وطهارة الثوب والمكان عن النجاسة وسائر العورة
 واستقبال القبلة وفي الغتائية هو المختار وفي الحاشية ولو سجدة
 سجدة التلاوة الى غير القبلة بجاهلا قال في الكتاب يجوز ان
 منحن يا وفي الهداية ومن اراد السجود كبر ورفع يديه وسجد
 ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد ولا سلام عليه انه وفي فتاوى
 الحجة وقال بعض المشايخ لو سجدة ولم يكبر يخرج عن العهدة قال
 في الحجة وهذا يعلم ولا يمل به لنا فيه من مخالفة السلف وفي الظاهرية

جته

السنة

هو ولو تذكر سجدة التلاوة في آخر الصلاة وسجد لها أهل كل من سجود
هو السهو بهذا التأخير عن عصام انه يلزمه **قوله** هو في آخر الصلاة بعد
السلام يعني سواء كان من زيادة او نقصان على الصحيح ولو سجد قبل
السلام اجزاء عندنا في رواية الاصول وروى عنهم انه لا يجزئه **قوله**
وهي فيها اي سجود التلاوة في الصلاة وانت الظاهر الراجع اليه في
الاكتساب المضاف من المضاف اليه الثاني وفيما ذكره نظر لان سجود
التلاوة لا يتقيد بان يكون في الصلاة بل كما تكون في الصلاة تكون
خارجها على ان ما يكون في الصلاة صادق ما يكون في الصلاة وما
يكون في اشتائها اللهم الا ان يقال المراد المفارقة بين سجود السهو
وسجود التلاوة اذا وجد موجب في الصلاة **قوله** هو لا يتكرر اي
سجود السهو قال في الخلاصة لو هي في صلاة مراراً بكيفية سجدة ثمان
قل ذلك او كثر **قوله** خلاف سجود التلاوة يعني يتكرر اذا لم يتجدد المجلس
قوله ويقوم لها اي لسجدة التلاوة استحباباً قال في الظهيرية
والمستحب انه اذا اراد ان يسجد يقوم ثم يسجد فاذا رفع راسه
من السجدة يقوم ثم يقعد **قوله** الذكر المشروع في سجود التلاوة
لا يشترع فيه اي في سجود السهو قال في الفتاوى الظهيرية وماذا
يقول في هذه السجدة الاصح انه يقول في هذه السجدة من التسبيح
ما يقول في سجدة الصلاة ونقص المتأخرين استحسوا قول
سبحان ربنا ان كان وقد رتبنا المفعول وروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان يقول في سجوده سجد وجهي للذي خلقه وسق
سمعه وبصره بحوله وقوته وقد رجا في الاخبار ان رجلاً اتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال يرسل الله اني رايت في المنام كما في اقرا
صورة من تحت شجرة فلما بلغت اية السجدة قررت الشجرة فسمعتها
تقول في السجود اللهم انك بها عندك اجراً وضع عني بها وزراً
واجعل لي بها عندك ذكراً قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
فكان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك اذا قرأ سورة من سجدة
وقال في سجوده مثل ما حكى له ذلك الرجل عن الشجرة انه وقوله
لا يشترع فيه فيه نظر فان الذكر المشروع في سجدة التلاوة هو سجدة
السجود كما في النقاية اي سبحان ربنا الا على ثلاثا ثلاثا ولا شبهة

في انه مشروع في سجدة السهو كما صرحوا به واعلم انه من ادعى ما ذكر
ان الركوع ينوب عن سجدة التلاوة في الصلاة وكذا السجدة الصلاة
ان نوي بها سجود التلاوة وكذا الركوع خارجها في غير الرواية
بخلاف سجود السهو وكان على المصنف ان يذكر ما اختلف فيه سجود
التلاوة والصلاة على الجنازة وذلك ان المرأة تصلح اماماً للرجل
في سجدة التلاوة دون صلاة الجنازة ومما اشتهر كما في ان الجنازة
لا تقصد بها **قوله** في سجود التلاوة والشكر **قوله** لا واجبة قبل
عليه هذا مشكل فإين الخلاف الثابت بين الامام وصاحبه بل على
هذا يرفع الخلاف **قوله** وهو معنى ما روى عن الامام **قوله**
روي عن ابي ابراهيم القمي انه يكره سجدة الشكر وعن محمد بن ابي خنيفة
كان لا يراها شيئاً وفي القدر وروي عن الامام انه يكره سجدة الشكر يعني
لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي اليه تكليف مالا
يطاق وقال محمد بن يحيى لا يكرهها وتكلم المتقدمون في معنى قول
محمد وكان ابو خنيفة لا يراها شيئاً قال بعضهم لا يراها شيئاً
وقال بعضهم لا يراها شيئاً اما تمام الشكر ان يصلّي ركعتين
كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ولم يذكر محمد قول
ابي يوسف في شيء من الكتب وذكر الامام علي السعدي في شرحه
كتاب السير قول ابي يوسف مع محمد قال في الحجة وقد وردت
فيه روايات كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة
والصالحين فروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اوتي برأس
ابي جهل لعنه الله يوم بدر والقيتين يديه يسجد لله خمسين سجدة
شكراً فلا تمنع العبادة عن سجدة الشكر لما في من الخضوع والتعبد
وعليه الفتوى ونقصه كما في المصنف انه يكره مستقبل القبلة
فيقول ساجداً الحمد لله ويسبح ثم يكبر تكبيرة عند رفع راسه
كذلك في المترخانة وفي الجمع وشرحه المذكي وسجدة الشكر مشروع
يعني ليست بقربة بل مكر وهذه لا يثبت عليها وقالا قبة يثبت
عليها وثمره الخلاف فيظهر فيمن تيمم لسجدة الشكر تجوز الصلاة
بذلك التيمم عند ما ولا تجوز عنده لهما ما روى انه صلى الله عليه
وسلم كان اذا راي مبتلي او مع ما يستره يسجد لله شكراً وله ان

فيه

التقرب بالركعة الواحدة منه في غير ذلك فلا يقرب بما دونها وما روي أنه
 كان في الابتداء نسخ بالنهي عن التبرأ منه وفي القيمة السجدة التي
 تقع عقب الصلاة مكرهة لأن الجهل إذا رآها اعتقدوها
 سنة أو واجبة وكل ما يؤدي إلى هذا فهو مكره كتعيين السجدة
 للصلاة وتعيين القراءة لوقت وتكثيره أن يسجد شكرا بعد
 الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النقل ولا يكره في غيره أنه وذكر
 في التهذيب لو قال لله على سجدة لا يلزمه شيء إلا أن يقول لله على
 سجدة التلاوة لأن السجدة المطلقة لم يرد بها الشرع ولهذا قال
 الإمام أبو جعفر رضي الله تعالى عنه سجدة الشكر مكرهة **بما اختلف**
فيه الإمام والمأموم قوله الأئمة النساء خلفه يعني في يجب على
 الإمام نية الإمامة وفيه نظر إذ لا يجب عليه نية الإمامة لصحة اقتداء
 النساب ولا التحصيل الفضيلة اللهم إلا أن يراد بالوجوب الوجوب
 بالمعنى اللغوي **قوله** بخلاف عكسه يعني أن صلاة المأموم مرتبطة
 بصلاة الإمام صحة وفساد أو يستثنى من ذلك مسألة ذكرتها في فرائد
 الأكل وهي لو أحدث فاستحلف وذهب للوضوء فتذكر فائتة عليه
 فسدت صلاته دون صلاة القوم **قوله** إذا عتق الإمام وأخطأ
 الخ بأن عينة باسمه ولم يشر إليه بأن قال اقتديت بزبد فاذا هو
 عمر ولا يصح اقتداؤه ولو اقتدي بالإمام وهو يراه زيدا فاذا
 هو عمر ويصح اقتداؤه ولو قال اقتديت بهذا الخليفة فاذا
 هو ليس بخليفة يجزيه كذا في الترخاينة **قوله** بخلاف الإمام إذا
 عتق المأموم لأن الخطأ فيما لم يشترط لا يضر وتعيين الإمام المأموم
 غير شرط في صحة امامته **بما اختلف فيه الجماعة والعديد قوله**
 ووقته قبل طلوع الشمس يعني وأزفها قدر ربح **قوله** وشرطها
 الخطية وكونها قبلها بخلافه فيها **قوله** هذه العبارة مبدية
 في إفادة المراد بخلاف عبارة في القاعدة الأولى من الفن الأول
 حيث قال وخطية العبد كذلك لقوله لم يشترط له ما يشترط
 لخطية الجماعة سوى تقديم الخطية فانها لو همت أن الخطية مشروط
 لصحة صلاة العبد وليس كذلك **قوله** ولا يتعدى في مضر على قول
 مرجوح بخلافه يعني فانه يجوز التعدد فيه قول واحد قال في البراء

صلاة

أن أقامته في موضعين في مضر يجوز بخلاف الجماعة لأنها جامعة
 للجماعات والتفرق بينها فيه أنه وكنت عليه قاضي القضاة عند
 الدين السجدة ما نصه قلت الصحيح أنه يجوز الجماعة في موضعين
 فأكثروا هي خلافة مشهورة **قوله** هذا الاقتران أغد الم
 من كلام البرازي وأصله عبارة بقوله على قول مرجوح فسلم
 من هذا الاعتراض لكن في الترخاينة نقلا عن المحيط يجوز إقامة
 صلاة العبد في موضعين وأما أقامته في ثلاثة مواضع فعلى
 قول محمد يجوز وعلى قول الإمام لا يجوز أنه وعلى هذا فاصل
 التعدد في صلاة العبد لا خلاف فيه وأما الخلاف في أقامته
 في ثلاثة مواضع بخلاف الجماعة فان الخلاف فيها في أصل التعدد
 لأنها جامعة للجماعات والتفرق بينها فيه قال الترمذي في
 شرح الجامع الصغير واجمعوا على أن صلاة العبد في موضعين
 جائزة لأن السنة فيها أن تقام خارج المضر ولا يمكن الضعيف
 الخروج إلا بخرج فحوز الإذابة في موضعين دفعا للمخرج **بما اختلف**
فيه غسل الميت والحج قوله ولا يضمض ولا يستنشق بخلاف
 الحج في الترخاينة يوضو الميت وضوء الصلاة قال شمس الأمتة
 الخلواني رحمه الله تعالى هذا في البالغ والصبي الذي يعقل
 الصلاة فاما الصبي الذي لا يعقل الصلاة فانه يغسل ولا
 يوضو وضوء الصلاة ويندأ في الغسل بوجهه ولا تغسل اليدين
 بخلاف حالة الحياة ويندأ في الوضوء ميامنه وكذلك في الاغتسال
 ولا يضمض ولا يستنشق بخلاف الشافعي أنه قال في الوضوء الجبهة
 لأنها يحتاج فيها في إخراج الماء إلى الجأب الميت على وجهه وأنه
 متعسر أنه ومن العلماء من قال يجعل الغسل على أصبعه خرو
 رقيقة ويمسح بها أسنانه وإهناة وشفتيه ومخبره وسيرته
 وعليه عمل الناس اليوم كما قال الخلواني **قوله** في رواية يعني
 رواية صلاة الأثر والصحيح ظاهر الرواية وهو أن الغسل
 يمسح رأس الميت في الوضوء كالحج **قوله** ينبغي أن يراد على
 ما ذكره أن خروج الجسد من البدن ينقض وضوء الحج ولا يقضي
 وضوء غسل الميت بل يغسل ما خرج من الجسد ويراد على ما ذكره أيضا

الواقعة

ان غسل الميت بالماء افضل من البارد واما غسل الحي بالماء البارد
سواء كان يستفاد من التبرخانية وبينه ان تذكر المص ما افرق فيه
صلاة الجنائز وسائر الصلوات وذكر ذلك في معنى المفتي فقال
صلاة الجنائز تخالف سائر الصلوات في ستة اشياء احدها الحزاة
فيها لا تقصد بها وثانيها المخالفة في الاركان كالركوع والسجود
والقراءة وثالثها ادائها باليتميم مع الماء اذا خشى الفوات ورابعها
اذا راى الماء فيها لم يقصد وخامسها القصبة فيها لا تنقص الوضوء
وسادسها انها تكرر في المسجد اتمه ويزاد على ان النهرو بعد الامتناع
الاقتداء في صلاة الجنائز كما في فوائد الزاهدي وفي شرح ابي ذر بنع
كما في شرح الجامع الصغير للمرتاشي ويزاد ايضا ما في القنية ان
المرأة لو اتمت في صلاة الجنائز لا تقاد اتمه وذكر فيها الربو بعد دخول
فصلت عليها النساء جاز والله تعالى اعلم **ما افرق فيه الزكاة**
ونصاب صدقة الفطر **قوله** ولصدقة الفطر وقت محدود ياتي بالتفصيل
عن اليوم الاول **قوله** لا يخفى ما في عبارة من الركاكة والاولي ان يقول
ولصدقة الفطر وقت محدود ياتي بالتفصيل عنه وهو اليوم الاول
قوله بخلافها بعد وجود الراس **قوله** فيه نظر فانه لا اجتماع بينهما
في هذه الحالة حتى يتاخر الافتراق وذلك لان عدم جواز التجديد في
الزكاة قبل ملك النصاب لعدم وجود السبب وجوازها في صدقة
الفطر بعد وجود الراس تجدد بعد وجود السبب وهو ملك النصاب
فيجوز كالتكفير بعد الجرح قبل الموت ولا يجوز التجديد قبل ملك
النصاب لفقد السبب خلافا لاهل الروح فالصواب ان تكون العبارة
بخلافها قبل ملك النصاب بعد وجود الراس قال في البرازية
عجل صدقة قبل ملك النصاب ثم ملكه صح لان السبب موجود
يعني الراس اتمه واعلم انه ينبغي ان يراى على ما ذكره المص ان نصاب
الزكاة لو هلك بعد الوجوب سقطت الزكاة بخلاف نصاب صدقة
الفطر **ما افرق فيه التمتع والقران** **قوله** يتخلل من العمرة
اي يتخلل التمتع من العمرة بعد الفراغ منها ان كان لم يسبق الصدي
فان سابقه لا يتخلل منها **قوله** بخلافه اي القران فانه لا يتخلل من
العمرة **قوله** يحرم بالعمرة وخدمها اي المتمع وهذا فرق ثان وكان

حقه ان

حقه ان يذكره قبل الاول كما هو مذهب ما افرق الهبة والابرا **قوله**
يشترط لها القبول بخلافه اي الابرا فلا يشترط له القبول **قوله**
اي في مسائل ذكرها المص في فن الفوائد وزدنا عليها مسائل **قوله**
بمخلافه مطلقا اي بخلاف الابرا فانه لا رجوع فيه سواء وجد
فيه مانع من موانع الرجوع في الهبة او لا وموانع الرجوع في الهبة المذكورة
في المتن فلا حاجة هنا الى بيانها **ما افرق فيه الاجارة والبيع** **قوله**
يصحها التاقيت **قوله** ط ولو اقامتها الى مدة يعينان اليها
غالباً واختاره المحقق ومنعه بعضهم وفي الخلاصة انها تجوز
مضافة كما لو قال اجرتك هذه الدار عند والمواجر ينعها اليوم
وتنقص الاجارة **قوله** وفيها لا ابو احمد من اربعة **قوله**
وهي التجديد او شرطه او الاستيفاء او التمكن منه **قوله** واذ اهلك
التمن قبله ان يعنى اذا كان ذراهم او ذنانين قال في البحر البيع ان
كان مبناه على البذل لكن المصل فيه المبيع دون الثمن ولذا اشتر
القدرة على المبيع دون الثمن وينفسخ بذلك المبيع دون الثمن اتمه
قوله اذا عقدتها لنفسه بان لم يكن وخيلا ولا وصيا ولا متوليا
على وقف **قوله** واذ اهلك الاجرة العين المراد بالعين ما كان
قيمتها كالشياب والدواب وغيرهما اما لو كانت ذراهم او ذنا
وهلك قبل القبض لا تنفسخ الاجارة كما لا ينطال المبيع اذا هلك
التمن قبل قبضه لان الذراهم والدنانير لا يعينان في المعاوضة
بقي لو كان الثمن في البيع عينا وهلك قبل القبض بان كان البيع
معاوضة ينطال البيع وبه صرح في القنية حيث قال ان سماعه
عن محمد اشترى جارية بثوب بعينه ثم زوجهها قبل القبض ثم
هلك الثوب عند بيعه قبل التسليم ينطال البيع في الجارية والمهر
يرجع الى بايع الجارية وفي رواية بشر عنه انه ينطال النكاح كما ينطال
البيع ولا مهر على الزوج **ما افرق فيه الزوجة والامة** **قوله** لا قسم
للامة اي الموطوءة بملك الميم **قوله** بخلافها اي الزوجة خرق كانت
او امة **ما افرق فيه نفقة الزوجة والقريب** **قوله** نفقة بالقافية اي
نفقة القريب ذي الرحم المحرم قال في تحفة الفقهاء الارحام اقرب
ثلاثة رحم الولادة وذو رحم محرم للنكاح ورحم غير محرم ولا

غير

م

خلاف انه لا يجب لرجم غير محرم كقرابة بني الاعمام ونحوهم ولا خلاف
انها يجب بقرابة الولاد واختلاف في رجم محرم كالاخوة والعمومة
والخوولة فعندنا يجب وعند الشافعي لا يجب انهم قال في الدرر
والغرز الفرق بين ذي الرحم وبين المحرم عموم وخصوص من وجه
لتصادقهما على البنت والاخت وصديق الاول على بنت العم دون
الثاني لصحة نكاحها وصديق الثاني على اخت الزوجة لعدم صحة
نكاحها دون الاول **قوله** بخلاف نفقة فانها يجب عليه وان
كان مفسرا قلت وكذلك نفقة الولد الصغير ان لم يكن له مال
ويراد على ما ذكره المم ما لو سرق او ضاعت نفقة القريب تعرض
مرة اخرى بخلاف الزوجة والفرق في الولو الجمية والله تعالى الهادي
ما افرق فيه المرتد والكافر الاصل في قوله لا يقر المرتد ولو بحرية قال في
الولو الجمية واذا طلب المرتدون ان يجعلوا ذمة للمسلمين لم يقبل
ذلك لان الكفر من المرتد اغلظ من كفر مشركي العرب ولم يقبل
من مشركي العرب الذمة فلذا هنا فان طلبوا المودة ليعطوا
في امرهم فلا يباش به ان خير المسلمين ولم يكن للمسلمين بهم طاقة
فان كانوا يطيقونهم والحرب خير لهم من المودة ياخذونهم كما
في اهل الحرب **قوله** ويوقف ملكه ونصرفاته في الولو الجمية
تصرفات المرتد على اربعة اوجه نافذة بالاتفاق كقبول الهبة والامتلاء
وتسليم الشفعة والطلاق والمخرج عن عبده الماذون وما طل
بالاتفاق كالنكاح والذبايح والارث وموقوفه بالاتفاق كالنكاح
مع المسلم وما اختلفوا في توقيفه كالبيع والشر او العتق والتزوير
والكتابة والوصية وقبض الدين عند الامام هذه التصرفات
موقوفة ان اسلم تقدر ان قتل او مات على الردة او قضى القاضي
بالحاقه بالحرب بطل وعندهما ينفذ الا ان عند ابي يوسف ينفذ
كما ينفذ من الصحيح حتى يقتل بترعانة من جميع المال وعند
محمد ينفذ كما تنفذ من الميراث حتى يقتل من الثلث اتمه ومنه يعلم ان
كلام المم من الخلل **قوله** ولا يورث **قوله** فيه نظر لما في الكثر
وان مات اي المرتد او قتل على مرتته ورث كسب اسلامه وارثه المسلم
بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده في بعد قضاء دين رده اتمه

ولو الولو الجمية

وفي الولو الجمية اذا ارتد المسلم عن الاسلام والعياذ بالله تعالى
عرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل لقوله صلى الله عليه وسلم من
نكح دينه فاقتلوه وان طلب التاجيل اقبل ثلاثة ايام لان
هذه المدة شرعت لابل العذر والعذر قد شرعا بثلاثة
ايام فان اسلم سقط عنه القتل وان ابي ان يسلم قتل وقسم ماله بين
ورثته على فرايض الله تعالى وكذا اذا مات على الردة هذا في كسب
الكسبة في حال الاسلام فاما ما اكتسبه في حال الردة فقال
الامام رضي الله تعالى عنه يصير فنيا ويوضع في بيت المال فلا
يصير من اثمانه وارثه لان المرتد في الاحكام مسلم من وجه
حتى لا يغنم ماله ولا يشترق كافر من وجه حتى يخل قتله ويحرم
ذبيحته ويحرم التزوج بالمرتدة فكان بين المسلم والكافر في حق
الاحكام فعملنا بهما في المحالين فقلنا بتورث كسب الاسلام عملا
بكونه مسلما وبعدم تورث كسب الردة عملا بكونه كافرا والطحيح
انه يرثه من كان وارثا له عند قتله او موته سواء كان موقودا عند
الردة او حدث بعد ذلك وهذا اذا قتل او مات على الردة والعياذ
بالله تعالى فاما الجبري في دار الحرب كالميت في حق المسلمين ثم عند
ابي يوسف يرثه في هذا الفصل من كان وارثا له وقت قضا
القاضي بالحاقه حتى لو ولد له ولد بعد ذلك لا يكون وارثا
وعند محمد يرثه من كان وارثا له وقت الحاقه بدار الحرب وترث
منه امراته ما دامت في العدة **قوله** ولا يورث في مقابر اهل ملة
قال في الولو الجمية المرتد اذا قتل على مرتته لا يدفع الي من استقل الي
دينهم كالنصراني واليهودي ليدفنوه في مقابرهم لكن يحفر له
خفية فيلقى فيها كالكلب **ما افرق فيه العتق والطلاق قوله**
دون عكسه وهو وقوع العتق بالفاظ الطلاق **قوله** وهو بعض
المباحات الى الله تعالى يعني ان هناك مباحات مبدوعة لله
والطلاق اشدها بقضاء الله عز وجل وليس المراد بالمباح ما لا يوق
فعاله وتركه بل ما ليس تركه يلازم الشامل للمباح والواجب المنذور
والمكروه قال السبكي وهو مبني على انه محذور لا الحاجة قال في
الفتح وهو الاصح ويحمل لفظ المباح على ما ابيح في بعض الاوقات

ب

اعني اوقات تحقق الحاجة ككبر ورية او ان يلقي الله عدم استنها
اليه او لا طول له اولم ترص بالاقامة بلا قسم والقامة على اياخته
بالنصوص المطلقة وهذا خلاف ما رجحة في الفتح وهو الحق ولا
يتافيه قولهم الاصل في الخطر والاباحة للحاجة لان مقتضاه ان
الشارع ترك هذا الاصل فاباحة لقولهم الاصل في النكاح الخطر
والاباحة للحاجة اذ لا خلاف لا قد في عدم كراهة المستون منه يعني
المباح وهذا التقدير عرف ان ما في الفتح من ان بين حكمه باباحة
وتصريحهم بانه مخطور وانما ابيح للحاجة والحاجة ما ذكرنا في بيان
سببه تدافعا ممنوع بل الحاجة اعظم من ذلك ومنها ارادة التخلص
منها وهي بالواحدة تدفع ويكون مستحبا وهي ما اذا كانت مؤدية
او تاركة للقتل لا تقيم حدود الله كما في البيانة وواجبا اذا فاته
الامساك بالمعروف كما في امرأة العتق والمحسوب ويكون حراما
وهو طلاق الموطوءة بعد مال نفسا او طائفا فانه حرام اجماعا
فوجب عليه وجوبا عاما على الاصح ان يراجعها في الخفض خروجا
عن المعصية بقدر الامكان كذا في الرمز **قوله** دون العتق يعني
فليس من ايفض المباحات وفه انه لا يلزم من نفي فعل التفصيل في
المشاركة في اصل الفعل مع ان العتق مباح لا يفسر فيه بل قد يكون
واجبا **ما افرق فيه العتق والوقف قوله** بخلاف الوقف يعني فلا
يقبل التعليق اعلم ان الوقف لا يتناول ما ان يكون محكوما به او غير
محكوم به فان كان محكوما به يلزم بالاجماع وان لم يكن محكوما به
فلا يتناول ما ان يكون منجزا او معلقا او مضافا او مركبا من التمييز
والتعليق او من التمييز والاضافة فان كان منجزا ففيه الخلاف
بين الامام وصاحبيه وان كان معلقا فلا يتناول ما ان كان معلقا
بالموت او بغيره فان كان بغير الموت فالوقف باطل بالاجماع
وان كان بالموت فان علق بموت مقتدر بمرز كذا فكذلك باطل
بالاجماع وان علق بموت مطلق فالوقف لازم بالاجماع كما اذا قال
اذا مت فقد وقفت داري على كذا وان كان مضافا الى الوقت بان
قال وقفنت داري بعد سنة من هذا الوقف على المشاكر فقد
ذكر في وقف الذخيرة في الفصل الثالث هذه المسائل سبل الخلاف

عنها قال

عنها قال احفظ عن اصحابنا في هذه المسئلة شيئا وقال وعندني
لا تكون هذه الدار وقفا وان كان مريكا فالوقف لازم بالاجماع فاقسم
هذه الاقسام فانها لا تجزها مجموعة في جميع كتب الامام والمجتهدين على
حصول المرام على اتم التمام كذا في المنبع شرح المجمع وصورة المجمع
بين التمييز والاضافة ان يقول ارضي صدقة موقوفة على الفقراء حال
حياتي وبعد مماتي فاذا قال ذلك يصير لازما للمحال وكان لزومه
للمحال تبعا لما بعد الموت وصورة المجمع بين التمييز والتعليق ان
يقول ارضي صدقة موقوفة حال حياتي واذا مت **قوله** بخلاف الوقف
على معين اي قال في الاسعاف قبول الوقف عليه ليس بشرط ان وقع
لا قوام غير معين كالفقير والمساكين وان وقع لشخص بعينه وجعل
اخره للفقرا يشترط قبوله في محقه فان قبله كانت الغلة له وان رده
يكون للفقرا ويصير كانه مات ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرده بعد
ومن رده اول مرة ليس له القول بعد اتم وزاد على ما ذكره المع
ان الوقف فيه شايبة ملك بخلاف العتق ونزاد ايضا ان العتق ليس
بخلاف الوقف فالوقف نصف ذراهم صح ولا يشري للنصف الثاني
بخلاف ما لو اعتق نصف عبده كذا في الجلال السيوطي وليس في قواعد
مدربنا ما يخالف ذلك **ما افرق فيه المدبر والولد قوله**
كما في فروق الكرابسي **اقول** القنوب كما في فروق المجوي وعلى
القنوب جرى الميم في التخر في باب البيع الفاسد وعبارة الفرق امر
الولد تفارق المدبر في احكام ما يثلاثة عشر وتوافق في احكام ما
اثني عشر لا يضمن بالغصب والاعتاق والبيع الفاسد حتى لو ولد
جارية مشتركة ولدا فادعيه معا حتى صار له امر ولدا لها فان مات
احد ما او اعتق عتق كلها ولا ضمان على المعتق ولا سعاية عنده فلا
لها فيقولان في الموت بالسعاية للاخوة في الاعتاق بال ضمان ان كان
موسرا وبالسعاية لو كان فقيرا والمدبر يضمن بالاعتاق والغصب
والبيع الفاسد مع التسليم كما في المرفوق لان الحرية في ام الولد ثابتة
فضية للعرض وهو قوله صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها فان لم تثبت
حقيقة الحرية يثبت ما هو من لوازمها وهو سقوط القوم لان ذلك
من لوازم الحقيقة ولو قضى القاضي بجواز بيع ام الولد لا يجوز بخلاف

فا

المدبر و أم الولد تعق من جميع المال والمدبر من الثلث وقيمة امر
 الولد ثلث قيمته لو كانت قنة بخلاف المدبر فإنه كالقن في رواية
 وعلي التصفية رواية والثلاثين في رواية وعلي أم الولد العدة بعد
 الموت اذا اعتقت واعتقها وليس على المدبرة عدة ولو استولدت أم ولد
 مشترك لا يملك نصيب صاحبها بالضممان ولو استولدت المدبرة
 المشتركة ملكها بالضممان ويثبت نسب ولد المدبر من غير عدة
 بخلاف المدبرة ولا تسعي أم الولد في شيء من دين المولى والمدبر يسعي في
 جميع قيمته وتذبير أم الولد لا يجوز واستتلاذ المدبرة جاز حتى يخرج
 بأم ولده التنا لا يكون له ان يبيعها ولو كان معه مدبر جاز بيعه ولو
 استولدت بجارة ولده ممتع وان كان الولد صغيرا ولو برعته لا يقع بيعه
 من الوجوه وتساوي أم الولد المدبرة في منع البيع والهبة والصدقة
 والأمهات وجواز الأجارة وعمل الوطى والاستخدام وجواز التزويج وملك
 المهر الذي يحصل من ذلك وملك اكتسب والغلة وعدم الجوارعين
 الكفارة عند الاعتاق **ما افرق فيه البيع الفاسد والصحيح قوله**
 يمتنع اعتاق البائع بعد قبض المشتري قال بعض الفضلاء يحتاج الى
 نظري معنى التكرير ونقل في الفصول العادية عن الظهيرة ان المشتري
 اذا امر البائع بعق العبد المشتري قبل القبض ففعل جاز ولو اعتقه
 المشتري لم يجر فقد ملك المأمور بالأمر ما لا يملكه الأمر بقسه بشر
 نقل عن قاضي خان خلافا وقال لعل فيها روايتين او قد يماغل
 فتأمل ونقل في شرحه عن القنية اعتاق البائع المبيع بعد قبض
 المشتري بغير حضرة باطل وبحضرة صحيح ويجعل فسخا للبيع
 انه وهو محصن لقولهم ان اعتاقه باطل **انه قوله** في فروق
 المحبوي باع بيعا فاسدا فقبض المشتري ففك البائع هو حر ثم
 قال هو حر يعق لان الاول يجعل استرة اذا فسخا والثاني اعتاق
 للملك ان كان بحضرة المشتري وان لم يكن لا يعق لان الاسترة لا يكون
 بحضرة المشتري لا بغيبة وفي البيع الصحيح لا يعق وان اقر الفرق
 لانه اقر اقراره للملك انه ومنه يظهر معنى كبر لفظ العتق **قوله**
 وفي الصحيح لا شيء عليه الذي في نسخة المص التي بخطه لا شيء عليه **قوله**
 ولو امره المشتري باعتاقه ففعل الخ والفرق ان القبض في البيع الفاسد

بعد الموت

قوله

حرام فلا يتكلف اثباته وفي البيع الصحيح مستحق فيتكلف له ويجعل
 الاعتاق قبضا **قوله** ولو امر بيمين المحنطة ففعل كان للبائع اما لو
 امر البائع ليخلط المحنطة بمحنة المشتري ففعل كان للمشتري ويكون
 قبضا في الصحيح والفاسد جميعا لان يخلط المحن من الجمنس سبها لا
 فاذا اتصل بملك المشتري يجعل قبضا بخلاف الاول لعدم الاتصا
 بملك المشتري **قوله** ولو امره عن القيمة الخ يعني لو اشترى عبدا
 شرا فاسدا وقبض العبد ثم فسخا واما المشتري عن القيمة ثم هلك
 العبد عند المشتري فالأمر الا يصح وفي البيع الصحيح لو اراد عن العبد
 بعد الفسخ كان صحيحا ولا شيء عليه بعد الهلاك والفرق ان يفسخ
 في الفاسد من قبض القيمة فالأمر ان القيمة في زمان عدم الوجوب
 ثم بالهالك يجب بالقيمة اما بالفسخ في البيع الصحيح لا يرفع
 ضمان الثمن عن المشتري فيكون ابرأ صحاحا حتى ان في البيع الفاسد
 لو اراد عن العبد ثم هلك لا شيء عليه ايضا لان رقة العبد واثبت
 كذا في فروق المحبوي **قوله** ولا شفعة فيه يعني لو اشترى دارا شرا
 فاسدا وقبض لا يثبت للشفيع حق الشفعة وانما يثبت عند البقا
 بخلاف البيع الصحيح واعلم ان البيع الفاسد يساوي الصحيح في انه
 يصير قابضا بالتحلية ويفارق في انه لا يصير ملكا قبل القبض
 ولا يطل حق الفسخ بالوطى وتوابعه وبالأجارة وموت المشتري او
 البائع ويتطل بالرهن والهبة لكن يعود بالفكاح قبل القضا
 وبالرجوع في الهبة قبل القضا ويتطل بصيغة احمر لا اسود وفي
 البيع بشرط الخيار يتطل حق الفسخ بالأجارة والموت والفسخ
 بأي شيء ويساوي الهبة في انه يملك بالقبض في غير المجلس بالاذن
 لا بغير الاذن كذا في فروق المحبوي **ما افرق فيه الإمامة العظمى**
والفقهاء قوله قال في المصباح الامام الخليفة الله وقيل
 الامام اعم قال العلامة النجاشي لكن هذا الاصطلاح مما لم
 يجرده للصور بل من الشيعة من يزعم ان الخليفة اعم ولهذا يقولون
 بخلافه الإمامة الثلاثة دون امامتهم **قوله** بشرط طية الامام ان
 يكون قرشيا اعلم ان شرائط الإمامة بعد الاسلام والتكليف خمس
 المذكورة في الورع والعلم والكفاية ونسب قرشي لقوله صلى الله عليه وسلم

ل

لقية

الائمة من قرش واذا اجتمع عدد من الموصوفين فالامام من العقد
له البيعة من اكثر الخلق والمخالف لاكثر الخلق باغ يجب رده الى الانقياد
للمحق ولو تعدد وجود الوجود والعلم فمن تصدى للامامة وكان
في صفه اشارة فتنة لا تطاق حكمنا بان عقاد امامته لاناس ان
تترك فتنة بالاستبدال فاليق المسلمون من الضرورات تزيد على
ما يفوتهم من نقصان هذه الشرائط التي تثبت لمزيد المصلحة
فلا تهم اهل المصلحة شغفا بما لها كالذي يبي قضا ويهدم
مضرا ويبن ان يحكم بخلاف البلاد عن الامام ويفساد الاقضية وذلك
محال ونحن نقضي بنقض قضا اهل البيعة في بلادهم لم يتسبب حاجتهم
فكيف لا يقضي بصحة الامامة عند الحاجة والضرورة **قوله** ولا
ينعزك الامام بالفسق وهو الخروج عن طاعة الله ولا بالخروج وهو
ظلم العباد لانه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من الائمة والامرا
بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا ينفذون لهم ويقيمون الجمع
والاعيان باذنهم ولا يرون الخروج عليهم ولا العصمة ليس شرطا
للامامة ابتداء فبقا اولى وعن هذا قال بعض العلماء
• وطاعة من اليه الامر فالزم • وان كانوا بغاة جابر نيا
• فان كفروا وكفرت بني عميد • فلا تسكن ديار الكافرين
ما افرق فيه القضا والمحسبة قوله للقاضي تمام الدعوى عموما
ان قال في معنى المحكام واما ولاية المحسبة فهي تقصر عن القضاة في
اشاكل الاحكام بل في الحكم في الروايش الخارجية بين الدور وبنا
المساطر في الطرق لان ذلك مما يتعلق بالمحسبة ولاسيرة اشا
الاحكام ولا تنفيذها في عقود الانكحة والمعاملات ولا انه ان يحكم
في غيوب الدواب وشبهها الا ان يجعل له ذلك في منشوره وتزيد
المحتسب على القاضي بكونه يتعرض للتفتيش عن المنكرات وان لم
ينه اليه وموضع المحسبة الرعية وموضع القضا النصفية **قوله**
ولا يسمع البيعة ولا يحلف يعني فيما يحكم فيه بل يكتفي بحجود الاعلام
والاخبار ولا يحتاج الى لفظ الشهادة **ما افرق فيه الشهادة**
والرواية قوله يشترط العدة فيها دون الرواية ان في الفرق ما
ذكر نظرات اشترط ذلك في الشهادة فرع تصورها وتبينها

عن الرواية

عن الرواية فلو عرفت باثرها واحكامها التي لا تعرف الا بعد
معرفة ما لزم الدور والفرق الصحيح ما ذكره المازري في شرح
البرهان حيث قال الشهادة والرواية خبران غير المخبر عن
كان امرا عامتا لا يختص بمدين فهو مفهم الرواية كقوله عليه الصلاة
والسلام الاعمال بالنيات او الشفعة فيما لا يقسم لا يختص بشخص
معين بل ذلك على جميع الخلق في جميع الاعصار والامصار بخلاف
قول القدر عند المحاكم لهذا عند هذا ادنيار الزام لمعين لا يتعداه
لغيره هذا هو الشهادة المحضة والاول هو الرواية المحضة هذا
ما حققه القرافي في كتاب الفروق **قوله** للعالم الحكم بعلمه ان
اقول ليس هذا الكلام متافيه **قوله** بخلاف الرجوع عن الشهادة
قبل الحكم كذا بخط المم والقنوات بعد الحكم قال في الكتر فان
رجعا قبل حكمه لم يقض وتعد لم ينقض **ما افرق فيه حبس الرهن**
والمبيع قوله لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا
يعني سواء الحق البايع مؤتمت في اخضاره او لا قال المم في البحر ولا بد
من اخضار السلعة كي يعلم قيامها فاذا اخضرها البايع امر المشتري
بتسليم الثمن وله ان يمتنع عن دفعه اذا كان المبيع غائبا ولو عن المضر
وفي الشراج بخلاف الرهن اذا كان في موضع اخر غير موضع المبيع
من حيث الحقيقة المؤنة بالاختصار فانه لا يومر الميراث باحضاره
بل يسلم الراهن الدين اذا اقر الميراث بقيام الرهن فان ادعى الراهن
هلاكه فالقول قول الميراث ان لم يهلك بذلك تكون الرهن امانة في يد
الميراث كالحوديعة فلا يومر باحضاره اذ الحقيقة مؤنة واما في البيع
فالثمن بدل ولو سلم البايع المبيع قبل قبض الثمن سقط فليس له
بعده رده اليه ولو اعاده التايع له او ادعى اياه على المشهور بخلاف
الميراث اذا اعاد الرهن من الراهن فانه لا يبطل الرهن قلنا اشترطه ولو
قبضه المشتري بغير اذ لم يسقط حقه في المحسنة وفي الحاشية ان كتاب
الرهن ولو ان رجلا اشترى شيئا ولم يقبضه ولم يقد الثمن فليق البايع
في غير مضرها وطالبة بالثمن قايي المشتري ان يدفع الثمن قبل ان
يخضر المبيع فان المشتري لا يجزى على دفع الثمن قبل اخضار المبيع سواء
كان له حمل ومونة او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان

المبيع مع الثمن عوضان من كل وجه فإذا تأخر قبض أحدهما تأخر الآخر
أما الرهن ليس بعوض من كل وجه فتأخر أحدهما لا يوجب تأخر الآخر إلا
أن في البيع يؤخذ كفضل من المشتري حتى يحضر ذلك المضار ويثبت
وكيلا ليدفع الثمن ويأخذ نظر الهما **قوله** فله مرقه صوابه استزاده
كما هو **قوله** وقاضي خان في الرهن قد راجعت الفتاوى له في كتاب
الرهن فلم أجدها ذكره المم فلعل قاضي خان ذكر ذلك في غير كتاب
الفتاوى من كتبه **ما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين قوله**
صع ابر الاول من الثمن قال في البرازية ولو ابر الوكيل المشتري عن
الثمن صح عندنا قبل قبض الثمن وفيمن وبعد قبضه لا يملك الخط
والا بر والاقالة وبعد ما قبل ببال ثمن حواله لا يصح كما بعد الاستيفاء
وهذا اذا كان للمحال على الوكيل المجلدين فيصير قايضا دين نفسه
فضمن للموكل واذا اقال واذا اسقاط الضمان عن نفسه فلا يصح
واذا لم يكن عليه دين فهي وكالة فلا يمنع الصحة وفي موضع ثقة قبض
الوكيل الثمن ثم وهب أو خط ان اضاف الى المقبوض بان قال وهبت
منك هذا الثمن لا يصح اجماعا وان اطلق بان قال وهبت منك من
هذا القدر صح كما لو كان قبل قبض الثمن **قوله** وصح من الاول اخذ
الرهن لان العقد في حق الحقوق وقع له ولهذا الوجه الوكيل عن اخذ
الرهن والكيل وعن تسليم المبيع قبل القبض لا ينفذ خيره ولو هلك
الرهن في يده حتى سقط الثمن عن المشتري يظهر السقوط في الموكل كذا
في شرح الجامع الصغير للمرتاشي **قوله** لا من الثاني لانه ما مور يقبض
حقيقي فاني يقبض حكي فصار مخالفا فضمن وفي المرتاشي يقتل عن
الشيء الوكيل بقبض الدين اخذ به رهنا لم يجز اهله وان اخذ كفيلا جاز لان
هذا وشقة يتوصل بها الى الاستيفاء في المستحق عن محمد المديون قال
للوكيل بالقبض ليس عندي اليوم مال ولكن خذ هذا الثوب رهنا بمال
فاخذه منه فضاء لا ضمان عليه لانه لم يكن الا اياه **قوله** ولا يصح ضمان الوكيل
في البيع المشتري صورة كماله الذخيرة رجل امر بخلا بان يبيع عنده بالف
درهم ودفع القدر ولم يقبض الثمن ثم ان البائع الوكيل ضمن للموكل
الثمن عن المشتري فضمنه ما طرأ له من الثمن وبالشرط لا يكون
مضمونا عليه كالوديعة وكذلك الموكل لو احتاك بالثمن على الوكيل

نص الحوالة

نص الحوالة لان الحوالة لو صحت صار الوكيل ضمنا للثمن والامانة
لا تنقلب مضمونة بالشرط كالوديعة والمضاربة فان قيل الوكيل يقبض
الدين اذ اكفل للموكل بالثمن صحت الكفالة وطريق تفصيل الكفالة ارتقا
الامانة فليكن كذلك فيما نحن فيه اجيب بانه انما كان طريق تفصيل
الكفالة ارتقاء الامانة في الوكيل بقبض الدين لان تلك الامانة يملك
الموكل اخراجه منها الا يرى انه لو نهاه عن القبض يعمل به فاذ اراضى الموكل
والوكيل على الكفالة مع علمهما ان الامانة لا تبقى مع الكفالة فقد خرج
الوكيل عن الوكالة فصار مضمونا عليه اتماما فبالحال كذا في حاشية
العلامة قاسم علي شرح المجموع **قوله** ومع منها اخذ الكفيل **قوله** ليس
هذا مما الكلام فيه لان الكلام في الافتراق لا الاجتماع واعلم انه مراد على
ما ذكره المم ان الوكيل بقبض الدين لا يملك لو كفل غيره لتفاوت الناس
في القبض بخلاف وكيل البيع كذا في جامع الفصولين في احكام الوكلاء
من الفصل الرابع والثلاثين وهو مخالف لما ذكره المم في كتاب الوكالة
من فن الفوائد من ان الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في غيابه بغير
اذن وتعميم الهمم الا ان يخص ما في جامع الفصولين بغير من في غيابه
الوكيل كما يدرك على ذلك ما في شرح الجامع الصغير للمرتاشي حيث قال
الوكيل بقبض الدين لا يملك التوكيل ولو فعل لا يبرأ المديون الا ان يصل
المالك الى التوكيل الاول او يكون الثاني من غياله الاول اهله وفي الخلاصة
من الفصل الثالث الوكيل بقبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس
الدين المطلوب وقعت المقامسة والوكيل بقبض الدين اذا وهب الدين
من الغنم او ابر او ارضه لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع اهله والظان
قوله بخلاف الوكيل بالبيع راجع لجميع ما تقدم مروح تراذ صورة على
ما ذكره المم وهي المقامسة في وكيل القبض دون وكيل البيع واعلم انه كان
على المم ان يذكر ما افرق فيه العدل والوكيل المفرد بالبيع وذكر المرتاشي
في شرح الجامع الصغير انهما يفرقان في مسائل منها انه يبيع الولد
والارض وما يؤخذ بالائلاف والمفرد لا يبيع ومنها اذا باع بخلافه
الدين كان له ان يصرفه الى جنس الدين والمفرد اذا باع بما يضمن كان
لا يجوز ان يصرفه ومنها عند الرهن اذا اقتله عند دفعه فبالعدل
يبيعه بخلاف المفرد ومنها العدل يجزى على البيع والمفرد لا ومنها

ع

شي

انه لا ينقل بعزل الراهن الموكل بخلاف الوكيل المفرد **ما افرق فيه**
النكاح والرجعة قوله لا يد منه من رضاها أي لا يد في النكاح من رضي
 المنكوحة يعني عند عدم الأكره لأن نكاح المكره أحد الأشياء التي
 لا يؤثر فيها الأكره **ما افرق فيه الوكيل والوصي قوله** بذلك
 الموكل عزل نفسه يعني لأن الوكالة عقد غير لازم من الجانبين
 وقد استثنى المم في التجرد من ذلك خمسة مسائل لا يملك الوكيل فيها
 عزل نفسه **قوله** لا الوصي بعد القول **اقول** يعني بغرض
 المحاكم قال في البرازية قبل الوصاية أو تصرف بعد الموت ثم ادعى عزل
 نفسه لم يجز الا عند المحاكم لأنه التزم القيام فلا يملك الخراج إلا
 بحضور الموصي أو من يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف في مال اليتيم
 انتهى واعلم انه يفهم من قول المم بعد القول ان له عزل نفسه قبل
 القول وفيه أنه لا يكون وصيا قبل القول حتى يعزل نفسه لما ساق
 ان القول شرط في الوصاية وخ فالقوابل سقاط قوله بعد القول
 اذا لا يكون وصيا بدون القول **قوله** لا يشترط القول في الوكالة
اقول بل يكفي بالسكوت وعدم الرد **قوله** ولا يستحق الوكيل اجرة
 على عمله في الخيانة رجل وقيل شرط لا يقبض ودعيه عند انسان جعل
 له اجرة مسمى على قبضها والاشيان بها جاز وان وكله بتقاضي منه
 وجعل له على ذلك اجرا مسمى لم ينعج الا ان يوقت لذلك وقتا
 من الايام فمنحوها لان قبض الوديعة والاشيان بها عمل لا يكون
 بخلاف المضمومة والتقاضي لان ذلك يقصر وطوك فان وقت
 لذلك وقتا جازوا فلا انتهى **اقول** وانما كان لا يستحق الوكيل
 اجرة على عمله لان الوكالة تبرع بالعمل وعدم استحقاقه لا ينافي صحة
 الجعل المذكور في كلام قاضي خان لكن في الخيانة او ابل كتاب الوكالة
 ولو قال اشترى جارية بالف درهم وذلك على شرايك في درهم نصه
 وكلا ويكون للوكيل اجر مثله لا يزال على درهم انتهى وهو في ذلك
 الوكيل يستحق اجر المثل على عمله اذا سمى له الموكل اجرا **قوله** بخلاف
 الوصي أي وصي القاضي اما وصي الميت فلا يستحق اجر على
 التصحيح كما تقدم في الكلام على اجر المثل قال بعض الفضلاء ان
 الوصي يستحق الاجرة على عمله سواء كان وصي الميت او وصي القاضي

استحقاقا

استحقاقا واما قياسا فلا يستحق وبالقياض صريح في الخيانة
 والبرازية وطاهر ان الاستحقاق هو المأخوذه فعلى هذا ما تقدم
 في الكلام على اجر المثل من ان الوصي الميت لا اجر له على التصحيح كما في القصة
 تصحيح للقياس وانت على علم بأن كلام صاحب القصة لا يقتضي اليه
 ما لم يعضده نقل اخر وكلام قاضي خان مقدم لأنه من اهل الترجيح
قوله والحرية فلا يصح ان يكون العتد وصيا على اولاد غير سيده اما
 على اولاد سيده اذا كانا نواصفا را يرفع كما هو موضح في المعقولات
قوله فهذا مما يخالف فيه الوصي الوكيل المتبادر من كلامه رجوع الاشيا
 الى ما في الخيانة وهو غير صحيح وكذلك لا يقع رجوع الاشارة الى
 ما في قرآنه المفتين كما هو صوط ولو ذكر المم هذه الاشارة بعد قوله
 ولو استاجر الموصي الوصي او صحت الاشارة وانتظمت العيانة
قوله لقضا الدين وتنفيذ الوصية اي لقضا الدين المستغرق قال
 في البرازية في الشرايع من كتاب الوصايا لا يملك الوارث بيع التركة
 المستغرقة بالدين المحيطة الارضا القروا وفي جامع الفصولين
 كلام يتعلق بهذا فلا تراجع **قوله** ولو في غيبه الوصي **اقول** فيه
 اشارة الى ان عيبه لا يوجب عزله ولا ان ينصب القاضي وصيا عنه
 الا اذا كانت الغيبة منقطعة فينصب وصيا كما تقدم في كتاب
 الوصايا **قوله** امين القاضي كوصيته امين القاضي من يقول له
 القاضي جعلتك امينا في بيع هذا العتد مثلا واما اذا قال
 بع هذا العتد ولم يرد عليه اختلاف المسامحة فيه والتصحيح انه لم يحم
 عمدة كما في الولو الحية وفي القصة في باب بيع الام والجدر والوصي
 من كتاب البيوع ما نصه العتد على وصي الميت وعلى من جعله
 القاضي وصيا عن الميت ولا كذلك اذا جعله امينا في امور الميت
 لان وصي القاضي نائب عن الميت وامينه نائب عنه ولا عتد عليه
 فالقاضي مجبور عن التصرف في مال الميت عند وصي الميت وعند
 من نصبه وصيا عن الميت بخلاف ما اذا جعله امينا انتهى والعتد
 كما في القاموس الرجعة والمزاد بها هنا الرجوع **قوله** والمعتمد وقوع
 الرب فضاء **اقول** على هذا يطلب الفرق بين هذا وبين ما تقدم
قوله او خمسة لان في خمس وعشرين ابلا بنت محاض وهي نافذة متى

قوة

العتد في الدين

ابي عليها قول واحد كما في شرح الطحاوي **قوله** والاخرى تلوع كذا
 بخط المم والقواب النقيب **قوله** تعلم العلم يكون فرضين احدهما
 المتعلم تعلم العلم ينقسم الى اربعة اقسام منها ما هو فرض اي فرض عين
 وهو مقدار ما يحتاج لاقامة الفرائض ومنها ما هو مستحب كتعلم
 ما لا يحتاج اليه ليعلمه محتاجا اليه كالفقير يتعلم كتاب الزكاة والمساكين
 ليتعلم من عليه الزكاة والحج ومنها ما هو مناج وهو تعلم الزايد على ذلك
 للافتاء ومنها ما هو مذكور وهو تعلم لياهي به العلماء ويماري به
 السفهاء ويأكل اموال الاغنياء ويستخدم الفقراء تعلم ما يحتاج
 اليه المتعلم فرض لا قامة فرضه كتعلمه واذا فرضه يعني اذا تعين
 عليه ولم يكن هناك من يقوم مقامه في ذلك حتى قالوا يجب على الولي
 ان يعلم عند القرآن والعلم بقدر ما يحتاج اليه لا اذا الصلاة
 والصوم **قوله** والشعيرة **القول** القواب الشعيرة وهي كما في
 القاموس حقة في اليد كالشعر تري السلي بغير ما عليه اصله **قوله**
 ودخل في الفلسفة المنطق قال بعض الفضلاء اذ في كتب الصالحين
 القول بتجريم المنطق فان كان المم راه كان المناسب ان ينقله ثم
 في كلام الشافعية خصوصا المتأخرين منهم تصرح كثير بذلك لا يبعد
 ان يكون وجهه انه تضييع العمر وايضا من اشتغل به ميل الى الفلسفة
 غالبا فكان المنع من قبيل سد الذرائع والافليس في المنطق ما ينافي
 الشرع المبين انتهى وقال بعض الفضلاء لعلم مراد المم بالمنطق
 منطق الفلاسفة اما منطق الاسلاميين فلا وجه للقول بحرمته
 اذ ليس فيه ما يخالف القواعد الاسلامية وقد الف فيه العلماء الاعلام
 كقطب الدين الرازي من المتقدمين ومن المتأخرين الامام ابن عرفة
 وشيخ الاسلام زكريا الانصاري وسماه الامام الغزالي معيار العلوم
 وقال من لا معرفة له به لا ثقة بعلمه وسماه ابن سينا خادم العلوم **قوله**
 والموسيقى بكسر القاف كما في شرح التحرير للسيد مير بادشاه وهو
 علم الانعام **قوله** المفرد المضاف الى معرفة للعموم يعني اسم الجنس
 المفرد المضاف الى معرفة ثم الظاهر كلامه انه لا فرق في اسم المفرد المعنا
 بين ما يقع منه على القليل والكثير كالماء والمال وما لا يصدق الا
 على الواحد كالقعد والبيت وفي المسئلة خلاف قال التاج السبكي

الخاضع
 على جلي
 الختاني

خالف

خالف بعض الائمة في تعميم اسم الجنس المعروف والمضاف والحق
 خلافة وفصل قوم بين ان تصدقا على القليل والكثير فيم اولا فلا
 واختاره ابن دقيق العيد قال السيد السمرهودي لكن القاصح
 خلافة وقال المم في التجزئة باب ما يفسد الصوم عند قوله والحج
 والرضع اذا خافا على الولدان المفرد المضاف يعم سواء كان مضافا
 الى مفرد او غيره كما صرحوا به فيسمل الولد يعني في قول القذوري
 او ولدها الولد الذي ارضعته لانه ولدها شرعا وان كان هو ان
 كان ولدا مجازا اذ يلزم على هذا الشمول استعمال اللفظ في حقيقة
 وتجارة معا ولا نقول به **قوله** اي كل امرئ تعالى **القول** فنه
 تطرفان الامر في الآية مطلق لانعام كما في شرح المنار لشرف الدين
قوله وقد فرغنا على القاعدة قال بعض الفضلاء هذا التبريم غير
 صحيح لان لفظ ولد يطلق على الجمع والموت كما يطلق على الفرد
 والذكر كما ذكره في المصباح والقصاص وغيرهما فلا يصح القول بانه
 مفرد مضاف وكذا في كل فانه مصدر بمعنى المفعول يطلق على الجمع
 ايضا وفي القاموس الحمل ما يحمل في البطن من الولد **قوله** علم نصح وما
 اختلف وهو علم النحو والاصول قال بعض الفضلاء لانهما وان ذوت
 قواعدهما وحررت لكن لم اقف على ما استنبط منهما من الفروع على
 غاية بل اختلفا فيهما فيهما فيظهر لك لمن تأمل في كتب الاصول
 والاعاريب **قوله** وعلم لا نصح ولا اختلف وهو علم البيان والتفسير
 قال بعض الفضلاء اما علم البيان فلانه يرجع الى الذوق فلا
 غاية له لا اختلاف التاس فيه واما علم التفسير فلانه لا غاية له يوقف
 عليها ومن امعن فيه ظهر له ذلك اذ موضوعه فهم مراد الله من حيث
 المعاني ووجوه الامحاز ومواقع المناسبات وغير ذلك مما يحيط به
 الاعلام الغيوب فكيف يوقفه على غاية بل انما يعطى الشخص من ذلك
 بحسب الاهتمام الالهي وهو لا يقف عند غاية بحيث لا يتقدم الي
 ومن وقف على كتب التفسير وتأملها ظهر له ذلك **قوله** وعلم نصح
 واختلف وهو علم القدر والحديث قال بعض الفضلاء فانها
 بلغا نهاية المقصود منها وهو بيان الحلال والحرام مع ما يعتبر
 لها شرعا من الكتاب والسنة قال الله تعالى يا ايها النبي بلغ

مل

ما ترك اليك من ربك. وقال تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم
وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان
لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ويعلموا الصلاة وتوابع الركة
فاذا فعلوا ذلك فقد عصوا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحامهم
على الله الى غير ذلك من الايات والاحاديث **قوله** ثلاثة من الدماء الخ
اقول قد زيد رابع وخامس اما الرابع فهو دخول الحمام في الغدا
ليس من المروءة وذكره صاحب التبيين واما الخامس فهو اخذ صاحب
التسابل سنبلة بعد جمع غنمه له بعد من الدماء ذكره في البرازية
قوله ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة لمي من الحيوان الذي
لا ينطق له والا فلا انسان حيوان قال في شرح شريعة الاسلام قال
مقاتل رحمه الله عشرة من الحيوانات تدخل الجنة ناقة محمد عليه الصلاة
والسلام وناقة صالح عليه السلام وعجل ابراهيم عليه السلام وكبش
اسماعيل عليه السلام وبقرة موسى عليه السلام وخوت يونس عليه السلام
وحمار عزير عليه السلام وجملة سليمان عليه السلام وهدى بلقيس
وكلها اهل الكف كهم يحشرون كذا في مشكاة الانوار وقد نظر بعضهم
ما ذكره مقاتل **فقالت**

- يدخل باصباح دواب عشرة • في جنة الخلد ينقل البررة
- ذكره في نقله مفتا تلك • حقاً كما صححه الاوائل
- اولها عجل النبي الخليل • ومثله كبش ذرا اسماعيل
- وناقة ملك النبي احمد • وناقة صالح اخي الهدي
- وكلها اهل الكف بالوصف • رقيقهم في جنة الخلود
- وخوت يونس تمام الجملة • واذكر اخي هدهد وجملة
- واذكر اسرائيل اهل البقر • واختم بها ذبي تمام العشر
- ويزاد على ذلك حمار العزيز ذكره السيوطي في ديوان الحيوان وذهب
يعقوب نقله بعضهم عن الداودي تلميذ الخافض السيوطي وذكر
بعضهم ان ذلك لا بعلة النبي صلى الله عليه وسلم من جملة الدواب
التي تدخل الجنة وذكر في مشكاة الانوار شرح شريعة الاسلام انها
كلها تصير على صورة الكباش • وقد الحقها نظماً **فقلت**
- كذا حمار ماله نظير • لمن سمي بين الشباغز

وذلك

• ودل خصت من البقال • لها بذاك رتبة الحال
• وذئب يعقوب عليه بنتها • بعض الثقات الضابطين بها
• كذا البراق خاتم الجملة • والمحدث ولحق النعمة
قوله ظلمة الغفلة الخ لا يخ ما في هذه الكلمات من الاستعارة المكنية
وقد بينها الاستعارة التخييلية **قوله** فائدة في الدعاير رفع الطاعون الخ
في تحفة الراغبين في امر الطواعين ما يقتضيه استشكل طلب الدعاير رفع
الطاعون مع انه رحمة وشهادة واجيب بان الطاعون منشأ الشهادة
والرحمة لانفسهم والمطلوب رفع ما هو المنشأ وغايته ان يكون كملالة
العدو وقد ثبت سوال العافية منها الله وفي تحفة الراغبين ايضا
انه لا يباح الدعاء على احد من المسلمين بالطاعون ولا بشي من الامراض
ولو كان في ضمنه الشهادة كما لا يجوز الدعاء بالعرق والهدم ونحوهما
بلاموجب وكذا الدعاء عليه بالموت وفي كلام الكرابيسي ما يشعر بكون
دون تحريمه فانه قال لو دعى على غيره لم يجب عليه التعزير ويجوز
الدعاء له بطول العمر لانه صلى الله عليه وسلم دعى لانس به كما في الصحيحين
ويتبين ان يقيد ذلك بمن في بقاياه منفعة المسلمين بل يندب
الدعاء به وفائدة الدعاء به وان كان الاجل لا يزيد ولا ينقص يظهر
في انه يجوز ان يقدر الله عمر من يد ثلاثين سنة فان دعاه فارفعون
وعلى هذا يترك جميع انواع الدعاء **قوله** قنت الامام في صلاة الفجر
اقول ينبغي ان يكون ذلك قبل الركوع في الركعة الثانية ويكره
قوله ولا شك ان الطاعون من اشد النوازل **اقول** هو وان
كان من اشد النوازل الا انه رحمة وشهادة فلا يطلب رفعها
قوله قلت هو كما يخشون الخ **اقول** هذا قياس غير صحيح
لعدم وجود شرائطه وعلى تسليم وجود الشرائط فباب القياس
مسدود في زحمت انما للعلماء النقل عن صاحب المذهب من الكتب
المقدمة على انه نفسه صرح في رسالته بان القياس بعد الاربعية
منقطع فليس لاحد ان يفتي بمسئلة على مسئلة **قوله** ولا شك ان
الطاعون من قتل عود الزمن قلت الطاعون ليس مرضاً ولاه وخذ
الحق كما ثبت في الحديث **قوله** ويدعون ويتضرعون كذا بخط المصنف
والصواب يدعوا ويتضرعوا باستقاط النون **قوله** قلت هو يخشون

هذه

القدر **اقول** فيه ما تقدم فلا تغفل **قوله** والظلمة الهائلة من العذر
 كذا يحيط المم ولعله في العذر بالمعجمة واذا الطرف **قوله** اذا خرب
 امر في القاموس خربة الامرنا به واشتد عليه اضعفه والاسم الخربة
 بالضم **قوله** اذا وقع صلوا وخذنا **اقول** الصواب اذا وقعت
 كما في خط المم لان الجماعة مما لا يعقل تتزلزل منزلة الواحدة من
 الاثبات **قوله** فتصرح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة تضرعهم بالوباء
اقول فيه ان الطاعون غير الوباء وانما يترتب بالوباء لكونه
 يكثر في الوباء كما في الهدي ووجهه ان الوباء هو المرض العام والطاعون
 ليس مرضا كما قد مضى بل هو من فخر الحق **قوله** وعند المالكية واثبات
 والمرجح عندهم **اقول** الذي في خط المم والمرجح منهما **قوله** والدعا
 بعموم الامراض ليست الباصلة الدعاء بل الباطنة للسياسة **قوله**
 وبه علم جواز الدعاء برفعه **اقول** فيه نظر **قوله** وصرح ابن حجر
 بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة **اقول** ما قاله ابن حجر هو الحق
 الذي لا مزية فيه فان تعريف البدعة صادق عليه بخلاف من يارز
 رجلا في قتل في كون الغالب الهلاك فيمن يارز رجلا واحدا نظرا
 خصوصا اذا كان هذا المثارز اقوي واشجع من قرينه اللهم الا
 ان يخرج الى جماعة **قوله** التمرزنايت فاعل يستنبط **قوله** مثل
 الرطوبات الفضلية **اقول** ليس هذا وما عطف عليه مما اوصى
 الاطبا بالتمرز منه بل مما امروا به **قوله** اول شي يندابه في علاج الطاعون
 الشرط **اقول** قال العلامة ابن القيم في كتابه الهدي هذه الفروع
 والاورام والجراحات هي اثار الطاعون وليست لنفسه ولكن لما
 لم تدرك منه الاطبا الا الاثر الظاهر عجاوله نفس الطاعون والطاعون
 يعتبر به عن ثلاثة امور احدها هذا الاثر الظاهر وهذا الذي ذكره
 الاطبا والثاني الموت الحادث عنه وهو المراد بالحدث الصحيح
 في قوله الطاعون شهادة لكل مسلم الثالث السبب لتفاعل هذا
 الداء وقد ورد في الحديث الصحيح انه بقية زجر ارسل على بني
 اسرائيل وورد فيه انه فخر الحق وجاهه دعوة نبي الله صلى الله عليه وسلم
 فوايد هي في الحقيقة فرايد والشرط يضم المعجمة كما في تحفة الراغب
قوله وهو يقيد جواز الفراز من الطاعون **اقول** في الافادة نظر

ظاهر

ظاهر لمن تدبر **قوله** يجب عزله **اقول** لا مقابلة بين الوجوب
 والمحسن كليه حتى يحسن العطف باو **قوله** نقل السبكي الاجتماع على ان
 الكنيسة انه قال بعضهم يشكك في هذا ما ذكره المم في القواعد
 من ان الامام اذا راى شيئا مائت او عرك فلذلك في تغييره حيث كان
 من الامور العامة انما الا ان يحمل الاجتماع على المذهبي او يقال ان
 اعادة الكنائس ليس من الامور العامة **قوله** بخارة زونية بفتح
 الزاي كما في الخط **قوله** فقلها الشيخ محمد بن الياس الخميني
 اجتمع على قتلها كل علماء مصر في عصره وعلى صحة ما حكم به حتى كتبت
 عالمهم في ذلك رسائل وبالفوا في وجوب منعهم عن الاجتماع بها
قوله الا اب السفيه **اقول** في الاستئناس نظر لان فرض
 الكلام السابق في الفسق كما سياتي قريبا **قوله** ويوسع في النقطة
 الذي في خط المم ويسرف في النقطة **قوله** من عادة التذنب
 والاسراف **اقول** الفرق بينهما ان التذنب تجاوز في موقع
 الحق فهو جمل بمواقع الحقوق والاسراف تجاوز في الكمية فهو
 جمل بمقادير الحقوق ذكره صاحب الكشاف في سورة الاسراء
قوله وان يتصرف عطف على التذنب بحسب المعاني والتقدير السفيه
 من عادته ان يذروا ان يتصرف تصرفا لا يعرض **قوله** لما عرف
 في القاضي اي من انه اذا فسق لا ينعزك وانما يستحقه **قوله** لا تكن
 الصلاة على ميت موضوع على دكان **اقول** بحيث يجاذي جزا من
 الميت فان كان الدكان عاليا بحيث لا يجاذي جزا من الميت فالصلاة
 غير صحيحة لان محاذاة جزء من الميت ركن كما في الحقيقة **قوله** لانه
 معلل بالتشبيه باهل الكتاب قل عليه لم يقتصر المشايخ على التشبيه
 بالكتاب بل عللوه بعلمين هذه واختلاف المكان وهو هنا موجود
 وانه لم يبعد في القديم **اقول** اختلاف المكان مفسد للا
 لا موجب للكرامة فكيف يصح التعليل به للكرامة والجواب ان ذلك
 في اصل الصلاة ذات الركوع اما في صلاة الجنازة ففيه خلاف كما في
 شرح النقاية للعلامة القسستاني ورجح كون التعليل به على احد
 القولين **قوله** الفرق بين علم القضا وفقه القضا فرق متاخر الفرق
 مبتدا وقوله فرق متاخر خبره باضافة فرق الى ما والفرق الذي

قد

بين الاخص والاعم انه يلزم من وجود الاخص وجود اعم ولا يلزم من
وجود اعم وجود الاخص ويلزم من نفي اعم نفي الاخص ولا يلزم
من نفي الاخص نفي اعم **قوله** شروط الامام المتفق عليها ثمانية **اقول**
في دعوى الاتقان على هذه الثمانية نظر فقد ذكر الطرسوسي
في كتابه تحفة الترك فيما يجب ان يعمل في الملك قال الامام واصحابه
رحمهم الله تعالى لا يشترط في صحة تولية السلطان ان يكون قرشيا
ولا مجتهدا ولا عادلا بل يجب التقليد من السلطان العادل والخيار
واضله وصحة معاوية رضي الله تعالى عنه فان الصحابة رضي الله
تعالى عنهم تقلدوا من معاوية الاعمال بعد ما اظهر الخلاف مع
رضي الله تعالى عنه في توليته ثم قال بعد ان نقل عن الشافعية شروط
هذه الشروط وهذا ابو محمد في الترك ولا في العمم فلا تصح سلطة
الترك عندهم ولا يصح توليتهم للقضا من الترك على مذهبهم
وفي هذا القول من الفساد ما لا يخفى فيه من اذا السلطان وصر
الرعية عنه ومبايعة الجند له ما لا يخفى ولهذا قلنا ان مذهبنا اوفق
للترك من مذهب الشافعية انه وفي سياسة الدنيا والدين لمعه
ابن عمر الاقصر في الشروط التي تقتضي الصلاحية للامامة فلو كان
فتوع يشترط للجواز ونوع يشترط للاستحباب والفضيلة فشرط
الجواز ما يشترط للشهادة مع التدبير والشجاعة والشهامة ثم
الكلام فيه متنوع الى نوعين نوع الى نفسه ونوع يرجع الى نسبه
فيندأ بالكلام في النسب فنقول اجمع اهل السنة والجماعة على
ذلك فروي الامام انه قال الاصل ان يكون من قرشي وبنه قال جميع
اهل الحديث والشافعية وقال الروافض يجب الاقتصار على بني
هاشم وعينو اعلينا واولاده وهذا القول باطل باجماع الصحابة
على خلافة ابي بكر وعمر وعثمان وقال ضرار لا فرق بين ما اذا كان
قرشيا او عبدا حبشيا ولا مزية ولا فضيلة لاحد مما على الاخر وهو
باطل اذ لا شبهة في فضل القرشي ومزية على غيره **اقول**
نقل النقي السبكي في فتاويه عن ضرار بن عمرو الغطفاني ما هو اندع
واجب مما ذكر وهو انه اذا اختلف قرشي وحشي كالمقام بالحق
والسنة فالواجب تقديم الحشي لانه اسهل لمصلحة اذا عاد عن الطريقة

انتهى الامر

انتهى الامر ان يكون قرشيا ويجب الاقتصار على القرشي وان عقد
العقد لغير القرشي لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم نقل على
قريش حيث قال الامة من قریش واحبب المخالف بما روي عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال اطيعوا ولو زل عليكم عند حبشي
ما حكم بكتاب الله فيكم فحمل ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الحديث
الاول على الوجوب وما روي المخالف على ما اذا بعد الامام سرية او
حبشا وامر عليهم اميرا يجب على العسكر ان يطيعوه في امر الحرب
عملا بالدلائل بقدر الامكان هذا هو الكلام في نسبه اما الكلام
في صفاته فقد بينا انه يشترط للجواز ما يشترط للشهادة عندنا
وهو ان يكون خرايا لغا قلا مسئلا وقال الشافعية يضم الى هذه
الوصاف كونه عدلا حتى لو كان يرتكب نوعا من الفسق فانه لا يجوز
وهذا القول يجب المصير الى خلافة فان عنده لو اغتاب الامام يفسق
واذا فسق بطلت امامته عنده فلا تصح قضاياه ولا توليته ولا
قسمته ولا يجب طاعته ولا يصح في الاقطار انابته ولو اقام احدا
لم يكن اليه اقامته وعن هذا النوع من الفسق لا يخلوا احد سما
في زماننا ولو خلا عن الكلام لا يخلوا عن الاستماع ولو خلا عنهما لا يخلوا
عن غيرهما فيؤدي الى فساد امر العالم والوقوع في الخرج وما جعل
عليكم في الدين من حرج كيف وقد خرج لمن هذه صفة توقيع هذه
الولاية من النبي صلى الله عليه وسلم قال سيلكم بعدي ولاة فيلكم
البار بيه والفاقر بفجوره فاسمعوا واطيعوا في كل ما وافق
الحق فان احسن فلكم ولهم وان اسوأ فلكم وعليهم فالنبي صلى
الله عليه وسلم علم ان الامة ضعاف لا يقدر كل واحد منهم ان يترجم
عن كل فسق في العالم فاعبر بما اخبر وامرنا بان نسمع ونطيع
وامره للوجوب هذا اذا كان مستورا متحاشيا اما اذا كان معلنا
بالفسق فلا يكون من اهل الامامة كما في الشهادة واما شرائط
الاستحباب فقال الشيخ ابو منصور الماتريدي ينبغي من طريق
الدين ان يعقد هذا العقد للعالم التقى الوارع الازجي البصير
بالامور العالم بمصالح الجمهور المجرب لامور الحرب الخبير بالطقن
والضرب فيدعو الى المكارم ويذير الناس عن الفواحش والفتايا

وهذا لان الامامة اصل من اصول الدين مشوب بالملك والسياسة
فينبغي ان ينظر فيه الى جانب التقوى وبذلك نطق الكتاب المجيد
ان اكرمكم عند الله اتقاكم ولا تها ولا تله على الاموال والانبضاع والحدود
وبذل الجاهود فلا يقوم بالوفاء بها الا من عظم قدره وذوره وكرمه
خالقه وطائت ابرو منه وشرفت جبروته فيجب ان يكون فيها من
انصف بهذه الصفات واتسم بهذه السمات فتمثل اليه القلوب
وتخضع له الرقاب فيحصل المصالح الدينية والدنيوية فيل السعفة
ويسد الفتق ويكبت الحاسد ويقمع المعاند والله الموفق **قوله**
لم يصح تقريره وان كان اصلا وذلك كما لو شرط مدمر شائخنا فولي
السلطان والقاضي مدمر شائخنا لا يصح وان كان اهتلا
للمدرين لمخالفة شرط الواقع **قوله** ثلاثة لا يستجاب دعائهم
في احكام القرآن لا يكر الجصاص ما نصه وقد روي شعبة عن فراس
عن الشعبي عن ابي بردة عن ابي موسى قال ثلاثة تدعون فلا
يستجاب لهم رجل مات له امرأة سيئة الخلق فلم يطلقها يعني
لان الله جعل امرها بيدك ورجل اعطى ماله سفها وقدر قال الله
تعالى ولا تولوا السفها امواتكم ورجل له على رجل دين ولم يشهد
عليه به وقد روي هذا الحديث مرفوعا الى النبي صلى الله عليه
وسلم وروي جويذ عن الضحاك ان ذهب فقهه لم يوجر فله
دعي عليه لم يجب لانه ترك حق الله تعالى وامره الله وفي العبد
المعدودة في المحاضرات لا يبيح كبريا المرائي قال جعفر
الصنادق خمسة لا يستجاب دعائهم وذكر الثلاثة التي ذكرناها
وزاد رجلا جلس في بيته فاغراه يقول يا رب ارزقني
فيقول الله عز وجل امرك بالطلب لم تسمع قولي فانتشروا
في الارض واستغوا من فضل الله ورجلا كان له مال فاندفعه
اسرا فاجعل يقول يا رب اخلف علي فيقول الله امرك بالانقضاء
الم تسمع قولي والذين اذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان
بين ذلك قواما ورجلا اقام بين قوم يودونه فيقول يا رب
اكفني شرهم فيقول الله امرك بالهجرة الم تسمع قولي الم تكن
ارض الله واسعة فنهاجروا فيها **قوله** رجل امرأه سيئة الخلق

فلا يطلقها

فلا يطلقها ويقول يا رب خلصني منها فيقول الله الم اجعل
امرها بيدك الم تسمع قولي وان يتفرقا لئن الله كلاما من سمعه
قوله رجل ذاب رجلا ولم يشهد يعني وطائنه فانكر بفعله يقول
يا رب انصفني منه فيقول الله امرك بالاشهاد الم تسمع قولي
واشهدوا اذا ابتايتم **قوله** كل شيء يسئل عنه العبد يوم القيامة
الا العلم **اقول** فيه بحث فقد ورد في الحديث ما يفيد السؤال
عنه وكلمة لا تزول قد ما عند يوم القيامة حتى يسأل عن اربع
عن عمره فيما افناه وعن شبابه فيما املاه وعن ماله من اى شيء
اكتسبه وعن علمه ما اذا صنع فيه **قوله** لانه طلب من نبيه ان يطلق
منه الزيادة **اقول** فيه ان هذا الدليل غير منتج للمدعى اذ
لا يلزم من طلب الزيادة منه عدم السؤال عنه كما هو ظاهر ان هذا
لوصح كان تقليلا في مقابلة النص وهو لا يجوز **قوله** اخذ من
قولهم لوصاف الطريق يعني واذا تجاوز ذلك في المسجد فيجوز وضع
قرآنه بطريق اولى هذا تقرير كلامه وفي الاخذ تأمل **قوله** ولو كان
المحبوب اى ولو كان الاثاث المحبوب صريح في ان المحبوب من الاثاث
وطه قوله فيما ياتي ويجوزوا اشغاله بالمحبوب والاثاث المحبوب
غير الاثاث وانه لا يطلق على المحبوب اثاث تكن في القاموس الاثاث
متاع البيت بلا واحد او المال اجمع والواحد اثنان **قوله** ولا شك
ان هذه الصفة من الغناء **اقول** في كون الصفة من الغناء نظرا لان
فنا الشيء ما عدل مصلحه وكان خارجا عنه والصفة ليست كذلك
قوله معني قولهم الاشبه الى قوله كذا في قضا البرازية **قوله** الذي
في البرازية انه سمع ذلك عن بعض فقهاء خوارزم وفي جامع
المضممرات والمشكلات اما العلامات المعلمة على الفتوى فقوله
وعليه الفتوى وبه يعني وبه يعتمد وبه ناخذ وعليه الاعتماد
وعليه عمل الامم وعليه العمل اليوم وهو الصحيح وهو الاصح وهو
الظ وهو الاظهر وهو المختار في زماننا وفتوى مشايخنا وهو
الاشبه وهو الاوضح **قوله** ان لفظة الاصح تقتضي ان يكون
غيرها صحيحا ولفظة الصحيح يقتضي ان يكون غيرها غير صحيح
انتهى وفي جري الامر على ملتقى الاجر للباقى في شرح قوله ولم اك

جهدا في التنبه على الاصح والاقوي قال والصحح مقابل الفاسد
 والاصح مقابل الصحيح فاذا تعارض اما مان معتبرا في الصحيح
 فقال اخذ من الصحيح وقال الاخر الاصح يؤخذ بقول الاول لان
 قائل الاصح يوافق قائل الصحيح انه صحيح وقابل عنده ذلك الحكم
 الاخر فاسدا انتهى **اقول** وكذلك الظاهر ان اظهر من ذلك الحكم
 اصح كما ذكره الم في الوكاله من شرحه على الكثر وذكروا في الدعوى من
 شرحه ان لفظ اوجه واحسن تصحيح انتهى وفي الخلاصة من كتاب
 الحيطان وما ذكر في هذا المقدم في غاية الحسن انتهى وظاهره انه من
 الفاظ التصحيح بقي من الفاظ التصحيح وهو احوط كما في غالب
 الكتب وفي المغرب وقوله من هذا الخط اي اذ خل في الاحتياط انتهى
 والاحتياط العمل باقوي الدليلين كما في النهر هذا وتضمن هذه
 العلامات اقوي من البعض قال الم في باب صدقة الفطر انها
 تصح قبل دخول رمضان وفيه في الصحيح وقال خلف بن الرب
 يجوز اذا دخل في الصحيح وعليه الفتوى قال فقد اختلف الصحح
 لكن تايد التقييد بدخول رمضان بان الفتوى عليه فليكن العمل
 عليه انتهى وقال ابن الرمام الفرق بين وبه يفتي وبين عليه الفتوى
 ان الاول يفيد المحصر والمعنى ان الفتوى لا يكون الا بذلك وانما
 يفيد الاصحته انتهى وفي القم الوسايل اذا تعارض تصحيح ما في
 المتن والفتاوي فالمعتمد ما في المتن انتهى وكذا يقدم ما في
 الشروح على ما في الفتاوي كذا في شرح الم على الكثر من بحث الجبس
 بقي الكلام فيما لو عارض تصحيح ما في الشروح على ما في المتن من
 غير تصحيح **قوله** اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه **اقول** يستثنى
 من ذلك ما في الجبتي لو اشترى المسلم خمر من ذمي فشره بالاضمان
 عليه ولا يضمن لان فعله بتسليمه البائع انتهى فان بيع الخمر من المسلم
 باطل ولم يبطل ما في ضمنه من تسليمه البائع المشتري عليها **قوله**
 او اقر له ضمن عقد فاسد في القسمة نقلا عن مختصر الكافي والاقرار
 المدعي للذي في يديه الشيء به على وجود الصلح لا يمنع من الدعوى
 اذا بطل الصلح بوجه من الوجوه والاقرار من الذي هو هو في يديه
 عند الصلح بوجه رده عليه اذا بطل الصلح يعني به اذا اقر المدعي في

ضمن

ضمن الصلح انه لا حق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح يبطل اقراره الذي
 كان في ضمنه وله ان يدعي بعد ذلك فالمدعي عليه اذا اقر بعد الصلح
 بان هذا الشيء للمدعي ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الى المدعي واخت
 ذلك استاذنا ان الاقرار وان لم يكن في طلب عقد الصلح لكنه بناء على
 الصلح الفاسد لا يمنع الدعوى بعد ذلك هذا وذكر في القسمة ان اقرار
 بعد الصلح عن جميع دعواه وخضوعا له صحيح وان لم يحكم بصحة
 الصلح **قوله** كما في الخلاصة عبارتها اذا اشترى رجل من رجل مائة
 وسائيد ووجوه الطنافس وهي غير منسوخة بعد ولم يضرب له
 اخلا حتى لو لم يصر مسلما لم يحرق ولو تسبح الوسايد الوسايد ووجوه
 الطنافس وعلم للمشتري لا يصير هذا شيئا بالقطاطي وكذا في كل
 موضع يكون بعد بيع فاسدا وبطل انتهى **قوله** لو اجر الموقوف عليه
 ولم يكن ناظرا انتهى **اقول** في الاستعاف لو اجر الموقوف عليه الوقف
 قال الفقيه الوجع في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن
 الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك فيه جاز له ان يجر
 الدور والمواينته انتهى ومنه يعلم ما في كلام الم من الارشاد
 في محل التقييد وهو في مقام الضيف غير سديد **قوله** وقد
 استثنى في القسمة مسيلتين **اقول** نص عبارة القسمة هذه
 للمحال فكما جازم من ان جردة لا جلا الزيادة لا احتياطا
 ولو قال ابراهيم فاني امهرك مهورا جديدا فجدد لها مهورا مع المحل
 في هذه الصورة يجر من الاول ويحب المحدث **قوله** فك ترونها بمهر
 جديده مع قيام المحل ففي وجوبه اختلاف بين ابني يوسف ومحمد انتهى
 ومنه يعلم ما في عبارة الم **قوله** وقالوا واشترى ثمنه بمال لم يجر
 وكان له ان يستخلفه قال بعض الفضلاء وقالوا واشترى المنكر
 يمينه او صلحه منها على شيء صحيح ولم يخلف بعد ما قبل ما بينهما **اقول**
 قد تأملت بينهما فلم اجد بينهما معارضة فان الاقتدا والصلح لهما
 معا ومنه بخلاف شر اليمين لا يصح لانه عقد معاوضة مال بمال
 واليمين ليس بمال فلا يجوز **قوله** فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن
 البزازية في الاخبار في مسائل الشيوخ المستاجر اجارة فاسدة لاجر
 من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقيل لا يملك واستدلوا

قوله في

بما ذكر في الاجازات دفع اليه دار اليسكنها او يرميها ولا اجزله واجز
المستاجر من غيره وانهدم الدار من سكني الثاني ضمن انفاق الاله
صار غاصبا اجابوا عنه بان العقد في تلك المسئلة اعارة لا اجارة
لانه ذكر المرمية على سبيل المشورة لا الشرط انه قال بعض الفضلاء
فقلت على القول الصحيح خرجت عن قولهم المبني على الفساد فانه
لكن نقل في شرح تنوير الابصار في الاجارة الفاسدة عن المضمرات
عن الملتقط المختص عن ظهير الذين المرغيبا في انه قال الاصح انه لا يملك
اقول فيجري على ما ذكر من قولهم اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
والمبني على الفساد فاسد والله اعلم **قوله** يمكن ان يفرع عليه ما لو باع
وظيفة في الوقف لم يقع **اقول** لعدم صحة الاعتياض عن الحقوق
المجردة كما تقدم في فن الفوائد من البيوع وفيه كلام وهو انه ذكر في
فن القواعد ما يخالف ذلك وهو انه يصح التزول عن الوظائف
والاعتياض عنها بما يحلها لا يعرف الخاص مع انها حق محرومة **قوله** وقالوا
الكفالة بالنفس ان يعين لوجعل الكفيل بالنفس مالا المكفول له
ليست عنه كفالة النفس فاسقطها تسقط ولا يجب المال **قوله**
ويستثنى منها مسئلة الدفع اذ قيل لا يحتاج الى استثناء هذا لان
الدفع هادم له لا مبني عليه فلا يكون مما نحن فيه **قوله** وقد بينت في
الشرح فائدة صحة حيث قال فان قلت ما فائدة دفع الدعوي
الفاصلة مع ان القاضي لا يسمعها قلت بقهرها ولم اراه فائدة
لواعاده على وجه الصحة كان الدفع الاول كافيا ثم قال اعلم ان
قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما قدمنا من ان القاضي
لو قضى للمدعي قبل الدفع ثم دفع بلا يداع ونحوه فانه لا يقبل الا ان
يخص من الكمال **قوله** اذا اجتمع المحققان يعني المهودين عند الفقهاء
ومما حق الله وحق العبد **قوله** قدم حق العبد على حقه تعالى **قوله**
قال العلامة الثاني سجد الدين التفتازاني في التلويح المراد بحق
الله تعالى ما يتعلق به النفع العام من غير اختصاص بما قد نسب
الي الله تعالى لعدم خطره وشمول نفعه والافسار اعتبار التلويح
قال سوا في الاضافة الى الله تعالى والله ما في السموات والارض
وباعتبار التضرر والاشتقاق فهو متعال عن الكل ومعنى حق

العبد

العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير انه وفي الولو الحق
نقل عن فتاوى القدر الشهيد آخر كتاب الحج اذا اجتمع المحققان قدم
حق العبد وذلك كما لو وجد صيدا وماله انسان يذبح الصيد ولا يأخذ
مال المسلم يعني ومن في حكمه كالذمي ولا يأخذ مال المسلم لانها استويا
في الحرمة لان الصيد حرام حق الله تعالى وماله المسلم حرام حق الله
فكان الترجيح لحق العبد بحاجته اليه وان لم يكن انسان وصيدا يذبح
الصيد ولا يأكل لحم الانسان لانها استويا في الحرمة لان لحم الانسان
حرام حقا للشرع وحقا للعبد والصيد حرام حقا للشرع لا غير
فكان اولي **قوله** باذنه الاذن الاعلام والجار متعلق بقوله قدم
والمعنى قدم حق العبد على حق الله تعالى باعلامه بذلك هذا هو
المتبادر ويجوز ان يتعلق بقوله لغناه والمعنى قدم حق العبد
على حق الله تعالى بانصافه بالمعنى باعلامه بذلك حيث قال والله
غني عن العالمين وهو الغني الحميد **الفصل الرابع من كتابه والنظار**
في الانكار قوله جمع لغرضه اللام وفصح الغبن المعجزة كما
يذكر على ذلك عبارة الصحاح التي نقلها وقيل جمع لغرضه اللام
وهو ميثاق بالشئ من وجهه وقيل الطريق المتخرفة سمي به لانها
عن مخطط الكلام وتسمى للقرابة ايضا لان الجاه هو العقل وهذا
النوع يقوي العقل عند الممرن والفقهاء يسمون هذا النوع العا
واهل القراير يسمونه معاينة والجاه مسمى والدعوتون الاطاحي
كذا بخط الشمس القرني وذكر بعضهم ان هذا النوع يسمى ايضا
بالمغالطات المعنوية وهي تطلق ويراد بها شيان احدهما دلالة
اللفظ على معنيين بالاشتراك الوضعي والاخر دلالة اللفظ على
معنى وتقيضه واللغز والاحجية شئ واحد وهو معنى يستخرج
بالحدس والحدس لا بدلالة اللفظ عليه حقيقة ولا مجازا ولا يفهم
من عرضه لان قول القائل في الضرس
• وصاحك امل الدهر ضاحيته • يشق لنفسي ويسعى سعي مجتهد
• ما ان رايته له شخصاً فمذوق • عني عليه افرقنا فرقة الابد
لا يدرك على انه الضرس لا من طريق الحقيقة ولا من طريق المجاز ولا من
طريق المفهوم وانما هو سمي بحدس ويجزروا الحواطر مختلف في الاراء

فه
زا
ج

والابطاع عند مشوره عليه **قوله** القاصصا والثاقفا **قول** الثاقفا
 احدي حجريته التي يكتسبها ويظهر غيرها فاذا اوتي من القاصصا
 وهي الحجر الذي يدخله ضرب الباقف براسه هذا وقد اخرج البخاري
 ومسلم وابو عوانة وابن حبان في صحاحهم من طريق ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فادوي بجمار فقال لا
 ان من الشجرة شجرة لا يسقط ورقها وانها مثل المسلم اخبروني ما هي
 فوقع الناس في شجر البوادي ووقع في نفسي انها التخله وكلفه
 ابي عوانة فطننت انها التخله من اهل الجمار الذي ادوي به فارت
 ان اقول هي التخله فاذا انا اصغر القوم ورأيت ابا بكر وعمر
 يتكلم فيكرهت ان اكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي التخله
انتهى **اقول** وبالله التوفيق هذا يصلح حجة ودليل لمن ضفوا في
 الالفاز والافاز في المعاني وذكر الشيخ بذر الدين الزرعي
 في كتابه المسمى عمل من طبت لمن كتب ان التخله لا تسمى شجرة وان
قوله صلى الله عليه وسلم فيها ان من الشجر شجرة على سبيل الاستقارة
 لاراية الالفاز **انتهى** **اقول** فيه دليل على انه صلى الله عليه وسلم كان
 يقصد الالفاز في كلامه في بعض الاحيان فاحفظه فانه نفس هذا
طهارة **قوله** ما افضل المياه **اقول** مثل هذا لا يعد لغزا ولا
 لكان كل ما كان مجهول الافضلية يحتاج في علم ذلك الى مراجعة
 الحفاظ من العلماء والنظر والتفكر عليه في كتب الفضل لا يعد لغزا
 ولا قايلا **طهارة** **قوله** فقل ما تبع **اقول** على هذا قال
 بعض الفضلاء نظرا وقد اجاد
 • وافضل المياه ما قد تبع • بين اصابع النبي المتبع
 • فصار من قسا الكون • فيل مصرم باق في النهير
 وقال الشيخ ابن حجر الهيتمي في شرح الاربعين النووية ان افضل
 المياه ما زمر من باعتبار غسل صدر الشريف به حين شق واخرجت
 منه علقه سودا اذ لو علم ما افضل منه لغسل به **اقول** نعم هو
 افضل المياه حين شق الصدر وهو لا ينافي كون الماء الذي تبع من
 اصابعه افضل المياه بعد ذلك فتأمل وذكر القرطبي انه لم يسمع
 مثل هذه المعجزة عن غير بيتنا صلى الله عليه وسلم حيث تبع المسا

من عظمه

من عظمه وعصبه ولحمه ودمه قال النووي في كيفية هذا النبع
 قولان احدهما ان الما كان يخرج من بين اصابعه وينبع من ذاته
 الثاني كثر الله الما في ذاته فصار يفور من بين اصابعه ولا كثر على
 الاول قال الخطابي وعليه فهو اشرف مياه الدنيا والاخرة قال
 بعض الفضلاء وكذا على الثاني **قوله** فقل خوض الحمام اذا كان الغرف
 متداركا **قوله** هذا لا يكفي في الجواب بل لابد من شيء اخر وهو ان يكون
 الماء اخلا كما في الدخاير الاشرقية قال في البرازية وعن الثاني ان
 خوض الحمام كالماء الجاري وعن الامام نعم اذا كان الغرف متداركا
 والماء الذي يدخل من الانبوب يساوي الخارج ام لا حتي لو كانت على
 يد المغترف نجاسة والحالة هذه لا يتجس وكذلك البيرانية قال
 في الدخاير وهي مسئلة يعني بها **انتهى** **اقول** وصحيفة التذكار
 كما افاده بعض المشايخ ان لا ينكر وجبة الماء **قوله** اي حيوان اذا
 خرج من البيرخيا اي يعني اذا وقع فخرج حيا وليس به جراحة
 ولا على يده نجاسة هكذا يجب ان يكون صورة الالفاز والافلا
 يتم ولذلك صورة في الدخاير الاشرقية كما ذكرناه **قوله** فقل الفا
 اذا كانت هاربة يعني لانها اذا كانت هاربة من الهرة ترمي بيولها
 خوفا وقد جزم به جماعة لكن قال في المجتبى وقل بخلافه وعليه الفتا
 انتهى قال بعض الفضلاء ومجمل ذلك اذا لم يعلم انها بالث قبل الوقوع
 انتهى وقد يقال ان تروك البول منها اذا كانت هاربة من الهرة
 غير محقق بل مشكوك فيه وطهارة البير مستقنة واليقين لا يزك
 بالشك فلو قال اذا كانت مجروحة لكان أولى بل هو متعين **قوله**
 والا لا اي وان لم تكن هاربة وماتت فيها او القيت ميتة لا يخرج
 الجميع بل يجب ترح عشرين الى ثلاثين **قوله** اي يريحت ترح ولو
 منها اي يريحت فوجب ترح ولو منها **اقول** ويظهر السؤال
 في د لوين وثلاثة واربعة بحسب الدلو المصنوب كما في الدخاير
 الاشرقية **قوله** من يريحت ترحت يموت بخوفه على ان السقيده به
 يؤهم ما ليس مراد كما هو ظن تام **قوله** اي ما كثر لا يجوز الوضو
 به **اقول** هذه الصورة الالفازية مدكورة في البرازية **قوله**
 فقل ما مات فيه ضرع تجري يعني لانهم قالوا لا يجوز شربه لقصر

رة

يحصل منه ويجوز الوضوء به لانه حيوان مايت ليس له ذم سائل كذا في النظار
الاشرفية. **قلت** ومنه يؤخذ تقييد العتق بالبحري وان البري
اشد ضررا منه فقد ذكر الحكم بن زهر الاندلسي في كتابه درة الغوام في
بحث الخواص ان الضفدع البري سقر ساعة. **تذييل وتكميل لما**
ذكره المصنف من الغار المتعلقة بكتاب الطهارة. مسئلة ان قيل
اي ما جاز في بحري واحد لم يجز الطهارة نجس يكون طاهرا في وقت نجسا
في آخره. **فالجواب** ان هذا ما عمل به الجاهل بحسن ونوره فخلط به ما زاد
عذرة فالما الجازي على ذلك نجس عند الامام واي يوسف واذا كان
جريمه قويا يكون طاهرا كذا في الذخاير الاشرفية. **اقول** الشيء بالشيء
يذكر وحمل الظاهر على الظاهر لا يستلزم ذكر ما ذكر في الذخاير الاشرفية
ما ذكر العلامة عبد الرحمن العمادي مفقود مشق الشام كان لعنه الله
بالرحمة والعقار في كتابه هدية ابن العماد لعباد العباد حيث قال
قال صاحب الفتاوى ما التلم اذا جرى على طريق فيه سرقين او نجاسة ان
تغيبت النجاسة حتى لا يرى اثرها يتوضا منه ولو كان جنيح يظن النهر
نجسا فان كان الماء كثيرا لا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان بركته هو
نجس وفي الملقط قال بعض المشايخ الماء طاهر وان قل الماء اذا كان
الما جازيا الله قال وهذه المسئلة يستأنس بها لما عمت به البلوى في أيامنا
من اعتيادهم اجراء المسارقين الذوات فلتحفظ فانها اقرب ما ظفرت
به في ذلك بعد التقريب والتفريق في الكتب المعتبرات وان ذلك من
اهم المهمات ولا سيما اذا انغم في ذلك ما ذكره ابن نجيم وغيره في
فروع القاعدة المشهورة اعني قولهم المشقة تجلب التيسير من العقوق
نجاسة المفذرة وعدم الحكم بنجاسة الماء الا في المتعسر لا بالانفصال
وما ذكره في الحكم بالطهارة في الاستجماع ان الماء لا ينجس بالنجاسة
ينجس وبان الماء لا يقصره التغير بالملك والطين والخلط وكلما
تغير صوته عنه ولما حضر المولى اسعد افندي شيخ الاسلام قاصدا الى
الحج من جهة الشام شاهد ذلك في هذه الديار فانكر على اهلها اشد
الانكار حتى اراد اخفاء الله وحياءه ان يتقيد بتجدد جميع مجاري المياه
ولقد قال لي يوما هل رايت في الكتب ما يستأنس به في المقام فلم يحضر
الاما نقله عن ابن نجيم من الكلام. **مسئلة** ان قيل اي عذر مساحته مائة

ذراع في مائة وهو نجس مع انه غير متغير بالنجاسة فالجواب ان هذا
بقي فيه ما متجسس اقل من عشرة اذرع في مثلها ودخل فيه ما ظهر قليلا
حتى يبلغ القدر الذي ذكرناه فانه يكون نجسا ونقل في جوامع الفقه
ان ابا بكر العياضي يقول انه اذا بلغ عشرين يصير طاهرا وجواب
اخر وهوان يكون في طريق الماء الذي يصل منه الى العذر بنجاسة والماء
يمتثلها وهو قليل ويجمع في العذر فكله نجس قال قاضي القضاة
عبد البر بن النخعي في كتاب الذخاير الاشرفية وقد توهم ذلك بعضهم
في ما بركة الفيل بالقاهرة قال شيخنا العلامة ابن الهمام في شرحه
للهداية وما بركة الفيل بالقاهرة طاهر ان كان ممزعا طاهرا او كان
الثرثرة على ما عرفت في ما السطح. **مسئلة** ان قيل اي رجل جامع
امرأة ولم يغتسل مع وجود الماء وقدرته على استعماله وضار بوضو
وصحت صلاته ولم يكن الاغتسال عليه فرضا فالجواب انه كافر جامع
امرأة ثم اسلم وتوضا وصلى فانه لا يفترض عليه الاغتسال لان الكفار
ليسوا بمحاطبين بالشرايع وفي التجنيس الاصح انه يلزمه لان صفة
بقا الجنابة بعد الاسلام كبقا الحديث. **مسئلة** ان قيل اي انسان
اترك المني مع الذوق والشهوة ولا يحب عليه الاغتسال فالجواب ان
هذا صبي كان ما ذكره سبب بلوغه قال في القصة الطاهرة لا يلزمه
الغسل لكن الصحيح خلافه وان عليه الغسل قال العلامة ابن النخعي
في الذخاير الاشرفية وقد حررت ذلك منشأ الخلاف فيها وفي التي قبلها
في تشييف المسمع بما يثلج الفؤاد. **صلاة قوله** اذا غربت الشمس
فيها طلعت يعني قبل مغيب الشفق كما في الذخاير الاشرفية وقال
بعض الفضلاء المحققين المعروف بالمكن انه اذا غرب الشفق طلعت
الشمس ثم ما ذكره المصنف من عدم وجوب العشاء والوتر مبني على ما اتقا
صاحب الكثر وان كان الصحيح خلافا كما في الذخاير الاشرفية. **قوله**
فقر في ذهابه. **اقول** انما تفسد صلاته بالقراءة لانه ادى جزا من
الصلاة مع الحديث ولو سكت لم تفسد ثم ان التقييد بالذهب بيقيني
انه لا تفسد بالقراءة حال مجيئه وليس كذلك على الاصح قال في الزا
ولو قرأ القرآن ذاهبا او جابيا الاصح الفساد. **قوله** لان البغض اذا
كان الكرايات كان افضل. **اقول** هذا وان لم في غير سورة الاخلاص

ير

مسئلة

ش

زنية

لا يتم في سورة الاخلاص لان قراتها تعدك ثواب قراءة ثلث القرآن كما
روى في روي ابو نعيم احمد بن عبد الله بن احمد بن اسحاق الحافظ في خزانة
في فضل سورة الاخلاص بسنده الى ابي بن كعب رضي الله تعالى عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ قل هو الله أحد السورة فكان
قرأ ثلث القرآن وكتب له من الحسنات بعدد من اشرك بالله وأمن به
وبسند الى الربيع بن خثيم عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه يجزأكم ان تقرأ ثلث القرآن كل ليلة قال ومن يطيق
ذلك قال قل هو الله أحد **قوله** فان قضى الفايعة فسدت الخمسين
اذا قضى الفايعة قبل السادسة وجب عليه قضاء الخمس وان صلاها
بعد السادسة لم يجب عليه القضاء عند الامام خلافا لما سقطوا
الترتيب لكثرة الفوائت والكثرة تثبت بالسادسة لم يجب عليه القضاء
قوله الى اولها لان الكثرة صفة قائمة بالمجموع فتثبت سقوط الترتيب
الذي هو حكمها مضافا الى اول الصلاة ليكون الحكم مقابلا لعلته
كما في تصرف المريض وتحويل الزكاة واذا الظهر قبل الجمعة ولما ان
الخمسين وقعت فاسدة لعدم الترتيب فلا شقابة جائزة ثم
ما قاله قياس وما قاله استحسان **قوله** اصلها الحديث اي عهدا او
شهو كما في الاخبار **قوله** ولي فيه كلام في شرح الكثرة **اقول** رخص
عبارة في الشرح بقدر كلام ثم اعلم ان المذكور في الهداية وشرحها واكثر
الكتب ان انقلاب الظاهر على ما موقوف على اذا است صلوات وعبارة
الهداية ثم العصر فيفسد فسادا موقوفا حتى لو صلحت صلوات
ولم يعد الظاهر انقلابا على كل جازا والصلوات ان يقال حتى لو صلحت
خمس صلوات وخرج وقت الخامسة صارت الصلوات ستا بالفايعة
المتركة او لا وعلى ما متوروة يقتضي ان تصير الصلوات سبعة
وليس يصحح وقد ذكره في الفتح بحثا ثم اطلقني الله بفضل عليه
منقول في المجتبى وعبارة ثم اعلم ان فساد الصلاة بترك الترتيب
موقوف عند الامام فان كثرت وصارت الفواسد مع الفايعة ستا
ظهر صحتها والافلاحة ولقد احسن رحمه الله تعالى واجادها كما هو
دابة في التحقيق ونقل الغرائب وعلى هذا فقوله صاحب المنسوط
ان الواحدة المصححة للخمسة هي السادسة قبل قضا المتركة غير صحيحة

لان المصحح للخمس خروج وقت الخامسة كما علمت **قوله** مصلح الاربع
اذا قام الي الخامسة التي في الاخبار الاشرفية دخل قام قبل القعود الاخير
وركع وسجد تقصد صلاة بالرفع من السجود على المختار وهو قول
محمد فاذا سبقه الحديث في تلك السجدة كان له ان يني على فرضه
فيتوضا ويقعد ويتشهد ويكلم ويسجد للسجود ولو لم يحدث حتى
رفع رأسه من السجدة فسدت فرضه وقال ابو يوسف تقصد
وليس له البناء لانه بطل فرضه بمجرد الوضع ولما ذكر ابي يوسف قول
محمد قال نعم صلاة فسدت بفصلها الحديث انه وزه كلمة استحباب
عند اهل العراق وهي بالضم والزاى ليست بخالفه كما في المغرب
واما قالها ابو يوسف تمام **قوله** تمت اي قاربت التمام لانها انما
تتم بعد طهارته وقعوده قد راى التمهيد **قوله** فقل من اعتادها
في كلامه فان صلاة لا تقصد ويجعل ذلك من القرآن كما في فتاوى
ابي الليث لان نعم وزدت في القرآن **اقول** ومثل ذلك مثلا
لو اعتادها في كلامه في الاخبار **قوله** فقل المقتدي بامام متيم
اذا راه دون امامه **اقول** لانه اذا راه صارت صلاة امامه فاسدة
في اعتقاده وصلاة المقتدي مرتبطة بصلاة الامام صحة وفسادا
قوله ويجزأ قضاءها **اقول** الصواب ولا يصح قضاؤها كما
هو الواقع في صورة المسئلة الملهية بها اذ لا يلزم من الحرمة عدم
الصحة **قوله** وانما يقضى الظهر **اقول** الصواب ان يقال
وانما يصلي الظهر لانه صلاة اخرى ليست بدلا عن الجمعة **تدليل**
وتتم لما ذكره من الالغاز المتعلقة بالصلاة **مسئلة**
ان قيل اي رجل صلي فرضا في وقته ولوي فرض الوقت فلم تصح
صلاة فاجواب انه رجل حنفي لوي فرض الوقت يوم الجمعة
لا تصح صلاة لان الفرض الاصل في الظهر غير انه ما مور باسقاطه اذا
الجمعة لما تقرران الواجب الاصل ما يلزم قضاؤه هو الظاهر لا الجمعة
مسئلة ان قيل اي عبادة ذات عدد مخصوص يقع جميعه سنة ويكون
الاقتضاء على بعض ذلك العدد افضل من كله فاجواب ان صلاة
الصبح اثني عشر ركعة وافضلها ثمان وكذا كل ما وردت به السنة
من الاذكار المخصوصة بالاعداد في اوقات مخصوصة كذا في الاخبار

قول ومن ثم قال الامام القرافي ان الثواب المرتب على العدد المخصوص في قوله صلى الله عليه وسلم من سبح في كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحده ثلاثا وثلاثين وكثر ثلاثا وثلاثين غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر لا يحصل لمن زاد عليه او نقص وسمعت بعضهم يذكر في توجيهه انه اذا زاد على ثلاث وثلاثين تسبيحة فقد اضر التخميد عن وقته وموقعه وتأخير العبادة عن وقتها يفوت كمال اجرها ورأيت في تفسير السلمي قوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ان بعضهم سئل ايما افضل الحمد لله رب العالمين وسلام على عباده الذين اصطفى او الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى فقال الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى افضل من الحمد لله رب العالمين وسلام على عباده الذين اصطفى ومنها وقع في كلام القرافي بان المفتاح اذا كانت له ثلاثة اشنان وزيدت واحدة لا يفتح الباب وكذلك اذا زيد على الاعداد المذكورة قال العلامة المحدث في العماد وهذا كله مردود ولا يحل اعتقاده لانه قول بلا دليل ولم يغتر القرافي عن المعنى الذي لا يخله يتبعى العدد المخصوص ولا يفتح قياسه على الامة السابقة لان لفظ القرآن معجز وتلاوته عبادة لا يجوز الزيادة فيها ولا النقص ومراعاة مطلوبة وان اتي به على ضد الذكر يعني دون التلاوة مراعاة لصورة النظم والنجارة واما التشبيكات فالمعنى الذي لا يخله طلب العدد الخاص ان الله تسعة وتسعين اسما واسما الله تعالى ينقسم الى ثلاثة اقسام قسم يرجع الى الذات وهو الله تعالى وقسم يرجع الى الجلال كالكبر والكرام والقادر والقاهر وقسم يرجع الى الجمال كالحار والمحب والمحيي والرزاق وقد قال الله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اي تزه اسماءه عن الالحاد فيها كما قال الله تعالى والله الاسما المحسني فادعوه بها وذر الذين يجردون في اسمائه وكما يجب تنزيه ذاته كذلك يجب تنزيه صفاته واسمايه ولما كانت الكفرة قد اتخذوا في اسمائه واشتقوا من الله اللات ومن اسمه العزيز الغزي ومن المنان منات وحجب علينا ان نزه اسماءه كما يجب علينا ان نزه صفاته والمناسبات يوجب لاسما الذات بالتسبيح والتسبيح هو التقرب عن التشريك وعملا لا يليق وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن معني سبحان الله فقال تزيه مناسب اسما الجلال والتكبر اسما الجلال والتمجيد مناسب اسما الجمال لان الحمد يكون على النعم

والكبر

ولما كانت الاعداد تسعة وتسعين بعدد اسما الله المحسني وخفت الماية بلا اله الا الله في احادي الزوايين وفي رواية اخري باربع وثلاثين تكبيرة لانه قيل ان اسم الله الاعظم هو تمام الماية فاسم الله الاعظم في اسما الجلال ولهذا اوتي فيه بالتكبير وهذا المعنى يحصل بهذا العدد وبالزيادة عليه واما اقتصر على هذا العدد المعتبر للمعنى السابق ولانه جاء ان عدد رجب الجنة مائة على عدد اسما الله المحسني ومما يدل على عدم اعتبار منع الزيادة قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها وقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه ابو هريرة رضي الله تعالى عنه من قال في ذكر كل صلاة عشر تسبيحات وعشر تحميدات وعشر تكبيرات في خمس صلوات فتلك مائة وخمسون باللسان والالف وخمسمائة في الميزان وفي الترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة حطت خطاياه وان كانت مثل زبد البحر وفي رواية من قال حين يضحج ويمسح سبحان الله وبحمده لم يات احد يوم با فضل مما جاء به الا احد قال مثل ما قاله او زاد عليه وعن ام سلمة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني كلمات اقولهن في صلاتي قال كبري الله عشرين وخمسين الله عشرين والحمدية عشرين الخرجه الترمذي والسنائي فهذه الاحاديث دالة على منع عدم اعتبار الزيادة وانما قصر فان المقصود الاثتان بهذه الثلاثة انواع من الذكر وان اصل السنة بمحصل بدون الماية وان الاحكام مائة بعدد اسما الله المحسني وما زاد عليه افضل الله فاحفظه فانه يدرع جدا **مسئلة** ان قيل التكبير لدخول الصلاة معلوم فيما التكبير الذي يخرج به من الصلاة فالجواب انه تكبير من كبر قبل اتمام ثم كبر الاتمام فكثير هو ينوي قطع ما دخل فيه فانه يخرج به عن الصلاة كذا في الاخبار بتلاوة العدة **مسئلة** ان قيل اي رجل مثل يغسل ولا يصلي عليه كقطاع الطريق وكذا الخلاف في كل من سعى في الارض بالنساء والاطلاق في البرازية المنع فيها ونقل عن عيون الرواية عن محمد بن من قتل مظلوما لا يغسل ولا يصلي عليه ويبلغن هذه فيقال اي رجل غير شهيد المعركة يصلي عليه بغير غسل ويحيا عنه بما تقدم قال وان كان ظالم لا يغسل ولا يصلي عليه ثم ذكر ان المقتول بالعصية كالقبيح واليماي

فله عشر امثالها
من جاء بالحسنة

كذلك ولا يصلي على قاتل نفسه عند الثاني وفيه اخذ السعدي والاصح انه
يفعل ويصلي عليه كما هو رأي الاماميين وفيه افتي الخواري في كتابه الذخاير
اقول في اطلاق من قتل طالما نظر بل هو مقتدى قتل بمحمد كماله الكثر
وعنه **مسئلة** رفع الي سوال نفسه ما فوقكم في شخص ليس بخشي ولا بين
ولا قاريا اقتدي بامني ولا يترفع علم انه على غير طهارة تجوز صلاة منفرده
واما ما ولا تجوز صلاة ان كان مأمونا وقد كان السوال نظاما منع
متي **فاجبت عنه** رطبا بقولي **..**
جوابك منهل ظاهر لا خفاء به **..** توقعه في باب الحيات يظهر
وذلك شخص امر في الراسحة **..** فذا الشخص مأمور في الحال خطر
عن القلوات المحس حق بالامرا **..** ومن شجرة يلزمه عشر مقرر
مسئلة ان قيل اي فريضة لا تقام صلاتها جماعة **فالجواب** انه الظاهر
لمن فائت الجماعة وهو مقيم بالمصر كذا في الذخاير الاشرفية **اقول** فيه
نظر لما في النقاية وشرحها للعلامة القمستاني حيث قال وكرة يوم الجمعة
كرامة تحريم في المضطر من المغذور الذي لا يجب عليه السعي جماعة كالمرير
والمسافر والعبد وغير المغذور وهو الذي عليه السعي ثم قال والاطلاق
مشير الى انه لا يكره الجماعة اذا ترك الجماعة لما منع لكن في المصير لتهم يعاقبون
وقد اتاه الصواب **مسئلة** ان قيل اي صلاة يستلزم فيها بسم الله الرحمن
الرحيم **فالجواب** انها كل صلاة جهرية قري فيها التلا والاية التي فيها
البسملة كذا في الذخاير **اقول** الصواب ان يقال في السوال اي صلاة
يجب المهر فيها بسم الله الرحمن الرحيم فان المهر بالقرأة واجب في الجهرية
لا سنة كما في الكثر وغيره **قوله** ولا زكاة على الواهب ايضا يعني لخروج
الذراهم عن ملكه واما الموهوب له فلورور الاستحقاق عليه وانه يرفع
الواجب ويمنع الوجوب وذكر لها نظير وهو ما لو خلق رجل حية رجل فقمر
الدية وحال الخول عليها ثم نبت الحية ثانيا فان الخالق يسترد الدية
من المذوق اليه ولا يجب على واحد منهما الزكاة اما الخالق فلا المال له
يكن في ملكه واما المخلوق فلان المال لا يخلق عليه ظهرا له لم يكن مال الكا
وهذا انما هو جوابا ثانيا للسوال **قوله** فقل المهر قبل القبض يعني انه يملك
بالعقد كما تقدم في الكلام على الملك لا يجب الزكاة فيه فقل القبض لعدم
النماء **قوله** ومال الصغار والكس من الامصار الاخفاء والمراد به مال غائب

لا فصول

لا فصول له لما له فلا يجب فيه الزكاة لعدم النماء الحقيقي وهو طه
ولا تقديرا لعدم التمكّن من الاستئمان ولانه مملوك رقة لا يدا فلاتم
الملك فيه فبعد وصوله الي المال لا يجب الزكاة فيه لما مضى من الايام
التي كان بها مأمورا **قوله** فقل من ملك نصاب سائمة لا يساوي ما يتي
دوهم لان النصاب الذي يحرم على ما له اخذ الزكاة ما يتي درهم او قيمتها
فاصلاحه حاجته الاصلية **قوله** فقل من له ديون لم يقضها يعني على
رجل مفسر فانه يحل له اخذ الزكاة على ما هو المختار **وجاب** بوجه اخر
فيقال هو رجل له الف دينار لكنها مؤجلة فانه يحل له اخذ الصدقة
قدر ما يكفيه الي خلول الاجل **وجاب** ايضا بانه رجل مسافر له في وطنه
ذلك واضعافه لكن ليس معه ما يبلغ به الي وطنه فله اخذ الصدقة
قوله يخرجها سراعهم ليلا يعلموا فينقضوا تصرفه في نفسه كذا في مختصر
المجيط ونحوه في جامع البراري وعنها ابن وهبان الي القنية والذي
في القنية انه لا يعطها ولو اعطاها للورثة ان يرضعوا على الفقرا بلها
قال البديع هذا قضاء لادبائه فقد اطلق القاضي جلال الدين في اماليه
انه يوتيها سرا من الورثة حتى انه وقع في شرح صدر القضا ان تصرفه
هذا معتبر من الكل وفي كلام ابن وهبان انه لا يجفها من غير الورثة
الا اذا ظن المهر يصل اليهم **قوله** اي رجل يستحب له احقاؤها يعني قد
تقرر ان المطلوب امدان اخراج الزكاة **قوله** ليلا يعلموا كثره مثاله
يعني في اخذ دونه اي في اخذ دونه فيضعونها في غير اهلها فالسرفضل
ذكرها ابن وهبان في شرحه لمنظومة ولم يعرضها الي اخذ من امتثال
الي بعض المفسرين **قوله** فقل له دور يسبقها ولا يملك نصا بعبارة
الذخاير انه رجل يملك دورا وحوانيت يسبقها وهي تساوي الوفا لكن
علمها لا تكفي لقوته وقوت عياله فعند الامام هو عيني لا يحل له اخذ
الصدقة وعند محمد فقل له اخذها **الصور** **قوله** فقل من له
وخده اي الهلاك ان قيل عليه الرد عند ر في التصوير نظره **اقول** في
النظر نظره بتر **قوله** ورد القاضي شهادته يعني ثم صام بقوى الصوم
وافطر لا كفارة عليه لان رد شهادته او جبهته في فطره والكفارة
لا يجب مع الشهادة وهذا التقدير سقط النظر المتقدم اذا قيل بان
الرد عذر بل المراد بالعدو هنا ما لا يمكن معه الصوم لا يتصل ضرره **قوله**

وَلَا أَنْ يَقُولَ مِنْ كَانَ فِي صَحَّةِ صَوْمِهِ اخْتِلَافٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ اخْتِلَافَ
الصَّحَّةِ يُوجِبُ شِبْهَةَ فِي الْفَطْرِ وَالْكَفَّارَةِ لَا يَجِبُ مَعَ الشِّبْهِةِ **قوله** فقل
مَنْ ابْتَلَعَ رَيْقَ خَبِيصَةٍ يُعْنَى لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقْدَرٍ عِنْدَهُ فَتَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ عَلَى
الْقَاضِي مِنَ الْقَوْلَيْنِ كَمَا فِي الذَّخَائِرِ **قوله** فقل مَنْ بَلَغَ بَعْدَ الطَّلُوعِ يُعْنَى
لأنه إذا بَلَغَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَمْ يَدْرِكْ وَقْتُ الْوُجُوبِ **قوله** فقل مَنْ شَرَعَ
فِيهِ مَطْنُونًا خَالَ مِنَ الْمَجْرُورِ أَيْ مِنْ شَرَعٍ فِي الصَّوْمِ خَالَ كَوْنُ الصَّوْمِ مَطْنُونًا
أَنَّهُ عَلَيْهِ ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ **قوله** فقل الْكَافِرُ إِذَا اسْلَمَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَلَوَافٍ
يُعْنَى وَلَمْ يَقْعُ مِنْهُ قَبْلَ الزَّوَالِ مَغْطَرٌ فَصَامَ تَطَوُّعًا لَمْ يَصِحَّ فِيهِ رِوَايَةُ
وَيَصِحُّ فِي رِوَايَةِ النُّوَادِرِ كَمَا فِي مَخْتَصَرِ الْمَحِيطِ كَذَا فِي الذَّخَائِرِ **الحج قوله**
أَي قَارَنَ لَدَمٍ عَلَيْهِ يُعْنَى أَيْ قَارَنَ فَعَلٌ مَا يَفْعَلُهُ الْقَارَنُ وَهُوَ أَفَاقِي
بِأَلْفٍ حَرَوِيٍّ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ دَمٌ **قوله** فقل مَنْ أَحْرَمَ بِهَا أَيْ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ الْمَقْهُورَيْنِ
مِنْ لَفْظِ الْقَارَنِ مَعَانٍ الْمِيقَاتِ قَبْلَ شَهْرِ الْحَجِّ ثُمَّ فَعَلٌ بَقِيَّةُ الْأَفْعَالِ فِي
أَشْهُرِ الْحَجِّ فَهُوَ قَارَنٌ لَكِنْ لَدَمٍ عَلَيْهِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ عَنْ الْمَحِيطِ **قوله** أَيْ فَقِيلَ
الاسْتِقْرَاضُ لِلْحَجِّ أَيْ عِبَارَةُ الذَّخَائِرِ أَيْ فَقِيلَ لِمَنْ دَانَ يَسْتَقْرِضُ فِي حَجٍّ وَأَيُّ غَنِيٍّ
لَا يَلِزُهُ الْحَجُّ شَرَقًا وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا أَفْقَرُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَيْهِ مَعَهُ
وَلَمْ يَحِجْ يَلِزُهُ الْقَضَاءُ وَالْغَنِيُّ الَّذِي لَا يَلِزُهُ الْحَجُّ غَنِيٌّ قَامَ عِنْدَهُ خَوْفُ الطَّرِيقِ
أَوْ عَدُوٌّ أَوْ خَرَابَةٌ وَقَوْلُهُ يَلِزُهُ الْقَضَاءُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْجَوَابُ يَلِزُهُ الْحَجُّ كَمَا عَنِ
الْمِمِّ **قوله** مَنْ لَمْ يَقْصِدْ دُخُولَ مَكَّةَ بَانَ قَصْدُ النَّسْتَانِ **قوله** أَوْ جَاوَزَ
وَلِ الْمَوَاقِبِ يُعْنَى بِالْأَحْرَامِ **النكاح قوله** وَلَمْ يَنْقُضْ عِنْدَ الْإِمَامِ عِبَارَةً
لِلذَّخَائِرِ فَلَمْ يَحْزِ النِّكَاحُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَيْ كَمَا يَصِحُّ أَنَّهُ وَمَنْ يَقْلَمُ مَا فِي تَقْيِيدِ
الْمِمِّ بَعْدَ السَّقَادِ مِنَ الْخُلَلِ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ النِّكَاحَ صَحِيحٌ مَوْقُوفٌ لَيْسَ
بِذَلِكَ **قوله** فقل أَبَ السُّكْرَانِ إِلَى تَقْلِيدِ الْعَادَةِ عَنْ نِكَاحٍ قَتَاوِيٍّ
الظَّاهِرِيَّةِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ قِيلَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ أَمَّا جُوزُهُ
خَالَهُ الْقَحُولُ لَمْ يَطْشَقْتُهُ وَلَا هَتْدَايَةَ إِلَى وَجْهِهِ الْمَصَالِحِ وَقَدْ قَدْ هُنَا
وَقُلْتُ مَثَلَهُ عَنْ عَطَائِنِ حُمْرَةٍ وَعَنْ الذَّخِيرَةِ كَذَا فِي الذَّخَائِرِ **قوله** أَيْ أَمْرًا
أَخَذَتْ ثَلَاثَةً مَهْنُورًا **أقول** مَثَلُهُ فِي الذَّخَائِرِ وَالصَّوَابُ مَهْرَانٌ نَصَفَ
كَأَمْوَطٍ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَسْئَلَةِ الْإِيَّةِ **قوله** طَلَّقَتْ ثُمَّ وَضَعَتْ يُعْنَى فَلَمَّا كَامَلَ
الْمَهْرُ وَالنِّصْفُ عَدَّتْهَا يَوْضَعُ الْخَلَاءِ **قوله** ثُمَّ تَرَوَّجَتْ وَطَلَّقَتْ قَبْلَ
الدُّخُولِ **أقول** فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَتَأْخُذُ مِنْهُ نِصْفُ الْمَهْرِ **قوله** ثُمَّ تَرَوَّجَتْ

وَمَاتَ

وَمَاتَ أَيْ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَحَقَّتْ كَمَالَ الْمَهْرِ **قوله** فقل هُوَ عِنْدَ الرَّحْمَةِ مَوْلَا
أُمِّهِ **أقول** هَذَا خَطَاؤُا وَالصَّوَابُ مَا فِي الذَّخَائِرِ لِأَنَّ شَرْفِيَّةَ أَنَّهُ رَجُلٌ كَانَ
عِنْدَ فَرْوَجِهِ مَوْلَا أُمِّهِ ثُمَّ اعْتَقَهُ وَوَاحِدَةً مِنْهُمَا ثُمَّ بَعْدَ الْعَتَقِ تَرَوَّجَ
حُرَّةً وَنَصْرَانِيَّةً أَمَّا الَّتِي لَهَا الْمَهْرُ وَالْمِيرَاثُ فَهِيَ الْحُرَّةُ الَّتِي تَرَوَّجَهَا
بَعْدَ الْعَتَقِ وَأَمَّا الَّتِي لَا مَهْرَ لَهَا وَلَا مِيرَاثَ فَهِيَ الْأُمِّيَّةُ وَأَمَّا الَّتِي لَهَا
الْمِيرَاثُ دُونَ الْمَهْرِ فَهِيَ الَّتِي اعْتَقَتْ مَعَهُ وَأَمَّا الَّتِي لَهَا الْمَهْرُ دُونَ
الْمِيرَاثِ فَهِيَ النَّصْرَانِيَّةُ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا تَرِثُ الْمُسْلِمَةُ أَنَّهُ وَمَنْ يَصْهَرُ
لَكَ الْخَطَا الْوَاقِعُ فِي كَلَامِ الْمِمِّ **قوله** الْمَكَاتِبُ الصَّغِيرَةُ إِذَا زَوْجُهُ مَوْلَا
يُعْنَى قَبْلَ إِذَا أَبْدَلَ الْكِتَابَةَ فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ لِأَنَّهُ يَلْحَقُ بِالنَّالِغِ فَيَا
يَنْبَغِي عَلَى الْكِتَابَةِ **قوله** فقل الْعَتَقُ يُعْنَى إِذَا زَوْجُ ابْنَتِهِ وَهُوَ أُمِّيَّةٌ وَلَمْ
يَرْضَ الْمَوْلَى وَهُوَ الْوَلِيُّ **قوله** فقل جَمَاعُ الصَّغِيرَةِ وَالْمُسْنَةِ **أقول**
ذَكَرَ ذَلِكَ فِي التَّرْخَانِيَّةِ مَعْنَى تَأْتِي إِلَى الْعَتَايَةِ **قوله** فقل إِذَا كَانَ الْعَقْدُ
فَاسِدًا **أقول** أَوْ إِذَا تَرَوَّجَتْ بَعْدَ وَطْئِهَا قَبْلَ أَنْ يَحْزِزَ السِّدَّ
النِّكَاحُ فَإِنَّ هَذَا الْوَطْئَ لَا يَحِلُّهَا لِلأَوَّلِ **قوله** فقل إِذَا اغْتَسَلَتْ وَبَقِيَ
لَمْعَةٌ بَلَاغُ غَسْلٍ يُعْنَى لَوْ أَنَّ مَقْدَرَةً مِنْ رَجْعِيٍّ اغْتَسَلَتْ مِنْ خِيضَتِهَا الثَّلَاثَةَ
وَحِيضَتِهَا أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَغَسَلَتْ عَامَّةَ أَعْضَائِهَا وَبَقِيَ لَمْعَةٌ
أَوْ أَصْبَغُ **الطلاق قوله** فقل إِذَا قَالَ غَيِّبْتُ الْإِخْبَارَ كَذَا يَذْكُرُ فِي
الْبَزَانِيَّةِ غَازِيًا إِلَى شِمْسِ الْأُمَّةِ الْخَالَوِيٍّ وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ غَيِّبْتُ الْإِخْبَارَ
عَلَى مَضِيٍّ كَذَا فِي الدِّيَانَةِ أَمَّا كَمَا هُوَ فِي الْقِنْيَةِ قَالَ رَافِقُ الْمَحْطُوفِ
مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَقْعُ فُضْلًا لِأَنَّهُ لَا يَنْقُضِي الْقَاضِي تَهْمُهُ فَلَوْ أَشْهَدَ قَبْلَ ذَلِكَ
رَأَتْ التَّهْمَةَ ثُمَّ رَمَى لِلْأَصْلِ فِي بَابِ التَّحْيَةِ وَقَالَ إِذَا تَوَاضَعَا مَانَاخِبَ
عَنِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ عَلَى مَا لَكَ كَذَا يَأْتِي أَخْبَرَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا وَلَا
عِتَاقًا وَيُذَرِّفُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لَكِنَّ الْقَاضِي لَا يَصْدُقُ بِهِ وَقَدْ
بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ قَاضِي الْقَضَاءِ عَبْدُ الْبَرِّ بْنِ السُّخْنِيَّةِ فِي
شَرْحِهِ لِلْوَهْبَانِيَّةِ وَحَرَّمَ هَذَا بِالْأَمْرِ عَلَيْهِ **قوله** فقل إِذَا كَانَ قَصْدُ
تِلْكَ السَّاعَةِ يُعْنَى إِذَا ارَادَ بِقَوْلِهِ حَتَّى يَقُومَ السَّاعَةُ وَعَنْ قِيَامِهِ
لَا قِيَامَ السَّاعَةِ كَذَا فِي الظَّاهِرِيَّةِ **قوله** وَهَذَا إِذَا سَكَنَ يُعْنَى إِذَا وَقَفَ
عَلَى السُّكُونِ فِي السَّاعَةِ أَمَّا إِذَا حَرَّكَهَا جَرَكَةَ الْأَعْرَابِ فَلَا يَكُونُ الْحَكَمُ

لَهُ

كذلك كما في الذخاير وذلك لانه اذا حركها بحركة الاعراب لا يكون اللفظ
محملا حتى يختص احد محتمليه بالقصد اي النية وهذا سقط ما قيل
ان في مفهوم قوله اذا سكن بجثاء **العتاق قوله** عتق واستولي على سيد
يعني عتق بلا ولا عند الامام ويستولي على سيد لانه خزي دخل دار الخلا
بغير امان **قوله** وصار العبد حرا يعني عنده وعند من لا يعتق كما في الخبر
قوله فقل الزوج عند تزوج بالاذن ان يعني ان هذا الزوج مملوك
لرجل فاذن له المولى في النكاح فتزوج العبد بامه ابنة بادن ابنة لها
في التزوج فولدت ولذا كان الولد ملكا لصاحب الجارية وهو حر لانه
ابن ابنة **قوله** وجاز كل من العتق والبيع وهذه المسئلة مذكورة في التمهيد
لابن القيس **قوله** فالرقة لا بد من ضم اخرى اليها لان هذا الحلف يقع
على الجائز والجائز من الرقة ان يضم اليها رقة اخرى فكان شرط العتق
رقتين كما في الفدية والمزاد من الجواز من غير رقة فان السقيا بالسيارة
مكروه تحريم لا حراره **الامان قوله** اي رجل قال لامرأته ان خرجت من
هذا الما يعني وهي في نهر جارية الذخاير **قوله** لان الما الذي كان فيه
زال بالجريان كذا في التهذيب قال العلامة بن الذخاير وعندي فيه نظر
قوله فقل ان ليس بها هو ويحيا معها كذا في التهذيب قال العلامة ابن
السخنة وعندي فيه نظر وقد رأت المسئلة في الحيرة ولفظ الحلف
فيها ان لم اجامعك مع هذه الشاب وبذلك ينبغي ما ذكرته من النظر
وكذلك في وسط المحيط صورها في رجل قال لامرأته ان لم ابث معك
مع قبضك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان ابث معك مع قبض
هذا جاري خرة فتلبس قبضها وبيعتان ولا يخش ان قصد المرأة
ان تبينت وهي لا بسنة هذا القميص وقصد الرجل ان تبينت وهذا
القميص معذاته ولا يخبر انه موضع بحث **قوله** فقل ان يطاها بغيرها
ان لان شرط الحنث الوطى مع المقنعة وهو لا يتحقق للمحال وعند
الوطى مع المقنعة لا يتحقق الاموت احرهما فيحنث لتحقيق العدم
في وسط المحيط واعلم ان الايقان تذكر هذه المسئلة في من المحال وقد
ذكرها في المحيط في كتاب الحيل وكذا ايقان في المسئلة التي قبلها **قوله**
لا يطاها ان عبارة الذخاير ان قل اي رجل خلف لاحدي نسائه

بطلاقتها

ب

بطلاقتها ثلاثا انه لا يطا امرأة سواها ثم وطى سواها ولا يحنث بها
انه اذا اعني بالوطى وطى رجله صحت نية وله ان يجامع سواها لانه
نوي ما يحنث كل كذا ويصدق ديانة لا قضاء منه ومنه يظهر ما في
كلام المم من لا يجاز المحل **قوله** فقل ان تلبس اثنان منهن كل ثوبا
عبارة الذخاير ان تلبس اثنان منهن الثوبين تلبس احدهما احد
الثوبين عشرة ايام وتخلعه وتلبسه الثالثة بقية الشهر واما
الثانية فانها تخلص الثوب بعد عشرين يوما وتلبسه الاولى التي
لبست عشرة ايام حتى تستكمل عشرين يوما وذلك عند تمام الشهر
قوله ان لم يعارقها حتى ازلت فقد شبع كذا في اول طلاق العدة
وقال في الحيرة ان سبق ما الرجل ما المرأة لا يقع عليه الطلاق وان
كان علي صدر ذلك يقع عليه **قوله** فقل يطاها ونصفه مكشوف ونصفه
مستور ومن هذا القليل مسئلة اي يوسف التي وقعت في زمهرار
الرشيده انه خلفان اشترى جارية فانت طالق فالحيلة ان يشترى
النصف او لا ثم يشتري الباقي بعد يوم او يومين حتى لا يحنث انه قال
العلامة عبد البر بن السخنة وهذا غير ما روي عن اي يوسف انه
قال طلبنني الرشيد ذات ليلة فلما دخلت اذ هو جالس فحسبها
عيسى بن جعفر فقال ان عند عيسى بن جعفر جارية وسألت ان
يتمها لي فامتنع فقلت وما منعك من ذلك فقال علي بن بالطل
والعتاق وصدر ما امكن ان لا ابيع هذه الجارية ولا اهبها
فقال الرشيد هل في ذلك مخرج قلت نعم قال وما هو قلت بيع
لك نصفها وبها لك نصفها فتكون لم يهبها ولم يتعها قال
ويجوز ذلك قلت نعم قال عيسى فابي شهدك اني وهبت له
نصفها وبعتة نصفها الباقي قال الرشيد بقيت واحدة فقلت
ما هي قال انها امه ولا بد ان تستبري ولا بد من وطئها فقلت
اعتقها وترجها فان الحرة لا تستبرأ قال فابي اعتقها فمن برئت
فقلت انا فدعوت برجلين فخطبت وحملت الله تعالى وزوجته
على عشرين الف دينار ثم انصرفوا الي منبري فامر لي بمائة الف درهم
وعشرين تحت ثياب فحمل ذلك الي **الحمد ود قوله** اي رجل سرق ثوبا
دينار من حرز يعني ولا شهدة له فيها ولا في سرقها كما في الذخاير **قوله**

ق

اقل من عشرين عشرة ذراهم مضروبة **قوله** سرق من مال الاب
 ومثل الاسلام تحلية الذخائر **قوله** فقل اذا كانت رجلا وامراة اي اذا
 كانت البيعة الشاهدة عليه بالشرب طارعا رجلا وامراة **قوله**
 فشرها طارعا بالبيعة ليس الجار متعلقا بقوله شرها بل بفعل
 تحذوف تقديره وقامت البيعة عليه بذلك **الشيخ قوله** فقل
 كان اسلامه متعلقا في المحيط وكل من حكم باسلامه يتعاقب ابلغ
 كافرا يجبر على الاسلام ولا يقتل استحقا ناكذا في الذخائر **قوله** او فيه
 شبهة اي في اسلامه وصورة ذلك رضيع مسلم ماتت امه فاعطاه ابوه
 لليهودية ترصعه مع ابن لها وماتت اليهودية واستبته الحال ايها
 ولد المسلم ولم يحصل التمييز بوجهه وبلغا على اليهودية فان المسلم
 مسلم بغير او قد ارتد ولا يلزم واحد منها بالاسلام للاستبته واخذها
 مرتد ولا يلزم بالاسلام لعدم ثبوتها فلا يقتل **قوله** اي خصص لا يجوز
 قتله كذا بخط المص وهو من قبيل مجاز الحذف على حد قوله تعالى واسل
 القرية وعبارة الذخائر ان قيل اي خصص فيه جماعة من الكفار افقتة
 المسلمون عنوة ولم يؤمنوا من فيه ومع هذا لا يحل لهم قتله **قوله**
 فقل اذا كان منهم دمي لا يعرف يعني لا يجوز قتلهم لقيام المانع بغير
المفقود قوله فقل المفقود يعني لان له فيما يرجع الي ماله حكم
 الحياة وفيما يعود الي غيره حكم الكفارات كذا ذكره ابن وهبان في شرح
 لمنظومته قال ويمكن ان يجاب بانه الكافر لا يعدم من جملة الاموات
 بدليل قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم يعني كنتم
 كفارا فمذاكم الي الايمان وقال القاضي ابن السكينة ويمكن ان يجاب
 عنه بالمحروم من الارث بقتل وحقه ممن بعد ميتا في حق التحقيق
 حيا في حق من يجب من الورثة قال وقد بسطت القول في ذلك
 في شرح الوهبانية **الوقف قوله** فقل الوقف اذا قبضه الواقف
 ذكر ذلك هلال في اوقافه **قوله** فانه يصير ملكا لورثته وتفسخ
 بموته اي اذ من ضرورة صيرورته ملكا ففسخ الاجارة فيه بموته
 ذكره ابن وهبان **البيع قوله** فقل بيع المربيع اي يعني المذنون
 اذا باع من اجنبي وحاي لا يجوز وان قلت المجابة والمشتري بالاجار
 ان ساراد في الثمن الي تمام القيمة وان شافسح ووصية اذا باع

بعد وفاته

بعد وفاته لو فادينه وحاي فيه قدر ما يتعاقب فيه صح بيعه
 ويجعل ذلك عفوا قال في العمادية وهذا من عجيب المسائل ان
 المالك لا يملك المجابة ومن يقوم مقامه بذلك **قوله** اي رجل
 باع اباه وضح خلا لاله عبارة الذخائر ان قيل اي رجل باع واكل
 منه وضح البيع وقيل له اكل الثمرة ومنه فكل ما في عبارة المص
 من الايجاز المفردة **قوله** اي رجل اشترى امه ولا يحل له اي لا يحل له
 وطهرها **قوله** فقل اذا كانت موطوءة امه امه عبارة الذخائر انه رجل
 اشترى امه كانت لابنه وابنه فوطئها ابوه خلا لا او حراما فانه يحل
 لابن ان يشترى بها ويستخدمها ولا يحل له ان يطاها او كانت ام
 امراته او اخته من الرضاة او مجوسية لا يحل له وطئها او دخانها
 وطاها تطليقتين ثم اشترى امه لا يحل له وطئها مالم يتزوج بزوج
 اخر **قوله** اي خبر لا يجوز بيعه الامن الشافعية عبارة الذخائر ان
 قيل اي خبر لا يجوز بيعه الامن طائفة من المسلمين امه والذي يظهر
 من جواب الذخائر ان المراد بالطائفة المالكية فان عندهم الما
 القليل لا يتجسس بوقوع التجاسة الا اذا تغيرت اما الشافعية
 فعندهم ان ما دون القلتين يتجسس بوقوع التجسس وان لم يتغير
قوله فقل ما عجن بما تجسس قليل **قوله** لا يجوز فساد هذه العبارة
 وعبارة الذخائر بقلا عن الحيرة قال ابو نصر محمد بن سلام سمعت
 نصر بن يحيى يقول سئل بشر بن يحيى المروزي عن ما وقعت فيه
 تجاسة فارة والمما قليل يعني ولم يتغير فعجن منه خبر قال ينبغي
 من التصاري ولا اراهم ياكلونه ان علموا ذلك فلا بد من الاعلام
 قال يبيعوه من الجوس ولا اراهم ياكلونه ان علموا ذلك ثم قال
 يبيعوه من هؤلاء الذين يقولون الما طاهر لا يتجسس شي **قوله**
 بخلاف الشافعية قيل عليه لعلة فقيدها اذا كان الما قلتين
الكفالة قوله فقل كفلسيد بامر فادي المال بعد عتقه
 فان الكفالة صحيحة ولا يرجع لانها لم تقع موجبة اشياء على المولى
 والمعتبر وقت الكفالة ولم يكن فيه يستوجب شيئا على مولا وقا
 ز قوله الرجوع **القضا قوله** بيع العبد المسلم لكافرا حلالا وليس
 متعلقا بالبيع بل بتحذوف والتقدير يبيع العبد المسلم حالك كونه

ك

مملوكا لكاوه **قوله** فمجرد الجيران يعني اراد ان يفتح بابا في تلك السكة
 الغيران فاذا فمجرد الجيران انه كان في تلك السكة باب باب في القديم
قوله فان تكلوا فبني بفتح الباب لان التكلوا اقرارا وتبرك **قوله**
 بعق عند مشترك اي بعق كل واحد منها حصته من ذلك العقد **قوله**
 فقال في الشهادة علي الشهادة **اقول** صورة ذلك ان يشهد
 الشهود علي شهادة غيرهما بحق ولا يعرفون المشهود عليه بالحق
 تقبل ويقول القاضي للمدعي ام البيعة ان المشهود عليه هو هذا
قوله فقال اذا كان الحق يقوم بعينه **اقول** او كان يعلم ان الحاكم
 يحكم بخلاف معتقده فان الاول له ان يتاخر عن الاذاعة كما في شرح
 الوهبانية **قوله** او كان القاضي فاسقا **اقول** ينظر وجه ذلك
 ولعله ان القاضي اذا كان فاسقا تباينه ففسقه الى ان يرضاه
 الشاهد تعنتا مالا للقضا بما يوده اليه فسقه **قوله** او كان يعلم
 انه لا يقبل اي شهادته فانه يسفه الكتمان سزا لعهده **قوله** فقال
 النضرانيان اي قبلت شهادة النضرانيين لاثبات الاسلام كما في العدة
الاقترار قوله ذكره ابن السخنة يعني في الذخاير وعبارته ان قيل اي
 رجل اقروا بكذا من المال حتى تكرر الاقرار فاجواب ان المقربا لثنا
 لا يجب عليه مهر المزية حتى يكرر الاقرار ثم قال ولنا جواب اخر
 علي غرط الرواية وهوان التكرار شرط في الاقرار بالدينون قياسا
 علي الشهادة بالزنا **قوله** والظان لا وجود لتلك الرواية **اقول**
 هذا مما لا يثق بعد نقل الاثبات **المصالح قوله** اي صالح لو وقع
 فانه يبطل اجماعا في الذخاير ان قيل اي رجل صالح اخر علي ان يترك
 حقه في شيء معين علي مال معلوم فيسقط حق المصالح ولا يلزم
 المصالح المال الذي ضلح به ويحبر علي رده لو اخذ فاجواب هذا
 شفع صالح المشتري علي ترك حقه في الشفعة يسقط حقه ولا يلزم
 المال ويحبر علي رده لو اخذ اهله ومنه يعلم ما في كلام المص من الاجاز
 المخال وان الصواب ان يقول حق الشفعة في الصلح **المضاربة قوله**
 اذ لم يبق في يده من ماله شيء يعني لو كان ماله المضاربة الفاضلا
 فاشترى عندها بالالفين الف المضاربة والالف من عنده يكون مستطوعا
 في الاتفاق لانه لم يبق في يده شيء من رأس المال الا ان يرفع الامر

الى القاضي

الي القاضي فينا ذلك بالنفقة فانه مئة يرجع كما في الذخاير **المهنة قوله**
 اذا كان الابن مملوكا **اقول** وجهه انه اذا كان مملوكا تكون
 المهنة له لان المملوك لا يملك وان ملك وانما قد يكون مملوكا
 لاجنبي لانه ان كان مملوكا لقريب في رخص محرم منه تكون المهنة واقعة
 للقريب والمهنة للقريب لا رجوع فيها واراد بالمملوك الفق وانما
 قد راعا القريب بكونه ليس ذارحم محرم لامكان تصور المسئلة ولا
 فلا يمكن تصورها **قوله** فقل المسلم فيه اذا اوهبه رتب السلم الي المسلم
 اليه وجب عليه رد رأس المال يعني لانه بمنزلة الاقالة ولو قال
 ابرأتك من نصف المسلم فيه وجب عليه رد نصف رأس المال لان
 السلم نوع بيع وفي البيع لو اشترى شيئا قال المشتري للبايع قبل
 القبض وهبت لك نصفه وقبل البايع يكون اقالة في النصف
 بنصف الثمن كذا في الذخاير ومنه يعلم ما في كلام المص من الاجاز
 حد الاغارة **الاجارة قوله** خاف المستاجر من شئ **اقول**
 لا يحل لذكر هذه المسئلة هنا لانها من مسائل المحل لا من مسائل
 الاغارة وقد ذكر هذه المسئلة رضي الدين السرخسي في محله في
 كتاب المحل فقال فقل ان المستاجر من رجل اشترى من رجل دارا
 معلومة فخاف ان يعذره الاجر فيقرب دين قادم قبل مضي المدة
 فتفسخ الاجارة فالحيلة فيه ان يجعل لكل سنة اجرا قليلا ويجعل
 للسنة الاخيرة بقيمة الاجر كما ذكرنا في الاجارة الطويلة فيحصل
 للمستاجر الثقة مما خاف من المدة لان الاجر متى علم انه متى فتح
 الاجارة بعد لا يحل له الا شيء قليل من الاجر يمنع عنه **الوديعة**
قوله فصدقه المدعي عليه **اقول** وكذا من يحتاج الي تصديقه ومع ذلك
 ياخذها القاضي ويصرفها الي غيره كذا في الذخاير **قوله** فقال اذا
 اقر الوارث بان المترك وديعة اخذ ذلك بان مات رجل وترك
 الف درهم وابنا فقال الابن هذا وديعة كان عند ابي لفلان
 وبنا فلان يدعي ذلك وصدقه غرضا الميت في ذلك فالقاضي يقضي
 للغير ما بالالف عن الميت قضا ولا يجعلها للمدعي الوديعة لان اقرار
 الابن بالوديعة وتصديق الغير مالم يصح اما الاول فلان احاطة
 الدين بالثقة يمنع ملك الوارث فكان اقرار الوارث بملك الغير فلم

لغ

يبيع وأما اقرار العرف فلا ان القاضي لا يصدر قهره على الميت ان يتركه
مرته سائده لكن القاضي لو قضى بها ذل يكون العرف ما يرجع المدعي فيأخذ
منهم باقرارهم انما لا ذكر ذلك القدر الشهيد في ادب القاضي قال
واذا عرف الجواب في الوديعه فكذا في الاجارة والمضاربة والعارية
والرهن قال وهذا من عجيب المسائل لم يعرف الا من قبل صاحب الكتاب
يعني المختار **العارية قوله** اذا اطلب السفينة في لجة البحر المجهول
اللام معظم الماء والجماعة الكثيرة كما في القاموس ومثل السفينة رف
الذهن اذا استعاره واراد المعبر استعادة في المقارة **قوله** او
الظير بعد ما صار القبي لا ياخذ الا ندمها الظير بالكثر العاطفة
على ولد غيرها المروعة له حرة كانت او امة والمثاق بها هنا الامم
اذا الحرة لا تستعار وعلى المسئلة في العدة بان المعروف عرفا كالمشهور
شرطا **قوله** او فرس الغازي يعني لو استعار انسان فرسا ليغزو
عليه فلقية المعبر لم يكن له اخذ في دار الشرك في موضع لم يوجد المركب
بالشرا ولا بالكر فليس له ان يسترده ولكنه يتركه باخر المثل قال
العلامة ابن النخعي وقد يراد في السؤال بقية هذه الصور كلها ويجاب
بانه ارض اجرها المالك من شخص ثم اعارها منه فان الاعارة تكون
فتمخا للاجارة فاذا ارادها لا يملك المعبر ان يسترجعها منه لما فيه
من الضرر **قوله** اي مودع ضمن بالهلاك **اقول** لا يحل لذكر هذه
المسئلة فان الكلام في العارية لا في الوديعه **قوله** اذا ظهرت
مستحقة اي الوديعه المفهومة من لفظ المودع وانما كانت الوديعه
هنا مضمونة بالهلاك لانه ظهر بالآخرة ان يد المودع يد غصب لا يد
حق **قوله** اي مودع لم يخالف اي يقال عليه ما قبل في الذي قبله **قوله**
فقل اذا امره بدفعها الي بعض ورثته **اقول** وجه الضمان
ان الوديعه بعد موته قصير موزونة لجميع الورثة فليس له ان يدفعها
الي بعضهم وان امره بذلك المودع **قوله** فقل اذا كان المالك
مد يونا الخ يعني اذا كانت عينا عليه دين بان كان ماله في التجاره
وصار مد يونا فتقتض العرفا الكفاية **قوله** اي مدبر ومكاتب جاز
بيعه اي بيع كل واحد منهما من غير ان يعجز المكاتب ويعجز نفسه
قوله فقل اذا اكلته خرب اي كاتب المكاتب وادبر المدبر خرب في الضمير

راجع

ين

راجع للمكاتب والمدبر اما باعتبار مجاز الاول او باعتبار التجريد
اذ المكاتب لا يكاتب والمدبر لا يدبر **قوله** او لحق ابدار الحرب مرتد
اي المكاتب والمدبر فاسرهما مولا مما المسلم **الماذون قوله**
فقل عند القاضي اذا رآه يبيع ويشترى ولم ينفذ لا يكون اذنا
وسره ان البيع والشري ضروري له اذا القاضي لا يباشر البيع
والشرا عادة بخلاف غيره **الفقهاء قوله** اي رخصا شتمه
شيا فلزمه شيان قيل عليه بخالفه ما في البرازية اتلف فرد فقل
انسان ضمن المتلف لا غير ولا يلزم ان يدفع الاخر ويغفرها كما
لو كسر حلقه خاتم يضمن الحلقه لا الفرس **قوله** او زوجي خفي اي
اعذر زوجي خفي والزواج هنا بمعنى الفرم قال ابن **قوله** الزوج
يكون واتحد او يكون اثنين وقال ابو عبيدة وابن فارس كذا
وقال الازهرى انكر التحوطون ان يكون الزوج اثنين والزواج
عندهم الفرم وهذا هو الصواب وقال ابن النباري العامر يحط
فتنظر ان الزوج اثنان وليس في ذلك من كلام العرب اذ كانوا
لا يتكلمون بالزوج موحدا مثل قولهم زوج حمام وانما يقولون
زوجان من حمام وزوجان من خفاف ولا يقولون للواحد من
الظير زوج بل للذكر فرد وللانثى فرد وقال الشيخاني
لا يقال للاثين زوج لامن الظير ولا من غيره فان ذلك من كلام
الجهال وكل اثنين زوجان كذا في الرمز شرح نظم الكثر الشيخ
مشايخنا العلامة نور الدين علي المقدسي رحمه الله تعالى **قوله**
فقل اذا كان المالك لا يعقل يعني الاخذ والرد ثم رده عليه فامته
لا يبرأ **قوله** فقل مودع الغاصب يعني اذا هلك عند المفعوب
فلما ملك ان يضمنه ويرجع هو على الغاصب كما في النخاسير
الفقهاء قوله اي مشترى له الشقيق الخ قيل بخالفه ما في البرازية
قال الشافعي للبايع او المشتري وهو وكيل الغير لمثل كذا يعقل
او شرار فهو تسليم كذا **اقول** يجب حمل هذا على ما اذا سلم
للوكيل بالشرا على انه شر نفسه ولذا غلب في الدخاير كما سذكر
قريبا بانه انما رضى بالتسليم له لا للموكل فليست امله **قوله** فقل هو
الوكيل بالشرا لانه انما رضى بالتسليم له لا للموكل فهو باق على شفاعة

القسمه قوله السكة الغير النافذة الخ لان الطريق الاعظم اذا نه
كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام والمثله
مذكورة في نوادر ابن رستم **الاصحبه قوله** اذا سمعتي ولم يرد بها التهمة
على التسمية وذلك كما لو قال الله اكبر ولم يرد به افتتاح الصلاة
لا يكون شارعا في الصلاة ولو كان مستقبلا القبلة كاملا الطهارة
قوله او قصاب شدها للذبح اي الشاة فالضمير راجع للمقيد بدون
قيده **الكرامية قوله** اي انا من غير التقدين يعني وليس مقصوبا
ولا مملوكا للغير كما في الذخاير **قوله** فقال المتخذ من اجزا الادمي
يعني من شعر او غيره وخرمة استعماله للكرامة الادمي لا النجاسة
قوله فقل ما عينه تصلته اذكره في البرازية **قوله** اي ما مستبد
اي ظهور ليس فيه ما يضرب الانسان كما في الذخاير **قوله** فقل ما وضع
الصبي كوزا من ما هو عبارة الذخاير الجواب ما رايت بخط بعض
الفضلاء عن الحاوي صبي ملا الكوز من الحوض فخر فرقة فيه لا يحمل
ان يشرب منه وغراه لاحكام الصغار **الجنايات قوله** فقل الختان
اذا قطع خشقة الصبي باذن ابيه يعني فان مات الصبي وجب
على الختان نصف الدية وان عاش فعلى الختان الدية كلها ذكره في المحيط
والفرق بين الموت والحياة ان الختان فعل فعلى احد ما دون
فيه والاخر غير ما دون فيه فاذا مات احتمل انه مات من الختان واحتمل
انه مات من قطع الخشقة فوقع الشك فتصف الدية واما اذا عاش
فعليه الدية بقطع الخشقة لانه فوت منفعة الذكر الذي منه النسل
ويستأنس لهذا الفرق بما ذكره ابن السخنة في شرح الوهبانية **قوله**
فقل اذا خرج راس المولود الي قوله فعليه ديتها اي خمسمائة دينار
وهي نصف الدية **قوله** وان قطع راسه فعليه الغرة يعني اي قطع
قبل خروج البنية والغرة جارية او غلام يساوي خمسين دينار فان
دية الجنين نصف عشرونية المولود كما في الذخاير **قوله** فقل الانسان
لانه يجب ستة عشر الف درهم ذكره في النهاية عن المحيط **فان قيل**
اي رجل فعل باستان فعلا ان مات منه فعليه دية واحدة وان
عاش فعليه اربع ديات **فالجواب** ان هذا رجل صلب على رجل
ما حازا فذهب سمعه وبصره وشعره وعقله فعليه اربع ديات

الغلاة

ان عاش ودية واحدة ان مات **الفريض قوله** ما اول ميراث
قسم في الاسلام **اقول** لا ينبغي ان يعد مثل هذا من اللفاظ
والافسار الاوليات الغاز ولا قابل به **قوله** فقل ميراث سعد
ابن الربيع الخ **اقول** قال الجلال السيوطي في كتاب الوسايل في
الاولاد اول من ورث في الاسلام عدي بن نضلة ورثة ابنه النعمان
وكان عدي اول من مات ممن هاجر بارض الحبشة ذكره ابن سعد
في الطبقات وما هنا قاله الثعالبي في اية الموارث **قوله** اي
رجل قيل له اوص اخي **اقول** قد نظم هذه المسئلة بعضهم فقال
انبت الوليد له عايذا **وقد خامر العقل منه السقاما**
فقلت له اوص فيما تركت **فقال** الا قد كفت الملا ما
ففي عميتك وفي خاليتك **وفي حديثك تركت السواما**
واحياءك خفها ثابت **وزوجاك يحزن منه الثامما**
اوليك يا ابن ابي خالد **مرات عشر حوّن السهاما**
وقد اجاب عن هذه المسئلة قاضي القضاة عن الترمذ الشحنة فقال
اري زوجا ابن ابي خالد **هما جدتان من اصحاب السقاما**
وزوجا الوليد هما جدتان **لذاك ايضا وليس احراما**
وكل اثنتى بائنتين **لهذا السقيم كفت الملا ما**
هما عمتان لذاك الصحيح **كذا خالان يحزن السهاما**
واختان كما لهذا المريع **من امر الصحيح وكل اقاما**
ومات الوليد فميراثه **حوّن لعمرى منه الثامما**
اقول وبالله التوفيق ايضا هذا الجواب ان هذا الصحيح متزوج
يجري هذا المريع ام امه وام ابيه وهذا المريع متزوج يجري هذا
الصحيح ام امه وام ابيه فولدت كل واحدة من جدتي الصحيح ام امه
خالتان واللتان من جدته ام ابيه عمتاه وقد كان ابو المريع متزوج
ام الصحيح فولدت بنتين فكانتا اخي الصحيح لامه واخي المريع
لابيه فاذا مات المريع فلا ميراثه الثمن وهما جدتا الصحيح ولبناته
الثلاث وهما عمتا الصحيح وخالته ولجدة السدس وهما امرأتا
الصحيح ولا ختية لانيه ما بقي وهما اختا الصحيح لامه ونصف المسئلة
من ثمانية واربعين لان اصلها من اربعة وعشرين للزوجتين الثمن

ثلاثة اشهر لا تقسم عليها وللاربعة نبات الثلثان ستة عشر شهرا
تقسم عليها وللجنتين السدس اربعة اشهر تقسم عليها ويبقى
سهم للاختين من الاب غير منقسم عليهما وعددهما وعدد الزوجين
متماثلان فيكتفي باحدهما ويضرب في الاربعة وعشرين بمائة
واربعين للزوجتين الثمن ستة لكل واحدة ثلاثة وللبنات الثلثان
اشان وثلاثون لكل واحدة ثمانية وللجنتين السدس ثمانية لكل
واحدة اربعة وللأختين للاب سهمان لكل اخت سهم واحد والله تعالى اعلم
النوع الخامس من الاشياء والنظائر وهو فن الحمل قوله وانما
هو الهرب من الحرام والتخلص منه حسن قال في الترخائية مذهب
علمائنا ان كل حيلة يحتاج بها الرجال لا بطل حق الغير ولا مفسد
شبهة فيه فهي مكروهة يعني تحريما وفي العيون وجامع الفتاوى
لا ينبغي ذلك وكل حيلة يحتاج بها الرجل لتخلص بها عن حرام اوليها
بها الى خلاف في حسنة وهو مقفى ما نقل عن الشعبي لا بأس بالحيلة
فيما يحل **قوله** قال الله تعالى وخذ بيدك ضعفا فاصرب به ولا
تحت هذا تعلم المخلص لا يوب عليه السلام عن عبيد الله بن جعفر
ليضرب امرأته مائة عود وقد تعلق محمد بهذه الآية في مسائل الحيل
والخفاف لم يتعلق بها في حيلة قبل ان يحكمها منسوخ وعامة المشايخ
عليه انه ليس بمنسوخ وتكلموا فيما بينهم في شرط البرقة قال بعضهم
ان ياخذ الخائف مائة عود ويسوي روس الأعواد قبل الضرب وعن ابن
عباس رضي الله عنهما انه قال وقعت وخشة بين هاجر وسارة
فخالفت سارة ان تطرب بها فطغت عضوا منها فارسل الله تعالى جبريل
الي ابراهيم ان يصلح بينهما فقال سارة ما حيلة يميني فاوحى الله تعالى
الي ابراهيم ان يامر سارة ان تنقب اذ في هاجر من ثمر لقوب الاذان
كذا في الترخائية **القبلة قوله** اذا صلى الظهر ارتقا فاقمت
في المسجد يعني وازاد القبلة مع الامام احراز الفضيلة الجماعة
قوله حتى تنقلب نقلا **قوله** واذا انقلبتي فلا يفتي بها ركعة
ليلا يلزم التسفل بالبترا **قوله** ويصلي مع الامام بان ينوي التحول
منه في صلاة والحيلة معطوفة على حيلة النبي **قوله** الثاني في الصوم
قوله قد مر الصوم على الزكاة وهو خلاف صنيعه من اول

الكتاب الى هذا **قوله** التزم صوم شهرين متتابعين **قوله** اقول
فيه زطرفان الشهر كما يكون ثلاثين يوما يكون تسعة وعشرين
يوما كما ثبت في الحديث فاذا اصام رجب وشعبان فقد روي في
الترجمة وان كان شعبان ناقصا وانما في ما ذكره ان لو التزم صوم
شهرين متتابعين كاملين **قوله** فالحيلة ان يسافر هذه الشهرين
فينوي ان يخطب المم والقواب ان يقول ان يخرج من وطنه
فاصام هذه الشهرين فينوي **قوله** ولو خلف لا يصوم رمضان مثلا
تطبيقات امرأته فاذا دان لا يحث فالحيلة ان يسافر ويفطر
الثالث في الزكاة قوله ان يتصدق بدمر من قبل التمام او يهب
النصاب لابنه الصغير يعني حتى يكون ناقصا في اخر الحول او يهب
تلك الدراهم لابنه الصغير قبل تمام الحول او يهب لغيره فلا
يجب الزكاة وقد ذكر ان ابا يوسف القاضي وهب ماله في اخر الحول
لزوجته ثم استوهبه منها بعد ذلك لتسقط عنه الزكاة وذكر ذلك
للإمام ابو حنيفة رضي الله عنه فقال هذا من فقهاء وان كان ذلك
مكروها عند الامام ومحمد كذا في الترخائية قال بعض الفضلاء
قوله او يهب النصاب من ابنه الصغير هذا يحتاج الى ان يرجع في
الهيئة وهو ليس بمتعين عندنا انتهى وروى بعض الفضلاء بانه متعين
في صورة ذكرها المم في فن الغار من الهيئة من ان الولد اذا كان
مملوكا اجنبي فان له الرجوع فيها فيحل ما هبها على ذلك انتهى **اقول**
تحمل ما هبها على ما ذكره في فن الغار غير سديد لان المقصود من
الحيلة التخلص بكل حال فلا يكون مقصورا على صورة نادرة وانما
كان للواهب الرجوع في هذه الصورة لان الهيئة في هذه الصورة
الحقيقية انما وقعت للمالك لا للولد وهو اجنبي من الواهب لان
المملوك لا يملك وان ملك هذا ولقائل ان يقول يحق للحيلة
في منع وجوب الزكاة غير متوقف على الرجوع والتعلق به لا يسمي ولا
يفني من جوع لان الولد وان ملك المالك بالهيئة وامتنع فالاب
يملك مال ابنه عند الحاجة اليه لقوله صلى الله عليه وسلم انت
ومالك لا بينك فلم يقر الحيلة بالهيئة الى الولد عن فائدة زائدة على
سقوط وجوب الزكاة والله اعلم **قوله** واختلفوا في الكراهة لكم

اقول الفتوى على عدم جواز الحيلة لاستقاط الزكاة وهو قول محمد وهو المعتمد كما في الدرر والغرر وفي التوراة يعني بقوله يوسف بالسفينة ويقول محمد في الزكاة **قوله** فهو افضل من غيره أي من التصديق على غيره **قوله** فقبض الوكيل صار ملكا للموكل وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضائه فيقضي عنه في هذا المال بحكم وكالته **قوله** فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذ منه عن دينه لانه لا يتادي بالدين زكاة العين ولا زكاة دين اخر **قوله** ونظر فيه بامكان عزله يعني بعد ما قبض المال فلا يقدر الوكيل على قبضه الذين فلا يحصل مقصود صاحب المال **قوله** قد افعه بان لا يفارق صاحب المال الوكيل **قوله** ويأتي ما تقدم وهو ان يتصدق ويأخذ المال من الوكيل او يرقع الامر الى القاضي فيكلفه قضا الدين **قوله** ودفعه بان يوكله ويعيب **اقول** لم يتشخص في المراد من فليتأمل **قوله** ومنهم من اختار ان يقول الحق قال شمس الائمة الخوازي احسن ما قيل في هذه الحيلة ان يعطى صاحب المال المديون من ماله الفدين زيادة على مقدار الدين حتى يقضي الدين بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضا الدين شيء يتفق به فلا يقع في قلبه ان لا يفي بما شرط عليه **قوله** فان كان للطالب شركة في الدين يخاف ان شاركه في المقبوض بان كان لرجلين على رجل القدر زهم **قوله** فالحيلة ان يتصدق الذين ايم عبارة الخصاص فالوجه في ذلك ان يهب الغريم لصاحب الدين بقدر حصته مما عليه ويقبضه ثم يدفع اليه ويكتب به من زكاته فيجزيه ذلك من الزكاة ثم يبريه من حصته من الدين فيبرأ ولا شركة شريك في ذلك **قوله** والحيلة في التكفين بها اي الزكاة والمراد المال الذي وجب تملكه لادافرض الزكاة **قوله** فيكون الثواب له ماله ثواب الصدقة وللفقير ثواب التكفين وكذلك جميع ابواب البر التي لا يتاى التملك فيها كعمارة المساجد وبنا القناطر والرباطات **الخامس في الحج** **قوله** قصد مكانا اخر داخل المواقيت المعبودة الترخائية قصد مكانا اخر ورا الميقات نحو بستان بني عامر او موضع اخر بهذه الصفة الحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير احرار **قوله** يزوجهما من عند بعلمه فقط ان

عليها

عليها بالنكاح بشرط دونه **قوله** ولا يؤمر بتطبيقها كذا بخط المص والقواب ولا يمكنه تطبيقها **قوله** فالحيلة ان يامر القاضي ان يقول الحق فان على هذا الطريق لا يصير مقرا بالنكاح ولا يلزمه شيء **قوله** ولو ادعي نكاحها فانكرت يعني ولا يثبت له **قوله** ان يتزوج باخر **اقول** ربما يسترا ويتعذر حصول الزوج حال الدعوى فلا تقيد هذه الحيلة **قوله** واختلاف في صحة اقرارها بانك غائب قال الفقيه ابو جعفر يصح ولكن بالتكذيب من الغائب وقال محمد بن الفضل لا يصح كذا في الترخائية **قوله** ان انكرت الاذن يعني ورجعت **قوله** ان كان ملينا عبارة الترخائية ان كان الابن املي من الزوج **قوله** فتروجه على مهر كذا الي قوله كان لها تمام مهر مثلها يعني ويقر الزوج ان مهر مثلها شيء ينقل عليه وتشهد على اقراره كما في حيل الخصاف قال ابو علي الشافعي انما يصح هذا الاقرار اذا كان في خير الاحتمال اما اذا كان في غير المحال فلا وبعض مشايخنا قالوا لا بل ما ذكره في الكتاب صحيح بدليل ما ذكره محمد في كتاب الاقرار اذا اقر الرجل ان لهذا الصغير على الف درهم من قرض فرضيه او من من مبيع باعنيه والصبي ليس من اهل البيع والقرض فانه يصح اقراره وان كان لا يتصور وجود هذا السبب من جهة الرضيع لكن انما يصح باعتبار محل لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة بمباشرة ابيه الى سببه وانعقاد السبب وجعلنا هذا من المقرات التراما لما زاد على مهر المثل بجهة اخرى فيصححها للاقرار كذا في الترخائية فليراجع **قوله** او تقر لايتها او ولدها بدلين يعني وتشهد على اقرارها **قوله** فاذا اراد اخراجها منعها المهر له لكن هذه الحيلة انما تكون حيلة على قول اي يوسف لا على قول محمد لان عنده يصح اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج لا يكون للمقر له ان يمنعها من الخروج وكان للزوج ان يستألف المقر له باس ما اقرب لك به **قوله** والاولي ان تستري شيئا ممن يتق به يعني بمن غاب كما في الترخائية **قوله** او تكفل له بامر او بغير امره فان للتابع والمكفول له ان يمنعها من الخروج عند الكل فان محمد خالف في الاقرار قال في الترخائية بعد كلام الحاصل

ح

كثيره

ان في كل موضع اقر وذكر المقرلة سببا يفتح اقرارها في حق المقرلة وفي
حق الزوج عند الكل حتى كان للمقرلة ان يمنعها عن الخروج مع الزوج
عند الكل وفي كل موضع اقرت ولم تذكر المقرلة سببا كان في صحة اقرارها
في حق الزوج اختلافا على نحو ما بينا **قوله** اراد ان يتزوجها وخيف
من اولياها **قوله** انما جاز هذا العقد وان كان المباشر
واحد لان الواحد يتولى طرفي العقد في باب النكاح عندنا **قوله** وذكر
المخالف ان المضاف رجل كبير في العلم يفتح الافتداه يعني في الاكتفا
بهذا القدر في تعريف المرأة لجواز النكاح وبعض مشايخنا كانوا يقولون
انها لم تصرف معرفة بهذا القدر من التعريف **قوله** ولو ادعت عليه
مهرها في عبارة الترخائية رجل تزوج امرأة على مائة دينار ووقع
المهر اليها او الى من يجوز قبضه لها ثم ان المرأة طالبت الزوج
بالمهر وتجدت قبض ايها وقبض من يجوز قبضه عليها وخافا الزوج
انه لو اقر بالمهر عند القاضي ان يلزمه ايام ويجعل الفوك قولها **قوله**
وجاز له الخلف يعني فان ارادته المرأة تخلفه بالله ما تزوجها على
كذا جاز له الخلف **قوله** قاصدا اليوم اي ناديا بقبلته انما تزوجها
اليوم على كذا وهذا اخر وهو ان ينوي ببلد اخر غير البلد الذي
تزوجها فيه **قوله** والاعتبار لنية حيث كان مطلقا هذا راي الخصا
فان من رايه ان نية التخصيص فيما لا لفظ له صحيح اذا كان الخلف
مطلقا وعندنا نية التخصيص فيما لا لفظ له لا يصح والمسئلة مفعولة
في ايمان الجامع **قوله** ولو خلف لا يزوج بنته في جامع القتاوي
روي هشام فمن خلف لا يزوج بنته فامر عزيز فزوجها خنت فان
زوجها غيره فاجازيا الفعل لا يثبت وعن الكرخي من خلفان لا يزوج
ابنته فوكلا رجلا حتى زوجها يجوز ولا يثبت في يمينه انتهى وهو
مخالف لما في السراجية **قوله** ما في السراجية موافق لما في المثل
فقد ذكر في الكفر وغير النكاح في الاشياء التي يثبت المخالف فيها
بالمباشرة والامر **قوله** فالحيلة ان زوجة فتصوب ويحبره بالفعل
هذا هو المختار كما في الريعي وعليه الفتوى كما في المصنف بقاء الحانية
لكن في جامع الفصولين في الفصل الرابع والعشرين في تصرفات
الفتوى ان لا يثبت بالقول ايضا وقد تقدم ان الفتوى على

خلافة

ج

خلافة وانما لم يثبت بالاجازة بالفعل لان المخالف عليه هو التزوج
وهو عبارة عن العقد وهو يثبت بالقول والاجازة بالفعل بعث
المهر او شي منه والمراد الوصول اليها ذكره الصدر الشهيد وقيل
سوق المهر يكتفي مطلقا لان المجوز الاجازة بالفعل وهو تحقق بالسوق
وبعث المهرية لا يكون اجازة لانها لا تختص بالنكاح وهذا اذا زوج
الفتوى بعد الخلف اما اذا زوج قبل الخلف ثم خلف ثم اجاز بالفعل
او القول لا يثبت كما في التنوير **قوله** وكذا لا يتزوج يعني لو خلفت
امراة ان لا يتزوج فزوجها فتصوب من رجل فاشهرها وقبضت المهر
لم يثبت **السابع في الطلاق قوله** والحيلة للمطلقة ثلاثا يعني اذا
كانت اي يمسكها الزوج المخلد **قوله** ان يقول المخلد ان حق العبارة
ان يقال ان يقول الذي يزيد التحليل قل ان تزوجتك وجامعتك
مرة فانت طالق ثلاثا او واحدة **قوله** فان خافت امساكها بالجماع
ان العبارة الترخائية بلا طلاق ولا جماع يقول ان تزوجتك ان حق
العبارة ان يقال يقول له قبل التزوج قل ان تزوجتك وامسكتك
فوق ثلاثة ايام او فوق خمسة ايام او ما شئت ذلك ولم اجماعك
فيما بين ذلك فانت طالق ثلاثا او واحدة بائنة فاذا قال الزوج
ذلك تزوج المرأة نفسها منه فاذا مرضت تلك المدة يقع عليه
الطلاق ويحصل الخلاص **قوله** ثم بعث الى بلدتي يعني حتى تقطع
المقالة بين الناس ولا يكون مشارا اليه وهذا لما روي عن عمر
رضي الله تعالى عنه فمن اتى بيمينه يحرق البيهيمه بالشار حتى
تقطع المقالة بين الناس فلا يكون مشارا اليها **قوله** مراهما
بجامع مثله مقارب الخالم وفي شروط اذا تجاوز عشر سنين فهو
ناشي واذا قارب الخالم فهو مراهق وقيل هو الذي يتحرك الله
ويشتمى كما في المستصفى وقد روي البائع للتحليل بعشر سنين
وان كان الاولي ان يكون خرا بالغا فان كان الاثر شرط عند مالك
كما في الخلاصة فالاولي الجمع بين المذهبين لانه كالتميز للامام في
خليفة رضي الله عنه ولذا مال بعض اصحابنا الى تعذر احوال
ضرورة كما في دياحة المصنف كذا في شرح النقاية للعالم القسما
وذكر الفقيه ابو الليث في تأسيس الظاهر انه اذا لم يوجد في مذهب

الإمام قول في مسئلة يرجع الى مذهب مالك لانه اقرب لمذهب
 اليه انتهى وانما خفف المراهق وان كان البالغ اولى لان المراهق غافل
 عن ملاذ الجماع فلا يقضي امرها بخلاف البالغ **قوله** وتطرق فيها بان
 العنداي في هذه الحيلة وهذه الحيلة ذكرها الخفاف وتطرق فيها
 شمس الائمة المحلواني بما ذكر **قوله** فالحيلة ان يقول لها انت طالق
 ان شاء الله يعني ويكون الاستثناء موصولا مفعولا حتى ان المفعول
 لا يعمل وكذا المضمرة في قلبه وكونه مسموعا هل هو شرط في اختلاف المشايخ
 فيه بعضهم قالوا ليس بشرط انما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به
 وبعضهم قالوا لكونه مسموعا بشرط والمسئلة معروفة في تحاب
 الطلاق ثم اختلف المشايخ في فضلين الطلاق والعناق اذا قرن
 به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعا مع انه لم يثبت الوقوع
 حتى ان من خلف وقال لا يطلق اليوم امرأتي تطليقة واحدة او ثلاثا
 وقال لها في اليوم انت طالق ثلاثا ان شاء الله تعالى او قال انت طالق
 ثلاثا على الف فقالت المرأة لا اقبل كان هذا الرجل بارا في يمينه وهو
 اختيار مشايخ بلخ وكذلك اذا خلف ان يبيع فباع بلفظ فاسدا فقد
 بر في يمينه فاعتبر بيعا موحيا لذلك وان لم يثبت ذلك فكذلك في
 مسئلة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع
 ومشايخنا يقولون لا يتصف بكونه وجعلوا هذا الجواب على ظاهر
 الرواية وقالوا في المسئلة الاولى ان الخالف يعتبر بارا في يمينه في
 ط الرواية كذلك في الترخائية فليراجع **قوله** خلف لا يطلقها فالحلها
 اجنبي ام هذه الحيلة مذكورة في السراجية **قوله** فافاضها شافعا
 فتحكم بطلان اليمين مع يعني الحكم بالبطلان لانها مخالفة للنص
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل النكاح فانه يرتفع اليمين
 في هذه الصورة قال في الترخائية الا ان هذا مما يعرف ولا يقضي
 بالقلم كيلا يتجاسر القوام وظاهر قوله لا يقضي بالقلم انه يقضي بالقول
 والعلة تقتضي عدم الافتاء مطلقا **قوله** لم يقع وعليه الفتوى في
 الترخائية ان عدم وقوع الطلاق رواية عن الإمام وعليها الفتوى
قوله ان تدخل بيتا يعني فيه زوجها **قوله** فيقال له كل امرأة لك فية
اقول الصواب ان يقال فيقال له قل كل امرأة لك فية **الثامن**

كذا باصل

في الخلع

في الخلع قوله فقد تبرأ كل منكما في يمينه هكذا ذكر الخفاف قال شمس
 الائمة ما ذكره الخفاف مخالف لما في المنسوط وهو ان الخلع مفاو
 يشبه البيع والبر لا يحصل ما لم يوجد الايجاب والقبول بخلاف ما لو
 عقد اليمين على التبرعات فعلى هذا ينبغي ان لا يقع التبرع بين كل
 واحد منهما اذا لم يوجد القبول من الاخر قيل ما ذكره شمس الائمة يستقيم
 في جانب المرأة لان الخلع من جانب الزوج يمين وتعليق للطلاق
 بقبولها والتعليق يتم بالمعاقلة لا تعلق له بالقبول واليمين يتم
 بالمخالفة لا تعلق له بغيره كذلك في الترخائية فليراجع **قوله** قبل
 مضى اليوم يعني فيمضي اليوم وليس في ملكه شيء فيتحل اليمين لا الى
 جزاء **التاسع في الايمان قوله** عقد خارجها وتوفي سوادها قال
 الإمام المحلواني جعل تحت سواد الكوفة غير الكوفة وسواد الري من
 الري وانما تظهر هذه الحيلة في الاجارة اذا استأجرة انة الى الكوفة
 او الى مردوا الى بحر قنديل لان هذه اسامي القصبة لا غير فكان
 المعقود عليها مفعولا واذا استأجرة انة الى الري لا يجوز لان هذا
 الاسم يقع على القصبة والسواد جميعا فكان المعقود عليها
 مجمولا وانما عرفت هذه الاسامي من جهة العرف لا من جهة اللغة
 كذلك في الترخائية فليراجع **قوله** فالحيلة ان يبيعها من ثقة ثم
 يشتريها يعني بطريق الشراء ذكر هذه الحيلة الخفاف قال في
 الترخائية وقد ذكرنا عن الكرخي ان من خلف لا يزوج بنته فوكل
 رجلا حتى زوجها انه يجوز ولا يحسن في يمينه وهذه كانت لا تحق
 على الخفاف ان كان ما ذكره الكرخي صحيحا انتهى **اقول** قد
 قدمنا ان ما عن الكرخي مخالف لما متون المذهب فكان غير صحيح
 فلذلك عدل عنه الخفاف **قوله** خلف لا يزوجها يعقد من يمينه
 ان حث فقد جدد نكاحها بعد ما حثت بالنكاح الاول وان لم يكن
 حث لم يضره النكاح الثاني وهذا يستقيم اذا لم يكن في النكاح الثاني
 سمية مهر وقد صح النكاح لا يلزمه بالنكاح الثاني شي فاما اذا كان
 في النكاح الثاني سمية يلزمه عند الإمام اي خيفة رضي الله تعالى عنه
 فان من اصله ان من تزوج امرأة وسمي لها مهر يلزمه الثاني فيضره
 النكاح الثاني فان اراد ان يتزوجها ثانيا من غير ان يلزمه زيادة

منه

على المهر الذي سماه في النكاح الأول فالحيلة ان يتزوج بها على النصف
الذي بطل منه النكاح ولا يقع الطلاق في هذا النكاح كذا في الترتيب
قوله الاول ان يطلقها التحلل لغرض يقيى احتياط الاختلاف
السلف في صحة هذا اليمين او وقوع الطلاق عند التزوج فان
الصحيح ما قاله بعض السلف انه لا يقع الطلاق لما تزوج بها ولو قلنا
انه لا يطلقها تطليقة اخرى والمرأة تزوج آخر ساء على هذه المسألة
وهي امرأة الزوج الأول وهذا فتح ان يطلقها تطليقة اخرى حتى
تبين منها ما يحكم هذه الطلقة وما يحكم اليمين السابق فيتحل
لها التزوج بزواج آخر انتهى ومنه يظهر ما في كلام المصنف من الاجاز
البالغ هذا لا يخفى **قوله** فقال نعم ناويا جارية بعينها صحت نيته
بغني ديانته لا قضا لانه نوى خلافا للظاهر كما في المحيط **قوله** ولو
نوى بالجارية السفينة صحت نيته بغني ديانته لا قضا وديانته لانه
نوى حقيقة كلامه كما في المحيط **قوله** عزم على غيره يميننا فقال نعم
لا يكفي ولا يصير خالفا كذا في الترخاينة **القول** الصواب يكفي
ويصير خالفا كما في الترخاينة وعبارتها بعد كلام وهذه المسئلة
تشير الى ان الرجل اذا عزم على غيره يميننا من الايمان فيقول ذلك الغير
نعم انه يكفي ويصير خالفا بتلك اليمين التي عزم عليه وهذا فصل
اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكفي وقال بعضهم يكفي وهذا
المسئلة دليل عليه وهو الصحيح انه ومنه يعلم ما في نقل المصنف من الترخا
من التحلل وان الصواب استقاطه لمن قوله لا يكفي ولا يصير ويوافق
ما في الترخاينة ما نقله صاحب الناحية عن حبل المحيط لو عزم عليه
اليمين فيقول نعم يكفي ويكون خالفا واعلم ان ما ذكره المصنف هنا مخالف لما
ذكر في القاعدة الحادية عشر من فت القواعد وهي السؤال معاذ في
الجواب فتنه لذلك **قوله** وعلى هذا فما يقع من التعليق في المحاكم
القول هذا تفريع على الخطأ والخطأ يانس بالخطأ قوله بل يقع على
الصحيح كما قدمناه وقوله نعم يكفي في التعليق بعد وفاة الشاهد
التعليق عليه لان الشاهد يستخرج من يمينه ان يعلق عليه فاذا قال نعم
كان جوابا واعلاما فكانه اعاده في جوابه فيلزمه موجب التعليق ويشهد
عليه به فلو قال لم ارد الجواب كان خلاف الظاهر فلا يصدق قضا وفي

الفتح لو قال عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالجواب المحجب
ولو قال والله لتفعلن كذا فهدى علي اقسام مذكورة في الولو الحية
ولعلمها هي مسئلة عزم اليمين التي ذكرها في الترخاينة وفي
المخلاصة من الايمان رجل قال لمذبونة امرائك طالق ان لم تقص
ديني فقال المذبون نعم واراد جوابه اليمين لازمه وان دخل
بينهما انقطاع **قوله** ان فعلت كذا فعندي حر يمينه يعني ممن
يثق به اذا اراد استرداده ويُسلمه اليه **قوله** والحيلة في بيع مذبون
يعتق بموت سيده ان عبارة الترخاينة نقل عن الذخيرة ولو ان
رجلا اراد ان يدبر عبده ويجوز بيعه فانه يقول اذا امت وامت في
ملكى فانت حر هكذا روي المحسن بن زياد عن الامام ان بيعه يجوز
انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المصنف من الركابة **قوله** استقص البيع باقا
اخر في المحيط رجل اشترى من رجل دارا او ضيعة ثم استقص البيع بينهما
باقالة او غيرهما ثم ادعى البائع على المشتري ذلك منه وقدمه الى
القاضي واراد ان يستحلقة باقة ما اشترى ذلك منه والسائغ
منطل في هذه الدعوى فالحيلة في دفع اليمين انه ينوي انه لم يشترها
منه بعد اذ امكنه او قبل كذا وقع البيع فيه او ينوي انه لم يشترها
في شهر رمضان وكذا لو كان المدعى هو المشتري فاراد استخلاص
البائع فانه يخالف على ما وصفتنا ولا يمان لانه مظلوم يسعى لدفع
الظلم عن نفسه انتهى قال في الترخاينة هذا راي المخالف بناء على
انه يرى فيه تخصيص ما ليس في لفظه **قوله** خالف لا يشتر به باثني عشر
درهما الخ قال في الترخاينة ولو ان رجلا ساءم رجلا بثوب وبي
البائع ان ينقصه من اثني عشر درهما او دينار او باع باحد عشر
درهما وثوبا لا يحث في يمينه وكان يمينه ان يحث ان عزم
المخالف ان لا ينقصه من اثني عشر درهما او ما يبلغ قيمة اثني عشر فيجعل
هذا كالمصترح به في يمينه ولو صرح به في يمينه يحث كذا هنا والجواب
انه لو حث في يمينه بسبب هذا الشرا انما يحث اذا اراد في يمينه
او ما يبلغ قيمة اثني عشر درهما من مال اخر سوى الدرهم ولو ارادنا
ذلك اردناه بجزء العرف والقصد لان اسم الدرهم لا يحتمل الاخر
ولا يجوز اثبات الزيادة في اليمين بجزء العرف في القصد لا ترى ان

من خلف لا يشترى هذا الثوب بدرهم فاشتره بدينار لم يحنث في قيمته
مع ان الدينار اكثر من الدرهم ومن رغب عن شراشي بدرهم كان رغب
عن شرايه بما تبلغ قيمته درهم او زيادة ولكن قيل لو ارادناه بجزء العرف
وانه لا يجوز وهذا ذكرنا في المسئلة المتقدمة من عدم الحنث جواب
القياس ما على جواب الاستحسان يحنث فقد ذكر محمد فيمن خلف لا يبيع
عنده بعشر دراهم الا باكثر او الا بازيد فباعه بشبعة ودينار القياس
ان لا يحنث لان المنفي هو البيع المطلق والمستثنى البيع باكثر من
العشرة او بازيد منها لان الكثرة والزيادة انما تكون في الجنس
الواحد والدرهم والدينار جنسان مختلفان فلم يكن هذا البيع
واخلا تحت اليمين وفي الاستحسان يحنث في يمينه لان الدرهم
والدينار جعلت جنسا واحدا فيما عدا حكم الربا فكثر الدرهم
بالدينار فكان هذا بيعا باكثر **قوله** او يوقل يبيعه منه فانه لا يحنث
لما في ايمان الاصل ان من خلف لا يبيع ولا يشترى فامرا فانما بذلك
لا يحنث الا اذا كان سلطانا لا يتولى ذلك بنفسه **قوله** لا يشتريه
يشتريه بالخيار يعني لو قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر ثم
بداله ان يشترى العبد يشتريه على انه بالخيار فلا يملكه بنفسه شرا
فلا يعتق عليه فتدخل اليمين حتى لو ناقضه الشراء باثنا لا يعتق
عليه هكذا ذكر المصنف في حيله **قوله** وفيه نظروا وجه النظر ما ذكر محمد
في الجامع الصغير ان من خلف وقال ان شريت هذا العبد فهو حر
فاشتره بالخيار اعتق عليه بلا ذكر خلاف كذا في الترخائية **قوله** يشتر
يشترى السهم لا يشترى الصغير او امراته بامرهما او يشترى تسعة وتسعين
سهما لنفسه شرا ان البايع يقترله بالسهم البايع ولو وهبه السهم
البايع ففي العبد ونحوه فلا يحنث القسمة انقضت اليمين وفيما يحنث
القسمة لا تنقض اليمين وفي الوجهين جميعا لا يحنث في مبيعه **قوله**
عنده حر ان اخذ منه متفقا الخ يعني اذا كان له رجل على رجل مائة
درهم مثلا فقال رب الدين عندي حر ان اخذتها اليوم متفقا
فالحيلة ان ياخذ بعض المائة متفقا **قوله** خلف لا يحنث من فلان
حقه يعني شر بداله ان لا ياخذ منه فالحيلة ان ياخذ من رجل الخلو
عليه ولا يحنث وكذا الواحدة من رجل كفل بالمال عن الخلو فليأخذه

او من رجل اقاله الخلو فليأخذه عليه فقد تر في يمينه هكذا ذكر القدروري
قوله وقيل يحنث قال في العيون اذا خلف لا يقبض ماله من المطلوب
اليوم فقبض من وكيل المطلوب حنث وان قبض من متطوع لم يحنث
وان عني ان يكون ذلك بنفسه صدق ويأخذ لا يحنث وكذا في موضع اخر
انه يصدق من غير فضل والصحح ما ذكرنا **قوله** تدرك وتلقيه في
عصيدة الخ يعني الحيلة في عدم الحنث ان تفعل ذلك على ما روي عن الاما
وفي القدروري لو جفقه وقته ثم شربه بمائه لم يحنث وان اكله
مباولا يحنث وقال الفضلي اذا جعله ثريدا ارجوان لا يحنث
لان اسم الخنزير قد زال عنه **قوله** لا ياكل طعاما لفلان الخ يعني شر
بداله ان ياكل فالحيلة في عدم الحنث ان يبيع الخلو فليأخذ من الخلو
فلا يحنث وكذلك لو اهداه الخلو فليأخذ من الخلو فليأخذ من الخلو
لان الطعام صار ملكا للخالف بالبيع والاهداء فكان الخالف اكل
طعام نفسه قال شمس الامة الخلو في المضاف يجوز بيع الطعام
هنا مطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مترا اليد او
يشترى البايع الى موضعه بان يقول في يدي كذا او لعتره شيئا ما
اذا اطلق اطلاقا لا يجوز هذا البيع كذا في الترخائية **قوله** ان
صعدت فكذا الخ يعني لو ان امرأة ارقت السلم لتفقد السطح
فقال الزوج لها انت طالق ثلاثا ان صعدت وانت طالق ان
ترلت فالحيلة في ان تحمل فتزل **قوله** او يبينها **قوله** لو قال
او يطلقها بما في الترخائية كان اولي لانه لا فرق بين البائن والحر
بعد انقضاء العدة **قوله** فتبطل اليمين اذا انقضت عدتها يعني
ثم ينقض عليها فبرقع اليمين **قوله** في الكسب لها يعني فتفق
منه على نفسها فلا يحنث **قوله** وان كان صانعا يستاجر الخ يعني
لو كان خياطا يستاجر الخياط لها مشاهرة فيستقبل العمل فيجوز
ذلك ويكون الكسب لها فاذا انقضت على نفسها منه لا يحنث
قوله او يكتسب اسم الضرة في كفة البشري الخ يعني وانما يكتسب
في الترخائية قال شيخ الاسلام ابو الحسن سمعت مثل هذا من
القاضي المازني انه فعل مثل هذا في تخلف الخاقان اياه ومشايخ
عصره لا يخالفونه ولا يخرجون عليه وكتب على كفة البشري اسم الخاقان

ن

او

وكان يقول عند التحليف لا اخالف هذا الخاقان ولا اخرج عليه
فكان يشير بيده الى ما في يده **قوله** خلفه السراق ان لا يخرج باسمهم
فالسبيل ان يقال اننا نعد عليك اسما والقابا فمن ليس بسارق اذا
ذكر قتل واذا انتهبنا الى السارق اسكت او قل لا اقول فيظهر الامر
ولا بحث **قوله** لا يسكن وشوق عليه نقل الامتعة الى يعنى اذا خلف
لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ويشوق عليه نقل المتاع فانه يمنع المتاع
من يثوبه ويخرج بنفسه واهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يدير
عليه التحول والضمير في قول المصنف يبيعه راجع الى الامتعة جمع متاع
ووهو نظر الواحد المجتمع **قوله** ان لم اخذ منك حقى اعني لو قال
الطالب للمذنب ان لم اخذ حقى منك فامراني طلق وقال الاخر
ان اعطيتك فعندي خسر فالتسليم ان تمتنع المطلوب فيجى الطالب
ولا اخذ منه خيرا **الفاصل في الاعناق وتوابعه قوله** الخيلة
للمشركين في تدبير العبد وكاتبته اعني لو ان عبدا بين رجلين
اخذ منهما صار الكل مدبرا عند ابى يوسف وعامة فقهاءنا وضمن المذنب
حقه شريكه موسرا كان او مفسرا فان اراد احدهما ان يكون مدبرا
لهما ولا يضمن احدهما لصاحبه ولو ان عبدا بين رجلين كاتب احدهما
نصيبه صار الكل مكاتباً عليه عند الامام ومحمد ولشريكه الخيار ان
شا نقص الكتابة في كل العبد وابطالها وان شاع من المكاتب قيمة
نصيبه وان اراد ان يصير نصيب كل واحد منهما مكاتباً عليه
ولا يضمن لشريكه شيئا فالخيلة في المسئلة ان يوكلا من يفعل
ذلك بكلمة واحدة اي التدبير او الكتابة بصيغة واحدة بان يقول
في المسئلة الاولى جعلت نصيب كل واحد من موكلتي مدبرا فخص العبد
مدبرا عنهما وفي المسئلة الثانية كاتبته عن المولىين جميعا على كذا
وكذا فاذا قبل العبد ذلك صار مكاتباً عن المولىين جميعا هذا هو
المراد وقد اوجز المصنف غاية الاجاز حتى بلغ هذا النفاذ **قوله** الخيلة
في عتق العبد في المرض اعني رجلا له عبا اراد ان يعتقه وهو مريض
وخاف ان ينكر ورثته تركته قبوخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج
العبد من ثلثه وقوله ان يبيعه المصد والمشتك من ان والفعل
خبر المبتدأ وهو قوله الخيلة وقوله ويعقبه البذل منه خبر ثان

قوله فان لم يكن للعبد مال **اقول** هذه خيلة اخرى على تقدير عدم
تمام الخيلة الاولى وهي ان يدفع المولى الى العبد مالا في السر وبكتم ذلك
ثم يدفعه العبد الى المولى بحضرة الشهود فاذا قبض المولى البذل منه حضر
الشهود عتق العبد بشري نفسه ولا يكون للورثة عليه سبيل قال
شمس الائمة الملقب في شرط الحضانة يعنى في حيله ان يكون قبض المولى
البذل بمعاينة الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين
الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد
في المرض وانما اذا لم يكن على المولى دين الصحة واقر باستيفاء الثمن
الذي وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره واصل المسئلة
اذا كاتب عبده في مرضه ثم اقر باستيفاء ذلك الكتابة وليس عليه من
الصحة فانه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال قاله وانما اذا
اعتقه على مال فزينة العبد انما تسلم له بقبول بذل العتق لا باقر
المولى بالاستيفاء وكان نظير الثمن في باب البيع فيعتبر من جميع
المال فعلى هذا ينبغي ان يصدق المولى اذا اقر بالاستيفاء من غير
ان يحضر الاستيفاء الشهود لكن الحضاف زاد في النوشق والاصطاط
كذات في الترخائية **قوله** واختلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض **اقول**
قد علم مما قدمناه ان صحة اقرار مقيدة بان لا يكون على المولى دين
الصحة فان كان على المولى دين الصحة لا يصح اقراره باستيفاء
البذل فليس في صحة اقرار خلاف انما صحة مقيدة بما ذكره قاتل
قوله فلو اقر اعتبار من الثالث يعنى وهو يريد ان يعتبر من جميع المال
كما في الترخائية **قوله** اذا اراد ان يطا بخارية ولا يمتنع بيعها لو
ولدت الخ في المحيط في باب الخيل في الثمن على العتق والتزويج
رجل له بخارية يطاها فخاف ان تأتي بولد قصير ام ولد فالحيلة
ان يبيعها من ابن له او ممن تثق به ثم يزوجها فيكون اولاده منها
احرار ان كان باعها من ابن له او من ذي رحم محرر يعتقدون بغيره
من المالك والخارية قنة رقيقة على حالها على ملك الذي باعها
منه له ان يبيعها او يخرجها من ملكه كتمه وقالت في باب الخيل في
الكتابة ولو اراد ان يطاها منه ولا تصير ام ولد يبيعها من ابن له
صغير ثم يزوجها فيكون اولاده احرارا ولا يكون ام ولد لانه

بذلك انكاح جارية ابنه الصغير من غيره فملك من نفسه لان فيه اخذ
 مال متقوم بازا البضع الذي لا يتقوم الا بالفقير فتحصل له الغبطة
 والنظرة **الحادي عشر في الوقف والصدقة قوله** ان يقر انها الخواي
 الدار وقف رجل الخ فالضمير راجع الى الدار المتعقلة في الذهب
 انه لا مرجع للضمير في نظم الكلام فاذا اقر بما ذكر لم يكن لورثته مقارضة
 في ذلك فيما من من خوف عدم اجازتهم **قوله** فيحكم القاضي بالزوج
اقول في المنع شرح المجمع ان الوقف اذا كان محكوما به يلزم بالاجماع
قوله او يقول ان قاضيا قضى بصحته فيلزم **اقول** في جامع
 الفضولين من الفصل الثاني لو احتج الى كتابة الحاكم في المجتمعات
 كوقف واجارة متاع ونحوه فلو كتب وحكم بصحته قاض من قضاة
 المسلمين ولم يسمه جاز فان لم يحكم به قاض وكتب الكاتب كذا لاشك انه
 يمتنع لك ذكر صوابك على انه لا يثبت به فانه لو خاف الواقف ان يبطله
 قاض فانه يكتب في صدك الوقف وقد حكم به قاض اذا التفت في الحقيقة
 وقع صحيحا انما يبطل بابطال القاضي وبكتاتيه هذا الكلام يمتنع
 قاض اخر عن ابطاله فيبقى صحيحا وليس هذا كذا منبطل احقا وصحاح
 غير صحيح لكن يمنع المبطر عن الابطال انه ومنه يعلم ان ما يكتبه الواقف
 في صدك الاجارة من قولهم وحكم بصحته والحال انه لم يحصل من القاضي
 حكم بذلك مرتب على دعوى صحيحة يكون ذلك مانعا للمبطل عن
 الابطال اذا التفت في الحقيقة وقع صحيحا انما يبطل بابطال القاضي
 وبكتابة هذا الكلام يمتنع قاض اخر عن ابطاله فيبقى صحيحا وليس هذا
 كذا منبطل احقا وصحاحا غير صحيح حتى يبطله قاض وفي الفتاوى
 البرازية من كتاب الوقف وان حكم حاكم بلزومه بعد ما صار حادثة
 لزما انتهى قال قاضي القضاة عبد البر بن الشحنة بها مشرحة من
 الفتاوى البرازية **اقول** كيف يعتد في لزومه كونه حادثة
 والجمهور على ان الوقف تسمع فيه الشهادة بدون الدعوى وليس الكلام
 في الشرايط انما الكلام في اصال الوقف فتاملا وافهم تساهل وقينه
 تاقل فتدبره **الثاني عشر في الشراكة قوله** ان يبيع كل منصف
 متاعه متاع الاخر **اقول** هذا مقيد بما اذا كانت قيمة متاع كل منهما
 مثل صاحبه فاما اذا كان متاع احدهما اكثر فاقول يبيع من متاعه

اربعة اخماسه بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما اخماسا
 ويكون الرجح بينهما على قدر راس مالهما كذا في الترخائية فليرجع
الثالث عشر في الهبة قوله على انها ان خلاصت من الولادة
 الجارية الترخائية امرأة حامل تريد ان تهب المهر من زوجها
 على انها ان ما شئت في نقاسها كان الزوج بريئا من مهرها وان سكت
 من نقاسها عاد المهر على زوجها اتهم ومنه يعلم ما في عبارة المص
 من الخلل **قوله** فاذا اولدت ينظر اليه الخ قال شمس الائمة الجواني
 هذا يستقيم اذا بقي الثوب على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير موقوف
 وبه يفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان اما اذا
 تعيب الثوب وتعد ردة فلا **قوله** وهكذا فيمن له دين الخ يعني اذا
 اراد ان يعيب وله على اخر دين ويريد ان يكون العزم بريا ان لم
 يعد وان عاد اخذ المال **قوله** فالخيلة ان تشتري منه ثوبا مكلف
 بمهرها يعني وتقبض ذلك الثوب من الزوج فاذا مضى اليوم فقد
 مضى وقت اليمين ولا مهر لها في ذمة الزوج فيسقط اليمين ولا
 يحث الزوج بترك الهبة ثم يكشف عن الثوب المشتري فتزده بخيار
 الرؤية ويعود المهر على الزوج واورد عليه انه مع الشرايط صدق
 انها لم تهبه المهر فينبغي الحث والجواب ان هذا قولها اي اشتراط
 حضور الترياق في المقيدة بيوم او نحوه **الرابع عشر في البيع والشرا**
قوله فالخيلة ان يقر المشتري الخ قال شمس الائمة الجواني ذكر محمد في
 الزيادات اذا اشترى الثوب المعصوب من المالك والغاصب مقرر
 بالغصب في موضعين فاجاب في موضع انه يجوز البيع وقال في موضع
 اخر يكون البيع موقوفا ومما امتقار بان في المعنى لان التوقف انما
 يكون لاجل التسليم واما البيع فجاء **قوله** وهو في يد المالك يعني الغصب
 قيد بالاقرار لانه لو كان الغاصب جاحدا يكون البيع باطلا ذكره كذا محمد
 وقاسه على بيع الابن **قوله** ولو لا ذلك لكان للمشتري حبس البائع يعني
 لو اقرار المشتري لكان له حبس البائع لكن وجد الاقرار فليس له حبس
 لانه وجد الرقمنة بتأخير القبض الى وقت الامكان ولا بد ان يشهد
 عليه البائع بذلك الاقرار لممكن اثبات ذلك الاقرار عند القاضي بالينة
قوله وكذلك عيب على الامام الاعظم رضي الله عنه الخ والجواب ان

هذا ليس امرا من الامام بالكذب لانه لم يقل لتفعل كذا حتى يكون امرا
بالكذب ولكن هذا منه فتوى انه لو كان فعل كذا كان كذا وكيف يكون
هذا منه امرا بالكذب ومحمد لم يجوز ما هو ادق منه وانه قال في عقد
المراحة يقول قام علي بكذا ولا يقول شترتيه بكذا وكذا قال في البيع
لو اخذ الكفار مسلما وارادوا ان يضربوا عنقه فامر المسلم ان يضربوا
عنقه لا يسعه ان يقول لا تضربوا علي بطي واضربوا علي راسي فان
هذا امر بالمعصية ولكن ينبغي ان يقول الضرب علي البطن شترتي
علي الاقارب باخذ فيكون هذا امرا بضرب الرقبة علي وجه التعريض فاذا
لم يجوزوا هذا كيف يأمرون بالكذب **قوله** يرجع علي البائع بضعف
التمن **قوله** الصواب بضعف الثمن قال في الصلحاح وضعف الشيء
مثله وضعفه مثله واضعافه مثاله **قوله** فالحيلة ان يبيع له
بضعف الثمن ثوبا اخر عبارة الحذف والحيلة في ذلك ان كان يريد ان
يشترى بمائة دينار فان استحققت يرجع بائني دينار ان يبيع
المشتري من البائع ثوبا بمائة دينار ثم يشترى الدار بمائة دينار
يدفعها اليه وبالمائة الدينار التي هي من الثوب فيصير من الدار
مائتي دينار فان استحققت يرجع المشتري هذه المائتي دينار **قوله**
ولو اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب ان يجبان تعلم ان من باع هذا
او شيئا اخر ويبرأ عن عيبه فانه يجوز ويبرأ عن العيوب كلها وان لم يسم
العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب يعني الشافعي
ومنهم من قال مع تسمية العيوب يشترط ان يضع يده علي موضع
العيب اما بدون ذلك فلا يصح البراءة وهو قول ابن ابي ليلى ثم
اذ لم يسم العيوب ولم يضع يده علي محل العيب لما انه لا يعرف اسمي
العيوب ولا يعرف جميع العيوب حتى يسميها ويضع يده علي محلها
وخاف ان يرفع الامر الي قاض لا يرى البراءة عن العيوب بدون
التسمية وبدون وضع اليد علي محل العيب صححا وطلب الحيلة
قوله باع من غريب يعني لا يعرف كذا في الحذف **قوله** ثم الغريب
من المشتري يعني ويغيب الغريب فاذا اخذ المشتري بالمبيع عيبا
لا يمكنه الرجوع علي المشتري لانه لم يشتره منه فيحصل مقصود البائع **قوله**
الحيلة في بيع جاربه يعتمدها المشتري انما يحتاج الي هذه الحيلة علي

كذا
باصلة

له الرواية واما علي رواية الحسن في البيع صحيح وان كان هذا شرط لا تقصيه
العقد وفيه منفعة للمعقود عليه ومثل هذا الشرط يفسد العقد لكن
انما يجوز لغلبة الغرض كما قلنا في الرجل يشترى خطبا بشرط ان يوفيه
الي منزل المشتري كان البيع جائزا لغلبة الغرض كذا هذا وكذا لو
باع بشرط ان يكفل فلان وفلان الكفيل حاضر في المجلس فكفل او باع
بشرط الرهن والرهن معين في المجلس جاز العقد لثبوتنا لغلبة
الغرض كذا هذا فعلي قياس هذه الرواية لا يحتاج الي هذه الحيلة ولكن
ان وفي لة المشتري بذلك معنى الشراء الا كان للبائع ان يتفقد
كذا في الترخاينة **قوله** فالحيلة ان تشترى شيئا قليلا بقدر مراده
من الرجح كان يشترى ما يساوي فلسا بدره من **قوله** انما تتم
هذه الحيلة من غير كراهة علي قول اي يوسف ما علي قول محمد فتكره
قال في خزانة الفتاوى ان بيع ما يساوي رهنا بالالف درهم في غير
رواية الاصول يجوز ولا يكره في قول اي يوسف وقال محمد يكره **قوله**
يا امرؤ البائع فيقول اي يا امرؤ البائع المشتري فيقول ماذا كرا **قوله**
المشتري لا يوافق علي ذلك فانه لا يوافق علي ما يلحقه بسببه ضرر
فكيف يكون هذا حيلة للبائع **قوله** فالحيلة ان يقر المشتري **قوله**
يقال فيه ما قيل في الذي قبله **الخامس عشر في الاستبراء قول**
ان يزوجهما البائع او لا عبارة الترخاينة ان يزوجهما البائع من
رجل شق به وليس تحت طرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري
ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها فلا يجب الاستبراء علي المشتري
ولكن ينبغي ان يكون المولي الذي تزوجهما استبرأها او لا يحضه شتر
تزوجها لانه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين علي امر
واحد في طهر واحد وقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
وهكذا الجواب فيمن وطئ امته ثم اراد ان يزوجهما من انسان ينبغي
ان يستبرأ بها بحضرة ثم يزوجهما هكذا ذكر الحنفية وفي الجامع الصغير
لو كان البائع وطئها قبل التزوج فلا بأس للتزوج ان يستبرأ بها بحضرة
ثم قال الحنفية في تعلم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها
الزوج وانما شرط الطلاق بقدر القبض لانه لو طلقها الزوج قبل قبض
المشتري يجب الاستبراء في اصح الروايتين عند محمد لان القبض له شبهة

بالعقد وعليه مدار الأحكام خصوصاً فيما بني أمره على الاحتياط ولو
اشترى ما المشتري في هذه الحالة يجب الاستمرار فكذا إذا وجد القصد في
الطلاق بعد قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرأ بها بحضرة وفي قول
الأصل لا استبرأ على المشتري فعلى رواية الحمل اعتبار وقت الشراء
وقوت الشراء في مستغولة بحق الغير وهو الصحيح **قوله** أو يزوجهما
المشتري قبل القبض كذلك يعني إذا أبي البائع أن يزوجهما قبل البيع
فالحيلة أن يستبرأ المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الحارثية ولكن
يزوجهما ممن يتق به ممن ليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزوج ثم يظلم
الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري الاستبرأ لأنه حينئذ
ملكه فيها كان يضعها حراً ما عليه وحينئذ صار يضعها خلا لا يحد
الملك فيها فلا يجب الاستبرأ **قوله** أو يزوجهما المشتري قبله أو يعني
لو كان المشتري تزوج هذه الحارثية بنفسه قبل الشراء اشتراها وقبضها
فلا يلزم الاستبرأ لأن النكاح ثبت له عليها الفرائض وقيام الفرائض
عليها دليل فراغ زوجهما شرعاً **قوله** واختلفوا في كراهة الحيلة لا سقوط
أي الاستبرأ فقال محمد بن بكر وقال أبو يوسف لا يكره إلا أن يشأنا الحد
في هذا الباب بقول محمد لأن الباب باب الفروج فربما وطئ البائع في
الطهر الذي باعها فيه فإذا احتال المشتري لا سقط الاستبرأ وسقط رطل
المشتري فيجب زحلان على امرأة واحدة وذلك منهي عنه كذا في الترخائية
السادة عشر في المذانيات قوله الحيلة في أبر المديون أي في أبر
الدين المديون فالمصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف يعني
زحلالة على رجل مال بغير شهود فأي الذي عليه المال أن يقربه إلا أن
يؤخله أو يقضاه منه على الشطر أو يديره عن الشطر منه ويرد صاحب
المال حيلة حتى يقربه بما له ولا يجوز تأجيله واصله فاعلم بأن
المديون إذا قال لربي الدين لا أقربك بالمال حتى تؤجلني أو لا أقربك
حتى يقضاهني أو حتى يخطعني بعض ما يدعي على هذا أن يكون اقتراراً
بالمال فعند بعض العلماء يكون اقتراراً فلا يحتاج إلى هذه الحيلة قال
محمد لا يكون اقتراراً وط في الحيلة ما ذكره في هذه الحيلة نوعان وكان
ينبغي أن لا يحجر القاضي على المقر لأن حجه عليه بطلان الحق المطلوب
لأن المطلوب مستحق البراءة عما في ذمته بابقا الحق على المقر وبإبرائه

ففي جواز هذا الحجر بطلان حق المطلوب عليه والقاضي لا يحجر في مثل
هذا الموضع وكان المختلف أخذ هذا مما ذكره محمد في آخر كتاب الحجر أن القاض
إذا اذن رجلاً بالتصرف فلما تصرف وباع الناس فسد الرجل فعند محمد
يحجر وإن لم يحجر عليه القاضي وعند الإمام لا يحجر إلا يحجر القاضي وإذا
حجر عليه القاضي مع حجهه وأحجر ذلك الرجل وهناك أيضاً المديون
يشتحق البراءة بالالف إلى المحجور أو بإبرائه ففي هذا الحجر حجة عليه ومع
هذا يجوز ذلك فهمنا أيضاً كذلك كذا في الترخائية **قوله** لأنه لا يري
الحجر جازاً يعني وإذا لم يحجر المحجر عنده صار الحال بعد الحجر كالحال
قبله وقبل الحجر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به **قوله** الحيلة
في تحول الدين لغیر الطالب عمن أن يكون بالحوالة أو غيرهما يعني
رجلاً له على رجل مال فازاد الذي عليه المال أن يتحول المال الذي
عليه لرجل آخر **قوله** كما سبق أي في الحيلة التي قبل هذه **قوله** أو أن يبيع
رجل آخر عطف على سابقه بعد التناول بالمصدر والتقدير ما بالقرار
أو يبيع رجل يعني يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد أن يتحول
المال له بغير عيبك هذا من فدان الطاليل الف التي له على فادان
الماور بعده من صاحب المال الذي له على فلان وقبل صاحب الدين
البيع من صاحب القيد يتحول الدين ويصير الدين لصاحب القيد
على المطلوب وهذا لأن البيع لا يتعلق بذلك الدين لأن الدين
والدين لا يتعلقان في القيد عيناً كان أو ديناً وإنما يتعلق
بمثله ديناً في الذمة فيصير كأنه قال لصاحب الدين بغير عيبك
من فلان بمثل الدين الذي له على ثم اجعل مثله قصاصاً بما له على
من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال إلى صاحب القيد
وهذه المسئلة ذكرها في الجامع وهذا التقرير يظهر ما في بيان الم
من الإيجاز البالغ فخذوا لغار **قوله** أو نصالح عما على المطلوب
بعده فيكون لصاحب القيد يفهم منه أن الدين فيها له لكن في
الترخائية قال غير أنه في الصلح يرجع بقيمة القيد والفرق أن
الصلح وقع بالدين لا يبدله لأن الصلح إذا أضيف إلى عين يتعلق
بغيره لا بمثله ديناً في الذمة وكذا الوصية على دين فتصادق قال
لا دين يظل وإذا وقع بالدين وقع القضا بقيمة القيد والمديون

عني

في جواز

مستقرضا عبده واستقرض القيد يوجب القيمة وفي البيع لا يتقارن بديل
 الدين بل بمثله دين في الذمة وكذا الوشري يدين وتصادقان لا يدين
 لا يبطل البيع **قوله** فلم يمتح تاخيله بعد العقد وذلك لان العلم انقلبو
 ان الوكيل بالبيع هل يملك التأجيل والتجيز بعد تمام البيع انفقوا
 على انه مملوك البيع بمن موثقل ومنجز قبل تمام البيع واختلفوا بعد
 فقال ابو يوسف لم يجز التأجيل والتجيز بعد فاحتاج هذه الحيلة
 على قوله اما عند الامام ومحمد يجوز فلا يحتاج الى هذه الحيلة **قوله** فالحيلة
 ان يقر ان حقيقة من الدين حين وجب كان موثقا لا يفتي وانكر الاخر
 ثبت التأجيل في نصيب المقر فثبت بهذا ان من اقر بتسبب شيء فانما
 يثبت على الصفة التي اقر ومن اراد باقراره تغيير سبب قد وقع لا يعمل
 اقراره قال تميم الائمة الخلو اني هذا اذا كان الاجل متعارفا اما اذا كان
 اجلا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند ابي يوسف ومحمد
قوله واذا اراد المدينون التأجيل في المحيط نقلوا عن الخفاف رجلا
 على رجل مال فسأل المطلوب الطالب ان يؤجله بهذا المال الى وقت معلوم
 او يتجده عليه واجابه الطالب في ذلك فخاف ان يحال الطالب عليه ان
 يقر بالمال لانسان ويؤجله او يتجده فان التأجيل والتجيم لا يجوز في
 قول ابي يوسف فالحيلة في جواره على قوله ان يقول الطالب ان هذا
 المال وجب علي المطلوب موثقا الى وقت كذا او متجما كذا وكذا نجما
 وقد ضمن له بما يتجده من ذلك من اقراره او تجده او مملوك او وكيل
 فيبطل به هذا التأجيل والتجيم فهو ضامن لذلك وعليه خلاصة
 حتى لو اقر الطالب لانسان وجب المقر بطلب المطلوب بعد هذا التأجيل
 والتجيم فله المطلوب ان يرجع على الطالب فيما قدر بضمه ويرجع عليه
 بالمال فصار عليه الى وقت اجله والى اليوم انتهى ومنه يضع كلام المم **قوله**
 حضر اليهود وقال لا تشهدوا الخ يعني على المقر متاخذا فاذا اقر اناهما
 وقلنا لم تشهدوا علينا بما في هذين الكتابين فاشهدوا بذلك وان اقر
 احدهما وامنع الاخر فلا تشهدوا على المقر متاخذ فكون هذه حيلة
 لهما جميعا **قوله** ونظر فيه بان للشاهد ان قال له المقر لا تشهد
 يعني تقدم صحة النهي لان الامر ليس بشرط التحمل الشهادة فيصير من غير
 امره ان يشهد عليه **قوله** اما اذا قال له لا يسمع الشهادة يعني لان لا يقر

ان المدعي

ان المدعي محق او مبطل والمدعي يعرف حقيقة الحال فاذا منع الشاهد
 عن الشهادة يحل له ان يقر انه مبطل فلا يسمع الشاهد ان يشهد لكن
 القاضي الامام ابو علي النسفي كان يقول ان المشايخ متروكون فيما
 اذا قال المدعي للشاهد لا تشهد بما يجري بيننا ثم جاء الشاهد وقال
 انما هيئتكم بعدد فاحضر مجلس القاضي واشهد لي بذلك بعضهم
 قالوا يسمع ان يشهد وبعضهم قالوا لا يسمع ان يشهد فلا اختلاف
 في تلك المسئلة دليل على ان فيما قاله الخفاف نوع ونظر والخفاف نفسه
 شوش هذه المسئلة فانه ذكر في بعض المواضع انه اذا قال المقر للشاهد
 لا تشهد علي لا يصح هذا النهي واذا لم يصرح هذا النهي لا يكون حيلة وبهذا
 التقرير عرفت ان قول المم وجوابه انه غير مدني **قوله** الحيلة في تأجيل
 الدين بعد موت من عليه الدين يعني تأجيل الوارث بالدين الذي حل
 بموت موثقه قال الخفاف الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس
 عليه فلا يثبت الاجل في حقه فبعد هذا الخلو اما ان يثبت الاجل للميت
 او يثبت في المال لا وجه لان يثبت للميت لان الدين قد سقط عن ذمته
 بالموت فكيف يعود الاجل بدله عليه ان الاجل الثابت لهذا الشخص سقط
 بموته فكيف يثبت الاجل له استدا بعد موته ولا جاز ان يثبت في المال
 لانه عين والاعيان لا تقبل التأجيل فلذلك قلنا انه لا يثبت الاجل
 قيل ما ذكر قول محمد اما على قول ابي يوسف فينبغي ان يثبت ورده وهذا
 الى مسئلة وهو ان غريم الميت لو اراه عن الدين ورده الوارث عند محمد
 لا يعمل ورده لان الدين ليس عليه وعند ابي يوسف يعمل ورده لانه الطالب
 بالدين فلما علم ورده وجعل كان الدين عليه عمل الاجل ايضا ويثبت في
 حقه هكذا قالوا ولكن الصحيح انه على الاتفاق ثم اذا كان لا يثبت
 الاجل في حق الوارث فلا بد من الحيلة في تأجيله **قوله** فانه لا يصح
 اتفاقا على الاصح **قوله** في هذه العبارة نظرفان مقتضى دعوي
 الاتفاق عدم وجود الخلاف ومقتضى دعوي الصحة وجوده
 فيتناقضان **قوله** ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا **قوله**
 التصواب ان يقول ويقر الطالب انه لم يصل الى هذا الوارث شيء
 من مال الميت حتى يلام قوله فيومر الوارث بالبيع لقضا الدين
 ولا يقر انه مات مفلسا وضمن الوارث بعد ذلك ولكن يقر انه كان

هذه

ضمن عنه لان المذهب عند الامام ان الكفالة بالدين عن ميت مفلس لا يصح
فيتبين ان يحترق عنه على الذي قلنا **قوله** وهذا على ظاهر الرواية انما
على ما في بعض روايات النواوير فلا لانه اذا دخل المال على الاصيل يحل
على الكفيل واذا سقط الاجل في حق الكفيل لا يسقط في حق الاصيل وقاسه
على الاصل فان ابن الاصيل يكون ابر الكفيل اما ابر الكفيل لا يكون ابر
الاصيل **السابع عشر في الاجازات قوله** اشتراط المرمقة على
المستاجر فيفسد بها اي اشتراط المرمقة على المستاجر فالمصدر مضاف
الي مفعوله والفاعل محذوف وذلك كما في اجازات الاصل مثل ما لو اشترى
من اخر حتما واشترط رب الحمام المرمقة على المستاجر فلا اجارة فاسد لان
قد ر المرمقة يصير اجرا وان محمول **قوله** فان ادعى المستاجر الاتفاق
لم يقبل منه الاجحة يعني لو اختلف المورج والمستاجر في المرمقة فالقول
قول رب الدار لانه المستاجر فيكون القول قوله الا ان يقبل المستاجر
بيئته على ما ادعى كما لو ادعى الا انها حقيقة **قوله** ولو اشهد له المورج الكذا
في النسخ والاولى اسقاط له كما في الترخاينة لان اشهد يتعدى بنفسه
وحيث تكون اللام للتفصيل لا للتعدية يعني لو اشهد رب الدار ان
المستاجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق لا يقبل قول المستاجر الاجحة
يعني اشهد وقت عقد الاجارة ووقت اشتراط المرمقة على المستاجر
ان المستاجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق فعول ذلك **قوله** والحيلة
ان يجعل اي والحيلة في ان يقبل قوله في الاتفاق بلا حجة كما في الترخاينة
قوله فيقبل بلا بيان يعني لان بالتجمل يصير التجمل ملكا لصاحب الدار
فاذا رفعها الى المستاجر بعد ذلك يصير المستاجر امينا فيه والقول
قول الامين في صرف الامانة الى مضمونها **قوله** او يجعل مقدارها في يد
عدل يعني لان العدل امين والقول قول الامين فيما ينفق وحيث
لا يحتاج الى المستاجر الى البيئته على ما انفق فهذه الحيلة تفيد سقوط
البيئته عن المستاجر لانها تفيد ان القول قوله بلا بيئته بخلاف الحيلة
التي قبلها وحيث لا يصح ردها في سلك واحد فتبين لذلك **قوله**
ولو امره بالبناء فقط يعني اذا لم يذكر صاحب العرضة الخامسة من الاخر
انما امره بالبناء غير ان قال ابن فيها كذا وكذا ولم يقل واخا سبك
بما انفق في البناء من الاخر فينبى فيها **قوله** قيل للاجراي قال بعضهم

يكون

يكون البناء صاحب العرضة واستدرك بما ذكره محمد في ضمان الاجازات
ان من اجر من اخر حتما وقال صاحب الحمام للمستاجر ما اشترطه
فاقبل فاجارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستاجر
واستدرك بما ذكره في كتاب الغارية ان من استعار من اخر دارا وبني فيها
باذن رب الدار البناء يكون للمستعير **قوله** الحيلة في جواز اجارة
الارض المشغولة بالزرع يعني لا يجوز وعله ذلك على ما ذكره بعض
المشايخ ان يذرت الارض قائم على الارض كما لو كان الارض مشغولة
بالزرع الذي ملكه فقد اجرا ولا يقدر المستاجر على تسليمه ومثل هذا
لا يصح **قوله** ان يبيع المستاجر ولا يملكه يبيع الارض فتحجوز
الاجارة لان الزرع يبيع المستاجر ملكا للمستاجر والمستاجر ينتفع
بالارض من حيث انه يعمور رعيته بها فقد اجرا يقدر المستاجر على
الانتفاع به ولان الزرع اذا صار مملوكا للمستاجر فقد زالت رعيته
لاجر عن الارض كما وحقيقة فقد اجرا يقدر المستاجر على تسليمه
قوله وقيد بعضهم بما اذا كان يبيع رعيته اي قيد بعض مشايخنا
جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع بالطريق المذكورة بما اذا كان
يبيع الزرع يبيع جدا ما اذا كان يبيع هزل ويجوز فلا اي لا يجوز الاجارة
لان اذا كان يبيع الزرع يبيع هزل فالزراع لم يزل عن ملك البائع فيبقى
الحال بعد الزرع كالحال قبله **قوله** وعلامة الرعيته ان تكون القيمة
التي يعني وعلامة الهزل ان يكون باقل من قيمة مقدار ما لا يتغير انما
فيه فهو يبيع رعيته وعند الامام فتحجوز الاجارة وعند ما يبيع هزل
فلا تجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا اذا كان باقل من القيمة فهو
يبيع جدا بالاتفاق فلا يمنع جواز الاجارة وبيان كونه يبيع جدا منهما
بالشراة جدا تحقيقا لغرضهما كذا في الترخاينة فليراجع **قوله**
اشتراط خراج الارض على المستاجر غير جائز لان الاجر محمول لان
الخراج قد يزيد وقد ينقص فهو نظير ما لو اجرة ارضه سنة باجرة
معلومة ومزمتها وذلك لا يجوز لان المرمقة مجهولة فتصير الاجرة
مجهولة ولا يجوز اخراج الارض على المالك فاذا اشترطها مالكا للخراج
على المستاجر صار في التقدير كانه قال للمستاجر اجرتك ارضي سنة
بكذا وزها عليا ان تحتال غني للسلطان بالخراج الذي علي في صدق

الزراع

رة

س

السنة ولو قال ذلك لانصح الاجارة لانه عقد اجارة شرط فيه حواله
دين فيفسد عقد الاجارة **قوله** والحيلة ان يزني في الاجرة بقدر الخراج
فتجوز الاجارة لانها وقعت باجر معلوم **قوله** وفيه ما تقدم في المرة
يعني من ان الاجرة والمستاجر اذا اختلفا في اداء الخراج فقال المستاجر
اديت خراجها وكذبه الاجر او اختلفا في مقدار المودي فالقول للاجر
ولا يصدق المستاجر فيما ادعى لان المستاجر ضمن غير امين فهو
بهذا يرى يزني براءة ذمته عن ضمان الاجرة والاجر مفكر للاستيفه
فكان القول قوله والحيلة في ان يكون مضدق في انه ادى الخراج بغير
بيئنه ان يدفع المستاجر الي رتب الارض جميع الارض بمجالاته يدفع
الارض قدر الخراج الي المستاجر ويؤكد ان كونه عنه الي وكالة الخراج
فحينئذ امينا مضدقا لا يبينه كسائر الامنا **قوله** والحيلة ما تقدم
في المرة يعني ان ينظر الي ما يحتاج اليه من الدراهم لاخل العلف فيض
ذلك الي الاجر فيستاجر بها المستاجر بجميع ذلك ثم يوكل صاحب
الدابة المستاجر ان يعلقها تلك الزيادة الا ان المستاجر لا يصدق
في دعوى الاتفاق فالأحوط ان يجعل المستاجر مقدار العلف ويدفعه
الي الاجر ثم الاجر يدفعه الي المستاجر ولو من بنفقة علي ذابنه وكذا
اذا استاجر اجيرا وشرط الطعام علي المستاجر فيقول ما ذكرنا **قوله**
الاجارة تنفسح بموت احد مما الي الاجر او المستاجر المفهومين من
لفظ الاجارة **قوله** او يقربا به اجرها في المحيط نقلا عن العيون
استاجر ارضا عشر سنين واذا ان لا تنفسح الاجارة بموت احد مما
فالحيلة فيه ان يقر المستاجر انه استاجرها لرجل من المسلمين او يقر
الاجر انه اجرها لرجل من المسلمين ولا يتطل بموت احد العاقلين لان
الاجارة لا يتطل بموت الوكيل ولا بموت الاجر متى كان المستاجر مجهولا
وكل واحد منهما صادق في اقراره لانه استاجرها والاجر اجرها لرجل
من المسلمين **قوله** اجرا راضا وفيها محل في المحيط الرضوي والنجار
الاستجار لا يجوز وحيلته ان يواجر الارض ايضا التي يملك للزراعة
فيما بين الاستجار باجر مثلها ويزيد في قيمة الثمار ثم يدفع رتب الارض
الاستجار معاملة اليه علي ان يكون رتب الارض خرم من الفجر وياجر
بان يضع ذلك الجز حيث اجرة لان مقصود رتب الارض ان يحصل له

زيادة اجر مثل الارض بقيمة الثمار ومقصود المستاجر لثمارها
مع الارض وقد حصل لها مقصود مما بذل في يجوز قال بعض الفقهاء
بمحله اذا كان في غير الوقف لان التصرف في الوقف ما يكون بما
فيه المصلحة وهذا المصلحة فيه للوقف لانه لم يحصل للوقف اجرة وهذا
جزء من عيب **السابع عشر في الدعوى قوله** اذا ادعى عليه
شيئا باطلا لم يعنى رجلا في يده ضيقة او اذا اراد غيره ذلك فادعاهما
رجل والمدعي ظالم مبطل والمدعي عليه يكره اليهين فاراد حيلة حتى
تدفع عنه اليهين **قوله** ان يقربه لانه الصغير ولا يجني يعني
فتدفع عنه المحضومة قال في الترخاينة هكذا قال المحضوف في
حيلة وقد ذكر في ادب القاضي اختلاف المشايخ وبعضهم فرقوا بين
اذا اقر لولد الصغير يندفع اليهين وبينما اذا اقر للاجنبي لا تدفع
اليهين وقال بعضهم يندفع اليهين في الصورين جميعا قطعاً
لباب الحيلة **قوله** وفي الثاني اختلاف **القول** قد علم مما قدمنا
عن الترخاينة ان الاختلاف في الاولى والثانية **قوله** او يعنى لغير
حقيقة اجم هذه حيلة اخرى يدفع بها ما يرد علي الحيلة التي قبلها وذلك
ان المدعي لو قال ان المدعي عليه لما اقر بالضيقة المدعي بها لانه
او للاجنبي صار مستهمل كالمالي ووجب عليه القيمة فلي اختلف
باسم تعالى مالي عليك قيمة هذه الضيقة قال الخفاف رحمه الله
تعالى علي قول الامام واي يوسف لاجرها مدين عليه وعلي قول محمد
وهو قول ابي يوسف الاول يجب الضمان ثم بعض مشايخنا قالوا بان
هذا الخلاف في الغصب المجرد فاما المجود بوجوب الضمان بالاتفاق
وبعضهم قالوا في المجود روايان عن الامام واكثر المشايخ علي ان
الخلاف في الكل علي السواء ينبغي ان يجب الضمان ههنا بالاتفاق
لان هذا اطلاق للملك والعقار يضمن بالاتفاق الا ترى ان
الشاهد بالعقار يضمن عند الرجوع بالاجماع لا خلاف للملك فان
المدعي عرضا او جارية او ماشية ذلك غير العقار فالحيلة ان يعبر
عليه المدعي علي وجه لا يعرفه المدعي ثم يعرضه علي هذا المدعي لساو
فتبطل دعواه كذا في الترخاينة ومنه يعلم ما في كلام المص من الخلل
القول ولو ادعى عدم العلم به واصل ما قبله وزوي عن ابي يوسف

ر

مه

زيادة

انه كان يقول ان ادعي المدعي عليه على المدعي فساومه بناء على انه لم يعرف
 المدعي سمع دعواه **قوله** ولو قال لم اعلم اي الثوب واصل بما قبله يعني
 فان قال المدعي بعد ذلك لم اعلم ان الثوب ثوبي فانه لا يصدق لان
 المساومة من المدعي اقرار منه انه لاحق له في هذا الثوب فيجعل ما تقصده
 المساومة كالمصريح به ولو صرح وقال لاحق لي في هذا الثوب ثم قال
 بعد ذلك انما قلت لاني لم اعرف ان الثوب ثوبي كذا هذا **قوله** او
 يبيع المدعي عليه انما يبيع المدعي عليه ذلك الشيء المدعي هذه حيلة اخرى
 لاضل هذه المسئلة وهي ان يبيع المدعي عليه ذلك الشيء من ثوبه ثم
 يبيعه للمدعي فاذا قبل المدعي الهبة بطل دعواه ثم يبيح المشتري و يقيم
 القيمة على الشرا فيأخذ من المدعي لانه يكون لاحق به من الموهوب له
 وبطل دعوى المدعي لما قلنا ولا يكون على المدعي عليه يمين في ذلك
التاسع عشر في الوكالة قوله الحيلة في جواز شراء الوكيل بالمعين
 او عبارة الخضاف رجل وكل رجلا ان يشتري له تجارية بعينها او دارا
 او ضيعة بعينها فقبل الوكيل الوكالة ثم اراد ان يشتري في ذلك لنفسه
 ما الحيلة في ذلك **قوله** ان يشتريه بخلاف جنس ما امر به كان ما امر
 بالشرا بالف درهم فيشتري بمائة دينار وقد جعل محمدا الدرهم
 والذنانير جنسين اذ لو جعلهما جنسا واحدا لصار الوكيل مشتريا
 للامر فيما اذا وكالة بالشرا بالدرهم وقد اشترى بالذنانير او على
 العكس وقد ذكر في شرح الجامع في باب المساومة ان الدرهم
 والذنانير جنسان مختلفان قياسا في حق الربا حتى جاز بيع واحد
 بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الربا جعل جنسا واحدا استحسانا
 حتى يكمل احدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شا
 قوم بالدرهم وان شا قوم بالذنانير والمكروه على البيع بالدرهم
 اذا باع بالذنانير او على العكس كما لو باع بالدرهم لان بيعه ببيع مكره
 وصاحب الدرهم اذا طفر به نائير من غلته كان له ان يأخذها
 بجنس خفة كما لو طفر بذرهم الا رواية شاذة عن محمد واذا باع
 بالدرهم اشترى بالذنانير قبل نقد الثمن او على العكس والثاني
 اقل من قيمة الاول كان البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكرنا
 انما اعتبر جنسين مختلفين في غير حكم الربا شهد بالدرهم والاخر

نصاب

بالذنانير او شهد بالدرهم والمدعي الذنانير او على العكس لا يقبل
 الشهادة وكذا في باب الاجارة اعتبر جنسين مختلفين على ان من
 استأجر من اخر دارا بذرهم واجرها من غيره بالذنانير او على العكس
 وقيمة الثاني اكثر من الاول تطيب له الزيادة فسادا كذا في الجامع
 انما جعل جنسا واحدا فيما عدا حكم الربا على الاطلاق غير صحيح
 كذا في الترخاينة **قوله** او باكثر مما امر به يعني ويشترى بجنس
 ما امر به لانه يصير مخالفا امره فينقد عليه ولا يتوقف لان الشرا
 لا يتوقف على ما عرف **قوله** او يصير بالشرا لنفسه بخفض موكله
القول هذه حيلة اخرى لا من اخر كما في حيل الخضاف وعبارة
 رجلا امر رجلا ان يبيع تجارية له فاراد الوكيل ان يشتريها لنفسه
 قال ما الحيلة في ذلك قال ويقول لمولي التجارية قد وكلتني
 ببيع هذه التجارية واجزت امري فيها وما علمت فيها من شيء فاذا
 قال ذلك وقبل الوكالة فينبغي للوكيل ان يوكل رجلا للامر
 ان يبيع هذه التجارية ثم يشتريها الوكيل الاول من هذا الوكيل
 الثاني فيجوز ذلك انتهى ومنه يعلم ما في عبارة المص من الخلل **قوله**
 الحيلة في صحة ابر الوكيل عن الثمن اتفاقا يعني الوكيل بالبيع اذا باع
 واراد المشتري من الوكيل بالبيع الا بر عن الثمن ففعل الوكيل فذلك
 جائز وهو قول الامام ومحمد ويضمن مثل ذلك للوكيل وعلى قول
 ابي يوسف لا يصح ذلك ثم اعلم بان ابر الوكيل المشتري عن جميع الثمن
 او بعضه وهبة جميع الثمن او بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند الامام
 ومحمد وكذلك خط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح
 عندهما فاما خط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عندهما
 ويصح عند محمد ويجعل بمنزلة الهبة **قوله** ان يدفع الوكيل له قدر
 الثمن يعني بطريق الهبة **قوله** فالحيلة ان ياذن له في بعثه فاذا
 بعث المتاع على يد غيره لا يضمن لانه امين اجزله ما صنع **قوله**
 وكذا الواراد الايداع انما يبيع الوكيل بالشرا الواراد الايداع بعد
 ما اشترى **قوله** لان الاجير الواحد من عياله يعني والامين اذا
 دفع الوديعة الي من في عياله لا يضمن سواء استأجره مساهمة
 او مشاهرة هكذا حكى عن شمس الائمة الحلواني **قوله** او يرفع الوكيل

كانت الزيادة على ما امر به

بالذنانير

الامر الى القاضي يعني ويطلب منه ان يكلفه في ايداع ذلك المتاع وفي
 بعته على يد غيره الى صاحبه لان للقاضي ولاية وتدرية في مال
 الغائب فصار الوكيل بامر القاضي منزلة ففعله بامر الامر كذا في الترجمة
 وفي القنية جرت عادة حالة الرستاق انهم يبعثون الكرايس الى
 من يبيعها لهم في البلد ويبيع باثمانها اليهم بيد شخص طمعه اميناً وفي
 ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم
 قال استاذنا وفيها حيث انا وغيري انتهى وهو مما يجب حفظه لكثرة
 وقوعه **العشرون في الشفعة قوله** الحيلة ان يهب الدار من
 المشتري يعني ويشهد عليه ثم المشتري يهب الثمن من البائع
 ويشهد عليه فاذا فعل ذلك لا يجب الشفعة لان حق الشفعة يختص
 بالمبادلات والهبة اذا لم تكن بشرط العوض لان تصير مبادلة
 تعينت هبة فلا يثبت فيها الشفعة غير ان هذه حيلة يملكها
 بعض الناس دون البعض لانهما تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع
 كالأب والوصي والوكيل واما اذا كانت الهبة بشرط العوض ففيه
 اختلاف الروايتين في ظاهر الرواية انها بمعنى البيع ويثبت للشفيع
 فيها حق الشفعة وفي النوادر انها ليست في معنى البيع وفي بعض
 المواضع ذكر الخلاف بين ابي يوسف ومحمد واذا كان في المسئلة
 خلاف لا يصلح لابطال الشفعة كذا في الترجمة **قوله** وكذا
 الصدقة يعني تكون حيلة لا تنال حق الشفعة كالهبة واما تفارق
 الهبة الصدقة في حق الرجوع فيها دون الصدقة واما فيما عدا
 ذلك فالهبة والصدقة سواء **قوله** او يقر لمن اراد شرائها
 اي يقر البائع لمن يريده شراء الدار بها ثم يقر الذي يريده شراء الدار
 بالثمن البائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا امر روي عن محمد
 غير ان هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل الملك
 او لا فيه كلام عرف في كتاب فهذا ما علف لك **قوله** او يتصدق
 عليه بجزء مما يلي دار الجار يعني ويخط عليه ذلك الجزء خطا كمالا
 يكون هبة المشاع فيما يحتمل القسمة واما لا يكون للشفيع حق الشفعة
 لان المشتري صار شريكاً والشريك مقدم على الجار واما شرط ان
 يتصدق عليه بطريقة لانه اذا لم يتصدق عليه صار المتصدق عليه جارا

كذا
 بسم

للدار المشتراة فلا يتقدم على الجار غير ان هذه الحيلة لا بطلان حق
 الجار ولا بطلان حق الحيلة كذا في الترجمة **الحادي والعشرون**
في الصلح قوله فان صالحا على غير اقرار فمالك عليهما انما كانا
 والدار بينهما كذا في النسخ بالتصديق والصواب اثبات بالرفع واما
 كان الحكم ما ذكره لان الدارين هما يكون ميراثا على ثمانية فكل ذلك
 بذل الصلح يجب على الابن سبعة اثمانه وعلى المرأة ثمانية لان الصلح
 عن انكار معاوضة فلا بد من اعتبار المعاوضة من الجانبين وان
 كان الصلح عن اقرار يجب البذل عليهما نصفان لانهما مال اقربا
 او عاه المدعي صار بالصلح مشترعين هذه الدار من المدعي فيكون
 البذل بينهما نصفين فكل ذلك البذل **قوله** والحيلة في جعل
 الاقرار كغيره انما هي في جعل الصلح عن اقرار كالصلح عن انكار ان
 يصلح عنهما اجني على مائة مثلاً بعد ما اقر الاجني بالدار
 للمدعي على ان يسلم للمرأة من الدار وللابن سبعة اثمانا فاذا فعل
 الاجني ذلك كان الدارين هما على قدر ميراثهما ثم يرجع الاجني
 عليهما بالمانية على مقدار ميراثهما انتهى ومثله يعلم ما في عبارة
 المص **قوله** او يقر المدعي بان لها الثمن اي يقر المدعي للدار بان
 لها الثمن منها **الثاني والعشرون في الكفالة قوله** هكذا
 المص ولم يكتب شيئا والحال ذلك اخو العلامة عمر بن حنبل فقال عقب
 الترجمة اراد الطالب ان يأخذ بعض المال من الكفيل ويبرئه
 ويرجع جميع ما ضمن فالحيلة ان يعطي من الدراهم المضمونة
 ذنانها وعكسه زيادة عن قيمتها كفيلا بنفس رجل قد فقه خروما
 لا يبرئ الاخر والحيلة ان يشهد ان كل واحد قد كفله صاحبه فيما كفله
 هو فيه خاف الوكيل بالنفس من توارى المكفول فالحيلة ان يأخذ
 منه كفيلا بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يجوز والحيلة ان يضمن
 المال على انه ان والى به يوم كذا فهو بري من المال ويرث
 بالمال **الثالث والعشرون في الخوالة قوله** ان يكتب ان الخوالة
 على فلان مجهول **اقول** هذا ما قرأه وتامه ان يحيل الرخل
 المجهول على معلوم فيطالب المجهول له ولو مات هذا المعلوم فقلنا
 لم يكن للطالب ان يطالب المجهول الاول لانه ما حاله عليه اما حاله

على رجل آخر وهو المجهول ولم يعرف موته ففلساه **الرابع والعشرون**
في الرهن قوله المحيلة في جواز الرهن المشاع ان يقال عليه هذا انما
يتأتى على القول بان الشيوع الطاري وهو خلاف ط الرقابة وعلى
الط لا يخرج مما ذكر من كونه رهنا مشاعا ويجاب بان المحيلة يمكن
تحصيلها ولو على قول ضعيف كما قالوا فمن علق مولاة على النكاح
انه يذهب اليها في فسخه بالغاية بل قالوا ليعتد فتواه في ذلك
واقول لما كانت العلة لبطلان رهن المشاع متافئة لمقتضى
الرهن وهو الحبس الدائم الى الوفا وذلك منتف فيما اذا شري النصف
وصار النصف عند من يملكه لا يمكنه حبسه حتى الى الوفا فاذا فسخ
البيع طر الشيوع فلم يمنع على تلك الرقابة انتهى وقيل عليه ان
هذه المحيلة لا تقيد ايضا على القول بان الشيوع الطاري لا يقصر
وماذا ان الالان لما باع منه على انه بالخيار فلا يخرج من ملك الباع
لما علم ان خيار الباع يمنع خروج المبيع عن ملكه فقد رهن بعض
ملكه فتكون رهن المشاع فلا يجوز فلا يفيد المحيلة المذكورة ولو كان
الخيار للشري لا يفيد ايضا وماذا ان الالان خيار المشتري لا يمنع
خروج المبيع عن ملكه بل يخرج فيدخل في ملك المشتري على قوله
فيكون رهن المشاع من شريكه وانه لا يجوز واما على قول الامام من
انه لا يدخل في ملكه فذلك لانه وان لم يدخل في ملك المشتري في
مدة الخيار فبعد ما ان يدخل في ملكه او يعود الى ملك الباع
وعلى كلا التقديرين يكون رهن المشاع فلا يجوز كما هو ظاهر المتأمل
فيحتاج الى الجواب عن عبارة المم انتهى **قوله** ذكر هذه المحيلة
الامام المحضاف وادعها على وجه يردك به الاشكال ويحصل الجواب
وكذا صاحب منية المفتي وعبارته اراد ان يرهن نصف داره مشاعا
بالمختار ويقض الدار من الذي يطلب الرهن ويقض الثمن على المشتري
الرهن **قوله** فاذا فرغ عاد الضمان اي فاذا فرغ من الانتفاع يعود
رهنا وذكر المحضاف انه اذا ترك الانتفاع بالدار وفرغها يعود رهنا
فقد بين ان مع ترك الانتفاع المقر بغير شرط العود رهنا وط
المبسوط ان التفرغ ليس شرط **قوله** المحيلة في اثبات الرهن اي

اثبات المرتهن الرهن فالمصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف
قوله ويثبت المرتهن المعلوم من المقام بالبينة الرهنية وان
كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد هذه المسئلة في كتاب الرهن وشون
فيها الجواب في بعض المواضع شرط حضور الراهن لسماع البينة على
الراهن والمشاخ تختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكره في كتاب
الرهن وقع غلط من الكاتب والصحيح انه تقبل هذه البينة وبعضهم
قالوا في المسئلة روايتان وفي السير الكبير القدر المرفوضون اذا
اسرو ووقع في الغنيمة فوجد المرتهن قبل القسمة واقام البينة
انه رهن عند فلان واخذ لا يكون هذا ضمانا على الغائب بالرهن
وح لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون القدر وقت الاشراك
فتبين بهذا ان قبول البينة لاثبات الرهن على الغائب في مسئلة
لا حاجة اليه كذا في الترخاينة فليراجع **الحامس والعشرون**
في الوصية قوله الوصاية لا تقبل التخصيص انما هذا عند الامام
وعليه فيحتاج الى هذه المحيلة التي ذكرها واما عند ابي يوسف فيقبل
التخصيص واما محمد فقوله مضطرب في الكتب **قوله** المحيلة
ان يشترط لكل ان يوكله بعبارة الترخاينة المحيلة ان يجعلهم
اوصيا في جميع تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته
وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وينفذ امره فيها فاداه
فعل على هذا الوجه صار لكل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف
بالانفاق اعتبارا بشرط الوصي قال شمس الامة الخواص في هذه
المسئلة نوعين فكل ان قوله اوصيت الى فلان لقط عام يقتضي
ثبوت ولاية التصرف لفلان عامتا بتخصيصه بماله بعد ان يكون
في معنى الحجر الخاص اذا ورد على الاذن العام لا بعده فانه ذكر في
المأذون ان المولى اذا اذن لعبد في التجارة اذنا عامتا حجر
عليه في بعض التجارة فانه لا يصح الحجر ومسئلة اخرى ترد
فيها المشاخ ان من اوصى الى رجل وجعله قايما له على الناس ولم
يجعله قايما فيما للناس عليه بعض المشاخ على انه يصح هذا التقليد
واكثرهم على انه لا يصح ولا يصح وصيا فيما فعله ان في هذه المحيلة
نوع شبهة المحيلة في ان يملك الوصي عزل نفسه متى شا بقضي لان

كذا يابله

اثبات

الوصي المختار لا يملك عزل نفسه **قوله** ان يشترط الوصي وقت الانصاف
 وذلك بان يقول الوصي بقلتك وصيائي ان الامر بيدك في عزل
 نفسك متى شئت **قوله** ان يدعي ديناً على الميت قبل اثبات بين يدي
 القاضي فيخرج من الوصية قال في المحيط الرضوي وذلك حيلة
 في القضاء فيما بينه وبين ربه انه كذب محض اذا لم يكن عليه دين
 والى ههنا الكلام على فن الخيل والله سبحانه وتعالى المستولان
 بوقفنا للسداد في القول والفعل **الفن السادس قوله**
 من الاشياء والنظائر ويدل على ذلك ما قدمه في الفهرس من قوله
 الفن السادس في الاشياء والنظائر وانه سمي الكتاب ببعض فونه
 ولعل اصل العبارة الفن السادس في الفروق وهو فن الاشياء
 والنظائر واما فن الجمع والفرق فهو الفن المتقدم الرابع ووجه
 التسمية **قوله** وهو فن الفروق لاضافة لامية والفروق جمع
 فرق قال العلامة شهاب الدين القرطبي في اوائل كتابه المسمى بانوار
 الفروق في انوار الفروق سمعت بعض مشايخي يعني الامام شمس الدين
 الحنبري شاهي يقول فرقت العرب بين فرق بالتخفيف و فرق
 بالتشديد فالاول في المعاني والثاني في الاجسام ووجه المناسبة
 فيه ان كثرة الحروف عند العرب تقتضي كثرة المعاني او زيادته او
 قوته والمعاني لطيفة والاجسام كشيقة فناسبتها التشديد وتلك
 المعاني التخفيف مع انه قد وقع في كتاب الله تعالى خلاف ذلك قال
 تعالى واذ فرقناكم البحر فنفق في البحر وهو جسم وقوله
 فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين وجاء على القاعدة قوله تعالى
 وان تفرقا يفر الله كلام من سعته وقوله فيعلمون من امانا يفرقون
 به بين المرء وزوجه وتبارك الذي ترك الفرقان على عبده ولا تكاد
 تسمع من الفقهاء الا قولهم ما الفارق بين المسيلتين ولا يقولون
 ما الفرق بينهما بالتشديد ومقتضى هذه القاعدة ان يقول
 السائل افرق لي بين المسيلتين ولا يقول فرق لي ولا ياي شي يفرق
 مع ان كثيرا يقولونه في الافعال دون اسم الفاعل انتهى **قوله**
 القاعدة التي ذكرها الحنبري شاهي اعلمية لا كلمة كما هو شأن القواعد
 الادبية والفقهية بخلاف قواعد العلوم العقلية فانها كلمات ابتدا

قوله جمعتها من فروق الامام المحبوبي **قوله** القواب المحبوبي
 المسمى بتلخيص المحبوبي فانها كتابان ودعوى انه اشتبه عليه اخذ الكتاب
 بالآخر بعيد جدا غاية ما في الباب انه وقع سهوا من قلم الناسخ الاول
 سقط ما ذكرنا انه القواب **كتاب الصلاة قوله** وفيها
 مسائل الطهارة **قوله** كان الظان يقول وفيه بازجاع الفهم
 الكتاب وقد يقال اننا الضمير لاكتسابه من المضاف اليه انما انث
قوله البعرة اذا سقطت في البئر وكذا البعرة ان والثلاث كما في
 فروق المحبوبي فليست البعرة قيدا كما هو عبارة المص واخلت
 الروايات في الكثير الفاخذ الذي يمنع الجواز في الابار الخارجية
 من المضرا التي ليست لها روض خاخرة قال بعضهم يقوم من الى ترى
 المستلبي وقيل لا يخلو ولو عن بعة وقيل ما يخلو كثر وجه لما كذا
 في فروق المحبوبي وفي زاد الفقير ما بعد الابار والغنم والمغز فلا
 تجس البئر بوقوعه اذا استكثر الناطر ولو منكسر انتهى وكذا لو
 كان رطبا او يابسا كما في اعانة المحقق شرح زاد الفقير لان عدم
 ترجيحها بالبعر للضرورة لان ابار الفلوات ليس لها روض خاخرة
 والابل والغنم بتعرج حوك الابار فتلقيها الريح فيها فلو افسدها القليل
 لم يخرج والغنم بتعرج حوك الابار فتلقيها الريح فيها فلو افسدها القليل
 والمنكسر والبعر والخني والروث يسمون الضرورة وبعضهم
 يفرق والظ الاول وكذا الفرق بين ابار المضرو والفلوات لما قلنا
قوله لا يجب علينا بوضو امراته المريضة يعني حرة كانت او امه
قوله والفرق ان العبد ملكه وكذا الامه فلو قال ان العبد ملكه
 والامه لكان اولى ليلام قوله بخلاف عبده وامه **قوله** لا يترج مسا
 البئر كله بالفارة بل يترج عشرون ذلوا هذا مقيد بما اذا لم تنفتح
 وبما اذا لم تنفتح وبما اذا لم تطرد بها الهرة واخرجت حية والافترج
 المسألة كما في المعبرات **قوله** ويترج في ذنبها عبارة المحبوبي وفيه
 نصف ذنب الفارة يترج جميع الماء وهو اقل في الالفار وهذا
 مقتد بغير المشتمع واما المشتمع المنقطع فيجب لوقوعه ترجع عن
 كما في اعانة المحقق **قوله** الثاني محتمل يعني انه قد يشبه على انسان
 فيصدق كذا في فروق المحبوبي يعني يشبه على الانسان امر الطهارة

بين

ومن فروق

كذا غش تخيله قبل
الطلوع عند ما اتانا
بعد البتات وهو

فيضلي طائنا وجودها ثم يتحقق عدمها فيخبر بذلك فيصدق **قوله**
سورة الفارة بحسن لا يولها **اقول** الذي في المتن والشروح والقشور
ان سورها مكرهه **قوله** ولا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل البتات
وبعد اخراج الطلع فيجوز بالاجماع مع ان زكاة الارض اولى وجوباً
وتعجيلاً منها البقي **قوله** والفرق ان فيها تعجيل بعد وجود السبب
لا عبارة المحبوبي والفرق ان الدرهم والدينار خلقا للتمسك
والتجارة والتمسك يحصل بالتجارة فكانت الدرهم والدينار اعمى
بخلاف الارض لانها ليست ثمانية بنفسها الا بالارزاع وكذا التخلل
بالتلقيح انتهى ومنه يعلم ملية عبارة المص من الحفا **قوله** الوكيل
يدفعها اي الزكاة وكذا صدقة الفطر وغيرهما من الكفارات العشر
قوله وبالبيع لا اي لا يجوز ان يبيع من اقراره ولا من نفسه بالاول
ولو وكلته بالقرض فزوجها من نفسه لا يجوز ومن اقراره يجوز
لان النكاح معاوضة من وجه تبيع من وجه فظهرنا عملها فيه **قوله**
والمعاوضة على المضابفة فيتم في البيع مع اقراره بالمحابة بخلاف
الصدقة **قوله** والفرق ان جميع العشر فيها اعمى عبارة المحبوبي والفرق
ان الصلاة اذا كانت اعمى فالظن اذا اختلف الزكاة وكون جميع العشر
وقتها رواية ابي بكر الرازي وابن شجاع عن اصحابنا **قوله** فهي كالصلاة
اذا شك في ادايتها في الوقت فانه يعيدها ولو شك في فروع المحبوبي
بخلاف الصلاة فانها موقوفة لكان اولى لاقتضا السياق والسياق له
قوله والفرق ط وهو ان الزعفران في الثوب غير باق في عين باق فيعطى
له حكم العين وهو في المخلول غير باق في عين غير باق فيجعل وصفا
مستهدفا فلا يجب الزكاة كذا في فروع المحبوبي **كتاب الصوم**
قوله نذر صوم يومين في يوم اذ وكذا نذر صلاة يومين في يوم لا يلزم
الا صلاة يوم واحد لعدم قبول الصلاة النيابة كالصوم **قوله** ذاق
في رمضان اي في نهار رمضان **اقول** بغير المم بذاق يوم ان يمتد
الذوق مفطرو موجب للكفارة وليس كذلك لانه لو ذاق شاة ومجده لم
يفطر ويكره للمقام الحاجة الشرع يعرف المجتهد من الردي وكذا اذا كان
زوجها او سيدة ما سبى الخلق ويحتاج الى ذوق الطعام كما في الخاتمة
قال بعض الفضلاء وما ذكره المم بخالف اطلاق ما في الميزان من ان في

الحج

المم يجب الكفارة في المختار وبما حصل ما فهم من كلام المشايخ ان في
وجوب الكفارة باكل الملح قولان اقدمهما الوجوب وهو المختار
واطلاقه في ذلك فمثل القليل والكثير الثاني عدم الوجوب مطلقا
لاطلاقهم ذلك واقام ما ذكره المص من التعميل فلم اراه لغيره وان
وجد في قول ثالث قايلا بالتفصيل انتهى **اقول** قد وجدنا
هذا القول الثالث في فروع المحبوبي **قوله** لان قليلة نافع قال
عليه الصلاة والسلام انما بالمح والمحم والمحم فان فيه شفا من سبب
دا اذ انها الجنون والجذام والبرص بخلاف الكثير لانه مضر فصار
شبهة في اسقاط الكفارة والمحل على هذا اذا كان مضمنا كذا في تلخيص
المحبوبي **قوله** وقضي وكفر باقتلاع سمسة يعني من خارج كما في فروع
المحبوبي لانها تتلشى بالمضغ فلا تدخل جوفه وقوله تتلشى ليس
يعني بته على ذلك المطرزي **كتاب الحج** **قوله** تورمي
الحجرة بالبعرجار **اقول** ما ذكره المص من جواز الرمي بالبعرجار
لما يقتضيه كلام المشايخ في كتبهم المعتمدة وفي النهاية نسب ما ذكره من
الجواز الى المتعسفة وعبارته ونقص المتعسفة يقولون اذ ارمى
بالبعرجار لان المقصود اهانة الشيطان وهو يحصل بالبعرجار
قوله وبالجواهر لا ومثلها اللاتي والذهب والفضة كما في فروع
المحبوبي **قوله** والفرق ان قتل الصيد محظور احراره يعني وهو
محتصر بالحرم كما في فروع المحبوبي **قوله** والثاني محظور بكل حال
يعني سواء كان بالحرر او غيره **قوله** ولو غلطوا في الوقوف لا إعادة
يعني اذا غلطوا في الحج فوقفوا يوم النحر وشهدوا والشهود انهم
راوا الصلابة في الحج فثبت يعلم يقينا ان هذا اليوم يوم النحر
لا يلزمهم القضاء **قوله** والفرق انعقاد السبب في حق الفقير اعم
يعني ان العبد لا يتأهل بشرائط وجوب الحج فلا يلزمه ولم يكن
سبب الوجوب منعقد فيكون لا اذا انعقد السبب فتاب عن حجة الاسلام
بخلاف العبد **قوله** والصبي كالعبد في عدم انعقاد السبب فلا يوجب
حجته عن حجة الاسلام **قوله** والاعمى والزمن والمرأة بلا حرم اعم
الاعمى اذا حج ببصره والزمن اذا حج بصحة والمرأة المجتبرية حرم ثم
وجدت ما حرم كالفقير في انعقاد السبب فينبو حجتهم عن حجة الاسلام

لف
بعض

كتاب النكاح قوله كالطلاق ومثله عتق الأمة عند الإمام بخلاف
العقد **قوله** والمالك بالبيع ونحوه أي والمالك بسبب البيع ونحوه كالأمة
والوصية **قوله** النكاح فيه حق الله تعالى **قوله** النكاح حق الله تعالى
بإسقاط كناية فروق المحبوبي ويدل على ذلك قوله لا النكاح
والحرمة حق تعالى أي جمل الفرج وحرمة حق الله تعالى فجاءت
من غير دعوى العقد بخلاف المالك بسائر الأسباب **قوله** للاب قبض
صدقتها قبل الدخول لأن قبضه كقبضها ولذا لم يكن للزوج حق
الاستبراء إذ لم يعلم أن الطلاق المم يقيد بما إذا لم تنته فانه لا يملك
قبض مهر البكر البتة إلا برضاها صريحاً أو دلاله كما ذكره في البحر والحد
كالاب كناية في الخفية وأطلق المهر في الصداق فمثل المستحق وغيره
والمستحق بخلافه قال في الخلاصة ولا يملك الاب قبض مهر المسمى
وأما قيد المهر بقوله بكر لأنها لو كانت ثيباً لملك قبض المهر كناية
المحيط وفي المستحق ليس للاب أن يأخذ الزوج بمهرها إلا بوكالة منها
بخلاف البكر البتة قال في الذخيرة للاب الخاصة مع الزوج في
مهر البكر البتة كماله أن يقبض **قوله** والفرق أنها تستحق من قبض
صدقتها عبارة المحبوبي والفرق أن الأمة والمهنية غير لازمة في عقد
النكاح لينوب لاب مناهيا ولا كذلك المهر وهي تستحق من مطالبة الزوج
بالمهر فناب الاب مناهيا **قوله** لأن الأول دأب للجماع أي عبارة المحبوبي
والفرق أن المترافق مقام الجماع قال عليه الصلاة والسلام من من امرأة
بشهوة حرمت عليه أمها وأبنتها فالتبعية بدون الزنا أظهر ومع
الزنا لا يكون سبباً ظاهراً انتهى وفي قوله مع الزنا لا يكون سبباً
ظاهراً مدافعة لقوله فالتبعية بدون الزنا أظهر **قوله** تزوج أمة
على أن كل ولد تلده حرة خضع النكاح والشرط ويكون ذلك بمنزلة ما لو
علق المولي حرة الأولاد بولادتهما **كتاب الطلاق قوله**
قال كنت امرأتى وقع أي الطلاق المعلوم من المساق وهذا عند
الإمام خلافاً لما لا احتمال الأول لإنشاءه أي يعني أن اللفظ للاختار
حقيقة ويجعل على الإنشاء عند تقدير الحقيقة فإذا نوى الإنشاء فقد
نوى محتمل كلامه قصص فاما إذا قرنه باليمين فذلك لا يجزئ الاختار
المناهي فإذا نوى الإنشاء فقد نوى ما لا احتمال لفظه **قوله** بخلاف

الطالقة

الطالقة رجعيًا يعني خلافاً للشافعي **قوله** بخلاف المسافر فيها لأنها
رأى تقضي إلى الرجعة من غير رضا فيحتاج إلى التطليق مرة أخرى
أما الوطى رجعه فلا يكون مفضياً إلى الرجعة من غير رضا **قوله**
ولها النفقة أي نفقة العدة **قوله** وفي حال قيام النكاح بخلافه يعني
بحرمها وتحريم النفقة لأنها تصير مباشرة للزوج فتحرم عن النفقة
بخلاف ما إذا طلقها يعني بما ينال النشوز جاز قبل الزوج **قوله**
لأن العدة في الأول لا يصلح للطلاق إذا لا يصلح ومنعاً له ولا يصلح
ومنعاً للدخول فيصير ومنعاً له فيشترط الدخول عشر مرات لوقوع
طلقة واحدة أما الثلاث يصلح ومنعاً للطلاق فيصرف البتة بشرط
دخول واحد لوقوع ثلاث تطليقات **قوله** لأنه مذكور لها يعني
لأنها تستصرف لنفسها وتحرم المالك هذا والوكيل بفعل غيره والوكيل
يفعل لغيره وتحرم الوكالة هذا والمالك لا يفعل والوكيل يفعل
قوله يقع الطلاق والعتاق أي يعني لو قال لامرأة طلق نفسك
فطلقت وهي لا تعلم أو قال لعنده أعتق نفسك فاعتق وهو لا يعلم
وقفاً وكذلك لو لقيت المرأة زوجها الطلاق فطلق وهو لا يعلم
أو العبد سيده الأعتاق فاعتق وهو لا يعلم وقفاً وظاهر الملاحظة
أنه يقع في الطلاق ديانة وقضا وقد صرح في الخلاصة بأنه يقع
قضا لا ديانة **قوله** والأبرار هذا سهل لما في الخفية من أن الأبرار يقع
ولما في البرزانية من أن المذنبون لو لقن الذين الأبرار بلسان ولا يعرف
الذين لا يبرأ فيما علية الفتوى وفيها قيل هذا لفتنة الطلاق
بالعريشة وهو لا يعلم أو العتاق أو التذير أو لفتنة الزوج الأبرار
عن المهر ونفقة العدة بالعربي وهو لا تعلم قال الفقيه أبو الليث
لا يقع ديانة وقال مشايخ أوزجند لا يقع اضلاع صيانة لأن ذلك
الشاس عن الأبطال بالتكبير **قوله** بالتلفيق متعلق بقوله يقع
قوله والفرق أن تلك متعلقة بالالفاظ يعني لا بالقصد **قوله**
بخلاف الثانية أي المسائل الثانية فإنها متعلقة بالقصد لا بمجرد
اللفظ لأنها عقود والعبرة فيها بالمعاني واعتبار المعاني يستدعي
القصد **كتاب العتاق قوله** لو أضافه إلى وجه عتق لا إلى
ذكره ما ذكره المهر هو طر الرواية كناية في الخفية وفي المجتبى قال لعنده

فرجك خرق عنك عند الامام وابي يوسف وعن محمد وروايات انتهى لكن
 صح عدم العتق وعبارته المجتبي ان العتق بذلك عند الامام ابي حنيفة
 قولوا واحدا والشارع مشتق في ذلك الزمان فينبغي ما ذكره الله
 من العتق لان الاول يعتبر به عن الكل قال قائلهم
 اذ اركب الفروج على السروج وصار الامر في ايدي العلوج
 فقل للاعور ان حال هذا وانك ان عزمت على الخروج
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الفروج على السروج والمراء
 اصحاب الفروج فثبت ان الفروج يذكر ويراد به جميع البدن فافاد
 العتق اليه كاضافة الي البدن بخلاف الذكر لم ير واستعماله عبارة
 عن جميع البدن فلم يرد الا يعتق العتق لو اضاف العتق الي ذكره
قوله لان الاول يوصف به دون الثاني اي يوصف بالوجوب لو ردد
 الامر بتحرير الرقبة في قوله تعالى فتحرير رقبة من قبل ان يمسوا
 الطلاق فلم يرد امر يقتضي وجوبه بل هو ايفاض المباحات الي استيفائها
 كما ثبت في الحديث فلما لم يكن الطلاق واجبا حمل الوجوب على الحكم
 وذلك انما يكون بوقوع الطلاق وهو الاجتناب عن المرأة بسبب
 الطلاق البائن او وجوب المراجعة بعد الطلاق الرجعي على ما قال
 عليه الصلاة والسلام لعن من عصى الله فلعننا منك فليراجعها فلهذا
 الكلام على وجوب الحكم بعد الطلاق فيكون الطلاق واقعا اما
 العتاق نفسه منحل واجبا فلا حاجة الي الحكم فلهذا لا يقع في الحال
 كذا في فروق المحنوي ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الايجاز البالغ حد
 اللفاز **قوله** لا تخلال اليمين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني
 يعني في مسئلة النكاح لم تخل اليمين بالنكاح الفاسد فتخل بالعصم
 وفي الشر انخلت بالشر الفاسد لكن لم يعتق لعدم الملك فلا تخل
 بالشر الصحيح وهذا لان اليمين المنعقدة على الشر تتناول
 الفاسد والصحيح واليمين المنعقدة على التزوج تتناول الصحيح
 لا غير لان الفاسد من البيع يفيد الملك بالقبض والنكاح الفاسد
 لا يفيد الملك بالقبض فافترقا كذا في فروق المحنوي **قوله** اعتق
 عبديه اي يعني رجلا قال لاحد عند من له احد كما خرق فقل له من
 عتقت فقال لم اعن هذا اعتق الاخر ثم قال لم اعن هذا اعتق الاخر

وكذلك

وكذلك في الطلاق بخلاف ما الواقع لا قدر بطين ثم قال لم اعن هذا
 لم يتعين الاخر والفرق ان التعيين في الطلاق والعتاق واجب
 ولهذا يجبر عليه عند الاجمال بطلب العتد والمرأة فكانت في احد من
 تعيين الاخر ضروريا فاقامة الواجب وفي الاقرار غير واجب ولهذا
 لا يجبر على البيان كذا في فروق المحنوي ومنه يتضح كلام المصنف رحمه
 الله تعالى واي هذا انتهى الكلام على الفرق ولم يكمل المصنف هذا الفن
 الى اخر كتب الفقه كما فعل في الفنون المتقدمة وقد اكمل كتابه
 العلامة عمر بن محمد في كراسه وهي عندي والله المحدث والمثني **الفن**
السابع من الامانة والنظام لكن اختصرت في هذا الكراس فيه انه لا يقال
 في الواحد كراس وانما يقال كراسه واحدة الكراس والكراسين المخرمت
 الحقيقة **قوله** لما جلس للتدريس من غير اذن ابي حنيفة رضي الله عنه
 اجماعا من حال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وزهد انه ما ارسل له
 ذلك الرجل الا ليحقق حاله وملاحيته للتدريس والتسنية على انه
 كان ينبغي له ان يستاذنه في التدريس رعاية لحق الاستاذ فان له على
 التلميذ حقوقا ذكرها المشايخ وهي ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس
 مكانه وان غاب عنه ولا يرد عليه كلامه ولا يقدر عليه مشيئة ذكر
 ذلك في الخلاصة نقلا عن مروضة الزند وسبق **قوله** ثم قال له الرجل
 ان كانت القصاصة قبل المحمود اجماعا القابل هو الامام لما اتاه ابو يوسف
 لا الرجل السائل كما في التهذيب لان العز **قوله** استحق الاجرة لانه اجبر
 كما في التهذيب وفي مناقب كروري يجب الاجرة لانه صنعة للمالك
قوله والام لا لانه غاصب كما في التهذيب وفي السابيع لا يستحق الاجر
 لانه لما جحد صار غاصبا وتبطل الاجارة فان قصر بعد ذلك فقد
 قصر بغير عقد فلا يستوجب الاجر كذا في الحاشية وفي مناقب كروري
 لا يجب الاجرة لانه صنعة لنفسه **قوله** هل الدخول في الصلاة بالفرس
 او بالستة اجماعا قيل عليه كيف هذا مع قوله صلى الله عليه وسلم اخبر بها
 التكبير يعني وهي جملة معرفة الطرفين فيدحض الدخول فيها
 بالتكبير لا غير فكيف يدخل المصلي فيها بالرفع الذي هو سنة فينبغي
 ان يكون السؤال هل اول الانفال فرض ام سنة فقد قالوا المصلي
 يرفع يديه او لا لان الرفع كالسجدة في الاله والوضع بالتكبير كالات

قوله

في الا الله انتهى وفيه تامل **قوله** الثالثة طهر سقط في قدره قال في الخلاصة
 امرأة تطبخ قدر افطار الطير فوق في القدر ومات في ذلك لا توكّل
 الميتة بجمع واما اللحم ان وقع في خالة الغليان لا يوكّل وان سكر
 ثم وقع فيه يوكّل قال رضي الله تعالى عنه هكذا في كتاب رزين لكن
 هذا على قياس قول محمد اما على قول ابي يوسف يغلي اللحم بالماء
 الطاهر ثلاثا كل مرة بما يجد نذر فيطهر **قوله** وسئل عن قال لا رجوا
 الجنة الا في الفتاوى الظهيرية لكن في هذه العبارة ضرب من الاستعانة
 لا يجوز استعمالها **قوله** الرابعة مشلله روضة ذمية اخ في الخاوي
 القدسي مات كتابية وفي رطبها ولد مشلله قد مات لا يضل عليهما
 وتدفن في مقبرة الكفار وقيل علي حديثها وهو احوط انتهى ومنه يعلم
 ما في عبارة الفيض التي نقلها المم **قوله** ان كان الزوج دخل بها لا يجب
اقول لان بدخول الزوج بها انقطع علقتهما من المولى **قوله**
 سبحانه الله من رجل يتكلم في الله تعالى لا يحسن مسئلة في الاجارة ما
اقول مراد الامام مسئلة سئل عنها في الاجارة بقرينة ما تقدمت
 لانا بقرينة كلامه لان الامام رضي الله عنه لا يقول الكذب المتفق
 على حرمة في الاديان كلها **قوله** ثم قال من ظن انه يستغنى عن العلم
اقول في شرح المهدى للامام النووي ما لفظه لا يراك عالما ما تعلم
 العلم فاذا راي نفسه استغنى وافي به هو اجهل ما يكون **قوله**
 وقد قال غير شفيان وهو الصحيح اخ في الفرق بين القولين ان
 هذا القول يخص المبادلات لم يتعرض لغرضها بخلاف الاول **قوله**
 ايها تلاح عن **قوله** فيه نظر فانه لم يرمها واحدهما بالزنا حتى
 تلاح عنه وقد ذكر في اخر الفتاوى الظهيرية المسئلة علي وجه اخر
 فقال حكيم ان فتادة رحمه الله تعالى صاحب المفسر قد مر الكوفة
 وجلس للناس وقال سلوني عن الفقه فقام الامام ابو جرح رضي الله
 عنه وقال ما تقول في رجل غاب عن امراته ففنى اليها زوجها
 وتزوجت بزوج اخر وولدت اولادا ثم جاء الزوج الاول فقال
 لها يا زانية تزوجت وانا زوجك وقال الاخر يا زانية تزوجت
 وانا زوجك هل يجب الحد ولين تكون الاولاد فبقى متفكرا ثم قال
 هل وقعت هذه المسئلة فقال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه

لا توكّل

لا ولكن نستعد للبلا قبل تروله قال فتادة رحمه الله تعالى
 لا يخلط في الكوفة مادام هذا الغلام فيها فما علمت ان اخذت
 هذه المسائل انتهى **اقول** فعلي ما في الفتاوى الظهيرية يتجه
 سؤال اللعان لا علي ما ذكره المم **قوله** ان يكون المضاب عند
اقول متوابع العبارة ان تكون المضابة بالوطي عند **قوله**
 فترك المال كذا بخط المم والمطابق لما تقدم فبذل المال **قوله**
 ازدرى ذلك بعلمك كذا بخط المم ومثله في مناقب الكردري
 والقواب ازري ذلك بعلمك قال في القاموس زري عليه زريا
 عامه كازري وازري يا خينة ادخل عليه عينا وبالا منتها ون **قوله**
 ولا تكثر الخروج الى الاسواق في الخلاصة عن ابي الليث رجعت في
 الفتوى عن ثلاث الى ثلاث يجوز دخول العالم للسلطان وخروجه
 الى الاسواق واخذ الاجر لتعلم القرآن للحاجة في الثلاث وقال في
 الحاشية بدل خروجه الى الاسواق خروجه الى القرى لجمع غوالة شيئا
قوله ولا تشرب من السقايات **اقول** تعل وجهه ان السقايات
 يشرب منها عامة الناس فمنها يشرب منها بحسن الفم ومنها يغشى
 بحسن اليد وفي ذلك الماء القليل وان في الشرب منها داء وسقوط
 حرمة للعالم وان كان الشرب منها يحل للغني والفقر كما في الخلاصة
قوله فاذا ادعاك ذلك فاقعد في المسجد **قوله** الا بشرط ان لا يدخل عليها
 ذلك فخالها واقعد في المسجد **قوله** الا بشرط ان لا يدخل عليها
 احد من اقاربك كذا بخط المم والمناسب من اقاربها بدليل التعليل
قوله ولا تدخل بيت ابنها عطف علي لا يدخل عليها احد من اقاربها
 وبشرط ان لا تدخل هي بيت ابنها هذا تقرير كلامه وفيه نظر قد مر
قوله فان المرأة اذا كانت ذمالة كذا بخط المم والصواب ذمالة
قوله واياك ان ترضي ان ترف في بيت ابويها الاول واياك ان تسكن
 في بيت ابويها كما يدرك علي ذلك بقليلة **قوله** اسأوا ولدا كذا بخط
 المم والاولي يا ولدا **قوله** فانه يذهب ما وجهك قال الثعالبي
 العرب تستعير في كلامها الما كلما يحسن منظره وموقعه ويعظم
 قدره ومحله فيقول ما الوخه وما الشباب وما الحياة وما النعيم
 وما السيف كما تستعير الاستعارة طلب الخير قال ربه

لني

صه

ايها المايح د لوي نوحا. اي مزيات الناس يجذونك
 لم يتسقم ما استطلق اسيرا وسموا المحدثي مستمجا واما المايح
 جمع المايح الذلو وغاية دعاوهم للمرجو والمشكور ان يقولوا سقاء
 الله فاذا تذكروا اياما لهم قالوا سقي الله تلك الايام انتهى قال
 استاذنا ومنه تعلم انهم لما توارثوا استعماله في العظيم المحمدي
 المنظر كان استعماله في خلافه مستمجا فلذا عيب على اي مقام قوله
 لا تسقيني ما الملام فاني قد استعذبت ما بكاني
قوله الا باكثر ما يفعله غيرك ويتعاطاها الصواب ويتعاطاه **قوله**
 بل كنت كواحد من اهلهم كذا بخط المص ومثله في مناقب الكردي والاولي
 كواحد من اهلها او كواحد منهم **قوله** واذا اولاك السلطان عملا كذا في
 النسخ والصواب ولاك من التولية **قوله** فان ذلك يؤمر بالخلاف في
 المخاطب كذا في اكثر النسخ والصواب في المخاطب كما في مناقب الكردي
قوله بل اتخذ لك مصاحبا اي خادما ثقتا امينا هذا هو المراد لكن
 في استعمال المصاحب بمعنى الخادم لم اجد في ما عندي من كتب اللغة **قوله**
 فانه يرفع اليك الخواص اي يرفع اليك خواص الناس بسبب اظهارك
 التقرب من السلطان **قوله** فان قلت اهانك هكذا في النسخ والصواب
 كما في مناقب الكردي فان قلت بها اهانك وان لم تقم بها عليك بذكر
 صلة الفعل في الموضعين والضمير في اهانك راجع الى السلطان وفي
 اهانك راجع الى رافع الحاجة المقلوم من المقام لا الى السلطان لعدم
 صحة رجوعه اليه ولا يكون في العبارة تفكيك الضمير **قوله** ولا تتبع
 الناس في خطاياهم بل اتبع في صوابهم كذا في النسخ ولا يخفى في هذه العبارة
 من الركائز وعدم حسن المقابلة والاولي ان يقال ولا تتبع خطايا
 الناس وتتبع صوابهم **قوله** بل اطلب منه خيرا اي توقع منه خيرا
 فاذا ذكر به **قوله** ويجذروه عطف على النفي لا على المنفي لفساد المعنى **قوله**
 فاذا فعلت ذلك مرة كفاك اي في الخروج عن عهدة الضيعة **قوله**
 لعلمهم يفهمونك كذا في النسخ والصواب لعلة يفهمونك فاذا
 فعلت ذلك مرة او مرتين بقرينة قوله ليعرف منك الحديث الذي **قوله**
 وان كان سلطانا كذا في النسخ والصواب استعمال هذه الجملة فان الكلام
 مفروض فيما اذا كان المخاطب سلطانا **قوله** ولا تكثر اللعب والشم

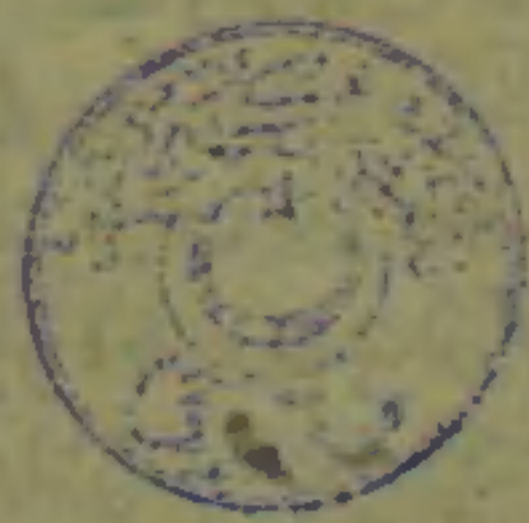
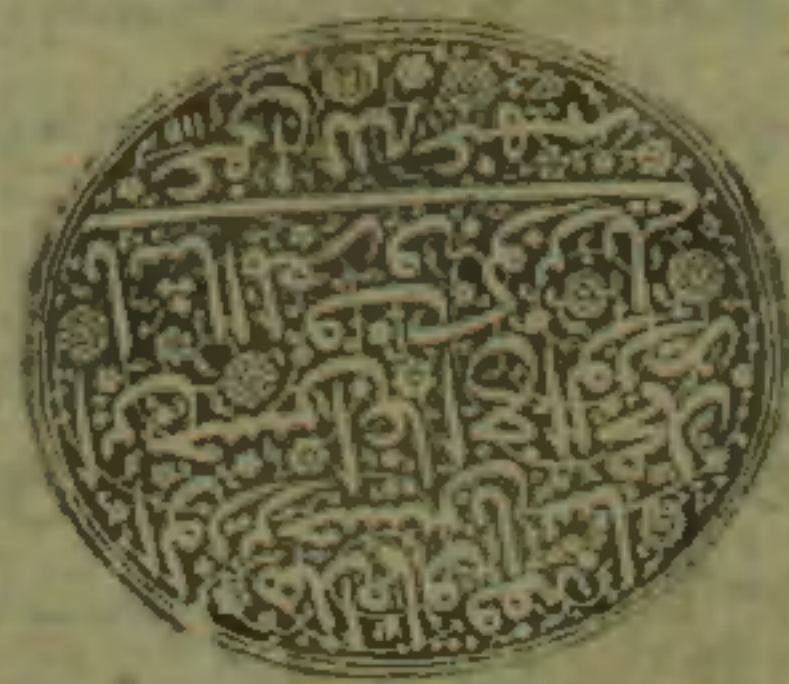
قوله لا يلزم

قوله لا يلزم من النهي عن كثرة اللعب والشم النهي عن اصل اللعب
 والشم مع انهما منهي عنهما شرعا فلو قال ولا تلعب ولا تشم لكان
 صوابا **قوله** ولا صاحب تخطي طاي ولا تكن صاحب تخطي طاي تحاط الحق
 بالباطل والجذب بالهزل **قوله** والذين يطالعون الحياة عطف على الجاهل
 وقوله ويستغفرون بذكر المسائل كذا في النسخ ولعل الصواب يستغفرون
 بذكر المسائل اي يذكرون المسائل الغريبة ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة
 حذر انتصاف النهار او امانا ذلك في القبط والغداة البكرة او ما بين
 صلاة الفجر وطلوع الشمس كذا في القاموس **قوله** ولا يخرج الى النظارة
 في القاموس النظارة القوم ينظرون الى الشيء وبالحقيق بمعنى
 التتبع لمن يستعمله بعض الفقهاء وهو المراد هنا وعلى الاول
 قول البخاري
 يا غزالي اريد في مجمع الناب. وورد رفقا بابين النظارة
 قف لنا في الطريق ان لم نرنا. وقفة في الطريق نفسا لزيار
قوله ولا تقدر ليدرس بين يديك **قوله** وما يتوهم ان هذا
 ينافي قوله سابقا فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك والجواب ان
 ذلك للشوري في جلوسه ولا يلزم من ذلك ان يقدر ليدرس بين
 يديه **قوله** ولا تحضر مجالس الذكر كذا في النسخ ومثله في مناقب
 الكردي وهو مشكل فقد ورد في الحديث عليكم بحلق الذكر فانها
 رياض الجنة وفي بعض النسخ ولا تحقر بالقاف وهو غير مناسب
 للمعطوف فتأمل **قوله** حتى اتقنت كتابي المستقى هذا الكتاب من
 اجل كتب المذهب فيه مسائل الرواية ومثايل النوادر ولهذا
 تذكر رضي الدين الشرحسي في المحيط لقد نقل النوادر قال
 المولي المتبحر علي بن جلي قاضي العسكركن المشهور بقتالي زاده ولا يوجد
 المستقى في هذه الاعصار **قوله** لما رايت في كتب محمد مكرران المراد بكتب
 محمد كتب الرواية وهي المبسوط والزيادات والجامع الصغير
 والكبير والسير واما اسميت بظاهر الرواية لا بما رويت عن محمد
 بروايات الثقات فهي اما متواترة او مشهورة عنه **قوله** وحسبها
 وخد مكررها **قوله** وسماء الكافي وهو كتاب معتد في نقل
 المذهب شرحه جماعة من المشايخ منهم شمس الامية الشرحسي وهو المشهور

نوك

بمبسوط الترخي بل هو المراد اذا اطلق المبسوط في شروح الهداية
 وغيرها وشرحه الامام الحسيني ايضا كذا افادة على اخذ القائل
 في بعض تاليقه قال قال شيخنا واستاذي من الله تعالى المسكين
 بطول حياته وهناك الكلام وقطعت صغاري الطروس مطايا الاقلام
 وحصل ما كنت ارجوه وانتهاه وذلك من فضل الله والمحمد لله علي
 الدوام وعلى نبيه محمد افضل الصلاة واشرف السلام وعلى اله
 واصحابه الكرام الذي هم منك الختام ما هي الغمام ونعم البشام
 ونعم الدنيك ففيد الظلام ورق على القبح القادم السلام وكان
 ذلك في اليوم الحادي عشر من شهر رمضان المعظم من سنة
 سبع وتسعين والفا حسنة الله تعالى بقبيلها وبارك لنا فيها
 بقي من ايامها وليا لهما قال ذلك وكتبه مولفه السيد احمد بن محمد
 الخنفي الحموي عقر الله تعالى ذنوبه وملا من الخيرات ذنوبه امين

وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة على
 يد كاتبها الفقير الحقير عاملة الله
 بلطفه الخفي وعفوه ولو الدية
 واحسن اليها واليه وذلك
 في سابع عشر من شهر الحرام
 افتاح عام ثمان
 ومائة والفا
 ختم الخ
 الوفا



Süleymaniye Kütüphanesi			
KİŞİ	4442 2402	HÜSEYİN FİLA	
YERİ	Yeni		
Eski No	216		